

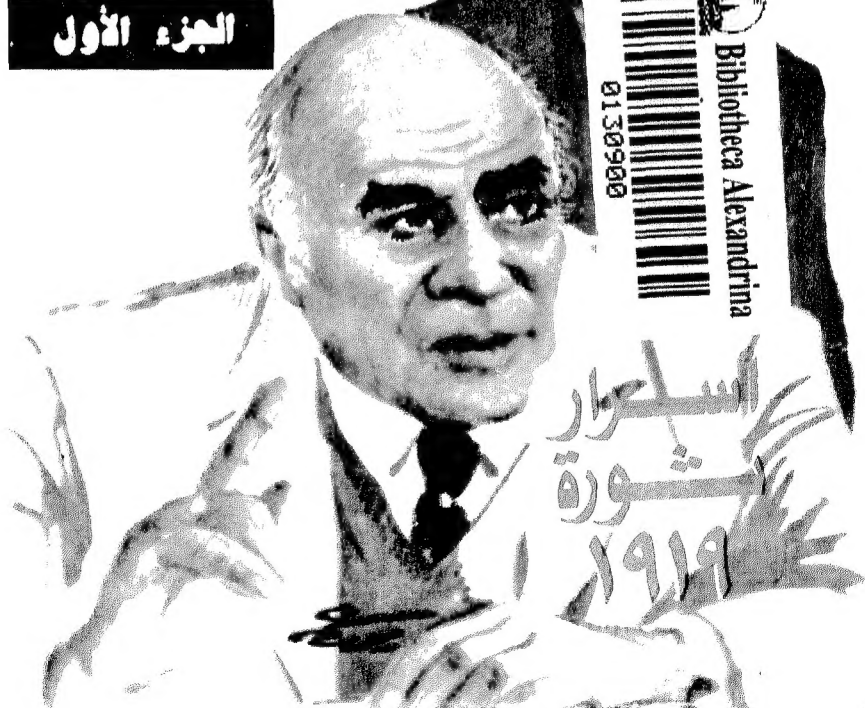
مصطفى أمين

مطبوعات
كتاب اليوم

يصدر عن مؤسسة اخبار اليوم

الكتاب
المنوع

الجزء الأول



مصطفى أمين

الكتاب الممنوع

أسرار ثورة ١٩١٩

الجزء الأول

■ المشرف على التحرير : جمال الفيصلاني

● العدد ٤ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●



مطبوعات

كتاب اليوم

انتسمة

مصطفى أمين وعلى أمين

سلسلة الشوامخ

رئيس مجلس الإدارة

سعيد سنابل

العدد جمادى الآخر ١٤١١ هـ
٤٠ ١٥ يناير ١٩٩١ م

كانون الثاني

المحظة ت ٧٥٨٨٨ عشرة خطوط

تلكس بولي ٩٢٢١٥ - مجل ٩٢٢٨٢

● الغلاف : محمد عمر

● الملكية : محمد عفت



الكتاب المتنوع !

في عام ١٩٦٣ قمت ببحث عن ثورة ١٩١٩ وأسرار الجهاز السري للثورة ،
من مذكرات أعضاء الجهاز السري أنفسهم ومذكرات زعيم الثورة سعد زغلول .
وبدأت نشر التحقيق الواسع في جريدة « الأخبار » .
وكنت استأذنت الرئيس جمال عبد الناصر في النشر ، وأذن . . .
ثم قال لي الرئيس جمال عبد الناصر إنه تلقى تقارير من الأجهزة المختلفة يقول
بعضها إن الغرض من هذا التحقيق الكبير هو التقليل من قيمة ثورة ٢٣ يوليو . .
وأضاف الرئيس أنه لا يعتمد صحة ذلك ، وطلب مني أن أستمروا في النشر . .
ثم اتصل بي الرئيس وقال لي أن بعض الأجهزة تؤكد أن الغرض من هذا
التحقيق إثبات أن في قدرة الشعب الأعزل أن يثور على الجيش المسلح . . . لكن
الرئيس طلب مني أن أستمروا - مع ذلك - في النشر . . .

وفجأة قامت قيادة مراكز القوى ، وادعت أن الغرض من هذا التحقيق هو
تحرير الشعب على الانتفاض على الثورة . . . وصدر الأمر بوقف النشر في
صحيفة « الأخبار » !

وتوقفت عن النشر . . .

واتفقت مع الدكتور السيد أبو النجا ، (المشرف العام على دار المعارف)
على نشر هذا التحقيق في كتاب . . .

وتم ذلك الاتفاق في شهر يوليو سنة ١٩٦٣

وفجأة صدر أمر بعدم طبع الكتاب . . .

واستمر المنع ١١ عاماً ! .

دخل الكتاب إلى السجن في عام ١٩٦٣

دخلت أنا إلى السجن في عام ١٩٦٥

ثم جاء عصر العبور . . .

وتم الإفراج عني . . .

وكان لا بد أن يتم الإفراج عن الكتاب الممنوع !

مصطفى أمين

كلمة لا بد منها . .

كان موضوع رسالتي في الماجستير في جامعة (جورج تاون) بالولايات المتحدة هو «سعد زغلول وثورة ١٩١٩» . وكانت الرسالة باللغة الإنجليزية ، وتبلغ مع ملحقاتها حوالي الألف صفحة . . .

ومع ذلك أحسست دائماً أن ثورة ١٩١٩ في حلجة إلى أن تشرح في عدة كتب وعلة مجلدات !

وكان الدافع إلى اهتمامي بثورة ١٩١٩ أنني ولدت في بيت الأمة ، بيت سعد زغلول ، وكان هذا البيت هو مركز قيادة الثورة ، وأنني عشت مع قائد الثورة ١٣ سنة في بيت واحد . فقد كان سعد زغلول خال أبي ، وكان قد تبناها بعد وفاة أبيها . وكنت أنادي سعد زغلول : « يا جدي » ، وأنادي زوجته أم المصريين صفية زغلول : « يا سني » . . . وعشت أحداث الثورة يوماً بيوم : حضرت مواكبها وجنازات شهدائها ، عاصرت انتصاراتها وهزائمها ، رأيت المعارك بين الإنجليز المسلحين بالمدافع وبين المصريين المسلحين بالطوب ! .

ثم اطلعت على مذكريات سعد زغلول ، ومذكرات قادة الثورة .

وأذكر أنني رأيت في أوراق سعد زغلول الخاصة أوراقاً فهمت منها أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي كان عضواً في المجلس الأعلى للاغتيالات أثناء ثورة ١٩١٩ ! ودخلت ! .

فلأنني قرأت كل الكتب التي ألفها المؤرخ الكبير ، ولم أجد إشارة واحدة إلى هذا

الموضوع . وكنت أعرف عبد الرحمن الراجعي معرفة عائلية ، فقد كان شريكاً لوالدي في مكتب للمحاماة في المنصورة ودمياط ، وكانت تربطنا صداقة عائلية ، وكثيراً ما حضرته وهو يتبادل ذكرياته ، ولم يذكر مرة واحدة أنه كان عضواً هاماً في الجهاز السري للثورة ! .

وذهبت إليه وسألته : هل كان حقيقة عضواً في المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ قال : نعم . قلت : لماذا لم تذكر هذا في كتبك ومذكراتك ؟ . قال : لأنني أقسمت اليمين ألا أفتتح في ما دمت حيّاً ! قلت : لماذا لا تكتب هذه الأسرار وتطلب ألا تنشر إلا بعد موتك ؟ . قال ضاحكاً : لو كتبت ذلك أكون قد حدثت في اليمين ! .

وقد استطعت أن أحصل على مذكرات كثير من أعضاء الجهاز السري ، وهي شهادات هامة للتاريخ . . .

إن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شعبية أصيلة . خرجت من القرى والكفور ، قبل تخرج من المدن والبنادر . انطلقت من الأزقة والحواري قبل أن تنطلق من الشوارع المفتوحة والميادين الواسعة . كانت ثورة شعب بأكمله لا ثورة فريق دون فريق . جمعت فقراء والأغنياء . الأميين والمتقنين . الرجال والنساء . الباشوات والفلاحين . الموظفين والعمال .

إن قيمة هذه الثورة في أنها قامت بعد أيام من خروج بريطانيا من الحرب العالمية الأولى ، وهي أقوى إمبراطورية في العالم ، الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس .. فلم ينقض الشعب المصري على مهزوم ، وإنما انتفض على أعظم دولة منتصرة في تاريخ العالم !

وسبقت مصر في ثورتها الهند وسوريا ومراكش وليبيا ، وجميع الدول العربية ،
وأستطاعت أن تؤثر في كل ثورات المنطقة . . .

وأحب أن أوضح أنني لم أكتب عن هذه الثورة بالأسلوب التقليدي ، بل تركت
الوقائع حية تتكلم ، وتحكى ، وتروى ، وتكتب . . .

غير أن كتابة تاريخ الثورة بهذا الأسلوب المتحرك قد حثمت تداخل الوقائع في
بعضها البعض ، وتشابك الأحداث في تتبعها وتربطها ، لأن الثورة كانت مشوبة
متدفقة على أوسع نطاق وفي أكثر من مكان . وهذا هو السبب في أنك تجد
شيئاً من التكرار في عرض بعض الوقائع التي تضمنتها الوثائق والتقارير .

ولعل أكون قد أدبت بعض الواجب الذي في عني نحو ثورة ١٩١٩ .

الفصل الأول

■ حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩
فلقوا النعيم الشورة بعرش مصر!
■ سعد زغلول يعمل لإعلان الجمهورية

هل حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩ بتعيين زعيم الثورة ملكاً على مصر ؟ . وهل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟
هذا سؤال لم يجب عنه التاريخ بعد ، ومن واجبنا ونحن نحقق ثورة سنة ١٩١٩ أن نكشف الستار عن هذا السر !

في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣١ زار مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية السابق مدينة القاهرة . وفي يوم الأحد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ أقام عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية مأدبة غداء كبرى في فندق هليوبوليس بالاس لتكريم الضيف الكبير . وحضر المأدبة سير برسي لورين المندوب السامي البريطاني ، والوزراء ، وكبار رجال قاهر الملك فؤاد ، وكبار رجال دار المندوب السامي البريطاني . وفي أثناء الغداء تبسط لويد جورج في الحديث والتفت إلى الوزراء وقال لهم :

« إن هندي سراً كبيراً عن مصر لا تعرفونه ! لقد كنت رئيس وزراء بريطانيا أثناء ثورة مصر ، وذات يوم جاعني لورد كيرزون وزير الخارجية وبعده مجموعة برقيات من لورد ألنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وإذا بلورد ألنبي يقول إن سعد زغلول يريد أن يقوم باقتلاب في مصر كإقتلاب هجرى باشا ، وبعد ذلك

جاء تلغراف بأن ثورة دموية هائلة ستحدث إذا بقي سعد زغلول في مصر . وأن هذه الثورة ستنتهى في خلال ٢٤ ساعة إذا نفينا من مصر ، ووافقنا على نفيه إلى جزيرة سيلان . . . وقد كنت أظن أنها جزيرة تشبه جهنم إلى أن زرتها قبل أن أحضر إلى القاهرة ووجدت أنها جميلة جداً ١١

وما كدنا نوافق على نفي سعد زغلول حتى جاءت البرقيات متتابعة : كل يوم يقتل الإنجليز في القاهرة في رابعة النهار ولا يعثر على القتلة ! وخشيت أن يثور الرأي العام البريطاني بعد أن كذبت نبوءة لورد ألبني بانتهاء الثورة بعد ٢٤ ساعة من نفي سعد زغلول . ورأيت أن أظن " ثورة مصر بطريقة حاسمة - كما استطعت في تلك الأيام نفسها أن أظن " ثورة أيرلندا بعمل اتفاق مع زعماء الثورة - فوضحنا خطة بأن نرسل أحد ضباط المخابرات الذين يخدمون العريية إلى عدن ، بعد أن نعطيهم تعليمات بأن يعرض على سعد زغلول أن يكون ملكاً على مصر ، على أن يقبل بقاء الحماية البريطانية ، ويقبل فصل السودان عن مصر !

وأبرقنا إلى حاكم عدن بأن يبقى سعد زغلول معتقلاً عنده ، ولا يرسله إلى (سيلان) إلى أن يصل ضابط المخابرات من لندن إلى عدن ومعه التعليمات اللازمة . وذهب ضابط المخابرات إلى عدن ، واجتمع بسعد زغلول وعرض عليه أن يتولى عرش مصر ، ورفض سعد زغلول . وأبرق ضابط المخابرات بنتيجة مسعاه ، وعندما علمت بذلك أمرت بأن ينقل سعد زغلول فوراً إلى سيلان ، بل إلى جزيرة أسوأ منها في المحيط الهندي هي جزيرة (سيشل) ، وقد اخترتها لأن أحد أصدقائي مات فيها !

ثم ضحك لويد جورج وقال : « وأنا مندهش لأنني لا أرى تمثالا لزغلول هنا .. لولاه لما كنتم هنا أيها السادة ! »

ونزل هذا الكلام كالصاعقة على الوزراء الموجودين ، وكثير رجال قصر الملك

خزاد . . . وأراد سفير برسي لورين — المتعوب السامى — أن يقبل الموقف ، فهمس
في أذن لويد جورج بأن هؤلاء خصوم سعد زغلول ، وأنهم هم الذين رفضوا أن
يقيموا له مثالا !

وخضحك لويد جورج ، وأراد أن يتصل من المخرج فقال : « على كل حال
لو قبل زغلول هذا العرض لما كان هناك أى خطر عليكم ! فقد حدث في
ديسمبر سنة ١٩٢١ — قبل حكاية زغلول بثلاثة أشهر — أن وقعت اتفاقاً مشابهاً
مع زعماء ثورة أيرلندا الأربعة : وإذا بواحد منهم يمس له الناس السم ويموت ، والثاني
يضطر إلى الحرب إلى روما ، والثالث يقتله الشعب ردياً بالرصاص ، والرابع يقتله
أنصاره بملغم رشاش ! »

ويومها لم يستطع واحد من الوزراء وكبار رجال القصر الحاضرين أن يضحك
من النكتة ، فقد كان معنى ذلك أن يشتهه الملك خزاد !
وكانت هذه التصريحات يومها ملحمة . . . وقال الوزراء وكبار رجال القصر في
تبريرها إن مستر لويد جورج شرب قبل الغداء وأثناءه ، كمية كبيرة من الخمر ،
ولأنه كان غموراً وهو يتكلم ، وإن الذى قاله كلام طرغ ، وفي الوقت نفسه توأص
الوزراء بالكتمان !

ولكن توفيق دوس باشا وزير المواصلات ، وكان وزيراً جريئاً وصديقاً حميماً
للويد جورج ، روى لى القصة ، وقد كان حاضراً هذا الغداء ، وكانت ابنته الآتسة
ليلي دوس حاضرة في أثناء روايته هذه القصة الملحة !

هذه القصة كانت تتناقلها الأفواه في تلك الأيام ، ولكن لا يمكن للتورخ أن
يحمد عليها لأنها قصة بلا مستندات .

عراي رقم ٢

وقد حدث بعد ذلك أن سمحت الحكومة البريطانية للمؤرخين بالاطلاع على بعض — لا كل — البرقيات السرية التي تبادلها لورد ألكني مع لورد كيرزون وزير الخارجية أثناء الثورة . . فلماذا في بعض هذه البرقيات ما يؤيد الرواية التي رواها مستر لويد جورج في القاهرة . .
مثلا برقية هذا نصها :
دار الحماية — القاهرة

١٨ أبريل سنة ١٩٢١

من لورد ألكني المندوب السامي
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية
لأنني أعتقد أن سعد زغلول في حالة من الزهو والرفع حتى إنه لا يستبعد أن يقوم بانقلاب كاتقلاب عراي باشا .

ألكني

ثم أرسل لورد ألكني برقية أخرى :
دار الحماية — القاهرة

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد ألكني المندوب السامي
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

أهلب سعد زغلول الموقف في مصر . وصل إلى درجة الغليان . أطلب تفويضاً
بإذاره هو وثمانية من أنصاره ، بمنعه من الخطابة ، ومن شهود أى اجتماع عام ، ومن
استقبال الوفود ، أو أن يكتب في الصحف ، أو أن يقوم بأى عمل من الأعمال
السياسية ، وأن يغادر القاهرة فوراً ، ويقيم في منزله في الريف تحت رقابة البوليس !
أللنبي

ثم أرسل لورد اللنبي برقية ثلاثة :
دار الحماية - القاهرة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد اللنبي المندوب السامى
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية
وجهت اليوم إلى سعد زغلول إنذاراً نهائياً . . إذا لم يخضع هو وثمانية من زملائه
فوراً فسأقبض عليهم وأنفيهم في الحال خارج مصر !

أللنبي

وفي اليوم التالى أبرق لورد اللنبي :

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

تم القبض على سعد زغلول . الحالة هادئة جداً .
إن سيلان أوفق مكان ، لأنها مقرونة في الأذهان باعتقال عرابى باشا ، واسمها
سيحدث في الشعب تأثيراً عظيماً .

أللنبي

وبعد يومين أبرق لورد أَلنبي بريقة جديدة :
دار الحماية — القاهرة .

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد أَلنبي المتدوب السامى
إلى لورد كيرزون، وزير الخارجية
هذا بيان الأمكنة الموجود بها التسعة الأشخاص الذين أمرتهم بالكف عن
الأعمال السياسية . . . ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الإبحار من السويس
على باخرة تطل في ٢٨ ديسمبر . . وثلاثة أطاعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس .
عيد ميلاد سعيد .

أَلنبي

هذه البرقيات المستيرية كلها تؤيد رواية لويد جوزج عن الحالة التي كان فيها
اللورد أَلنبي المتدوب السامى البريطانى في مصر !
وهذا جزء من الرواية . . ولكن ما هو نصيب بقية الأجراء من الصفحة ٢
إن مستر سيلفستر — السكرتير الخاص للويد جوزج — ألف كتاباً بعنوان « لويد
جوزج الحقيقى » جاء في صفحة ٦٦ منه عن زعماء ثورة أيرلندا الذين وقعوا الاتفاق --
اللى أشار إليه لويد جوزج — قوله بالحرف الواحد :
« إنهم وقعوا للمعاملة . ولكن ماذا حدث ؟ . . » جريفت « مات مسموماً ،
و » كولتز « ضرب بالرصاص : و » دافى « فر إلى روما ، و » بارتون « قتل ،
و » تشيلنز « قتل أيضاً » .
ولكن أين هى الوثيقة التى تدل على أن العرش عرض على سعد زغلول ؟ إن

الصحف والمجلات بقيت صامتة لا تستطيع أن تفتح فيها . فتذكر أو تشير إلى السر الخفي !

ومات الملك فؤاد . .

وبعد وفاته خرجت مجلة (آخر ساعة) في يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦ . وألقت القنبلة ! . . . فقد كتبت تقول بالحرف الواحد : « هناك صفحة من تاريخ مصر الحديث ضائعة . أو حلقة مفقودة في التاريخ السري للثورة المصرية الأخيرة . ولا نعرف هل آن أوان نشر هذه الصفحة أم لا ، ولا نعرف كيف ستقابل هذه المعلومات من حضرات الزعماء ومن رجال السراى . ولكنها خدمة نقدمها لأولادنا الذين سيكتبون غداً تاريخ مصر كما يجب أن يكون !

والسؤال هو : « هل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟ »

والجواب : « نعم ! » . وهناك شهود أحياء ووثائق تاريخية لهذا العرض الذى تم في عام ١٩٢٢ : فعندما نفت السلطة العسكرية سعداً إلى سيشل ، تقدم إليه في مدينة عدن مندوب رسمى من حاكم عدن ، وطلب مقابلته مقابلة خاصة .

وكان أن أبلغ مندوب الحاكم العام سعد زغلول أن الحكومة البريطانية تعرض عليه أن يختار نفسه أمراً من اثنين : أن يصير على الاشتغال بقضية الاستقلال . وسوف تكون نتيجة هذا الإصرار نفيه إلى سيشل ليبقى بها مدى حياته . (وذكر له المندوب مدى الأحوال التى سوف يصادفها !) . . . أو أن تنصبه الحكومة البريطانية سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ، وتضمن له استقلالاً ذاتياً فى حدود هذه الحماية ! .

وأجاب سعد زغلول بلا تردد : « إننى أفضل أن أكون خادماً فى بلادى المستقلة ، على أن أكون سلطاناً فى بلادى المستعبدة المختلة ! »

وسأله مندوب الحاكم : « هل هذا هو الرد الأخير ؟ »

فأجاب سعد : « إنه كذلك »

وهكذا انتهت المقابلة الخطيرة .

ولقد دون سعد هذه المقابلة في مذكراته بتفصيل دقيق ، ومعهها أنا شخصياً من المغفور له فتح الله باشا بركات ، وأنا أعرف أنه دونها في مذكراته ، للوجود الآن عند الدكتور بهي الدين بك بركات .

وأعرف أن أم المصريين تعرف هذه القصة بالتفصيل من سعد زغلول . وأعرف أن عدداً من أعضاء الوفد وعلى رأسهم الرئيس الجليل ، ومعالى مكرم عبيد باشا يعرفون القصة (وهما الوحيدان على قيد الحياة من زملاء سعد في سيشل)

انتهت الكلمة التي نشرتها مجلة (آخر ساعة) في العدد ١٠١ الصادر يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ في الصفحة ١٢ ، منذ ٣٨ عاماً ! .

أزمة في القصر !!

وقيمة هذه الرواية في أنها نشرت والمملك السابق فاروق ، ابن الملك فؤاد ، لا يزال ملكاً ! . . وأن الشهود الذين تحدثت عنهم آخر ساعة كانوا موجودين : فإن صفية زغلول كانت على قيد الحياة . - ومصطفى النحاس كان رئيساً للوزارة . . ومكرم عبيد كان وزيراً للمالية . .

ولكن الذي حدث يومها أن الأمير محمد علي رئيس مجلس الوصاية احتج على هذا النشر ، وتحدث في ذلك إلى عبد الفتاح الطويل الوكيل البرلماني لوزارة القصر ، وتحدث أيضاً إلى مكرم عبيد باشا ، فقال له مكرم : « إن الرواية صحيحة مائة

في المائة ! » وقال الأمير محمد علي يومها إنه لا يعترض على صحة الرواية، ولكن نشرها فيه إساءة للأسيرة المالكة !

ولم ينشر تكذيب لهذه القصة !

وما كاد الأمير محمد علي يتنفس الصعداء ، حتى ظهر كتاب « سعد زغلول » للأستاذ عباس العقاد ، وقد جاء في صفحة ٤٠٥ منه ما يأتي :

« نزل سعد وأصحابه في قلعة عدن ، فلم يلبثوا قليلا حتى جاءهم رسول من مصر هو موظف سوري كبير كان يعمل في دار الحماية ، فاستأذن في لقاء سعد على انفراد وخرج معه في ركبه الرياضي ، وافتتح معه حديثا وجيزا عن المفاوضات والحلول المعروضة . . ثم فاجأه بكلمة مقتضية لا علاقة لها بمحديثه السابق ، قائلا : « ستكون ملكا على مصر ! . . . »

فدهش سعد لهذه المفاجأة ، وأجاب في حلة واستغراب : « مالنا ولهذا ؟ وما شأني أنا والملك ، ولست إلا واحداً من الرعايا ؟ » فعاد الرجل إلى الكلمة يكررها وأضاف إليها : « إنك زعيم الأمة الذي لا ترتضى سواه ، ولو قبلت ما يعرضه الإنجليز عليك وعلى الأمة لما خالفك أحد » . فاحتصر سعد هذه المفاداة ، وقال للرجل : « إنني أفضل أن أكون فردا في أمة مستقلة على أن أكون ملكا لبلاد مستعبدة في ظل حماية أجنبية ! » ولزم الصمت في عودته إلى القلعة ، بعد أن قال له — على ما أذكر — : « إنني أحب لو أنني لم أسمع شيئا مما تقول ، ولا أود أن أسمع مرة أخرى ، منك أو من سواك » .

هذا هو ما كتبه الأستاذ العقاد . والعقاد حجة في تاريخ سعد زغلول . : « ولكن المؤرخ يبحث دائما عن مستند مكتوب . . فإن أحدا من أبطال القصة لم يتكلم . . ويزيد في أهمية هذا التحقيق أن سعد زغلول لم يكن قبل الثورة . :

هو بعد الثورة . . كان قبل الثورة فرداً ، وبعد الثورة زعيماً وقائداً ! . . كان يقف وحده ، ثم أصبح يقف معه الملايين . : ومن هنا يتغير الرجل ، فإن ثقة الشعب وإيمانه يرفعان الرجل من الأرض ، ويجعلانه فوق الرؤوس . .

فقد كان سعد زغلول قبل الثورة يطمح في أن يكون وزيراً للأوقاف في وزارة حسين رشدي ! . . وقد رشحه رئيس الوزراء للسلطان فؤاد ، ووافق السلطان وبقي سعد زغلول ينتظر ، بل إنه اعترف بأنه كان لا ينام الليل وهو يفكر في هذا المنصب : يتولاه أو لا يتولاه . .

ثم جاء الرد من نائب ملك إنجلترا برفض ترشيح سعد زغلول وزيراً . . ونزل النبا كالصاعقة على سعد زغلول ، واعترف بأنه تضايق لأنه لم يصبح وزيراً للأوقاف ! وكان هذا قبل الثورة بشهور . .

وقبل ذلك رشح وزيراً للزراعة في عهد السلطان حسين . . فقد حدث أن انتحرت إحدى السيدات ، وظهر أن لها علاقة بوزير الزراعة في تلك الأيام . . وكانت السيدة ابنة أحد زملاء وزير الزراعة وزوجة لأحد كبار الموظفين . . ثم ضبقت السيدة مع وزير الزراعة . . واضطر وزير الزراعة أن يعتقل من الوزارة استقالة مشهورة . .

ورشح سعد زغلول وزيراً للزراعة خلفاً للوزير المستقيل . . ورفض لورد كتنشر - نائب الملك في ذلك الحين - تعيين سعد زغلول وزيراً للزراعة ! . . واعترف سعد زغلول بأنه كان يأمل أن يكون وزيراً للزراعة . . وأنه أصيب بخيبة أمل عندما رفض لورد كتنشر تعيينه في هذا المنصب . . بل إن لورد جورج لويد ، المندوب السامي البريطاني ، قال في صفحة ١٨١ من مذكراته التي نشرها بعنوان : « مصر منذ عهد كرومر » :

« إن سعد زغلول في أثناء الحرب طمع في أن يعين مديراً لمكتب البعثات في باريس خلفاً ليعقوب أرنتين باشا . . وإن لورد كتشنر المندوب السامي البريطاني يومها رفض أيضاً تعيينه في هذا المنصب . . وإن السر هو أن سعد زغلول كان يهاجم لورد كتشنر ولا يحترمه ! »

سعد فكر في أن يهاجر من مصر

ولقد اعترف سعد زغلول مرة بأنه فكر في أن يهاجر من مصر — في أثناء الحرب العالمية الأولى — بعد أن أقفلت جميع الأبواب في وجهه ! . . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه ! وكان السلطان معيناً بقرار أصدره وزير الخارجية البريطانية ! كانت الرقابة مفروضة على الصحافة . . كان القصر يكرمه ، وكان الإنجليز يمحنتونه . . وكان يشعر أنه أصبح متعطلاً بلا عمل ! ومن هنا كان يطمع في أن يكون وزيراً !

فكيف أصبح هذا الرجل — بعد عامين اثنين من هذه الرغبة في الحصول على منصب وزير الأوقاف — يرفض أن يكون ملكاً على مصر ! . . ؟ إن هذه الرواية لا تزال في حاجة إلى مستند .

إن رواية لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا هي أنه عرض العرش على سعد في عدن . . ولقد بقي سعد زغلول في عدن من أوائل يناير إلى ٢٨ فبراير — وهذا يؤيد رواية لويد جورج بأن أمراً صدر إلى حاكم عدن باستبقاء سعد زغلول فيها — فلو أنه تقرر سفره إلى سيلان أو سيشل كما أعلن أولاً ، فلماذا يبقى في عدن طوال

هذه المنة ، إلا إذا كان هناك حقيقة سبب لهذا الاستبقاء ١٩
إذن فالسبب في بقاءه هو أن يستطيع «الرسول» أن يسافر من لندن إلى عدن
ويجتمع بسعد زغلول ، كما ورد فيما ذكر عن هذا الاجتماع الخطير !

مذكرات فتح الله بركات

ولنبحث عن مذكرات الذين كانوا متقين مع سعد زغلول في عدن . . لقد
حصلنا على مذكرات فتح الله بركات باشا السرية ، وفيها يقول في صفحة ٦ تحت
عنوان «تابع يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢» ما يأتي :

«تم حضر (جاسوا) الكابتن استيل مرة ثانية . . وسأل الرئيس إذا كان
يريد الريض اليوم أو غداً . فقال الرئيس : أريد اليوم . وتعينت الساعة الرابعة
بعد الظهر موعداً له . وفي الموعد عاد الكابتن وُزِل مع الرئيس . وفي أثناء نزولهما
قابلهما رجل طويل القامة ، عليه بذلة ملكية وبرنيطة عسكرية ، أشقر اللون
مع ميل إلى الصفرة ، تناهز سنه الستين ، فحسبه الرئيس أولاً صاعداً عند
الفرقة العسكرية النازلة معنا . ولكنه بعد أن قدمه الكابتن استيل للرئيس عاد
غُتِل معهما ، وتكلم بعربية فصيحجة عن اللواء والصناعة ، حتى وصلوا إلى السيارة
فركب مع الرئيس ، وانصرف استيل بدون كلام . .

«وأخذ الرجل يتكلم بالعربية كما ابتداءً ، وليس من المتيسر إثبات ما دار
من الكلام حسب ترتيبه ، ولكن يمكن تلخيص أهم نقطته بأن الرجل أخذ بسعد
الكلام عن اللواء والصحة - يسأل عن راحتنا ، وما إذا كان الرئيس ورفاقه
يخرجون الرياضة ويقرون الجرائد . فأجابه الرئيس بأنه لم يحصل الإذن له بالرياضة

إلا هذه المرة : ، وأنه لم يخرج من السجن من بعد دخوله إلا مرتين فقط لزيارة أحد رفاقه في الاستبالية التي كان قد نقل إليها . فقال الرجل : « إنكم تكبرون الإنجليز ! » . . فجاوبه الرئيس : « إن الأمة المصرية لا تكبر أمة من الأمم إلا من يريد التغلب عليها وحكمها . وهي بالعكس تريد محالفة الإنجليز ومصادقتهم ، ولكنهم هم يريدون حكمها » .

وقال الرجل : « إن المصريين يسبون الإنجليز ! » . . فأجابه الرئيس : « إنهم ليسوا بسباين . ولكنهم يفضون لإرادة التسلط عليهم » . قال الرجل : « إن الإنجليز أمة ظلمة ! » . فأجابه الرئيس : « أتظن ؟ » . قال الرجل : « نعم ، وإني أحب الترك والعرب . وكنت مع الجيش التركي ، وإني هنا مدة ست عشرة سنة وفي مصر ثلاث سنين » . . فقال الرئيس : « إن المصريين لا يحبون الترك ، ولا يحبون أحداً يتسلط عليهم لا من الترك ولا من الإنجليز ! » . قال الرجل : « إن هناك قلقاً عظيماً في الهند . وإن الهند تطلب الاستقلال » . قال الرئيس : « هل هذا حقيقى ؟ » . فأجابه : « نعم » ، وأضاف أنه كان في الهند وعاد منها منذ خمسة أيام فقط ، وأن ما تطلبه هو حقها . فلم يجبه الرئيس عن ذلك بشئ .

وسأل عن السلطان الخالى وعن اسمه . فلم يحضر الرئيس اسمه (اسم السلطان) وأخذ يتذكره ، وبعد قليل - بعد التذكر - أورده . . فقال الرجل : « نعم » إنه فؤاد . ماذا تقول فيه ؟ » . فأجابه سعد : « من أى جهة ؟ » . قال : « هل هو محبوب وله نفوذ ؟ » . فأجابه الرئيس : « إن الناس لا يفكرون في شأنه ، وليس له نفوذ ولا أهمية » . ثم سأله عن عدلى باشا . فأجابته بأنه لا أهمية له ، وليس رئيساً للحزب .

فسأله إذا كان متفقاً الآن مع الرئيس ؟ فأجاب بأن لا أهمية لاتفاقه أو خلافه ما دام لا حزب له ، والبلد كله كتلة واحدة ، لا اختلاف فيه ويريد الاستقلال ، أى أن يحكم نفسه بنفسه ، مع محالفة الإنجليز ومصادقتهم . قال الرجل : « لا أظنك تحب أن تبقى بعيداً عن بلادك ، لا بد من العودة عاجلاً أو آجلاً » . ثم قال فى موضع آخر : « لا بد أن تصبح ملكاً » . فأجابه الرئيس : « إني لا أبحث عن ذلك ، ولكن الذى أبحث عنه هو استقلال بلادى » فكرر الرجل ذلك مراراً ، فلم يظهر الرئيس اهتماماً . . وجاء فى كلامه أنه موظف فى الأمور السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً فى الجيش المقيم بـ « عدن » . وجاء فى كلامه أنه يعرف اللورد اللنبي ، وامتدحه .

انتهى نص ما كتبه فتح الله بركات عن مقابلة سعد زغلول مع الرسول الذى أرسلته إليه حكومة لندن . .

ولكن فتح الله بركات لم يحضر المحادثة الخطيرة .

ولا بد أن يعتمد المؤرخ على رواية أحد الشخصين اللذين حضرا هذا الاجتماع .
إنهما الرسول الإنجليزى ، وسعد زغلول ! .

ولكن هل كتب سعد زغلول فى مذكراته عن عدن قصة هذا الاتصال ؟

إن سعد زغلول دون فى مذكراته عند نفيه إلى مالطة كل التفاصيل الدقيقة . .
فلا بد أنه فعل ذلك عندما كتب عن قصة نفيه إلى عدن ، ثم إلى سيشل . .

الملك مرقى القنبر !!

وهنا تظهر مفاجأة مذهلة . .

إن الكراسى التى فيها مذكرات سعد عن القبض عليه فى مصر ، ونفيه من مصر ،

وسجنه في عائد .. مخفية !.. ولقد قيل هذا يوم تسلم الدكتور بهي الدين بركات - باسم ورثة سعد زغلول - هذه المذكرات من خزانة بنك مصر التي أودعها فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس .. وكانت محكمة مصر قد حكمت بهذا التسليم .

قبل إن الدكتور بهي الدين بركات سجل في محضر الاستلام أن هناك مائتي صفحة اختفت ! . . وأثبت الدكتور بهي الدين بركات في المحضر أن سجلات البنك لا تقول إن الخزنة الخاصة المودعة فيها المذكرات قد فتحت منذ أودعت فيها المذكرات عام ١٩٢٧ . . في حين ثبت أن هذه المذكرات فتحتها الرئيس السابق مصطفى النحاس أكثر من مرة . .

فهل فتح مجهول هذه الخزانة وأخذ منها جزءاً من المذكرات وهو الخاص بعرض العرش على سعد زغلول ؟ .

إن الرئيس السابق مصطفى النحاس ليس صاحب مصلحة في إخفاء هذه الحقيقة ..
فمن هو صاحب المصلحة فيها ؟ .. من هو الذي يعرف أن هذا الجزء بالذات يحوى
مسة خفية جداً هى عرض العرش على سعد زغلول ؟ .. ألا يجوز أن يكون
صاحب المصلحة فى ذلك هو القصر الملكى ؟ ! .. وألا يجوز أن يكون أحد كبار
رجال قصر الملك فؤاد الذين كانوا موجودين فى الحفلة التى أقيمت للعيد جورج
فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ قد أسرع وأبلغ الملك فؤاد ما قاله لويد جورج عن عرض
العرش على سعد زغلول فى عدن ؟ !

والأبعد أن يكون الملك فؤاد قد استطاع بوسائله الخاصة أن يفتح خزانة بنك مصر المودعة فيها مذكرات سعد زغلول ، وأن أحد رجاله انتزع الكراسة التي بها الجزء الخاص بنبي سعد زغلول إلى عدن ، وعرض العرش عليه ، وبذلك يستطيع أن يخفى إلى الأبد أن فلاحاً أبى أن يجلس على عرش مصر في ظل حراب الانجليز ؟ !

إن الثابت أن كراسة تبدأ صفحاتها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢
قد اختفت من خزانة بنك مصر ! . . إن هذا أكثر من مجرد استنتاج .. إنه
حقيقة ، لأنه لا يوجد سبب وجيه لأن يحتفى من مذكرات سعد زغلول الجزء الخاص
بنفيه في عدن ؛ إلا أن يكون الملك فؤاد أو أحد رجال القصر أراد أن يخفى عن
التاريخ إلى الأبد هذا الجزء الخطير من تاريخ مصر ! . . إن هذه الست والخمسين
صفحة المختفية يمكن أن تكون هي الحاوية لهذا الحدث الخطير المجهول ! .

ولكن هناك مفاجأة أكبر !

إن الذى سرق هذا الجزء من المذكرات لم يخطر بباله قط أن سعد زغلول قد دون
القصة في جزء آخر ! إنه لم يتكلم أثناء حديثه عن نفيه إلى سيشل ، وعرض
العرش عليه ، مجرد حديث شفوى . . ولكننا عثرنا على القصة الكاملة « بخط سعد
زغلول نفسه » ! . . إنه كتبها وهو منفى في جبل طارق ، بعد ذلك بأشهر . . كتب
سعد زغلول بالحرف الواحد في صفحة ٢٥٠٤ من المذكرات :

جبل طارق

يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

« ذكرت اليوم أمام حرمي وصاحبتها فهيمة « ثابت » قصة « يعقوب » الذى
قابلنا في عدن ، وركب معى فى الأنوميل ، وتكلم فى شئون مصر ، ولىح لى بقرب العودة
وزوال الشدة ، وأنى أصبح ملك مصر ، فقلت له إنى لا أبحث عن « وظيفة » ،
ولا أبنى إلا استقلال بلادى ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء
عنه !

فقلت فهيمة إن اللورد أألني أشار في كلامه مع وفد السيدات إلى هذه المقابلة ،
بقوله إننا رغبتا في الاتفاق معه هنا وفي غدن فلم يقبل . وقالت حرمى إنه قال لهذا
الوفد : إننا لا نعرف ماذا يريد ، وهو لم يقبل الاتفاق معنا .

« فتأكدت من ذلك أن ما ظننته وأصحابى عن هذه المقابلة كان صحيحاً ، وأن
يعقوب هذا كان رسولا ، وأن حضوره بعد ذلك في الباخرة الحربية لم يكن إلا سترأ
لتلك المقابلة ، مع إثباتها بالإمضاء الذى رجائى في توقيعه على الدفتر ، وكل الدلائل
تدل على صحة هذا الظن ، لأنه لم يكن يؤذن لى في الخروج للترهة مع شدة إلحاحى
في طلبه ، ولكن في يوم تلك المقابلة عرض على الضابط استيل المكلف بشئوننا أن
نخرج في ذلك اليوم أو غده . فاخترت ذلك اليوم في الساعة الرابعة بعد الظهر ،
وفي هذه الساعة نزلت معه إلى أسفل المكان أو « القلعة » التى كنا سجناء فيها . وفي
أثناء ذلك قابلنا يعقوب هذا صاعداً ، فلما قابلنا عاد معنا ، وسبقنا الضابط استيل
نازلاً . فتكلم معى بالعربية . . . ولا وصلنا إلى الأوتومبيل انصرف الضابط استيل ،
وذهبتنا بالأوتومبيل إلى التترهة ، وفي أثناء ذلك حدثت تلك المحادثة .

« ولا عدت في الساعة الخامسة انصرف هو ، وصحبنى الضابط النوبتى
الذى كان في انتظارى ، ولا وصلت إلى إخوانى قصصت القصة عليهم فأعجبوا كل
الإعجاب بكلامى فيها ، وقد أملتيتها على مصطفى بك النحاس فأثبتها عنده ، كما
كتبها فتح الله باشا ، ولا أذكر تاريخ اليوم بالضبط ، وربما كان في أوائل
فبراير .

« وقد صرح لى الرجل بأنه كان ضابطاً في الجيش ، ثم خرج منه ، والتحق
بالوظائف السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً في الجيش ، ومع ذلك فإن قومندان الباخرة
أذكر أنه موظف ، وقال إنه انفصل من الخدمة منذ زمان طويل .

« ولا أنعمت القصة لحرى وحدهما قبلتى ، وأبدت إعجابها بتعفى وزهادتى ،
وقالت : الآن أفهم أن الإنجليز لا يسمحون بعودتك ، لأنهم اعتقدوا أن إرضاءك
ليس فى مقدورهم ، ما داموا لا يفرطون فى مصر ، وهذا هو الرأى الراجح ، فقلت
لها : إنه لا بنية لى فى هذه الحياة إلا أن أرى يلاذى مستقلة ، وكل ما دون هذه
الغاية ضئيل فى عيني ، مهما علا شأنه وعظم قدره ، وإن تلك القصة على أهمية
ما عرض فيها وتخللاته ، لم يؤثر على شىء ، بل كنت قد نسيت أمرها كل النسيان ،
وما تذكرته إلا لأجاعت مناسبة للملك .

قلت لها : « وإلى إذامت الآن أموت مستريحاً من جهتك ، فقد عرفك الناس ،
ولخلت بينهم مكانة عليا ، فلست كغيرك من السيدات : شخصيتك منطوية فى
شخصية زوجك ، وتندجج فيها ، بل إن لك شخصية قائمة بذاتها ، وصفات عالية
عرفها الناس ذيك ، فلا ضمير عليك بعدى . . . »

هذا هو ما دونه سعد زغلول بالحرف الواحد فى مذكراته .
ولكن ، هل انتهت القصة ؟

لا تقبل هذا السلطان !

صفحات ممزقة من مذكرات سعد

في

٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تناولت الغداء مع أحمد باشا الباسل وكيل الوفد المصري على مائدة الأستاذ محمد عبد الرحمن الجليلي مدير إدارة المساجد

بوزارة الأوقاف في تلك الأيام . وكان معنا المرحوم الأستاذ توفيق صليب ، والمرحوم كامل الشناوي ، وعلى أمين .

وبعد الغداء جلس حمد باشا يروي ذكرياته السياسية الممتعة . قال إنه كان مع الوفد المصري في باريس سنة ١٩٢٠ . ولاحظ أن نفوس الأعضاء لم تكن متألفة . كان الأعيان من الأعضاء يقولون إن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية في مصر ، ويعتقدون أنه بذلك سيخرب البلد ، ولم يكن سعد زغلول في أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها . والسبب أننا كنا منفيين في مالطة وجاءت برقية تقول إن إحدى المديريات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية .

واهتم سعد زغلول بهذا النبأ ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح . وكنت أنا مع إسماعيل صدقي في غرفة واحدة . وقلت له إنني شعرت أن رأس سعد زغلول دار بفكرة الجمهورية ، وكان من رأي صدقي أن إعلان الجمهورية كارثة . وعندما ذهبنا إلى باريس كان سعد يلمح إلى ذلك ، وقد رفض يوماً اقتراحاً بأن يتكون برلمان يعيد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً . وقال إن البلد هو الذي يختار نوع الحكم بعد الاستقلال . وكان أعضاء الوفد - وخصوصاً الأعيان منهم - يرون أن هذا اتجاه جنوني . وأنه سيؤدي

إلى انفضاض الأعيان عن الثورة وإلى قيام البلشفية ، وقال عبد العزيز فهمي :
« إذا كنا لا نستطيع أن نحتمل سعد زغلول كرئيس وقد فكيف نحتمله لو أصبح
رئيس جمهورية ؟ »

وكان سعد يسمى المعارضين في خلع السلطان : « جمعية عبيد السلطان ! »
وقال حمد باشا : « ذهبت إلى سعد باشا وقابلته منفرداً ، ونصحتة بأن يعمل
على تصفية القلوب ، وأن الأعضاء يشكون في نواياه ، وأنه يحسن أن يهبط البحر
قبل سفر الوفد المصري إلى لندن للمفاوضة مع ملتر ، ويضمد الجروح . ولكن
سعداً لم يهتم كثيراً برأيي ، ولم يكن يعتقد أن الأمر سيؤدي إلى انشقاق . . وسافر
لوفد إلى لندن ، وفي أحد الاجتماعات اختلف الأعضاء على من يتولى مفاوضة اللورد
ملتر ، فقد خشينا أن يثير سعد زغلول مسألة الجمهورية — مخالفاً أغلبية الوفد —
وكان على قد قال إن سعداً أثارها في مقابلته مع اللورد ملتر ، بغير اتفاق معنا :
وقال سعد إن من رؤية أن الاستقلال هو أن يختار الشعب بنفسه النظام الذي يراه ،
جمهورياً أو ملكياً ، ويجب أن ينص على هذا في المعاملة . وقال إن من رأيه عزل
السلطان باعتباره أثراً من آثار الحماية ، وأن الشعب ينتخب حاكمه بعد الاستقلال :
واشتدت المناقشة بيننا . . واتهمنا سعد بأننا نعارض في خلع السلطان وإعلان
الجمهورية ، من أجل مصالحنا الشخصية !

قلت : « أنا طلبت من سعد باشا في باريس أن يفتش عن الشيوخ ويلحمها
قبل سفرنا إلى لندن ! »

قال سعد باشا متضامياً : « شيوخ إيه ؟ »

قلت : « الشيوخ التي في الوفد يجب أن تفتش عنها . »

قال سعد باشا : « أنا يا سيدي عملتك أنت المفتش . »

وأجاب حمد باشا : « إذن أنا أقبل الوظيفة : . لكن أول من سأقشحه هو أنت ! »

فتضايق سعد باشا وقال : « أنت لا تفهم ما تقول . . . قُرت في وجهه ، وقامت مناقشة عنيفة بيننا اشترك فيها سينوت حنا بك . وقلت لسعد باشا : « إن رأينا فيك أنك مجنون ، وأنتك تريد أن تخرب الحركة بإثارة هذه المسألة ، وإن على باشا قال إن الإنجليز مصممون ألا يعقدوا محالفة إلا مع السلطان ! » .. وقال سعد زغلول إنه لا يعترف بالسلطان ، وإن السلطان موظف إنجليزي ، وإنه يجب أن يخرج بخروج الموظفين الإنجليز ، وإن السلطان غوذاً مجرد جندي في جيش الاحتلال ، ويجب أن يخرج مع جيش الاحتلال ! .. وثار واصل غالى ضلبي ، وثار على ماهر ضلبي :

« وخرجت من هذا الاجتماع وأنا متصمم على السفر في اليوم التالي إلى مصر . ولكن حمد محمود باشا والمرحوم عبد اللطيف للكباتي بك أقنعاني بأنني على خطأ في توجيه هذه العبارات العنيفة إلى سعد زغلول ، وأن الواجب أن أعتذر لسعد . وقال لي باقي أعضاء الوفد نفس هذا الكلام ، ونزلت على رأي الأغلبية :

وفي اليوم التالي دخلت اجتماع الوفد فوجدت جميع الأعضاء موجودين فقلت : « سلامو عليكم ! » . فقال الأعضاء : « عليكم السلام ! » . . . فقلت : « يظهر أنني كثرت صفوكم أمس ، وأنا أعتذر لكم عما بدر من جانبي ! » . . . فقال سعد باشا : « هذا الكلام ما ينفعش . تعال هنا ! » . . . قلت له : « أنا لا أوجه الكلام لمعاليك ، وإنما أوجهه للجميع ! » . . . فقال سعد باشا : « تعال اقعد بجانبني ! » . . .

ثم وقف سعد وقال : « ليس حمد باشا هو الذي يجب أن يعتذر ، بل أنا الذي يجب أن أعتذر ، فأنا الذي بدأت بالعنوان ، ولهذا أقدم لصديق حمد أسنى واعتذارى ، وأنا متمسك برأى ، ولكني أحترم رأيه ولا أقره . »

هذا ما قاله حمد الباسل باشا يومئذ : ولكن هل يمكن للمؤرخين أن يكفوا بشهادة الذين حضروا هذه الرواية ، للتليل على أن سعد زغلول كان فعلا يريد إعلان الجمهورية ؟ . . ذلك أنه ليس في أقوال سعد المنشورة أى كلام عن إعلان الجمهورية ، أو ما يوحى بأن ثورة سنة ١٩١٩ كانت متجهة إلى الجمهورية ، وأنه لولا الأعيان وكبار الإقطاعيين من أعضاء الوفد لانتجعت ثورة سنة ١٩١٩ إلى الجمهورية !

ترى هل كانت مصالح الإقطاعيين هى التى منعت الثورة من هذا الاتجاه الثورى ؟ وهل معنى هذا أن ثورة ٢٣ يوليو كانت على حق عندما بدأت أولا بتصفية الإقطاع ، ثم أعلنت الجمهورية بعد ذلك ، وأنها لو لم تفعل ذلك لما استطاعت أن تعلن الجمهورية ؟ وهل كان الشعب المصرى فى تلك الأيام مستعداً لإسقاط الحكم الملكى ، والاتجاه إلى النظام الجمهورى ؟

إن الرد على هذه الأسئلة الخطيرة لا يكتفى فيه برواية متقولة غير مكتوبة ، وخاصة أن هذه الواقعة بالذات - برغم تأكيد حمد الباسل باشا لها - لم تذكرها أو تشر إليها أى جريدة من الجرائد . صحيح أن شركة روتر وزعت برفقة فى أوائل يناير سنة ١٩٢٠ على جميع صحف العالم هذا نصها : « صرحت جريدة "التيمس" بأن لديها وثائق تثبت أن قلب السلطة المصرية سيكون من أولى نتائج انتصار المتطرفين فى مصر » . . ولكن جريدة "التيمس" يومها لم تنشر هذه الوثائق ، وقيل إنها أرادت بذلك إيقاع الخلاف بين الأمراء وبين سعد زغلول الذى كانت تسميه جريدة للتيمس «زعيم المتطرفين» ! .

إذن لابد من مستند لترتكز عليه هذه الواقعة التاريخية . فهل هناك مستند ؟ نعم .. إن بين يديّ مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل باشا عندما

كان رئيساً لتحرير السياسة . إنه يتحدث عن المعركة الانتخابية لانتخاب أول مجلس نواب بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وكيف حاول الأحرار الدستوريون وقف سعد زغلول ، وإذا به يكتسحهم اكتساحاً لم يسبق له مثيل في التاريخ . . حتى بعد أن اتهموه بأنه يريد خلع الملك فؤاد !

كتب الدكتور هيكل في مذكراته يقول : « لست أقف عند ما قيل في هذه الخطب ، اللهم إلا خطاباً ألقاه محمد علي علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد في باريس . فلما ألقى خطابه وجه إلى سعد باشا شخصياً تهماً اهتز الحاضرون لسماها ، وكانت عبارته ” إني أتهم سعد زغلول باشا علناً . . “ ، وهو يلقيها بصوته الجمهوري ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره ” نبي الوطنية “ . . فقد أتهم سعداً بعدة تهم ، منها أنه استول لنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفاً من الجنيهات ، ومنها أنه أثناء محادثات ملتر طاب عزل السلطان فؤاد ، بحجة أنه أثر من آثار الحماية !

ونخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهايمون : ” بماذا عسى أن يواجه سعد هذه التهم ؟ “ . سألتني الدكتور حافظ عفيفي إذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو في جريدة السياسة التي تصدر صباح السبت - فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة - وأجبت بكل بساطة أنني سأنشر الخطاب كما هو ، فحمد علي علوبة عام كبير ، وكان عضواً في الجمعية التشريعية ، وعضواً بالوفد ، وعضواً بالجنة الدستور . ثم إنه السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز ألا ينشر خطابه كما هو . فقال الدكتور حافظ : ” يحسن أن تقابل عدلي باشا ، وتحدث إليه في هذا الأمر “ . قلت : ” فليكن “ . . وعلمت في الصباح أن عدلي باشا

يتظرني بمنزله في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت علي باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفي ، فطلب إلى أن أتلو عليه فقرات الاتهام . فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث . فقلت : ” لعل الفقرة الوحيدة التي يصح حذفها هي المتعلقة بحديث سعد مع ملتر حول السلطان فؤاد ، وذلك احتراماً لمقام المجلس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية “ .

ولم تنته إلى رأى فيما ينشر أو لا ينشر ، واستصحبني علي باشا إلى ” كلوب محمد علي “ ، وسأل عن ثروت باشا وصدق باشا ، وتقدمنى إلى غرفة خاصة . وجاء صدق باشا ونحننا إلى الحديث في خطاب محمد بك على علوبة ، فأبدى صدق باشا تردده في صواب النشر ، وفيما قد يترتب عليه من مسئولية . أما ثروت باشا فقبل إنه ترك منزله ذاهباً إلى ” الكلوب “ . .

وبينا أنا أحاول إقناع صدق باشا برأى دخل ثروت باشا ، واشترك معنا في الحديث ، ثم تناول الخطاب وتلا فقرات الاتهام فقرة بعد فقرة ، فكان إذا فرغ من إحداها قال : إنه لا بأس مطلقاً من نشرها . فلما وصل إلى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : ” أنا أشارك الدكتور هيكل في أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الفقرة . أما سواها فالدكتور هيكل على حق في وجوب نشرها “

واقترع علي باشا وصدق باشا برأى ثروت باشا .

وخرجت وذهبت إلى (السياسة) ، ودفعت بالخطاب إلى المطبعة ، بعد أن وضعت بين أقواس ، في مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها ” تأديباً وبجاملة “ !

هذا ما كتبه الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته بالحرف الواحد ! : ٥

فهل يمكن الاكتفاء بهذا كستند عن اتجاه سعد زغلول في شأن الجمهورية ؟ . .
إن المؤرخ لا يستطيع أن يقبل أى شيء على عواهنه ، بل قد يسأل : « ألا يكون
كلام الدكتور هيكل هو كلام خصم عن خصم ؟ ألا يحتمل أن يكون هذا الاهتمام
ملفقا ، وأن الأحرار الدستوريين تصوروا أنه يسىء إلى سعد زغلول أمام الشعب ،
ففوجئوا بالشعب يسقطهم جميعاً في الانتخابات ، بعد أن ظنوا أنهم يوجهون لسعد
زغلول تهمة الحياة العظمى عندما يقولون إنه طالب بخلع السلطان فؤاد باعتباره أثراً
من آثار الحماية ؟ ١٩ . . صحيح أن رواية الدكتور هيكل تؤيد رواية حمد الباسل
باشا . . ولكن هل يمكن أن يكون هذا دليلاً على أن سعد زغلول كان يفكر في أن
تتجه الثورة نحو الجمهورية ؟ . . صحيح أن سعد زغلول طالب بخلع السلطان . .
ولكن ربما لأنه كان يريد أميراً آخر ليتولى العرش بدلاً من الملك فؤاد . .

ربما كان يريد الأمير عمر طوسون مثلاً !

ربما كان يريد الحديو عباس .

فما هو الدليل على أنه كان ضد الأسرة المالكة كلها ؟

وما هو الدليل على أنه كان يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، كما
يقضى النظام الجمهورى ؟

الرسائل السرية

لقد حصلنا على نص الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وبين عبد الرحمن بك
فهيمى الذى كان يرأس الجهاز السرى للثورة ، (فقد كان سعد فى باريس يحاول عرض
قضية مصر على مؤتمر الصلح ، وكان يدير الثورة من باريس)
وقصة هذه الرسائل مثيرة : كان سعد زغلول يكتبها بالخبر السرى فى باريس

فوق مجلات فرنسية : . وكان يحملها رسول من باريس إلى القاهرة . . وكان الدكتور أحمد ماهر هو المسئول عن عملية حل الشفرة . وكانت طريقة حل الشفرة عجيبة : وهي أن يمرر الدكتور ماهر مكواة ساخنة على الورق ، فتظهر رسالة سعد زغلول على الفور . ولكن العين المجردة ما كانت تستطيع أن ترى الخبر السرى ، بل إنك تقلب المجلة فتجد صفحاتها عادية لا كتابة فيها !

إن هذه الرسائل السرية تدل على أن سعد زغلول كان يرى أن يكون رئيس الدولة في مصر بالانتخاب ، لا بالتعيين ، ولا بالوراثة ، وهذا هو النظام الجمهورى . أو كما يقول في إحدى هذه الرسائل السرية بالحرف الواحد : « يجب التحذير من الاقتراب من هذا المركز — مركز رئيس الدولة — إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام . وإن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه السلطة يعد " حماية " : أو " مخالفة " . . يعد خيانة للأمة ! »

ولكن نصوص الرسائل السرية أقوى من هذا التلخيص . . إنها تدل على أن سعد زغلول كان يعطى من باريس تعليمات لجهاز الثورة في القاهرة : بأن يحاربوا السلطان فؤاد . وأن يحاربوا الخديو عباس ، وأن يحاربوا الأمراء جميعاً . . وهذه نصوص الرسائل السرية الخطيرة :

لا نريد أن نخرج من رق الممالك إلى رق الأمراء !

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

سرى

١ من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى في القاهرة .
« سرنا أن ظهر الآن بعض من أعلیاء الشأن — الأمراء — في الميدان ، بعد أن

لبثوا في الخفاء كثيراً من الزمان ، بل بعد أن عاكس بعضهم الحركة بأقواله وأمواله .
أظهرنا سرورنا بلخولهم فيما أرسلناه لكم ونشرتموه في الجرائد ، ولكننا وجلنا بتصريحهم
خالياً من ذكر الوفد ، ولم يتصل بنا أنهم تمكروا عليه بشيء من أموالهم . وبلغنا أنه
انفقد اجتماع عند بعضهم في الإسكندرية تقرر فيه إسناد الزعامة إليه — عمر طوسون .
إن الأمة أجمعت أمرها قبل دخولهم على طلب الاستقلال التام ، وسارت في الطريق
شوطاً بعيداً بدونهم ، كأنهم لم يكونوا موجودين ، فدخلهم في الحركة بعد ذلك إن لم
يكن لصالح يملونه ، أو توكيل يعطونه ، فما ذا تكون الفائدة من انضمامهم الآن ؟
وهل يستتبع من ذلك أنهم أرادوا المنازعة في الزعامة لتكون الرئاسة لهم ؟ . . وهل يكون
دخولهم على هذه النية في صالح القضية ؟ أم يكون يعلم عنها أفيد لها ؟ ؟
ربما كان محمد سعيد باشا يد في هذه الحركة ، كما يشرع لذلك ، بما تكتبه
جريدة « الأهالي » لسان حاله يوماً فيوماً عن الوفد وموقفه والأمراء ودخولهم في الحركة ،
فهل أنتم مترقبون لهذه الأحوال وواقفون على أسرارها ، وعاملون على اتخاذ الوسائل
لمنع أضرارها ؟ . . إن الرئاسة لا تهتم في شيء ، ولكن يهمني أن تبقى في الأمة هذه
الروح التي أدهشت العالم بجلالها وكلمها . . وأن تبقى الحركة قومية ، ترمي إلى تحرير
البلاد من ربق الاستعباد ، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية لا أن نخرج من رقب للماليك
إلى رقب الأمراء ! »

سعد زغلول

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
« إن الأمراء بعد صلور يباينهم لم تبد منهم أي حركة يفهم منها انضمامهم إلى

القائمين بالحركة . وهذا هو السر في عدم نشر صورة جوابكم الذى أرسلتموه إلى
الأمراء لغاية الآن . إننا تأكدنا من أن الأمير عمر طوسون مشايخ محمد سعيد باشا .
ونخشينا أن تؤثر عليه أقوال سعيد فيصد منا بجواب ينشره في الجرائد بعد نشر جوابكم
ولا يكون في مصلحتنا ، ولذا تريثنا حتى يعود الأمير يوسف كمال من الوجه القبلى .
وننتقم معه على نشر الجواب !

عبد الرحمن فهمى

احذروا الأمير عمر طوسون !

پاریس فی ۱۱ أبريل سنة ۱۹۲۰

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى في القاهرة
: : : هل للأمير عمر طوسون غاية تعلمونها ؟ أو يمكنكم أن تعرفوها ؟ إلى
أشكركم كثيراً إذا كلتم أنفسكم أن تحيطوني علماً بالحقيقة !

سعد زغلول

۱۴ أبريل سنة ۱۹۲۰

سرى

من عبد الرحمن فهمى في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
« حامت الظنون حول مسلك الأمير عمر طوسون نحو الوفد وخطته » أردت أن

أقف على الحقيقة تماماً . طلبت من إخواني الذين توجهوا إلى (الرحمانية) أن يضعوا
في برنامجهم موعداً لزيارة الأمير ويتكلموا معه في المسائل الهامة ، فإن وجدوه مؤمناً
بأعمال الوفد يطلبون منه مساعدته المالية ، وبذلك يقضى على كل ظن سيئ نحوه . .
وبالفعل زاروه ، وتكلموا معه طويلاً ، فقال لهم الأمير بصريح العبارة إنه ليس
لديه ثقة في نتيجة أعمال الوفد . وبذلك ترون أن الرأي القائل باشتراكه مع محمد
سعيد باشا ، وبأنه المورد الثاني الذي يدور عليه المال ، فكر صائب .
عبد الرحمن فهمي

التهاتف للتخديو في الثورة !

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
ظهرت في الأيام الأخيرة حركة غريبة جداً ، وهي التهاتف للتخديو « عباس
حلمي » . . . وبالبحث علمنا أن من بين المشجعين عليها الحزب الوطني ، ولا أعلم
إن كانت يد الإنجليز هي المحركة من بعيد لهذه الحركة أم أن سخافة أعضاء الحزب
الوطني هي التي دفعت بعض القوم إلى ذلك ، وهكذا تتنوع الحركة المضادة لمصلحتنا
العامة ، وتليس كل يوم ثوباً جديداً . . نحن نخشى اتساع هذه الحروق التي
تعملها يد الدسائس ، ونقود الأعداء ا نرجو التعجيل بتوفير المبالغ اللازمة للأعمال
السرية حتى يمكن مكافحة هذه الحركات الجديدة ، والقضاء عليها .

عبد الرحمن فهمي

١١ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
أرجو أن تكونوا وقّمت على مصدر الحركة الموالية للخديو عباس ، وعلى القائمين
بها ، وأمل أن تبدلوا همّتكم في القضاء عليها ، لأنه لا شيء ينوّه حركتنا ، ويعنل
سير قضيتنا أكثر من أن تنسب إلى عامل أجنبي . أو عامل ذي سلطان سابق .
أو طامع في سلطان لاحق !

سعد زغلول

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
... بحثت عن سبب المناداة بحياة الخديو عباس ، فوجدت أنها ذريعة
آتية من محمد سعيد باشا ، باتفاقه مع أعضاء الحزب الوطنى - العرفانى -
فحاربته بحاربة شديدة إلى أن زال أثرها والحمد لله .

عبد الرحمن فهمي

الشعب يهتف بسقوط السلطان !

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
أعدت السراى صورة خطبة ، وأرسلتها إلى وزارة الأوقاف ليختبئ بها -

المساجد يوم الجمعة ٢٦ مارس ، وهو عيد ميلاد السلطان . كانت وزارة الأوقاف طبعت الخطبة ووزعتها على خطباء مساجدها . ولكن ياليتها ما فعلت ! النتيجة أتت بعكس ما كان يأمله واضع الخطبة على خط مستقيم : حيث حصل في جميع المساجد مظاهرة ضد السلطان ، وقادى الجمع المحتشد في معظمها بسقوطه ! وفي بعضها أنزل الخطيب قهراً من فوق المنبر الذي علاه غيره وخطب خطبة اعتيادية — وذلك بمسجدي الأزهر والسيدة زينب — أما في باقي المساجد فالخطباء لم يرددوا في إطاعة نداء الجمهور وطويت خطبة وزارة الأوقاف ، وخطبت خطبة اعتيادية ، بعد أن زلزل الجمع جوانب الجامع بصوته العالي منادياً بسقوط السلطان !

عبد الرحمن فهمي

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
إن السخط الذي قام به المصلون لتغيير خطبة الجمعة . وما ترتب عليه ،
أوجب كل ارتياح لدينا ، لدلالته على شدة تغيظ الأمة ، وتمكن روح التضامن
فيها . ندعو الله أن تبقى هذه الروح وأن يبعد عنها إفساد المفسدين المضللين .

سعد زغلول

تشريقات السلطان !

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
لم نخبرونا عن سبب تشريقات « السلطان » التي دعا الناس إليها في الإسكندرية
خلافاً لما وعدتم . أرجو أن توافونا بما وصل إليه علمكم في هذا الموضوع .

سعد زغلول

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول
أعلن عن تشريفات عامة لتقديم التهئة والتبريك للسلطان يوم الجمعة ٢٦ مارس
وهو عيد ميلاده ، ولكن لم يحضرها إلا النزر القليل جدا ، لأن أقاليم برمتها لم يحضر
منها إلا مديريها ، وأقاليم لم يحضر مع مديريها إلا ما يعد على أصابع اليد الواحدة
أو اليدين ! ولم يحضر التشريفات من رجال الجمعية التشريعية إلا أربعة مع مظلوم باشا
وهم : مرقس سمبكة باشا ، ويوسف قطاوى باشا ، وخالد لطفى باشا ، وحسن باشا
توفيق ، وكلهم من المعينين من قبل الحكومة . قامت مظاهرات كثيرة حول السراى
تنادى بسقوط السلطان تارة وبسقوط الوزارة تارة أخرى !

عبد الرحمن فهمى

أصابع الأمراء !

١٣ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى في القاهرة
... علمنا من بعض الجرائد الإنجليزية أن حركة قامت في الإسكندرية ضد
محمد سعيد باشا لأنه يلبس النقاب للوفد ويسمى لتسوى سمعته ، فلعلكم تكتبون
إلينا بتفصيل عن هذه الحركة ، وما زلنا نتظر رأيكم فيما يختص بالأمراء وانضمامهم
للحركة ؟

سعد زغلول

أول مارس سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زعول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
أشركم في رسالتكم إلى عودة محمد سعيد باشا إلى بث بذور الفتنة ، ودس
دسائس الشقاق ، وأنكم مجتهدون في إحباط عمله وتخريب أمله : وقد شعرنا من زمن
بأن لبعض الأمراء يداً معه في هذه الدسائس ، أو أنه هو يدهم .
وفي الإعلان الذي صدر منهم ، ما كان جوابنا لكل منهم إلا جساً لبضهم ،
وطلباً للوقوف على حقيقة أمرهم ، حتى إذا نشره علمنا أن ذلك وهم منا ، وإذا
طوره وكنموه تحقق لدينا ما فهمنا . ولكن إبراهيم سعيد باشا كتب إلى بأن هذا
الجواب لم يصلهم ، مع أنه أرسل إلى كل منهم مؤمناً عليه ، فإذا كانوا مستمرين
في كتمانهم ، فما ذلك إلا لما أشرنا إليه . وعلى كل حال نرجو أن تجلوا لنا الحقيقة
بتفاصيلها .

سعد زغلول

الشعب ينتخب حاكمه

١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
... إن الأفكار الإنجليزية لا يبعد أن تكون متجهة إلى تعيين الأمير عمر
طوسون خلفاً للسلطان فؤاد ، وهماً منهم بأنه بواسطة ميل الأمة إليه ونفوذه فيها ،
وما له من الأعوان بين رجالها ، يمكن أن يجعل الأمة تقبل النظام الذي يريدون
وضعه لمصر ، على مبادئ بعيدة عن الاستقلال التام في الباطن . وقرينة منه في
الظاهر . وأن يكون انضمام الأمير للأمة إنما هو تمهيد لهذا التعيين . فهل عندكم
شعور بشيء من هذا ؟ إلى أخشى كثيراً أن يكون هناك سعي في هذا الموضوع ،
لأنه إذا تحقق ترتب عليه على الأقل انقسام في الأمة ، وكل انقسام مضر بالقضية
المصرية ضرراً كبيراً ، لأنه ليس لها من معين غير الاتحاد والتضامن بين أفرادها ،
فأي انقسام يطرأ عليها يؤثر تأثيراً كبيراً فيها .

وفي ظني أنه يمكن محاربة هذا المشروع بالتشرات السرية التي تحت على التحذير
من الاقتراب من هذا المركز إلا بإرادة الأمة وبناء على انتخابها بعد الحصول على
استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه
السلطة - « حماية » أو « محالفة » - يعد خيانة للأمة . .

أرجو ألا تعلموا أحداً بهذه الفكرة ، وأن يكون ما تفعلونه أمام غيركم ممن تثقون
به ، كأنه صادر منكم أنتم ، لا بناء على رأينا .
أرجو أن تفيدوني بكل ما يتعلق بهذا الموضوع سريعاً .

سعد زغلول

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس
لم يهنا لى نوم قبل أن أقف على الرسالة الأخيرة . وبالفعل حالت رموزها ليلا .
ستبقى التعليلات محفوظة لا تتعدى ذاكرتى . سأنفذها بتمام الدقة والعناية .

عبد الرحمن فهمى

• • •

ولكن هل كان سعد زغلول عندما قاد الثورة يفكر فى أنه سينادى فيها بالجمهورية؟
إن سعد زغلول فى مذكراته كان يهاجم الخديو عباس ، وكان يهاجم السلطان
حسين ، وكان يهاجم الملك فؤاد ، ولكنه لم يتحدث قبل الثورة عن الجمهورية . .
لأنه لم يكن يتصور أن الثورة ستكون بهذه القوة ! . . فلقد كتب فى مذكراته
، أثناء نفيه فى مالطة يعلق على ما سمعه لأول مرة عن انفجار الثورة فيقول :

بالطة فى ٢ أبريل سنة ١٩١٩

« أنخبار ما حصل من المظاهرات عقب قيامنا ، ومن أجل إبعادنا ،
ملأت قلوبنا سروراً وابتهاجاً ، حتى كادت تحجب السجن إلينا ، وأفعمتنا شكراً
لأمتنا ، وهانت علينا نفوسنا ، نفدى بها هذه البلاد .
نعم ، مازج هذا السرور كثير من الأسف على النفوس التى أزهقت ،
والم مدن التى أحرقت ، ولكن أى مجد قام بغير هذه الضحايا ، وأى أمة بلغت
منها ، بغير أن يخاطر أبناؤها بأعز ما لديهم ؟ . . لقد ساءنا أن تدخل بعض
الأشرار فى الحركة وارتكبوا جرائم فظيمة ، ولكن متى هاجت الأمم فلا يعلم
إلا الله مقدار هيجانها ! ولكن المسئول عن هذا الاختلال هم الذين أساءوا
إليها من قبل .

زعم بعض رجال السياسة في مجلس العموم أننا هددنا السلطان ، وعطلنا تشكيل الوزارة ، ولكن سياستهم الخرقاء هي التي ترتب عليها هذا التعطيل ، لأنهم منعونا من السفر لإبداء مطالب قومنا ، واستغفرت الوزارة الرشدية بسبب هذا المنع . ولم يكن في مصر بعد هذا الاستغفاء ، لهذا السبب ، من جرف على قبول الوزارة : لا خوفاً منا . بل خشية أن تخترق أمته ، التي سودرت في إرادتها . والسبب الذي حمل رشدي باشا على الاستغفاء هو الذي منع غيره من أن يخل محله !

والكتاب الذي أرسلته للسلطان لا شيء فيه من التهديد ، بل هو مملوء من الأدب معه والاحترام لشخصه والحرص على مقامه ، وإيقاظه على ما في نفوس أمته . فإن كان يعد رفع رغبات الأمة إلى سلطانها تهديداً له ، فنعم هذا التهديد . ومن الفخر الكبير أن نتحمل مسئوليتنا أمام أية سلطة شرعية . ولقد توهم حزب الاستعمار أن يتلع مصر بمجرد أن يبعد بعض أبنائها عن بلادهم . ولكن ساء فأنهم فإن البلاد من أقصاها إلى أقصاها تطلب الاستقلال . ولا تحمل للظالمين فيها إلا كل حقد وضغينة . وهما كانت طبيعة الحوادث التي حصلت في مصر بعد قيامها فإنها جاءت قارعة وشديدة ، فوق ما كان يقدر المقادرون ، وعكست المقصد على حزب الاستعمار ، فألثنت أذنهم كله إلى أن هناك أمة مظلومة تطلب الإنصاف .

هذا هو ما كتبه سعد زغلول عن أثر انفجار الثورة في نفسه . وفي نفس . وم كتب سعد . . عن فكرة الجمهورية لأول مرة فقال :

« وما يدعش القارئ ما روته جريدة " التيمس " من أنه نودي في الزقازيق بأنها جمهورية ! فهل تبدلت الأمة المصرية في هذه البرهة

الوجيزة التي مضت منذ سفرنا من البلاد ؟ أو أن القوم يكبرون في الحوادث
ويبالغون في شأنها بغية الوصول إلى غرض يرمون إليه ؟ »

(انتهى بالنص ما كتبه سعد زغلول)

إن هذه الفقرة من كلام سعد زغلول تؤيد ما قاله حمد الباسل باشا بعد ذلك

بعشرين سنة :

« لم يكن سعد زغلول في أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن
بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها ، والسبب أننا كنا منفين في مالطة وجاءت
برقية تقول إن إحدى المديریات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية ،
وأنهم سعد زغلول بهذا النبأ . ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح ، وكنت أنا مع
إسماعيل صدق في غرفة واحدة وقلت له إن رأس سعد زغلول دار بفكرة
الجمهورية . وكان من رأى صدق أن إعلان الجمهورية كارثة » .

ولكن هناك جزءاً هاماً لم يثبت بعد من رواية حمد الباسل باشا ، وهو : هل آثار
سعد زغلول وهو في أوروبا مسألة حتى مصر في أن تعلن نفسها جمهورية ؟ وهل ما قاله
محمد علي علوبة صحيح من أن سعد زغلول طالب بعزل السلطان ، بحجة أنه أثر
من آثار الحماية ؟ أو كما قال لحمد الباسل أنه « موظف إنجليزي يجب أن يخرج
من مصر مع الموظفين الإنجليز . وجندى في جيش الاحتلال يجب أن يخرج مع
جيش الاحتلال ؟ ! »

ان في مذكرات سعد زغلول مفاجأة في هذا الموضوع :

لولا الإقطاعيون لأعلنت ثورة ١٩١٩ الجمهورية ! رسائل سرية تداع لأول مرة

فتح مجهول الكراسه التي فيها مذكرات سعد زغلول ، عن أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، واخترق بأصبعه إحدى الصفحات ، وقطع بيده هذا الجزء من وسط الصفحة . وجزءاً صغيراً في أعلى الصفحة نفسها ، وقطع بيده الصفحتين التاليتين في الكراسه !

إنه فعل ذلك على عجل ، لأنه لو كان لديه وقت لهذه العملية البسيطة لقطع هذا الجزء بموسى ، أو بمقص . أو على الأقل شطب بالحبر على هذه الكلمات التي يريد أن يخفيها من المذكرات ، ولكن يبدو بوضوح أنه فعل ذلك متعجلاً ، كأنه يخشى خطراً داهياً . أو كأنه يتوقع أن أحداً سيفتح عليه الباب وبراء يرتكب هذه الجريمة !

ذلك لأن الجزء المقطوع والصفحات المنزوعة هي أخطر ما في مذكرات سعد زغلول عن ثورة سنة ١٩١٩ !

إنه الجزء الخالص بيوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٠ - ويسميه سعد زغلول في المذكرات (٨ منه) - إنه الجزء الذي كان يتكلم فيه سعد زغلول في مفاوضات ملتر عن حق مصر في أن تكون جمهورية ، وعن طلب الأمة عزل السلطان فؤاد . إنها الحملة التي أشار إليها حمد الباسل عندما قال إن سعداً كان يقول إن السلطان فؤاداً جندي بريطاني وأنه يجب أن يخرج مع جيوش الاحتلال ، وهي الحملة التي أشار إليها خصومه باعتبارها جريمة الخيانة العظمى ، عندما وقف محمد على علوية باشا بعد ذلك بأربع

سنوات يقول : « إنى أنهم علنا سعد زغلول باشا بأنه فى أثناء محادثات ملتر طلب عزل السلطان فؤاد لأنه أثر من آثار الحماية ! »
إن معنى هذا أن شخصاً مجهولاً أراد أن يخفى هذا السر الخطير الكبير من أسرار ثورة سنة ١٩١٩ .

ولا يمكن أن يكون هذا المجهول فأراً ، لأن الدائرة المتروعة قطعت بالأصبع ، وليس فيها أثر أسنان فأر . وليس من المعقول أن فأراً يأكل الصفحتين التاليتين ، ولا يترك فيهما أثراً .

وأول ما يتبادر إلى الذهن أن موظف القصر الذى فتح خزانة بنك مصر الخاصة بعد وفاة سعد زغلول . وانتزع منها الكراسة التى تحوى قصة عرض العرش عليه ، والتي تبدأ أرقامها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢ هو نفسه الذى قام بعملية حذف الصفحة الخطيرة . ونزع الصفحتين التاليتين !

ولكن المفاجأة الثانية أن هذا الحادث الخطير لم يقع بعد وفاة سعد زغلول ، وبعد تسليم المذكرات للرئيس السابق مصطفى النحاس وإيداعها فى بنك مصر . . . فبعد وفاة سعد زغلول مباشرة تسلمت صنية زغلول المذكرات . وتولت الآنسة « فريدا » وصيفة سعد زغلول ترقيمها باللغة العربية فى وجود صنية زغلول . فالأرقام التى وضعها الوصيفة متتابعة : إن اجتماع سعد زغلول مع ملتر فى صفحة ٢٢٥٢ بخط الآنسة فريدا ، والصفحة التالية هى صفحة ٢٢٥٣ . ومعنى ذلك أنه لم تنتزع أى صفحة من المذكرات بعد أن تولت الآنسة فريدا ترقيمها ! . . ولكن الأرقام التى وضعها سعد زغلول بخط يده هى غير المتتابعة ! فإن القصة تبدأ فى صفحة ٥٩ ، وفجأة تجد نفسك فى صفحة ٦٢ ! و صفحة ٥٩ هى التى فيها الجزء المتروك !

ولكن صفحة ٦٠ غير موجودة ، و صفحة ٦١ غير موجودة أيضاً ! . . ومعنى

هذا أن عملية اختفاء وتشويه هذه الصفحات تمت في حياة سعد زغلول .
فهل هو الذى انتزع هذه الصفحات ، وهل هو الذى أراد أن يطمس معالمها ؟
هل ندم على أنه طالب بخلع السلطان ، وإعطاء مصر الحق في إعلان الجمهورية
فبادر وخرق بأصبعه هذه الصفحة ، ومزق الصفحتين ؟ إنه لو أراد ذلك لاستطاع أن
يصل إلى النتيجة نفسها ، لو أنه أحسك قلمه وشطب بالحبر على الأجزاء التى يريد
أن يخفيها . . ولاستعمل مقصاً أو موسى ، ولا ترك هذا الأثر الذى يدل على أن
شيئاً غير عادى حدث في هذه المذكرات !
أم أنه خشى أن يعثر السلطان على هذه الوثيقة فيعلم أنه طالب بخلعه ونادى
بالجمهورية . . ويرد على ذلك بأن سعد زغلول لم يقل ما قاله سرّاً ، وإنما قاله أمام
شهود ، فإنه ذكره أمام أعضاء الوفد ، وذكره أمام عدلى يكن ، وذكره أمام لورد
ملر ، وكل هؤلاء شهود عدول عليه !

فتشه ١٣ مرة !

إذن لا بد أن سعد زغلول خشى أن تفتش السلطة البريطانية داره ، وتحصل
على المذكرات ، وفيها يخط يده أنه طالب بخلع السلطان ! . . فالثابت التاريخي
أن بيت سعد زغلول فتشه الإنجليز ١٣ مرة في أثناء الثورة . وكان الجنود الإنجليز
لا يكتفون بالتفتيش العادى ، والاستيلاء على الأوراق الموجبة . بل إنهم كانوا
يفتشون جسم الموجودين في البيت . وكانت سيدة إنجليزية تحضر معهم لتتولى التفتيش
الذائق للسيدات ، للبحث عن وثائق سرية مخبئة ! . . فهل خشى سعد زغلول أن
يقع هذا الجزء في يد السلطات البريطانية . أو السلطات المصرية التى تقوم بالتفتيش .

أو السلطان . . فتولى نزع الصفحات الخطيرة التي تؤكد أنه من أنصار الجمهورية ، وأنه يطالب بخلع السلطان ؟

وقد يقال هنا إنه بعد هذه المفاوضات التي طالب فيها بخلع السلطان عاد إلى مصر وقبض عليه الإنجليز بعد عودته ، فقد تكون مخبرات الثورة علمت بأن الإنجليز سيقبضون عليه ، أو أنها حصلت على البرقية السرية التي أرسلها لورد ألنبي المنسوب السامي البريطاني في ٨ أبريل ١٩٢١ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ، والتي قال فيها إن سعد زغلول سيقوم بانقلاب في مصر كاتقلاب عرابي باشا . . ولهذا السبب أسرع ونزع هذه الصفحات ، وقطع بيده الجزء الذي يتحدث فيه عن خلع السلطان ، وعن الخلاف الذي حدث في الوفد بشأن الجمهورية ؟ . . وربما نسى سعد زغلول في عجلته أن يقطع الورقة الثالثة التي تحوى قصة الخلاف في الوفد بشأن خلع السلطان ، والتي رواها حمد الباسل وقال فيها . إن سعد زغلول كان يسمى المعارضين في خلع السلطان أعضاء جمعية « عميد السلطان » . . وأنه عندما شتم حمد الباسل سعد زغلول غضب على ماهر وغضب محمد محمود ، وتدخل واصف غالى ، وأن لطفى السيد اعترض على تصرف سعد زغلول ، وأن سعد زغلول اتهمهم بأنهم يخشون على مصالحهم الشخصية إذا تم خلع السلطان !

حديث مع « ملتر »

ذلك أنه في صفحة ٥٩ التي فيها حديث سعد زغلول مع ملتر عن السلطان ، وقول ملتر إنه لا يستطيع تحمل مسئولية البحث في خلع السلطان ٤ نجد أن الصفحة تنتهى بكلمة على لسان ملتر ، يقول فيها « فكذلك أقول لك » . . وفجأة يتقطع كلام ملتر ، وينتقل إلى الخلاف الذي حدث في الوفد ، فيقول سعد زغلول بالحرف الواحد :

وقلت ذلك استمراراً في الفكر من غير التفات إلى ما أضمره السائل ،
وإلى ما أستحسنه ، وبلغت بعد ذلك أن هذا الرأي أثار في غير أعضاء
الجمعية منهم ثائرة الغضب ، واتخذ لطفى السيد وسيلة للتديد في ، ويظهر أن
”على ماهر“ اشتد في القول معهم، كما اشتد محمد محمود، ودخل فيها واصف
غالى . ولما بلغنى هذا الاضطراب أخذ منى الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم
يرد إغضابهم ، وينظرون لصوالجهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة .

ولكن هذا الاستنتاج أيضاً لم يثبت أمام البحث والفحص . . فإن المفروض
أن سعد زغلول — وهو كاتب المذكرات — يعرف أين هى الأمكنة التى دون فيها هذه
الآراء الخطيرة فيحذفها . . ولكن الصفحات التالية بعد ذلك تشير إلى رأى سعد
زغلول في خلع السلطان ، ولو أن سعد زغلول هو الذى حذفها لحذف بطبيعة الحال
ما جاء في الصفحات التالية عن هذا الموضوع الدقيق ! . . ثم إن سعد زغلول ما كان
في حاجة إلى أن يقوم بهذه العملية لو أنه أراد أن يخفى المذكرات . . كان يستطيع
أن يخفيها عند أحد أصدقائه ، أو عند شخص فوق الشبهات . . والثورة التى استطاعت
إخفاء القنابل والمسدسات والمنشورات ، والتعليقات السرية ، وأسماء أعضاء الجهاز
السرى ، لا تعلم وسيلة لإخفاء كراسة فيها مذكرات سعد زغلول !

ولكن المفاجأة الكبرى أن سعد زغلول ليس هو الذى قام بهذه العملية ، بدليل
أن هذا الجزء المحذوف كله موجود بكامله في كراسة أخرى من مذكرات سعد زغلول
عن مفاوضات ملر ، ولو أنه أراد أن يحذف هذا الموضوع ، لحذفه من الكراستين
ملاً : : فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب سعد زغلول يصف جلسة المفاوضات في
وزارة المستعمرات — وكان الحاضرون : سعد زغلول ، وعلى يكن ، ومحمد محمود ،

ولطفي السيد ، من المصريين : « ولورد ملتر وزير المستعمرات ، سير رونيل رود —
كتب سعد زغلول يقول ، في صفحة ٢٠٢٣ من المذكرات :

« قال لورد ملتر : « لا نريد أن نتدخل في النظام الدستوري ، ولكن
في مبادئه الأولى » : قلنا : « إنه لا مانع أن تشمل المعاهدة على التصريح
بأن مصر دولة حرة مستقلة ، دستورية ، جمهورية أو ملكية . لا مانع من
اشتمال المعاهدة على هذا » .

وكان هذا الذي قاله سعد زغلول في المفاوضات قبله ا : : إنها أول مرة يطالب
فيها سعد زغلول بحق مصر في أن تكون جمهورية أو ملكية ا : : بل إنها أول مرة
ذكر فيها احتمال أن تصبح مصر جمهورية ا

وأثار هذا الرأي دويما . . ويبدو ان أحداً من المفاوضين لم يتوقع هذا من سعد
زغلول ، لأن أعضاء الوفد دهشوا أن يتكلم سعد زغلول عن الجمهورية ، في مفاوضات
رسمية مع لورد ملتر ا : : وفي هذا يقول حمد الباسل : « إن الأعيان من أعضاء
الوفد غضبوا لأن سعد زغلول يثير مسألة الجمهورية ضد رأيهم ، ومن غير استشارتهم ،
وأنه اتهم المعارضين للجمهورية بأنهم يعارضونها لمصالحهم الشخصية ، أو كما قال
في مذكراته :

« أخلق الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم يرد إغضابهم ، وينظرون
لمصالحهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة » ا

وكان سعد زغلول قد تحدث في هذا مع لطفي السيد في باريس ، فقد كان
سعد يرى أن من الديمقراطية أن يختار الشعب حاكمه ، وإذا بلطفي السيد يجد حلا

للخلاف بين سعد وزملائه . وفي مذكرات سعد زغلول قصة هذا الخلاف قبل ذلك بشهور :

إن سعد زغلول يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، وعدد من أعضاء الوفد يعارض في أن يمس العرش بسوء ! ووجد لطفي السيد حلاً وسطاً : وهو أن تؤلف هيئة شعبية من العلماء ورجال الدين وأعضاء الهيئات النيابية ، وهؤلاء يجتمعون ويقررون تأييد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً .. وبذلك نكون أرضينا «مالك وابن حنبل» أي جعلنا اختيار رئيس الدولة بالانتخاب ، وفي الوقت نفسه احتفظنا بالسلطان ورفض سعد هذا الحل !

وهذا هو ما كتبه سعد زغلول عن هذا الحل الوسط الذي اقترحه لطفي السيد . فقد جاء في مذكرات سعد زغلول في ٥ يناير سنة ١٩٢٠ (صفحة ١٩٧٣) ما يأتي بالحرف الواحد : «قرأ لطفي السيد على مشروعي ، وضعه بغية النظر فيه ، عرض تأييد انتخاب السلطان ، من العلماء والرؤوس الروحانيين وأعضاء الهيئات النيابية ، ثم انتخاب وزارة ، وهيئة تشريعية ، وعندئذ تحصل المفاوضات بالطريقة الشرعية . فلاحظت له على القضية الأولى وتأييد انتخاب السلطان « فقبل حذفها . . . » :

موقف «الأرستقراطيين»

ولقد كان واضحاً منذ كان الوفد في باريس أن عدداً من أعضاء الوفد لا يتصور أن تمس الثورة السلطان ، أو أن تجعل من أهدافها أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب :: فلم يكن من المعقول مثلاً أن يقبل على يكن باشا - وهو من أصحاب الأسرة المالكة ، ويمثل أرستقراطية الأسرة الحاكمة - أو يتصور أن يخرج حكم مصر من يد هذه الأسرة !

لم يكن من المعقول كذلك أن يتصور مليونير من أعضاء الوفد — هو على شعراوى باشا الذى يملك أكثر من عشرين ألف فدان — أن من الممكن التخليص من الأسرة المالكة والسلطان . . . وهنا يبرز السر فى أن ثورة سنة ١٩١٩ فشلت فى تحقيق هذا الهدف . فلولا أن أغلبية أعضاء الوفد كانوا من طبقة ملاك الأراضى ، لما ترددوا فى الإقدام على المطالبة بالجمهورية . . ولو أن سعد زغلول ، عزل هؤلاء فى الحال عن قيادة الثورة واعتمد على المحرومين الذين كانوا وقود الثورة وضحاياها ، لضمت الثورة فى تحقيق هذا الانتصار الشعبى العظيم . .

ومن أخطاء ثورة سنة ١٩١٩ أنها لم تكشف عن هدفها هذا ، وأخفته ! : « صحيح أن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى أوضحت اتجاه سعد زغلول ، ولكن الثورة نفسها لم تعلن هذا الاتجاه ، اللهم إلا بعد ذلك بخمس سنوات عندما استقال سعد زغلول من رئاسة الوزارة احتجاجاً على اعتداء الملك فؤاد على الدستور ، وخرجت جماهير الشعب تحاصر قصر عابدين وتهتف : « سعد أو الثورة » بصوت كالرعد ، حتى اضطر الملك إلى الخضوع ورفض استقالة سعد زغلول ، وأجاب كل مطالبه !

جورج الخامس يفاوض جورج الخامس !

ولقد كان واضحاً أن الخلاف بين زعماء الثورة كان على مسألة واحدة : « هل الشعب هو الذى يختار حاكمه ويمثله ، أو هو السلطان ؟ » . كان سعد يقول إن السلطان معين بقرار من وزير خارجية إنجلترا ، فكيف يفاوض الموظف رئيسه ، وإلا فيكون جورج الخامس هو الذى يفاوض جورج الخامس !

وقد اعترف عبد العزيز فهمي باشا في مذكراته بهذا فقال بالحرف الواحد :
« استقبل الشعب سعد زغلول استقبال القاهن . أى أنه لم يبق فى البلد أمير ولا وزير
ولاحقير إلا هرع للملاقاة ، بل حتى إخوانه الذين هدمهم من قبل كانوا فى الإسكندرية أول
المستقبلين له عند رسو الباخرة . رؤوس عالية تنحنى ، وزينات تقام ، فزاد ذلك من
اعتداد سعد . . فلما جاء دور الكلام عن وفد المفاوضات تشبث سعد بأنه رئيس
الامة ، فله رئاسة الوفد ، فنبه عدلى إلى أن دعواه خطيرة ، لأن للامة رئيساً واحداً ،
وهو إذ ذاك عظمة السلطان قواد ، وإلى أن التقاليد توجب أن يكون رئيس الحكومة
هو رئيس الوفد فى الخارج !

وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرئاسة ، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة ،
يأبأها كل نظام ، فقد رفضها عدلى ، عندئذ قامت القيامة . . وأخذ سعد يخطب
قائلاً عبارته المشهورة : « إن حورج الخامس يفاوض جورج الخامس ! »

هذا ما قاله عبد العزيز فهمي . . وهو كلام صريح لا يحتاج إلى إيضاح .
ولقد أخطأت ثورة سنة ١٩١٩ عندما لم تكشف الحقيقة للشعب ، وهو أن
الخلاف لم يكن بين سعد وعدلى ، وإنما كان بين حق الشعب وحق السلطان .
ولو أن سعد زغلول يومها أعلن هذه الحقيقة بصراحة لوقف الشعب معه ، ولو أنه
قرن هذه المطالبة بمطالب التغيير الاجتماعى ، وبالمطالبة بالقضاء على الإقطاع ،
لكانت ثورة ١٩١٩ أذى مما كانت . . فلقد كان واضحاً من اليوم الأول أن الشعب
فى معسكر ، والسلطان والإقطاعيين فى معسكر آخر . . وأنهم لم يتصوروا يوم
قيام الثورة أنها ستطور إلى موجة ثورية ، ويقوم فيها هذا النضال الشعبى العنيد .
ولكن سعد زغلول لم يفعل ذلك ، ولعله لم يتصور أن الشعب كان مستعداً أن
يقف معه . ! . والأسرار التى عرفت بعد ذلك كشفت أن طبقة الإقطاعيين فرغت
من تطور الثورة . .

العرش والإنجليز ؟

فقد كان السلطان في قلق من الأخبار التي يتلقاها عن اتجاه الثورة — أو على الأصح عن اتجاه سعد زغلول والمتطرفين من أعضاء الوفد ! . ولا بد أن أحاديث سعد زغلول في باريس قد وصلت إليه . . . ففي صفحة ٥٩ من مذكرات الدكتور « يوسف نحاس » بعنوان « ذكريات سعد وعبد العزيز . ماهر ورفاقه في ثورة سنة ١٩١٩ » . قال بالحرف الواحد : « لما تبعت الوفد إلى باريس ، عقب إطلاق سراح المعتقلين في الماطلة ، لقيت « حسن نشأت » ، وطلب إلى ملحقاً أن أكتب له من باريس ، لإطلاعه على ما هو جاري في الوفد ، ودفع إلى ما يسميه الإفرنج « مفتاحاً » ، أعنى طريقة كتابية يمكن بها رسم كلام ظاهر مفهوم ، وفيه رمز سرى يمر به الرقيب فلا يلاحظه !

وفي يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد ألنبي إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغني المسيو هنري جايار المتولى أعمال فرنسا أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، فأظهر السلطان انزعاجه الشديد لما علمه من أن زغلول يريد إثارة مسألة العرش ، وأن السلطان يخشى تسليم رأسه للمتطرفين ، وأن المالين الأجانب في قلق على أموالهم ، وكبار أصحاب الأملاك في خوف على أرضهم إذا حدث مثل هذا ، وهم يرون جميعاً أن بقاء العرش ضروري لمصالحهم ولصالح إنجلترا ، وأنه إذا تغير نظام مصر فجأة فستحدث اضطرابات ، ويشجع هذا على اعتداء الغير عليها مثل إيطاليا واليونان » . ولقد تأثر لورد ملتر بهذه الرسالة التي أرسلها المندوب السامي البريطاني : . . فبعد ذلك بخمسة أيام أثار لورد ملتر هذا الموضوع في المفاوضات مع سعد زغلول . . . ففي صفحة ٢٠١٥ من مذكرات سعد زغلول يقول سعد زغلول بعنوان (٧ يونيو) :

« في هذا اليوم حصلت هذه الزيارة الخصوصية فاستقبلنا اللورد استقبالا حسناً ، وبعد تبادل الكلام في السفر وما فيه من راحة ومشقة دار الكلام في موضوع المسألة المصرية . . . وخلاصته أن في مصر نظاماً موحداً ، وأنتم تريدون أن تغيروه فجأة ، فما هو النظام الذي تريدون أن تضعوه مكانه ؟ » . . . قلت : « أنا أريد نظاماً دستورياً تكون فيه الحكومة مصرية صرفة ، مؤلفة من برلمان ، ووزارة مسئولة ، وحاكم » : « فقال : « وهذا يخشى من حصول اضطرابات إذا حصل هذا التغيير فجأة ، ويحدث في مصر ما حدث في غيرها من البلاد الشرقية كالترك مثلاً ؟ » .

وفي صفحة ٢٠١٦ كتب سعد زغلول يقول إن لورد ملر قال له : « يهنا جداً أن تكون مصر هادئة منتظمة متقدمة ، حتى لا يحدث في مملكتنا أقل اضطراب منها ، وإنا نخشى كثيراً من حدوث الاضطراب فيها عند تغيير نظاماتها فجأة ، وكذلك نخشى أن يعتدى الغير عليها كالتاليان واليونان وغيرهم . . . »

وفي ١٤ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد أللني إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغني المسيو جاك سوارس قنصل البرتغال أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، وأن السلطان قال له إن الإنجليز يفاوضون زغلول من وراء ظهرى ، وإن معنى ذلك أننى أصبحت كية مهملة ، وأننى إذا ذهبت فلن يستطيع الإنجليز البقاء بعدى ، وأنه يجب أن يكون للسلطان ممثلون في المفاوضات » .

السلطان ، وفصالح ذوى الأملاك !

وفي يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب أللني إلى وزير الخارجية البريطانية يقول : « زارنى مسيو خاليه معتمد إسبانيا في القاهرة ، وذكر أنه في مقابلته مع السلطان شعر منه أنه قلق جداً بسبب ما يتلقاه من أنباء عن نوايا المصريين في لندن نحو

العرش ، وأنه سيمع أن زغلول سيثير مسألة العرش والوراثة على العرش ، وأن السلطان يرى أن أى تغيير فى الحالة الراهنة للعرش يعرض مصالح الأجانب ومصالح ذوى الأملاك للخطر . وأبدى كبار رجال الجالية البريطانية فى القاهرة والإسكندرية أنهم - مع كراهيتهم للسلطان ومعرفتهم بأغلاطه - يرون أن بقاءه على العرش هو الضمانة للمصالح البريطانية . وأن تسليم الحكم للوطنيين بغير بقاء العرش بصفة (فرامل) سيؤدى إلى أسوأ النتائج ، وطلبوا ضرورة بقاء الموظفين الإنجليز فى الحكومة ، وبقاء موظف إنجليزى فى الداخلية ووزارة الخزانة ليكون فى ذلك ضمان للأمن والعدالة بالنسبة للأجانب ، وبالنسبة لكبار أصحاب الأملاك الذين سوف يتعرضون للخطر فى حالة تولي الوطنيين الحكم .

وفى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب لورد ألننى إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إن الكولونيل « دى ستر يورك » ياور جلالة الملك - ملك إنجلترا - قابل السلطان ، وأن السلطان قال له إن بريطانيا أخذت كالبترقالة ومعتنى ، ثم تريد أن ترمى ، وإن السلطان يشكو أنه بعد أن وقف مع بريطانيا منذ قيام الحرب ، وكسب كراهية المصريين لهذا السبب ، وعداوتهم لعدم تشجيعه الثورة ، أصبح الآن يشعر أنه أصبح صفرًا على الشمال ، وأن المفاوضات تجري مع من ليس لهم صفة ، وأنه كان يتوقع أن تجعل الحكومة الإنجليزية وجوده على العرش شرطاً للاتفاق مع مصر ، وأنه يهجم أن يتولى لورد ملتر لفهام زغلول صراحة أن بريطانيا متمسكة بالسلطان . وذكر السلطان أنه خسر كثيراً جداً بسبب التضحية التى قدمها بوقوفه مع الحلفاء من اليوم الأول ومقاومته سياسة الخديو المشايعة للألمان ، وأن الموقف الراهن أضعفه كثيراً . وإنى أؤيد وجهة نظر السلطان تمام التأييد ، وأعتقد أن التخلي عنه معناه التخلي عن جميع مراكزنا ، وخاصة أن الوطنيين غير موثوق بهم ، ولا تطمئن

الجياليات الأجنبية إلى نواياهم بالنسبة لأموال الأجانب ومصالحهم ، بل لأموال كبار المصريين أنفسهم . وقد علمت أن الأمير عمر طوسون نفسه يرى أن تسليم الأمور لزغلول وشيعته عمل جنونى ، وقد أبدى هذا رأى عدد من الأمراء الذين اجتمعت بهم .

ولم تكن هذه الأنباء غريبة عن سعد ، ولا مفاجئة له ، فقد كان سعد يعتقد أن السلطان لا يريد استقلال مصر . وأنه مستعد أن يقبل أنصاف الحلول ، بشرط أن يبقى على العرش ! وكان يستند فى رأيه هذا إلى معرفته الشخصية بالسلطان فؤاد . وكان يستند إلى المقابلة الباردة التى فاعله بها السلطان بعد أن تقدم فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ بمطابى مصر . وكان يستند إلى الأخبار التى يتلقاها من الجهاز السرى للثورة فى القاهرة . .

فى أثناء وجوده فى باريس تلقى سعد الرسالة التالية :

١٧ مارس ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس . . قال السلطان فؤاد لمحمود بك فايد من الوفد : دول طالين الاستقلال التام ، والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ إحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا أو حتى ٤٥ فى المائة : : : .
خرج محمود بك فايد من عند السلطان وأتى لنا ليلا وقص علينا كل هذه الحكاية .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

مايو سنة ١٩٢٠ (ليس فى الرسالة تحديد اليوم) :

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

السلطان يتميز غيظاً من اتجاه مفاوضة الإنجليز للوفد ، بدون أن يلتفت أحد إليه ، وهو يعمل على السعى فى إيجاد حزب بالبلد ينادى بتوكيله ، وإنابته فى المفاوضة . . هذه الفكرة هى التى دعت إلى تغيير الوزارة . يقولون إن نسيم باشا تعهد للسلطان ببذل الجهد لتحقيق هذه الغاية . . نحن لا نخشى نتيجة هذه الدسيسة الجديدة . الحكومة مهما تدرعت بوسائل الوعود والوعيد فلن يمكنها أن تصل إلى نتيجة تفخر بها ، ولكن على كل حال لاشك أن هذا المظهر الجديد — إذا قدر ووصل إلى شىء ولو تأفه من النجاح — فإنه يظهر الأمة بمظهر الانقسام :
لذلك ستتحذ احتياطات فوق العادة لإخفاق هذه الدسيسة الجديدة ، وإلحاقها بغيرها من الدسائس السابقة .

عبد الرحمن فهمى

وفى أثناء المفاوضات وصل إلى لندن فجأة واصف غالى عضو الوفد . . وكتب سعد زغلول فى ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ فى صفحة ٢٠٢٠ :

« حضر أمس واصف بك غالى ، وأكد بأن الحالة حسنة فى مصر ، ولكن هناك دسائس تبث من ناحية السراى وغيرها لمرقلة أعمال الوفد ، وبلغه أنهم يسعون فى (تخنيم) الناس على أوراق ضد (الوفد) وأنه ثقة أخيره عن زيور باشا أن المفاوضات لا يمكن أن تتم بدون أن يحضرها بعض الوزراء الحاليين » .
ولكن ماذا فى الصفحتين المختفيتين من مذكرات سعد زغلول ؟

١ إن كل ما ذكرناه موجود في المذكرات وليس في الصفحات المتروكة ! ولكن كل هذا ليس أخطر ما في المذكرات . . ففي صفحة ٢٠٤٨ كتب سعد زغلول يقول تحت عنوان (٧ منه) ، أى ٧ يوليو :

« حضر مستر ولرنند (مندوب اللورد ملتر) الساعة السادسة مساء ، وأخبرنى بأن اللورد ملتر كان أرسل تلغرافاً إلى اللورد ألابي (المندوب السامى البريطانى فى مصر) فى ٣٠ يونيو ، جواباً على أسئلته المتكررة عن سير المفاوضات . وأطلعنى على هذا التلغراف بالإنجليزية ، وترجمه هو بمساعدة محمد محمود باشا . وجاء فى التلغراف : « الغرض الذى نرى إليه هو عقد محالفة بين بريطانيا ومصر تضمن إنجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيائها بصفة كونها مملكة ملكية ودستورية »

وجاء فى التلغراف : « كل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان ، ويصير من الضرورى تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلول وزملاءه يؤيدون هذه المعاهدة ، ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت عن مركز السلطان ولا عن قانون الوراثة . وكان المتفق عليه فى أول الأمر أن هذه المحادثات لا تكون إلا جسماً للنقض ، ثم إذا أخذت شكلاً مرضياً — كما هو المنتظر — يكون من الضرورى تجاوز هذا الدور إلى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية . ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات . ومن البلىبى أن « زغلول » وواحداً أو اثنين من زملائه ، وعلى يكن باشا — الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل — يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا تشك فى أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مقالوم باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن :

فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ، ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ،
ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل إلى حل من
وراء ظهره ، وهناك بالطبع تفاصيل كثيرة يمكن حلها عند الوصول إلى وضع المعاهدة .
ملنر

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٠٥١ يقول بالحرف الواحد : « فاعترضت
أعتراضاً شديداً على ما تضمنه هذا التلغراف . وقلت لمستر ولرند : " إذا كان اللورد
ملنر أطلعنى عليه قبل إرساله لكان غير مضمونه . وإذا لم يكن أطلعنى عليه ، فلم
يكن لى من حق فى نقده . أما وقد أرسله لى . فقد حق لى الاعتراض عليه بأننا
لم نقبل ولن نقبل أية تسوية تقتضى أية مراقبة لإنجلترا على مصر . لا باطنة ولا ظاهرة .
ونعتبر الشعور الذى قام باللورد ملنر مجرداً عن كل أساس . ثم إننا لا نقبل بأى حال
من الأحوال بقاء عسكري واحد من جيش الاحتلال ، كما لا نقبل وضع نظام
خاص للبوليس . . وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى
إنسان كان . بل لا نقبل هذا السلطان " .

ثم استطرد سعد فى مذكراته : « وأنصرف (مستر ولرند) مندوب اللورد ملنر)
بعد أن أبدى من الأحوال ما لا يضبط . ولا يمكن حصر معناه ، ثم بلغت إخوانى
الخبر فاستاءوا له . إلا لطفى السيد فإنه قال إنه فى مجمله حسن ، ولا شىء فيه يستغرب .
حكى ذلك على طريقته من الاستخفاف . فأثر ذلك فى نفسى أسوأ أثر ، ثم طلب
عندى أن يحضر للعشاء عندى . وهو ما لم يسبق له به عادة ، يعنى أنه لم يدع نفسه
لدى إلا هذه الدفعة : ففهمت أنه يريد الوصول بهذه الملاطفة إلى غاية ، وكنيت
دعائى إلى العشاء سينوت حنا . فلما علم بأمر هذه الدعوة . وأن القصد منها حناوة ،
تنحى .

واختلينا ، وفهمت . منه أن التلغراف عرض عليه قبل يوم . وأنه لم يفانحنى فيه ، لأنه لم يخلنى وحدى ! . ولكنه اعتذار غير وجيه . وقد أخبرته بما دار بينى وبين ولرند (مندوب التورد ملتر) فأعطانى فيه حقاً . ولكنه كان يحاول من بعد تلصيف الأمر . وانتهى الأمر بأن طلبنا مقابلة مانر ، فقابلناه فى الساعة السادسة فى وزارة المستعمرات فى يوم ٨ منه (يوليو ١٩٢٠) . فقالت له (مانر) : « إن مستر ولرند أطلعنى على تلغراف منكم للورد ألنبي ، وهو على قسمين : الأول لا يحق لى أن أتدخل فيه . لأنه كلام بيتك وبين زميلك ، والعبرة فيه عدى هو ما يتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير أحدنا . وأما القسم الثانى فهو المتعلق بالانتداب مع بعض زملائى من السلطان للمفاوضة الرسمية ، لأننى لا أقبل هذا الانتداب بل لأقبل أن أتعين مكان السلطان » : فقال ملتر : « إن السلطان يلزم أن يكون فى المفاوضة ، وليس إبعاده فى إمكانى . بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت لخرجت من حدود وظيفتى ، والتزمت أن أتحنى عن المفاوضة لغيرى » . قالت : « لا أريد أن تصل الحال إلى هذا الحد » . قال : « إن السلطان ينبغي أن يسند أديباً ، ولا يمكن التعدى عليه ، إلا إذا تعدى على النظام ، إذ لا تسمح إنجلترا له بذلك ، وهى ضامنة استقلال مصر » . قلنا : « لم تقبل هذا الضمان ، ولم نتناقش فيه .. » قال : « حقيقة .. »

ثم طلبنا أن تعين وزارة موثوق بها غير الوزارة الحالية . فاستصعب ذلك الآن . وحصلت المذاكرة فيما إذا كا ينبغي أن يشتمل الاتفاق على مبادئ فى النظام المصرى ، فعارضت فى ذلك ، « لكونه مسألة داخلية ، ولا ينبغي التعرض لها » .

وكان هذا الذى قاله سعد لمندوب ملتر ، وملتر نفسه ، مفاجأة لمدلى يكن والمفاوضين . فقد كانوا لا يريدون إثارة هذه المسألة . وكانوا يرون أن سعد زغلول لا يتوهم رأيهم فى المناوشات : بل حدث أن عرض ملتر مشروعاً . قبله كل أعضاء

الوفد ورفضه سعد ! .. وأبلغ سعد ملتر أنه يرفض هذا المشروع لأنه « حماية » ، لأنه لا يوافق على بقاء قوة عسكرية ولا على وجود موظف إنجليزي في وزارة الداخلية ووزارة الحفائية ، وأنه متمسك بإعلان إلغاء الحماية . فإذا وافقت إنجلترا على ذلك أصبح المشروع قابلاً للعرض .

وهنا ندع سعد زغلول يروي ما حدث له في صفحة ٢٢٨٩ من المذكرات :
« وحضر عبد اللطيف المكباتي وسألني سؤال السيد للعبد . والحاكم للمحكوم : كيف أتى أبديت تلك الملاحظات للأعرج (مندوب لورد ملتر) من غير علم الوفد ؟ قلت : « إنها ملاحظات قررناها الوفد » . قال : « ولكنك إذا أخذ الأعضاء قال شيئاً من غير اطلاعك تنضب » . قلت : « نعم ، ما قاته هو باطلاع الوفد ، ومع ذلك ماذا تريد ؟ » . قال : « هذا لا يصح ! » قلت : « قد أخطأت وأعتذر عن خطئي » . قال : « ولكن يا باشا لم يكن يصح .. » قلت : « وماذا تريد بعد ذلك ؟ إن كان ذلك لا يوافقكم فافعلوا ما تريدون ! » .

فانصرف .. وقال واصف غالى : « إن الأمر ليس ما قاله المكباتي ، بل الأمر هو أنك قلت للمندوب ملتر إن المشروع بعد قبول هذه الملاحظات يعد قابلاً للعرض من الوفد ، وبدونها غير قابل للعرض ، لأنهم يقولون إن ما بها مقبول وهم يعضونه ، وبغيرها يكون قابلاً للعرض » . قلت : « لا خطر ، فلم أفوت عابهم نفعاً ، فما على الذين يريدون قبوله إلا أن يقبلوه . والقوم يتقبأون منهم ذلك بالأحضان ، وما فعلت إلا ما يوافق الكرامة » .

واستغربت جدا من هذه الحركة ! .. ثم حضروا (أعضاء الوفد) وكان في مقدمتهم حمد الباسل (باشا) ، فقلت : « ما الخبر ؟ » . قال : « الخبر كثير » . قلت : « ماذا ؟ » . فأعاد ما رواه واصف غالى . قلت : « الأمر سهل هين . إن

كنتم مع قبول تلك الملاحظات تمضون ، فهذا شأنكم ولا حرج على حرييتكم ! .
قل قائل منهم : « ورايك أنت ؟ » . قلت : « إني لا أقبله ولا أمضيه » . قالوا :
« كيف تحالف الإجماع ؟ » . قلت : « أخائف كل إجماع في مسألة أساسية .
وهذه من أخص المسائل الأساسية ، فلا أطيع فيها غير صوت ضميري » . قالوا :
« ولكن مبدأ التضامن ؟ ماذا تقول فيه ؟ » . قلت : « لاتضامن مطلقاً في مخالفة الأساس ،
ولا اتضامن مطلقاً في هذا . وما تقدرُوا عليه فلكنم فعله ، من محاكمة فحاكموا ،
أو تأديب فأدبوا ، أو رفت فارفتوا ! ولكن شيئاً واحداً لا يمكنكم ، وهو أن تقهروني
على الإمضاء ، فإن هذا ليس في استطاعتكم ، وما أقيد حرية أحد منكم . ولا أسمح
لواحد من خلق الله أن يعتدى على حريتي في اعتقادي . وافعلوا ما شئتم ، وقولوا
ما شئتم ! » .

• • •

هذه صورة للصراع الذي كان موجوداً في داخل قيادة ثورة سنة ١٩١٩ . كانت
أغلبية أعضاء الوفد من طبقة كبار الملاك في ناحية . وكان سعد والجهاز السري
للثورة في ناحية أخرى . ولعل قصة الجهاز السري هذه تعتبر من أخطر أجهزة
ثورة ١٩١٩ وأقواها ! : إنه الجهاز الذي كان لا يعلم أعضاء الوفد عنه أى شيء ! . .
في حين كان الجهاز هو الذي لعب الدور الأول في الثورة ! .
ولعله الجهاز الذي أخفى المذكرات طوال مدة الثورة !

الجهاز السرى لشورة ١٩١٩ كيف تم تكوينه وماهى أعماله ؟

كان ذلك فى يوم الخميس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
وكنتم أقيم فى بيت سعد زغلول .

وكان مكتب سعد زغلول مزدحماً بكبار الزائرين . فجأة دخل إلى البيت شيخ وقور فى الستين من عمره ، له لحية بيضاء طويلة جداً ، يرتدى الملابس البلدية ، وتقدم إلى الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص ويمس فى أذنه بيبضع كلمات ! وسمعت الحاج أحمد عثمان يقول : " الباشا مشغول جداً " . وإذا بالشيخ الوقور يهمس فى أذن الحاج أحمد عثمان مرة أخرى ، فيصيح الحاج أحمد عثمان بصوت عال : " ١٣ يوليو إيه ! " ، وإذا بالرجل الوقور يهمس فى أذن الحاج بهدوء وبخزم . . .

ويهرج الحاج أحمد رأسه فى ذهول ، ويضرب كفّاً بكف ، ثم يدخل مكتب سعد زغلول ويسر إليه ما قاله الشيخ هازناً ، وإذا بسعد يقوم من مكتبه ، ويدخل الغرفة الجانبية للمكتب ، ويهرول الحاج أحمد عثمان ويستدعى الشيخ إلى الدخول ، وبعد خمس دقائق يخرج الشيخ الوقور وفى يده لفافة ، ويمشى بخطوات سريعة فى الظلام ! .

ويقول لنا الحاج أحمد عثمان إن الرجل قال له : « قل للباشا : (الشيخ ١٣ يوليو يريد أن يقابلك) » . وأنه ما كاد سعد يسمع هذا حتى هرع إلى مقابلته : وعلق الحاج أحمد عثمان على ذلك بأن هذا الشيخ لابد من أولياء الله الصالحين ، وأن الباشا استقبله ليتبرك به ، يتلقى الدعوات الصالحات !

كان عمرى يومها ثمانى سنوات ، وبقي اسم « الشيخ ١٣ يوليو » في ذاكرتى . . . وفي اليوم التالى قبض الإنجليز على سعد زغلول ونفوه إلى سيشل . ولم يظهر الشيخ ١٣ يوليو مرة أخرى !

ولكنه ظهر بعد ذلك بأكثر من عامين . حضر الشيخ في أحد أيام شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ — عقب عودة سعد زغلول من منفاه في جبل طارق — وكان معه لفافة أيضاً ، وقابل سعد زغلول في غرفة المكتبة ، ثم انصرف . . ولم نر الرجل بعد ذلك إلا في شهر مايو سنة ١٩٢٦ ، فقد جاء الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والمتهمون الذين حكم لهم بالبراءة في قضية الاغتيالات . . وكان بينهم هذا الشيخ الوفور . . وما كاد يراه سعد زغلول حتى دهش وصافحه ، ولكن الشيخ اكتفى برديد آيات من كتاب الله ، ولم يقل أى كلمة . .

وعرفنا بعد ذلك أن هذا الشيخ هو « الحاج أحمد جاد الله » الذى كان متهماً بأنه أحد زعماء حركة الاغتيالات السياسية ! . . وعرفنا أن سعد زغلول لم يكن يعرفه ، ولم يكن يعرف أنه متهم في قضية الاغتيالات السياسية ، وأنه عندما قابله في ديسمبر سنة ١٩٢١ أبلغ سعداً أنه سيقبض عليه ، وسأله عما إذا كان يريد أن ينقل ورقاً معيناً من بيت الأمة لأنه سيفتش في اليوم التالى ، فسلمه سعد بعض الأوراق ، ثم أعادها إليه بعد الإفراج عنه . .

وعند مراجعة أوراق سعد زغلول الخاصة ، ظهر أن كلمة (١٣ يوليو) هى

كلمة السر بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ! . . ولكن عبد الرحمن فهمي كان مقبوضاً عليه في ديسمبر سنة ١٩٢١ ، فمن الذي أرسل الحاج أحمد جاد الله إلى سعد زغلول ؟ إنه ليس عبد الرحمن فهمي قطعاً ! لابد أنه جاء بأمر رئيس الجهاز السري الذي خلف عبد الرحمن فهمي بعد القبض عليه !

ولكن ما هي الأوراق التي تسلمها ، ثم سلمها بعد ذلك !

إنني أستنتج الآن أنها مذكرات سعد زغلول السرية . .

ولكن كيف اتّمن سعد زغلول الحاج أحمد جاد الله - العامل بالعنابر - على هذه الأوراق الخطيرة ، ولم يأتّم عليها أعضاء الوفد ؟

أعتقد أن سعد زغلول كان يرى أن كل أصدقائه عرضة للتفتيش . وأن هذا العامل الشيخ ليس محل شبهة . . ولو أنه كان يعلم من هو هذا العامل ، بما هو دوره الخطير في الجهاز السري ، لتردد في أن يسلمه هذه الأوراق الخطيرة . . فإن الحاج أحمد جاد الله كان هو الذي يتولى اختيار العمال الذين يشتركون في عمليات إطلاق الرصاص على الإنجليز ، وكان هو الذي يتولى صنع القنابل التي يلقونها على الوزراء !

ولقد بقيت هذه المقابلة العجيبة تثير الشكوك في نفسي ، هل كان سعد يعلم أو لا يعلم ؟ . . هل كان يعلم أن مذكراته مخفية في بيت صغير في شبرا مجاور لبيت الشيخ أحمد جاد الله ، الذي تعرض لتفتيش دقيق في أيام الثورة ، ولم يعثر عنده على شيء ، سوى مسابيح وسجاجيد للصلاة والقرآن الكريم ! . . والشيء الذي لم يعرفه سعد زغلول في ذلك الوقت أن الشيخ أحمد جاد الله زار بيت الأمة بعد أن قام بعمل هام . . ففي نفس اليوم أشرف على عملية اغتيال جنديين إنجليزيين في السبئية ، بجوار بيته في شبرا ، ونجا جميع المعتدين ، ثم ذهب الشيخ أحمد جاد الله

إلى بيته وتوضاً وصلى . ثم حضر إلى بيت سعد زغلول . .
فهل يتكهن أن نستج من ذلك أن سعد زغلول كان يعلم ببرائهم الاغتيال
السياسي : أو كان يقرها !
إن التاريخ يقف هنا حائراً .

ونضطر أن نفتح قوساً كبيراً ! لأننا يجب أن ندرس أولاً وثائق التاريخ ، بغیر
أن نعتمد على رواية تختل الصدق والكذب ، وإذا كان القاضي لا يحكم بعلمه ،
فإن المؤرخ أيضاً يردد قبل أن يقرأ المستندات التاريخية ، ويبحثها . . والتاريخ
لا يتكلم بالألسنة ، وإنما يتكلم بالورق المكتوب !

اغتيال الوزراء !

وهنا يبرز السؤال الحائر : ما هو رأى سعد زغلول في الاغتيالات ؟
حدث في صيف عام ١٩٢٠ أن كان سعد زغلول يفاوض ملتر ، وكان الإنجليز
غاضبين للاعتمادات على الإنجليز وعلى الوزراء المصريين الذين قبلوا الاشتراك في
الحكم برغم أن قيادة الثورة حذرتهم من الاشتراك في الحكم قبل إلغاء الحماية :
ففي ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على إسماعيل سرى باشا وزير
الأشغال . وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على محمد شفيق باشا
وزير الزراعة . وفي ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على حسين درويش
باشا وزير الأوقاف . وفي صفحة ٢٠١٩ من مذكرات سعد زغلول يكتب سعد
ويقول إنه كان مجتمعاً مع لورد ملتر في يوم ٧ يونيو ، « وقال لورد ملتر : ” إن
صحف مصر سيئة » . قلت : ” وما الذي ترتب على سوءها ؟ ” . قال : « التعدي

على الوزراء وقتل الأبرياء !” قلت : « إن هذا ليس نتيجة الصحافة . ولكن في كل بلد يوجد متحمسون متهورون ، كما وجد في فرنسا ، وكما وجد في إنجلترا حيث حصل الاعتداء على لويد جورج رئيس الوزراء) ، وفي غيرهما من البلاد حصل الاعتداء على كثير من أكابر الرجال ، فلا يعيب مصر أن يوجد فيها أمثال أولئك المعتدين ، وإن الاضطرابات التي حدثت في مصر والدماء التي أريقتم لم تحصل إلا في المظاهرات التي تدخل البوليس فيها ، أما غيرها فلم يحدث فيه شيء من المكدرات ! ” . قال : “ هكذا يزعم بعض الناس في روسيا ، وفي غيرها من البلاد التي اختل النظام فيها ! ” . قلت : “ لا أعرف ما جرى في روسيا ، ولكن ما حدث في مصر كان كما ذكرته ، حيث قتل الآلاف من النساء والرجال والأطفال أثناء المظاهرات بيد البوليس ، وعجيب أن تهتم بحياة أفراد ، ولا تهتم بحياة شعب بتمامه إن الصحافة المصرية كان يمكن أن يقال إنها كونت شعوراً مضرراً ، ولكن من أي جهة ضرر هذا الشعور ؟ من جهة المناذاة بالاستقلال ؟ إنى لا أرى في هذا ضرراً . بل أراه واجباً ولازماً ، وأما القوة فترى هذا مضرراً بها ” .

وعند ذلك تغير الحديث !

وفي صفحة ٢٠٣٢ كتب سعد زغلول يقول في مذكراته : « تقابل عدلي باشا مع لورد ملتر قبل الظهر ، وكلمه في التعديلات التي تصيب وزراء مصر ، وعما إذا كان من الممكن أن أصدر أنا بلاغا بعدم استحسانها واستهجانى لما ؟ ، فقال عدلي لورد ملتر : “ إن سعد يستهجن هذه الخطوة ويستنكرها ، ولكن بلاغا مثل هذا يعرضه لظمن المتحمسين المتهورين ، ويساعد على رواج دساتهم ضده ” .

و بعد خمسة أيام من هذا الحديث أقيمت قبلة في يوم ١٢ يونية سنة ١٩٢٠ على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء !

وكل هذه الحوادث التي أشار إليها اللورد ملزر في حديثه مع سعد زغلول كانت من عمل الجهاز السرى للثورة !

فهل كان سعد يعرف ما يفعله جهاز الثورة السرى ؟ هل هو الذى كان يصدر إليه التعليمات والأوامر ؟ أو أن الجهاز السرى كان يتصرف كما يشاء ؟ هنا يحسن أن تبحث الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وهو جهاز خطير . فقد كان عبد الرحمن فهمى بك هو رئيس الجهاز ، وكان هذا الجهاز ينقسم إلى عدة فروع : كان فى هذا الجهاز إدارة مخابرات الثورة ، وقد كان للثورة عملاء فى كل مكان . كانت لها عيون فى قصر السلطان ، وعيون فى دار الحماية ، وعيون فى قيادة جيش الاحتلال ، وعيون على الوزراء ، وكبار السياسيين !

وكان فى هذا الجهاز إدارة للاتصالات الخارجية ، لها عيون فى إنجلترا ، وفى سويسرا ، وفى إيطاليا ، وفى باريس . . وكان فى هذا الجهاز إدارة لتحريك المظاهرات والاضطرابات ، وقطع السكك الحديدية والمواصلات ، وعمليات التخريب ، وكان فى الجهاز أيضا إدارة للدعاية تشرف على توجيه الصحف وتزويدها بالأخبار . . . ثم هناك إدارة للاغتيالات !

. . وكان الذين يعملون فى كل إدارة من هذه الإدارات لا يعرفون شيئا عن باقى الإدارات . لا يعرفون أسماءهم ، بل لا يعرفون أن هناك إدارات بهذا الاسم . . وفى أثناء محاكمة عبد الرحمن فهمى أمام المحكمة العسكرية البريطانية ، وقف المستر مكسويل المدعى العام البريطانى يطلب الحكم بإعدام عبد الرحمن فهمى ! وقال فى جلسة يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ : إن الجهاز الذى يشرف عليه عبد الرحمن فهمى مكون من ثلاثة أقسام ، قسم خاص بالمشورات ، وقسم للقنابل والقتل ، وقسم لشراء الأسلحة ، وقال إن السلطة العسكرية البريطانية صُحرت

في الأوراق المضبوطة عند المتهمين على مستندات تثبت أن الجهاز له عيون في كل مكان . وأن له اتصالات في أفريقيا، ودمشق، وتركستان، والعراق . وسويسرا . واليابان ، وإيطاليا ، وتركيا ، والسودان ، وإنجلترا ، والهند . وأن الجهاز له فروع في جميع المديريات ، وله عيون في كل الأحزاب ، وفي كل قسم في الجيش والإدارة والمخافطات . . حتى في مكتب المفتي ! وذكر أن الجهاز له فروع تصدر المنشورات باسم اللجنة المستعجلة ، والشعلة ، والمصري الحر ، واليد السوداء !

وكان عبد الرحمن فهمي يشرف على هذا الجهاز الخطير ، وكان الجهاز له صيغة عسكرية ، أعضاؤه لا يعرفون بعضهم بعضاً ، ولكل منهم مهمة لا يتعداها ، ولا يتصل بأحد من أعضاء الوفد !

لماذا عبد الرحمن فهمي ؟

ولكن لماذا اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمي لهذا العمل ؟ إن قصة حياته ترد على هذا السؤال : كان عبد الرحمن فهمي في ذلك الوقت يبلغ من العمر ٤٩ سنة ، ومكث ضابطاً في الجيش مدة ثمان سنوات ، وخرج منه في عام ١٨٩٨ برتبة يوزباشي ، وحصل في تلك الأثناء على الوسام المجيدي وهو ملازم ثان ، وعلى النجمة المصرية ، وميدالية الحرب المصرية ، ونيشان الامتياز من تركيا ووسام السيف السويدي - تقديراً لبطولته في حروب السودان - ثم عين مأموراً لمركز سمالوط ، ثم وكيلاً لمديرية القليوبية ، ثم الدقهلية ، ومكث ١٨ سنة وكيلاً للمديريات . ثم عين مديراً في عام ١٩٠٦ ، وأصبح مديراً لبنى سويف ، ثم الجيزة ، ثم عين وكيلاً للأوقاف ، ثم أراد الخديو أن يشتري من ديوان الأوقاف صيغة ٢٣٠٠ فدان في المطاعنة ، ورفض عبد الرحمن فهمي المواقعة على الصيغة ، وكان للخديو مصلحة

فيها ، وقابله الخديو وحاول أن يقنعه بالموافقة ، فأصر على الرفض ، فرفته الخديو ! . . . وهكذا رأى سعد أن هذا الرجل هو أصلح شخص لتولى هذه المهمة : إنه رجل عسكري منظم ، درس المديرية دراسة كاملة ، عرف الشخصيات الموجودة في كل إقليم ، وضع إصبعه على نقاط الضعف والقوة في كل مكان : في الجيش ، في البوليس ، في الإدارة ، ثم إن صلابته تجعل له سيطرة كاملة على الجهاز ! . . . وكانت هناك شفرة خاصة بين القيادة -- في المنزل رقم ١٥٠ شارع قصر العيني ، حيث يسكن عبد الرحمن فهمي -- وبين فروع الجهاز في كل مكان ! . . . وكان بين سعد وعبد الرحمن فهمي عدة شفرات : شفرة بالجبر السري ، وشفرة بالحروف ، وشفرة بالأرقام !

ولعل أغرب شيء في الجهاز أن أغلب أعضائه لم يضبطوا مطلقاً ! وقد قبض على عدد منهم ، ولكن كانت التهمة التي وجهت إليهم بشأن أشياء بعيدة عن العمل الذي يقومون به فعلاً ! . . . فهل كان سعد زغلول يعرف بهذا الجهاز ، وبتفاصيله ، وبدقائقه ؟ الثابت أن أعضاء الوفد كانوا لا يعرفون شيئاً عن هذا الجهاز ، على الرغم من أنهم قادة الثورة . ولكن هل كان يعرف زعيم ثورة سنة ١٩١٩ ما يحدث في هذا الجهاز ؟

إن رسائل سعد زغلول السرية تروى أشياء غريبة عن هذا الجهاز العجيب !

حامى مقصر !!

ولنبداً بالصحافة : إن ثورة ١٩١٩ لم تستطع في أول قيامها أن تعتمد على الصحافة ، فاعتمدت على المنشورات . إن الثورة قامت فعلاً يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . حينما ذهب سعد إلى دار الحماية وطلب الاستقلال . وكانت الصحافة يومها

تحت الرقابة ! ومنعت الرقابة نشر أنباء الثورة ، بل إنه بعد حوالى شهر من قيام الثورة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فتحت أكبر مجلة أسبوعية في مصر ، فتجد عنواناً ضخماً : عرض صفحتها الأولى : (استقبال عاصمة البلاد لحامى مصر وفتح الشام) .

فلن عدد مجلة (اللطائف المصورة) الصادر في يوم الاثنين ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ ينشر صورة ضخمة لوصول اللورد ألنبي إلى القاهرة . وكانت حكومة إنجلترا أرسلت اللورد ألنبي ليقضى على الثورة : فإذا قالت أكبر مجلة في مصر يومها ؟ إنها كتبت في الصفحة الأولى تقول بالحرف الواحد :

« من أجمل المشاهد التى شهدناها سكان القاهرة ، وأبهجها منظرًا ، دخول فخامة الجنرال ألنبي في يوم الأحد ٢٤ نوفمبر إلى مدينة القاهرة ، عائداً من ميدان الحرب في سوزيا وفلسطين ، بعد أن أنهى مهمته العظيمة الشأن ، وختم فعاله الباهرة التى كللت بالنصر التام . ولقد شاءت حكومتنا السنية ، والسلطة الحربية البريطانية ، أن يكون دخول فخامته العاصمة بهيئة رسمية ، فدعت كبار رجالها وأعيان مصر ، من وطنيين وأجانب . لاستقبال فخامته على رصيف المحطة ، عند وصوله بالسلامة ، فلبوا الدعوة . وهب أهل العاصمة على بكرة أبيهم للاشتراك في استقباله ، فاحتشدوا على جانبي الطريق المؤدية من المحطة إلى سرايه في الجزيرة ، ووقفوا على الشرفات والنوافذ والسطوح في البنايات التى تطل على الطريق . وكانت الأعلام تنحرف فوق الدور والمنازل والمخازن ، وهى أعلام مصر والدول المتحالفة ، فكان منها منظر مهرجان عظيم . والحق يقال إنه كان يوم عيد كبير ، واصطف جنود الجيش البريطانى على جانبي الطريق الذى اجتازه المركب . . ووصل القطار قبل الساعة الواحدة ، فنزل القائد العظيم ، وصافح فخامته نائب الملك ، وصاحب السعادة المندوب

السلطانى ، وكبار المستقبليين . ثم فتش قرة قول الشرف من الحرس السلطانى ، وخرج من المحطة : وركب أوتومبيلا جميلا ، وحف به الحرس على موتوسكلاتهم . وتبعه فى أركان حربه سبعة أوتومبيلات ، وكانت الطيارات البريطانية حائمة فوق العاصمة ، مشتركة بالاحتفال . وخرج الموكب من المحطة سائرا الموبنا ، والناس تهتف وتصفق للقائد العظيم ، ولما بلغ شارع كامل (نوبار الآن) نثرت عليه السيدات الأزهار . وإجمال القول أن العاصمة استقبلت فخامة الجنرال الاستقبال اللائق بالملك الكبار ، والقواد العظام القاطنين ، ولا غرو فضخامته حامى الديار ، وفانح الأقطار والأمصار .

وقد صور مصور اللطائف فخامة الجنرال فى موكبه ، وتعلف فخامته فأدار وجهه الكريم إلى جهة المصور ، كما ترى فى الصورة .

هذا هو نص ما قالته مجلة اللطائف المصورة ، أكبر مجلة فى مصر يومئذ ، بعد أن تحرك الشعب المصرى فى ١٣ نوفمبر يطالب باستقلاله التام . . ولهذا كان من الطبيعى أن يتجه الجهاز السرى للثورة إلى الصحافة . والرسائل السرية التى أرسلها عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول تكشف عما كان يفعله جهاز الثورة فى مجال الصحافة :

سرى

٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس
أمكننا الآن أن نضم إلينا ثلاث جرائد وهى : جريدة مصر ، وجريدة

وادی النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد . . المهمة مبدولة لضم غيرها .
عبد الرحمن فهمى

سرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
المرائد تطورت حركتها تطوراً وطنياً خالصاً ، وتطورنا نحن معها في المعاملة
أيضاً ، وأصبحت تأتمر بما نبينه لها ، مما ينفع الحركة ، والابتعاد عما يضرها .
كنت أصبو كثيراً إلى هذه النتيجة ، وكنت أظن أنني لا أبلغها إلا ببذل آلاف
الجنيهات . ولكن ضيق ذات اليد اضطرني إلى البحث عن طرق أخرى غير طريق
المال ، وقد الحمد نجحت فيها ، وأصبحت قابضاً تقريباً على ناصية الصحافة .
عبد الرحمن فهمى

احترسوا . . من « صلق » !

سرى

أول أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول ياريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
إسماعيل باشا صلق وعمود أبو الفتح مكاتب جريدة وادی النيل وشخص
ثالث يدعى أحمد السيد ، يصلون مصر في نفس المركب التي يسافر عليها بلربك .
نرجو ألا تنقوا بما يمكن أن يقوله أى واحد منهم ، ولا بما يكتبه محمود بك
أبو النصر . لأن الحلة التي اتبعوها جعلتهم على الأقل محلاً للشك ، وعلى الخصوص

أحمد السيد الذى بالرغم من أنه يكتب أحياناً فى الجرائد مقالات فى مصلحة مصر ،
يقوم شخصياً بأعمال ضد هذه المصلحة !

سعد زغلول

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بياريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
لم ندر سبب كتمان أمر (محمود أبو الفتح) مكاتب جريدة وادى النيل ، مع أنه أخذ
يكتب لجريدته بما يفيد التحريض بالوفد ، ولا بد أن تكونوا اطلعت على شيء من ذلك ،
وهو من أذئاب محمود أبو النصر ، وأصدقاء أحمد السيد اللذين اشتغلا كثيراً ضد
الوفد ، فلا ينبغي كتمان أمر هؤلاء عن الأمة ، بل يجب كشف الستار عن حقيقة
أمرهم ، حتى تحذرهم الأمة ، ولا تغتر بأضاليلهم ، التى عقدوا النية على بثها عند
عودتهم !

سعد زغلول

. راقبوا الأمراء . . وسعيد باشا .

كانت مهمة الجهاز السرى للثورة أن يحرس الثورة من الذين يخرجون عليها ،
أو يحطمون صفوفها ، أو يشككون فى قيادتها ، كما يبدو من هذه الرسائل
السرية :

سرى

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بپاريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
ألفت نظركم إلى محاولة الأمراء الوصول إلى قيادة الحركة . ربما كان
لمحمد سعيد باشا يد في هذه الحركة . كما يرشح لذلك ، بما تكتبه جريدة الأهالى
لسان حاله يوماً فيوماً ، عن الوفد وموقفه ، والأمراء ودخولهم في الحركة . هل أنتم
مترقبون لهذه الأحوال ؟ واقفون على أسرارها ؟ عاملون على اتخاذ الوسائل لمنع
أضرارها ؟

سعد زغلول

سرى

١٨ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات محمد سعيد باشا . أعددتا له العدة ،
منتظرين أن يبدأ بحملاته التى رتبها فى طى الخفاء . . مجرد أن ظهر بجريدة
الأهالى مبدأ هذه الحملة أرسلت جنودنا إلى مدينة الإسكندرية ، بعد أن سهل لنا
الطريق ، وحملت عليه حملة صادقة عقب صلاة الجمعة ، بجميع مساجد الإسكندرية
الشهيرة . بدأ الخطباء قولهم بتفهيم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت إليه القضية
بفضل مجهوداته ، وما يريده الأفاكون الآن من الخط من قيمة هذه المجهودات ،
والخطر الذى يتناول القضية برمتها إذا أصغت الأمة لأقوال هؤلاء الأفاكين ،
ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة هى يد « محمد باشا سعيد » ، ولسانه الذى ينطق به

هو جريدة الأهالى . واستنزوا اللعنات عليه ، وعلى من يحلو حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال . ثم خرجت المظاهرات من الجوامع القريبة إلى إدارة جريدة الأهالى ، ونادت عليها بالسقوط والموت ! واقعد عاهد الخطباء كل الموجودين فى الجوامع بالألقاب وجريدة الأهالى . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالى إلى رشدها ، وانقطعت عن الغمز واللمز ، الذى اعتادته دائماً ، عندما تشير إلى عمل يتعلق بالوفد ! وكنتنا نظن أن الحالة تحتاج إلى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد فقد أماتتهم الحملة الأولى ،

عبد الرحمن فهمى

وكان الإنجليز فى حيرة من قوة الجهاز السرى للثورة ، وخبرته ، وكفايته . وكانوا فى ذهول من سيطرته الخطيرة على الثورة ، وقيادته لها ، وكانوا يسألون : من الذى يقود هذا الجهاز ؟ من الذى يصدر إليه التعليمات ؟ وكانت المخابرات البريطانية تراقب سعد زغلول فى باريس فلا تعلم إلا أن أعضاء الوفد مختلفون ! وكانت المخابرات تراقب عبد الرحمن فهمى فى القاهرة فلا تجد دليلاً على أنه على اتصال مع سعد زغلول ! وكان ينهلهم قدرة الجهاز على الاتصال بفروعه فى الأقاليم ، على الرغم من أن السلك الحديدية مقطوعة ، والتليفونات مراقبة ، والبريد مراقب ، ورجال الثورة مراقبون . . ولعل هذه الرسالة السرية تحكى بعض هذه القصة :

سرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بلندن

أستلفت نظركم إلى ما بعث به مكاتب رويتر في القاهرة إلى الصحف
الأوربية تلغرافيا حيث جاء في آخر التلغراف المذكور ما يأتى : « إن تشكيل
الوفد وهيئته التنفيذية - الطلبة - بحالة من الضبط بحيث إن كل الأوامر
والتعليقات يمكن توزيعها وتنفيذها في جميع أنحاء مصر في ٢٤ ساعة ! » .

وهذه أعظم شهادة تدل على كفاءة المصرى ، وأحقته فيما يطلب من الاستقلال
والحرية ، ما دام أنه رغم القيود المقيّد بها ، ورغم القوانين الاستثنائية ، ورغم سلطة
جيوش الاحتلال المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، متمسك لهيئة الوفد التنفيذية أن
تبلغ أوامرها وتعليقاتها في جميع أنحاء القطر في أربع وعشرين ساعة !

عبد الرحمن فهمى

ولقد كانت قيمة هذا الجهاز فعلا أن كل من فيه من المصريين ، ليس
فيهم أجنبي واحد ، وليس فيهم أحد تدرب على هذا النوع من العمل . ولم يكشف
التاريخ حتى الآن كيف اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمى بالذات لرأس هذا
الجهاز . إن المعروف أن سعداً كان يثق به ، وبكفايته في التنظيم أيام كان موظفاً ،
وأنه استدعاه في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلب منه أن يشرف على العملية وينظمها ،
ولا يتصل بأحد سواه ، وألا يعرف أحد ما يقوم به . وكانت ميزة عبد الرحمن فهمى
الكبرى أنه كئوم ، وأنه قادر على ضبط عواطفه ، وبدأ عمله بالإشراف على

عملية جمع التوكيلات من الشعب لسعد زغلول . ثم كلفه سعد زغلول بطبع المنشورات الأولى للثورة ، ثم كلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين يقاومون الحركة ، وفكر في أن يختاره عضواً في الوفد ، ثم عدل عن ذلك ، وقال إن المصلحة أن يبقى رئيس الجهاز السرى في الظلام ، وأن يكون بعيداً عن الأضواء ، حتى إذا اعتقل قادة الثورة بقيت الثورة تعمل . وكان سعد يجتمع بعبد الرحمن فهمى يومياً على انفراد قبل نفيه إلى مالطة ، ولم يترك سعد في مذكراته شيئاً عن هذه الاجتماعات ، ولم يترك عبد الرحمن فهمى شيئاً عن اللحظة التي اتفق عليها ، ولكن ظهر أن عبد الرحمن فهمى عندما كان يقوم بعملية جمع التوكيلات في الأقاليم - وهي عملية بريئة - كان يكون في أثناءها أجهزة سرية تتصل به مباشرة ، وعند نفي سعد زغلول إلى مالطة ، انقطع الاتصال بين عبد الرحمن فهمى وسعد . واستمر هذا الانقطاع لمدة شهر ، ثم استؤنف بعد ذلك بانتظام عجيب مثير . . وكان من أقوى صفات عبد الرحمن فهمى أنه يشك في كل شخص ، ويراقب كل شخص ، الأصدقاء والأعداء ، وكان لهذا يستطيع أن يتغلب بخصوم الثورة قبل أن يتعبشوا به ! وكانت مخابرات الثورة أكثراً من المخابرات البريطانية ، بالرغم من جيش الاحتلال ، بقيادة هذا الجيش ، وطار الحماية ، وسيطرة الإنجليز على الوزارات ! وليس أدل على ذلك من أن لندن فوجئت بالثورة .

ان البرقيات الرسمية البريطانية تفصح هذه الحقيقة :

سرى

١٦ فبراير سنة ١٩١٩

من سبر ميلين شيتهم نائب المندوب السامى بالقاهرة

إلى لود كيرزون وزير الخارجية بلندن

« يسرني أن أخبرك أن سعد زغلول لم يعد موضع ثقة أحد . إن التهمج الذي نظموه يلفظ أنفاسه ، أو أنه أحمد على أية حال في البلاد بصفة عامة . من الأمور الجديدة بالملاحظة أن هذا التهمج كان منذ البداية ذا طابع سلمى كلية »

ولا يزال علينا ولا شك أن نحسب حساب عدم الرضا بين الطبقات العالية ، وأصحاب الأراضي ، وأرباب المهن ، وأغلب هؤلاء الناس يرغبون بصورة مبهمه في شكل ما من الحكم الذاتي ، مما يجعلهم أكثر أهمية كأفراد ، ولكن يبدو لي أن الموقف يختلف مادياً عنه عام ١٩١٤ عندما رفض الأمير حسين كامل وكبار الوزراء فترة طويلة أن يقبلوا حماية ، دون امتيازات لم يكن في استطاعتنا تقديمها . . . ومع ذلك فالحركة المناهضة لا يمكن أن تقارن في أهميتها بحركة مصطفى كامل ، ولا يبدو أن هناك أى سبب يجعلها تؤثر على قرارات حكومة صاحب الجلالة الملك حول الشكل المناسب الذى يعطى للحماية . »

شيتهم

وأصدرت الحكومة البريطانية بعد ذلك بثلاثة أسابيع الأمر بالقبض على سعد زغلول ونقله إلى مالطة ، وهى تظن أن شيتاً لن يحدث على الإطلاق . »

وفجأة انفجرت الثورة في كل مكان ، بينما كان نائب المندوب السامى البريطانى
نائماً على (معدة) من ريش النعام !
وإذا به يرسل نص هذه البرقية العجيبة :

سرى جدا

٩ مارس سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة
إلى لورد كيرزون وزير الخارجية — لندن

« الحركة معادية لبريطانيا ، ومعادية للسلطات ، ومعادية للأجانب ، وهى
ذات ميل بلشفية (شيوعية) وتستهدف تدمير الممتلكات والمواصلات أيضا
وهى منظمة ، ولا بد من: أنه ينفق عليها . وهناك شكوك قوية حول نفوذ أجنبي
فيها . ويميل المسئولون البريطانيون إلى الظن أنه مهما كان هناك تحريض وطنى فى
الشهور القلائل الماضية ، فإن الشعور الذى ظهر الآن لابد أنه كان ينمو خلال
سنوات عديدة ، وأن وقوع انفجار فى وقت ما كان أمرا لا مناص منه . »

شيتهم

وتصور أن نائب المندوب السامى فى القاهرة اعترف بعد أسبوعين اثنين أنه
كان مغفلا ! . . ولكن البرقية السرية التالية أعجب :

سرى جداً

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية - لندن

« سرعان ما سيظهر الدليل على أن خطة الثورة قد دبرت وتطلعت من قبل بعناية ، ويجدر بنا أن نلاحظ أن الخطة التي تقلدت تطابق البرنامج الذى رموه الألمان وحزب « تركيا الفتاة » لشن هجوم حربي في جريف سنة ١٩١٤ والذي كشف عنه السلطات المصرية الجاسوس الألماني « مورس » الذى اعتقل في الإسكندرية أثناء الحرب . وعندما درسنا الحالة الفنية ، والشعور بالقلم بين الفلاحين فإن هذه الأشياء لا تكفى لتعليل انفجار الثورة الحالية الخطيرة المنظمة ، التي يمكن أن يشاهد فيها بوضوح يد تركيا الفتاة ، بل والعلاء الألمان » .

شيتهم

ويظهر أن وزير خارجية بريطانيا ، ومجلس الوزراء البريطانى اكتشفا بعد فوات الوقت سذاجة نائب المندوب السامى ، وجهل قلم المخابرات البريطانى ، لأنهما أرسلتا له البرقية السرية التالية في نفس اليوم :

سرى جداً جداً

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من لورد كيرزون وزير الخارجية . لندن

إلى سير ميلين شيتهم نائب المندوب السامى . القاهرة

« إن السلطات الإنجليزية المصرية أثبتت أنها يملكون جداً عن إدراك الشعور الوطنى .

أظهرت جميع السلطات افتقاراً تاماً للمعرفة وجهلاً بالموقف . وهذا هو السبب الذي جعلنا نقرر الإفراج عن سعد زغلول باشا وزملائه في مألطة .

كيرزون

ولكن الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ لم تكن مهمته الأولى أن يعرف ما كان يدور في دارالحماية ، وفي قيادة الجيش البريطانى ، بل كانت له مهام أخطر من
هذه !

■ الرَسُولُ الخَفِيُّ بين القاهرة وباريس!

■ الثورة تترد على الارهاب الانجليزى

ولإذا كان الجهاز السرى لقيادة ثورة ١٩١٩ حيرَ المخابرات البريطانية فى القاهرة ، وحير المخابرات الفرنسية التى كانت تتعاون فى باريس مع المخابرات البريطانية لمراقبة قادة الثورة أثناء وجودهم فى فرنسا لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فإن هذا الجهاز حير أعضاء الوفد أنفسهم ! كانوا لا يعلمون شيئاً عنه . بل إن قيادة الثورة فى القاهرة لم تكن تعرف شيئاً عن طبيعة أعمال الجهاز السرى للثورة ، ولا عن حقيقة التعليقات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة !

وأتعبت هذه التعليقات عبد الرحمن فهمى ، فقد كان تنفيذها يتطلب مالا للقيام بها وهو لم يكن غنياً ، ويتطلب من لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعتمادات مالية لهذه الأعمال ، وتسأله اللجنة ما هى أعماله ، فيرفض الإجابة ! وكانت الرسائل السرية تنتقل بين القاهرة وباريس بعدة طرق ، ولعل أغربها أن عبد الرحمن فهمى اختار شاباً لم يكن له أى نشاط سياسى ، وغير مشتبهِ فيه ، وطلب إليه أن يتظاهر بأنه من « أولاد الحظ » الذين يحبون السهرات ويجلسون مع الغانيات ويهجون الرقص !

وانتخراه عبد الرحمن فهمى ليكون الوسيط السرى بينه وبين سعد زغلول وينتقل بين القاهرة وباريس موهباً أصدقائه أنه يجب فتاة باريسية لا يستطيع

أنا يتحمل فراقها ! ولا يكاد يصل إلى باريس حتى يذهب إلى الفتاة التي يحبها ، ويمضي معها إلى المطاعم والملاهي ، ثم تنفذ تقوده فيعود إلى القاهرة من جديد . ويكون في هذه الفترة قد اتصل بسعد زغلول ، وسلمه رسالة عبد الرحمن فهمى السرية ، وتسلم رسالة سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى ! ولا يعرف أحد من أعضاء الوفد المقيمين مع سعد زغلول في باريس بما يحدث ، ولا يتصور واحد منهم أن سعد زغلول الرجل الوقور ، وعبد الرحمن فهمى المدير السابق ، قد اشتركا في وضع خطط جاسوسية ، واتفقا على طريقة شفرة ، ووضعها هذه الطريقة العجيبة للاتصال !

وكان سعد زغلول يكتب تعليماته السرية على ورق عجيب لا يخطر ببال ! إنه يكتبها بالحبر السرى ، في داخل صفحات مضبطة مجلس العموم البريطاني . وعندما يفتش الإنجليز الرسول السرى ، ويفحصون ما معه من أوراق ، لا يخطر ببالهم أن مضبطة مجلس العموم البريطاني تحوى تعليمات سرية إلى ثورة مصر . فإحدى هذه الرسائل السرية ، المؤرخة في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، مكتوبة بالحبر السرى فوق صفحات مضبطة مجلس العموم البريطاني المنعقد في يوم الأربعاء ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ .

وتقلب صفحات المضبطة فلا تجد فيها شيئاً . إلى أن تصل إلى صفحة ١٧٧١ وهنا تجد الصفحة الخامسة من تعليمات سعد زغلول السرية ، مكتوبة بالحبر السرى ، الذى لا يظهر إلا إذا مرت فوقه مكواة ساخنة . ثم لا تجد شيئاً في الصفحة التالية ولا التى بعدها ؟ ولا التى بعدها ، ولكن في صفحة ١٧٨٠ من المضبطة تجد الصفحة الرابعة من تعليمات سعد زغلول السرية . ثم لا تجد شيئاً في الصفحة التالية ، ولا التى بعدها ، ولكن في صفحة ١٧٨٧ تجد الصفحة الثالثة من التعليمات السرية .. وهكذا !

وتستغرق التعليقات في هذه المصبغة ٥ صفحات ، ولكن العين المجردة أو النظارات
المكبرة لا تستطيع أن تلاحظ شيئاً مكتوباً فوق مناقشات أعضاء مجلس العموم البريطاني
المكتوبة باللغة الإنجليزية . . ولكن إذا مرت عليها المكواة الساخنة ظهرت فجأة
تعليقات سعد زغلول ، مكتوبة باللغة العربية !

وبلغ من حرص سعد زغلول أنه كان معه في باريس بعد بداية الثورة بشهر
سكرتير خاص يثق به كل الثقة هو المرحوم محمد بدر بك ، وبقي هذا السكرتير يعمل
مع سعد زغلول ليل نهار عدة شهور . ثم عاد السكرتير إلى القاهرة ، وقابل عبد الرحمن
فهوى بك . . وترك الرسائل السرية تروى ما حدث - (ونحب أن نقول إن النقط
الموضوعة بين قوسين هي اسم الرسول السرى !)

سرى

٢٣ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهوى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
زارنى أمس محمد بدر بك - (سكرتير سعد الخاص) - ودار بينى وبينه
الحديث الآتى :

بدر : أرجو أن تبلغوا الرئيس أن يحرص من (. . .)

أنا : لماذا ؟

بدر : لأن كثيرين أخبرونى أنه جاسوس .

أنا : وما دليلهم على ذلك ؟

بدر : الدليل هو أن (. . .) لا قدرة له على المعيشة بفرنسا الآن .

أنا : هل لاحظت وأنت بأوروبا أنه يصرف بغير حساب كما هي عادة

الجواسيس ؟

بدر : لا . . . ولكن هذا لا يمنع أنه يتظاهر بالصرف الضيق نى لا يلاحظ
أحد شيئاً عليه .
أنا : سأكتب ذلك للرئيس .
وأنا مسرور جداً لأن مأمورية (. . .) لم تتجاوزكم ، وهذا يجب أن
يكون .

عبد الرحمن فهمى

مبنى

٣ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى : القاهرة
عجبت من حديث محمد بدر عن (. . .) لأنى لم أشعر منه مدة وجوده
هنا بشيء من ذلك^٢ . ومرسل لكم جواب خصوصه في هذا الموضوع .
سعد زغلول

نحن هو ؟

ولكن من هو هذا الرسول الخفى المجهول ؟ من هو ؟ الثلاث فقط : الموضوع
بين قوسين في الرسائل السرية ؟ إننا نكشف اسمه لأول مرة في التاريخ !
إن اسمه : محمد وجيه . . . وكان في ذلك الوقت موظفاً صغيراً مجهولاً معدوماً ،
كان معروفاً بين أصدقائه بأنه لا يعرف شيئاً في السياسة ، ولا يهتم بها ، ولا يخالط
السياسيين ، وكان يقوم بهذه المهمة الخطيرة التى لو علم بها الإنجليز لحكروا حلب
بالإعدام ، وتقدوا الحكم على القور ، والعجيب أنه بقى بعد ذلك ، وبعد أن

انتهت الثورة ، وبعد أن بدأ الذين لم يشاركوا في الثورة يفاخرون بما عملوا ، بقي صامتاً ، لا يتكلم ولا يفتح فمه ، فعل ذلك لمدة ٣٧ سنة ، حتى مات عام ١٩٥٦ ، ورأى الناس يتكالبون على غنائم الثورة ، فلم يقدم كشف الحساب ، ولم يطالب بعلاوة أو مكافأة ولا بمنصب كبير ، حتى بعد أن أصبح رجال الثورة وزراء ورؤساء وزارات ! لقد فضل أن يكون متروياً ، متسيا ، قائماً بأنه قام بدور خطير ومجهول ، وأسامى في هذه الثورة !

هذا الرسول الخفي المجهول شاب عصامي ، بدأ حياته في مدينة الإسكندرية في وظيفة صغيرة في مصلحة البريد بمرتب قدره جنيهان في الشهر وراح يعلم نفسه ويجاهد حتى عين سكرتيراً للجامعة الأهلية سنة ١٩١٧ ، وهناك توقفت العلاقة بينه وبين سعد زغلول ، كان هذا من بين الأسباب التي جعلت الاختيار يقع عليه لهذه المهمة الخطيرة . واستمر يقوم بهذه العملية الخطيرة دون أن يعلم أحد بما يفعل . واستطاع الجهاز السري بعد ذلك أن يضع محمد وجيه في منصب خطير بطريقة لم يكشف الستار عنها حتى الآن ، وهو منصب السكرتير الخاص لرئيس الوزراء محمد الحافظ ثروت باشا أكبر أعداء سعد زغلول خلال الثورة — واستمر الاتصال مستمراً بين وجيه والجهاز السري ، ولم يعرف ثروت أن سكرتيه هو تلك الشخصية الخطيرة . ولكن « وجيه » استطاع أن يقدم خدمات ضخمة للثورة وهو في هذا المنصب .
الدقيق !

وفي نهاية الثورة نقل إلى وزارة الخارجية ، ووصل إلى منصب مدير الإدارة السياسية ، ثم نقل إلى مصلحة البريد وعين وكيلاً لهذه المصلحة ، ثم عين مديراً للسياسة في وزارة الخارجية ، وعند إنشاء الجامعة العربية عين مديراً للإدارة العامة بها بمرتب ٨٣ جنيهاً في الشهر ، وذلك في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٥ ، وظل بها إلى عام

١٩٥٢ إلى أن وصل راتبه إلى ١١٥ جنيها . ثم وقع خلاف بينه وبين مجلس الجامعة فاستقال ، وتوفي عام ١٩٥٦ ، وكان عمره وقتئذ ٧٠ سنة . وفي كل هذه الأثناء لم يقل كلمة واحدة عن دوره الخطير !

ولكن كيف اختير محمد وجيه لهذا الدور الضخم ، ومن الذى اختاره ؟ إن الدكتور أحمد ماهر كان مساعد عبد الرحمن فهمى فى إدارة الجهاز السرى ، وهو أول من فكر فى اسمه . وتولى تزييته الأستاذ محمد صادق فهمى أستاذ الحقوق فى الجامعة المصرية القديمة وقتئذ - والذى أصبح فيما بعد مستشاراً بمحكمة النقض والإبرام - وكان محمد وجيه يومها سكرتير الجامعة ، ومشرفاً على مكتبها . وبطريقة عجيبة منحت الجامعة محمد وجيه إجازة ثلاثة أشهر ، ثم مدت الإجازة . .

وكانت الثورة لا تكتفى برحلات هذا الرسول الخفى ، بل كانت تستعمل البوستة العادية . كانت تعليقات سعد زغلول تكتب من باريس بالجبر السرى ، وترسل بعنوان مكتبة الجامعة المصرية القديمة داخل كتب علمية ، وكان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمى الأستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوروبا . ثم يحمل الرسالة السرية إلى بيت عبد الرحمن فهمى ويجلس أحمد ماهر ومحمد صادق فهمى يملآن الشفرة . ثم سافر إلى باريس بعد عدة شهور من الثورة الأستاذ محمد كامل سليم ، وتولى هو كتابة تعليقات سعد زغلول السرية . وكانت الشفرة التى يقيم فيها بباريس هى العنوان الذى تصل إليه رسائل عبد الرحمن فهمى المكتوبة بالجبر السرى .

وكانت الثورة تستعمل أنواعاً مختلفة من الشفرة ، يحملها الرسل المجهولون ،

ويهربونها تحت أنظار رقابة السلطة العسكرية البريطانية ، وكانوا يخاطرون
بحياتهم ، متحدين رقابة المخابرات البريطانية الشديدة !

امراة تحمل الرسالة السرية !

واستعملت الثورة مرة سيدة لتقوم بهذه المهمة الخطيرة ، وهى قرينة الدكتور
محمود عزى الذى أصبح صحفياً كبيراً ، ومات وهو ممثل مصر فى الأمم المتحدة ،
وقد ورد اسمها فى الرسالة التالية :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة
مدام عزى وصلت . نقلت إلينا ما كلفت بتبليغه بخصوص الحوادث الجارية
عندكم .

سعد زغلول

واستعملت الثورة أشخاصاً مجهولين ، كانت تطلق عليهم أسماء مستعارة ، لم
نستطع حل رموزها ، كاسم « مسيو سيمون » الذى لم نستدل من الأوراق على
شخصيته الحقيقية !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة
مسيو سيمون أوصل المستندات وغيرها مما سلم له . وصل متأخراً . اعتذر

عن سبب ذلك باضطرابه للاعتذار في بور سعيد أكثر من ٤٠ يوماً قبل أن يجد له خلافاً للركب .

سعد زغلول .

أزمة . . في القاهرة !

وكان مركز عبد الرحمن فهمي حرجياً . المفروض أن قيادة الثورة تتولاها في مصر لجنة الوفد المركزية . ويتولى رئاستها بالنياحة إبراهيم باشا سعيد . وهو أمين الصندوق الذي يصرف أموال الوفد . ويتسلم إليه رئيس الجهاز السرى يطلب أموالاً . ويسأل إبراهيم سعيد باشا : لماذا ؟ .. ويجب عبد الرحمن فهمي إنها عمليات سرية ! ويأني إبراهيم سعيد باشا أن يدفع أموالاً لشيء لا يعرفه ! ويصر على أن يعرف ، ويصر رئيس الجهاز السرى على الرضا ! ويقول نائب رئيس لجنة الوفد : « أريد أن أرى خط سعد باشا ! » ، ويرفض عبد الرحمن فهمي أن يطلع على التمليات ، لأنه لا يريد أن يكشف سرها . . . وبدأ سلسلة من المراسلات :

سري

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس
اشد الخلاف بيني وبين إبراهيم سعيد باشا ، إنه يريد معرفة الطريقة التي أناطبكم بها . يريد معرفة تفاصيل المصروفات التي أمصقها . لا يخفى على سعادتكم ما في ذلك من الخطر على القضية ، وعلى الأشخاص الذين عاونوني للحصول على

كل المستندات والأوراق التي أرسلها لكم ، رجوته أن يوجّل هذا إلى وقت آخر أرى إلى عودة سعادتك . لم يفتن . وهو يظهر لرائيه جلسائه عدم ثقته بالأخبار التي أقدمها له ، ورجته الوحيدة أنها ليست بخطكم ولا بمضاهة منكم ، ويعتقد أنه بذلك يسىء إلى ، والله يعلم أنه يسىء إلى الأمة بأسرها .

ولما لم أنجح معه في أخذ النقود اللازمة للصرف توجه إليه أئمن سعادة محمود باشا سليمان مع أمين الرافعي بك ، تكلموا معه طويلاً في ذلك ، لم يقبل ، وقال إنه لا يعطى شيئاً إلا بأمر من الوفد بإمضاء سعادتك . تأكدوا أنه لولا أن الظروف خدمتني ، بل خلعت القضية — لأن شخصاً أحضر لي ألفاً وخمسمائة جنيه يوم سفر الوفد من هنا ، باشرت بها العمل — لما كنا تحصلنا على شيء مما أرسلناه لكم ، وما كان يتيسر لي لإرسال المندوب القائم بتوصيل الأخبار بيننا !

وأشياء أخرى عملت هنا لصالح القضية لا يصح ذكرها ، بل إنني سأوضحها لكم بالتفصيل عندما تعودون إن شاء الله . وما أنا وطدت العزم للاستمرار على صرف الضروري للحصول على كل ما يفيد قضيتنا ، فإن كنتم سعادتك راضين عن الأعمال التي قمت بها لغاية الآن فأرجو إجراء ما من شأنه كف إبراهيم باشا سعيد عن التنديد بها ، وتفهيمة بأن عدم ثقته بالتقارير الواردة بواسطة مندوبنا بالطريقة الرمزية يضر بالقضية ، قبل أن يضر بي !

أرسلوا لي مبلغاً من المال أسدد منه الألف وخمسمائة جنيه لإبراهيم باشا سعيد ، وأصرف الباقي ، وعند عودتكم إن شاء الله أقدم لكم حساباً دقيقاً عن كل قرش ، بحيث أن أى مبلغ ترون أنه صرف في غير محله أو أنه أكثر مما كان يجب ، أكون ملزماً بدفعه .

عبد الرحمن فهمي

ويتلقى سعد زغلول هذه الرسالة فلا يعرف ماذا يفعل .. إنه أعطى تعليمات إلى إبراهيم سعيد باشا أمين الصندوق بأن يدفع لعبد الرحمن فهمي المبالغ التي يطلبها ، ولكنه لم يشرح له ماذا يعمل عبد الرحمن فهمي ، ولا ماذا يكلف به . إن هذه المسائل تتطلب السرية التامة ! لا يستطيع مثلا أن يقول إن الثورة لها عملاء في قصر السلطان : أحدهم واحد من خلعاه المخصوصين ، والثاني موظف في سكرتارية السلطان ، ولا يستطيع أن يقول إن الثورة تشتري مستندات خطيرة هي أوراق سرية في قيادة الجيش البريطاني . إنها تحاول أن تعرف التعليمات والأوامر . إنها تحصل على نبوءات التحقيقات السرية . إنها تقوم بعمليات تخريب في المعسكرات . إنها تدفع مبالغ لأسر للشهداء ، إنها تدفع ثمن الطعام الذي يقدم للمسجونين داخل المعتقلات . وهناك عمليات أخطر من هذه يقوم بها الجهاز السري ، وليس من المصلحة أن يعرفها أحد من خارج الجهاز السري ، حتى لو كان هذا الشخص نائب رئيس لجنة الوفد وأمين صندوق اللجنة !

ويتذكر سعد أن هناك كلمة سر بينه وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة ، وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس ، فيرسل إلى القاهرة الرسالة التالية :

سري

٢٥ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول ياريس إلى عبد الرحمن فهمي في القاهرة
يمكنكم أن تخبروا سعادة إبراهيم باشا سعيد وسعادة محمود باشا سليمان بعبارة
(١٣ يوليو) ويلزم إبداء ذلك لهما لأنه برهان على صدق المراسلات بيننا .

سعد زغلول

ويتصور سعد أن رئيس لجنة الوفد وأمين الصندوق سيفهمان الغرض من كلمة السر . فهو لا يريد أن يكتب بخط يده أن هناك أعمالاً سرية ، وأن هناك أموالاً تنفق ! إن الشعب كله راح يتبرع للثورة . حتى نساء الفلاحين بمن حليهن الذهبية وتبرعن بها للثورة . العمال دفعوا يوماً من أجرم الأسبوعي . إن الدعاية للقضية المصرية في الخارج تحتاج إلى أموال طائلة ، ولكن الجهاز السري في الداخل لا يستطيع أن يعمل بغير وقود !

ولو اطلعنا على مصاريف هذا الجهاز لوجدنا أنها ملائم بالنسبة للعمل الضخم الخطير الذي كان يقوم به ! والسر في هذا أن روح التضحية كانت تسود كل من يعمل في هذا الجهاز ! كان خصوم الثورة ينفقون الملايين لوقفها والقضاء عليها . . وكان الثوار ينفقون قروشاً يهزمون بها هذه الملايين !

وكانت المخابرات البريطانية مهتمة بمعرفة من يقوم بعملية التمويل ! وكانت تبحث هنا وهناك عن مصادر أجنبية تعين الثورة ! ولكن الثورة كانت مصرية مائة في المائة ، ولم تطلب أى مساعدات من أى بلد أجنبي ! وكانت كل بلاد العالم في تلك الأيام ترتعد من اسم بريطانيا العظمى ، التي كسبت الحرب والتي قهرت أكبر إمبراطورية .

سرى :

٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بإريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
« نأسف على وقوع الخلاف بينكم وبين سعادة إبراهيم باشا سعيد ، ولكن نتعشم أنه بعد ١٣ يوليو يعدل عن خلافه معكم ، ويتقن بما تروونه له عن الوفد . كتبنا له اليوم كتاباً خصوصياً بالبوستة تضمن العبارة الآتية (ومصادقة الصديق على

ما يتم عمله من جانب صديقه ، ومساعدته عند الحاجة) ، والمقصود بها أن يصدق
لكم على حساب ما صرفتم للآن ، وأن يصرف لكم ما يلزم .

سعد زغلول

ووصلت رسالة سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمي ، ووصلت رسالة
سعد زغلول التحريرية إلى إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق الثورة . . واطمأن
سعد زغلول إلى أن التعليقات التي أرسلها وصلت إلى أصحابها !
وبعد ذلك فوجيء سعد بالرسالة التالية :

سرى

١٠ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس
... قلت لمحمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد كلمة السر (١٣ يوليو)
وقلت إنها رمز من الوفد يبرهن لكم على صدق المكاتبه بيبي وبينه ، فبعد أن تفكر
كل منهما كثيراً أجابا بأنهما لا يذكران شيئاً من هذا . . فالرجاء إرسال جواب
رأساً لكل منهما بما ترونه ، حفظاً لمركز الوفد ، وعدم زعزعة اللجنة ، وبقاء الثقة
قائمة عند الناس فيما أنشره عليهم من أخبار !

عبد الرحمن فهمي

ويجلس سعد زغلول يبحث عن طريقة تفهم منها لجنة الوفد المركزية في القاهرة
أنه يجب أن تضع تحت تصرف الجهاز السرى ما يريد من مال . . . إنه
لا يستطيع أن يرسل برقية ، لأن البرقيات مراقبة ، ولا يستطيع أن يرسل خطاباً ، لأن

البريد مراقب ، ولجنة الوفد المركزية تفتش كل يوم ، وليس من مصلحة الثورة أن يقع في يد الإنجليز ما يدل على أن هناك جهازاً سرياً يعمل في الخفاء !
وهو لا يستطيع أن يرسل رسولا شفويا إلى أمين الصندوق ، لأن أمين الصندوق يصبر على أنه لابد أن يتلقى شيئاً مكتوباً ويخط سعد زغلول ، ليصرف !
ثم يتلقى سعد الرسالة التالية :

مصرى

٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بإبريس
كنت أظن ألا أجد صعوبة عند إبراهيم سعيد باشا في الحصول على ما يلزم للعمل من النقود ، بعد أن اطلع على نص الحملة الواردة بجوابي ، وبالجواب الوارد لسعادته ، خصوصاً أنه وقت وصول الجواب ، ومراجعة ما به على ما جاء بجوابه ، أظهر استعداداه لدفع المطلوب .

ومررت عليه مراراً بعد ذلك ، وكررت الطلب ، فكان جوابه في كل مرة لا يخرج عن : « حاضر ، لا تجبني فلوس » أو « لما ييجي ابني مصطفى من الإسكندرية لأن النقود مودعة باسمه في البنك » أو « النهارده رجلى وجعنى موش قادر أمشى » !
.. وهكذا حتى مضت ١٧ يوما بدون أن يعطيني شيئاً ، وأخيراً قال لي أمس إنه لا يمكن أن يدفع لي إلا ما أحتاج إليه شهراً بشهر ! أما ما صرفته من عندي بعدئذ فقاد الـ ١٥٠٠ جنيه فلا يمكن دفعه ! ففضضت جداً من هذه المعاملة السيئة ، البعيدة عن كل مجاملة وأمانة ، وعزمت على ألا أطالبه بشيء قط ، وأن أستر في الصرف على المسائل الهامة الضرورية من عندي ، إلى أن ترسلوا له جواباً تعلنونه فيه

بتسليمى مبلغاً ما على الحساب . (مع العلم بأنى صرفت من عندى للآن نحو ٣٣٠ جنيهاً)

أماى أشياء هامة جداً سأجتهد فى الحصول عليها . وهى صور محاضر المجالس العسكرية برمتها ، لإرسالها لكم ، لأن بها من المستندات والبراهين ما يظهر المظالم البريطانية بأجلى معانيها . وفى العثم الحصول عليها إن شاء الله مهما كلفنا ذلك .

عبد الرحمن فهمى

وإذا بسعد زغلول يتلقى خطابى احتجاج من القاهرة . . خطاباً من محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية يشكو من عبد الرحمن فهمى ، إنه لا يريد أن يخبره عن الأعمال التى يقوم بها . أليس هو رئيس اللجنة : ونائب زعيم الثورة فى القاهرة ؟ فكيف لا يأتمنه عبد الرحمن فهمى ، ولا يثق به . فإذا لم يكن موضع ثقة فهو مضطر إلى الاستقالة من منصبه ليتولى رئاسة اللجنة من يكون موضع ثقة !

ويتلقى سعد زغلول فى الوقت نفسه خطاباً من إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق اللجنة . إنه يرى فى تصرف عبد الرحمن فهمى بك إهانة له ، ومساساً بكرامته ، فهو يعرض حياته للخطر ، وهو يعتقل كل يوم من السلطات الإنجليزية . وهو مهدد فى ماله وأسرته ، فكيف لا يوثق به ، ولا يؤتمن على الأسرار ! وما هى هذه الأسرار ؟ وكيف يجوز أن يقوم عبد الرحمن بك فهمى بأعمال لا تعرض على اللجنة المركزية للوفد ، ولا يناقش فيها ، ولا يصدر قرارات فيها تسجل فى المحاضر !

ويكتب سعد الرسالة التالية :

سرى

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

تأسفنا على وقوع الخلاف بينك وبين إبراهيم باشا سعيد ، وكنا نظن بأنه انحسم بما كتبناه لكم ولسعادتكم . لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه وعلى سعادة محمود سليمان باشا الأعمال التي تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ؛ لأن كتابتها في الحقيقة عنهما يوجب استياءهما . ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ؛ إن كان في إفشائها ما يضر بإتمامها . وأرجو أن تفهمهما أن الطريقة التي نراسل بها طريقة لا يمكن معها الإمضاء ، وأن إخفاءها كان بناء على اتفاق بيني وبينك ، وأنى لم أخبر إخواني بها خوفا على ذلك الاتفاق . وكنت كتبت لسعادتكما إشارة إلى ذلك ، وهذا نصُّ العبارة التي كتبتها إلى إبراهيم باشا سعيد : « وقد كتبت إليه أن يعرض عليكم السبب في عدم إطلاعكم على أصول ما أكتبه إليه ، فأرجو أن تصدقوه ، وأن تصرفوا له المبالغ التي صرفها ويحتاج إلى صرفها في أعمال الوفد » .

سعد زغلول

وفهم عبد الرحمن فهمى « إشارة » سعد زغلول . . أنه فهم منها أن المطلوب . أن يطلعهما على بعض الأشياء بغير المهمة !
ويبدأ يطلعهما على بعض الأشياء . ولكن إبراهيم سعيد باشا لا يقتنع بهذه الأشياء . ، ويمتنع عن الدفع ! . . ويعود عبد الرحمن فهمى يكتب لسعد زغلول :

سرى

٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

..... من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
لغاية اليوم لم يقم إبراهيم سعيد باشا بدفع المبلغ الذى طلبناه . آخر عذر
اعتلر به أنه ينتظر أن يتفاوض مع شعراوى باشا ، لا أعرف نتيجة مفاوضاتهما ،
بلغ ماصرفته ن عندى للآن فوق الأربعمئة جنيه .

عبد الرحمن فهمى

ويشور سعد زغلول من باريس . . ويرسل إلى القاهرة أحد أعضاء الوفد ، ومعه
تعليمات مشددة لإبراهيم سعيد باشا بأن يدفع هذا المبلغ فوراً لأنه دين شخصى على
سعد زغلول ! ويعد سعد زغلول بأن يرد الدين لإبراهيم سعيد باشا عند عودته إلى
مصر !

ويقتنع إبراهيم سعيد باشا ، ويصرف المبلغ المطلوب !

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
لإبراهيم باشا سعيد دفع الحساب لغاية ٢٥ أكتوبر ، وانتهى الإشكال ، وأحوال
اللجنة سائرة الآن على ما يرام والحمد لله .

عبد الرحمن فهمى

حرب ضد الإنجليز !

وفي الوقت الذي كان فيه الجهاز السرى في هذه الحالة من الضنك ، كان يعمل ليلا ونهارا ، وكان قد جعل حياة الإنجليز في مصر لا تحتمل ! . . وفي يوم ٢٠ نوفمبر يكتب اللورد أَلنبي البرقية التالية :

سرى

من لورد أَلنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن
اليوم أصدرت أمراً بالقبض على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس وعبد الرحمن فهمى سكرتير اللجنة بسبب الاضطرابات التى تتفاقم يوما بعد يوم . وقد حذرتهم قبل ذلك فلم يحدث تغير في الموقف . وأعتقد أنه بعد القبض عليهم سيهدأ الموقف .

أَلنبي

سرى

٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد أَلنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن
قتل اليوم الكابتن كوهين من ضباط الجيش بوحدة العمال بجوار مستشفى شبرا . هرب الفاعلون وبدأت عمليات إرهاب .

أَلنبي

مصرى

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد ألنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

أطلق الرصاص اليوم على خمسة جنود بريطانيين بمحور مصباحة السكك الحديدية بالقاهرة . أصيب أحد الجنود إصابة خطيرة ، فر الفاعلون . في نفس اليوم قتل ثلاثة ضباط بريطانيين بمحور قشلاق العباسية ، اعتداءات مستمرة على رجالنا .

ألنبي

مصرى

٢ ديسمبر سنة ١٩١٩

من لورد ألنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

قتل ضابطان بريطانيان بمحور محطة كوبرى اليمون بالقاهرة . وهرب الفاعلون بدأت حرب الاغتيالات تتطور تطوراً خطيراً .

ألنبي

وهكذا تضاعفت الحوادث بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى ، ولم يبق عبد الرحمن فهمى في السجن سوى بضعة أيام ، وخرج ليستأنف نشاطه !

سرى

٢٦ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بپارىس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

حضر سينوت بك حنا (عضو الوفد) واستلمنا ما معه من الأوراق . علمنا منها شفها أنه يلزمكم تقود للصرف منها على الضروريات ، فيمكنكم أن تأخذوا ما يلزمكم من إبراهيم باشا سعيد بإيصال ، أو إيصالات تكتبون فيها أنكم استلمتموها لإرسالها إلى الوفد ، بطريقة غير طريقة البنوك ، وحينئذ يسهل العمل من غير أن يكون عليكم مسئولية .

سعد زغلول

ولكن هذه الرسالة تتأخر فى الوصول إلى عبد الرحمن فهمى الذى كان أرسل لسعد الرسالة التالية :

سرى

٤ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپارىس

يسوفنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى يرضيكم ، ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصوصنا السياسيين يشتغلون بجهد ، ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون ، يبعثرون المال ، ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس ،

والإيقاع بغيرهم . كل هذا يحصل حولنا ، وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلة المال .

عبدالرحمن فهمى

وعلم عبد الرحمن فهمى بأن بعض الكلمات بدأت تتناثر عن مهمة الجهاز
السرى .

واشتدت الرقابة عليه فجأة !

وأرسل إلى سعد زغلول يبلغه أنه قرر ألا يتقاضى أى مبلغ من أحد من أعضاء
الوفد فى القاهرة ، ويبادر سعد ويرد عليه :

سرى

١١ أبريل سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بهاريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

« أحييتكم فى إعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شىء من النقود من إبراهيم
باشا سعيد ، ولكى سأرسل إليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التى كنتم أوضحتوها ،
وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشبهون فيهم ،
ولا تودون أن يعلموا شيئاً من حركاتكم .

وعند استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، نهوا عليه بأن يكون أمرها
بينه وبينكم ، وأن يرسل إلى فوراً الإيصال الذى تكتبونه له باستلامها .

سعد زغلول

وتقابل هذه الرسالة في الطريق ، برسالة من عبد الرحمن فهمى : إنه خطير
ببالة أنه إذا كان الرجال الكبار يثرون فيمكن الاعتماد على شاب كمحمد محمود
باشا . . فيكتب إلى سعد :

مصرى

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى في القاهرة إلى سعد زغلول في باريس :
علمنا أن محمد باشا محمود سيحضر لمصر لتمضية مدة بها . أطلب بإلحاح
أن تعطوه التفويض الكافى لإنهاء المسألة المالية ، وما نحتاج إليه من الصرف . مع
العلم أننا اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية ، التى كانت مكلفة
بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من
جيبنا الخاص . كما كان الحال قبل أن تنفذ نفود الوفد ، وكذلك قللنا شيئا ليس
بالقليل من الأعمال الأخرى .

عبد الرحمن فهمى

ولكن سعد زغلول لم يقبل أن يكلف محمد محمود باشا بهذه المهمة !
لماذا ؟

إن سعد زغلول لم تكن علاقته طيبة بمحمد محمود في باريس ، وهذا يفسر ما
كتبه سعد زغلول في مذكراته في يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ : « قال لى محمد
محمود : « إذن كنت تحمل المسافرين (يعنى ويصا واصف وحافظ عفيف) رسالة
إلى القاهرة على أن يمتهدوا فى الإكتار من القنايل ! » . قلت له : « إن هذه السياسة

أمفتها، ولا أرجو إلا الشيء المشروع فقط ، وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ، وأعلم أن طريقة الإرهاب إذا نفعت مرة فإنها تفسر مرات ، وإذا كانت اليوم لك ، فإنها تتقلب عليك غدا ، والملاك يجب التحذير منها ، والبعد عنها . فسكت ، ولونه أصفر .

فهل كان سعد زغلول ينفذ سياسة العنف ؟

وهل كانت عمليات الجهاز السرى تدور بغير علمه ؟

هنا هو السؤال الذى لم نجيب عليه بعد !

■ حرب القنابل والاعتقالات!

ذهب « سير شيتام » المندوب السامى البريطانى إلى فراشه ، وتعدّد في سريره هائناً قريراً سعيداً ! إنه قضى على ثورة مصر وانتهى منها ! إنه قبض في ذلك اليوم على سعد زغلول وزملائه الثلاثة ، وهم الآن في طريقهم إلى الماطة . . . التقارير وردت من أنحاء القطر بأن كل شيء هادئ تماماً . وكان المندوب السامى قد أقام ليلتها حفلة في قصر الدوبارة (جاردن سيتي) ، حضرها القواد وكبار رجال دار الحماية . وتبادلوا الأتخاب احتفالاً بقتل الثورة في مهدها !

وكتب اللورد جورج لويد - المندوب السامى البريطانى - في مذكراته « مصر منذ كرمر » صفحة ٢٨٩ من الجزء الأول يقول : « لا يمكن إنكار أن المسئولين البريطانيين في مصر يستحقون اللوم . إنهم حتى اللحظة الأخيرة لم يروا الخطر الذى يهددهم . لم يخطر المندوب السامى وزارة الخارجية البريطانية بأن الموقف يتطور تطوراً يهدد بكارثة . والواقع أنه لا البريطانيون المدنيون ولا العسكريون البريطانيون عرفوا هذه الحقيقة ! حتى اللحظة الأخيرة كانوا يؤكّدون في تقاريرهم أنه ليس هناك أى خطر ! »

وهكذا نام سير شيتام المندوب السامى في ليلة ٨ مارس سنة ١٩١٩ مقتبلاً ..
 « ضربة المعلم » التى قضى بها على أحلام شعب !
 ولكنه استيقظ في صباح يوم ٩ مارس ليجد مصر أخرى ، غير مصر التى تركها في الليلة الماضية -

وندع اللورد جورج لويد المندوب السامي البريطاني يصف ما حدث ، مستنداً إلى الوثائق والتقارير التي وجدها في الأرشيف السري لدار المندوب السامي ، عندما تولى منصبه بعد قيام الثورة بست سنوات . . كتب لورد لويد في مذكراته صفحة ٢٩٧ من الجزء الأول يقول : « أشعل اعتقال هؤلاء الرجال الأربعة النيران . . ففى صباح يوم ٩ مارس هجر الطلبة دروسهم . تفرقوا فى الشوارع يحملون مشعل الاضطراب فى كل مكان . . وفى المساء بدأت أعمال التخريب . وفى صباح يوم ١٠ مارس هاجمت جماهير غير منظمة الممتلكات والمباني . كان لا بد من استدعاء الجيش البريطانى لمساعدة البوليس . وفى يوم ١١ مارس تحول الموقف إلى أسوأ . أضرب المحامون . ترك الموظفون أعمالهم . تكررت الاضطرابات بين الجماهير النائرة والجيش البريطانى والبوليس . . وفى يوم ١٢ مارس اضطربت الأقاليم بالثورة : وقعت اضطرابات فى طنطا . اضطرت قوات الجيش البريطانى إلى إطلاق النار لصء هجوم على محطة السكك الحديدية . . واضطرابات فى الزقازيق . . واضطرابات فى دمنهور . واضطرابات فى المنصورة . انتشرت الاضطرابات بسرعة فى جميع أنحاء الدلتا ، كما انتشرت الاضطرابات فى الصعيد !

« وفى ١٧ مارس عزلت القاهرة عن بقية أنحاء مصر . دمرت الخطوط الحديدية . قطعت أسلاك التلغراف والتليفون . اضطرابات مستمرة فى الإسكندرية . . اضطرابات فى جميع المدن الهامة بين قوات الجيش البريطانى والشعب . قوات الجيش البريطانى لا تستطيع أن تفعل شيئاً للسيطرة على بعض المناطق . القوضى تسود مدن الدلتا : الموقف فى الصعيد خطير بنفس الدرجة . حوصرت وحداتنا العسكرية . انتهت كل سلطة للحكومة !

وفى نفس اليوم — ١٧ مارس — وصل الجنرال « بولفين » لتولى القيادة . شكل

طواير متحركة من قوات الجيش . الثورة تحكم مصر . الممتلكات مهددة . خسائر ضخمة في الأرواح ! . . وفي يوم ١٨ مارس ، نشبت ثورة في أسبوط . . قتلت الجماهير الثائرة ثمانية من الإنجليز . الشعب شرس . ٣ ضباط و ٥ من صف ضباط الإنجليز كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر . الجماهير في كل محطة تهددهم ، وتبيدهم في ديروط . تعرض القطار المسلح للهجوم . اقتحم الشعب العربية . فتك الشعب بالإنجليز العسكريين الثمانية . في (دير مواس) هجمت الجماهير ومزقتهن إرباً . تركت جثثهم المشوهة تستقبل في كل محطة يمر بها القطار . وصل القطار إلى المنيا . أخذت الجثث ودفنت !

« الصعيد يلتهب بقوة أكثر عنفاً . البدو من الغرب يتقدمون بأعداد كبيرة نحو المدن . السكان الإنجليز في المنيا محاصرون ومعرضون لخطر عاجل . لجأ جميع الرعايا الأجانب في أسبوط إلى مبنى واحد تدافع عنه فصيلة من جنود (البنجاب) . . لم يستطع الطابور البريطاني أن يصل إلى أسبوط لتعزيز هذه الفصيلة إلا يوم ٢٥ مارس ! » .

هذا ما دونه لورد لويد في مذكراته ، نقلا عن الوثائق الرسمية في دار الحماية !

وأسرعت بريطانيا ترسل قوات من جميع أنحاء العالم إلى مصر : من الهند . من عدن . من سنغافورة . . وأرسل الجيش البريطاني يستنجد بأكبر عدد من رجال المخابرات البريطانية . . ولكن الثورة استمرت ، واستمر الجهاز السري للثورة يعمل ، ويفسد جميع المحاولات التي تبذل لإخماد الثورة ! . . وكانت الاتصالات والتعليقات مستمرة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي منذ أبريل سنة ١٩١٩ ، وعندما اضطر

الإنجليز للإفراج عنه ، وسافر إلى باريس ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح
المنعقد في قصر فرساي . .
وهذه الرسائل السرية المتبادلة تحكى قصة الثورة :

انتحار وكيل مديرية !

مصرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .
بلغنا من بعض المصريين أنهم (الإنجليز) بدأوا يجلدون النساء . وأنهم قتلوا بعض
القضاة والمحامين ضرباً بالرصاص . إذا كان هذا الخبر صادقاً — وهو مالا نعتقد —
نرجوكم أن ترسلوا لنا كل التفاصيل المحلية .

سعد زغلول

مصرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
لا محالة بلغكم بخصوص جلد النساء ، وكذلك قتل القضاة والمحامين ، غير أنه
حصل احتمال كثير من القضاة وأعضاء النيابة وغيرهم ، وكذلك وكلاء المديريات
بمأمورى المراكز . . وبينهم من أهين إهانة زائدة حتى آل الأمر معه إلى الانتحار ،

الكوكيل مديرية المتيا (محمد حمدى بك) : ، أو إلى الاستقالة بعد الإفراج عنه ككتاب
نيابة المتيا .

عبد الرحمن فهمى |

قتل فلاح ، لأنه سرق برسيا !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .
بلغنا أن « أرمينيا » مرتديا ثياب ضابط بريطاني عين في وظيفة في مركز من
مراكز مديرية الجيزة ، وأنه مطلق التصرف هناك ، وأنه قتل بمسدسه شخصاً أهم
بسرقه قليل من البرسم . هل هذا صحيح ؟

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
الأرميني المرتدى ثياب ضابط إنجليزي هو شخص اسمه « حكييمان » عين بصفة
ضابط قضائي بمركز العياط ، وله مسائل عديدة جداً . أرسلنا من يلزم لتحريها وجمع
أدلتها بدقة . وسنرسل لسعادتكم تقريراً وافياً عنها . أما مسألة البرسيم الواردة في رسالتكم
فهي حقيقة .

عبد الرحمن فهمى

أحزاب إنجليزية . . بأسماء مصرية !

وبدأ الإنجليز يحاولون ضرب الثورة . اتصلوا بعدد من الأعيان والإقطاعيين ، محاولين إقناعهم بأن يخرجوا على الثورة ، ويطالبوا بالاستقلال الذاتي بدلا من الاستقلال التام . . . وبدأت هذه المراسلات :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول إلى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة :
ما مبلغ صحة ما يقال من أن فكرة الاستقلال الذاتي تحت الحماية (البريطانية) بدأت تنتشر في بعض الأندية ؟ ومن هم مروجو هذه الفكرة ؟ نرجو إفادتنا عن تفصيلات ذلك .

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
فكرة الاستقلال الذاتي لم يروجها إلا الأخوة الأندال والمأجورون . ولكنها على كل حال لم تلق قبولا . السواد الأعظم جدا من الأمة لا يريد غير الاستقلال !
عبد الرحمن فهمى

وقررت إنجليترا إرسال لجنة تحقيق برئاسة لورد ملتر لسؤال المصريين عما يريدون .
وطلب سعد زغلول من الشعب أن يقاطع لجنة ملتر ، وأن يطلب من هذه اللجنة أن
تتحدث إلى سعد زغلول لأنه يمثل الشعب المصرى الوحيد :

سرى

٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس :
حيا الله الأمة المصرية . نفذت إرادتها التى أعجبت الوفد . أحكمت مقاطعة
لجنة ملتر إحكاماً شديداً جداً . راقبت مراقبة شديدة ذوى النفوس الصغيرة الذين كان
يظن أنهم سيتقدمون للتكلم مع اللجنة مخالفين قرار المقاطعة :
حلت أعصاب الحزب المستقل الحز الذى كونه يد العاصب وأمواله لهذه الغاية :
لم يجرؤ أحد من هذا الحزب الضئيل الحقيق أن يتقدم لهذه اللجنة . ليس هذا فقط ،
بل إن رجال الأمة العاملين اتخذوا من الطرق والأساليب ما جعل معظم أعضاء هذا
الحزب ينفضون من حول مؤسسه الخوثة . اضطرب الحزب أخيراً أن يعلن فى جريدته
الساقطة (المنبر) الانضمام فى آرائه إلى وفدنا المحبوب . .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :
بعد أن أراحنا الله من نادى الأعيان أولاً ، ثم من حزب الأحرار ثانياً . عاد
محمد إبراهيم هلال إلى عمل جمعية سماها « جمعية الاتحاد الوطنية » ، « ظاهرة حلوا

وهو الدعوة إلى الاتحاد والوثام والسعى في استقلال مصر بالطرق المشروعة * ولكن
باطنها السم الزعاف . حيث أن أساس عملها الداخلي هو الطعن على الوفد ، والتشهير
به لإسقاطه ، وتوكيل وفد آخر برئاسة محمد سعيد باشا . ومن معه من أقطاب
اللساسين . ولقد أدخلت في الجمعية أكثر من شخص لإمكان الوقوف على أسرارها ،
وأعمالها ، حتى تأتينا التقدود . والحمد لله ، ها هي وصلت فسنحاربها بحاربة تلحقها
بالحزب الحر المستقل . إن لم يكن بأكثر من هذا . فاطمئنا . ولا تشغلوا بالكم
بداخليتنا . وللوقوف على شيء من أعمال هذه الجمعية : أرسل لكم تقريراً مقلماً ممن
انتدبناهم للانخراط في سلك الجمعية : للوقوف على ما يلور فيها من الأسرار واللساس
« السعيدة » !

عبدالرحمن فهمى

سرى

٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول في باريس .
يسرني أن أعلن سعادتك أن كل الإجراءات التي اتخذت للقضاء على الحزب
الحر المستقل نجحت نجاحاً باهراً . تفكك أعضاؤه . أصبح أثراً بعد عين . لا يزال
العمل جارياً لهدم ما بقي من اسمه وجدرائه !

عبدالرحمن فهمى

نقابات العمال

وفي أواخر سبتمبر سنة ١٩١٩ . أرسل سعد زغلول إلى عبدالرحمن فهمى توجيهاً
سرياً بعمل تنظيم للنقابات ، ويسأله رأيه في ذلك ، واستطاع عبدالرحمن فهمى أن
ينجح في هذه العملية نجاحاً ضخماً :

مصرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
عممنا إنشاء النقابات بطول البلاد وعرضها . أثمرت المجهودات التى بذلناها فى
سبيل ذلك والحمد لله . تشكلت لكل حرفة نقابة . لم يبق فى مصر حرفة أو صناعة
إلا ولها نقابة . لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن . ليس منظوراً أن تعترف
بها فى الظروف الحاضرة . نقابات العمال مفيدة جداً للحركة الوطنية وهى سلاح قوى
لا يستهان به فى الملمات . يجب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن .

عبد الرحمن فهمى

منشورات تهديد بالشيوعية !

وبدا الجهاز السرى يصدر منشورات مختلفة الاتجاهات ليثير الرعب فى قلوب
الاحتلال : فيظهر فيها أن الألمان يؤيدون الثورة ، أو أن الشيوعيين يؤيدون الثورة ،
ولكن سعد زغلول اعترض على هذا الاتجاه فكتب يقول :

مصرى

٢٣ يونيو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .
الوقد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان ، وتتضمن

انتصاراً للشيوعية ، فإن هذه المنشورات يستفد منها أعداؤنا ، للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية . وهذا يضر بقضيتنا .

سعد زغلول

لا أمل في الاستقلال !

ومع الإرهاب ، واعتراف الدول بالحماية على مصر ، بدأ بعض أعضاء الوفد المؤيدين لسعد زغلول يقولون إنه لا فائدة من المطالبة بالاستقلال !

سرى

٢٣ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
سبق أن ذكرت لسعادتكم ، أكثر من مرة ، أن روح الخطابات التي ترد من بعض أعضاء الوفد لا تتفق مع روح الكتابات التي ترد لنا من الوفد . ولم أذكر أسماء مرسلها ، تفادياً من وقوع أى خلاف . أما الآن وقد أتى مكتوب أنخيراً بصفة لا يمكن السكوت عليها ، إذ به الجملة الآتية « الآن لا أمل ولا عمل ، فيا ليتنا نسعى للمفاوضة في الاستقلال الداخلي » . هذا المكتوب ورد للدكتور محمود عزى من صديقه على حافظ رمضان بك . ويقول عزى إنه ورد مكتوب مثله لمحمد حافظ رمضان بك . نعم إن على بك حافظ ليس من أعضاء الوفد . ولكنه بعد أن قرر الوفد ضمه لسكرتاريته ، وسافر معه بالفعل ، أصبح منسوباً إليه . ولا يخفى على سعادتكم ما يحده مثل هذا الكلام من الأثر السيئ في النفوس وخصوصاً أن الحقنة ورئيسهم

الأكبر (الاسم الذى كان يطلق على السلطان فؤاد) لا سلاح لهم الآن إلا مثل هذه الجوابات !

أرجو العمل على ملافاة ذلك حرصاً على النفوس ، ومنعاً لتسليح الخونة .

عبدالرحمن فهمى

أخفينا أعمالنا عن صدق باشا ! _

وبعد ذلك مباشرة بدأ الانقسام فى الوفد ، وفصل سعد زغلول إسماعيل صدق باشا !

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول باريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

يحسن أن نخبركم أن رجلاً يدعى « صباغ » ، كان موظفاً عند المرحوم البرنس حسين ، ويظهر أنه مخبر للإنجليز فى باريس ، عرض وساطته بيننا وبين المستر بلفور (وزير خارجية بريطانيا) ورغب أن أزور هذا الأخير ، وبأن أترك له ورقة زيارة وأطلب فى الوقت نفسه بواسطة سكرتير الوفد مقابله . وذلك عقب أن قرر المؤتمر شروط الصلح التى تضمنت ما تعلمونه عن مسألة مصر (الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر) . وكان هذا بالاتفاق بينه وبين إسماعيل صدق باشا وحسين واصف باشا على غير علم منا ، فلعدم الثقة بهذا الرجل من جهة ولا رتيابنا فى هذا الاتفاق : وعدم الوقوف على السبب فيه ، ولأن طلب مقابلة مثل هذا الوزير عقب قرار مؤتمر الصلح لا يتفق مع طلب الاستقلال التام ، وحفظاً لمبدأ الوفد وكرامة الأمة- قرر الوفد رد هذه الوساطة ؟

من هذا الحين غضب إسماعيل باشا صدق ، وصار يبذل جهده في عرقلة مساعي الوفد ، حتى اضطر الوفد أن يخفى عليه أكثر أعماله ، خشية أن تداع بمعرفته معرفة محمود بك أبو النصر الذي كان شريكاً له في جميع التصرفات .

سعد زغلول

الوساطة المفوضة !

وبدأ خصوم الثورة يهاجمون سعداً ، ويلومونه لأن « فيتريلوس » رئيس وزراء اليونان أبدى استعداداً للوساطة بين الثورة والإنجليز ، فرفض سعد زغلول !

سرى

٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول يباريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

قرأنا في بعض الجرائد أنه حصلت مناقشة بشأن توسط المسيو فيتريلوس (رئيس وزراء اليونان) بين الوفد ووزير خارجية إنجلترا . حقيقة هذه المسألة هي أن بعض كبار اليونانيين عرض أن المسيو فيتريلوس يتوسط عند الحكومة الإنجليزية في إعطاء مصر حقوقها . فطلب مسيو فيتريلوس أن أكتب له خطاباً أتمس وساطته لإعطاء مصر نظاماً موافقاً تحت الحماية ، ولا كان هذا مخالفاً لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التي يمثلها الوفد ، ولا يتفق مع الإجابة التي أجبناها للسير ونجت (نائب ملك إنجلترا) عندما طلب منا أن نقدم طلباتنا بالكتابة في دائرة الحماية كما تعلمون — لم نر بداً من الامتناع عن الدخول في مثل هذه المفاوضات .

سعد زغلول

الاعتقالات السياسية !

واستمر الإرهاب البريطاني ضد الثورة . حكمت المحكمة العسكرية بإعدام ٥١ مصرياً اشتركوا في ثورة (ديرمواس) . ثم عدلت عقوبة الإعدام بالنسبة لـ ١٦٦ منهم ، بينما نفذ حكم الإعدام في ٤٣ منهم من بينهم البكباشي محمد كامل مأمور أسبوط الذي قاد ثورة أسبوط . . كما نفذ حكم الإعدام في ثلاثة مصريين قادوا ثورة الواسطي . مئات من المصريين حكم عليهم الإنجليز بالإعدام ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة ، وجلدوا ألوف المصريين ، وملأوا السجون بالوف الوطنيين . . وبدأ بعض السياسيين يدعون للتسليم !!

وبدأت الثورة تتجه إلى الاعتقالات السياسية ، وليس في الخطابات السرية ولا في مذكرات سعد زغلول ، بما يدل على أن سعد زغلول هو الموعز بهذه الاعتقالات ! . ولكن في الوقت نفسه لم نجد في تعليمات سعد زغلول السرية كلمة واحدة عن أنه لا يوافق على هذه الاعتقالات . . بل إن صحيفة الرسائل السرية التي يرسلها عبدالرحمن فهمي تدل على أنه يحمل بشري إلى قائد ثورة ١٩١٩ ، وأنه يطلق على الذي حاول اغتيال رئيس الوزراء بأنه « يتقد حمية ووطنية » . . وأنه في « غاية الجرأة » . و « لا تسألوا عن ثباته وشجاعته » وأنه « الجريء » . ونحن لم نستطع في تحقيقاتنا أن نجزم برأى سعد زغلول في هذه الاعتقالات ، وإن كنا نميل إلى أنه كان يرحب بها في تلك الأيام . فلم يكن في استطاعة الشعب أن يقاوم الطغيان وأحكام الإعدام بالجملة إلا بهذه الطريقة . خاصة أن سعد زغلول أعلن أن كل مصري يتولى رئاسة الوزارة في ظل الحماية البريطانية هو خائن لبلاده . . وأدى هذا الإعلان إلى

قرار الحكومة البريطانية بنفيه إلى مالطة ! . . وهذا هو السبب في أن الجهاز السرى
حاول اغتيال كل رئيس و زارة تولى الحكم بعد هذا الإعلان !
ويحسن هنا أن نترك الوثائق تتكلم :

قنبلة على سعيد باشا !

سرى

أول سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالة اهرة إلى سعد زغلول پياريس .
علمت الساعة أن بعضهم ألقى قنبلة على محمد سعيد باشا صباح اليوم أثناء
خروجه من منزله ، فلم تصبه .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول پياريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .
أعجبت كل الإعجاب بما قام به الأقباط من المظاهرات ، والتبرؤ من رئيس
الوزراء (يوسف وهبه باشا) وما كتبه « ويصا واصف بك » في جريدة (الحورنال
ديجيت) من الاعتراض الشديد عليه . أرجوك أن تلغ شكرى لكل من تقابله من
هؤلاء الأقباط عموماً ، ولخضرة ويصا واصف بك خصوصاً .

سعد زغلول

سرى

١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
ألقى طالب قبلى من كلية الطب قنبلتين على رئيس الوزراء (يوسف وهبه باشا)
ولكنه أخطأه ، وضبط ذلك الشاب ، وهو يبلغ نحو عشرين سنة ، يتقد حمية
وطنية . من عائلة كبيرة بجهة ميت غمر . اسمه « عريان يوسف سعد » - ابن سعد بك
وهبه . الشاب المذكور فى غاية الجرأة . اعترف بجريمته وبسببها بلا مبالاة ، ولا يزال
مصرًا على أقواله .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
أبلغت ممنونة سعادتكُم لويصا واصف بك ولكل من قابلته من إخواننا الأقباط ،
وطلبت منهم تليته للآخرين .

عبدالرحمن فهمى

سرى

١٤ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
حددت السلطة العسكرية البريطانية يوم ١٦ يناير لمحاكمة عريان أفندى يوسف
سعد الجريء أمام مجلس عسكرى . قيل لنا إن يوسف باشا وهبه (رئيس الوزراء)

سعى سعيًا حثيثاً لدى السلطات لمحاكمة المذكور أمام المحاكم الأهلية فلم يفلح . وكان ذلك تحت تأثير شديد من كتب التهديد التي وصلته .

عبد الرحمن فهمي

سرى .

١٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول پياريس .
حُكِمَ الشَّهْمُ الشَّجَاعَ عريان أفندى يوسف سعد أمس بوزارة الحقائقية . من الغريب أن المحاكمة تمت في يوم واحد . لا تسألوا عن ثبات جأش هذا الشاب ، وشجاعته التي أظهرها أثناء المحاكمة ، فكلها مما يفخر بها المصري . أينما كان وخيمًا كان . أسأل الله السميع القدير ألا يجعل هذه الحادثة خاتمة أعماله لبلده .

عبد الرحمن فهمي

سر الجريمة ١٩

وننتقل إلى ما بعد ذلك بعامين ..
حدث في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أن أطلق مجهولون الرصاص على حسن عبدالرازق باشا واسمه اصيل زهدى بك في أثناء خروجهما من جريدة السياسة بشارع البتديان ، عقب اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ..
وتوفي الاثنان على الأثر ..
ودعش الناس يومها لهذا الحادث ، فإن الرجلين اللذين اغتيلتا ليس لهما نشاط

كبير في السياسة . ومن غير المعقول أن يفكر إنسان في اغتيال رجل طيب كريم مثل حسن عبدالرازق باشا أو رجل ممتاز مثل إسماعيل زهدى بك . وقيل إن جهاز الاغتيال قرر اغتيال عدلى يكن وحسين رشدى باشا ، وأخطأ نظراً للشبه بينهما وبين حسن عبدالرازق باشا واسم اصيل زهدى بك فأطلق عليهما الرصاص !

وتواترت هذه الرواية . . ولكن أحداً لم يسأل نفسه هذا السؤال : كيف أن تنظيمًا سريًا خطيرًا كالذى كشفت عنه تحقيقات الاغتيالات يخطئ في معرفة عدلى يكن ورشدى ؟ . . لقد كان عدلى يكن رئيساً للوزارة . وكان حسين رشدى رئيساً للوزارة قبل ذلك ! . . وكان بين أعضاء الجهاز عدد من طلبة المدارس العليا والمدارس الثانوية والعمال المثقفين . فهل هؤلاء لا يستطيعون أن يعرفوا ملامح عدلى يكن أو رشدى ؟ إن صورهما كانت تظهر في كل الصحف والمجلات ! فهل من الممكن لأشخاص يشتغلون بالسياسة ألا يعرفوهما !

ثم إن هناك مفاجأة أخرى : إن حسين رشدى باشا لم يكن عضواً في حزب الأحرار الدستوريين . ولم يكن يتردد على جريدة السياسة ، مركز حزب الأحرار ! فهل لا يعرف الجهاز المنظم هذه الحقيقة ؟ وهل كان من الممكن للجهاز الذى كان له عيون في القصر الملكى ، وفي دار الحماية ، وفي قيادة الاحتلال ، ألا يعرف أن رشدى مثلاً لا يزور جريدة السياسة ؟ !

وهل إذا ثبت أنه في يوم ارتكاب الجريمة كانت أنوار جريدة السياسة مضاءة ، وأن ملامح حسن عبدالرازق تخالف ملامح عدلى يكن ، ولامح إسماعيل زهدى تخالف ملامح حسين رشدى . . هل يمكن القول إنه حدث خطأ !

ولكن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى قد تفسر لأول مرة هذه الجريمة الغامضة : فقد حدثت في يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ م مظاهرة

ضخمة في الإسكندرية . وجاءت فرقة من الجيش البريطاني وأطلقت الرصاص على المتظاهرين فقتلت خمسة وجرح ٤٠ . وانفجرت مدينة الإسكندرية ، وهاجم الشعب في اليوم التالي سيارة بريطانية مسلحة ، وأطلق الإنجليز رصاصهم على الجماهير فأصابوا عشرة ، وقعت معركة بين الشعب والجنود الإنجليز سقط فيها عدد كبير من القتلى . .

وهنا تبدأ القصة :

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول پاريس .

إن المظاهرات التي حصلت أمس بالإسكندرية ، قوبات بعنف وشدة متناهية . الأخبار متناقضة عن عدد القتلى والجرحى . لم تتمكن من ذكرها بالتلغراف الذي أرسلناه لسعادتكم اليوم : أهم شيء في الموضوع هو نص استقالة حسن عبد الرازق باشا محافظ الإسكندرية التي يقول فيها حرفياً : « إن الرصاص يطلق في شوارع المدينة من غير داع . وقد ارتكب أحد المفتشين الإنجليز خطأ لا مبرر له . ولم أبلغ شيئاً من الحوادث . ولهذا أقدم استقالتي » .

وحقيقة الحال أن المفتش الإنجليزى المذكور أمر أحد صف الضباط بأن يطلق الرصاص على المتظاهرين ، فأبى ذلك ، فما كان منه ألا أن قتله بمسدسه ! . . . والأبناء مختلفة عن ضحايا هائلة من القتلى والجرحى ، وسنفيدكم بها متى وقفنا على حقيقتها . والشعب متهمج جداً ، لما رآه من تعسف الإنجليز واستهتارهم : والجيش

الإنجليزية تطلق الرصاص بلا حساب ولا مبالاة !
لا يعلم إلا الله نتيجة هذه المأساة ، فنسأل الله الخلاص .

عبدالرحمن فهمي

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول يباريس إلى عبد الرحمن فهمي بالقاهرة .
استغربنا جدا للمحادثة التي جرت بين محافظ الإسكندرية حسن باشا عبدالرازق
ومكاتب جريدة « الريفورم » وخصوصاً أننا كنا استندنا على استعفائه (من منصب
محافظ الإسكندرية) فيما قدمناه من الاحتجاجات على الفظائع التي ارتكبها العساكر
الإنجليز في الإسكندرية . . فجاءت هذه المحادثة بكذبة لهذا السند . ومثبتة بأشنع
صورة تعدى المصريين . وأحقية الإنجليز فيما استعملوه معهم : وزادت بأن نسبت
للمصريين التعدى على حياة الإسرائيليين وأموالهم . ولم نر مصرياً طعن أخته بمثل هذه
الطعنة التي أصاب بها حسن عبد الرازق كبد أخته . سامحه الله .

سعد زغلول

سرى

٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس .
حقاً إن حسن عبدالرازق أتى أمراً إدّاءاً ، وطعن أخته طعنة الخائن الأثيم ، ولولا
ما أعرفه عنه من العبط . وقصر النظر : لكان في نظري من أكبر الخائنين . والكل
هنا ساخط عليه .

عبدالرحمن فهمي

فهل هذا هو السبب في اغتيال حسن عبد الرازق باشا ؟ وهل هو السبب في هذه الجريمة الغامضة . . وهل ذهب إسماعيل زهدى ضحية أنه كان مرافقاً لحسن عبد الرازق باشا المقصود بالاغتيال ؟

ويرد على ذلك بأن هذه البرقيات تبودلت في نوفمبر عام ١٩١٩ ، والاغتيال وقع في نوفمبر عام ١٩٢٢ . أى بعد ذلك بثلاث سنوات تماماً : وأن عبد الرحمن فهمي كان في ذلك الوقت في السجن ، منذ أول يوليو سنة ١٩٢٠ . وأن الجهاز السري بقى يعمل بعد اعتقاله . . . وكل ذلك يضعف هذا الشك . .
ولكن مع ذلك - تبقى هذه الجريمة تستحق التساؤل !

كيف كان الجهاز السري يعمل ؟

وهنا سؤال لا بد أنه ألح على الأذهان كثيراً : إنه السؤال الذى عجزت المخابرات البريطانية ، وعجزت سلطات الأمن البريطانية والمصرية - عن الوصول إلى الجواب عليه ، على الرغم مما أنفق من ألوف الجنيهات : وما ارتكب من الشنائع ، واتخذ من الأساليب الماكرة والغادرة ، وهو : كيف كان الجهاز السري لثورة ١٩١٩ يعمل ؟ وكيف كان يدبر خططه ، ويختار أعضائه ، وينفذ هذه الخطط والاغتيالات ضد « الخونة والكفار » ؟ . . لقد كان من الممكن أن يبقى الجواب عن هذه الأسئلة من أسرار التاريخ التى تذهب بها الأيام ، وأن يبقى هذا العمل الثورى الوطنى مجهولاً في كثير من نواحيه ، لولا أنى تمكنت من الاتصال بعدد من أعضاء هذا الجهاز الذين اشتركوا في تدبير خططهم وتنفيذها ، وكانوا من الأبطال الرئيسيين في حروب القنابل والاغتيالات . وقد قدموا إلى مذكراتهم ورسائلهم ، وما لديهم من وثائق ، لتكون شهادة حق وصدق للتاريخ والوطن . وحتى يعرف الأبناء ما قدمه الآباء !

وأول المتكلمين هو « محمد صادق فهمى » الذى ورد اسمه فى أوراق سعد زغلول الخاصة بأنه كان يشترك فى حل رموز تعليقات الثورة السرية مع الدكتور أحمد ماهر . وهو قد بعث إلى برسالة بأقواله :

الرجل الذى كان يفك رموز الثورة

وهذه هى رسالة الدكتور محمد صادق فهمى المستشار بمحكمة النقض سابقاً :

« لم أفتح فى لمدة ٤٤ سنة ، ولكن اضطررت أن أفتح فى ، لأول مرة ، بعد أن ورد اسمى فى أوراق سعد زغلول السرية ، التى ينشرها السيد الأستاذ مصطفى أمين فى « أنخبار اليوم » . ولهذا قبلت مضطراً أن أذكر لأول مرة فى حياتى قصة التعليقات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى قيادة الثورة بالقاهرة . . وهذه هى قصة تلك التعليقات السرية التى كان يرسلها إلى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ : بدأت القصة بأن سعد زغلول أراد أن تكون بينه فى باريس ، وبين عبدالرحمن فهمى المشرف على العمليات فى القاهرة حلقة اتصال ، وكانت الرقابة شديدة جداً على الرسائل والبرقيات . وكان لا بد من إيجاد وسيلة للاتصال . . فاجتمع ثلاثة منا ، هم « الدكتور أحمد ماهر » ، المدرس بمدرسة التجارة العليا ، و « محمد وجيه » ، وكانت وظيفته مسكراً للجامعة المصرية ولم تكن حكومية ، وأنا ، وقد كنت مدرس القانون الدستورى والقانون المدنى فى قسم الحقوق بالجامعة ، وكنت صديقاً لأحمد ماهر ، وكان أحمد ماهر هو العقل المدبر فى تلك الحركة السرية .

وكان البحث يدور حول " كيف يمكن ألا تصل السلطة العسكرية إلينا ، وإذا وصلت إلى الرسائل السرية فلا يمكن أن تفهم شيئاً . : ولو قبض علينا وعثرت السلطة البريطانية على أوراقنا لا نستطيع أن نعرف تعليقات سعد زغلول ولا التقارير السرية

وكننا نعلم أنه لو ضبطنا الإنجليز لحكموا علينا نحن الثلاثة بالإعدام ، وأعدموا أيضاً .
سعد زغول وعبد الرحمن فهمي !
وأخذنا عهداً نحن الثلاثة ألا نفشى سراً .

وطالت اجتماعاتنا . . وأخيراً توصلنا إلى استعمال ماء البصل بدل الخبز السرى ،
وأقلام رفيعة جداً ، وتأخذ كتاباً مطبوعاً لا تزال أوراقه مجموعة في فرخ الطبع ، حتى
لا يشك أحد أنه فتح ، وكانت هذه فكرة أحمد ماهر ، ثم وضعنا مفتاحاً عبارة عن
عمل خط على الحرف المطلوب قراءته ، وعمل نظام في تحديد الحروف التي تجمع وتكون
الكلمة ، وهذه الحروف كانت تؤخذ بطريقة معينة ، مثال ذلك أن تترك أول تأشير
على الحرف ، وتتخذ الثانية ثم بعد ذلك تؤخذ التالية ، وتترك التي بعدها ، وهكذا .
وكان نظاماً دقيقاً يصعب الوصول إلى حله .

وكان أحمد ماهر هو الذى اكتشف استعمال ماء البصل بدلا من الخبز السرى .
وكانت الكتب التي نختارها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية . وكان سعد زغول يرسل هذه
الرسائل بواسطة محمد وجيه ، الذى اشترك في وضع المفاتيح ، والذى لعب دوراً خطيراً
في تضليل المخابرات البريطانية ، وكان سعد يرسلها من باريس أحياناً بالبريد إلى
سكرتير الجامعة المصرية في القاهرة . . وكانت إدارتها أيام الثورة بشارع الفلكي وتطل
على ميدان الأزهار . . واتفقنا على أن يكون محمد وجيه هو الرسول الأول إلى باريس ،
واستطعنا بحيلة أن يصدر قرار من مدير الجامعة الأستاذ علي بهجت بأن يمنحه إجازة
خارج القطر ! وأمكنا بنفس الحيلة أن نستصدر قراراً بمن يحمل محل « وجيه » ، وهو
أن أنتدب أنا سكرتيراً للجامعة فأتولى أعمال محمد وجيه أثناء غيابه .

ولم يعرف مدير الجامعة شيئاً مما يحدث ، وتصور أني تبرعت بالقيام بأعمال
صديقي الغائب ، ولم يتصور مدير الجامعة ما يدور في الغرفة المجاورة له ، وأن سراً

خطيراً يحدث فيها . ، وأن الجامعة هي التي تتلقى تعليمات الثورة السرية ، في غفلة من الحكومة والسلطة البريطانية والمخابرات البريطانية !

وبدأت تصل التعليمات السرية من سعد زغلول بهذه الطريقة العجيبة التي لم تكتشف طوال الثورة ، ولم يتكلم عنها أحد إلى يومنا هذا . . . وكنت أستلم الكتب التي تصل إلى مكتبة الجامعة ، وأحتفظ بكل كتاب صادر من باريس . وكانت مكتبة الجامعة مشتركة في عدد كبير من الكتب والمجلات الفرنسية .

وكنت أعرّ على الكتاب السري ، وأتصل على الفور بأحمد ماهر بطريقة شفوية ، وبعبارات عادية أقولها بالتليفون يفهم منها تحديد المقابلة في مكان معروف وهو منزل عبدالرحمن فهمي بشارع القصر العيني . هذا دون أن تذكر في التليفون اسم عبدالرحمن فهمي ، أو الموعد ، أو ما يستطيع أن يفهم منه رقيب التليفونات أي شيء . . . وملتقى في غرفة خاصة في الدور الأول بمنزل عبدالرحمن فهمي ، لا يدخلها الزوار ، ولا أفراد العائلة ، فنجد مائدة وعليها مكواة ، ووايوز سبرتو لتسخين المكواة ! — فقد كانت الغرفة مخصصة لكي الملابس ! — ونجىء بالمكواة ، ونكبوي صفحات الكتاب كلها ، فتظهر التأشيرات على الأحرف في صفحات معينة ، ومتتابعة ، ونطبق المفتاح بأخذ بعض الأحرف ونترك البعض الآخر ، فتكون الكلمات المطلوبة . ولا أذكر مطلقاً أننا أخطأنا ، ويمكن بمراجعة الورق الذي اطلعت عليه عندكم ، والورق الموجود عند الأستاذ مراد فهمي نجعل عبدالرحمن فهمي بك ، أن تجلبوا أن الرسائل التي كتبناها مطابقة للرسائل التي تسلمها سعد زغلول !

وكانت تعليمات سعد زغلول من باريس إلى جهاز الثورة لا تنتهي . إنها تعليمات متتابعة ، تشبه تعليمات قائد جرحى إلى أركان حربه وإلى قواده في مختلف الأسلحة . . . وكانت عملية فك الرموز مرهقة وشاقة ومضنية ، ولكننا لم نعب . . . كنا نجد هناك

ومساعدة في هذا العمل . وبعد ذلك تبينت لنا صعوبة الطريقة ، والوقت الطويل الذي كنا نصرفه ، فقد كنا في بعض الأحيان ننفق سبع ساعات لمدة يومين لقراءة رسالة سرية واحدة ، لصعوبة مفاتيح الشفرة ودقتها . وكنا نرغب أن تكون عملية حل التعليلات سريعة ، ليكون التنفيذ سريعاً . وكانت تعليلات الثورة في أول الأمر باللغة الفرنسية ، وكنت أقوم بترجمتها للغة العربية . . ورأينا لعدم ضياع الوقت ، ولأن عمليات الثورة تتطلب السرعة ، أنه بعد أن أحكمنا طريقة الاتصال بالكتاب والمجلات والرسول السري ، لم يكن هناك مانع من الكتابة باللغة العربية بماء البصل .

وبدأنا بهذه الطريقة الجديدة بعد أن مكثنا شهوراً نتبع الطريقة الأولى منذ قيام محمد وجيه بهذه المهمة . وسهلت الطريقة الجديدة العمل علينا ، وبذلك أمكن إبلاغ تعليلات سعد زغلول بسرعة منذ عدولنا عن استعمال طريقة الشفرة المعقدة . . واستمر العمل بهذه الطريقة إلى أن قبض على عبدالرحمن فهمي ، وكنت إذ ذاك مريضاً ، ثم شفيت وأصبحت محامياً عن عبدالحليم عابدين أحد زملاء عبدالرحمن فهمي في القضية . وفي أثناء محاكمة عبدالرحمن فهمي وقف المدعى العسكري العام يوجه تهماً خطيرة جداً إلى عبدالرحمن فهمي . ولكنه لم يجد مستنداً واحداً ، أو وثيقة واحدة تؤيد هذه الاتهامات الخطيرة . ولم تظهر تعليلات سعد زغلول السرية في القضية ، ولم يستطع أحد أن يعرف أن الجهاز كان يعمل بتعليلات مباشرة من سعد زغلول ! ولو كانت هذه التعليلات السرية الخطيرة وقعت في يد العدو لكانت كارثة . وبينما كان المدعى العام يوجه تهمه الخطيرة ، ولا يجد دليلاً واحداً على الإثبات ، كنت أنا جالساً في مقعد المحامين . . وكان الدكتور أحمد ماهر جالساً ورائي في مقاعد المتفرجين . وكان الدكتور أحمد ماهر يضحك ، ويغرغلي أثناء تلاوة الاتهامات ! !

الرجل الثاني : عريان يوسف سعد

وهذه هي رسالة الأستاذ عريان يوسف سعد ، عن الجهاز السرى الذى ألقى قبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا عام ١٩١٩ :

كان ذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩١٩. واجتمع ٤٠ طالباً من طلبة كلية الطب فى منزل الطالب محمد حلمى الجيار ، وأقسموا البين على كتمان سر الاجتماع ، وبحثوا فى كيفية استمرار إضراب الطلبة . ووقفت وقت : لا بد من القتل ! قتل الخونة وقتل الإنجليز . هذا هو السلاح الوحيد الذى يؤدى لإخراج الإنجليز من بلادنا . وإذا بطالب يقاطعنى : « هذا كلام لا يقال ! مفيش كلام زى ده ؟ نحن نؤمن بالأعمال السلمية فقط ! » . وصاح طالب آخر : « هذا كلام فارغ ! نحن ضد القتل السياسى ! » :

واضطرت إلى السكوت وأنا فى الاجتماع ، وإذا بالطالب الذى قاطعنى واسمه محمد حفى يحيى إلى ويقول لى : « هل أنت جاد فيما تقول ؟ » وأخذ يناقشنى فى عدة مسائل . ثم عاد محمد حفى بعد يومين وقال لى إلى أصبحت عضواً فى جمعية اليد السوداء . وطلب منى أن أولف خلية سرية أخرى ، واستمرت اجتماعاتنا ، فى انتظار تعليمات . وقد اكتشفت بعد ذلك أن الطالبين اللذين قاطعانى فى أثناء اجتماع الطلبة ، وهما محمد حفى وهاجمانى لأننى أطالب بالاعتقال ، وعارضوا فكرة الاعتقال — وهما محمد حفى ومحمد حلمى الجيار الطالبان بـ مدرسة الطب — كانا فى الواقع عضوين فى الجهاز السرى للثورة ، وفى شعبة الاعتقالات بالذات .

ثم ألف يوسف وهبه باشا الوزارة ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى

أن يؤلف الوزارة في ظل الحماية ، وشعرنا أن تعيين قبلي رئيساً للوزارة هو لإيقاع
التخلاف بين المسلمين والأقباط ، وإثارة فتنة تقضى على وحدة الأمة في ثورة ١٩١٩ .
وقلت لزيملي محمد حفي ؛ إني مستعد لاغتيال يوسف وهبه . وذهب محمد حفي إلى
قيادة الجهاز السري ، ثم عاد وقال : إن هذه العملية ستقوم بها خلية أخرى . قلت : إن
مصلحة الثورة أن قبلياً هو الذي يقتل رئيس الوزراء القبلي ، حتى لا تتكرر الفتنة
التي حدثت بين المسلمين والأقباط بعد أن اغتال إبراهيم الورداني رئيس الوزراء
القبلي بطرس باشا غالي .

وفي اليوم التالي عاد محمد حفي وأبلغني أن جهاز الثورة اختارني للقيام بالحماية ،
وأحضر لي قبلة يلوية سرقها الجهاز السري من الجيش البريطاني ، وأحضر غلاف
قبلة من صنع الجهاز ، وفصلت الثانية لأنها أكبر ، وطلبت قبيلتين .. ولم يكن هناك
جهاز للتدوين وقتها ، وتولى محمد حفي لإطلاعني على كيفية استعمال القبلة : ثم
عاد في يوم آخر وأخبرني أن فرعاً آخر في الجهاز حصل على جميع المعلومات عن
المواعيد التي يخرج فيها رئيس الوزراء من داره ، والشوارع التي يمر بها .

وتم اختيار ميدان سليمان باشا (طلعت حرب الآن) لإلقاء القبلة . وتحدد يوم
١٤ ديسمبر لاغتيال رئيس الوزراء .. وذهبت ، ولكن لم يحضر رئيس الوزراء ! .
وفي اليوم التالي - ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ - ذهبت وجلست في حديقة كافيه ريش
بشارع سليمان باشا ، أمام الميدان ، ومعى قبيلتان ومسدسات ، أخفيتهما في جيوب
الجاكيت تحت المعطف . وجلس زميلي محمد حفي الطالب بكلية الطلب على مقعد
رئيسي كان يحيط بتمثال سليمان باشا ، في مواجهة شارع قصر النيل ، لكي يرى
سبارة رئيس الوزراء عند خروجها من شارع شواربي إلى شارع قصر النيل . وكانت
الإشارة المتفق عليها عند ظهور السيارة أن يقف صاحبي على قدميه ، وينصرف ،

بدون إعطاء أى إشارة حتى لا يلتفت النظر ! - ومن الطريف أن مخبراً سرياً كان يجلس بجواره فى ذلك الوقت ! - وعندما قدمت السيارة ، ورأيت الإشارة ، تقدمت إلى منتصف الشارع ، وألقيت القنبلتين على رئيس الوزراء !

وقبض علىّ فى الحال ، ثم أخذونى إلى مكتب رئيس الوزراء ، وكان مضطرباً ، وجلس بجواره يحيى باشا إبراهيم وزير المعارف ، وعمود فخرى باشا محافظ القاهرة . وقال لى رئيس الوزراء : « ليه يا شاطر بتعمل كده ! » . قلت : « أنت خرجت على إجماع الأمة ، لأن البطريرك طلب منك عدم تأليف الوزارة ، وجاء لك وفد من الأقباط وطلب منك أن ترفض تأليف الوزارة ، فرفضت مقابلته ، وأرسلت لك برقيات من جميع الشعب ألا تؤلف الوزارة ، وأنا أرسلت لك برقية باسم طلبة كلية الطب ، ولكنك تحديث كل هؤلاء وألفت الوزارة ! » .

قال يوسف وهبه باشا : « وكيف عرفت أننى لا أعمل لمصلحة البلد ؟ » . قلت : « قرأت فى الأهرام برقية من روتر أن جريدة التيمس ذكرت أن الوزارة المصرية الجديدة ستعمل على تحقيق الأمانى البريطانية فى مصر . والأمانى البريطانية فى مصر ليست هى الأمانى المصرية ! » . قال يوسف وهبه باشا : « لو كنت أنا مت . . ألم يكن غيرى سيؤلف الوزارة ؟ » . قلت : « كنا نقتله . . كما حاولنا قتلك ! » . قال رئيس الوزراء : « ما اسمك ؟ » . قلت : « عريان يوسف سعد . قبضى ! » قال : « طيب . . اتفضل ! » .

وأخذنى البوليس ، وبدأ التحقيق ، وحاول المحققون أن يعرفوا شركائى ، ولكنى رفضت أن أفتح فى ا وحكم علىّ بالسجن عشر سنوات ! وبعد أن أفرج عنى سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، قابلت زميلى محمد حفىم وإذا به قد سافر بعد الحادث إلى ألمانيا ، وحصل على دبلوم الطب ، وعين طبيباً فى

الجيش المصرى برتبة ملازم أول . وقابت شفيق منصور ، حيث كان يجتمع جميع
الفدائيين بعد الإفراج عنهم ، وقابت محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروى
لى أنه اشترك فى صناعة القنبلتين ، وأن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة
الكاملة من المفرعات ، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء، وإنما الاكتفاء
بإرهابه !

وهنا لا بد من الإشارة إلى الدقة التى كان يتوخاها الجهاز السرى فى اختيار
الأشخاص لإلقاء القنابل والقيام بمهمة الاغتيال . لقد كان الجهاز يراعى الاعتبارات
السياسية والوطنية حتى لا يضر بالوحدة الوطنية العظيمة التى أقام دعائمها سعد زغلول ،
فاختار عريان يوسف سعد لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا ،
لأنه مجرّد شاب وطنى شجاع ، بل لأنه بالدرجة الأولى شاب قبطى ، ولأن رئيس
الوزراء قبطى ، خوفاً من أن يستغل الاستعمار الموقف (لو أن الجهاز السرى اختار
شاباً مسلماً لهذه المهمة) فى إثارة روح التعصب ، مثل استغلاله لحادث اغتيال
إبراهيم الوردانى لبطرس غالى باشا ، ولهذا كان عريان يوسف سعد حريصاً على أن
يرد على رئيس الوزراء حين سأله عن اسمه ، قائلاً : « أنا عريان يوسف سعد . قبطى » .

الطالب الأزهرى الفقير ، الذى رفض ألوف الجنيّات !

ولكنّى نعرف كيف كان يعمل الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ، لا يصح أن
نعمد على الرواية وحدها ، وإنما يجب أن نستند إلى الوثائق المكتوبة . إن أبطال
الجهاز السرى لم يكتبوا مذكراتهم ، ولم يتركوا مستندات عن أدوارهم يستطيع التاريخ أن
يعرف منها كيف كان يتم تنفيذ عمليات هذا الجهاز . . ومن بين الرّسائل السرية
رسالة من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى سعد زغلول
فى باريس يقول فيها : « علمت الساعة أن بعضهم أتى قنبلة على محمد سعيد باشا

صباح اليوم أثناء خروجه من المنزل ، فلم تصبه .
إنه أول حادث محاولة اغتيال رئيس الوزارة في ثورة سنة ١٩١٩ . فمن هو
بعضهم ؟ الذى لم يرد اسمه فى البرقية السرية ؟ وكيف تم ترتيب هذا الحادث ؟
إن بين يدي وثيقة تاريخية . إنها مذكرات المرحوم سيد على محمد التى أودعها عندي
وهي مكتوبة بخط يده ، وهي تروى بتفصيل كامل كيف كان الجهاز السرى للثورة
يعمل ، ويدبر ، وينفذ . . إن هذه المذكرات مودعة عندي ، وقد اطلع عليها
المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا ، وقال إنها صحيحة ، ولكنه طلب ألا تنشر وهو
على قيد الحياة ، ولا تنشر إلا بعد وفاته بخمسة عشر عاماً — ولست أعرف لماذا
حدد هذه المدة بالذات ! — وقد استجبت لرجائه ، والآن أرى من واجبي ، وأنا
أسجل أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، أن أذيع لأول مرة قصة أول حادث محاولة لقتل
رئيس الوزراء في عهد الثورة ، بخط الرجل الذى أتى القنبلة ! !

ولقد وضعت هذه المذكرات الخطيرة ، بأصولها ، تحت تصرف اللجنة التى
تألفت لإعادة كتاب تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ . كتب الأستاذ سيد على محمد
يقول :

« نادى الثورة بأنه لا يجوز لمصرى أن يقبل رئاسة الوزارة فى ظل الحماية
البريطانية . وظلت الوزارة المصرية شاخرة . وإذا بمحمد سعيد باشا يؤلف الوزارة فى
٢١ مايو سنة ١٩١٩ . وكان فى كفر الزيات تاجر ، كان مدرساً قبل ذلك ، فاقترحنا
— أنا وأصدقائى الطلبة — عليه أن يكون مندوباً عن كفر الزيات ليصل ما بيننا
وبين القيادة المصرية العامة للثورة فى مصر . وكان الاتصال تاماً وحقيقياً . كل يوم
تصلنا أنباء الحركات القومية فى القاهرة ، الحفية والظاهرة ، وأعداد جريدة (المصرى
الحُر) ، وهي منشورات ملتبهة تكتب بقلم من نار . وفى أحد الأيام جاء

المتدرب متلهلاً مبشراً بأنه انضم إلى جمعية سرية قوية ، وأنه أدرج أسماءنا فيها . وفي أحد الأيام قال لي إن الجمعية السرية التي ينتمى إليها في حاجة إلى شاب جرىء فعدائي لينثال رئيس الوزراء ، لأن الحركات التي قامت لاغتياله فشلت . قلت : « وهل أصلح أنا لهذه الأمور ؟ » . قال : « سأعرض الأمر على الجمعية في مصر ، وستقوم بعمل قبرة ، وصاحب النصيب نصيبه القبرة » .

وتملكنتي فكرة التضحية ، فكرة إلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، فلم أفكر ماذا يصيبني من هذا العمل الجريء . كانت عاقبة أمري أن أموت من القنابل ، أو شتقاً . ما هو الموت ؟ أليس هو انتقالاً من حال إلى حال ؟ ثم ماذا . . أليست شهيداً من شهداء الوطن . أليس يموت كل يوم برصاص الإنجليز ، في الشوارع والطرقات ، مئات ومئات من الطلبة والعمال ؟ . . ووطدت النفس أن أقوم بإلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، وحصلت عاقبة أمري الموت ، ولم أحفل لما دونه . فأنا ميت منذ اليوم . وقال مراسل الأهرام في طنطا بعد وقوع الحادثة : « إنه ليس للمتهم ولا لأهله شأن في كسر الزيات ، وهم من عامة الشعب » . صدق مراسل الأهرام ، فأنا من عامة الشعب ، ودماؤهم حلال نافهة !

وتوالت الرسائل بين الجمعية في القاهرة وبينى في كسر الزيات . وتم اختياري لهذه المؤامرة ، يا اختياري . . وأخذت الجمعية في تجهيز القنابل اللازمة لتنفيذ المؤامرة . فكيف صنعت القنابل ؟ . وما هي أجزاؤها ؟ : هذه القنابل تسمى قنابل الشعلة ، وتتكون من أقسام ثلاثة : الجزء العلوي وبه أنبوبة لاصقة بجوار القنبلة ، والأوسط وبه حامض الكبريتيك وحامض البكريك ، والأسفل به الديناميت وبعض القطع الحديدية . فإذا وضعت أجزاؤها وتم تركيبها ، وضعت أنبوبة زجاجية في الأنبوبة العليا ، بها حامض البكريك ، وبذلك تكون القنبلة مستعدة للانفجار بمجرد الاهتزاز .

وتردد المندوب بين القاهرة وكفر الزيات مرات . وجاء بعض أعضاء الجمعية إلى كفر الزيات لمقابلي ، والتأكد مما أنتويه ، وكانوا يخفون عن أسماعهم . ولكن المندوب كان يهمس إلى بها ، وفيهم بعض الشخصيات الكبيرة في ذلك الوقت . وفي الواقع لم أكن أهتم بمعرفة أحد ، سوى ذلك الذى يوصلنى إلى إتمام المؤامرة . ملكت الفكرة على مشاعرى ، ولأث جوانحى ، فكنت لا أعيش إلا لها وبها ، ولو أنى منعت من القيام بهذا العمل لانتحرت فوراً ! . لم أشترط شرطاً ، ولم أقترح رأياً ، وتركت أصحاب الشأن ينظمون الأمور كما يشتهون . وفي بعض المصانع البسيطة في كفر الزيات صنعنا غطاء القنبلة الحديدى ، وغلافها الزنك ، وسافر بها المندوب إلى القاهرة .

مرت الأيام ثقيلة مملة ، وأنا أستعجل الأمور ، وانتقلت الوزارة إلى الإسكندرية فانتقل النشاط إليها . وبعد انتظار طويل جاء اليوم الموعد ، وحضر إلى كفر الزيات أحد أعضاء الجمعية الذى كلف بمرافقتى إلى الإسكندرية لإتمام هذا العمل ، وهو الأستاذ محمد شكرى الكرذوى . وبات ليلة في كفر الزيات ، وفي صباح يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ أفهمت أهلى أنى مسافر إلى دسوق ، وركبنا القطار من كفر الزيات حتى وصلنا سيدى جابر . وكان رئيس الوزراء يقيم بمقره في محطة جناكليس ، فقال لى صاحبي : « سأتركك الآن تزور منطقة منزل رئيس الوزراء ، وتتعرف طرقها ودروبها ، على أن تكون المقابلة بـقهوة الإسكندرية » . وركبت الترام إلى محطة جناكليس . . فنزلت ، وسرت أتحمس الشارع والدار ، وإذا بها تقع على مرتفع يقابل سكة حديد ترام الرمل ، فإذا أراد رئيس الوزراء المرور ، فلا بد له من اختراق بوابة محطة الترام بجناكليس ، فاخترت هذا الموقع ، ورأيت أنه خير مكان لآتى فيه التنازل على رئيس الوزراء ، وحين اختراق سيارته للبوابة فإن السائق سيتمهل .

ولا شك ، حين ينقطع من منزل رئيس الوزراء إلى شارع جناكليس ، ماراً
بالبوابة .

ولكنى لا أعرف سيارة رئيس الوزراء ! ولا يمكن أن أقف بجوار المنزل حتى
أراه وهو يركب سيارته — فهذه مخاطرة جنونية ! — إذن كيف أستطيع التعرف على
السيارة دون أن ألفت الأنظار ؟ . . وأجلت بعمرى فإذا بيأتع ثلج وكازوزة ،
بصندوقه الذى يبعد عن البوابة بضعة أمتار . ذهبت إليه . كان شكلى العام لا يلفت
الأنظار . أنا طالب أزهرى .. ألبس عمامة وجلابياً أصفر اللون من التيل الرخيص ،
وأنتحل حذاء . أنا صغير السن ، عمرى ١٧ سنة ، نحيف . . . فقدت إحدى
عينى .

وجلست عند بائع الكازوزة أستفسر منه عن سيارة الرئيس دون أن أثير شكه .
وعدت إلى الإسكندرية فى الترام . وفى المساء قابلت زميلى ، فأوصافى ألا أحتك
بإنيسان فى هذه المنطقة ، لأنها مليئة بالحواسيس . ونزلت الليلة الأولى فى لوكاندا
« المدينة المنورة » ، وهى لوكاندا من الدرجة التاسعة . وأحب أن أقرر هنا مسألة
هامة هى أن التعليقات كانت أن القنبلة التى سألقيها على رئيس الوزراء ستكون مهمتها
نسف سيارة رئيس الوزراء ، ومن فيها ، ونسفى أنا أيضاً ، بحيث لا يبقى أحد منا
على قيد الحياة . وقد سافرت مع زميلى من كفر الزيات على هذا الاتفاق ، ولم يكن
مخافتنا ، أو رسائل أو شىء مما يشبه فيه . كانت القنابل أسترسل لنا من القاهرة
إلى الإسكندرية مع مخصص . وكنت أنبئ فى شوارع الإسكندرية ذعاباً وإياباً ،
لم يبق لى فى الحياة إلا يوم أو يومان . كنت أستعجل النهاية مشتاقاً إلى لقاء الموت .
ما أجمل الشعور الوطنى فى عام ١٩١٩ . ولست أدعى أنى كنت أقدر بهالة
الشعور .

كان كل مصري يود أن يبذل حياته من أجل خلاص الشعب من الاحتلال
البيغص . لم أكن أنتظر أن أرى حولى محامياً يدافع عني ، أو حزبياً يناصرتي .
كنت أشعر أنني جندي من جنود مصر يؤدى واجبه ، ويموت كما يموت أى جندي .
ربما مجهولاً ، مغموراً ، في زوايا النسيان !

في الصباح توكلت على الله ، وذهبت لأستقل الترام خلال شارع جناكليس ،
لأعابن المكان من جديد . وذهبت إلى بائع الثلج ، فسلمت عليه ، وطلبت منه
زجاجة كازوزة ، وشربتها وأنا أجلس يجواره على كرسي معطم ، ثم طلبت أخرى ،
وأخذنا نتجاذب الحديث . سألته ببلاهة أهل الريف : « أظن ناظر النظار اسمه
محمد رشدي باشا ! » ، فضحك بائع الثلج النوبي طويلاً ، وقال مزهواً بمعلوماته
القيمة : « ناظر النظار هو محمد سعيد باشا يا شيخ » . قلت : « ولكن محمد سعيد
باشا ده رئيس الوفد ، موجود في بلاد بره ! » . فضحك النوبي مرة أخرى وقال :
« لا يا شيخ .. محمد سعيد باشا هو ناظر النظار ! » وأضاف النوبي : « إن منزله
قريب من هنا ! » . قلت : « أظن أن ناظر النظار شخص طويل ، أطول من هذا
العمود (مشيراً إلى عمود النور) » . فتعجب بائع الكازوزة النوبي لشدة بلاهتي
وقال : « إنه سيمر الآن من هنا في سيارة حمراء ، وسترى أنه قصير القامة ! » .
وبعد ربع ساعة مرت سيارة رئيس الوزراء ، ورأيت جالساً فيها ، وهجت من
بائع الكازوزة أنه يمر من هنا المكان كل صباح ، في الساعة الحادية عشرة والنصف .
واستقر رأيي أن ألقى على رئيس الوزراء القنابل من جوار بائع الثلج ، لأنه يقع على
مفترق ثلاثة شوارع ، تضرع إلى محطة الترام ، وإلى كازينو سان استيفانو ، وإلى
شارع آخر . ثم إن المكان يكاد يكون خالياً من السكان في مثل هذه الساعة ، لأن
الجميع يكونون في نزهتهم على شاطئ البحر .

وعدت ثانية إلى الإسكندرية . وقابلت زميلي ، وأخبرته باكتشافى . قال :
« يجب أن تلزم جانب الحذر فى أحاديثك مع الناس ، لأن كثيراً من المارة بهذه
المنطقة من البوليس السرى ! » .

ومرّ يوم آخر لم يتم فيه شئ . . . ولم تحضر القنابل من مصر . وكنت أعيش
حياة عادية ، أجلس فى المقاهى ، وأدخل السينما ، وأقضى نهارى متنزهاً ، خالى
البال ، كأننى لست على موعد مع الموت ! . لم أفكر مرة واحدة فى النكوص والإحجام ،
لقد تعهدت للجمعية السرية باغتيال رئيس الوزراء ، وهذه كلمة الشرف التى لرتبطت
بها مع أشخاص مجهولين لا أعرفهم ، ولم أر كثيراً منهم ، ولكننى عاهدتهم
على أن أقوم بهذا العمل الوطنى المقدس ، فأنا أسير إلى حتى ، هادئ النفس ،
رابط الجأش ، مطمئن خاطر ، أحمل روحى على كفى ! . . . وقابلت صاحبنى
فسألته : « ألم تصل القنابل بعد ؟ » . قال : « إنها ستصل حالا . . . فهل ضجرت ؟ »
قلت : « إننى أريد أن أنتهى من هذه المأمرية ، خوفاً من أن يعثر بى أحد من
أهلى أو أصدقائى ، فلا يمكننى الفرار منهم ! » .

ولا أذكر ماذا صنعت فى أيام الانتظار الأربعة ، كنت أسير شبه حالم ،
لا صلة بينى وبين هذه الدنيا ، كأننى أطل عليها من كوكب آخر . ولم أصنع شيئاً ،
كنت أجلس ، وآكل ، وأشرب ، وأنام !

وفى يوم الاثنين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ قابلنى زميلى ، وقال : « تهنأ لخبر
جميل ! » . قلت : « خيراً . . . » . قال : « إن القنابل وصلت ! . سنستلمها فى
الساعة الثامنة مساءً ، على طريق الميناء الشرقية ، من الرسول الذى أحضرها من
القاهرة » . . وفرحت فرحاً لا مزيد عليه . أى والله فرحت جداً لهذا النبأ السار . إذا
عجبت لهذا الفرح الذى أصابنى لوصول الآلة التى سأموت بها نفساً أو شقناً
فاذكروا الروح الوطنية فى سنة ١٩١٩ !

وفي الساعة الثامنة من مساء الاثنين تقابلت مع صاحبي ، وإذا به يقف مع شخص آخر ، ربة القامة ، ممتلئ الجسم ، وكان يتأبط صندوقاً من الورق ، ملفوفاً ومربوطاً بخيط . وسلمت عليهما . وقال : « هذه هي القنابل (شهران إلى الصندوق) » . قلت : « أعطها لي » . قال : « لماذا ؟ » . قلت : « لأقبلها ! »

ثم انصرفت مع زميلي ، ولم أتحدث مع الشخص الآخر بكلمة واحدة . ولكني عرفت من صاحبي أنه هو المندوب الذي أحضر القنابل من القاهرة . وسألته سؤالاً عابراً : « ما اسمه ؟ » . قال : « محمود فهمي النقراشي » . ولم أكن أعرف حينذاك من الأشخاص البارزين إلا أمثال محمود سليمان باشا ، وإبراهيم سعيد باشا ، وفتح الله يركات باشا ، أعرفهم بأسمائهم ، لأنهم أعضاء لجنة الوفد المركزية ، ولم أقابل أحداً منهم ، فلم أعلق على اسم المندوب الذي حضر من القاهرة .

وأحب في هذا المقام أن أذكر أن صاحبي الذي حضر معي ليشاركني في إلقاء القنبلة على رئيس الوزراء ، لم يكن يمنحني كل ثقته . كنا لا نتحدث مطلقاً في أمر الجمعية وأشخاصها ، ولم يذكر لي أي شيء عن المندوب الذي سيحضر من القاهرة . كان يتوجس خيفة كلما رأي ألح عليه في الأسئلة ، ويتلفت ذات اليمين وذات الشمال . وكنت لا أثقل عليه بالأسئلة ، فإنه لم يسبق تعارف بيننا قبل وصوله إلى كفر الزيات وسفره منها معي . وكان من أخلاق الثورة أن يشترك اثنان في جريمة كبرى دون أن يعرف أحدهما الآخر ، أو توحد بينهما رابطة ، سوى رابطة الوطنية .

ملحوظة من مصطفى أمين

عرضت هذه المذكرات ، وبالذات هذه الواقعة ، على المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، في داره بمصر الجديدة ، بعد انتهائه

من رئاسة مجلس الوزراء الذى كان متعدياً فى ذلك اليوم . وقرأ النقراشى المذكرات
وهى فى ١١٠ صفحات بالقطع الكبير . . وقال : « إن المذكرات صحيحة مع خطأ
واحد ، وهو أننى ، فى شهر سبتمبر عام ١٩١٩ ، عندما قدمت للشيخ سيد على
محمد القنابل قلت له : « أنا محمود فهمى النقراشى » . وذهل الشيخ سيد على محمد
عندما ذكرت له اسمى . فقلت له : « إننى أردت أن أقول لك اسمى ، لتعرف أننا
ننق بك ! . . ويظهر أن الشيخ سيد كان مضطرباً فى تلك اللحظة ، فلم يذكر
حديثى ، أو أنه لم يشأ أن يخرجنى بذكر الواقعة كاملة ! » .

وقال النقراشى يومها : « إن قيادة ثورة ١٩١٩ قررت قبل التنفيذ بأيام أن المقصود
ليس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وإنما إرهابه فقط ، لأنه خالف قرار سعد
زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة إلى أن تلغى الحماية البريطانية ، وأنه
لوحظ فى طريقة حشو القنبلة قبل تسليمها للشيخ سيد ، أن تحدث انفجاراً هائلاً
خفيفاً ، ولا تقتل أحداً . . ولكن الشيخ سيد لم يعرف بهذا القرار . » .
وطلب منى النقراشى ألا أنشر هذه المذكرات إلا بعد ١٥ سنة ، ولم يشأ أن
يذكر لى السبب الذى جعله يصر على تحديد هذه المدة بعينها ! . . ولعله المناسبة
سلمنى النقراشى مذكراته هو ، وهى مكتوبة بخط يد النقراشى نفسه . ومذكرات
النقراشى موجودة عندى ، وهى تحت تصرف اللجنة التى ستتولى إعادة كتابة تاريخ
مصر .

مصطفى أمين

ونعود مرة أخرى ، ونترك الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى يتم مذكراته
الخطيرة . . كتب الشيخ سيد على فى مذكراته يصف سروره عندما تركه النقراشى
يقبل بشفتيه القنبلة التى سيقبها على رئيس الوزراء : « وانصرف صاحبنى يحمل قنابله

وواعلنى على اللقاء. فى محطة الرمل فى الصباح . وعدت أدرأجى إلى (لوكاندة
المدينة المنورة) وقلبى مغمى بغبطة وسرورا . وقضيت الليل نائما ملء جفنى . وفى
الصباح الباكر ذهبت إلى حمام (القبيلية) فاستحممت ، واغتسلت غسل الموت ،
قائلا : « لعل القنابل لا تترك من جسدى إلا عظاما وأشلاء » . . ثم سرت إلى
موعد صاحبنى بعد تناولى طعام الإفطار ، فوجدته أمام محطة الرمل ، يحمل سببنا ،
مغطى بغوفة جميلة بيضاء . . وركب صاحبنى الترام ، وركبت فى أثره ، وجلسنا
متباعدين ، وأخذت أصلى فى نفسى صلاة الجنائز ، مكبرا أربع تكبيرات ، قارئا
بعض الآيات . وكان بعض الركاب ينظرون إلى متعججين ، يظنون أنى أحد الدراويش .
ونزلنا فى محطة سان استفانو . ودخلنا إلى كازينو سان استفانو ، ومظهرى
لا ينئى عن أنى من زبائن الكازينو الفخم ، وجلست فى أحد المقاعد بالصالة ،
وطلبت من أحد الجرسوات أن يحضر لى قهوة ، فتظر الجرسون إلى مشمرا ، وانصرف
ولم يحضر لى شيئا . . ودخل زميلى إلى دورة المياه ، فوضع حامص البكريك فى
الأنبوبة ، ووضع حامص الكبريتيك فى مكانه . وغطى القنبلة ، وكان يضع فوقها
عنبيا ، ثم سلمنى السبب الذى يحمل الموت الزؤام ، وكانت تكنى هزة بسيطة من
يدى لتنفجر القنبلة !

وتركنى زميلى عند الباب وانصرف .

وشرعت أخرج من الكازينو ، وإذا ببواب الفندق . — وهو يونانى قصير القامة —
يعترضنى قائلا : ماذا منك ؟ (مشيرا إلى السبب) . قلت فى ثبات وهدوء : « عنب . .
تاخذ شوية ؟ » ، فضحك البواب ، وانصرف عني . . واخترقت الشارع إلى
جناكليس ، حتى وصلت إلى محطة الترام ، فأجبت أن أقف هناك لألقى القنبلة على
السيارة أثناء مرورها بالبوابة ، ولكنى وجدت رجلا من مخبرى البوليس يقفون فى

المحطة ، فحادثتهم قليلا ، ثم تركتهم ، وسرت إلى أن وصلت إلى بائع الثلج والكاكازوزة النوى ، فسلمت عليه ، وعرفنى من معاداة الأمس التى أظهرت له فيها بلاهتى ، فرحب بى ، وحسبت أشرب الكاكازوزة ، وأكل العنب ، منتظرا مرور سيارة دولة رئيس الوزراء !

واقرب الموعد . . واختارت سيارة رئيس الوزراء البوابة وهى مسرعة فى طريقها إلى الديوان . ونهضت بحركة آلية ، وحملت السبى بين يدى ، وخطوت خطوة واحدة ، فإذا أنا بمحاذاة السيارة ، وصحت بصوت عال :

— خذها يا خائن !

وإذا بصوت الانفجار يدوى هائلا مرعبا ، كأن السماء انطبقت على الأرض ، والدخان الكثيف يتشرب . . وإذا بى لا أزال فى مكانى لم يصبنى شئ ، ولم تمزق أعضائى ، ولم أقتل كما كنت أنتظر !

وإذا بسيارة رئيس الوزراء تمزق فى طريقها كالسهم الخاطف ، وسعيد باشا فى داخلها ، يعيل على السائق ليأمره بسرعة السير !

أصابنى ذهول حجب عنى معالم الرشد . وقفت فى مكانى أنظر يمينا وشمالا كالجنون . لم يكن فى اللحظة التى رسمت احتمال نجاتى من القنبلة ، ولم تقدر النجاة — لا لى ولا لسعيد باشا — ولهذا تعطل تفكيرى ، ولم أعرف ماذا أفعل بعد أن فشلت القنبلة فى قتل وقتل رئيس الوزراء ! . . فاستسلمت إلى العسكرى الذى هرع نحوى ، قائلا له : « نعم أنا الذى ألقى القنبلة . . وخلاص ! » .

وخضر للملازم سليم ذكى الضابط المتدب لحراسة رئيس الوزراء ، وكان بادى الغضب ، ثائرا ، وفى يده كرياتج ، فقال له العسكرى : « هذا هو يا حضرة الضابط الشخص الذى ألقى القنبلة على دولة رئيس الوزراء ! » ، فإذا بالكرياتج

يهوى على عتق مرة ، ثم مرة ، ثم مرات ! . وأنا لا أدفع عن نفسي ، بل لأناؤه ولا أشعر بأذى لم ! . كنت في غيبوبة روحية ، ولو أنهم قطعوا أعضائي عضواً عضواً ، ما أحسست وما تأملت ! . وإذا بخدام محمد سعيد باشا ، ويدهي « محمد أبوزيه » ، يهجم على هائجاً مائجاً ، يقبض على عتق ، وحاول عتق ، ثم صفعتي صفعت قوية . . وكأنت الأغلال في يدي ، وصحت فيهم : « أيها البليته ! تضربوني وأنا مكبل بالجديد ؟ » . . وإذا بسليم زكي يميل على الخادم ويقول : « إنا نريد أن نستبقه حياً لنقف على أسرار الجمعية التي حرصته على هذا العمل ! » . . فتوقف الخادم عن قتل ! . . ولم تمض بضخ لحظات حتى جاءت السيارة التي كانت تقل رئيس الوزراء والتي أقيمت عليها القنبلة ولم تصبها ، قال راكبها : « إن دولة رئيس الوزراء يريد أن يرى الباني ، إذا كنتم قبضتم عليه ! » . . وأركبني في السيارة التي كنت أريد لها الملك !

وكانت أول مرة في خيالي أركب فيها سيارة !

وسارت السيارة بنا حتى وصلت إلى دار الحكومة في « بولكلتي » ، وأحاط بي الضباط والجنود ، وخرج الوزراء من مكاتبهم يرونني ! . . ولجأة صاح بي أحد كبار الموظفين : « أنت الذي أردت قتل دولة رئيس الوزراء يا أمور . . يا ابن الكلب ! » . . فصحت فيه : « أتم ورئيس وزرائكم كلاب ! » .

ودخلت إلى غرفة رئيس الوزراء ، كان جالساً في مقعده ، يكاد الرعب يلعب برشده ، وقف يجواره الوزيران إسماعيل سرى باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وغيرهما من الوزراء . وما كاد محمد سعيد باشا يراني حتى قال : « أيوه هوه ده ! » . ثم قال في نغمة يلعب عليها الحلف والشفقة : « ليه يا ابني تعمل كده ! » . قلت ، في لهجة تحد واستغزاز : « الله أمرني بذلك ! » . فصاح إسماعيل سرى باشا غاضباً :

« يعني جالك الرجى يا أنهى ؟ . ليه تعمل كله ؟ » . قلت فى هدوء : « ربنا قال لى
اعمل كله » . . . فصاح إسماعيل سرى باشا : « اخرجوه ! طلموه به ! » .

وجاء توفيق رفعت باشا ، النائب العمومى ، وأخذنى إلى مكان الحادث ، لأصور
لم كيف وقع . . . وإذا بمن يحىء ويقول إن عظمة السلطان فؤاد سيمر من هنا فى
طريقه إلى رئيس الوزراء لتهنئته بنتيجاته . . . فأسرع بى النائب العام إلى أجزاخانة
فى أول شارع جناكليس فأدخلونى فيها . ومرت سيارة السلطان ، ووقفت يحول
الأجزاخانة ، وجاء التشرىفاتى يقول إن عظمة السلطان يريد أن يراى ، فأخرجونى
إلى باب الأجزاخانة ، وأنا مكبل بالحديد ، وأطل عظمة السلطان فؤاد من نافذة
السيارة ونظر لى ملياً ، ثم أشار السلطان إلى الركب بالسير !

ورفضت أن أفتح فى وأقول أى كلمة عن الجهاز السرى للثورة ، من شريكى ؟
من الذى أصطافى القنبلة ؟ . من رسم الخطة ! . . . وتعرفت لتعذيب ضخم ، لكنى
لم أفتح فى !

وجاءوا بأبى وأبى مقبوضاً عليهما . . وقال النائب العام لأبى : « قل له إنه إذا
اعترف على شركائه فسوف تنفوخ عنه ، ولكنه إذا أصر على الإنكار فسوف يشق ! »
ثم أضاف مخاطباً أبى وأبى : « سأتركه لكما لتحاولا إقناعه » . . ثم خرج النائب العام
من القاعة . ولا اتفردنا قال لى أبى فى صوت هامس : « اسمع يا سيد ! . إراك أن
نتهم أحداً ، كن رجلاً . واحمل مسئولية عمالك وحملك ! . وإنى أستودعك الله » . .
أما أبى فلم تتكلم . . كانت تبكى بلا انقطاع .

ونخرج ، وقال أبى النائب العام إنه يعبر على أن ليس له شركاء ! . . واستمرت
التحقيقات ، والتهديدات ، والوعيد : الشق أو الاعتراف . . . ولكنى لم أفتح فى . . .
واستدعانى أحمد ذو القنار باشا وزير الحفانية ، فى وجود النائب العام ذات ليلة ،

وسألاني : « هل كنت تقصد قتل رئيس الوزراء أم كنت تقصد إرهابه فقط ؟ » .
قلت : « أقصد قتله ! » . وأعاد السؤال ، وأعلنت الجواب ! .

وحدثت الجلسة المحاكمة أمام محكمة الخنايات ! .

واستدعى محمد سعيد باشا للشهادة ، وكان قد استقال من رئاسة الوزراء .
وقال في نهاية شهادته : « لى رجاء أوجهه إلى المحكمة ، وهو أن هذا المتهم معذور فى عمله هذا ، هو متأثر بالرأى العام المصرى ، الذى كان ضدى تقريباً ، وأرجو استعمال الرأفة معه بقدر ما يمكن » .

وهنا صفق الحاضرون . . ووقف النائب العام يقول : « هذا المتهم ليس عنده أخلاق ! » . ولم أستطع أن أمك قسى ، وقمت من مقعلى ، وضربت على حافة القفص ييدى ، والتفت إلى النيابة أقول : « أنتم السفلة ! . أنتم المجرمون ! . أنتم الذين بعم أمكنكم بالامهات ! . أنا لا أبالى أن يحكم على بالإعدام ، ولكنى لا أطيق أن أسمع من سافل مثلك هذه الإهانات ! »

وحدثت ضجة فى قاعة الجلسة ، وصاح محمد بك أبو شادى ، المحامى عفى :
« لك حق يا سيد ! » . وانطلقت أصوات الحاضرين تقول له : « له حق ! » .
له حق ! . فليسقط النائب العموى ! . وخیل إلى أن النائب العام « توفيق رفعت باشا »
اختبأ تحت المكتب !

ورفعت الجلسة . . ثم أعيدت بعد الظهر . . ووقف محمد بك أبو شادى يقول :
« أطلب البراءة للمتهم » . . فقال المستشارون ضاحكين : « وكيف ذلك ؟ »
قال المحامى : « لأن الشعب حكم على محمد سعيد باشا بالإعدام ! . » . والمتهم نفذ حكماً أصدره الرأى العام ! » .

وحكمت المحكمة بما يقتضى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . . وصاح صائح :
« ليحي العدل ! . . . وصاح آخرون : « يسقط الظلم ! » .

ووضعت في السجن ، وقلت إلى ليان أبي زعل ، أكسر الحجارة . . وضمت
٥ سنوات في هذا العذاب ، بلا أمل ! . . . حينئذ تولى سعد زغلول الحكم عاد الأمل
لنا . . . وفي يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ فتح باب السجن . . وفجئت وقابلت
سعد زغلول ، وشكرته على الإفراج عني .

وبعد عام قبض عليّ من جديد . . وكانت قد وقعت حادثة السردار . . وقبض
على ماهر والنقراشي . وجاء سليم زكي وعرض عليّ ٢٠٠٠ جنيه إذا اعترفت بأن
النقراشي هو الذي سلمني القنبلة يوم حادث إلقائي القنبلة على محمد سعيد باشا ،
فرفضت ! . ثم بعد أيام أخذوني إلى مكتب رئيس النيابة « مصطفى حفي بك » ،
فرايت شخصاً عليه مظاهر اليأس والشقاء . قال لي رئيس النيابة : « أتعرف هذا ؟ » .
قلت : « لا أعرفه ! » . قال : « إنه محمد شكري الكردوي ، زميلك في الحادثة » .
قلت : « كلا ، ليس هذا ! » . قال : « إنه يقول ويعترف صراحة بأنه شريكك في
إلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا ، وأن النقراشي وأحمد ماهر معكما ، وأن النقراشي
هو الذي أحضر القنبلة من القاهرة إلى الإسكندرية ! » . قلت : « إنه كذاب ! » .
أنا لم أر هذا الشخص قبل هذا اليوم ! » . قال : « إنه اعترف بذلك » . قلت :
« هذا شخص لم أره قبل الآن ، إن لي شريكاً كان يتسمى بهذا الاسم ، ولكن
ليس هذا الشخص ! » . ولا بد أنه اسم مستعار ! » . وإذا بشكري الكردوي ينكني
على وجهه باكياً ويقول : « نعم أنا كاذب في كل الذي قلته ! . الله يخليك يا شيخ
سيد ! . لقد أقهروني أنك اعترفت عليّ . أنا كاذب ! . أنا كاذب ! » .

فقال لي رئيس النيابة وقد ظهر عليه الغضب : « إذن أين شريكك محمد شكرى الكرداوى ؟ » . قلت : « إذا أحضرته فلأنى أعترف عليه ! » . فخطب رئيس النيابة كفتاً على كفى وقال : « لقد أفسدت محضر القضية ! » . قلت : « لئننى لست مسئولاً عن نجاح التحقيق ! » .

وكان عميل شكرى الكرداوى هو نفسه الذى واجهونى به ، وأنكرت معرفتى به ! ولقد قبض عليه القلم السياسى ، وكان محكوماً عليه بالسجن خمس عشرة سنة فى قضايا الاغتيال ، وكان المحكم غيائياً لأنه اختفى . ثم صدر عنه عفو من سعد زغلول . ثم قبض عليه البوليس بعد القبض على ماهر والنقراشى ، واعترف تحت التعذيب اعترافاً كاملاً بكل ما يعرفه عن حوادث القتال عام ١٩١٩ ، واتهم ماهر والنقراشى . ولكنه عند ما رآنى أنكر ، عاد وأنكر أمام المحقق بكل كلمة ظالم أمام البوليس السياسى ! .

سيد على محمد المحامى

كفر الزيات فى ١٩٤٨/٩/٤

• • •

هذه صفحات من مذكرات سيد على محمد ، المحامى للشرعى ، أقتلها بحروفها ، كما هى ، على الرغم من أن صاحب المذكرات ترك لى حرية التصرف فيها كما أشاء « بزيادة أو النقص ، بالنشر أو الإغفال ، بالتقديم والتأخير ، والتحويل والإبدال ، والإعلال والقلب » كما جاء فى خطابه لى (المنشورة صورته الفوتوغرافية مع هذا الكتاب) .

فلم تكن كلمات صاحب المذكرات في حاجة إلى تغيير ، إن حرصنا تنبض بالصدق ، وأحداثها متتابعة كدفع رشاش ، ولذا أنشرها كما هي . . وأودع أصل المذكرات لدى اللجنة التي نستولى إعادة كتابة تاريخ مصر . .

وهذه المذكرات التي يكتبها رجل مات منذ بضع سنوات ، تصور قصة الجهاز السرى ، الرجال الذين يعملون في صمت ، الفقراء الذين تعرض عليهم ألوف الجنيحات ، فلا يقتحمون أفواههم بالسر الرهيب ، ولا يطلبون مكافأة على عملهم الوطنى العظيم !

أمر بقتل السلطان !

وهذا أحد أعضاء الجهاز السرى ، وجندى من جنود حرب القنابل والاختيالات ، يقدم وثيقة تاريخية خطيرة من مذكراته عن دوره وبعض زملائه في أعمال الاختيالات . إنه « محمد محمد خليفة » الذى كشف عن سر خطير ، لعله يلذع لأول مرة ، وهو الأمر الذى أصدره الجهاز باغتيال السلطان ، والمحاولات التى بذلها الملك . وفيما يلي ما كتبه محمد محمد خليفة في مذكراته :

« أنا تاجر كفر الزيات محمد محمد خليفة ، الذى أشار إليه الشيخ سيد على محمد الذى أتى القنبلة على محمد سعيد ياشا فى عام ١٩١٩ . قال فى مذكراته : إننى كنت الوسيط بينه وبين الجهاز السرى فى القاهرة . فعلا ، وكانت لى صلة بمحادث الاختيالات ابتداء من حادث إطلاق الرصاص على السلطان حسين فى عابدين ، وقد قام بالصلىة محمد خليل من المنصورة ، من مسلح أخفاه فى باقة ورد ، وحكم عليه بالإعدام وقتل فيه الحكم . وعند قيام الثورة عام ١٩١٩ تعرفت بأحمد ماهر ،

والتقراشى ، وحسن كامل الشيشينى ، والدكتور سيد باشا ، ويوسف العبد ،
وعبد الرؤوف العبد ، وهؤلاء كانوا يكونون خلايا فى الجهاز السرى . وقرر الجهاز
السرى قتل محمد سعيد باشا فى القاهرة ، لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز
لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية .. واتصل بى التقراشى .. وافق معى على
أن نؤجر شقة فى شارع الشيخ ريحان ، فى طريق مرور رئيس الوزراء إلى مكتبه ..
وصنعنا قنبلة فى بيت التقراشى ، وكان عبارة عن شقة فى الحلمية الجديدة . وحملت
القنبلة فى المغرب من بيت التقراشى ، إلى الشقة التى استأجرتها ، وكان لى فى الجهاز
السرى اسم حركى هو « محمد على » وكان لكل واحد منا اسم آخر . وطلب التقراشى
أن تكون عملية الانتقال فى ساعة المغرب بالضبط ، وذلك أننا كنا فى رمضان ، وقال
إن فى هذا الوقت يكون جميع الناس ، حتى المساكين ، مشغولين فى تناول الإفطار ،
وكنت صائماً ، فأعطانى التقراشى تمراً ، لأتناول الإفطار فى أثناء انتقالى من بيته
إلى الشقة التى اتخذناها لنلقى منها القنبلة . وكان التقراشى صائماً أيضاً .. وسرت
على قلبى حاملاً القنبلة ، ووضعتها فى الشقة ..

وكانت هذه هى أول محاولة لاغتيال رئيس وزارة فى ثورة ١٩١٩ . ورأى
التقراشى أن يشترك اشتراكاً فعلياً فى العملية . وجاءنا من الجهاز السرى بيان بمواعيد
مرور رئيس الوزراء .. وعرفنا أنه سيمر فى شارع الشيخ ريحان فى ساعة معينة .
وكانت الخطة أن يقف التقراشى فى الشارع ، قريباً من المنزل ، وأن يشير إشارة
معينة فى اللحظة التى يرى فيها سيارة رئيس الوزراء قادمة .. وكلف شخص اسمه
أحمد ، بأن يتولى هو إلقاء القنبلة .

وأقبلت سيارة رئيس الوزراء .. وأعطى التقراشى الإشارة ، ولكن أحمد لم يلق
القنبلة ، وقال إنه لم ير إشارة التقراشى .. وفى نفس الوقت أيضاً حدثت محاولة

أخرى لإلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا عند كوبرى قصر النيل ، وكان اللذين سيتولون إلقاء القنبلة هما الدكتور سيد محمد باشا والمرحوم أحمد عبد الحى العبد الطالب بمدرسة الحقوق ، ولكن البوليس قبض عليهما واختفى سيد محمد باشا بعد أن أفرج عنه .

وفشلت العمليات في القاهرة . . . وانتقل محمد سعيد باشا مع الوزارة إلى الإسكندرية ، وانتقلت معه مؤامرات قتله . وطلب منى التقراشى وأحمد ماهر أن يختار شخصاً يلقي القنبلة على محمد سعيد باشا في الإسكندرية . وكان الطالب الأزهرى ، الشيخ سيد على محمد عضواً في الخلية السرية التى ألفتها في كفر الزيات ، فاختبرته لتنفيذ هذه العملية في الإسكندرية . وأبلغت التقراشى وأحمد ماهر أننى اخترت الشيخ سيد ، الذى كان يبلغ عمره ١٧ سنة . وتوليت عمل اختبار له ، ونجح الشيخ سيد في الاختبار . وقمت بصنع الغلاف الخارجى للقنبلة في كفر الزيات في عدة ورش صغيرة ، ثم حملت الغلاف إلى القاهرة . وطلب منى التقراشى أن أشتري مواد كيميائية عنها ، من أنبزازنات مختلفة في القاهرة ووطنطا . من كل أجزائنا مادة معينة . — وكان التقراشى قد درس الكيمياء والعلوم . — وتم شحن القنبلة بالقرمقات في بيت التقراشى بالخلية الجديدة .

ولم يكن البوليس في ذلك الوقت يعرف أى شيء عن التقراشى أو أحمد ماهر . . . فقد كانت الرقابة مفروضة على زعماء الوفد ، وكان غير معروف منهما أى نشاط ، واستطاع أن يضللا المحابرات البريطانية والسلطة العسكرية البريطانية مدة طويلة . واتصلت بمحمد شكرى الكرداوى الطالب ، وعضو الجهاز السرى ، واستدعيته إلى كفر الزيات . وعرفته بالشيخ سيد على ، فقد قرر الجهاز أن يشرك الكرداوى في العملية أيضاً . وفي الإسكندرية تسلم محمد شكرى الكرداوى القنبلة . وفي الوقت نفسه كلفنا محمد محمد السراج — وهو مصرى كان ضابطاً في الجيش التركى ، وقد

ضممناه للجهاز السرى - أن يلقى قبيلة أخرى ، إذا تراجع الشيخ سيد على محمد عن لقاء القبيلة .

وَأَتَى الشَّيْخَ سَيِّدَ الْقَبِيلَةِ . . وَبَقِضَ عَلَيْهِ . وَتَعَرَّضَ لِلْعَذَابِ بِشَع . . وَتَحْتَ
الْعَذَابِ اعْتَرَفَ بِاسْمِهِ ، وَبِاسْمَتَيْ مُحَمَّدِ السَّرَاجِ وَمُحَمَّدِ شُكْرَى الْكَرْدَاوِيِّ . .
وَأَبْلَغَ الْجَهَازَ السَّرِيَّ شُكْرَى الْكَرْدَاوِيِّ بِأَنَّ الشَّيْخَ سَيِّدَ اعْتَرَفَ ، فَاحْتَقَى ! . . وَلَكِنْ
التَّبْلِيغُ تَأَخَّرَ فِي الْوُصُولِ إِلَى ، وَبَقِضَ عَلَى ، وَعَلَى مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ السَّرَاجِ الَّذِي أَنْكَرَ ،
وَأَفْرَجَ عَنْهُ قَاضِي الْإِحَالَةِ . وَقَدِمَ سَيِّدُ عَلِيٍّ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدُ خَلِيفَةُ حُضُورِيًّا ، وَمُحَمَّدُ
شُكْرَى الْكَرْدَاوِيِّ غَائِبًا ، إِلَى مَحْكَمَةِ الْحَنَاتِ .

وحكمت محكمة الجنایات علی الشیخ سید علی محمد بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وعلی محمد شکرى الكردای غایباً بخمس عشرة سنة ، وحکم بیرامتی ، لأن الشیخ سید عدل عن اعترافه فی التحقيق ، وقال إنه اعترف تحت التعذيب وإن محمد خلیفة بریء ! والذی حدث أن الجهاز السری اتصل فی السجن بمریان سعد التهم بضرب یوسف وعبه بأشأ بالرمصاص وطلب إلیه أن یتصل بالشیخ سید لعدل عن أقواله ، وفعلنا فقد الشیخ سید تعلیقات الجهاز السری ، وعدل عن اعترافاته بالنسبة لی ، وبرأفتی المحكمة .

ومضت الأيام، وفي عام ١٩٢٥ فوجئت بسيلة لا أعرفها تتصل بي، وكانت السيدة جميلة، وطلبت أن نقابلني في مكان عيته .. وذهبت إلى المكان، وإذا بها تدعوني لأن أشرب معها، وحاولت أن تسكرني ١. وتبينت أنها تريد أن تعرف معلومات عن صلة القرشي وأحمد ماهر بمحادث القنابل .. وأحسست أن الإنجليز المشرفين على التحقيق يربوها ، يريدون أن يحصلوا على معلومات تؤكد اتهام ماهر والقرشي بدورهما في قضايا الاغتيالات ١. ولم تلبث السيدة أن سكرت هي، واعترفت

يأن الضابط سليم زكي الذي يعمل مع « إنجرام بك » هو الذي أرسلها إلى لتحصل
منى على هذه المعلومات ! . . وفي اليوم التالي قابلني سليم زكي ، وطلب مني في
صراحة أن أعترف على التقرشي وهاجر ، وأن هناك أدلة ثابتة عليهما ، وأن شهادتي
مطلوبة ، ووعظني بمكافأة ضخمة ! .

ورفضت هذا العرض . . لأن الذين باعوا أرواحهم للوطن ، لا يمكن أن يبيعوها
مرة أخرى للشيطان !

أخطر محاولة في ثورة ١٩١٩ !

ومضى يقول :

ولكن هناك محاولة خطيرة ، لم تسجل في أوراق التحقيق ، ولم يكشف أحد
الستار عنها حتى الآن ! . . إنها في رأي أخطر محاولة حدثت في ثورة عام ١٩١٩ ،
نظراً للدقة الترتيبات التي أعدت لها : فقد حدث بعد أن صدر الحكم على بالبرامة
في قضية محاولة اغتيال محمد سعيد باشا ، أنني استأنفت على الفور صلاتي بالجهاز
السري . . وعلمت أنه تقرر اغتيال السلطان فؤاد في أثناء زيارته لمدينة (المنصورة)
في يوم السبت ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأنه تقرر أن أقوم أنا بهذه العملية ، نظراً
لخبرتي بمدينة المنصورة . وكانت قيادة الجهاز السري للثورة قد أصدرت أمراً بضرورة
قتل السلطان ، والتخلص منه فوراً ، لأنه يتولى العرش في ظل الحماية البريطانية ،
ولأنه يجب أن يكون حاكم البلد منتخباً من الشعب ، بعد أن تحرر البلاد من الاحتلال
البريطاني . .

وكان الجهاز السري قد وضع عدة خطط لاغتيال السلطان ، بعضها في القاهرة ،

وبعضها في الإسكندرية . . ولكن هذه الخطط فشلت واحدة بعد أخرى ، وكان السر في هذا أن السلطان كان قليل الظهور في الأماكن العامة ، وإذا ظهر تكتم موعد ظهوره ، وموعد خروجه من قصره ، وموعد عودته إلى قصره ، وتكتم أيضاً الشوارع التي يمر منها ! .. وفي كل مرة ، كان يعد كل شيء للاغتيال ، وإذا بالرتيب المعد يفشل ، لأن السلطان عدل عن الخروج ، أو غير طريق مركبه ، أو ألغى الزيارة التي كان قد قررها من قبل ! . . وكان كل شيء يعد : القنبلة ، والأشخاص الذين سيتولون مهمة الاغتيال . . ولكن السلطان لا يحضر في الميعاد !

ولكن .. حدث في أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن وضعت خطة كاملة اشتركت فيها عدة فروع الجهاز ، فقد وقع في يد الجهاز السري البرنامج الكامل لزيارة السلطان للمنصورة . . وفيه يحدد الساعة التي سيصل فيها قطار السلطان إلى محطة المنصورة ، والساعة التي سيتحرك فيها منها ، والعربة الحظوظ التي سيركبها ، وكل شارع سيمر به ، وكل مكان سيزوره ، وعدد الحراس الذين سيمشون أمامه ، وعدد الحراس الذين سيمشون ورائه . ومن الذي سيركب معه في الحظوظ ، وتفاصيل دقيقة غريبة لا يعرفها إلا عدد قليل جداً ، فقد كانت السلطة البريطانية تتخذ احتياطات شديدة للمحافظة على حياته ، وأعتقد أن الجهاز السري حصل على هذه المعلومات الدقيقة من أحد عميل الجهاز في مكتب كبير أثناء السلطان ! . وبدأت الترتيبات بسرعة مذهلة .

وأعد التراسي القنبلة التي سألقيها على السلطان ! . . وتم الاتفاق على أن أسافر إلى المنصورة قبل الحادث ، لأعرف المكان الذي سأأتي منه القنبلة ، في أثناء مرور المركب ، وتلقيت تعليمات تقضي بأن أذهب قبل وصول السلطان إلى المنصورة بـعدة ساعات ، إلى محطة (كفر شكر) ، وأنتظر في المحطة في ساعة معينة — واختارت

الحطة هذه المحطة بالذات لأنها ليست تحت الرقابة - أنتظر قدوم قطار سكة حديد الدلتا ، ووقوفه في محطة (كفر شكر) . وكان من ضمن الحطة أن يركب حسن كامل الشيشي هذا القطار من القناطر الخيرية ، وفي محطة كفر شكر يطل الشيشي من نافذة القطار ، ويسلمني سبتاً ، وهذا البيت فيه القنينة ، المغطاة بالقواكه ، التي سألقها على السلطان ! . ثم أحمل أنا السبت ، وأعود إلى المنصورة ، فأصل إليها في وقت معين ، وأنجز موقفي في المكان المحدد لي ، قبل مرور السلطان بدقائق . .

وفي الساعة المعينة التي حددها الجهاز السري سافرت إلى المنصورة ، وبدأت أستخدم لعملية التنفيذ ، ووجدت أن كل شيء معد إعداداً محكماً . . وأردت أن أذهب إلى كفر شكر لأتسلم القنينة ، وإذا بمحمد بدر الدين يراني في أحد شوارع المنصورة ! . . وكان محمد بدر الدين هو مفتش عام الأمن العام ، جاء إلى المنصورة قبل السلطان ، ليشرف على عملية حراسته ، ولا رآني ، وتذكر أنني أنا المتهم في قضية اغتيال محمد سعيد باشا الذي أصدرت المحكمة حكماً ببراءته ، أمر بالتقبض على ! . .

وفشوني فلم يجدوا معي شيئاً ! . . وتوصلت إليهم أن يطلقوا سراحي لأنني بريء ! ولكن بدر الدين أمر بعدم الإفراج عني إلى أن تنتهي زيارة السلطان ! . . وكنت أصبح : « إني أريد أن أحبي عظمة السلطان ! » كيف تحرموني من حرفة وروية عظمة السلطان ! ؟ . . ولكن بدر الدين رفض إطلاق سراحي ! . وهكذا وصل قطار الدلتا إلى محطة (كفر شكر) ، وأطل حسن كامل الشيشي من نافذة القطار وبحث عني فلم يجدني ، ومشى القطار ، وبعه القنينة . .

وكنت أنا طوال هذا الوقت في السجن أبدى أسنى لعدم تشرقي بطلمة السلطان ! . .
وزار السلطان مدينة المنصورة ومر في المكان المقرر ، ولم يحدث شيء !

وهكذا لم تتمكن من تنفيذ أمر الجهاز السرى باغتيال السلطان فؤاد ! . .
ولو كانت ثورة ١٩١٩ نجحت في اغتياله ، لتغير وجه تاريخها ! !

محمد محمد خليفة

هذه هي قصة محاولة اغتيال السلطان ، كما كتبها محمد محمد خليفة عضو
الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

ولكن أين هو الآن ؟ إنه موظف في مديرية التحرير بأجر يوى قدره ثمانون
قرشاً ، وقرر مجلس الدولة أن يبقى فيها مدى الحياة ! . . ولعل من أخطاء ثورة ١٩١٩
أنها نسيت الذين عرضوا حياتهم للخطر ، والذين وضعوا رؤوسهم على أكفهم ،
والذين دأبت أعناقهم بحبال المشاق ! . ولقد كانت وجهة نظر الثورة يومها أن العمل
الوطني لا يجوز أن يدفع عنه ثمن ! . ولكن الذى كان يحدث أن التسليحين والانتهازين
كانوا هم الذين يصعدون إلى المناصب الكبرى . . فإن عريان بعد مثلاً الذى ألقى
على يوسف وهبه باشا القنبلة التى هزت الدنيا في وقت الثورة ، عريان سعد هذا عند ما
أفترجت حكومة سعد زغلول عنه ، عرضت عليه مرتباً قدره سبعة جنيهات ونصف جنيهه
في الشهر !

و«عبد القادر محمد شحاته» الطالب بالمدرسة الإلهامية الذى ألقى قنبلة على محمد
شفيق باشا وزير الأشغال في أيام ثورة ١٩١٩ ، وحكم عليه بالإعدام ، ثم عدل
الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، لم يفكر أحد فيه ، ولم يخطر ببال الأحزاب
المختلفة - على كثرة الانتخابات - أن ترشحه في إحدى الدوائر الانتخابية ! .
وهكذا كان بعض الذين يدخلون البرلمان غرباء عن الثورة ، نالوا مقاعد البرلمان بترواتهم
وبنامهم ، لا بتفسيحاتهم وفدايتهم !

قصة الحرية رقم ١٣

والحرية رقم ٣ هي الشروع في قتل محمد شفيق باشا يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ «
ولتهم فيها عبد القادر شحاتة وعباس حلمي ، ولهم الحرية قصة وتاريخ سابق :
في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩ أرسل سعد زغلول من باريس رسالة سرية إلى
عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للتورة بالقاهرة يقول فيها : « بلغنا أن الإنجليز
يسعون للحصول على موافقة الوزراء المصريين على مشروعات لرى في السودان مخالفة
للمصلحة . نرجو تبصير الوزراء بمواقب هذه المشروعات وإفادتنا عن تفصيلات
ذلك . . . »

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ ذهب صاحب المالى إسماعيل سرى باشا وزير
الأشغال وقابل صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبره بأنه
تلقى بالبريد خطاباً جاء فيه : « احظر من الموافقة على مشروعات لرى الإنجليزية
ولا . . . الموت . . . وكان التوقيع « اليد السوداء » .

وأبلغ رئيس الوزراء الأمر على الفور إلى السلطات البريطانية ، فصدر الأمر
بمضاغة الحراسة على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال . . ثم بدلت الرسائل
تتولى على سعد زغلول من عبد الرحمن فهمي بالشفرة

سرى

٢٨ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

ألى مجهول قبيلة اليوم على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال عند خروجه من
بيته في للتيرة .

عبد الرحمن فهمي

سرى

٣٠ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس
أعلنت السلطة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يعرف الذى أتى القنبلة على سرى باشا ،
ولم يتقدم أحد بمعلومات .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٣١ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس
قدم إسماعيل سرى باشا استقالته من الوزارة . رفض توليات رئيس الوزراء
والسلطان والسلطة البريطانية وأصر على الاستقالة . رفض جميع الذين عرض عليهم
منصب وزير الأشغال قبل المنصب .

عبد الرحمن فهمى

سرى

أول فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول يباريس
الوزراء جميعاً غير راضين فى الاستمرار . لا أحد يقبل الوزارة من خارجها ،
اجتمع السلطان مع رئيس الوزراء والمستشار المالى لبحث الموضوع . تقرر عمل
معاشات للوزراء استثنائية تشجيعاً للوزراء على البقاء ، وتأميناً لحياتهم فى حالة وقوع
حوادث لهم ، وحتى يمكن تعيين وزير أشغال .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
صدر مرسوم سلطاني بمنح كل من عين وزيراً معاشاً قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً ، على أن يطبق المرسوم على الوزراء الحاليين .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس -
قبل محمد شفيق باشا وزير الزراعة أن يكون وزيراً للأشغال والحرية فوق منصبه .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
اليوم أقيمت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال بجهة (غمرة) .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
أخذت مشروعات رى السودان اهتماماً عظيماً من الأمة ، بعد المحاضرة التي ألقاها
إبراهيم زكي المهندس على جمع كبير من الأمة . فكر بعضهم في ضرورة استدعاء
مهندسين اختصاصيين من كبار مهندسي فرنسا وإيطاليا وهولندا وأمريكا . رأى

البعض أن الوقت هو الآن حيث تقوم بهذا العمل . ما رأى مساعدكم في ذلك ؟ تحصلنا على معلومات هامة جدا و دقيقة و سرية للغاية في هذا الموضوع . يقصنا بعض معلومات أخرى سرية موجودة بالسودان ، شرعنا فعلا في البحث عنها والحصول عليها . الأمل عظيم في الوصول إلى ذلك إن شاء الله . فكروا في الموضوع . عرفونا رأيكم فيه حتى ترد باقي المعلومات . شجعت إبراهيم زكي على طبع مذكرة بهذا الخصوص . أمدته بالمعلومات التي لدى في الحاضرة إلى أقالما ، وفي المذكرة التي شرع فعلا في طبعها .
عبد الرحمن فهمي

سري

أول مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول يارس إلى عبد الرحمن فهمي بالقاهرة .
إن مسألة مشروعات الري في السودان مسألة مهمة جدا ، ولكنها مسألة داخلية لا يمكن للدولة أجنبية أن تتدخل الآن فيها . لم يكن علينا معلومات كافية عنها . هل يمكنكم أن تبحثوا إلينا بجميع ما يتصل بكم من الكتابات المتعلقة بها سواء ما كتبه للهنس الإنجليزي ، ويليوكوكس ، أو غيره من للهنسين الأجانب والوطنيين .

سعد زغلول

سري

٢ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول يارس .
لا رأى قلم المطبوعات أن احتجاجات المرات الثمانية بدأت تظهر في مشروع ري السودان ، أصدر أمره الجرائد جميعا بالألا تنشر مثل هذه الاحتجاجات على صفحاتها ، هكذا يزداد الخناق يوما بعد يوم على الصحافة .

عبد الرحمن فهمي

مصرى

٣ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .
اللمة مبثولة في جميع أعضاء الجمعية التشريعية في بحر الأسبوع المقبل للنظر
في الأحوال الحاضرة ومشروعات رى السودان . سيكون الاجتماع بمنزل سعادتك ،
بصفقتكم الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية .

عبد الرحمن فهمى

مصرى

٧ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة
الاقتراح الخاص بتأليف لجنة مختصة لبحث مشروعات رى السودان في غاية
الأهمية . نحن نبحث فيه بما يستحق من العناية .

سعد زغلول

مصرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس
استدعى شفيق باشا وزير الأشغال ، محمود قايد بك ، الذى كان موظفاً بالرى
من مدة ، وهو من خريجي مدرسة السنترال بفرنسا ، وألح عليه كثيراً أن يقبل أن
يكون عضواً باللجنة الإنجليزية ، التى استدعيت لبحث مشروعات خزانات رى
السودان . وبعد إلحاح طويل عليه من الوزير بلا جدوى ، قاده الوزير لمقابلة
رئيس الوزراء ، وهذا يأتى كل ما في وسعه لإقناعه بالقبول فلم يفلح ، فأخطبه وزير
الأشغال بعد ذلك وقلعه السلطان ، وألح السلطان على محمود قايد بك بالقبول . فكان
جوابه السلطان أنه لا يمكنه قبول مثل هذا العمل قبل أن يستطلع رأى الأمة . ولا

تكرر هذه الجملة أكثر من مرة أمام السلطان ، قال له السلطان : أين هو الرأى العلم الذى تريد أخذ رأيه ؟ قال فايد : إن الرأى العلم يشتمل فى نوابه ، وهم الوفد ولجته المركزية . فأجابه السلطان قائلاً : « ذول طالين الاستقلال التام ١ . والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ ٢ . وإحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا ، أو حتى ٤٥ فى المائة ، فلا تضيع علينا هذه الفرصة يا محمود بك ، واقبل ما عرضه عليك شقيق باشا ١ » .

قال فايد : « يا مولاي سأعمل الواجب » . . .

ولما ألع السلطان عليه بعد ذلك ، قال فايد : « لا يمكننى قبول هذه المأمورية قبل أن أعرف رأى الأمة فيها » . وبالفعل خرج محمود فايد من عند السلطان ، وأتى لنا بمركز لجنة الوفد ، وقص علينا كل هذه الحكاية . فاستلفتنا نظره إلى ما جاء بتقرير مستشار الأشغال ، من أن العمل بدئى فعلا على النهرين الأبيض والأزرق ، وهذا دليل على أن عمل اللجنة صورى ، وأكثر من هذا أن صوتاً واحداً مصر فى اللجنة ، ولا يمكن إقناع أربعة أصوات لإتجاراً ، واستخلصنا من ذلك أن لا فائدة من انضمام أحد المصريين للجنة ، لئلا يقال فيها بعد إن العمل تقرر بحضور من يمثل مصر . وعلى هذه القاعدة بنى محمود فايد جواب اعتذاره عن قبول المأمورية .

ولكن الجواب كتب بنائة ما يمكن من الدقة ، خلسة للقضية العامة ، وسأجتهد فى الحصول على صورة هذا الجواب الحقيقية وأرسلها لسعادتك .

عبد الرحمن فهمى

• • •

ولكن ما هى قصة القنبلة التى فجرت مسألة مشروعات رى السودان ؟ ٢
إنها قصة القنبلة رقم ٣ .. القنبلة التى ألقاها « عبد القادر محمد شحاته » الطالب

في المدرسة الإلهامية على محمد شفيق باشا وزير الأشغال !

إن عبد القادر محمد شحاتة نفسه ، هو الذي يكتب القصة ، وهذا هو فصل من مذكراته :

كنت جالساً في قهوة بتاى محمد على بيميدان باب الخلق ، ألعب طاولة مع الشيخ محمد يوسف الطالب بالأزهر. وأقبل شاب متوسط الطول ، قممى اللون ، وقلمه لى باسم « الأخ فهمى » ، وجلس فهمى . . . تحدث حديثاً ، ثم انصرف . . . وبعد ذلك فرحت بفهمى هنا عدة مرات ! . مرة بيئلة عادية ، ومرة بيئلة عامل ، ومرة بيئلة فلاح . . . وعند ما وثق بى قال : « إبنى أعرف أن الشيخ محمود أبو العيون كلفك بمهمة خطيرة في البصعيد في أول الثورة ، وهي توزيع منشورات ، والقيام بحركة في المنيا ، وأعرف أيضاً أنك الذى أشعلت الثورة في المنيا ، وأنه حكم عليك من المجلسسكرى البريطانى في الوسطى بضرب النار ، وأعرف أيضاً أن الذى هربك هو خليل حافظ حكمدار المنيا ، متحدياً قرار السلطة البريطانية . . . فهل تقبل أن تكون عضواً معنا في الجهاز السرى للثورة ؟ » . . . قلت : « نعم . . . » وأقسمت اليمين بحفظ السر . ثم عاد وقال لى : « هل أنت مستعد للموت في سبيل مصر في أى وقت ؟ » . قلت : « نعم » . . .

ثم تكررت المقابلات . . . وذات يوم قال لى : « انتظر تعليمات هامة غداً ! » . وفي اليوم التالى جاء فهمى وقال : « إنا ألقينا قبيلة على إسماعيل سرى وزير الأشغال والحريية ، فاستقال فرعاً » . وكان رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا سيستقبل لأن أحداً لم يجرؤ على قبول منصب وزير الأشغال لتنفيذ مشروعات الإنجليز في السودان ، وفرحت الثورة بأن محمد شفيق باشا قبل أن يكون وزيراً للأشغال والحريية والزراعة ، فحورت قيادة الثورة قتله ، وقد أجريت الفرعة في الجهاز ، فكان وزير الأشغال والحريية من نصيبك ! فإراك ؟ » .

قلت : « مستعد ! » . . قال فهمي : « إن القنابل الجاهزة الآن ، والتي قرر الجهاز السري استعمالها في هذه الحادثة هي قنابل تروجلسترين تنفجر في الهواء ونصيب من يلقها . وقد حدث قبلها بأسبوعين أن كلفنا أحد الأشخاص بإلقاء قنبلة على إسماعيل سري من هذه القنابل ، فأصيب زميلنا . فهل أنت مستعد للموت في هذه المهمة ؟ » . . قلت : « نعم . . أنا على أتم استعداد » .

وفي اليوم التالي حضر فهمي ، وذهبت معه لمعينة المكان الذي اختاره الجهاز السري للثورة ، لتلقى منه القنبلة على وزير الحرية والأشغال ! . . وهو عبارة عن ميدان بسيط ، وبه مراحيض عامة ، بالعاسية ، في طريق مصر الجديدة . وأبلغني أن المكان درس ، وحددت الشوارع الممكن أن أهرب منها ، إذا نجوت من القنبلة . ومن حرس الوزير . . . ثم صحبني إلى خرابية في حارة مؤدية إلى شارع التزعة ، وقال إنني سألقى ملابس التنكر والملابس في هذه الخرابية . . وأن عضواً في الجهاز سيأخذها من هناك ويخفيها على الفور ! . . وقال إن الحطة وضعت على أساس أنه قبل أن تصل سيارة الوزير ، سيسبقها مباشرة موتوسيكل ، يركبه أحد رجال الجهاز السري ، ثم يلقى هذا الشخص جريدة على الأرض أمامك ، كأنها وقعت منه مصادفة لتعلم أن السيارة التي خلفه مباشرة هي سيارة الوزير ! . . وذكر لي أنني سأتنكر في زي طباطخ أرتدى ملابسه فوق ملابس العادية ، وبعد ارتكاب الحادث ، أخلع ملابس الطباطخ في الخرابية التي عيها ، ثم أمشي كشخص عادي ، وأعود إلى بيتي ! . .

وابتسم فهمي وقال : « هذا إذا نجوت من القنبلة ومن الحرس ! » . . وسألني فهمي من يقيم معي في بيتي ؟ . . فقلت : « إنه شاب من طنطا ألف كتاباً في الوطنية ، ووزعته له على المدارس ، وهو ضيف في بيتي » . . فقال فهمي : « إنك يجب أن تبت بمنزل الأستاذ حسني الشنتاوي عضو الجهاز السري ، والذي رشطك لتكون

عضواً في الجهاز معنا ، وهو الذي زكى اسمك ! .
وبالفعل يت ليلة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ في منزل حتى الشنتاري ياب الحلق .
ثم خلد فهمي وقال : « إن الجهاز السري عرفه أن محمد شفيق باشا وزير الأشغال
سيمر في المكان الذي حدثناه لارتكاب الحادثة في الساعة التاسعة إلا ثلثاً . ويجب
أن تكون موجوداً في هذا المكان قبل هذه الساعة . وستأتي القنبلة هناك ! » .

وسأله : « من الذي سيحضر بها ؟ » . قال : « لا أعرف . . . » . وارتليت
ملابس الطباخ ، ومريلة الطباخ ، وطاقية ، ووجلت وخيفين غيتو في جيب
المريلة . . كل هذا أحضره فهمي . . فقد أعد للجهاز السري أدق الترتيبات لارتكاب
الحادث . . .

وفي الموعد والمكان المحددين ، جلست على دكة خشبية في الشارع . . وفي الساعة
الثامنة والنصف جاءت سيارة فخمة ، وتوقفت السيارة أمامي ، ونزل السائق يحمل سبكاً
مزيكشاً ، وشى به إلى بيت ، ووضعه على الدكة يجوارى وقال : « خذ هذا
البيت . . وأعطه لباشا عند مروره ! » . وفي لحظة كانت السيارة قد انحفت
من أمامي !

وتطلعت إلى البيت ، فإذا بلخاله قنبلة . . وهو عبارة عن سبت صغير يوضع
فيه الطعام . . .

وبقيت أنتظر الموعد المضروب ! . . وطلت الساعة التاسعة إلا ثلثاً ، فلم يصل
الموتوسيكل الذي سيطلق الإشارة ، ولا الوزير ! . . . وبعد الساعة التاسعة والنصف ،
بدأت أشعر بالخبرين الذين يركبون البسكليتات لحراسة طريق الوزير يمرون حولي ،
وفي العاشرة تقريباً جاء موتوسيكل يركبه « غليب » مفتش البوليس المتخصص لحراسة
الوزراء ، ووقف أمامي ، وقال : « قاعد هنا ليه يا ابن الكلب ! » ، قلنا بشدة

وبعنف ! .. ويكل هدوه قلت له : « وانت مالك وما لي يا حواجة يا ابن الكلب ١٢ » ، قال : « أنا البوليس ! .. انت بتعمل إيه ؟ » .. قلت : « أنا منتظر معالي محمد شفيق باشا وزير الأشغال لإعطائه هذا السبت ، ليأخذه إليه الصغير في مدرسة عبد العزيز . » ، ثم أشرت إلى السبت ، وقلت « اتفضل فتشه ! » .. وإذا به يركنى ويترك معي غييراً واحداً على بسكليت . .

وفي الساعة الحادية عشرة وجدت أن لا مقر من طريقة لأهرب بالقنبلة . ورجعت عربية حنطور تمر أمامي ، فاتفقت مع العريجي على أن يوصلني إلى مدرسة عبد العزيز بعابدين ، بجوار بيتي ، ويكل هدوه وثبات حملت السبت بجوارى في الحنطور إلى باب المدرسة . ودخلت للمدرسة لأن لي قريباً فيها ، ودخلت إلى غرفة الطعام ووضعت السبت بالشباك ، ثم خرجت خارج المدرسة مرة ثانية فقرأني الخبر الذي كانا يتبعني ، وسط الخلم ، فأنصرف ، لأنه تأكد من أن الذي كنت أحمله هو طعام . . وقبل خروج الطلبة للغداء ، عدت إلى غرفة الطعام ، وحملت السبت — بعد أن خلعت القنولة والحلاية في غرفة الطعام التي كانت خالية — وأدخلت السبت بالقنبلة ، وعدت إلى بيتي !

وأكرمني الله حيث لم تنفجر القنبلة هذه المرة ، والعجيب أنه مما يدل على كفاءة الجهاز السرى للثورة ، أنني ما كنت أدخل باب شقي حتى وجدت خلف ظهري « فهمي » عضو الجهاز السرى ! .. وقال لي فهمي : « أنت اليوم تستحق أكبر فيشان في الدولة ، لأننا جميعاً كنا نراقبك من بعد ، ولم نجرؤ على القرب منك ، بسبب رجال البوليس السرى المنتشر حولك ، وقد تصرفت بثبات ، وقد ظهر لنا أن الوزير لم يخرج اليوم من البيت لأن ابن خاله مأمور سجن نبي سويف قد توفي ، ونحن بالجليل » .

وسكتَ فهمي قليلا وقال : « لقد قررت قيادة الثورة أن يكون التنفيذ يوم السبت
— وكان هذا الحديث في يوم الخميس — ولكن ستغير الحطة .. المكان كما هو !
غير أنك ستقف بجوار المراحض ، وسترتدى ملابس عسكرية بوليس ! »

وفي مساء الجمعة حضر فهمي إلى منزل حسني الشنتاوي ومعه ملابس جندي
بوليس كاملة .. حتى العصا التي يحملها الجندي ! . وقال إن الوزير سيصل في
التاسعة إلا ثلثا .. وقبل الموعد المحدد ، وصلت السيارة التي فيها السائق الذي أعطاني
القنبلة داخل علبة جزمة ! .. ثم أقبل الموسيكل المكلف بالإشارة ، وألقى
الجريدة ! .. وأمتكت بالقنبلة استعداداً لإلقائها ، وإذا بالوزير يمر ومعه سيدتان ! !

وهنا تسمرت في مكاني ولم ألق القنبلة . لأنني أنا مقتنع بقتل الوزير ، ولكن
ما ذنب السيدات ؟ ! .. وإذا بالسيارة الفخمة تجيء بسرعة البرق ، وتستلم
منى القنبلة ، وتخفي ! .. وعدت إلى بيتي ، وجاعني فهمي في حضور الأستاذ
حسني الشنتاوي ، وسألني : « لماذا لم تلق القنبلة ؟ » ، فأخبرته بأن وجود سيدات في
السيارة منعي من التنفيذ ! .. فقال فهمي : « التنفيذ غداً صباح الأحد ٢٢ فبراير ..
وهذه المرة سترتدي ثياب عامل من عمال المناير ، والتنفيذ يكون في مكان بجوار
المراحض ! »

وبالفعل ارتديت ملابس عامل المناير ، وهي ملابس كلها زيت ، وطربوش
قديم مصبوغ بالزيت .. ووقفت في نفس المكان .. وطاعت السيارة الوجيزة ، وقدم
لي السائق القنبلة في علبة ورق كبيرة ، أكبر من العلبة الماضية .. وفي العلبة مسلمان

كى أستعملهما فى حالة اللقاع عن النفس . . ثم جاء موتوسيكىل الإشارة ، وألقى
الجريدة أمامى ، واستعددت للتنفيذ .

وأقبلت سيارة الوزير فألقيت القنبلة ، فأحدثت دويًا هائلًا وملاّت الميدان
جميعه بالدخان ! . . ولم أتيّن شيئًا فى الدخان ، وسمعت صوتًا يقول : « قتلتنى
يا ابن الكلب ! »

واعلمت أن الوزير أصيب ، وذهبت إلى طريق النجاة المرسوم فى الخطة ،
فجاء خلئى عسكرى من حرس الوزراء على موتوسيكىل ، فأطلقت عيارًا ناريًا فى
المواء فرجع ! . ونصيت فى طريقى حتى وجدت الخرابية ، فخلعت ملابس العمال
وألقيت بها فى الخرابية هى والمسلس الذى أطلقت منه الرصاص ، وأبقيت المسلس
الثانى . . .

هل تعرف دولت فهمى ؟

ومشيت فى طريقى شخصًا عاديًا حتى وصلت إلى شارع التزهة . ثم لاحظت
أن هناك من يتبعنى عن بعد ، وأسرعت ومعى صديقى عباس حلمى الذى كان
يتظرنى فى شارع التزهة ، ووجدنا مدرسة بنات قبطية ، فدخلناها ، وشعرنا بأن
البوليس يحيط بالمدرسة . وإذا بناظرة المدرسة تطلب منى المسلس ، وتخفيه ! .
ووصل الحكمدار رسل باشا وإنجرام بك وقتشائى ، فلم يجدنا شيئًا ! . ولست أعرف
اسم هذه الناظرة التى أظهرت هذه الشجاعة العجيبة فى هذه الظروف ! .

وقبض على " ، ووضعبت فى السجن ، وتعرف على محمد شفيق باشا وزير
الأشغال ، . حسين سرى (باشا بعد ذلك) الذى كان مديراً لمكتبه . .
وبدا التحقيق فقلت : « إننى الذى ألقيت القنبلة لقتل محمد شفيق باشا لأنه قبل

منصب وزير الأشغال بعد استقالة إسماعيل سرى باشا ، بعد أن رفض أى مصرى أن يقبل هذا المنصب . . . وكانت السلطة العسكرية البريطانية تريد إثبات أن الحادث هو مؤامرة كبيرة ، وتبحث عن الشركاء ، وتحاول أن تعرف من هم قواد الجهاز السرى !

وفوجئت بتوفيق عبد المقصود - الذى كنت أستضيفه بمنزل - يشهد بأننى كنت أبيت خارج المنزل من عدة شهور ! . . وشهد عبد العزيز سرى وكيل المحامى الذى كان يقطن فى حجرة بأسفل العمارة بهذه الشهادة نفسها ! . . وإذا بالمحققين يحاصرونى ، ليعرفوا أين كنت أبيت ! . ولو ذكرت المكان ، لعرف الإنجليز « حنى الشتاوى » ، وربما عرفوا « فهمى » ، وربما وصلوا إلى بقية الجهاز السرى ! .

وإذا بى أتلقى داخل السجن رسالة من الجهاز السرى من خارج السجن ، بأن سيدة اسمها « دولت فهمى » ، ناظرة مدرسة الملل الأحمر سابقاً ، ستقدم للشهادة وتقول لى كنت فى تلك الأيام أبيت عندها ! . وأنه يجب أن أعترف بهذا ، رغم أن هذا يسىء إلى سمعتى ، وإلى سمعتها ، ولكنها قبلت أن تقوم بهذه التضحية ! . واستدعانى النائب العام توفيق رفعت باشا للتحقيق من جديد ليسألنى أين كنت أبيت ؟ . وكانوا يتصورون أن هذا السؤال هو الخيط الذى سيوصلهم إلى الجهاز كله ! . . قتل وأنا أظهر الخجل : « لافى كنت أبيت عند السيدة دولت فهمى ناظرة مدرسة الملل الأحمر سابقاً . . » .

وأصدر النائب العام على الفور أمراً بالقبض على دولت فهمى ، فذهب إليها اللواء رسل باشا الحكمدار وإتجرام بك وكيل الحكمدار وقبضاً عليها . وجاءت إلى النيابة مكعبة بالحديد . . ونخفت سيدة حسناء إلى غرفة النائب العام ، وإذا بدولت

لهم تهجم علىّ ، وتقبلني ، وتناديني : « يا حبيبي ! يا حبيبي ! » . . . واعترفت
دولت فهمي هذه بأنني أبيت في بيتها ، وأنتى عشيقها !
وذهل النائب العام ، والحكمدار ، ووكيل الحكمدار ! . . . وحاول الإنجليز أن
يفروا السيدة بأن تمتنع عن هذه الشهادة ، وتقرر علم معرفتي ، فرفضت رفضاً باتاً ،
رغم جميع التهديدات التي هددوها بها ! . . . وفشلت السلطات العسكرية البريطانية
مرة أخرى في معرفة الجهاز السرى !

وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية العليا علىّ ، وعلى صديقى عباس حلمي
بالإعدام شنقاً ! . . . ومكثت أرتدى البذلة الحمراء ، بذلة المحكوم عليهم بالإعدام ،
٢١ يوماً ! . وفى اليوم الثانى والعشرين استدعانى القائد العام للجيش البريطانية
في مصر ، الجنرال واطسن ، وأبلغنى أن جلالة ملك بريطانيا قد استبدل حكم الإعدام
بالأشغال الشاقة المؤبدة طول الحياة !

وكان عمرى يومها ٢١ سنة ! ، وأمضيت في سجن طره ٤ سنوات ، أكسر
الأحجار ، إلى أن أفرج عني سعد زغلول في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . . . وذهبت إلى
سعد زغلول ومعى عريان سعد ، الذى أتى قنبلة على يوسف وهبه باشا سنة ١٩١٩ ،
وإذا بسعد زغلول يعاقبنا ، ويقبلنا ، ويقول :

« وقد يجمع الله الشتيين بعد ما يظنان كل الظن ألا تلاقيا ! » .

وكان أهم شيء أردت أن أعرفه بعد خروجى هو أين صديقى « فهمى » ، الرجل
الذى كان الصلة بينى وبين الجهاز السرى ؟ . وعرفت أن « فهمى » هذا هو اسم
مستعار ، وأن الاسم الحقيقى ، هو « أحمد عبد الحى كيرة » ، عضو الجهاز السرى ،
وأحد أبطاله المجهولين ! .
ومضت الأيام . . .

وفي يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ استدعاني الدكتور أحمد ماهر وزير المالية إلى مكتبه ، وقال إنه يقدر جهادي ، وأنه يرى تعييني في وظيفة بنك التسليف ، واتصل تليفونيا بالأستاذ حسن كامل الشيشيني مدير بنك التسليف ، وطلب منه تعييني فوراً . ثم طلب مني أن أذهب في الحال ليقابلني حسن كامل الشيشيني ، وذهبت إلى هناك ، فلم يقابلني الشيشيني ، وعدت إلى أحمد ماهر وأخبرته بما حدث ، فاستدعني أحمد ماهر الأستاذ حسن كامل الشيشيني للحضور على الفور ، وقال له أماي :

— يا حسن ! لولا عهد القادر شحاته وأمثاله ، لا جلسنا على هذه الكراسي ، لا أنا ، ولا أنت !

وصدر قرار بتعييني كاتباً في بنك التسليف بثمانية جنيهات في الشهر !
ثم مضت الأيام

وذهبت أزور التقراشي ، فوجدته جالساً مع ضابط بملابسه العسكرية برتبة اللواء . . . سألتني التقراشي : « ألا تعرف سعادة اللواء ؟ » . . . وتأملت اللواء فلم أعرف من هو . . . وقلت : « لا . . . » . قال التقراشي : « إنه السواق الذي أعطاك القنبلة ثلاث مرات . . . وهو الآن حكيمباشي الجيش المصري . . . اللواء نديم باشا ! »

أين هي ؟ . . ؟

ولم أر السيدة دولت فهمي ، منذ أن قبلتني في غرفة النائب العام ، في شهر فبراير سنة ١٩٢٠ . ويبحث عنها في كل مكان ! . سألت عنها زعماء الجهاز السري ، فطلبوا مني ألا أسأل عنها ! . وأصررت على السؤال عنها ! لقد كانت تعيش

كل هذه السنوات معي في زفانتي ! أحسست أنني أحبها . لا بد أن أتزوجها ! .
وأخيراً علمت أن أهلها قتلوها عند ما عرفوا من التحقيق أنني بت معها في بيتها
ليلة الحادث ! . . أنا الذي لم أرها إلا في غرفة النائب العام .
عبد القادر محمد شحاتة

صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها !

وأما صفحة من مذكرات الدكتور محمد حفي عضو الجهاز السري لثورة
١٩١٩ ، والمدير العام للتفتيش الفني بوزارة الصحة سابقاً ، إنه يتحدث عن الدور
الذي قام به مع أعضاء الجهاز السري في صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها ،
وإستخدامها في حوادث الاغتيالات . فيقول :
في صيف عام ١٩١٩ اتصل بي الأستاذ حسن كامل الشيشي المدرس بمدرسة
المعلمين العليا ، وكنت طالباً بالسنة الثالثة في مدرسة الطب ، وقال لي : « أني
أشعر أنني أستطيع الثقة بك . . إننا الآن نعمل في الثورة بواسطة القنابل ، لا المظاهرات
والمشورات ! »

وكنا نجتمع في قهوة أمام قسم حايدين ، فكنت أدخل القهوة فأجد فيها الدكتور
أحمد ماهر ، والنقراشي ، وحسن كامل الشيشي ، وشفيق منصور . . وكانت
التعليقات ألا أصافح واحداً منهم ، وإنما أدخل إلى القهوة ثم أخرج ، وهنا يقوم
حسن كامل الشيشي بهدوه ، ويخرج ورأى ، فتمشي معاً في الشارع ، وكانت
التعليقات ألا تتكلم في مكان ، بل تمشي في الطرقات لأن الحيطان لها آذان ! . . وكان
يحدث في بعض الأوقات أن يكون الاجتماع أمام منزل حسن كامل الشيشي في حي
الإتشاء (النيرة الآن) . . وكنت أسكن في شارع التاول في البغالة ، ومعى أخى

محمود حنفى المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً ، وكان طالباً في المدارس الابتدائية . وكان الدور الأول من البيت هو مخزن المسدسات والقنابل التى أستلمها من حسن كامل الشيشينى .

وكان البيت فى سفح جبل المقطم ، فكنا نستعمل الدور الأرضى للتدريب على إطلاق المسدسات . وتوليت تمرين الدكتور عبد القادر حلمى الشوربجى المدرس فى كلية الطب ، الذى كان وقتها طالباً فى الطب معى ، وزميلى مصطفى كامل ، وغيرهما من الطلبة . وكانت مهمتى كذلك تمرين أعضاء الجهاز السرى على إلقاء القنابل . وكنت أبدأ بتدريبهم على قيادة الموتوسيكلات ، وكان البرتقال يستعمل بدل القنابل وكان التمرين فى (المنيل) ، حيث أقيمت الآن العمارات الكثيرة على النيل . . . وكانت الطريقة أن نحدد هدفاً ، ثم نلقى البرتقالة على الهدف ، سواء كان هدفاً متحركاً أو هدفاً ثابتاً ، ثم يسلم لى حسن كامل الشيشينى قنابل ميلز الإنجليزى ، وقد كانت عملية تجربتها تجرى فى صحراء حلوان ، وتبينت أنها ضعيفة ، وأخبرت حسن كامل الشيشينى بنتيجة التجارب ، فجاءنى بمشروع قنبلة جديدة ، وهى عبارة عن علبة من الصلب تغلق بقلالوظ . وأحضر لى بودرة الديناميت المخلوط ، ثم أحضر لى زجاجة بها حامض كبريتيك مركز . . .

وتوليت صنع القنبلة . . وصنعت عند سمكرى فى (الناضرية) قاعدة من الزنك ، وأجفرتنا كية من الحديد ، وقطعناها أجزاء لتكون شظايا القنابل ، ووضعنا قاعدة الشمعة فى قاع العلبة وحولها بودرة الديناميت المخلوط ، ثم وضعنا الزجاجة التى فيها حامض الكبريتيك المركز فى قاعدة الشمعة لتظل واقفة لا تميل . وخلطنا قطع الحديد بالمادة المفرقة ، ثم ألقينا القنبلة . وبدأنا تجربة هذه القنبلة الجديدة . .

وصحبت الدكتور أحمد ماهر فى التجربة الأولى : ركبنا قطاراً من محطة البحيزة

إلى قرية (المانية) ، وعبرنا التل ، وفي مكان يشبه التل وضعت القنبلة في كوز ، وربطنا الكوز بدويارة ، ووضعنا القنبلة في الكوز ، ثم أخذنا الدويارة إلى الناحية الأخرى من التل وركعنا وراء التل ، ليكون فاصلاً بيننا وبين الانفجار ، وجذبنا الدويارة فأقلب الكوز ، وأقلبت معه القنبلة واختلطت المواد ، وحدث الانفجار . . وبعد انتهاء التجربة ، ذهبنا إلى مكان انفجار القنبلة فوجدنا أنها دمرت المكان ! . وقال أحمد ماهر : « كويس قوى يا حفي ! . نستمر على كده ! . » .

ثم جامنى حسن كامل الشيشينى وقال : « إن قيادة الجهاز السرى قررت أن تبدأ بالتنفيذ في رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا » . وكان عريان سعد عضواً معي في الجهاز ، وقررنا اختيا عريان لهذه العملية بناء على تطوعه وتصميمه أن يقتل قبطى رئيس الوزراء القبطى .

وبدأنا تدريب عريان سعد بالبريقال . . ثم جاء حسن كامل الشيشينى بالتحركات الكاملة لرئيس الوزراء ، وشكل سيارته المغفلة ، وهي سيارة سوداء والجزء الأسفل منها بلون الخيزران . . ورسمنا الحطة مع عريان سعد كما ذكرها في مذكراته التي سلمها لمصطفى أمين .

• • •

وقد كان عبد الطيف الصوفاني عضواً في قيادة الجهاز السرى للاغتيالات . . وعرفنى حسن كامل الشيشينى بالصوفاني . . وكنت أتصل بالصوفاني الذي كان يرتدى العمامة والجبلة والقفطان ، وكان أحمر الوجه ، شديد الحماس ، يملؤه الإيمان والاندفاع كلما تحدث في شئون الوطنية المصرية ، وكان الملهم الروحي لى . وفهمت أنه يشترك في عملية التمويل . . وكان يعطينى المبالغ اللازمة للتحركات ، وكان مجموع المبالغ التي أخذتها منه ١٥ جنيهًا ، مرة ، وعشرة جنيهات في مرة أخرى ، وكنا نلاميذ لا نستطيع أن ندفع هذه المبالغ من مصروفاتنا الشخصية ! .

ثم اتصل بي حسن كامل الشيشيني وأبلغني أن الجهاز السرى قرر اغتيال إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال . . ورشحنا لهذه العملية الدكتور نديم باشا الذى أصبح فيما بعد رئيساً لقسم الطبى فى الجيش المصرى ، وكان يومها طالباً معى فى السنة الثالثة بمدرسة الطب ، ومع حسن توفيق التلميذ فى المدارس الثانوية . . وقمت بتعريف الطالب نديم . . وقام نديم بإلقاء القنبلة هو وحسن توفيق على سيارة إسماعيل سرى باشا فى المنيرة ! .

وانفجرت القنبلة فى السيارة ، وأصيب حسن توفيق بشظية ، ثم بدأت الشبهات تحوم حولى . . وكانت تعليقات الجهاز السرى أنه فى حالة قيام شبهات حول أحد أعضاء الجهاز ، فينتفى أن يفتنى من مصر كلية ! .
وحدث أن جاءت شهادة المدرسة بنجاحى من السنة الثالثة إلى الرابعة بمدرسة الطب . . وبعد أيام جاء خطاب من المدرسة يقضى نهائياً من مدرسة الطب ! . . وبالبحت ظهر أن اسمى فى القائمة السوداء ! .

وبدا ترويب عملية الحرب . . وكان من الصعب أن أحصل على جواز سفر بالطريقة العادية ، ولكن الدكتور على إبراهيم باشا الجراح المعروف رحمه الله (وكان أستاذى فى الجراحة) استطاع أن يحصل على جوازلى ، فقد كان له صديق فى الجوازات ، واتهم فرصة غياب المدير الإنجليزى بالإجازة ، وحصل على جواز باسمى

وخرجت من مصر فى مارس سنة ١٩٢٠ ، حيث أتممت دراسة الطب فى جامعة (فردريك ويلهلم) بيرلين . وحصلت على الدكتوراه فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، وقبل سفرى سلمنى حسن كامل الشيشيني توصية من أحد أعضاء الجهاز السرى إلى الدكتور

« كورت ياولج » في فيينا . وقال حسن كامل الشيشيني إنه تقرر أن أدرس المقررات في فيينا عن طريق هذا الشخص . . .
وسافرت إليه فلم أجده . . .

• • •

وكان « أحمد عبد الحمى كيرة » من دفعتي في مدرسة الطب ، وكان شخصية غامضة ، وشخصية قوية ، وكان يستطيع التأثير على أى شخص يتكلم معه . . وقد بلغ من غموضه أننى كنت عضواً في الجهاز السرى ولا أعرف أنه عضو في الجهاز السرى معي ! . ولكننى كنت أعرف أنه عامل في الحركات الهامة في الجهاز السرى التى تحت الأرض . . وكان العمل يجرى بسرية تامة . . وكان يحدث أن أضطر إلى الاستعانة بزميل من زملائى الذى ليس عضواً في الجهاز السرى ، ثم تقوم الدنيا وتقع بعد ارتكاب إحدى الحوادث ، فلا يفتح واحد منهم فيه . . ومن الذين استعنت بهم الدكتور عبد القادر الدياسطى . والدكتور عبد الفتاح شريف ، وقد كانا زميلين لى في مدرسة الطب .

وتركت أحمد عبد الحمى كيرة ، وسافرت ، وإذا بأخى محمود حنفى يحتل مكانى في الجهاز السرى !

وفي سنة ١٩٢٢ وصل عبد الحمى كيرة إلى برلين ، ومكث معى يومين . . وعرفت أن أخى محمود حنفى قبض عليه في مؤامرة مع عبد الحمى كيرة . . ثم فوجئ « كيرة » في برلين بأن الحصار يحاول أن يطبق عليه في الحال ، من المخابرات البريطانية . . واتصل بنا بعض أصدقائنا بالخارجية الألمانية ، ووضعنا خطة لتحريره إلى خارج الحدود .

وبنى أحمد عبد الحى كيرة لنزاً غامضاً ، إلى أن قتله المخابرات البريطانية ! .
وكان أخى محمود حفى عضواً فى خلية أحمد عبد الحى كيرة .

دكتور محمد حفى

مدير عام التفتيش الفنى بالنيابة
بوزارة الصحة سابقاً

خلية عبد الحى كيرة . . ومحمود النحاس

ونبدأ البحث عن خلية أحمد عبد الحى كيرة !

ونمضى فى محاولة حل اللغز . . وتحصل على مذكرات محمود خليل النحاس
عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأحد أعضاء الخلية السرية التى كان يرأسها
أحمد عبد الحى كيرة ، ومدير التبادل الثقافى بوزارة الإرشاد بعد ذلك .

إنه يكتب صفحة من مذكراته عن « كيرة » يوماً بيوم . . وعن مغامراته المثيرة ،
فيقول :

« كان أحمد عبد الحى كيرة رئيس خيلتنا ، وكانت الخلية مكونة من المرحوم
أحمد توفيق ، الذى ألقى القنبلة على حسين درويش باشا ، وشقيقه حسن توفيق
الذى ألقى القنبلة على إسماعيل سرى باشا ، وإبراهيم نظير الذى أعلم شتاً فى سنة ١٩٢٢ ،
والمرحوم أحمد خالد ، ومحمود حفى الذى أصبح بعد ذلك مستشاراً بمحكمة
الاستئناف ، والدكتور محمد نديم طالب الطب الذى أصبح فيما بعد اللواء محمد نديم

باشا كبير أطباء الجيش المصرى ، والذي اشترك مع أحمد توفيق فى قبلة درويش
باشا

« وكنت تلميذاً فى البكالوريا فى مدرسة الإلهامية ، وكان عمرى ١٨ سنة ! . .
كان أحمد عبد الحمى كيرة طالباً فى الطب ، يشغل ذكاء ووطنية ، عيناه براقتان ،
شديد التدين والاستقامة ، يبدو عليه الغموض ، لا يتكلم كثيراً ، شديد الحذر .
إذا ضرب لك موعداً لا يحدد مكانه ولا وقته ، ولكنك فجأة تجده أمامك ، ثم
يختفى فجأة . وكان لا يحضر اجتماعات الخلية السرية ، ولكننا نجده معنا ، ومع
تعليمات قيادة الجهاز السرى !

وذات يوم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ جاء كيرة وقال لنا : « الجماعة يقولون
إن محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، يدبر الخطة لقيض على الجهاز
السرى للثورة ، وأنا يجب أن نتخلص منه ، لأنه أكبر موظف فى الداخلية يعتمد
عليه الإنجليز فى قمع الثورة بعد نفي سعد زغلول . وأن الجماعة قرروا وجوب
قتله ! » .

ولم يسأل أحد من هم « الجماعة » ! . لأن تقاليد الخلية السرية ألا تسأل عن
يصدر الأوامر ! . . ثم سألنا كيرة : « من منكم يقوم بالعملية ؟ » . . قلت :
« أنا . . » . وقال محمود حفى : « وأنا سأراقبه » . وفى نفس اللحظة أخرج
أحمد عبد الحمى كيرة من جيبه سلسلة أوتوماتيكياً وأعطاه لى . وقال كيرة : « إنه
تقرر أن يتولى المنفذون عملية دراسة دخول وخروج محمد بدر الدين ! »
واختفى كيرة فجأة كما ظهر !

وبدأنا على الفور نتتبع محمد بدر الدين . . وطمنا أنه يقطن فى شارع الدواوين
وهو شارع نويار الآن ، فى منزل يقع بقرب شارع المتديان ، وأنه يخرج كل يوم

من منزله بين التاسعة والعاشر صباحاً ، ويمشى على قدميه إلى وزارة الداخلية التي تبعد بضع دقائق عن بيته . . . وجاء أحمد عبد الحى كيرة وأخطرنا بأن الجهاز السرى علم بأن محمد بدر الدين مسلح ، وأنه يحمل مسلحاً في جيب معطفه الأيمن ، وأنه يسير دائماً ويده اليمنى في جيبه استعداداً لمواجهة أى اعتداء . وأنه حدث قبل ذلك محاولات لاغتياله لم تنجح ، وأنه يعلم أن حياته مهددة .

ودرسنا المنطقة . . ووضعتنا الخطة !

واتفق على أن يقف محمود حنفى أمام منزل بدر الدين ، ويراقب خروجه من الباب ، وأن أقف عند زاوية شارع الدواوين ، مع شارع البركة الناصرية . وعند خروج بدر الدين من منزله ، ينحنى محمود حنفى ويربط حذاءه ، وعندئذ أستعد لضربه ، خاصة أنه سيمر على الرصيف الذى أقف عليه . . . وبعد أن يربط محمود حنفى حذاءه ، يستمر في سيره . أما أنا فأهرب من شارع البركة الناصرية ، في عدة شوارع ضيقة ومتعرجة في حوارى عمارة البابلي ، بعد أن أضغ المسلس في جيبي ، حتى أصل إلى شارع خيرت ، ومنه أمشى إلى سكة الحنفى ، ومنها إلى بركة القليل ، ثم إلى الحلمية حيث أسكن .

وفي يوم الثلاثاء ٣ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا إلى المكان المحدد لاغتياله وانتظرنا . . ولم يخرج بدر الدين ! ويغلب على الظن أنه غير موعد خروجه ، وخرج مبكراً ؟ وقد بلغ من قدرة التدبير ، أن اتصل أحد أعضاء الخلية بخاتمة محمد بدر الدين وعرف منها كل نظام خروجه ودخوله ومعيشتة ، وساعدنا هذا كثيراً على إعداد خطة الاغتيال . .

وفي يوم الأربعاء ٤ يناير سنة ١٩٢٢ عدنا إلى المكان مرة أخرى . . ولم نتمكن

من العثور عليه ، فإنه لم يخرج في ذلك اليوم إطلاقاً ! .. وكانت حالتنا العصبية متوترة .

وفي يوم الخميس ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا في الساعة التاسعة صباحاً وانتظرنا في الأمكنة المحددة لنا . . وفي الساعة العاشرة إلا ربعاً رأيت زميلي محمود حنفي يعطى الإشارة المتفق عليها . وكنت واقفاً والسلس في يدي داخل السترة ، وقدرت يدي على صدري ، واتخذت موقفي في ناصية شارع البركة الناصرية ، وسمعت وقع أقدام بدر الدين وهو يقترب مني . . ثم وصل ، وأصبحت المسافة بيني وبينه حوالي نصف متر ، ونظر إلى نظرة شك . . ولم أتحرك . . وبمجرد أن خطا خطوة بعد أن أدار وجهه أخرجت السلس بسرعة ، وأطلقت عليه الرصاص في صدره . . فصاح بدر الدين بأعلى صوته : « يا ابن الكلب .. امسكوه ! »

وأسرعت أعدو في شارع البركة الناصرية . . وقيل أن أخطو بقصع خطوات سمعت طلقاً نارياً ، فقد أطلق بدر الدين الرصاص من مسدسه قبل أن يسقط على الأرض . واستمرت في عدوي في الحواري المتعرجة ، إلى أن وصلت إلى شارع خيزرت ، ولم يتبعني أحد ، ولم يحاول أحد أن يقبض عليّ . . ولهذا لم يجد الإنجليز شاهداً واحداً يتقدم ويصفني ، مع أن شارع الدواوين كان مزدحماً بالمارة ! . وعندما وصلت إلى شارع خيزرت توقفت عن العدو ، وسرت إلى المنزل فدخلت وخلعت ملابسى ، وارتديت ملابس أخرى ، وحملت ملابسى والسلس إلى منزل زميلنا أحمد خالد بالقلعة . ثم عدت إلى المنزل . .

وأعلنت السلطة البريطانية عن مكافأة قدرها خمسمائة جنيه لمن يرشد عن الجاني ، فلم يتقدم أحد !

وقرر الجهاز اغتيال عبدالحالق ثروت باشا !

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث وحلت أحمد عبد الحمى كيرة فجأة في بيتي بالحلمية بشارع على باشا إبراهيم ، وهتأني باسم الجهاز السرى . ثم قال لى أحمد عبد الحمى كيرة إن قيادة الجهاز السرى للثورة تلقت معلومات مؤكدة بأنه بدأت مفاوضات سرية جداً بين عبد الحالق ثروت باشا والورد ألقبي ، وأن الغرض من المفاوضات أن تعلن بريطانيا استقلالاً وهمياً لمصر ، وفي الوقت نفسه تعهد ثروت باشا بأن يكسب خطابات سرية تلغى هذا الاستقلال ، وتعطى بريطانيا نفس الحقوق التي كانت لما قبل إلغاء الحماية البريطانية ! ولهذا قررت قيادة الجهاز السرى للثورة قتل عبد الحالق ثروت باشا . . وأنه تقرر تكليف محمود حنفى بتنفيذ هذه العملية !

وزارنى محمود حنفى ، وأبلغنى أنه صدرت إليه الأوامر بتنفيذ اغتيال ثروت باشا . . واجتمع في عدة مرات ، ندرس خطة الاغتيال . . وأخبرنى محمود حنفى بأن معه بعض الزملاء في هذه العملية ، وأن من بينهم أشخاصاً جدداً ، سيكون معهم خلية سرية لتنفيذ هذه العملية . وزارنى أحمد عبد الحمى كيرة ، وقال لى إنه يوجد مع محمود حنفى في خليته التى مستفد اغتيال ثروت باشا شخص اسمه مصطفى فرغل لا يطمئن إليه الجهاز . وقال محمود حنفى إنه مطمئن إلى مصطفى فرغل .

ورتيه اللحظة بحيث يتم اغتيال ثروت باشا يوم ٢٦ يناير ، عند خروجه من منزله في الدقي ، متجهاً إلى المنيّة، عن طريق الكويرى الأعمى ، كويرى الجلام حالياً . وتم الاتفاق على إلقاء حقيبة ملأى بالقنابل على سيارة ثروت باشا . ووزع محمد عبد الحمى كيرة مسئولات على أعضاء خلية التنفيذ . وأخبرنى

كيرة أنه كان يمشى مع مصطفى فرغل وبعض أعضاء خلية التنفيذ ، وفضأة قال مصطفى فرغل : « يظهر أن هناك من يتبعنا ! » قال كيرة : « لو كان هذا صحيحاً فأسأله بالتار ، هو من يعاونه ! » وقال كيرة وهو يروى هذه الواقعة : « إننى قلت هذا وأخرجت مسلحى ، لأننى شككت فى هذه اللحظة فى مصطفى فرغل » - وقال مصطفى فرغل : « سأذهب وأرى من هو هذا الرجل الذى يتبعنا ، وسأتحقق من الموضوع بنفسى » .. ثم عاد مصطفى فرغل إلى كيرة ، وقال إنه رجل يبحث عن شارع آخر ! .

وفى يوم التنفيذ .. قبض البوليس على عمود حفى وجميع من معه ، وهم يقفون فى انتظار ثروت باشا فى الأمكة المحددة فى الحطة ، واستولوا على الأسلحة والفتايل التى كانت معهم .

وذهب البوليس فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٢ إلى مدرسة الطب للقبض على أحمد عبد الحى كيرة ، وفرجى كيرة بدخول عدد من الضباط الإنجليز ليقبضوا القبض عليه فى العمل .. وعرف كيرة على الفور أن مصطفى فرغل أبلغ البوليس ! وبسرعة مذهلة قال لهم : « أنتم تريدون أحمد عبد الحى كيرة ! وأنا لست أحمد عبد الحى كيرة ! » .. وإذا بطلبة المدرسة والمدرسين المصريين يشهدون بأن القبض عليه ليس هو أحمد عبد الحى كيرة ! .. وترك الضباط الإنجليز أحمد عبد الحى كيرة ، وراحوا يفتشون المدرسة عنه ! وفى هذه اللحظة اختفى عبد الحى كيرة !

وفوجئت فى نفس اليوم بأن البوليس جاء ليقبض على ! ولم أكن بالمتزل .. وترك البوليس أمرا لى بالتوجه إلى المحافظة فوراً ومقابلة اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة شخصياً . وعندما توجهت إلى المحافظة سألت عن رسل باشا ، فقيل لى إنه غير موجود مؤقتاً ، وطلبوا منى مقابلة وكيل الحكمدار .. وإذا بوكيل الحكمدار هو

اللواء محمد نديم باشا زوج خاتني ! وقال لي : « إيه الحكاية ؟ هل تعرف شخصاً اسمه محمود حنفي ؟ » . قلت : « أعرفه لأنه تلميذ معي في البكالوريا . . . له ؟ » . قال اللواء نديم باشا : « إنه قبض عليه في مؤامرة محاولة اغتيال ثروت باشا وإنه كان مراقباً ، وأن تقرير البوليس يقول إنه زارك ثلاث مرات قبل الحادث ، وإن آخر مرة كانت قبل الحادث بيوم واحد » . فلجيت به أنه زميلي في البكالوريا ، وأنه كثيراً ما يحتاج إلى بعض الكتب والكراريس فيستعيرها مني للمذاكرة ! فقال لي نديم باشا : « إنني سأستجوبك الآن رسمياً ، وعليك أن تقرر هذا ، وسأحاول أن أحفظ الموضوع » .

وقد تم هذا . . . وحفظ الموضوع !

ونظرت قضية محمود حنفي أمام المحكمة العسكرية ، وإذا بشاهد الملك هو فعلا مصطفى فرغل ، كما توقع أحمد عبد الحى كيرة ! وحكم على محمود حنفي بالسجن . . . وتمكن في أثناءه من مواصلة دراسته والنجاح في البكالوريا والحقوق .

واختفى عبد الحى كيرة من مصر !

وفجأة رأيت أحمد عبد الحى كيرة أمامي من جديد . . . يخطرني بأن قيادة الجهاز السرى قررت أن يختفى من مصر ، وأنها وضعت خطة ليسافر إلى إيطاليا عن طريق ليبيا . . . وأنه سيكتب لي باسم مستعار . . . ثم اختفى . . .

وشعرت بأن هناك شبهات ضلبي ! . . . وأننى مراقب . . . وأن البوليس يتعقبني . . . وصدرت لي تعليمات بأن أختفى من مصر ، وحصلت على جواز سفر عادى ، وسافرت إلى ألمانيا في شهر يوليو سنة ١٩٢٢ ، بمجرد انتهائى من امتحان

البكالوريا . ووصلت إلى برلين . . وفوجئت بأحمد عبد الحى كيرة فى أحد المطاعم . وكانت مقابلة مثيرة . وورى لى كيرة قصة هروبه من مصر فقال : « ارتليت زى الأعراب ، وأطلقت لحيتى : وأخذت معى ما أحتاج إليه من القود ذعبا . . وتم الاتحاق مع قافلة من الأعراب لتأخذنى عن طريق الصحراء إلى ليبيا فى مقابل مبلغ معين . . وسارت القافلة من طريق القيوم إلى واحات ليبيا . . وكنت مسلحا ، وتعرف طبعاً أنى أجيد الرواية . . وعرف الأعراب أن معى كيرة من الجنهات النحبة ، فاتفقوا على التخلص منى ، بأن يسوا لى السم فى الطعام ! ولكنى كطبيب شغرت قورا بأن الطعام مسموم ، فامتنعت عن أكل أى طعام معهم ، واكتفيت بأكل البيض طوال الطريق ، لأننى أعرف أنه الطعام الوحيد الذى لا يستطيعون أن يسوا لى السم فيه !

وفى أحمد عبد الحى كيرة يتكلم : « وعندما وصلت إلى ليبيا ، وكانت مستعمرة إيطالية ، بدأت أولا بتعلم اللغة الإيطالية ، وارتليت قبة واسعة مما يرتديه تجار المواشى ، ودخلت فى عمليات بيع وشراء مواشى بين إيطاليا وليبيا وتونس ، مما حتم سفرى إلى إيطاليا لتوريد المواشى ! وكان هذا دفعا لأى شبهة أو شك فى موضوعى . . وسافرت من ليبيا إلى تونس ، ثم إلى إيطاليا .

« ووصلت إلى إيطاليا . . ولم يمض على بضعة أسابيع فى نابولى ، إلا وشعرت بأننى مراقب ، وياتصالى ببعض أصدقائى من الإيطاليين علمت بأن الخبايا البريطانية قد علمت بأننى سافرت إلى ليبيا ، ومنها إلى إيطاليا ، وأنها بدأت تطلب تسليمى على اعتبار أنى مجرم ! وانتقلت إلى فرنسا ، وإذا بالخبايا تطاردنى فيها . ونصحنى أصدقائى بأن أغادر فرنسا قورا ، لأن قرارا سيسلر بتسليمى إلى بريطانيا حليفة فرنسا . . فلم أجده مفرّا من السفر إلى ألمانيا ، وهى عدو بريطانيا ، وأنها

وإن كانت مغلوقة على أمرها ، فلأنها لن تسلم بسهولة بمطالبة المتحاربين البريطانية بتسليمي . وكان معي جواز سفر مزور ، تولى الدكتور سيد باشا عملية تزويره في إيطاليا بناء على تعليمات الجهاز السري في مصر .

ثم قال لي أحمد عبد الحى كيرة : « وكما تعلمت الإيطالية بسهولة ، تعلمت اللغة الألمانية بسهولة ، وقد قيد اسمي في جامعة برلين طالباً بكلية الطب للحصول على الدكتوراه .

وتقابلنا عدة مرات . . وفي يوم من أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٢ قال لي إن الجهاز السري في القاهرة أبلغه ، بطريقة سرية ، أن عبد الحى ثروت باشا رئيس الوزراء ينوى السفر إلى سويسرا ، لحضور مؤتمر لوزان في شهر نوفمبر ، والتصديق على كل ما تتنازل عنه تركيا من حقوقها في مصر لصالح بريطانيا . . وأن الجهاز السري في مصر أبلغه تعليمات بضرورة قتل ثروت باشا في لوزان ومنعه من أن يرتكب هذه الخيانة !

وبمخاطبة خطة اغتيال ثروت باشا في لوزان . . وتم وضع الخطة على أن أسافر أنا وزميلي حمزة الطالب بالطب في برلين إلى لوزان ، وعند مجيء ثروت باشا نقتله في الفندق أو في أى مكان آخر قرب المؤتمر . . وذهبت مع عبد الحى كيرة واشترينا مسدسين من برلين . . وكانا من أحسن الأسلحة ، وكان ثمن المسدس المستعمل في ألمانيا يومها لا يعدو جنبها واحداً ! وسافرنا إلى لوزان .

وبقينا زهاء أسبوعين ننتظر ثروت باشا . . وإذا بنا تلقى تعليمات بأن ثروت باشا عدل عن حضور المؤتمر ، عندما علم بأن سعد زغلول أمر من منفاه في جبل طارق بإيفاد وفد برئاسة حسن حسيب باشا إلى لوزان ليقول في المؤتمر إن ثروت باشا لا يتكلم باسم مصر ! . . فعدنا إلى برلين . . وإذا بي أعلم أن الحكومة الألمانية

خضعت لضغط بريطانيا وأعلنت عبد الحمى كيرة مهلة ٤٨ ساعة لمفاوضة ألمانيا .
وقابلت أحمد عبد الحمى كيرة ، فوجدته قلقاً ، وقال لى إنه قرر الاختفاء من برلين ،
لأنه عرف أن المخابرات تطالده ، وأنه سيذهب إلى مدينة ميونخ ، ومنها سيقرو
هل يسافر إلى روسيا ، أو يسافر إلى تركيا . .

وبعد قليل اختفى ، وكان يكتب لى من ميونخ باسم مستعار ثم انقطعت عنى
أخباره !

وكنيت قد عرفت أحمد عبد الحمى كيرة فى برلين بصديق أحمد سرمد ، وهو
صديق لى من القاهرة ثم حضر إلى برلين لإجراء عملية بركيته . وكشف أحمد
عبد الحمى كيرة على ركية صديق ، وإذا به شخص الحالة مثل تشخيص أكبر
أستاذ عالمى فى جراحة العظام ببرلين ، وهو البروفيسور « هايد براند » ، مع أن كيرة
كان وقتها لا يزال طالباً فى كلية الطب !

وتوطدت بينهما العلاقة . وكان صديق أحمد سرمد يسافر بانتظام إلى
إستانبول ، وبعد عدة سنوات قابلته فى مصر ، فأخبرنى أن أحمد عبد الحمى كيرة
أبلغه أن المخابرات البريطانية تتعقبه أينما ذهب . . وأنه حدث أن اتصل به بعض
الشرقيين من عملاء المخابرات البريطانية وطلبوا علاقتهم به ، ثم اقترحوا عليه أن
يلهب معهم إلى ميناء إستانبول ليودعوا واحداً منهم كان مسافراً . وإذا به يكشف
أن المخابرات البريطانية وضعت خطة لاختطافه عند وصوله إلى المركب ، وجنسه
فى إحدى القنصليات ، وتسليمه إلى السلطات البريطانية فى مصر . .

وتظاهر كيرة بأنه سيذهب إلى الميناء ، ولكنه لم يذهب !

.

وكانت هذه آخر أخبار تلقيتها من أحمد عبد الحى كيرة ، الرجل الذى كان أحد أبطال الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ .

محمد خليل النحاس

مدير التبادل الثقافى
بوزارة الثقافة

...

الجهاز السرى يعرف ، قبل أن يعرف الملك !

ويظهر من مذكرات محمد النحاس ، أن أحمد عبد الحى كيرة أبلغ خطيته السرية أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عرف أسرار مقاضات ثروت مع الإنجليز فى شهر يناير سنة ١٩٢٢ . . وأن عبد الحى كيرة أبلغ الحلية السرية أنه تقرر قتل ثروت باشا لأن الجهاز عرف أن ثروت سيقع خطابات سرية تلقى استقلال مصر العلى !

والغريب أن الجهاز السرى عرف هذا السر الخطير قبل أن يعرفه الملك بعدة شهور . . . فقد جاء فى مذكرات الدكتور حسن نشأت التى رواها لنا ما يأتى فى هذا الموضوع : « كانت وزارة ثروت تتولى المفاوضات سرّاً مع الإنجليز ، ولم يستطع الإنجليز أن يصلوا إلى حل يرضاه المصريون نظراً للظيان الشعبى ، والشعور الوطنى المتأجج فى تلك الأيام ، فاقترح صديق باشا على الإنجليز أن يصلحوا تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد هو بريطانيا .. ورفض الإنجليز ذلك ، لأنه سيضيق حقوقهم فى مصر ، وأنه ليس هناك من يلتزم بتنفيذ المطالب التى تضمنتها التصريح ، وبخاصة بالمصالح البريطانية ، فاقترح معهم ثروت وصديق على أن تلتزم الوزارة بتنفيذ هذه المطالب فى خطابات سرية متبادلة بين الوزارة والحكومة البريطانية ، وقد ظمت

حكومة ثروت يتبادل هذه الخطابات السرية مع اللورد ألتني المندوب السامى البريطانى ،
ابدون علم الملك فؤاد . . وبعد أن تم الاتفاق وأذيع فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ،
فوجئ الملك فؤاد باللورد ألتني يزوره ، ودار الحديث حول إعلان تصريح ٢٨ فبراير
من جانب بريطانيا . وقال اللورد ألتني للملك فؤاد : « إنك طبعا تعلم بالخطابات
السرية التى تبادلها ثروت باشا مع الجانب البريطانى ، والتزمت جلالتك بها . . »
فأبدى الملك فؤاد دهشته وقال إنه لا يعلم شيئا عن هذه الخطابات السرية !

« وبعد خروج اللورد ألتني استدعانى الملك فؤاد ، وكان غاضبا . . وقال إنه
متضايق جدا من عمل ثروت باشا ، وارتباطه بالإنجليز بخطابات سرية دون علمه ،
وانه سأتري ماذا يعمل ؟ » .. وقال لى الملك : « أنا أخشى من حكم التاريخ ! أنا
لا يعنى أى شئ إلا ماسيقوله التاريخ ! لن يصدق الناس أن هذا العمل ارتكبه وزارة
ثروت بدون علم الملك ! » قلت له : « إن هذا العمل لا يلزم إلا أشخاص الوزراء
أنفسهم ، وإنه ما دام الاتفاق قد تم دون أن يستكمل إجراءاته الشرعية ، بموافقة
الملك والبرلمان ، فإن الاتفاق السرى لا يلزم إلا الوزراء الذين التزموا به ويسقط
بسقوطهم . واقترحت أن تسقط وزارة ثروت ! . . ولكن الإنجليز كانوا يستندون
تلك الوزارة التى ارتبطت معهم سرىا ، ولا يسمحون للملك بإسقاطها !

« وحاول الملك ، بشئ الطرق ، أن يخرج الوزارة والوزراء ، على غير جدوى !
كان لا يدعهم إلى القصر . كان يتجاهلهم فى المناسبات الرسمية . كان يعتمد
ألا يضافح ثروت باشا رئيس الوزراء فى أى حفل رسمى . . وكان من عادة الملك
أن يؤدى صلاة الجمعة كل أسبوع فى أحد المساجد ، وكان من عادة رئيس الوزراء
والوزراء أن يقفوا بباب المسجد لاستقبال الملك عند وصوله ، فكان الملك لا يضافح
رئيس الوزراء والوزراء ، ويضافح من هم أقل منهم منصباً ، لإخراج الوزراء

وإشعارهم بغضبهم ، ولكن كل هذه المحاولات لم تفلح في جعل ثروت باشا ووزرائه يستشعرون الحرج ويقبلون الاستقالة !

« وذات يوم ، وكان يوم الثلاثاء ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كما أذكر ، استدعاني الملك فؤاد ، وكان متضامياً جداً من ثروت باشا ، وقال لي : « إن ثروت لا يريد أن يقدم استقالته على رغم الإهانات المتوالية التي أوجهها إلى الوزراء . وإن الإنجليز يسندون الوزارة إلى أبعد الحدود ، وأنا لا أدري ماذا أصنع ؟ » . فاقترحت على الملك أن يؤدي صلاة الجمعة في الجامع الأزهر : وكنت أعرف أن الأزهر كان شغلة الوطنية ، وكان ملتهباً لا يحتاج إلى كبريت . . وأن الوزراء لا يحرقون على الظهور في الأزهر لانتظار الملك كالمعتاد !

« وأبدي الملك فؤاد استحيائه للفكرة ، وطلب مني تنفيذها ، وأن أتصل بثروت باشا وأخبره بذلك . . فذهبت إلى مكنتي بالقصر ، وأسكنت التليفون واتصلت بثروت باشا وأخبرته بأن الملك سيؤدي صلاة الجمعة في جامع الأزهر . . وأقبلت التليفون في الحال ، حتى لا أعطى لرئيس الوزراء فرصة الاعتراض ، وكنت وأنا أفضل ذلك أسمع صياح اعتراضه !

« ودعني مجلس الوزراء إلى اجتماع عاجل لبحث الأمر ، وتوجه إسماعيل صديق باشا وبعض الوزراء إلى اللورد ألتني ، وأخبروه بما يعتزم الملك أن يقوم به ، وأن حسن نشأت هو الذي دبر هذا الموضوع . ، واختار الجامع الأزهر بالنسبة لإخراج الوزارة ، لأن الوزراء لا يحرقون على اللعاب إلى الأزهر ، وقال الوزراء إن هذا العمل موجه ضد الإنجليز ، وطلبوا من اللورد ألتني أن يتدخل لاختيار مسجد آخر غير الأزهر يؤدي فيه الملك الصلاة . . وكان من صفات اللورد ألتني أنه عسكري صريح ، فقال للوزراء : « إن من تقاليد بريطانيا ألا تتدخل في المسائل

الدينية ، ومصر بلد إسلامي ، والمملك له أن يصل في أي جامع ، فلا دخل لنا في ذلك ! » . وحاول صدق باشا أن يقنع اللورد ألنبي بأنها ليست مسألة دينية ، ولكنها مسألة سياسية من تدبير حسن نشأت ، وقال له صدق باشا : « إنه يوجد ملكان في القصر ، ملك كبير وملك صغير ، وإن الملك الصغير هو الذي دبر هذا الأمر ضد بريطانيا ، وطلب منه الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية ، وإبلاغها بذلك حتى يصدر الأمر بمنع الملك من الصلاة في الأزهر . فأرسل اللورد ألنبي برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن رأيه ، ورأى صدق باشا ، وبقى مجلس الوزراء مجتمعاً برئاسة ثروت باشا في انتظار رد وزارة الخارجية البريطانية !

« وفي الساعة الواحدة صباحاً وصلت برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى لورد ألنبي بأنها تؤيد وجهة نظره بعدم التدخل في المشاعر الدينية . وأبلغت البرقية فوراً إلى مجلس الوزراء وهو مجتمع في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، فكان وقعها على الوزراء كالقنبلة ، وقررت الوزارة الاستقالة فوراً ، لأن الوزراء لا يمكن أن يواجهوا الشعب في الأزهر ، ولا أن يكونوا يعلمون على حياتهم من الأزهرين والشعب إذا ذهبوا لأداء الصلاة ! . وأدخلت الوزارة تعد كتاب استقالتها ، واستمرت في إعداده حتى الساعة الخامسة صباحاً . وفي صباح الأربعاء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كان الملك يستقبل قناصل الدول ، وحضر ثروت باشا ، وفي يده ورقة ملفوفة - وليست في مطروف - وكان الملك في تلك اللحظة يستقبل قنصل السويد ، (الذي قتل بعد ذلك ، منذ عامين في الإسكندرية) ، فأيقظ ثروت باشا في مكتبتي حتى انتهى الاستقبال ثم استأذنت له في مقابلة الملك ، فأذن له ، وقدم ثروت استقالة الوزارة بدون أن تقال كلمة واحدة من أي من الجانبين ، وعلى الفور

عهد الملك فؤاد إلى توفيق نسيم بتأليف الوزارة .

« وبعد ذلك اتصل الإنجليز بتوفيق نسيم ، لتنفيذ ما تضمنته الخطابات السرية التي التزمت بها وزارة ثروت ، فأخبرهم بأن هذه الالتزامات قد سقطت بسقوط الوزراء الذين تبادلوا هذه الخطابات مع الجانب البريطاني ، وأنها غير ملزمة للوزارة الجديدة قانوناً ! . . . وحدثت أزمة . وقيل للورد ألنبي إنها مؤامرة من تدير الملك الصغير حسن نشأت ضد الإنجليز . وهنا تقدم لورد ألنبي وطلب من الملك لإخراجه من الديوان الملكي ! . . . وأخفى الملك على الأمر ، ولم يشأن أن يفاتحنى فيه ، ولكنه كان متضيقاً ، وضعت أيام دون أن يرد على اللورد ألنبي ، أو يفقد طلبه ، فصدرت الأوامر إلى أربع يوارج بريطانية بالتحرك من مالطة إلى الإسكندرية ، وهذا اللورد ألنبي بأن الأسطول البريطاني سيحتل منطقة الجمارك في الإسكندرية ، وهي المنطقة الوحيدة التي كانت في أيدي المصريين ، فتوجهت إلى الملك والتمست منه إعفائي من العمل في الديوان الملكي ، فأراد الملك أن يطمئننى ، فقلت له : « إنى لا أقبل أن تضار بلادى من أجل ، وإذا لم توافق جلالتيكم على إعفائي من العمل في القصر الملكي فلنأعرف كيف أعمل لحل هذا الأمر » .

« وفهم الملك من كلامى أننى « سأنحصر » ، فوافق على إخراجى من الديوان الملكي ، ولكن الإنجليز أصروا على إخراجى من مصر كلها » .

. . .

هذا ما رواه الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكي في عهد الملك فؤاد عن كيفية خروج وزارة ثروت عام ١٩٢٢

. . .

ولكن المرحوم إبراهيم فتحى باشا وزير الحرية والبحرية فى تلك الأيام . . .
يضيف رواية أخرى ، وكانت هذه الرواية نفسها يرويها جعفر والى باشا وزير
الأوقاف فى تلك الوزارة ، لأعضاء النادى الأهلى ، الذى كان رئيساً له :
فى يوم الثلاثاء نفسه الذى اتصل فيه نشأت باشا من القصر برئيس الوزراء عبد الحالى
ثروت باشا ، يبلغه أن الملك فؤاد سيؤدى صلاة الجمعة فى الأزهر ، تلقى الوزراء
جميعاً طرفاً حكومياً غريباً وجدوه على مكاتبهم !

وجهه ثروت باشا على مكتبه فى وزارة الداخلية .

وجهه واصف سمكة باشا على مكتبه فى وزارة المواصلات .

وجهه مصطفى ماهر باشا على مكتبه فى وزارة المعارف .

وجهه إبراهيم فتحى باشا على مكتبه فى وزارة الحرية .

وجهه إسماعيل صدق باشا على مكتبه فى وزارة المالية .

وجهه جعفر والى باشا على مكتبه فى وزارة الأوقاف .

وجهه حسين واصف باشا على مكتبه فى وزارة الأشغال .

وعندما فتح كل وزير الظرف الحكوى الكبير وجد ما يأتى : « إذا ذهبتم إلى
صلاة الجمعة فى الأزهر فسوف تضربون جميعاً بالرصاص . . »

« اليد السوداء »

وعلى الورقة علامة اليد السوداء المشهورة !

وكان الوزراء جميعاً يعرفون الكثير عن هذه اليد السوداء . .

وأثار هذا التهديد فزع الوزراء ، وكانت الاستقالة !

أسطورة في الثورة ، يتحدث عنها الناس !

في مذكرات عريان سعد ، الذي ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء في ثورة ١٩١٩ يقول بالحرف الواحد :

كانت في ثورة ١٩١٩ أسطورة يتحدث عنها الناس ، ويتناقلون أخبارها ، ويتحدثون عن مغامراتها العجيبة . وكانت هذه الأسطورة هي سيد محمد باشا الطالب بمدرسة المعلمين العليا . وكانت السلطة العسكرية البريطانية أمرت في سنة ١٩١٩ بإلقاء القبض على سيد محمد باشا لاشراكه في مؤامرة إلقاء قنبلة على رئيس الوزراء محمد سعيد باشا ! وكانت الإشاعات تتعقبه ، والسلطة البريطانية تتعقب هذه الإشاعات . . يشاع أن سيد محمد باشا ظهر فجأة في حى السيدة زينب بالقاهرة وأنه وزع أسلحة وقنابل واختفى . . وتسرع قوات البوليس الحربي البريطاني إلى السيد زينب ، وتحاصر شوارعها ، وتهاجم البيوت ، وتفتش كل غرفة بحثا عن الأسطورة ، وإذا بالإشاعة تقول إنه ظهر في الإسكندرية متنكرا في ثوب بحار ، وهنا ينفض الحصار البريطاني عن السيدة زينب ، ويتحرك البوليس الحربي البريطاني في الإسكندرية يفتش البيوت بحثا عن سيد باشا ، فإذا بأخبار من بور سعيد تؤكد أنه ظهر فيها ، وأنه وزع أسلحة وقنابل ! ويشهد أشخاص بأنهم رأوه فعلا متنكرا في زي ضابط بالجيش البريطاني ، فيقوم البوليس الحربي البريطاني في بور سعيد ، وينطلق بحثا عن سيد محمد باشا في كل بيت ، وفي كل غرفة . . فلا يعثر له على أثر !

عريان يوسف سعد

فأما قصة هذه الأسطورة !

من هو سيد محمد باشا الذى كان الشعب يتحدث عن مغامراته فى ثورة ١٩١٩ ؟ لئن تلقيت الخطاب التالى من الدكتور سيد باشا المدير العام بوزارة التربية والتعليم سابقا .

« عزيزى مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد . فلأنك تبحث عن أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد يدعشك أن تعلم أن والدك المرحوم أمين يوسف هو الذى أدخلنى فى الجهاز السرى للثورة ، وأنتى أنا الذى أدخلت أحمد عبد الحى كيرة ، فى ذلك الجهاز السرى . لذلك أرسل لك فصلا من مذكراتى السرية ، أرجو أن يضىء شيتا من النور فى سر هذا الجهاز العجيب !

المخلص

سيد محمد باشا

المدير العام بوزارة

التربية والتعليم سابقا

ولئن أتحنى قليلا ، وأترك للدكتور سيد محمد باشا ، أن يروى فى مذكراته شيئا جديداً عن تكوين هذا الجهاز :

« كنت طالبا بمدرسة المعلمين العليا بالقاهرة ، وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ سرى همس عجيب فى المدينة ، أن سعد زغلول ذهب إلى دار الحماية مع زميله على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، وطلب من السير ونجت نائب ملك الإنجليز ، الاستقلال التام ، باسم الشعب المصرى !

واهتر كل واحد منا لهذا النبأ الخطير . . وذهبت إلى بيت سعد زغلول أسمع

تفاضيل ما حدث . وقابلني هناك الأستاذ أمين يوسف الحاي ، وسلمني نص
المحادثة التي حدثت بين سعد وزملائه ونائب ملك إنجلترا ، لأذيعها بين الناس .
ثم قابلني مرة أخرى وقال لي إن الإنجليز يقولون إن سعد باشا لا يمثل أحدا ، وإن
الشعب لا يريد الاستقلال ، وإنه لهذا تقرر أن يوقع الشعب كله توكيلا لسعد زغلول .
وزملائه للمطالبة بالاستقلال التام . . وإنه طبع عدداً ضخماً من هذه التوكيلات
ليوقعها الشعب بأجمعه .

إمضاءات كل الشعب !

وأعطاني « توكيلات » ليوقمها الطلبة ، مفوضين سعداً وزملاءه للمطالبة بالاستقلال
التام . وحصلت على توقعات زملائي الطلبة . . وعدت إلى بيت سعد زغلول .
فأعطاني أمين يوسف توكيلات جديدة . . وتكرر هذا عدة مرات ! إن المطلوب
توقيع كل رجل وامرأة ! الذين يعرفون يوقعون بإمضاءاتهم . . والذين لا يعرفون
يختمون أو يصبون بأصابعهم !

* * *

وهنا تقطع مذكرات الدكتور سيد باشا لثروى ما حدث في هذه التوكيلات .
كان الكولونيل « ب . ج ألجود » أحد كبار ضباط المخابرات بالجيش البريطاني ،
وكان قد حضر ثورة ١٩١٩ ، ونشر مذكراته في كتاب بعنوان « مصر في فترة
الانتقال » المطبوع في مطبعة أرنولد بلندن عام ١٩٢٨ . قال الكولونيل ألجود في
مذكراته صفحة ٢٣٦ :

« كانت مصر سكرى بالحماس ! جميع المصريين عراض توكيل سعد زغلول .

ضموها إلى بعضها البعض . بعد مضي أسبوع على وجه التقريب من اليوم الذى وزع فيه سعد زغلول هذه التوكيلات كان تحت يده ما يزيد على مليون عريضة ، وكان متوسط عدد الإمضاءات التى تحملها كل عريضة حوالى عشرة إمضاءات . كان اسم سعد زغلول على شفاه جميع الرجال . كان انتخابه زعيما نتيجة حتمية . وبناء عليه فقد أصبح هناك حزب واحد وبرنامج واحد . . .

انتهى ما كتبه الكولونيل ألبود فى مذكراته ، ونعود إلى استئناف مذكرات سيد محمد باشا الذى قال :

« وتكررت مقابلتى لأمين يوسف . وذات يوم . . قال لى الأستاذ أمين يوسف ، وقد كان يقيم يومئذ مع سعد زغلول فى بيته ، وهو زوج ابنة شقيقته ، ووالد مصطفى أمين وعلى أمين ، إن قيادة الثورة اختارتنى للعمل فى جهازها السرى ! . فرجبت . ولم أسأل عن أى شئ : « عن هى هذه القيادة ؟ مع من سأشتغل ؟ ما هى مهمتى ؟ ولكنى فهمت من الكلام أنها مهمة خطيرة « تحت الأرض » ! . وبعد فترة . قابلنى أمين يوسف فى بيت سعد زغلول ، وانتحى بى وقال إن قيادة الثورة قررت تأليف لجنة سرية لطلبة المدارس العليا ، تعمل « تحت الأرض » ، بسبب ظروف الأحكام العرفية وطغيان السلطة العسكرية البريطانية ، وإن هذه اللجنة تتألف من طلبة موثوق بهم فقط ، وأن تختار من كل مدرسة مندوبين اثنين فقط . وقال أمين يوسف إن مهمة اللجنة السرية هى : أولا : توزيع المنشورات وطبعا . ثانيا : عمل البيانات . ثالثا : إصدار جرائد سرية لأن الجرائد لن تنشر شيئا عن الثورة بسبب الرقابة والأحكام العرفية . رابعا : تنظيم الإضرابات خامسا : مقاومة أعداء الثورة . سادسا : تأليف فروع لهذه اللجنة بنفس نظامها فى القاهرة - فى الأقاليم ، وأن يكون العمل تحت الأرض أيضا . ويجب أن يعلم أعضاء

الخلايا أن مهمتهم خطيرة ، قد تؤدي إلى الإعدام ! . . سايغا : عمل شبكة اتصالات بين اللجان القرعية ، بحيث يمكن وصول تعليمات القيادة إليها في أسرع وقت ، في أى مكان . ثامنا : تنبعث من لجنة القاهرة خلايا صغيرة لا تريد على اثنتين ، تكلف كل خلية بعمل واحد من الأعمال المتقدم ذكرها لضمان السرية التامة . ثاسعا : أن قيادة الثورة اختارتك أنت لتكون مسئولاً عن هذه العملية ، وتنفيذها على مسئوليتك .

وأفهمنى أمين يوسف أن مهمته تنتهى هنا ، وأن شخصا آخر غير مينصل بي ويبلغنى باقى التعليمات . وعلى الفور بدأت فى تأليف هذه اللجنة . . واخترت عن مدرسة المعلمين العليا أنا وزميلى محمود عوضين طه ، وعن الجامعة الأهلية يوسف العيد وحسن الملالى . . وكنا نعمل ليلا ونهاراً . . وألفت اللجنة خلية منى أنا ويوسف العيد لعملية الاتصال بمندوبى الأرياف لتوصيل منشورات وبيانات سعد زغلول . . واستأجرنا غرفة فى (بركة القيل) لنطبع فيها الجريدة السرية . . وأمكن تأليف لجان للطلبة فى كل مدينة فى القطر كله من القاهرة إلى أسوان . . وأصبح للطلبة شبكة « تحت الأرض » يمكن نقل التعليمات والمنشورات إليها فى وقت قصير . وفى الوقت نفسه كانت تتألف لجان فوق الأرض فى كل قرية ومدينة وإقليم للقيام بالعمل العلنى . وكانت ساعة الصفر المحددة للانفجار هى الساعة التى يتخذ فيها الإنجليز إجراء ضد سعد زغلول ! !

التنظيم . . !

وهنا نقطع مذكرات الدكتور سليم باشا ، لننتقل إلى مذكرات لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الذى اطلع على الوثائق التى حصل عليها

الإنجليز في تلك الفترة. إنه يقول في صفحة ٢٨٤ من الجزء الثاني من مذكراته :
« أثناء عام ١٩١٨ عمل سعد زغلول بلا كلال أو ملل ، للحصول على تكوين قوى موحدة من المصريين المتعلمين . . نجح في ذلك إلى حد بعيد . لدرجة أن سعد زغلول ، غير المقيد بقيود المنصب ، انتهز انهماك مجلس الوزراء المصري في عمله ، وكان مجلس الوزراء متعاوناً تعاوناً وثيقاً مع السلطات البريطانية والمندوبية . . انتهز سعد زغلول هذه الفرصة ، فقد كان مطلق اليد في تعبئة الرأي العام نفسه والارتباط به »

وفي الصفحات من ٢٨٧-٢٩٥ يقول لورد لويد : « ترك المجال مفتوحاً أمام سعد زغلول . أخذ يعمل بكل طاقته ، وبكل عزم وتصميم على تدعيم مركزه . . كان صلباً في مطالبه ، نشيطاً في جهوده لتكثيل الشعب ، بدأ فوراً في تطوير حملته . شكل اللجان في جميع الأقاليم . نظم الاجتماعات في جميع أنحاء مصر . جمع التوقيعات بالجملة بتوكيل سعد وزملائه ومنحهم سلطة العمل باسم شعب مصر ! . . ولم تلمس السلطات الإنجليزية ما يجري . كان الموقف يتطور بسرعة كبيرة . اقترب الموقف من درجة الغليان . . دعاية سعد زغلول تعمل في الظاهر طبقاً للقواعد القانونية والدستورية ، وفي الخفاء تعمل بمنتهى الخطورة على إثارة اضطرابات عامة . . . وقبل أسبوعين من قيام الاضطرابات كتب « سير ميلين شيتهم » ، المندوب السامي البريطاني ، إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول :
« إن الهياج الذي نظمته الزعماء الوطنيين بدأت تخدم ناره ، وبدأت حيلته . . »

• • •

وفي صفحة ٢٠٧ يقول لورد لويد في الجزء الأول من مذكراته :
« جاءت الأيام الأولى من شهر مارس : مصر تغلي بالثورة . للسلطات

البريطانية بدأت تدرك أن الموقف لا يخلو من الخطر . . تقرر كبح سعد زغلول . كانت كل عناصر الانتحار مكتملة ، لا يتقصها إلا إشارة تشعلها . . كانت الإشارة على وشك الاشتعال . . أمرت السلطات البريطانية باعتقال سعد زغلول . انفجرت النار في الوند . . كان الطلبة أولي من ناروا . في صباح يوم ٩ مارس انتشر الطلبة فجأة في الشوارع حاملين شعلة الاضطرابات حينما حلوا . وقعت أعمال التخريب في مساء اليوم نفسه . الجماهير المتمردة تدمر الممتلكات . الموقف يزداد سوءاً . . اضطرابات في كل مكان . اندلعت الثورة في الأقاليم . اصطدامات في كل مكان بين الجيش البريطاني والشعب . . وانتشرت الثورة فجأة في مصر كلها ! . . واضطر الإنجليز إلى الخضوع ، وأفرجوا عن سعد زغلول وزملائه المنفيين في مالطة !

الحياة !

وتترك مذكرات لورد لويد المندوب السامي البريطاني ونعود من جديد إلى مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السري لثورة ١٩١٩ : « أفرج الإنجليز عن سعد زغلول ، وسافر من مالطة إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح . وفوجئنا بأن محمد سعيد باشا تولى الحكم ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يتولى الحكم في ظل الحماية ! . . وفوجئنا بأن سبعة من المصريين قبلوا الاشتراك معه في الحكم ، والحماية البريطانية لا تزال موجودة ، والجيش الإنجليزي لا يزال يحتل أرضنا ! . . وعدنا إلى مهمة لجنة الطلبة . . فوجدنا أن البنلم الخامس من أهدافها هو مقاومة أعداء الثورة . إننا قاومناهم بالمشورات وبالبيانات ، وبالاضطرابات ، وبالجرائد السرية ولكننا لم نقتلهم من مقاعدهم ! . . وفكرت أنا

ويوسف العبد في أن « مقاومة أعداء الثورة » تدخل تحتها عملية ضرب بالقنابل والرصاص !

وبحثنا من أين نجىء بالقنابل والرصاص ! إن أمين يوسف عندما أبلغنى تعليمات الثورة قال إنه يجب أن نعتد على أنفسنا ، وأن يتولى الطلبة الصرف على العملية من جيوبهم ، حتى يشعر القاممون بالعمل أنها عمليتهم هم ، وأنها ليست عملية من فوق . وكنا نجرم أنفسنا من الضروريات لنشتري الورق والحبر الذى نطبع به المنشورات ، وندفع مصاريف الانتقالات بين المديرية . . . وقال يوسف العبد إنه يعرف شاويشا إنجليزياً فى الجيش البريطانى ، فاتصلنا به وطلبنا منه أن يشتري لنا مسلسلاً وإذا بالشاويش الإنجليزى يعرض علينا أن يبيع هو مسلسله لنا بمجنيهين ! وأصبحت الثورة تملك مسلسلاً واحداً !

وفى أوائل أبريل سنة ١٩١٩ فاحت أحمد عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى أن ينضم إلى الخلية ، وكنا نقيم قبل الثورة فى بيت واحد فى البغالة ثم انتقلت أنا إلى سكة عيد الرحمن فى الخلية ، وبقي كيرة فى البغالة . . . وعرضت الفكرة على كيرة فرحب بها على الفور . وفتح يوسف العبد صديقه حسن سالم الطالب فى المنسة . وبدأنا نفكر فى أن نزيد عدد أسلحة الخلية ، ولكن من أين التمويل ، وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف بك الصوفانى عضو الجمعية التشريعية وعرضنا عليه الفكرة وقلنا له إنك بصفتك من الأعيان تستطيع أن تجمع تبرعات لعمل منشورات ، وتعلمنا القلوس ، ووافق عبد اللطيف الصوفانى ، وأعطانا عشرة جنيهات ، وذهبنا إلى الشاويش الإنجليزى وأعطيناه خمسة جنيهات ، وطلبنا أن يشتري لنا قنابل ومسلمات ! وبعد يومين جاءنا الشاويش الإنجليزى بمسلس وقنبلتين بخمسة جنيهات . . .

ثم أعطيناه خمسة جنيهات أخرى . . وجاء بمسلمين وقبيلتين ! وأصبحت ترمانة الخلية السرية فيها أربعة مسلسات ، و٤ قنابل ! ! وجربنا القنابل فوجدنا أنها لا تنفع لعمليتنا . وفكرت أنا وأحمد عبد الحى كيرة أن نقوم نحن بصنع القنابل بأنفسنا ! وكنت أنا طالباً بالقسم العلمى بالمعلمين ، وكان عبد الحى طالباً بمدرسة الطب . وأحضرنا كتاباً عن الكيمياء . . وقرأناه فلم نجد فيه شيئاً عن القنابل ! ولكن وجدنا فى الهامش اسم كتاب باللغة الإنجليزية عن المفرقات .! وطلبت من الطالب محمد على ، زميلى فى مدرسة المعلمين أن يستعير هذا الكتاب من دار الكتب ، وأحضر الكتاب . وبحث مع كيرة ندوسه . . واخترنا نوعاً من القنابل . . وهو يتكون من مسحوق بكريك أسيد وكلورات بوتاسيوم ، ويصب عليهما عند الضرب حامض الكبريتيك . وقال أحمد عبد الحى كيرة إنه سيسرق لنا الأحماض من معمل مدرسة الطب ، وفعلنا أحضرنا لترًا ونصف لتر من هذه الأحماض . ووجدنا أن بلورات بكريك أسيد تستعمل فى صباغة الحرير باللون الأصفر . ولكيلا نلقت النظر توليت أنا ويوسف الدبد شراءها من (مصايغ) صغيرة فى حى الجمالية . أما كلورات البوتاسيوم فاشتريناها من معمل أدوية بشازع نوبار ، (شارع الجمهورية الآن) . . وكان المفروض أن يوضع حامض الكبريتيك فى أنبوبة مرتفعة توضع فى نهاية جسم القنبلة ، فاشترينا زجاجات عطر خالية من محل صغير فى التريفة . . وأصبحنا نملك جميع المواد التى تصنع منها القنبلة ! ولكن ليس عندنا جسم القنبلة !

وبدأنا نبحث عن حدادين للقيام بهذه العملية . ومعنا أن الجهاز السرى للثورة ألف تنظيمًا سريعًا للعمال ، وأن محمد عثمان الطوبجى ، وهو جزيمى ، يتولى الإشراف على هذا التنظيم . واتصلنا به ، وسألناه هل يستطيع أن يجد بين

عمال العنابر يوثق به ليصنع لنا جسم القنبلة . فأتحضر لنا في اليوم التالي اثنين من أعضاء الجهاز السرى للعمال ، أولهما هو الشيخ أحمد جاد الله العامل بالعنابر ، والذي سلمه سعد زغلول مذكراته كما جاء في الحلقات السابقة ، والذي كان متهمًا بعد ذلك في قضية الاغتيالات مع ماهر والقراشي . وثانيهما هو إبراهيم موسى الدامل بالعنابر ، وهو الذي أعلم بعد ذلك بست سنوات في حادث السردار . ووضعنا للشيخ جاد الله وإبراهيم موسى تصميم جسم القنبلة المطلوب . وكان المفروض أن يكون جسم القنبلة من حديد الزهر ، فلم يجدوا مادة كافية من حديد الزهر ، في مكان لا يلفت النظر . . ووجدوا أنه من الممكن الحصول على ذلك ، محل محل الحديد الزهر .

وصنع الشيخ جاد الله وإبراهيم موسى قنبلتين . وعبأنا القنبلتين ، أنا وأحمد عبد الحمي كيرة ، وقررنا أن نجربهما . . ولكن أين نقوم بهذه التجربة ؟ ! واقترح يوسف العبد أن نذهب إلى قريته « شبرا النملة » وقال إن فيها أماكن صحيحة ممكن عمل تجربة فيها ولا يشعر بها أحد ! . . ووصلنا إلى شبرا النملة . . ورأينا فيها مزارع القطن والقمح ، واستبعدنا مزارع القطن لأن شجرة القطن قصيرة ولا يمكن أن نخشى فيها ، وفضلنا مزارع القمح لأنها طويلة . . ولكن خشينا أنه إذا حدث الانفجار قد يحمي أحد من الفلاحين فيرانا وسط القمح . . وخطر ببالنا أن نصعد جميعا فوق شجرة عالية ، فإذا ألقينا القنبلة ، وأحدثت صوتا ، ونظر الناس إلى ناحية الانفجار لم يروا شيئا ! وصعدنا فوق الشجرة ، وألقينا القنبلة ، فأحدثت انفجارا ونجحت التجربة . ولم نستلفت نظر أحد ، ولكن نسينا أن الزنك ليس وقودا للقتل !

موعد عند ترزى !

وعدنا إلى القاهرة ، فلذا بالنقراشى يرسل لى أن أقابله على الفور أنا ويوسف العبد فى محل ترزى اسمه محمد توفيق ، فى حارة زغيب ، وهى بين شارع قصر النيل وشارع عبد الحالى ثروت . وكان النقراشى هو الذى اتصل بنا قبل ذلك ، وكان مكلفا بمسئولية جريدة (المصرى الحر) وهى الجريدة السرية التى كنت أطبعها أنا ويوسف العبد . وذهبت مع يوسف العبد لى الترزى الذى حددده النقراشى ، فوجدته هناك ، ووجدت معه رجلين لا أعرفهما . وأخفى النقراشى فى جانب من محل الترزى ، وقال لى : تفكر لو فكرنا أننا نقوم بمحاوالت اغتيالات . هل يوجد فى الطلبة من يقوم بها ؟ . قلت : « أنا ويوسف العبد ! » . وقصصت على النقراشى التجربة التى قمنا بها مع « كيرة » ، ونتيجتها . وطلب النقراشى وصفا للتنبلة ، ورسمت له الوصف ، وسلمته له . والتفت النقراشى إلى الشخصين المجهولين وقال : « ده فيه ناس جاهزين ومستعدين ! »

وقدمنا إليهما . . فلذا بهما الدكتور أحمد ماهر ، وحسن كامل الشيشينى . . وأخرج حسن كامل الشيشينى مصحفا من جيبه وقال : إذن نقسم على المصحف بأن هذه المسائل السرية لا ييوح أحد بها ، وأن من يكشف أمره ، لا يقول إلا عن نفسه !

وأقسمنا اليمين !

ولم يكن الترزى الذى اجتمعنا فى محله موجوداً معنا ، كان قد دخل إلى الغرفة التى بها العمال الذين يحكيكونه البلاطات ، وعرفت بعد ذلك أن الترزى محمد توفيق

هو عضو في الجهاز السرى أيضا ، ولكن في قسم توزيع المنشورات ، ولا يعرف شيئا عن الاغتيالات ! .. سألتى النقراشى : « أتم صرفتم .. ؟ » قلت : « نعم .. » قال النقراشى : « كم .. ؟ » . فأخبرته .. فأراد أن يعطينى المبلغ قلت : « إننا أخذناه من شخص آخر » .. قال النقراشى : « من ؟ » . قلت : « لا بد أن أستاذنه .. هل لديك مانع أن أقول له على أسمائكم ؟ » . قال النقراشى : « قل اسمى أنا فقط ، ولا تقل الأسماء الباقية .. وابتداء من اليوم سنتولى نحن التمويل .. » . وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف الصوفانى وأخبرناه بما قال النقراشى . فقال الصوفانى : « سأتصل بالنقراشى مباشرة » ! .

وطلبنا من الحاج أحمد جاد الله أن يصنع لنا عشر قنابل ، وأتم صنعها على الفور ، بالاشتراك مع الخلية السرية للعمال . وأحضر الحاج أحمد جاد الله نجارا من الخلية السرية ، فبنى مخبأ فى الغرفة التى استأجرناها فى بركة القيل ..

على بركة الله !

ثم جاءنا أمر بالتنفيذ فى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! وكانت صيغة الأمر هى أن النقراشى قال لنا : « على بركة الله .. » . فعدوا فى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء !

واختبرت أنا لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء . واختير يوسف العبد ، ليتولى إعطاء الإشارة . وبدأ الجهاز السرى يضع تقريراً عن تنقلات رئيس الوزراء ومواعيده ، والشوارع التى يمر بها ! .. وبدأنا الاستعداد لإلقاء أول قنبلة فى الثورة ! . وقبل موعد التنفيذ بأربع وعشرين ساعة جاءنى أحمد عبد الحمى كبيرة وقال : « حدث تغيير فى الخطة .. أنت لن تتولى التنفيذ ، ستتولى عملية الإشارة

فقط ، وستتولى التنفيذ شخص آخر . فسألته : « من هو ؟ » . قال : « عبد الحميد المنسورى » . قلت : « وهل هو مستعد ؟ » . قال أحمد عبد الحى كيرة : « نعم ، ونجح فى الاختبار . . »

وفى ليلة التنفيذ أحضرت القنبلة ، وذهبت إليه فى بيته ، وعلمته كيف يقوم بالعملية . وكانت الخطوة هى : سيارة محمد سعيد باشا ستجىء من نادى محمد على مخترقة شارع سليمان وتمر فى ميدان الإسماعيلية الذى هو ميدان التحرير الآن . تتجه السيارة فى طريقها إلى شارع قصر العيني . ثم إلى شارع الشيخ ربحان إلى مكتب محمد سعيد باشا بوزارة الداخلية . يجلس عبد الحميد المنسورى على قهوة فى الميدان فى محل تشغله أجزاخانة ونلسور الآن . السيارة ستصل إلى المكاد المحدد حوالى الساعة العاشرة والنصف . الإشارة التى أقوم بها هى أن أخرج من جيبي منديلا أبيض وأمسح به وجهي ثم أضع المنديل فى جيبي ، وأمشي !

وحل الموعد ولم تحضر السيارة ! . . ومرت دقائق ولم تحضر السيارة ! . . ورأيت أن أذهب إلى نادى محمد على لأعرف ماذا حدث لرئيس الوزراء ، فلم أجد سيارة رئيس الوزراء ، وعدت إلى ميدان الإسماعيلية - التحرير الآن - لأرى زميلي وأخبره بالتأجيل . وإذا بي أرى البوليس والمخبرين يحيطون به !
واختفيت على الفور . .

وارتديت ملابس بلدية ، واتجهت إلى بيت صديق لى . . واتصل بى الجهاز السرى على الفور وأخبرنى أن زميلي المنسورى اضطر للاعتراف تحت تعذيب الإنجليز ، وأنه ذكر اسمي ، وذكر اسم أحمد عبد الحى كيرة . . وقبض الإنجليز على أحمد عبد الحى كيرة . . وهكذا فشلنا فى إلقاء أول قنبلة فى الثورة !

وتنكرت في الزى البلدى وسافرت إلى قرية (شرباص) ، وأبلغت أهلى فى قرية
(كنمر الشناوى) مركز فارسكور أننى بحير . . وبعد بضعة أيام عدت إلى القاهرة ،
وأضيت الليل فى الغرفة التى استأجرتها فى بركة القيل لتكون مخزناً للقنابل . . وهكذا
نمت تلك الليلة مع عشرين قنبلة !

ثم استأجرت غرفة أخرى قريبة من بركة القيل ، وتنكرت فى زى شيخ
معمم ، وغيّرت معالم وجهى ! واتصلت بالجهاز السرى على الفور . . وبدأنا العمل . .

العمال فى المعركة !

وقابلنى الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء العمال فى الجهاز السرى وقال لى :
« لماذا لا تشركون العمال فى العملية ؟ لا يكفيننا أن نصنع القنابل . . نريد أن
نضرب أيضا ! » . قلت : « لا مانع . . » . وعرض الحاج أحمد جاد الله فكرته
علينا : « نحن العمال نأخذ قسم الكفار (أى الإنجليز) وأنتم تأخذون الخونة من
المصريين ! »

واتفقنا على هذه القسمة ، وسلمنا الحاج أحمد جاد الله مسدسين ! وكان
لا يمر أسبوع إلا ويقتل الجهاز السرى للعمال ثلاثة من الجنود الإنجليز ! واختار
العمال لهذه العملية منطقة الدراسة ، والحوض المرصود .

مكان الاجتماعات

واتخذت جميع الاحتياجات اللازمة حتى لا أقع فى يد البوليس البريطانى . . .
فقد وزعت صورتي على جميع البلاد ! ولم أكن أخرج من غيبتى إلا بعد المغرب . :
ورببت الاجتماعات كالاتى : اجتمع بيوسف العبد فى جامع مصطفى فاضل بجوار

مدرسة المعلمين في صلاة العشاء . ويتصل يوسف العبد بالتقراشي . وأجتمع
الطوبجي صانع الأحذية والمسئول عن جهاز العمال السري في جامع صغير بميدان
باب الخلق بعد العشاء . وأجتمع بأحمد عبد الحى كيرة ، وقد أفرج عنه بعد اعتقاله
بشهور . في جامع عابدين . وكان يوسف العبد يقابل التقراشي في مكان قريب
من مدرسة الهياثم .

• • •

وابستطاع الجهاز السرى أن يحصل على صور جميع المخبرين الذين يعملون
مع البوليس الإنجليزى والسلطة العسكرية البريطانية . واستطاعنا أن نعرفهم جميعاً .
وأن نراقبهم جميعاً ! وكان الفضل في ذلك لأحد ضباط البوليس المصريين في
وزارة الداخلية . وقمنا بعدة عمليات . ونجحت عمليات القنابل على طول الخط .
وكنت أقتل في كل مكان ، أوزع القنابل والمسدسات على الخلايا السرية .

تحذير !

وفي أواخر يناير سنة ١٩٢٠ جاعني يوسف العبد وقال : إن الجهاز السرى حصل
على معلومات بأن الحلقة بدأت تضيق عليك ، وأنهم سوف يستطيعون القبض
عليك بين يوم وآخر . وأن الجهاز السرى وضع قاعدة ، فإنه في حالة ما إذا بدأت
الحلقة تضيق على أى فرد من أفرادها ، فيجب أن يختفى من مصر تماماً ، وأن
يحل مكانه شخص جديد . وأنه لهذا تقرر وضع خطة لتزويجى إلى الخارج ، وأنه
سيكون لي هناك مهمة سأخطر بها عند وصولي . واشترك في عملية التهريب أحمد
عبد الحى كيرة ويوسف العبد وأحمد زكى فهمى . وتم الاتفاق مع رئيس بحارة
الباخرة سردينيا الإيطالية ، واسمه « ألبرتو نسترومو » ، وهو إيطالى . وطلب رئيس

البحارة مائة جنيه ذهباً لهذه العملية . . . وقلت ليلاً إلى السفينة الراسية في ميناء الإسكندرية ، وأمضيت الليل في غرفة المهمات . وعندما وصلت إلى ميناء جنوه اكتشفت أنه ينقصني جواز سفر ! وقال رئيس البحارة إن مهمته تنتهى عند وصولي إلى الميناء ، وإن مهمة التزول إلى الميناء هي مهمتي وحدي ! . . . ورأيت ضابطين من البوليس الإيطالي واقفين على سلم الباخرة يفحصان الجوازات . . . واستطعت بسرعة أن أفهم كل واحد منهما ، أن زميله رأى جواز سفرى !

تروير الجوازات !

واستطعت أن أخرج من الميناء ! ولكنى قابلت مشكلة : لا بد لى تعيش فى إيطاليا أن تحصل على جواز سفر ! ولا تستطيع أن تقيم فى فندق إلا إذا قدمت جواز السفر . . .

وأسرعت إلى بوليس المدينة ، وقلت إن محفظتى وفيها جواز سفرى نشت من جيبي ! وأعطانى البوليس ورقة حتى يحىء لى جواز سفر من القاهرة ! ثم استطعت بطريقة ما أن أحصل على جواز سفر تركى ! وبعد فترة تلقيت رسالة من القاهرة من الجهاز السرى أنهم يريدون تهريب أحمد عبد الحى كيرة من مصر ، لأن أمره انكشف ! وأرسلت إليهم أن الصعوبة فى الجواز ، وأنى اكتشفت أن الزنكوغراف متقدم جداً فى إيطاليا ، وأنى اتفقت مع محل زنكوغراف فى إيطاليا ليقوم بتروير ما نريده من جوازات السفر للأشخاص الذين يرغب الجهاز السرى فى تهريبهم إلى الخارج ! . . . وأن كل المطلوب منهم أن يسلوا لى جواز سفر أى شخص مصرى عادى ، ثم صورة الشخص المطلوب تهريبه ، فأعيد لم الجواز كاملاً باسم عضو الجهاز السرى المطلوب !

مطلوب تهريب « كيرة »

وتلقيت رسالة من يوسف العبد عضو الجهاز السرى فى القاهرة تقول :
« انكشفت مؤامرة اغتيال عبد الحالى ثروت . أمرت السلطة البريطانية بالقبض
على أحمد عبد الحى كيرة . اختفى كيرة . . تقرر ضرورة خروج كيرة من
مصر كلها لأنهم ضيقوا الحناق عليه . ضع خطة تهريبه من عندك بسبب الرقابة
الشديدة . »

* * *

وأرسلت رسالة إلى يوسف العبد أقول فيها : « أرسل پاسپورت باسم أى
شخص ومعه صورة " كيرة " . » وأرسل يوسف العبد پاسپورت المطلوب مع رئيس
البحارة « نوسترومو » . وأرسلت مع « نوسترومو » جواز السفر كاملاً بعد أن تم
تزويره !

ووصل عبد الحى كيرة إلى إيطاليا فى أواخر فبراير سنة ١٩٢٢ بجواز السفر
الزيف ، وقال لى إنه طورد من السلطات البريطانية مطاردة عنيفة ، وإنه سيسافر
إلى ألمانيا لدراسة الطب .

وبعد ذلك تلقيت رسالة من الجهاز السرى بالقاهرة : « مطلوب جواز سفر
باسم كامل أحمد ثابت عضو الجهاز السرى » ، وهو الذى أصبح فيما بعد الدكتور
كامل أحمد ثابت المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً . . وقمت بتزوير جهاز
السفر المطلوب . ثم تلقيت بعد ذلك رسائل متتابعة . . مطلوب مسلمات . . مطلوب
أسلحة . . مطلوب ذخائر !

وكنت أرسل المطلوب مع « ألبرتو نوسترومو » رئيس البحارة الإيطالى !

* * *

وحصلت على دكتوراه في الطبعة البحتة من جامعة روما . . وعند الإفراج عن سعد زغلول والمنفيين ، عدت إلى القاهرة ، وقرر مجلس إدارة مدرسة المتلمذة تعييني مدرسا بمرتب ٣٥ جنيهًا في الشهر . . واستدعاني النقراشي - وكان مساعد السكرتير العام لوزارة المعارف - وقال لي : « لو أعطيناك هذا المرتب فسيقولون إننا نحايك لصلتك بالثورة ولأنك من الجهاز السري ، ولذلك سنعطيك ٢٠ جنيهًا فقط ! » ولم أعترض ، وقلت له : « نحن لم نشتغل للمرتبات . . وإنما اشتغلنا للموت ! »

مائة ألف جنيه !

وعندما قبض على النقراشي وماهر في مايو سنة ١٩٢٥ استدعاني إنجرام بك وقال لي : « إننا نريد أن نعرف شركاءك في ثورة ١٩١٩ ! » . قلت له : « ليس لي شركاء ! » . قال : « إن عندي قرارًا بتعيينك مساعد طبيب شرعي ! » قلت : « إنني غير متخصص في الطب الشرعي ! » . قال : « سنعطيك مائة ألف جنيه إذا أثبت أن النقراشي وماهر كانا شركاء في الاغتيالات ! إن لدينا الدليل ، ولكننا في حاجة إلى تأييد لهذا الدليل ! » . قلت : « لا أعرف شيئاً ! »

واستدعني إنجرام بك يوسف العبد ، وعرض عليه نفس المبلغ فرفض . . ثم استدعني إنجرام بك عريان يوسف سعد ، وعرض عليه نفس العرض ، فرفض . . ثم استدعاني رسل باشا حاكم دار القاهرة ، وقال لي : « هل تعرف النقراشي ؟ » . قلت : « أعرفه في مناسبات اجتماعية » . قال : « هل تعرفه في مناسبات أخرى ؟ » . قلت : « لا . . » . قال : « هل تعرف أحمد ماهر ؟ » . قلت : « نعم . . » .

قال : « أين رأيته ؟ » . قلت : « مع النقراشى ! » . قال : « هل تعرف أحمد عبدالحى كيرة ؟ » . قلت : « نعم . » . قال : « كيف عرقته ؟ » . قلت : « إنه من بلدى . وكنت أسكن معه قبل ثورة ١٩١٩ » . قال : « إن عبد الحى كيرة يقول إنك اشتركت معه والنقراشى وأحمد ماهر فى اغتياالات ! » . قلت : « يقول كيرة ما يقول ! ولكن هذا لم يحدث » . قال : « سنواجهك به ! » . قلت : « مستعد ! » . قال : « سنرسل مستر جريفيث مدير مكتب العمل بوزارة الداخلية ، وتذهب معه لتقنع كيرة أن يحضر إلى مصر » .

وخشيت إذا رفضت أن يعرفوا أن فى الأمر شيئاً ، وتظاهرت بالقبول ، وقلت : « إنى مستعد للسفر إلى إستانبول بشرط أن يحمىء والد كيرة معى ، ليساعدنى فى إقناعه ! »

وأرسلت إلى أحمد عبد الحى كيرة رسالة فى إستانبول أقول له : « اترك إستانبول فوراً ! » . ورويت له ما حدث . . وقابلت والد أحمد عبد الحى كيرة ورويت له ما حدث ، وطلبت إليه أن يرفض السفر ، ويتنذر بأنه مريض !

وسافر مستر جريفيث مدير مكتب العمل — والذي كان فى الوقت نفسه موظفاً فى المخابرات البريطانية — إلى إستانبول وحله . .

وبحث عن عبد الحى كيرة . .

فلذا به قد اختفى من إستانبول !

الدكتور سيد محمد باشا

للمدير العام بوزارة

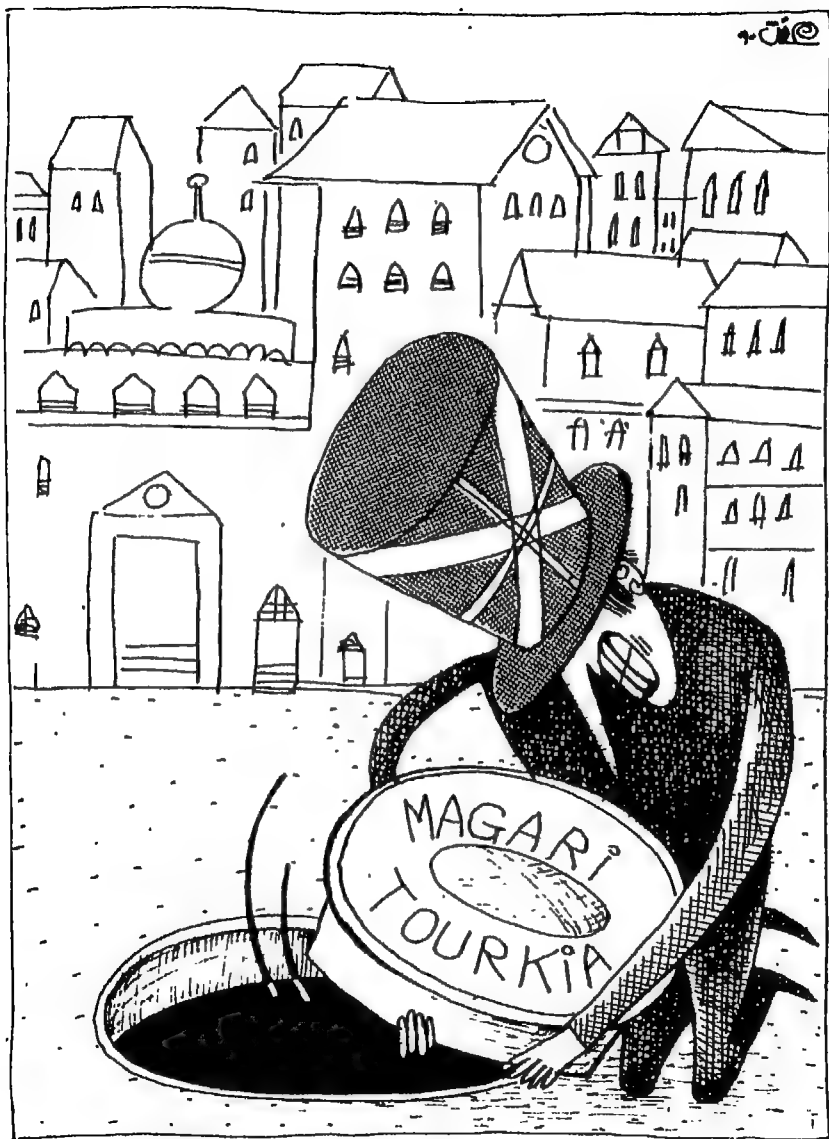
التربية والتعليم سابقا

• • •

إلى القفص من جديد !

انتهى هذا الفصل من مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السرى
لثورة ١٩١٩ .

والآن نترك الإنجليز يبحثون عن أحمد عبد الحى كيرة فى إستانبول ،
ليشهد ضد ماهر والنقراشى فى محكمة الجنايات فى القاهرة . . . ٥



القبض على رئيس الجهاز السرى الشهامة : هى خلع السلطان

كانت
المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط مشغولة بأمر واحد : من الذى يحرك ثورة ١٩١٩ ؟ من الذى ينظمها ؟ ما الجهاز السرى الذى يديرها ؟ من الذى يصدر التعليمات لهذا الجهاز ؟ . . ولكنها لم توفق أبداً إلى هذا السر . كانت تضع تليفون سبغ زغلول فى باريس تحت الرقابة . كانت السلطات الفرنسية تسلم للمخابرات البريطانية صور كل البرقيات التى يرسلها ، وكل البرقيات التى يتسلمها . كانت كل خطابات يفتحها الرقيب ثم يعيد إغلاقها . كانت السلطات البريطانية تضع رقابة شديدة على بيت الأمة ، وعلى بيوت أعضاء لجنة الوفد المركزية ، وعلى محادثاتهم ورسائلهم وتليفوناتهم . . ولكن كل هذه المحاولات لم تؤد إلى الإمساك بالخيوط الصحيح . . وبدأت عمليات قبض وتفتيش فى كل مكان . ولكن عمليات الاشتباه لم توصل إلى معرفة الحقيقة عن هذا الجهاز ! !

و ذات يوم استدعى اللورد ألتنى المنتدب السامى البريطانى عبدالرحمن فهمى بك ، وقال له إنه تلقى معلومات بأنه يحرض الصحف والشعب على مقاومة الحماية البريطانية وأنه أمر بوضعه تحت رقابة البوليس ، وأنه يحمله مسئولية ما يقع من الحوادث المكثرة ، وأنه إذا لم ينفذ هذه التعليمات فسيخذ ضلعه إجراءات شديدة . . ! فقال

له عبد الرحمن فهمى إنه مسرور جداً أن يضعه اللورد ألنبي تحت الرقابة، ليعرف بنفسه حقيقة نشاطه !

وجاءت تقارير المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهمى يشتغل بالسياسة وأنه يهاجم الحالة الحاضرة ، ولكن لا شيء يدل على أنه يقوم بنشاط سرى ، أو أنه يتلقى تعليمات من سعد زغلول ! . وقدمت المخابرات البريطانية تقريرها إلى الجنرال « كلفن » القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، فاستدعى رسل باشا حاكمدار القاهرة وكلفه بأن ينبه على عبد الرحمن فهمى بأن يوقف نشاطه السياسى ! : .

إنذار من الحكمدار !

وندع عبد الرحمن فهمى يروى القصة في رسالته السرية إلى سعد زغلول في باريس :

سرى - ٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

دعائى حاكمدار بوليس العاصمة . قال لى إن مستشار الداخلية يذكرنى بتنبيه اللورد ألنبي (المندوب السامى البريطانى) بالامتناع عن الاشتغال بالسياسة ، وعدم الظهور كثيراً أمام الناس ، وإنه لا يزال يراى أشغل بالسياسة وأظهر كثيراً أمام الناس ! . . قلت له إن اللورد ألنبي لم يتكلم معى فى ذلك ولم يمنعنى من الاشتغال بالسياسة ، وكيف يطلب منى عدم الاشتغال بالسياسة في حين أن الزارع والصانع والكبير والصغير مشغل الآن بسياسة بلده ، الذى يحتاج أزمة لم يسبق لها مثيل في

تاريخه ! إن اللورد ألنبي اتهمنى بتحريض الجرائد والأمة على معاداة الحماية والطمع على الحالة الحاضرة ، وإنه جعلنى تحت مراقبة البوليس لهدين السييين فقط . أما القول بأنى أظهر كثيراً للناس ، فلم أفهم له معنى ، فهل يراد أنى عندما أريد الخروج لشراء لوازمى ، أو لأداء زيارة ، أو للفسحة ، لا أستطيع ذلك ؟ فهذا أمر لم يحصل فيه المكالمة بينى وبين اللورد ألنبي قطعياً . فأرجوك أن تبلغ ذلك إلى الجنرال كلشن (القائد العام للجيش البريطانى فى مصر) .

وانصرف على ذلك ، ولا أعرف ماذا يجنبه لى القدر بعد ذلك ، إلا أنى سائر فى على كما كنت ، متجنباً ما تكلم به معى بخصوصه اللورد ألنبي .

عبد الرحمن فهمى

تحذير من سعد زغلول !

وأرسل سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى رسالة بالشفرة يقول له إنه تلقى معلومات مؤكدة بأن شكوك السلطة البريطانية بدأت تحوم حوله ، وأن الطريقة الباردة التى استطاع أن يدير بها مقاطعة الشعب للجنة ملتر جعلت المخابرات البريطانية تشك فى أن خلف هذا الجهاز العلنى الذى يتمثل فى لجنة الوفد المركزية جهازاً سرياً يعمل فى الخفاء . . وطلب سعد إليه زيادة الاحتياط .

ولكن عبد الرحمن فهمى كان واقعاً من أنه يستطيع تقليل المخابرات البريطانية والبوليس ، فأرسل إلى سعد زغلول يقول :

مصرى - ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بإداريس :

ثقوا أن مراقبتي لحركات لجنة ملتر وسكنتها أضعاف أضعاف مراقبة الغير
لى . . . ولا أتأخر عن إفادتكم بكل ما بهم الوقوف عليه من أعمال اللجنة .

عبد الرحمن فهمى

إنهم يراقبونك أنت !

وفى الوقت الذى اشتدت فيه الرقابة على عبد الرحمن فهمى فى القاهرة ضوغت
الرقابة على سعد زغلول وزملائه فى باريس . . . كانت المخابرات البريطانية تستعين
بالخدم الذين يدخلون مكتب سعد زغلول فى باريس ، فيفتشونه ، ويسرقون ما فيه
ويصورونه . وكان لدى بريطانيا فى ذلك الوقت عدد ضخم من الجواسيس
بلا عمل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فكان فى استطاعتها أن تخصص أكبر عدد
للتورة الوحيدة فى العالم التى قامت فى تلك الأيام ، واستعانوا ببعض السكرتيرات
الفرنسيات اللاتى كن يعملن مع الوفد فى الكتابة على الآلة الكاتبة . .

ولكن المخابرات البريطانية لم تصل إلى شيء . . وقيل إن سر هذا الفشل هو أن
ضباط المخابرات كلهم من الإنجليز والأجانب ، وأنه يجب أن يعهد بهذه المهمة
إلى مصريين يمكنهم الاختلاط بسكرتيرية سعد زغلول وبأعضاء الوفد !
ولكن الجهاز السرى عرف هذا القرار . . وأخطر به سعد زغلول !

سرى - ٧ يناير سنة ١٩٢٠ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :
دلتنا الأبحاث على أن شاين مصريين سافرا إلى باريس لمصلحة الإنجليز

للتجسس على الوفد . أحدهما يدعى على ، والآخر يدعى عزوز . . أحدهما كان
سكرتيراً للمستر باترسون . أرسل لكم على هذا صورتها الفوتوغرافية :

عبد الرحمن فهمى

الملف السرى الذى ضللت الخبايا البريطانية !

ولعل أكبر ما خدم الجهاز السرى أكثر من عام ونصف عام هو الملف السرى الذى
كان لعبد الرحمن فهمى فى وزارة الداخلية : كان عبد الرحمن فهمى مديراً لبنى سويف ،
وكان له ملف سرى يحوى تقارير المفتشين الإنجليز عنه ، وسلم مستر « هوبنور »
مدير الأمن العام هذا الملف إلى الخبايا البريطانية . ودرسته الخبايا البريطانية فى
أوائل الثورة ، ووصلت إلى نتيجة بأن هذا الشخص بالذات لا يمكن أن يكون هو
المستول على الأعمال السرية للثورة !
وهنا نقل التقارير السرية العجيبة التى كانت فى دوسيه عبد الرحمن فهمى
وهو مدير .

سرى جداً - تقرير من مستر مونت سميث مفتش الداخلية ، عن عبد الرحمن
فهمى مدير بنى سويف - ٧ مارس ١٩٠٧

عبد الرحمن فهمى متكبر ، يكرهه الأهالى . فقد احترامه ومحبة فى بنى سويف .
لم يعد فى استطاعته استرجاعهما . وما لا شك فيه أنه قوى ، وذو إرادة ، ولكن ينقصه
أن يكون ذا أخلاق حسنة وآداب . يصحح أن يكون مديراً كفئاً ، ولكنه تلقى درساً
بعد درس بلون فائلة لأن أخلاقه لا تحتمل ، وشدة معرفته فى المديريات الأخرى ،
وقد يقابل بفتور من الأهالى إذا ذهب إلى مديرية أخرى ! . والفرصة الوحيدة أن

ينقل مديراً للجيزة ، حتى يكون تحت إشراف مفتش الداخلية وحتى لا يرتكب شيئاً مما فات ! . .

هونيت سميت

مفتش الداخلية

سرى جداً - تقرير من المستر متشيل مستشار الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى - ١٢ مايو سنة ١٩٠٧ :

مسألة عبد الرحمن فهمى تلتخص في أمرين : أولاً اختلاطه الشديد بالنساء ، والثاني أخلاقه التي لا تطاق بالنسبة لأعيان وموظفي المديرية .

وهو ينكر الأول بناتاً . وقد يكون الثاني ناتجاً عن كبريائه ، وعن أفكاره بالنسبة لمركزه . ولولا أخلاقه السيئة ربما ما سمعنا شيئاً عن الاتهام الأول ، ولا عن التشجيع عليه بغرض أن تتخذ إجراءات ضده ! . أما بالنسبة لعلاقته بالنساء ، فهذا شائع جداً ، ولا يمكن غض النظر عنه ، وقد تحصلت المعلومات من مصادر كثيرة ، فإنه لما حضر إلى المديرية كان يسكن في منزل عام ، وهناك عام آخر كان صديقاً له ويسكن بمنزل بجواره ، وكان يقضى جزءاً من وقته في القهوات ، فأخبره أحدهم أن المدير يزور منزل جاره في أثناء غيابه ، وعند عودته قابل المدير خارجاً من منزله ، فكانت النتيجة أن طلق امرأته وأرسلها إلى أهلها !

وهناك حادثة أخرى ، وذلك أن أحد الأعيان عاد إلى منزله من سفر في مصر ، ولم يكن منتظراً حضوره فوجد زوجته خارج المنزل ، ثم عادت في وقت متأخر وهي سكرانة ، وعلم أنها كانت بمنزل المدير وهو غير متزوج ! . والمدير ينسب هذه التهم إلى كراهية بعض المحامين ، بسبب أن أغلبهم لم يتمكن من الحصول على أصوات

في المجلس البلدى ، وإنى لا أشك أن هذه المسائل ما كنا نسمع عنها كثيراً لولا أخلاقه ، فإنها شديدة بالنسبة للموظفين والأعيان ، فهو يصرخ في وجه من يكلمه ، ويحتد لأقل شئ ١ . . وحتى الآن ، وفي الوقت الذى طلبنا إليه أن يحسن أخلاقه ، لا يسمح للحكمدار بالجلوس معه في غرفته ، ويعامل موظفى المجلس البلدى وأعضاءه كأولاد صغار . أخلاقه بالنسبة للأعضاء شديدة . ، ولا يسمح لأحد بانتقاد أعماله ١ . .

متشيل

مستشار الداخلية

سرى جداً - تقرير من مستر هيزل المفتش بوزارة الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى - أول يونيو سنة ١٩١٧ :

اشتكى القاضي محمد مصطفى بأن المدير عبد الرحمن فهمى ينظر بالمنظار المقرب على النساء في البيوت المجاورة ، كما شكّا عمدة بنى سويف من سوء معاملة المدير وتصرفاته السيئة . . وبحثت المخابرات البريطانية عن هذا الدوسيه ، ووصلت منه إلى نتيجة أن الصفات التى يذكرها مفتشو وزارة الداخلية الإنجليز عن عبد الرحمن فهمى تؤكد أنه ليس هو الذى يدير الجهاز السرى ، فالمقروض فى الرجل الذى يتولى مثل هذا العمل أن يكون هادئاً وديعاً ، صبوراً مجاملاً ، وبذلك يستطيع أن يجمع الذين يعملون معه . فمن غير المحقول أن يكون رجل بصفات عبد الرحمن فهمى التى تؤكدتها التقارير السرية البريطانية هو الذى يقوم بهذه العملية ، والرجل الذى يقوم بمثل هذه العملية الخطيرة يشترط فيه أن يعرف كيف يكسب معاونيه ، ويؤمهم أنهم أصلقاؤه ، وأنه يثق بهم ويعاملهم معاملة رفيعة ، وهذا أمر لا يتوافر في عبد الرحمن

فهى كما تقول هذه التقارير السرية ، فهو لا يسمح لمروسيه بأن يجلسوا فى حضرة . ويعامل موظفى المجلس البلدى كأنهم أطفال صغار ! ثم إن التقارير تقول إن عبد الرحمن فهى مشغول بالنساء ، ومثل هذا الرجل لا وقت ليدى لكى يقوم بهذا العمل الضخم ! . .

وبقيت المخابرات تحت وهم هذه التقارير السرية من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى شهر يونيو سنة ١٩٢٠ . !

معلومات خطيرة جداً !

وفجأة تجمعت الأخبار لدى المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهى هو الرجل الخطير الذى يبحثون عنه ! . . ولكن لم تكن توجد أدلة تثبت عليه هذا الاتهام ! . . واتفقت المخابرات مع مستر « هوينور » مدير الأمن العام على أن الحل الوحيد هو تليفق قضية ، والحصول على شهود زور !

وتم وضع الخطة : إنهم يعرفون ماذا يفعل الجهاز ، ولكنهم لا يعرفون من هم أعضاء الجهاز ! . إنهم عرفوا غرض الجهاز ، ولكنهم فشلوا فى معرفة سر الجهاز السرى ! . . وحلدهوا التهمة بأنها هى : « أن عبد الرحمن فهى وآخرين متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ، وهى التآمر على الاحتلال ، وأنهم ألفوا جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » غرضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإثارة ثورة ، والتحريض على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ووزرائه ! » .

ثم جاءوا بشهود زور ، هم « عبد الظاهر السهاوطى » الطالب بالأزهر و « إسماعيل

عاصم منيب ، ، وكان طالب طب ثم اشتغل في الجيش البريطاني ، وطالب في الأزهر اسمه « سيد محمد مصباح » ، وعلومهم يعرفون كتابة بأن عبد الرحمن فهمي حرضهم على قتل عظمة السلطان ووزرائه بإلقاء القنابل عليهم ! . . . وعلومهم يعرفون بأن الجهاز السري يتألف من : عبد الرحمن فهمي ، وعلى هنداري طالب بالأزهر ، ومحمد لطفي المسلمي طالب بالحقوق ، وحسن الششتاري طالب ثانوي ، وتوفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط ، ومحمد حلمي البخاري طالب طب ، ومنير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط ، وحامد المليجي الصحفي ، وإبراهيم عبد الهادي طالب حقوق ، ومحمود عبد السلام مدرس ، وكامل أحمد ثابت خريج الحقوق ، وكامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق ، وعبد الحليم عابدين طالب حقوق ، ومحمد إبراهيم سليمان طالب بمعهد الإسكندرية ، ومحمد عبد الرحمن الجديلي خريج القضاء الشرعي ، ومحمد سامي سكرتير محمد داود باشا ، وياقوت عبد النبي طالب ثانوي ، وعبد العزيز حسن هندي طالب ثانوي ، ومحمد يوسف ، وقرىاقص ميخائيل صحفي ، وصالح حسن شلبي ، ومحمد الميرغني النجار ، وحافظ محمود عواد مزارع ، ومحمد حسن الشيشي الحامي ، ومحمد المصليحي طالب بالجامع الأحمدى ، وعازر غبريال ، وناشد غبريال ، وأفيس سليمان عامل بالسكة الحديد.

وبعد أن رتبته المخابرات البريطانية القضية ، وقسمت الأدوار على شهود الزور ، قبضت السلطة العسكرية على عبد الرحمن فهمي وهؤلاء جميعاً ، ووضعهم في السجن . ولكن المفاجأة أن المخابرات البريطانية لم تعرف أغلب الجهاز السري ، ولم تعرف اسم أحمد ماهر ولا النقراشي ولا حسن كامل الشيشيني ولا عبد الحليم البيلي ولا شفيق منصور ولا محمود إسماعيل ولا الدكتور سيد محمد الباشا ولا الحاج أحمد جاد الله ولا عشرات من اللذين لعبوا أدواراً خطيرة في الثورة . . .

الكتاب المنوع

برقية مفتوحة !

وفي أول يوليو تلقى سعد زغلول في لندن بركة بالشفرة من القاهرة باعتقال عبد الرحمن فهمي ! وكان سعد زغلول يومها يفاوض لورد ملر في عقد معاهدة تلغى الحماية وتعلن الاستقلال . وفي اليوم نفسه تلقى ابن شقيقة سعد زغلول - المرحوم سعيد زغلول وكيل النيابة - بركة مفتوحة من باريس بإمضاء «صفية» تقول له فيها إنها كانت وكلت عبد الرحمن فهمي لبيع أطيافها ، ونظراً لحالته الصحية فلمها ترى أن يتولاها الشيخ أحمد ، وترجوه المحافظة على عقد الإيجار !

وكانت البرقية في ظاهرها بريئة : فإن ناظر زراعة صفية زغلول اسمه الشيخ أحمد صالح ، ومن المقرر أن يتولى إدارة الأطياف أو بيعها ! ولكن سعيد زغلول اتصل على الفور بالدكتور أحمد ماهر ، واجتمع به في محل (صولت) الحلواني وأطلعه على البرقية ، ففهم منها الدكتور ماهر أنها من سعد زغلول ، وأن المطلوب منه أن يتولى هو العمل الذي كان يتولاها عبد الرحمن فهمي ، وأن يحافظ على الرسائل السرية الموجودة عند عبد الرحمن ، وهي الرسائل التي كان أحمد ماهر يتولى مع صادق فهمي حل رموزها !

المغامرة !

وعلى الفور بدأت قصة مثيرة : اجتمع الدكتور أحمد ماهر بشقيقه الدكتور محمود ماهر ، ووضعا خطة . . . وفي اليوم التالي دق التليفون في غرفة مكتب عبد الرحمن فهمي ، المنقطة بالشمع الأحمر ، وإذا بمحمي الدين فهمي - الابن الأصغر لعبد الرحمن فهمي ، ويبلغ من العمر ثمان سنوات - يقتحم الباب المعلق بالشمع

الأحمر ليرد على التليفون . . واقتح الباب ١ . . وبعد ساعة اتصل مراد فهمى نجبل عبد الرحمن بك فهمى ، والبالغ من العمر ١٧ سنة تليفونياً بالدكتور محمود ماهر ، وقال له إنه كان هو وأخوه الصغير عيسى الدين واقفين أمام غرفة المكتب المغلقة بالشمع الأحمر ، وفجأة دق التليفون ، فاندفع الطفل عيسى الدين بدون شعور واقتحم الباب .

وقال الدكتور محمود ماهر إن هذا موضوع خطير جداً ! ! ! واتصل الدكتور محمود ماهر على الفور بحكمदार القاهرة ، وبمستر ابلت مساعد الحكمدار ، وبمستر نبلور مدير الأمن العام ، وأبلغهم ما حدث لاتخاذ الإجراءات . وشكر الإنجليز المسئولون الثلاثة على اهتمامه ومبادرته بإبلاغهم الأمر . . وقامت الدنيا وقطعت ! إن هذه الحيلة الساذجة جعلتهم يفقدون أخطر الأوراق والوثائق ! واضطرت المحكمة العسكرية البريطانية أن تعقد جلستين لتحقيق في هذا الموضوع الخطير : فقد أثير في جلسة المحكمة العسكرية يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ . . وأثير مرة أخرى في جلسة يوم الاثنين ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ . وسألت المحكمة العسكرية حكمدار القاهرة . ثم سألت المحكمة البكباشى بيكر وكيل الحكمدار . ثم سألت حسن فؤاد نور مأمور قسم السيلة زينب . ثم سألت الدكتور محمود ماهر : ثم سألت مراد فهمى نجبل عبد الرحمن فهمى بك البالغ من العمر ١٧ سنة . ثم سألت الأستاذ كامل البندارى الحامى الذى سمع بالواقعة البريئة من الدكتور محمود ماهر عقب حلوثها . . وأكد الشهود جميعاً أن المسألة حدثت كما رواها نجبل عبد الرحمن فهمى . . وقد ورد نص هذه التحقيقات في الصفحة الثالثة من جريدة الأهرام يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وفي الصفحة الأولى من الأهرام يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٠ . ولكن المفاجأة . . أن الدكتور أحمد ماهر عندما ذهب إلى مكتب عبد الرحمن

فهى بعد فتح الباب المطلق بالشمع الأحمر ، لم يجد رسائل سعد زغلول السرية ! ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز السرى ! بل وجد فيها مجموعات من الجرائد والمجلات التى لا قيمة لها . ماذا حدث للتعليلات السرية ؟ أين ذهبت ؟ . . . واتصل الدكتور أحمد ماهر بعبد الرحمن فهى فى السجن ، وعرف منه الحقيقة الملهة ! إن عبد الرحمن فهى تلقى قبل القبض عليه بأربع وعشرين ساعة رسالة من أحد أفراد الجهاز الذى يعمل فى القيادة البريطانية بأنه تقرر القبض عليه فى اليوم التالى ! وأسرع عبد الرحمن فهى وتقل جميع التعليلات السرية والأوراق السرية والمذكرات الهامة من مكتبه ، ومن بيته ، إلى مكان مجهول ! . . بل إن عبد الرحمن فهى طلب عند القبض عليهم الضباط أن يفتشوا المكتب ، فقالوا إن تعليلات اللورد ألكيني ألا يفتشوه بل يضعوا عليه الشمع الأحمر ، لأن فيه الرسائل المتبادلة بشأن المفاوضات التى تجرى مع سعد زغلول ولورد ملبر فى لندن ، وأن اللورد ألكيني تلقى تعليلات بالأمس هذه الرسائل إلا بعد الرجوع فى شأنها إلى لندن . وأبصر الدكتور أحمد ماهر إلى سعد رسالة بالشفرة بأن الرسائل السرية فى أمان ! . . ولولا هذا لكان سعد زغلول أحد المتهمين فى قضية عبد الرحمن فهى بتهمة « التآمر على الاحتلال ، وتأليف جمعية سرية تسمى جمعية الانتقام ، فرضها خلع السلطان وقلب حكومته ، وقتل السلطان ووزرائه » كما ورد فى نص قرار الاتهام !

كيف عرف سعد ؟ !

ولكن ماذا فعل سعد زغلول فى لندن عندما وُجِله نأ القبض على عبد الرحمن فهى رئيس الجهاز السرى للثورة ؟ ! إن لإسراع سعد زغلول بإرسال تلغراف

من باريس إلى ابن شقيقته سعيد زغلول في القاهرة بإمضاء زوجته صفية زغلول ،
بدل على هذا الاهتمام . ولكن سعيد زغلول الذي تلقى التلغراف مات في عام ١٩٢٣ .
وصفية زغلول التي أرسلت التلغراف ماتت بعد ذلك بـ عدة سنوات ، وأحمد ماهر
مات عام ١٩٤٥ . . والاعتماد الوحيد حى الآن هو على الرواية التي كانت معروفة
في أسرة سعد زغلول ، والتي سمعنا من سعيد زغلول وهو خالي !

ولكن في دراسة التاريخ لا تقبل شهادتي ولا شهادة الأستاذ مراد فهمي وزير
الأشغال السابق الذي قال لي إنه يذكر تماماً واقعة فتح باب غرفة والده المختومة
بالشمع الأحمر . . بل قد لا يقبل التاريخ شهادة الصحف ! إن جريدة الأهرام
في الصفحة الثالثة من العدد رقم ١٣١٨٧ الصادر في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ،
وفي الصفحة الأولى من العدد رقم ١٣١٨٨ الصادر في يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٠
أوردت نص التحقيق الذي أجرته المحكمة العسكرية البريطانية في شأن فتح الباب
للغلق بالشمع الأحمر في مكتب عبد الرحمن فهمي ، ولكن ليس في هذا كله
دليل مكتوب على ما حدث لسعد زغلول في ذلك عندما علم باعتقال عبد الرحمن
فهمي . -

فكيف ثبتت هذه الواقعة الخطيرة ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تستطيع أن
تحمل الرد الخامس . ففي صفحة ٢٢٤٢ من مذكرات سعد زغلول كتب سعد يقول :

أول يوليو سنة ١٩٢٠

«ورد تلغراف من محمود سليمان باشا (رئيس لجنة الوفد المركزية) بتاريخ
اليوم أول يوليو ، يفيد أنه قبض على عبد الرحمن فهمي ، وأودع بسجن قصر النيل .
وأطلعت عدلى يكن وبعض الإخوان على التلغراف ، وأخبرني عدلى يكن أنه سمع

من الأعرج « مستر رولاند ، مندوب لورد ملتر » أنه وردت أخبار لوزارة الخارجية عن أن في مصر استعداداً لإحداث اضطرابات إذا انقطعت المفاوضات . ثم استدعيّا الأعرج (مندوب لورد ملتر) وأطلعناه على التفراغ فقال إنه لا علم له به . وقال إن هذا غير مناسب ، وأنه يذهب حالا إلى لورد ملتر ليحيطه به ، وليحصل منه على تحديد وقت لأن يقابلوه (مخاطباً لى ولعدلى) ، فقال عدلى إنه لا لزوم لكونه يقابل ملتر ! ولم يبد عدلى يكن اعتراضاً (على القبض على عبد الرحمن فهمى) بل اكتفى بأن اشترك في شرح الحالة . ثم تنحى عدلى يكن عن الحضور (حضور اجتماعى مع لورد ملتر بشأن عبد الرحمن فهمى) . وبعد انصراف الأعرج (مندوب لورد ملتر) انصرف عدلى يكن من غير انتظار عودة الأعرج ! فتعجبت من تحرزه من الاعتراض أمام الأعرج ، ومن انسحابه من مقابلة لورد ملتر . وقلت : « إذا كان الحال هكذا فويل لنا إذا نجحنا ، وإذا خبتنا ! » .

ثم عاد الأعرج بعد قليل ، وقال إن لورد ملتر كان عنده علم بهذا الحادث : لأنه ورد على وزارة الخارجية تلغراف يفيد بأنه قبض عليه للاشتباه في أن له دخلاً في الاعتداء على الوزراء . وأن لورد ملتر طلب — بتلغراف — التفصيلات ، وأنه آسف لهذه الحادثة . وأنه مسافر غداً ، ولا يعود إلا في مساءه ، ولى أن أقبله بعد غد في الصباح ، في الوقت الذى أريده ، قبل الظهر المحدد لاجتماع اللجنة الأصلية (للمفاوضات) .

وحضر بعد ذلك حمد الباسل وعبد العزيز فهمى ، ثم سينوت حنا ، فقصصت الأمر عليهم ، واتفق الرأى على أن أذهب غداً إلى لورد ملتر وأقول له إن كان الأمر في يد القضاء فسمعاً وطاعة ، وإن كان حصل تنفيذ للأحكام العرفية فلا تقبل هذه المعاملة ولا ينبغي لنا أن نستمر في المفاوضات ، فإن قبل لورد ملتر قطع المفاوضات

دل ذلك على أنهم لا يريدون أن يتفقوا معنا ، وإن . . لا ، فعلنا الواجب علينا .
لم يحضر عبد اللطيف المكباتي ولا على ماهر . وأمضيت السهرة مع عبد العزيز
فهمي إلى الساعة الثانية صباحاً بعد نصف الليل ، وقد استغرب من على مثل
استغرابي ، كما استغرب منه حمد باشا الباسل . . .
هذا نص ما كتبه سعد زغلول في مذكراته في يوم أول يوليو سنة ١٩٢٠ عندما
وصله نبأ القبض على عبد الرحمن فهمي رئيس جهاز الثورة السري .
ولكن ماذا فعل في اليوم الثاني ؟



أزمة قتل لندن من أجل عبد الرحمن فهمي!

سعد زغلول وهو في لندن بأن الثورة أصبحت بضرية خطيرة، بعد أن قبض الإنجليز على رئيس الجهاز السري للثورة، الذي لا يعرف أحد من أعضاء الوفد أى شيء عن مهمته الخطيرة !

حدثت أزمة في لندن بين سعد زغلول وعبدل يكن . . عبدل في ذهل من موقف سعد العجيب ، وإظهاره كل هذا الاهتمام بالقبض على عبد الرحمن فهمي ! من هو عبد الرحمن فهمي ؟ إنه سكرتير لجنة الوفد المركزية فقط لا غير ! فهل يستوجب هذا قطع المفاوضات ؟ ! لقد سبق أن قبض الإنجليز على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، ووالد محمد محمود عضو الوفد ، فلم يبد سعد زغلول هذا الاهتمام . . . وقبض الإنجليز على إبراهيم سعيد باشا وكيل لجنة الوفد المركزية ، وأمين صندوقها ، فلم يهتز سعد زغلول ! . . وقبض الإنجليز على عشرات من رجال الثورة وحكموا عليهم بالإعدام ، وقفوا فيهم أحكام الإعدام ، ولم يكن سعد زغلول يفعل سوى الاحتجاج على هذه المظالم ! . . فلماذا هذا الاهتمام الخطير ، ولماذا التهديد بقطع المفاوضات ؟

بل إن بين أعضاء الوفد على ماهر ، وهو ابن شقيق عبد الرحمن فهمى ،
وعبد اللطيف المكباتى وهو قريب له ، وهما لا يريان فى القبض على عبد الرحمن
فهمى هذا الأمر الجلل الذى يشعر به سعد زغلول ! . . ولكن على ماهر وعبد اللطيف
المكباتى لم يعرفا دور عبد الرحمن فهمى ، ولم يكونا على علم بحقيقة نشاط الجهاز
السرى . . وقد يعذر على يكن وعدد من أعضاء الوفد الذين أخفى عليهم سعد هذه
الحقيقة الخطيرة ، عندما عارضوه فى الإجراءات التى يريد أن يتخذها بقطع
المفاوضات من أجل القبض على عبد الرحمن فهمى . ولكن هل كان سعد زغلول
يستطيع أن يأتى كل أعضاء الوفد على هذا السر الرهيب ! خاصة وهو يعتقد أن
أغلبية الأعضاء ليست مستعدة لأن تستمر مع الثورة إلى نهايتها ، فكيف يطلعهم
على ما يقوم به الجهاز السرى للثورة ، وقد انفصلوا عنها أو يعتزلون العمل فيها كما
بدأ بعضهم يفعل فى تلك الأيام !

إذا كان على يكن قد رفض أن يشترك مع سعد زغلول فى التحدث فى هذا
الموضوع مع لورد ملتر ، عندما عرف أن التهمة الموجهة لعبد الرحمن فهمى هى أن له
دخلا فى الاعتداء على حياة الوزراء . . فإذا كان يفعل لو عرف الحقيقة كلها التى
أعلنت بعد ذلك بأسبوعين عند ما أعلنت عريضة الاتهام التى جاء فيها بالنص :

« التهم عبد الرحمن بك فهمى وآخرون ، متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت
طائلة الأحكام العرفية وهى التآمر ، وذلك أنهم كانوا أعضاء فى جمعية تسمى جماعة
(الانتقام) التى كانت أغراضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإحداث
ميجان ، والتحرير على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ، ووزرائه ،
وآخرين . ومتهمون أيضاً بارتكاب جريمة أخرى تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ،
وهى التحريض على القتل ، وذلك أنهم فى أوقات مختلفة ، يمتزل عبد الرحمن

بك فهمي ، وفي الأثر : وفي محال أخرى ، حرصوا عبد الظاهر السمالوطي ومحمد
منيب ، وأشخاصاً آخرين على قتل عظمة السلطان ووزرائه . بواسطة إلقاء القنابل
عليهم ، وبوسائل أخرى .

وقد نشر قرار الاتهام هذا في صفحة ٣ من جريدة الأهرام الصادرة في ١٤ يوليو
سنة ١٩٢٠ ، فإذا فعل سعد زغلول عند ما أذيع أن غرض عبد الرحمن فهمي هو
خلع السلطان وقتله !؟ إن مذكرات سعد زغلول تروى قصة الصراع الذي دار في
لندن بين الذين يعلمون ، والذين لا يعلمون !
كتب سعد زغلول يقول : .

الجمعة ٢ يوليو سنة ١٩٢٠

اجتمع أعضاء الوفد ، وحضر عدلي يكن . وجرى الحديث في جادة عبد الرحمن
فهمي ، وقد كان الأعرج (مستر رولاند مندوب لورد ملتر) حضر قبل ذلك ، وقال
إن أسباب القبض عليه غير معلومة ، وطلب لورد ملتر بتلغراف تفصيلها . وأنكر
ما قاله بالأمن من أن الخبر الذي ورد على وزارة الخارجية بالقبض عليه أنه
جصل اشتباه فيه بأن له يدأ في الاعتداء على « حياة » الوزراء . وقال إن ذلك كان
فرضاً من لورد ملتر ، لا خبراً وارداً من مصر على وزارة الخارجية . وتبين أنه تناقض
في أقواله .

وقال جمد باشا الباسل لعدلي باشا يكن : إنه يحسن أن تقابل لورد ملتر ، لكي
تفهمه الحال جيداً ، وتنقل له ما في نفوسنا . فأجاب عدلي يكن وقال إنه لا يذهب
أبداً ، والأحسن أني أنا الذي أذهب لكي أقول ما في نفسي . وكان لطفي السيد يقول .
ويوافق على ما هو وحمد الباسل ومحمد علي : « إن الأحسن ألا تقطع المناقشة » .

ولا تتأجل ، بل تستمر . « وقال عدلى يكن : « يلزم أن يعطى لورد ملتر الزمن الكافى لكى يصلح ما أسفده غيره . . . قلت له : « سنتظر فى الأمر بعد الظهور » .
وتصادفت مع محمد محمود بعد ذلك ، فأظهر أسفه للحادثة ، ولكنى شعرت منه أنه موافق على رأى لطفى السيد . عدلى يكن ، وما رأيت منه تأثيراً لتنجى عدلى يكن (عن التلخل فى مسألة عبد الرحمن فهمى) . والحاصل أن المسألة ليست مما يتهاون فيه ، وربما كان الأحسن أن تقول للمر أنه يظهر أن هناك سياستين : سياسة إنجليزية فى مصر ، وسياسة أخرى فى لندن . وأن الأولى هى التى فعلت ما نكره ، وما نشكو منه ، من غير أن يكون لثانية دخل ، وحيث لا ينبغي لنا ، وقد رأينا عطفاً من الثانية ولطفاً أن نطلب أسفنا من السياسة الأولى على سرورنا من الثانية ، ولهذا عولنا على متابعتها وعلم اللبالة بما تعاملنا به غيرها ، وقد يكون من المفيد أن نشير إليه بأن القبض لو كان بيد القضاء فلا حيلة لنا فيه ويلزم الخضوع لأمره . . . ولكنه بيد السياسة ، ولهذا لا يصح لنا أن نخض الطرف عنها ، لانحن ولا هو (ملتر) .

كلمنى مساء اليوم عدلى يكن بالتليفون قائلاً إن الأهرج (مندوب لورد ملتر) يؤكد أن التلغراف الوارد من مصر خال من بيان أسباب القبض ، وأن لورد ملتر أرسل تلغرافاً صباح اليوم يطلب التفصيل ، ويوصى باستعمال الحكمة أو كمال الاحتياط حرصاً على سير المفاوضات . وربما لا يأتى الجواب غداً . فأجبت بأنى غير متصور أن يخلو التلغراف من بيان الأسباب . فقال عدلى بعد قليل من التردد : « إنه جاء فيه أنه إلحاقاً لتلغراف سابق » . قلت : « التلغراف الذى أخبرتنى عنه ١٩ » . وقد كان عدلى يكن أخبرتنى أنه وردت على وزارة الخارجية هنا كما يقول الأهرج (مندوب

لورد ملتر (أجاز تقيده أن هناك (في مصر) ، استعداداً لإحداث اضطرابات إذا لم تأت المفاوضات بنتيجة . فقال عللي : « ليس هو إياه : وابكته تلغراف آخر ، يفيد أن عبد الرحمن فهمي له يد في الاعتداء على الوزراء ! » فاستتجت من ذلك ثلاث نتائج : الأولى : أن لورد ملتر أوصى بالحكمة عقب التلغراف الأول ، وما طلب التفصيل إلا عند التلغراف الثاني .

والثانية : أن عللي يعلم من أول الأمر بالمسألة .

والثالثة : أن تنجيه (عن مقابلة ملتر للتحدث في مسألة عبد الرحمن فهمي) إنما كان بناء على علمه .

وواقفني على ذلك عبد العزيز فهمي ثم محمد محمود .

السبت ٣ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان (رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة) بأن القبض على عبد الرحمن فهمي لا مبرر له ، والقصد منه إضعاف الثقة باللجنة المركزية . وكان قد ورد هذا التلغراف بعد أن قال لي الأعرج إن لورد ملتر مستعد لمقابلتي صباح اليوم في أية ساعة . بعد أن كان قد تحدد انعقاد اللجنة الأصلية (للمحادثات) الساعة الثانية عشرة ، عاد وأخبرنا بالتليفون أنني سأقابل ملتر في الساعة الحادية عشرة والنصف .

فا هذا الاختلاف ؟ أليس معناه أن هناك مناورة ؟ أو هو نتيجة حوادث لا نعلمها سيكشف المستقبل عنها ؟ .

« قابلت ملر في الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق ، وأبدت له استيائى من القبض على عبد الرحمن فهمى . وقلت له إن كان القضاء هو الذى أمر بالقبض عليه فلا اعتراض لنا ، ولكن إذا كان ذلك حصل اعتباطاً أو سياسة ، فذلك ما لا قبل لنا باحتماله ، وما دام سبب القبض لم يكن معلوماً ، ولا هناك أدلة على تداخله في جنائية بعينها ، حتى لنا أن نعتقد أن الأمر لم يأت من جانب القضاء ، وأخشى أن تكون السياسة المعارضة في مصر للمفاوضة هى التى قبضت بذلك .

فقال لورد ملر : « إنى اهتمت بالمسألة ، وأكبر ظنى أن القبض عليه للاشتباه فى أن له دخلاً في الاعتداءات على الوزراء ، وقد طلبت التفاصيل ولم تأت بعد ، وإنى مشترك معك فى أنه إذا لم يكن هناك تهمة معينة ولا دليل عليها كانت المسألة خطيرة ، وحتى لي العمل » .

وفي هذه الأثناء قدم له سكرتيره ورقة مكتوبة ، فقال لورد ملر : « إن هذا التلغراف من مصر يفيد أنه تم القبض على عبد الرحمن فهمى بتهمة معينة ، وأن هناك أدلة ستصل فى تلغراف آخر » . فقلت : « إن هذا التلغراف يدل على أنه ليس هناك أدلة ، لأنه لو كانت ، لوضحوها فى هذا التلغراف ، لأنها هى التى تهّم معرفتها ، وهذا ما يجعلنى أعتقد أن السبب سياسى ، ولا يلبق حصوله فى أثناء المفاوضات التى حصلت بقصد الوصول إلى اتفاق بيننا » . قال لورد ملر : « إنى متتظر التفاصيل لأعمل بناء عليها » ..

وحكى لي قصة الثعلب . وهو يه عند علمه بتسخير الجمال فى السلطة العسكرية : « قالوا للثعلب : « لماذا هربت من مصر ؟ » قال : « إن السلطة العسكرية تجمع الجمال » . قالوا : « ولكنك لست جملاً » . . . قال الثعلب : « سأقول لم أأنا جمل » .

فيقولون : ثعلب . لا ، جمل ! لا ، ثعلب ! . . حتى أتى مسجونًا إلى أن تنتهي الحرب ! . . وقلت ضاحكًا : « إن الاتهام سهل ، ولكن الإثبات صعب جدًّا ، ولا ينبغي أن تسعوا للحصول على الأدلة ، بل يجب — خصوصًا في هذه الحالة — أن يكون الحبس بناء على وجودها ! » .

فوافق لورد ملنر على ذلك . وجاء ذكر تفتيش بيت عبد الرحمن فهمي ، فقلت : « هل ينبغي أن يفتش بيته ، وفيه مخابراتنا المتعلقة بالمقاومة ، بعد أن استأذنا أن يكون المخابر أحيانًا بيننا وبين الوفد في القاهرة بالشفرة أثناء المفاوضات ، وقد يجوز أن يكون في هذه المخابرات ما يسوؤك ؟ إن حماية المخابرات تقضى بعدم التعرض لها بالتفتيش في الأحوال الاستثنائية ! » . فقال لورد ملنر : « إنني موافق على ذلك ، ومتأكد تقريبًا أن لورد ألني لا بد أن يكون جرى على ذلك ، ومع هذا فلنألا قتل شيئًا حتى تأتي التفاصيل . . وأنا أول من يفهم حرج مركزك في هذه الحالة » .

٥ يوليو سنة ١٩٢٠

بعد انتهاء المفاوضات اليوم مع لورد ملنر ، وانصراف إخواني (عليه يكن ، عبد العزيز فهمي ، ومحمد محمود) تكلمت مع لورد ملنر في مسألة عبد الرحمن بك فهمي . فقال إنه مقتنع تمام الاقتناع بأن القبض عليه لم يكن إلا بناء على أدلة ، ولا بد من عرض هذه الأدلة على القاضى المفضل فيها ، وأن البلد تحت الأحكام العرفية . . وغير ذلك من الأحوال التي لم أرتج إليها .

٨ يوليو سنة ١٩٢٠

في نهاية اجتماعي بلورد ملر تكلمت معه في مسألة عبد الرحمن بك فهمي ، فقال إنه ورد عليه من مصر ما يدل على أنه تحول إلى محكمة عسكرية . فقلت : « إننا نخضع للحكم القضاء » .

١٠ يوليو سنة ١٩٢٠

في هذا اليوم ورد تلغراف من محمود سليمان باشا ، بأن عبد الرحمن فهمي بك تحول إلى محكمة عسكرية تتعد في يوم ١٥ يوليو بتهمة كونه عضواً في جمعية « الانتقام » . وجرى التحقيق في غيابه بواسطة محمد بدر الدين مدير الأمن العام و « مكنتين » . ولم يسأله أحد ، وللشهود ضده ملفقون . والقلق عام .. فذهب عدلى إلى لورد ملر في الساعة الرابعة مساء ، وأطلعه على التلغراف . فاستبعد بلورد ملر حصول ذلك . ووعده أن يستفهم تلغرافياً عن الحقيقة ، وأكد أنه كتب مرتين توصية لاستعمال الدقة والاحتياط ، وأن لورد ألكني أكد له أن كل الضمانات لحرية الدفاع وعدالة الحكم متعطى .

١٥ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأنه تحددت جلسة في ١٥ يوليو للتحقيق مع عبد الرحمن فهمي بك ، وأن المتهمين بلغوا ثلاثين ، وأن جلسة المحاكمة تحددت في يوم ٢٠ يوليو . وقد تبين أن جلسة التحقيق التي تحددت كانت بعد قرار المحاكمة ، ولم يحصل التفكير فيها غالباً إلا بعد ملاحظتي للورد ملر . واقترح محمد محمود أن

يدافع محام إنجليزي عن عبد الرحمن فهمي (أمام المحكمة العسكرية الإنجليزية) فتوبلت الفكرة بالارتياح لأنه لا بد أن يكون بريئاً ، ولم يتهم إلا للخدمات التي كان يؤديها للوفد ، لا لكونه جانيّاً ، إذ يعلم أن الإجرام ليس من وسائل الوفد ولا من رغائبه ، بل من أقبح الأشياء لديه ، ولا يزال على بك ماهر وعبد اللطيف المكباتي يبحثان عن محام قدير لهذه المهمة . ولقد فكرت أمس طويلاً ، وأخشى ما أخشى أن التباطؤ (في المفاوضات) مع استبداد الحكومة في مصر ، وللسائس التي يبنها أعداء الوفد ضده ، خصوصاً بعد اعتقال رجل مثل عبد الرحمن فهمي ، كان عليه معول كبير في ترويج الأفكار الصحيحة ، ومقاومة الآراء الفاسدة التي كان يروجها الخصوم والحاسدون . ولقد قال لي أمس مستر ولرنند (مندوب اللورد ملر) إن الأمير عمر طوسون باع قطنه بمبلغ ثمانمائة ألف جنيه ، وعلمت أنه وضع هذه الأموال تحت تصرف خصوم الوفد . وأيد حمد باشا الباسل هذه الرواية ! .

° ° °

١٦ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد أمس تلغراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ١٥ يوليو بأن جلسة التحقيق ضد عبد الرحمن فهمي بك وبقيّة المتهمين انقضت ، وتلا الضابط الإنجليزي المحقق أوامر مقتضاها أنه لن يحقق ، وإنما تنحصر مأموريته في أن يتلو على الشهود أقوالهم للتحقق من صحة صدورها منهم ، ويجب أن تنحصر المناقشة في هذه الأقوال فقط ، فاعترض المحامون على هذه التصرف ، واعتبروه مخالفاً للقانون ، وطلبوا إجراء

تحقيق قانونى عادل، فلم تجب المحكمة العسكرية طلبهم . . . فاسحبوا من
الجلسة محتجين ، وقابلوا الضابط البريطانى بمثل الانتهام فى المجالس العسكرية ،
فوافق على مخالفة التصرف للقانون ، ولكنه أعلن أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً ! .

• • •

ثم يكتب سعد زغلول ويقول (صفحة ٢٢٥٥) فى مذكراته :

« واستغربنا جداً من هذه المعاملة ، واعتبرناها دليلاً على سوء نية القوم ، وأنهم
لن يتركوا شيئاً من أجلنا ، لأن الأفضل وضع مذكرة تشير إلى ظلم تلك الإجراءات
الاستمرار فى المفاوضة مع وجودها . وقد حررت هذه
المذكرة فعلاً ، وترجمها كامل سليم إلى الإنجليزية أمس ، وترجمها كل من عبد العزيز
، ثم حضر عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا إلى
حادة . وكان لطفى السيد وعدلى يكن ورشدى يقولون إنه
ات بناء على هذا السبب ، لأنه غير كاف فى اعتبارهم ،
ما بعد ورود مذكرة ملتر عن المفاوضات .. وكان لطفى السيد
يساعد عدلى يكن ورشدى ! . ولكن الأغلبية ، ما عدا لطفى السيد ومحمد محمود
ومحمد الباسل ، وافقت على رأى بإرسال المذكرة . ولا اشتد الجدل قلت : « إننى
المستول عن المفاوضات ، وأشعر أن القوم يتلاعبون بنا ، حتى تنقسم البلاد على
نفسها ، بمساعى السلطات وغيرهم من الخصوم والحاسدين . وهذا سبب كاف فى
اعتبارى لأن أقطع المفاوضات على هذا السبب ، وهو خير من قطعها بسبب البطء

فيها ، وهو بطل مقصود ، يقصد به اكتساب الوقت حتى يتم هذا الانقسام .
 وهم (الإنجليز) إلى اليوم لم يرتبطوا معنا بشيء ، وما ارتضينا كذلك بشيء منهم .
 وقد أفهمت عدلى يكن عند ما أراد التشكيك في صحة التلغراف بأن يرسله هو
 مصدر علمنا بالأشياء ، وليس لنا أن نشك في صحة روايته . وأجبت على تهديده
 لنا ، بأن هذه مسئوليته كبرى ، وعلى قول عدلى أن من الحسارة أن تنقطع مفاوضات
 الاستقلال بناء على هذا السبب . . أجبت بأننا لا نزال شيئاً ، وأن تلك المماطلة
 وهذه المعاملة تدلاننا على أنهم لا ينون إعطائنا شيئاً ! . . وقلت جواباً على اعتراض
 رشدى باشا بأنه لا ينبغي قطع المفاوضات بسبب مخالفة العدالة في مصر ، بأن هذا
 أكبر سبب ، لأن العدالة تتخالف للتكاية برجالنا الوطنيين ، في الوقت الذى نمد يدنا
 إليهم لمعقد اتفاق بين الأمتين . وقد جاء كلام عدلى باشا أن لورد ملتر بعث إليه
 ليحضر عنده في الساعة السادسة من مساء هذا اليوم ، فتأجل البت في المسألة لحين
 عودته من عنده . وقال عدلى ، عند انصرافه ، إن ملتر يرجو أن يطاع على المذكرة
 قبل عرضها ، ليحدد فيها ما لا يكون مقبولا مقبولا أساسياً .

وقد كان عدلى باشا ، أثناء المناقشة ، مضطرباً ، يغضب تارة ، وتارة يرضى ،
 ولكن لم أن لشدة ، ولا لينه ، كما أنى لم أبقي لرشدى حيلة يستعملها حتى يقضتها ،
 بما كان يفحمة . وكانت خطة رشدى وزميله عدلى ولطفى السيد غير ملائمة لخطة الوفد .
 وقال على ماهر بعد انتهاء المناقشة إن الأغلبية مع المذكرة ، ولم يشذ عنها إلا أقلية
 ضعيفة . فقال محمد محمود بشيء من الانفعال : « كيف ذلك ؟ » ، وكان يعنى
 أن الأكثرية لم تكن موافقة عليها . فسألته عن رأيه ، فقال (محمد محمود) : « إنى
 لم أطلع على المذكرة » ، فدعوته ليقراها عند الغداء . . فذهب ولم يعد ! . . ثم بعد
 الغداء سأله عنها ، فقال إنه لم يطلع عليها . . فأردت أن أحكى له مضمونها ،

فلم يقبل بحجة كونه ذاهباً مع علي ماهر عند الخاوي . وما ذهب ، بل عاد بعد قليل ،
وجلس يقرأ الجرائد ، وما تكلم في المذكرة . .
فانظر لهذا التصرف ، يملك علي أن هناك ما يلزم التنبه له تنبهاً شديداً ! .

١٧ يوليو سنة ١٩٢٠

كان علي يكن وعدنا بأن يعود من عند لورد ملر ، إلينا تَوَّاءً ، فانتظرناه لحد الساعة
الثامنة ، فلم يحضر . وكنت مع واصف غالي نتحدث في طول غيابها ، فقلت ،
وواقفي على قولي ، إنه لا بد أن يكون مر علي رشدي باشا قبل أن يحضر إلينا . لأنه
لا يمكن أن تكون الجلسة مع لورد ملر طالاً به إلى هذا الحد . ولم نكد ننتهي
من حديثنا حتى تكلم علي بالتليفون قائلاً إنه عاد إلى الفندق ، وحاضر بعد العشاء ،
وإنه اطلع على مذكرة ملر ، وناقشه فيها فوجده مستعداً لتعديل بعض ما ورد
فيها .

بعد العشاء حضر علي مع رشدي ، وحضر جميع أعضاء الوفد .
وكتب سعد زغلول في صفحة ٢٠٥٧ : قال علي : « إن لورد ملر أكد له
أن العدالة في قضية عبد الرحمن فهمي لا بد أن تبلغ حدماً » . قلت : « ما أحلى
القول ، وما أمر العمل ! » .

ثم تحدث علي يكن عن المفاوضات ، وعن مذكرة لورد ملر عن مقترحاته
لأساس الاتفاق ، وكتب سعد زغلول يقول : « قرأنا علي المذكرة التي أعدها
ملر وزملائه ، لعرضها علينا ، بالإنجليزية ، وترجمها إلى الفرنسية وتكلم عن
النقط التي ناقشه فيها ، وسلم إليه في بعضها واستعد للمناقشة معنا في وقت
آخر . وكنت متعباً وقت الترجمة وحكاية المناقشة . وكان علي يترجم بألفاظ ملر ،

ويعجب بروايتها ، فلما انتهى قلت له : « إن هذه المذكرة أنكرت ما مضى ، وجعلت كل الحادثات سدى ، والتسويق ظاهر فيها ، والطل غايتها ! » . وأخذ عليل يؤيدها ! . . ورشلى يستنهدا ! . . واحتد الجدل بينى وبين عليل وساعدنى سينوت حنا ، ولكنه تجاوز فى التظاهر بعلم الرضاء ، والقول بقطع المفاوضة . . غانبرى له عليل ، وأوسعه تأنيباً . . وجاء فى قوله ، وهو فى شدة الغضب : « هذا شىء يجهل ! » . فقلت : « كيف ؟ » . قال مؤكداً غضبه : « نعم » . . وخرج عليل من غير أن أقول له شيئاً ، وقال لى : « أنا لا أقصداك ، وإنما أقصد الكلام الذى تم بينى وبين سينوت حنا » . . فتدخلت بينهما ، وأنهيت الأمر ، ثم بعد ساعة انصرف عليل مع رشلى .

والذى أشعر به أن عليل يريد أن يفصل إلى حل على أى وجه كان ، لأنه معجب بتمعة لورد ملنر به كل الإعجاب ، ولا يريد ضياع هذه الثقة . ورشلى ليس مثله ، ولكن الذى بينهما ناشئ عما بينه وبين الإنجليز من الثقة والحب . ويشايح عليل لطفى السيد ومحمد محمود ، وابتدأ محمد على (علوبة) يميل ميلهما ! . . وقد طلب محام شهير فقصده على ماهر للدفاع عن عمه عبد الرحمن بك فهمى عشرة آلاف جنيه ، فاستكرتها ، وقلت : « الأحسن أخذ غيره ، ممن يكون أقل كلفة منه » . وكان ذلك بحضور عبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وعلى ماهر . وتم الأمر على ذلك ، وأشعر على ماهر سمسار المحامى الشهير الغالى بذلك من أمس . . . ولكن سينوت بك حنا اعترض - وأنا دخلت لبيت الأدب - قائلاً : « أريد أن أحدثك بأمر » . . قلت : « ما هو ؟ » . قال : « إن إخواننا يريدون توكيل المحامى الغالى ، ورجونى أن أقول لك ذلك » . قلت بغضب : « إن ههنا هذيان ! » ، ثم دخلت . .

وبعد أن خرجت ، قال لي سينوت حنا إن لطفى السيد ومحمد باشا محمود
تكلموا على الغداء بذلك . ففتحت الكلام أمام أعضاء الوفد جميعهم ، وقلت لم إني
لا أريد أن تلعب الأموال ضياعاً ، ولا أرى وجهاً للتشبث بذلك الحاي ، على
أنى لا أعارض فيه إذا لم تتجاوز أتعابه خمسة آلاف جنيه ، لأن هذا المبلغ محتمل
دفعه ، أما المبالغة فليست مرغوبة ، ولا سليمة من الاعتقادات ، وقد كنت ارتحت
أمس لعدولنا عن هذا الحاي الغالى ، عند ما علمت بأنه أشاع مقدار أتعابه ،
حتى وصلت إلى لورد ملتر ، كإحدى خير استكثاراتها .

وغضب محمد محمود باشا متوهماً أنى أنسب إليه أنه هو الذى دفع سينوت حنا
الكلام رغبة في تنفيج صاحبه الحاي . وما كان بصاحبه ، ولا يعرفه ، ولكن كل
ما فى الأمر أنه متزوج بإحدى كريمات فاظر المدوسة التى تخرج منها هذا الفضوب ! .

١٩ يوليو سنة ١٩٢٠

أرسلت إلى لورد ملتر هذا الاحتجاج على التصرفات التى حصلت فى قضية
عبد الرحمن فهمى ، وهذا نصه : « إن التلغرافات التى تردنى من مصر فى هذه
الأيام ، تدل على أن السلطة فيها تتبع سياسة استثنائية ، توجب الانزعاج ،
وإلحاح الطمأنينة من القلوب . فقد ألقت القبض على ثلاثين شخصاً ، وأودعتهم
السجن ، من غير سؤال ، وحققت ضلهم ، ثم حولتهم على المحاكمة أمام مجلس
عسكرى يجب أن ينعقد فى ٢٠ يوليو . وبعد أن تحددت هذه الجلسة لمحاكمتهم ،
حددت جلسة قبلها أى بتاريخ ١٥ يوليو للتحقيق معهم . ولا حضروا مع الحامين
عنهم اللذين يبلغ عددهم ٢١ حمياً ، تلا عليهم الضابط المحقق أمراً ، بأنه لن

بحق معهم ، وإنما تنحصر مأموريته في أن يتلو على الشهود أقوالهم ، للتحقق من معرفة صدورها منهم ، وأن المناقشة إنما تحصل في هذه الأقوال فقط . . فاحتج المحامون لمخالفة هذا الإجراء للعدل والقانون ، وطلبوا منه إجراء تحقيق قانوني عادل ، فرفض طلبهم ، واضطروا للتسحاب ، وعرضوا الأمر على المدعى العمومي ، فوافقهم على مخالفة هذه الإجراءات للقانون ، ولكنه عرفهم بأنه لا يستطيع عمل شيء . ولم يعبأ المحقق بانسحابهم ، بل استمر في تلاوة أقوال الشهود ، ولم يتمكن المحامون من الاطلاع على أوراق الدعوى .

ولسنا نعرض للتهم الموجهة ضد المتهمين ، بنفى أو إثبات ، لأننا لا نعرف الحقيقة في أمرها ، وقد يجوز أن يكونوا جناة ، كما يجوز أن يكونوا أبرياء ، ويجب أن يفضى القضاء في حكمه لم أو عليهم ، كما أبدينا لكم ذلك من قبل . ولكن الذي يهمنا بصفة كوننا مصريين ، وفولاً عن الأمة المصرية ، أن تستوفي جميع الإجراءات التي وضعها العدل ، وأبدعها القانون ، لضمان العدالة وحرية الدفاع . والإجراءات التي باشرتها السلطة في هذه المسألة مخلة كل الإخلال بهذه الضمانات ، كما تدل عليه المذكرة المرفقة بهذا ، الصادرة من أشهر المحامين هنا . وكنا ننتظر ، في الظروف الحاضرة التي تجرى المفاوضة فيها للتوفيق بين الأمتين ، وتأسيس العلاقات بينهما على المودة والصفاء ، أن يعامل المصريون بأحكام القوانين المدنية لا بالأحكام العرفية ، ولا بما هو أشد شذوذاً حتى من هذه الأحكام الاستثنائية بطبيعتها ، لأن سوق المتهم يمتدح من أفضل الجنائيات وأشنعها ، أمام محكمة يصح أن تحكم عليه بالإعدام ، من غير سؤال عن التهمة ولا تحقيق بحضوره ، وانتداب ضابط يتلو على الشهود أقوالهم ، ليدكرهم بها قبل أدائها في هذه الجلسة ، كل ذلك شذوذ عن كل مبدأ .

والإتيان بهذا الشذوذ تحت اسم العلامة مزعج للنفس، ومن شأنه توسيع الخلاف بين
الأميين، وإحباط المساعي المبذولة للاتفاق . إن مصر كانت تستظر بمناسبة الدخول
في المفاوضات أن تلغى الأحكام العرفية، فإذا هي باقية تحتها ، بل تحت ما هو أكثر
منها شذوذاً ، وأشد خطراً على حرية البلاد وحياة الأفراد . هذه هي حقيقة الحال،
وترون جنابكم أنها بلغت حدّاً من الخطورة يهدد الاتفاق الذي نريد وضعه ! .
ولهذا رأيت أن من المفيد أن أحيط جنابكم علماً بالحالة .
وتقبل أيها السيد الكريم احتراماتي الأكيلة .

سعد زغلول

ولكن جهود سعد زغلول لم تفلح . . إن المحكمة العسكرية البريطانية العليا
المؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجاديير جنرال لوسون أصدرت الحكم بالإعدام
عبد الرحمن فهمي ، ولحمود عبد السلام ، ومحمد يوسف ، ومحمد حسن البشيشي ،
ومحمد لطفي المسلمي ، وحكمت على باقي المتهمين بالأشغال الشاقة .
ولكن قصة عبد الرحمن فهمي لم تنته بالحكم عليه بالإعدام !

صلى الحكم بالإعدام على عبد الرحمن فهمي !

أصدرت المحكمة العسكرية البريطانية العليا حكماً بالإعدام عبد الرحمن فهمي
وزملائه ، بتهمة محاولة خلع السلطان وقتله هو ووزرائه ، وتدمير الثورة ضد
الحماية ! .

وصل الحكم في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، ولكنه لم يعلن ، فقد أرسلت المحكمة

المسكينة الحكم إلى القائد العام للقوات البريطانية للتصديق عليه ، وأرسله القائد العام إلى لورد ألنبي المنتدوب السامى ونائب الملك لإبداء رأيه .

وأرسل لورد ألنبي الحكم فى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن يسألها رأيا . . . وتيودنت مراسلات عديدة بين لندن والقاهرة : هل يغد حكم الإعدام فى عبد الرحمن فهمى أو لا ١٤ . . . واختلف الرأى بين القاهرة ولندن . اللورد ألنبي المنتدوب السامى يرى ضرورة الإعدام . . . والقائد العام للقوات البريطانية يرى تنفيذ الإعدام . . . لكن الجنرال كلينتون رئيس المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط يقول إن تنفيذ الإعدام سيؤدى إلى انفجار هائل .

ومكثت المناقشات مستمرة طوال شهر أكتوبر ، وشهر نوفمبر ، وشهر ديسمبر ، وشهر يناير . . . واجتمعت الوزارة البريطانية لبحث هذا الموضوع الخطير ، وكان من رأى لورد كيرزون وزير الخارجية وقتها أن تنفيذ حكم الإعدام سيؤدى إلى عواقب وخيمة . . . وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ قررت الحكومة البريطانية استبدال حكم الإعدام فى عبد الرحمن فهمى وزملائه بالسجن ١٥ سنة .

ولكن أعمال الجهاز السرى لم تتوقف بهذا الحكم ! بل استمر العمل على نطاق واسع . . . وتصورت السلطة البريطانية أن عبد الرحمن فهمى يدير الجهاز وهو داخل السجن ! . . . وجرى تحقيق معه .. وقتل إلى الإسكندرية . . . ولكن الحوادث استمرت ! . . . وكتب لورد جورج لويد المنتدوب السامى البريطانى فى مذكراته (صفحة ٦٨ من الجزء الثانى) يقول :

« استمرت حملة الاغتيالات بدون توقف : فى يوم ٢٤ مايو قتل البكباشى .

« كيف » المتش في بوليس القاهرة في في وضع النهار ، وفي ٢٥ يوليو أطلق الرصاص على الكولونيل « بيجوت » من ضباط الجيش البريطاني ، وأصيب برصاصتين في رقبته . وكان هذا يجوار القنصلية البريطانية في القاهرة . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولكنها كانت عاجزة أمام هذه الجرائم السياسية . ولم تستطع احتجاجات لندن أن تفعل شيئاً . . . وفي ٢٤ يوليو أصدر زعماء الثورة قراراً بأن العنف هو الطريقة الوحيدة لقائمة وزارة ثروت . . .

وأصدر اللورد ألنبي في الحال أمراً باعتقالهم . ولكن قائمة الاعتداءات على حياة الإنجليز أصبحت طويلة . إن عبد الرحمن فهمي الذي كان يدير جمعية الانتقام التي قامت بالاعتقالات في عام ١٩٢٠ كان في سجن مصر تنفيذاً للحكم الذي صدر ضده . ولكن أحد المسجونين العاديين الذين أفرج عنهم من سجن مصر مع عبد الرحمن فهمي أبلغ حكمدار بوليس القاهرة أن عبد الرحمن فهمي يعامل معاملة غير عادية ، وأنه يقوم باتصالات مع الخارج . . . فلا عجب أن الإجراءات المشددة لم تحدث أثراً ، فقد أطلق الرصاص في ١٣ أغسطس على مستر براون من كبار موظفي وزارة الزراعة وأصيب فعلاً . . . وتدخلت الحكومة البريطانية وطلبت من اللورد ألنبي أن يرجع إنذاراً إلى الحكومة المصرية . ولكن لورد ألنبي أرسل في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ينصحه بعدم تقديم الإنذار . . .

وأصبح الموظفون الإنجليز يشعرون بأن حياتهم في خطر! . . . ومع أن سعد زغلول كان منفياً ، وعددًا من زعماء الثورة في السجن أو تحت المراقبة ، فإن شيئاً لم يثير . . . وفي ٣ أغسطس كان عدد الموظفين الأجانب الذين طلبوا الخروج من خدمة الحكومة المصرية قد بلغوا ٩٩ موظفًا . . . انتهى ما كتبه لورد لويد في

مذكراته بعنوان « مصر منذ عهد كرومر » .

والواقع أن سجن عبد الرحمن فهمى لم يوقف الحركات السرية في الثورة ، ولم يستطع الإنجليز أن يضعوا أيديهم على القسم الخاص بالاغتيالات في الجهاز السرى للثورة ! .

واستمر الجهاز يعمل !

وفي يوم السبت ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ اعتقلت السلطات البريطانية سعد زغلول ! . . وصودرت أموال زعماء الثورة في البنوك ! .

وفي يوم ٢٥ ديسمبر أضرب الأزهر ، والمحامون ، والتجار ، والمهندسون والمدارس كلها . .

وفي يوم ٢٦ ديسمبر وضع على الجدران أمر عسكري من اللورد ألنبي بأن الجنود الإنجليز مأمورون بإطلاق الرصاص على أى تجمع ! . . وقامت ثورة في زفتى ، وأرسل طابور عسكري إنجليزي لإخمادها . . وفي ٢٧ ديسمبر قامت ثورة في الحوامدية ، وأرسل طابور عسكري إنجليزي لإخمادها . . ثم أضرب موظفو التلغراف والتليفون . وأضرب عمال الترام . وأضرب الحوذية . . وفي ٢٨ ديسمبر أضرب العمدة ، وقرر الشعب مقاطعة البضائع الإنجليزية . وأغلقت وزارة المعارف ٣ .
ملوسة بسبب الإضراب . . وأضرب القضاة . . وفي ٢٩ ديسمبر أضرب الموظفون :
وفي ٣٠ ديسمبر أعلن اللورد ألنبي أن الحكومة ستقطع رواتب الموظفين الذين أضربوا ! . . وفي ٣١ ديسمبر أطلق الرصاص على المستر هاتون رئيس هنظمة وابورات مصر في العنابر ، وفر المعتدون ! فاحتل الجيش البريطاني حديقة الأزبكية وأقسام

البوليس في القاهرة ! . . وفي ٤ يناير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على مسرر فاندريخت مدير شركة ترام القاهرة ! . . وفي ٦ يناير أطلق مجهول الرصاص على محمد بدر الدين مدير الأمن العام فأصابه في رثته . وفي ٧ يناير أعلنت مكافأة ٥٠٠٠ جنيه لمن يدلي بمعلومات عن الذى أطلق الرصاص على مدير الأمن العام ، ولم يتقدم أحد ! . . وفي ١٤ يناير أعلنت دار الحماية أن أموال كل زعماء الثورة جمعت في البنوك ! . . وفي ١٧ يناير أطلق مجهول النار على المسرر هوبكن المهندس في ودشة العنابر بجوار كوبرى شبرا وأصابه . وفي ٢٠ يناير أطلقت النار على مسرر جوردان الموظف الإنجليزي قرب مخازن البضائع في محطة العاصمة فقتل ، والجاني مجهول ! . . وفي ٢١ يناير أطلقت النار على المسرر براون مراقب وزارة المعارف فقتل ولم يعرف الجناة ! وأطلق الرصاص على مسرر « بريتش » من موظفى السكة الحديد فأصيب ، ولم يعرف الجاني ! . . وفي ٢٢ يناير قررت الحكومة منح خمسة آلاف جنيه لمن يعرف قاتل مسرر براون ، فلم يتقدم أحد ! . . وفي ٢٣ يناير أعلن القائد العام للجيش البريطانية أنه لا يجوز لمصرى ماحمل السلاح ، وكل من يضبط يحكم عليه بالإعدام ! . . وفي ٣ مارس هاجم الشعب مركز البوليس في طنطا واستولى عليه . وحدثت معركة قتل فيها ٣ وجرح ٢٠ . وفي ١٤ مارس أطلق مجهولان الرصاص على مسرر مكتشوش مدير قسم القاطرات في السكة الحديد فأصيب . وفي ١٩ مارس أطلق مجهولان الرصاص على جنديين بريطانيين في محطة كوبرى الليمون وتوفى الأول . وحالة الثغنى خطيرة . وفي ٢٠ مارس ألقى الشعب الطماطم والبيض على الأعيان الذين ذهبوا لتهنئة الملك فؤاد ، وقبض على ١٥٠ . وفي ١٦ يوليو أطلق مجهولان الرصاص على الكولونيل « بيعجوت » من ضباط جيش الاحتلال في شارع جامع

جرس بالقاهرة وحالته خطيرة . وفي ١٧ يوليو حكم بالإعدام على محمد أمين .
ومحمود وصفي اللذين ضبط عندهما طلقات مسلسل .

وفي ١٥ أغسطس حكمت المحكمة العسكرية بالإعدام على : حمد الباسل ،
وعلوى الحرار ، وواصف غالى ، وجورج خياط ، وويصا واصف ، ومراد الشريمى
ثم استبدل الحكم بالسجن ٧ سنوات . وأطلق الرصاص على أسرة مستر براون الموظف
بوزارة الزراعة أمام حديقة الأورمان . وفي ١٧ نوفمبر أطلق الرصاص على حسن
عبد الرازق باشا وإسماعيل زهلى بك عضوى الأحرار المستورين قتيلا . وفي يوم ٢٣
يناير سنة ١٩٢٣ نفذ حكم الإعدام فى أحمد رشدى وحافظ حسين المتهمين فى
قضية القنابل . وفى يوم ٢٩ يناير أطلق الرصاص على مستر « روبرتسون » المدرس
بالحقوق ، وقتل ، وهرب الجناة . وفى يوم ١ فبراير أصدر اللورد ألنبي بلاغا بأنه
سيخذ إجراءات شديدة إذا استمر اغتيال البريطانيين . وفى يوم ٦ فبراير ألصقت
فى الشوارع إعلانات بمكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يعطى معلومات تؤدى إلى القبض
على الجناة فى حوادث الاغتيالات ، فلم يتقدم أحد . . وفى يوم ٧ فبراير أطلق
الرصاص على المستر اميلر ، الموظف بمصلحة السكك الحديدية . وفى يوم ١٤ فبراير
ألقيت قنبلة على معسكر الجنود الإنجليز فى جزيرة يدوان . وفى يوم ٢٢ فبراير
فتشت السلطة الإنجليزية بيت الأمة (بيت سعد زغلول) وطردت من فيه وأغلقتة .
وقامت بعملية اعتقالات ضخمة . وفى ٢٤ فبراير أضربت جميع المدارس ، وأصدر
اللورد ألنبي أمرا بإغلاق كل مدرسة لا تنتظم : وفى يوم أول مارس ألقيت قنبلة على
خمسة جنود إنجليز فى شارع نوبار فأصيبوا جميعا .

وفى يوم ٦ مارس صدر الأمر بالقبض على جميع أعضاء الوفد .

وفى يوم ٧ مارس عطلت جريدتا (اللواء المصرى) و (البلاغ) . وفى يوم

٨ مارس أعلنت الحكومة عن عشرة آلاف جنيه أخرى لمن يرشد عن القنبلة ..
ولم يتقدم أحد ! . . وفي يوم ١٧ مارس ~~فشلت السلطة العسكرية~~ جميع منازل حتى
عابدين فلم تعثر على شيء ! . . وفي ١٨ مارس فرضت غرامة على جميع سكان حمير
الأزبكية لأنه حدثت اعتداءات على الجنود الإنجليز . وفي يوم ٢١ مارس قامت
حملة تفتيش في جميع أقسام العاصمة ، ولم يعثر على شيء ! .

وفي أول أبريل أعلنت وزارة خارجية بريطانيا الإفراج عن سعد زغلول من مناه
في جبل طارق ! .

من الذى يقود الجهاز السرى ؟

وعبثاً حاولت المخابرات البريطانية أن تعرف كيف يدار الجهاز السرى للثورة بعد
القبض على عبد الرحمن فهمى ! . . على الرغم من أنها أعلنت عن مكافآت
بالوف الجنيهات لمن يرشد عن الجناة ، بلغت في بعض الأحيان عشرة آلاف جنيه !
وكان الجهاز السرى في ذلك الوقت يتألف من عمال فقراء ، وطلبة فقراء ، وموظفين
صغار !

ولكن العشرة آلاف جنيه لم تستهرو واحداً منهم ! .

• ولم يستطع الإنجليز منذ القبض على عبد الرحمن فهمى في أول يوليو سنة ١٩٢٠
إلى أبريل سنة ١٩٢٥ أن يعرفوا شيئاً عن الجهاز السرى للثورة !

وكتب سعد زغلول في يوم الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ (صفحة ٢٨٣٧) :

« وزعت النياية أمس على المحامين في قضية السردار ملحق تحقيق ، وفيه أن شفيق منصور قرر أنه كان يفكر أن القتل السياسي مفيد ، ولكنه رجع الآن إلى رشده . وافكر أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق وكل ما يعرفه . ذلك أنه وأصحابه افكروا أولاً بأن يقتلوا وكيل حكومة السودان هنا ، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة ، فأهملت . ثم افكروا بعد ذلك في قتل السردار فوافق ، وذكر اسم حسن كامل الشيشي . كما أقسم (شفيق منصور) أن الوفد لا تدخل له في الجريمة ، وأصر على قوله في مواجهة أحمد ماهر . . وقال شفيق في اعترافاته إن النقراشي صرخ ورفض أن يسمع كلاماً في خصوص هذا الإجراء ، ورفضه رفضاً باتاً ، ولكن شفيق منصور قال في الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجراء كانت منه ومن ماهر والنقراشي . . »

المسألة رقم ١

وعند ما عاد سعد من جبل طارق ، ونال الأغلبية الساحقة في أول انتخابات ، وبدأت المشاورات ليؤلف الوزارة ، كان يفكر في الإفراج عن عبد الرحمن فهمي قبل أن يختار أسماء الوزراء . . .

لقد فرجى بأن الوزارة السابقة عقدت اتفاقاً مع الحكومة البريطانية بأن الحكومة المصرية لا تستطيع وحدها أن تفرج عن المسجونين السياسيين . . . وعندما

ذهب نائب المندوب السامي البريطاني لمقابلة الرجل الذي يتولى أول حكم بناء على انتخابات عامة ، كان أول موضوع فكر سعد أن يشير به هو موضوع عبد الرحمن فهمي !... ونحن نتركه كرات سعد زغلول تحكى القصة كلها .
في صفحة ٢٧٧٦ كتب سعد زغلول يقول :

يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ :

قال لي مسر كار (نائب المندوب السامي البريطاني) إنه لم يستحسن من يوم حضوره إلى مصر سياسة الشدة ، وسعى في إبطائها ، وكان من نتيجة سعيه إعادة المنفيين ، وإطلاق سراح المسجونين . قال هذا وكرره . : قلت : « هم أفرج عن بعض أشخاص ، ولكن تقيدت أمة بجالها ! » . قال : « كيف ذلك ؟ » . قلت : « إن الاتفاقات التي تمت مع قانون التعويضات قد أنشأت لاجلها حقوقاً على الأشخاص والسلطات المصرية لم تكن لها من قبل ، فلحكوم عليهم سياسياً لا يعنى عنهم إلا باتفاقها . » . قال : « إن هؤلاء ليسوا مجرمين سياسيين » . قلت : « إنهم مجرمون سياسيون ، وثبت معنى ذلك . » . قال : « هل يوجد شيء من هذا النوع ؟ » . قلت : « يوجد كثير » . قال : « إن كان كذلك فالأمر يسوى » .
وفي صفحة ٢٧٨٢ كتب سعد زغلول يقول :

يوم الاثنين ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

« ورد خطاب من مسر كار (نائب المندوب السامي البريطاني) يقول إنه لم يأخذ جواباً نهائياً في مسألة المسجونين ، ولكن المسألة سائرة في طريق راضية ، ويتعشم أن يعطيني خبراً ساراً بعد قليل من الأيام . فقهمت من هذا الخطاب أن المسألة

شبكة الحل ، أو أنها انحلت فعلا ، ولكن المخاطبة فيها جارية مع اللورد ألباني ، ولا تنته .. ثم ورد من عزيز عزت (وزير مصر المقبوض في لندن) ما يفيد أن المسألة لا تزال تحت النظر : وفي نحو الساعة العاشرة من صباح أمس ، طلب مستر كار بالتليفون مقابلي ، فحددت له الساعة الثانية عشرة . فحضر قائلا : « إني أحمل لك خبراً ساراً » . . ودفع لي ورقة مكتوبة بالإنجليزية ، فأخضت أقرأها . فتعجرت . وحينئذ أبرز لي ورقة باللغة الفرنسية اشتملت على ما يأتي : « أشرف بإعلامكم أنني استلمت الآن من السكرتير الأول للدولة في وزارة خارجية ملك الإنجليز تلغرافاً ، يكلفني أن أبلغ دولكم البلاغ الآتي :

« إن حكومة جلالة ملك الإنجليز ، رغبة في تقوية روابط المودة بين مصر وبريطانيا العظمى ، بحث مسألة إختلاء سبيل الأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية تحت القانون العرفي ، ومستعدة لأن تقبل طريقة العقو العام ، واسعة على قدر الإمكان . وبناء على ذلك ، فإنه فيما يختص بكل مسجون ، لا يترتب خطر على إختلاء سبيله في رأيك ، فإن الحكومة تتنازل عن بحث حالته بواسطة اللجنة المكونة بالذكرات المؤرخة ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ . »

ثم قال : « وإني أوافقك من الآن على إختلاء سبيل من تؤكد أنه لا خطر منه على الأمن العام ، ما عدا السبعة أو الثمانية الأشخاص المحكوم عليهم أخيراً » . قلت : « إني أعطيك هذا التأكيد الآن » . ثم سألته : « هل تجرى بطريق العفو . أو على طريقة إختلاء سبيل من طرفنا ؟ . والأحسن الأخيرة » . . ثم اتفقت على استثناء أولئك السبعة أخيراً لبحث آخر . وبعد ذلك شكرته . فقال : « سأبلغ شكرك ، وأعرض عليك تلغرافي ، حتى لا أروى عنه ما ربما لا تريده » . فقبلت وقلت : « إني ذاهب الآن إلى جلالة » . وركبت معه في سيارته . وكان معه شاب الكتيب المنوع

من الضباط الذين تمهلوق في أثناء القبض على في قشلاق قصر النيل . وكان معه القواص . فانطلقت السيارة بنا ، وكان من يعرفني يبدى شيئاً من الدهشة عند رؤيتي !

ووصلت البيت ، وانصرف . ورأيتي قريبتي مسروراً ، فعزرت الحبر . فقلت : « أخبرك به بعد جلالتك ! » . وانطلقت إلى السلامك حيث كان الوفد مجتمعاً ، وانعزمت معه عند فتح الله بركات . ولم أخبر الأعضاء بشيء ، ولكنهم وجدوا السرور يتدفق مني ، فخمن « على الشمسي » أن الإفراج اقرب . فضللته ! وكنت طلبت من السراي موعداً ، واخترت أن يكون الساعة الثانية بعد الظهر . وفي وسط الأكل دقت الساعة ، فذهبت ، فاستقبلني جلالتك بكل بشر . وكان الحبر لديه موضع سرور عظيم . ثم انصرفت . وحضر بعض الوزراء حيث كنت دعوتهم للاجتماع في الساعة الرابعة بعد الظهر . ثم حضر جمهور كبير من سائقي السيارات وغيرهم متظاهرين ، فقلت : « ماذا تطلبون ؟ » . قالوا : « الإفراج عن عبدالرحمن فهمي . »

وكنت أخبرت قريبتي بالحبر من قبل ، فامتثلت فرحاً ، وقبلتني . وعندما أبدى الجمهور هذه الأمنية قلت لهم :

— لقد أفرج عن عبدالرحمن فهمي !

فهاجوا سروراً ، وأخلوا برقصون ، ويصيحون من الفرح . فقلت : « هيا إذن .. اذهبوا لأعمالكم ! » . فاستمروا برقصون ويصيحون ! فقلت مداعباً : « إذا لم تصبروا وضعتكم مكان الذين خرجوا ! » ، فضحكوا وانصرفوا . . وكان أعضاء الوفد حضروا من عند فتح الله باشا ، وتكامل الوزراء إلا محمد سعيد باشا ، حيث كان في الإسكندرية ، والقرابلي على ما أعلن . وقصصت عليهم القصة فأخذهم

الفرح . وقد أمرت مدير الأمن العام أن يطلق سراح عبدالرحمن فهمى وزميلاته بكل
سرعة ، قتل .
وانطلق المساجين المذكورون ، وحضروا بملايسهم فى بيت الأمة . . وقامت
مظاهرات الفرح !

يوم الأحد ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤

« ظهرت الجرائد مقرنة مادية ، معتبرة ذلك فوزاً عظيماً ، إلا جريدتى
« الأخبار » و « السياسة » ، قلّهما وإن لم يسعهما إلا الشكر قد أعربتا عنه عبارات
تشف عن التكلف والكمد . ولا تخرج جملة ثناء حتى تتلوها جملة تدارى الكمد ،
وتغير الموضوع ، شأن المضطر المدح بيديه على عجل ، ثم يسارع إلى موضوع
آخر ، كى يخرج بما يشعر به من ألم ، حتى يتبعه بطلب لشيء آخر لكى يخفف
من أهمية تحقيق الطلب الأول ! » .

الصراع . . !

هذا ما كتبه سعد زغلول ، وهو رئيس الوزراء عن مقدار فرحه بنجاحه فى
الإفراج عن عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ، الذى أمضى فى السجن
والعذاب ثلاث سنوات وسبعة أشهر . . ويبدو منه مقدار حب سعد لعبدالرحمن
فهمى ، وتقديره له ، واهتمامه به .
ولكن هذه المحبة لم تستمر طويلاً . . فقد كان عبدالرحمن فهمى صلياً وقريباً ،
وكان سعد زغلول صلياً وقريباً ! . . وخرج عبدالرحمن فهمى من السجن مريضاً

محطماً ، من شدة التعذيب وقسوة السجن ، وشراسة الإنجليز ، وبسبب حالته الصحية انقطعت الصلة بينه وبين الجهاز السرى للثورة !

زعيم العمال !

وكلفه سعد زغلول رئيس الوزراء أن يتولى حركة العمال ، ويعيد تنظيم النقابات التي كلفه بها في أثناء ثورة ١٩١٩ وبدأها في تلك الأيام ، ثم جاءت السلطة البريطانية وشردها . وطلب سعد زغلول من الدكتور أحمد ماهر أن ينتخب العمال عبدالرحمن فهمى بك زعيماً لهم . وكلف سعد زغلول الأستاذ حسين نافع المحامى وعضو البرلمان أن يشارك عبدالرحمن فهمى بك في هذه العملية . وفي يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ أقامت نقابة عمال السكك الحديدية وواحات عين شمس حفلة في نادى السباق بمصر الجديدة لتكريم عبد الرحمن فهمى بك لمناسبة انتخابه زعيماً للعمال . وحضر سعد زغلول الحفلة . . وكانت أول مرة في مصر يحضر فيها رئيس الوزراء اجتماعاً لنقابة العمال . . ووقف سعد زغلول والتي خطاباً قال فيه :

« جاء في أقوال خطباتكم إننى شرفتمكم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفاً لكم . أقول وأؤكد لكم أننى لو شعرت بأنى شرفتمكم بهذا الحضور لآخذت نفسى كثيراً على هذا الشعور . . والحق أقول لكم إننى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيراً لأننى رأيت قوة من القوى التي عملت على إنماء النهضة الوطنية ، والتي لها فضل كبير في الوصول بالحركة القومية إلى الحد الذى وصلت إليه . . إلى أفراح كثيرة ، وأسر كثيرة ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضاً وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا « طبقة الرعاع » ! وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم ، ولو كانت هذه الحركة مقصورة على الطبقة العليا ،

لما قامت لها قائمة . . ولا انتشرت هذا الانتشار . . ولا انتصر المبدأ الوطنى بالطبقة التى يسمونها « طبقة الرعاى » ، وهى الطبقة الأكثر عدداً فى الأمة . والتى ليس لها صالح خاص ، والتى مبدؤها ثابت على الدوام . مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها ، ولا منصب تحمل فيه . ولا مصلحة تقضيها . . ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزاً !

« ولا يهر نظرى ، ولا يطرب سمعى ، أكثر من أن أرى رجلاً فقيراً لا قوت عنده يتادى : « يحيا الوطن » وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كاهو ! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف فى المنصب العالى ، إذا قال : « يحيا الوطن » فإنما يقول : « تحيا وظيفتى أو مصلحتى » ! . . ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح . ومن ذوى الوظائف تقلبوا ، وتغير أولاء ، ولكن « الرعاى » أمثالكم ما تغيروا ، ولا بدلوا عقائدهم ، لذلك فإنى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طيبة قوية . سينبت نباتها . وستوفى أكلها بإذن الله ، إن لم يكن اليوم فقداً .

« ولقد شعرت بأن عبد الرحمن فهمى بك خدم وطنه ، فكرمتوه . لأنكم تشعرون بأنه خدم المبدأ الذى تخدمونه ، وأعز القضية التى تقامسونها ، وتحمل الآلام فى سبيلها . . أردتم أن تعلوا شأنه ، وأن تكرموه ، وأن تعرفوا له هذه التضحية الغالية ! فنع ما فعلتم ! ولكن هناك نقرأ يرون أنه لا ينبغى تكريم الأشخاص ! يقولون إن تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه ، ولا ينبغى أن يسند إلى رجل شىء من أعمال المحيدة ، خصوصاً صفة البطولة ، فلا يصح أن تقولوا : « فلان بطل » لمن تحمل فى سبيل الوطن آلاماً . . يقولون هذا ! ولكنهم غخطون أو هو « قصر ديل » ! . . وإذا كرمنا إنساناً ، فإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ . . كما أننا إذا ذمنا شخصاً ، فإنما نذمه لأنه اعتنى مبدأً وديلاً . . هكذا جرى الناس من القدم ، وجاءت

به الأديان .. فلماذا يعذب الشخص لأنه ضل ، ويثاب لأنه أطاع ربه ولم يعصه .. فلم تخلق الجنة لمثوبة المبدأ ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ ! ولو أن المبادئ هي التي تكرم ، وهي التي تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ كذلك ! ولما كنا نقيم مأتماً لراحل كريم ! .. فالشخص يفتي بالمبدأ باق ! وإذا نبكى وتنوح على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ؟ ذلك أننا نكرم الأشخاص الكرام ، ولا معنى لتكريم المبادئ المجردة عن الأشخاص .. فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأنتم تعرفونهم ، جرماً ، فهل يزعج المبدأ في السجن ؟ أو يقادش شخص معتقه إلى السجن ؟

كل هذا مقتته لأين لكم أن تكريمكم لزعيمكم عبد الرحمن فهمي بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسنتم اختياره زعيماً لكم !

...

هذا ما قاله سعد زغلول عن عبد الرحمن فهمي في ٤ يوليوسنة ١٩٢٤ ، وبعد ذلك بثمانية أيام (في ١٢ يوليو) أطلق الرصاص على سعد زغلول : وأصيب ودخل المستشفى وخرج منه يوم ١٧ يوليو . ثم سافر يوم ٢٨ يوليو إلى أوروبا ، ولم يعد إلى مصر إلا يوم ٢٠ أكتوبر : فلا يمكن أن يكون الخلاف وقع مع سعد زغلول في هذه المدة . إن الخلاف وقع في المدة ما بين يوم وصول سعد من أوروبا في ٢٠ أكتوبر ، ويوم استقالته من الوزارة في ٢٤ نوفمبر .

يقول عبد الرحمن فهمي إن سر الاصطدام أنه طلب من سعد زغلول أن يضم الصفوف فرفض .. وأنه كان يذهب إلى سعد زغلول رئيس الوزراء وزعيم الثورة ، ليناقشه في أعماله : فيجد الوزراء الكبار أمثال محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا . ساكتين : خائفين ، خاشعين : لا يستطيع الواحد منهم أن يفتح فيه في حضرة سعد زغلول !

من هنا بدأ الخلاف !

ولكن يبدو أن الخلاف تطور بسرعة عجيبة في خلال ٣٤ يوماً ! ولقد ظهرت نتائج في مذكرات سعد زغلول بعد ذلك بيضعة شهور ! ولكن سعد زغلول لم يفتح فيه بكلمة ضد عبد الرحمن فهمي ! ولكنه كان يعبر عن غضبه في مذكراته :

في يوم الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ كان سعد زغلول متصبداً ، وكانت الدنيا بدأت ترعج أمامه من جديد . . وكان يكفي أن يرشح رجلاً من أنصاره ليكتسح جميع المرشحين ! وفي صفحة ٢٩٧١ من مذكرات سعد زغلول ، كتب سعد يقول :

« رجائي اليوم سلامة ميخائيل (عضو الوفد المصري) ترشيح عبدالرحمن فهمي بك (لعضوية مجلس النواب) . . فقهرته عن هذا الرجاء ، وبيت له سوء عمله . . وكان ذلك بأشد عبارة » .

هذا نص ما كتبه سعد زغلول في مذكراته عام ١٩٢٦ . . فما هو العمل السيئ الذي أغضب سعد زغلول ؟ هل أصبح عبدالرحمن فهمي تعلقات إلى الجهاز السري يقتل السردار دون علم سعد زغلول ! إن الوثائق تقول ان عبدالرحمن فهمي لم يكن له علاقة بمصرع السردار ، وإنه قطع علاقته بالجهاز السري للثورة عقب الإفراج عنه في بداية وزارة سعد زغلول ! . لقد كان من الممكن أن يحدث الخلاف بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمي بسبب أن سعد زغلول اختار في وزارته شخصيات غير ثورية : إن سعد زغلول اختار في وزارة الثورة محمد سعيد باشا وزيراً للمعارف ، وكان محمد سعيد باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السري للثورة قبلة في عام ١٩١٩ لأنه خالف قرار سعد زغلول وألف وزارة في ظل الحماية ! وكان سعد زغلول يرسل في أثناء الثورة رسائل سرية إلى رئيس الجهاز السري يطلب إليه مقاومة

محمد سعيد باشا بجميع الوسائل ! . واختار سعد زغلول في وزارة الثورة توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية . . ونسيم باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السري للثورة قبلة في عام ١٩١٩ لأنه تأمر مع السلطان فؤاد ضد الثورة ! .

وما من شك في أن سعد زغلول أخطأ في هذا . . فإن توفيق نسيم استقال من وزارة سعد زغلول عندما ما اختلف سعد مع الملك ! . واستقال محمد سعيد باشا من الهيئة الوضعية بعد ذلك لأن الملك طلب إليه أن يستقيل . ولكن عبد الرحمن فهمي لم يختلف مع سعد لهذا السبب . . فقد كان من أنصار ضم الصفوف . . وكان يرى في ضم كل هؤلاء الرؤساء السابقين تقوية لوزارة الثورة ! بل إنه لام سعد زغلول على أنه لم يضم باقي الصفوف ! ولقد اختار سعد زغلول الوزراء في وزارة الثورة ممثلين لطبقات الوفد التي قادت الثورة ضد الإنجليز . كان سعد زغلول رئيس الوزراء ووزير الداخلية بصفته الرجل الذي نفاه الإنجليز إلى مالطة ثم سيشيل ثم جبل طارق . واختار سعد فتح الله بركات وزيراً للزراعة ، ومصطفى النحاس وزيراً للمواصلات ، ليثلا للقادة الذين نفاهم الإنجليز إلى سيشيل . واختار سعد مرقص حنا وزيراً للأشغال ، وواصف غالى وزيراً للخارجية ، ليثلا للقادة الذين حكم عليهم بالإعدام وعدل الحكم وسجنوا بعد ذلك في المأزلة ! . . واختار سعد نجيب الغرابي وزيراً للحقانية ليثلا لقادة الثورة الذين نفوا إلى المحاريق واعتقلوا في قشلاق قصر النيل . واختار سعد حسن حسيب ليثلا لآخر وفد تألف ، بعد اعتقال جميع طبقات الوفد ، التي وضعها سعد لتحل طبقة مكان طبقة ، كلما نفيت ، أوحكم عليها بالإعدام !

وكان سعد فخوراً بأنه عين اثنين من الأفندية وزراء لأول مرة في تاريخ مصر ! ولكن الثوار لم يفهموا كيف أدخل سعد في وزارة الثورة سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا ، وهؤلاء عادوا الثورة ، ولم يقفوا معها ، ولم يسجنوا ، ولم يحكم

عليهم بالإعدام ! .. . ويظهر أن سعد زغلول لم يشأ أن يدخل في وزارة الثورة أى عضو من الذين كانوا يقودون الجهاز السرى للثورة ، ولم يذكر في مذكراته سبب هذا الإغفال ، ولعله أراد أن يعلمهم عن الحكم ، لتبقى هيئة ثورية تحت الأرض تساعد عند الاقتضاء ! .. ولكنه لم يلبث بعد تأليف وزارته ببضعة شهور أن أدخل في الوزارة اثنين من أعضاء الجهاز السرى . . بل الاثنين اللذين كانا يتوليان قيادة هذا الجهاز بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى في ١٩٢٠ ، فعين الدكتور أحمد ماهر أفندى وزيراً للمعارف وعمود فهمى النقراشى وكيلًا لوزارة الداخلية . ولكن عبد الرحمن فهمى لم يعترض على هذه التعيينات . فقد كان أحمد ماهر يده اليمنى ، وكان النقراشى يده اليسرى . . ولم يكن عبد الرحمن فهمى يطمع أن يكون وزيراً . .

فإذا حدث حتى أدى إلى هذه القطيعة ؟ وما سر غضب سعد زغلول على عبد الرحمن فهمى ؟ هذا الرجل الذى حكم عليه بالإعدام : وقاد بنجاح الجهاز السرى للثورة ، وكاد سعد يقطع المفاوضات مع لورد ملر لأن الإنجليز قبضوا عليه ! .. . نعتقد أن حالة سعد زغلول النفسية في تلك الأيام هى التى جعلته يغضب على عبد الرحمن فهمى :

إن سعد زغلول مر بمحنة قاسية عقب مصرع السردار ، الإنجليز أعلنوا عليه حرباً شعواء . . الحكومة أعلنت عليه حرباً لاهوادة فيها للقضاء عليه وتحطيمه . وكان إسماعيل صدق هو وزير الداخلية الذى تقنن في محاربة سعد زغلول . . والملك فؤاد خرج على المكشوف ، وأعلن على سعد زغلول حرب الإبادة ، وقرر أن يمحو اسمه من الوجود ! .. . واستطاع هذا التحالف الثلاثى أن يتزل الضربات بسعد !

كان سعد يواجه أزمة ضخمة . . وفي هذا الوقت وقع الحلاف مع عبد الرحمن فهمى . . وترك سعد زغلول يصف ما حدث . في صفحة ٢٨٩٣ كتب سعد زغلول :

في يوم السبت ١٧ يناير سنة ١٩٢٥

قد اشتد الخناق بي ، وأحاطت بي الشدائد من كل جانب . . فأنصار الوفد ينفضون عنى واحداً فواحداً ، والوزارة تجاهر بعدائي ، وتشدد الأوامر على رجالها بمطاردتي ومطاردة أوليائي ، فتمنع اجتماعاتهم ، وترقب حركاتهم وسكناتهم . . وتعاكس مصالحهم ، وتلزمهم بالانشقاق عنى ، وتجبر الذين ترشحوا تحت لواء الوفد على أن يعلنوا استقلالهم عنى ، وتحارب من يأبى هذا الانشقاق وهذا الاستقلال بكل الطرق ، وتهدد كل من يميل إلينا من موظفين ومستخدمين بالرفق والطرء ، أو النقل إلى مكان سحيق . وقد ضج الناس بالشكوى ، وامتلات أعمدة الجرائد بالاحتجاجات . . ولكن لا سمح لمن تنادى لأن المشكومنه هو الأمر بأسبابها ، ومليك البلاد يعلن على رؤوس الأشهاد أنه غير راض عنى ، وأن الناس يجب عليهم أن يختاروا بين الانحياز له أو الانحياز عنه !

وفي أغلب الأوقات تحيط عساكر البوليس ببيتى ، وتمنع الناس من الدخول فيه . . ولا أدرى متى تنتهى هذه الحالة ، وماذا يكون الحال ؟ . . ولقد دلت هذه المحنة التى نجتازها على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس ، ولا سيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم ، وخور . . دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة ، وتبعد القوة . . ومع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقاً ، وأحطهم صفات . . يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . ويأتون المنكر ، ثم يفاخرون بإتيانه ، كأن بينهم وبين الفضل علماء .

كل يوم تردنى خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب

من الهيئة الوفدية في البرلمان . . وأولها كان من مومى فؤاد باشا ومحمد فهمى باشا .
والأول شيخ كان الوفد رشحه ، ونجح في الانتخاب بتأييده ، وكان بعض العارفين
يلومون الوفد على تأييده ، لعدم حسن سيرته ، وشهرته بالميل للإنجليز . ولكننا رشحنه
وفضلناه على غيره من المعارضين . وقد جرى في مجلس الشيوخ على خطة عوجاء ،
وفهمت الآن مصلحتها . أما محمد باشا ، فأنا الذى عينته في مجلس الشيوخ ، وتعين
من غير أن أخبره بأننى اقترحت تعيينه ، وزارنى عقب تعيينه ، والدمع ينهمل من
مأقيه ، وقد قبل يدى قائلاً : « لقد فتحت يبنى جزاك الله عنى خير الجزاء ! »

وقد بنينا استقالتهما على شدة إخلاصهما للعرش ، والشك في إخلاص الوفد .
ثم تبعهما جماعة من الشيوخ والنواب . . وإذا فهمت استقالة أعضاء مجلس الشيوخ
من الهيئة الوفدية لكونها لا تزال قائمة ، وإن كانت معطلة ، فإنى لا أفهما من
أعضاء مجلس النواب . وأغرب هذه الاستقالات استقالة محمد باشا سعيد ، لأن هذا
الرجل نجح في الانتخابات بفضل الوفد وتعين في الوزارة وصار أهم أعضائها ، وتاب
عنى مدة غيابى في أوروبا منذ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ إلى ٢٠ أكتوبر . . أى ثلاثة
شهور تقريباً . . ولكنهم هددوه بعزله من دائرة سيف الدين ، ومورده منها كبير ،
فاختار الثروة على الكرامة . وتبعه اسماعيل سرى باشا ، وقد كان الوفد رشحه ، ولا
سقط في الانتخابات عينته في الحال . وألطف هذه الاستقالات شكلاً استقالة
ألفريد شماس (عضو مجلس الشيوخ) وهو من الذين اقترحت أنا تعيينهم . . فقد
امتدح سياستى وجاهر بأنه اشترك في العمل تحت إشرافى مع الاقتدار !

والآن استلمت تذكرة من شخص يدعى إبراهيم فؤاد ، يقول فيها : « أقدم
التهنئة بنجاح بحسب باشا بوفاة فتحى باشا اليوم (كان حسيب باشا مرشحاً في دائرة
الوايلي ضد إبراهيم فتحى باشا . . وبوفاة الثانى يصبح الأول نائباً بالتركية) .. فاستأت

لأن يكون الموت بشرى ، مهما كان من مات ، ولكن الإنسان ظلوم كفار !
خرج عبدالرحمن بك فهمي من السجن . بعد أن لبث فيه زهاء شهرين ،
ووجه ترواً إلى سراى عابدين حيث كتب اسمه في دفتر التشریفات ولم يمر بيت الأمة.
فصاعل الناس عن سر هذا الإقبال والإدبار . . . وزعم بعضهم أنه يريد الاستقالة ،
وذلك مقلمة لما . وقد حضر عندي بعد أربعة أيام من إطلاق سراحه ، ولم يتكلم
عن تأخر زيارته . ثم أخذت الإشاعة عن استقالته تتأكد ، حتى نشرتها بعض
الجرائد ، فطلب منه تكليفا غير مرة ، فوعده ولم يفعل ، وقال ابن أخيه أحمد ماهر
إنه يقن أن تأخره عن التكليف أنه في انتظار ما تقرره الوزارة في شأن ترشيحه ،
ولفظاهر أنه انقطع نهائياً . . . مع السلامة أه .
انتهى ما كتبه سعد زغلول عن عبدالرحمن فهمي بعد حادث السردار . .
ولكن من الذي أمر بقتل السردار ؟

• • •

خطبة جديدة للجهاز السري رسمها سعد في المنفى بين جبل طارق والزقازيق . تهريب الرسائل السرية في الأحذية

مكتب قاضي محكمة بني سويف ، ثم مكتب قاضي محكمة الزقازيق ، هما كان عنوان الجهاز السري لثورة ١٩١٩ بعد القبض على عبدالرحمن فهمي في آخر مايو سنة ١٩٢٠ ، واختيار سعد زغلول للدكتور أحمد ماهر خلفاً له في رئاسة الجهاز السري .

وكانت تعليمات سعد ترسل بالشفرة ، وبالرموز ، وباليد ، من متفاه في قلعة جبل طارق إلى مكتب قاضي محكمة بني سويف ، ثم يعد ذلك إلى مكتب قاضي محكمة الزقازيق . وكان هذا القاضي هو سعيد بك زغلول ابن شقيقة سعد زغلول ، وقد تبناه سعد هو وشقيقته ، بعد وفاة والديهما وهما طفلان . وكان سعيد زغلول يتلقى تعليمات سعد السرية ، ويفك رموزها في غرفة القاضي ، ثم ينقلها بخطه ، ثم يسلمها بطريقة خاصة إلى الجهاز السري للثورة . وكان الدكتور أحمد ماهر يبلغ سعيد زغلول المعلومات التي يريد إرسالها إلى سعد زغلول ، فيترجمها سعيد زغلول بالشفرة ، ويسلمها للرسول المجهول ، فيسافر بها إلى جبل طارق ، ويسلمها إلى سعد زغلول مخترقاً الحراس والرقابة الشديدة والمخابرات البريطانية التي كانت تحيط بالمكان الذي اعتقل فيه سعد زغلول بالليل والنهار . . . ولقد بدأ التفكير في هذه الطريقة الثورية

أثناء نقل سعد زغلول من منفاه في جزيرة سيشيل في المحيط الهندي ، إلى منفاه في قلعة جبل طارق . . فقد طلب سعد زغلول إرسال شخص يملئ عليه تعليماته السرية من معتقله في جبل طارق إلى قيادة الثورة في مصر !

ولكن كيف يمكن إرسال هذا الشخص الخطير إلى جبل طارق ؟ إن في مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم (السكرتير الخاص لسعد زغلول في ثورة ١٩١٩) قصة هذه المغامرة المثيرة . . كتب الأستاذ كامل سليم يقول :

« في أوائل سنة ١٩٢٢ كان سعد وإخوانه في المنفى في سيشيل ، فلما مرض سعد في تلك الجزيرة السحيقة ، لسوء جوها ، وهي على مقربة من خط الاستواء ، نقله الإنجليز وحمله إلى جبل طارق . فكانت الوحدة والعزلة أشق على نفسه من حجم سيشيل ، فضلا عن البعد عن إخوانه المنفيين . حينذاك طرأت على سعد زغلول فكرة الخلاص من هذه العزلة ، واستئناف جهاده ، واتصاله بمصر بشكل من الأشكال . وتلخصت هذه الفكرة في أنه أعاد إلى مصر خادمه المصري الوحيد - الذي صاحبه ، ووجه رسالته - أخفاها الخادم في حذائه ، ليوصلها إلى . وإذا بسعد يخبرني في خطابه هذا أنه في حاجة قصوى إلى سكرتير خاص ، يملئ عليه رسائله وبرقيات - ويعتمد عليه في شؤنه الخاصة والعامة .

« وقال سعد في رسالته السرية إنه طلب ذلك من الحاكم العام البريطاني في جبل طارق ، فرفض الحاكم ، بناء على أمر الحكومة البريطانية ، التي رأت ضرورة أن يظل سعد في المنفى مشغولا عن كل نشاط ، طمعا منها في غير مطمع ، أن تموت الحركة الوطنية ، وهو بعيد عنها ، فلا يقضيها ولا تغذيها . ثم رجائي سعد في رسالته السرية أن أبذل قصارى جهدي ، وأتخاذل في اختيار سكرتير خاص له ، يسافر إلى جبل طارق في شكل خادم ، بلبل الذي عاد إلى مصر بحجة رغبته في رؤية

زوجته وأولاده . . وحزننى سعد فى رسالته السرية من أن السلطات البريطانية سوف ترفض حتماً من اختياره للسفر ، لو ظننت أنه سكرتير لا خادم ، ولذلك يجب الاحتياط للأمر غاية الاحتياط ، وإلا فقتل للمسعى ، وتعرضنا جميعاً للانتقام الإنجليز !

« هذه هى رسالة سعد زغلول السرية التى وصلت فى حذاء خادمه الذى وصل إلى القاهرة ! . . مطلب عزيز ومهمة خطيرة ! إذ كيف أحقق رغبة الزعيم الوطنى ، وهو فى منفاه ؟ وكيف أجد الشاب المتعلم الذى يقبل أن يكون خادماً . ويتعرض للأخطار ؟ ثم كيف أخدع السلطات البريطانية حتى أُنجح فى مساعى ؟

« وكانت مصر فى ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية البريطانية ، والرقابة مفروضة على الصحف والمجتمعات ، وجنود الإنجليز يتجولون فى الشوارع ، ويفشون الأندية والميادين ، والمحاكم العسكرية البريطانية قائمة لتتكيل بالمصريين الوطنيين . . جو يشيع الرهبة ، ولا يشجع على الفداء ، إلا من سمى وطنيته وشجاعته ، وملائته روح الفداء ! . . يبحث بين الشبان المتحمسين ؛ عسى أن أجد واحداً منهم يقبل هذه المهمة الخطيرة ، فلم أوفق ، بعد بحث وتنقيب استطلاعا عشرين يوماً ، وإذا بتلغراف يرد إلى من سعد زغلول راجياً أن أرسل له خادماً بأسرع ما يمكن ! فقهمت غرض سعد زغلول ، وازداد ألى لعدم توفيقى ، ولأنه يستعجلى ، وأخيراً تحدثت مع مساعدى الأستاذ محمد الأنصارى فى هذا الموضوع ، فلم يتردد فى القبول فوراً ، ولم يزد على سرورى لقبوله ، إلا دهشنى من قبوله الإقدام على رى نفسه فى المجهول المقم بالأخطار ! قلت له : « أحب أن ألفت نظرك أولاً إلى الأخطار التى سوف تتعرض لها من قبوك ، حتى لا تظن فيما بعد أنني خدعتك ، ولم أنورك بكل التفاصيل ! » :
وأدليت إليه بما يلى :

١ - إذا ظن الإنجليز فى مصر لو جيل طارق أنك سكرتير ، ولست خادماً ،

فإنك تتعرض لعقابهم ، ولا تنقامهم ، وللمحاكمة أمام المحاكم العسكرية البريطانية ،
وتتعرض أنت مع سعد زغلول لهذه المحاكمة !

٢- لا أعرف متى تكون عودتك إلى مصر ، فقد تمتد إقامتك في الخارج إلى
عام أو أكثر في المنفى !

٣- أريد منك أن تستخرج « رخصة خادِم » وتلبس جلالية ، بدل البدلة ،
ولا تأخذ معك في السفر إلا بدلتين . بدلة تلبسها وبدلة في الشنطة الصغيرة ، التي
يجب ألا تحتوي إلا على ملابس قليلة .

٤- لا أستطيع أن أغريك بالمال فليس عندي مال غير ماهيتي . وهي عشرة
جنيهات شهرياً ، وأجرة سفرك برّاً وبحراً في الدرجة الثالثة ، وخمسة جنيهات في يدك مدة
السفر حتى تقابل سعد زغلول ، وهو يتولى بعد ذلك أمرك .

قبل الأستاذ محمد الأنصارى هذه المهمة الشاقة . في ضوء هذه الحقائق المفزعة
التي ذكرتها له . وبعد أسبوع واحد من هذا الحديث استخرج رخصة الخادِم
بالجلالية . وكان في طريقه إلى جبل طارق ، ومعه رسالة مني ، ومن قيادة الثورة إلى
سعد زغلول . أظن أنه أخفاها في قرص طربوشه . فلما وصل إلى جبل طارق ، ورد
تلغراف شكر من سعد زغلول بأن الخادِم وصل ، وهو مسرور منه . وظل الأنصارى
في خدمة سعد سكرتيراً خاصاً وخادماً أميناً حتى أفرج عن سعد ! إن هذا العمل
الذي قام به السيد محمد الأنصارى لعجل وطني من الطراز الأول ، أمله روح فداية .
وهو في نظري الفدائي الأول الذي عرفته عن كثب ، وكان من الممكن جداً أن يتعرض
للموت أو الأشغال الشاقة بحكم من أحكام المحاكم العسكرية البريطانية ، لهذا العمل
الذي قام به عن طيب خاطر . والأنصارى في روحه الفداية ووطنيته الخالصة

وشجاعته الناصحة - لا يقل مطلقاً عن إخوانه المجاهدين المصريين الوطنيين الذين نكل بهم الإنجليز في المنافي أو بأحكام الإعدام أو الأشغال الشاقة .

محمد كامل سليم

إعداد الخطة السرية !

وقد وضع سعد زغلول هذه الخطة وهو على البارجة الحربية البريطانية ، التي نقلته من جزيرة سيشيل في المحيط الهندي إلى قلعة جبل طارق . وبدأ سعد زغلول خطته بأن أرسل في استدعاء زوجته لتلتحق به في جبل طارق - وهي رحلة شاقة قطعها البارجة الحربية في ١٤ يوماً ، فتحركت من سيشيل يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ . ووصلت إلى جبل طارق يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . وشاهد في هذه الرحلة أهوالاً . والغريب أن سعد لم يدون هذه الخطة كتابة لأن القبطان رفض أن يسمح له بورقة أو قلم طوال الرحلة !! . . . وكانت هناك عبارات متفق عليها بين سعد زغلول وسعيد زغلول ، أثناء تقيده . وهي أنه عندما يطلب قاموساً فإن معنى ذلك أنه يطلب تفاصيل عن أعمال الجهاز السري تكتب بالخبر السري على صفحات القاموس المطاوب ! . . . وكانت كلمة « الجرائد الإنجليزية » : معناها « التقارير السرية » ! . . . وعندما يطلب كتاباً في النحو والأجرومية فإنه يريد أن تكتب تقارير في داخل كتاب النحو عن النشاط السياسي في مصر وعملية نشر الدعوة . . . والحديث عن « الجو » إشارة إلى « الأنباء عن اتجاهات سياسة بريطانيا نحو القضية المصرية » ، وعندما يطلب « الاهتمام بالزراعة » فإنه يطلب « معلومات عن المعتقلين السياسيين والمنفيين وحالتهم وروحهم المعنوية » ! .

أما الزقازيق وقبل ذلك بنى سويف فلم تكن في حاجة إلى استعمال هذه الكلمات ،
لأنها كانت تكتب الرسائل بماء البصل الموجود في مكتب القاضي . . وكان سعد زغلول
يحل هذه الرموز في جبل طارق بتمرير المكواة الساخنة على ورق القاموس أو كتاب
النحو ! ولم يستطع سعد زغلول أن يكون شبكة سرية بينه وبين زملائه المنفيين في
سيشيل : وإنما اتفق معهم على طريقة خاصة للرموز .

وفي كتاب « سعد زغلول » - للأستاذ عباس محمود العقاد - يقول في ص ٤٠٨ :
لما برح سعد (سيشيل) اتفقوا على طريقة للتفاهم ، يتحللون بها قليلا من قيود
الرقابة . وهي اتخاذ « صفر » - أي شفرة - من الأسماء التي ترد في الرسائل البرقية
حسب المعهود في كل واحد من أصحابها ، فإذا أرسلت بتوقيع « سينوت حنا » فعنها
أنهم في حاجة إلى النقود ، لاشتغال سينوت بك بالمسائل المالية : وإذا أرسلت بتوقيع
« مصطفي النحاس » فعنها أن الحماسة في مصر شديدة لاستحياس مزاجه . وإذا
كانت بتوقيع مكرم عبيد فعنها أن الدعاية في إنجلترا ناشطة لأنه قام بهذه الدعاية
قبل ذلك . وإذا كانت بتوقيع زغلول فالأخبار عادية . أو بتوقيع « سعد » فذلك
بشير الإفراج . . إلخ . .

فلق في القاهرة !

وعند ما بلغ صافية زغلول أن سعد زغلول يريد أن تلحق به في منفاه بجبل طارق
ساورها الفلق - تصورت أنه مريض جداً : وأمطرته بالبرقيات تسأل عن صحته . .
فأرسل سعد زغلول الرسالة التالية إلى سعيد زغلول في بنى سويف - ويلاحظ فيها
التعبيرات الخاصة « بالقاموس » و « كتاب النحو » و « الزراعة » !

جبل طارق - ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

عزيزى سعيد

فسرت اليوم فى خطاب السبت أسباب دعوتها للحضور ، وهى الحقيقة بعينها ، فلا يأخذنكم شىء من الشك فى واحد منها ، وإلا خلقتم لأنفسكم مكدرات لا أساس لها . ويعلم الله أنى لو كنت مريضاً ، لما أقدمت على تلك الدعوة ، إشفافاً على الست ، من فرط شفقها فى ، وما تلاقيه من صعوبة عندما تجدنى مريضاً . وما يبدى من البراهين على صدق هذه الأقوال شىء يمكن إرساله بالتلغراف ، فلا تتعبوا أنفسكم ، إن صحتى جيدة بحمد الله . .

طلبت فيما سبق أن يرسل لى قاموس الشرتوى ، ولكنه لم يحضر ، فأرجو إرساله مع الست ، كما أرجو إرسال كتاب فى النحو . وأن تلتفت بدقة لأعمال الزراعة ، ونخابرنا عنها . وتأكلوا قبل سفر الست من سهولة إرسال نفودها إليها ، كما أشرت لذلك فى خطاب سابق . إنى أعرف صعوبة وجود سيدة تسافر مع الست ، لتؤنسها فى هذه الغربة ، ولكن هذا ضرورى جداً ، كما أنه من الضرورى أن يكون معها خادمة طيبة ، لأن الخدامين هنا فى غاية الصعوبة . قبل وجنات شقيقتك وأنجالها ، أما قرينها فهو فى لندن ، ويخبرنى من وقت لآخر ، بالتلغراف تارة ، وبالكتابة أخرى ، ويقول إن صحته تتحسن يوماً عن يوم ، وأن أعماله سائرة فى طريق النجاح . لعل جوابي وصلك من هنا ، ولعلكم جميعاً بخير والسلام .

سعد زغلول

وكانت « بنى سويف » ترسل لسعد زغلول التقارير السرية داخل كتب مكتوبة بالهجر السرى . . ولكنها كانت لا تتلقى أى تعليقات من سعد زغلول ، لعدم وجود حبر

سرى عنده ، ولعدم استطاعة إرسال أى خبر سرى له ! . . ثم أرسل سعد زغلول فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ إلى سعيد زغلول يقول له إنه يخشى على صفية زغلول أن تقوم بهذه الرحلة وحدها وأنه يرى أن يكون سعيد معها ليوصلها إلى جبل طارق ، ثم يعود إلى القاهرة على القور . . وسافر سعيد زغلول مع صفية زغلول من بورسعيد فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وتولى القاضى عثمان يوسف العمل بدلا منه فى ترجمة رسائل الشفرة المرسلة إلى سعد زغلول .

وصل سعيد زغلول فى ١٧ أكتوبر إلى جبل طارق ، وبدل أن يبقى مع سعد يوماً أو أسبوعاً بقي معه إلى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . وفى تلك الفترة أملاه سعد زغلول خطة الشفرة مع القاهرة ، وطريقة التعامل مع القاهرة ، وأنشأ سعد شفرة سرية بينه وبين الدكتور حامد محمود فى لندن ، وتولى توصيل هذه الرسائل بعض الضباط والجنود الأيرلنديين فى الجيش البريطانى ، ثم أنشأ شفرة سرية بينه وبين « على الشمسى » فى سويسرا ! . . وكانت خطة التعامل مع القاهرة هى أنه تم الاتفاق مع ضابط هندى يعمل مع الحامية البريطانية فى جبل طارق ، فكان الضابط يتسلم الرسائل ، ويذهب بها إلى الميناء ، ويسلمها إلى أحد الخدم الهنود الذين يعملون على شركة بواخر (ب. و. P.O.) وهى بواخر بريطانية منتقلة بين لندن وأستراليا تقف فى ميناء جبل طارق وميناء بورسعيد ، ويرى الضابط الهنودى من جبل طارق على عنوان معين فى الإسكندرية باسم الباخرة . ويرى الضابط الهنودى فى يوم آخر ، على عنوان معين فى القاهرة باسم الخادم الهنودى . ويسافر من القاهرة أحد أعضاء الجهاز السرى إلى بورسعيد ويتنكر فى شكل أحد البمبوتية ، ويصعد إلى الباخرة . ويتسلم الرسالة السرية من الخادم الهنودى . ثم يسافر « البمبوتى » إلى الزقازيق ويسلم الرسالة إلى سعيد زغلول القاضى ، الذى يقلها بخطه ويسلمها إلى أحمد ماهر أو التقرائى

(وكان كامل سليم هو الذى يتولى عملية إرسال الأخبار السياسية إلى سعد زغلول) .
ولكن بقي لتنفيذ هذه الخطة وجود الشخص الموثوق به ، الذى يعمل سكرتيراً
يعمل عليه سعد زغلول لتعليماته السرية . متذكراً في شكل خادم! إن هذا الشخص ضرورى
جداً لتجاح العملية كلها ، إنه هو الذى سيقوم بالاتصالات مع الشبكة في خارج
القاهرة ، وهو الذى سيتسلم الرسائل ، وهو الذى سيحل الرموز السرية !

سوء تفاهم !

ومن الطريف أن الخطة التى وضعها سعد زغلول في أول الأمر ، لم تفهمها القاهرة
لغريبها ! لم تتصور القاهرة أن هذا الرجل الذى يزيد على الستين من العمر يفكر في
مغامرات كالفصص البوليسية ! . . ويحرص سعد زغلول في مذكراته على ألا يكتب
شيئاً عن الجهاز السرى ، وخططه بشأنه ، لأنه يعرف أن هذه المذكرات عرضة
للمفتيش ، ويعرف أن كل خدمه وحراسه في متفاه في قلعة جبل طارق ، من
المخابرات البريطانية ! ولكنك تجد في مذكراته شيئاً عن هذا سوء التفاهم الغريب !
للقاهرة تتصور في أول الأمر أن سعد زغلول يريد خادماً ! بينما هو في الواقع يريد
شخصاً يعمل عليه تعليماته السرية التى يرسلها إلى القاهرة وعواصم أوروبا ، وهو في ذلك
الوقت لم يستطع أن يربط الشفرة السرية بينه وبين القاهرة ، وهو يحتاج إلى الرجل
الذى يتعهد إليه بهذا العمل السرى الخفي ! . . ويكتب سعد زغلول في مذكراته
يوم الأحد ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ يقول : « أرسلت اليوم إلى كامل سليم تليفراً
نصه : « يعود عبد الله حتماً . إذا أمكنك أن ترسل آخر يعرف العربية والإنجليزية » .
ويخشى سعد زغلول في نفس اليوم ألا تفهم القاهرة ما يعنى ! فيكتب في مذكراته

يقول : « وكتبت اليوم خطاباً إلى طاهر الوزى وآخر إلى كامل سليم بالبحث عن
خادم يعرف العربية والإنجليزية ، للاستعانة به على الكتابة ، وقضاء الوازم ، في
بلد لا يتكلم أهله بغير الإنجليزية والإسبانية » .

ثم يخشى سعد زغلول أن تكشف السلطة الإنجليزية الخدعة التى فكر فيها ،
ولا توافق على إرسال السكرتير المتكرر فى صورة خادم أو سفيرجى ! إن مشكلته فى
منفاه أن يخطه فى الكتابة لا يستطيع أحد أن يقرأه بسهولة . إن الصفحة الواحدة من
مذكراته يستغرق فك رموزها بضع ساعات ، وهو يريد أن يرسل تعليمات سرية إلى
الثورة فى القاهرة ، فكيف يرسلها بهذا الخط الغريب ، وكيف يستطيع هو ، وهو
مسجون داخل القلعة أن ينشئ شبكة المواصلات السرية التى تقوم بحمل تعليماته
إلى القاهرة ؟ !

ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « الافتقار للغير نقص ، مهما كان
نوع هذا الافتقار ! إذا اقتضت الضرورة ، لزم أن أحسن الخط العربى والفرنساوى
على قدر الإمكان ، وأن أشتغل بالعمل ، وإن كان هذا يتطلب جهداً ، ليس من
السهل على الآن بدله ، لتقدم السن » .

وما خشيته سعد قد وقع ! إن القاهرة لم تفهم ماذا يقصد عند ما طلب خادماً !
ويكتب سعد فى مذكراته يوم الجمعة ٣ نوفمبر يقول : « وردت لفراف أمس من كامل
سليم بأنه وجد سودانياً طباحاً وسفيرجياً أميناً ، ولكنه يتكلم الإنجليزية ، وماهيته
جنهيات ، والشهادات التى فى يده تدل على كفاءته ، والسيد حسين القصبى
عضو الوفد هو الذى أرشد عنه ! ! فبعثت إلى كامل سليم اليوم بأن المطلوب شخص
ذو خط حسن فى العربى والإنجليزية » . وهذه الحملة البسيطة التى كتبها سعد زغلول

في كل ما كتبه عن الحطة الغربية التي فكر فيها ، لقد كتب قبل ذلك خطاباً بخطه
لكامل سليم وهو الذي أشار إليه كامل سليم في مذكراته ووضعه في حذاء خادمه ،
بعد أن خلع فرشة النعل ، ثم عاد وثبتها من جديد . . ولكن المسافة طويلة بين جيل
طارق والقاهرة !

وفهمت القاهرة فجأة ، من إلحاح سعد زغلول في مسألة الخادم ، ما يريد . .
وفي يوم الخميس ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد في مذكراته : « ورد من كامل
سليم تلغراف بأن تلامذة قلعوا أنفسهم للحمقى ، وهم يسعون في إعداد اللازم للسفر ،
فأجبتهم بأن يشكرهم على حسن استعدادهم ، وبأنني أفضل أن أخطم نفسي ، على أن
أحرمهم من إتمام دروسهم » .

. . .

وفي يوم الجمعة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد في مذكراته : « ورد تلغراف
من محمود غنام يلح على الحضور هنا ، فشكرته ، ونهيتته عن الحضور ، وأبرقت
لكامل بأنه يستحيل أن أقبل أى واحد من التلاميذ ، وأن يبحث عن غيرهم » : «
إن سعد زغلول خشي إذا تقدم محمود سليمان غنام عضو لجنة الطلبة العليا ، أو أى
طالب من الطلبة المعروفين ، بأن يعملوا كخادم له ، أن يشعر الإنجليز الذين يرضون
هؤلاء جميعاً تحت مراقبة دقيقة ، أن يشعر الإنجليز بما يديره سعد زغلول ، ولهذا فإنه
رأى أن يكون الاختيار من أشخاص بعيدين عن الشبهات وعن مراقبة السلطة العسكرية
البريطانية ، حتى يمكن خداعها . وفي يوم الخميس ١٦ نوفمبر أرسل الأستاذ كامل
سليم من القاهرة برقية قال فيها إنه عثر على سفرى ممتاز يجيد الطهى اسمه الأنصارى !
وكان سعد يعرف الأنصارى ويعرف أنه من الشبان الوطنيين المتأثرين ، وأنه عضو
في الجهاز السرى للثورة ! ولم يصدق سعد زغلول أن هذا ممكن ، وكتب في مذكراته

يوم الجمعة ١٧ نوفمبر : « ورد من كامل سليم أنه جارى اللزم في تفسير الأنصارى إلى هنا ، آخر هذا الشهر ، فهل يؤذن له ؟ أشك في هذا » . . ووضع سعد خطاً تحت جملة : « هل يؤذن له ؟ أشك في هذا » ، إذ لم يتصور أن الأنصارى يستطيع خداع السلطة العسكرية البريطانية ويتنكر في زي سفرجى !
وبقى سعد ينتظر على أحر من الجمر السفرجى الجديد !

* * *

وفي يوم الأحد ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته : « ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى سيبحر يوم ٤ ديسمبر ، وربما قبل ذلك » . وفي يوم الاثنين ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول يقول : « ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى أبحر ، وتلغراف من الأنصارى أنه يرجو أن يكون قلوبهم خيراً ، والأول بالإنجليزية والثاني بالعربية » . وفي يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته : « حضر الأنصارى أمس » . وعلى أثر وصول الأنصارى تحولت القلعة التي فيها سعد زغلول إلى مركز قيادة ، يعمل بالليل والنهار . . ولكنى نعرف كيف كان العمل في تلك الأيام ، ننشر نص خطاب أرسله « الخادم » الأنصارى من جبل طارق إلى سعيد زغلول في القاهرة . ويلاحظ في الخطاب التعبيرات السرية عن « الجرائد الإنجليزية » والمقصود بها التقارير السرية ، « وكتاب الأجرومية » والمقصود به النشاط السياسى في مصر . وهذا هو الخطاب :

جبل طارق في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

سيدى البك الجليل حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد ، أبنك مزيد أشراقى القلبية وأتعشم أن تكون بصحة وعافية . بلغنى معالى الرئيس سلامكم ، فذكرت لكم هذا الشعور الجميل . وإني رأيت أن أكتب لك خطابي هذا ، لأنك

مزید شکری و تحیاتی القلیة ، وانی عند حسن ظنکم بی . فلا أخرج من المنزل إلا بأمر معالی الباشا أو الست ، لقضاء بعض مصالح المنزل ، وإن صادف وأردت الخروج ، وهذا نادر جداً للحلاقة مثلاً ، فاستأذن معالی الرئيس فی ذلك . وماحصل هذا إلا مرة أو مرتین فی کل شهر . فإن كنت قد نسيت وصیتکم لی قبل سفركم إلى مصر ، فلا أنسى توصية والدى وأهلی ، كما أنى لا أنسى توصية أربعة عشر مليوناً مسکناً لا أنسى توصية أصدقائی وأحبائی ، الذين لا تزال إلى الآن تردنی منهم خطابات توصية ، التفانى فی خدمة معالی الرئيس . وبغض النظر عن کل ذلك ، فالعطف والحنان والعناية ، الی یعاملنی بها معالی الرئيس وحرمة ، هی فوق کل ذلك ، مما یجعلنی أسیر مودتهما . إننى أخدم هنا اعتقادی ، لست كموظف أو أجیر ، لكن كشخص حمل بأمانة ، فعليه أن یحسن تأديتها ، فإن خيراً فلنفسه ، وإن أساء فعليها . هذا هو اعتقادی الراسخ . وما أظن مولای بعد کل ذلك لإمراً واحداً من جهتی ، فكن مطمئناً ، وطب نفساً .

« معالی الرئيس الآن یقرأ الجریلة الإنجلیزیه بسرعة ، أكثر من الأول ، یتکلم كذلك . فنصرف کل يوم من الساعة الخامسة والنصف إلى الساعة الثامنة فی المطالعة الجرائد الإنجلیزیه ، وفی بعض الأيام فی الصباح ، نصرف ساعة أو أقل أو أزید ، حسب الظروف ، فی محادثة باللغة الإنجلیزیه ، وقلیلاً ما یخطئ . وإننى أستفید فی اللغة الإنجلیزیه منه ، أكثر مما هو یستفید منى ، وأنا أخبرك یقیناً أن معالیه الآن صار ماهراً جداً فی الترجمة من اللغة الإنجلیزیه إلى العربیه ، لا یضارعه أحد ، وهو یحتاج إلى تجربة أكثر فی الترجمة من العربی إلى الإنجلیزى . كما أرجو إن أمکن أن ترسل كتب الترجمة الصغیره المقررة فی ابتدائی ، من سنة أولى إلى رابعة ، لأنه یوجد بها بعض اصطلاحات وقوائد ، لا بأس من أن معالیه یطلع علیها ، كما أنه قد سر جداً

من كتاب « براكتوري » ، الذى أرسله إلينا كامل سليم ، فهو يطالع فيه دائماً :
ولقد أرسلت إلى الأستاذ كامل أطلب منه بعض كتب ، فلم يفلح ، فأجرك أن
تجبره بخطاب بالاهمل فيها ، وهى بأمر معالي الرئيس :
« وجميع من عتلتنا بخير ، ويهدوك أركى السلام . »

المخلص
الأنصارى

• • •

وما يوسف له أن كثيراً من التعليلات السرية التى أرسلها سعد زغلول فى تلك
الفترة الخطيرة ، عن طريق سعيد زغلول ، قد أحرقت فى أثناء قضية ماهر والقراشى !
وليس فى مذكرات سعد زغلول أى شىء يدل صراحة على أنه هو الذى يأمر باستعمال
العتف . . بل إنه كان يردد فى أحاديثه العلانية استنكاره للأغتيالات ! ولكن يظهر
من بعض صفحات المذكرات فى تلك الأيام أنه كان يبرر هذا العتف ، أو يتبرره
نتيجة لاضطهاد الإنجليز وطنيائهم وإرهابهم ، ولتعاون عدد من المصريين مع العدو..
فى يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول من منفاه بجبل طارق فى
مذكراته يقول : « ورد البريد أمس ، وفيه جرائد لغاية يوم ١٧ نوفمبر ، ورأيت فيها
بياناً لعلى يكن باشا رئيس حزب الأحرار المستورين ، يتضمن أن قتل إسماعيل
زهدي بك وحسن عبدالرازق باشا (عضوا مجلس إدارة حزب الأحرار) قتل سياسى ،
ولم يكونا مقصودين به ، بل الحزب ، ويبنى على استغراباً من تقصده ، مع كون
برجرامه وخطه لم يكن فيها عيب لعائب . وجريدة السياسة تحتل بالقلق والقدح
فى كتاب المعارضة ، وللشاية بهم ، واتهامهم بأنهم مسئولون عن هذا التحدى ! وقد
تولى الناس الحرف من هذه الاتهامات ، وانكششت منها المعارضة ، ولطقت كثيراً

من عباراتها ، واقلبت تزيين القecilدين ، بعبارات طويلة عريضة ، وأخذت جريدة اللواء (لسان حال الحزب الوطنى) تبالغ فى استنكار الحادثة ، وتحنى باللائمة : مع الطعن بالحياة إلخ . . ولم تعجبنى خطة حافظ عوض لأنه بالغ فى امتداح القecilدين مبالغة واضحة ، كما أغرق فى استنكار الحادثة إغراقاً ! ولقد أعجبنى رد محمد أبوشادى ، على ما وجه إلى نقابة المحامين من السكوت عن استنكار الحادثة ، كما أعجبنى بعض مقالات فى جريدة الأمة فى هذا الموضوع . ما كان أحسن للمعارضة أن تقول أولاً : إن التحقيق لم يظهر الجانى ، ولا سبب الجناية ، فن المجازفة اعتبارهما كذلك . ثانياً : على فرض أن تكون الجريمة سياسية ، فلا مسئولية فيها على كتاب المعارضة بوجه من الوجوه . وإنما المسئولية على الفاعل لها ، لأن هؤلاء الكتاب لم يكتبوا فى استحلال قتل الخائنين ، واستباحة دماهم ، ولم الحق ، بل عليهم الواجب ، أن يشهروا بكل من حاول الخروج من صفوف الأمة ، والانضمام إلى صفوف أعدائها ، يفعلون كل ذلك فيهم ، كما يفعلون فى كل من يحاول خرق للنظام والتحدى عليه .

« كنت أحب أن يقولوا ذلك ، ويشرحوه . لا أن ينهتوا . وينكروا ما فعلوه ! » .

زوجات الزعيم !

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول فى مذكراته :
« لقد قالت لى اليوم حرمى ، أثناء الذهاب للرياضة فى جنيّة المدينة العامة ، إنها لا تشعر فى نفسها الآن بمجد على أحد ، ولا بغضب من أحد ، بل تود أن يكون صدرها نظيفاً من كل ما يسيء إلى الغير ، وقلبيها راضياً عن كل الناس .

فأحمدت منها هذا الشعور الراقى ، وشكرتها عليه . وقد قالت لى قبل هذا اليوم ، إنها بمقدار ما كانت تهوى الملابس الفاخرة ، والمجوهرات الغالية ، والأمتعة الثمينة ، وكل ما تترين به النساء والبيوت ، بمقدار ما زهدت الآن فى كل هذا ، وأصبحت هذه الأشياء فى نظرها قليلة القيمة ، مزهوداً فيها ، وكل قرة عينها فى أن ترى بلادها مستقلة ، متمتعة بالحرية التامة . وقالت لى أمس : « إني معك أينما ذهبت ، إذا من الله عليك ، وعلى جميع المبعدين والمسجونين بالفرج ، ولكن إذا جاء الفرج لك وحلك ، فإني أعود إلى مصر ، لكى أكون قريبة من أولئك الذين اشتركت معهم ، فى سبب نكبتهم ، بتحريضهم عليه (تقصد البيان الذى أصدره حمد الباسل ومرفص حنا ووبصا واصف وعلوى الجزارا وجورج خياط ومراد الشريعى وواصف غالى بمقاطعة البضائع البريطانية وبالتحريض على استعمال العنف ، فحكمت عليهم المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام ، ثم استبدلت الحكم بالسجن سبع سنوات مع الشغل فى سجن مصر ، وحلقت شعورهم ووضعتهم فى الزنازين) .

« ولقد ارتاحت حرى إلى ما روتته الجرائد ، من أنهم نقلوا إلى معتقل أمانة ، وتخصص طاه لهم من عندهم ، وتخصصت غرفة لكل واحد منهم ، وتعين لخدمتهم بعض المساجين . فرحت جداً بهذه الإحساسات واعتبرتها مما من الله بها على فى هذه الحياة ، ولقد أراها فوق ذلك تجتهد فى توفير أسباب الراحة لى ، وتعمل كل ما فى وسعها لإرضائى ، وتتفانى فى شرح صدرى ، وتفريج كربى ، وتفريج قلبى ، جزاء الله أحسن الجزاء عني ، ومتعها بالصحة النامية ، والمعيشة الراضية ، ووفقنى لإسعادها . »

تعليمات إلى القاهرة !

وفي يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته عن التعليمات التي أعطاها لسعيد زغلول ، المناسبة لعودته من جيل طارق إلى القاهرة : « يسافر غداً سعيد ، وقد أوصيته بأن يعطى لكل من مصطفى لطفى المنفلوطى ، وعائلة مصطفى النحاس ، بلغ عشرين جنيهًا مصريًا ، وأن يقول للدام واصف غالى (قرية واصف غالى عضو الوفد المحكوم عليه بالإعدام) ، إنى مقر كل تصرف يراه واصف غالى . وأن يعطى إبراهيم زغلول مرتبه المأخوذ . وأن يزور المسجونين السياسيين من إخواننا وأن يبلغهم سلامنا وأسفنا ، وأن يمر بعائلاتهم كذلك ، واحدة فواحدة .

« وأن يقابل توفيق نسيم باشا (رئيس الوزراء) ويهتبه بالنيابة عنى ، ويلفت نظره لأن يمتهد فى جعل الدستور موافقاً لمصالح الأمة ، مؤيداً لسلطتها ، لأن كل ما أعطى لها باق ، ولغيرها فان ، يستعمل ضدها . وأن يمتهد فى جعل قانون الانتخاب غير مقيد للحرية ، وفى إجراء الانتخابات من غير تدخل الإدارة ، ويباحق ذلك بإجراء تحقيقات عادلة عن الجرائم التى ارتكبت فى عهد الوزارة السابقة (وزارة عبد الحامى ثروت) سواء كان الذين ارتكبوها وزراء أو غيرهم ، حتى يظهر البلاد من الأرجاس التى تلوثت بها ، وحماية للبلاد من عودة هؤلاء إلى حكمها ، وأن يفعل ما فى وسعه لإطلاق سراح المسجونين السياسيين قبل المبعدين . . وإذا توفى إلى كل ذلك فإنه يخدم بلاده أجل خدمة ، ويخلد له فى التاريخ أجمل الذكرى .

« وأوصيته (سعيد زغلول) كذلك أن يسلم على أعضاء الوفد ويبلغهم ممنونيتى منهم ، وشكرى لهم ، واعتادى عليهم . وأن يخبر كامل سليم بأننى مسرور من

سيرته، ممنون من خطته". وأن يلتفت أرباب الجرائد لأن يرسلوها إلى رأساً ، من غير واسطة دار الحماية . وأن يبلغ بعض الكتاب لأن يكتبوا دائماً في تعداد القذائف التي ارتكبتها وزلة « ثروت » ووزلة « عدل يكن » من قبلها . وأن يوضح في الدستور نص يجعل من هيئة المجلس لجنة تكون هي المختصة بالنظر في الدستور ، وتعديله بحسب ما تراه ، وحيث تقوم هذه اللجنة مقام الجمعية الوطنية ، ويكون الدستور الذي تنفق عليه ، وليد إرادة الأمة ، ولا يضيع الزمن في انتخاب جمعية أخرى ووضع دستور آخر . . وأن تستمر الجرائد على التذكير بموادث المنشقين ، وتلاعيبهم بعد الأمة ، وتقضهم لكل ميثاق قبلوه .

تهريب الشفرة !

وكان سعد زغلول شغولاً بتهريب مفاتيح الشفرة التي مكث شهرين عليها ويعدها مع سعيد زغلول . . والخطة التي وضعت لتصل تعليماته السرية من القلعة في جبل طارق إلى قيادة الثورة والجهاز السري في القاهرة . وكتب هذه الشفرة على ورق خفيف من الورق الذي يكتب عليه النسخ على الآلة الكاتبة ، وطويت عدة مرات حتى تأخذ مساحة صغيرة . ثم تولت صفية زغلول بنفسها خلع كمويب جميع الأحذية سعيد زغلول : زوج الأحذية الذي سيسافر به ، وزوجين من الأحذية في الحقيبة ، وكانت تخلع بنفسها مسامير الكمب ، ثم تحفر في داخل الكمب غنائم لإخفاء هذه الأوراق ، ثم راحت تعلق بنفسها مسامير الكمب كما كانت ، وتضعها في الثراب لكي تبدو الأحذية مستعملة !

. . وكان سعد زغلول قلقاً : هل يستطيع سعيد زغلول الخروج من القلعة إلى

السفينة بهذه الأوراق السرية ؟ هل يفتشه الحراس ؟ هل يفتشه رجال المخابرات ؟
هل يفتشه رجال البوليس الواقفون على السفينة ؟ .. كان سعد مهتماً جداً بنجاح
الخطّة التي وضعها ، وبوصولها إلى القاهرة ! .. وزاد قلقه عندما رأى الحراسة
تشددت في تلك الليلة حول داره على غير المعتاد !

وفي صباح يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحدد لسفر سعيد زغلول كتب
سعد زغلول في مذكراته : « لم أتم البارحة إلا قليلاً » . . ولكن الحقيقة أنه لم يتم
إطلاقاً ! . . إن كل شيء أصبح الآن يتوقف على خروج ابن شقيقته القاضي
سعيد زغلول من الميناء ، هل يستطيع أن يضل الحراس ، ورجال المخابرات ،
والجمر ، ولا يثير شكوكهم ؟ . . لقد نجح سعد زغلول مرة في أن يضل هؤلاء
جميعاً عندما وضع رسالة في « فرشة » خادمه ، وأرسل هذه الرسالة إلى
كامل سليم . . فهل ينجح هذه المرة في تضليل المخابرات ؟ !

شبكة سرية !

نجحت خطة سعد زغلول في تهريب خطته السرية ، ومفاتيح الشفرة ، مع ابن
شقيقته سعيد زغلول ، وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٢ : « سافر اليوم سعيد ، وصحبه الأنصارى إلى البانّة ، ولم يفتش ! .
وقد أوصيت سعيد بكل ما تقدم تفصيله ، إلا فيما يختص بما يقوله إلى توفيق نسيم
رئيس الوزراء ، فقد حذفته منه مسألة إختلاء سبيل المعتقلين حتى لا يفهم أننا
فلتمس لأنفسنا معونة منه ! »

وفي يوم الأربعاء ٢ يناير ، سعيد زغلول إلى بورسعيد ، وقامت السلطات

البريطانية بتفتيش أمتعته في الباخرة « موريا » فلم تجد شيئاً ! . . وفي يوم السبت ٥ يناير تلقى سعد زغلول بريقة مفتوحة من القاهرة هذا نصها : «وصلنا بالسلامة» ! . . وفهم سعد زغلول من هذه البرقية أن الشفرة السرية والحلقة السرية وصلنا إلى قيادة الثورة بسلامة الله ! . وكل ما كتبه سعيد زغلول في مذكراته يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٣ عن هذه البرقية أنها تكلفت ٤٦ قرشاً !

وعلى الفور بدأت الشبكة السرية تعمل في قلعة جيل طارق وفي مكتب قاضي غحكمة الزقازيق ، وفي لندن حيث يتولاها الدكتور حامد محمود ، وفي جنيف حيث يتولاها على السمسى . . وبدأ الرسل يتقلون بين الزقازيق وجيل طارق ! . . وبرقيات ترسل بالشفرة إلى لندن ، ثم يرسلها الدكتور حامد بالشفرة من لندن إلى جيل طارق ! . . ولم يكن الجهاز السرى في القاهرة ينتظر هذا التنظيم ليعمل . . لقد كان الدكتور أحمد ماهر يسلم الرسائل إلى القاضي عثمان يوسف ، فيكتبها بالخبير السرى على كتب ، ويرسلها إلى جيل طارق . . وهذه بعض الرسائل التي أرسلت من القاهرة :

زيادة الاغتيالات !

إلى سعد زغلول

جيل طارق في أول سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

طلب الورد أللبنى أمسى من ثروت باشا رئيس الوزراء إضافة مواد جديدة لقانون العقوبات بسبب كثرة الحوادث وتوقع غيرها . أبلغ ثروت باشا أمسى تعليمات الورد أللبنى إلى مصطفى فخى باشا وزير الحفانية . مطلوب إضافة المواد الآتية إلى

قانون العقوبات :

- ١ - يعاقب بالإعدام كل من استعمل قتابل أو آلات مفرقة بنية قلب نظام الحكم أو ارتكاب قتل سياسي .
- ٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة كل من صنع أو استورد من الخارج قتابل أو ديناميت أو مفرقات .
- ٣ - يعاقب بالإعدام كل من ألف عصاية تقاوم بالسلاح رجال السلطة وكل من تولي زعامة هذه العصاية أو تولي أى قيادة فيها .
- ٤ - من ينضم إلى تلك العصاية ولم يشترك في تأليفها ، ولم يتقلد فيها قيادة ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

بنى سويف

الملك خائف !

جبل طارق في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول

- طلب توفيق نسيم باشا رئيس الديون الملكي من ثروت باشا رئيس الوزراء بأمر الملك إضافة مواد في قانون العقوبات لحماية الملك وهي تقضى :
- ١ - يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على حياة الملك وحرته .
 - ٢ - يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته .
 - ٣ - يعاقب بالإعدام كل من ألف عصاية متباعدة لقلب نظام توارث العرش أو تغيير أى شىء في نظام العرش .

- ٤ - يعاقب بالسجن كل من تطاول على الملك أو سلطته .
 ٥ - يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب في الملك .
 وقد بدأ مصطفى فتحى باشا وزير الحقانية يعد هذه القوانين .
 بنى سويف

...

جبل طارق في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول :

رفع الملك القوانين المشار إليها في رسالة أول سبتمبر و ٥ سبتمبر .

بنى سويف

...

المعتقلون !

جبل طارق في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول .

أرسل نزوت باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية اليوم خطاباً مرسياً إلى مصطفى فتحى باشا وزير الحقانية رقم ٥٧ يقول فيه : « إن سجون الحكومة أصبحت مزدحمة بدرجة أن المسجونين بها فعلاً يزيدون على المقرر الصحى لما بمقدار ٥٨٥٥ مسجوناً . وعدد المسجونين تحت التحقيق الذين قضوا بالسجون مدة تتراوح بين شهر واثني عشر شهراً أكثر قد بلغ عددهم ٢٤٨٥ .

بنى سويف

الجهاز السرى ينتقل إلى الزقازيق !

وابتداء من شهر يناير سنة ١٩٢٣ انتقل مقر الجراز السرى إلى مكتب قاضى محكمة الزقازيق .

فقد صدر قرار بنقل سعيد زغلول إلى الزقازيق . وانهاالت التلاميذ على الزقازيق من سعد زغلول . وبدأ كل شىء يتحرك ويندفع . ويظهر أنه نسى أنه تجاوز الستين ، وأنهك نفسه فى العمل ، فسقط مريضاً . . .

الموت يقترب !

وبدأ سعد يشعر بدنو الأجل ، وبدأ يفلسف مزايا النفى والاعتقال . فى يوم الخميس ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته وهو فى معتقله فى قلعة جبل طارق :

« أشعر الآن بضعف شديد وبدنو الأجل ، يضطرب القلم فى يدى عندما ألمسك به ، وترتعش أعصابى ، عندما يقع مالا أحبه ، مهما كان صغيراً ، ويخيف ، قلبي كل طارئ مهما كان ضعيفاً ، ولا أتحمل معارضة فى رأى ، ولا مخالفة فى فكر ، ويشغلنى جواب على خطاب أو تلغراف مدة طويلة من الزمان ، وربما منعى الفكر فيه من النوم ! . . ويلوح لى من هذه الحالة أنى لا أستطيع بعد أن أباشر عملاً مهما ، ولا أتحمل مرارة الاختلاط بالناس ، والتعرض لحجاء يتهم عما يسألون ، وسؤالهم عما يعملون ، وإرشادهم لما فيه خيرهم ، وإلى ما يوجهون من انتقاد ، ويدرسون من خطط ، وما يؤخذون عليه من قول سمعوه ، أو عمل أدوه . خصوصاً وقد فتحت منافذ كثيرة فى جسم الأمة ، وتشعبت الآراء فيها ، وعجز كل طائفة عن تنفيذ ما تريد يلجئها

إلى أن تلتى تبعته على غيرها ، وتحصن جهدها في محاربته . ولو أن الله يريد بنا خيراً
لما وفق الإنجليز وأشياهم إلى تفيتنا عن ميادين العمل لأن ذلك أبعدنا عن مسافط
التهم ، ومواقع النقد ، وحفظنا من طعنات المنافسين ، وغمزات المحاصمين ، وعصنة
عن قوة العمل بما لا تحب ، وظهور العجز عن عمل ما نحب !
سبحانك اللهم ، ما أرسخ حكمتك ، وأحكم تدبيرك ، وما أجل قدرتك .

• • •

ولكن أخبار القاهرة لا تلبث أن تتزعزع من فراشه . . إن لأحداث تجرى
بسرعة مذهلة . ويتلقى سعد زغلول هذه الرسائل :

٢١ يناير سنة ١٩٢٣ : قدم توفيق نسيم رئيس الوزراء مذكرة للورد ألنبي
يقول فيها إن قتل مسر روينسون من كبار الموظفين الإنجليز وغيره ، هو نتيجة
سياسة الشدة والإرهاب ، وإغفال أغلبية الشعب ، ويجب أن تغير بريطانيا سياستها
بدل الاعتماد على أقلية لا قيمة لها ، وأن تحترم إرادة الأمة وتلغى الأحكام العرفية
وتبيح الانتخاب لكل مصري .

الرفقا زيقي

• • •

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : وقعت أزمة بين وزارة توفيق نسيم ، والورد ألنبي . طلبت
الحكومة البريطانية حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور ، وجعله « ملك
مصر فقط » . الورد ألنبي هدد بخلع الملك إذا لم يحذف النص المذكور . معلوماتنا أن
الملك سيخضع . نسيم باشا قال لنا إنه سيستحيل إذا خضع الملك . الأزمة مستحكمة .
راجع رسالة ٢١ يناير .

الرفقا زيقي

٤ فبراير سنة ١٩٢٣ : أبلغنا توفيق نسيم أنه سيستقيل رسمياً اليوم . ألح الملك عليه في البقاء فرفض ! اقترح نسيم عقد اجتماع للزعماء في القصر . قال اللورد أللبي إنه إذا عقد مثل هذا الاجتماع فسيدخل الإنجليز ويقبضون على الزعماء لأنهم خالفوا قانون الاجتماعات ! .

الزقازيق

المحكوم عليهم بالإعدام !

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : المعتقلون في ألماتة يبلغونكم تحياتهم . إنهم يتحملون حكم السجن بشجاعة كما تحملوا حكم الإعدام بشجاعة . استطاعوا دخول السجن واجتمعنا بحمد الباسل وويصا واصف ومرقص حنا وواصف غالي وعلوي الجزار وجورج خياط ومراد الشريعي في السجن . الاتصال بهم مستمر يومياً . الرسائل متبادلة برغم الحراسة الشديدة .

الزقازيق

وقد رتب الجهاز السري اتصالاً يومياً مع المحكوم عليهم بالإعدام . وكانت السيدة فاطمة حمد الباسل ابنة حمد الباسل باشا تعمل الرسائل السرية إلى السجن داخل الأطعمة ! .

جبل طارق في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ :
من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالزقازيق .

عزيزى سعيد :

أمسر أخذت كتابك الثانى المؤرخ ٢٦ يناير . ولكنى لم أستلم خطابك الأول
المشار فيه إليه . لا أدري إذا كان تاه فى الطريق . أو منعه الرقيب . إني أشكرك
على التفاهيل التى أوردتها . أرجو أن تستمر فى إيراد أمثالها . وفى الطريقة التى
تراسلنى بها . تنشر الجرائد الإنجليزية عن الوزارة أخباراً إما مقتضبة أو متناقضة ،
ولا يمكن أن ليس له وسائل العلم سواها . أن يستنتج منها نتيجة صحيحة . وتلى كل
حال فإنى أرجو أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد .

لقد سرتنى أنك وجدت إخوانى فى الباطلة على صبر جميل ، وفى ثبات متين .
أرجو أن يفرج عنهم فى القريب العاجل . صحتى على ما تركتها من الضعف ،
خصوصاً الجهاز المضمى . أما الجو فتقلب . بين البرد الشديد والخفيف ، وكثيراً
ما تهب العواصف هبوباً لا نستطيع معه الخروج . ولكنهم يقولون إن هذه حالة
لا تدوم ، وعما قليل تزول ، ونستقبل الربيع ، يجمال مناظره . ولطف سمائه .

إن القضية (التى رفعها سعد على الحكومة البريطانية لإلغاء قرار الاعتقال)
كانت تأخرت لأسبوعين ، ولكنها ما زالت متأخرة بعد مضيها . ولا بدورى فى أى
يوم يعاد النظر فيها . بهما كان ، فلا معول لنا إلا على الله القدير العادل . بلغ
سلامى لشقيقتك ، وقرينها ، وأنجالها . وتبزنك وفهية هام (ثابت) تسلمان عليكم
جميعاً أركى السلام .

سعد زغلول

...

جبل طارق في ٧ فبراير سنة ١٩٧٣ :

إلى سعد زغلول

أطلق الرصاص على المستر أميلر أحد كبار موظفي السكة الحديد . أصدر اللورد
ألاني أمراً بتعيين الكولونيل كوك كوكس حاكماً عسكرياً للمدينة القاهرة والجيزة بسبب
كثرة الاغتيالات ! . . وأصدر الحاكم العسكري أمراً بمنع أى اجتماع في القاهرة .
كما أصدر الحاكم العسكري أمراً باعتبار عدد من الأحياء مناطق عسكرية لا يجوز
لأحد الدخول فيها والخروج منها . كل من يقترب منها يطلق عليه الرصاص . المنطقة
العسكرية تحدد من الشمال بشارع ترعة جزيرة بدران ومن الجنوب بخط السكة
الحديد ، ومن الشرق بشارع ابن الرشيد ومن الغرب بشارع أبو القرج ، فرضت غرامة
٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة لأن الحادث الأخير وقع فيها !
اللورد ألاني تأثر جداً !

الزقازيق

.. .

١٢ فبراير سنة ١٩٧٣ : حدث عمل جريء . . أقيمت قنبلة على المعسكر البريطاني
في جزيرة بدران . إنها في المنطقة العسكرية المنعوق الاقتراب منها . انفجرت القنبلة
في مكتب قائد المعسكر قطعت ساقيه . منع الإنجليز نشر إصابته . أصيب عدد
من الجنود الإنجليز .

الزقازيق

احتلال بيت الأمة

وتلى سجد زغلول أن السلطة الإنجليزية احتلت بيته ، وطردت كل من فيه ! .
٢٠ فبراير سنة ١٩٧٣ : هاجمت السلطات البريطانية بيت الأمة ، قام الضباط

ت كله من البدر وم إلى السطوح . استولوا على كل الورق الموجود
ملك ، والمكتب في الدور الأول . قامت سيدات إنجليزيات
ملول وجميع الحاد مات . طرد الإنجليز السيدة رتيبة زغلول ولديها .
ك زغلول موجوداً . أقتلت السلطة الإنجليزية البيت ، وأخرجت كل
بوليس الحربي البريطاني احتلاله ! .

الزقازيق

برقية مفتوحة

فبراير سنة ١٩٢٣ :

يد زغلول بك - الزقازيق .

ن أين رتيبة ؟ تفاصيل حادث المنزل .

زغلول وصفية

• • •

١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ : رتيبة انتقلت إلى بيت فتح الله باشا بركات . أصر اللورد
أللني أن يتم إخلاء البيت في منتصف الليل وأن يخرج كل من فيه إلى الشارع .
رفضت رتيبة أن تخرج إلا بالقوة ! قالت أن ليس لديها مسكن تقيم فيه . بعد اتصالات
قبل اللورد أللني أن تبتقى إلى الظهر . اللورد أللني ناثر دلي منشور الوفد ويقول إنه هو
الذي يشجع على قتل الإنجليز . أحدث قتل بيت الأمة ضجة كبيرة . أضربت
أغلب المدارس العليا والثانوية في جميع القطر !

الزقازيق

جيل طارق في ٤ مارس سنة ١٩٢٣ :

من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالقازيق :

« أسفت لقفل بيت الأمة ، وإن لم أستغرب منه . ولكن الروح التي يريدون إطفاءها ، بقله ، إنما تأوى إلى القلوب ، لا الدور . وتسكن الصدور ، لا القصور . وأرجو ألا يكون قد أزعجكم هذا القفل ، وأن تكون شقيقتكم خرجت من المنزل بهدوء وسكون . فسلم عليها ، وعلى أنجالها ، وزوجها . والله عاقبة الأمور .
سعد زغلول

• • •

وفي يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« انقطعت عن الكتابة من يوم ٢٦ يناير كسلا ليس إلا ، ساعد عليه وقواه ضعف صحتي ، وسيرها من سيئ إلى أسوأ ، أما الآن فقد عدت إلى استئنافها لما فيها من الفوائد ، التي حملتني على التزامها .

« وما حدث في هذه الأثناء هو أن وزارة نسيم استعفت ، لأنها أزدت إصدار الدستور ، فغضب اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني أن تحذف منه النصوص الخاصة بالسودان ، فأبى ، وحصلت مناقشة تبودلت المذكرات فيها ، ورأى اللورد ألنبي أن يتنهز الفرصة ويسقط الوزارة ، فذهب إلى الملك ، وأبلغه رأى الحكومة الإنجليزية في حذف هذه النصوص ! وأرفق لورد ألنبي بلاغ حكومته ، يكتب سافر إلى الملك ، طلب فيه جواباً من الحكومة في ظرف أربع وعشرين ساعة ، وإلا كانت الحكومة الإنجليزية حرة في أن تعمل في مصر وفي السودان ما تشاء ! . . فطلب توفيق نسيم عقد مجلس للمشاورة في دار الملك ، فأبى عليه اللورد ألنبي ذلك ، وأأنذره بفض هذا الكتاب المنوع

المجلس بقوة الأحكام العرفية . وأبى اللورد ألتني ^١ يمد في الميعاد إلا بضع ساعات ،
فرأت الوزارة ألا تحذف هذه النصوص ، بل تعدل النص الخاص بملك مصر والسودان
بأن يكون ذلك بعد المفاوضات ، وبأن عدم الكلام عن السودان لا يخل بما لمصر من
الحقوق فيه !

« واشترطت وزارة توفيق نسيم أن تقبل دار الحماية هذا التعديل في ظرف أربع
وعشرين ساعة ، فلم تجب دار الحماية ، فاستعفت الوزارة بكتبة ^٢ في
حصول التهديد ، وأنه حصل فجأة . بعد أن كانت المحادثات دائرة بينها وبين دار
الحماية بصفة دورية . وقد أرسل إلى الوفد برقيات تفيد ذلك ، وأن توفيق نسيم
كتب مذكرات لدار المندوب السامي قبل استغفائه ، وعقب حادثة اغتيال رويسون ،
يخطئ فيها سياسة الشدة والإرهاب والاتفاق مع الأقلية ، دون الأكثرية ، ويشير
بلزوم الاتفاق مع زعماء البلاد ، ومحترام إرادة الأمة ، وإلغاء الأحكام العرفية
وإباحة الانتخاب لكل مصري ، فاستغنى ذلك إلى أن هنأت توفيق نسيم بتلغراف من
هنا ! . . غير أن الجرائد الثروتية والعدلية (صحف الأحرار الدستوريين) شوهت
الحقائق من قبل . وأوهمت الناس أن السودان قد ضاع بفعل توفيق نسيم ، فاستاء
الكثير منه . ولم يستحسن البعض تلك التهينة ، ومن تأدب في انتقادها نسبها إلى خداع
من الوفد لرئيسه ! »

« وقد قبل الملك الاستعفاء ، بعد أن ألح على توفيق نسيم في البقاء ، وأبى ، فاستدعى
الملك رؤساء الوزارات السابقين . واستشارهم في الأمر . واحداً بعد واحد فلم يقبل منهم
أحد فيما يظهر . إلا عدل يكن باشا . ولكنه أراد أن الوفد يؤيده ، فلم يقبل الوفد ،
فأخفق مسعاه . وقد اتفقت كلمة الأغلبية أخيراً على ألا تؤيد الأمة أية وزارة قبل
إعادة المنفيين والإفراج عن المساجين وإلغاء الأحكام العرفية قعلاً ! . . وكان عدل
يكن قد وعد بالسعي في ذلك ، وفي نحو تعديل توفيق نسيم . وبقيت البلاد بدون وزارة

من تاريخ استقالة نسيم في أوائل فبراير ، إلى أن وردت التلغرافات اليوم بأن يمي إبراهيم شكل وزارة . . . وفي أثناء هذه المدة أطلق عيار نارى على موظف إنجليزى فى إحدى حارات جهة السبئية ، ولم يصبه ، ولم يقبض على الفاعل ، فرأت السلطة العسكرية أن تضرب نطاقاً عسكرياً على هذه الجهة ، وأن تغرم أهلها سبائة جنيه ، وأن تعين حاكماً عسكرياً على مصر والبحيزة !

« وبعد ذلك بيوم أو ثلاثة أقيت قنبلة فى وسط هذا النطاق فقتلت واحداً وجرحت بعض العساكر ، ولم يقبض الجانى . . . وكان الوفد نشر منشوراً يظن فيه على سياسة الإنجليز بتأييد عللى يكن فى تشكيل الوزارة ، أو فرض تعيينه . وعدت السلطة هذا المنشور مهيجاً أيضاً ، فقتلوا بيت الأمة ، بعد أن حتموا خروج من فيه ليلا ، ولم يقبلوا أن يبقوا فيه لغاية ظهر اليوم التالى إلا يشق الأنفس ، وبعد أن قتشوا جميع من فيه ، وأخذوا كل الأوراق ، فأحدث ذلك رجة كبيرة ، وسبب احتجاجات شديدة من أغلب الأفراد والمهينات ، وأضررت كثير من المدارس . . . فاستدعى الحاكم العسكرى أعضاء الوفد ، ونبه عليهم بأنه إذا حدثت حوادث اعتداء يكونون هم المسئولين فاحتجوا على ذلك ، وتخلوا عن المسئولية .

« ثم فى ٢٧ فبراير أقيت قنبلة فى شارع نوبار ، بالقرب من جامع أولاد عنان فى نحو الساعة الثامنة والنصف ، وأصابت بعض العساكر الإنجليز ، ولم يقبض الجانى ولم يكشف . وعليه ، غرمت السلطة البريطانية الساكنين من الأهالى بتلك الجهة بقرامة أيضاً ! . . . وفى يوم ٤ مارس الجارى أقيت قنبلة عند مكتب المخابرات الإنجليزية ولم تنفجر ، وأخرى فى مطعم يأوى إليه الإنجليز فأصاب بعضهم . فاشتد السخط من نتائج هذه الاعتداءات ، وقبضت السلطة البريطانية على أعضاء الوفد جميعاً ، وقد كانت من قبل ضبظت كلا من محمود بسيونى ، وعبد الستار الباسل ،

وحسن يس ، ومحجوب ثابت وغيرهم ، وأرسل هؤلاء الأخيرين إلى المحاريق . وقال روتر إن الأولين سيقلمون إلى محكمة عسكرية بتهمة التحريض على الإخلال بالنظام ! . . وقالت جريدة التيمس إنه لم يقبض عليهم فوراً عقب قبلة شارغ فوبار لأنه كان ينتظر أن يتفقوا مع عدل يكن .

هل ضبعت الرسالة ؟

وكانت الزقازيق تضع أرقاماً للكيب السرية التي ترسلها إلى سعد زغلول ، وكل شهر توضع له أرقام متتالية . . ويبدو أن بعض هذه الكيب السرية كان يضعف أو يضبط ! في الكتاب الذي أرسله سعد زغلول إلى سعيد زغلول في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ قال : « أمس أخذت كتابك الثاني المؤرخ ٢٦ يناير ، ولكني لم أستلم خطابك الأول المشار فيه إليه . لا أدري ، إذا كان تاه في الطريق ، أو منعه الرقيب » . وفي الكتاب الذي أرسله سعد زغلول في ٤ مارس سنة ١٩٢٣ يقول تعليقاً على حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور :

« عزيزي سعيد . . ورد كتابك الثالث دون الأول ، وأشكرك على ما ورد فيه من البيانات ، وإنني متأسف لأن يفهم الناس أن السودان ضاع ، لأنهم بهذا الفهم يسهلون الوزارة على طلابها . ممن لا يفهمهم السودان ولا مصر . وإنما يفهمهم أن تشعب بطونهم ، خربت البلاد أو عمرت ، اتصل السودان بمصر أو انفصل عنها ! . ثم يضعفون ما بأيديهم من الحجج الدامغة على اتصال القطرين . وكونهما يؤلفان مملكة واحدة من قديم الزمان ، يرويهما نهر واحد ، وتجمع سكانهما جوامع مختلفة . ويزيد أسنى على أن هؤلاء أثروا على عقول البسطاء بأضاليلهم . حتى كادوا ينسون مظالم الوزارة

الروتية ، وفكها بالحرية ، والحياة ، والشرف . . وربما استمالوا بعضهم للرضاء بأن تتولى الوزارة شعبة منهم ، يعيشوا في ظلها ، ويصلوا إلى غايتهم بواسطتها . ولكن نرجو أن يخلص الله البلاد من هذه المحنة ، وأن يقبها شر الخادعين .

سعد زغلول

الإفراج عن سعد !

ثم أفرج الإنجليز عن سعد زغلول وسافر إلى فرنسا للاستشفاء . وعاد محمد الأنصارى إلى القاهرة بعد أن قام طوال هذه المدة بكتابة تعليمات سعد زغلول السرية . واستدعى سعد الأستاذ كامل سليم من القاهرة ، وسافر إلى فرنسا وبقى مع سعد ، وكان سعد هو الذى على عليه تعليماته . . وقد حصلنا على نص تعليمات سعد زغلول عن رأيه في المستور الذى ينشر للمرة الأولى :

« إكس ليبان - فرنسا ، فى ٥ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزى سعيد :

« ورد خطابك المؤرخ ٢٤ أبريل ، وكذلك الخطابات والتلغرافات التى أرسلتها من قبله ، ولم أرد عليها لانحراف صحفى . ولكنى تعافيت بحمد الله ، وأخذت تعود إلى القوة . وقد حضر كامل سليم وارتحت لحضوره كما أشرت . إن الإنجليز تظاهروا بحماية حقوق الشعب ضد الملك ، فيما كتبوه فى جرائدهم ، تضليلا للأفهام . لأن المستور الذى تظاهروا بحمايته نجاء مشتملا على كثير من العيوب ، وأخصها أنه فتح لهم بابا للدخول منه إلى البرلمان ، واستعماله آلة لتنفيذ أغراضهم ، ولم يكن صدوره فجأة ، إلا تدبيراً يراد به التأثير على أفكار الأمة ، وإلهاؤها عن عيوبه ، وحملها على الاحتفال به ، ليكون الاحتفال دليلا على الرضا به ، مع ما فيه من تلك العيوب ! .

«إنه قرر مبدأ سلطة الأمة، ولكنك لا تجد تطبيقاً لهذا المبدأ في نصوبه: ولا تجد عملاً لإمكان تطبيقه في غيرها، إذ أوجب استعمال هذه السلطة بالطريقة المبينة فيه: أى بواسطة البرلمان. ولم يجعل البرلمان ممثلاً لإرادة الأمة وحدها، لأنه جعل للملك الحق في تعيين كثير من أعضائه، ولم يحرم الجمع بين العضوية فيه والتوظيف في الحكومة: وفتح بذلك باباً لأن يكون النائب عن الأمة من عمال الحكومة! ومع ذلك فلم يجعل لهذه الهيئة وحدها الحق في التشريع، الذى هو أكبر مظهر للسلطة، بل جعل للملك شريكاً فيه: وأحاط مسئولية الوزارة بقيود، أضعفت من شأنها، وجعلت الوزارة في مأمن من عاقبتها في أغلب الأحوال. وأوجب لبعض نصوصه الخلود والتأييد. فحرم تعديلها. وجاز تعديل الباقي، تحت شروط يتعذر في أغلب الأحوال توافرها: واشترط مع ذلك لصحة تعديلها موافقة الملك أولاً على اقتراحها، وثانياً على تقريرها. وفي النصوص الخالدة ما يتعلق بحرية الصحافة، والاجتماعات، وهى النصوص التى جعلت هذه الحرية تحت مراقبة الإدارة، وهذا يستلزم بقاء هذه الحرية تحت الأحكام الاستثنائية، إلى ما شاء الله. . إذا أضفت إلى ذلك كله أن تنفيذ هذا الدستور معلق على أمر لا دخل للأمة فيه، وأن النظام الحالى يبقى معمولاً به. بعد إلغاء قانون الجمعية التشريعية، إلى وقت تنفيذ هذا الدستور، بان لك أن البلاد لم تكن شيئاً بهذا الدستور، بل بالعكس، خسرت الأمل في أن يكون لها نظام. يضمن أن تكون سلطتها هى النافذة فيه، وتنهياً. بواسطة النفوذ الإنجليزي، الذى رأيت آثاره، في إبعاد الموظفين المحصنين من السرائى، لا عن وظائفهم فقط بل عن وطنهم كذلك— أن يعمل في إدارة البلاد، ويؤثر فيها تأثيراً كبيراً. بدون أن يظهر، أو يتعرض لأقل مسئولية. فهو الذى سيرجع الأمر إليه، في تعيين من للملك حق تعيينه في مجلس الشيوخ وتعيين غيرهم من أعضاء البرلمان

عومًا في الوظائف المختلفة ، إن لم يكونوا معينين فيها قبل انتخابهم ، وهو الذي سيرجع إليه الأمر في مراقبة الصحافة ، بإنذارها ، وإلغائها ، وتقييد حرية الاجتماعات وعدم التصديق على القوانين ، وعدم الموافقة على تنقيح الدستور .

« ومن هنا يتبين لك السر في ترحاب العدلين بهذا الدستور ، وتهليلهم ، وتكبيرهم لصدوره ، بعد أن كانوا قد أعلنوا في طول البلاد وعرضها ، عدم رضائهم بأقل من مشروع لجنة الثلاثين ، لأن ذلك التفويض ضمن لهم مراكز في الهيئة النيابية ، لم يكونوا يحلمون بها ، ومن يعيش ير ! . . أنظر إلى الأحوال الجارية عندكم بعين القلب ، وأدعوا الله أثناء الليل وأطراف النهار أن يخرجكم منها ، ويرزقكم الطمأنينة والأمن . على أنفسكم ، وأموالكم وحریاتكم ، وشرفكم . والإشاعات التي تتردد عندكم عن قرب الإفراج عن المسجونين ، وعودة المقيمين تمصل إلي ، وتبعث في شيئًا من الأمل ، ولكن علم تحققها يكفر قسوى ويثير عوامل القلق والاضطراب ، فانه أسأل أن يقرب الفرج ، ويمتعا بعدله الشامل .

« أرجو أن تسلم على شقيقتك ونجليها ، وزوجها . وتبزيك (صفية زغلول) تشاركني في هذه التحية ، والسلام . .

سعد زغلول .

ملاحظات سعد على الدستور

« إكس ليبان - فرنسا ، في ٧ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزي سعيد :

« أبليت لك في خطابي السابق بعض ملاحظات عن الدستور ، عقب ما تلوته

عنه في بعض الجرائد ، ولكن بعد أن اطلعت على نصوصه : في الجرائد العربية والفرنسية . الواردة من مصر ، رأيت تعديل بعض هذه الملاحظات ، على الوجه الذي ترونه في الورقة المرفقة مع هذا . ويجعل بي أن أشير إلى أن الملاحظات التي أبدتها حضرة الأستاذ أمين بك الرافى عليه ، جديرة بالاعتبار ، وبإعجاب كل محب للبلاد . ومن عجب أن العدلين : بعد أن يسيروا إلى عيوب الدستور ، يقولون إن التقاليد البرلمانية تصلح منها ، مع أن هذه العيوب لم توجد خطأ . بل عمداً ، والذين أوجدوها يريدون الانتعاش بها ، ويحرصون كل الحرص على عدم إصلاحها ، وفي يدهم كل القوة لعدم الإتيان بهذا الإصلاح . وأن وزر هذه العيوب ثقل جديداً ، على الذين كان في قدرتهم التوقي منها ، سواء كانوا من أعضاء لجنة الثلاثين (التي وضعت الدستور) أو الوزارة الحالية (وزارة يحيى إبراهيم) . ويظهر لي من أعمال هذه الوزارة أنها إبراهيمية في الظاهر ، وعدلية في الحقيقة ، ولهذا يخشى كثيراً على الانتخابات ، من تدخل رجلها فيها ، بما يجعل نتيجتها مضرة كل الضرر بالأمة ، إن لم تنتج عيونها ، وتنتج بساتنها ، وحسن انتباهاها ، وهذا الخطر كبير والله عاقبة الأمور .

« كنا سروراً عظيماً بقرب الإفراج عن مسجونى المأظلة مقابل دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه . ولكننا تكدرنا عندما علمنا بأن السلطة رفضت قبول هذا المبلغ من غيرهم ، وخرجوا ألا يكون الرجاء قد انقطع من إخلاء سبيلهم ، وأن نسمع في القريب العاجل بالإفراج عنهم ، وعن غيرهم ، وبعودة المتغيين في سيشيل . كانت انحرفت صحتي ، واستمر انحرافها مدة ، ولكنها عادت فتحسنت بحمد الله ، تحسناً عظيماً عن ذي قبل . وربما بقيت هنا إلى ٢٠ الحالى (مايو) ثم توجهت إلى (أوريا) للاستشفاء بماها حسب إشارة الطبيب .

« والله المستول في تمام الشفاء .

سعد زغلول

وهذا هو نص المذكرة التي وضعها سعد زغلول عن رأيه في الدستور وأرسلها إلى سعيد زغلول :

« إن الدستور قد اهتم بخدع الأمة أكثر مما اهتم بتحقيق رغباتها ، لأنه :

« أولاً : أوهمها أنه منحها نظاماً نيابياً ، وأنها أصبحت أمة دستورية ، مع أنها رازخة تحت الحكم العرقي ، وحياتها وحريتها ، وشرفها ، وأموالها لا تزال تحت رحمة القائد العام الإنجليزي ، وأبناؤها يساقون إلى السجون ، زرافات ووحدا ، والمتنازل تفتش كل يوم ، والحرية تصادر ، بلا سبب يعلن ، أو شبهة تنشر . ذلك لأنه لم يتضمن إلغاء الأحكام العرفية ، بل بالمعكس تضمن استمرار إدارة البلاد بالطريقة الحالية ، إلى وقت العمل به ، ولم يوجب هذا العمل من تاريخ صدوره ، بل من تاريخ انعقاد البرلمان ، الذي لم يحدد لانعقاده وقت .

« وثانياً : لأنه قرر أن الأمة مصدر السلطات كلها ، ومع ذلك لم يشتمل على تطبيق لهذا المبدأ ولا ترك لتطبيقه ، بل جعل السلطة في الحقيقة للملك ، لأنه قضى بأن يكون لمجلس الشيوخ سلطة معادلة تقريباً لسلطة مجلس النواب ، وجعل للملك حقاً في تعيين عدد كبير من أعضائه ، كما جعل له الحق في التشريع بالتصديق على القوانين أو ردّها ، وبالموافقة على اقتراح تعديل الدستور ، وتقريره ، وأورده ، وفي حلّ هذا النواب بلا سبب .

وإذا كان من الخطر ، في بلاد ليس للأجنبي نفوذ فيها ، جمع هذه الحقوق في يد الملك ، الذي يمكنه أن يجذب الأمة إليه ، بجميع الوسائل ، وأن يعتمد على تعاضدها له ، فإن الخطر سيكون أشد وأعظم في مصر ، التي للأجنبي نفوذ شامل فيها ، وهو يزعم أن العرش ، تحت حمايته ، ويبدل جهداً في التفريق بين الملك

ورعيته ، بل يعتبر أن التقريب بينهما جريمة تستحق الإبعاد عن البلاد ، لأن هذه الحقوق لا يتمتع بها في الواقع إلا ذلك الأجنبي ، وهو إنما يستعملها لمصلحته ، وضد مصلحة البلاد !

ثالثاً : لأنه بعد أن قرر أن حرية الصحافة والاجتماعات مكفولة ، جعل للإدارة الحق في تقييد هذه الحرية ، رعاية للنظام العام ، وما أكثر الظلم الذي ارتكب باسم هذا النظام !

رابعاً : لأنه بعد أن قرر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب : أحاطه بقيود يتعذر معها ، في أغلب الأحوال ، تحريك هذه المسئولية ، خصوصاً وحق حل هذا المجلس كالسيف المسلول ، فوق رؤوس أعضائه ، يهددهم بالقطع ، إذا هم تعرضوا لها ، وإصدار الدستور بهذه الكيفية يجعل من الحال إصلاحه ، بطريقة تضمن حرية أفراد الأمة ، وحكم نفسها بنفسها ! .

انتهت تعليقات سعد زغلول السرية إلى سعيد زغلول قاضي محكمة الزقازيق .

ولكن لم تكن مهمة هذه الشبكة السرية مقصورة على إيصال تعليقات سعد زغلول السرية إلى قيادة الثورة في القاهرة ، وحامد محمود في لندن ، وعلى الشمسي في جنيف . . بل إن الشبكة السرية وضعت خطة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ، متحدية الأسطول البريطاني . الأبيض في جبل طارق . والجيش البريطاني الذي يحيط من كل مكان بمقر اعتقال سعد زغلول : والمخابرات البريطانية التي تضعه تحت حراسة دقيقة ومراقبة مستمرة !

إن الرجل الذي كان يمل عليه سعد زغلول تعليقاته السرية في جبل طارق هو الذي سيزيح الستار عن هذا السر العجيب ! .

لغز الخادم الذى عينه سعد فى البرلمان !

هوجم سعد زغلول وهو رئيس وزراء ، لأنه عين خادمه فى وظيفة فى البرلمان بعشرين جنيهًا فى الشهر ! .. هاجمته صحف المعارضة .. وهاجمه أنصاره ! .. ونهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى رئيس الوزراء سعد زغلول وقالوا له : « كيف تعين خادمك بمرتب عشرين جنيهًا فى الشهر ؟ » .. فاجتبهم وقال : « أنتم لا تعرفونه .. وعندما تعرفونه ستطلبون له أكثر من ذلك المرتب البسيط ! »

ومنذ بضعة أيام فقط قال لى « عريان سعد ، عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إن أكبر غلطة لسعد زغلول ، أثارت أعضاء الجهاز السرى ، هى أنه عين خادمه بمرتب عشرين جنيهًا فى الشهر ! .. وكان من غرائب ثورة ١٩١٩ أن خلاياها السرية ، لم يكن يعرف بعضها البعض ! فقد كان هذا الخادم عضواً فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، منذ بداية الثورة ، وهو الذى كتب عنه كامل سليم سكرتير سعد زغلول « إنه القدائى الأول الذى عرفه فى مصر ! »

إن هذا الخادم يكتب اليوم صفحة من مذكراته ، صفحة حافلة بالحياة والحركة والأسرار والمغامرات ! .. إنه الأستاذ محمد الأنصارى الذى تنكر فى زى خادم .. وخدع السلطات البريطانية والسلطات المصرية ! !
كتب الأنصارى يقول : .

عزيزى مصطفى أمين

إني أعرفك أنت وعلى أمين ، عند ما كان عمرنا خمس سنوات ، فى بيت سعد زغلول سنة ١٩١٩ ، وكنت أروى لكما كل يوم حكاية ، وتذهبان إلى سعد

زغلول : ترويان له هذه الحكاية ، فيضحك ويضطرب .
ولكن هناك قصة لم أروها لكما . ولا لأى إنسان آخر ، هي قصة دوزى فى
ثورة ١٩١٩ .
وهذه هي القصة :

محمد الأنصارى
مدير إدارة بالإدارة التشريعية
بمجلس الأمة سابقاً

• • •

« كنت قبل الثورة ، أعمل كاتباً أول فى القوات الجوية البريطانية . وكان
مقردا فى منشية البكرى خلف البيت الذى سكنه الرئيس جمال عبد الناصر .
وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذهب سعد زغلول إلى دار الحماية وطلب باسم الشعب
المصرى الاستقلال . وبدأت عملية التنظيم الثورى تحت الأرض على الفور ! . .
واتصل بى المحرم الدكتور أحمد زكى مطر . وابن عمى على عزت الأنصارى :
وأبلغانى أنهما يعملان فى خلية المنشورات الخاصة بالثورة . وأنهما يطالبان منى أن
أنضم إليهما فى الجهاز السرى لقسم المنشورات . وأن تكون مهتقى توزيع منشورات
الثورة داخل المطار البريطانى ! . . وأن من واجبى أن أؤلف خلايا سرية من العمال
داخل المعسكرات البريطانية ! . . ثم اتصل بى الجهاز السرى : وقال إن لديه
معلومات تقول إن الأورطة الرابعة المصرية هى التى تحرس المطار ومخازن التموين
للجيش البريطانى . وأن المطلوب هو توزيع منشورات الجهاز السرى فى داخل هذه
الأورطة !

واتصلت باليوزباشى محمود لطفى - ولا أعلم إذا كان حياً الآن أو ميتاً - وكان

يتسلم منى المنشورات ، التى كنت أربطها على حزامى حول وسطى ، وأدخل بها خيمته فى المسكر : فيأخذها ، ويوزعها على إخوانه الضباط والعساكر . ثم اتصل بى الدكتور أحمد زكى مطر ، وطلب أن نستعد لساعة صفر معينة ، وهى الساعة التى سيتدخل فيها الإنجليز لإجراء ضد سعد زغلول . وعندما صدر الأمر ببنى سعد زغلول ، بدأنا نتحرك بالعمل الجدى فى داخل المطار . . . وكنت قد ألقت خلية سرية من عمال المطار البريطانى المصريين ، الذين يعماون داخل (الهانجار) . . . وكانت كل خلية مكونة من اثنين حسب التعليمات . وأبلغتهم أن التعليمات هى أن نحاول حرق بعض الطائرات الموجودة فى المطار ! وقام العمال على الفور بحرق طائرتين ، وتصور الإنجليز أن هذا قضاء وقدر ! . . ثم بعد ذلك صدرت التعليمات بأن نحاول حرق مخزن الذخيرة التابع للمطار ! . . وقام العمال بتنفيذ ذلك . وقد اتهمت بالتحريض ، ولكن جميع العمال شهدوا معى ، وصدر قرار ببراءة ! .

حدث أن أمرت القيادة البريطانية قوة الطيران بأن تشترك بطائراتها فى قمع الثورة ، وإلقاء قتابل على التجمعات فى الأقاليم ، وخاصة فى المدن التى أعلنت استقلالها ، بعد أن قطع الفلاحون السكك الحديدية وأقفلوا الطرق ، وأصبح انتقال الجيش البريطانى مستحيلا ! . . وصدرت إلى تعليمات الجهاز السرى بأن أحصل على جميع التقارير التى يقدمها الطيارون عن المهام الحربية التى قاموا بها . وكان من بين التقارير ، تقرير من أحد الطيارين يقول فيه بالحرف الواحد : « وجدت سوقا متجمعا فألقيت عليه قنبلة . . وقتل كثيرون » ! وكنت أقدم هذه التقارير بنفسى إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى ، الذى كان يرسلها إلى سعد زغلول فى باريس ، ليثيرها فى مؤتمر الصلح عن فظائع الإنجليز فى مصر .

وكانت قيادة الطيران فى مشية البكرى تتلقى يوميا من قيادة الجيش البريطانى

صورة تقارير القيادة يُعن العمليات الحربية .الى قاموا بها ضد المتظاهرين ، وعدد القتلى الذين قتلهم من المصريين ، وعدد القتلى والجرحى من الجيش الإنجليزي . وكنت كذلك أقدم هذه التقارير إلى عبد الرحمن فهمي . . وحصلت كذلك على صورة أمر أصدرته القيادة البريطانية بتميين عدد من الضباط البريطانيين المسرحين في وظائف البوليس المصرى والجيش المصرى والإدارة المصرية ، لعدم الاطمئنان إلى المصريين في هذه الوظائف . وبدأت الشبهات تحوم حولي . وتلقيت معلومات من الجهاز السرى للثورة ، بأنه يحسن أن أترك مكانى في قيادة الطيران البريطانى لأثنى أصبحت موضع شبهة ١ . . واستقلت في يونيو سنة ١٩١٩ ، وأبلغنى عبد الرحمن فهمي بك أنه قرر تعيينى في سكرتارية الوفد . .

وقد مكثت عامًا بدون أجر ، متطوعًا . ثم أبلغنى عبد الرحمن فهمي أنه تقرر لى عشرة جنيهات مصاريف انتقال ، بعد سنة من عملى مجانًا . . وكانت مهجتي هى طبع المنشورات فى المطابع السرية ، وتدهش إذا علمت أن مطبعتين من مطابعتنا السرية كانتا بجوار سراى عابدين . وكان توزيع المنشورات منظمًا ، فكانت خلايا منتشرة فى الأقاليم تسلمها ، وكانت خلايا فى القاهرة تتولى توزيعها ، وفى الوقت نفسه انضم المعلمان عبد العظيم سعودى وعلى الفهلوى وغيرهما من موزعى الصحف للعمل معنا فى خلية أخرى ، وكما نسلهما المنشورات فيضعانها داخل الصحف لتوزع فى جميع الأقاليم قبل أن توزع فى القاهرة . وقد حدث أن طبعت منشور الوفد ، بعد نفي سعد زغلول إلى سيشيل ، وفيه قرار بمقاطعة البضائع الإنجليزية (وهو المنشور الذى حكم من أجله على أعضاء الوفد الذين وقعوه بالإعدام) . وقام باعة الصحف بتوزيع هذا المنشور علنًا ، وإذا بالسلطة الإنجليزية تقبض على جميع باعة الصحف فى القاهرة ، ولم يفتح واحد منهم فمه عن الذى أعطاهم

هذا المنشور . . وعاشت مصر ٢٤ ساعة بدون صحف لأن جميع باعة الصحف كان مقبوضاً عليهم ! .

ثم جاعنى الأستاذ كامل سليم سكرتير سعد زغلول ، فى أحد الأيام وقال إن هناك مهمة خطيرة ، وأنه متردد فى عرضها علىّ ، لأنه يعلم أننى سأزكّ إلى ابنة عمى بعد شهر ، وأن هذه المهمة قد تؤدى إلى الحكم بإعدائى ! وهى المهمة التى أشار إليها الأستاذ كامل سليم فى مذكراته وهى أن أتذكر فى شكل سفرجى وأسافر إلى سعد زغلول فى مناه ييجل طارق ، وأن مهنتى هى كتابة تعليقات سعد زغلول السرية . وقلت هذه المهمة على الفور ، وبدأت أحاول تغيير ملاعجى وزبى ، وامتنعت عن تناول الطعام ، حتى يشحب وجهى ويظهر التقعر والبؤس والناقة على ملاعجى ، ثم ارتديت جلاية وجاكّة ، وحذاء قديماً وطريشاً قديماً . . وأصبح من الصعب معرفتى ! .

وذهبت إلى قلم تحقيق الشخصية ، وكان يباب الخلق ، ووقفت فى الطابور الطويل فى الشمس ، وضربنى السكرى بعضاه ، لأدخل فى الصف ، ولا أزالحم ، ثم وصلت إلى الشباك بعد انتظار عدة ساعات ، ودفعت الرّسم وكان ٢٠ قرشاً ، ثم أدخلوا بصماتى ، وإذا بى أكتشف أن الذى يأخذ بصماتى صديق لى اسمه إبراهيم عبد العزيز . وذهل عندهما رأتى ! وقلت له : « إنها مهمة وطنية وأرجو ألا تبوح بالسر ! » . . وإذا به يساعطنى ويشترك معى فى تفصيل وزارة الداخلية ، والإسراع بالإجراءات . . ولو كان كشف أمره لفقد وظيفته ، وفقدت رأسى ، ولكنه تحمس معى لخداع السلطة ! . . وحصلت على رخصة سفرجى ، وأخذنا كامل سليم ، وذهب بها إلى دار المتدوب السامى ، وقلمها لم بأننى سفرجى من (طهطا) . . وإذا بدار المتدوب السامى تظن أن طهطا هى طنطا ، فأرسلت الإدارة إلى طنطا

بالتحرى عني ، والسؤال عما إذا كنت مشتركاً في أى عمل سياسى ١٩ وإذا بهم
يجدون هناك في طنطا شخصاً يحمل اسمي فعلاً - محمد الأنصارى - وجاءت
التحريرات بأنه حسن السير والسلوك ، ولا علاقة له بالسياسة ! .

ومنتحني دار المندوب السامي تصريحاً للسفر إلى جبل طارق للعمل كسفرجى
لسعد زغلول ! . . وأعطاني الأستاذ كامل سليم تقريراً سريعاً من قيادة الثورة في
القاهرة ، فأخفيت في علبة صفيح للطربوش ، صممتا داخلها غيباً سريعاً من الصفيح ،
ووضعت في جيبي خطابات ليست ذات قيمة ولا أهمية ، موجهة من أفراد الشعب
إلى سعد زغلول . ولم يفتشني أحد في بورسعيد ، إذ أن منظري كان يوصي بأنني
سفرجى عادى . . ولكن عند وصولي إلى ميناء جبل طارق جاء بعض ضباط المخابرات
البريطانية ومعهم سيدة ، وفتشوني تفتيشاً دقيقاً ، حتى إنهم كانوا يكسرون الشوكلاته
والملبس الذي كنت أحمله معي ! ! ولكنهم لم يشكروا في صندوق الطربوش الصفيح ،
لأن الخبأ فيه كان محكماً جداً . . ولكنهم صادروا كل ما معي من أوراق - لا أهمية
لها !

واستقباني على الباخرة في جبل طارق المرحوم سعيد بك زغلول ، ورافقني إلى
القلعة ، وقابلت سعد زغلول ، فوجدته يمثلثاً صحة وعافية ، وهنأني على أنني استطعت
أن أخدع السلطات البريطانية ، وأخدع السلطات المصرية ، وأخدع المخابرات
البريطانية التي تتولى حراسته ومراقبته ! . . وبدأ سعد زغلول بالحديث عن حال
الروح المعنوية للبلد ، وعن أثر سقوط وزارة ثروت ، وتأليف وزارة توفيق
نسيم ، وعن الدين قبض عليهم في حادث اغتيال حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدي
ثم سلمته علبة الطربوش الصفيح التي فيها الرسائل السرية ، وأحضر سعد زغلول
بعض الفصح وأشعله ، فساح اللحام وأخرج الرسائل السرية ! .

وتتوقف هذه الصفحة من مذكرات الأنصارى ، لتعود إلى مذكرات سعد
زغلول في هذا التاريخ . .

فتجد أن سعداً يكتب في مذكراته يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ :

«اشتد البرد، وعصفت الريح، وكان أعلن الجيش أنه سيأشر مناورات، بإطلاق
النيران اليوم حول الساعة العاشرة والنصف صباحاً، مع إشعار السكان بأن يتركوا زجاج
الشبائيك مفتوحاً، فعملنا . وانتظرنا حتى حضر الميعاد، ولم يحصل إطلاق نار، ونظن أن
ذلك لقصف الريح وشلتها. وحضر الأنصارى أنس، وحدثنا عن حال مصر، فقال
إن روحها المعنوية قوية ، وأن السرور عم الناس عند سقوط وزارة ثروت، وأنهم
خبرون من وزارة توفيق نسيم ، وصمموا ألا يعيروها قناتهم إلا إذا حققت مطالبهم ،
وأولاً إطلاق سراح المعتقلين والمُسجونين ، وأن كثيراً من المدارس أُضريت استياء
منها ، وأنهم غير مرتاحين لعدم إعلان الوزارة بروجرامها ، وأن حزب الأحرار
الدمستوريين أخذ في المبط ، وجريدة السياسة باثرة ، وقد أخذ بعض من دفعوا
مساعدة لما يطلبون ردها ، بإنذارات قضائية ! . . وقد أفرج عن كل الذين كانوا
حبسوا في تهمة إطلاق الرصاص على حسن عبد الرازق وزهلى بك ، وأن فخرى
عبد النور (عضو الوفد) محبوس والممة كانت مبدولة في تلفيق أدلة ضده ،
بالتحريض على حوادث الاعتداء على البريطانيين ، ولكن (القاضي) عبد الهادى
الجندي أظهر هذا التلفيق ، وأن الذى كان يسعى فيه هو مستر إنجرام (مدير المخابرات
البريطانية في مصر) ، كما قرر ذلك بعض من كان يراد جعله شاهداً ضد فخرى
عبد النور ! . . وأن الملك مسروراً عظيماً بالتصريح الذى أبدته ، وكذلك
وقع عند الناس موقفاً حسناً ، وأن كاسترو (رئيس تحرير صحيفة الليبريه) كلف
أن ييلنى أنه متأكد أن الملك وتوفيق نسيم رئيس الوزراء مهتمان بمسألة إطلاق سراح

المحتقلين ، وأن الرجال والسيدات يرددون على بيت الأمة ، ورجال الوفد يباشرون أعمالهم بكل همة ونشاط .

هذا ما كتبه سعد زغلول عن مقابلاته للأنصارى ، ولكن ماذا كتب عن التقرير السرى الذى كان يحمله الأنصارى فى حلبة الطربوش ١٢ . . إن سعد زغلول كتب سطرين فقط بعد ذلك عن هذا التقرير السرى فقال : « وورد معه (مع الأنصارى) خطاب من أعضاء الوفد يشرح الحالة شرحاً وافياً . وكذلك ورد من كامل سليم ما يفيد اشتغاله معهم . وسأرد على ذلك » .

ويعود الأنصارى ليستأنف مذكراته فيقول :

« وبدأ سعد زغلول العمل على الفور . .

وشعرت منه أنه لا يثق بالملك ، ولا يطمئن إليه ، وأنه يعتبر التفاهم بين الوفد فى القاهرة وبين القصر هو (هدنة مرحلية) وأن الصراع لا يلبث أن يبدأ بين الشعب والقصر . . وكان سعد زغلول لا يوافق على أن تتجه الثورة إلى القصر . وكانت صفة زغلول تقول صراحة : « كيف تلعب وفرد الشعب إلى قصر الملك لتطالبه بالإفراج عن سعد زغلول ١٢ إن الشعب هو الذى يجب أن يحطم قفص السجن ، لا الملك الذى هو عدو الشعب ! » .

وقطع مذكرات الأنصارى مرة أخرى . . ونجد فى مذكرات سعد زغلول فى

يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ما يأتى : « أخبرتنى الست (صفية زغلول) أنها تأثرت جداً عند ما رأت الوفد يذهبون إلى قصر عابدين ، ويلتسمون القفوعى ، إذ افتركت أن هذا الالتباس ضمة من كرامتى ، والنجاح فيه يغفل يدنا عن العمل ، ويسلبنا قوة القيام بالواجب الذى تحملناه . روت لى ذلك ، وهى شديدة التأثير ، فأعجبت بدقة شعورها . وعلو نفسها . وزادت محبتها فى قلبى ، وميزلتها فى نفسى علواً . ولقد قالت لى إنها اشتركت فى المنشور الذى وضعه الوفد احتجاجاً على الحكومتين الإنجليزية والمصرية ، بخصوص إبعادى فى سيشيل ، مع كون جوها يضر صحى ، وحرضت عليه (وهو المنشور الذى حكم من أجله بالإعدام على أعضاء الوفد الذين وقعوه) وأنها لو خيرت بين أن تسلم روحها ، وخروجهم من السجن ، لاختارت تسليم روحها ! . فامتألت إعجاباً بها ، وإكباراً لها . ولا ورد التفرد من أهلهم بقرب الإفراج عنهم ، بكت ، حناناً عليهم ، وسروراً بهم . وأجابتنى بأنها شعرت عند تلاوته بدافق من السرور ملأ قلبها دفعة واحدة ، حتى فاضت به دموعها .. فما زادنى هذا البكاء منها ، إلا سروراً بها ، وقلت : حقاً إن القلب هو الإنسان ! » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته ، ونعود إلى مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى :

« ثم بدأنا العمل على الفور : وبدأ سعد زغلول تعليماته السرية لى كامل سليم فى القاهرة ، وإلى سعيد زغلول فى الزقازيق ، وإلى حامد محمود فى لندن ، وإلى على الشمسى فى جنيف ، وإلى الجمعيات المصرية فى تولوز ، وباريس وبرلين ، وإنسبروك وغيرها . وكان سعد زغلول مهتماً بهذه الجمعيات المؤلفة من الطلبة المصريين فى أوروبا اهتماماً عظيماً ، فقد كانت هذه الجمعيات نشطة جداً ، كانت

على اتصال وثيق بجميع الأحزاب الاشتراكية في أوروبا ، وكان سعد زغلول يرسل عدداً من الزعماء الاشتراكيين في العالم بخطابات مستمرة ، يشرح فيها قضية استقلال مصر . وقد يذهل الناس إذا علموا أن سعد زغلول كان متحمساً لمبادئ حزب العمال البريطاني ، متتبِعاً لتقدمه وانطلاقه ، مهتماً بأخبار هذا الحزب الصغير الذي بدأ يكتسح إنجلترا . . وقد لا يعرف الناس أن الزعيم المصري سعد زغلول ساهم مالياً في إنشاء جريدة (الديلي هيرالد) ، لسان حال حزب العمال البريطاني ، وأنه اشترى سراً بعض أسهم هذه الجريدة . . وكان سعد زغلول يدرس مبادئ حزب العمال الاشتراكية ، وكان متشوقاً لمعرفة نتيجة تطبيق هذه المبادئ في إنجلترا . وقد كانت هذه المبادئ شيئاً جديداً في تلك الأيام . وكان سعد زغلول ينكر علناً أنه مهتم بهذه المبادئ ، وكان حزب المحافظين والأحرار أصحاب الأغلبية وقتها يهتمون سعد زغلول بهذا . . ولكن كنت أشعر منه بهذا العطف وهذا الاهتمام بحزب العمال . ولقد شعرت بهذا عندما أمل على سعد زغلول إحدى التعليمات السرية — التي اعتبرها أهم تعليمات أهلاها على طوال تلك الفترة — فقد حدث أن تلقى سعد زغلول عدة تقارير من سفيره الرسمي في لندن ، الدكتور حامد محمود ، وكانت هذه التقارير تؤكد أن مبادئ حزب العمال بدأت تكتسح مبادئ المحافظين ، وأنه يتوقع أن حزب العمال سيتولى الحكم في بريطانيا لأول مرة خلال شهور ، وأن « رامزي ماكدونالد » صديق سعد زغلول وزعيم حزب العمال هو الذي سيؤلف الوزارة القادمة .

وأرسل سعد زغلول تعليماته السرية إلى الدكتور حامد محمود بأن يجتمع بمسرة ماكدونالد ويبلغه أن سعد زغلول يتمنى لحزب العمال النجاح ، لأن مبادئ حزب العمال تؤمن بحرية الشعوب . وطلب سعد زغلول في رسالته أن يكون الدكتور حامد

محمود على اتصال مباشر بزعماء حزب العمال ، وأن يشرح لهم قضية الشعب المصرى ، وأن يطلب إليهم أن يتمسكوا بهم فى الحكم بالمبادئ التى أعلنوها وهم فى المعارضة ! وأرسل الدكتور حامد محمود إلى سعد زغلول أن مستر ماكدونالد سعيد بهذا الاهتمام ، وأنه يؤكد أن حزب العمال لن يتخلى عن مبادئه عند ما يتولى الحكم ! .

الرسالة الخطيرة !

وعند ما وصل هذا التقرير إلى سعد زغلول استدعاني ، وكان جالساً على مكتبه فى الدور الأول ، فى بيته بجبل طارق وقال لى : « اكتب . . » ، وأمسكت القلم ، وبدأ يملأ على :

مصرى جليلاً — الدكتور حامد محمود — لندن :

« أبلغ ماستر ماكدونالد ، أن الشعب المصرى ينتظر من حكومة العمال أن تمنحه الاستقلال التام . وعندما تقول الاستقلال التام ، فعنى جلاء جميع القوات البريطانية عن بلادنا . . . ونعنى أيضاً خلع الملك فؤاد ، إذ أننا نعتبره جزءاً لا يتجزأ من الاحتلال ، فهو معين بقرار من وزير خارجية بريطانيا فى ظل الحماية البريطانية ، ونحن نعلم أن مبادئ حزب العمال تنص على حق الشعب فى اختيار حاكمه .

ولذا فإن فى مقدمة مطالبنا أن يكون انتخاب رئيس الدولة فى بلادنا

المستقلة ، بإرادة الأمة ، وبانتخاب عام مباشر ، وأن يكون ذلك بعد الحصول على الاستقلال التام .

سعد زغلول

وانتظرنا بضعة أيام . . وإذا بالدكتور حامد محمود يرسل من لندن رسالة سرية إلى سعد زغلول يقول له فيها : « إنني عرضت مسألة خلع الملك على مسر ماكدونالد زعيم حزب العمال ، فامتنع من هذا الطلب ، وقال إن حزب العمال لا يستطيع أن يقبل مثل هذا ، وأنه على اتفاق مع حزب المحافظين وحزب الأحرار في ضرورة بقاء مصر ملكية » .

حامد محمود

وعندما تلقى سعد زغلول هذه الرسالة السرية ، وتوليت عرضها عليه ، قال سعد بامتناع : « الإنجليز هم الإنجليز ، سواء كانوا من العمال أو من المحافظين ، لعنة الله على الجميع ! » .
وبعد شهور تولى حزب العمال البريطاني الحكم ، وثبت أن سعد زغلول كان على حق عندما قال إن الإنجليز هم الإنجليز ! .

فراش الموت

وتحول بيت سعد زغلول في المنفى إلى مركز لقيادة الثورة ! . وكان سعد يعمل في تلك الأيام ليل نهار ؛ يملئ على التعليقات ، والرسائل ، وهو في مكتبه . . . وهو سائر على قدميه للنزهة . . . وهو جالس في الحديقة . . . ونتج عن هذا أن انهارت قواه الصحية ، بسبب إجهاد معنى العمل . ذلك لأنه كان يعمل كشاب في

من العشرين ، في الوقت الذي كان يزيد عمره على الستين ! . واشتد المرض فجأة على سعد زغلول ، وناداني إلى غرفة نومه ، وكنا وحلنا ، وقال سعد : « سجل ما أقوله لك كتابة » . وأخرجت قلّمي وكتب : « إنني أخشى أن أموت هنا ، وتنتهي حياة أصحابي المنفيين في ميشيل ، ولا يعرف الشعب حقيقة ما جرى من الإنجليز معي . فقد حدث عند ما كنت في قلعة (عدن) ، مع أصحابي ، أن جاعني في سجن ضابط إنجليزي برتبة جنرال ، ومع ضابط كبير آخر ، ومعهما ضابط كبير من المخابرات البريطانية اسمه يعقوب . وطلب يعقوب أن يخرج معي في السيارة . وكان ذلك في أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان الضابط البريطاني يعقوب يتكلم معي بالعربية ، ويقترح أن أنتزعه معه ، فوافقت ، لأنني كنت عروماً من الخروج .. وركب يعقوب بجوارى ، وركب الجنرال بجوار السائق ، وجرى بيننا الحديث الآتي :

قال لي يعقوب ضابط المخابرات البريطانية : « إنك تستطيع أن تعود إلى مصر ملكاً إذا شئت . ويمكن للحكومة البريطانية أن تحقق لك هذا ، إذا تفاهمت معنا . وأن المطلوب هو ترك السودان ! » . فرددت على الضابط البريطاني على الفور : « أنا ليس لي ولد ، ولا مطمع في الحياة ، ولا أمل ، إلا استقلال بلادي ، وأن أراها حرة مستقلة . وإنني أفضل أن أكون خادماً في بلد مستقل حر ، على أن أكون ملكاً في مستعمرة بريطانية مستعبدة ! » .

وذهل الضابط البريطاني وقال : « هل ترفض أن تكون ملكاً على مصر ؟ » ، وقلت للرسول : « إنني لا أبحث عن وظيفة ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء عنه ! » . وعندئذ قال ضابط المخابرات البريطاني : « إنك تتعجل في

إصدار هذا القرار الخطير ، وإني أرجو أن تستشير زملائك في هذا العرض الهام ،
فقلت لضابط يعقوب : « إن هذا رأي النهائي ، ولا أقبل أن أستشير فيه أحداً ،
هذا هو رأي كل فرد في بلاده ، وأنا أعرف رأي زملائي دون أن أرجع إليهم ! » ،
فقال لي يعقوب : « إنني أتركك ٢٤ ساعة لتفكر . . » ، ثم أعادني إلى القلعة
بالسيارة .

وعند ما قابلت زملائي : فتح الله بركات ، وعاطف بركات ، ومصطفى النحاس ،
وسينوت جنا ، ومكرم ، ورويت لهم ما حدث ، قاموا وقبلوني ، وعانقوني ، وهم
يكون من شدة الفرح . . وبعد ذلك صدر الأمر بنقلني إلى جزيرة (سيشيل)
بمفردي ، عقاباً لي لأنني رفضت أن أكون ملكاً ! وفي البارجة الحربية التي نقلتني
إلى سيشيل وجدت ضابط الخابرات يعقوب مرة أخرى ، وطلب مني أن أوقع على
الدقر الذي يحمله ، إقراراً مني بأنه حصلت المقابلة ، وجرى هذا الحديث معه ،
فوقعت على الدقر كما طلب ! .

ثم قال لي سعد زغلول : « إن اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية أشار
إلى ذلك في جلسة مجلس العموم البريطاني » ، وأخرج سعد مضبطة مجلس العموم
البريطاني ، وفيها قول لورد كيرزون : « لقد يشنا من هذا الرجل الصلب العنيد ، ولم
نفهم ماذا يريد منا ، ولا أي مطمح له ! » .

...

حدث كل هذا في أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ . . وبعد ذلك أعلن الإنجليز
استقلال مصر ، بتحفظات تصریح ٢٨ فبراير ، وأصبح السلطان فؤاد هو الملك
فؤاد ! وهكذا قبل فؤاد الشروط ، فأصبح ملكاً ! ورفض سعد زغلول الشروط ،
فقلته البارجة البريطانية إلى جزيرة سيشيل السحيقة !

ومضت الأيام القاسية في منى جبل طارق ! . . وذات يوم شعرت أن سعد زغلول يذوى ، وأنه قد يموت في هذه القلعة ، فإن الجو الذى يحيط به ، والحياة المملة التى يعيشها ، أضعفت قواه ، وحطمت صحته ، وكنت أحس كأنه أسد فى قفص ، يحاول الخلاص ولا يستطيع ! . . وحدث مرة أننا كنا نسير فى الحديقة ، وممعنا عصفوراً يغنى فوق شجرة فقلت لسعد : « هل تسمع صوت العصفور ؟ » . قال سعد : « طبعاً يغنى ! لأنه حر طليق ! » ، وتأثرت من هذه الجملة . .

خطة لتهريب سعد من جبل طارق !

وبدأت أفكر فى طريقة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ! . وزاد تصميمى عند ما سمعت « الدكتور لوكهولد » الذى يعالج سعد يقول : « لو استمر هنا مدة أخرى فإنه سيموت ! » . . وقررت أن أعمل بأى طريقة على تهريب سعد زغلول ، ولم أخبره بما اعتزمت ، وجلست أضع الخطة ، خطة تهريب سعد زغلول من منفاه ! وبدأت أدرس الحراسة الموضوعة على القلعة ، ومواعيد تغيير الحراس ، ومواعيد البوليس السرى ، والطريقة التى اتبعتها المخابرات البريطانية فى مراقبة سعد . ودرست الطريق من القلعة إلى الحدود الإسبانية . . والحراسة الموضوعة على الحدود . ثم وطلت علاقته بأحد سائقي السيارات الإسبان ، الذى سيتولى الاشتراك معنا فى عملية تهريب سعد زغلول ، وكانت الخطة أن نهرب سعد زغلول إلى إسبانيا ، ومن هناك يذهب إلى سويسرا ، لأن سويسرا لا تسلم المجرمين السياسيين - وكانت بريطانيا تعتبر سعد زغلول مجرمًا سياسيًا ! - وكانت فكرتى أن سعد زغلول يستطيع فى سويسرا أن يزاوِل نشاطه السياسى ، ويستطيع أن يؤثر فى ثورة مصر ، وهو طليق ، أكثر مما يستطيع وهو مسجون فى هذه القلعة ! .

وكان سيترك في تنفيذ هذه الخطة عدد من أعضاء الجهاز السرى الموجودين في عواصم أوروبا ! ودرست الطريقة التي هرب بها رلى عهد ألمانيا السابق ، الذى كان معتقلا فى جبل طارق ، واستطاع الفرار . وقد كان كل المطلوب هو إخفاء سعد زغلول عن الحراس ! وعن البوليس السرى الذى يتبعه على دراجة ، عند ما يراه خارجا من باب المنزل . . وقد وصلت إلى نتيجة بأن تهريب سعد زغلول ممكن بالنهار أفضل من الليل ، لأن النهار ملء بالحركة ، أما الليل فتزداد فيه الحراسة . .

وعرضت الخطة كاملة على سعد زغلول بكل تفاصيلها . وقد كانت الخطة :

١ - يهرب سعد زغلول وجرمه فقط

٢ - تبقى السيدة فهيمة ثابت والطاهى أحمد بدران والحادمة سكيته فى داخل المنزل ، ويتظاهرون بأن سعد زغلول لا يزال موجودا معهم . . حتى يتم خروج سعد زغلول من أراضى جبل طارق ، وبعد أن تصلهم إشارة معينة ، بأنهما خرجا من إسبانيا ، يبلغون السلطات باختفائهما ! .

٣ - أعددنا جوازات مزورة ليستطيع سعد وصفيه زغلول الخروج من إسبانيا .

٤ - أعددنا المكان الذى يتزل فيه سعد زغلول فى إسبانيا ، ويختفى فيه إلى أن يتم تدبير خروجه من إسبانيا إلى سويسرا .

٥ - رتبنا السيارة التى سيختفى فى داخلها سعد زغلول وصفيه زغلول وحصلنا لها على جواز المرور ! .

وسمع سعد زغلول الخطة بكل تفاصيلها دون أن يناقشني فيها . وعندما أتممت عرضها عليه قال سعد : « إنها خطة ممتازة . . ولكني أعطيت هنا كلمة شرف ألا أحاول الحرب ! » .

« واهتزت عند ما سمعته ينطق » كلمة شرف » : وعرفت أن لا فائدة من محاولة إقناعه بهذه الخطة التي مكثنا ندرسها حوالى العشرين يوماً ! .

كلمة الشرف !

وهنا نقطع مذكرات الانتصاري مرة أخرى ، ونبحث عن (كلمة الشرف) التي أعطاهها سعد ، وكيف أعطاهها ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تقول إنه أعطاهها يوم وصوله إلى جبل طارق ، فقد كتب يصف وصوله لأول مرة إلى الجبل ، وكيف صعد رجال الحكومة لاستقباله في البارجة الجربية التي أقلته إلى المنق الجليد ، وكتب سعد يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ في مذكراته يقول :

« عند الساعة ٩ حضر القومندان الثاني ، وكان أحياناً يتكلم معي بعض الكلمات وقال : « إنك تنزل هنا على الرحب والسعة ، كضيف لا كسجين ، وستجد منزلاً معداً لك ، فيه كل أسباب الراحة » . فشكرته وانصرف . ثم حضر مستر جري وود « سكرتير حاكم جبل طارق ، وبلغني سلامه ، وأخبرني بمثل ذلك ، وأظهر كثيراً من اللطف . ثم حضر رئيس أركان الحرب ، وهو يجيد الكلام باللغة الفرنسية ، فبلغني سلام الحاكم العام ، وأنه أعد أوتومبيلين للركوب ، وركوب خدي ، ولكن أحدهما أبطأ ، وانتظرنا حضوره بعد نصف ساعة . فأخذ هذا الرجل يبدى أسفه على هذا التأخير ، وتلطف في القول كثيراً . وقد دعني على ظهر السفينة

قومندانها وضباطها ، وقد وصلت إلى المنزل فوجدته رجيًا ، وله حديقة واسعة ، وفيها كثير من التواريخ المرتفعة والمنخفضة ، ويشتمل على بعض ملحقات مهجورة . ويظهر أن المنزل كان مهجوراً ، ثم أعد حديثاً ، وهو يشتمل على دورين ، كل منهما فيه عدة غرف ، منها الواسع العالي ، ومنها الضيق اللواطي ، وكله مفروش بأشياء لا بأس بها ، وإن كان بينها كثير من القديم البالي . ولا انتهت من الاطلاع عليه ، حل بي دوار ، وجلست مع هؤلاء في الصالة ، التي كانت رائحة البوية التي تتصاعد منها تضاعف أثره ، ودوار البحر ، وكنت تعباً ، فاستأذنتهم في الراحة .

« وقبل البدء في رؤية المنزل ، وعقب وصولنا ، ناوئي رئيس البوليس السرى ، الذى وجدناه في البيت ، ورقة تشتمل على الأحكام الخاصة باعتقالى في هذه الجهة . فاعترضه كل من السكرتير ورئيس أركان الحرب ، بأن هذا لا أهية له ، وأن هذا شكلى ، لا ينبغي الالتفات إليه . وأخذ أحدهما الورقة ، مانعاً لى من قراءتها ، وألقاها على أحد الكراسى ، وكرر عبارته الخاصة بأنى حر ، بشرط عدم الخروج من الحدود الإنجليزية . . . فشكرته ، وطلبت أن يبلغ الحاكم شكرى ، وقد كان أحدهما أشار أثناء وجودى في الباخرة إلى أنه لا مانع من زيارة الحاكم . فقلت إنى أفعل ذلك ، ولكن بعد برهة نزل أحدهما فيها إلى البر ، بحجة استعجاله أحد الأتومبيلين الذى تخلف ، وطاد ، ولا ركبنا الأتومبيل ، سألته عما إذا كنا ذاهبين إلى الحاكم أولاً المنزل ، فقال : « لا . . بل إلى الأخير » ، ففهمت أن الحاكم لم ير أن أراه ، ولم أره إلى الآن ، ولم أجد بالمنزل « جنائى » ، ووجدت فيه خادمتين أسبانيتين ، لا تعرفان غير الأسبانية . وارتحت لهذا الاستعداد لأنى وجدته خلاف ما توهمته ، من الإبعاد بى إلى هذه الجهة

وشكرت الله شكراً جزيلاً . وما وجدته كثير من الأشياء التي تختص بالأكل والشرب ، أى المأكولات والمشروبات ، كما وجدت محل السفرة ولوازمها لا بأس بها ، وكذلك سراير النوم ، وأودتها ، إذ لم أر مثل ذلك في غير هذه الجهات .

« ومكثت في البيت يومين تعبان من أثر السفر . وكنت أشعر من حين لآخر كأن الأرض تدور بي ، وبنوع من الغثيان . وقد حضر الطبيب من طرف الحكومة ، وفحصني في اليوم التالي ، واستفهم مني عن حالتي ، وأخذ من وقتها يحضر كل يوم ويجلس معي ، وفيه ظرف وأمانة ، وقد أحضر لي خبزاً من لندن ، وأخبرني أخيراً أنه تلقى تعليمات بأن هذا الخبز (خبز السكر) يكون على نفقة الحكومة ، ولكن مايزيد عن العيش كالمربة وغيرها فيكون على حسابك .

وقلت : « إني متشكر » . وفي اليوم التالي لحضوره ، والذي بعده ، تردد على «سكرتير الحاكم . وقال : إن الحكومة قد رقت لك شهرين خمسين جنيهًا ، وأن الحكومة أودعتها في بنك وتسحب منها ما يلزمك عند الحاجة ، فلاحظت له أن مثل هذا المبلغ كان مرتباً لي في (سيشيل) ، ومسموحاً لي مع ذلك أن أجلب من مالي ما أريد ، مع أن بين المعيشة في الجهتين فرقاً هائلاً . فقال : « إن هذا المبلغ ترتب باعتبار أنه أكثر مما كان مرتباً هناك ، وأنه لا جرم عليك في أن تجلب من أموالك ما تشاء ، وأنت حر تمام الحرية فيه » . قلت : « إن كان الأمر كذلك فلا أهمية لما ترتبه الحكومة » . ثم قال : « إن الأفضل إن نودع المبلغ في البنك ، ونرسل إليك دفتر شيكات ، للسحب بموجبه » . قلت : « كما تشاء » . وانصرف مكرراً عبارة أنك حر ، وأنت ضيف لا سجين . ولكني وجدت رجلاً من البوليس يلزم باب المنزل ، ليل نهار ، ويتبعني حيث أسير ! وكان في أول

الأمر يعتمد ، ولكنه كلفه طال الزمان كان يقرب ، فاستغريت من هذه المراقبة المتناقضة لجميع التصريحات السابقة ، وقلت في ذلك للحكيم متعجباً مستفهماً عن هذا الاحتياط ، مع كوني قلت إني لا أحاول الحرب . قال : « لمن أعطيت هذا القول ؟ إن كنت تعطيه فلا أظن أن هذه المراقبة تبقى ! » . . . وبعد ذلك صادفت في الطريق رئيس البوليس فقال : « إن أعطيت كلمة شرف بألا تخرج من الحديد الإنجليزية ، رفضت هذه المراقبة ! » . . . قلت : « قد أعطيتها » . قال : « كذلك » ورفضها من ذلك الحين .

• • •

انتهت مذكرات سعد زغلول . . ونعود إلى مذكرات الأستاذ الأنصاري :
« وبعد مدة طويلة علمنا أن الدكتور لوكهيد ، الطبيب البريطاني للعلاج ، كتب تقريراً للحكومة الإنجليزية عن صحة سعد زغلول ، أنها في انهيار مستمر ، وأنه يخشى أن يموت في القلعة ، فيحدث موته انفجاراً في مصر ! . . وفي الوقت نفسه تقدم ٨٠ نائباً من فواب حزب العمال بطلب الإفراج عن سعد بسبب ضعف صحته . . »

« وصدر قرار بالإفراج عن سعد زغلول . . وسافر سعد زغلول إلى (طلوز) ، ومنها بالسكة الحديد إلى مارسييا . وطلب مني أن ألتحق به في مارسييا . وفي مدينة مارسييا قابلني الأستاذ حسين نشأت شقيق حسن نشأت باشا ، وكان طالباً بجامعة تولوز ، وكان شقيقه حسن نشأت ينزل في (أوتيل نوي) ، وكان تحت مراقبة المخابرات البريطانية ، فإن بريطانيا كانت قد أبعدته عن منصبه في القصر الملكي ، وعن مصر كلها ، وسمى الملك فؤاد في إزالة سوء الظاهر ، وسمحت له السلطات

البريطانية بالعودة إلى مصر . . . وجامنى الأستاذ حسين نشأت وقال إنه مكلف من
بشقيقه حسن نشأت باشا أن أبلغ سعد زغلول الرسالة الآتية (وأملأها على) :
١ — إن جلالة الملك فؤاد يسره جداً أن يقبل سعد زغلول رئاسة الوزارة بعد
الانتخابات .

٢ — يؤكد جلالة الملك لسعد زغلول أن الانتخابات ستكون حرة .
٣ — يرجو جلالة الملك من سعد زغلول أن يبعد عنه رجال الخديو ، مثل على
الشمسى ، وحنى ناجى ، والسيد حسين القصبى . ومسيو جاك سيون (الذى كان فى
استقبال سعد فى مارسيليا) .

٤ — إن حسن نشأت يعمل فى القصر الملكى كجندى من جنود سعد ،
ومستعد لتلبية كل تعليماته ، وللتعاون مع سعد فى خدمة البلد .
٥ — إن حسن نشأت رفض أن يكون وزيراً فى جميع الوزارات السابقة ،
وقد كان هو الذى يؤلفها ويختار من يشاء ويحذف من يشاء ، لأنها وزارات عابرة ،
ولكنه مستعد أن يدخل وزيراً فى وزارة سعد زغلول لأنه يعلم أنها ستكون وزارة دائمة
يؤيدها الشعب .

« وقابلت على الفور سعد زغلول فى الفندق الذى يقيم به فى مارسيليا ، وعرضت
عليه رسالة حسن نشأت ، وهز سعد زغلول رأسه عندما قرأ أن الملك يطلب إبعاد
بعض أنصاره من حوله بحجة أنهم من أنصار الخديو . . وقال : « هؤلاء اشتركوا فى
الثورة ، وليس من حقى أن أبعدهم ! » ، ثم قال سعد زغلول : « وعلى كل حال أنا
لا أريد أن أكون رئيساً للوزارة ! إن مقعد الوزارة مركز شائك وكل واحد له مطعم
ومطلب . . سبحانه من يرضى العباد جميعاً . وأنا أشعر أن منصبى كزعيم أمة أكبر

كثيراً من منصب رئيس وزراء ، بل من منصب هذا الملك ! .

• • •

« ولقد قبل سعد بعد ذلك رئاسة الوزارة ، وكانت هذه غلطة في رأيي ! . . وفي رأي الشخصي أنه لو أن سعد زغلول عين حسن نشأت وزيراً في وزارته ، وعين عبد الحليم البيلي وزيراً في وزارته ، لما قتل السردار ! . . وأربما لم يضرب سعد زغلول وهو رئيس الوزارة بالرصاص ! .

محمد الأنصاري

• • •

وهذه السطور القليلة التي ختم بها الأنصاري مذكراته قد تساعد على حل اللغز الذي وجدته في مذكرات سعد زغلول ! .

■ ٧ أبظطال ... و٧ مشانق !

■ دور المرأة المصرية في الجهاز السرى

الساعة الخامسة والنصف صباحا . دق عتيف على باب بيت حمد الباسل باشا
وكيل الوفد، ضباط إنجليز ، وحنود برياسة البكباشى « أبلت » يقتحمون الباب ،
ويدخلون غرفة نوم حمد الباسل شاهرين المدافع والمسدسات ، يوقظونه من النوم . .
ويعلنونه بأن جناب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أصدر أمراً بالقبض
عليه وتفتيش منزله ومصادرة كل الأوراق التى فيه !!

ويتذكر حمد الباسل أن فى جيب محفظته ورقة خطيرة : إنها خطاب بخط
يد سعد زغلول ! إنه الخطاب الذى أعاد حمد الباسل إلى الوفد ، بعد أن اختلف
مع سعد زغلول وانقطع عنه ، إنه الخطاب الذى كتبه سعد إليه ليلة القبض عليه
ونفيه إلى سيشل ، وأرسله مع الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص . هكذا
الخطاب الذى رسم سياسة الثورة بعد القبض على قائدها . إن نص الخطاب
هو :

« عزيزى حمد

الانجاء إلى اعتقالى . واجبك أن تعود إلى الوفد وتنسئ الخلاف الذى بيننا
الموقف يستوجب الاعتماد . . رد الأمة هو المقاومة السلبية . . علم التعاون من

الإنجليز . . . مقاطعة البنوك الإنجليزية . . . مقاطعة الشركات الإنجليزية . . . الامتناع
عن تشكيل أى وزارة . . . مقاطعة السفن الإنجليزية . . . مقاطعة التجارة الإنجليزية .
تشجيع البنوك الوطنية . . .

سعد زغلول

وخشى حمد الباسل أن يقع هذا الخطاب الخطير في يد البوليس الحربي البريطاني،
فكّر هذه الرسالة في يده، ثم وضعها في قفه وشرب عليها كوب ماء وبلعها ١ . . . وراح
الإنجليز يفتشون كل شيء: الرجال والسيدات والتعلم . . . وحمد الباسل نفسه ،
والسطح ، والبدر ، والمكتب ، ثم يصادرون كل ما في البيت من أوراق ومشتريات . .
وفي الوقت الذي كان يحدث فيه هذا في بيت حمد الباسل ، كانت عمليات
قبض أخرى تجري لاعتقال باقي قادة الثورة . وكان سعد زغلول في ذلك الوقت
مثليا في سيشل ، وكانت الأخبار السرية منقطعة بينه وبين القاهرة ، بسبب
الرقابة الشديدة الموضوعة عليه هناك . وبقي سعد زغلول في سيشل من يوم ٢٥ يوليو
سنة ١٩٢٢ إلى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ يجهل ما يحدث في القاهرة، وفي يوم
٣ أغسطس ١٩٢٢ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« ورد تليفراف من فخرى عبد النور بتاريخ أمس ، يسأل عن الصحة ويعبر
عن شعور الألوף ، ولكنه ورد بمضيا من « فخرى عبد النور بالنيابة عن الأعضاء
الجلدد . وبعد أن تأكدت جيدا من هذا الإمضاء ، فهمنا أن الأعضاء القداى
قبض عليهم وحل محلهم آخرون . ولكننا استهجننا إغفال ذكر أسماء أولئك الآخرين ،
ورحنا نخمن الأسباب التى دعت لهذا القبض ، ففنا من ظن أنه ربما حدثت أمور
شديدة ، اتخذها الإنجليز ذريعة لقتبض عليهم . . . وخطر ببالى أن الحكومة

متحوشة بهم ، وتلقى مسئولية الحوادث الجنائية ضد الإنجليز عليهم . كما تبين فيما ورد في بركة روتر ، وزد عيد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء على طلب اللورد ألتني المندوب السامي البريطاني التعويض عن القتولين ، وأن هذا التحرش أدى إلى القبض عليهم ، عندما تَصَوَّت حكومة ثروت بالإنجليز عليهم . وبدل ما تجر به السلطة في مصر من الشدة ضد أصحابنا وضد آثارنا ، على أنها تريد محونا من صحيفة الوطن ، حتى لا يكون للاستقلال عنوان ، ولا في صدور الأمة آمال . ولكن الله فوق كل حاكم قاهر ، وهو لا يفلح عمل الظالمين .

وقد أرسل كل من سينوت حنا ومكرم عبيد تليفزيون : الأول إلى مدام وأصف غالى وحسين الشريعى ، والثاني إلى مرقص حنا . . بالاستفهام عن الصحة للاطمئنان بالجواب

يوم الجمعة ٤ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« تمت البارحة أحسن من الليالي السابقة ، وأصبحت ميالا إلى اللبس التام (ارتداء جميع ملابسى) ففعلت ، وأفطرت على كبد الحروف وقلبه كالعادة في العيد الكبير ، ثم جلست لكتابة هذه الكلمات :
« لا يحتمل الشيء في نظر الإنسان أكثر من الحاجة إليه ! . .

« يتألم الإنسان من مصيبة غيره ، بمقدار ما يكون عرضة لمثلها . . فإذا كان في مأمن من وقوع نظيرها عليه ، أو كان واقفا فيها ، خف عليه وقعها ! . . بهلنا . . فسرت سر كوننا أننا لم نتألم ألما شديداً لما دلّ عليه تليفزيون فخرى عبد النور .
« ويخف الألم كثيراً ، إذا كان متوقعا ، كما في حالتنا . . لأننا نقدر أن الشدة

التي تستعملها السلطة ضد الحرية تزيد هذه الحرية تأججا في الصدور ونماء في النفوس .

« ويل لمن في مصر من الأحرار ، فهم عرضة لكل شر ، ولا تفزع لهم إلا إلى الله الرحمن الرحيم ، فإلههم العلف بهم .
« اليوم العيد الأكبر عندنا ، جعله الله بشير خير ، ثاني أيام النعمين وفاتحة أيام السوء » .

الاثنين ٧ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم تصل ردود التلغرافات التي أرسلت إلى هنا - إلى كل من مرتضى حنا ومدام واصف غالى وحسين الشريفي - ولم يجيبوا عليها . نأكد لنا تقريبا صحة ما فهمنا من تلغراف فخرى عبد النور الوارد في ٣ أغسطس ، ويصير هذا يقينا إذا لم ترد اليوم تلغرافات بالحواب . »

الثلاثاء ٨ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« ورد على سينوت حنا تلغراف من مدام واصف غالى بأنها رأت أمس في صحة جيدة ، ومن حسين الشريفي أنه رأى أخاه كذلك في صحة عظيمة ، وتلغراف من المصري السعدى بالسؤال عن الصحة ، وبأنه حدث اجتماع في العيد في بيت الأمة . . فاستوثقنا من كل ذلك أن القبض تم على أعضاء الوفد . ورحنا فخمنا عن الأسباب ، فنؤمن بأنهم أصدروا منشورا شديدا للهجة بالاحتجاج على إيقلائنا هنا ، حتى نزلت بنا الأمراض ، أو كادت تفتك بنا . . ومن قاتل إن الحكومة متحرشة بهم ، وأعلنت هذا التحرش خصوصا في جواب رئيسهم

(عبد الخالق ثروت باشا) على طلب اللورد ألاني التعويض عن قتل الأجانب ،
وأنها ألقت القبض عليهم تنفيذا لما تحرشت به . وما بها من حاجة إلى سبب تبديه ،
لأنها غير مشولة عما تفعل ، لعدم وجود من يسألها ، وربما اختارت هذا الوقت
ظرفا لعملها ، لكون البرلمان الإنجليزي معطلا فيه ، والله أعلم وأرحم ! . ويرى
بعض الإخوان أن هذا القبض آخر نفس تلفظه الحكومة ، ويدل على اشتداد
الحناق بها ، بقوة الأمة . وأن الإقدام عليه مما يزيد الاضطراب ، ويقوى روح
المعارضة ، ويزيد نار السخط لديها ! . . . ويرى آخرون أنه دليل قوة الحكومة ،
وشعورها بضعف خصومها ، وأنها أرادت به — وبما تقلمه من الاضطهادات —
محو آثارهم ، حتى يخلو الجو لها . . . وفي تصدر فخري عبد النور للزعامة علامة
على ضعف المعارضة ، كما أن من علاماتها تكلم أساء من تصدروا لقيادتها بعد
المقبوض عليهم . وأنا إلى هذا الرأي أميل ، وإلى صوابه أشد كرها ! .

« وما من زمن مر بمصر من عهد الاحتلال شر من هذا الوقت ، ولا حكومة
أسوأ من حكومتها . ولا أدرى إذا كان الإنجليز عندما أعلنوا استقلالها القبطى قصلوا
هذه النتيجة ، أى قصلوا أن يكونوا العاملين في مصر ، من غير أن يكونوا مسئولين ،
لا أمام برلمانهم لإعلان هذا الاستقلال ، ولا أمام العالم . وبهذا لا يخشون حسابا
ولا عقابا ، فلا حول ولا قوة إلا بالله . . . »

وهكذا جاء العيد

الخميس ١٠ أغسطس (١٩٢٢)

« وضعنا أمس جوابات تلغراف المعايدة لترسل اليوم، والتهاني في هذا العيد أقل بكثير عن العيد السابق، ولعل السبب هو القبض على أعضاء الوفد وانقباض الناس، أو شدة خوفهم. ورد تلغراف على سينوت حنا من صديق له يباريس يسأله عن الصحة، فاستنتج منه هو أن مرسله علم أولاً بالمرض، وثانياً باحتجاج أعضاء الوفد عليه، وثالثاً بالقبض عليهم بسبب هذا الاحتجاج... ما أكثر أوهام المعتقلين، فهم يتوهمون في كل دقيقة على أيديهم أمراً بإخلاء سبيلهم... يستنتجون أبعد النتائج من أوهي الوقائع، ويؤولون كل حادث لصالح قضيتهم ويتفاهلون من كل خبر. اليوم ورد تلغراف لمكرم من خطيبته «عايدة»، ابنة مرقص حنا، مؤرخ في ٨ أغسطس، بأنها عادت مع العائلة من سوريا، ورأت أباهما بخير... وآخر مؤرخ ٩ أغسطس من صمويل حنا، ابن أخت مرقص حنا، بأنه رأى مرقص حنا في جلسة اليوم... فاستنتجنا من عودة عايدة من سوريا قبل الميعاد أن العودة حصلت بناء على القبض، وأن هذا حصل على الأقل من قبل عودة العائلة بأسبوع، أي من نحو ١٥ يوما. ووقع لدينا هذا أسوأ موقع، لأننا نعلم أن القضاء العسكري في مصر ظالم، وأنه لا معنى للمحاكمة أمامه إلا الحكم بأقصى العقوبة على من أوقفه سوء البخت في الاتهام... وأن الحكومة اختارت هذه الطريقة لثلبس الحق بالباطل، وتلجم أفواه المعارضين والناقدين بلجام من حديد... وقد أرسل مصطفى النحاس بك تلغرافا إلى فخري عبد الور بالاستفسار عن أحوال زملائه، ويتوهم مكرم والنحاس أنه لابد من وقوع حوادث جسام بسبب هذه القضية الظالمة، لأن الأمة لم تعد تستطيع صبرا على هذه المعاملة البالغة

حد الظلم والقسوة ، وتريد الحكومة بمثل القبض على أولئك الأحرار والحكم عليهم ، أن يخلو لها الجحيم في الانتخابات ، وما يتبعها من الإجراءات التي تمهد بها الطريق لاتفاق تضييع به حقوق البلاد ضياعا لا مرد له !
ويظهر أن القبض حصل في بحر المدة من ٢٧ يوليو إلى ٣ أغسطس ، وقد حارت الأفكار في سببه حيرة شديدة ، والله كشاف الكرب »

الاثنين ١٤ أغسطس (١٩٢٢)

« ورد على مكرم تلغراف من حرم مرقص حنا بالآ يأخذ قلقى ، وبأن خطة المتهمين كانت خطة عظيمة ، وقد قالوا إنهم مذنبون ورفضوا الدفاع عن أنفسهم ، « وهناك أخبار سارة بالنسبة لكم أيضا » .. فأول مكرم وصاحبه - مصطفى النحاس وسينوت حنا - أن المتهمين صرحوا بأنهم مذنبون .. أنهم أتوا العمل الذي نسب إليهم .. أنهم فعلوا ما فعلوه خلسة لأوطانهم ، مخالفين الأوامر ، والسلطة أن تحكم عليهم بما تشاء .. هؤلاء الأصحاب يرجحون دائما أن العمل المنسوب إلى القبض عليهم موضوعه منشور فيه احتجاج على معاملتنا وسوء صحتنا ..

.. ولم يقع هذا التأويل من نفسى موقع الارتياح ، لأنه بعيد جدا أن يقول للمتهمين إنهم مذنبون ، ويسهلون بذلك للمحكمة أن تحكم عليهم .. وربما كان القصد من هذه العبارة أن المحكمة اعتبرتهم مدانين ، ولم تسمح لهم بالدفاع كما ينبغي ! .. والاطمئنان الذي تدعو إليه البرقية إنما كان لتفاعة التهمة ، أما العبارة الأخيرة : « هناك أخبار سارة لكم أيضا » ، فربما كانت حرم مرقص حنا قد استنتها من مصدر موثوق به ، ولم توردها هنا مجرد التطمين في الظروف الحاضرة ، فرماها أن هناك نية في قتلنا ..

والله أعلم . ولا ينبغي أن نذهب في التكهنات إلى بعيد ، ولا أن نميل إلى تأويل يسرنا ساعة : ثم ينقلب إلى ضده ! »

الثلاثاء ١٥ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم أتم إلا نوما متقطعاً . وأصبحت شاعراً بشيء من التعب . وخطر ببالي أنه ربما كانت الخطة المقررة عبارة عن إباء المتهمين أن ينفذوا أوامر ربما كانت صدرت إليهم بالكف عن الاشتغال بالسياسة . فساقوهم إلى المحاكمة . فأصروا على معارضتهم ! . . خطر هذا الخطر بالبال أثناء الأرق والله أعلم . ورأيت في المنام أن نظارة كبيرة عندي كسرت زجاجتها قِطعاً . وشعرت الآن بشيء من الرق في العين اليمنى ! »

• • •

ونقل الإنجليز سعد زغلول من جزيرة سيشل إلى جبل طارق . وهو لا يعرف ما جرى لحمد الباسل وزملائه ! . . وفي يوم الثلاثاء ١٧ أكتوبر (سنة ١٩٢٢) كتب يقول :

« قرأت بكل إعجاب وافتخار مقالته حمد الباسل أمام المحكمة العسكرية يوم محاكمته هو وإخوانه . ووافقه كل إخوانه في التهمة عليه . مما حق أن يسطر في كل قلب . ويرسم في كل خاطر . ولقد رأيته مطابقاً كل المطابقة لما خمنت يوم ورد لنا في سيشل لتغراف من مدام مرقص حنا بأنهم قالوا إنهم مذنبون . وكانت خطة دفاعهم عن أنفسهم موجبة للفخر والإعجاب ، فقلت إنها لا تكون كذلك إلا إذا كانوا صرحوا بأنهم غير مذنبين : ولا يعرفون لهذه المحكمة سلطاناً عليهم ولا اختصاصاً بهم !

ونازعنى فى ذلك مكرم عياد ومصطفى النحاس وسينوت حنا . ولقد كان النحاس أشجع معارضة ، ولكن رأيه الذى أصر عليه هو أن المحاكمة كانت بسبب مشورات احتجوا فيها على الحكومة بالنسبة لمعاملتى . وكنت أستبعد ذلك ، لأن مثل هذا الاحتجاج مهما كان شديداً ، لا شيء فيه ، ولا يستلزم محاكمة ، ولقد صلت تخمينته (تخمين النحاس) وكان الحكم عليهم بالإعدام لهذا السبب غريباً جداً ! ولكن أظن أن الخطوة التى سلكوها فى الدفاع هى مما يفخر به كل مصرى ، وهى التى وصلت بالسلطة إلى هذا الحد البالغ من العقوبة ، وهى التى سببت معاملتهم بتلك القسوة البالغة فى السجن .

• • •

وننتقل الآن من سيثل وجبل طارق إلى القاهرة لنعرف قصة هؤلاء السبعة الذين حكم عليهم بالإعدام !

وصفهم مراسل جريدة « الحوزال » الباريسية فى القاهرة بأنهم كانوا سبعة « أسود » فى قفص ! ولكن السجنائين أنفسهم كانوا يشعرون أنهم هم الذين فى القفص ! . . . وفى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ دخل ضابط إنجليزى قشلاقات قصر النيل ، وسلم الزعماء السبعة ورقة اتهامهم أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا :

المتهمون : حمد الباسل / وصبا واصف . جورج خياط ، علوى الجزائر . مراد الشريعى . مرقص حنا . واصف غالى .

التهمة الأولى : أنهم ارتكبوا جريمة ضد القانون العسكرى البريطانى ، لأنهم ارتكبوا جريمة طبع ونشر منشور ، يجرى على كراهية واحتقار حكومة صاحب الجلالة ملك إنجلترا !

التهمة الثانية : أنهم ارتكبوا جريمة ضد الحكم العرفي في مصر بتوقيعهم في ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢ منشوراً الغرض منه إثارة الكراهية ضد النظام الحاضر ، وهذا مخالف لمنشور القائد العام البريطاني في مصر .

وتلا الضابط البريطاني عليهم قرار الاتهام ، ثم سالم : « هل لديكم ما تقولون ؟ » . . . فلم يجيبوا ! . . . لقد رفضوا الإجابة على أسئلة المحقق ورفضوا أن يدفعوا التهمة كانت مصر كلها ورامهم ، وهذا أقوى من أى دفاع ! . . . وقالت جريدة « المورننج بوست » الإنجليزية يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بدت القاهرة مدينة شبه مهجورة ، لا حديث للناس إلا محاكمة زعماء الثورة السبعة ، الحملة شديدة ضد حكومة مصر ، كيف سمحت بأن يحاكم سبعة من كبار المصريين أمام محكمة بريطانية ؟ إن وزارة عبد الحالى ثروث باشا تترنح تحت مطارق السخط العام !

وكانت مأساة ! لقد أعلن استقلال مصر في ١٥ مارس ، وقدم سبعة من زعماء مصر لمحكمة بريطانية بعد ذلك بأقل من خمسة شهور ! . . . وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ عقدت المحكمة العسكرية البريطانية جلستها الأولى ، مصر كلها خرجت لتشهد محاكمة زعمائها ، مراسلو الصحف الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والإيطالية يحتلون الصفوف الأولى .

ودخلت هيئة المحكمة ، كل الأعضاء لإنجليز : الرئيس الكولونيل « لوسن » ، والأعضاء الكولونيل « ويكهام » ، « ولاجور » « كوك كولسر » « ولاجور » « كورتس » ، « والكابتن » « أنجهام » . . . وجلس في كرسي نائب الأحكام المستر « بوستون » المحامي البريطاني . وجلس في كرسي المدعى العام « المستر ماكسويل » !

كل شيء إنجليزي . . حتى حاجب الجلسة !

وتلا رئيس المحكمة أمرا من القائد العام البريطاني بتأليف المحكمة ! . . ودخل المتهمون إلى قاعة الجلسة ، فوقف الحاضرون جميعا ! إنها أول مرة يقف فيها الحاضرون لمتهمين ! . . دخل حمد الباسل أولا ، ثم ويصا واصف ، ثم جورج خياط ، ثم علوي الجزار ، ثم مراد الشريعي ، ثم مرقص حنا ، ثم واصف غالي . وكانوا باسمين ! . . ودخل رئيس المحكمة العسكرية البريطانية نظارته ، وتطلع في وجوههم ! إنه يعجب أن يرى سبعة رجال يستقبلون الموت باسمين ! . . وطلب المحامي الإنجليزي المستر « ماريون » التأجيل . . . ورفضت المحكمة . وقال المحامي إن المحكمة غير مختصة ، وأن تضريح ٢٨ فبراير أعلن أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن المتهمين لا يعترفون بهذا التصريح ، ولكنهم يرفضون أن يحاكموا أمام محكمة إنجليزية ! . . واختلت المحكمة للمداولة . . وبعد دقائق عادت تقول إن هذا الاعتراض مرفوض ! . . وقال نائب الأحكام لحمد الباسل : « هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » قال حمد الباسل : « مع احترامي للهيئة ، ونسكى بأنها غير مختصة بمحاكمتنا ، وتصميمي على ذلك ، أقرر أنني لست مذنبا ! » فسأله : « وعن تهمة مخالفة منشور القائد البريطاني العام في مصر ؟ » أجاب حمد الباسل : « عن الكل ! » . واتجه نائب الأحكام إلى ويصا واصف وقال : « وأنت ؟ هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » فقال ويصا واصف : « إن هذه المحكمة غير مختصة ، وأنا غير مذنب ! »

واتجه نائب الأحكام إلى كل عضو من المتهمين ، فأجابوا جميعا قس

الجواب . . ووقت مستر مكسويل ، المدهى العام ، يقول :

« في ٢٢ يوليو وجد عيد العليف محمود — المستخلم في البوطة — منشورات غير معنونة في صندوق الخطابات ، فأوصلها إلى رئيسه ، وظهر أنها منشورات من قيادة الثورة ، منقح عليها من المتهمين . وفي اليوم التالي قبض على رجل في مديرية البحيرة ومعه عدد من نسخ منشور موجه من قيادة الثورة إلى الشعب ، وسأقلم شاهدا هو الضابط مرقص فهمي ليقول لكم ما هي قيادة الثورة ؟ ومن هم أعضاؤها ؟ إنهم كانوا موضوعين تحت رقابة البوليس . إنهم كانوا يلعبون إلى بيت سعد زغلول للاجتماع فيه ، تارة أفرادا ، وأخرى جماعات . لقد فتش البكباشي « أبلت بك » منزل سعد زغلول ، وهو المركز الذي يجتمع فيه قادة الثورة ، وفيه وجدت صورة المنشور ، ومنشورات أخرى كانت تصدرها قيادة الثورة في الماضي . هذا منشور في يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول يهاجم بريطانيا ! هذا منشور في ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا منشور في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلغراف في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ ضد بريطانيا مرسل إلى رئيس جمهورية أمريكا بإمضاء سعد زغلول ! هذا منشور في أول أكتوبر سنة ١٩١٩ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلغراف ضد بريطانيا إلى رئيس الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٩ والإمضاء سعد زغلول ! هذا تلغراف أيضا بنفس التاريخ ضد بريطانيا موجه إلى وزير خارجية أمريكا من سعد زغلول ! هذه بركة إلى مجلس العموم !

كل ورقة من هذه الأوراق مخالفة للقانون ! كل منشور يهاجم الأحكام العرفية ! كل منشور يطلب بإخراج الإنجليز من مصر ! إننا ضابطنا في منزل سعد زغلول

ألف نسخة من منشور يحرض على الثورة ، ويهاجم الإنجليز ، ويهدد الحكومة ، ويطالب بمقاطعة البضائع الإنجليزية . . . والبنوك الإنجليزية . . . والسفن الإنجليزية . . . والمخلات التجارية الإنجليزية . . . ووجدنا مسودة مكتوبة بالقلم الرصاص ، وعليها تصحيح ، وترجمة فرنسية له ، وجدولا بأسماء من يقومون بتوزيع المنشور . فتشنا منزل حمد الباسل ، وجدنا خطابا من شخص اسمه إبراهيم فهمي يخبره أنه اتفق مع مطبعة كرامة على طبع خمسة آلاف نسخة ، و ينتظر أمره . وضبطنا بمنزل حمد الباسل خطابا إلى جورج خياط بنير إمضاء ، يعرض عليه صورة النداء . إن هذا كله يثبت أن أعضاء هذه اللجنة لا يعملون إلا بعد أن يتفقوا على عملهم ، كل واحد منهم مسئول عن أعمال اللجنة .

وهنا هز المتهمون السبعة رؤوسهم ، علامة على أنهم على اتفاق . وقام الحامي الإنجليزي ستر مارينوت وقال إن الحامين قرروا الاتسحاب . إن كل طلب طلبناه ورفضتموه ا رفضتم التأجيل ، والمتهمون لا يريدون أن يقولوا شيئا . وادعتم قررتم أنكم مختصون فلا عمل لنا هنا !

وانسحب الحامي الإنجليزي ، وشبه جميع الحامين . . . وانضت نائب الأحكام البريطاني وقال : « هل يتقدم أحد للدفاع عن المتهمين ؟ » . وتلفت القضية إلى مكان الدفاع فوجدوه خاليا . . . وقال للمعي البريطاني العام إنه يرى أن يؤجل كلامه ، لتبحث المحكمة العسكرية الموقف الجديد ، فإن المتهمين ليس لهم من يافع عنهم ، وهم لا يريدون الدفاع عن أنفسهم !

ورفضت الجلسة ، وعادت بعد الظهر لتستأنف محاكمة زعماء الثورة بنير دفاع ! ووقف للمعي العام يقول : « هذه المنشورات تصور التآمر ضد زغلول بأنه بطل مصر العظيم ! إنها تقول إنه نفى من البلاد بسبب طغيان الإنجليز واستبداد الأحكام العرفية !

إنهم يتهمون حكومة ثروت باشا بأنها تحكم البلاد بالحديد والنار.. افهوا جيداً معنى الحديد والنار ، إنهم يقولون إن مصر ستناضل إنجلترا كما فعلت أيرلندا . وبعد ذلك وقعت حوادث الاعتداء : كل يوم يقتل إنجليزي ، ضابط ، جندي ، موظف ! لقد وجدنا بمنزل سعد زغلول كتاباً صغيراً فيه أسماء جميع المحال التجارية التي تباع بضائع إنجليزية لمقاطعتها ، وجدنا منشوراً عليه توقيع هؤلاء المتهمين بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ يقولون فيه : « على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنجليزية ، كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر ، حتى يبلغ رأس ماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساعد في إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصريتين ! » . . .

إن هذا المنشور يطالب التاجر المصري أن يحتم على عملائه في الخارج ألا يشحنوا بضائعهم على سفن إنجليزية ، وليس مصري أن يسافر على مركب إنجليزي ! وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن البريطانية ، أو إدخال بضائعها الجدرك وتموينها بالفحم ! . . إن المنشور يحتم على كل مصري ألا يعامل شركات التأمين البريطانية معاملة جديدة ، متى انتهت عقود التأمين التي تكون مددها قصيرة جداً ، كالتأمين ضد السرقة أو الحريق أو الإتلاف ، لا يجوز لمصري تجديدها إلا في شركات غير إنجليزية ، إن المنشور يطالب المصريين بتفضيل المصنوعات الوطنية ، والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها في كل مجلس وفي كل مكان ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري لأن أرباحه تبقى في البلاد ولا تتسرب إلى الخارج ، وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة . أما التاجر الإنجليزي فتجب مقاطعته مقاطعة تامة . وكذلك أكل بضاعة مستوردة من أصل إنجليزي . . أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز . .

مهما كانت جنسية المتجر ، ولو كان مصرياً ! . . إن المنشور يطالب المصريين

أن ييشرو بهذا النظام الجديد ، ويداع في الجوامع ، والكنائس ، وجميع النقابات ،
والهيئات المنظمة . . وفي كل عائلة ، وفي كل قرية ، وفي جميع الجهات . إن
المشور يعمل كل امرأة في مصر مسئولة عن تنفيذ هذه القرارات ! إن المشور ينتهى
بهذه العبارات :

« أيها المصريون . . »

« إن المقاطعة وطن التعاون! أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فأحكموا استعماله ،
ولا تدعوه يسقط من أيديكم نهضت به صدوركم وجوهكم ، وذودوا به عن أنفسكم إلى
النهاية يسلمكم إلى النصر . ، وليكن ذلك عقيدة في أعماق نفوسكم ، ودينا يملك
عليكم مشاعركم . أثبتوا به أنكم شعب متحد في غايته ، منظم في خطواته ، ذو هزيمة
صلبة ، وبجهودات مستمرة ، وتفصحيات متوالية . حرام أن تبس أجسادكم صناعة
إنجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة إنجليزى ، واعلموا أنه بقدر
ما يكون إحكامكم في استعمال سلاحكم ، وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم ، يكون
احترامه لعظيم وطنيتكم ، وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ، ومتين إجماعكم بحقوقكم . . .
« أيها المصريون . . اذكروا على الدوام أن الله معنا ، والحق في جانبنا ، والتضامن
في صفوفنا ، وأن النصر آت لا ريب فيه »

إن هذا القرار الخطير وقعه حمد الباسل ، وويصا واصف ، وجورج خياط ،
ومرغص حنا ، وعلى الحزار ، ومراد الشريمى ، وواصف غالى .
ثم سكت المدعى الإنجليزى العام قليلا وقال : « إن كل هذا هو الثورة ! ومن
أجل ذلك أطلب إليكم على هؤلاء السبعة جميعا بالإعدام ! »
وجلس المدعى الإنجليزى العام ، وهو يظن أنه وضع المشقة حول رؤوس
المصريين السبعة . .

واستدعى رئيس المحكمة الشهود . . وجاء البكباشي « أبليت بك » وضيابط
الدوليس يشهدون بأنهم وجدوا هذه المنشورات عند المتهمين السبعة، وبلغت نائب
الأحكام إلى المتهمين واحداً واحداً : « هل يريد أحد من المتهمين مناقشة
الشاهد ؟ » فلم يجب أحد. واستدعى أبو بكر النمر دأش بك المفتش بوزارة الداخلية :

س : هل تسلمت في ٣١ يوليو أوراق البكباشي أبليت ؟

ج : نعم ، وكانت الأوراق في غرفة مخومة بالشنع الأصغر .

س : هل فحصت هذه الأوراق ؟

ج : نعم ، فحصت معظمها بمساعدة زميلي عبد السلام محمود المفتش في
الأمن العام .

س : هلنا الخطاب من على بك ماهر ؟

ج : نعم .

س : هل يقول فيه إنه نظرا إلى سياسة الوفد المستقلة فهو مضطر إلى الاستقالة ؟

ج : نعم .

س : هل تاريخه أول مارس ؟

ج : نعم .

س : وهذا الخطاب من سعد زقلول في أول أبريل سنة ١٩٢٢ من متفاه في

سيشل يسأل فيه واصف غالى عن السبب في عدم ذكر اسم على ماهر

في تلفزيون أرسله الزعماء السبعة إليه ، ويتساءل عن سبب خروجه ؟

ج : نعم .

س : هل كل منشور وجدته موقع عليه من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل وجدت منشورات بمنزل جورج خياط ؟

ج : نعم .

وهنا وقف المدعى الإنجليزي العام وقال : « يجب أن تلاحظوا أن هؤلاء المتهمين كانوا يعلمون أن سعد زغلول قرر أن يخلو مصر حتى أيرلندا ، التي ثارت على الإنجليز ، وكانت تقتل الإنجليز ! فكانوا والحالة هذه يجب أن يقدرُوا خطورة نشر منشور كالذي أذاعوه ، والذي يحاكون بسببه ! إن ١٦ جريمة قتل ضد الإنجليز وقعت بعد أن قال سعد زغلول : « فلنفعل كما تفعل أيرلندا ! » . إن الذي فعله سعد زغلول في هذه المدة أكثر مما فعلته أيرلندا ! »

وعاد نائب الأحكام يسأل للمرداش بك :

س : هل وجدت في بيت مرقص حنا منشورات مؤرخة ١ مارس و ٢ مارس و ٤ أبريل و ٢٤ أبريل ؟

ج : لم أفحص أوراق مرقص حنا ، والذي فحصها هو زميلي عبد السلام بك محمود .

س : هل وجدت منشورات في خفية حمد الباسل موقعة من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل كانت كلها كذلك ؟

ج : كان بعضها يحمل إمضاء على الشمسي .

س : قل لنا الإمضاءات التي رأيتموها على كل منشور .

ج : إن منشور ١ مارس موقّع عليه من حمد الباسل وويصا واصف

وعلى ماهر وجورج خياط ومارقوس حنا وفراد الشريحي وعلي

البحزار وعلى الشمسي وواصف غالي . ومنشور ٣ مارس عليه توقيع

هؤلاء جميعا . منشور ٨ مارس هو قرار لجنة السيدات بمقاطعة
الإنجليز . منشور ٢٤ مارس موقع عليه من المتهمين . منشور ٤ أبريل
و ٢٠ أبريل موقع عليه من المتهمين .

س : كم نسخة وصلت من منشور ١٨ يوليو في بيت سعد زقلول ؟
ج : ثلاث .
س : ألا يمكن حصر العدد ؟
ج : ألفان تقريبا .

وسأل نائب الأحكام المتهمين : « هل أحد منكم يريد سؤال الشاهد ؟ »
فهمزوا رؤوسهم علامة الرضخ البات ، وسئل عبد السلام محمود فقال إنه مضطرب
بين أوراق ويصا وأصعب منشورا بعنوان : « إلى الأمام أيها المصريون ! إلى
المقاطعة ! » . ووجد هذا المنشور عند مرقص حنا ، ووجد عند المتهمين كراسة
خمراء فيها أسماء المحال التجارية الإنجليزية في مصر التي يجب مقاطعتها ، وذكر
الشاهد أنه وجد عند كل متهم من المتهمين منشورات . ووقف نائب الأحكام
والنفت إلى حمد الباسل وقال : « هل تريد أن تتقدم إلى المحكمة بصفة شاهد أو
تقدم لما شهدت آخرين ؟ » . قال حمد الباسل بصوت رهيب : « كلا ، لا أقدم
كشاهد ، ولا أريد أن أقدم شهودا . ولكن لي كلمة أريد أن أقولها . . . » . وسئل
للمتهمين الآخرون نفس السؤال ، الواحد تلو الآخر ، فقالوا ما قال حمد الباسل . . .
وظهر النفيظ على وجه نائب الأحكام فالنفت إلى حمد الباسل وقال له :

« ماذا تريد أن تقول ؟ »

ووقف حمد الباسل في ثوبه العربي المهيب وقال :

« باسم الشعب المصري . . . إننا نحن الركلاء عن هذا الشعب ، المكلفون

المطالبة باستقلاله ، ولذا لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الأحوال بقضاء محكمة أجنبية ! ولو أن هذه المحكمة العسكرية الإنجليزية تأخذ بتصريح الحكومة الإنجليزية ، أو تعتبره تصريحاً جدياً ، وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، ككلام حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها علم اختصاصها بمحاكمتنا ! إن لكم أن تحكموا علينا ، ولكن ليس لكم أن نحاكمونا ! ... مهما تكن العقوبة التي يروق لكم أن تشرّفونا بها ، فإننا ستقابلها بالسرور والفتنار ، لأنها خطوة إلى الأمام في طريق المجد ، الذي تسير فيه مصر إلى مصيرها المالح ! ولو خرجنا من السجن فسنعود إلى جهادنا مرة أخرى . . . ولو متنا ، فإن مصر لن تموت !

حكمت المحكمة بالإعدام ، فهتفوا : نحيا مصر !

ثم سأل نائب الأحكام باقى المتهمين ، فقال كل واحد منهم إن تصريح حمد الباسل هو باسمنا جميعاً !
وارتسمت الكتابة على وجوه القضاة ، وسادت فترة من الصمت قطعها نائيب الأحكام بتلخيص القضية ، ثم طلب الحكم على السبعة بالإعدام .
وانخلت المحكمة للمداولة ، وبعد نصف ساعة عادت إلى الانعقاد ، وبنا على وجوه القضاة أنهم قرروا الحكم بالإعدام ! . . . وقال الرئيس المترجم : « هل للتهمين : هل لديهم شيء يقولونه لتخفيف العقوبة ؟ » ، فأسلم المترجم واحداً واحداً ، فلم يجيب أحد منهم ! .. وتوجه المترجم نحو حمد الباسل وقال : « هل لديك شيء تقولونه لتخفيف العقوبة ؟ » .
حمد الباسل : لا . . .

المترجم : ويصا واصف ؟

ويصا واصف : لا . . .

المترجم : مراد الشرعبي ؟

مراد الشرعبي : لا . . .

المترجم : علوي الجزار ؟

علوي الجزار : لا . . .

المترجم : جورج خياط ؟

جورج خياط : لا ، مفيش . .

المترجم : مرقص حنا ؟

مرقص حنا : كذلك . .

المترجم : واصف غالي ؟

واصف غالي : كذلك . .

فقال رئيس المحكمة : إن المحاكمة انتهت ، وسنعرض الحكم على القائد العام البريطاني .

وصاح حمد الباسل : « نموت ونحيا مصر ! » . . ودوت المحكمة كلها بهتاف

كالرعد : « نحيا مصر . يحيا الاستقلال . يحيا سعد زغلول ! »

وكان الحتاف رهيبا ، وثافت رئيس المحكمة ورائه ، ثم أسرع في خطاه !

واجتمع القضاة ، وأصدروا الحكم بالإجماع بإعدام المتهمين السبعة . . وأرسلوا الحكم إلى

اللورد ألنبي المنسوب الساسي البريطاني ، فصادق عليه ، وأرسله إلى وزارة الخارجية

البريطانية لتصادق عليه ، وطلب الموافقة على تنفيذ الإعدام . واجتمع مجلس

الوزراء البريطاني وبحث الموضوع الخطير . . ورأت أغلبية الوزراء أن تنفيذ

الإعدام سيؤدي إلى اندلاع ثورة لا نهاية لها .

وقرر مجلس الوزراء البريطاني تعليل الحكم على كل منهم بسبع سنوات ،
وغرامة خمسة آلاف جنيه .. وأرسل لورد ألنبي يعرض على التخفيف .. ورد وزير
الخارجية البريطانية بأن مجلس الوزراء لا يريد تغيير قراره .. وأدخل الزعماء إلى
السجن في صباح يوم السبت

قيادة جديدة وبيان جديد

وفي ظهر يوم السبت تألفت قيادة جديدة من : شيخ العرب المصري السعدى ،
ومحمد نجيب الغرابي الحامى ، والسيد حسين القصبي ، وفخرى عبد النور ،
والدكتور نجيب إسكندر - الطبيب بمصلحة الصحة - والشيخ مصطفى القبايلى ،
العالم بالأزهر ، وراغب إسكندر الحامى .

وأصدرت قيادة الثورة الجديدة بيانا من نار ، أشد من البيان الذى حكم
من أجله على السبعة بالإعدام ! .. وفى مساء يوم السبت نفسه أطلق مجاهدين النار
على مستر براون مدير قسم البساتين . وفى يوم السبت جرح اثنان من البريطانيين ..
وقامت مصر كلها : مظاهرات فى الشوارع ، إضرابات فى المدارس ، نساء
يقفن أمام القشلاق البريطانى يهتفن بالإنجليزية والعربية بسقوط الإنجليز ، حرق
عربات الترام .. وفى يوم الاثنين ذهب البكباشى « من » مفتش البوليس إلى
قشلاق المنيل ، وقابل مع قائد المعسكر السبعة المتهمين ، وكان بعضهم يلعب
الورق ، والبعض يدخن السجائر ، فتلا البكباشى « من » الحكم عليهم بالإعدام ..
ثم سكت .

ولم يتحركوا ! ..

وعاد بعد دقيقة يقول إن الحكم عدل إلى سبع سنوات . . فوقفوا جميعا وهتفوا :
« لتحي مصر ! » ، واستأنفوا لعب الورق . وعقب ذلك حضر مئات الجنود
البريطانيين ، ونقلوا المعتقلين في سيارة عسكرية إلى سجن مصر .
وفي يوم الاثنين أصدرت قيادة الثورة بيانا جديداً من نار !

اعتقال أعضاء القيادة الجديدة !

وفي يوم الثلاثاء أصدر القائد البريطاني أمرا بالقبض على محمد نجيب الغرابي ،
وفخرى عبد النور ، ومحمود فهمي النقراشي ، والشيخ مصطفى القاياتي ، وحسن
يس ، ووضعوا في السجن الحربي البريطاني في القلعة ، ثم نقلوا إلى ثكنة قصر
النيل . وكتبت جريدة المورننج بوست في يوم ١٩ أغسطس مقالا بتوقيع الكولونيل
جيمس المنصور بالبرلان الإنجليزي جاء فيه أن أنصار سعد زغلول أبلغوه أنهم قرروا
القيام بمحاكمة قتل عامة ضد الإنجليز لإخراجهم من البلد . . وفي يوم السبت
١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ نشرت الوثائق المصرية أمرا من اللورد ألنبي قائد عام
القوات البريطانية في القطار المصري والمندوب السامي البريطاني بمصادرة أموال
محمد الباسل وزملائه . . وفي يوم الاثنين قبضت السلطات البريطانية على حامد
العبد ، وعبد الرؤوف العبد ، وصالح الدين العبد ، وحسن سلامة الحامى ، ومحمود
ناصر ضابط الكشافة النوية . .

وقامت إضرابات في كل مكان . .

وبدا الجوينر بالاعتصام . .

وكان الإنجليز قد عرفوا أنهم يجب أن يعملوا شيئا لمحاولة تخفيف الضغط العام ،
فأعلنوا يوم ١٨ أغسطس أنهم نقلوا سعد زغلول من منفاه السحيق في جزيرة سيشل

بالحيط الهندى إلى صخرة جبل طارق ! وكان الأطباء قد أجننوا على أن جوميشل
سيقتل سعد زغلول . ولكن رأى العام لم ير فى هذا ترفعية كافية ، واستمرت
الحوادث ! . . وشاع أن الإنجليز يعاملون الزعماء المسجونين أسوأ معاملة ، فقامت
قيامة رأى العام : أضرب الطلبة ، أضرب عمال المتابر . واضطرت القيادة البريطانية
أن تطلب من الحكومة نشر بلاغ رسمى ، فى يوم الثلاثاء ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢
أصدرت وزارة الداخلية البلاغ التالى :

« إن السبعة المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية مسجونين فى سجن للنشبة
بالقاهرة (سجن مصر الآن) وهم لا يؤدون أى عمل ، ويعاملون بنفس المعاملة التى
يعامل بها المحكوم عليهم من المحاكم القنصلية والمختلطة . وما أشنع من خلق رؤوسهم
غير صحيح ، وطعامهم يأتيهم من الخارج تحت مراقبة تودى بكل عناية » .

واستمرت المظاهرات ! . . واضطرت القيادة البريطانية إلى تسير دوريات
إنجليزية فى شوارع القاهرة للإرهاب . واستمرت الحوادث والاعتقالات ! . وفى يوم
٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الويكلى ستيمستر جازيت) مقالا
المتاحيا قالت فيه : « الحالة فى مصر تدعو إلى الجزع الشديد ، فنحن لا نتصور
لسعد زغلول ، إنما تقرر الحقيقة ، فإنه يفعل ما فعله « دى فاليرا » . . ولكن يجب
أن نعلم أنه من حماقة أن نجعل معارضة الحكومة ومعارضة الحماية البريطانية ذنبا
يحاكم عليه مرتكبه أمام المحاكم العسكرية البريطانية العليا . إننا لو فعلنا ذلك
لوجب معاقبة مصر كلها ! » .

• • •

وحاش الشعب يمشى أمام سجن مصر بالليل والنهار . . يهتف ويصرخ . .
ويحاول أن يوصل صوته إلى السبعة المرحومين داخل الزنزانات !

في الزنانات .. مع المجرمين!

نحن الآن في عنبر رقم ٧ « انفرادى » بسجن قرو ميدان ! العنبر فيه ١٢ زنانة ، من رقم ٣١ إلى رقم ٤٢ :

الزنانة رقم ٣١ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ، لأنه ضبط يتاجر بالأفيون ..
الزنانة رقم ٣٢ فيها « حمد الباسل » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة ! ..
الزنانة رقم ٣٣ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات في جريمة هتك عرض ،
الزنانة رقم ٣٤ فيها « مرقص حنا » نقيب المحامين في المحاكم الأهلية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة !
الزنانة رقم ٣٥ فيها محكوم عليه بالسجن ٥ سنوات في جريمة الاشتراك في قتل ! ..
الزنانة رقم ٣٦ فيها « ويصا واصف » نقيب المحامين أمام المحاكم المختلطة ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة .
الزنانة رقم ٣٧ فيها « مراد الشريعي » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب .
الزنانة رقم ٣٨ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ونصف سنة في جريمة سرقة مواشى ! ..
الزنانة رقم ٣٩ فيها « جورج خياط » ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة .
الزنانة رقم ٤٠ فيها « حلوى الجزائر » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب .
الزنانة رقم ٤١ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، لجريمة

ليف عصاية لتهريب المخدرات. الزنزاة رقم ٤٢ فيها « واصف غالى » ، محكوم عليه
لسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز ضد الحكومة .
والشاويش عبد المادى المسئول عن العنبر رقم ٧ (اقرادى) لن يسمح لنا
خول الزنزانات ! إن المسجونين فى هذه الزنزانات لايسمح لهم القانون بمقابلة
حد ! ولكننا نستطيع أن ندخل الزنزاة مع مرقص حنا ، قبيب الحمامين ، ووزير
كشغال والمالية بعد ذلك ! . . إننا ندخل هذه الزنزانات مع مذكراته التى
حصلت عليها ، التى هى - فى رأى - من الأجزاء التى تنتم مذكرات سعد زغلول
رسائله السرية وقصص أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . إنها مذكرات رجل
نكم عليه بالإعدام ! . . ولترك مذكرات مرقص حنا تروى القصة من أطراف :
أتخذنا إلى قشلاق قصر النيل ، ثم إلى المحكمة العسكرية البريطانية العليا ،
إلى الزنزاة رقم ٣٤ بسجن قره ميدان !
كتب مرقص حنا فى مذكراته يقول :

عمليات القبض ! - ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢

« اليوم الساعة السادسة صباحا ، استيقظت من النوم على نقر الباب ، وإذا
أمور قسم عابدين ، ومعهم ضابط إنجليزى وصاكر إنجليز ، دخلوا المنزل ،
طلبوا منى أن أرافقهم إلى قشلاق قصر النيل . اجتهدت أن أتكلم فى التليفون ،
يعلونى أحد لأن الجميع نيام . لا يوجد أحد فى المنزل سوى ، لأن زوجتى
أولادى بالشام ، والخدام لم يحضر الآن . لبست ونظمت حقيبى ، فأنزلنا الجنود .
جئت المنزل محاطا بنحو الثلاثين عسكريا إنجليزيا ، ومعهم أوتوبيل كبير (لورى)
كبوا فيه ، أما أنا فركبت مع الضابط فى عربة أخرى عادية . وصلنا قصر النيل ،

فوجدت هناك حمد الجاسل ، وواصف غالى اللذين حضرا قبل بلحظة صغيرة . طلبوا مني أن أذكر كل ما أريده من المنزل ، ففعلت . حضر بعد ذلك مراد الشريف في الساعة الحادية عشرة ، وقد حضر مباحا من سبالوط ، وعندما علم بقرار القبض علينا قدم نفسه . ثم حضر طوى الجزار الساعة السابعة مساء ، لأنه كان في شين الكوم ، اعتقدا كلنا أن الغرض من القبض علينا هو التقي إلى شطرح البلاد ، كما كان شأن سعد وأصحابه . قبض على واصل غالى وهو مريض ، كان عند والديه ، أما زوجته فتأبى في أوريا .

٢٦ يوليو سنة ١٩٢٢

وحضرونا واصل اليوم ، وقد قام من رأس البر ليلاً ، ولم يجهلوا النهار ، حتى لا تحصل مظاهرات . لم تفهم سبب القبض علينا ، ولا الداعي المباشر إليه ، ولم نعلم بنهجة موجهة ضلنا . إنهم لظالمون ومعتوهون ، سياسة خرقاء ان توصلهم إلى شيء : أعملنا التفكير كثيراً ، فلم نجد مسوغاً لهذا القبض ، إذ لم نرتكب أقل مخالفة للقانون أو النظام . استولى على الكادر ، لعدم وجود زوجتي وأولادى بمصر ، ولا أظنه يزول حتى يحضروا . مكنت مع واصل غالى في غرفة واحدة ، إننى أميل إليه بكل جوارحي ، وأحتفى به ، وأرقى إليه لا كأخ فقط بل كأبن . لم يحضر زائر لنا ، وإنما زارنا الجنرال كومنجريرف قائد القوات البريطانية في مصر ، وكان ظريفاً جداً ، وأنا الذى توليت الحديث معه ، لأننى أنا الوحيد الذى يعرف الإنجليزية . يظهر أن الزيارة ممنوعة . . لماذا ؟ بعثت بتلغراف لأولادى بالشام . إننى أفكر فى حلم عند وصول هذا التلغراف إليهم ، وهم لم يحض عليهم بالشام أكثر من ١٥ يوماً تقريباً .

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر اليوم جورج خياط ، أخبرنا أنه قبض عليه بالإسكندرية . قضى الليل بقتلاق مصطفى باشا ، ثم سافر إلى مصر حتى وصل إلينا . وقد أخبرنا أنه علم من توفيق دوس بك المحامي أن التهمة الموجهة إلينا هي المؤامرة على قتل الإنجليز . »

٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢

« قرأنا في الجرائد ما نقلته من تلغرافات لندن ، عن الصحف الإنجليزية ، من أننا حرضنا على القتل وعلى أعمال القوة ، وأن مسٹر هورمسورث وكيل الخارجية البريطانية صرح بذلك في البرلمان ، ردا على سؤال وجه إليه في مجلس العموم . إن غياب أولادى لم يفقدنى الشجاعة لحظة واحدة . ولكنه ملأنى ألما وكدرا . كل منا يتشجع ويشجع إخوانه ، كل منا يتصور أنه الشجاع ، وبعضهم لا يفرق بين الأكم والشجاعة ، ولكننا دائبون على لعب الطاولة ، والورق ، والضحك ! . أرسلنا احتجاجا إلى لورد ألابنى على تصريحات مسٹر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم البريطاني ، وقلنا له إننا نحاربك بسلاح الحق والعدل والقانون . بالسلاح المشروع ، ونحتج على نسبة أعمال التهديد إلينا »

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٢

« لقد فحصت نفسى فحصا دقيقا : هل أنا خائف ؟ كلا وألف كلا ! إنما أنا متألم لغياب أولادى ، ويلوح لى أنى أشد زملائى تعلقا بزوجتى وأولادى ، إنى واثق أنه إذا حضر أولادى ، يزول ألى تماما ، وليكن مايريد الله . قال بعض

الحامين لأحده الزملاء إن المنشورات لا توقيع عليها ، فيمكن إنكارها ! إن المسألة ليست مسألة دفاع ، وإنما مسألة كرامة ، واحترام شخصي . بل أكثر من ذلك ، إنها مسألة أمة بأسرها ، أضلنا على عاتقنا الدفاع عنها ، فكيف ننكر عملنا ؟ ونحن إنما وكلنا من قبل الأمة للقيام بهذا العمل ، وهو عمل مشروع ، والبيان بيان مشروع ، ولا يتقبل ضميرنا أى زور أو خبطية . وقد ذكرت الجرائد أن مستر هورسورث وكيل الخارجية البريطانية عاد فصرح بالبرلمان أن الغرض هو إبعادنا عن الحياة العادية ، لتمكين وزارة ثروت باشا من المضي في عملها ! إن هؤلاء الناس لا يستحيون من الله ولا من الناس ... بعد أن يتهمنا أمام العالم أجمع بأننا مجرمون ، نعرضنا على أعمال القتل والقتل ، لا يخلج من التصريح بأن الغرض محرد إبعادنا من وجه الوزارة . . . لا عدل ولا شرف ولا حياة ! وإذا لا يكتفون إذن بالإبعاد ؟ . . . نشرت الجرائد أنه تقرر إحالتنا على محكمة عسكرية نهائيا . سواءنا ذلك كل الإساءة ، وآلمنا جداً ، ولكننا تسلحنا بسلح الشجاعة والحق ، ومضينا في أحياتنا اليومية كالعادة ، غير أن نومنا غير هادئ ، ووددنا لو أنه تقرر نفينا إلى خارج البلاد ، ذلك خير من محاكمة ظالمة !

واصف غالى ليس معنا ، لأنه نقل إلى المستشفى بسبب مرضه .

٣٠ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر مأمور قسم عابدين ، وأخبرنى أنهم سيفتشون منزلى ، وسألنى عن المفاتيح . علمت أن منازل بعض زملائى فتشت ، أوستفتش اليوم . فهمنا من ذلك أن قرار الإحالة على محاكمة عسكرية بريطانية صحيح . فى الظهور ، علمت أن التفتيش تم ، وأنهم أخلوا بعض الأوراق من منزلى ، ومن منازل الآخرين ،

باعداء مراد الشرعى فإنيهم لم يجدوا بمنزله شيئا . لم أهتم بذلك على الإطلاق ،
بأن أوراق كلها أوراق عادية ، وكللك زملائى ، وقد استغرق اهتمامى ملاماً فؤادى ،
بودة أولادى . فهمنا أننا سنحال — طبعا — بالتهمة التى ذكرها مستر هورسورث
كانت شائعة فى البلد ، وهى التحريض على الإجرام . ولاشك أن ذلك كان يحرك
ما كنا ، ولكننا كنا فى شجاعة تامة . وما يستلفت النظر أنى ظننت دائماً أن المسألة
زلية وشكلية أكثر منها حقيقية ، لأن الله لا يرضى الظلم بهذه الشناعة ! »

٣١ يوليو سنة ١٩٢٢

« ماذنبنا ، سوى أننا دافعنا ، بنام الشرف والهمة والإخلاص ، عن بلادنا
من حقوقها ؟ هل هذا جرم ؟ فى عرف من ؟ إن العقاب على هذا الأمر كالعقاب
على الأكل والشرب . . لا يمكن أن يصل الظلم إلى هذه الدرجة ! غريب أن يسمى
سبه شريفاً ذلك الذى يسمى الدفاع عن الوطن إجراماً ! إن الدفاع عن الوطن
بسيطة سامية ، كيف يكون شريفاً وهو يعاقب الناس على الفضيلة ؟ كيف يكون
شريفاً ذلك الذى يستعمل قوته وسلاحه ضد أمة عزلاء ، ليسطو عليها ، ويغتالها
بده ؟ ما الفرق بين هذا وبين العصابة التى تقبض على المارين ، فتسلبهم أموالهم
زافهم ؟ ما حاجته فى ذلك ؟ إن حجة الإنجليز أن أمتهم محتاجة إلى هذه البلاد !
من السارق فى حاجة إلى ما يسرق ؟ إن صبح ذلك ، كانت الأمم الصغيرة
حق لها فى الحياة ! إنهم يريدون عقابنا لابتلاع اللقمة ! فليكن ! ولكن ماذا
بد أولئك المصريين الذين يتولون الحكم ، ويدفعون الإنجليز إلى هذا العمل ، وبأى
نف أصفهم ؟ إن أخط الكلمات لا تكفى لوصفهم ! »

أول أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الله رحيم كريم . لقد أبقى على تضامنتنا ، فأبقى على مظهر الأمة المصرية وشرفها أمام العالم ؛ حصل اليوم التحقيق ، فوجدنا الضابط نائب الأحكام ، ومستر ماكسويل المدعى العام ، ثم محمد بدر الدين مراقب الأمن العام . لم يسألنا الضابط الإنجليزي القائم بوظيفة نائب الأحكام ، سمع الشهود بأننا أعضاء في الوفد . . ثم سمع شهادة بأن البيان الأخير طبع ونشر . ثم سمع شهود تفتيش بيوتنا »

٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهى الأمر ! تأكدنا من إحالتنا على محكمة عسكرية ، لكن ماهي النتيجة ؟ لم نفهمها ! فكرنا في تعيين محام للاستشارة ، قررنا استدعاء أحمد حسن وبجدي ، وانتخبنا المحامي « مورتى » الذي لم نجد سواه بسبب إجازات الصيف . »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر توفيق دوس وأخبرنا أن قرار الاتهام سيعان إلينا قريباً ، وأن مستر مكسويل المدعى العام العسكري العام يشتغل به . حضر أحمد حسن المحامي في المساء ، وأفهمنا أنه علم بالتهمة ، وأنها المؤامرة والتحريض على القتل . إن ثروت يريد أن يبقى على كرسيه ، مهما ضحى في سبيله من الضحايا ، ولا غرابة في ذلك لأنهم لا قلب له ولا ضمير ! وثروت يخدم بلاده ! ؟ إن هذا المضحك مبلّ ! إن هذه الخدمة تستلزم التضحية ، بل هو يهزأ بمن يضحى بنفسه ، ويرى أن الحكمة والمهارة

أن ينال المرء مبتغاه الشخصي بأى وسيلة من الوسائل ، وأن التضحية مهزلة وجنوناً . .
عاد واصف غالى من المستشفى ، صحته أحسن كثيراً ، وعدت إلى الاهتمام به
وبصحته .

٤ أغسطس سنة ١٩٢٢

« زارنى أولادى وزوجتى اليوم ، إبنى لا أستطيع أن أعبر عما شملنى من الفرح
والسرور والجلل عند مقابلتهم . لقد تغيرت ! جاءوا وزال منى كل ألم ، وظهر
على البشر والفرح . فعلاً أصبحت رجلاً جديداً ، سرفى جداً أنهم مملوون شجاعة .
كلهم يكادون أن يكونوا مسرورين للشرف الذى نالنى ، رغمًا عن ألهم الطبيعى
لابتعادى عنهم . ومن الصدف الغريبة أن قرار الاتهام وصل عند وصولهم ،
مع أن اليوم هو اليوم الأول من أيام عيد الأضحى ! ولاشك أن الإنجليز قصدوا الإيلام
بإرسال قرار الاتهام لنا فى هذا اليوم بالذات !

اطلعنا على قرار الاتهام ، وإذا بالتهم مضحكة ، مى الطعن على الحكومة !
والحقيقة أننا لم نطعن على الحكومة ، بل على الوزارة ، ولأعقاب على هذا ، والطعن
على الحكومة جنحة ! . . لماذا عدل الإنجليز عن تهمتهم الأولى ؟ إنهم لا يبالون
بالأدلة ولا بالقضاء . وأى تهمة ، هذه التهمة الجديدة ؟ ألم يكن من الأشرف
أن يعدلوا عن الاتهام بالمرّة ؟ »

٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

« اطلعنا على نص قرار الاتهام ، وعلى نص الأوراق التى ضبطت عندنا ،
لا شئ ، لا شئ سوى البيانات والخطب . علمت أن الخزانة التى فى بيتى نقلت

إلى القسم . لقد كنا وطننا النفس على مقابلة الحقنة مهما بلغت ، وقد انتظر بعضنا الحكم بأقصى عقاب ، لأن من يتهمنا كذبا بأننا نخوض على أعمال القوة ، لا يقف أمام أى حكم ظالم . كنت أعتقد أن الإنجليز ، رغمًا عن سياستهم الخرفاء ، لا يمكن أن يرتكبوا ظلما شخصيا . ولكن حادثة دنشواى أولا دلتنى على أن لورد كرومر رجلان : رجل الحياة العادية . ورجل السياسة . وأن رجل السياسة لا يقف أمامه الظلم الشنيع . . . ورأيت حوادث ظلم أخرى من عام ١٩١٩ إلى الآن ، ولكنى مع ذلك كنت لأجزم بالظلم الشخصى ، لأنى اعتدت ألا أكون رأيا جازيا إلا بعد الاطلاع على كل ما يعبر فى المسألة . ولكن حادثتنا دلتنى على أن الإنجليز لا يقفون مطلقا أمام الظلم ، وأن السياسة لا تقف أمامه !

نحن نخوض على القتل ؟ . . نحن قتلة ؟ أنا قاتل ؟ إنهم يعلمون حق العلم أن هذا كذب ومستحيل . ومع ذلك قلت فى نفسى : لعل ضميرهم دفعهم إلى تعديل هذا الاتهام ، وبالاتهام الجديد ، ولعلمهم يريادون بهذا الاتهام الجديد مجرد عدم الظهور بالفشل . إن للحق سلطانا لا يغلب . . . وصلتنا ورقة بأن الجلسة تحددت ليوم الأربعاء ٩ أغسطس أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا . هل ندافع عن أنفسنا ؟ وكيف ندافع ؟ اتفقنا على الدفاع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية ، أما الموضوع فاختلطنا فيه : اثنان منا - واصف غالى . وأنا - صممنا على عدم الدفاع فى الموضوع بتاتا . لأننا لا نعترف للمحكمة باختصاص ، ولأنه لا يليق منا ، ونحن وكلاء الأمة . أن نسلم بهذا الاختصاص ، هذا فضلا عن أننا أمام محكمة عسكرية لا ندرى للدفاع من قيمة أمامها . ومهما كان الأمر . فإن الدفاع إنكار لخطتنا وبرناجنا . وقد انضم حمد الباسل إلينا ، بسكوته أولا عن المعارضة مع الآخرين . ثم بتصريحه برأيه . أما الآخرون فصمموا على الدفاع . وفعلا

أوعزوا إلى المحامين أن يحضروا ، فأخذ مجدى وأحمد حسن ومستر مورتى فى تحضير الدفاع ، فتركناهم يفعلون ، مع بقائنا على رأينا »

٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« عدنا إلى اللداواة فى أمر الامتناع عن الدفاع ، فلم ننجح فى إقناعهم . واستمر المحامون يحضرون الدفاع ، ويلوح لى أنهم جميعا يجهاون أحكام القانون الإنجليزى ، ويتخطون . وه سابا حبشى » يساعدهم ، ولكنه يرى رأينا فى عدم الدفاع . وكل من يزورنا يعجب بخطة عدم الدفاع ، ويعيب الدفاع جداً . قلت لواحد منهم : « إن زوجتى أيضا ترى عدم الدفاع » . فأجابنى منفعل : « أما أنا فزوجتى ترى أن أبيع أملاكى ، وأدفع الثمن لمن يذافع عني ! » . وبعد مداوات طويلة لم يغير واحد منهم رأيه . وأحاط بى الألم بسبب هذا الخلاف ، لأنه لاشك عندى أن عدم الدفاع أشرف ، وأسمى ، وأليق بمركزنا ، وأننا نخدم بذلك بلادنا خدمة عظمى أمام العالم أجمع .

لأننى لم أياس مع ذلك من النجاح ، فلننتظر ! . . سرورى مع ذلك لا يفارقنى ، لأن زوجتى وأولادى يترددون على »

٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« سافر مستر مورتى المحامى الإنجليزى عنا لطلب التأجيل من المندوب السامى البريطانى ، فلم يقابله المندوب ، وعلى ذلك فالقضية ستنظر يوم الأربعاء ٩ أغسطس ، أخطرنا بذلك . أى عدالة هذه ؟ عدالة شكائية لاحقيقية ! عدنا للتكلم بشأن الامتناع عن الدفاع : الأغلبية للدفاع : ويصا واصف ، وعلوى الجزار ، وجورج خياط ،

ومراد الشرعي . ولكن مراد الشرعي يعز عليه ألا يكون في صف المتشددين ، ولو أنه يقول بضرورة الدفاع . وبعد الظهور كانت الستات موجودات (زوجات المتهمين) فتشدت مدام واصف غالى ودام مرقص حنا في ضرورة عدم الدفاع . ويظهر أن هذا أثر على مراد الشرعي ، فطلب من واصف غالى أن يجهز ما نقوله في الجلسة ، فجهزه واصف غالى بالفرنسية ، وعدلنا فيه ثم ترجمناه . وكان هذا سببا في أن المعارضين لم يحسروا على المعارضة ، وبذلك فازت الأقلية وتقد قرارها فعلا . وارتاح الحضور (زوجات المتهمين) لهذا القرار

٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهينا من قرار عدم الدفاع ، وقد سرت ، وسرت زوجتي وولدي يوسف مرقص حنا بهذا القرار كل السرور ، وكلفت بتلاوة البيان في الجلسة . وحضر حمد الباسل في غرفتي ، ورجاني أن أتركه يتلو هذا البيان ، فركته له ، وأجبت إلى طلبه بلامناقشة ، فسر ذلك جداً ، وأنا شعرت أنني إذا لم أجه كان سيتألم جداً . إذن سنحاكم غداً ! فليكن ! إن وصف التهمة الأخير جعلنا لانتألم مطلقا ، أما الوصف الأول الذي ذكره ستر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية بمجلس العموم ، وذكرته الجرائد الإنجليزية ، فكان مؤلا لنا جداً ، لذاته على الخصوص ، ولا قد يتسبب عليه . أما الوصف الحالي فشر ، ولكنه مكذوب كالأول ، لأننا لم نطعن على الحكومة ، بل طعننا على الوزارة ، وهذا مباح ، وبغيره يصبح الوزير إلما ، كلما فعل شيئا وجب التسبيح بحمده . إن الإنجليزي ، وهو الرجل البرلماني الضمير ، لا يمكن أن يفسر هذا جرما ، اللهم إلا إذا كان المقصود ارتكاب الظلم علنا ، وبغير حياء ، ولاخوف من الله ، وأظن هذا هو المقصود ! »

٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« قمنا صباحا ، ونحن هاشون ، ولو أن بنا بعض القلق . سرنا إلى المحكمة مخفورين ، ولا وصلنا ودخلنا الجلسة ، وقف لنا الحاضرون إجلالا ! وعلمنا أن وقت دخول المحكمة لم يقف لها إلا القليل ! السيدات بالجلسة ، وهن جالسات بالقرب منا . طلب المحامي مستر مورتي عدم الاختصاص ، بعد أن طلب التأجيل ، ورفضت المحكمة ، رفضت المحكمة عدم الاختصاص أيضا ! . . انسحب جميع المحامين الموجودين ، بعد أن أبان المحامي مستر مورتي أنه لا يقصد بانسحابه التعدي على المحكمة ، ولكنه مكلف بطلب عدم الاختصاص فقط .

خلت أربعة صفوف لانسحاب المحامين ، وكان لذلك تأثير هائل على الحضور وعلى المحكمة ! . . ظهر الارتباك الشديد على المحكمة ، وحينئذ أمر القاضي المترجم أن يسأل : هل من محام بالجلسة عن المتهمين ؟ . . فلم يجابه أحد . . ثم أمر القاضي المترجم بأن يسأل : هل من وكيل عن المتهمين ؟ . . فلم يجابه أحد : وسمنوا الشهود . . وفي كل مرة طلب القاضي منا أن نوجه أسئلة للشاهد ، فرفضنا ! أجبنا على السؤال عن التهمة بالنفي . واستمرت الجلسة صباحا ، وبعد الظهر وقد قابلنا أولادنا في الصباح ، وفي الاستراحة بالمحكمة »

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« استمرت الجلسة صباح اليوم . تلا حمد الباسل التصريح باسمنا ، وتلاه القاضي بالإنجليزية ، وكانت الترجمة جاهزة ، قدمناها له . كان لهذا التصريح تأثير بليغ ، إنه تصريح تاريخي ، وموقف بديع ! . . وأثناء سماع الشهود

كان بعض المتفرجين يقول إن عدم الدفاع خطأ ، خصوصاً عندما نال المدعى العام
مستر مكسويل إن جرائم هتلر الإنجليز زادت بسبب بياناتنا ، ولكن تلاوة التصريح
قضت قضاء تاماً على هذا الضعف ، وأظهرت قيادة الثورة في مؤلف كريم جليل ،
جدير بالأبطال والشجعان .

وقال رئيس المحكمة إنه سيرفع الحكم إلى القائد العام البريطاني . ونادينا :
لتحى مصر ، وليحى الاستقلال ! .

١١ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إذن نحن مذنبون ، طبقاً لقرار هذه المحكمة الغربية ! . إذن الطعن على الوزير
معاقب عليه ، كما قال القاضي الإنجليزي بيرستون إنه لرأى غريب ، من قبل قاض
إنجليزي على الخصوص ! إذن هي سياسة في سياسة ! إذن هي رواية وتصوير !
لا شك في ذلك ولا ريب . . إننا لم نرتكب شيئاً ، إن منشوراتنا غير معاقب عليها
طبقاً للقانون المصري وطبقاً للقانون الإنجليزي . . ما أحقر هذه السياسة التي تغير الرجال ،
وتسخر الرجال ، وتوجد الرجال الذين يرتكبون الظلم ، ويعاونون الظالمين !
إن المستبد الذي يأمر بالظلم ، ويتحمل سرليته ، لأشرف من ذلك الذي يشترك
في ارتكاب الظلم وراء مهزلة صورية ، وخلف أشكال قانونية ! . كيف يقسم
هؤلاء الناس اليمين ، ثم ينساقون وراء رأي البير ، ويرتكبون الظلم لأن السياسة
تريد هذا الظلم ؟ » .

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إننا ننتظر — على كل حال — حكماً متناسباً مع الجريمة الموهومة ! وقد أخبرنا
أن الحكم سيكون بالغرامة ، أو بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ ! هل هذا

صحيح ؟ لاندري ! ولكنى لا أزال أعتقد أنه مهما كان الحكم ، فلن يقبل اللورد
النبي إلا أن يلغيه لأنه لاجرم على الإطلاق ! . . ولكن هل توجد فجالة ؟
ألسن وأهما ؟ إن سيداتنا وأولادنا مستعدون لقبول الحكم أيا كان ! إنهم مستعدون
أن يتحملوا بعلنا عنهم زمنا ما ، ونحن على مثل هذا الاستعداد . إننى سعد زغلول
وأصحاب سعد زغلول لا مبرر له على الإطلاق ، بل هو ظلم محض ، لكن - على
الأقل - لم يلوثوا العدالة القضائية بارتكابه ويجعلها تمثل مهزلة ، نتحمل فيها مسئولية
هذا الظلم .

أما أن يسلك الإنجليز معنا طريق القضاء - صوريا - وأن يرتكبوا الظلم باسم
العدل والقانون ، بل باسم الله الذى أقسموا به ! إن هذا أزال ما كان باقيا عندى
من شيء من الاعتقاد بأن الإنجليز لا يمكن أن يرتكبوه ! . . ومع ذلك فلننتظر !
لقد أعجب الناس إعجابا شديدا بموقفنا أثناء المحاكمة ، ولاشك أننا أعطينا مثل
الشجاعة والبطولة والكرامة . إن هذا لربح عظيم لنا ، ولصبر وللمصريين . إن كان
الإنجليز يظنون أنهم بذلك يخدمون سياستهم ومركزهم فى مصر ، فهم مخطئون خطأ
فظيحا : لأن هذه السياسة تؤدى إلى العكس تماما . إن الذى فهمناه . ونفهمه ،
أن اللورد ألبني المندوب السامى البريطانى ينساق فى هذه السياسة بمشورة المستر
إيموس المستشار القضائى ، وأن مستر إيموس هذا هو العوبة فى يد ثروت باشا .
إنى أعرف إيموس ، وأعرف أنه رجل واقعى ، فكيف يسير بهذا الذى يخالف
سليقته تماما ؟ . . لاشك أنه منسوق بثروت باشا وأعوانه .

١٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« علمنا أن جنابة فظيعة ارتكبت أمس على مستر براون وأولاده . . إنه لجرم
شنيع . هل هو سياسى ؟ إن كان سياسيا . وهذا مالاأظنه ، فالمسئولية واقعة على سياسة

الاضطهاد والشدة التي يسلكها الإنجليز . تكدرنا كلنا لوقوع هذه الخناية ، إن المحرض على هذه الخنايات ، إن صح أنها سياسية ، هم رجال هذه السياسة البريطانية ، لا مطالبة الأمة بحققها . إن المصريين أمة هادئة ساكنة لم تكن تعرف الجرائم السياسية ، فن دفعها إليها ؟ أنتم وسياستكم دون سواكم . ومن الغريب أنهم ورجالهم وبوليسهم لا يعرفون الجناين ، ويقولون إن الجرائم وبياناتنا هي المحرصة عليها .

الإعدام !

١٤ : أغسطس سنة ١٩٢٢

« الساعة الحادية عشرة صباحا ، أخطرونا أن ضابطا بريطانيا سيحضر ويتلو علينا الحكم . اجتمعنا : . حضر الضابط ومعه مترجم ، وهو أحمد أفندي رفاعي على ما ظن . تلا الضابط الحكم باللغة الإنجليزية ، فإذا هو قاض بالإعدام ! ووقف الضابط عند ذلك ، وترجم المترجم الحكم بالإعدام . ثم استمر الضابط البريطاني . وقال إن اللورد ألنبي خفض الحكم إلى الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وغرامة خمسة آلاف جنيه .

صاح حمد الباسل : « تمينا مصر ! . . وفي الحال دعوت دعبا وأصف للعب الطاولة ، وبدأنا نلعب ، وإذا بحمد الباسل يلومنا على ذلك ، ويقول إن هذا غير طبيعي : كيف يحكم علينا بهذا الحكم وأنتم تلعبون الطاولة ؟ فكففنا عن اللعب . والواقع أن هذا الحكم لم يؤثر علينا مطلقا ، ولا أزال أعتقد أنها مهزلة ، وأنه يستحيل أن يضرنا علينا تنفيذ هذا الحكم . وجاء الضابط الإنجليزي ، ونبهوا علينا بالاستعداد للقيام إلى سجن قره ميدان بعد عشر دقائق .

صباحاً ! . . . عندنا شايوش اسمه عبد الهادى . يبكى كلما رآنا . أو كلما أقفل الباب علينا ! علمنا أنه مفروض علينا البقاء فى الزنزانة مقفلة إلى ميعاد الطواير ، وياكل كل واحد فى زنزانه ، وهى مقفلة » .

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« تعب واصف غالى تعباً شديداً من الزنزانة ، حتى قال : إني أكاد أكون فى حالة فرح . إني ميت لا محالة . شكرونا تعبنا لأنفسنا ، فإذا بنا متألون جداً من هلم الحال . ومن وجودنا وسط القتلة والمجرمين . سمح لنا بالأكل من منازلنا . كتبنا لشكوى اللواء وتنجهام باشا مدير السجن ، فقبل لنا إنه يجب أن يكتب كل منا شكوى على جدة . لأنه لا يجوز لنا الاجتماع معاً ، ولا الكلام معاً ، ففعلنا . . . واصف غالى تعب جداً ، ونحن كذلك . جاء الطبيب وهو الدكتور حجار ، ففحصنا وسمح بالسريرنهارا لبعضنا . يزورنا طبيب صباحاً ، وطبيب مساءً ، وكل منا له الحق فى أن يعرض نفسه عليه فى أى وقت شاء . أحد الأطباء يتحاشانا جداً . ويريد أن يكنى خيره شره ! قيل لنا إن كل شئ فى يد الحكيمباشى ! زارنا الحكيمباشى . وهو رجل نحيف ، ناشف ، ذو وجه ضئيل . لاعمى له : ولا شكل محدود . إن أشد آلامنا من وجودنا بالزنزانة المقفلة . علمنا أن مأمور السجن عبد الرحمن سرى نقل ، لأن اللواء وتنجهام باشا مدير السجن كلمه ليلا تليونييا : فلم يجده ! » .

١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر المأمور الجديد أمين حافظ ، وشهرته غير حسنة . لا يسمح لنا بإبقاء شئ »

فى الزنزاة سوى الصابونة ! حتى فرشة الأسنان يجب أن تكون بأمر الطبيب ، وملابس النوم تنقل للمخزن ! فرش السرير عبارة عن مرتبة قش وبطانتى صوف خشن جداً ، والمخلدة قش أيضا . وهى واطية ، ولرفعها أضع بطانية مطبقة تحتها ! أكاد لا أكل إلا القليل ظهرا، أما ليلا فلا أكل مطلقا سوى قرقوشة واحدة ، أو قطعة جينة . والباقي كله يأخذه الشاويشية . وصلتنا الكتب ، وقد تسليت نوعا بها ، ولكنى أقرأ وأنا متضايق . الضباط عبد الرحمن يضايقنا ، يمنع فتح الباب ، أو اجتماعنا ، ولكننا مع ذلك لانهم له ، إن عقليته كعقلية نفر ! الدخان ممنوع ، ولذلك أبطلته ، الجرائد محرومة . نقل واصف غالى للمستشفى اليوم صباحا ، فسير تاح طبعا أكثر منا .

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

« كل الضباط والشاويشية يأسون لحالتنا ، ولكن الشاويشية أشجع من الضباط ، وأكثر إحساسا من الضباط ! لاحظنا أن الضباط جبناء للغاية ، يخافون اللواء وتنجهم كل الخوف ، بل يرتجفون منه ! وإذا حدثناهم ، لا يستحون أن يقولوا لنا : « هل يرضيكم قطع عيشنا أو نقلنا ؟ » . إلخ ! » ويتجاهلون أننا ضحينا بأنفسنا ! ثبت لنا من جديد أن الإنجليز لا يستسيغون ولا يرقون إلا الجبناء ، والأشخاص الذين يكونون آلة بين أيديهم . لا شخصية مطلقاً هؤلاء الضباط !

أجتهدت فى قراءة الجرائد . إن بعض المستخلمين الصغار أكثر من الكبار شجاعة وإقداما ، واستعدادا للتضحية فى سبيل راحتنا . . . واجتهدت أن أكل ظهرا مع مراد الشريعى ، وكان الشاويش يغمض عينيه ! »

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الضابط عبد الرحمن لا يرى أمام عينيه سوى وظيفته ، والمحافظة عليها ، وعدم إغضاب إله اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون ! لا يحسن الكلام ؛ ولا يعرف التلطف ، فإذا أراد ، ظهر بجلاله أنه يخالف طبيعته ! هو وأمور السجن يخافان أن يحسنا معاملتنا ، أو يتساهلنا في مواعيد التفتيش ! إنهما يكتفیان . بالقول بأن حالتنا لن تستمر ! إن عدم إضاءة الزنزانة يتعبنا ، ويقولنا جدا ، فما معنى هذا ؟ ولماذا يحرم المسجون من النور ، مع أن النور يعينه على القراءة والكتابة ، أى على الاشتغال بشيء حسن ، وبترية نفسه وتغذية روحه ، وإثراء معلوماته ، فلماذا يحرمون هذا في السجن ؟ هل القرض التعذيب أو الإصلاح ، خصوصا في سجن معد لارتكابى الجنح ؟

رأينا اليوم الجلد ، وهو فظيع جداً ، جدير بقرون الوحشية ، أوزمن الظلمات . ومن الغريب أن جميع الضباط والشاوشية يرونه طبيعيا وضروريا ! وهناك عقوبة أخرى وهى حبس التأديب ، وهو حبس في غرفة لا شبك فيها ، سوى منور في السقف ، وبها برش وجردل ، ويأكل المسجون فيها خبزاً وماء فقط ، ولا يخرج في الطابور ! وقد اقترح بعضهم (الضابط حسن صيفوت) أن تكون مظلمة ، بلا نور مطلقاً نهائياً ، أما ليلاً فالنور محرم في كل مكان ، عدا الفسحات للشاوشية والخفراء . . . فظائع في فظائع ! . . . لاشك أن المحبوس يخرج وأخلاقه قد انعطت ، وفؤاده قد تعود القساوة والشر ، يخرج وهو أسوأ مما كان ، بل ربما كان طيباً فيخرج شريراً . . . لا طريقة للتربية أو التعلم على الإطلاق في السجن ، أما الورش فاعمل فيها

سطحي ظاهرى ، وأما الوعظ فى الأسبوع مرة ، فلا قيمة له ولانتيجة .
علمنا أننا لن نشتغل فى الورش ، ولا فى أى شىء . ، بعد انقضاء العشرة
الأيام الأولى ، التى يسمونها أيام الحجر الصحى ، أى عدم الاختلاط .

٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حركة غير عادية ! عدو من كل جهة ! نزع كل شىء زائد من الغرف !
إقفال الزنانات كلها ! سكوت تام ! إسراع فى التنظيف ! .. من كل جهة تسمع :
« الباشا جاء . . الباشا حضر ! » . نعم حضر اللواء وتنجهام باشا : إله السجن ،
وشيطانه ، كما نشاء ! ارتعدت مفاصل الموظفين ، وارتجت قلوبهم ، وكل منهم
يطلب إلى الله أن يخرج الرجل بغير أن يلاحظ عليه نقصا فى عمله ، أو عيبا فى
تصرفاته ! ونحن كذلك أقفلت علينا الأبواب ! وبعد خروجه علمنا أن حمد الباسل
قابله . فأخبره وتنجهام باشا أنه يخاطر وزارة الداخلية بشأن النظام الذى يتبع معنا ،
ولم يصله رد للآن ، وأنه يود مساعدتنا ، وأنه وضعنا تحت النظام السياسى من تلقاء
نفسه ! أما الحكم فى قضى بوضعنا فى ليمان أبى زعبل ! وقال وتنجهام باشا إنه
فى انتظار رأى « الباشا وزير » ! لأظن أنه مسرع فى الرد ، بل يعتمد الإبطاء ! »

المرأة المصرية فى الجهاز السرى

انتهت مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا نقيب المحامين ، ووزير الأشغال
والمالية . . ولعل من أهم مافى هذه المذكرات دور المرأة المصرية وكيف استطاعت
زوجات المتهمين من قادة الثورة إقناعهم بأن يرفضوا الدفاع عن أنفسهم ،
وأرادى ذلك إلى الحكم بإعدامهم ، فوقفوا هذا الموقف العظيم . . ولكن المرأة المصرية

لعبت في هذا الوقت بالذات دوراً جريئاً ! في تلك الأيام أصدرت السلطنة البرطانية العسكرية أمراً بعدم ذكر اسم سعد زغلول ، لافي جريدة . ولا في مجلة . ولا في كتاب . ولا في منشور ! .. وجمعت صفية زغلول زوجات المتهمين السبعة . وعدداً من السيدات المشتغلات بالحركة الوطنية . وقالت لمن إن الإنجليز منعوا ذكر اسم سعد لكي ينسأه المصريون . وينجب أن نتحدى هذا القرار ، وأن نؤلف خطايا من كل سيدة من السيدات الموجودات ، مهبتها أن تكتب على كل ورقة بنكوت بالعبودية والإنجليزية جملة « يحيا سعد » !

ومكثت السيدات بضعة أيام يعملن ليل نهار في بيت سعد زغلول ! أحضرن كل مالدیهن من أوراق البنكوت ، وما لدى أهلهن . وأصدقائهن . . ثم طلبت صفية زغلول محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر وأبلغتهما بقرار خطايا السيدات . وبدأت تنتشر في كل البيوت عمليات الكتابة على أوراق البنكوت . . ثم اتصل الجهاز السري بصياقة الحكومة في الأقاليم ، وراحوا يكتبون كلمة « يحيا سعد » على كل مايلمعون من جنيهاات الضرائب ! ثم اتصل الجهاز السري بموظفي خزانة وزارة المالية . وتمسوا للفكرة وبدأوا هم الآخرون يسهرون الليال في كتابة كلمة « يحيا سعد » . . وانضم المصريون الذين يعملون في البنوك والمعامل التجارية إلى هذه الحركة السرية . وفوجئ الإنجليز بأن كل ورقة بنكوت في مصر كتب عليها « يحيا سعد » ! . حتى إن الوزراء قبضوا مرتباتهم أوراق بنكوت مكتوبا عليها « يحيا سعد » ! وكبار الإنجليز في الحكومة المصرية قبضوا مرتباتهم وعليها كلمة « يحيا سعد » ! وبلغ من حماس صغار التجار وقتئذ أنهم كانوا يرفضون قبول أى ورقة من فئة الجنيه ليس مكتوبا عليها « يحيا سعد » ! وكانوا يقوون للشترى : « هذا جنيته براني » !!

وهاج اللورد ألباني ، وهاجت وزارة ثروت ، وفكروا في إلغاء أوراق البنكنوت ! ولكنهم كانوا يحتاجون إلى طبع أوراق بنكنوت جديدة في لندن ، وكان هذا يستغرق في تلك الأيام ستة شهور ! ثم بدأت حملة اشترك فيها سعاة البريد ، وهي أن يكتبوا كلمة « يحيا سعد » على كل خطاب . . ثم بدأ كل من يرسل خطابا يكتب كلمة « يحيا سعد » ! وصادرت مصلحة البوستة الخطابات الأولى ، ثم فوجئت بأن كل خطاب مكتوب عليه « يحيا سعد » . . حتى خطابات الحكومة الرسمية ! وفي الوقت نفسه بدأت حملة كتابة « يحيا سعد » على كل جدران البيوت ، أو بناء حكوى !

وغزت المطربة منيرة المهدية أغنية : يابلح زغلول . . ياحليوه يابلح ! . وخرجت مصر كلها تغنى في الشوارع : يابلح زغلول ! واضطرت السلطة البريطانية أن تلغى قرارها بمنع ذكر اسم سعد زغلول في الصحف !

ثم حدثت قضية الحكيم على الزعماء السبعة . . وإساءة معاملتهم في سجن قره ميدان . . وبدأت خلايا السيدات تعمل ! خطابات تصل إلى زوجات الوزراء ، تهديدات بالقتل ! أصبحت كل سيدة عضوا في جمعية « اليد السوداء » ! إن خطابات التهديد التي كانت تصل إلى كل وزير في الوزارة وصلت إلى متوسط مائة خطاب في اليوم ، من كل بلد وكل قرية في مصر ! . . وعجزت الحكومة والأمن العام عن أن يعرفوا أين توجد جمعية اليد السوداء ، التي تهدد بقتل الوزراء إذا لم تحسن معاملة المسجونين السبعة . وانزعجت زوجات الوزراء وبنات الوزراء ! وانزعجت زوجات كبار الموظفين الإنجليز في مصر . . واضطر مجلس الوزراء برياسة ثروت أن يصدر قرارا تحت هذا الضغط - بإلغاء قراره بأن يرتدى الزعماء السبعة ملابس السجن الزرقاء !

* * *

وفي ملكرات مرقص خنا (يوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٢) كتب يقول :
« الساعة الواحدة بعد الظهر أخبرنا اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون
بأن نلبس ملابسنا . . في الحال خلعنا ملابس السجن ، ولبسنا ملابسنا العادية .
وقد استبشر الجميع بأن ذلك فاعمة امتيازات أخرى ، وقال وتنجهام باشا إنه
سيحضر غداً لمقابلتنا » .

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

« حضر وتنجهام ، وقابلنا جميعاً بالمكتب . وانفعل جورج خياط لمجرد عدم
وجود الكراسي للجلوس عليها في غرفته ! فصرخ بأعلى صوته : « أحضر لنا الكراسي »
وأمر الشاويش بإحضارها ! ثم جلس على الترابيزة حتى نجى الكراسي . - فأحضرت
الكراسي على الفور . . وقال لنا وتنجهام باشا إنه سيسمح لنا بالتدخين ، وفتح
الزنازة نهائياً ، وأخذ حمام بالمستشفى ، واستعداً ، محلات الراحة الخاصة بالضباط ١١ »

خلايا سرية للعمل في السجن

لم تفعل المرأة المصرية هذا فقط ! إنها نظمت خلايا سرية لعملية التهريب
داخل السجن ! فبرغم الحراسة الشديدة ، وبرغم تعليمات وتنجهام باشا . . وبرغم
ذعر الضباط من سعادة الباشا اللواء ، فقد بدأت الرسائل السرية تدخل السجن !
وبدأ قادة الثورة يتصلون من الزنازة بسمد زغلول في جبل طارق ، وبقيادة الثورة
في القاهرة . واستمرت عملية الضغط على الإنجليز . . وتقرر نقل المعتقلين من سجن

مصر إلى معتقل في ألماتة . . ولكنه معتقل يحرمه الإنجليز ! كان الشاويش المصرى عبد الهادى هو الصلة بين زنانات سجن مصر ، وخلايا السيدات السرية ! كان هو الذى يوصل الرسائل السرية ! وفوجئ الجهاز السرى للثورة بأن الحراسة على قادة الثورة السبعة فى معسكر ألماتة الحربى يتولاها الإنجليز وحدهم ! اللديبان على باب المعسكر إنجليزى ، الحراسة داخل المعسكر من جنود وضباط البوليس الحربى البريطانى ، طبيب المعتقل إنجليزى ، الخدم اللذين يعملون فى المعسكر كلهم من الإنجليز ! وصدرت التعليمات إلى خلايا السيدات بأن تبحث عن زوجات الضباط والصلوات الإنجليز اللذين يتولون العمل فى معسكر الاعتقال . . ومحاولة عمل صداقات معهم . ولكن المحاولة فشلت ، لأن الضباط الإنجليز كانوا يصابون بالذعر إذا رأوا مصرىاً أو مصرية بقرب بيوتهم ، بسبب كثرة الاغتيالات !

وكانت السيدة إستر فهمى ويصا ، هى التى ترأس الخلية التى تقوم بإرهاب زوجات الإنجليز ، وبإثارة الرعب فى قلوبهن إذا لم تتحسن معاملة الزعماء المعتقلين !! وانهالت رسائل التهديد بالقتل على زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ! وتلقت زوجات موظفى دار المنسوب السامى البريطانى خطابات باللغة الإنجليزية هذا نصها : « إن سبع سيدات مصريات محرومات من أزواجهن لمدة سبع سنوات ، إن سبعة من قادة الثورة يعاملون فى معسكر الاعتقال معاملة المجرمين . إذا لم تتحسن هذه المعاملة فوراً فستحرمين من زوجك ، لا سبع سنوات فقط ، وإنما إلى الأبد ! » وأصبحت زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى دار المنسوب السامى برعب ! وفشلت المحاولات التى بلها اللورد ألبنى لتهديتهن ، وأصدر لورد ألبنى تعليمات بأن توضع حراسة مشددة على زوجات موظفى دار المنسوب السامى البريطانى ، وعلى بيوتهن ، ولكن هذه الإجراءات لم تؤد إلى إزالة الذعر المنتشر ! وعندما ذهب

السيلة إستر فهمى ويصا بعد ذلك لمقابلة اللورد ألنبي تطلب منه إصدار الأمر بتحسين معاملة المحكوم عليهم ، اعترف المندوب السامى بأن جميع زوجات الموظفين فى دار المندوب السامى تقلمن بنفس الطلب !

ولكن نقل المحكوم عليهم من سجن مصر إلى معسكر الجيش البريطانى عقّد مشكلة الجهاز السرى ! . . وذات يوم جاء للجهاز السرى تقرير من خلية السيدات فى مصر الجديدة بأن مسز « كاترين كار » هى زوجة السيرجنت كار الصول فى الجيش البريطانى الذى يشرف على الحراسة الليلية للمعتقلين . . وأن والدها أيرلندى من حزب (السين فين) ، وأنه قتل برصاص الإنجليز من بضع سنوات . . وأنها مستعدة أن تقوم بأى خدمة ، وأن زوجها تحت سيطرتها التامة !

وبدأ على الفور الاتصال بمسز كاترين كار ! ورتب معها الجهاز السرى أن يسلمها الرسائل السرية ، ويتولى السيرجنت كار وضعها فى سلة طعام العشاء الى تقدم للمعتقلين ! وهكذا لا يعرف المعتقلون من الذى وضع هذه الرسائل السرية فى طعامهم ! . . واستمرت العملية بهذه الطريقة الغريبة !

صفية زغلول فى الزنزانة !

ولم يستطع الجهاز السرى أن يهرب الرسائل السرية فقط إلى المحكوم عليهم بالإعدام ، وإنما استطاع مرة أن يهرب إلى داخل السجن صفية زغلول نفسها ! . . فقد رأت قيادة الثورة أنه لو استطاعت صفية زغلول أن تلخل المعتقل وتقابل زعماء الثورة المعتقلين لرفعت روحهم المعنوية ! ولكن كيف يحدث هذا ، وهناك

أوامر مشددة بعدم الزيارة ١٩ . . وذهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى الضابط النوبتجى فى المعتقل ، وقالوا له : إن هناك سيدة عجوزاً ، ترغب فى زيارة المعتقلين ، إنها أمهم جميعاً ! فقال الضابط الإنجليزى : كيف يكون لكل هؤلاء الأشخاص المختلفى الأسماء أم واحدة ! قالوا له : « إنها أمهم الروحية التى ربّهم جميعاً ! . . إنك حاربت يا سيدى ، وعرفت معنى الحرب ، فتصور أنك كنت معتقلاً فى قبضة الألمان ، وأن والدتك ، أو سيدة مثل والدتك ، طلبت السماح لها بأن تراك قبل أن ينفذوا فيك حكم الإعدام ، فهل كنت لا تتألم إذا رفض الحراس الألمان أن يسمحوا لها بزيارتك ١٩ »

وتأثر الضابط النوبتجى وقال : « هل تعدنى السيدة بالألّا تسعى لتهريب المعتقلين أو لعمل أى شىء من شأنه أن يوقضى فى مسئولية عسكرية ؟ . . » وقدم أعضاء الجهاز السرى هذا العهد ! . . وفوجئ حمد الباسل وزملاؤه بأن رأوا أمامهم صفية زغلول ! وبقيت معهم حوالى الساعة ، تشجعهم ، ثم انصرفت دون أن تعرف السلطات البريطانية بهذه الزيارة !

تقرير سرى فى سلة الطعام!

وتكررت الرسائل السرية !

وذاذ مساء فتح مرقص حنا سلة الطعام التى فيها عشاؤه ، ووجد فيها تقريراً سرياً من الأستاذ عبد القادر حمزة - الذى كان يعمل فى جهاز المعلومات للثورة - وهذا هو نص التقرير السرى أنشره كاملاً ليرى القراء طريقة التقارير السرية التى يكتبها الجهاز السرى للمعلومات لقيادة الثورة :

« سيدى الأستاذ مرقص بك

« كان مستر كار - نائب المندوب السامى البريطانى - قد طلب من إبراهيم راتب (عضو الوفد) أن يحملنى على مقابلته ، وذلك منذ ثمانية أو تسعة أيام . وقد بلغنى ذلك ، ولكنى تأنيت ، كما أخبرتك أمس ، حتى تكرر الطلب ، حيثئذ تواعدنا على المقابلة فى دار الحماية (دار المندوب السامى) فى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر من يوم الاثنين الماضى ، واستمر الحديث من الساعة السادسة وخمس دقائق إلى الساعة الثامنة . بدأ مستر كار بأن قدم لى سيجارة ، وقال : يظهر أننى معروف بينكم بأننى رجل شديد ! قلت : « لا . . ولكنك معروف بيننا أنك راغب فى إصلاح ما فسد ، بيد أننا لا نرى لهذا الإصلاح أثراً . . » فابتسم مستر كار وقال : « إذن لى سمعة حسنة لى حد ما ، ويمكننا حيثئذ أن نتكلم بصراحة » . فضحكت وقلت : « لاتعجل ، فإنك لم تصلح بعد شيئاً ، . . » أن تصلح كثيراً ، لترفع المظالم التى ارتكبت » .

« ثم كلمنى مستر كار كلاماً طويلاً ، لا أرى لزوماً لكتابته هنا : « . . » . « خاص بى . وإنما أذكر مجمله ، فأقول إنه صرح لى بأنه كان الأمر باعداً إلى وإفصال جريدة البلاغ ، لاعتقاده أنى تعلمت إظهاره أمام المصريين بمظهر الرجل الذى يدبر المؤامرات ضدكم ، ومن ذلك ما كتبت عنه ، فى دعوته على ياسا يكن وعبد الخالق ثروت باشا إلى ذمته ، وفى حضوره وليمة فى كلوب محمد حوتم الأحرار الدستوريين . وقد قلت له هنا : « لماذا تكره أن يعرف عنك أنك صديق لهؤلاء الناس ، فى حين أنهم أصدقاؤك فعلاً ؟ » . فقال : « نعم لى أعرفهم ، ولكنى لا أدبر مؤامرة معهم » . قلت : « إن الرجل القوي الذى يعرف أنه يستطيع بقوته أن ينفذ ما يريد ، ليس محتاجاً إلى تدبير مؤامرات ، إذ المؤامرات إنما تكون من

تُشأن الضعيف الذى يريد أن يصل من طريق الحيلة إلى ما لا يصل إليه من طريق القوة . وأنت على كل حال تخدم وطنك . وتنفذ سياسة لحكومتك ، أما الذين لا يخدمون وطنهم ، بل يعملون بالعكس على إلحاق الأذى بوطنهم ، فهم الآخرون ! » : فقال مستر كار : « أنت تعنى بذلك عدلى باشا وثروت باشا ، وأمنالهما ، وكأنك حينئذ تريد أن تقول إنى أترك لهم أن يتآمروا علىّ ، ويخدعوني ، » ثم تبسم وقال : « أشكرك على هذا المديح ! » قلت : « قد لا يخدمونك أنت شخصياً ، ولكنهم — على كل حال — خدعوا ساستكم طول العام الماضى ، وجعلوكم تعتقدون مالا يمكن أن يكون ! » .

وقال لى مستر كار إنه فى الواقع دعا عدلى باشا وثروت باشا إلى ذهيته ، ودعا أيضاً مستر إيموس (المستشار القضائى) ، ولكن كان الغرض من الاجتماع تقديم خدمة لمصر ، لأنه كان قبل ذلك بيوم قد تكلم مع عدلى باشا فى إلغاء الأحكام العرفية ، وكانا قد اتفقا على ذلك ، ولكن بما أنهما رجلان سياسيان ، وإلغاء الأحكام العرفية يستلزم البحث فيه من الوجهة القضائية ، فقد طلب عدلى باشا أن يحضر معه فى اليوم التالى ثروت باشا . وطلب مستر كار أن يحضر مستر إيموس ، وذلك للبحث فى المسألة من أوجهها القضائية . وبعد أن شرح لى مستر كار ذلك قال : « هذا كان الغرض من الاجتماع فى ذهبتى ، فهو اجتماع كان يراد منه تقديم خدمة لمصر » . فقلت : « لو أننى عرفت ذلك ، لقبلت أن أكون واحداً من المجتمعين ، ليكون فيكم على الأقل واحد من غير الرجال الذين وضعوا سياسة ٢٨ فبراير » . واستمر الكلام على هذا النحو قليلاً ، ثم انتقل إلى الانتخابات ، واشترك المنفيين والمسجونين والمعتقلين فيها ، وهو ما كتبت لكم أمس ولا لزوم لإعادته .

« وتكلمنا فى سعد زغلول وعدلى باشا ، فكان من رأيه أن عدلى باشا هو الرجل

الوحيد الحكيم في مصر ، فقلت له : « إن عدلى باشا رجل خلقتموه أنتم - وعضدتموه بنفوذكم ، ولولا ذلك ، ما كان له وجود ، وأنتم تعرفون ذلك - ولكنكم ترون فيه رجلا يقبل منكم إعطاء الألقاظ ، دون مدلولاتها ، فأنتم تؤيدونه لهذا الغرض وحده » . فقال مستر كار : « ولكن سعد باشا ليس رجلا عملياً » . قالت : « وهل تظن حينئذ أنه شاعر ، يعيش في الخيال ، أو تظن أنه عديم التجربة ؟ » . قال : « أعترف بأنه خطيب ، ولكن لا أظنه يزيد على ذلك » . قلت : « لا يقول ذلك إلا رجل يجهل سعد باشا » . قال : « لا تؤاخذنى ، فإنى - في الحقيقة - لم أعرفه ، ولم أحادثه ، لأننى حليث عهد بمصر وساستها » . قلت : « لو أنك عرفت وحدته ، لكان لك فيه رأى آخر ، ولعرفت أن الرجل الذى عالج منصب الوزارة عدة مرات والذى شهد له كل الذين احتكوا به في العمل - سواء كانوا إنجليزاً أو غير إنجليز - بالمقدرة والكفاءة ، ليس خيالياً ، ومع ذلك ألم تقرأ تقرير لجنة ملنر ٢ » . فقال مستر كار : « نعم ، قرأته جيداً » . قلت : « وهل رأيت فيه أن العمل الذى كان سعد باشا يعمله في مفاوضاته مع لجنة ملنر كان عمل رجل خيالى ؟ » قال : « ولكن سعد باشا لم يقبل مشروع ملنر » . قلت : « لم يقبله ، غير أنه قدم تحفظات تجعل كلمة الاستقلال التى فيه ، ذات معنى ، فرفضتم أنتم ، وبعد رفضكم هذه التحفظات ، اضطرتهم إلى إعطاء أهمها ، وهو إلغاء الحماية ، وإقالة بعض المستشارين في الوزارات ، ولم تستفيدوا من هذا الإعطاء شيئاً » . فقال مستر كار : « وماذا تريد ؟ إن سعد باشا هو شخصية غير مرغوب فيها في لندن » . قلت : « وماذا ؟ هل لذلك من سبب غير ما نعرفه من أنكم لا تريدون أن تعرفوا لمصر بشئ » اعترافاً صحيحاً ؟ » فقال : « لا أدري » . ولم يرد أن يجيب !

• • •

وانتقل بي مستر كار بعد ذلك فجأة إلى البرويجندا التي للمصريين في لندن ، فقال : « كان من أعظم غلطات سعد باشا أنه احتجى في جريدة الديلي هيرالد (لسان حال حزب العمال البريطانى) . إنها جريدة محقرة ، تعطى الإنجليز صورة سيئة في كل ما تكتب فيه ا . . . قلت : « لا أعرف ما هى قيمة حكمك هذا على جريدة الديلي هيرالد ، لأنى لست خبيراً بالجرائد الإنجليزية ، ولكن أى ذنب لسعد باشا فيما فعله ؟ ضع نفسك مكانه ، وقل لى بإخلاص هل كنت تفعل غير ما فعله ؟ إنه ذهب إلى لندن ، وبحث فيها عن جرائد توصل آراءه إلى الرأى العام البريطانى ، فلم يجد غير الديلي هيرالد ، فاشترى بعض أسهمها ، فهذه الجريدة تدافع الآن عنه ، وعن آرائه ، وعن القضية المصرية بالإجمال دفاعاً عادلاً ا . » قال مستر كار : « لو كنت مكان سعد باشا لقطعت صليّ الديلي هيرالد ا » قلت له : « لا أصدق أنك ترفض أن يكون لك نصير فى بلد أنت محتاج فيه لكل من ينصرك ، ومع ذلك كيف تتصور أن يقطع سعد باشا الآن صلته بهذه الجريدة ؟ » قال مستر كار : « ما عليه إلا أن يكفّ عن أن يدفع لها النقود التى يرسلها إليها من وقت لآخر . » قلت : « اسمح لى أن أقول إن معلوماتك فى هذا خطأ محض ، فإنه لا سعد باشا ولا أحد غيره من أنصاره دفع لهذه الجريدة نقوداً . أما قطع الصلة فع أنه غير مرغوب فيه ، فهو مستحيل أيضاً ، لأنه لا يمكن تصوره إلا فى حالة واحدة ، هى أن يبيع سعد باشا الأسهم التى فى يده ، فهل تظن أنه إذا عرضها للبيع يجد من يشتريها ؟ » قال : « كلا » . قلت : « إذن ليس القطع ممكناً ، وهو غير مرغوب فيه كما قلت لك ، لأننا محتاجون لكل جريدة ترفع صوتنا فى لندن » . فقال مستر كار : « أنتم تعتمدون أيضاً على رجل غير محترم فى نظر الرأى العام البريطانى ا » . قلت : « من هو ؟ » . قال : « هو

لأنجلون ديفيز . . إنكم تدفعون له نقوداً لتشتروا خدمته . ولكنه لا يمكن أن ينفياكم بشيء . أتريدون نصيحة مني ؟ أصبح لكم بإحسان بأن تعتمدوا على رجال مثل مسٹر « سپور » الرجل المحترم ا . . . قلت : « ذاك تصور أن المال لديها كثير ، لا نعرف ماذا نفعل به . حتى ندفعه لمائة الجريدة . أو هذا الرجل . . أؤكد لك أني لم أعلم إلى هذه الساعة أن أحداً من المصريين يدفع لمسٹر « لانجلون ديفيز » نقوداً ا . . . فقال مسٹر كار : « أنت إذن لا تعرف ما هنالك . . فاستخير تعرف الحقيقة ا . . . قلت : « ألم تصادروا أموال الثروة ؟ وأموال الزغوليين ؟ لا . لا . دع هذا ، إذا أردت أن تعرف نظرية المصريين في استعانتهم بأحرار إنجليز . فنظرينهم هي أنهم يرحبون بكل من يؤيدهم منهم ، ويرفع صوتهم ، وهم لا ينظرون في ذلك إلا إلى شيء واحد هو خدمة قضيتهم » .

وتكلمنا بعد ذلك في الدستور ، فقال مسٹر كار : « ما رأيك فيه ؟ » . قلت : « رأي أنه ناقص ، ومعطّل التنفيذ » . فقال : « أحب أن أعرف شيئاً من انتقاداتك على الدستور في ذاته ؟ » . قلت : « أول هذه الانتقادات أنه لم يذكر حدود الدولة المصرية ، وأنه أغفل السودان ... » ، فقاطعتي قائلاً : « لا . لا . . . دع مسألة السودان جانباً ، وكلّمني في غيرها » . قلت : « إننا نحن المصريين لا يمكن أن نتنازل عن التمسك بالسودان ، ومع ذلك فهناك غير هذا النقص . . في الدستور نقائص رجعية كثيرة ، منها أن الدستور قرر حرية الصحافة ثم هملها ا . . . » .

وكان نص الدستور أمامه ، فأخذه مسٹر كار ، وقرأ المادة الخاصة بحرية الصحافة ثم قال : « إنك تشير بذلك إلى القيد الأخير في المادة ؟ » . قلت : « نعم . وهو قيد مبهم ، تستطيع معه كل حكومة مستبدّة أن تزهد الصحف ، بدعوى

المحافظة على النظام الاجتماعي ! « فضحك وقال : « إنني أحب ذلك ! « قلت :
« أنت إذن عدو الصحافة ! » .

* * *

وسألني مستر كار عن انتقاد آخر ، قلت : « إن حرية الاجتماع قررت ،
ثم هدمت ! وإن المسؤولية الوزارية قررت ، ثم أعطى الوزراء مخرجاً منها بإرجائهم
الاقتراع ثمانية أيام ، كى يتسع لديهم الوقت ، لنس المسائل واستالة النواب ! » .
فقال : « إن أمراً كهذا يوجد في دستور بولندا ! » . قلت : « ألم تجدوا لنا
إلا دستور بولندا تأخذ منه ؟ » . وسألني مستر كار عن انتقاد آخر ، قلت :
« إن المادة الخاصة بتعديل الدستور تجعل التعديل مستحيلاً ، إذا لم يكن الملك
راضياً به ! » . فنازعني مستر كار في ذلك ، وقال : « إن البرلمان يستطيع أن
يجبر الملك على التعديل ، كما يجبره على أى قانون آخر ، بالطريق البرلماني » .
قلت : « كلا ! أنت مخطئ في هذا » . قال : « بيني وبينك نص المادة ! » .
قلت : « اقرأها ! » . فبحث مستر كار عنها ، ثم قرأها بإمعان وقال : « صدقت :
ولكن الملك فؤاد لا يحسر على أن يقف في وجه الشعب ! » . قلت : « وهل الدستور
يوضع ، ليكون منظوراً فيه أن هذا الملك يحسر ، وذاك لا يحسر ؟ » . فقال : « إنني
مندهش من ملاحظتك هذه ، فقد كنت أظن أنكم لا تذكرون سلطة الملك ! » .
قلت : « إذن كنت تظن أننا إذا طلبنا السلطة للشعب فإنما نطلبها ونحن لا نعرف
معناها ! » . قال : « وماذا كنتم تقولون لو أن الدستور صدر ، كما كان نسيم باشا
قد وضعه ؟ » . قلت : « كنا نحتاج أكثر مما نحتاج اليوم ! » .

عبد القادر حمزة

ولقد كان ما يضايق حكومة المحافظين في إنجلترا اتصالات سعد زغلول بالاشراكين

فى إنجلترا . وأنه اشترى أسهماً فى جريدة (الدبلى هيرالد) لسان حال حزب العمال ، وأنه كان على اتصال مستمر بأحد الاشتراكيين المتطرفين وهو مستر « لانجلدون ديثيز » من العمال المتطرفين . وكان الشاعفون يتهمون العمال بأن مبادتهم هدامة ستخرب بريطانيا !! وكانوا فى فرع من الاتصال الوثيق بين سعد زغلول وبينهم ، وكان مما يثير الإنجليز أيضاً أعمال العنف التى يقوم بها الجهاز السرى . والتى لم تنقطع طوال الثورة ! لقد استطاع الجهاز السرى أن يجعل حياة الموظفين الإنجليز فى مصر غير محتمة ! إن بين يدى بركة أرسلها لورد ألنبي أثناء الثورة إلى لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية هذا نصها : « من الفيلد مارشال الفيكونت ألنبي ، إلى ماركيز كيرزون أوف كيدلستون ، (وصلت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ تلغرافياً) : « القاهرة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ : إن مستشار وزارة الداخلية ، ومستشار وزارة المالية بالنيابة ، ومستشار وزارة المعارف ، والمستشار القضائى بالنيابة ، مجمعون على أن أى قرار لايعترف بمبدأ استقلال مصر ، أو أى قرار يتمسك بالحماية من المؤكد أن يثير مغامرة خطيرة تؤدى إلى ثورة فى أنحاء البلاد ، وتؤدى إلى فوضى إدارية ، وتجعل الحكم مستحيلاً . . من المستحيل مباشرة أى سيطرة بريطانية بدون التعاون المصرى الكامل فى كل فروع الإدارة . ظهر ذلك فى ربيع ١٩١٩ عندما حدثت محاولة للحكم بدون وزارة مصرية ، ومع إضراب جزء كبير من الموظفين المصريين . ولم تكن حكومة جلالة ملك بريطانيا مستعدة لتقديم إرضاء جوهري لأمانى الشعب المصرى فسيكون من المستحيل تكوين أى وزارة . . لقد استطاعت قوتنا العسكرية الشديدة وهى تعمل بعنف ، أن نحافظ على قدر معين من الأمن للحياة والممتلكات فى المدن الكبرى ، ولكن المهمة ستكون أكثر صعوبة فى الأقاليم » (انتهت بركة لورد ألنبي السرية) .

واستمرت حوادث العنف والاعتقالات ضد الإنجليز ، إلى أول فبراير سنة ١٩٢٢ ..
وبدأ الإنجليز يلوحون بإلغاء الحماية ! وأعلنوا أن لورد ألنبي سافر إلى لندن ليتفق
على إعلان الاستقلال !
ولكن الجهاز السرى لم يؤخذ بالألفاظ !

* * *

أصدر نائب اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى أمراً إلى البوليس بعمل
دوريات مسلحة ، برئاسة ضابط إنجليزى ، تقف عند مفترق الطرق ، لتفتيش
المارة راجلين أو ركوباً وضبط ما معهم من الأسلحة ، وإطلاق الرصاص فوراً
على كل مسلح يحاول الفرار من التفتيش ! واحتلت الدوريات العسكرية جميع
منافذ الشوارع الكبرى فى العاصمة ، وتمولت فى جميع الأحياء بالليل والنهار :
وكانت توقف السيارات والعربات الحنطور وعربات النقل ، وتفتشها ! وتوهمت
أن أعضاء الجهاز السرى يتنكرون بالملايات اللف ، ويخفون داخل الملايات اللف
المسلحات . . ! وتقرر الاستعانة بسيدات مالطيات - من اللائى يعملن فى الجيش
البريطانى - لتتولى السيدات تفتيش المصريات المشتبه فيهن ! وأصدر نائب اللورد
ألنبي أمراً إلى السلطات البريطانية فى يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ بتفتيش ١٣٤٠ منزلاً
ومحلات تجارياً فى العاصمة فى جميع الأحياء ، بحثاً عن الأسلحة التى يقتل بها الإنجليز !
ولكن الاعتقالات استمرت .

* * *

وفى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر . برايس
هوبكنس . أحد كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ، وحمل إلى المستشفى فى حالة
خطرة . وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٢ وجدت جثة المستر . جوردان . أحد كبار

الموظفين الإنجليز ملقاة في شبرا بعد قتله بالرصاص . وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على «مستر براون» أحد كبار موظفى وزاره المعارف ببحوار داره فى جاردن سيقى . وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أيضاً أطلق الرصاص على المستر «بيتش» المهتمس بمصلحة السكة الحديد فى جهة المطرية . وفى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ وجهت القنصليات البريطانية فى جميع المدن التحذير التالى إلى جميع رعابا بريطانيا :

« نظرا للحوادث الأخيرة ، تنذر القنصلية البريطانية جميع الرعايا البريطانيين ألا يسيروا فى الأماكن الخالية خصوصاً بعد الظلام . وأن يسيروا ، بقدر الأمكان ، مع رفقة غيرهم . ويجدر بالرعايا البريطانيين ، فوق ذلك ، أن يحملوا مسلحات » .

• • •

وفى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ أذاعت وزارة الداخلية المصرية البلاغ التالى : « نصبح القنصل البريطانى لجميع الرعايا الإنجليز بأن يتسلحوا بالمسدسات ، ولا يسيروا فى الأحياء غير المطروقة أو فى الظلام منفردين » . وفى نفس اليوم اتصل قائد عام الجيوش البريطانية بالسلطان فؤاد وأبلغه أن الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية فى ذعر ، لأنهم لا يستطيعون أن يسيروا فى الشوارع فى المدن إلى أعمالهم ، ويطلبون أن يركبوا سيارات للذهاب إلى أعمالهم والعودة منها ، وأمر السلطان باتخاذ اللازم لإجابة طلب القائد العام . وفى يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الإيجيپسيان جازيت) تقول إنها تسجل الخزي والعار على الشعب المصرى بسبب هذه الاغتيالات المتكررة على الرعايا الإنجليز ، ورفض المصريين الذين يشاهدون هذه الحوادث التبليغ عنها ، والشهادة ضد المعتدين . ثم قالت :

« إن الحكومة المصرية رخصت على أثر وقوع هذه الاعتداءات المتكررة ، لجميع الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية بركوب سيارات على حساب الحكومة المصرية ذهاباً وإياباً ، من دورهم إلى أماكن أعمالهم وبالعكس ! »



الفصل التاسع

سِرُّ الأسطر الستة المشطوبة !
القصر يدير المؤامرات لا غتيال زعيم الثورة
المسدس الذى اخفى بعد إطلاق
الرصاص على سعد !

فى مذكرات سعد زغلول ستة سطور مشطوبة — شطباً غليظاً ، حتى لا تظهر كلمة واحدة أو حرف واحد من هذه الكلمات المختفية ! — ويغلب على الظن أن سعد زغلول هو الذى شطب بنفسه هذه الكلمات من مذكراته .. فها هى هذه السطور المشطوبة ؟ .. ولماذا شطبها سعد زغلول ؟ .. لأنها بتاريخ يوم الأحد ١٤ يونيو سنة ١٩٢٥ ، وكان سعد زغلول خارج الحكم ، بعد مصرع السردار بسبعة شهور ، وبعد القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وبعد أن أعلن الملك فؤاد والإنجليز حرباً شعواء على سعد ، وحاصروا بيته ، وطاردوا رجاله ، وراحوا يتهمون به بأنه هو الذى دبر قتل الإنجليز ، وأنه خارج على العرش ، وأنه يريد الجمهورية ، وبعد أن حل الملك فؤاد مجلس النواب مرتين . وكانت المرة الأخيرة فى أول يوم انعقد فيه مجلس النواب ، لأن المجلس انتخب سعد زغلول رئيساً وأسقط عبد الخالق ثروت باشا مرشح الأحزاب التى كان يؤيدها القصر فى تلك الأيام ! وبعد أن أنشأ الملك حزب الاتحاد للقضاء على سعد زغلول ! فهل شطب سعد زغلول هذه السطور الستة لأن فيها أشياء خطيرة ، ولأنه عرف أن بيته عرضة للتفتيش ، فرأى أن يحذف هذه السطور ويمر عليها غلة مرات حتى

لا تظهر ولا تبين ! فلا بد أن هذه السطور خطيرة جدا ، لأن المذكرات مليئة بالأراء الخطيرة التي لم يحذف سعد زغلول كلمة منها !

إنني حاولت أن أقرأ ما وراء الكلمات المشطوبة في المذكرات نفسها . فلم أستطع ، ولم أجد خيطاً رفيعاً . أستطيع أن أمسك به ، ليوصلني إلى العبارات المحذوفة . ولست أعرف لماذا لم يقطع سعد زغلول الورقة كلها ؟ لعله أراد بذلك أن يضع المؤرخين الذين ستقع في أيديهم المذكرات أمام لغز محير ، يقفون عنده طويلاً ، ويحاولون أن يكتشفوا سره الغريب . . . ولكنني أستنتج أن سعد زغلول كتب في هذه السطور المشطوبة أنه يأسف لأن ثورة ١٩١٩ لم تمض في سياستها لخلق الملك فؤاد وإعلان الجمهورية ، وأنه يتوهم الملك فؤاد بأنه دبر اغتياله أكثر من مرة ! . . . ولكن كيف يمكن للمؤرخ أن يستنتج هذا الاستنتاج الخطير الكبير ، مع أنه لا توجد كلمة واحدة في السطور الستة المشطوبة ، يمكن أن نقرأها العين : أو المنظار المكبر ؟ كيف يمكن الكشف عن مجهول ، أو عن شيء مظلم ، حالاك السواد ، ليس فيه أي بصيص من نور ؟

ونحاول أن نشمل عوداً من الثقاب التي طرقتنا في هذا الظلام . إن صفحة المذكرات بين أيدينا ، سياق الكلام في الصفحة المشطوبة نفسها يدل على أن المحذوف هو شيء عن الملك فؤاد ، أو شيء عن الملك فؤاد والورد الذي الذي كان يؤيد الملك ، وكان يعارض بشدة في خلقه ، أو إعلان الجمهورية ، ويعتبر وجوده على العرش لا يقل أهمية عن جيش الاحتلال ! فهل المحذوف من الكلمات يتعلق بهذا ؟

ولكن لا يمكنني هذا للاستنتاج الذي وصلت إليه . . . ولهذا لا بد من أن نشمل عود ثقاب آخر ، لعله يساعدنا أكثر على الرؤية في الظلام . . . إن المكتوب في هذه

الصفحة يتعلق بمقابلة جرت بين الأستاذ حسن صبري بك المحامي - الذي صار فيما بعد حسن صبري باشا رئيس مجلس الوزراء في عام ١٩٤٠ - وبين الملك فؤاد .

لقد كتب سعد زغلول يقول : « أخبرني اليوم حسن صبري بك المحامي أن حسن نشأت باشا (رئيس الديوان الملكي بالنيابة) دعاه لمقابلة جلالاته ، فذهب في الساعة الثالثة ، ومكث لديه إلى ما بعد الساعة الرابعة ، فوجده (الملك) مصغر الوجه ، مكتئباً . وسأله الملك عن الحالة . . فعرض « حسن صبري » أنها سيئة . وقال له الملك : « إنه عاملني (يقصد عامل سعد زغلول) أحسن معاملة ، وأنه كان ينتظر أن أنهي المسألة المصرية بالمفاوضة ، فما أنهيتها . وأنه اجتهد في جبر خاطري الكثير بعد إخفاقها ، بتلغراف ملوء بالالطف والعطف ، وأنه كان متفقاً معي على الرضا بما وصلت إليه ، ولكن من حولي غيروا فكري ، وأني قابلت لطفه بالأخطا الذين اجتمعوا أمام السراي هاتفين : « الثورة أو سعد ! » . ثم قال (الملك) إنه يحب الاتحاد والوفاق ، وأن الاتحاديين (حزب القصر) يسمعون في الاتحاد بأن يضموا إليهم السعديين والدستوريين ، وضم الأخيرين ذمماً شديداً . ولم يوقر الملك عدلي (يكنى باشا) ولا حسين رشدي باشا ، ولا عبدالحالق ثروت باشا ، ولا إسماعيل صدق باشا . وطعن (الملك) في غيرهم من الوزراء الدستوريين طعناً بليغاً ، إلى غير ذلك مما لا أذكر تفصيله . ولم يتضح لي الغرض من هذه المقابلة ، ولكن يظهر أنها لحمل حسن صبري على أن يكون في صفه ، وأن يذكره بخير ، وألا يكون مع الخديو ، والله أعلم . وإني أثبت هذه الرواية بكل تحفظ ، وقد أخبرني فتح الله (بركات باشا) أن حسن صبري أكد عليه مراراً أن يكتم خبر هذه المقابلة إلا عني ، ونقل (حسن صبري) أن المودعين للورد ألبني (المندوب السامي) في المحطة كانوا قليلين ، وأن من بينهم أحمد خشبة » .

ثم بلى ذلك ستة سطور مشطوبة . . فهل انتهى الكلام عن الملك هنا ، وهل السطور المشطوبة هي عن اللورد ألدن ، لمناسبة استقالته من منصب المنسوب السامى وسفره إلى لندن ؟ . . قطعاً لا . . لأن سعد زغلول يقول بعد هذه السطور المشطوبة مباشرة : « فأتى أن أذكر فيما قاله جلالتة لحسن صبرى أن الوزراء حملوه على حل مجلس النواب ، واستعانوا عليه بالإنجليز ، وكانوا يريدون إلغاء الدستور أيضاً » .

انتهى الكلام الموجود في الصفحة التي بها السطور الستة المشطوبة ! ومعنى هذا أن الجزء المشطوب بين الكلامين هو قطعاً عن الملك فؤاد ، كما يظهر بوضوح من سياق الحديث .

ولكن أين ما يجعلنا نستنتج أن الكلام هو عن الملك فؤاد ، وأنه دبر اغتيال سعد زغلول مرتين ؟ . . إن الذى نعلمه ، ويعلمه الذين عاصروا سعد زغلول ، أنه كان يعتقد أن الملك فؤاد أراد أن يخلعه بعد عودته في عام ١٩٢٠ من مفاوضاته مع لورد ملر ، وأن السلطان فؤاد علم أن سعد زغلول أثار في المفاوضات الرسمية . أن معنى الاستقلال هو خلع السلطان فؤاد ، لأنه أثر من آثار الحماية البريطانية ، ولأنه معين بقرار من وزير الخارجية البريطانية ، ولأن الاستقلال معناه هو أن ينتخب الشعب حاكمه انتخاباً حراً ، بعد جلاء القوات الإنجليزية ، ولهذا السبب دبر السلطان فؤاد مؤامرة لاغتيال سعد زغلول في أثناء قيامه برحلاته في الأقاليم ، وأنه اتفق مع عبدالحق ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ ، ومع مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ، ومع محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، على هذا الاغتيال !

ولكن علمنا وعلم المعاصرين لا قيمة له أمام التاريخ ، فالتاريخ يترك وثائق

ومستندات ، وهو لا يعترف بالمذكرات ، ولا برواية الشهود ، بعد مضي أكثر من أربعين سنة على الحوادث !

وهكذا نعود إلى الظلام من جديد . . نعود لنشعل عوداً ثالثاً من النقاب ! . .
لقد أذعنا من قبل في فصل سابق ننس :تعليمات السرية التي أرسلها سعد زغلول من باريس يوم ١٥ أبريل ١٩٢٠ إلى عبدالرحمن فهمي رئيس الجهاز السري في القاهرة ، وقد جاء فيها عن مركز السلطان بالحرف الواحد : « يمكن محاربة هذا المشروع بالنشرات السرية التي يجب أن تتضمن التحذير من الاقتراب من هذا المركز (مركز رئيس الدولة) إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الإنجليز ، مهما كان اسم هذه السلطة - حماية أو مخالفة - يعد خيانة للأمة » . . وعلى أثر هذه التعليمات طبع الجهاز السري مئات الألوف من المنشورات تقول إن الشعب وحده هو الذي ينتخب رئيس الدولة ، بعد حصول مصر على استقلالها التام ، وأن السلطان فؤاد - الذي يجلس على العرش ، في ظل الحماية البريطانية - هو خائن للأمة ! . .
ولكن هذه التعليمات التي أرسلها سعد زغلول يومها ، كانت تعليمات سرية ، ولم تظهر إلا بعد ذلك بأربع وأربعين سنة . . فلعل السلطان فؤاد لم يعرف يومها بنوايا سعد زغلول نحو الجمهورية ، ولكننا نجد بعد ذلك من الوثائق ما يدل على أن الملك فؤاد علم بنوايا سعد زغلول ضد العرش . . ففي الصفحة رقم ٢٠٣٣ من مذكرات سعد زغلول يصف اجتماعه مع اللورد ملتر في وزارة المستعمرات البريطانية في يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ ، بحضور عدلى يكن ومحمد محمود ولطفى السيد ، وكيف قال سعد زغلول : « إننا لا نمانع أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية . جمهورية أو ملكية ، لا مانع من اشتغال المعاهدة على ذلك » . . وفي صفحة ٢٠٥١

من مذكرات سعد زغلول ، ورد أن مستر رولند مندوب اللورد ملتر في المفاوضات عرض عليه برفقة من لورد ملتر إلى اللورد ألتني المندوب السامي يقول فيها إن المفاوضات ستكون على أساس أن مصر مملكة دستورية ، وأنه لم يحصل كلام في المفاوضات على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة ، وأن المفاوضات ستكون بأمر السلطان ، وأن سعد زغلول اعترض على ذلك في حضور عدلي يكن لمندوب ملتر . وقال بالحرف الواحد : « نحن نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أي إنسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان ! » . . . ولقد كان عدلي يكن هو أحد أمهات أسرة محمد علي . وابنته متزوجة من شريف صبري شقيق زوجة السلطان . . . وليس من المعقول أن يخفى ما حدث في لندن عن السلطان !

بل لقد ظهر أن سر الخلاف بين عدلي وسعد هو هذا الموضوع بالذات ، وإن كان قيل يومها إن الخلاف كان على رئاسة المفاوضات . فالخلاف هو أن سعد زغلول رفض مشروع الاتفاق الذي قدمه لورد ملتر ، وكان عدلي يكن وأنصاره يطالبون بقبوله . . . ولقد كتبت أقوال كثيرة في هذا الصدد في كتب التاريخ !

لماذا لم يوافق سعد علي مشروع ملتر ؟ ! إننا نجدنا وثيقة تثبت أن من أسباب هذا الخلاف ، بل في مقدمتها ، تمسك الإنجليز بالعرش ! ! وأن سعد زغلول كان مستعدا لأن يقبل معاهدة مع بريطانيا ، إذا اعترفت بحق الشعب في أن يختار حاكمه . . . وكان سعد يعتقد أنه إذا تخلص الشعب من الحاكم الذي عينته بريطانيا بقرار من وزير خارجيتها ، استطاع الشعب بعد ذلك أن يتخلص من الإنجليز أنفسهم !

وهذه هي نفس خطوات ثورة ٢٣ يوليو ، فلولا أنها تخلصت من الملك ، ثم

تخلصت من أسرة محمد على كلها . لما استطاعت أن تتخلص من جيش الاحتلال البريطاني ولكن الإنجليز في عام ١٩٢١ تمسكوا ببقاء السلطان ، اعتبره قاعدة بربرانية لا تقل أهمية عن جيش الاحتلال وبقاء الموظفين الإنجليز ... يطرئين على حكومة مصر ! . . . وقد كان الدكتور حامد محمود هو رسول سعد زغلول السرى . وكان المستر بلنت المؤرخ البريطاني المشهور وصديق عراي ، هو الواسطة بين سعد زغلول ولورد ملتر في المفاوضات . .

إذن فلنشعل عود ثقاب آخر . . ونجد في مذكرات سعد زغلول تقريراً سريعاً كتبه الدكتور حامد محمود عن مقابلته لمستر بلنت ، والتقرير مؤرخ ٢ و ٣ يناير سنة ١٩٢١ وهو بخط الدكتور حامد محمود ، وفيه ما يأتي : « وقد أسف جداً (مستر بلنت) على ما أخبرته به من تشدد الإنجليز بعدم خلع السلطان ، وقال إنها نقطة مضرة جداً بمصر (مع أني أخبرته من قبل عن هذه المسألة نفسها . ولكنه نسي) . ومستر بلنت يقول أيضاً إن السلطان لن يستمر مدى الدهر ، وكفى أخبرته أنه قبل أن تتحل علاقات السلطان مع مصر لسبب من الأسباب ، سيكون السلطان قد ألحق بمصر كل الضرر بمقتضى هذا المشروع (مشروع المعاهدة) .

* * *

وتقرير حامد محمود لسرى يدل بوضوح على أن سعد زغلول كان يعمل على أن تتضمن المعاهدة بين مصر وبريطانيا إعطاء الشعب الحق في خلع السلطان ، وفي انتخاب حاكمه ، بينما أن الإنجليز يصرون على بقاء السلطان ، وإصرارهم على بقاء قوة حرية في مصر ، وإصرارهم على أن تكون لهم امتيازات في الحكم ، وألا تعقد أى معاهدة بدون رأيهم !

ولقد كتب سعد زغلول في مذكراته صفحة ٢٢٦٨ : « إن التشبث ببقاء

السلطان . مع كراهية الأمة وأغلب الإنجليز له . و بأن الدول في الامتيازات لهم . وأن تكون لهم قوة حربية . وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم . كل ذلك يدل دلالة واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بثقافة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمناً مع هذا على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التعريف في أمورنا الداخلية . لكن أول القائلين بالانفاق . . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الإنجليز في وظائفهم أول الأمر . . كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الانفاق . لأنه يحتوي على عوامل التخريب التي لا بد أن تؤثر في البناء الجديد قبل تمامه »

• • •

ولقد بدأ الانقسام بين عدلى وسعد على هذه المسألة . وهذا يفسر إصرار السلطان على أن يؤلف هو وفد المفاوضات . وعلى ألا يكون وفد المفاوضات ممثلاً للشعب المصرى . وإنما ممثلاً لسلطان مصر ! فالسلطان إذن . عرف أن سعد زغلول كان يريد أن يتخلص منه . ولهذا كان من الطبيعي أن يحاول هو أن يتخلص من سعد زغلول . ومن الثورة كلها ! وإذا كان سعد يستطيع أن يتخلص من السلطان بثورة ، فإن السلطان يستطيع أن يتخلص من سعد برصاصة !

وبقى أن نثبت أن الإنجليز أرادوا التخلص من سعد زغلول ! . . إن من الطبيعي أن يفكر الإنجليز في التخلص من سعد . ولكن المسألة لا يكتفى فيها بالاستنتاج . إننا نريد أن نثبت هنا كيف اتحدت إرادة السلطان وإرادة الإنجليز على أن مصلحة الطرفين في التخلص من سعد زغلول بعد أن عاد إلى مصر في أبريل عام ١٩٢١ ، واستقبل استقبال الفاتحين وأصبح كذا وصفته جريدة التيمس يوم وصوله (أعظم رجلى في العالم) !

وقال عبد العزيز فحشى في مذكراته . . . استقبل الشعب سعد زغلول استقبال

الفاحين، أى أنه لم يبق في البلد أمير ولا وزير ولا حفير إلا هرع الملاقاة.. رؤوس عالية تنحني.. وتشبث سعد بأنه رئيس الأمة، فله رئاسة الوفد، فنيه عدلى إلى أن دعواه خطيرة، لأن للأمة رئيساً واحداً، هو — إذ ذاك — عظمة السلطان فؤاد.. وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرئاسة، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة، يابأها كل نظام، فقد رفضها عدلى. عندئذ قامت القيامة، وأخذ سعد يخطب قائلا عبارته المشهورة: «إن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس!»

فهل يكتفى كل هذا؟ لا.. بل يجب أن نشعل عدة أعواد أخرى من الثقاب لئرى على ضوءها ما كان يجرى وراء الستار! وهنا نجد أن خير ما فعل هو أن نأتى بصورة كاملة للموقف في مصر بعد أن بدأ الخلاف يدب بين سعد زغلول وعدلى.. فقد حدث أن دعا سعد زغلول في تلك الأيام عدداً من أعضاء حزب العمال في مجلس العموم البريطانى الذى يمثل المعارضة لزيارة مصر، ليشهدوا بأنفسهم سياسة حكومتهم الغاشمة ضد الشعب المصرى، وكيف أنها فرضت على أغلبية الشعب المصرى المفاوضات الذين يفاوضونها في الاستقلال، بغير إرادة هذا الشعب، حتى أصبح «جورج الخامس هو الذى يفاوض جورج الخامس» بتعبير سعد زغلول المشهور. وأصبحت حكومة «عدلى يكن» بفزع من هذه الدعوة، وإنى أعتمد هنا على مذكرات مستشار عدلى يكن باشا نفسه في المفاوضات في تلك الأيام، وهو الدكتور يوسف نحاس الذى صحبه مع الوفد الرسمى إلى إنجلترا وفرنسا. وهنا نحن نشعل العود الأخير من علة الكبريت لئرى على ضوءه ما يجرى في الظلام!

ثروت يستعجد . . بعدلى يكن !

كتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته « صفحة من تاريخ مصر السياسي الحديث » صفحتى ٥٤ و ٥٥ :

« دعانى عدلى يكن باشا إلى الغداء فى فندق (ماچستيك) بمدينة لميشى .
تحدثنا طويلا . نفى كل منا لأخيه مكنون قلبه . تلقى عدلى خطاباً من الوزارة الخارجية البريطانية جاء فيه أن ثروت (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية) لا يوافق على سفر أعضاء من البرلمان البريطانى إلى القطر المسمى ، وذلك خشية أن يكون وجودهم سبباً فى اضطراب الأمن العام ، على أن لورد كيرزون (وزير الخارجية البريطانى) لا يستطيع أن يأبى عليهم جوازات السفر ، اللهم إلا إذا طلبت الحكومة المصرية إليه ذلك رسمياً ، لأن منهم تصرف خطير ضد الحرية ، بيد أن عدلى يكن باشا رئيس الوزراء لا يريد أن يتحمل تبعه هذا الطلب الصريح الرسمى .

فأعددت مشروع رد قلت فيه : « إن أولئك البرلمانيين يستطيعون السفر ، ولكن بصفتهم الشخصية . على ألا يباح لهم التحرى فى المسائل السياسية أو التدخل فى أمورنا الداخلية ، لأنه ليست لهم صفة رسمية ، أو توكيل لذلك ، وأن زغلول سيستخدمهم فى إذكاء الاضطرابات القائمة ، فما يساور ثروت من مخاوف له ما يبرره ، وفضلاً عن ذلك فإن البلاد قد أعلنت بكل صراحة استنكارها لكل تدخل أجنبى فى مسائلنا الداخلية ، وما علينا إلا أن نضع تحت نظر لورد كيرزون هذه الاعتبارات ، تاركين له الحرية فى أن يرفض التصريح بإعطاء جوازات السفر ، أو أن يقيد إعطاءها بشروط .
وقد تسلم عدلى منى مشروع الخطاب الذى وضعته ، على أننى لم أعلم النص الذى

وضعه بالاشتراك مع رشدى باشا نائب رئيس الوزراء ، وكان (عدلى) قد استدعاه من أجل ذلك .

ولم تستطع حكومة المحافظين أن تمنع نواب المعارضين من حزب العمال من السفر إلى مصر . . وسافروا إلى مصر فعلا . وبدأ سعد يقوم برحلات في الأقاليم ، ومعه نواب حزب العمال ، الذين يشهدون بأنفسهم من استقبال الشعب كيف أن حكومة لويد جورج تفاوض حكومة عدلى يكن التى تمثل الأعيان فقط ! . . وأبرق ثروت برقية سرية إلى عدلى يكن يقول له فيها : « إن حكمدار بوليس بورسعيد الإنجليزى حاول أن يمنع سعد زغلول من الزيارة فصاح فيه سعد : « أنت جبان ! » وتراجع الحكمدار . وشتم سعد زغلول الحكومة »

* * *

وكتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته صفحة ٦٠ : « ذهبت لمقابلة عدلى صباح يوم ٢ أكتوبر ، فلما التقينا قلت له : « كيف تسمح حكومتنا بأن تُشتم على ملأ من الناس ؟ وأن يُرمى حكمدار البوليس — وهو يقوم بتأدية واجبه — بأنه جبان والحكومة لا تحرك ساكناً ، ولا تتخذ أية إجراءات بشأن هذه التصرفات المثيرة ؟ . . إن نفوذ سعد يمتد ، وأسهمه في صعود ، وإن وصول النواب البريطانيين — وقد كنا نتوقع أن يكون وجودهم صدمة للوفد — قد شد أزره ، وقوى من نفوذه ، كل ذلك يعزى وأنت يا باشا صامت لا تقول شيئاً » ، وطالبت بتوجيه نداء إلى الأمة نناشدها أن تغلذ إلى السكينة والاتحاد . وكان عبد الحميد بدوى (باشا) حاضراً أثناء الحديث ، فعارض رأى قائلا : « إن سواد الشعب لا يستسيغ مثل هذا النداء ، وقد يكون من الأجدى أن نوجه نداء إلى سعد شخصيا ، أما أن نتوجه إلى البلد بنداء ، فقد يؤوّل هذا بأننا قد أصبحنا من المستضعفين » . فرددت قائلا : « إن ما ألاحظه على وقدنا ،

والإسكندرية احتفالا عظيما ، وخرجت لتحييتهم في الطرقات جموع غفلة الألوان ،
مختلفة الأشكال ، وقد سارعت الحكومة فأصدرت الأوامر المشددة لمنع المظاهرات .
وعلى الرغم من ذلك ، فإن شروعات صغيرة تطوف الشوارع هائفة اسعد والاستقلال ،
ويظهر على الحكومة شيء من التردد المتوسف ، فقد وجهت وزارة الداخلية إلى سعد
زغلول يوم أمس كتابا مفاده أن زيارته لمدينة طنطا غير مرغوب فيها ، لأسباب
تتعلق بالأمن العام ، ونفس هذا التنبيه قد أعطى إلى مستر سوان (أحد زعماء حزب
العمال البريطانى) وزملائه ، من الجنرال كوينيجريف (القائد العام لقوات الاحتلال
فى مصر) . . وفى المساء حصل تغيير كلى ، فإن هذين الحظرين اللذين انتشر
أمرهما انتشارا عظيما وصارا حديث الناس ، قد ألغيا ، وأصبح سعد والنواب البريطانيون
أحرارا فى تنقلاتهم يذهبون حيث يشاءون . ولك أن تتصور الأثر المكدر الذى أحدثه
هذا التراجع فى أنحاء البلاد ، والتشجيع الذى ظفر به أصدقاء سعد ، ويؤكدون أن
هذه التعليلات الأخيرة مصدرها لندن ، وعلى كل حال فإنه فشل غير مستحب
للحكومة لأنه يقلل من هيبتها ، وكان بالاستطاعة تفادى هذه السقطة ، مادامت
الحكومة عالة منذ أمد بعيد بالمهدف الحقيقى الذى تهدف إليه زيارة النواب البريطانيين
لمصر ، وإنى شخصيا لحجل متألم من كل ذلك . . »

ثم يقول الدكتور يوسف نحاس فى صفحة ٦٩ : « وبعد أن اطلع صدق على
هذا الخطاب قال لى : « إن من بين أعضاء وفدنا كثيرا من منتقديه ، منهم محمود
عزى وزير الحرية الذى تفوه بالكلمات الآتية : « إن مفاوضاتنا يعضون فى مفاوضاتهم
كما لو كانوا نساء ! » . . وأكد لى صدق أن هذه الكلمات قد قيلت فعلا ! »

الاستخفاف بالصحافة وعدم اكترائه للرأى العام وللجماهير ، إن هذه الروح هي أكبر عدو لنا ، وهي أشد إضراراً بنا من أى شىء آخر ، ولا يصح فى الأذهان أن نقول إن الجمهور لا يفهم ، ويجب علينا ألا ندع وسيلة ما من شأنها أن تشعر البلاد بوجودنا ، وأننا لم نحد - ولن نحد - ولا قيد شعرة عن برنامجنا ، وهذا النداء سيكون وثيقة من الوثائق التاريخية .

ويظهر أن بدوى لا يعبأ كثيراً بالتاريخ ، إذ أنه قال هازاً كتفيه : « ها . . ها . . التاريخ !! »

ذهبت إلى عدلى فى الساعة الثالثة بعد الظهر فقال لى إنه قد وصلت أخبار جديدة أكثر تفاؤلاً ، « وأن روح المصريين يا عزيزى لعظيمة جداً ، فقد أبرق إلى ثروت أن سعداً قد قبل مقابلة فاترة فى بورسعيد ، وأن فشله فى المنصورة كان ذريعاً . . ولكن ثروت نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية كان يندع من القاهرة عدلى يكن رئيس الوزراء فى باريس ! فالواقع أن الشعب خرج كله لاستقبال سعد زغلول وضيوفه فى الأقاليم ! »

يتفاوضون كالنساء !

وفى مذكرات الدكتور يوسف نحاس صفحة ٦٨ :

باريس - الثلاثاء ٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ :

« زرت إسماعيل صدق باشا فى غرفته ، وأطلعت على كتاب وصلنى من أشيل صقلى (رئيس تحرير جريدة الحورثال ديكير) جاء فيه أن مستر سوان وزملاءه النواب البريطانيين هم بين ظهرانينا منذ خمسة أيام ، وقد احتفل بهم فى القاهرة

الأمير عمر طوسون

في هذا الوقت أيضاً بدأ كبار الملوك ينفضون نهائياً عن سعد زغلول ، وينضمون إلى معسكر عدلي يكن . وفي صفحة ٧٠ كتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته يقول :

« باريس -- الأربعاء ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ : اجتمعت بعدلي أنا وإسماعيل صدقي ، وقلت له إن محمود أبو النصر كتب إلى بأن البرنس عمر دوسون قد تخلى عن سعد وأخذ يتقدمه . فقال لي عدلي : « عرفت الآن لماذا أرسل إلى عمر طوسون برقية تعزية في وفاة قريبة لي قرابة بعيدة ! » .

الإنجليز سيقبضون على سعد

وكتب الدكتور يوسف نحاس في مذكراته صفحتي ٩٥ و٩٦ :

« الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ : في الساعة الثانية والنصف قابل المستر لويد جورج (رئيس الوزراء البريطاني) عدلي يكن باشا (رئيس الوزراء المصري) وكان كيرزون وزير الخارجية مع المستر لويد جورج ، فاستأذن كيرزون بالانصراف . واعتذر لويد جورج بأنه غير متمكن من اللغة الفرنسية واستحضر آنسة لترجم الحديث ، ولكنها لم تكن بتخلق اللغة الفرنسية حذقا يمكنها من اضطلاعها بمهمتها ، فاضطر عدلي أحيانا أن يصحح ترجمتها . . وقال لويد جورج لعدلي : « إن مايلنر زغلول ضدنا في مصر من بذور الحقد قد نفرنا ، وأجفل رأينا

العام والبرلمان والوزارة .. وإن زغلول لأكبر عدو لاستقلالكم ، وإنه لرجل لا يحتمل ..
ونحن ننتق بك ولكن ليس لنا الثقة بوزارة برئاسة زغلول .

ثم قال الدكتور يوسف نحاس : « إن عدلى لتساوره الشكوك خشية أن يلقى
البريطانيون القبض على زغلول ! »

* * *

وفي صفحتى ٩٣ و ٩٤ كتب الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى باشا
فى مذكراته : « استرضيت مع عدلى باشا فى سيارته ظهرا ، فألقيت حالته المعنوية
متداعية ، وعادته آلام معدته التى كان يشكو منها ، فأخذت أمسى عنه . . .
سلمت معه بأن القوضى ضاربة أطنابها فى البلاد ، وأبدت شديد أسنى لضعف
ثروت وقلت إنه كان من الواجب عليه أن يحول بين سعد ورحلته إلى الصعيد .
فكان جواب عدلى أن المستر سكود الذى ناب عن اللورد ألفنى (المندوب السامى
البريطانى) فى أثناء تنجيه فى إجازة ، عارض هذا المنع الذى أصدره ثروت ، فلم
يكن فى وسعه إلا التسليم ، وهذا لشما هو بفيض ! . . »

* * *

انتهت مذكرات الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى يكن فى المفاوضات .
ولكن ماذا فعل ثروت باشا عندما أصر أحد النواب العمال على أن يسافروا مع
سعد زغلول إلى الأقاليم ١٩ . . هنا وضمت الحطة للتخلص من سعد زغلول !
خطة المحاولة الأولى لاغتيال سعد ، التى نستنتج منها أن سعداً أشار إليها فى السطور
السته المشطوبة فى مذكراته . . وهنا تنتهى علية الكبريت التى معنا . . فقد أشعلنا
كل أعواد القناب التى كانت فيها !

أراد الملك قتل !

لاتزال السطور الستة في مذكرات سعد زغلول مطموسة . إننا أضلنا شعاعا بسيطا في ظلامها الدامس ، وليها الأسود ، ولكننا لم نستطع أن نضيء كل النور ! إن خبراء الخطوط الذين فحصوا السطور المشطوبة تبينوا فيها حرف « ك » في آخر كلمة ملك ، مكتوبا في هذه السطور خمس مرات ، بنفس الطريقة التي يكتب بها سعد زغلول كلمة « الملك » ، ومعنى هذا أن سعد كرر في هذه السطور الستة المشطوبة اسم الملك فؤاد خمس مرات ! فالحديث المشطوب — إذن — كان عن الملك . وقد قلنا إن سعد زغلول كان يتصور دائما ، منذ عام ١٩٢١ أن السلطان فؤاد — الذي أصبح فيما بعد الملك فؤاد — اتفق مع عبد الحالق ثروت باشا (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سنة ١٩٢١) ومع الإنجليز ، على قتله ! . . . ولكن لم يكن لدى سعد زغلول دليل على الجريمة . . . كان لديه وقائع ، وشبهات ، وشكوك ، وريب ، وكان لديه كذلك خطة اغتياله كما قدمها له جهاز معلوماته في أثناء رحلته في الصعيد . . . ولقد رأى سعد زغلول من التصرفات التي حدثت في رحلته ما جعله يتأكد من هذه المعلومات ، ويعتقد أن خطة اغتياله كانت مسألة متفقا عليها بين جميع السلطات !

• • •

وقد تلقى سعد زغلول في أثناء رحلته في الصعيد مذكرة من جهاز المعلومات في الثورة ، وترك للأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أن يروى في مذكراته ما حدث :

انتدبت من الجهاز السرى لمراقبة سعد زغلول فى رحلته النيلية إلى الصعيد .
وقبل أن نصل إلى أسىوط تلقيت من جهاز المعاومات فى الثورة مذكرة خطيرة
بادرت بعرضها على الفور على سعد زغلول وهذا نصها : « وضع محمد بدر الدين
مراقب الأمن العام خطة لقتل سعد زغلول فى الصعيد ، وعرض الخطة على ثروت
باشا رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الداخلية فأقرها ، وعرضها على الورد ألقنى المنتدوب
السامى البريطانى فأقرها ، وعرضها على السلطان فؤاد ، فأقرها ، باعتبار أن هذا هو
الطريق الوحيد للخلاص من الثورة ! . . وكانت الخطة فى منتهى البساطة :

- ١ - أن يرتدى عدد من الخفراء ملابس الأهالى .
- ٢ - أن يتحدثوا بشعبيا فى أسىوط عند وصول سعد زغلول .
- ٣ - أن يكتب محمد بدر الدين إلى سعد زغلول يحذره من النزول من
الباحرة النيلية فى أسىوط ، مخافة الاعتداء على حياته من الجماهير !
- ٤ - أن يصدق سعد زغلول أن الجماهير تريد أن تعتدى عليه ، ويستحذى
الحكومة وينزل إلى أسىوط ، ليظهر بأنه الزعيم الشعبى . .
- ٥ - يحدث شعب ، ويطلق الرصاص ، ويصاب سعد زغلول برصاصات . .
وتصبح الحكومة غير مسؤولة عن قتله لأنها حذرتة ! » .

هذا هو ما ورد فى مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى
لثورة ١٩١٩ . ولكن كل هذه التفاصيل استنتاجات أو أخبار حصل عليها جهاز
المعاومات للثورة فى تلك الأيام ، وقدمها إلى سعد زغلول . . ولكنها ليست إثباتات
يمكن أن يعتمد عليها التاريخ فى إصدار حكمه فى جريمة كهذه !

* * *

وكتب الأستاذ محمد الأنصارى في مذكراته :

« وحدث بعد ذلك أن وصل إلى الباخرة ضابط بمصرى من قبل الأميرالاي محمود سائى «مد الأورطة المصرية المربطة على شاطئ النيل فى أسىوط ، وسلمنى رسالة سرىة من محمود سائى إلى سعد زغلول هذا نصها : «بلغتنا معلومات أن الحكومة تريد اغتيالكم عند وصولكم إلى أسىوط . إن ضباط الأورطة وبنودها مصممون أن يحموكم بأرواحهم . إننا نطلب أن ترسو الباخرة « نوبيا » فى حدود الشاطئ المحدد للأورطة ، لتكون فى حمايتها وحراستها ، سحفظا لحياة زعيمنا من مؤامرة الاغتيال » . وعرضت الرسالة السرىة على سعد زغلول ، فأمر بأن ترسو الباخرة حيث طلب الأميرالاي محمود سائى ، الذى كان من أنصار ثورة ١٩١٩ . ولكن محاولة اغتيال سعد زغلول استمرت . . وقد أطلق الرصاص فعلا على الباخرة فى المكان الذى كان يقف فيه سعد زغلول ليخطب إبلعامير أ ولكن الرصاصة لم تقتل سعد زغلول ، وإنما قتلت أحد أنصار الحكومة وهو خفير تنكر . . . »

انتهت هذه الصفحة من مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

خطاب إلى السلطان

وقد كتب سعد زغلول خطابا إلى السلطان فؤاد يحتج فيه على حكومته وبتهمها فى الخطاب بأنها : « عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل ، وأشدّها سلباً للطمأنينة ، وضراً بالنظام ، ذلك أنها أباحت لبعض المتتمين للوزارة بأن يستأجر بعض الأشرار ، ويؤويهم بأسلحتهم وعصبيهم فى أسىوط ، لإحداث بعض الشغب

عند قدومنا ، وقبلنا أحدثوه بأن هدموا الزيتات التي كانت منصوبة ، وضربوا المختطفين ، وأغرقوا بعضهم ، وأسألوا دم الآخرين . وتأكدنا أن الإشارة التي أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام ، وعرض القبض على المشايخين السفاكين ، أمر مراقب الأمن العام بمنى من التزول إلى المدينة ، وكتب إلى " بلك " ، ولم أرد معارضته منعا للفتنة ، وضنا لأيام ملككم أن تخضب بالدماء ، فبارحنا أسويط إلى جرجا .

« غير أننا علمنا في أثناء الطريق من مصادر موثوق بها ، أن مدير جرجا أخبر مراقب الأمن العام (محمد بدر الدين) بأنه سيحدث في سوهاج عند قدومنا إليها أشد مما حدث في أسويط ، وأنه أمر مأموري المراكز بأن يرسلوا المتشردين والمشبهين مع الأسلحة إلى سوهاج ، كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية ، وأكثر خفرائها ، في رى الأهالى ، وكلف كل غلبة أن يستحضر من ناحيته عددا من الأنصار بنيائهم ، وتنقل في المراكز أمس ، وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتي لمدينة سوهاج ٢١ » .

• • •

وفي صفحة ٣٧١ من كتاب سعد زغلول للأستاذ العقاد قال : « كان مدير الأمن العام والمفتش . الإنجليزي يطوفان الأقاليم لتحريض كل من يأنسون فيه معارضة لسعد على المقاومة ، والاستعداد للمهاجمة . وفي أسويط أعدت « الإدارة » مئات من الخفراء لابسين الملابس الأهلية ، مزودين بسلاح الحكومة . وأرسلت في دار على مقربة من مرمى السفينة أناسا من أتباع السراة المبتشقين عن الوفد المصرى - يتبعونهم للخدمة والعصبية لا للرأى السيامى والعقيدة » .

وفي صفحة ٣٧٢ من نفس الكتاب : « وبينما كانت جماهير القرى تلتق بأنفسها

في غمار الليل ، وتستهدف الضرب والقتل والفرق لتسبح إلى الباخرة وتسمع سعد زغلول متأنها ودعائها ، كان المديرون والموظفون في كل مكان يحولون بين سعد والزبول إلى البرصانة من الجماهير ، ومحافظة على حياته من الأعداء السياسيين .. ولم لا ؟ . فلعل عددا من هؤلاء كان مستعدا في غمار المجتمعين بأسويط لإطلاق الرصاص على سعد ، والنتيجة بحياته ، بين الخفراء المشغولين بالمحافظة على النظام والجماهير المشغولة بالدفاع عن نفسها أو الملهولة من هول الحادث الشنيع ! ،

من الذي أطلق النار ؟

وعندما أطلقت النيران في أسويط قتل أحد الخفراء المتنكرين وقيل إن الذي أطلق الرصاص هو الأستاذ حامد بجودة . وتقدم حامد بجودة فعلا معترفا بالقتل طالبا سماع الشهود من الفريقين ، حتى يكشف بذلك المؤامرة كلها ، فأبى المحقق أن يدين في محضر التحقيق هذا الإقرار . وكان سعد زغلول يؤكد أن الرصاص أطلقه رجال الحكومة ، وأنه هو الذي كان مقصوداً بهذا الرصاص ! . . وكان ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يؤكد أن هذه تخيلات في رأس سعد زغلول . . وأن الذي أطلق الرصاص هم أنصار سعد وحدهم ، وأن الخفير قتل برصاصة أحد أنصار سعد زغلول ! . . وجاء النائب العموي وقال إنه حقق المسألة وثبت أن الرصاص أطلق من أنصار سعد زغلول فعلا ، وأن الرصاصة التي قتلت الخفير هي من رصاص أنصار سعد زغلول ! . . . ووجدت الحكومة بتقديم أنصار سعد زغلول إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد !

واجتمع الوزراء برئاسة ثروت وبم حضور النائب العام ، وبحشا في تقديم سعد زغلول نفسه إلى محكمة الجنائيات بتهمة أنه المحرض على إحداث شغب في أسبوط ، وأنه حرض على الاعتداء على رجال السلطة التنفيذية ، وأن أنصاره هم الذين أطلقوا الرصاص ، وقتلوا خفير الحكومة ! وتحمس الوزراء لتقديم سعد زغلول إلى محكمة الجنائيات ، وتحمس معهم النائب العام الذي تولى بنفسه التحقيق ! . . وكان المقصود من هذا تغطية مؤامرة اغتيال سعد زغلول في أسبوط ! . . وفيجأة توقف التحقيق ، وبقي السر في هذا. التوقف مكتوما من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٨ ، عندما نشر الدكتور « سيدنى سميت » الطبيب الشرعى مذكراته ، وهو الذى فحص جثة الخفير وجثث اللذين أصيبوا بالرصاص في أسبوط ، وظهرت الحقيقة ! وفى صفحتى ٨٨ و ٨٩ من المذكرات يقول الدكتور سيدنى سميت بالحرف الواحد :

« كان سعد زغلول يقوم برحلة خطافية في الصعيد عندما وقعت بعض الاضطرابات ، وأطلقت النار على بعض الأهالى ، وأدت تحريات النيابة إلى أن كل الضحايا أصيبوا بنيران أنصار سعد زغلول . وفحص الدكتور عامر الجثث فلم يطمئن إلى صحة استنتاج النيابة ، وأرسلت العينات إلى معمل الطب الشرعى لفحصها ، فلم يظهر من العلامات التى بالجثث أنها ناتجة من رصاص مسدسات أو شحنة من طلقة نارية . بل كانت العلامات مطابقة للطلقات المربعة الشكل التى يستخدمها خفراء الحكومة الرسميون ! واستطعت أن أتأكد من ذلك عندما اكتشفت طلقة أحد الخفراء ملتصقة بالدم في داخل أحد الأتواب ! وقدمت تقريراً برأى إلى النيابة العامة ، وقلت إن النار أطلقت من رجال الحكومة لا من رجال سعد زغلول ! وكان من الواضح أن هذا التقرير يزعم الحكومة كثيراً ، لأن الحكومة

أعلنت في تصريحات رسمية علنية أن أنصار سعد زغلول هم الذين أطلقوا النار ! .
وأرسل النائب العام في طلبي ، وسألني النائب العام : « لماذا تفترض يا دكتور أن
خفراء الحكومة مسئولون عن هذه الوفيات بإطلاق النار ؟ إن أمامي دليلا حاسما
على أن أنصار سعد زغلول مسئولون وحدهم عن إطلاق النار ، وعن كل طلقة
من الطلقات » . قلت : « قد يكون الأمر كذلك يا صاحب السعادة ، ولكن إذا
كان هؤلاء الناس قد قتلوا بيد أنصار سعد زغلول ، فلا بد أن أنصار سعد زغلول
مزدودون بأسلحة حكومية وبلخائر حكومية ! » قال النائب العام : « يؤسفني أن
تقف هذا الموقف ، وإنني أود — نظرا للأدلة التي عرضتها عليك — أن تعيد النظر
في تقريرك ! » . قلت : « يا صاحب السعادة ، إن تقريرى يتعلق بما وجدته فعلا ،
ولن أعيد النظر فيه . إن ما تفعلونه بتقريرى أمر لا يهمنى ، ولكنى لا أستطيع أن
أغير التقرير ! »

« وهذا ما كان . ألغت الحكومة المحاكمات التى كانت على وشك أن تبدأ ،
وأخشى أن يكون تقريرى قد وضع على الرف ، إذ أننى لم أسمع عنه كلمة بعد
ذلك ! » .

• • •

انتهت مذكرات الدكتور سيدنى سميث كبير الأطباء الشرعيين في مصر
فهل يكفى هذا لإثبات أن ثروت باشا ، وبدر الدين مراقب الأمن العام ، اللذين كانا
يعملان مع السلطان والورد أللنبى ، هما اللذان دبوا اغتيال سعد زغلول ؟ !
لا بد من وثيقة أخرى تؤيد كل هذا ! لا بد من اعتراف ، أو شهادة مكتوبة تقول
صراحة إن ثروت باشا وبدر الدين دبوا فعلا اغتيال سعد زغلول في أثناء رحلاته في
الأقاليم في تلك الأيام . . وهتاجد مذكرات قاض كان رئيسا لمحكمة استئناف

مصر ، إن فيها الدليل الخطير ! ففى مذكرات عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر ، ووزير الأشغال السابق ، كتب فى يوم ٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، بعنوان « حديث مع محمود يوسف رشاد باشا » :

« قال لى محمود رشاد باشا إن ثروت باشا ، عند زيارة سعد باشا للمنصورة — وكان رشاد باشا عندئذ مديرا للدقهلية — كان ثروت يريد قتل سعد باشا بالفعل ، لأن بدر الدين بك (مراقب الأمن العام) يومئذ حضر إلى المنصورة وأسرّ الأمر إلى حكمدار البوليس قائلا له : « نريد أن نخلص من سعد باشا هنا » ، فنقل الحكمدار الأمر إلى المدير (محمود رشاد باشا نفسه) . وحضر حمام يقول إنه يريد أن يمشى فى حفلة سعد باشا ومعه ١٥٠ نفرا من البحر الصغير لينادوا : « يحيا عدلى باشا ! » . وعلم المدير محمود رشاد باشا أنهم يحملون نبايت ، وقال المدير للمحامي أمام بدر الدين ، إنه إذا فعل ذلك فسوف يحبسه هو ومن معه . وعندئذ اعترض بدر الدين ، وطلب فى النهاية إلى المدير رشاد باشا أن يطلب تعليمات ثروت باشا (وزير الداخلية) تليفونيا ، وأبى المدير رشاد باشا ذلك . ثم تلقى المدير رشاد باشا تليفونا من ثروت باشا يقول له : « سيحضر عندكم سعد باشا ، وبالطبع سيحصل هيجان فى الخيمة ، والباقي معروف ! . فاهمنى ؟ » . . . ويفسر رشاد باشا (مدير الدقهلية يومئذ) ذلك مع ما قاله بدر الدين للحكمدار ، بأن ثروت باشا كان يريد قتل سعد زغلول ! » .

ثم تمضى مذكرات عبد العظيم راشد باشا فتقول : « وأضاف رشاد باشا إلى ما تقدم أنه لام محفوظ باشا على ما صنع نحو سعد باشا بأسىوط . ويقول رشاد باشا إن جواب محفوظ باشا كان بمثابة اعتراف ، حيث قال : « إنه طلب منه قتل سعد باشا ، ولكنه رفض ! » .

انتهى ما كتبه المرحوم عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر في مذكراته . وقد كان سعد زغلول واقفا من المؤامرة التي دبرها السلطان فؤاد والإنجليز وثرثرت باشا لاغتياه ، وعهدوا إلى محمد بدر الدين بالتنفيذ . ولقد أطلق محمود النحاس عضواً للجهاز السرى لثورة ١٩١٩ الرصاص عقب ذلك بشهور على محمد بدر الدين ، فأصابه في صدره بجروح بليغة ولم يقتله . . وعندما مات بدر الدين بعد ذلك بثلاث سنوات موتاً طبيعياً ، بأزمة قلبية في قطار بفرنسا ، وكان الملك قد أنعم عليه بلقب الباشوية ، وأصبح بدر الدين باشا ، كتب سعد زغلول في مذكراته يوم الجمعة ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ يقول :

« نعت أخبار أوروبا وفاة بدر الدين باشا في السكة الحديد بين مرسيليا وباريس . وكثير من الناس شتموا فيه ، ولكن لا ينبغي أن يشمت في الموت شامت ، لأنه مصيبة عامة لا يخلو منها إنسان ، ولا يعرف أحد متى تنزل به ، ولا بأى أرض تدركه . على أن الشتمات في عمومها ، من أخلاق الأدياء ، لا من صفات الشرفاء . »

انتهت قصة محاولة اغتيال سعد زغلول الأولى . . ولكننا نريد أن نثبت أن الملك فؤاد أراد أن يقتل سعد زغلول مرتين ، وأن السطور المشطوبة في مذكراته تشير إلى ذلك . والمحاولة الأولى قد وقعت عام ١٩٢١ ، وبعد أن فشلت المحاولة بشهور قبض الإنجليز على سعد ونفوه إلى عدن ثم إلى سيشل ، ثم إلى جبل طارق . وهنا قد يقول قائل : « لعل الملك فؤاد أراد ، في المرة الأولى ، أن يقتل سعد زغلول بالرصاص في عام ١٩٢١ ، ولعله في المرة الثانية أراد أن يقتله سياسياً . . »

والواقع أن الملك فؤاد تحالف مع الإنجليز ووزارة زيور باشا وأعلنوا الحرب على سعد زغلول بعد استقالته عقب مصرع السردار . . وكانت حرباً شعواء ، قاسية ، مستمرة ، وحشية ، استعملت فيها كل الوسائل والأسلحة للقضاء على سعد زغلول

وثورة ١٩١٩ . وفي مذكرات سعد زغلول صورة هذه الحرب ، وأسبابها ، وهي صورة أيضاً عن الطبقة العالية وأصحاب المناصب الكبيرة ، الذين لا يستطيعون أن يصمدوا للطغيان ، ولا أن يثبتوا أمام الاضطهاد ، وكيف جاء وقت من الأوقات كان كبار موظفي الدولة يعاملون بسعد زغلول كمنبوذ ، يخشون مصافحته ، ويتخفون من محادثته ، خشية أن يغضب السلطان !

وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ : « الحالة العامة الآن في البلاد رديئة جداً ، فإن الحكومة أصبحت استبدادية ، بالمعنى المطلق ، فهي لا تحترم حقاً ، ولا عدلاً ، ولا قانوناً ، ولا تحجم عن أى متكر يحقق غرضها ، وغرضها إلغاء النهضة القومية ، وإماتها ، بحيث ينصرف الناس عن الاشتغال بالسياسة ، ويعدلون عن المطالبة بالاستقلال عدولاً تاماً ، ويستبدلون الحركة العامة التي ابتدأوها ، وخطت بهم خطوات واسعة ، بالسكون المطلق عنها ، وبذلك ينهياً لما الوصول إلى الحصول على مجلس نواب من المستسلمين الذين لا هم لهم من الحياة ، إلا أن يملأوا بطونهم وجيوبهم ، وحينئذ تتمكن من الاتفاق مع الإنجليز على ما يرضيهم ! . . . والوسائل التي توصل - في اعتبارها - إلى هذا الغرض متعددة ومختلفة ، ومنها الترغيب والترهيب للموظفين ، بترقية كل من يكون فيه استعداد لأن يتخلى عن ذمته وعقله الحكومة ، فلا يستحسن إلا ما استحسنه ، ولا يستقبح إلا ما استقبحه ، ولا يتردد في تنفيذ ما أرادت ، مهما كان فيه من الظلم والغدر ، أو بحرمان كل من قعدت ذمته عن اتباع هواها ، وأيت أخلاقه أن يظلم ظلمها ، من كل ترقية ، وإبعاده عن مكان راحته ، إلى مكان تكون متوافرة فيه أسباب الشقاء ، أو برفته ، أو تنزيل درجته . . . ومنها تعطيل مصالح الذين يكون فيهم شعور وطني وحياة قومية ، وضرب من يمكن ضربه منهم ، وسجنهم ، والتمثيل بهم ، بسبب ، وبغير سبب ، وتلفيق التهم الباطلة عليهم ! »

وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم ٣ يونيو سنة ١٩٢٥ : « كنت أمس بمأتم إبراهيم سعيد باشا ، وجلست بجانب الشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر ، وشمرت منه الحذر . محادثتي ، فأردت أن أفسد عليه حذره ، فأقبلت عليه ، أسأله معنى آية كان يتلوها المقرئ من القرآن ، فأخذ يشرحها : ولكن بصوت عال ، علوا مخالفا لعادته ، ولا ينبغي أن يكون عليه مجلس يتلى فيه القرآن ! . . وفهمت من تعليه صوبه ، أنه يريد بها الإشهاد على أنه لم يحادثني في غير أمر شرعي ! . . وعند خروجي من الحيمة رأيت أحد المديرين ، فلم يكذب يسلم حتى ولتي مسرعا ! ولا عدت من التزعة إلى المأتم ، مر جميع من المنصرفين من المأتم من أمامي سراعا ، حتى لا يسلموا ، وما عرفت منهم أحدا . أوردت ذلك إشارة لما ألم بالنفوس من ضعف ، وما حل بالعزائم من خور . وليس هذا وحده دليل هذه الحالة ، ولكن أدلتها لاتخفى . ولقد يصعب على أن أفهم أن الإنجليز يسارعون إلى خطة تقويتنا من هذا الضعف وتخرجنا من هذا المأزق ، لأنهم يكونون إذن حقيق ، وما عهدناهم كذلك . إن تلك غمة ليس لما إلا نهاية الله تكشفها ! »

• • •

وفي يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول : « لا أمل أصلا إلى ما تناقله المقرَّبون من دار المندوب السامي ، ويطوفون به على الأذهان ، من أن الإنجليز غير راضين عن الحالة الحاضرة ، ويريدون تبديلها ، وأنهم غير راضين عن الملك ومحل قوته نشأت باشا ! . . يقولون هذا ، ولا يأتون بقصة لعدم هذا الرضاء ، وكل الدلائل تدل على أن جلالته سائر في طريق تؤدي إلى غايتهم ، وهي التي ترى إلى إضعاف الحركة الوطنية ، بل إلى إماتتها . وهذا حزب الاتحاد ،

يتقدم كل يوم في هذا الطريق ، بما تجمع له الإدارة من الأمراء ، وماتسوق إليه من الأعضاء ، وما يبيته في صدور الناس من الخوف من الملك ، ومن اتقاء غضبه ، يعلم الاستمرار في مناصرة السعديين والانسلاخ عنهم ، إلى هذا الحزب المشتوم . نعم هذا اعتقادي ، ولولا بقية حياة في كثير من الناس ، لانتسوا منهم (الإنجليز) إنقاذهم . ولكن هل يتعد القط القار إذا وقع في الفخ ؟ وهل يبقى العصف على مال طلبه منه المروق ؟ . . يارب ! لا سبيل للنجاة إلا منك ، وبالاتكال عليك ، ولولت شريف ، خير من الل ! »

• • •

ولكن الذي قرأناه بين السطور المشطوبة يوحي إلينا بأن محاولة القتل لم تكن محاولة قتل سياسي فقط ، وإنما هي محاولة قتل بالرمصاص ! وأن الملك فؤاد حاول أن يقتله مرتين ! . ونعود نقلب صفحات مذكرات سعد زغلول من آخرها ! إننا نقف فجأة أمام إحدى صفحات مذكراته في عام ١٩٢٦ ، ونجد فيها شيئاً ، أو أشياء ، قد تصلح أن تكون خيطاً يوصلنا إلى ما نريد . إن سعد زغلول يكتب يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ما يأتي : « كان قد زارني محمد محب باشا (صديق الملك فؤاد) ووزير المالية السابق من بضعة أيام ، واستسمحني ببعض عبارات لينة ، ووجدت من نفسي عطفاً عليه ، ولكنني سمعت أمس من محمد محمود خليل عبارات عنه لا تطمئن خاطر من جهة ، وتشير إلى أنه من أنصار السراي وأعداء الوفد . وقد غابت عن ذاكرتي هذه العبارات ، ولكن أثرها باق في النفس ، وبهذه المناسبة يؤسفني أن تصور أملاً في الذين تبخلوا عنا ، ونلاحظ أن ما لاحقنا من أذى ، كان مصدوره معاملتنا من خير . حضر الباشا المذكور عند وصولنا إلى هذه النقطة ، واستأذن علينا في الصعود إلينا فأذن له ، ونحن في انتظار لقائه ، جعل الله منه خيراً ! . .

وجاء عجب ، وقال إنه من بضعة أيام قابل الملك ، فوجدته متأثراً من التهجيم عليه ، فدافع عنى أمامه ، بما لم أفهمه تمام الفهم . وقال عجب إنه تكلم فى الأمر مع 'عدل' باشا طويلا ، ولكنى لم أفهم منه ما الذى انتهى إليه كلامهما . وكل ما فهمته منه ، وهو كثير الكلام ، وكثير التكرار . أن الاتفاق مع الملك لازم لمصلحة الأمة ، وأنه يحجب السعى إليه ، فوافقته كل الموافقة على ذلك ، وأوضحته له أننى لم أفعل شيئا ضد هذا (الملك) . . وأنه أحزننى أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرنى عليه مرتين ! ولا أدرى لماذا هو ضدى ، مع أنى لا أحاكسه فى شيء ، ولا أزاحمه على شيء ، فله عرش الأصناف ولى عرش القلوب ، أعرف أيهما أرفع ! لقد حافظت على احترامه ووقفت عند الواجب له . وحدث أنى استفهمت فى أحد الأعياد ما إذا كان يقابلنى إذا حضرت ، فلم أفر بخطاب . وإنى أحترمه ، ولكن لا أعبد إلا الله . ومن المستحيل أن أذهب إليه بغير دعوة منه إلخ . . وجاء فى كلامى له أن الملك لا يملك أن يعطينى مايرضىنى ، فلا أرغب فى رتبة ، ولا نيشان ، ولا وظيفة ، ولا أريد إلا أن أموت حرا ، كما ولدت حرا ، وسيان هدى غضبه ورضاه إلخ . . .

• • •

انتهى ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ، ويهمنى من هذه السطور ثلاثة ، هى قول سعد : « أحزننى أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرنى عليه مرتين » . . فاهما المرتان اللتان أظهر الله فيهما سعد زغلول على الملك فزاد وجعله يفشل فى مسعاه ! ؟ إننا عرفنا المرة الأولى فى محاولة اغتيال سعد زغلول فى عام ١٩٢١ أثناء رحلاته فى الأقاليم . . فاهى المرة الثانية ؟ . . لعل سعد

زغلول يقصد محاولة اغتياله في يوليو سنة ١٩٢٤ عندما كان رئيسا للوزارة .
ولكن الغريب ، والمريب ، أن سعد زغلول لم يكتب في مذكراته سنة ١٩٢٤ كلمة
واحدة عن حادث إطلاق الرصاص عليه في ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ ، ولا عن التحقيق
الذى يجرى ، ولا عن القاتل ، ولا عن المحرض ! . : مع أن سعد زغلول
اعتاد في مذكراته أن يكتب كل شيء : إذا أصيب يبرد ، إذا أصيب بحسر هضم ،
إذا ارتفعت كمية السكر ، إذا أصيب بأرق ، إذا ارتفعت درجة حرارته .. ولكنك
لا تجد كلمة واحدة في تلك السنة كلها عن الرصاصات التى أطلقت عليه ، لا بعد
الحادث ، ولا بعد خروجه من المستشفى ، ولا بعد ذلك بشهر ، أو بشهرين أو
ثلاثة أشهر !

وتقلب مذكرات سعد زغلول في عام ١٩٢٥ . . فجأة تتوقف قليلا !
في يوم الجمعة ١٢ يوليو سنة ١٩٢٥ ، كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :
« في مثل هذا اليوم من العام الماضى ، كان الاعتداء على حياتى في محطة القاهرة ،
وكان لهذا الحادث رجة عظيمة ، في مصر وأقطانها . واليوم ليس له ذكر ، لاني
جريدة ، ولا في كتاب » . إن هذه السطور القليلة فيها مرارة ، ولكن فيها شكاً
وريباً ! . ما هو السر في الستار الذى أسدل فجأة على محاولة اغتيال سعد زغلول ؟
والاذا هذا الصمت المريب ؟ إن سعد زغلول يبدو في هذه السطور كأنه يرى أن
سرا خفيا هو الذى أدى إلى إسفال الصمت والنسيان على هذا الحادث الخطير . .
فلمصلحة من هذا الصمت الذى يبدو فيه من الرثرة أكثر من الكلام ؟

ولكن بعد صفحات من المذكرات يبرز بطران غريبان بين هذه السطور
الكثيرة ! في يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد في مذكراته عن علاقة
حسن نشأت بمحمود إسماعيل في قضية السردار ، ثم قال : « وأكيد لي أسس

بعضهم أن مكتب محمود اسماعيل - أثناء وجود حسن نشأت بالأوقاف - عثر فيه على رصاص ، وقُدم إلى نشأت فأخلجه ، ولم يظهر له من بعد أثر . . ولقد كان نشأت وكيلاً لوزارة الأوقاف عندما أطلق الرصاص على سعد زغلول في يوليو سنة ١٩٢٤ ، فهل يقصد سعد زغلول أن لهذا الرصاص علاقة بالرصاص الذى أطلق عليه وهو رئيس للوزراء ١٩ وهل هو يريد أن يقول إن نشأت وكيل الأوقاف له صلة بمحاولة اغتياله وهو رئيس للوزراء ١٩ وخاصة أن نشأت كان فى ذلك الوقت على صلة وثيقة بالملك ، وكان مستشاره الأول ، حتى إنه عين بعد حادث إطلاق الرصاص بأسابيع وكيلاً لديوان الملك ورئيساً له بالنيابة ١ . ولكن هذه الإشارة العابرة لا تدل بعد على اتهام صريح ولا تؤيد كل التأييد استنتاجنا بأن السنة السطور المشطوبة من المذكرات تقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغلول وهو رئيس للوزراء ١ . . ولذا يجب أن نخصى فى البحث والتنقيب لعنا نجد فى الصفحات التالية ما يؤكد حملتنا وتخميننا واستنتاجنا بأن سعد زغلول قال فيما قال فى السطور المشطوبة إن الملك هو الذى دبر محاولة اغتياله وهو رئيس الوزراء .

إشاعات فى كثير من الجهات !

ونخصى قلب مذكرات سعد زغلول . . وإذا بنا نجد شيئاً خطيراً ، لعله يزيد الضوء كثيراً على السنة السطور المشطوبة شطباً غليظاً فى مذكرات سعد زغلول . فى يوم الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول يقول بالحرف الواحد : « الإشاعات متواترة فى كثير من الجهات بأن الاعتداء على حياتى كان بتدبير نشأت (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) ، وأن أخا المتهم مستعد لأن يبدى معلومات هامة فى هذا الخصوص » . وهذا اتهام خطير ، ولا يكتبه سعد زغلول إلا إذا كان

واثقاً مما يقول ، فإن كل ما كتبه عن الإشاعات ، عن التحقيق في قضية السرداز مثلاً ، ظهر أنه منقول عن التحقيقات بدقة ! فما الذى جعل سعد زغلول يسجل هذه الإشاعات المتواترة ؟ لابد أن لديه معلومات — أو على الأقل شكوكا — فى أن تدبير إطلاق الرصاص عليه كان من حسن نشأت باشا ، وهو وكيل للأوقاف ومستشار للملك ، ولكن هل حسن نشأت باشا هو الذى دبر الاغتيال ، وهل دبره بدون علم الملك ؟ ! وهل من المعقول أن يقتل الملك رئيس وزرائه ؟ إن والد الملك فؤاد فعل هذا الشيء مع وزيرة الأول . . . فى صفحة ٧٤ من كتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى « عصر إسماعيل » يروى المؤلف أن الخديو إسماعيل قتل وزيره الأول إسماعيل صديق باشا وزير المالية ، فاستدعاه إلى قصر عابدين وصحبه إلى قصر الجزيرة ، حيث قبض عليه وأمر بقتله ، وألقى بجثته فى النيل . وقال الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ذلك : « ولعمري إن هذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ، ليست بما تستسيغه الشرائع والنظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدرا عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء بله الملوك والأمراء . فهل يمكن أن نستنتج من هذا أن الملك فؤاد أراد أن يفعل مع رئيس وزرائه سعد زغلول ما فعله جده محمد على من قبل ، وما فعله أبوه ؟ »

ولكن لماذا يحاول الملك فؤاد قتل رئيس وزرائه سعد زغلول ؟ لقد كان سعد يحاول أن يخلع السلطان فؤاد فى الثورة ، وحاول أن يخلع الملك فؤاد وهو فى جبل طارق ، وحاول أن يكون من حق الشعب تعديل مواد الدستور وبينها النصوص الخاصة بالعرش . ثم جرت الانتخابات ونال سعد زغلول الأغلبية ، وتظاهر الملك فؤاد بأنه سيحرم إرادة الأمة . . . وراح فؤاد يتظاهر بصداقة سعد زغلول ، فلماذا يدبر اغتياله ؟ . . إن سعد زغلول مفسر على اتهام

الملك . . وقد كتب اتهامه الأول 'نشأت باشا بأنه هو الذى دبر حادث إطلاق الرصاص عليه' ، وهو رئيس الوزراء ، كتبه سعد فى مذكراته يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ . وبعد ذلك بخمسة أيام فقط عاد سعد يكتب هذا الاتهام بصورة أقوى وأوضح . فقد كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ما يأتى بالحرف الواحد : « لقد غدر الملك بى ، وقابل إخلاصى له بالنكاية بى ، ويظهر أنه كان ينوى لى السوء من أول الأمر ، وإنما كان يصانئنى حتى قيل وتواتر ، خصوصاً فى هذه الأيام ، أن نشأت هو الذى دبر حادث الاعتداء على حياتى ، وأن الإنجليز اشتبهوا فى ذلك ، وهم مهتمون بالبحث عنه مع مقتل السردار » . انتهى ما كتبه سعد زغلول . ولكن الإنجليز لم يهتموا وقتها بالبحث عن دبر إطلاق الرصاص على سعد زغلول ! . . لأنهم كانوا يعرفون ! . . ولأن المسلس الذى أطلق منه الرصاص على سعد زغلول اختفى . . واختفى فى جيب شخص يعرفه الإنجليز جيداً ! . . فمن هو ؟ .

من الذى أخفى المسلس ؟ . . ومن الذى دبر الجريمة ؟

فى صباح يوم السبت ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ دخل سعد زغلول محطة القاهرة ليركب القطار إلى الإسكندرية . الجماهير مزدحمة . المتطلبات تدوى بحياة سعد زغلول . الشعب يتزاحم لتحيته . جدران وأسقف المحطة تهتز من صراخ الشعب الذى يدوى كالرعد ! وفجأة انطلقت عدة رصاصات ! وإذا بسعد زغلول يضغ يده على صدره والدم يسيل منه ! . . إن شاباً يرتدى بدلة رمادية برز من إحدى هربات الدرجة الثانية وأطلق الرصاص على سعد زغلول ، فأصابه فى ساعده الأيمن وبس أعلى الثدي ، ودخلت رصاصة تحت القلب . وقبضت الجماهير على المعتدى ، وكادت تقتك به .

وأُقلعه البوليس بصحوبة ١ وظهر أن اسمه عبد اللطيف عبد الحانق، وهو طالب طب
يلتحق بجامعة ألمانيا، وفضل إلى القاهرة قبل وقوع الحادث بشهر، وعمره ٢٢ سنة.
وقتل سعد زغلول إلى قاعة الاستراحة في المحطة ، والدع يتزف منه . ورأى سعد
الناس ييكون ، فقال لهم : « لا تحزنوا ، إذا مات سعد فإن ميداء لا يموت ، أنتم من
بعلى فاستمروا في تنفيذ برنامجكم الوطنى . لنمت في سبيل الوطن .. نموت
نحن وليحي الوطن ! لا تكتسبوا ولا تهتوا . إلى الأمام دائما ، إلى الأمام ! »

وقتل سعد إلى المستشفى ، واستطاع الأطباء استخراج رصاصة . ولكن الرصاصة
الثانية بقيت في جسمه لم يستطيعوا استخراجها لأنها كانت تحت القلب . وبقيت
في موضعها إلى أن مات سعد بعد ذلك بثلاثة أحوام ١ . . إن إطلاق الرصاص
على رئيس الوزراء يحدث مثله في كل بلاد العالم، إن جميع قادة العالم تعرضوا لحوادث
الاغتيال والمحاولات الاغتيال . . ولكن الشهء الغريب أن المسلس الذى استعمله الحانق
في محاولة اغتيال سعد زغلول ، اختفى . . على الرغم من أن الحانق أكد أن ليس
له شركاء ١١ . . ولكن الشء الأغرب أن الأستاذ محمود سليمان غنام الحامى شهد
في التحقيق بأنه رأى الضابط إنجرام بك يضع المسلس في جيبه ، وإذا بالضابط
الإنجليزى ينكر في التحقيق أنه وضع المسلس في جيبه ، ويقول إنه وضع في جيبه
يد منشته السوداء التى كسرت في الزحام ١ . . وأكد محمود غنام أنه رأى إنجرام
بك يأخذ المسلس من يد الحانق ، ويضعه في جيبه . . وجاء عدد كبير من الشهود
يدلون بهذه الشهادة نفسها . . وأمر النائب العام بوضع إنجرام بك بين عدد
من ضباط البوليس الإنجليز ، وأجرى عملية عرض له أمام الشهود .. وإذا بالشهود جميعا
يخرجون إنجرام بك، ويقولون إنه هو الذى أخذ المسلس من الحانق ووضعه في جيبه !
والشء الغريب الثانى أن حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومئذ سارع

إلى حضور التحقيق ، ليلا ونهارا . بينما وكيل الأوقاف ليس له علاقة بالتحقيقات وكل ما هو معروف عنه أنه أقرب المقررين للملك فؤاد ومستشاره الأول ، وسيطه لدى سعد زغلول ! . . . والشئ الغريب الثالث أن القصر الملكي كان مهتماً بإثبات أن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون، وجاء الطبيب الإنجليزي الدكتور روجن باشا كبير أطباء الأمراض العقلية يشهد بأن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون ! . . . والشئ الغريب الرابع أنه اللين كانوا يشرفون على التحقيق من رجال البوليس كانوا تحت إمره لإنجرام بك وكيل الحكمदार الذى أخفى المسدس أداة الجريمة في محاولة اغتيال رئيس الوزراء . . . والشئ الغريب الخامس أن البوليس لم يظهر اهتماما بأن يعرف الذين كانوا على علاقة بالطالب عبد اللطيف عبد الخالق في ألمانيا ، والذين شجعوه على العودة فجأة إلى القاهرة بدون سبب معقول . وأن إنجرام بك قال من اليوم الأول أن المتهم مجنون ولا داعى للبحث عن شركائه . فإذا لم يكن له شركاء فأين اختفى المسدس ؟ هذا سؤال لم يحاول إنجرام بك ولا غيره الإجابة عليه !

والشئ الغريب السادس أنه بعد استقالة سعد زغلول مباشرة ، حفظ التحقيق ! . . . والشئ الغريب السابع أنه بعد أن أودع عبد اللطيف عبد الخالق مستشفى الأمراض العقلية . صدر أمر من المستشفى بأن يمنع أى شخص من زيارته، إلا بعد الاتصال بمصاحب النذولة أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد ووزير الداخلية ! . . . والشئ الغريب الثامن أنه بعد ذلك بعامين نشرت مجلة السياسة الأسبوعية مسابقة في الشطرنج ، فإذا بالفائز الأول فيها هو عبد اللطيف عبد الخالق نزيل مستشفى المجانين . والمفروض أنه مجنون ، فكيف يستطيع مجنون أن يحل مسابقة عويصة في الشطرنج ؟ هذا سؤال لم يستطيع أحد أن يجيب عليه ! ! . . . والشئ الغريب التاسع أنه عرف بعد أن أذيع أن الملك فؤاد أرسل إلى سعد زغلول رسالة

لمناسبة إصابته يقول له فيها: «إن صحتك آمن شيء في الدولة»، بعد هذه الرسالة الرقيقة عرف أنه عندما جاء خبر إطلاق الرصاص على سعد إلى الملك فؤاد - وكان يومها في قصر المنتزه في الإسكندرية - قال الملك فؤاد لسعيد ذو الفقار باشا كبير الأمانة ، تليفونيا : « اذهب وزر سعد باشا . . فإذا كانت إصابته قاتلة فتستمر التشريفات . وإذا لم تكن قاتلة ، تلغى التشريفات ! . . » وذهب سعيد ذو الفقار باشا ومع الدكتور محمد شاهين باشا طبيب الملك الخاص إلى المستشفى ، وعرفا أن الإصابة غير قاتلة . . وصدر الأمر بإسعال تشريفات عيد الأضحى !

وكان سعد زغلول يشعر أن في جريمة الاعتداء على حياته شيئا مريا . . ثم بدأت المعلومات تتسرب عن تدبير حادث الاعتداء ، ومن هنا كتب سعد زغلول في مذكراته يقول إن الإشاعات تواترت عن أن حسن نشأت هو الذى دبر الاغتيال ! . . فلقد قيل إن عواصم أوروبا كانت في ذلك الوقت مليئة بمجوسيس القصر الملكى ، ورجال الملك فؤاد ، قد انتهز الملك الفرصة - قبل الانتخابات - وملأ جميع مناصب المقوضيات المصرية في الخارج برجال القصر ، ومحاسيب القصر وعماله القصر ! وكان نشاط هؤلاء العملاء على أشده في ألمانيا ، بسبب نشاط جمعيات الطلبة فيها ، وبسبب ما تردد يومها من أن للخليو السابق اتصالات ببعض المصريين في ألمانيا . . وحدث أن عرف أحد عملاء القصر الطالب عبد الطيف عبد الخالق الذى كان يدرس الطب ، ثم تحول إلى دراسة الكيمياء وعرف أنه مخبول وأنه مفرور وأنه مصاب بداء العظمة فراح يملأ رأسه بأفكار : هى أنه يستطيع أن يقضى على سعد زغلول ، وأنه إذا تخلص منه استطاع أن يؤلف حزبا ، ويترعمه ويحقق لمصر ما لم يستطعه سعد زغلول ! . . والذين عرفوا عبد الطيف عبد الخالق في ألمانيا من الطلبة المصريين يقولون إنه كان من السهل التأثير عليه ، سهل الانقياد وهو

فى الوقت نفسه غريب الأطوار ، مملوء بأفكار العظمة ، وأنه يرغب فى أن يقوم بعمل ضخم . واتصل عميل القصر الملكى بالملك فؤاد ، وعرض عليه الفكرة ، فرحب بها الملك . . واتصل الملك بصديقه إنجرام بك فرحب بالفكرة . فالإنجليز المشعلون يريدون أيضا التخلص من سعد زغلول . وكان الملك فى تلك الأيام قد ضاق بسعد زغلول بسبب الخلاف بينهما على تعيين أعضاء مجلس الشيوخ . الملك يقول إن هذا من حقه ، وسعد زغلول يقول إن الملك يملك ولا يتحكم . وأن هذا من حق الوزارة لا من حق الملك . . وهدد سعد باستفتاء الشعب . وتخضع الملك لسعد زغلول !

وكان جميع الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية ساخطين ، لأن الوزراء يتدخلون فيما لا يعينهم . . وقد تعود الموظفون الإنجليز أن يكونوا هم الحكام . وبدأ سعد زغلول فعلا يتخلص منهم واحدا واحدا . . وتضايق الإنجليز . لأن سعد زغلول انتصر على الملك فى معركة تعيين الشيوخ . وكان هذا فى الأيام الأولى لتأليف الوزارة . وتظاهر الملك بأن هذه المسألة لم تترك أثرًا فى نفسه . ولكنه أضمرها ضد سعد زغلول . . ثم كان أن جرى بعبد اللطيف عبد الحائق إلى القاهرة ، وبكى فيها بضعة أسابيع يراقب سعد زغلول . ثم أعلن فى الصحف أن سعدا سياتفر فى يوم السبت إلى الإسكندرية ، ليعرض تشريعات عيد الأضحى . وحددت الصحف موعد السفر . وكانت هذه هى الفرصة المطلوبة . . ثم ذهب عبد اللطيف عبد الحائق مع رجل القصر الخفى إلى محطة القاهرة ، وأطلق عبد اللطيف عبد الحائق الرصاص . . وانتزع إنجرام بك المسلس منه ووضعه فى جيبه ، ثم انتهز فرصة الزحام وأعطاه لرجل القصر الخفى الذى كان مع عبد اللطيف عبد الحائق فى المحطة !!

ومعنى هذا بوضوح أن هناك شركاء كانوا يعلمون بالحادث وموعده ، وأنهم أشاعوا على الفور أن أرميا هو الذى ضرب سعد زغلول بالرصاص ، لتحويل الأنظار

عن القصر . . ثم لما فشلت هذه المحاولة قال رجال القصر أنفسهم — وفي مقدمتهم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء — إن القصر لديه معلومات بأن هذه حركة دبرها الخديو عباس مع رجال الحزب الوطنى ، وأن نشأت باشا قال نفس هذا الكلام للمحققين الذين اتجهوا لهذا الاتجاه الكاذب ، وتاهوا فيه . ثم عندما تبين للملك أن المحققين تأكدوا من أن هذا الاتهام مخلق . . أوعز إلى زوج ابنته محمود فخري باشا وزير مصر المفوض فى باريس بأن يبرق للحكومة المصرية بأن هناك مؤامرة من الخديو عباس لخلع الملك فؤاد . وبعد ذلك استدعى حسن نشأت باشا محمود فهمى القيسى مدير الأمن ، وأبلغه أن لدى القصر معلومات بأن هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم ! . وإذا بالتحقيق يتوقف فى محاولة اغتيال سعد زغلول ، وينقلب إلى تحقيق فى مؤامرة دبرها الخديو لخلع الملك ! . . وهى مؤامرة وهمية لا أساس لها !

وبين يديّ مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا وزير الأشغال فى وزارة سعد زغلول ، وأحد أعضاء الوفد الذين حكم عليهم بالإعدام . . إنه يكتب بتاريخ يوم السبت ١١ يوليو سنة ١٩٢٤ فيقول : الساعة ٧ و١٠ صباحا ، كنت أنا والغرابي (نجيب باشا الغرابي وزير الأوقاف) بالصالون الملحق بقطار الساعة ٧ والدقيقة ١٥ ، فى انتظار باقى الوزراء للسفر إلى الإسكندرية لحضور التشريفات فى اليوم التالى وهو يوم العيد ، وإذا بهتاف من الجماهير العديدة ينبئنا بحضور سعد ، تلاه حضور حاجب على عجل ، متزعج انزعاجا شديداً وأخبرنا أن سعد أطلق عليه الرصاص . فنزلنا مهرولين نحوه ، واختبرنا الجماهير للوصول إليه . وجلدناه محمولاً على كرسى ، وأوصل إلى قاعة من قاعات المحطة ، ومع الدكتور حسن كامل ، ثم حضر مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) . ثم كشف الدكتور على صدره فلذا به مصاب فى ثديه وذراعه اليمنى ، والدماء تسيل منهما . وقد كان

حافظاً لكل قواه ، ويوصينا بأن نستمر من بعده على مبدئه ، ويوصى الجماهير بأن تستمر في جهادها إلى الأمام .

وطال بنا الانتظار ، ولم يحضر طبيب ولا جراح ، ولم يهشوا له ما ينقل عليه إلى المستشفى . وأخيراً نقل على كرسيه إلى عربة المستشفى ، فأبى سعد أن يحمل إليها ، فقل في الأتومبيل إلى مستشفى (بابايانو) . ونظروا لأنه معطل بسبب سفر الدكتور ، نقل إلى مستشفى الدكتور على إبراهيم رامت ، وهناك بقي إلى أن خرج منه يوم الخميس ١٧ يوليو .

« وثبت من قرائن التحقيق أن الجريمة دبرت في برلين وفي مصر ، بواسطة الحزب الوطنى أو بعض رجاله ، بالاتفاق مع الخديو . والحجة الظاهرة أنهم يريدون إحداث اضطرابات ، حتى يتمكن الخديو من الرجوع إلى العرش ! وقد كان المفروض من المؤامرة قتل سعد زغلول والوزراء وأعضاء الوفد وإحداث اضطرابات ، وللوصول إلى الغرض الأخير أشاعوا بعد ارتكاب الجريمة أن القاتل «أرمى» الجنسية ، لينفذوا الجماهير إلى الالتحام مع الأجانب ! . . وقد انتشرت الإشاعة في لحظة واحدة في جميع أنحاء القطر ، مما يدل على أن هناك تدبيراً لنشرها فجأة في كل مكان . ومن الغريب أن المسلس الذى ارتكبت به الجريمة وهبطه بعض الطلبة أنخفى . . بعد أن أخذه بالقوة عسكري بوليس . . » (انتهت مذكرات مرقص حنا باشا)

ومذكرات مرقص باشا التى كتبت في يومى ١٢ و ١٧ يوليو سنة ١٩٢٤ قاطمة بما استنتجته سعد زغلول بعد ذلك من أن المراد كان إطلاق إشاعة الخديو والحزب الوطنى وقبل ذلك الأرمى ، للتضليل وإخفاء أن القصر هو الذى كان وراء إطلاق الرصاص على سعد . . ولقد ثبت أن الحزب الوطنى بعيد عن هذا الحادث ، وثبت أن الخديو عباس لا علاقة له بهذا الحادث . ولم يكن له من القوة والنوذ والسلطان ما يعمل في

استطاعة أنصاره القلائل أن ينشروا هذه الإشاعة في جميع أنحاء القطر في وقت واحد!... وإنما الملك فؤاد نفسه هو الذي كان يملك هذه القوة في تلك الأيام!

* * *

وفي يوم الأحد ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٤ كتب مرقص حنا باشا في مذكراته:
« الساعة ٣ بعد الظهر : بعد أن تناولنا الغداء في منزل سعد حجاز واصف غالى باشا (وزير الخارجية) الوزراء ، وأطلعنا على تلفراف وصله من محمود فخري سفير مصر في باريس ، أخبره فيه أن شخصا يدعى (كرياس) أبلغه أن هناك مؤامرة لقتل الملك والوزراء ، وإحداث اضطرابات في يوم ١٥ أغسطس يقوم بتنفيذها قائد تركي موجود بفندق الكونتنتال تحت اسم مستعار ، واسمه الحقيقي أحمد شكرى باشا ، وآخر أرمنى يدعى (تكران) موجود في لوكاندة (ونلسور) بالإسكندرية تحت اسم مستعار ، وثالث موجود بشارع العباسية نمرة ١٧ ، ورابعة تدعى « إميليا ثلثينا » مقيمة بشارع الرمل نمرة ٨٤ ، واثان موجودان على ظهر باخرة آتية من أمريكا وتصل إلى مصر في أواخر يوليو ، وأن أوراق هذه المؤامرة موجودة بشارع العباسية وبشارع الرمل ! . . وأن هناك آخر ترسل إليه الخطابات باسم مستعار من شباك البوسطة . . وقد أعلن سعد أنه قادم للإسكندرية يوم الثلاثاء ليبحر يوم الجمعة لأوروبا للاستشفاء ثم للمفاوضات ، إن تهيأت الظروف لصالح مصر » .

انتهت مذكرات مرقص حنا باشا ، وقد ثبت بعد ذلك أن هذه المؤامرة من أولها إلى آخرها لا أساس لها من الصحة ! وأن المقصود بها صرف النظر عن التحقيق الذى يجري فيمن هو الذى وراء إطلاق النار على سعد زغلول ، ومن هو الذى أخفى المسدس ؟ . . هذا كله هو الذى جعل سعد زغلول يتهم في مذكراته الملك فؤاد ونشأت باشا بأنهما دبرا اغتياله !

ولقد رأيت أن أرجع إلى الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكي بالنيابة في تلك الأيام . فكلفت الأستاذين « أحمد زين » نائب رئيس تحرير الأخبار و « محمد فهمي عبد اللطيف » رئيس قسم المراجعة . بسماع أقوال الدكتور حسن نشأت في هذه الاتهامات . وهذا هو تقريرهما عن الاجتماع الذى عقده معه فى مكتب أخبار اليوم بالإسكندرية : هذا هو النص الحرفى لأجوبة حسن نشأت عن الأسئلة . وقد لاحظنا أنه يتهرب من الإجابة . وأنه يحاول أن يبنى عن نفسه أى علاقة بحادث إطلاق الرصاص على سعد زغول بطريقة تثير الشبهات . وقد أبلغنا أنه مستعد للإجابة على أية أسئلة أخرى لو أردنا . . . فسألناه : « فى مذكرات سعد زغول ما يشير إلى أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغول وهو رئيس الوزارة فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ . عندما أطلق عليه شاب يدعى عبد اللطيف عبد الحالى الرصاص فى محطة القاهرة ؟ » .

وأجاب الدكتور نشأت : « ليس من المعقول أن يكون الملك فؤاد قد دعا سعد زغول لرئاسة الوزارة فى أوائل عام ١٩٢٤ ويدبر اغتياله فى يوليو سنة ١٩٢٤ وأنناه توليه الحكم . وقد كان سعد زغول يومها يستعد للسفر إلى لندن والتفاوض مع الإنجليز . . » . وسألناه : « وفى مذكرات سعد زغول ما يشير إلى أنك أنت الذى دبرت حادث الاعتداء على حياة سعد زغول ! » . وأجاب الدكتور نشأت : « هذا غير صحيح ! » . . . وسألناه : « وفى مذكرات سعد زغول أنه فى سنة ١٩٢٤ عندما كنت أنت وكيلا لوزارة الأوقاف . وكان سعد زغول رئيسا لوزارة ، عثروا فى غرفة مكتب محمود إسماعيل بوزارة الأوقاف على رصاص . ونقل هذا الرصاص إلى مكتبك ، ثم اختفى بعد ذلك ؟ » ومحمود إسماعيل هو أحد الذين أعدوا قضية مصرع السردار ؟ » . وأجاب حسن نشأت : « أنا لا أذكر ذلك . وإنما أذكر أن البوليس

حضر إلى في ليلة من الليالي ، وكنت في الإسكندرية ، وأخبرني أن هناك محاولة لاختيالي ووضعوا حراسة مشددة لمدة أسبوعين على منزلي ، ولكن لم يحدث شيء . . . وسألتاه : « ألم تحقق النيابة معك في هذا الموضوع خلال التحقيق معك في حادث السردار ؟ » وأجاب حسن نشأت : « لم تسألني النيابة في حادث السردار إلا عن واقعة واحدة ، هي إذا كان عبد الحليم البيلي جاء يطلب مني قتل محمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ »

• • •

ونستأذن الدكتور حسن نشأت في أن تقطع باقي التقرير لنقول إنه يبدو أن سيادته قد نسي نظراً لأن الحادث وقع منذ أربعين سنة ، ولكن الوثائق لا تنسى أبداً : إن بين يدي صورة فوتوغرافية للتحقيق الذي أجراه المرحوم محمد طاهر نور باشا النائب العام في قضية مقتل السردار مع حسن نشأت باشا . . وقد استغرق ١٩ صفحة في القضية ، من صفحة ٢٧١ إلى صفحة ٢٨٩ ، واستمر ثلاث ساعات إلا ١٥ دقيقة (طبقاً لما جاء في نص التحقيق) . ولم يسأل النائب العام في هذا التحقيق الدكتور حسن نشأت كشاهد ، بل دليل أنه لم يطلب منه أن يحلف اليمين . . فقد بدأ النائب العام التحقيق في صفحة ٢٧١ بما يأتي : « فتح المحضر في يوم الأحد ٢٢ جماد الآخر ١٣٤٤ الموافق ١٠ يناير ١٩٢٦ الساعة التاسعة و٣٠ دقيقة إفرنكي صباحاً ، بالمكان والمدينة السابقة . . حيث استحضرننا حسن نشأت باشا ، وبسؤاله قرر اسمه كما ذكر أن عمره ٣٧ سنة ومولود ومقيم بمصر » . ثم بدأت الأسئلة ، لم يذكر فيها النائب العام أن حسن نشأت باشا أقسم اليمين ، فالنائب العام إذن كان يسأله كمتهم ، لا كشاهد ! . . هذا أولاً . . أما مسألة الرصاص فقد ورد في صفحة ٢٨١ من التحقيق مع حسن نشأت باشا ما يأتي بالحرف الواحد :

س : (من النائب العام) هل تذكر لما كنت وكيلًا لوزارة الأوقاف أنه ضبط
رصاص بأحد الدوايب الموجودة بالمكتب الذى يشتغل فيه محمود إسماعيل ؟

ج : (من حسن نشأت باشا) فى يوم من الأيام قررت ضم قسم إلى قسم آخر ،
وهو قسم الإيرادات إلى قسم الزراعة . وعند نقل الأمتعة من غرفة إلى الغرفة الجديدة ،
أحضرتى - لا أذكر إذا كان إبراهيم بك فهمى وقتها ، أو مصطفى أفندى الماحى
سكرتيرى - نحو عشرين رصاصة من حجم رصاص ريفولفرات (مسدسات)
الحبس المصرى ، فى جريدة لا أذكر اسمها ، وإنما التفت إلى تاريخها فكان
سنة ١٩١٩ . وقال لى إن هذا وجد فى دولاب فى إحدى الغرف - بنوار مكتب
محمود إسماعيل . وكان هذا فى أوائل سنة ١٩٢٣ أو أوائل سنة ١٩٢٤ لا أذكر ،
ولم أعر اسم محمود إسماعيل أى اهتمام أكثر من غيره . غير أنى تذكرت التحقيق
الذى كان يعمل فى مسألة خطاب تهديد أرسل لبحى باشا إبراهيم فطلبت منهم
أن يسألوه ، فعادوا وقالوا لى إن الدولاب معد لاستعمال جميع الموظفين الموجودين فى
هذه الغرفة ، ولا يمكن البت بالمرة فى أنه لمحمود إسماعيل . ولما رأيت أن الجريدة
الملفوفة فيها الرصاص هى من سنة ١٩١٩ . فكرت أن أحد الموظفين كان عنده
هذا الرصاص فى سنة ١٩١٩ . ولما صدرت أوامر السلطة العسكرية بإعدام ما يوجد
من هذا ، أخفاه فى الوزارة . وهذا لم يمنعنى من اتخاذ الاحتياطات . فقد حضر
عندى القيسى باشا فى حينها بمكتبى وأخبرته بالمسألة ، وطلبت منه أن يلتفت ويراقب
محمود إسماعيل هذا . وقد قال لى إن منزله فُتش بالفعل فى مسألة خطاب التهديد ، وأنه
مراقب بالفعل ، وترك الأمر .

وفى صفحة ٢٧٩ ينتهى التحقيق مع حسن نشأت . . وفى نفس الصفحة يبدأ

تحقيق. مصطفى حننى بك رئيس النيابة مع محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام الذى خلف اليمين ، ثم بدأ سؤاله طبقا لما جاء فى صفحة ٢٩٠ :
س (مصطفى حننى بك) : هل تذكرن سعادتك أن حسن نشأت باشا أبلغكم أمرا يتعلق بمحمود إسماعيل فى سنة ١٩٢٣ أو سنة ١٩٢٤ ؟

ج (من محمود فهمى القيسى باشا) : أما فى سنة ١٩٢٣ فلا يمكن أن يكون حصل تبليغ فى أوائلها ، لآنى انتدبت للعمل بصفى وكيل للأمن العام فى ٥ أبريل من السنة المذكورة ، وعلى كل حال فلم أبلغ عن شيء خاص بمحمود إسماعيل المذكور فى نفس السنة ولا فى سنة ١٩٢٤ .

س (من مصطفى حننى بك) : حسن نشأت باشا قرر فى أقواله أنه فى زيارة من سعادتك له أبلغكم خبر العثور على رصاصات فى دواب بالقرب من مكتب محمود إسماعيل وطلب من سعادتك مراقبة هذا الشخص ، والالتفات إليه ؟
ج (من محمود فهمى القيسى باشا) : لا ، لم يحصل !

انتهى ما نقلناه حرفيا من محضر التحقيق فى قضية السردار . ومن الغريب أنه فى هذا التحقيق بالذات وردت جملة عجيبة على لسان حسن نشأت باشا فى صفحة ٢٨٧ من التحقيق أثارت اهتمام النائب العام للدرجة أنه وضع بجوارها علامة (+) . وهذه الجملة التى قلما نشأت فى التحقيق هى بالحرف الواحد : « لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ، ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟ » . وهنا يحسن — أمانة للتاريخ — أن أقول سؤال النائب العام وجواب حسن نشأت كما هو :
س (من النائب العام) : هل علمت بأن شفيق منصور قرر فى التحقيقات الأولى أن محمود إسماعيل كان معرضا على ارتكاب الجريمة من أشخاص بكرهون سعد باشا ويقصدون بها إسقاطه ؟

ج (منه حسن نشأت باشا) : قرأت هذا في الجرائد العلنية . وأعتبره سخيفا إذا كان المقصود بذلك هو شخصي لأنه ماذا يقصد بمثل هذه الجريمة ؟ إن كان إسقاط سعد باشا أى تقديمه استقالته فقد قلحها بالكتابة فعلا يوم ١٤ نوفمبر ، ومازالت موجودة في محفوظات الديوان العالي ، لأنه سوى عليه أن يسحبها . أما إذا كانوا يريدون بالإسقاط إسقاطا في نظر الأمة . فأظنهم يعلمون أنه لا يمكن إسقاط سعد باشا بمثل هذا . وفوق هذا لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟

انتهى محضر التحقيق في قضية السردار ، ونعود إلى رد الدكتور حسن نشأت عن الاتهامات ، سأله أحمد زين ومحمد فهمي عبد اللطيف : « الذين حضروا التحقيق في قضية إطلاق الرصاص على سعد زغلول يقولون إنك حضرت هذا التحقيق وأنت وكيل وزارة الأوقاف ، فلماذا تمحضر التحقيق وتتهم به هذا الاهتمام ، وليس من اختصاصات منصب وكيل وزارة الأوقاف التحقيق في جريمة محاولة قتل رئيس الوزراء ؟ » . وأجاب حسن نشأت : « أنا لم أحضر التحقيق في حادث اغتيال سعد زغلول . والذي حدث أن الملك فؤاد لاحظ تباطؤا في التحقيق ، وإظهارا لعطفه على رئيس وزرائه ، أرسلنى أسأل عن السبب فقال لى سعد زغلول إن المسألة انتهت ولا يعتدى على سعد زغلول إلا مجنون ! »

وهنا نستاذن الدكتور حسن نشأت في أن تقطع تقريره لحظة لنقول إنه جاء في كتاب الأستاذ عباس محمود العقاد « سعد زغلول » صفحة ٤٥٣ ما يأتى بالحرف الواسد . « وأشرف على التحقيق بعض الوزراء . واستمر على الإشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومذاك . وبعد بحث طويل أحيل الجاني إلى الكشف الطبي ، فقرر الدكتور روجن كبير الأطباء العقلين أنه مجنون ، وتقرر

اعتقاله في مستشفى المجاذيب ، وهو المعتدى الوحيد على الوزراء الذي صار إلى هنا .
المصير .

انتهى رد الدكتور حسن نشأت نائب رئيس الديوان الملكي في عهد الملك
فؤاد وانتهى ردنا عليه !

• • •

وتلقيت من السيد فؤاد صالح رئيس إدارة تفتيش النيابة سابقا الكتاب التالي :
« كنت أعمل مع مستر هيوز مدير إدارة النيابة ، وعندما وقع حادث الاعتداء على
سعد زغلول انتدبت لحضور العرض ، وتحقيق واقعة اختفاء المسلس ، وكانت
الإشاعات بدأت تتهم الملك فؤاد والإنجليز بأنهم أرادوا قتل سعد زغلول . وتساءل
الناس عن سر اختفاء المسلس ، وجاء شهود يشهدون بأنهم رأوا المتهم يلقى بالمسلس
عقب إطلاق الرصاص على رصيف المحطة ، وأن إنجرام بك وكيل الحكمदार انقطع
المسلس ووضعه في جيب بتطلونه الخلقى . واستدعت النيابة إنجرام بك ومعه ثلاثة
من الضباط الإنجليز يشبهونه في الطول والعرض - فقد كان قارع الطول يمتلى
الجسم - وأجرت النيابة في حضوري العرض في الغرفة التي يشغلها الآن موظفو
نيابة أمن الدولة بالدور الثاني بمحكمة مصر . . وإذا بجميع الشهود يعرفون على
إنجرام بك ! وكان من بينهم الضابط حسين فخرى الذي كان يعمل ياورا لرئيس
الوزراء . ثم انتقلت مع رئيس النيابة إلى الغرفة المجاورة . . ووجه رئيس النيابة سؤالا
لإنجرام بك ، فلماذا لإنجرام بك يهدده بالرفق ! . . وأكد الضابط حسين فخرى
أن لإنجرام أخذ مسلس القاتل ووضعه في جيب بتطلونه الخلقى ! وراح إنجرام يشتمه
أمام المحقق ، ورفع كرسيا أراد أن يضربه به ! . . وجلست وأثبتت كل هذا في التحقيق
وأقلت المحضر ، وسلمته إلى المرحوم سيد مصطفى باشا رئيس النيابة وتحتد :

ثم اختفى المخطر من ذلك التاريخ ! ولا يوجد له أثر في النيابة ! ولقد وجدت من مباشرى التحقيق أن الجريمة تمت بتدبير من الملك فؤاد والإنجليز ، وإنجرام بك هو الذى رسم الخطة ، وهو الذى طلب من عبد اللطيف عبد الحالى ادعاء الجنين !

وإلى أعلن هذه الشهادة للحق والتاريخ . .

فؤاد صالح

رئيس إدارة تفتيش النيابة سابقا

وهنا نفتح قوساً كبيراً !!

إن حادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول وهجر البوليس عن أن يكشف عن شركاء الجنائي أو يحدد المسدس الذى ارتكب به الحادث ، كان يجب أن يفتح عينى قائد ثورة ١٩١٩ لحقيقة خطيرة وهى أن الجهاز السرى للدولة لا يمكن الاعتماد عليه . وكان من الخطأ أن الجهاز السرى للثورة توقف عن العمل بعد تولي سعد رئاسة الوزارة ، فإن هذا الجهاز الذى كان يقاتل ، ويكشف عن المؤامرات ، ويقوم بعملية المظاهرات للثورة ، كان يجب أن يبقى تحت الأرض فى الوقت الذى تتولى فيه الثورة الحكم ! ولقد كان سعد زغلول على حق عندما تولي الوزارة ولم يختر فى أول الأمر أى عضو من أعضاء الجهاز السرى فى وزارته ، وإذا كان سعد زغلول يتحدى الإنجليز ويختار اثنين من قادة الجهاز فى منصب وزير المعارف وفى منصب وكيل الداخلية فإن هذه المظاهرة الوطنية أفقدت الجهاز السرى فاعليته . فلم يكن من الممكن أن يتولى أحمد ماهر وزارة المعارف ويدبر الجهاز السرى فى الوقت نفسه

أو أن يتولى النقراشى منصب وكيل الداخلية وإدارة الأجهزة الأخرى السرية . إن العمل فى الجهاز السرى لثورة يحتاج إلى تفرغ ، يحتاج إلى ١٤ ساعتم العمل المتواصل ! وقد كان يحسن أن يكتفى أحمد ماهر والنقراشى بعضوية البرلمان ، ويواصل تنظيم الجهاز السرى ، استعدادا ليوم موعود ! . فإن الثورات تخطىء خطأ كبيرا إذا وضعت كل أوراقها فوق المائدة ، بل يجب أن تحتفظ دائما بورقة مغطاة فى يدها ، تستطيع أن تكسب بها فى الوقت المناسب ، وتستطيع أن تتحرك بها إذا شلت الأجهزة العلنية ، أو توقفت عن العمل نتيجة إصابتها بضربة مفاجئة !

ولسنا نعرف ما الذى جعل سعد زغلول يغير - بعد سبعة أشهر - سياسته فى الحكم عن سياسته فى الثورة . فالمعروف أن سعد زغلول عارض فى أن يكون أحمد ماهر والنقراشى عضوين فى الوفد ورفض أن يوقعا قرارات الوفد التى كان يوقعا باقى الأعضاء ، فینما إلى سيشل أو يحكم عليهما بالإعدام ، أو يعتقلا فى قشلاق قصر النيل أو فى الواحات بينما كان سعد زغلول قد أعطاهما تفويضا بأن يتوليا اختيار أعضاء الوفد من قائمة تركها معهما قبل نفيه إلى سيشل ، تحوى قائمة بأسماء الطبقات التى تحمل كل واحدة منها عمل الأخرى إذا اعتقلت أو حكم عليهما بالإعدام !

فكيف رأى سعد زغلول أن اللذين لهما حق اختيار أعضاء الوفد لا يكونان عضوين فى الوفد ؟ السبب أنه أراد أن يبعد الجهاز السرى للثورة عن الظهور . أن يقيه قوة خفية تعمل تحت الأرض ولا تصل إليها يد الإنجليز . وقد يدعش القارىء إذا علم أن اسم النقراشى وأحمد ماهر لم يظهرا كعضوين فى الوفد إلا بعد وفاة سعد زغلول ! وعندما أريد انتخاب خليفة له ، قال الأعضاء : كيف لا يكون فى الوفد العضوان اللذان توليا اختيار أعضاء الوفد ؟ وعندئذ فقط ظهر

اسما ماهر والتقراشي كمضوين في الوفد . فإذا كان هذا هو مبلغ حرص سعد زغلول على بقاء الجهاز السرى بعيدا عن القيادة السياسية الفاعلة ، وعن الظهور على مسرح السياسة ، فلماذا لم يستمر سعد على هذه الطريقة الثورية البعيدة النظر ؟ . . لو حدث هذا لما أفلتت الخلية التي اغتالت السردار من سيطرة الجهاز السرى ، ولوجد قادة الجهاز السرى وقتا للسيطرة على جميع الخلايا ، وتنظيمها وإعدادها لليوم الذي يصطلم فيه سعد مع الملك ، أو مع الإنجليز ١ . . ولو كان لابد من الاستفادة من الذين يديرون الجهاز السرى بإشرافهم في وزارة الثورة ، فقد كان لابد من تخصيص عضو آخر في الجهاز لتولى هذه القيادة . . وعندئذ كان في استطاعة الجهاز السرى - وهو تحت الأرض - أن يحفظ للثورة انطلاقها وانفاجها وقدرتها على الضرب واستعدادها للانطلاق . . ولا حدث الشلل للثورة عقب القبض على أحمد ماهر والتقراشي وعبد الرحمن فهمي . . إن الذي يدير الجهاز السرى للثورة لا يجوز أن يكون وزيرا ، أو وكيل وزارة ، أو في أى منصب كبير في الدولة . ويجب أن يشمر أن العمل الخطير الذى يقوم هو به أهم بكثير من العمل الذى يقوم به الوزير ! . . ولا نشك في أنه لو حدث هذا لاستطاع الجهاز أن يكشف بعبثه المؤامرة على قتل سعد زغلول ، والمؤامرة على اغتيال السردار ، ومؤامرة الملك مع الإنجليز . . ولكن الخطأ أن أعضاء الجهاز السرى تحولوا إلى سياسيين وخروجوا على المكشوف ، وانقل نشاطهم من تحت الأرض إلى منبر البرلمان . . وهكذا انقطع التيار الكهربائى الذى يربط القاعدة بالقيادة ، وتحول الجهاز السرى إلى جهاز سياسى يدير الانتخابات ، ويرشح النواب ، ويشترك اشتراكا واضحا في الحكم . . ولا يمكن أن يقال هنا إن سعد زغلول أراد أن يسترضى قادة الجهاز السرى بتعيينهم وزراء . . فإن الذين يتعاملون ويسمون حتى إنهم يتصارعون

على الموت ، لا يصغرون ويتزلون للتنافس على مقاعد الوزارة . . الذين كانوا يتطلعون
إلى المشاق ، لا يخفضون عيونهم طمعا في مقاعد الحكم . . ومن هنا نعتقد أن
أكبر خطأ لثورة سنة ١٩١٩ أنها أوقفت نشاط جهازها السرى بعد أن تولت الحكم .
ليس معنى هذا أن يستمر الجهاز في القيام بارتكاب الحوادث . . ولكن معناه أن
يبقى النظام السرى ويدعم نفسه ، وينظم صفوفه ، ويزيد عدد خلاياه ، ويكون
أشبه بالقلب للثورة : ينبض ويتحرك ويدير أعضاء الجسم ، دون أن تراه
العيون !

وهذا هو الذى كان يحدث في ثورة ١٩١٩ . . كان الوفد واللجنة المركزية
الوفد هما الصورة التى تظهر أمام الجماهير : توقع البيانات ، وتلقى
الخطب ، وتقيم الزيارات ، وتوقع الاحتجاجات . . بينما الجهاز السرى يقوم
بالأعمال الخطيرة والأساسية للثورة ، ولنتصور ماذا كان يحدث لو أن الجهاز السرى
تحرك بعد مصرع الشردار ؟ . . ما كان رئيس الوزراء أحمد زيور يستطيع أن
يبقى في الحكم ٢٤ ساعة . . وما كان الملك فؤاد يستطيع أن يبقى على العرش بضعة
أيام . . وما كانت بريطانيا يبوارجها وأساطيلها ومظاهراتها الحرة في الشوارع
بقادرة أن توقف انطلاق ثورة ١٩١٩ وتحولها من ثورة إلى حركة سياسية ، تنبع
الأساليب السياسية في المظاهرات والاجتماعات والانتخابات ! . . وقد يكون علو
سعد زغلول أنه يشعر بأن الشعب لم يكن مستعداً للقتال المستمر . . لقد كان
يشكو بعد مصرع الشردار من روح التخاذل من كثيرين من الذين حوله . .
ومن أن عدد زائريه قد قل . . وأن الحماسة قد خفت . . ولكن الرد على ذلك أن
وجود الجهاز السرى كان قادراً أن يحول هذا التحول إلى نشاط ، وهذا السكين إلى
حركة ، وهذا التواكل إلى انطلاق . . ولا توقفت الثورة ، وأصبح كل هدفها إقناذ

زعماء الجهاز السرى من المشقة ! ولا ترك الجهاز السرى الملك يدبر المؤامرات لاغتتيال
زعيم الثورة ، ويتحالف مع الإنجليز لإبادة سعد !
وهنا تقفل القوس الكبير ! . .

لقد بقى المسلسل الذى انطلق فى صدر سعد زقلول لغزا !
وبقى الرجل الذى صحب القاتل إلى المحطة لغزا !
وبقى جنون القاتل لغزا !

إلى أن جاء سعد زقلول فى المذكرات يقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر
اغتياله ! . . ومن الطريف أن الأطباء الذين قرروا أن عبد اللطيف عبد الحالى
مجنون ، ذكروا فى تقاريرهم أن من دلائل جنونه - كما ورد فى صفحة ٥ من تقريرهم - أنه
فكر فى تأليف حزب ضد دولة سعد باشا وأغلبية البلاد ! فقد رأى خمسة أطباء أن
هذا دليل على الجنون ! وكان تاريخ هذا التقرير ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ . وبعد ٤٥ يوما
قطعت - أى فى أوائل يناير ١٩٢٥ - ألف الملك فؤاد حزب الاتحاد . . وكان هدفه
أن يكون ضد سعد وأغلبية البلاد !

ولم ير أحد وقتها سببا لاقتراح إحالة صاحب الجلالة إلى مستشفى المجاذيب !
ولقد كان من أخطاء الجهاز السرى أنه عجز عن الكشف عن المسلسل
المختفى ، وهو الذى كشف عن مئات من الخبايا والأسرار . . وكان يضرب المثل
بقوة جهاز المعلومات للثورة وكفائته ، حتى إنه لم يحدث مرة أن قررت السلطة
المسكوية البريطانية اعتقال أحد أعضاء الجهاز السرى ، أو أحد زعماء الثورة ،
إلا وعلم به جهاز المعلومات قبل تنفيذ القرار ! . . فكان يختفى من يتقرر
أن يختفى . . وكانت الأوراق السرية كلها تحرق فيدخل رجال السلطة البريطانية
ويفتشون المنازل فلا يثرون على أى ورقة هامة . . ولا أى دليل !

الوثائق الخطية



اين السلطان

شور ٣٥

في الجاه حتى من جدد التيجان على وجوه اهل بيته العزاء . ثم في الارض السبية يسرى
من سواد الآخبر والظن فيسود به عيش العرب . . . في الاستاذ يفي القائل السيرة وأكل
العلم الحار ويظهر بخت الحظ وتقدم لغت . . . في (ماهدين) عى وفود الزور حيث
مررت الاستقبال والتفتين . حال السيرة الا لا كين امر من لاسا كارت الاصل
فيها افراس قلم والامة في مائة متاعب واجرامات فرقة . ضمن في دور لك . والامة بجرم
طبا (وطن) ان على اكثر من خمسة من اثنا ليناذا اعا لم يسم ويوشم من تكلفت
والقولات .

أقوم على رأس الامة رجل لا يفتخر . . . من الامة . وبنى غيلدا من لا خذل في الصخرى
سوت صرخت توتينا الحامية .

فلما يوم قولى عزة . أنه وجه حربي . موته باطلا لانه قشاً بها ونسب . فما به لانه مظهر
العلماء للفتوة وما به لم يأت شيء من عالم أسرار الظلم . مثل . عزى . هو جازى على ما يسلم
. كقوله . بشر لهم مثل ما نرى . هو الفيرى . . . بلا شتم . مثل . ليولوى . بيلام . مثل . ديزرو . و .
لم يملكه قد انفسى في حاة للذات والشو . وما به كتب طه في وقت تح على الليلى ان يشرى
ثم ضعه ان الما لظنا هو . لب استاع . وتاخر في الاموال والازواج
أهلاً . ان تصور . هذا . عبر شراء أسبيل . في . اما كانت الامة تبيع الى منزل سد
وغلل . ويرجع لفساد تركه . ورجل حرسه الى (حله السان) . لينظر هل موت (حله) أم كان من
المسلمين

بحر من صعب . . . سلطة . مصر للتمسب . على قبرى كال الدين ضل لم يخط أبوه (حيف) ووجه
الانجبار . من عه . رجلا . وما . لا يعرف من أمور لك . . . في شهر والحرمة . بأجلوه . على القومى .
ليتوا على عه . على . على . على . على .

وعنت . . . اد بعد دت في الارض . تلك عروى . . . سمعت . . . سمعت . . . سمعت . . . سمعت . . .
لا من . . . (حكومتى ليجرا فرسا) . من عباس كيد . زمت أحسنه فرسا . وفرط روسياه

محرری تصدیق است
این امریکه است و هم امده عند ما کلام عمرکا خیر سنو است و بستانده
زینک ۱۹۱۹م و کشت اردو کما بفریم کلامه و توند قبایه امده
کول، شرویه به کلامه ضد الکلامه انصوک و یلرب
دکمه ضاک نه لم اردو کما و لا لون افاسه، صر قصبه
دورین و توند ۱۹۱۹م
رند صر افاسه R

خطاب محمد الأنصاري إلى مصطفى أمين

١٤٢٠
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والذين هم خير الناس الى الله تعالى
والذين هم خير الناس الى خلقه
والذين هم خير الناس الى ربهم
والذين هم خير الناس الى دينهم
والذين هم خير الناس الى دنسهم
والذين هم خير الناس الى دنسهم

صورة خطاب عضو الجهاز السري إلى مصطفى أمين

économique, et cette raison majeure : « L'Alsace ne saurait passer de la Haute-Silésie. Au contraire, la Pologne n'en a pas besoin. »

Il y a plus : la Délégation allemande soutient que la Pologne elle-même n'est pas un *Stützpunkt* de population indiscutablement polonaise. Elle nous enseigne ainsi le pouvoir d'un moisie hors de sa place. « Indiscutablement ! Qu'est-ce qui, à ce compte, est indiscutablement polonais ; quel pays, quelle province est indiscutablement - quoi que ce soit ? Rien, que ce qui est allemand. Ainsi Dantzig et ses environs, la Prusse orientale, la Prusse occidentale, *Westpreußen* et les cercles qui l'entourent. Tout ce que l'Allemagne veut garder est indiscutablement allemand, tout ce qu'elle ne veut pas perdre n'est point indiscutablement polonais. Comment renoncerait-elle à ce jeu, puisque, à tous les coups, elle y gagne ? Elle y a gagné un plebiscite : « En raison de l'affirmation que la Haute-Silésie, quoique habitée par une *plupart* de Polonais, est *à proportion* : 2 à 1 (1 250 000 contre 650 000, d'après le recensement allemand de 1910), désire rester allemande, accorde la lettre d'arrêt. — et la réponse est bien plus explicite, — les puissances consentent à ce *plebiscite* la question de savoir si la Haute-Silésie doit faire partie de l'Allemagne ou de la Pologne soit *déterminé* par le vote des habitants eux-mêmes. — Au *plebiscite*, elle y a gagné du charbon : « Afin d'empêcher que l'Allemagne ne soit arbitrairement privée des matières nécessaires à son *industrie*, un article a été ajouté au traité, prévoyant que les produits minéraux, y compris le charbon, produits dans tout le *plebiscite* transférés de la Haute-Silésie, pourront être achetés par l'Allemagne *à des prix* réduits que par les *Polonais* eux-mêmes. » Songez donc ! La séparation prévue de la majeure partie de ce territoire *constitue* une violation, que rien ne justifie. L'organisation géographique et économique de l'Empire allemand. » Enfin, *sur* ce point, *indéniablement*, *indéniablement* allemand ! *même*

En Alsace-Lorraine, Dieu merci, il ne gagne ou ne regagne et ne *perd* pas un pied, pas une pierre. La lettre d'arrêt est muette sur ce sujet, à quelques récriminations appuyées de lances et *spéciale* *tradition* *allemande*. Que l'Allemagne se soit *évidemment* abandonnée. La réponse se contente de répondre en substance que non seulement la question est *polonaise* qu'elle ne sera pas *polonaise*. Sur le terrain bouillier de la Sèvre, s'il n'est pas fait de concessions *nécessaires* se rappelle qu'à la suite d'une des notes *allemandes* de la *note* du Dr. Hoffmann, une concession a *enfin* été faite, en

children to keep them in custody, the
honour and decency. We will have to
give them some guarantee, and in case of
enforced idleness, a new standard of living
in the home, to be strictly adhered to.
Labour is not going to be encouraged
if it is in the prospect that it

...government official, to discuss with
this kind of dispute, even though there
may also be religious considerations to
the High Court to give the decision. I am
authorised to say that the Government
will take the most careful consideration
of the Bill, they are totally confident
that they will not do anything that they
will not be brought before the pro-
ceedings of the Bill, and they are also
in its present form, they will have
nothing to do with it, and you will have
to bring it forward upon those lines
they are all provisions of this Bill.

[illegible]

against unemployment. I would like to trace the history of the Unemployment Bill and to show how. The present New clause 10 and 304 of the old Act, and they have a significant relation to industrial development and its relationship with the State. When the Bill of 1920 was introduced, bringing the function of the State under the State, it was a complete change. The State was to take its power. There was not only the objection to the methods which were to be employed, but there was an objection to the State's power to carry them out. It was felt that since the business of insurance became a matter of State administration, it was made so for good, and for all time. It was said that it would affect private enterprise and would have all come upon the State. In its opinion, it is for the State to initiate and regulate methods of organization in such matters as are difficult, uncertain, and matters which are not likely to be carried out by private enterprise, and that since the State has come in and organized such matters, they should be carried over from the State by voluntary organizations. They should not be run by the State, but the State should be reserved the power and duty of oversight, and to play part in the actual administration. It is only those that ought to be done with regard to employment matters. I am going to the Minister of Labour for the reasons he played on the possibility of placing into the hands of industrial organizations all governmental control of sections 13 and 30. The bill mentioned in Plotkin (The Times) was a suggestion to coordinate systems, and not to take on the three parties mentioned in the bill, the workmen, the employer, and the whole community generally. It was in an all-round way associated in industry and had forward to the State when the power will be passed to the State. The power will have to be given to the State.

I have a complaint about an old
 letter from the Bill. satisfactory
 on the 14th. The response
 was a word. I am sure the Bill is
 a very good one compared with what I
 expected. I would like to mention the
 very early Monday. I am sure the
 letter of a week ago was a very

لم أفتح قفص الحرة اربعين ربيعاً سنة

ولكنني اعتقدت انه أفتح قفص الحرة مرة بعد ان ورد الي
في اوراق المرحوم سعد زغلول السرية التي ينشرها
السيد الوستاو مطبق اميداً في اخبار اليوم
وبما قبلت منظر ان اذكر لذلك مرة في حياتي
قصة التعليلات السرية التي كان يرسلها
زغلول مع بائير لا قيادة الثورة بالقاهرة

حيث ان
المستشار بكلمة التقص
ايها

خطاب من الرجل الذي كان يحمل رموز تعليلات الثورة سنة ١٩١٩

عزى الوستاو مطبق اميداً

تحية لمحب

لهذه قصة من قصص الحرة السرية
في ثورة ١٩١٩ اقدم اليك لتبين
انه تعرف صفة سرية من صفحات
من الثورة

دار جوبيل التوضيح في وضع اميداً
صوملة لانه الثورة بين يدي الحبل
الحاضر

١٩١٩/٨/٢٠
١٩١٩/٨/٢٠

خطاب من الشاب الذي أتى قبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا سنة ١٩١٩

فهرست

٥	مقدمة الكتاب المتنوع
	الفصل الأول :
٩	* سعد زغلول يعمل لإعلان الجمهورية !
	الفصل الثاني :
٦٥	* الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .. كيف تم تكوينه وما هى أعماله ؟
	الفصل الثالث :
٨٥	* الثورة ترد على الارهاب الانجليزى
	الفصل الرابع :
١٠٧	* حرب القنابل والاغتيالات !
	الفصل الخامس :
٢١٥	* القبض على رئيس الجهاز السرى : التهمة هى : خلع السلطان !
	الفصل السادس :
٢٣١	* أزمة فى لندن من أجل عبد الرحمن فهمى !
	الفصل السابع :
	* خطة جديدة للجهاز السرى يرسمها سعد فى المنفى بين جبل طارق والزقاقين
٢٦٧	* تهريب الرسائل السرية فى الأحذية !
	الفصل الثامن :
٣٢٧	* دور للمرأة المصرية فى الجهاز السرى
	الفصل التاسع :
٣٨٧	* المندس الذى اختفى بعد إطلاق الرصاص على سعد !

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ٨٨٥٦ / ١٩٩٠

الترقيم الدولى 3 - 0081 - 08 - 977 ISBN

« تصدر مطبوعات كتاب اليوم »

الكتاب الممنوع

أسرار ثورة ١٩١٩

[في جزئين]

للكاتب الكبير
مصطفى أمين



انتظر صدوره في يناير

الكتاب الممنوع

.. في هذا الكتاب ملحة ثورة ١٩١٩ خاصة جانبها الخفي
كيف دارت الحرب الخفية بين الجهاز السري للثورة وبين مخابرات
بريطانيا التي كانت غفلى وقتئذ . كيف استنطاع شعب فقير جانح
ان يمرغ اكبر قوة وقتئذ في الوحل . لقد ظل زعماء الثورة وزعماء
جهازها السري صامتون دائما لان الوقت لم يكن مناسباً لاداعه
اسرارها

واخيرا .. نشر مصطفى امين الاسرار الكبرى للثورة في هذا
الكتاب . في عام ١٩٦٣ بدا محاوله نشر هذا الكتاب ولكن قراراً
صدر وقتها بمنعه . كان مصطفى امين شاهداً على احداث الثورة
منذ البداية . إذ ولد في بيت الامة وعاش فيه . ثم وجد نفسه بعد
ذلك صديقاً لزعمائها الذين ائتمنوه على اسرارهم . ومن خلال هذا
الموقع الفريد يقدم دراما الثورة . وجوانبها السرية جدا .
وتراجيديا الشهداء البسطاء الذين سقطوا . ستقرأ عن كل منهم في
هذا الكتاب الذي كان ممنوعاً . واصبح الآن متاحاً للجميع

٥
جنيهات

(مطابع الاخبار)

مصطفى أمين

مطبوعات

كتاب اليوم

يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم

الحقائب
المنوعة

الجزء الثاني



مصطفى أمين

الكتاب الممنوع



الجزء الثاني

■ المشرف على التحرير : جمال الفيضاني

● العدد ٥ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●



مطبوعات

كتاب اليوم

انتسمة

مصطفى أمين وعلى أمين

سلسلة الشوامخ

رئيس مجلس الإدارة

سعيد سفيان

العدد جمادى الآخر ١٤١١ هـ

١٥ ٥ يناير ١٩٩١ م

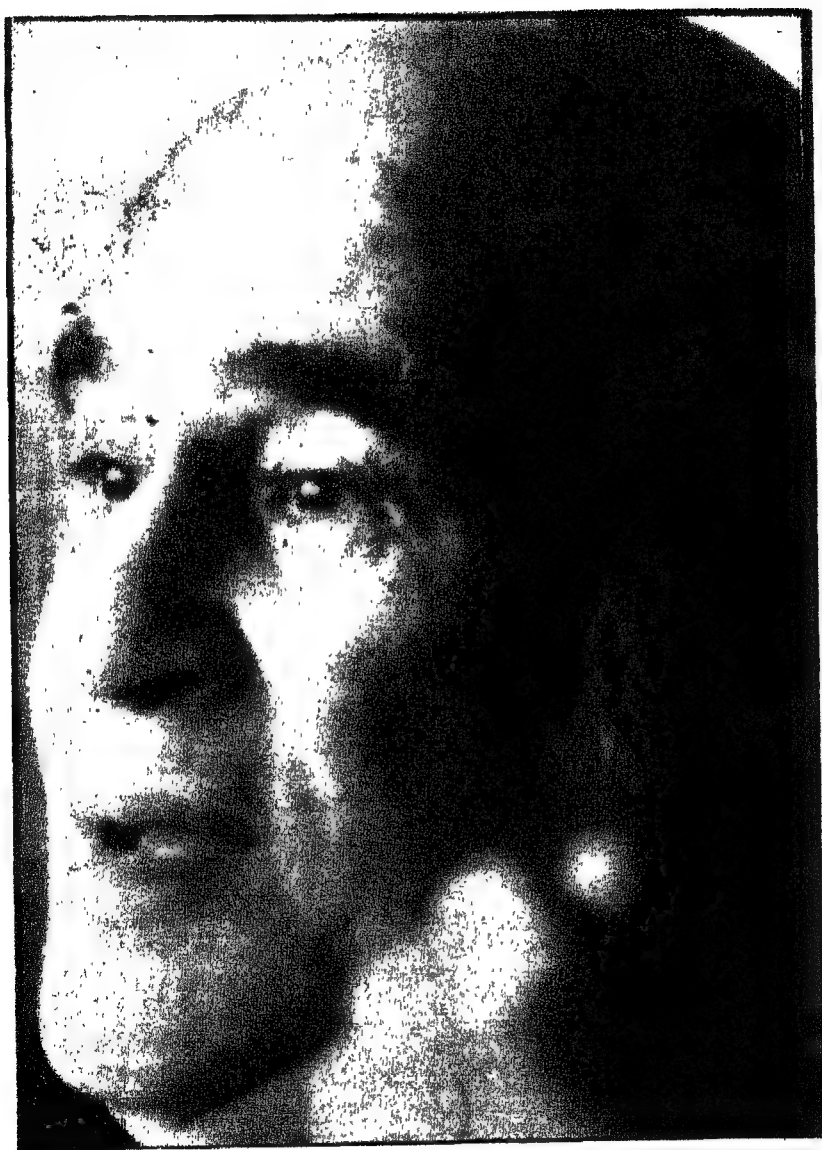
كانون الثاني

الصحافة ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط

تلكس دولي ٩٢٢١٥ - محلي ٩٢٢٨٢

● الغلاف : محمد عمر

● الماكيت : محمد عفت



مقدمة

■ زعيم ثورة ١٩١٩

صرخت للقبالة وهي تحمل المولود بين يديها : ولد . . ولد !
وقفت سيدات الأسرة حول فراش « مريم » يتطلعن إلى ولدها الأول !
وزغردت الخادومات . وأقبل الأب « إبراهيم زغلول » على صوت الصباح ليرى
مولوده الثامن . لقد رزق قبل ذلك بسبعة أولاد وبنات هم عبدالرحمن ومحمد وأحمد
وشلبي وست الدار وفرحانة و « ستم » !
ولكن ستة من هؤلاء كانوا من زوجته الأولى . وكان هذا المولود الجديد أول ولد
من زوجته مريم ! لقد تزوجها منذ عامين وفوجئ بها تلد له قبل ذلك بتاً ! وأطلق
عليها اسم « ستم » ! ولكنه كان يريد ولداً — من زوجته الجديدة التي يحبها !
وأخيراً جاء الولد وأسماء « سعد زغلول » !
وجلس سيدات الأسرة حول المولود . وقالت واحدة : سيكون قائداً !
وقالت الثانية : سيكون معلماً !
وقالت الثالثة : سيكون وزيراً !
وقالت الرابعة : سيكون حاكماً ! . .
وقالت مريم : بل سيكون كل هؤلاء في وقت واحد !
وضحكت السيدات بالجلسات لنبوء الأم . ولكن القدر لم يضحك ! فقد كان
- زغلول هو هذا كله ! كان القائد والمعلم والوزير والحاكم !

* * *

كانت مريم رائدة الجمال ، وكان والدها عبدالله بركات من أبرز رجال الإقليم :
ورزقت بعد ذلك بفتحي زغلول الذى لعب دوراً هاماً فى تاريخ القضاء المصرى ونقل
الثقافة الأجنبية إلى اللغة العربية . :

ولكن مريم فوجئت ب وفاة زوجها إبراهيم زغلول ، وكان عمر سعد خمس سنوات :
وتقدم كثير من عظماء الإقليم والأكابر ليتزوجوا من الأرملة الفتاة ! ولكنها أبت أن
تزوج وقالت : لقد أصبحت اليوم أمّاً وأباً فى وقت واحد !

وكانت امرأة غريبة بالنسبة للنساء الفلاحات فى ذلك العصر : لم تكن تقرأ
وتكتب . ولكنها كانت امرأة حكيمة . واستطاعت وهى امرأة أن تزرع الأسرة ، وأن
تصبح أقوى شخصية فيها بعد وفاة زوجها . وأصبحت المرجع الذى يرجع إليه أولادها
من زوجها . وكان بعضهم أكبر منها سنّاً . ولكنها كانت قد ورثت عن أبيها الحكمة
والدهاء وقوة الشخصية والصبر والاحتمال والسيطرة على أعصابها . وكل هذه صفات
قل أن تجتمع فى رجل واحد ، فما بالك بامرأة ! ولكنها لم تلبث أن أصبحت أقوى
شخصية فى القرية ، ثم فى المدينة ، ثم فى الإقليم كله ، وكانت الأسرة تسافر إليها
لتحتكم إليها فى القضايا والمشاكل . وكان للدور الذى لعبته هذه الفلاحه المصرية أثره
فى تفكير سعد زغلول . فإن هذا الرجل الفلاح المحافظ الذى أمضى شبابه فى دراسة
الدين فى الأزهر ، هو نفسه الذى دفع المرأة المصرية للاشتراك فى ثورة سنة ١٩١٩ .
وقبل ذلك كان هو الذى وقف إلى جوار قاسم أمين فى دعوته المرأة المصرية للسفور .
فشجعه على إصدار كتابه الذى طالب فيه المرأة بتزع حجابها . وما كاد يصدر كتاب
« تحرير المرأة » حتى ثارت مصر كلها وأغلق الكبراء بيوتهم فى وجه مؤلفه قاسم أمين .
ولكن بيتاً واحداً بنى يفتح أبوابه للمؤلف الجريء هو بيت سعد زغلول . ولم يتخل سعد
عن قاسم لحظة واحدة . كان يدعو إلى بيته الكتاب والصحفين يجلى عليهم المقالات

دفاعاً عن الرجل الذى طالب بتحرير المرأة ، فراح رجال الدين يتهمونهُ بالكفر والإلحاد . وذهب الناس إلى بيته يضربونه بالطوب والحجارة والطين . وتسير المظاهرات تحت نوافذ داره تهمه وأسرتهُ بالدعارة والفجور * !

ولقد قيل لسعد زغلول يومها إنه يعرض مستقبله للضياع بوقوفه إلى جوار هذا الرجل الذى تألبت عليه الملايين . . وحدث مرة أن قال له الخديو عباس : كيف تطالب بتحرير المرأة ! إنها ناقصة عقل ودين ! وقال سعد زغلول : أى هى التى جعلتنى أؤمن بتحرير المرأة : . . فهى كاملة العقل والدين . . وهى فى قريتنا أعقل من كل الرجال فيها !

* وهذا الشعور نفسه هو الذى دفع سعد زغلول لأن يسمح لزوجته بأن تتزعم الحركة الوطنية عندما نفاه الإنجليز إلى مالطة وسيشل وجبل طارق : فلم تكن مصر تعهد من قبل أن تتزعم امرأة حركة سياسية أو ترأس اجتماع الوفد أو تمخطب فى

• عندما نشر قاسم أمين كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى سنة ١٩٠١ - بعد كتابه الأول « تحرير المرأة » الذى ظهر فى سنة ١٨٩٩ - أهداه إلى زميله وشريكه فى رأيه سعد زغلول بالعبارة الآتية :

« إلى صديق سعد زغلول

« فإليك وجدت قلباً يحب وعقلاً يفكر وإرادة تعمل

« أنت الذى مثلت لى المودة فى أكل أشكالها . فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء

وأن فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها .

« من هذا أتمكن أن أحكم أن هذه المودة تمنح ساعات أحل إذا تكافئ بين رجل وزوجته

« ذلك هو سر السعادة الذى رفعت صوته لأعلنه لأبناء وطنى رجالاً ونساءً »

قاسم أمين

المظاهرات أو تستقبل الزعماء أو توجه للشعب النداءات الداعية للثورة والإضراب ! ولكن سعد زغلول كان يؤمن في قرارة نفسه بما تستطيع المرأة أن تفعله . وكانت زوجه تشعر بهذه العقيدة ، فاندفعت في غيابه تقوم بدور الزعيم كله : حتى أطلق عليها الشعب اسم « أم المصريين » .

وكان هذا شيئاً غريباً جديداً على ثورة تقوم في بلد إسلامي محافظ كمصر . فلأن ثورة عرابي أو حركة مصطفى كامل لم تشترك فيها المرأة المصرية اشتراكاً فعلياً . ولكن هذه أول مرة تخرج فيها المرأة المصرية في المظاهرات وتحرق صفوف الجند الإنجليز الشاكي السلاح ، وتواجه الرصاص ، وتقاوم القوة بالقوة ، فتسقط نساء قتيلات في معركة الحرية !

وفي سنة ١٩٢١ عاد سعد زغلول من منفاه . واستقبلته مصر استقبال الغزاة الفاتحين . وكانت معه صفية زغلول . وقيل أن تصل الباخرة إلى الإسكندرية سألت صفية زوجها : ألم يكن الوقت لكي أنزع « البرقع الأبيض » ؟ . والتفت سعد زغلول إلى شابين من أنصاره هما وأصف غالي وعلى الشمسي وسألهما رأيهما . فعارضا أن تبدأ صفية زغلول بتزعج حجابها ! وقال سعد زغلول : هذه ثورة ! ارفعي الحجاب !

ورفعت صفية الحجاب . . . وظهرت أمام الجماهير لأول مرة بوجه مكشوف . . وإذا بنساء مصر يرفعن حجابهن أيضاً ! وبذلك خرجت المرأة المصرية من « الحرم » . بعد ألوف السنين من الحجاب !

* * *

ولكن إذا كان سعد زغلول قد قاد حملة التحرر ، فإن « الأزهري » فيه كان يجعله لا يتدفق مع المجددين . . فعندما قامت في سنة ١٩٢٥ حركة لدعوة

المصريين إلى خلق الطرايش وارتداء القبعات لم يتحمس سعد لهذه الدعوة . بل إنه خشى أن يكون من نتيجتها أن تفقد الحركة الوطنية طابعها المصرى . وأن يندمج المصريون فى الأجانب بدلا من أن يندمج الأجانب فى المصريين . وكان يقول لأصدقائه إن الشعب الحر يحتمل أن ينزل عن طابعه وشعاره . ولكن الشعب المستعبد يجب أن يتمسك بكل شعاراته ! وعبثاً حاول أنصاره من المجددين أن يقنعوه بأن يؤيد حركة ارتداء القبعة بدلا من الطربوش كما فعل مصطفى كمال فى تركيا . وأذكر أنني سمعته يناقش أنصاره ويقول :

— إن مصطفى كمال إذا أمر شعبه أن يرتدى القبعة ويخلع الطرايش فهو يفعل ذلك بعد أن خرج من بلاده آخر جندى أجنبى . وبعد أن أصبحت تركيا للأتراك . ولكن نحن المصريون لا نزال فى معركة ، فكأنكم تطلبون منى أن يغير الجنود أزياءهم وسط المعركة ويرتدوا ملابس الأعداء ! وراح أنصاره يقولون له إن الفكرة من ارتداء القبعة هى القضاء على الأفكار الرجعية !

فقال سعد زغلول : قبل أن نغير غطاء الرؤوس . . يجب أن نغير أولا ما فى الرؤوس !

ولكن سعد زغلول الذى كان يعارض فى القبعة ، لم يتردد هو فى مطلع شبابه أن يخلع عمامة الأزهر والحجوة والقفطان ويرتدى البنتلون ! وقد ذكره أنصاره وهم يناقشونه بأنه غير زيه هذا ! فأجابهم :- « إننى خلعت العمامة وابست الطربوش ، عندما تركت الدراسة فى الأزهر واشتغلت بالخمامة ! وهى علامة على انتقالى من الدين إلى الدنيا . والذى اخترته هو زى الأغلبية فى بلادى . ولكن هذا شىء وارتداء القبعة شىء آخر ! إننى معكم فى أن الطربوش ليس زياً مصرياً ، ولكنه أصبح علمنا . وأنا كقائد لهذا الشعب لا أريد أن نغير العلم فى أثناء قتالنا !

عندما نحرر بلادنا لن أمانع دقيقة واحدة في أن تضعوا فوق رؤوسكم القبعات ! ولكن ما دامت المعركة مستمرة فلا أرى أن نشغل بلادنا في معركة بين أنفسنا ، بدلا من أن نوجه قوتنا إلى معركة ضد الأجنبي الذي يرمز إليه الفلاح الصغير ” بالخواجه صاحب البرنيطة “ ! ويوم نصبح كلنا يبرانيط — قبعات — ستفقد المعركة طابعها . ويصبح من الصعب كثيراً أن أعرف أين العدو وأين الصديق .

وهكذا قضى سعد زغلول بكلمة واحدة على حركة ارتداء القبعة في مصر ، وفي العالم العربي كله . فإن رأى سعد زغلول نقل إلى دمشق وبغداد ومكة وشمال إفريقيا ، وماتت الحركة في مهدها !

وبقي الطربوش على رؤوس المصريين إلى أن جلا الإنجليز عن مصر ! واليوم تمشى في شوارع القاهرة فلا ترى الطربوش إلا نادراً ! . . ولكنك في الوقت نفسه لا ترى القبعة أيضاً .

ولقد قيل إن موقف سعد زغلول وعناده في هذه المسألة هو من رواسب الرجل الأزهري فيه ومن بقايا التعليم الديني الذي بدأ به حياته . ولكن سعد زغلول لم يكن متعصباً . فإن موقفه من نزع حجاب المرأة المصرية واشتغالها بالسياسة يجعله أهدأ الناس عن التعصب . . . بل إن سعد زغلول هو الذي وجد الصليب والملال في مصر . فقد كانت سياسة الإنجليز هي التفريق بين المسلمين والأقباط . ونجحوا في هذا الشأن إلى حد بعيد . وتحولت الحركات الوطنية إلى حركات إسلامية كان أغلب الأقباط في معزل عنها . ولهذا فإن عرابي لم يعتمد في ثورته على معاونيه من الأقباط . ومصطفى كامل صيغ حركته بصيغة إسلامية وجعل هدفه المطالبة بأن جميع مصر الخلافة العثمانية في تركيا . . . ثم جاء سعد زغلول سنة ١٩١٩ وتخلل حركته وطنية . وجعلها تعتمد أول ما تعتمد على الأقباط والمسلمين معاً ! . . وعندما أُلِف الوفد المصري ضم إليه عدداً

من الأقباط . : وجاء وقت كان فيه عدد الأقباط فى هيئة الوفد المصرى يتجاوز عدد المسلمين . وأرسل المشايخ يخطبون فى الكنائس والقسس يخطبون فى الجوامع : وجعل شعار حركته عناق الهلال والصليب ! وفى لحظات استطاع سعد أن يقضى على حركة التفرقة الدينية التى عمل لها الإنجليز عشرات السنين . وبهت الإنجليز لهذا الاندماج بين طائفتى الأمة ، وحاولوا أن يخلقوا الفتن واللسائس ، ولكن الشعور القوى الفياض داس كل هذه المحاولات بالأقدام !

وعندما ألف سعد زغلول وزارته بعد أن فاز فى أول انتخابات برلمانية ذهب إلى الملك فؤاد يقدم له كشفاً بأسماء وزارته . وقرأ الملك الكشف وبدت عليه الدهشة ! ثم قال الملك :

— فيه غلطة ! إن فى الوزارة وزيرين قبطيين ، وإن التقاليد جرت بأن يكون فى الوزارة وزير قبطى واحد وتسعة من المسلمين . ولعلك تعرف أن نسبة الأقباط إلى المسلمين بين سكان مصر هى أقل من واحد إلى عشرة !

قال سعد : هذه وزارة الثورة . وعندما كان الإنجليز يطلقون علينا الرصاص لم يراعوا نسبة الأقباط إلى المسلمين ! وعندما كانوا يتفوننا إلى سيشل لم يراعوا النسبة . فقد كنا أربعة من المسلمين واثنين من الأقباط . وعندما حكم الإنجليز على أعضاء الوفد بالإعدام لم يراعوا النسبة أيضاً . فقد كانوا ثلاثة أقباط وأربعة مسلمين ! واضطر الملك فؤاد أن يوقع هذا المرسوم !

وكان لنجاح سعد زغلول فى توحيد المسلمين والأقباط أثره فى كل الحركات الوطنية فى الشرق .

وقال غاندى فى لندن سنة ١٩٣١ : « لقد كان سعد زغلول أستاذى . قلدهناه فى حركته الوطنية . قلدهناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات . كلما اعتقل الإنجليز

طبقة حلت مكانها طبقة أخرى . ولكننا فشلنا في أمرين - نجح فيهما سعد زغلول :
أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد بين الأقباط والمسلمين ، وثانيهما
إضراب الموظفين ! » .

وزار صحفي أمريكي قادم من الهند سعد زغلول وقال له بأنه قابل غاندى .
وإن غاندى قال له : إن سعد زغلول هو أستاذى فى الوطنية وأستاذ كل الحركات
الوطنية الجديدة فى الشرق .

وسر سعد زغلول بهذه التحية وقال : هذا وسام من يملك منح الوسام !
وعلى الرغم من أن أثر ثورة سنة ١٩١٩ كان ضخماً على ثورات البلاد العربية -
كانت خطب سعد على كل لسان فى البلاد العربية . كانت صورته فى كل بيت .
كان التلاميذ يحفظون كلماته كالمحفوظات - فإن سعد زغلول تأخر فى الدعوة إلى
الوحدة العربية . ولقد قيل فى تفسير ذلك إن سعد زغلول كان متعصباً لمصريته ،
وإنه كان يهتم باستقلال مصر وحدها . ولكن الواقع أن سعداً أراد أن تكون ثورته
عربية ، ولكنه صدم صدمة جعلته يؤخر هذه الدعوة . . .

فى سنة ١٩١٩ اختار أعضاء الوفد الذين يقودون الثورة . واختار من بينهم
ميشيل لطف الله . وهو ثرى سورى يقيم فى مصر . وكان سعد زغلول يرى أن وجود
سورى فى الوفد يحول الثورة من ثورة مصرية فقط إلى ثورة عربية .

وأعد سعد زغلول منشور الوفد وتأليفه وفيه اسم ميشيل لطف الله . وإذا بميشيل
لطف الله ينهب إليه ويطلب منه أن يحذف اسمه من بين أعضاء الوفد !
ودعش سعد زغلول وسأله عن السبب ، فقال ميشيل لطف الله : أنا أريد أن
أدافع عن قضية سوريا وحدها !

وحاول سعد زغلول أن يشفيه عن عزمه . ولكن ميشيل لطف الله قال إنه استشار

أصداقاه من السوريين في القاهرة فقالوا له إن مزج قضية استقلال مصر باستقلال سوريا يضر سوريا ! .

وكان هذا الحادث نقطة تحول خطيرة في اتجاه ثورة سنة ١٩١٩ ، ولولا هذا الحادث لانتخبت الثورة طابعاً مختلفاً عن طابعها المصري . وإن كان هذا لم يمنع أن يكون أغلب ثورات البلاد العربية قد تأثر بثورة سعد زغلول حتى إن كل زعيم من زعماء هذه الثورات كان يطلق عليه اسم سعد زغلول ، فيقال سعد زغلول العراق وسعد زغلول سوريا وسعد زغلول طرابلس !

وعندما كان سعد في باريس سنة ١٩٢٠ أقام له النواب الفرنسيون حفلة تكريم ، ووقف وخطب فيها وطالب باستقلال الجزائر وتونس ومراكش ! وغضب الفرنسيون . وثار عليه بعض أعضاء الوفد وقالوا إن خطابه أفقد مصر عطف فرنسا . وقامت أزمة في الوفد وطالبه بعض الأعضاء بالاعتذار عن خطابه الذي أغضب فرنسا ، فأبى وأصر على أن الذين يطالبون باستقلال مصر لا يمكن أن يؤيدوا احتلال الجزائر وتونس ومراكش ! وهاجمه محمد علي علوبة باشا في خطاب مشهور في عام ١٩٢٣ .

وبعد ذلك حاول عبدالرحمن عزام أن يقنع سعد زغلول بتزعم حركة الوحدة العربية . فقال سعد كلمته المشهورة : « صفر زائد صفر يساوي صفر ! » ولم يفهم عبد الرحمن عزام المقصود من هذا ، فقال سعد زغلول : إنني أرى أن تتحرر البلاد العربية أولاً ثم تتحد ! إنني لا أؤمن بأن تتحد ونحن ضعفاء مغلوبون ! إن كل واحد منا يجب أن يتفرغ للتحرر أولاً ولطرد المستعمر : وبعد ذلك تتحد ! نحن نؤيد استقلال البلاد العربية . . وعندما تستقل هذه البلاد تفعل ما تريد .

وعندما قامت ثورة سوريا لم ينتظر سعد زغلول وتقدم يؤيدها . .

وقيل له : ولكنك سبق أن قلت إنه يجب أن تتحرر البلاد العربية قبل أن توحد

جهودها : فقال سعد زغلول :

— بعد أن ثارت سوريا انتقلت من صفر إلى واحد صحيح ! وأنا لهذا مددت لها يدي ! فكأن سعد زغلول كان يريد من الدول العربية أن تثور ضد الاحتلال ليتحد معها ، لا أن يتحد معها لثور ضد الاحتلال !

وفي سنة ١٩٢٦ زار الكاتب الفرنسي موريس ديكيورا سعد زغلول وقال له :

— كيف تهاجم فرنسا وأنت تعلمت فيها ؟

فقال سعد : إنني لا يسعني أن أرى الأعمال التي تعملها فرنسا في سوريا دون أن تتأجج نار الغضب والحق في قلبي . تلك الأعمال التي تشوه اسم فرنسا وتسيء إلى سمعتها : هل نسيتم أن لتلك البلاد التي تضطهدونها تاريخاً عريقاً في الحضارة والمدنية . هل غيب عن بالكم أن الشعب الذي تناوشونه وتقاتلونه شعب مؤمن يطمح إلى الحياة والحرية ويأبى أن يعيش عيشة الذل والاستعباد ؟ حقاً إنني لا أستطيع أن أدرك كيف أن فرنسا أم الحرية وينبوع النور ومصدر الحق ترتكب تلك الأخطاء في بلاد هي أمانة في عتقها . قال المسيو ديكيورا : ولكن الذي عمل تلك الأعمال ليس فرنسا بل الجنرال سرايل المندوب السامي .

قال سعد : ولكن سرايل عملها كممثل للجمهورية الفرنسية . كما أن سرايل

لم يحاكم حتى الآن !

قال ديكيورا : إذن أنتم تعارضون مبدأ الانتداب ؟

قال سعد : إن الذي أفهمه هو أن الانتداب وضع لمنفعة المنتدب له ، لا لخاربه والتكيل به كما هو الحال الآن في سوريا . بما برهن على أن الانتداب الفرنسي ليس إلا قفازاً ظاهره غمّل وباطنه شوك . ما لكم وتلك البلاد ؟ لماذا لا تدعونها وشأنها تتمتع بحريتها واستقلالها ؟

قال ديكوبرا : وهل تعتقدون أنه لو لم تذهب فرنسا إلى سوريا لما دهمت دوائه
أخرى إليها ؟

قال سعد : وهل تعتقدون أنتم أن هذا عنر مقبول ؟ فهب أن أحد أصدقائك
سرق فهل هذا يسوغ لك أن تحذو حذوه وتسرق ؟

فقال ديكوبرا : وهب أن الذين عملوا تلك الأعمال في سوريا ليسوا فرنسيين .
وكانوا شرقيين . فهل يكون هذا هو شعورك أيضاً ؟

قال سعد : لو ارتكب أخي هذه الجرائم لكرهت أخي . إنني أكره كل رجل
يسىء إلى رجل آخر .

فقال ديكوبرا : وما رأيكم في فكرة تعاون الشرقيين والغربيين ؟

قال سعد : إنني أحب هذه الفكرة ولا أعارض فيها بتاتا . بشرط أن يعامل الغربي
الشرقي معاملة الند للند لا معاملة السيد للعبد !

فقال ديكوبرا : إنها لمبادئ نبيلة .

وضمك سعد وقال : ولماذا لا تريدون أن تكون المبادئ نبيلة ؟ !

• • •

ولكن أبرز ما في سعد زغلول أنه حول ثورته إلى ثورة فلاحين ! كانت ثورة
عراقي عسكرية ، وحركة مصطفى كامل هي حركة شباب مثقف ، وكان الفلاح
المصري لا يشترك اشتراكاً فعلياً في الثورة . ولكن الفلاح في سعد زغلول كان أقوى
فيه من الوزير والمثقف والكاتب والمحامي والقاضي . ومن هنا اتجه بثورته إلى الفلاحين
في نفس الوقت الذي اتجه فيه إلى المدينة . فقام الفلاحون بدور خطير في الثورة ،
خلعوا قضبان السكك الحديدية . أحرقوا معسكرات الاحتلال وقاوموا القوات البريطانية
بالقنوس والعصي . ومع أن عراقي نسب نفسه إلى سلالة النبي فإن سعد زغلول نسب

نفسه إلى الجلاليل الزرقاء وإلى الرعاع . وكان دائماً يفخر بأنه زعيم الرعاع . فهو أول زعيم مصري اتجه إلى تلك الملايين من الحفاة العراة الضعفاء المهزومين . وجعل من ثوبهم الأزرق علماً يرفعه ويفاخر به الأمراء والباشوات ويهزم بهم الأرستقراطية التركية التي وجدت أن مصلحتها في أن تتحالف مع الإنجليز المحتلين أو مع الملوك الحاكمين . وقد بعثت ثورة ١٩١٩ شعوراً جديداً في الفلاح المصري ، واعتزازاً بقوميته . وقال سعد زغلول :

— إن هذه الجلاليل الزرقاء أشرف من ملابس التشريفة التي يرتديها الوزراء . إنها علم الثورة الجديد . إنها بداية عصر يسود فيه الفلاح وينتهي فيه باشوات الأتراك ! وفعلًا كان هذا بداية عصر جديد للفلاح المصري ولرجل الشارع . وأصبحت الوطنية ديناً . وعندما اختلف سعد مع بعض أنصاره كانت الزوجة تطلق زوجها لأنه يعارض سعد زغلول ! وكان الابن يتبرأ من أبيه إذا خالف سعد زغلول . وحدث في انتخابات سنة ١٩٢٤ أن رشح طباطبا عدلى يكن باشا نفسه ضد عدلى يكن . وكان عدلى باشا رئيساً سابقاً للوزارة وأحد أصهار الملك . وإذا بطباطبا عدلى يكن ينجح في الانتخابات الثلاثينية على مبدأ سعد ، ويسقط عدلى باشا نفسه ! . بل حدث أن رئيس الوزراء الذى أشرف على الانتخابات رشح نفسه في دائرة يملك هو وأسرته كل الأرضي فيها .

وفوجئ رئيس الوزراء بأن كل الفلاحين الذين يعملون عنده ، وأقاربه أنفسهم يسقطونه وينتخبون محامياً صغيراً لأنه على مبدأ سعد !

واعتزاز سعد بأنه فلاح هو الذى جعله يرفض أن يكون ملكاً ! . . وهو يروى ذلك فيقول : عند ما نفيت إلى عدن جاءني رسول بريطاني وقال إن الحكومة البريطانية كلفتني بأن ينجيني بين أمرين : إما أن يعينوني سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ،

ولما أن أننى إلى جزيرة سيشل . ولم أتردد لحظة بل وقفت وقلت للرسول البريطانى :
— هيا بنا . . . إلى مانشل !

. وكان سعد زغول يروى هذه القصة هازئاً بالذين يظنون أن الألقاب هى التى
تصنع الناس . وكان يرى أن لقب « زعيم الرعاع » أعظم من جميع المناصب والألقاب .
وذات يوم زاره أخفى محمود باشا وقال له : إن الملك فؤاد يرغب فى أن يحسن علاقته
به . وإن هناك اقتراحاً بأن ينعم الملك على سعد زغول بلقب « أمير » كما فعل إمبراطور
ألمانيا مع سبارك .

وقال سعد :

— فى مصر الآن ٢٧ أميراً وليس فيها إلا سعد واحد ! إنك جئت لتهيننى فى
بئى . من قال لى أريد أن أكون أميراً . إننى من الشعب وسأبقى من الشعب . واذكر
أننى لما توليت رئاسة الوزارة بعد فوزى فى الانتخابات قال لى الملك وهو يقدم لى
رتبة الرياسة : يا صاحب الدولة .

قلت له : يا مولاي ، الشعب الآن هو صاحب الدولة . .

فقال الملك فؤاد : وأنت ممثل الشعب فتكون صاحب الدولة .

فقلت له : سأقبلها على هذا الأساس . . .

وروى سعد زغول أنه اختار أفنديين هما واصف غالى ونجيب الغرابلى للوزارة .
وكانت هذه أول مرة يتولى فيها « أفندى » منصب الوزارة فى مصر . وقال الملك فؤاد :
أرى أن ينعم عليهما بالباشوية حتى لا يذكرنا بلقب أفندى فى المرسوم الملكى بتأليف
الوزارة . قلت له : إننى قصدت أن يذكر الوزيران بلقبهما الصغير فى المرسوم لأن
هذا إعلان بأن عصر الباشوات انتهى وعصر الأفندية قد بدأ! —
فقال الملك : إننى أريد أن أنعم عليهما بالباشوية .

قلت لجلالته : فليكن . . ولكن فلنؤخر هذا الإنعام إلى ما بعد صدور
المرسوم . . .

وصدرت المراسم تحوى اسمى الوزيرين بلقب أفندى . . .

وبعد بضعة أسابيع أنعم عليهما الملك فؤاد برتبة الباشوية . . :

وأعمل الفلاح في سعد زغلول هو الذى ربطه إلى الأرض . فلم تستطع الانقلاب
ولا المناصب ، ولا مصاهرتة الأسر العريقة أن تنزعه من شعوره بأنه واحد من
الشعب ، وأنه يتكلم باسم الشعب ، ويحكم باسم الشعب ، ويحاول أن يستعيد للشعب
حقوقه من الملك المستبد والإنجليز المحتلين !

وهذا هو سر الصراع المستمر الذى كان بين سعد زغلول والملك فؤاد . وقد وصف
البارون « فان دن بوش » وهو فقيه بلجيكي كان يشغل منصب النائب العام للمحاكم
المختلطة في عهد وزارة سعد زغلول ، وصف البارون في كتابه « عشرون سنة في مصر »
صورة رائعة للصراع بين زعيم الشعب والملك في شأن حقوق الشعب وحقوق الملك . .

كان الملك يرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من حق العرش . وكان سعد
زغلول يرى أن تعيينهم من حق الوزارة التى انتخبها الشعب . واجتمع الملك مع رئيس
وزرائه واختلفاً اختلافاً شديداً وأرسلا فى استدعاء البارون « فان دن بوش » لأن
الاستور المصرى كان مأخوذاً عن الاستور البلجيكي .

ووصف البارون هذا اللقاء فقال :

« دخلت إلى مكتب الملك ، كان غاضباً . كان يقلب في يده مقطعاً للورق
بمركبة عصبية . كان سعد زغلول جالساً أمامه ، مالكاً أعصابه ، يتكلم في تؤدة
وهلوه وإيمان .

ودار الحديث أمامى : وعلى الفور أدركت أنه حديث خطير . ملك نشأ على

التقاليد الشرقية التي تمنح الملوك كل السلطات ، وهو يجاهد ليحتفظ لنفسه ولو بجزء من هذا السلطان ! ويواجهه رئيس وزراء عنيد في غيرته على كرامة الحقوق التي كفلها الدستور للشعب الذي يمثله . ولحت من وراء أدب الخطاب صراعاً على حقوق الشعب وحقوق الملك .^١ وشعرت أنه يجب أن أحاول تسكين هذا الصراع بسرعة وإلا فسوف تحدث كارثة . . .

وعنفت المناقشة : . . .

وفجأة قال سعد زغلول : إذن نستفتي الشعب ! وحلت لحظة صمت : . . . وتطلعت في هذه اللحظة من الشرفة الواسعة الزجاجية إلى ميدان عابدين . الأرض مفروشة بالرمل المذهب وهو يلمع تحت ضوء الشمس . الناس غادون إلى أعمالهم في هدوء . الأطفال يلعبون هنا وهناك .

وقلت في نفسي : كلمة واحدة من سعد زغلول ، تجعل مصر كلها تهب معه أرواحاً وأجساداً . كلمة واحدة منه تحول هذه الحياة المادية الوادعة الباسمة إلى ميدان ثورة ، وإذا ثار الشعب فلن تستطيع قوة أن تخمد هذه النار !

وفجأة ارتفع صوت سعد زغلول وقال للملك :

— هل تقبل أن يكون النائب العام هو الذي يفتي في هذا الخلاف ، بشرط أن تقبل أن يكون حكمه نهائياً ؟

واستسلم الملك وقال :

— نعم .

هذه هي القصة كما رواها الرجل الوحيد الذي حضرها . وقد أفتى النائب العام يومها مؤيداً وجهة نظر سعد زغلول . . . وانتصر الشعب . . .

ولكن الملك فؤاد لم يقبل الخزيمة على طول الخط . خضع في هذه المسألة وبهدد

شهور أثار الملك أزمة أخرى . . . فقد طالب سعد زغلول بأن يكون تعيين رجال القصر من حق الوزارة لا من حق الملك : : وثار الملك وغضب .

واجتمع سعد مع الملك لتسوية الخلاف . :

وفجأة امتلأ ميدان عابدين بعشرات الألوف . . . وكان سعد زغلول ألقى تواباً فتحول إلى بشر يزحمون الميدان أمام القصر !
 وقال الملك : لا . . . هذه المرة لن أسلم !
 وقال سعد : إذن سأستقيل !

وقام سعد إلى النافذة وهو يقول للملك :

- اسمح لى يا مولاي أن أفتح النافذة . / اننى أكاد أختنقُ من حرارة الجو .
(ثم وقف وفتح النافذة) . وإذا بصوت كالرعد يدوى : سعد أو الثورة !
 واهتز مقعد العرش تحت الملك !

واضطر الملك أن يخضع لزعيم الشعب . . . وخرج إلى النافذة يطل على الجماهير
 الصاخبة الغاضبة النائرة التى تهتف « سعد أو الثورة » ويقول :
 - سعد . . .

وعرفت الجماهير أن الملك اختار بين سعد أو الثورة !

وصاحت الجماهير ، ورقصت فى الشارع ، وراح الناس يقبلون بعضهم بعضاً ..
 فقد انتصر الشعب مرة أخرى !

مصطفى أمين

عندما انفق الملك والمندوب السامى على إعدام زعيمى ثورة ١٩١٩ وتصفية الثورة وإبادة رجالها

قرر اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أن ينتهز فرصة مصرع السردار ، ليحكم بالإعدام على الثورة كلها ، وينفذ فيها الحكم .. وذهب لورد ألنبي بعد استقالة سعد زغلول وقابل الملك فؤاد ووضع خطة القضاء على الثورة ورجلها وإيادته زعمائها وجهازها السرى . وقد ظهر من الوثائق الرسمية البريطانية السرية التى أذيعت بعد ذلك بسنوات فضيحة كبرى . فقد تبين أن المندوب السامى البريطانى قدم إنذاره بعد مصرع السردار بلون موافقة وزير الخارجية البريطانية سير أوستن تشمبرلين . . بل إن وزير الخارجية البريطانية اعترض على بعض الطلبات الجنونية التى تقدم بها لورد ألنبي إلى سعد زغلول : وتبعها بإصدار أمر إلى الجيش البريطانى باحتلال جمرى الإسكندرية ، واحتلال بعض المرافق العامة بغير استئذان الحكومة البريطانية . ويقول اللورد لويد جورج الذى خلف لورد ألنبي فى منصب المندوب السامى البريطانى ، فى مذكراته صفحة ٩٩ الجزء الثانى : « إن مجلس الوزراء البريطانى طلب حذف التعويض بنصف مليون جنيه من الإنذار ، وخفف الطلب الخاص بأن الحكومة الإنجليزية فى السودان تُرعى ما تشاء بمياه النيل : بغير نظر لمصلحة مصر : وخففت باقى الطلبات ، وجعلها أكثر احتمالاً . . ولكن اللورد ألنبي

أبرق إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إنه أسرع وقدم الطلبات كما وضعها هو ولم ينتظر موافقه لندن ، لأنه علم أن سعد زغلول قد يستقيل من رئاسة الوزارة ، ولأن الرأي العام المصرى كان يتوقع إجراءات شديدة ، فإذا مضت فترة ، فستمر فترة الصدمة التى حدثت بمصرع السردار ، ولأن الجاليات الأجنبية كانت مضطربة ، ولأنه كان يخشى قيام مظاهرات عداوية ضد حكومة صاحبة الجلالة البريطانية » :

وكتب لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠١ الجزء الثانى : « إن اللورد ألنبي عندما تلقى رد سعد زغلول برفض أغلب طلبات الإنذار البريطانى ، أبرق إلى وزير الخارجية البريطانية يقترح عليه أن يستولى الجيش البريطانى على الدخان الموجود فى الجمارك ، وأن تقوم مظاهرة بحرية وحرية لإرهاب الحكومة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، واقترح أيضاً القبض على عدد من المصريين وأخذهم رهائن ، وأن يضربوا بالرصاص فوراً إذا استمرت حوادث الاغتيالات » .

مظاهرة حرية وبحرية

ووافق مجلس الوزراء البريطانى فى الحال على اقتراح اللورد ألنبي بالقيام بمظاهرة حرية وبحرية لإرهاب الشعب المصرى . وفى يوم ٢٣ نوفمبر صدر الأمر إلى الفرقة الضاربة بالجيش البريطانى المعسكرة فى مالطة بالسفر فوراً إلى مصر . . وتحركت فوراً البارجة البريطانية (مالايا) ، وهى أعظم بوارج العالم ، من مالطة . وانجهدت بأسرع ما يمكن إلى بور سعيد ، وفوقها الأميرال فيشر أميرال الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، لحفظ النظام فى مصر . وتحركت البارجة البريطانية (فالانت) فوراً إلى الإسكندرية . وتحرك الطراد (مالكوم) واحتل مع البوارج الأخرى قناة

السويس . وتحركت البارجة (بنو) إلى ميناء الإسكندرية ، ونزل جنودها وبجارتها واحتلوا جمرك الإسكندرية . وتحركت عدة طواير من الجيش البريطاني ، بمدافعها وأسلحتها ، ومشت في شوارع القاهرة في مظاهرة حرية لم تشهد لها القاهرة مثيلاً . وقام الجيش البريطاني بمظاهرات حرية مماثلة لما جرى في مدن مصر الكبرى . ويقول لورد لويد : « إن الحكومة البريطانية اعترضت على باقي الطلبات ، وقالت إنه إذا لم يخرج سعد زغلول من الحكم ، فإن الحل أن يزيد عدد الجيش البريطاني ويتولى الحكم بالقوة . ويلغى استقلال مصر » .

مؤامرة بين الملك والمنتوب السامى !

وعندما اجتمع لورد ألنبي بالملك فؤاد عقب مصرع السردار ، وجده مستعداً للاشتراك إلى آخر مدى في سياسة التخلص من سعد زغلول ، وكان السبب في ذلك أن الملك ضاق بالبرلمان وضاق بال دستور ، وضاق بإصرار سعد زغلول على أن الملك يملك ولا يحكم ، وقد كان الملك فؤاد معارضاً في وجود البرلمان منذ إنشائه . ويروى الدكتور يوسف نحاس في مذكراته صفحة ٥٩ أنه قابل الملك فؤاد أثناء إعداد الدستور وأن الملك قال له : « إنه كان فعلاً يطمح في أن يعين حاكماً على ألبانيا ، فإن لم يكن فعلى طرابلس الغرب ، ولكنه الآن راغب عن أعباء هذه الوظيفة على حد قوله ، ويقصد بالوظيفة العرش » . وأن الملك فؤاد قال له بالحرف الواحد : « إنها لكبيرة على نفسى ما يعترضونه الآن من إنشاء برلمان يعلى على إرادته » . . وتم الاتفاق بين المنتوب السامى والملك فؤاد على أن يتولى الوزارة الجديدة أحمد زور باشا ، بعد أن تعهد بقبول جميع طلبات الإنجليز ، وأن يتلقى أوامره من المنتوب السامى البريطانى مباشرة !

الرهائن الثلاثة !

وبعد ٤٨ ساعة من تأليف الوزارة ، أى فى مساء يوم ٢٦ نوفمبر ، أصلىر اللورد ألنبي أمراً إلى الجيش البريطانى بأن يقبض على عبدالرحمن فهمى ومحمود فهمى النقراشى ومكرم عبيد ، ويضعهم فى المعسكر البريطانى فى القلعة ، وأن يضرب الثلاثة بالرصاص فوراً إذا اعتدى على أى ضابط أو جندى أو موظف إنجليزى ، حتى ولو لم يقتل ، أو حتى إذا لم تصبه الرصاصات - وكان هذا أغرب أمر فى التاريخ ! - ثم استدعى لورد ألنبي فى نفس اليوم سير ألكسندر كين بويد وطلب إليه أن يتولى مع إنجرام بك مساعد الحكمدار جمع الأدلة التى تثبت أن سعد زغلول هو الذى ارتكب حادث قتل السردار ، وبعد ذلك يقدم إلى محكمة عسكرية تحكم عليه بالإعدام ويشنق ! . . وفى ساعة مبكرة من يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ، توجهت قوة من الجيش البريطانى إلى بيوت عبدالرحمن فهمى والنقراشى ومكرم ، وقبضت عليهم ، ووضعهم فى المعسكر البريطانى فى القلعة .

رئيس الوزراء خائف !

واقترح الملك فؤاد على اللورد ألنبي أن يصلىر أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد أمر القبض على الثلاثة المطلوب القبض عليهم ، إنقاذاً للمظاهر ، ثم يسلمهم رئيس الوزراء إلى لورد ألنبي الذى يتولى الأمر بضربهم بالرصاص إذا حدث أى اعتداء على إنجليزى . : ووافق لورد ألنبي على اقتراح الملك ، وأبلغ الملك هذا إلى رئيس الوزراء زيور باشا : . ولكن زيور باشا لما علم أن هؤلاء الثلاثة

سيضربون بالرصاص بدون محاكمة أصيب بالرعب ، وقال : لو وقعت هذا الأمر يا مولانا اليوم ، فأنا الذى سيضربنى المصريون بالرصاص بعد ٢٤ ساعة . وأنا مستعد لأن أغمض عيني ولن أفنح فى ، ولن أقول إن هذا من اختصاص الحكومة المصرية ، أو النيابة المصرية أو القضاء المصرى . واتصل الملك فؤاد باللورد ألتنى وأبلغه موقف رئيس الوزراء وذعره ، وكان أن وقع المندوب السامى بنفسه قرار القبض على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم ، واعتبارهم رهائن !

وأصبحت الحكومة البريطانية فى لندن برعب من الإجراءات المستيرية التى اتخذها اللورد ألتنى فى القاهرة بالاتفاق مع الملك فؤاد !

وحدث خلاف فى مجلس الوزراء البريطانى بشأن الإجراءات الجنونية التى أراد 'ورد ألتنى' اتخاذها ، مثل إعدام الرهائن الثلاثة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، والاستيلاء على الجمارك ، وكانت أغلبية مجلس الوزراء البريطانى تخشى أن تحدث هذه الإجراءات التى لم يسبق لها مثيل ، انفجاراً . وقد أرسل سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية إلى لورد ألتنى المندوب السامى يعترض على هذه الإجراءات بمذكرة طويلة . وقد أشار اللورد لويد المندوب السامى البريطانى ، الذى خلف لورد ألتنى ، فى مذكراته صفحة ١٠٢ الجزء الثانى إلى وجهة النظر التى عارضت لورد ألتنى فقال : « إن قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا سيكون إجراء غير فعال ، إذا لم نكن على استعداد لأن نتبعه بإعلان الحرب على مصر ، ومن الواضح أن إعلان الحرب مسألة لا يمكن التفكير فيها . أما مسألة الرهائن فهو اقتراح يدل على اليأس التام ، فنحن إذا لم نستطع أن نمنع قتل أجانب أبرياء ، إلا بقتل مصريين أبرياء ، نكون قد وصلنا إلى آخر مرحلة من مراحل فقد السيطرة والعجز التام : والسؤال هو :

هل ما زالت لدينا فعلاً القدرة على السيطرة على الموقف ؟ . . . وجرى البحث عن احتمال بقاء سعد زغلول في الحكم بعد رفض قبول الإنذار البريطاني ، وكتب لورد لويد في صفحة ١٠٢ يقول : « إن الإجراء الفعال الذي يمكن اتخاذه هو أن لدينا جيش احتلال في مصر ، ويمكننا تعزيز هذا الجيش ، ونستولى على إداوة الحكومة المصرية ، ونلغى استقلال مصر » .

شهادة سفير أمريكا

وأرسل الدكتور مورتون هاول وزير أمريكا المفوض في القاهرة برقية إلى حكومته مصورة لحالة اللورد أَلْنِبي هذا نصها :

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (الساعة العاشرة مساء) - سرى جداً :

من الوزير المفوض ، بالقاهرة إلى وزير الخارجية - واشنطن (وصل في الساعة الأولى صباحاً) :

« ذهبت اليوم إلى دار المتدوب السامي البريطاني لتقديم عزائي في وفاة سيرى ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصري . وكنت أجلس مع اللورد أَلْنِبي ومستر اسكويث رئيس الوزراء البريطاني السابق . وأقبل السكرتير وقال للمتدوب السامي إن سعد زغلول رئيس الوزراء قدم ليقدم للورد أَلْنِبي تعازي الحكومة المصرية ، وخرج لورد أَلْنِبي وقابل سعد زغلول في غرفة مجاورة : وبعد دقائق عاد إلينا . ووقف اللورد أَلْنِبي لحظة صامتاً ، ثم ضرب على المائدة بقبضة يده وقال : « لقد أرسلت إلى حكومتى أبلغها أنني قررت قتل سعد زغلول وعدد من زملائه رُمياً بالرصاص بدون محاكمة : ولكن حكومتى لم توافق » . وقال اللورد أَلْنِبي : « ليست هذه أول مرة

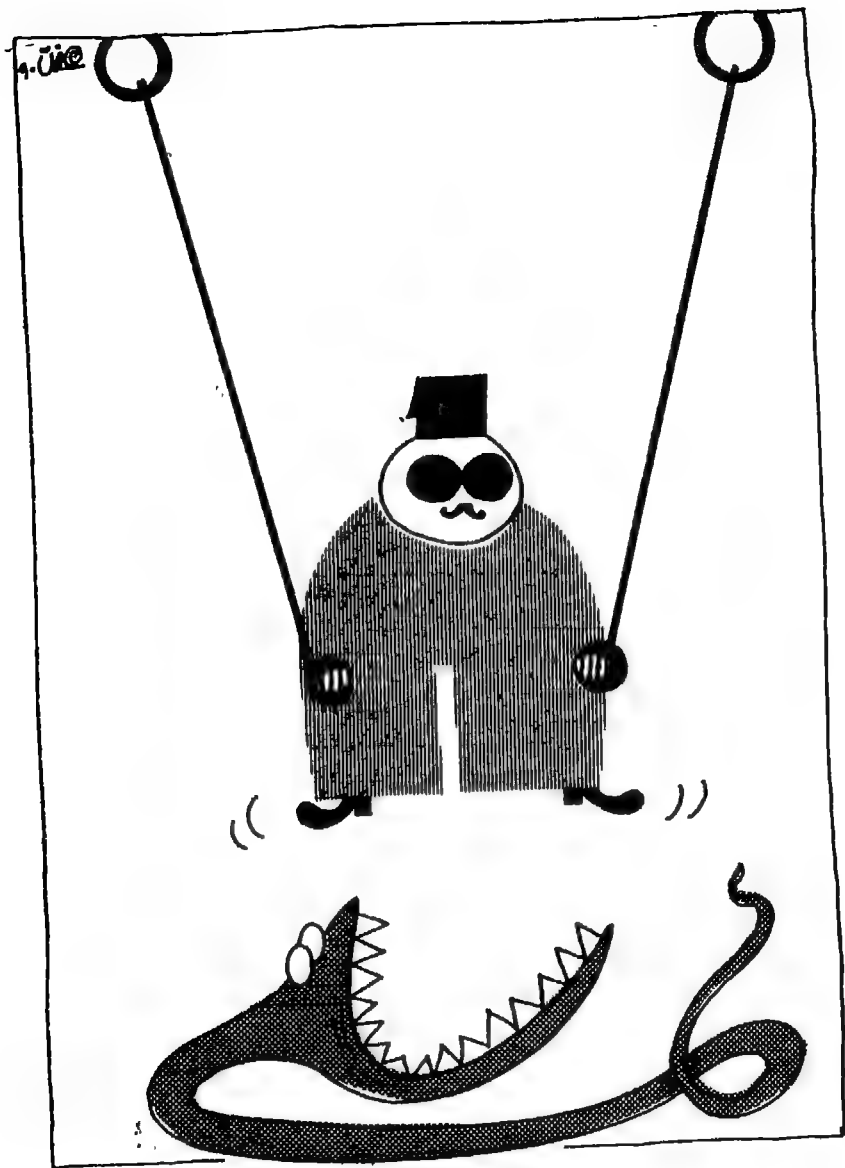
أطلب فيها إعدام سعد زغلول ، وقد طلبت هذا الطلب أثناء الثورة ، ولم توافق حكومتى يومها : وأنا مؤمن بأن الفرصة الآن تهيأت لإعدام سعد زغلول وزملائه . . » . وذكر اللورد ألنبي أنه رفض قبول تعازي سعد زغلول . وجرى هذا الحديث في حضور مستر إسكوت .

هاول

وقد ذكر الدكتور مورتون هاول هذا الحديث أيضاً في مذكراته بعنوان « مصر : الماضي ، الحاضر ، المستقبل » المطبوع في مطبعة أوتربيان باريس بولاية أوهايو طبعة عام ١٩٢٩ (صفحة ٢٢٤) :

الرهائن

وفي يوم ٢٩ نوفمبر أ برق وزير الخارجية البريطانية إلى لورد ألنبي أن مجلس الوزراء البريطاني بحث موضوع الرهائن الثلاثة ، وأنه يخشى لو نفذت خطة المندوب السامي البريطاني أن يثور الرأي العام العالمي ، وأنه لهذا يجب تسليم الرهائن الثلاثة للسلطات المصرية ، وفي نفس اليوم سلمت السلطات البريطانية الرهائن الثلاثة إلى الحكومة المصرية . وكتب اللورد لويد في مذكراته صفحة ١٠٤ الجزء الثاني عن هذا فقال : « قبضت السلطات البريطانية على النقراشي ومكرم عبيد وعبد الرحمن فهمي ، الذين قيل إنهم أقسموا اليمين على أن يواصلوا عملية الاغتيالات ، ووضعهم السلطات البريطانية في القلعة ، وكان رئيس الوزراء (أحمد زيور باشا) قد رفض أن يأخذ على عاتقه مسئولية الأمر باعتقالهم . ولكنه وافق فيما بعد على أن يتسلمهم ، ووافق أيضاً على القيام بعمليات اعتقال أخرى . . »



أين الجهاز السرى ؟

ويبدو هنا بوضوح أن ثورة سنة ١٩١٩ أخذت على غرة بعد هذه الإجراءات المتلاحقة التى أعقبت مصرع السردار ، وهذا دليل على أن قيادة ثورة ١٩١٩ لم تكن تعلم أنه تقرر اغتيال السردار ، وإلا لاتخذت احتياطات للقيام بعمليات مقاومة سرية لمواجهة هذا الإرهاب ، كما فعلت فى ثورة ١٩١٩ ، وخاصة أن الرئيس الفعلى للجهاز السرى ، وهو الدكتور أحمد ماهر كان مطلق السراح ، ولم يقبض الإنجليز عليه بعد مصرع السردار مع أعضاء الوفد الذين قبض عليهم ، ولم تكن السلطات البريطانية قد وصلت بعد إلى خيوط توصّلها للدكتور ماهر ، بل إنها ركزت على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد . . ولم يكن قد تمّ وقتها القبض على أى فرد من أعضاء الجهاز السرى للثورة . فلماذا لم يتحرك الجهاز السرى للضرب ، ولرد على الاعتداءات البريطانية التى لم يسبق لها مثيل ؟ . . لقد وقع حادث السردار فى شهر نوفمبر ، وبقى أحمد ماهر مطلق السراح طوال شهر ديسمبر ويناير وفبراير ومارس وأبريل ، وكان من الممكن أن يتحرك هذا الجهاز ، ولا يكتفى بالمظاهرات والاحتجاجات ، وإثارة العلوان الذى وقع أمام عصابة الأحم . ولم يكن العمر قد تقدم بأحمد ماهر ، فقد كان عمره يومها ٣٥ سنة ، ولا بد أن السبب فى عدم انقضاض الجهاز السرى للثورة على أعدائها أن سعد زغلول رفض أن يتحرك الجهاز السرى ، وأن يرد على العنف بالعنف . ولكن لماذا لم يصدر سعد زغلول تعليماته إلى الجهاز بالعمل ؟ . هل كان السبب أنه علم بأن اللورد ألنبي قرر اعتبار عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد رهائن يضربون بالرصاص فوراً ، إذا أطلقت رصاصة واحدة ؟ أى إنجليزى ؟ أم أن سعد زغلول خشى ، إذا استؤنفت حركات العنف ، أن

يستولى الجيش الإنجليزي على الحكم ؟ . وماذا يضير سعد زغلول لو حدث هذا ؟ . .
لقد كانت مصر تحكم بملك ، و موظف إنجليزي على حد تعبير سعد زغلول ،
يعاونه وزراء مصريون اسما ، ويتلقون أوامره من الإنجليز فعلا . . أو لم يكن من
خير مصر أن تكون الحرب بين المصريين والإنجليز حرباً على المكشوف ، بدلا من
أن يحارب الشعب خيالات « المآة » التي أقامها المحتلون ؟ .

ولكن مذكرات سعد زغلول تلقى شعاعاً من الضوء على هذا الظلام ، ويظهر
منها أن سعد زغلول بدأ يشك في أن الجهاز السرى للثورة ، أو — على الأصح — أن
فريقاً منه خرج على قيادة الثورة ، وأصبح لا يتلقى تعليماته من القيادة . . بدليل
أن شفيق منصور رئيس الخلية السرية التي اغتالت السردار يقول في اعترافاته إن
فكرة اغتيال السردار عرضت على اللجنة العليا للاغتيالات ، وأن أحمد ماهر وافق
عليها والنقراشي عارضها . . فلا بد أن هناك أشخاصاً أصدروا التعليمات للخلية السرية
بالقيام بتنفيذ الاغتيال ، ولعل هذا السبب هو الذى جعل سعد زغلول يأمر بوقف
نشاط الثورة السرى بعد مصرع السردار !

ومن العجيب أن ثورة ١٩١٩ عجزت عن إنشاء خلايا سرية في وحدات الجيش
المصرى ، على الرغم من أن عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة كان ضابطاً
قديماً في الجيش . بل إنه عندما أراد الدكتور أحمد ماهر تدريب أعضاء الجهاز
السرى على إلقاء القنابل لم يستطع أن يستعين بضابط من الجيش ، واضطر أن
يستعين بضابط بوليس هو الضابط مصطفى حمدى الذى تولى تدريب أعضاء الجهاز
السرى ، وأصبحه قنبلة أثناء التدريب . ومن الغريب أن الجهاز السرى لثورة سنة
١٩١٩ وفق في إيجاد تنظييات سرية في الجيش المصرى في السودان ، ولم يوفق في عمل
تنظييات سرية في الجيش المصرى في مصر ! . . وقد كتب لورد لويد في مذكراته

يقول في صفحة ١٦٨ : « منذ عام ١٩٢٢ تسرب النشاط المصري إلى السودان ، وألف المصريون جمعيات سرية تدار من القاهرة . وقد وقعت في يد السلطات البريطانية مستندات ثبت منها أنه عندما تولى سعد زغلول الحكم سنة ١٩٢٤ أصبح حزبه هو الذى يدير هذه الأجهزة ، وكلف زعيمين بالذات بتولى العمل : أولهما محمد توفيق وهبى القاضى فى المحاكم الأهلية ، والثانى الضابط السودانى على عبداللطيف : وكان التنظيم أن يظهر على عبداللطيف علنا ، وأن يخفى القاضى المصرى ويتولى عملية تنظيم الجهاز . » .

هذا ما قاله لورد لويد فى مذكراته ، ولكن المؤكد أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، أقام تنظيمين داخل السودان : تنظيماً للمدنيين يتولاه محمد توفيق وهبى ، وتنظيماً داخل الجيش السودانى يتولاه الضابط على عبد اللطيف . وبين أسماء الذين كانوا يعملون فى التنظيمات السرية ، فى السودان ، كانت فى مكتب سعد زغلول عند وفاته : أسماء : عبيد الحاج الأمين وصالح عبدالقادر وحسن صالح ومحمد سر الختم والملازم أول زين العابدين عبدالنار . وكان للتنظيمين لجنة تنسيق مؤلفة من على عبداللطيف وتوفيق وهبى ، وكانت على اتصال بالقاهرة بشفرة خاصة بعبد الرحمن فهمى مباشرة ، ثم بعد ذلك بالتقراشى مباشرة . وبما يؤسف له أن التقراشى أحرق جميع الرسائل المتبادلة بينه وبين على عبداللطيف قبل اعتقاله عام ١٩٢٤ ، ولم يعثر فى أوراق - على عبد اللطيف فى الخرطوم على شيء منها ١ . وفى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ قبض الإنجليز على الضابط على عبداللطيف ، فخرج تلاميذ المدرسة الحربية على الفور حاملين البنادق والحراب ، واستولوا على الذخائر ، وتحركت قوة من أورطة السكك الحديدية وقامت معركة بينها وبين الجيش البريطانى قتل فيها ٤ وأصيب ١١ بإصابات خطيرة . واحتجت وزارة سعد زغلول على حاكم السودان ، وكان سعد زغلول فى

باريس يومها فأبرق في ١٤ أغسطس إلى مجلس وزرائه يقول : « أوافق كل الموافقة على خطتكم الحكيمة جداً في السودان واحتجاجكم الذي تبرره الحوادث . زغلول » . ويقول لورد لويد في مذكراته صفحة ١٣٥ الجزء الأول : « عندما صدر الأمر بانسحاب الجيش المصرى من السودان ، رفضت المدفعية المصرية والأورطة الثالثة تنفيذ الأوامر . . وفي ٢٧ نوفمبر تمرت الأورطة السودانية الحادية عشرة في الخرطوم ، وخرجت مسلحة إلى جامعة غوردون ، وقامت معركة مع الجيش البريطانى استمرت يومى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر » . وكتب لورد لويد في صفحة ٣٢ من مذكراته أنه بعد أن تولى سعد زغلول الحكم ، تعرض الحكم البريطانى في السودان للتهديد للمرة الأولى ، وأن المصريين كانوا على اتصال بالسودانيين للقيام باضطرابات ضد الحكم البريطانى في السودان . ولكن الغريب أن وحدات الجيش في القاهرة لم تتحرك لرد العدوان ، ولم تمرد لأنه لم يكن يوجد تنظيم ثورى في تلك الأيام داخل الجيش المصرى . فلماذا فشلت ثورة ١٩١٩ في إيجاد هذا التنظيم ؟ أغلب الظن أن قبضة الإنجليز كانت قوية على الجيش المصرى في مصر ، وسيطرتهم عليه كانت كاملة . بل الأعجب من هذا كله ، أن سعد زغلول رشع عدداً من لواءات الجيش السابقين أعضاء في البرلمان المصرى ، أو عينهم في مجلس الشيوخ . وما كاد سعد زغلول يختلف مع الملك فؤاد عام ١٩٢٤ حتى استقال جميع هؤلاء اللواءات من الوفد احتجاجاً على عدم ولاء سعد للملك . وألقوا حزب الاتحاد الذى أنشأه القصر للقضاء على سعد زغلول . . وأغرب من هذا أن اللجنة التى تألفت لتكريم اللورد ألنبي من المصريين كانت تتألف من عدد من الإقطاعيين وعدد من لواءات الجيش المصرى ! ! . ولو أن ثورة ١٩١٩ نجحت في إيجاد تنظيم سرى في الجيش المصرى ، لاستطاع هذا التنظيم أن يقوم بحركة عنيفة عقب حادث السردار . صحيح أن الإنجليز كانوا

يستطيعون سحق هذه الحركة نظراً لضعف الجيش المصرى يومئذ وقلة أسلحته ، ولكن هذه المقاومة - حتى ولو كانت ضعيفة - كانت ستصبح عود الكبريت الذى سيشتعل الثورة كلها من جديد . وكان سعد زغلول يقول إن حادث مصرع السردار أخذه على غرة ، فإنه لم يبق فى الحكم سوى عشرة شهور ، ولم يكن يستطيع فى هذه المدة أن يستعد لهذه المفاجأة ! . . وكان هذا من أسباب غضبه على اغتيال السردار بدون علمه وبدون استئذانه ، وقد كان يردد دائماً : « أنا المقصود بهذه الحادثة ! » ، وقد كتب فى مذكراته يقول : (صفحة ٢٨٣١ ، فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥) : « محاكمة المتهمين فى مقتل السردار ستكون بجلسة ٢٦ الجارى (مايو ١٩٢٥) أمام محكمة الجنايات المؤلفة من أحمد عرفان باشا رئيساً ومحمد جعفر وكرشو أعضاء . والذى آخر نظر القضية من جلسة ١٢ منه إلى جلسة ٢٦ استعداد المحامين . وقد امتنع المحامون السعديون عن قبول الدفاع عن المتهمين ، لأن الجناية فى الحقيقة واقعة عليهم ، فلم أستحسن أن يتولاها واحد منهم . وصرحت بذلك مراراً وخصوصاً لمن استشارونى ، مؤكداً أنى لو جاز لى الدخول مدعياً مدنيا لدخلت . وقد طلب شفيق منصور أن يدافع عنه (إبراهيم) الهلباوى ، فقبل بعد تمنع وزارة فى السجن أمس . وقبل إنه لم يقبل إلا بعد أن رضى شفيق عن خطة الدفاع التى عرضها الهلباوى عليه ، قبل ذلك بواسطة عبدالمالك حمزة . وماذا تكون هذه الخطة ؟ وماذا يكون قرار المحكمة ؟ الله أعلم . ولم يبق إلا قليل من الأيام وينكشف اللثام » .

انتهت مذكرات سعد زغلول عن حادث السردار . . وهو يقطع بأنه يعتقد أن الحادث موجه ضده ! ! . . إذن من الذى أوعز باغتيال السردار ؟ . . هل هناك يد خفية لعبت من وراء الستار ، وأوهمت هؤلاء الشبان المناضلين المجاهدين قتلة

السردار أنهم يقومون بخدمة عظيمة لوطنهم الذى فدوه دائماً بأرواحهم ، بينما كانت هذه اليد نفسها تعمل لحساب جهة أخرى ؟ . . وما رأى سعد زغلول فى الذين قتلوا السردار ؟ .

إن مذكرات سعد زغلول ترد على هذه الأسئلة !

من الذى أمر بقتل السردار ؟

من الذى أصدر الأمر بقتل السردار ؟ .. هل هو رئيس الوزراء سعد زغلول ؟ .. هل هو الجهاز السرى للثورة ؟ .. هل هو فريق من الجهاز السرى انفصل عن الجهاز ، وقرر أن يقوم بهذه العملية بغير أن يتلقى تعليمات ؟

إن لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر ، الذى تولى منصبه عقب مصرع السردار ، يقول فى مذكراته صفحة ٩٤ الجزء الثانى : « إن جريمة قتل السردار هى نتيجة حملة الكراهية ضد بريطانيا التى شنها السياسيون المصريون لمدة طويلة ، وهى نتيجة الحملة التى قام بها سعد زغلول عندما كان فى المعارضة ، وعندما تولى سعد الحكم لم يفعل شيئاً ليوقف هذه الحملة . ويجب أن نذكر أن حكومة سعد زغلول منذ توليها الحكم كانت تشغل بمسألة السودان ، وقد كان سير لى ستاك حاكماً عاماً للسودان فى الوقت نفسه . وسعد زغلول أعلن فى خطاب له أن وجود رئيس أركان حرب بريطانى فى الجيش المصرى هو إهانة لاستقلال مصر ، وقد كان سير لى ستاك هو رئيس أركان حرب الجيش المصرى إلى جانب منصبه كحاكم للسودان . وقال لورد لويد : إن هذه الجريمة وقعت بتحريض رئيس الوزراء سعد زغلول مباشرة ، الذى لم يكتف بهذا التحريض ، وإنما وضع فى المناصب العليا فى حكومته أشخاصاً متهمين فى الاغتيالات السابقة التى وقعت على البريطانيين » .

هذا نص ما كتبه لورد لويد فى مذكراته، ولكن مذكرات سعد زغلول تظهر بوضوح أن سعد زغلول فوجئ بهذا الاغتيال ، وأنه شعر بأنه موجه ضده ، فقد كان

هو رئيس الحكومة ، والحكومة هي المسئولة عن الأمن في البلاد . . وكان يعلم أن الإنجليز مع الملك يتحفظون للخلاص من وزارته ومن الحكم البرلمان الوطني ، بل إن سعد زغلول كتب في مذكراته يقول إنه عندما عرف بمصرع السردار كان يردد كلمة : (ضعنا ، ضعنا) ، فقد تصور النتائج التي سترتبها جيش الاحتلال البريطاني على هذا الاغتيال . .

وهنا يطرح سؤال : ألا يكون الجهاز السري للثورة هو الذي قام بهذا الاغتيال ، بغير علم زعيم الثورة سعد زغلول ؟ . نحن نستبعد هذا أيضا ، فإن سعد زغلول كان قد عين اثنين من كبار قادة هذا الجهاز السري في حكومته، واعتبر الجهاز هذا التعيين انتصاراً له ، وإدخالاً للدم الثوري في الوزارة . . ففي يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ عين سعد زغلول الدكتور أحمد ماهر وزيراً للمعارف ، ومحمود فهمي النقراشي وكيلاً لوزارة الداخلية . وقامت قيادة الإنجليز : كيف يعين سعد زغلول في وزارته اثنين تؤكد التقارير أنهما أشرفا على عملية اغتيال الإنجليز في مصر ؟ . . وفي يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة (الليبريه) التي تصدر بالفرنسية تصريحاً لسعد زغلول رئيس الوزارة هذا نصه : « إنهم يدهشون لأنني عيّنت في بعض المصالح رجالاً كان الإنجليز قد اتخذوا ضدهم إجراءات يقاؤون إنها جنائية . وقد كان الواجب — مع ذلك — ألا يروا في عملي هذا غير أنه أمر طبيعي ، ما دام على رأس الحكومة رجل كان الإنجليز قد نفوه » .

وقد نشرت الصحف العربية في اليوم التالي ترجمة هذا التصريح الخطير : . « فهل من المعقول أن يقوم الجهاز السري الذي يقوده ماهر والنقراشي باغتيال سير لي ستاك سردار الجيش وحاكم السودان بعد ذلك بسنة عشر يوماً ، أى في يوم ١٩ نوفمبر () ، وبذلك يخرج الجهاز حكومة سعد زغلول ؟ إن سعد زغلول يقول في

مذكراته صفحة ٢٨٣٧ في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ : « إن شفيق منصور اعترف بأنه كانت هناك لجنة عليا للاغتيالات مؤلفة من أحمد ماهر والنقراشي وشفيق منصور ، وأن شفيق منصور عرض على اللجنة العليا فكرة اغتيال السردار ، وأن الدكتور أحمد ماهر وافق ، وأن النقراشي عارض » . ولم يتعرض سعد زغلول في مذكراته لتكذيب هذه الواقعة . فهل أخفى أحمد ماهر والنقراشي على سعد زغلول ما حدث في اللجنة العليا للاغتيالات ، وأحدهما وزير المعارف في وزارته ، والثاني وكيل وزارة الداخلية المسئول عن الأمن العام ؟ ولو أن سعد زغلول اعتقد بأن أحمد ماهر أو النقراشي أصدر تعليقات بقتل السردار بغير علمه ، لما اهتم بقضية اتهامهما في الاغتيالات السياسية . هذا الاهتمام الذي يبدو واضحاً في مذكراته .

ولكن مذكرات سعد زغلول تتهم شخصاً آخر بإصدار الأمر باغتيال السردار . . . ليس هو أحمد ماهر . ولا النقراشي . . . ويحسن هنا أن نترك المذكرات نفسها تروى القصة من ألفها إلى يائها . كتب سعد زغلول في صفحة ٢٨٢٦ من مذكراته يقول : في يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . ونحن على مائدة الغداء دخل الخادم وكانت الساعة ٢ وربع بعد الظهر . دخل الخادم الحاج أحمد علينا وقال إن السيد باشا على وكيل وزارة الحربية حضر وأخبره بأن سردار الجيش حصل الاعتداء عليه بطلقات نارية . فخرجت مسرعاً . وقابلت الباشا المذكور ، فأكد لي الخبر . ولكنه قال إن السردار لم يصب . فاستفهمت عنه في منزله تليفونيا ، فقبل لي إنه لم يعد . فظننت أنه في دار المندوب السامي . فأسرعت إليه . فوجدت في الردهة بعض الإنجليز . يعلو وجوههم الحزن والاضطراب . وقال لي بعضهم إن السردار أصيب . ورأيت باوره في الصدر . وأروني سائق العرببة على سرير في ناحية من الهول . ثم دخلت إلى الصالون الكبير ووجدت السردار ممدداً .

وحوله ممرضات . وقابلتنى قريته فأخذت بيدي . . فلم أتمالك عند هذا المنظر من
البكاء . . وخرجت مسرعا ، وكاد قلبي يتمزق حزنا وأسى . وشعرت بهول الموقف
وخطورة الحالة ، وصرت أقول : (قد ضعنا) وأكرر هذه العبارة عدة مرات .

وقابلت الملك فى الحال ، فهاله الخبر وارتاع له أشد الارتياح ، ثم ذهبت إلى
مكان الحادثة ، فتلاقت بالقرب منها مع رسل (باشا) ، حكمدار البوليس .

فقال (رسل باشا) إن اثنين من الإنجليز عرفا نعمة العربية التى كانت تحمل
بعض الفارين ، وأن من رأيه القبض على أعضاء جمعية العلم الأبيض . فقلت :
لا مانع ، افعل ما تراه موجبا لاكتشاف الجانى والقبض على السيارة التى عرفت
نمرتها . واجتمع إخوانى عندى . وشددنا الأوامر على النيابة ورجال البوليس ببذل
الجهد كله فى تعقب الجناة والقبض عليهم . وأخذنا نستعلم فى كل حين عن حال
المريض ، وكانوا قد نقاوه إلى المستشفى الأمريكانى ، حيث أجريت له عملية جراحية ،
إذ أن الرصاصات أصابت البطن والذراعين ، ويقال إن عددها أربع . . وذهب
كل الوزراء إلى دار الحماية ، وإلى المستشفى يسألون عن الحالة .

وفى يوم الخميس توفى المصاب !

وكان اللورد اللنبى قد ذهب إلى سراى عابدين فى يوم الخميس نفسه ،
وطلب من الملك أن يصدر بلاغا بالأسف على إصابة السردار ، وأن يكون الحال
مستمرًا على ما هو بالنسبة لحاكم السودان المؤقت مدة مرضه ، وقد كانت الوزارة
أصدرت بلاغا بالأسف على هذه الإصابة وبلاغاً آخر يوعده من يقبض على عصبة
الجناة بعشرة آلاف جنيه . . وذهبت إلى اللورد اللنبى ، أستوضح منه * ن حقيقة
ما أخبرنى به جلالة (الملك) فما يختص بمن يقوم مقام السردار ، فقال (اللورد اللنبى) :

« إن الغرض بقاء ما كان على ما كان ، حتى تتحسن حالة السردار » . وفهمت أن حالة المصاب في تحسن . . .

الإنجليز يريدون الانقضاء علينا !

وفي نحو الساعة التاسعة من صبيحة يوم الجمعة ٢١ نوفمبر علمنا بوفاته ، فذهبنا كلنا إلى المستشفى ، وقيدنا أسماءنا ، ثم إلى الوكالة البريطانية حيث قابلنا اللورد أللبي ، وأدينا واجب التعزية بعد أن فعلنا مثل ذلك لقريئة السردار . وقبل ذلك كنت استلمت خطاباً من مستر كار (مستشار المندوب السامي البريطاني) يقول فيه إنه لوحظ اليوم أن الأعلام لم تنكس على دور الحكومة ، ويطلب تنكيسها، بلهجة الأوامر ، لا الرجى ، فأجبناه إلى ذلك . ولما قابلته بعد ذلك في دار المندوب السامي قلت له : إني مستعد لعمل ما تطلبون لتشجيع الجنازة ، فشكر . ولكنى كنت كلما لاقت إنجليزيا رأيت مكنهراً ، واجبا ، منقبضاً ، كأنما يريد أن ينقض على . وقد قررنا أن تكون مصاريف الجنازة على الحكومة ، وتوليت نعى الوفاة ، والدعوة إلى الجنازة . وبعد أن قيل لنا إن حضور الجنازة لا يكون بكساوى التشريفة ، قالوا إنه يلزم أن يكون بها ! . . . وعلمت أن الوزراء ليسوا مدعويين إلى الصلاة في الكنيسة ، فأرسلت واصف باشا غالى (وزير الخارجية) إلى دار المندوب السامي فتأكد الخبر . ولكنه راجع فيه حتى قبلت دعوتنا ، ولكن عند ذهابنا وضعونا في مكان بعيد من الهيكل . غير لائق بنا . وقد كانت الجنازة حافلة حاشدة ، وكان الجنود الإنجليز محتشدين على جانبي الطريق التي مرت بها ، حشداً لم نر مثله . وفي أثناء الطريق أسرعوا الخطأ لإسراعاً شديداً ، حتى وصلنا ساحة الكورنيش فجلست مع محمد سعيد باشا (وزير الحفانية) .



كنت أظن أنه سي شكرني !

« وفي نحو الساعة الثالثة والنصف أيقظوني على أن الورد أَلنبي سيحضر في الرئاسة في الساعة الخامسة إلا ربعا ، فتوهمت أنه آتٍ للشكر على الهأية التي بذلناها في الجنازة . وذهبت إلى الرئاسة في نحو الساعة الرابعة والنصف ، فوجدت شارعها غاصا بعساكر البوليس ، على غير عادة . ولما دقت الساعة الموعودة ، حضر على إسماعيل السكرتير ، يخبر بقدوم الورد . وبعد هنيهة سمعت نفيرا يصفر ، ثم حضر الورد ، ومعه مستر كار ، بملابسهما العادية . فسلمت عليه ، وكان واجبا ودخل الغرفة ، وزاغ مستر كار عن السلام ، ولكني مع ذلك تأخرت عن الورد ، وسلمت عليه . ثم جلس الورد على كرسي صغير ، وجلست أمامه على كرسي كذلك ، فتناول ورقة وقال : « أنت تعلم الإنجليزية » . قلت : « قليلا جدا » . قال : « إنني سأتلو عليك ، وكار يترجم » . وأخذ الورد أَلنبي يتلو ، ثم يقطع التلاوة ، ويحلق في عابسا ، وبعد انتهائه من تلاوة المذكرتين ناوِلما لي ، كما ناوِلني مستر كار ترجمتهما الفرنسية .

ثم انصرف من غير أن يقبل شرب القهوة . وفهمت أنهما إنذاران لي ، ولكن لم أفهم من موضوعهما شيئا !

الجملة التي نسي سعد أن يكتبها !

والشيء الذي نسي سعد زغلول أنه يقوله في مذكراته، أن الورد أَلنبي لما قدم لي مجلس الوزراء ليقدم إنذاره إلى سعد زغلول كان راكبا سيارة ، ويحيط بها قوة

من ٦٠٠ فارس بريطاني من حملة الولاح . وأنه عندما دخل اللورد ألتني إلى مجلس الوزراء ، صدحت موسيقى الفرسان البريطانيين بالسلام الملكي البريطاني ، وعندما خرج لورد ألتني من عند سعد زغلول بعد تسليمه الإنذار ، صدحت مرة أخرى موسيقى الفرسان بالسلام البريطاني . ولقد اهتم الكاتب الألماني والمؤرخ العالمي المعروف « إميل لودفيج » بتحقيق هذا الحدث ، لينشره في كتابه الضخم « النيل » وسافر إلى لندن عام ١٩٢٦ واجتمع بلورد ألتني خصيصاً ليعرف منه تفاصيل الحادث . وكتب إميل لودفيج التفاصيل في صفحتي ٥٧٧ و ٥٧٨ من كتابه « النيل » وقال بالحرف الواحد : « دخل لورد ألتني وحوله مظاهرة عسكرية ضخمة إلى مكتب سعد زغلول رئيس الوزراء ليقدم له إنذاره عقب مصرع السردار ، وأشار سعد زغلول إلى النافذة وسأل القائد البريطاني : « ما معنى هذا كله ؟ . . هل أعلنت بريطانيا الحرب على مصر ؟ » . . إن هذا الحديث ، وفي مثل هذه اللحظة ، ويمثل تلك الطريقة ، وإلى مثل هذا الرجل ، دليل على أن سعد زغلول رجل أكثر كبرياء وأكثر شجاعة ، من كثيرين من معاصريه الذين أظهرهم التاريخ !

وهذا هو نص الإنذار البريطاني

الإنذار البريطاني

« دار المندوب السامي — القاهرة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا ، أبلغ دولتكم التبليغ التالي :
إن حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري ، الذي كان ضابطاً كبيراً ، اغتيل اغتيالاً فظيعاً في القاهرة . فحكومة جلالتكم ترى أن هذا الاغتيال الذي يعرض مصر — بالحالة التي تحكم بها — إلى ازدراء الشعوب المتعدنية ، هو النتيجة الطبيعية لحملة

عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى . وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان ، فهذه الحملة المبينة على تكران الجميل ، وعدم الاعتراف بالخير الذي أسدته بريطانيا العظمى ، لم تقاوم من جانب حكومة دولتكم ، وقد زادت استغفالات ذات اتصال وثيق بهذه الحكومة . وقد نهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي لابد أن تنتجها هذه الحملة إذا لم توقف عند حدها ، خصوصاً فيما يتعلق بالسودان . ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب ، أو أن ذلك لا يهمها كثيراً . فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

- ١ - أن تعتذر اعتذاراً وافياً كافياً عن الجناية .
- ٢ - أن تواصل بأنتم نشاط ، ومن غير مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين - بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم - أشد العقوبات .
- ٣ - أن تحظر من الآن فصاعداً ، وتقمع كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - أن تدفع إلى حكومة جلالة ملك بريطانيا في الحال تعويضاً قدره نصف مليون جنيه .
- ٥ - أن تصدر في خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصري في السودان ، مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك ، ويصير إعلانها فيما بعد .
- ٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد منحة الأطيان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلاً من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

٧- أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الأمور الواردة فيما يختص بحماية المصالح الأجنبية في مصر .
فإذا لم تلّب هذه المطالب في الحال ، فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا
تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصون مصالحها في مصر والسودان .
وإنّي أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم تأكيد اعتباري السامي .
(أَلنبي - فيلد مارشال)

الإنذار الثاني

- يا صاحب الدولة : إلحاقاً بتبليغي السابق ، أشرف بإعلام دولتكم من قبل
حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبتها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان
وضمان المصالح الأجنبية في مصر هي كما يأتي :
- ١ - بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البعثة للجيش المصري ،
تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية
لحكومة السودان فقط . وتحت قيادة الحاكم العالي العليا ، وباسمه تصدر
العرائض للضباط . .
 - ٢ - أن القوانين والشروط الخاصة لخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون
في خدمة الحكومة المصرية ، وتأديبهم وخروجهم من الخدمة ، وكذلك الشروط
المالية الخاصة بمعاشات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة ، يجب أن
يعاد النظر فيها ، وتتفق طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية .
 - ٣ - إلى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب

في مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ، ومركز المستشار القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية . وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ، ومهامه الحالية كما حددت بالقرار الوزاري . وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه .

وإني أنتهز هذه الفرصة لتجديد عهود احترامى الفائق لدولتكم .

« أَلْنَبِي - فِيلْد مايشال »

المتدوب السامى

* * *

ويكتب سعد زغلول في مذكراته يقول : « وبعد ذلك جمعت زملائي الوزراء وقرأناهما ، فرأيناها على جانب عظيم من الخطر : وانطلقت من الملك (فؤاد) فأخبرته بأمرهما فأظهر عدم الرضا ، ولم يبد رأيا . وقال (الملك) : « تأملوا ، واعملوا ما شئتم » ! فتداولنا ، ورأينا ألا نقبل من الطلبات إلا ما كان له علاقة بالجرعة ، كالاعتذار والغرامة ومطاردة الجائنين وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام . وأحضرنا مسيو بيولا كازلى (كبير المستشارين الملكيين في رئاسة مجلس الوزراء) وكلفناه بالرد مع واصف غالى (وزير الخارجية) . ثم ذهبنا إلى البرلمان ، وعرضت الأمر على المجلس فوافق على رأينا وأبدى ثقته فينا لوضع الرد » .

الله أعلم بما في باطن الملك !

« وفي اليوم التالي تم وضع الرد ، ولما عرضت الأمر على جلالته قلت : « إني أريد الاستعفاء ، وأرجو أن تفكر في خلقى » .. فأظهر (الملك) عدم الرضا ، وإفقه أعلم بما في باطنه . وكنا طلبنا مهلة ، بواسطة الملك وغيره ، فلم يقبل (لورد ألنبي) مد الميعاد — الذى كان من أربع وعشرين ساعة ، تنتهى في يوم الأحد الساعة الخامسة بعد الظهر — إلا ثلاث ساعات فقط ! . . . ولكننا مع ذلك أرسلنا الرد قبل الساعة الخامسة ، ثم كتبت الاستعفاء ، وسلمته إلى الملك في الساعة السادسة من مساء يوم الأحد ، فأخذ الملك لكى يفكر في الأمر ، ولكنى ألححت عليه في القبول . ولما عدت من عنده حضر لى خطاب من اللورد ألنبي يقول فيه : « بما أنكم رفضتم الطلبات التى ذكرتها ، فقد أصدرت التعليمات اللازمة لحاكم السودان بأن يسحب الجيوش المصرية » ، إلى آخر ما اتخذ من الإجراءات فيما يختص بحماية مصالح الأجانب، وطلب أن يدفع مبلغ الغرامة قبل ظهر غد . وقال : « وأرسلت إلى حاكم السودان أخبره أنه حر في استعمال مياه النيل إلى ما لا نهاية » .

الإنذار الثالث !

« دار المتدوين السامى — القاهرة — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ »

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

رداً على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أتشرف بأن أبلغكم أنه نظراً إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى

المقدم أسس ، أرسلت التعليقات إلى حكومة السودان بما يلي :

أولاً : أن يخرج من السودان جميع الضباط والوحدات المصرية المحضة مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك .

ثانياً : أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى حد غير محدود ، وفقاً لما تقتضيه الحاجة .

وستعلمون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومة جلالة الملك ، نظراً إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية الأجانب في مصر .

وإني أسجل أن الحكومة المصرية قد قبلت - فيما قبلته من المطالب - المطلب الرابع ، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لي مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإني أنتهز الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى الأكيد .

ألنبي - فيلد مارشال

« المندوب السامي »

فلحبت إلى جلالته ، وأطلعته على هذا الخطاب ، فأظهر التأثر ، وقال : « عليكم أن تنظروا ماذا تفعلون » . ثم شددت عليه في الاستعفاء ، فاستمهلني ، فتمهلني على مضض . وقد رأى البعض أن نعدل عن قبول ما قبلنا ، لأنه كان تحت شرط ضمني ، يتجاوز سيراً عما عده . ولكن هذا الرأي لم يعجبني ولا محمد سعيد باشا ولا فتح الله باشا ببركات . وبتنا على تأمل فيه ، وفي الصباح ملت إليه ، وطلبته ردّاً به ، ولكن مسيو بيولا كازلي (كبير المستشارين الملكيين في رئاسة

الحكومة) وواصف غالى أقنعانى بالعدول عنه . وبناء عليه كلفت « على الشمسى » وزير المالية بدفع المبلغ (نصف مليون جنيه) ، وذهب ليكتب به تحويلا .

وذهبت إلى الملك بعد أن علمت أنه استدعى أحمد زيور باشا (رئيس مجلس الشيوخ) ثم رأيت أحمد مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) عند سعيد ذو الفقار (كبير الأمراء) وعلمت منه أنه قابل جلالة بناء على دعوة . وقابلت الملك ، وألححت عليه في قبول الاستعفاء . فأخبرنى (الملك) أنه طبقا للتقاليد الدستورية بعث إلى مظلوم وزيور لاستشارتهما ، وأن لديه تدييرا يحاول إنعامه ، وربما كان في نجاحه خيرا كثيرا . فلم أستفهم عن حقيقة ، وزدت في الإلحاح ، وكانت الساعة الثانية عشرة عند الظهر تقريبا ، ثم انصرفت ملحا . وعدت إلى أصحابي ، وفهمنا أن الغرض أن يدفع المبلغ . وقد كان ، ودفع . وفي الواقع لم تأت الساعة الثانية حتى حضر محمود شوق بك (مدير الإدارة العربية بالقصر الملكي) حاملا ظرفا ، حاويا قبول الاستقالة ، بعبارة فاترة .. فقبلناه بالشكر والقبول . وقدم لنا الحاضرون عبارات التهئة ، وكان أولهم أحمد خشبه بك ، الذى قبل يدي .

« ثم تواترت الأخبار بأن زيور (باشا) كلف بتشكيل الوزارة ، وانعقد مجلس النواب في نحو الساعة الخامسة ، فأحطته علما بالأمر تفصيلا ، فوقع اقتراجا بالثقة ، وصدق عليه بالإجماع . وقال لى وبصا واصف (وكيل مجلس النواب) إن زيور باشا استدعاه إليه ، وأنه لا يريد أن يحيب دعوته ، فقلت له أن يذهب ويرفض إذا لم يرد أن يقبل ، وانصرف . وبعد ذلك سمعنا بتأليف الوزارة الزبورية وبأنها لم ترد أن تضم بروجراما ، من قصدما أن تؤجل البرلمان شهرا . ونشرت جرائد الصباح تأليفها ، وفي اليوم نفسه أحالت محمود فهمى النقراشى (وكيل الداخلية) إلى المعاش وتعيين على جمال الدين (باشا) مكانه ، وتتابع أعمالها التى تدل أوضح دلالة على

أنها تريد أن تعطل كل ما عملت الوزارة السابقة ، ومع اعتبار الوزارة المذكورة وزارة خارجة عن القانون ، وأعمالها باطلة .

وامتلات الجرائد الإنجليزية بالحملة الشديدة علينا عموماً ، وعلى خصوصاً ، وذهبت في مجموعها إلى اعتبار (وزارتي) محرّضة على ارتكاب الجريمة بحملتها على الإنجليز ، وأنها مسئولة عن جميع نتائجها . ثم ألقت السلطة العسكرية الإنجليزية القبض على وليم مكرم (عبيد) ، وعبد الرحمن فهمي ، والنقراشي ، وأودعتهم السجن . فتدخلت الوزارة وتسلمتهم ، وتعهدت - فيما يظهر - باستمرار سجنهم ، وإلقاء القبض على غيرهم من النواب وغيرهم ، ممن يرشد عنهم مثير الأمن العام الأوروبي (مستر كين بويد) . وقد هال الناس أمر هذا الاستخفاف بدستور البلاد ، وقوانينها ، والاعتداء على الحصانة البرلمانية ، والحرية الشخصية ، فاحتج الكثيرون من الأفراد والهيئات على ذلك . وزفت أغلبية مجلس النواب وأغلبية مجلس الشيوخ عرائض لجلالة الملك يطلبون فيها التعجيل بعقد البرلمان ، لمنع هذا الاعتداء ، فورد للمجلس من المعية (القصر) ما يفيد بتحويل هذه العرائض على الوزارة . ورئيس الوزارة استنهم بخطاب منه عما يقصد النواب بهذه العرائض : أيقصدون استعمال حق دستوري لهم ، أو مجرد التماس ؟ . فكتبوا إليه يقولون إنهم يريدون يقصدون صدور أمر جلالتهم باجتماع البرلمان . فلم يحر على هذا جواباً ، وراجت الإشاعات تتوالى من هنا وهناك ، عن الوزراء ورؤسهم ، وعن البلاط ، بأن في النية حل مجلس النواب . وبعد أن تواترت هذه الإشاعات عدة أيام ، أخذت إشاعات أخرى تروج وتنتشر بأن الإنجليز يتهيبون الحل ، ولا يرونه علاجاً للحالة . لأنهم يخشون أن تكون نتيجة للسعديين ضد خصوصهم ويعودون أشد مما كانوا ، وأكثر تصلباً . ولم العذر أن تقوم هذه الحشية في نفوسهم ، لأن الناس يعد أن ينفقوا

على حقيقة موقف الوزارة السعودية إزاء الإنجليز ، مما تنشره جرائدهم ، وما تقول به خطب ساستهم في محافلهم ومجالسهم ، أيقنوا أنها لم تكن إلا مدافعة عن حقوقهم ، وأن حقد الإنجليز عليها لم يكن إلا بسبب معارضتها لمصالحهم ، وعدم تفریطها في التمسك بها ، والالتفاف حولها .

هذا ما كتبه سعد زغلول عن جادث السردار ، وعن الإنذار البريطاني الذي لا مثيل له في التاريخ ! . لقد كان في القاهرة في تلك الأيام الدكتور مورتون إيهاول ، وكان سفيراً لأمريكا في مصر . وقد كتب في صفحة ٢٢٠ من مذكراته بعنوان « مصر : الماضي ، الحاضر ، المستقبل » ما يأتي :

« لا تستطيع حكومة في العالم أن تتخذ إجراءات بعد وقوع مثل هذه الحناية أكثر مما عملت حكومة سعد زغلول . وقد حدثت حوادث مماثلة في العالم ، وقتلت شخصيات أكبر من شخصية السردار ، بغير أن تتخذ إجراءات انتقامية كالتى قام بها البريطانيون . قارن ما فعله الإنجليز بما فعلته أمريكا بعد قتل نائب قنصلنا العام مستر إميرى في إيران ، كانت الطلبات الأمريكية هي :

أولاً : الاعتذار المناسب من الحكومة الإيرانية لحكومة أمريكا .

ثانياً : القبض على المعتدين ومحاكمتهم .

ثالثاً : تنفيذ حكم الإعدام فيهم إذا أدينوا .

رابعاً : دفع ستين ألف دولار تعويضاً لمسز إميرى أرملة القتيل .

خامساً : دفع مصاريف نقل بجثة القنصل إلى أمريكا على بارجة حربية .

وقد قبلت حكومة إيران يومها هذه الطلبات ، وعندما أبلغت إيران هذا إلى أمريكا وذكرت أن مبلغ المائة ألف دولار مصاريف البارجة قد أودع في البنك تحت

تصرف الحكومة الأمريكية ، أبلغت أمريكا. حكومة إيران أنها ترى إنفاق هذا المبلغ في تعليم الإيرانيين أن القتل عمل خطأ !

« وبرغم المحاولات التي بذلتها الإنجليز طوال محاكمة قتلة السردار لجعل حكومة سعد زغلول مسئولة عن قتل السردار . لم يثبت عليها أى شيء من هذا الاتهام . ومع أن حكومة بريطانيا أخذت من مصر مبلغ نصف مليون جنيه على هذا الأساس الكاذب ، فإن حكومة بريطانيا لم تعد لمصر دولاراً واحداً من هذا المبلغ ، ولم تراجع في الإجراءات غير القانونية التي اعتدت بها على حقوق مصر » .

هذا ما كتبه وزير أمريكا المفوض في مصر مذكراته عن الحادث . ولكن من الذى أمر بقتل السردار ؟

إن الفصول المقبلة ستحاول أن تجيب عن هذا السؤال الخطير !

من هو المستر « . . ه » .

اليد الخفية في مصرع السردار ؟

من هو المستر « H » ، الرجل الخفى الذى أشار إليه بلاغ مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، والذى كان هو الحاكم بأمره فى وزارة الداخلية بعد استقالة سعد زغلول عقب مصرع السردار ؟ . . وكيف يكون فى استطاعة عميل المخابرات البريطانية أن يخدع خلية شفيق منصور السرية التى خدعت المخابرات البريطانية والضباط البريطانيين وهزأت منهم ، وجعلتهم أضحوكة أمام رجال البوليس والمخابرات فى العالم ؟ إن لورد لويد المندوب السامى البريطانى يزيع الستار فى مذكراته عن رجل يبدأ اسمه بحرف (ه) ، ويقول إنه اتصل سرّاً بالبوليس عقب خروجه من السجن ، وأنه هو الذى كشف عن الحادث ! . . فهل يكون المستر (ه . . ه) هذا هو اليد الخفية فى مصرع السردار ؟ إن المؤرخ يتردد كثيراً إذا وصل إلى استنتاج خطير كهذا فيه حكم بالإعدام على مصرى ! فإياك إذا كان هذا الرجل بالذات . . هو الذى سلم ثمانية أبطال إلى المشنقة ، وكاد يدفع بأبطال آخرين إلى الإعدام ؟ . . لأننى ليس من حقى أن أحكم عليه كقصاص ، وإنما من حقى أن أتهمه كمؤرخ ، وله كل الحق أن يدافع عن نفسه . .

فى صفحتى ١٠٦ و ١٠٧ من مذكرات لورد لويد المندوب السامى البريطانى إشارة إلى المستر (ه . . . ه) هذا بدون ذكر اسمه . . ولكنه يكاد يحدده . . بل هو يحدده تماماً ! إن لورد لويد وصل إلى القاهرة عام ١٩٢٥ عقب القبض على قتلة السردار ، وقد كان بطبيعة الحال على اتصال بالوئائى السرية البريطانية عن الاغتيال وتديره . وكان على اتصال وثيق بالمستر كين بويد رئيس المخابرات البريطانية

فى مصر . وكان على اتصال وثيق . بالضباط الإنجليز فى البوليس المصرى الذين كانوا يتلقون تعليماتهم من مستر كين بويد ، لا من السلطات المصرية . .

إن اللورد لويد يكتب فى مذكراته فىقول فى صفحة ١١٦ : « إن قصة التحقيق فى مصرع السردار قصة مثيرة ، حتى للذوق الأجنبي . إن المجهودات البريطانية لعبت دوراً ناجحاً فيها ، وكان بطلها مصرىاً أغراه المهيجون فى عام ١٩١٥ لىغتيال السلطان حسين . وأمضى فى سجن طره عشر سنوات ، يكسر الأحجار . ولكنه كان يفكر دائماً فى الانتقام . وعندما أفرج عنه فى عام ١٩٢٣ كان قد تلقى درساً لن ينساه ، فبينما هو تعرض للعقاب ، فإن الذين استخدموه آلة فى أيديهم لم يتعرضوا للخطر ، بل كوفئوا على ما فعلوه . . وخرج من السجن ، وهو يعلم من هم المسئولون عما حدث له . وصمم على الانتقام . وبضربة عبقرية اتصل البوليس به ، واستطاع بالصبر المتواصل أن ينال ثقته . وكانت خطته أن يحاول كسب ثقة عصابة الاغتيالات ، وأن يتظاهر بكرهه للإنجليز بسبب ما تحمله من عذاب السجن . ووضعت خطة بأن يتصل بشاب من العصابة ، ويوهمه بأنه فى خطر ويقتنه بالهرب ، ثم يقبض البوليس عليه وهو يحاول الهرب ، ويتم الحصول على اعتراف منه . ووضعت خطة للقبض على اثنين من زعماء العصابة لزيادة إرهاب الشاب ، ونفذت الخطة ، وهرب الشاب إلى طرابلس ، وهناك قبض البوليس عليه ، وتم الحصول على اعتراف كامل منه أدى إلى القبض على ثمانية من المتهمين ؛ وفى الوقت نفسه أدى إلى الحصول على أدلة هامة ضد أحمد ماهر والنقراشى اللذين عينهما سعد زغلول فى مناصب كبيرة على الرغم من الشبهات الموجهة ضد هما . »

وكلام المندوب السامى البريطانى واضح وصريح ، وهو أن هذا « البطل » اتصل بضباط البوليس الإنجليز ، عقب الإفراج عنه ، أى قبل مقتل السردار بعدة

شهور ، لأنه أفرج عنه وكان مصمما على الانتقام في فبراير سنة ١٩٢٤ وقعت
حادثة اغتيال السردار في نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى أن هذا الشاب كان على صلة
بالمخابرات البريطانية طوال هذا الوقت ، وكان مصمما على الانتقام من قيادة الجهاز
السرى لثورة ١٩١٩ طوال هذا الوقت. وهذا « البطل » الذى يصفه لورد لويد في
مذكراته هو محمد نجيب الملباوى شاهد الملك في قضية السردار !

إن سعد زغلول يكتب في مذكراته عنه فيقول :

الجمعة ٥ يونيو سنة ١٩٢٥ : « روت جريدة « المقطم » أن محمد نجيب الملباوى
تسلم حوالة على البنك الأهلى بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، قيمة المكافأة التى يستحقها
عن اكتشاف قتلة السردار ، وأنه عزم أن ينهب إلى أوروبا لإتمام دروسه . وهذه
المكافأة هى التى قدرتها حكومتى يوم ١٩ نوفمبر ، أى يوم حادثة القتل . تشجعا على
ظهور الحقيقة . وبعد ذلك يقال إن هذه الحكومة مسئولة عن هذه الجناية فاللهم
فاشهد . . اللهم فاشهد ! .

والذى يقوله سعد في مذكراته يدل على أنه اعتقد أن محمد نجيب الملباوى ،
عندما عرف بالمكافأة التى أعلنها سعد زغلول رئيس الحكومة يومها وقدرها عشرة آلاف
جنيه ، اتصل بالبوليس وأبلغهم عن الجناة ! . . ولكن مذكرات لورد لويد واضحة
بأن اتصال محمد نجيب الملباوى بضباط البوليس الإنجليز ، الذين يتبعون مستر كين
بويد رئيس المخابرات البريطانية في مصر . هذا الاتصال بدأ قبل ذلك بشهور
قليلة أى عقب خروجه من السجن في أوائل ١٩٢٤ راغبا في الانضمام ! وهذا يقوى
الاستنتاج بأن صلة نجيب الملباوى بالبوليس السياسى ، الذى كان يعمل في خدمة
المخابرات البريطانية . بدأت قبل اغتيال السردار بثمانية شهور . أى عقب خروجه
من ليان طره ! . . إن هذه الحقيقة تظهر الآن لأول مرة . مع أن كتب التاريخ

كلها أجمعت على أن صلة محمد نجيب الهلباوى بدأت بالبوليس السياسى عندما بهره بریق العشرة آلاف جنيه ! . . ولكن المندوب السامى البريطانى هو ثقة فى هذه المسألة أكثر من سواء . بحكم اتصاله بالضباط الإنجليز . وبالمخابرات البريطانية . . وقد كان سعد زغلول فى وقت التحقيق بعيداً عن الحكم والسلطات . . بل إن عبد الفتاح عنایت نفسه ؛ أحد المشتركين فى قتل السردار ، كان يتصور أن صلة نجيب الهلباوى بالمخابرات البريطانية بدأت بعد مقتل السردار . . .

كتب عبد الفتاح عنایت يقول فى مذكراته :

« ولم يمض أيام على اغتيال السردار حتى قبض البوليس علىّ أنا وشقيقى عبد الحميد عنایت . ولكن الأدلة أعوزت البوليس . واضطر النائب العام إلى إطلاق سراحنا بعد أن أمضينا فى سجن قره ميدان سبعة عشر يوماً . ولم نكد نعود إلى بيتنا، حتى بدرت حركات دلتنا على أن الحكومة وضعت يدها على بعض الحبيوط الدقيقة . فقد قبض البوليس على بعض الأعضاء العاملين الذين لم تحم حولهم أية شبهة من قبل، ولم يكن البوليس يعلم عنهم شيئاً مريباً . فقد ألقي البوليس القبض على محمود إسماعيل الضابط السابق بخفر السواحل ، وإبراهيم موسى زعيم العنابر . واعترتنا الدهشة . ثم بدأت الأمور تنجلي شيئاً فشيئاً . فقد اندس بيننا مجرم أثم يدعى نجيب الهلباوى . أراد أن يثرى على حساب أرواحنا ليفوز بعشرة آلاف جنيه . . تقدم هذا الخائن بمعلومات . بعد أن هبأ الجو لإحداث فتنة بين أفراد الخلية السرية . فقد كان يصحب أخى عبد الحميد إلى ضواحي العاصمة ، وهناك يتظاهر بأنه مشفق عليه ويخاف أن يتكلم محمود إسماعيل لأنه يشرب الخمر ، فلعله إن شرب مرة أفشى ما عنده من الأسرار ! . . وكان شقيق منصور سليم الطوية : حسن الظن بالخائن الواشى نجيب الهلباوى . فلم يجد مانعاً من أن يفضى إليه بأسماء

بعض الأعضاء العاملين في الجهاز . وتوالى القبض على أعضاء الجهاز الحقيقيين . ثم ضرب الخائن الواشى ضربته ، فاتفق معه البوليس الإنجليزي على مكيدة شيطانية ، واقترح الهلباوى الثعلب أن يؤتى بمحمود إسماعيل من سجن الأجانب في سيارة يجلس بها إلى جوار رسل باشا حكمدار القاهرة حتى تبلغ بهما وزارة الداخلية . ويقابلا إسماعيل صدق وزير الداخلية . ويوجه له الوزير أسئلة تتعلق بمقتل السردار . ثم تنشر إحدى الصحف أن محمود إسماعيل اعترف في حادث السردار . وكان هذا ينافي الحقيقة ، فإن محمود إسماعيل لم يعترف بكلمة واحدة .

وفي الصباح المبكر طرق بابنا محمد نجيب الهلباوى وفي يده إحدى الصحف التي نشرت خبر الاعتراف الكاذب ، وجلس الهلباوى في تأثر وحزن يندب سوء حظ الوطن ، وفداحة الخسارة التي ستلحق بالوطن لو قبض على عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت بعد إعتراقات محمود إسماعيل الشائنة ! وكان الهلباوى يعلم أننا اعتزمنا الهرب خارج القطر إذا اكتشف البوليس سر جسامعتنا ، فانهز الفرصة وشجعنا على تنفيذ الفكرة ، وتوجهنا إلى شقيقى عبد الحميد عنایت في مدرسة المعلمين العليا وأفضينا إليه بالأنباء الخطيرة . واستقلنا عربة اتجهت بنا شطر منزل محمود راشد أحد الأعضاء العاملين لناخذ منه سلاحاً ندافع به عن أنفسنا . . وبحث محمود راشد عن السلاح فلم يجد إلا المسدسات التي قتلنا بها السردار . وأسرعنا نحن الثلاثة ، أخى وأنا والهلباوى إلى محطة القاهرة ، وركبنا القطار إلى الإسكندرية ، وأحضر الهلباوى ملابس عربية ارتدبناها ، وانطلقنا عسرين إلى مرسى مطروح . وبينما نحن نقطع طريق الصحراء ، بالقطار وقف القطار فجأة وأحاطت به صفوف متراصة من الهجانة ، وصعد ضابط إنجليزى يحمل مسدساً . وأحاط بى أربعة من الجنود المدججين بالسلاح . . وبعد قليل حضر إنجرام بك وأخذ يستجوبنا . وأنكرنا ،

ولكن نجيب الهلباوى قال إنه اعترف بالحقيقة . لأنه أمضى فى السجن عشر سنوات ، ولا يريد أن يعود إلى السجن مرة أخرى . واضطرنا للاعتراف » . .
وقد اعترف محمد نجيب الهلباوى بما كتبه عبد الفتاح عنایت فى محضر تحقيق قضية السردار صفحات ٢٣٠ و٢٣١ ، و٢٣٣ و٢٣٤ .

* * *

هذا هو ما قاله عبد الفتاح عنایت فى مذكراته . وهو يدل أيضا على أنه كان يتصور أن نجيب الهلباوى اتصل بالبوليس ليحصل على ٢٠ ألف جنيه . ولكن مذكرات لورد لويد هى الصادرة فى هذه القصة ، نظراً لصلته كمنادى سام بالتحقيق ورجال البوليس الإنجليز الذين كانوا يشرفون على التحقيق ، وهؤلاء الضباط الإنجليز كانوا يعملون فى المخابرات البريطانية إلى جانب عملهم فى البوليس المصرى . ومن هنا نستطيع أن نستنتج ما يأتى :

أولاً : أن نجيب الهلباوى كان على صلة بالمخابرات البريطانية منذ الإفراج عنه من لجان طره فى أوائل عام ١٩٢٤ .

ثانياً : أنه ادعى عندما اتصل بالمخابرات البريطانية أنه يرغب فى الانتقام من زملائه فى القضايا السياسية !

ثالثاً : أن خطة الحصول على اعترافات من الذين اشتركوا فى مقتل السردار كانت موضوعة منذ اليوم الأول لمصرع السردار !

ولكن المخابرات البريطانية لم يكن يهمها القبض على الذين قتلوا السردار ، بقدر اهتمامها بأن تعلق التهمة على رأس سعد زغلول ! وكان أن أرسل اللورد ألنبي برقية إلى لندن يطلب فيها إعدام سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد باعتبارهم رهائن ! . . ثم كانت معارضة مجلس الوزراء البريطانى التى اعترف

بها لورد لويد في مذكراته صفحة ١٠٢ (الجزء الثاني) . ومن أجل تنفيذ الغرض الأول تقدم مستر « ه . ه . » - الذي هو نجيب الهلباوى - بمعلوماته الأولى ، وهى أن الاجتماع الذى تقرر فيه قتل السردار كان بحضور سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد !

ومضت البرقيات تنتقل ذهابا وجيئة بين لندن والقاهرة : اللورد ألنبي يصير على ضرورة إبادة سعد زغلول ومن معه . كما ذكر الدكتور مورتن هاول سفير أمريكا في القاهرة وسجلها في مذكراته صفحة ٢٢٤ من كتابه « مصر : الماضي ، الحاضر ، المستقبل » المطبوع في مطبعة أوتربيان پرس بولاية أوهايو . والحكومة البريطانية تخشى أثر هذا الإجراء الخطير في الرأى العام العالمى ، كما اعترف لورد لويد في مذكراته في صفحة ١٠٢ الجزء الثانى . وعندما فشلت خطة لورد ألنبي التى كانت تؤيدها المخابرات البريطانية . بدأ الاهتمام بالقبض على قتلة السردار للحصول منهم على أدلة ضد ماهر والنقراشى بأنهما اللذان دبوا الحادث . . وبذلك يصل الاتهام إلى رأس سعد زغلول . ثم كان أن تم القبض على قتلة السردار ، وكان اعتراف شفيق منصور على الدكتور ماهر والنقراشى بفضل الهلباوى . كما ذكر لورد لويد في مذكراته صفحة ١٠٦ (الجزء الثانى) . .

ولكن يبقى أهم سؤال في الموضوع : من الذى حرض على اغتيال السردار ؟ إننا إذا جمعنا واحداً إلى واحد نصل إلى المجموع الصحيح . . إن الذى نستنتجه هو أن نجيب الهلباوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وأنه حرضه على ضرورة قتل السردار ، وأنه أقنعه بهذه الفكرة . . وأنه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر . . وعندما قرر السير لى سترك أن يغادر القاهرة في صباح يوم ١٩ نوفمبر جزعت المخابرات البريطانية لفشل الخطة . . واتصلت بلورد ألنبي المندوب

السامى ، وطلبت إليه أن يطلب من السردار سير لى ستاك أن يؤجل سفره لعمل هام . وكان أن أجل سيرلى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلباوى أى . ستر « . . ه » وهكذا تم الاغتيال . وقدم اللورد أألنبى الإنذار البريطانى الذى كان معداً من قبل !

و . . دليل هام !

بل إن هناك دليلاً أقطع على اتصال نجيب الهلباوى بالبوليس الإنجليزى فى مصر ، الذى كان يتبع المخابرات البريطانية فى تلك الأيام . إننا رجعنا إلى ملف اغتيال السردار . وهو الملف الذى أطلقت عليه النيابة اسم « الجناية رقم ١١٠ السيدة - دور مايو سنة ١٩٢٤ » . إننا عثرنا فى هذا الملف على اعتراف خطير لنجيب الهلباوى لم تنتبه إليه الصحف يومها : فى صفحة ٢٣٧ من الملف استجواب المحقق لـ محمد نجيب الهلباوى شاهد الملك وفيه بالحرف الواحد :

س : هل تشغل فى البوليس السرى الآن ؟

ج : نعم ، من أكتوبر سنة ١٩٢٤ بمقتضى جوابات عندى .

وشهر أكتوبر هنا له أهمية ضخمة ، إنه الشهر الذى يقول عنه لورد لويد فى مذكراته إنه جرت فيه المباحثات بين رامزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية وبين اللورد أألنبى المندوب السامى البريطانى لتقديم إنذار لسعد زغلول ! وهذا يدل على أن نشاط المخابرات البريطانية بدأ فى هذا الوقت بالذات ، وكلفت نجيب الهلباوى ، بواسطة ضباط البوليس الإنجليزى فى الجيش المصرى ، أن يتصل بأعضاء الجهاز السرى وبشفيق منصور بالذات لتحريضه على القيام باغتيال السردار ! . . وفى

الصفحة نفسها ، وهي صفحة ٩٣ من مذكرات لورد لويد الجزء الثانى يتحدث عن الأسباب التى جعلت بريطانيا تفكر فى شهر أكتوبر فى تقديم إنذار لسعد زغلول ، بعد أن قطع المفاوضات مع ماكدونالد ، ورفض أن يستأنفها إلا على أساس الجلاء . يقول لورد لويد : « تدهور الموقف بمرجه ، تحول الموقف إلى مهزلة . إن تصرفات سعد زغلول الغربية كانت تثير السخرية ، ولكنها لم تكن لتشتغل المسرح طويلا . كان سعد زغلول فى تلك الفترة - أكتوبر سنة ١٩٢٤ - حرّاً فى مواصلة موقفه الطائش ، عاد سعد زغلول إلى القاهرة (بعد قطع مفاوضاته مع ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا) فى أواخر أكتوبر ، وفى ١٥ نوفمبر دبر سعد زغلول اختياراً لقوته ضد الملك فؤاد ، وأجبر سعد جلالة على أن يخضع لمشيئته بتقديم استقالته ، وصحبها باستعدادات خطيرة وعملية لتدبير مظاهرات شعبية تثير الاضطراب ضد عرش جلالته الملك فؤاد وشخص الملك . وقد حققت هذه الحركة هدفها المباشر ، ولكنها أنزلت بقضية سعد زغلول ضرراً بالغاً » .

والذى يقوله المندوب السامى البريطانى دليل جديد على تفكير المخابرات البريطانية بتدبير شيء للخلاص من سعد زغلول ، وكان هذا الشيء هو تدبير اغتيال السردار بتحريض شفيق منصور . ويظهر أن حرص شفيق منصور منه من أن يذكر لتجيب الهلباوى أسماء الذين سيقومون بالعملية . . فى صفحة ٢٢٦ من ملف قضية السردار يعترف نجيب الهلباوى بقوله إنه اندس بين الجهاز السرى فى مكتب شفيق منصور ، حتى سمع يوماً شفيق يسأل محمود إسماعيل عما ذكر فى الجرائد خاصاً بالقبض على عدد من قتلة السردار ، فأجاب محمود إسماعيل : « الصيد كل الصيد فى جوف الفراء » فتأكد الهلباوى من أن محمود إسماعيل يعرف أسماء الخناة . . واعترف نجيب الهلباوى فى محضر التحقيق بأنه بعد خروجه من السجن قابل النقراشى ، فعرض

عليه النقراشي وظيفة مدرس بالمدارس الابتدائية ببني سويف . فرفض هذه الوظيفة وغضب . . وفي هذه الفترة اتصل الهلباوى بإنجرام بك وكيل الحكمدار . . والثابت أن إنجرام بك كان يعمل في المخابرات البريطانية في ذلك الوقت . . وكل هذه أدلة ، لا تقبل الشك ، على الاتصال بين المخابرات البريطانية وبين نجيب الهلباوى ، والاتصال بين نجيب الهلباوى وشفيق منصور . . ولكن لابد من وثيقة تثبت مدى الصلة التي كانت بين نجيب الهلباوى وشفيق منصور قبل حادث السردار ، هذه الصلة التي مكنته من إقناع شفيق بأن قتل السردار هو عمل ضرورى وهام لمصلحة الوطن .

السر الهام !

إن بين يديّ هذا الدليل . وهو صفحة من مذكرات عريان سعد صديق شفيق منصور ، وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذي ألقى القنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء . والذي كان يتردد يوميا على مكتب شفيق منصور في الشهور السابقة لمصرع السردار.

كتب عريان يوسف سعد يقول بالحرف الواحد في مذكراته : « عندما أفرج سعد زغلول عني مع المسجونين في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ ، عرفني زميلي في الزنزانة « بليان طره » محمد شمس الدين الذي اشترك في محاولة اغتيال السلطان حسين في رأس التين بالاسكندرية ، عرفني بشفيق منصور المحامي في مكتبه بباب الخلق أمام دار الكتب . وهناك رأيت محمد نجيب الهلباوى ، زميلي أيضاً في الزنزانة بليان طره ، وكان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في تهمة محاولة اغتيال السلطان حسين أيضاً . وكلمنا زرت شفيق منصور كنت أجد هناك نجيب الهلباوى ، الذي توثقت العلاقة

بينه وبين شفيق منصور ، وكان شفيق يعطف عليه ويحاول إلحاقه بإحدى الوظائف ، وكان العائق في سبيله أنه غير حاصل إلا على الشهادة الابتدائية . وعرف شفيق منصور ، محمد الهلباوى بصديقه محمود إسماعيل الذى كان يتردد كثيراً على مكتب شفيق . وكان نجيب الهلباوى يشكو من حالته المالية باستمرار ، حتى أخذه محمود إسماعيل وقدمه لترزيه ، وضمه في صنع بدلة ، ودفع له القسط الأول من ثمنها وقدره خمسون قرشا . ولاحظت أن نجيب الهلباوى في هذه الاجتماعات كان أكثر الموجودين حماسا ضد الإنجليز ، وكان شفيق منصور يهدئ نجيب الهلباوى باستمرار ، وكان شفيق يصحب نجيب الهلباوى أحيانا إلى منزله لتناول العشاء ، أو الغداء . وكان يتصافى في أثناء وجود نجيب الهلباوى ووجودى أن يحضر محمود راشد وعبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت وبعض العمال الذين أعدوا في حادث السردار ، وكان شفيق يأخذ كلا على حدة في نفس المكتب . ويحادثه على أفراد . وكنت أذهب يوميا تقريبا إلى مكتب شفيق منصور . وكنت أجد نجيب الهلباوى غالبا هناك ، باعتباره أحد الأبطال الحوادث السابقة . وهي محاولة اغتيال السلطان حسين . . . انتهت مذكرات عريان يوسف سعد .

* * *

وهذا دليل قاطع على أن محمد نجيب الهلباوى لم يبع أصدقائه بعدمصرع السردار ، بل إنه باعهم قبل ذلك بشهور ، باعهم بعد أن خرج من السجن مباشرة ، معولا على الانتقام من قادة الجهاز السرى الذين أصبحوا وزراء ووكلاء وزارات ونواباً ، بينما هو لا يجد وظيفة ، وعلم عملاء المخابرات البريطانية بسخطه فضموه على الفور إلى جهازهم ، وطلبوا إليه أن يعضى في التظاهر بالفقر وبالحرمان حتى لا يلاحظ عليه زملائه مظاهر النعمة المفاجئة ! . . وطلبوا إليه أن يجمع معلومات لم عن

الجهاز السرى للثورة : لأنهم كانوا يعلمون أن بقاء سعد في الوزارة عملية مؤقتة .
وطلبوا إليه أن يوثق علاقته بشفيق منصور ، ثم عندما وضعت خطة التخلص من
سعد زغلول ، كان دور نجيب الهلباوى سهلاً ! إن الأمر لا يحتاج إلا إلى عود
ثقب ، تماماً كما حدث في حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢ . وأشعل نجيب الهلباوى
عود الثقب بجوار شفيق منصور ، وهو رجل قابل للاشتعال ، ومن هنا كان
الانفجار الكبير ! .. وكل هذا يدل على أن نجيب الهلباوى هو مستر H اليد الخفية
وراء فكرة قتل السردار ! .. ولكن سعد زغلول يعتقد أن وراء فكرة قتل السردار مستر H
آخر ! .. وأن مستر H الجديد لا يعمل لحساب المخابرات البريطانية ، وإنما يعمل
لحساب القصر . لمستر H الجديد هو حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي
بالنيابة في تلك الأيام ! واسم « حسن » يبدأ بالـ H بحرف H . .

إن سعد زغلول في مذكراته يعتقد أن حسن نشأت كان على صلة وطيدة بعبد
الحليم البيلى ، وهو أحد قادة الجهاز السرى ، وكان عضواً في الوفد ، وهو في الوقت
نفسه صديق حميم لشفيق منصور ، وحدث عند استقالة سعد زغلول بعد الإنذار
البريطاني أن فوجئ سعد زغلول بأن عبد الحليم البيلى استقال من الوفد ، واشترك
في إنشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب القصر الذى أنشأه الملك لمحاربة سعد زغلول !
وكان عبد الحليم البيلى من أخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك في الجهاز السرى
اشتراراً مباشراً ، وقد يكون اقتنع من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، ولهذا
أقنع به شفيق منصور ! وكان هذا اللغز يخير سعد زغلول . . ويحسن أن نترك
مذكراته تشرح هذه الحيرة !

كتب سعد في مذكراته يقول : « يوم الجمعة ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ : في جرائد
الصباح اليوم خبر القبض على النقراشى وماهر ، فاستأثرت له ، وعلمت أن شفيق

منصور كتب عريضة يقول فيها إنه يريد مقابلة النائب العموى ، ليبيده له أقوالا ، بحضور محاميه إبراهيم الهدباوى وعبد الملك حمزة ، وأن شفيق منصور قال للنائب العام إنه استأذن ماهر والنقراشى فى قتل السردار ، فوافق الأول ولم يوافق الثانى . وأنه تبعا لذلك ، ولأن هناك شبهات فى حوادث الاعتداءات الأخرى تقرر القبض عليهما . وأخرجنى بعضهم نقلا عن مستر (ديلىنى) - مدير شركة روتر - أن هذا القبض كان منويا من عدة أسابيع ، وأنه ليس ببعيد أن يقبض على (عبدالحليم) الببلى . قيل لى إن النائب العموى يقول إن جهة حسن نشأت باشا (القصر الملكى) بعيدة عن التهمة ، وأنه مما يؤخذ على (أحمد) ماهر أنه عقب أن بلغه خبر الاعتداء على السردار ، نزل مع شفيق منصور ، وتوجها معا فى عربة واحدة ، إلى سان جيمس ، من غير أن يعطفا على وزير الداخلية الذى كان منهيكا فى الواقعة ، والاستدلال على الجناة . (ملحوظة : كان أحمد ماهر وزيرا للمعارف فى وزارة سعد زغلول) . لماذا نشرت جرائد الصباح خبر القبض السالف ذكره ، مع عدم ذكر شيء عن سببه ، ولم تذكر شيئا عن إشاعة خبر القبض على عبد الحليم الببلى ؟ . . . هذا ما كتبه سعد زغلول ..

* * *

ولقد كان المرحوم الأستاذ عبد الله حسين الصحفى والمحامى يحضر محاكمة أحمد ماهر ، وفى الأوراق التى تركها عندى من مذكراته يقول : « حين قدم النائب العموى محمد طاهر نور المتهمين فى حادث مقتل السردار إلى محكمة الجنايات فى عام ١٩٢٥ قال : إن أحمد ماهر - كوزير للمعارف فى وزارة سعد زغلول - خالف مبدأ التضامن بعدم ذهابه للإشراف على التحقيق فى الحادث ، فلما مثل أحمد ماهر أمام محكمة الجنايات فى سنة ١٩٢٦ تكلم بأعلى صوته قائلا : إن النائب العام

لا يفهم معنى التضامن الوزارى ، إذ ليس من شأن التضامن الوزارى أن يقوم وزير المعازر بعمل وزير الداخلية أو المحقق .
وكانت لهذه الشجاعة ضجة كبيرة !

القبض على حسن كامل الشيشينى

ثم كتب سعد يقول : السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ : كذبت الجرائد خبر القبض على عبد الرحمن البيلى وأخيه (عبد الحليم البيلى) ولكنها نشرت خبر القبض على حسن كامل الشيشينى المدرس فى مدرسة التجارة العليا وصديق حميم للدكتور ماهر . كان قيل لى عن النائب العموى أنه ينوى تأجيل محاكمة المتهمين فى قضية السردار ، إن طال التحقيق ، فإن لم يطل ، نظرت القضية فى يوم ٢٦ مايو المحدد لها . ولكن الجرائد نشرت اليوم أنه لا يحصل تأجيل ، وهذا يدل على أنه لأهمية لاتهام المعتقلين حديثا فى قضية السردار ، والله أعلم .

وخبر القبض على الدكتور تحسن كامل الشيشينى الذى أشار إليه سعد زغلول فى مذكراته أثار ضجة كبرى . . فإن أحدا لم يخطر له يومها أن هذا الرجل الطيب ، الذى لا يكف عن الصلاة والعبادة ، والذى يبكى إذا رأى فرخة تذبح أمامه ، هو عضو فى الجهاز السرى للثورة ! والواقع أنه كان من أهم أعضاء الجهاز السرى ، وقد روى لى المرحوم محمد عوض جبريل المحرر بأخبار اليوم ، وقد كان عضوا فى الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ، أنه لم ير فى حياته رجلا بقوة أعصاب كامل الشيشينى . . وقال : « حدث فى أثناء الثورة أن كنا نحمل قنابل للقيام بعملية معينة ، وكان حسن كامل الشيشينى يحمل القنابل فى سبت مغطى بفوطه ، وأمام البنك الأهل فى شارع قصر النيل رأينا جندى البوليس الواقف أمامنا ينظر إلينا ، واضطربت

أنا ، وإذا بحسن كامل الشيشيني يتقدم إلى الجندي ويضع السبت أمامه ويقول له : (حياة أبوك يا عسكري تأخذ بالك من السبت حتى أربط الحزمة) . . ثم انفيه إلى جائط البنك واستند إليه ، وربط حذاءه ، ثم عاد إلى العسكري وشكره شكراً مستفيضاً ، ثم حمل الشيشيني السبت ، ومضى في طريقه وأنا أكاد أقع على الأرض من الفزع « ١ » .

* * *

وكتب سعد زغلول في صفحة ٢٨٣٦ من مذكراته يقول :

الأحد ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ : روى عن (ديليني) - مدير شركة روتر - أن شفيق منصور اتهم النقراشي وماهر بالاشتراك معه في حادثة السردار ، وروى عن توفيق دوس أن (شفيق منصور) استشار الاثنين فلم يوافقا على ارتكاب الجريمة ، لأنها تضر بالوزارة السعدية . ولكن كلا من الروایتين تخالف ما رواه النائب العموي . ونقل عن توفيق دوس أيضاً، أن عبد الحليم البيلي هرب من الآستانة، ولكن الراوى نقل هذا الخبر بصيغة التضعيف « .

ويبدو هنا - من اهتمام سعد زغلول بالاتهام الموجه إلى ماهر والنقراشي بأنهما عرفا بالحادث قبل وقوعه - أنه هو شخصياً لم يعلم به . . ولكن يظهر أيضاً أن سعد زغلول كان يشك كثيراً في أن ماهر والنقراشي علاقة بحادث السردار ، بدليل اهتمامه الشديد بهما ، وحرصه على أن يكتب عنهما كل يوم في مذكراته ويتتبع أخبارهما ، ويتقصى أسرار التحقيق مهنهما . ولقد كان سعد زغلول يشعر أن الغرض من اتهام أحمد ماهر والنقراشي في قضية السردار ، هو أن يعتبر الإنجليز سعد زغلول مسئولاً عن هذا الحادث . ويبرروا به الإنذار البريطاني . والإجراءات التي اتخذت ضد

مصر لهذا السبب . . فبراءة ماهر والنقراشي من حادث السردار هي في الواقع براءة لسعد زغلول ، وببراءة لحكومته ، وقطع للطريق على الملك والورد الأنبي الذين كرسا كل جهودهما لإلصاق التهمة بسعد زغلول ! وفي الوقت نفسه كان اهتمام سعد زغلول موجها إلى أنباء عبد الحليم البيلي . لأنه يرى أنه الخيط الذي يوصل لحسن نشأت ، ومن حسن نشأت إلى الملك . . ثم عاد سعد زغلول يكتب في مذكراته :

«الانثى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ : وزعت النيابة أمس على المحامين في قضية السردار ملحق تحقيق ورد فيه — على ما روى أحمد سابق المحامي — أن شفيق منصور قرر أنه كان يفتكر أن القتل السياسي مفيد، ولكنه رجع الآن إلى رشده، وافتكر أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق، وكل ما يعرفه منه . ذلك أنه وأصحابه افتكروا أولاً أن يفتكروا بوكيل حكومة السودان هنا ، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة ، فأهملت . ثم افتكروا بعد ذلك في قتل السردار ، فوافق . وذكر (شفيق منصور) اسم حسن كامل الشيشيني ، كما أقسم أن الوفد لا تدخل له في الجريمة ، وأصر على قوله في مواجهة ماهر . ولاحظ النائب العام في ذيل محضر التحقيق أن شفيق (منصور) تناقض في اعترافاته . قال الراوى : إن النائب (العموى) قرر حفظ الدعوى بالنسبة لماهر وصاحبه . واليوم تنكشف حقيقة ذلك التحقيق التكميلي ، في المعارضة التي قمنوها بطلب الإفراج (عن ماهر والنقراشي) . قال لى النحاس باشا ، الذى دافع في طلب الإفراج عنهما ، ما يؤيد ذلك ، وزاد عليه أن شفيق منصور ~~قال~~ إن النقراشي صرخ ، ورفض من أول الأمر أن يسمع كلاما في خصوص هذا الإجراء . رفضاً باتاً . ولكنه (شفيق منصور) قال في الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجراء كانت منه ومن ماهر والنقراشي ، وقد رفض طلب الإفراج . وأكد الكتاب المتنوع - ج ٢

النائب العمومي للنحاس باشا أن القضية حفظت بالنسبة لاشتراكهما في قضية السردار نهانيا ، ولكنهما يلبثان في السجن لأن عليهما شبهة قوية في غيرها ، وعلى الخصوص ماهر ، وأنه لا يقدمهما للمحاكمة إلا إذا قامت أدلة قاطعة عليهما . وهو يكذب ما روى عن علي ماهر (باشا) أنهما سيفرج عنهما حالا . ولكن الأمر غريب في بابه وغير مفهوم ، لأنه إذا كان القبض عليهما حصل بسبب اتهام شقيق منصور ، لا بسبب التهم القديمة ، فلماذا لا يفرج عنهما بعد ظهور عدم ثبوت هذا الاتهام ؟ ولماذا لم يضر النائب (العمومي) أمرا بانتهاء التحقيق ، وحفظ القضية بالنسبة إليهما ؟ وقد زعم (النائب العمومي) في حديثه مع النحاس باشا أنه كلف وكيل النيابة الذي ترفع في المعارضة أن يعلن في جلستها حفظ القضية . فإذا كان هذا التكليف صحيحا ، فلماذا لم ينفذه ذلك الوكيل ؟ لماذا عارض في الإفراج لأسباب ترجع إلى قضية السردار ، ولا تمس القضايا القديمة ؟ لماذا اكتفى (النائب العمومي) بهذا التكليف دون إصدار أمر كما هو القانون ؟ ولماذا كانت المعارضة في الإفراج مبنية على أسباب راجعة إلى تلك القضية (قضية السردار) دون غيرها ؟ ثم لماذا التنبيه بأن تكون الجلسة في المعارضة سرية ، ومنع الجرائد من أن تنشر شيئا عنها ، وعن التحقيق التكميلي ؟ لماذا كل هذا ، مما جعل البعض يظن أن القصد بهذا الاعتقال هو تحويل الرأي العام عن الوجهة التي اتجه إليها عقب نشر التحقيقات . وقد حكى لي النحاس ملخص مرافعته ، فشمرت أن من شأنها أن تثير عاطفة الحصور ، وتدفعهم إلى زيادة الكيد والتكيد . وقد أخبرني محمد محمود خليل أنه كان عند علي ماهر (وزير الحفانية) اليوم في وزارته . . ويقول أنه ينتظر الإفراج عن أخيه من وقت إلى آخر ، ولكن يظهر أن الإنجليز لا يريدون ذلك ، والله أعلم . .

٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ :

صدرت جريدة « السياسة » اليوم كلامها عن المحاكمة في قضية السردار بجملته أشارت فيها إلى ما ذكره وكيل مكتب شفيق منصور ، الذي تعين في هذه الوظيفة وهو في الحقيقة مخبر سرى ، من أن عبد الحليم البيلي كان يتردد على مكتب شفيق مع إبراهيم موسى أحد المتهمين ، حيث يدخلان فيه المتهمين معا ، ويخرجان معا من باب خلتي . إشارة تستلفت الأنظار ! . . وقيل إن مكاتب التيمس أبرق إلى جريدته يقول إن من الغرابة أن يعين ذلك البيلي في سفارة أنقرة ، في الوقت الذي وجهت إليه التهمة في قضية السردار . فإن صح ذلك كان مجموع هذا دليلا على أن القصد هو التهديد للوصول إلى غرض من السراى ، وربما كان الغرض استبقاء (الوزراء) للدستوريين في الوزارة ، أو عدم حرمانهم من أن يكون لهم ممثلون في الوزارة الجديدة ، إذا سقطت كما هو مشاع .

يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٢٥ :

« نشرت أغلب الجرائد أمس واليوم مرافعة النائب العدوى ، وقد اشتملت على عدة عبارات تكلم فيها عن فظاعة الخيانة ، وضررها بالبلاد وصحتها ، ولكنه تطرق إلى الاستشهاد بأقوال بعض الجرائد الإنجليزية الحاقدة المتحاملة ضد المصريين . وأشار في أثناء كلامه ، في غير تطويل ، إلى أن هناك هيئة قائمة بذاتها ، مؤلفة لارتكاب الجرائم السياسية ضد الإنجليز ، ومن يخالف رأيها من الوطنيين ، وأن منشورات هذه الهيئة توزع على أعضاء مجلس النواب والوزراء ، ومكتوبة بعبارات في غاية الشلّة ، تحذرهم فيها من التهاون بمصالح البلاد ، ولا ينبغي أن يركنوا إلى

التفاف الملتفين ، وهتاف الهاتفين ، وأن من فوقهم رقباء أشداء ، يحصون عليهم كل صغيرة وكبيرة ، وأن هؤلاء الرقباء هم الأبطال في الحقيقة ، وهم الذين تقوم النهضة على أكتافهم ، ولا يقصدون تظاهراً ، ولا جزاء ولا شكوراً ، بل خدمة البلد دون غيرها . ولكن النائب العموي كان في قوله ، وفي تحقيقاته ميالاً لثلاث يكشف التحقيق عن إدانة البيلي ، والجهة التي ينتمى إليها (القصر الملكي) . وكان في كلامه عن أحمد ماهر غير خال من الغرض ، كما كان في نفيه التأثير على شقيق (منصور) واستدراجه لإلا اتهاهما له كذلك . ولم يعلن براءة النقراشي من الاشتراك في مقتل السردار ، بغير الإشارة إلى ما ورد على لسان شقيق من أنه رفض موافقته عليها . وبما يؤيد عدم خلوه من الغرض أنه لم يفرج عنهما ، مع أن سجنهما كان على أثر اعتراف شقيق (منصور) في ٢١ مايو . ويؤخذ على المحكمة عدم توسيع المجال للمتهمين في الدفاع عن أنفسهم ، واستعجالهم ، واستعجال محاميهم ، ومنعها لهم من الكلام عن المؤثرات التي زعموا أنها استعملت ضدهم . وكان النائب العموي ينهري لمنعهم ، فتوافقه المحكمة . وقد منعت أحد المحامين من مناقشة اعتراف بعض المتهمين على موكله ، بحجة أنه لا يدرى إذا كانت المحكمة ستأخذ بهذا الاعتراف ضد موكله . وقالت إنه إذا حصل ذلك يكون وجها للنقض والإبرام . يؤخذ من ذلك أنها لا تريد أن تدبئ مئهما باعتراف متهم آخر . وهذا وجيه وعادل ، خصوصاً إذا كان اتهاام الغير لم يحصل إلا بعد اعتراف المتهم على نفسه بزم . فإن حصوله بعد هذا الاعتراف بتطرق الشك فيه . ويجعله مشبوهاً .

٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

أخبرني أمين يوسف أنه تقابل أمس مع مستر ديليني (مدير شركة روتر) فأخبره هذا أنه لا بد من الحكم بإعدام محمود إسماعيل ، وإذا برأته المحكمة فإن السلطة الإنجليزية تقبض عليه . وأن أحمد ماهر عليه شبهات كثيرة في الحوادث السابقة .

تابع ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

يقولون إن أحمد ماهر كان قبل تعيينه وزيراً . حاقداً على الوفد . كما كان شنيق منصور يطمع في وظيفة . ولقد جاء في كلام هذا الأخير (شفيق منصور) في التحقيق أن حادثة السردار وقعت في وقت كان يتعشم أن يتعين سكرتيراً للوفد ، ثم وزيراً ! ولكن لا أدري من أين أتى له هذا الأمل ، ولم يكن عضواً بالوفد ، ولا يتعين السكرتير إلا من بين الأعضاء .

تابع ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

قال لي سينوت حنا (عضو الوفد) أن مصطفى حنفي (الأفوكاتو العمومي) أكد له أن لا شيء على أحمد ماهر والنقراشي ، وأن حبسهما مسألة وقتية ، وفهم من هيئة كلامه أن هذا الحبس وقع بضغط ، وقال له إنه تقابل مع علي ماهر (وزير الحفانية) فرآه واجماً ، فأكد له أن لا شيء على أخيه ، وأنه سيطلق سراحه عما قليل .

أول يونيو سنة ١٩٢٥ :

قرأت مرافعة إبراهيم الملباوى في قضية السردار ، فوجدته قد خرج فيها نوعاً عن حد الدفاع عن ذنوب شفيق منصور إلى اتهام غيره ، وكان لثيماً في إشارته إلى أحمد ماهر ، فإنه قرر في أذهان القضاة أن شفيق (منصور) لم يقل عنه إلا تقريراً لحقيقة يعلمها ، ولم يكن موعزاً له ، ولا ينبغي له الإيعاز ، فإن بينه وبين أحمد ماهر صداقة أخوية . وأشار إلى تقرير شفيق منصور الذى قدمه في يوم ١٣ أبريل واتهم فيه كثيرين . ولكن النائب العموى لم يشر إليه في مرافعته ، وإن كان أشار إليه في ملاحظة أثبتها في محضر التحقيق ، وأورد فيها أن شفيق منصور عدل عن هذا الاتهام في يوم ١٤ أبريل . حمد الله أحمد مصطفى المحامى - في دفاعه عن بعض المتهمين في قضية السردار - على أن بين القضاة قاضياً إنجليزياً اذكر الملباوى في مرافعته أن المصريين يقابلون إحسان الإنجليز بالإساءة ، وذلك بمناسبة ما أبداء بعض المتهمين ، من أن رئيسه الإنجليزى كان يعطف عليه .

٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« حكمت محكمة جنايات مصر اليوم بإحالة أوراق القضية على المفتى ، وتأجل القرار النهائي إلى يوم الأحد القادم » .

تابع ٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

نظر اليوم القاضى في معارضة ماهر والنقراشى ، ورفضها ، ومع كون حبسهما كان على ذمة قضية السردار ، فإن النيابة زعمت أنه كان بسبب قضايا القتل السابقة . ولم يتم ضد هما أى دليل سوى قول شفيق منصور .

٤ يونيو سنة ١٩٢٥ :

رأيت الليلة مناما أزعجني كذلك بعد تيقظي ؛ لاعتيادي أن يقع مكروه بعده .
فاللهم الطف في قضائك ، وخفف من بلائك . ولقد رقت العين اليمنى رقا شديداً
ومثواصلا ، بعد الاستيقاظ ، فأدعو الله أن يكون هذا بشير خير . لعنة الله على
مكاتبي الجرائد الإنجليزية هنا ، وأخصهم مكاتب جريدة التيمس . فإنهم
يخترعون الأكاذيب ، وينشرونها في جرائدهم . وآخر ما نشره الأخير من
الأكاذيب أن شفيق منصور كان عضوا في الوفد . وأنى كنت أجله وأحترمه إلى
حد أنى كنت أريد تعيينه مديراً للأمن العام . لأن شفيق منصور المذكور لم يكن
عضوا بالوفد ، ولكنه كان من هيئة النواب الوفدية ، وفرق بين الاثنين . ولأنى لم يكن
لـي به علاقة خاصة . ولا اختلاط خاص . ومارشحته لأية وظيفة كانت . وإشاعة
ترشيحه لهاته الوظيفة كانت شاعت في بعض الصحف غير الوفدية . وتكذبت
بومها رسميا ، بإعلان أبداه وزير الداخلية على جمهور من الناس ، ونشرته جريدة
المقطم في حينه .

وقد تكرر نشر هذا التكذيب ، ولكن مكاتب (جريدة) التيمس يصبر عليها .
لعنة الله عليه !

* * *

« قاتل الله الدستوريين . ما أفسد ضمائرهم ، وأخبت سرائرهم ، وأشد جرأتهم على
الدس والنميمة ، وتلفيق التهم الباطلة . فقد قرأت اليوم في تعاستهم (وهكذا كان
يسمى جريدة السياسة) جملة لمكاتبتها في الإسكندرية يتهمني فيها بمشايعة الشيوعية
وبذر بذورها في نفوس العمال ، ولم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين .

• وأنها أرسلت الكثير منهم إلى القضاء . ما أتعس حال الوفد الآن ، فإن كل رجاله اليوم تقريبا تحت الاتهام الباطل . فهاهر والنقراشي تحت تهمة الاشتراك في القتل السياسي . وحمد الباسل باشا (وكيل الوفد) تحت تهمة النصب . وأنا والنقراشي وماهر تحت تهمة التحريض على التخريب . وكلنا تحت تهمة تشجيع الشيوعية ، وترويع مبادئها . اللهم إن هذا باطل لا يرضيك . اللهم اكشف الحق . ولا تدع للظالمين سبيلا مع الأمنين .

تابع ٧ يونيو سنة ١٩٢٥ :

صدر اليوم الحكم في مقتل السردار . قاضيا بإعدام كل المتهمين الثمانية . أما سواق الأتومبيل فالسجن سنتان مع الشغل . وعند افتتاح الجلسة طلب وهيب دوس (المحامي) الكلام ، لأن المحكمة خرجت عن اختصاصها بعد إصدار الحكم في الجلسة التالية ، فلم يصغ الرئيس إليه وقال : أمامك النقض والإبرام ، كما قال إن شفيق منصور قدم للمحكمة عريضة يطلب فتح باب المرافعة ، ورفضتها المحكمة . وقيل إن (إبراهيم) الحلباوى (محامى شفيق منصور) صرح في محفل . أنه لا بد من العنو . وأنه ذهب مع إسماعيل صدقى (وزير الداخلية) إلى نادى محمد على . ويظهر أنهم يدبرون مناورات بقصد التسويف ، ولكن لم يعد الحق خافيا ولا الظروف تسمح بالأعيبهم .

• • •

انتهى ما كتبه سعد عن حادث مصرع السردار . إن قراءة مذكرات سعد زغلول في تلك الفترة تدل على أنه كان يتتبع يوميا قضية ماهر والنقراشي وزملائهما ، وكان يتصور أن نتيجة التحقيق ستثبت أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال السردار !

ولكنه لم يكن يعرف أن الإنجليز كانوا يريدون أن يتبتوا شيئاً أهم كثيراً من اغتيال السردار ! وأنهم لم يكونوا يريدون إعدام أحمد ماهر والنقراشي فقط .. بل كان الاتجاه هو إعدام سعد زغلول نفسه ! إن المذكرات المقبلة فيها فصل جديد من القصة .

أهلاً مستر « ه »

عميل المخابرات البريطانية !

فرح اللورد أُلانبي المندوب السامي البريطاني . عندما قدم له الأميرالاي إنجرام بك المظروف المغلق الذي فيه رؤوس أحمد ماهر والنقراشي . . وسعد زغلول ! ويقول موظفو دار المندوب السامي الذين شهدوا ذلك اليوم . إن هذا القيلد مارشال الوقور ففز من مقعده كأنه كسب أكبر معركة حربية في حياته ! كان المظروف يحوى ترجمة إنجليزية لاعترافات شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ، قدمها إنجرام بك بصحته أولاً موظفاً في المخابرات البريطانية إلى فخامة المندوب السامي ! وبعد ذلك بثمان وأربعين ساعة . قدم اللواء رسل باشا حُكمदार العاصمة هذه الاعترافات إلى النائب العام محمد طاهر نور باشا ! ولم تكن هذه الاعترافات خاصة بقضية السردار فقط ؛ بل إنها أيضاً كشفت الستار عن جميع الأجهزة السرية التي قامت في مصر منذ ١٩٠٧ حتى مصرع السردار عام ١٩٢٤ . إنها حوت أسماء أعضاء الجمعية السرية التي تأسست في عام ١٩٠٦ . وكيف تم اغتيال بطرس غالى باشا رئيس الوزراء ، وكيف قام إبراهيم الورداني باغتياله ! وفيها أسماء أعضاء الجمعية السرية التي دبرت في عام ١٩١٢ مؤامرة لاغتيال الخديو عباس . واللورد كيتشنر نائب الملك . ومحمد سعيد - باشا رئيس الوزراء ! وفيها أسماء الذين دبروا مؤامرة

اغتيال السلطان حسين في عام ١٩١٥ . وفيها أسماء أعضاء الجهاز السري للاغتيالات في ثورة ١٩١٩ . وكيف كان يقرر اغتيال رؤساء الوزارات ، الوزراء الذين يتعاونون مع الحماية البريطانية والإنجليز ! وفيها أسماء قيادة جهاز الاغتيالات . . وفيها أسماء الذين بحثوا فكرة اغتيال السردار . . والذين يقرأ اعترافات شفيق منصور ، ويعرف هذا الرجل الكتوم . لابد أن يستنتج أنه تعرض لتعذيب هائل حتى فتح فيه ، وكشف الستار عن جميع أجهزة الثورة السرية ! وهو التقرير الذي كتبه شفيق منصور . وأبلغه اللواء رسل باشا حكامدار بوليس مصر إلى النائب العام في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ . ولقد فشل جهاز المخابرات البريطانية في معرفة هؤلاء الرجال ، وفي معرفة الجهاز السري لثورة ١٩١٩ منذ قيامها إلى ذلك اليوم المشؤم في شهر يونيو سنة ١٩٢٥ . إن ثورة ١٩١٩ ضربت أمثلة رائعة في الكتمان . . لم يستطع الإغراء أن يؤثر في الفقراء والعمال الذين كانوا أعضاء في هذا الجهاز السري ، ومنهم النجار . والحداد ، والموظف الصغير . والطالب ، والتاجر ، والصيدلي ، والأزهري فلم يحدث — إطلاقاً — طوال الثورة أن أحد أفراد الجهاز السري فتح فيه بكلمة ! . . وقد كان مرتب بعض العمال الذين يعملون في الجهاز السري سبعة قروش في اليوم ، وكان مرتب بعض الموظفين ستة جنيهات وسبعة جنيهات . . وإني أنقل هنا — على سبيل المثال — بعض البلاغات التي كانت السلطة البريطانية تصدرها ، وكانت وزارة الداخلية هي التي تتولى إذاعتها .

خمسة آلاف جنيه !

في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمي التالي : « إن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه ستمنح للذين يرشدون إلى قاتل المستر براون رئيس الإدارة بوزارة المعارف ، والمستر جوردان المهندس بمصلحة السكة الحديد ، وإلى مطلق الرصاص على المستر بنش الموظف بالمصلحة أيضاً ، أو الذين يعلمون أية معلومات تؤدي إلى اكتشاف مرتكبي هذه الجرائم . ويجب تقديم هذه المعلومات لجناب حكمدار بوليس العاصمة » .
ولم يتقدم أحد . واستمرت الاغتيالات !

٢٠٠٠ جنيه ونحني اسمك !

في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمي التالي : « ليكن معلوما لدى الجمهور أنه يمنح مكافأة قدرها ألفا جنيه مصري لأي شخص يعطى معلومات توصل لضبط وإدانة الفاعل في حادثة قتل البكباشي كيف . وهذه المعلومات يمكن إرسالها بطريق البوستة باسم جناب حكمدار بوليس العاصمة أو مدير الأمن العام ، أو يمكن المقابلة ، والتبليغ عنها شفويًا بصفة سرية . وفي كل الحالات يبقى اسم المبلغ سرًا مكتومًا ، ولا يصرح به لأحد مطلقًا بغير رضاء المبلغ . وستمنح أيضاً مكافآت بسخاء لمن يعطى معلومات عن حياة الريثولفترات (المندسات) أو الطينجات المتحركة « أوتوماتيك » بدون رخصة ، ولا نصرح بأسماء المبلغين كذلك . وكل شخص يساعد البوليس في ضبط الفاعلين في حوادث القتل المشار إليها وقت ارتكاب الجريمة سيكافأ مكافأة حسنة جدا » .
ولم يتقدم أحد . واستمرت الاغتيالات !

وخمسة آلاف جنيه . . أيضاً !

في يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمي التالي :
« تعطى مكافأة قدرها ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) لمن يقدم معلومات
تؤدي إلى إلقاء القبض والحكم على الشخص أو الأشخاص الذين لم علاقة بمقتل
حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى أو بمقتل المستر روبسون . والمخابرة
تكون مع جناب حكمدار بوليس العاصمة ، أو مدير القلم المخصوص بإدارة الأمن
العام بوزارة الداخلية . إما شخصياً أو بالمكاتبة . وكل من يقدم هذه المعلومات
يكون مشمولاً بالحماية التامة » .
ولم يتقدم أحدهم . واستمرت الاغتيالات !

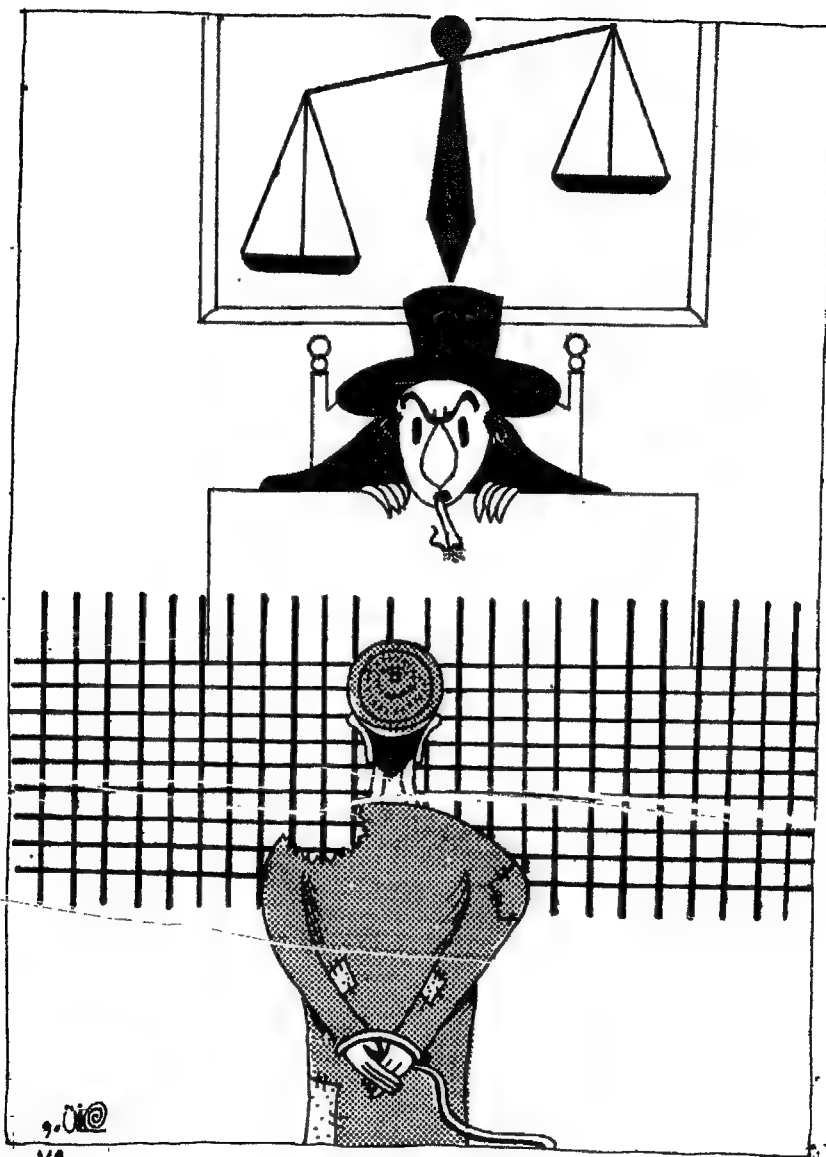
وعشرة آلاف جنيه . . أيضاً !

في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمي التالي :
« تمنح مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ، لمن يعطى معلومات توصل لضبط
وإدانة الشخص أو الأشخاص الذين لم علاقة بأية حادثة من حوادث إلقاء القنابل
التي ارتكبت في جزيرة بدران وشارع نوبار أو بحى الأزبكية (على قيادة الجيش
البريطاني في مبنى فندق إيدن بالأس) . وكل من يقدم معلومات عن هذه الحوادث
يكون في حماية تامة . ويجب إعطاء هذه المعلومات إلى جناب حكمدار بوليس
العاصمة . وفي حالة وقوع أية حادثة من حوادث الاعتداءات الماثلة بمنح

مكافأة قدرها ألف جنيه . لكل من يتمكن من القبض على الخاني أو الخناة في مكان الحادث أو بالقرب منه . »
ولم يتقدم أحد . . واستمرت الاغتيالات !

ثلاثة ملايين جنيه !

وقد اعترف اللورد ألبني بأن المخابرات البريطانية أنفقت في أثناء ثورة ١٩١٩ .
وفي المدة ما بين نوفمبر سنة ١٩١٨ ومنتصف ١٩٢٥ حوالي ثلاثة ملايين جنيه في مصر وحدها . وأنها لم تحصل في طوال هذه المدة على خيط واحد يوصلها إلى الجهاز السري للثورة ! . . ولقد كان الدكتور سيدني سميث الطبيب الشرعي العالمي يعمل مع المخابرات البريطانية في مصر . في محاولة الكشف عن هذا الجهاز السري ، وفي صفحة ٨٨ من مذكراته يقول بالحرف الواحد : « في خلال الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٢٢ وقع حوالي ٣٠ حادث اغتيال على الموظفين الإنجليز في مصر والضباط الإنجليز في مصر . والجنود الإنجليز في مصر بالأسلحة النارية . ووقعت خمس حوادث أخرى بإلقاء قنابل مصنوعة محليا . . ومع أن أكثر هذه الهجمات كانت تقع في وضح النهار . وفي شوارع مزدحمة بالسكان . فلم يحدث مرة واحدة أن تقدم شاهد عيان واحد . للتعرف على أحد المتنبه فيهم . ولم يحاول أحد من الجمهور أن يساعد البوليس بأية طريقة ! . . وكان من الصعوبة بمكان إثبات أى جريمة من هذه الجرائم على أى فرد . ولم يحصل البوليس مرة واحدة على أثر واحد مفيد في التعرف على القتلة » !



© 1994

الذين تكلموا !

وليس معنى هذا أنه لم تحدث خيانة ، بل لقد حدثت بعض الخيانات ، ولكنها ليست من أعضاء الجهاز السرى نفسه ، وإنما من أشخاص يستعين بهم أعضاء الجهاز السرى ! وكان يحدث في مثل هذه الأحوال أن تعقد المحكمة من أعضاء الجهاز السرى نفسه ، وتصدر حكمها ، وتنفذه في الحال . وقد روى الدكتور سيدنى سميث قصة واحد من هؤلاء تكلم ! روى سيدنى سميث في مذكراته صفحات ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ : أن إحدى الخلايا السرية قررت اغتيال مستر جاير أندرسون أحد كبار الموظفين في الداخلية المصرية . وعهدت بدور معين إلى خادم الموظف الإنجليزي الكبير ، في عملية الاغتيال . ثم علمت الخلية السرية أن هذا الخادم اتصل بالبوايس . فقرر أعضاء الخلية الخلاص منه ، واستدرجوه إلى تلال المقطم ، حيث حاكموه ، ثم أعدموه بضربه على رأسه بقضيب حديدى ، وأخفوا الجثة في كهف قريب .

* * *

وفي مذكرات حسنى الشنتاوى المحامى وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ يقول : « حدث في عام ١٩٢٣ أننى كنت وزميلي الأستاذ محمد يوسف من سجناء قره ميدان ، محكوما عليه بالأشغال الشاقة في قضية عبد الرحمن فهمى ، وكان قد مضى علينا في السجن ٣ سنوات ، وحضرت ثلثة من الجنود الإنجليز في سيارة بوكس ، وأخرجونا من السجن ، وأخذونا معهم إلى وزارة الداخلية ، والقيود الحديدية في أيدينا ، وكان على صدرى رقم السجن (٤٠٨) . وصعدنا إلى الدور الذى به الوزير ، وفي أحد جوانبه لإدارة التفتيش العام ، وأدخلونا واحدا واحدا - أنا وزميلي محمد يوسف الذى كان قد حكم عليه بالإعدام وعُدل إلى السجن المؤبد - دخلت إلى حجرة بها

ضابط هو الضابط أحمد حمدي من القلم السياسي . وقد أصبح بعد بضعة أعوام مديراً لأمن جرجا . وفتح هذا الضابط محضرا يعرض على فيه ١٠ آلاف جنيه وقال : « تريد منك أن تسرد لنا ما تعرفه عن نظير » . . ونظير هذا كان زعيم خلية فدائية ، وكان من سكان شارع محمد علي ، وكنت أعرفه . فاعتذرت للضابط وقلت : ليس عندي معلومات ، وأضفت أنه سبق أن قلت في التحقيق الذي أجرى معي في سنة ١٩٢٠ أنه عرض على عشرة آلاف جنيه والإفراج فورا وتعليمي في الخارج على حساب الحكومة ، وأني رفضت هذا العرض وفضلت السجن !

وأخرج الضابط أحمد حمدي ، وأحضر لي مرطبا ، وقال لي : « لا تؤاخذني ، فأنا أقوم بما كلفني به رؤسائي » ، وأعتقد أن هذا المحضر لا يزال موجودا في الأوراق التي تركها القلم السياسي بوزارة الداخلية بعد إلغائه - ثم أخرجت من الحجرة ، وأدخلوا الأستاذ محمد يوسف فكان موقفه مثل موقفى تماما .

* * *

فما الذى حدث بعد ذلك . . حتى يتجج الإنجليز في أن ينفضوا على الجهاز السرى للثورة ؟ ! الذى حدث أن محمد نجيب الهلباوى كان طوال هذه المدة مسجوناً في ليان طرة ! وعندما خرج من السجن ، بعد أن عفا عنه سعد زغلول في ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ مع جميع المسجونين السياسيين . . عند ذلك بدأت تتغير الصورة ! لقد أرسل لي محمد نجيب الهلباوى مذكراته : . وقال إن هذه المذكرات هي دفاعه عن نفسه ! وإنى أومن بأن حق الدفاع مقدس ، وأتمنى من كل قلبى أن يخرج محمد نجيب الهلباوى من محاكمة التاريخ بريئا ، فليس آلم على نفسى من أن يضطرنى واجبي ككؤرخ أن أخرج جثة من قبرها ! لقد كان نجيب الهلباوى بطلا عام ١٩١٥ ، عندما ألقى القنبلة على السلطان حسين لأنه قبل أن يجلس على

العرش في ظل الحماية ! وإن من سخرية القدر أن سعد زغلول كتب أكثر من ثلاثين صفحة في مذكراته عن هذه القبيلة التي ألقاها الهلباوى . . وأنه ذهب يومها ليراه في التحقيق ووصفه بقوله : « إن الغريب أن في ملامح هذا الشاب - نجيب الهلباوى - وهيته شيئا يشبه مصطفى كامل ، وعلى الأخص حركاته . . . فما الذى تغير في خلال ٩ سنوات ؟ من عام ١٩١٥ إل عام ١٩٢٤ . . من شاب يشبه في حركاته « مصطفى كامل » ، إلى رجل يشبه في حركاته « كين بويد » ؟ . . ما الذى حول البطل الوطنى إلى مستر « هـ . . » ؟ إن لكل ما يقوله نجيب الهلباوى في مذكراته : أن السبب هو أنه بعد الإفراج عنه عرض عليه سعد زغلول وظيفة بخمسة عشر جنيها ، بينما عين أحد الصحفيين بمرتب قدره خمسة وثلاثون جنيها !

وهنا يحسن أن أتذكره هو يتكلم . . إننى أنشر مذكراته بكل ما فيها من شتائم ومطاعن كما هى !

المفاجأة رقم ١

أزبني صفحة ١٥ من مذكرات نجيب الهلباوى كتب تحت عنوان : (أول بذور الشقاق) ما يأتى : « أفرج عن جميع السياسيين ، فالتحق الموظف الحكوى بوظيفة حكومية ، وغير الموظف من الهتافة بوظيفة فى البرلمان ، أما أنا وعريان يوسف سعد ويوسف العبد ، فقد أغدق علينا سعد كراهيته بلا سبب نعرفه حتى الآن . طلبنى النتراشى باشا فى مكتبه بوزارة المعارف ، وكانت السيدة نبوية موسى هناك ، فسألتنى : « هل تعرف السبب الذى لا يطيق الباشا من أجله ذكر اسمك ؟ » . فقلت له : « لأننى أحمل اسم الهلباوى عدوه » . قال : : « هل تحب أن تكون

مدرسا فى بنى سويف ؟ » . قلت له : « لا أحب أن أغادر القاهرة ، لأنم دراسة الحقوق » . قال : « اقبل هذه الوظيفة مؤقتا » . قلت : « لا أقبل ، لأنكم أعددتم الوظائف على المتنافه ، وتركتم من حملوكم على أعناقهم للرياسة » . قال : « اضرب مثلا » . قلت : « فلان وكل جهاده مقال فى جريدة الأفكار بسب ثروت باشا تحت عنوان (إنى أضحك منك يا ثروت) . ولو كان لى أخت جميلة ورقيقة لكنت اليوم فى أعلى المناصب » . فقالت السيدة نبوية مرسى بعد أن رفعت الحجاب من على وجهها (والسيدة نبوية موسى كانت غير جميلة) : « وهل أختك أجمل منى ؟ » . قلت لها : « إنك أجمل منها بكثير » . قال النقراشى : « حاسبوا شوية .. انتم (ح) تلضموا مع بعض ! بلاش غزل ! » ضحكنا ثم قلت له : « طريقة حل المسائل عندكم غلط » .

النقراشى باشا : « وكيف كان ذلك ؟ »

قلت : « إليك مسألة : جهاد ريع قرن يساوى ١٥ جنيها خارج القاهرة .. وقاحة وهتاف فى الشارع يساوى ٣٥ جنيها فى الشهر وفى قلب العاصمة .. فعلل ذلك ! » . حار النقراشى باشا فى الجراب ، فغادرت المكتب . وسافرت إلى بلدى أزرع وأفطح ، فقد تنبت التبر الجبال . ومن ذا الذى يطبق الظلم من الأحرار ويحب ظالمه . . .

• • •

انتهى كلام إهلباوى فى مذكراته عن سبب الخلاف ! ولا نظن أن هذا الظلم يساوى أن يذهب الهلباوى ليعرض نفسه على المخابرات البريطانية ! . . إن محمد يوسف الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية عبدالرحمن فهمى ، مكث عامين بعد العقو عنه بغير وظيفة ، وأخيراً وجد وظيفة بثلاثة جنيها فى الشهر ! ومع ذلك لم يفكر فى أن يذهب إلى إنجرام المسئول عن المخابرات البريطانية ! . . وعريان يوسف سعد الذى ألقى

قنينة على يوسف وهبه باشا عينه سعد زغلول بمرتب سبعة جنيهاً ونصف . .
ويوسف العبد أحد أبطال الجهاز السرى عينه سعد زغلول بمرتب تافه !
ولكن أحداً من هؤلاء لم يذهب إلى إنجرام بك !

المفاجأة رقم ٢

يقول نجيب الهلباوى فى مذكراته صفحة ٦٢ من الكراسة المكتوب عليها : « إماطة اللثام عن أخطر الأسرار » وهى بخط يد نجيب الهلباوى أيضاً ! . .
كتب الهلباوى فى يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ - وضع خطاً تحت كلمة « أكتوبر سنة ١٩٢٤ » - لأن هذا الشهر هو الذى اعترف فيه لمورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مذكراته صفحة ٩٣ (من الجزء الثانى) بأنه بدأ فيه البحث بين لورد اللنبي ورئيس الوزراء البريطانى عن صيغة الإنذار الذى قدم لسعد زغلول بعد ذلك . لمناسبة قتل السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . قال نجيب الهلباوى فى السطر السادس من صفحة ٦٢ ما يأتى بالحرف الواحد . وبخط يده : « دارت الدنيا فى رأسى . وكاد الغضب يقتلنى ، وعزمت على أن أسير بخطى واسعة نحو حب ذاتى متخذاً حطام الأصنام التى عبدتها سلماً أرتقى عليه . وفى ساعتها . وحينما كنت أتميز من الغيظ . وبكاد الشرر يتطاير من عيني ، إذا بثاغراف يصلنى من حكمدارية مصر تطلبنى فيه على عجل لأمر هام ، وتستحلفنى باسم مصر وباسم الملك أن ألبى دعوتها . سافرت إلى مصر فى أول قطار . وقابلت رسل باشا وسليم زكى فقالوا لى : لقد اعتدى على سعد ونريد منك المحافظة عليه . . أما من جهتك فكل شرط تمليه علينا فهو مقبول ، فأملت عليهم الشروط الآتية :

أولا : لا أدخل الحكمدارية ولا أى دار للحكومة .
ثانيا : أن يكون الكلام بواسطة التليفون ، ومرة واحدة فى اليوم .
ثالثا : أن يكون مرتبى الشهرى ٤٠ جنيها ، خلاف المسكن والمأكل
والمشرب .

« قبل الحكمدار — رسل باشا — شروطى وقبلت العمل لحماية سعد ، وهو
عمل صورى فى اعتقادى على الأقل ، والتحقت فى ثانى يوم بمدرسة الحقوق الفرنسية
لأتم دراسى . . قلت لنفسى : « لقد ضحيت بمستقبلى العلمى والمادى من أجل
مصر والمصريين ، وساقى عدو بلادى إلى المشتقة ، ونجاني ربى بمعجزة منه ، ورفضت
وأنا مكبل بالحديد فى سجن طره التراء والحرية ، وفضلت حياة السجون على خدمة
الحكومة فى عهد الاحتلال ؛ وأخيراً كان نصيبى من زعيم الأمة ، الجحود ، وحرى
لا هواده فيها ، ومن أهلى وعشيرتى وأصدقائى الإهمال ونكران الجميل . ثم نظرت
إلى الماضى القريب ، فوجدت أناسا تقدمتني وكان شوطهم ورائى بعيد ستحيق
إذ أمشى على مهل » .

هذا ما سجله نجيب الهلباوى فى مذكراته بخط يده . . ولكننا نقف هنا عند
تاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قليلا . وهو التاريخ الذى أرسل فيه الحكمدار
الإنجليزى إلى نجيب الهلباوى يستدعيه على وجه السرعة ! . . فى يوم ٢٨ سبتمبر
سنة ١٩٢٤ قالت جريدة السانداى تيمس فى مقال افتتاحى موعز به أن من الصعب
الوصول إلى اتفاق بسرعة بين سعد زغلول وماكدونالد فى المفاوضات التى تجرى
الآن ، والسبب فى ذلك متطرفو البرلمان المصرى . فى يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٤
أبرق المستر رامزى ماكدونالد وزير الخارجية إلى نائب المندوب السامى فى القاهرة
يقول له : « لا أمل فى الاتفاق مع زغلول . رفض زغلول قبول احتلال أية نقطة من

الأراضي المصرية . أصر على موقفه من السودان الذى صرح به فى أقواله العمومية .
سأجتمع به يوم ٣ أكتوبر للاتفاق على قطع المفاوضات .

الإمضاء « ماكدونالد »

وفى هذا الوقت بالذات بدأ البحث بين اللورد ألبني وماكدونالد فى لندن فى صيغة الإنذار الذى يقدم إلى سعد زغلول ! كما جاء فى مذكرات لورد لويد صفحة ٩٣ من الجزء الثانى . وفى هذا الوقت بالذات بدأت المخابرات البريطانية تستعد ! وفى يوم ٢ أكتوبر أرسل رسل باشا برقية إلى نجيب الهلواوى : « بطلبنى على عجل لأمر هام » كما دون نجيب الهلواوى فى مذكراته بخط يده فى صفحة ٦٢ ، السطر العاشر ! . .
ففى يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أذاعت شركة روتر أنه صدر بلاغ رسمى فى لندن بأن المحادثات بين سعد زغلول وماكدونالد قد انتهت !

مصادفة غريبة . . أليس كذلك ؟ ولكن الأدلة التى ستجىء بعد ذلك سوف تثبت أن بداية الاتصال بين رجل المخابرات البريطانية مستر إنجرام وبين نجيب الهلواوى قد بدأت قبل ذلك بشهور !!!

° ° °

أما قول نجيب الهلواوى فى مذكراته أن رسل باشا الحكمدار الإنجليزى استدعاه بهذه البرقية المستعجلة فى يوم ٢ أكتوبر لحراسة سعد زغلول فهو أمر لا يتصوره العقل ! أن يهتم الحكمدار الإنجليزى بحياة سعد زغلول فى هذه الفترة التى تقرر فيها قطع المفاوضات . لأن سعد زغلول أصر على مطالب شعب مصر ! ولكن أغرب من هذا أنه فى يوم ٢ أكتوبر لم يكن سعد زغلول فى مصر حتى يتولى الهلواوى حراسته على وجه السرعة ! لقد كان سعد زغلول يومها فى لندن ! . . ولم يعد من أوروبا إلا فى صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . فلم يكن هناك داعٍ إذن لأن يرسل الحكمدار الإنجليزى إلى الهلواوى برقية قبل ذلك

بثانية عشر يوما يستدعيه على وجه السرعة! وحتى الهلباوى نفسه في مذكراته صفحة ٦٢، اعترف بأن تكليف الحكمदार الإنجليزي له بحراسة سعد زغلول كان « عملا صوريا » . ثم إن سعد زغلول اعتدى عن حياته في يوليو .. وبرقية الحكمदार في ٢ أكتوبر! .. فكيف يحصى الهلباوى في القاهرة سعد زغلول الذي كان موجودا في لندن في تلك الأيام ؟ .. إنها دعوى .. ضعيفة جدا ! .. بل إن الهلباوى نفسه اعترف بأنه هو الذى عرض خدماته على البوليس .. جاء في صفحة ٤ من مذكرة نجيب الهلباوى في قصيته التى رفعها على الحكومة ما يأتى بالحرف الواحد : « في سنة ١٩١٦ حكم على محمد نجيب الهلباوى بالإعدام . لأنه ألقى قنبلة على عظمة السلطان حسين بالإسكندرية . واستبدل هذا الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة . وفي ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ خرج نجيب الهلباوى أفندى من سجن طرة بالعفو العام الذى صدر عن المجرمين السياسيين . وإذا بالبوليس السياسى يتخبط في ظلام حالك . من غموض الحوادث ، تلك الحوادث التى ظلت تتتابع مدى عامين كاملين دون أن توفى الحكومة لضبط الفاعلين . فكر محمد أفندى نجيب الهلباوى في أن يتصل بالبوليس . لمدة بالمعلومات عن كحوادث القتل السياسى . لأنه كان عضوا في جمعية سرية كان قوامها في سنة ١٩١٣ الدكتور شفيق منصور والأستاذ أحمد سابق الخامى ومحمد أفندى شمس الدين الموظف بالمالية الآن وغيرهم كثيرون من جميع أنحاء القطر . وكان الهلباوى يعتقد في ذلك الوقت أن شفيق منصور هو العقل المفكر في حوادث الاغتيال السياسى جميعها » .

المفاجأة رقم ٣

ولكن في صفحة ٣ من الكراسة رقم ٤ من مذكرات الهلباوى مفاجأة ! لقد أزعجت الستار في فصل سابق أنه عقب حادث السردار تقدم مستر كين بوياد مدير المخابرات البريطانية ببلاغ إلى الأورد ألبنى هذا نصه :

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - أبلغني مرشدى المستر H أن سعد زغلول عقد اجتماعاً في بيته حضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمي والنقراشي وكرم عبيد ، وأنهم أقسموا اليمين على اغتيال الإنجليز . وأن سعد زغلول هاجم في الاجتماع السردار لأنه لم يزره في أثناء وجوده في لندن . وأنه بناء على هذا وضعت خطة لاغتيال السردار .

نشرت هذا السر الخطير في مقال سابق . وتساءلت : من يكون مستر H هذا ؟ . وقلت إنني أستنتج أن مستر H هو نجيب الهلباوى . ورحت أقدم الأدلة على هذا الاستنتاج . وعندما قدم لي نجيب الهلباوى مذكراته فوجئت في صفحة ٣ من الكراسة الرابعة ، بنجيب الهلباوى يكتب بخط يده ويقول إنه بعد مقتل السردار عقد اجتماع في منزل إنجرام بك في الجزيرة ، وأن اللواء رسل باشا حاكمدار العاصمة كان يتأديه « يا مستر H !! »

اعترف نجيب الهلباوى بهذا بخط يده في الصفحة الثالثة في السطر الرابع عشر !! وقال نجيب الهلباوى في مذكراته . إنه عقدت جلسة في منزل إنجرام بك بالجزيرة حضرها إسماعيل صدقي وزير الداخلية والنائب العام ورسول باشا وإنجرام بك وسليم زكي ، ثم قال : « انعقدت الجلسة . وبعد مناقشة طويلة سلمتهم خطة القبض على الخناة مكتوبة بيدي . وطلبت منهم تنفيذها بدقة سير عقرب الساعة . وحذرتهم مغبة التأخير أو التقديم . فقد تؤدي غلطة بسيطة إلى الفشل الذي سوف يعقبه ثأر المذلة لجميع سكان وادي النيل . قال رسول باشا : « وإن لم تنجح هذه الخطة فامصيرك بامستر H » قلت : « سوف أقتل نفسي على الطريقة اليابانية ، لأنني لا أطيق صبرا على ذل بلادى ومايكى » .

انتهى ما قاله نجيب الهلباوى بخط يده في مذكراته . فهذا اعتراف كامل

من الهلباوى بأنه رجل المخابرات البريطانية الذى أطلق عليه مستر كين بويد لقب مستر H . . ولقد قلت إن نجيب الهلباوى اتصل بإنجرام بك مدير المخابرات البريطانية قبل حادث السردار . . وأن المخابرات البريطانية هى التى حرصت على اغتيال السردار ، وأن نجيب الهلباوى هو الذى تولى تخريض شفيق منصور . . أو تخريض بعض الذين قاموا باغتيال السردار .

ولم أذكر كل ما لدى من أدلة ! لأننى توقعت أن يرد نجيب الهلباوى ! وأردت أن أبين بعض الأدلة فى يدى احتياطا للطوارئ !

المفاجأة رقم ٤

وقد اعترف لإنجرام بك بأن الهلباوى لم يقل الحقيقة عندما قال نجيب الهلباوى فى مذكراته أنه اتصل بالبوليس فى ٢ أكتوبر ، بل إنه اعترف بأن الاتصال بدأ قبل ذلك . فى شهر فبراير سنة ١٩٢٤ . فى صفحة ٤٣ من الدوسيه حرف ج فى جنائيه محمد فهمى على وآخرين : قال لإنجرام بك نائب الحكماء فى القاهرة ، وهو فى الوقت نفسه موظف فى المخابرات البريطانية : « إني تذكرت أن محمد نجيب الهلباوى الذى كان متهما بإلقاء القنبلة فى الإسكندرية . وكنت شاهدا ضده أمام المحكمة العسكرية . من الأشخاص الواقفين على أسرار كثير من الجمعيات السرية . وكان قد حضر لى بعد الإفراج عنه . وطلب أن يشتغل معنا ، فوجدت أنه عامل مفيد . وأوصيت على تشغيله فعلا . وخابره سليم أفندى زكى فى غيابي للحضور للاشتغال معنا . وحصلت مكاتبات بهذا الخصوص بين البوليس وبينه . » هذه هى شهادة لإنجرام بك الموظف فى المخابرات البريطانية المسجلة فى محكمة الجنائيات فى صفحة ٤٣ . ومعنى هذا أن محمد نجيب الهلباوى اتصل بإنجرام بك

بعد الإفراج عنه في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . أى قبل حادث السردار بأكثر من ثمانية شهور . وقد اعترف محمد نجيب الملباوى بأن إنجرام بك صادق في هذه الرواية في المذكرة التى قدمها محمد نجيب الملباوى إلى محكمة مصر الابتدائية ، الدائرة الخامسة المدنية والتجارية في القضية التى رفعها نجيب الملباوى على وزارة الداخلية يطالب فيها أن تدفع له الوزارة جميع المكافآت التى أعلنت عنها الحكومة مقابل الإرشاد عن أعضاء الجهاز السرى والمحدد النطق بالحكم فيها جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . قال الملباوى في صفحة ٥ من هذه المذكرة بالحرف الواحد : « بدأ نجيب الملباوى أبحاثه من تاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بالاتصال بشفيق منصور ، لأنه كان عضوا في الجمعية السرية في سنة ١٩١٣ ومنه تعرف بمحمود إسماعيل ، وهو أشد رجال العصاة جرأة وخطورة ، ومنه تعرف بأولاد عنايت ، عبد الفتاح وعبد الحميد ، وإبراهيم موسى . وأخذ يتلمس منهم الأخبار . فعرف الكثير من مرتكبي الحوادث السابقة »

انتهى كلام الملباوى في مذكرته صفحة ٥ . قال الملباوى - إذن - اتصل بإنجرام بك رجل الخبايا البريطانية عقب الإفراج عنه في ١٢ فبراير . . أى قبل أن يعرض عليه النقراشي وظيفة في بنى سويف بخمسة عشر جنيها . . وهذا يؤيد ما قاله لورد لويد في مذكراته صفحة ١٠٦ الجزء الثاني عندما قال : ~~إن الملباوى اتصل بالبروليس الإنجليزي عقب خروجه من السجن لكنى يستقم من زملائه في قضية الاعتقالات ، وكان الإفراج عنه في ١١ فبراير ١٩٢٤ . والملباوى باعترافه في مذكرته صفحة ٥ »~~ يقول إنه بدأ الأبحاث في الكشف عن الجهاز السرى لشورة ١٩١٩ بعد ذلك ، وبدأ الاتصال بشفيق منصور من ٣ أكتوبر ! . . وقد كان يتردد عليه يوميا ، وكان يمثل دور الفقير المحتاج لثمن بذلة . حتى دفع له محمود إسماعيل قسط البذلة ! واكمه

فى الواقع كان يخذع شفىق منصور ومحمود إسماعىل ، ونجح فى خداعهما ، كما نجح بعد ذلك فى إقناع بعض أعضاء الخلية السرىة بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، وبهذا أشعل الكبرىت فى صفىحة البترول !

إنقاذ وادى النيل

ثم بقول فى مذكراته إن سر تبلىغه عن قتلة السردار أنه أراد إنقاذ وادى النيل ! فى صفحة ٢٦ من المذكرات كتب نجىب الهلباوى تحت عنوان « الطريق الوحىد لإنقاذ وادى النيل » : « كان هناك طريق واحد لإنقاذ البلاد من شر هذا البلاء ، طريق لاىد من السىر فىه بىن الأشواك وفوق القتاد ، لأنه لا يوجد طريق سواه . هذا الطريق هو القبض على قتلة السردار ومحاكتهم . . كانت هذه أمانىة الملك وهدف وزارته والشروط الأساسىة الذى طلبته إنجىلترامنا لرجوع الجيش المصرى إلى السودان . شرطت إنجىلترامنا هذا الشرط وهى واثقة تماما أنه لا قبل لأى حكومة مصرىة على تنفذه ، كما حصل من قبل فى جمىع الاغتىالات السىاسىة . . كانت إنجىلترامنا تمنى ألا يقبض على الجناة حتى تستال الحادىث إلى أبعد حد ، فلا يرجع الجيش المصرى إلى السودان وىخلو لها الجو هناك »

انتهى ما ذكره نجىب الهلباوى فى مذكراته حرفىا . إن نجىب الهلباوى رجل ذكى ، وهى مكلف من إنجرام بك بمراقبة شفىق منصور . . وهو يرى عند شفىق يومىا الشبان الذىن قرروا اغتىال السردار . . وكان یجلس معهم فى الصباص والمساء ، وىأكل معهم ، ویتسامر معهم ، فلم یستنتج — فى أضعف الأیمان — أنهم بنون القىام باغتىال ! فهل لم یبلغ إنجرام بك ؟ أبلغه طبعا ! فإذا فعل إنجرام بك . . ؟ هل منع الحادىث ؟ هل قبض على هؤلاء الذىن كانوا یتآمرون ؟ إنه لم یفعل أى

شئ من هذا . بل إنه - وهو المشرف على البوليس السامى - دفع نجيب الهلباوى طوال هذه الفترة من ٣ أكتوبر إلى ١٩ نوفمبر ليشجع ، ويلهب ويحمس ، لكى يستطيع الإنجليز أن يقدموا الإنذار الذى اعترف لورد لوييد المندوب السامى ، بأنهم بدأوا يعدونه فى أكتوبر ، أى قبل مصرع السردار بأكثر من شهر ! ثم هناك مسألة أخطر ! تؤيد أن الإنجليز هم الذين أوحوا باغتيال السردار ، وشهلوها اغتياله . فإنه تقرر - حسب الاعترافات المسجلة فى التحقيقات - قتل السردار يوم ١٩ نوفمبر ، ثم فوجئ شقيق منصور بخبر فى الصحف بأن السردار سيسافر فى اليوم السابق . وتصوروا أن السردار أفلت . . وإذا بالورد الذى يطلب من السردار أن يبقى إلى يوم ١٩ لأمر هام . . والثابت من علاقة نجيب الهلباوى بإنجرام رجل المخابرات البريطانى ، أن تخطيط مقتل السردار كان يبلغ من نجيب الهلباوى إلى إنجرام بك دقيقة بدقيقة . . فلو لم يكن لإنجرام بك موافقا ومؤيدا لتنفيذ الاغتيال ، لشجع لورد ألنبي السردار على السفر فى يوم ١٨ أو قبل ذلك ليفلت من الموت . ولكن ما الذى استبقاه ليوم ١٩ نوفمبر . بدون سبب ظاهر ؟ .. اللهم إلا أن يتم الاغتيال فى ذلك اليوم تنفيذا لخطة السياسة البريطانية المرسومة !

المفاجأة رقم ٥

ثم تعالوا نمشي مع الأيام إلى أن نصل إلى يوم ١٩ نوفمبر . يوم مصرع السردار . إننا نجد مسألة أهم ! . قال سليم زكى فى صفحة ٣٣ من محضر تحقيق جنائية محمد فهمى على ومن معه - ملف حرف ج (وهى قضية ماهر والنقراشى) : فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ - أى يوم مقتل السردار - كنت على اتفاق لمقابلته (أى نجيب الهلباوى) فى الساعة الخامسة والنصف بجهة مصر الجديدة بالقرب من لونا بارك

(سينما روكسى الآن) فتوجهت فعلاً وتقابلت معه ، وأخبرته أنه اعتدى اليوم على حياة السردار ، فأفهمنى بأنه ليس لديه خبر بهذه الحادثة ، وأن أول كل شيء سيعمله أنه سيذهب إلى مكتب الدكتور شفيق منصور الحامى لأنه إذا كان مرتكبوا الحادث من المصريين ، فلا بد وأن الدكتور (شفيق منصور) يكون لديه معلومات . . . ولا نكتفى بالدليل من أقوال سليم زكى المسجلة فى التحقيقات . . . إننا نبحث عن الدليل من أقوال نجيب الهلباوى نفسه ! . . . هذا هو تقرير نجيب الهلباوى لإيجرام بك المقدم بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ، وهو مقدم ليضم إلى التحقيق ، وقد سجل فى دوسيه الجناية رقم ١١٠ سنة ١٩٢٤ .

قال الهلباوى : « كنت مرتبطاً بوعده مع حضرة اليوزباشى سليم أفندى زكى فى الساعة الخامسة بعد الظهر بمصر الجديدة ، يوم حادث السردار . وفى الساعة الخامسة تقابلنا لأعطينى له بعض معلومات . ففاجأنى بخبر الاعتداء على السردار وطلب منى التحرى بأسرع ما يمكن . ففكرته وذهبت فى الحال إلى مكتب شفيق أفندى منصور ، لأننى على يقين بأنه ليس هناك حادث يحدث بدون علمه تقريباً . قد يجوز أن يطعن نجيب الهلباوى فى تقريره إلى الحكماء بالتزوير . على الرغم من أنه مسجل فى قضية السردار فى دوسيه القضية رقم ١١٠ سنة ١٩٢٤ . . . ولكن نجيب الهلباوى أعاد نشر هذا التقرير بحروفه فى صفحة ١٨ من المذكرة التى قدمها أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ، الدائرة الخامسة المدنية والتجارية فى القضية المحدد لها النطق بالحكم فى جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . . . فهذا دليل ثابت واعتراف بصحة هذا الاعتراف الخطير !

ولكن . . . كاد المريب أن يقول : خذونى ! . . . ما هو السر فى إصرار سليم زكى على أن يقول فى التحقيق أمام النيابة أنه عندما قابله نجيب الهلباوى الساعة

الخامسة والنصف - بعد ثلاث ساعات ونصف ساعة على الأقل من الحادث - إن نجيب الهلباوى لم يكن يعرف بهذه الحادثة ! . وما هو السر أيضا فى إصرار نجيب الهلباوى على أن يقول فى تقريره المقدم لإنجرام بك ليرقى بالتحقيق إنه عندما اجتمع بسليم زكى فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الحادث فاجأه سليم زكى بخبر الاعتداء على السردار ! . إن المقصود بهذا أن يسجل سليم زكى وإنجرام أن نجيب الهلباوى لم يكن يعرف بحادث الاغتيال !

ولكن هل هذا معقول ؟! هل يصدق سياذج أن نجيب الهلباوى المتصل بمحادثات الاغتيالات السياسية ، والذي يعمل باعترافه من ٤ أكتوبر مع إنجرام بك وكيل الحكمدار ، والموظف فى المخابرات البريطانية ، لم يعلم بحادث إطلاق الرصاص على السردار إلا بعد وقوعه بثلاث ساعات فى روايته هو ، أو بعد ثلاث ساعات ونصف فى رواية سليم زكى مساعد إنجرام بك ؟ ! . . . ودل يصدق ساذج أن حادثا وقع فى شارع قصر العبنى الساعة الثانية ظهراً ، وهز القاهرة بعنف ، وصدرت ملاحق الصحف بعد وقوعه بساعة ترويه . وجرى - باعة الصحف فى جميع شوارع القاهرة يصيحون : « ضرب السردار الإنجليزى بالرصاص يا جدد ! » ، ثم يصاب نجيب بالصمم فلا يسمع به فى الترام الذى ركب من بيته إلى محطة المترو ، ثم فى المترو الذى حمله إلى مصر الجديدة ، لا يسمع فى كل هذه الأثناء أن السردار أطلق عليه الرصاص ! . . ثم هل يصدق عاقل أن سليم زكى وكيل القلم السياسى يترك التحقيقات الخطيرة فى حادث السردار بعد وقوعه بثلاث ساعات ، ليذهب إلى مصر الجديدة ، ويجتمع بمحمد نجيب الهلباوى ، إلا إذا كان واثقا ومتأكدا ومتيقنا بأنه سيجتمع برجل يعرف سر الاغتيال من ألفه إلى يائه !!

إن كل هذا يؤكد أن نجيب الهلباوى عندما كان ذاهبا إلى لوناپارك فى مصر

الجديلة كان يعرف أن السردار قد قتل ؟ بل إنه كان يعرف موعد قتل السردار
قبل أن يقتل السردار !

المفاجأة رقم ٦

إن علم الإجرام يقول إنه مهما كانت كفاءة المجرم ، ومهما كان ذكاؤه ،
ومهما بلغت حيلته وحذره ، فإنه دائماً يترك أثراً ! إن هذا الأثر هو الخيط الرفيع
الذي يصل إلى إثبات التهمة ! ولكن العجيب أن المخابرات البريطانية - بكل دهائها
وعبقريتها وكفايتها - تركت بصمة لها في حادث مقتل السردار !
ما هي ؟

ببصمات على جثة السردار

المخابرات البريطانية بصمة إحدى أصابعها على جثة السردار ! إنها
تركت
 بذلت مهارة عجيبة فى إخفاء كل علاقة لها بالحادث .. غسلت جميع
 بقع الدم ، رمت بعض الملابس الملوثة بالدم على سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشى
 . . . ثم أطلقت المخابرات البريطانية صفارة البوليس تطالب برؤوس المحرضين على
 اغتيال السردار . وهى تقصد أولاً وأخيراً القضاء على الحركة الثورية فى مصر .
 ولكنها ، فى عجلتها وفى نشوة انتصارها الضخم بهذه الضربة العالمية ، نسيت بصمة
 على جثة القتيل . ويقول العلماء فى العلوم الجنائية إن المعروف جيداً أن تحقيق
 الشخصية ببصمات الأصابع يعتمد على الحقيقة القائلة بأنه ليس هناك أية بصمتين
 متشابهتين تماماً . وقد يكون الاختلاف طفيفاً ، بل ولا يرى إلا بالميكروسكوب !
 واعتقد أن وثائق التاريخ هى خير ميكروسكوب يكشف البصمات !

ولكن وجدت بصمة على جثة السردار . دون حاجة إلى استعمال ميكروسكوب
 علمى . وإنما مستمدة من الوثائق والمستندات ! إن بريطانيا استندت فى الإنذار
 البريطانى عقب مصرع السردار إلى أنه بالرغم من أن الحماية البريطانية على مصر
 قد انتهت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فإن الحكومة البريطانية احتفظت ببعض
 المسائل : ومن هذه المسائل المحتفظ بها حماية الأجانب ، وأن لها صفة خاصة مع

مصر ، وأنه ليس من حق أى دولة أن تتدخل فى العلاقات بينها وبين مصر . وبناء على هذه النقط المحتفظة بها قامت بريطانيا بعدوانها على مصر ، بتقديم الإنذار البريطانى الذى لم يسبق له مثيل فى التاريخ .

ولكن هناك مفاجأة بعد ساعتين !

إن السردار قتل فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . والثابت من وثائق عصبة الأمم فى جنيف ، التى حلت محلها الآن الأمم المتحدة فى نيويورك - أن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم ذهب فى الساعة العاشرة والنصف بوقت جنيف - أى الساعة الحادية عشرة والنصف ظهرا بوقت القاهرة ، فى يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقابل السكرتير العام لعصبة الأمم وقدم له مذكرة تقول : « إن الجمعية العامة لعصبة الأمم وافقت فى سبتمبر على بروتوكول خاص بأن سباق السلام والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التى ليست أعضاء فى عصبة الأمم . وبما أن هذا القرار يمكن مصر التى ليست عضواً فى عصبة الأمم أن تنضم إلى هذا الميثاق وتطالب بالاستفادة منه فى شأن التحكيم فى أى خلاف ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانىة تجد نفسها مضطرة لأن تحيط بعصبة الأمم علماً بأنه بالرغم من أن الحماية البريطانىة على مصر قد انتهت ، فإن الحكومة البريطانىة قد قامت ببعض تحفظات فيما يتعلق بمسائل معينة ، وهذه التحفظات تتعلق بمسائل تتضمن المصالح الحيوية الإمبراطورية البريطانىة . . ولذا لا تسمح الحكومة البريطانىة بأى تدخل أو بأى مباحثات بشأنها من جانب دولة أخرى . وإن أى تدخل فى الشؤون المصرىة ، أو محاولة البحث فيها فى عصبة الأمم من جانب أى دولة هو عمل غير ودى » .

هذه هي المذكرة التي قدمها مندوب بريطانيا إلى عصبة الأمم في الساعة العاشرة والنصف صباحاً بوقت جنيف . أي الساعة الحادية عشرة والنصف بوقت القاهرة في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وبعد تقديم هذه المذكرة بساعتين فقط . أي في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر تم اغتيال السردار في مدينة القاهرة ! . . واستندت بريطانيا في الإجراءات التي اتخذتها ضد مصر عقب الإنذار البريطاني بالعدوان المسلح الذي قامت به على هذه النقطة نفسها . التي سجلتها بريطانيا قبل مصرع السردار بساعتين . إن عصبة الأمم بدأت عملها . وعقدت أول اجتماعاتها في جنيف في نوفمبر سنة ١٩٢٠ . وكانت مؤلفة يومها من ٤٢ دولة كما جاء في كتاب تاريخ أوروبا في زماننا تأليف جيمس هارفي روبنسون وشارلس بيرو في صفحة ٦٣٥ ، فلماذا لم تسجل بريطانيا يومها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في عصبة الأمم ؟ . لماذا لم تسجل هذا التصريح . وحققها في حماية الأجانب . واتخاذ ما تشاء من الإجراءات عند صدور التصريح . في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ثم يمر عام ١٩٢٢ كله ولا تفعل ذلك ! ثم يمر عام ١٩٢٣ كله ولا تفعل ذلك ! ويمر شهر يناير سنة ١٩٢٤ . وفبراير . ومارس . وأبريل . ومايو . ويونيو . ويوليو . وأغسطس . وسبتمبر . وأكتوبر . و١٨ يوماً في نوفمبر دون أن تخطر عصبة الأمم بحقوقها المترتبة على تصريح ٢٨ فبراير : ولكن في الساعة العاشرة والنصف قبل ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ يهرول مندوب بريطانيا إلى السكرتير العام المساعد ، ويقابله في جنيف في الحادية عشرة والنصف ظهراً بوقت القاهرة . ليقدم هذه المذكرة ، وبعد ساعتين يقتل السردار ! ألا يمكن من هذا التصرف المريب العجيب أن نرددها اقتناعاً بأن مستر « هـ » أو نجيب الهلباوي عرف في وقت متأخر من أحد أفراد عصابة الاغتيال . أو من أحد أعضاء الخلية السرية ، أنه تقرر الكتاب الممنوع ج ٢

اعتقال السردار فى يوم ١٩ نوفمبر . وأن المخابرات البريطانية أخطرت وزير الخارجية البريطانية سير أوستن تشريلين بالموعد . وأن وزير الخارجية أسرع وطلب من مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم أن يتقدم بهذه المذكرة إلى سكرتير عصبة الأمم المتحدة فى الحال ؟ . وكان تقديم المذكرة فى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً بوقت القاهرة . وكان اعتقال السردار فى الساعة الواحدة والنصف ظهراً بوقت القاهرة أيضاً ! وإلا فكيف تعرف لندن - قبل مقتل السردار - أن حادثاً خطيراً سيقع . وأن هذا الحادث سيقضى من بريطانيا أن تقوم بعمل عدوانى على مصر . وأن تحتاط بريطانيا فتقدم هذه المذكرة إلى عصبة الأمم لتقطع الطريق على مصر إذا اشتكت إلى عصبة الأمم من العدوان الذى وقع عليها ؟! أو إذا طلبت مصر تحكيم عصبة الأمم فى هذا العدوان . طبقاً للميثاق الذى كان من حق مصر الانضمام إليه بالقرار الذى أصدره مجلس العصبة سنة ١٩٢٤ . اللهم إلا إذا كان وزير خارجية بريطانيا يضرب الرمل ويقرأ الطوالع . ويعرف المستقبل من سير النجوم ؟!

* * *

ثم هناك دليل آخر على أن هذا التصرف غير طبيعى ! ولو أنه كان تصرفاً طبيعياً . فلماذا أخفى مندوب بريطانيا عن الصحف يومها أن بريطانيا قدمت هذه المذكرة . كما يحدث دائماً عندما تقدم أى دولة مذكرة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم . وكما يحدث الآن عندما تقدم أى دولة مذكرة إلى سكرتير الأمم المتحدة ؟! . ولكن الشئ المريب أن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم أطبق شفثيه ولم يقل شيئاً . ولم تنشر أى صحيفة فى العالم يوم ١٩ نوفمبر أن بريطانيا قدمت هذه المذكرة . ولا فى يوم ٢٠ نوفمبر . ولا ٢١ نوفمبر . ولا ٢٢ نوفمبر . ولا ٢٣ نوفمبر . ولا ٢٤ نوفمبر .

ولا ٢٥ نوفمبر - ولا ٢٦ نوفمبر - ولا ٢٧ نوفمبر - ولا ٢٨ نوفمبر - ولا ٢٩ نوفمبر .
ولا ٣٠ نوفمبر - ومر أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ولا كلمة فى أى صحيفة فى العالم .
ومر ٢ ديسمبر . . ولا كلمة !
ومر ٣ ديسمبر . . ولا كلمة !

وبدأ الخمس فى سكرتيرية عصبة الأمم عن هذه المذكرة السرية . التى قدمت
فى موعد غريب - وتسرب الخمس إلى الوفد البريطانى - . وفى يوم ٤ ديسمبر أذاعت
شركة روتر - وهى شركة بريطانية - برقية من مراسلها فى جنيف تقول : إن
بريطانيا العظمى أرسلت إلى سكرتيرية عصبة الأمم فى ١٩ نوفمبر . مذكرة أشارت
فيها إلى قرار عصبة الأمم الصادر فى ٧ أكتوبر . والذى جاء فيه أن ميثاق السلام
والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التى ليست أعضاء فى عصبة
الأمم . وأضافت مذكرة الحكومة البريطانية أن نص . هذا القرار قد يفيد أن مصر
يمكنها الانضمام إلى هذا الميثاق . ولكن الحكومة البريطانية لا يسعها والحالة هذه
أن تسلم بحق الحكومة المصرية فى أن تطلب توسط عصبة الأمم فى تسوية المسائل التى
احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير .

انتهت برقية روتر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عن المذكرة التى قدمت
فى ١٩ نوفمبر قبل مقتل السردار بساعتين . ولكن برقية روتر لم تستطع أن تزيل
الشكوك التى بدأت تظهر فى مبنى عصبة الأمم عن هذه المذكرة الخطيرة التى
أخفيت فى السكرتيرية طوال هذه المدة . . وبدأوا يتساءلون : لماذا لم تنشر السكرتيرية
هذه المذكرة دون سواها . وأخفتها طوال هذه المدة ؟ واتصل لورد سيسيل مندوب
بريطانيا بسكرتيرية عصبة الأمم الذى كان وقتها يتلقى أوامره من مندوب بريطانيا . وطلب
إليه نشر المذكرة . واضطرت سكرتيرية عصبة الأمم أن تذيع المذكرة المختفية . .

عجائب الصدف !

وفي يوم الجمعة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة البريطانية فى تلك الأيام الخبر التالى فى الصفحة التاسعة بعنوان : « ارفعوا أيديكم عن مصر . . إنذار شديد لعصبة الأمم » .

من مراسلتنا الخاص : جيف - يوم الخميس : نشرت عصبة الأمم اليوم نص مذكرة من الحكومة البريطانية بشأن مصر . ومن عجائب الصدف أن يتضح أن هذه المذكرة أرسلت من لندن فى نفس يوم مقتل السردار فى القاهرة وهو ١٩ نوفمبر . ولكن نظراً لظروف فنية ظلت هذه المذكرة سرا حتى الآن . . وتقول المذكرة : « إنه لما كانت نصوص مشروع القرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة لعصبة الأمم فى سبتمبر . بمناسبة افتتاح البروتوكول الخاص باتفاقية الباسيفيكي لتسوية المنازعات الدولية . تطالب بإبلاغ نص هذه الاتفاقية إلى الحكومة المصرية . فإن الحكومة البريطانية تجد نفسها مضطرة إلى أن تحيط عصبة الأمم علما بأنه على الرغم من أن الحماية على مصر قد انتهت فى فبراير سنة ١٩٢٢ . فإنها - أى الحكومة البريطانية - قد قامت ببعض التحفظات فيما يتعلق بمسائل معينة . لحين الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المسائل مع الحكومة المصرية . وهذه التحفظات تتصل بمسائل تتضمن المسائل الحيوية للإمبراطورية البريطانية . ولا تسمح بأى تدخل أو بأى مباحثات بشأنها من جانب أى دولة . ولذلك فإن بريطانيا تعتبر أية محاولة بالتدخل فى الشؤون المصرية من جانب أى دولة ، عملاً غير ودى . وسوف تصد بكل ما لديها من وسائل أى عدوان على الأراضى المصرية ، وبريطانيا لا تستطيع الاعتراف بأنه إذا وقعت مصر البروتوكول الخاص باتفاقية الباسيفيكي . فإن ذلك سوف يمكن

الحكومة المصرية من المطالبة بتدخل عصبة الأمم لتسوية المسائل التي تعتبر بريطانيا جهة الاختصاص الوحيدة فيها بمقتضى هذا الإعلان .
انتهى حرفياً ما نشرته جريدة الديلى ميل ، لسان حال الحكومة البريطانية في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ :

أرأيت البصمة !

« ظروف فنية هي التي جعلت هذه المذكرة سراً ، من الساعة ١١,٣٠ صباح يوم ١٩ نوفمبر إلى يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . . إن هذه الظروف الفنية هي أنه في الساعة ١١,٣٠ قبل الظهر قدمت بريطانيا هذه المذكرة . . وفي الساعة الواحدة والتصنيف بعد الظهر تم اغتيال السردار! والغريب أن بريطانيا أسمت مذكرتها « إعلاناً » والمفروض في الإعلان أن ينشر . لا أن يخفى . ١٥ يوماً إلى أن تنسرب أخباره ، وتثار من حوله الريب والشكوك . فتضطر سكرتيرية عصبة الأمم أن تذيبه مع هذا الاعتذار المريب ! . . ثم تعالوا نبحث عن مندوب بريطانيا في عصبة الأمم الذى قام بهذه العملية المريبة العجيبة !! . . إن مندوب بريطانيا في عصبة الأمم في ذلك الحين ، كان اللورد سيسيل وزير الدولة في الوزارة البريطانية ومندوب بريطانيا في عصبة الأمم في الوقت نفسه . ورحت أبحث عن كلمة قالها يوم ١٩ نوفمبر فلم أجد . . ولا بعد ذلك بأسبوع : . . ولا بأسبوعين . . وفجأة وجد اللورد سيسيل . . إن جريدة التيمس قالت في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ : « عقدت الجمعية البريطانية الفنلندية اجتماعاً ، وقد حضره اللورد سيسيل وزير الدولة ومندوب بريطانيا في عصبة الأمم . وألقى خطاباً في الاجتماع ، والخطاب كله عن علاقات الصداقة والمودة والأخوة بين بريطانيا وفنلندا . ثم فجأة يتحدث لورد سيسيل عن مصر ويقول بالحرف الواحد : « إن

العلاقات البريطانية المصرية لها صفة استثنائية . ومن المصادفات الغريبة أن الحكومة البريطانية - في يوم مصرع السردار بالذات - أبلغت السكرتير العام لعصبة الأمم مسئولياتها وتعهداتها في تسير المستقلة من تصريح ٢٨ فبراير . إن واجبنا نحن علينا أن نتخذ من التدابير ما نراه ضرورياً للقيام بتلك التعهدات . وضمان سلامة الأجانب في مصر . التي نحن مسئولون عنها . ومن بين هؤلاء الرعايا البريطانيين . وكان من الضروري أن نقرم في مصر بعمل سريع وعمل حازم . ولا أعتقد أن أي إنسان عاقل خال من الغرض . لا يرى في التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومة البريطانية مع سعد زغلول وحكومته . إلا عملاً يقتضيه الموقف .

هذا هو ما قاله لورد سيسيل في خطابه في الجمعية البريطانية الفنلندية ، وهو اعتراف آخر بأن بريطانيا قدمت مذكرتها في ١٩ نوفمبر إلى عصبة الأمم . في نفس اليوم الذي تم فيه اعتقال السردار . إذا كانت هذه مصادفة غريبة . كما يقول مندوب بريطانيا في عصبة الأمم . فإنها لأغرب مصادفة في العالم أو لعلها زلة لسان . . أو لعلها بصمة تركتها اخبارات البريطانية . . أو لعل اللورد سيسيل وزير الدولة لم يكن يعرف ما يدور بين الاخبارات البريطانية ووزير الخارجية : فليس من المعقول أن يعرف هذه الأسرار الخطيرة كل أعضاء مجلس الوزراء البريطانيين .

• • •

ويزيد في خطورة هذا التصرف أنه بريطانيا سبق أن أخطرت الدول العظمى عقب تصريح ٢٨ فبراير . بحقوقها المستمدة من التصريح : ولكنها تحركت - فجأة . قبل مصرع السردار بساعتين - لتخطر عصبة الأمم . وذلك لتقطع الطريق على عصبة الأمم . أن تبحث هذا العدوان . بل لقد حدث بعد أن أرسلت بريطانيا - بعد تصريح ٢٨ فبراير مباشرة - طلباً سرياً إلى أمريكا تسجل حقوقها في مصر وتقول

إنها لن تسمح بأن تكون حقوقها موضع تساؤل أو أى مناقشة من أية دولة من الدول !
ولكننا - كدورخين - لا نستطيع أن نقرر هذه الحقيقة ، بغير مستند .. وخاصة أن
هذه الحقيقة تثبت العمل المريب الذى قامت به بريطانيا قبل مقتل بالسردار
بساطين ! إن تحت بدى الآن وثائق تثبت هذا . . إن فى السجلات السرية للحكومة
الأمريكية فى المجلد الخاص بعام ١٩٢٢ - المجلد الثانى - صفحة ١٠٣ - مطبوعة
حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٣٨ فيه نص المذكرة السرية التى أرسلتها بريطانيا
إلى أمريكا فى هذا الموضوع ، وإننى الآن أنشر هذه المذكرة .

«سرى - رقم ٤٠٣ - ٨٨٣٠٠ - من السفير البريطانى فى واشنطن شيلتون ،
إلى وزير الخارجية الأمريكية تشارلس هيوز - رقم ١٩٤ .
واشنطن فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ .

سيدى . . أتشرف بأن أحيطكم علما ، بناء على تعليقات من حكومتى ، بأن
حكومة جلالة الملك قد قررت ، بموافقة البرلمان ، على إنهاء الحماية التى أعلنت
على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة .
وقد كلفت عند عرض هذا الموضوع على أنظاركم ، بأن أرسل لكم المذكرة التالية :
« عندما هدد دخول تركيا الحرب العظمى - خليفة لدول وسط أوروبا فى ديسمبر
عام ١٩١٤ - بسلام مصر وتقدمها ، أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على
مصر ، ووضععت البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها قد أصبحت محمية بريطانية .
ولقد تغير الموقف الآن . وانبعثت مصر من الحرب مزدهرة لم يصبها سوء ، وقررت
حكومة جلالة الملك بعد ترو وإمعان دقيق - وطبقا لسياستها التقليدية ، إنهاء
الحماية ، بتصريح تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . بينما احتفظت
لاتفاقات مقبلة - تعقد بينها وبين مصر ، ببعض المسائل التى تتضمن مصالح

والتزامات الإمبراطورية البريطانية . وإلى أن تعقد هذه الاتفاقات : سيظل الوضع الراهن بالنسبة لهذه المسائل على ما هو عليه . وسيكون للحكومة المصرية الحرية في إعادة إنشاء وزارة للخارجية . وبذلك تمهد الطريق لإقامة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في الخارج . ولن تتولى الحكومة البريطانية في المستقبل حماية المصريين في الدول الأجنبية . إلا في الحالات التي ترغب فيها الحكومة المصرية في ذلك : وإلى أن يتم إقامة التمثيل المصري في الدول المعنية . ولا يتضمن إلغاء الحماية البريطانية على مصر . على أية حال . أى تغيير في الوضع الراهن بالنسبة لمركز الدول الأخرى في مصر نفسها . إن رفاهية مصر ووحدة أراضيها ضروريتان لسلام وأمن الإمبراطورية البريطانية التي ستمسك بهما دائماً . باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية بالعلاقات الخاصة التي بينها وبين مصر . والتي اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل . . وقد حددت هذه العلاقات في التصريح عن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وقد وضعتها حكومة جلالة الملك باعتبارها مسائل ذات أساس حيوى بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية . ولن تسمح بأن تكون موضع تساؤل . أو مناقشة من أية دولة من الدول الأخرى .

وبناء على هذا المبدأ الذي تعلنه الإمبراطورية البريطانية إلى كل الدول . ستعتبر أية محاولة من أية دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودى . كما ستعتبر أى عدوان على أرض مصر عملاً يجب رده بكل ما لديها من الوسائل .
وإلى إلخ »

« عن السفير البريطاني »

« هـ . ج . شيلتون »

هذه المذكرة السرية نفسها التي أرسلها السفير البريطاني في واشنطن يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ . هي التي قدم مندوب بريطانيا في جمعية الأمم صورة مشابهة لها إلى السكرتير العام لعصبة الأمم في جنيف يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر بوقت القاهرة . . أى قبل مصرع السردار بساعتين أليس هذا دليلا جديدا يبعث على الشك ؟ . . أو - على الأصح - يبعث على اليقين ؟ فإذا لم يكن كل هذا بصيات ، فأين هي البصيات ؟

البصمة الثانية

هذه هي البصمة التي وجدناها على جثة السردار بعد ٣٩ سنة ! ولكن سعد زغلول كان يبحث في عام ١٩٢٥ عن بصمة أخرى على جثة السردار . . وترك مذكرات سعد زغلول تتكلم :

يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرني أمين يوسف أن عبد الهادي الجندى (المستشار بمحكمة الجنايات) أبلغه أن التحقيقات الأخيرة أثبتت بجلاء أن الوفد لادخل له في قضايا القتل السياسى ، وأن جميع المتهمين المعترفين صرحوا بذلك ، وفي مقدمتهم شفيق منصور . ومن يدعى محمد فهمى على النجار ، وأن هذا الأخير صرح بأن المتآمرين كانوا يعرفون بعضهم بعضا خلافا لما قيل . وأن الطبيب الشرعى قرر أن الجثة التي وجدت في الجبل هي جثة مصطفى حمدى . »

الصراع . .

وكان سعد زغلول يعيش في صراع هائل : الإنجليز يحاولون أن يثبتوا عليه أنه هو الذى كان يشرف على الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأنه هو المسئول عن عمليات العنف التى كانت ترد بها الثورة على لإعدام المئات من المصريين ! ولذلك أعلنوا عليه الحرب . . ووزارة زيور بدأت حملة من الإرهاب ، والبطش ، بتأييد من القصر والإنجليز . . لتجعل الناس يتفضون من حول سعد زغلول ولتقضى على الحركة الثورية في مصر . . وكان الملك يمنع الناس من أن يزوروا سعد زغلول . . وحدث أن يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات ترك بطاقته لسعد زغلول لمناسبة عيد الفطر ، ونشرت الصحف الخبر في يوم ٥ مايو سنة ١٩٢٥ ، وفى اليوم التالى ٦ مايو سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم ملكى بتعيين محمد حلى عيسى باشا وكيلا للداخلية ، وصدر مرسوم بقبول استقالة يوسف قطاوى باشا من وزارة المواصلات . وفهم كبار الموظفين من هذا أن سعد زغلول أصبح من المنبوذين . . وكتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« فى هذه الأثناء وصل أحمد زيور باشا رئيس الوزراء إلى لوندرة ، وأولم له وزير الخارجية البريطانية وليمة ، ثم أولم له رئيس الوزراء البريطانى وليمة ، وأولم غيرهم ولاهم ، ولم يحصل فى واحدة منها خطب ، وكذلك أولم له عزيز عزت باشا للوزير المفوض فى لندن وليمة . وقابل زيور باشا ملك إنجلترا . وحياه ملك إنجلترا برسام سان ميشيل وسان جورج من الدرجة الأولى . ولم يحدث أحدا فى السياسة ،

ويقال إنه سيبرح لوندريه بعد يوم أو يومين . وقد اختلف الناس في سبب سفره . وجاء في جريدة الأهرام أن زملاءه الوزراء لا يعرفون شيئاً ! وأنه لا يخبر وزارة الخارجية وأن مخبراته رأساً مع السراى . والله أعلم . وإني ألس أنه ذهب لكى يقنع خصومنا واللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد بحسن استعداد جلالة ملك مصر . وبصواب الخطة التى سار عليها بعد وزارة الشعب (وزارة سعد زغلول) لغاية الآن . وأن هذه الخطة — إذا استمرت من غير تعديل — قضت على الحركة الثورية قضاء مبرما . ولا يبعد أن يدخل فى ذلك توقيف الدستور أو استبدال آخر به ؛ وسينكشف كل ذلك . .

« خطب جورج لويد خطبتين متواليتين فى اجتماعين فى لندن . ورأس أحدهما سير رونالد ستورس (حاكم قبرص) الذى كان سكرتيراً شرقياً فى دار المندوب السامى أثناء الحرب العالمية الأولى . وحضر الخطبتين أحمد زيور باشا (رئيس وزراء مصر) . وصرح المندوب السامى الجديد أن أول جهده سيكون فى مصر هو المحافظة على الصوالح الإنجليزية واحترام أمانى المصريين . وأسلوب المندوب السامى الجديد فى الكلام جيد . ولكن يطوى تحته ما لا ترتاح نفوس العقلاء من المصريين إليه . وقد رأيت مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومقص حنا متفائلين خيراً . ولكنهم واهمون فى هذا الاعتقاد . حقق الله ظنهم . . . وخيب ظنى ! رفضت محكمة النقض والإبرام يوم ٢٣ الجارى طلب المحكوم عليهم فى قضية السردار : وأهل المحكوم عليهم قدموا عرائض لكثير من الجهات بالتماس العفو . أباهنى عبد القادر حمزه (صاحب جريدة البلاغ) أنه سمع أن وزارة الداخلية استلفتت نظر المديرين والمحافظين إلى الذين أرسلوا لى خطابات تهنته برأس السنة (الهجرية) أو تلغرافات . لكى يمنعوهم عن مثل ذلك ! ! . ومن بضعة أيام تعسكر قوة حول بيت الأمة . وتقرر أن تزيد اليوم . والله أعلم بالسبب »



الجهاز السري
لثورة ١٩١٩

© م. ق. ٩

٢١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« إشاعة أن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة سيعين سفيراً في مدريد .
وأن الدستوريين والاتحاديين اتفقوا على أن يكون للأولين ٤٥ كرسيًا في مجلس
النواب ، وأن لجنة تتكون من خمسة أعضاء تفصل في الخلاف بين الحزبين .
نشرت بعض الجرائد حديثاً ليحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة مع محرر
جريدة « الريفورم » جاء فيه أن الإقبال على حزب الاتحاد (حزب القصر) عظيم .
وأن الناس مندفعون للإقبال عليه باختيارهم ! وهكذا . . وإلا . . فلا .

« ألم بالتموس هزال شديد . وهون شديد لدى من كانوا أكثر الناس حماساً
وأشدهم غيرة . . ومن بقي منهم على عهده . فإما حياء وتورطاً . وإما لعدم وجود
وسيلة أخرى . وهي مصيبة ليس لها إلا ربك من منج .

« أخبر عبد القادر حمزه عن سعيد (رئيس الوزراء السابق) عن إسماعيل
شيرين أن نشأت سيجرى معه تحقيق في قضية السردار بعد أربعة أيام ، وأن سفارة
إنجلترا بالآستانة كلفت بإرسال عبد الحلیم البيلى مستشار السفارة المصرية إلى هنا .
وأن رسولین قادمین من هنا للبحث عن شخص آخر . وكان مع عبد الحلیم البيلى
وفر إلى أوروبا . فهل هذه الرواية صحيحة ؟ إنى أشك فيها .
طوقت بيتى قوة من عساكر البوليس »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« لا تزال هذه القوة موجودة ، بل زادوا عددها عن قبل . إنها اليوم فوق الثمانين .
منعوا الناس من الدخول إلى البيت ، كالسيد حسين القصبي ، وكذلك حاولوا منع

الخدم . وقد تمكن وفد من القيوم أمس أن يحضر عندي بواسطة تسلي أفرادهم من منزل حمد باشا الباسل . وألقيت عليهم كلمة ربما نشرت في جرائد اليوم »

٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« لا تزال قوة البوليس تحيط بيت الأمة » .

٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« إن استمرار الإدارة في الشدة والضغط على السعديين ومعاكسة مصالحهم قد أثر في ضعف النفوس منهم . فأخذوا ينحازون لحزب الاتحاد : اتقاء للشر ، ومنهم من يأتي لنا . ويستأذن في مفارقتنا . ويشكو لنا حاله . فلا نرى بداً في كثير من الأحوال من موافقته !

« اليوم حضر بعض رجال المنوفية من الأعيان . وقالوا إن بلخان الوفد بمركز قويسنا رأت أن تستأنف أعمالها وتجدد لهذه المناسبة ثقتها بالوفد . وأنه تفاديا من مصادرة اجتماعها فكرت في أنها تستأذن في عقد اجتماع بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك حتى لا يمنع الاجتماع ! » . . فقلت : « أنا لا أعارض في الاجتماع لهذه الغاية . ولا وجه لاستئذاني . بل عليكم أن تستأذنوا القصر الملكي في ذلك » . . فأخذوا يتصلون ويعتذرون بأن هذه فكرة طارئة ، ولا تختص في روحهم ! وبعد قليل من الكلام انصرفوا ! »

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ :

« زارني ديليني مدير شركة رويتر . وفهمت منه أنه لم يتقرر شيء عن حسن نشأت . . خلافا لما كان أكده لأمين يوسف . وقال إنه لم يسمع شيئا عن أحمد

ماهر ومحمود النقراشي ، ولكن يوجد ضدهما شبهات ، وأن المسألة تصفو بعد الإفراج عنهما ، وأشار إلى إحضار عبد الحليم البيلي من إستانبول ، فقلت له ما أتصل بعلمي من حضوره .

٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ :

« أخبرني أمين يوسف — نقلا عن مستر ستانلي باركر رئيس تحرير جريدة الإيجيپسيان جازيت — أن دار المندوب السامي نهبت على مكاتب الجرائد الإنجليزية ألا يتعرضوا بالنقد للقانون الذي أصدرته الحكومة عن الجمعيات السياسية وتقييد نشاط الأحزاب) لأن ذلك يقيّد عدم موافقة دار المندوب السامي على هذا القانون ، خشية أن يجبر ذلك الوزارة على الاستقالة حالا ، قبل أن يتخذ المندوب السامي البريطاني عدته لتأليف وزارة أخرى . ومع ذلك كلفت دار المندوب السامي مستر برسيفال المستشار القضائي أن يخبر الوزارة أو رئيسها ، أنها غير راضية عنه ، أي عن القانون . ويلوح لي أن الإنجليز فرحون في الحقيقة بهذا القانون ! لأن القصد منه القضاء على الوفد دون سواه . ولكن تدبير الله فوق كل تدبير » .

الأحد أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« لا يزال بيت الأمة محصوراً بالجنود ، غير أنهم لا يمنعون أحداً إلا الوفد والطلبة » .

الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« قبضت النيابة على عبد الحليم البيلي وأخيه (عبد الرحمن البيلي) منذ بضعة أيام تقريباً . وكان الأول قد دعي من الآستانة بتلغراف ، ونبه عليه أن يقول كل ما يعلم

عن حادثة اغتيال السردار أو يقبض عليه . فتجاهلها ولم يقل شيئاً . ويتكتمون التحقيقات الجارية معهما ، ومع شخص يدعى محمد يوسف السيد . كان قبض عليه قبلهما بقليل . وقيل إنه ضبطت أوراق ضدتهما مهمة . ويجوز أن تمس نشأت باشا . وقد شاعت إشاعات كثيرة على هذا الباشا . حتى قيل إن المندوب السامى توجه يوم السبت الماضى إلى الإسكندرية . وقابل الملك بقصد طلب إخراجه من السراى على الأقل ؛ ولكن لم يحدث شىء فى هذا الخصوص .

* * *

هذه هى مذمكرات سعد زغلول عن هذه الفترة . وهكذا ترى أن سعد زغلول يبحث عن بصمة أخرى على جثة السردار !
هل سيجد هذه البصمة ؟

الملك الصغير !

والبصمة التى يبحث عنها سعد

كانت البصمة التى يبحث عنها سعد زغلول على جثة السردار هى بصمة الملك ! فإذا لم تكن بصمة الملك فؤاد شخصياً . فلا بد أنها بصمة الملك الصغير حسن نشأت رئيس ديوان الملك بالنيابة ! إن سعد زغلول كان يعتقد أن مؤامرة القضاء على ثورة ١٩١٩ لا بد أن الملك فؤاد اشترك فيها . لأنه كان يعرف أن الملك يريد أن يتخلص من حكم الشعب . وكان الملك يعتقد أن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية .

ولم تكن هذه التهمة سراً ! إن جريدة التيمس كتبت يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥

مقالا افتتاحيا قالت فيه بالحرف الواحد : « إن السبب في تأليف حزب الاتحاد يرجع إلى اعتقاد دوائر القصر الملكي وكثير من أصحاب الأراضي المصريين أن سعد زغلول يريد استبدال الملكية في مصر بالجمهورية » وقبل ذلك كتبت جريدة التيمس في يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٥ : « إن جميع الدلائل تؤكد أن سعد زغلول يسير سيرا مطرداً نحو إعلان الجمهورية في مصر ! » . . وقبل ذلك كتبت جريدة الديلي تلغراف في يوم ٣ يناير سنة ١٩٢٥ : « إن المعركة في مصر هي بين أنصار الملك وأنصار سعد زغلول » . . وقبل ذلك كتبت جريدة ليثربول پوست في يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ : « إذا ربح سعد زغلول فقد انتهى الملك فؤاد » ! وكان سعد زغلول يتلقى من جهاز المعلومات في جهازه السرى أخباراً ومعلومات تزيد في شكوكه . إنه يعلم أن عبد الحليم الببلي على علاقة بشفيق منصور : وأنه يخبره بالاغتيالات ! ويعلم أن عبد الحليم الببلي صديق حميم لحسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي والملك الصغير ! ويعلم أنه عندما اختلف سعد مع الملك فؤاد بعد مصرع السردار . . استقال عبد الحليم الببلي من عضوية الوفد وأنشأ حزب الاتحاد الذي كان حسن نشأت زعيمه الحقيقي ! لأنهم كانوا يسمون حسن نشأت الملك الصغير . . فما هو دور الملك الصغير في مصرع السردار ؟

ويجيء جهاز المعلومات بتحريات غريبة : في الساعة الثانية ظهراً عقب مصرع السردار بنصف ساعة ، حضر محمود إسماعيل أحد زعماء الخلية التي قتلت السردار ، على موتوسيكل ، إلى دار عبد الحليم الببلي وعبد الرحمن الببلي في شارع قصر العيني — أمام دار الحكمة الآن — ونادى محمود إسماعيل على عبد الرحمن . . وردت خادمة عبد الحليم الببلي السورية قائلة إن عبد الرحمن لم يحضر بعد ! وأنه سيحضر بعد قليل . . وإذا بمحمود إسماعيل يقول للخادمة : قولي لعبد الرحمن عندما يحضر

« انتهينا » ! وبدأ جهاز المعلومات الذى يعمل مع سعد زغلول يجمع واحد، واحد، واحد، يساوى اثنين . . إن معنى هذا أن عبد الرحمن البيلى يعرف أن السردار سيقتل ، وهو كان من المشتركين فى حوادث الاغتيال فى الماضى . وعلى علاقة وثيقة بشفيق منصور ومحمود إسماعيل ! وما دام عبد الرحمن البيلى يعرف . فلا بد أن شقيقه عبد الحليم البيلى يعرف . وما دام عبد الحليم البيلى يعرف . فلا بد أن حسن نشأت يعرف . وما دام حسن نشأت يعرف . فلا بد أن الملك فؤاد يعرف ويعرف ويعرف ! ثم يحىء الجهاز السرى معلومات أغرب : إن هناك معلومات تثبت اتصال عبد الحليم البيلى بشفيق منصور ومحمود إسماعيل . وأن محمود إسماعيل كان يتردد باستمرار على عبد الرحمن البيلى فى بيته . وأنه بدأت شبّهات تخوم حول عبد الرحمن البيلى . . وأن الشبّهات على عبد الحليم البيلى أقل من الشبّهات على عبد الرحمن ! وإذا بيد مجهولة تتدخل . وتتقدّ عبد الرحمن البيلى . وتترك عبد الحليم البيلى . الذى عليه شبّهات ضعيفة ! ويقال لسعد زغلول إن هذه اليد المجهولة هى يد القصر ، وأنها طلبت من النائب العام أن يوصى خيراً بعبد الرحمن البيلى . . ويفرج فعلاً عن عبد الرحمن البيلى ويبقى عبد الحليم البيلى !

ولكن الشئ الذى لم يكن يعلمه سعد زغلول — برغم جهازه السرى للمعلومات — أن بريطانيا كانت تعلم بمصرع السردار . وبموعد مقتل السردار ، وأنها قدمت المذكرة السرية المربية قبل مصرع السردار بساعتين ! . . والسّر فى أن سعد زغلول لم يعلم ذلك — لأن القصر ملأً مناصب السلك السياسى كله — قبل تولى سعد زغلول الحكم — برجاله . . ولو كان لسعد زغلول عيون فى عواضم أوروبا . يوافونه بالمعلومات الدقيقة لعرف سرّ المذكرة المربية . ولعرف أن الإنجليز لا يهمهم أن يبحثوا عن قتلة السردار . لأنهم يعرفون من أول يوم من هم قتلة السردار . . وإنما الذى

كان يهيم الإنجليز - قبل كل شيء - أن يقضوا على ثورة ١٩١٩ نفسها، وعلى جهازها السرى . وأن هذا هو سر الاهتمام بأن يعرفوا كل التفاصيل عن الذين قاموا بأعمال العنف فى ثورة ١٩١٩ . ومن الذين نظموا الجهاز السرى ، ومن الذين قادوا الجهاز السرى . . ومن الذى كان يصدر الأوامر والتعليمات ! . . وهذا هو السر فى أنهم اهتموا بقضية ماهر والنقراشى أكثر من اهتمامهم بحادث السردار . . وأنهم اهتموا بالحصول على اعترافات شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ، أكثر مما اهتموا بأن يعرفوا من الذى اشترك فى حادث السردار وقتل السردار ! إن الإنجليز لم يكن يهمهم إطلاقاً أن يشتوا علاقة الملك الصغير بمقتل السردار . . .
ونترك مذكرات سعد زغلول تروى تفاصيل هذا الصراع العجيب . .

تابع يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« كثرت الإشاعات حول تحقيق حوادث الاغتيال . بالنسبة لحسن نشأت وعبد الحليم الببلى . وقد أكد لنا بعضهم أن أحمد إسماعيل - أخا محمود إسماعيل - عنده كثير من الأوراق الهامة التى تلقى الشبهة على الببلى ونشأت باشا (وكيل الديوان الملكى) . منها خطاب عبد الحليم الببلى إلى محمود إسماعيل ، يدعوه إلى مكتبه لمقابلة نشأت فيه ، ومنها (صورة) فوتوغرافية لنشأت مهداة منه إلى محمود إسماعيل بعبارة بخطه * وكذلك أكد أحمد هذا أن أخاه (محمود إسماعيل) كان عضواً فى لجنة معركة الزهور التى كان نشأت يرأسها فى العام الماضى ، وأنه فصل له « ريدنجوت » عند خياط كبير . وقد ضبظت (صورة) فوتوغرافية كبيرة عن اجتماع ماسونى كبير كان فيه محمود إسماعيل وشفيق منصور على مقربة من (حسن) . نشأت وقد رأيت أنا هذه الصورة حيث أحضرها عد القادر حمزة من

من محل زولا المصور الشهير . ثم أخذت إلى إدارة التحقيق . ويقال إن المحققين
عثروا على صورة فوتوغرافية فيها نشأت وعبد الحلیم البیلی ومحمود إسماعیل . وفي
قول وبدراوی باشا عاشور ! وأكد لي أمس بعضهم أنه أثناء وجود نشأت بالأوقاف
(كان وكيلًا للأوقاف قبل تعيينه وكيلًا للديوان الملكي) عثر في مكتبه على رصاص ،
وتقدم حسن نشأت فأخذه . ولم يظهر له من بعد ذلك أثر . وقد أرسل النائب
العموی مع عبد الهادی القصبي يطلب تلك الصورة الكبيرة . كما فاتح (النائب
العام) محمود الإنتربی باشا في شأن حديث صدر عنه . وما كان من عبد الحلیم البیلی
عند سماع خبر الاعتداء على حسن عبد الرازق باشا وزهدي بك . من كونه قال
إنه لم يكن القصد منه اغتيال هذين الرجلين بل عدلى ورشدى . ولا أظن لهذه
الواقعة أهمية . وليس من البعيد أن يكون النائب العموی يريد - بطلب العون وهذه
الشهادة - أن يظهر لنا اهتمامه بكشف الحقيقة . دفعا لما حام حوله من الشكوك
في إخفائها لمصلحة السراى . ولقد قيل بهذه المناسبة إنه (النائب العموی) ذهب
إلى الوكالة البريطانية وأفهم العميد (المندوب السامى) بعد التهمة عن حسن
نشأت . والله أعلم »

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« فهمت من مستر ديلينى (مراسل رويتر) أن طاهر نور (النائب العام)
قال إن الأدلة ضد نشأت لم تبلغ حد اليقين . وتردد في كونها كافية لإدانة
البیلی » .

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« نقل لى الدكتور حامد محمود عن مستر ديلينى مراسل رويتر أن نشأت سيسأل عما قليل فى النيابة . وحينئذ يطلب (الإنجليز) إبعاده عن السراى بحجة أنه لا يليق أن يكون من فيها عرضة للاستجواب فى هذا الشأن . وأبدى بشرى حنا عن مدحت باشا (يكن) عن صدق باشا أن نشأت سيسأل اليوم فى النيابة . ويقول (إسماعيل) صدق إنه سمع ذلك من مصدر موثوق به . وروى لى أمس (إبراهيم) ممتاز المحامى أن مؤامرة اكتشفت فى إستانبول . وأنها دبرت بواسطة (عبد الحلیم) البيللى لاغتتيال حياة الخديو السابق ، وأن الرواية اختلفت فى زمن اكتشافها . فن قائل إنها اكتشفت من زمن طويل . وكرم على عبد الحلیم البيللى هبوط أنقرة بسببها ، ومن قائل إنها اكتشفت فى هذه الأيام بعد عودته من تلك البلاد . وربما كانت الرواية الثانية أقرب إلى العقل . ولكن الممول عليه هو البرهان المثبت . وأخبرنى النحاس باشا . عن (الدكتور محمود ماهر) - شقيق أحمد ماهر . وهو فى منصب كبير فى إدارة الطب الشرعى - أنهم يبحثون الآن بطريقتى كيميائية عن معرفة بصمات فى أوراق يعتبرونها ذات أهمية كبيرة . ونسبة هذه البصمات إلى أشخاص معينين . يقولون إن التحقيقات تبحث الآن عن دعوة السردار إلى حفلة الشاى التى كانت أعدت له : من قام بها ؟ ومن اقترحها ؟ مع عدم وجود مناسبة لها . ومن دفع نفقاتها ؟ حيث يشاع أنه قام بها نشأت باشا . وعما إذا كان محمود إسماعيل دعى إليها ، إذ قيل إنه عثر على تذكرة بدعوته إليها . كما يقولون إنها تبحث عما إذا كان نشأت أقرض ريدنجوته لمحمود إسماعيل . وأنه عملها غير مرة كما يقول الشهود .

وأخبرنى ممتاز المحامى سالف الذكر أن أحمد رشدى المحامى لديه قسيمة باسم

من دفع إليه أتعب (المرافعة في قضية السردار) وخاصة عن محمود إسماعيل ،
وأن مساعى بذلت عنده في تسليمها فلم يقبل ، وأنه سئل من يومين في النيابة عن
معلوماته في قضية السردار . وقال إنه « طينها » .
هكذا رواية ممتازة .

ما أقل عقولنا !

انتشرت في البلاد الأخبار بأن المندوب السامى البريطانى سيطلب من الملك
إخراج حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة من القصر . وكان الساسة
يسمون نشأت باشا « الملك الصغير » ! وفرح الناس بهذا النبأ . وراحوا يهتفون
بعضهم بعضا ! وكان الساسة وأعضاء الأحزاب سعداء بهذه البشرى ! إن الإنجليز
سيخلصوننا من نشأت الحاكم بأمره ! الرجل الذى يرفع الوزراء ويسقط الوزراء !
الدكتاتور الذى يحكم مصر من وراء الستار ! الملك الصغير الذى وحشته شجرة العزير
فهمى باشا بقوله : « يقرب من يشاء ويقصى من يشاء . ويعز من يشاء ويذل من
يشاء . وأوامره مقدسة في كل وزارة من الوزارات . تصعق الوزير والوكيل والمدير
والعمدة والشيخ والخفير ! . . حنانيك يا نشأت باشا ! رفقا بقومك فما خلقوا من
حديد ! لقد صيرتهم الحوادث عظما وجلودا . رضاك وغفرانك ! ها نحن أصبحنا
لا حول لنا ملك ولا قوة ! ها نحن مقرون بكفاءةك وقدرتك . فخفف عنا وطأتك .
وخفض من بطشك . وارفع عنا مقتك وغضبك ! ! » . . وكان الملك الصغير أعلن
على سعد زغلول حربا لا هوادة فيها . وأعلن سعد الحرب على الملك الصغير . . والملك
الكبير . . وجاءت الفرصة الذهبية . . إن المندوب السامى البريطانى سيخلع الملك
الصغير من عرشه ! وصفق الناس وهلل القادة . .

ولكن سعد غلول رفض أن يشترك في الزفة ! لقد كتب في يوم الأربعاء ٢٥
نوفبر سنة ١٩٢٥ يعلق على ابتهاج الناس بتدخل الإنجليز لإخراج نشأت باشا من
القصر بقوله : « ما أقل عقولنا . وأقصر أنظارنا . وأضعف صبرنا ! اشتدت بنا
المظالم . وطمخينا نشأت وعصبته . وسامونا أنواع الخسف والعسف . وشدوا خناقنا .
وضيقوا أنفاسنا . وأنزلوا بنا كل شدة . فلم نجد مفرجا لكربتنا . ولا منفذ
لنا إلا الله القادر على كل شيء . ولا شعرنا بأن الإنجليز سيضربون على يد الظالم .
ويجبروننا من عسف الغاشم استبشرنا . وانتظرنا وأخذنا كل يوم نتشوق إلى ما يفعلون .
توهمنا أن فيه كل الراحة لنا ، ولكننا لا ندري أن هؤلاء القوم يحمون الغم من الذئب .
لا لاستحيائها وضمانه وجودها ولكن لتكون لهم . ولتختص بطونهم بلحومها . فلا
ينبغي أن يأخذنا الفرح من أن يفك الأجنبي قيد أرجلنا . لأنه سيقيد أعناقنا .
فنحن على أى حال فريسة المفترس . ورمية الراى . والله وحده هو القادر على
إنقاذنا من الظالم لنا . والطامع فينا » .

إن سعد زغلول كان يريد أن يخلع الشعب المصرى الملك الصغير . لا أن
يخلعه المندوب السامى البريطانى !!
ثم عاد سعد زغلول يكتب . .

تابع الأربعاء ٢٥ نوفبر سنة ١٩٢٥ :

« يتحدثون كثيراً عن أن التحقيق الجارى مس وقائع كثيرة . تلقى شبهات قوية
على نشأت باشا . ونشرت « الأهرام » اليوم أنه سافر الى الإسكندرية . وروى أمين
عز العرب عن صليب سامى أن النائب العموى قال إن ما شهد به (أحمد رشدى
الحامى) فى خصوص توكيله عن الدفاع عن محمود اسماعيل . ومقابلته لنشأت باشا

له أهمية عظيمة في التحقيق . وقد نشرت جرائد الصباح أن مسكن (عبد الحليم البيلي) فتش في الآستانة ، واستحضرت الأوراق التي كانت فيه الى وزارة الخارجية . ويقال إن وزارة خارجية تركيا كانت خابرت وزارة خارجية مصر بخصوص (حسن) نشأت في مؤامرة دبرها (عبد الحليم) البيلي ضد حياة الخديو ، وأن هذه المخابرة لم يظهر لها أثر فأعلمت بها دار المندوب السامي . وهذه أخذت تبحث أمرها . وسعيد الملك غداً من مصيفه في سكون . ويقال إنهم رثبوا له مظاهرة من طلبة الأزهر تهتف له عند قدومه . ويقال إن التحقيق تناول البحث عما لنشأت (باشا) من العلاقات مع النساء .

يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« عاد أمس الملك من إسكندرية . ولم يكن في استقباله من الأمراء إلا الأمير حيدر (فاضل) و (الأمير) إسماعيل داود . ونجدهم جميعاً طريحي . أما الباقي من أكابرهم فلم يحضروا . وحضر المندوب السامي . وجملة من سفراء الدول : وموظفي الحكومة والوزراء السابقين والأعيان . ومن بينهم علوي الحزار . وكان طلبة الكليات والمدارس والمعاهد قد أضربوا عن المدارس . وكان آلاف منهم ومن خيرهم على جانبي الطريق الذي مر (الملك) فيه من المحطة إلى (قصر) عابدين ، فهتفوا كلهم الهمهمات الآتية : يحيا الملك الدستوري . . يحيا الدستور . . يحيا سعد . . تسقط الوزارة الخائنة . . يسقط نشأت . واتفقت روايات كثيرة على أن الهمات بسقوط نشأت والوزارة وبحياة سعد كان قويا وعاليا . وفي طول الطريق . وتفرغت عن هذه الجموع مظاهرة هاتفة للدستور . وللسعد . وللنواب . . وأيد الكثيرون أن الملك كان عابسا مكفها . وأن الوزراء ونشأت كانت رؤوسهم منكسة . ولا يكادون يرفعون »

أبصارهم . وقد تناولوا الغداء على المائدة الملكية ، ويقال إن الحديث دار عليها .
وفى (قطار) السكة الحديد كان فى موضوع استعفائهم . ولكن لم يظهر لغاية اليوم
أثر لذلك . قال على إسماعيل سكرتير رئيس مجلس الوزراء إن (زيور) باشا رئيس
الوزارة استدعى إليه حسن نشأت ، ومكث معه زهاء ساعة ونصف . وخرج من
عنده متكدرا مكفها . وأنه نصحه بالاستقالة (من منصب وكيل الديوان الملكى) .
وأن جورج لويد (المندوب السامى) تقابل مع نشأت فى (قصر) المنتزه . ولبث معه
مدة طويلة ، ولم يعلم ما دار بينهما . وأن الملك قرر عدم التفريط فى نشأت . والتشبث
به إلى النهاية . »

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« أكد مستر ديلينى (مراسل رويتر) أمس إلى أمين يوسف أن لورد لويد
(المندوب السامى) سيقابل الملك . ويطلب منه عزل نشأت باشا نهائيا . وأكد له
هذا اليوم أيضا . وزاد عليه بأنه سيطلب من الملك أن يكف عن التدخل فى أمور
الدولة . وأنه أعد المعدات اللازمة لقهر مقاومته لحدخله . وروت « الأهرام » أن
طراداً قام على وجه السرعة من مالطة إلى مصر . بسبب أمور هامة فيها . وإن لم
يكن فى الإسكندرية اضطراب . قابل اليوم الساعة الحادية عشرة جورج لويد
(المندوب السامى) الملك فؤاد ولبث معه مدة غير قصيرة . وقابله عقبها زيور باشا
(رئيس الوزارة) . ولا يعلم ماذا كانت النتيجة . ولم تنشر جرائد أمس شيئاً
منها . »

الإثنين ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« قال ديليني (مراسل رويتر) لأمين يوسف إن الملك متشدد كل التشدد .
وقد اشتد الأمر بينه وبين لورد لويد » .

الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ :

« قابل لورد لويد (المنسوب السامي البريطاني) في يومى الثلاثاء والأربعاء جلالة الملك . ولبث معه كل مرة زهاء ساعة . وتناقلت الجرائد المصرية والإنجليزية خبر هذه المقابلة . بما ترك للذين يفهمون أنها بخصوص إبعاد نشأت باشا من خدمة السراى . وقد شاخ أن جلالتة معارض كل المعارضة . حتى قيل إنه صرح بأن نشأت لا يفصل عنه . فلما أن يمكثا معاً . أو يرحلا معاً . وأن لورد لويد تشدد . ولو أدى الأمر إلى تنازل الملك . وقد تواترت الأخبار أمس واليوم بأن عزل نشأت تم . وأنه يعلن اليوم . وأن الملك عرض تعيينه في معيته . أو في إحدى وظائف الوزراء بالقاهرة أو السفارات ، فلم يقبل المنسوب السامى . كما لم يقبل منحه نشاناً . وقيل إنه سيقبض عليه بعد الاعتزال . واتفقت الروايات اليوم على أن فصله تم . وأن دار المنسوب السامى أخبرت دار النيابة به ، وإن هذه أوصلت هذا الخبر إلى النائب العمومى فى المنصورة . ويظن أن هذا لا يتأخر عن العودة إلى القاهرة ، ليباشر التحقيق مع نشأت . وقد أخبرنى اليوم أمين عز العرب أنه ذهب إلى مستر هيوز (مفتش النيابة) فى النيابة . وأخبره عن تفتيش بيت فى الآستانة كان يتردد عليه عبد الحليم البيلى . وقد نشرت الجرائد أن مستر جريفيث — أحد المفتشين بوزارة الداخلية — سافر إلى الآستانة لإحضار أوراق هامة خاصة بالبيلى . ولكنى أظن أنه هو ذلك الذى أخبرنى عنه مستر ديليني من بضعة أيام أنه ذاهب لحمل بعض الفارين على العودة . والإباحة بما يكون عندهم من المعلومات .

وقد روى على الشمسي وأمين يوسف عن ديلبي أن اللورد لويد يفتكر إن
العديين قوم مخربون - مقلقون - وله أن يظن ما يشاء » .

الجمعة أول يناير سنة ١٩٢٦ :

قال مصطفى النحاس نقلا عن محمود ماهر (شقيق الدكتور أحمد ماهر)
نقلا عن أخيه (على ماهر وزير الحفانية) إن طاهر نور النائب العموي صرح
(لعل ماهر) ناظر الحفانية بأنه لا شيء (على الدكتور أحمد) ماهر ولا على
النقراشي . وأنهما إذا حولا على محكمة الجنايات فلا بد من تبرئة ساحتهما . ولكن
الإنجليز يريدون مع ذلك إحالتهما إلى محكمة الجنايات . فقال له الوزير (على
ماهر) : ما دام أن هذا رأيك . فاعمل به ولا تعمل بغيره وأذهب إلى مستر
پرسيفال (المستشار القضائي في وزارة الحفانية) فلن لم يقتنع فأرجع إلى . إذ لا يمكن
أن أقبل الإحالة إلى محكمة الجنايات في هذه الحالة . وأول من أمس قابل مصطفى
النحاس النائب العموي . بعد جهد جهيد . فأفهمه النائب العموي أنه تقرر
إحالة أحمد ماهر والنقراشي إلى محكمة الجنايات ، وأنه لا يزال يرى عدم الإدانة .
وطلب النائب العموي من النحاس ألا يخرج به بكثير من الإلحاح . ويؤكد مصطفى
النحاس أن لا شيء في القضية إلا تقرير شفيق منصور . وشهادة يعقوب صبرى .
بأن أحمد ماهر قال أمامه وأمام عبد الرحمن الرافعي وعبد اللطيف الصوفاني قصة
الضابط مصطفى حمدي .

ولكن الصوفاني مات مع الأسف . ويظهر من الاختصار على مواجهة أحمد ماهر
بمعقوب المذكور ، دون عبد الرحمن الرافعي ، أن هذا الأخير لم يوافق على هذه
القصة . فإن كان الأمر كذلك فلا خوف من العقوبة ، إلا إذا كان تعيين مستر
كيرشو رئيسا لمحكمة الجنايات له علاقة بهذه الحقيقة . والله أعلم » .

الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ :

انعقدت جلسة المحاكمة في قضايا الاغتيال تحت رئاسة مستر كيرشو . وعضوية كامل إبراهيم وعلى عزت .. وتوالى انعقادها إلى الآن . ولما تنته بعد . وقد سمعت شهادات الإثبات والنفي وطلبات النيابة ومرافعة بعض المحامين . وبقيت مرافعة البعض الآخر . ولم يأت شهود الإثبات بشيء ضد ماهر والنقراشي . وثبت من شهادة هؤلاء الشهود :

أولاً : أن الذين كانت النيابة تسجنهم كانوا تحت تصرف البوليس . ينقلهم من مكان إلى مكان ويحقق معهم تحقيقات غير رسمية . أى من غير تحرير محاضر ، وينقلهم من مكان إلى مكان حسبما يراه . وكذلك كانوا تحت تصرف إدارة الأمن العام .

ثانياً : أن تقرير شفيق منصور الذى قدم من ٣٣ صفحة كتب في البوليس ، لافى السجن ، وبعد تمامه سلمه سليم زكى إلى مأمور السجن : وهذا أرسله إلى البوليس .

ثالثاً : أن النيابة سلمت بأن سليم زكى اشترك في تحرير هذا التقرير ، بأن كان يذكر شفيق منصور بتاريخ الوقائع التى سردها .

رابعاً : أن وزير الداخلية إسماعيل صدق كان وعد شفيق منصور بالعفو عنه ، إذا هو أدلى بمعلومات تفيد التحقيق . وثبتت صحتها . وأن هذا الوعد كان بواسطة إبراهيم أهلباوى بك .

خامساً : أن اللورد ألنبي وإسماعيل صدق يوصيان بهذا العفو ، إذا قام شفيق منصور بما ذكر .

وقد كانت شهادة إسماعيل صدقٍ تشعُر بسوء نية . إذ كان يزعم أنه لا يتذكر وقائع هي من الأهمية بمكان ، وأغلبها ينفع المتهمين . ولقد وسعت المحكمة صدرها للدفاع ، ولا تزال مستمرة . والنيابة تلت مرافعتها تلاوة وهي تجرى بقلم جيد . وفيها لزوم وخبث . وشيء من الأضاليل . ولا أستبعد الحكم على ماهر والنقراشي . لا لأن هناك إثباتا ضدهما . بل لأن الإنجليز يميلون إلى ذلك ، والله أعلم .

الخطاب البريء !

هذا ما كتبه سعد زغلول عن تقرير شفيق منصور إلى البوليس المكون من ٣٣ صفحة . إنه التقرير الذي كتبه شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ! . . إنه التقرير الذي وضع الإنجرام بك ترجمته بالإنجليزية في مظهر مغلَق وقدمه على صينية إلى اللورد أُلنبي ، وقال إن رؤوس سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشي في داخل هذا المظروف ! إن هذا التقرير حصل عليه الملازم أول هيدريسي الضابط بالمخابرات البريطانية ، والذي كان يعمل متكرراً تحت اسم ضابط في البوليس المصري ! وكان هذا الضابط على رأس عدد من الضباط الإنجليز يتولون حراسة شفيق منصور وزملائه ليلاً ونهاراً . وهذه ترجمة خطاب الملازم أول هيدريسي :

« صاحب السعادة حكمدار بوليس القاهرة .

« سيدى . مرفق مع هذا ٣٣ صفحة من تقرير كتبه المسجون شفيق منصور وطلب تقديمه إلى صاحب السعادة النائب العام » .

« إمضاء - هيدريسي »

« ملحوظة : إنه أحد المسجونين المحكوم عليهم في قضية السردار في سجن المنشية .

ومرفق به خطاب من اللواء رسل باشا حاكم دار البوليس هذا نصه :

« سرى جداً ٩٦ »

« حضرة صاحب السعادة النائب العموى لدى المحاكم الأهلية »

« نشرف بأن نرسل لسعادتكم مع هذا الجواب الوارد لنا من الملازم أيل هيدرمى
اليعين بسجى عنصر للمحافظة على المحكوم عليهم فى قضية مقتل المأسوف عليه
السردار . ومعه تقرير من المسجون شفيق منصور مكتوب فى ٣٣ صفحة حيث
طلب إرساله لسعادتكم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

« الإمضاء - رسل »

أرأيت صيغة الخطابين ! مسألة عادية جداً ! حتى الملاحظة التى كتبها ضابط
المخابرات البريطانية لذكر الحاكم بأن شفيق منصور هو أحد المسجونين
المحكوم عليهم فى قضية السردار . . أرأيت البراءة ! ! إننى حصلت على نص
التقرير السرى الذى كتبه شفيق منصور بخط يده . وهو يدل على أن شفيق
منصور لم يكتبه وحده ! إن الذين اشتركوا فى كتابته هم كين بويد رئيس المخابرات
البريطانية فى مصر . وإنجرام بك وكيل المخابرات البريطانية فى مصر . ومستر
جريفيث أحد رجال المخابرات الذى كان يشرف على مسائل العمال فى وزارة
الداخلية . إن الذى يقرأ هذا التقرير يشعر بأن شفيق منصور فقد إرادته تماماً ،
فإن التقرير مكتوب ليشق ماهر والنقراش وحسن كامل الشيشينى ويثبت على
قيادة ثورة ١٩١٩ أنها هى التى قامت بجميع عمليات العنف .

إننى أنشر هذا التقرير الخطير !

الزنازة رقم ٨ تتكلم

المكان : عنبر المحكوم عليهم بالإعدام في قضية السردار . في سجن مصر .
المسجونون بملابسهم الحمراء . كل واحد منهم في زنازة منفردة .
الزمان : الساعة ١١ من صباح يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ .. الهدوء يسود
العنبر .. وفجأة دوى صوت كالرعد في الزنازة رقم ٨ . إنه صوت شفيق
منصور !

• • • •

ونترك المستندات تتكلم .. بين يدي تقرير سرى جداً موجه إلى اللواء رسل باشا
حكمदार القاهرة .. إن هذا التقرير موجود الآن في مكتب النائب العام بالقاهرة .
إنه مسجل تحت حرف س ص ٤ و ٦ ف ! وهذا هو التقرير الخطير :
سرى جداً

« بمعرفةنا نحن الأميرالاي لإنجرام بك حكمदार بوليس الإسكندرية : ولنخضع
سلم زكى مفتش ضبط فرع (ب) . والملازم أول أحمد طلعت بحكمدارية
مصر . ثبت الآتي بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ : أثناء وجودنا اليوم الساعة ١١
صباحاً بسجن مصر . بناء على طلب عبد الحميد عنايت لنا ، سمعنا شفيق
منصور . يتكلم بصوت مرتفع . مسموع من الخارج . يقول ما يائى : « لقد قال
حسن (كامل) الشيشنى إن الحقيقة ستظهر في يوم من الأيام . وسعد برىء من
ذلك . وأن المحرم الأثم هو نشأت . باتفاقه مع الببلى . أين محمود إسماعيل ؟ يا من
أوجدتنا في هذه الحالة ليتك ما كنت . فإننا مساكين . وليس هناك من يسأل عنا .
أو يعول عائلتنا . محمود إسماعيل ! أظهر النور ! اعترف ! لا تنكر ! إننا اعترفنا

جميعا . ومن العار أن تنكر . وأن تسبب للأحزاب الأحرار ولعائلتنا الآلام . وأنت تعرفها ! أظهرها ! لا تخفها أبداً . قل الحق ! ذلك الحق هو النور . ذلك الحق هو أن سعداً برئ منها . برئ من قتل السردار ، وأن نشأت والبلى ومحمود هم الذين دبروها ! هل تخاف من ظلام الدسيمة ؟ إيه يا محمود ! قل الحقيقة ! لا تنكر يا محمود يا إسماعيل ! يا محمود يا إسماعيل قل في المحكمة . وقل للنائب . ولكل الناس . وعلى رؤوس الأشهاد . ولا تخف الحقيقة وأظهرها . إن سعد باشا برئ من هذه التهمة . وأن الذى أجرم هو البلى ونشأت . هما اللذان فعلا هذه الحادثة ، وأن سعد والسعديين وهؤلاء الشبان المساكين أبرياء منها . ووجود هذه الحقائق عار أن تخفى . إذ يجب أن يضحى القرد في سبيل الأمة . ويجب أن من كان سببا في ارتكاب الجريمة يظهر . ولا يؤخذ الأبرياء في سبيل المجرمين .

• • •

« الأغرب من كده محمود إسماعيل ! وتغريه لنا ، ويفهمنا أنها فكرة وطنية ! وأن سعد باشا خسر الدنيا . وخلق أقاليمه في الحكومة لحما ودما ! ياسلام يا حسن يا شيشيني ! أما أنت بتفهم ! وقلت إن محمود إسماعيل جايب فوله ! ياليتنى افتكرت زيك . وأن كان عندي عقل زيك ! أنت اللى فهمت القولة ! . أنت مش عارف يا محمود أن البرلمان انحل . وسعد باشا ساب البلد وقال : أنا بعيد عن السياسة ؟ يا محمود دى مش عواطف . يا محمود اختشى عيب . يا محمود خليلك راجل . يا محمود أوجد لنفسك شخصية وقل كل شيء ! . اختشى بقى ، وقل الكلمتين اللى في نفسك : وسلم أمرك لله . وآدى أنت ضيعت البلد وظلمتها . عقلك زى الزفت ومش أنت طبيعتك كده . رجل صلب . افتكرك بس هذا الظلام يصح أن يحل محله نور . وحسن (الشيشيني) قعد يفهمك ، ويقول لك إن دى نجر على البلد مصائب .

والإنجليز يأخذوا السردار في مركب على حسابنا . ويفرضوا غرامة حربية ،
ويبهدلونا ، ياما نصحته يا حسن إنك كنت معتقد إذا ما نجوت من هذه الحادثة
فإلى السعادة والطمأنينة المستمرة . وأنتك تكون عضو في حزب الاتحاد ، مع
نشأت والبيلي ، وتكون ثالث الثالث . . . سيبك من الطمع . . وميلك للسعادة
وتكون وسط أغوات وباشوات ، وبكوات ! لكن وقعت ! قال سعادة . . وتكون . .
وتكون سكرتير نشأت في السرايا ، والضجر والظلام والفقر وتستلف فلوس من فلان
وفلان . ده كله يروح ، وترتكب هذه الجريمة ! المال والفلوس . ولها والسرور ،
ده كله راح عنك ، والفقر باقى عليك . وعلى أفكارك السخيفة ! . . حكموا عليك
وخسروا وجودك وحياتك . وكان يصح لما واحد زى نشأت يزهز لك بشوية حاجات
فارغة ، تكون مخلص . والله يا محمود أنا قلبي يخلص لك جداً ، رغما من كل
ما حصل . أنا مالى ومال الناس ؟ أنا ليه أوجدت نفسى فى ظلام زى ده ؟ وكم مرة
قلت لحسن الشيشي إن محمود إسماعيل رجل صحيح بدون أن أحمل لك ضغينة .
يعنى رايح أزعل منك يا محمود ؟ كم واحد تحمله ! وكم واحد أهاننى ! وكم واحد
ظلمنى ! ومع كل ذلك أتركه ! لا تفتكر أن السرايا ستعفو عنك . إن العفو بيد
الله ، وليس بيد مخلوق . عفو ليه ، وبتاع إيه اللي بتنتظره من السرايا ! قل الحق واتكل
على ربنا وهو يخلصنا # .

ثم قال شفيق منصور بالإنجليزية : « يارب خلصنا من عذاب أليم ! » .

إمضاءات : أميرالاي إنجرام

صاغ سليم زكى

ملازم أول أحمد طلعت

٣١ يوليو سنة ١٩٢٥

انتهى التقرير . .

ثم تقرير آخر أخطر ! إنه بإمضاء مأمور سجن مصر ! إنه يبدأ بتأشيرة من إنجرام بك هذا نصها : « سرى جداً » . وفي الحال ذهب مأمور سجن مصر إلى شفيق منصور . ليسجل أقواله . في محضر : فسجلها كما يأتي :

سجن مصر في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

في الساعة ١١ صباحاً ، طلبني المسجون مرة ٨ شفيق منصور ، فذهبت إليه . وسألته عما يطلبه . فأخبرني من تلقاء نفسه بالآتي : « لبدى سر عظيم ، أريد أن أخبرك به . لإننى أتكلم عن قضية مقتل السردار . ومن الضروري أن تعرف من هم مرتكبو هذه الجريمة التي جرت المصائب على مصر . وليس السعديون هم المسئولين عنها . وما كنا إلا آلات ، لارتكاب هذه الجرائم . ونشأت باشا باتفاقه مع الببلي . دبرا قتل السردار . لإسقاط سعد والبرلان . وكان المنفذ لأغراضهم محمود إسماعيل . ومحمود إسماعيل لا يريد الاعتراف . لأنه يظن أن نشأت باشا سيسعى لدى الملك ليغفو عنه . وبعد أن يمضي سنتين أو ثلاثا بالسجن ، يخرج ويتقلد الوظيفة التي أعد لها له نشأت باشا . ومحمود إسماعيل دماغه ناشف وعنيد . وكل الذين حكم عليهم بالإعدام يثقون به . ويصدقونه في كل ما يقوله ، وهو الذي كان يخفي القنابل والمسدسات التي تستعمل في حوادث الاغتيالات بمنزله . نشأت باشا وعده بمكافأة حسنة . ووظيفة كبيرة في السراي ، أو في أى عمل آخر . وكان يرسل له التعليمات والأوامر اللازمة لاغتيال السردار . محمود إسماعيل كان صديق عبد الحليم الببلي الحميم . وكان يزوره يومياً تقريباً ، ودائماً كانا مع بعضهما ، ومحمود إسماعيل من أكبر المحرضين . ولما كنا نجتمع كنت أظن أنه يخلص . ولكن حسن كامل الكتاب المنوع ج ٢

الشيشيني ، ذكر أن له علاقة بالسرايا ، ولاحظ أيضاً أنه الآن يكره سعد باشا ، محمود إسماعيل يعرف كل شيء ، لكنه لا يريد الاعتراف ، إذ يظن أنه سينال المكافأة التي وعده بها نشأت باشا ، ولكن لمن الواجب أن يعترف ، وأن الملك يجب أن يعرف أن الرجل المقرب له مشغول عن القضية الحاضرة ، ومصصلحة الأمة فوق مصلحة الفرد . البيلي كان الواسطة بين نشأت ومحمود إسماعيل ، وكان في جمعية ماهر والنقراشي الأولى ، ولما تقلد الوزارة سعد باشا ، ظن أنه سيكافئه كغيره ، ولما أسند سعد باشا وزارة المعارف لـ ماهر ، ووكالة الداخلية للنقراشي ، حنق عليه وخرج على الوفد ، وانضم لنشأت في مؤامره ضد سعد والبرلمان ، فتجسج في إسقاط وزارته بقتل السردار .

• • •

«كوف» (عبد الحليم) البيلي على ذلك بالوظيفة التي تقلدها بمساعي نشأت بأنقرة ، ولا يزال يرأس نشأت باشا الحكومة التركية بواسطته ، ولما كان البيلي في لندن كان محتكا بالأتراك ، وفي السنة الماضية ذهب خلصة إلى أنقرة بحجة الاستشفاء ، ولم تكن لديه نقود ، ومع ذلك تمكن من السفر ، ولم يقل لي شيئاً من ذلك ، مع أنني كنت صديقه الحميم ، وكنا كأخين ، أنكر عني ذهابه لأنقرة . وأثناء محاكمتي أخبرني إبراهيم الملباوي بك (المحامي) أن البيلي طلب منه الدفاع عن محمود إسماعيل ، وأن يدفع له المصاريف من عنده ، فرفض ذلك الملباوي ، ولم يشأ المرافعة عنه .

نشأت رجل دسائس ، وله مطامع كبيرة وكان أفندى بسيط ، وبدعائسه توصل للسراي ، ولا يهمه سعد أو البرلمان أو الإنجليز أو الملك نفسه ، بل هو يريد أن يكون ملكاً ، ويرأس الحكومة التركية في ذلك لمساعدته على تحقيق غايته . .

هذا وقد كتبت التقرير بعد مغادرتي غرفة المسجون ، ولم أكتب شيئاً أمامه .

مأمور السجن

إعضاء : روبو

ومستر « روبو » هذا هو ضابط يريطلاني كان يقوم بأعمال مأمور السجن !!
انتهى تقرير مأمور سجن مصر المؤرخ في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ حرفياً .

شيء غريب !

وثبت في قضية الاغتيالات أن إنجرام بك لم يقدم هذين التقريرين الخطيرين إلى النائب العام إلا في ١٩ نوفمبر . وفي محضر جلسة محكمة الجنايات في قضية الاغتيالات يوم ٨ أبريل سنة ١٩٢٦ أثر هذا التأخير العجيب . لماذا يتأخر تقديم التقرير إلى النائب العام إلى ما بعد تنفيذ حكم الإعدام . واستدعى إنجرام بك لسؤاله ، وأنقل هنا أقوال إنجرام بك لخطورتها :

س - من مستر كرشو رئيس المحكمة : التقرير الذي عمل في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ أرسل إلى النيابة في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، فما هو سبب التأخير ؟
إنجرام - أخذت التقرير إلى مستر هيوز مفتش النيابة ، إما في نفس اليوم أو في اليوم التالي ، وأخبرته عن جميع ما بخصوصه ، وأخبرنا مستر هيوز أن نحفظه وأن نعمل تحريات أخرى .

مستر كرشو - بعد ذلك ، هل التقرير حفظ عندكم إلى يوم إرساله إلى النيابة ؟
إنجرام - حفظ في البوليس إلى يوم إرساله إلى النيابة !

هذا هو ما ورد في محضر جلسة محكمة الجنايات ! . . وتصور أن تقريراً كهذا كتب في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ويخفيه إنجرام مدير المخابرات البريطانية في مصر . . وبستر هيوز المشرف على النيابة . . طوال شهر أغسطس ، إلى أن يتم تنفيذ حكم الإعدام في شفيق منصور ، وطوال شهر سبتمبر ، وطوال شهر أكتوبر . . ويقدمونه في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ !! . . ألا يدل هذا على أن الإنجليز كانوا لا يرغبون في أن يكشف دور الملك والقصر في قضية السردار ؟ . . وأنهم كانوا يعلمون دائماً بهذا الدور ؟ . . وأنهم كانوا على اشتراك كامل في هذا كله ؟ وإلا فلماذا يخفى الإنجليز هذا التقرير الخطير إلى أن يتم إعدام شفيق منصور الذي يذكر في التقرير أشياء خطيرة جداً ؟ . . لماذا لم يحققوا ؟ لماذا لم يسلموا التقرير إلى النائب العام على الفور ، أو بعد يوم ، أو بعد أسبوع ؟

شيء مرب ، وغريب !

وأهمية هذين التقريرين الرسميين في أنهما صدرا في الوقت الذي كان فيه حسن نشأت رئيساً للديوان الملكي بالنيابة ، وحاكما بأمره في مصر ، أو ملكاً صغيراً . . فتاريخ التقريرين في يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ، ونشأت لم يخرج من منصب رئيس ديوان الملك فؤاد بالنيابة إلا في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . ونقطة أخرى تستوقف النظر أيضاً . . أن الحكم بالإعدام صدر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ ، وأن الشعب قدم عرائض إلى الملك فؤاد يطلب منه أن يستعمل سلطته ويخفف الحكم . وقدم التقريران في يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ، وبعد سبعة أيام فقط أصدر الملك فؤاد في ٧ أغسطس أمره برفض تخفيف حكم الإعدام . وفي يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ صدر أمر ملكي بإبدال عقوبة الإعدام على عبد الفتاح عنايت بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وفي يوم ٢٣ أغسطس تم تنفيذ حكم الإعدام في شفيق منصور

وزملائه ! والإسراع بتنفيذ الإعدام في شفيق منصور مسألة تستوقف النظر أيضا .
لأن شفيق منصور كان شاهد الإثبات ضد ماهر والنقراشي في قضية الاغتيالات
التي لم تكن نظرت بعد أمام محكمة الجنايات!!! .. وكان القروض أن يبنى حياً
حتى يشهد بنفسه ! وقد تلقيت لهذه المناسبة خطاباً من السيد أحمد إسماعيل شفيق
محمود إسماعيل هذا نصه :

... مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد : فيؤسفني ولاشك يؤسف كل مواطن شريف . هذه المحاولة
المتعسفة لتمجيد طلاب تنظيم الحماية على حساب دماء الثوريين الأصلاء الذين
ضحوا بحياتهم في سبيل بلادهم ، بل تذهب هذه المحاولة إلى أبعد من ذلك فتضع
بصمة الإنجليز مرة على جثة السردار ثم بصمة السراي مرة أخرى . لم يكن هذا
الجهاز الثوري صنيعة للإنجليز . ولا كان من عمل الوفد أو السراي . فقد وجد هذا
الجهاز البطول في بلادنا منذ أكثر من نصف قرن يوم قتل بطرس غالي باشا بيد
الشهيد إبراهيم الورداني ليوقف مؤامرة مد امتياز قناة السويس . وبينما كان الورداني
يساق إلى المشتقة يردد له الشعب أنشودة « يا ميت صباح الخير على الورداني » ، كان
سعد زغلول يدافع في الجمعية التشريعية عن مد امتياز القناة باسم الوزارة العميلة
التي خلفت وزارة بطرس غالي . والذين ألقوا القنابل على السلطان حسين لتخليص
البلاد من خياناته ، والذين هموا بالتخلص من السلطان فؤاد . لا يمكن أن يكونوا
عملاء للسراي . وما زلت أذكر قول الدفاع في محكمة الجنايات « لقد عودنا الإنجليز
منذ عهد بعيد ألا يستمعوا إلى جمعة سعد أو يؤخذوا بجنطة عدلي . بل كانوا دائماً
يستمعون إلى طلقات الرصاص التي تخرج من أفواه مسدسات هؤلاء المتهمين » .
على أن الحديث عن الثوريين والسياسيين بطول : وإذا كنت قد عشت هذه المرحلة

شاباً يافعاً بشخصي ، فقد عاشها كمال إسماعيل ابن أخى الشهيد محمود إسماعيل بوجدانه ودموعه ، بقلبه وعقله ، واستوعب الوثائق ، واستمع إلى البقية الباقية من أعضاء هذا الجهاز الثورى ، ولذلك أترك له أن يعرف بهذه المرحلة التاريخية الثورية . وأن ينشر الحقائق حتى الناس . وأكتفى من ذلك كله بالوقائع التي اتصلت بها .

أولاً : أتعاب المحاماة : كنت على اتصال بشقيق محمود وهو فى سجن الأجانب بالمكاتبات السرية عن طريق حرس السجن . ومن بين هذه الرسائل تلقيت رسالة منه تقول : اتصل بالنحاس بك فى مكتبه بشارع المدايح ، وقل له إن موقفنا سليم ، فيها عدا شقيق منصور الذى انهار من موقف الوفد وتخليه عنه ، وإرساله أمين عز العرب للدفاع فى إحدى جلسات المحاكمة ، وأمين تلميذ شقيق ويتمرن فى مكتبه ، وأطلب من النحاس فى شدة أن يندب أحد كبار المحامين الوفديين للدفاع عنه ليعمل شقيق عن موقفه . . . وللغور صحبت الأستاذ محمد عبده صهر شقيقى إلى مكتب مصطفى النحاس المحامى ، وقابلته وشرحت له الموقف كما جاء على لسان أخى ، فإذا بالنحاس يثور ويصرخ قائلاً : أنت يا أستاذ عايزنا ندافع عن محمود إسماعيل المي وقمنا من على كراسينا ! . . قلت : أنا لم أطلب منك الدفاع عن أخى ، وإنما أحدثك عن شقيق منصور وحالته ، ورأى أخى فى موقفه وموقفكم منه . . . قال : « دم كلام فارغ ، دول وقمونا من على كراسينا . . أنا ماليش دعوة . . ماليش دعوة . . »

وبأى بعد ذلك أمر الدفاع عن أخى ، فوقع اختيارنا حينئذ على الأستاذ وهيب دوس المحامى ، الذى طلب ألف جنيه أتعاباً . ولما رآنى قد ذهلت لفداحة المبلغ ونحن من متوسطى الحال قال : يا أخى أنت حاتدفع حاجه من جيبك ؟ . . ما هو الوفد

حايذفع . وتركت الأستاذ وهيب إلى غيره . ولم يكن موقفهم بأحسن من موقفه .
وأخيراً اتفقت مع الأستاذ أحمد رشدي الحامى على أتعاب مائتى جنيه ،
والله يعلم كيف دبرنا هذا المبلغ من بيع مصوغات شقيقائى وزوجة شقيقى ، ودفعنا
المبلغ مقدماً . فالقول بأن إنساناً مهما كان شأنه قد دفع أتعاب الدفاع عن محمود
إسماعيل قول مكذوب لا يستند إلى أساس . وهكذا ينهدم حجر من الحجارة التى
بنيت عليها صلة محمود إسماعيل بحسن نشأت .

ثانياً : صورة الشهيدين محمود وشقيق مع حسن نشأت : وينهدم حجر آخر
حينما تعرف حقيقة هذه الصورة . فقد كان أخى الشهيد محمود إسماعيل « أخاً وأستاذاً
ماسونياً » ، بعد وفاة المرحوم والدنا سنة ١٩١٢ وأيام كان أخى ضابطاً بالسواحل .
وأذكر أن هذه الصورة أخذت للمجموعة التى ذكرتموها ، يوم انتخاب سعد زغلول
« أستاذاً أعظم للمحفل الوطنى المصرى الأكبر » ، وأقيمت لهذه المناسبة حفلة
تكرم دعى إليها الشهيد محمود إسماعيل ببطاقة لاتزال فى حوزة ابن الشهيد حتى
اليوم .

ثالثاً : حفلة الزهور ومحمود إسماعيل : لم تنظم السراى هذه الحفلة ، وإنما نظمتها
الجمعية الزراعية برئاسة فؤاد أباطه باشا فى ظل وزارة الوفد ، وحضرها وزراء الوفد ومن
بينهم حيثلده محمد نجيب الغرابى باشا .

رابعاً : مطالباتى بمحاذة حسن نشأت : لذلك قصة أساسها وقوعى فى شباك
التضليل والخداع ، فى وقت جعلتنى شهوة الانتقام لدم أخى سهل الوقوع فى هذه
الشباك . فبعد إعدام أخى الشهيد محمود إسماعيل زارنى فى بيتى المرحوم الأستاذ
أحمد أبو الخير ، وكان حيثلده يسكن المنزل المواجه لمنزلنا ، وكان يعمل مدرساً
بالمدارس الثانوية ، زارنى ومعه الأستاذ محمد فهمى عضو لجنة الوفد المركزية

لقسم الخليفة . وبعد حديث طويل . طلبا إلى مقابلة المرحوم فتح الله باشا بركات من أقطاب الوفد . وزرت فتح الله باشا مع الأستاذ محمد فهمي ، وفي هذه الزيارة حدثني بركات باشا عن حادث مقتل السردار ممجداً أخى الشهيد وبطولته ، ثم أخذ يقنعني بأن أخى قد خُدع ، ذلك أن قتل السردار كان بتدبير من حسن نشأت نكاية بالوفد . وعبثا حاولت إقناعه بأن الجهاز القدائي قديم ، وأعضاءه بعد تعدد الأحزاب ينتمون إلى مختلف الأحزاب ، فكما كانت الجماعة تضم الوفديين مثل ماهر والنقراشي وشفيق منصور وعبد الحليم البيلي والشيخ مصطفى القاياتي ، فإنها كانت تضم المكباتي والصوفاني ومحمد عوض جبريل ومحمد عبد الحفيظ من الحزب الوطني . ثم عدداً من ضباط الجيش والبوليس والسواحل ، فضلا عن نقابات العمال مثل راغب حسن ومحمود راشد وإبراهيم موسى وأحمد جاد الله ، ولا يحرك هؤلاء إلا وطنيتهم . ولا يدفعهم غير ضميرهم الوطني .

وعلى فتح الله باشا على ذلك بقوله : نحن لا نهم شقيقك أو أحداً من الشهداء بالنكاية بالوفد : بل أنا مقتنع بأنهم أبرياء ، وقد ارتكبوا الحادث بدافع من وطنيتهم دون أن يفتنوا أن وراءه حسن نشأت . ثم أخذ يستغزني ضد حسن نشأت ويستثير شهوة الانتقام في نفسي . وقد كنت حينئذ شابا يافعاً أتعلم الرابعة والعشرين من عمرى . وعلمني قطب من أقطاب الوفد ، وقد ضرب لي على وتر الوطنية ودم أخى وضرورة الانتقام له ، حتى تم له ما أراد ووقعت في المخطوطة . وتحقق للوفد ما أراد .. وهو إبعاد الشبهة عن رجاله وإصاقها بالسراى ، ثم إبعاد حسن نشأت عن السراى .

وهكذا يبدو واضحاً أن قصة علاقة حسن نشأت بمقتل السردار تدبير وفدى اشتركت فيه مخدوعاً ومغرراً بي . لقد أراد الإنجليز اصطلياد الوفد . . وأراد الوفد

اصطياد السراى . . . وفى سبيل إنقاذ رؤوس رجاله . تخلى الوفد عن الجهاز التورى
ليخلو الجو للسياسيين . ورغبة فى القضاء على كل أثر للتوريين . أفسح الإنجليز
المجال للطعن فيهم . وروج القصص التى ترددونها اليوم وأنتم تبحثون عن الحقيقة . .
القصص التى أرادوا بها ألا يترك الأبطال بصمات حرة على تراب مصر تراها الأجيال
ويتابعونها ، ليخلو تراب مصر لبصمات الإنجليز . السراى .
شاهدت الحقيقة أمس واليوم . . ولكن للحقيقة رجالا سوف يقدمونها
للناس .

١٩٦٣/٩/٦

أحمد إسماعيل

ولقد أثبت خطاب السيد أحمد إسماعيل كما هو بحروفه . ولى بعض
ملاحظات :

أولا : أنه لا يجوز أن يعدل إنسان عن شهادته التى أقسم عليها اليمين . بعد
أن يؤديها بعد ٣٨ سنة ! وأن القضاء عادة يأخذ بالشهادة المسجلة .

ثانياً : أن كل الأشخاص المذكورين فى الخطاب الذين يستشهد بهم توفوا إلى
رحمة الله ، وكان عمر الأستاذ كمال إسماعيل نجل المرحوم محمود إسماعيل يومها
٤ سنوات .

ثالثاً : أن الذين يعرفون دقائق الأمور ، يعرفون جيداً أن المرحوم فتح الله باشا
بركات لم يكن له علاقة بالجهاز السرى . وأن عمله فى الوفد هو التنظيم السياسى
فوق الأرض .

رابعاً : أن المتصلين بالرئيس السابق مصطفى النحاس يؤكدون أنه بنى هذا
الحديث إطلاقاً . .

إننا أكدنا دائماً أننا نؤمن بوطنية محمود إسماعيل . وبأنه اندفع بإيمان وطني بدون غرض ، ومع ذلك فإننا نرى أن ننشر شهادة السيد أحمد إسماعيل من محضر القضية نفسها . حضر أحمد إسماعيل أمام صاحب السعادة النائب العمومي وسئل بالآتي : « اسمي أحمد إسماعيل ، عمري ٢٤ سنة ، مولود بطنطا ، ومقيم بدرب البيضة نمرة ٧ قسم الخليفة ، ميكانيكي بالسكة الحديد . وحلف اليمين :

س : من الذي سعى لأخيك محمود إسماعيل في دخوله وزارة الأوقاف ؟
ج : عبد الهادي بك الجندی . لما كان المرحوم إبراهيم باشا فتحي وزير الأوقاف .

س : ومن أين يعرفه عبد الهادي بك الجندی ؟
ج : أخى أول ما خرج من المدرسة اشتغل تلميذاً بالنيابات ، وعبد الهادي بك الجندی كان قاضياً في السيدة ويعرفه .

س : من الذي سعى إلى نقله إلى مصر ؟
ج : لم يخبرني عن اسم الشخص .
س : هل عرفت الأشخاص الذين ترددوا على أخيك بالمنزل ، أو تردد عليهم هو بمنازلم أو بمحال أعمالهم ، أو بالقهاوي ؟

ج : أول ما جئ مصر ، ما كان يتردد عليه أحد بالمنزل . وكنت أنا مرافقه في أول الأمر ، أخرج معه . وأعود معه ، وبعد قليل انقطع عن مرافقتي ، وكان يخرج وحده ، فكنت أسأله : رايح فين يامسى محمود ؟ ربما حد ييجي يسأل عليك ، فكان يقول لي : أنا رايح نيوبار أقابل شفيق منصور ، وبعد ذلك أضاف على اسم شفيق منصور اسم حسن نشأت الذي كان وقتها موظفاً بالأوقاف . وقد رأيت أخى

مع شفيق منصور في قهوة نيوبار مراراً ، وكذلك مع حسن
نشأت باشا مرة أو مرتين ، وجلست معهم .

س : ألم تسأل أخاك عن كيفية معرفته بشفيق منصور أو حسن نشأت
باشا ؟

ج : لم أسأله ، ولكن رأيته مجتمعاً بهما وجلست معهم ، وكان الحديث
الذي سمعته منهم أثناء اجتماعهم دائراً حول الحالة الحاضرة .

س : هل كنت تعرف بأن أخاك يشتغل بالمسائل السياسية ؟

ج : كل ما أعرفه أنه كان يكتب في الجرائد مقالات سياسية ، مثل جريدة
المنبر والأهالي والحرورية .

س : ألم يعترف لك بشيء من أعماله ؟

ج : لا حبس أخى في حادثة الردار ، كنت على يقين من أنه
بريء ، حتى بالرغم من الحكم عليه . ولكن في زيارتي الأخيرة
له اعترف لي بأنه اشترك في الحوادث الجنائية منذ خمسة عشر عاماً ،
وأثنى على إبراهيم موسى وعبد الحميد عنايت وأنهما من الأبطال ،
وأنه يفضل أن يموت هو ، وينجو الاثنان دول ويخرجوا .

س : ألم يخبرك عن تفصيلات اشتراكه في هذه الحوادث ؟

ج : لا . . . وإنما عثرت على قنابل مخبوءة في حوش الفراخ في المنزل ،
والقيتها في النيل .

ثم تحدث الشاهد عن أنه لاحظ اتصال أخيه بحسن نشأت باشا وقال : . . . وقلت
له ما يصحش إنك تكون معروف إنك من السعدين وماشى معهم ، وتمشى ضدكم

مع نشأت باشا . فقال لى : « البلد دى كل واحد ما يعملش فيها إلا لصالحه ، وإحنا فقراء ، وإيه اللى أخذناه من السعدين ؟ »

« وكان أخى يتردد على نشأت باشا كثيراً ، حتى إن عبد الرحمن البيلى أهدها بذلة ريدنجوت يلبسها كلما أراد مقابلة نشأت باشا ، وشفّت أخى لابسها ، وواقف مع نشأت باشا فى حفلة الزهور بجنينة الأسماك اللى حصلت سنة ١٩٢٣م حيث كان مكلفاً بمأمورية استقبال الزائرين . وكانوا عاطيينه علامة فى صدره ، وأخى جاب لى علامة أحطها على ذراعى ، وأدخل مجانا . وكنت مكلفاً بالوقوف على بوفيه لمراقبة الماركات ، ولا تزال العلامة اللى أعطيت لأخى موجودة عندى . وحفلة الأزهار استمرت ثلاثة أيام ، ونشأت باشا بصفته رئيس الحفلة كان يتردد على الجنينة يومياً ، وكلما كان يحضر ويلفّ الجنينة كان يأخذ أخى ويمشى .

« ولا أنشئ حزب الاتحاد (حزب القصر) كان أخى محمود مهما به ، حتى انى رأيته مرة راكباً مع نشأت باشا أوتومبيلاً أحمر ، أعلن أنه من أوتومبيلات السراى ، وفزلاً أمام حزب الاتحاد ، وكنت وقتها ماراً بالشارع بالصدفة . ولا حبس أخى ما كنت أعرف أن له مرتبة خاصاً يدفعه إليه حزب الاتحاد ، إلا من جواب ورد إلى منه وهو فى السجن يخبرنى فيه أنه يعلم بأنى متضايق شوية ، فعلى أن أتوجه لمحمد أفندى نشأت ، شقيق نشأت باشا ، وهو موظف بالصحة ، وأطالبه بخمسة جنيهات ، دفعها إليه أخى ثمن سرير . ثم أقابل أيضاً عبد الرحمن البيلى ، وأطالبه بمرتب نصف شهر من الحزب ، وقدره عشرة جنيهات ، فعرضت الأمر على عبد الرحمن البيلى ، فقال لى ما تروحش لنشأت أفندى ، وأنا أجيب القلوس منه ، وأجيب لك القلوس من الحزب أيضاً ، وفعلنا أعطانى الخمسة عشر جنيهاً .

س : هل يمكنك أن تخبرنا عن وجه اهتمام عبد الرحمن البيلى بموضوع أخيك ؟

اعتقادی بكل اطمئنان أن عبد الرحمن البيلى ونشأت باشا لهما دخل
فى الموضوع . لأن أخى الصغير فى مركزه لما يحتك بمثل هؤلاء
الأشخاص ، وخصوصا نشأت باشا ، ويكون معه فى صورة واحدة .
يكون ممثلاً آمال كبيرة فى مستقبله . وبالطبع يعمل كل ما يرضيهم
للحصول على هذه الغاية ، وأظنكم لاحظتم عليه فى التحقيق أنه كان
كالصخرة أملاً فى النجاة بواسطة مساعدة هؤلاء الأشخاص . وأذكر
لكم بعض ملاحظات ، تستنتجون منها ما أستنتجه أنا : أخبرنى يوماً
عبد الرحمن البيلى بأن حسن باشا نشأت تقابل مع المستر هندرسون
(الوزير المفوض فى دار المندوب السامى) بدار المندوب السامى وبلغه
أن فى موت محمود إسماعيل خسارة . ويجب المحافظة على حياته ،
وبلغنى بأن أذكر ذلك له فى السجن . لكى يطمئن ، فلما قابلت
أخى فى إحدى المقابلات . ذكرت له ذلك الموضوع . فأخى كلبنى
بمقابلة نشأت باشا ، فقلت له : يمكن مايقابلنيش .

فقال لى : لا . أكتب أنت عريضة ، وبمجرد ما يعرف إنك أنت أخى يقابلك .
وقد سافرت إلى الإسكندرية ، وقصدت أولاً دار المندوب السامى ، وتقابلت مع
المستر جرافنى سميت . وأخبرته بأنى مكلف من قبل أخى بالحضور إلى دار
المندوب السامى . وأبلغكم عن لسانه ، بأنكم إذا أقيتم على حياته سيقدم لكم
خدمات جلية فى المستقبل . فقال لى : طيب نشوف . ثم قصدت سراى رأس
التين . وانتظرت نشأت باشا لغاية الساعة ١٢ فلم يحضر . فرحت له تانى يوم
وانتظرت . حتى حضر ، وطلبت مقابلته بواسطة أونباشى على الباب ، فقال لى :
ما يمكنش مقابلته ، فقلت له : أنا معى جواب خصوصى له ، وسلمته

الجواب ، لتوصيله إليه ، وكتبت في الجواب (كان بودنا أن نلجأ إلى سعادتك قبل أن نلجأ إلى أى أحد آخر للاسترحام في أمر تخفيف العقوبة) ولكن الضجة التى أثارها الجرائد السعدية حول اسمكم ، وعلاقتكم بأخى جعلتني لا أتجراً إلى الالتجاء إليكم . والآن ، وقد كلفني أخى ، وهو في سجنه ، بأن ألجأ إلى سعادتكم مسترحماً معتمداً على مالكم من النفوذ ، ألتمس السعى لدى الاعتبار الملكية، إلى آخره) . وانتظرت قليلاً ، فحضر لي ضابط لا أعرف اسمه ، ويمكن أعرفه لو عرض عليّ ، وهو أبيض الوجه ، متوسط الطول ، ممثلي الجسم نوعاً ، ووجهه أحمر ، ويظهر أنه ملازم أول ، وخلفه الأونباشي وبلغني العبارة الآتية :
« الباشا يقول لك روح مصر وكون مطمئن » .

• • •

هذه شهادة أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل المسجلة في دوسية القضية . . ومع ذلك فلما نلنا نسلم جدلاً بأنه شهد هذه الشهادة بإيعاز من فتح الله بركات لمصلحة الوفد . . ولهذا نبحت في دوسية التحقيق في قضية السردار عن شهادة أشخاص لا علاقة لهم بالوفد ، فنجد شهادة سليمان فوزى صاحب جريدة الكشكول ، وهو الذى هاجم في كل عدد من أعداد جريدته سعد زغلول ، من يوم صدور هذه الجريدة إلى يوم وفاة سعد زغلول . . بل إنه استمر في مهاجمة سعد زغلول بعد وفاته إلى اليوم الذى توقفت فيه جريدة الكشكول عن الصدور في عام ١٩٣٨ ، بعد وفاة سعد زغلول بإحدى عشرة سنة . ومجموعات الكشكول كلها موجودة تحت يدي الآن ، وموجودة في دار الكتب . . ونجد شهادة أيضاً للأستاذ أحمد رشدي محامى محمود إسماعيل ، والأستاذ رشدي كان خصماً لسعد زغلول إلى أن توفي إلى رحمة الله ، وهذه حقيقة معروفة ومسجلة أيضاً في مقالات كتبها بإمضائه وخطب

نشرتھا الصحف . . وإذا كان فتح الله باشا أثر على أحمد إسماعيل ليشهد لمصلحة الوفد وسعد زغلول . . فليس من العقول أن سليمان فوزى وأحمد رشدى يشهدان لمصلحة الوفد وسعد زغلول . . ونبدأ بشهادة أحمد رشدى المحامى عن محمود إسماعيل . . . وقد تولى التمسّية معه النائب العام محمد طاهر نور باشا ، وهذا هو نص التحقيق :

« استحضرنّا الأستاذ أحمد رشدى أفندى المحامى فحضر . حضر معه الأستاذ أحمد بك لطفى تقيب المحامين ، وسألنا الأول فقال : اسمى أحمد رشدى ، وممرق ٣٢ سنة ، عام . مولود بمينا القمح . وحلف اليمين :

س : من الذى وكلك بالدفاع عن محمود إسماعيل ؟
ج : عبد الرحمن البيلى أفندى هو الذى كلفنى بالدفاع . .
س : هل يمكنك أن تخبرنا بالظروف التى أحاطت بهذا الدفاع ؟
ج : الظروف التى أذكرها عرضتها كلها على الأستاذين أحمد لطفى بك وصليب سائى بك ، وهما تقيب المحامين ووكيل النقابة ، لأنّين ما يصح ذكره فى التحقيق عندما علمت أنّى سأدعى للتحقيق ، ولا أعرف ما لا يصح ذكره باعتباره سراً من أسرار المهنة ، وقد أجاز لى ذكر ما يأتى :

وهو أن الأستاذ عبد الرحمن البيلى عرض على هذه القضية ، وهل لدى مانع من المرافعة فيها ، فأجبتة سلباً ، ولما تكلمنا فى أجر الدفاع ذكر لى أن أهل المتهم — وهو محمود إسماعيل — لا يستطيعون أن يدفعوا أكثر من خمسين جنيهاً ، وكنت عند ذلك أحس بأن القضية مركزاً خاصاً ، وأن معظم المحامين تنحوا عن الدفاع فيها ، للشبه السياسية التى كانت تحيط بالدعوى يومئذ ، وأحسست أنه يجب القبول مع

إلحاق زميلي قبلت ، وقد حضر عبد الرحمن أفندي البيلى ودفع لى خمسة وعشرين جنيها ، وقلت لو كيلى أن يعطيه إيصالا — ولا أذكر كيفية دفع الخمسة وعشرين جنيها الأخرى ، هل دفعت فى المكتب أو فى المحكمة ، إنما الذى أذكره بشأنها أنها لم تدفع مرة واحدة ، وإنما دفعها البيلى أيضا .

س : هل الإيصال كتب باسم عبد الرحمن البيلى أو باسم أخنى محمود إسماعيل ؟

ج : باسم عبد الرحمن البيلى .

س : أحمد إسماعيل قرر أنه دفع ٢٥ جنيها لعبد الرحمن البيلى ، وأن الخمسة والعشرين جنيها الأخرى دفعها عبد الرحمن البيلى من عنده ، فهل عرفت ذلك ؟

ج : لا بالعكس . . فهمت من عبد الرحمن البيلى أن المبلغ مدفوع من أهل محمود إسماعيل ، ولو أحسست أن المبلغ دفع من عبد الرحمن البيلى كنت أكتفى بمبلغ الخمسة والعشرين .

س : هل تعرف حسن نشأت ؟

ج : نعم أعرفه . .

س : من أى تاريخ ؟

ج : أنا أعرفه فى المدة بين ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى جوالى شهر يونيو أو يوليو سنة ١٩٢٥ . . سليمان فوزى صاحب الكشكول قال : إن نشأت باشا يريد أن يعرفك .

س : هل حصلت مقابلات كثيرة ؟

ج : حصلت مقابلات كثيرة ، وكان يطلبنى نفس نشأت باشا بواسطة سليمان أفندى فوزى . .

من : قلت إن نشأت باشا طلبك . راراً ، فهل تذكر أن هذه المقابلات كانت قبل توكيلك عن محمود إسماعيل أو بعده . ومتى انقطعت هذه المقابلات ؟

ج : هي كانت في الوقت المعاصر للتركييل . وأظن أنها كانت كثيرة في هذا العهد . خصوصاً بعد التوكيل . وقد فترت بعد الانتهاء من القضية . ثم انقطعت نهائياً من نفسي بعد استقالتي من حزب الاتحاد في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ . .

ومن الحوادث التي استلقت نظري أن سليمان أفندي فوزي كان دائماً يفهمني . أن نشأت باشا على استعداد أن يجيبني إلى كل ما أطلب . على أن أطلب . ولكنني لم أطلب شيئاً بأسمى خاصة . بل وقفت المسألة عند طلب قطعة أرض لقنابة المحامين . خصوصاً وأني لاحظت أن علة الاهتمام بشخصي غير ظاهرة لي يومئذ . على أنه يلوح لي الآن أن هذه العلة - مع مجموعة الحوادث السابقة - مرتبطة بعضها ببعض . إلى كنت فقط وكبلاً عن محمود إسماعيل عن طريق عبد الحليم بك البيلي وعبد الرحمن أفندي البيلي . وأن محمود إسماعيل قبض عليه ودو في المحكمة . بعد أن كان في الليلة السابقة للقبض عليه مع عبد الرحمن أفندي البيلي بشرنين لنشر الدعوة الانتخابية لعبد الحليم . وأن عبد الحليم البيلي كان موضع رعاية خاصة من نشأت باشا . فقد اشترك في تأليف حزب الاتحاد ، وكان العامل الوحيد له ، وأنعم عليه بالرتبة الثانية ، وعين سكرتيراً لمفوضية مصر في إستانبول ، وأنه أنشأ جريدة « الاتحاد » : واشترى جريدة الليبريتيه لخدمة الحزب . وأتفق في هذا السبيل نحو العشرة آلاف جنيه ، كل هذه العناصر تسمح بأن يستنتج الإنسان أن الدفاع عن محمود إسماعيل كان دفاعاً عارضاً عن نشأت باشا ، للشبهة التي قامت يومها ، وأني كنت محل اهتمام لهذا .

س : ألا تذكر أن اسم محمود إسماعيل ذكر في اجتماع بينك وبين نشأت باشا ؟ . .

ج : لم يذكر اسم محمود إسماعيل بالذات ، ولكن ذكرت بيننا قضية السردار ، وأذكر أن ذكرها كان بعد يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ وقبل جلسة المحاكمة ، ولا أذكر المناسبة التي جاء ذكر القضية فيها ، وإنما كل ما أذكره أن نشأت باشا قال لي بمناسبة الشبهة التي كانت ضده في القضية ، إن شفيق منصور رجع عن قوله ، ويخيل إلى أنه قال كلمة (إسمارح) وكان في ذلك الوقت ، وعند ذكر هذه العبارة ، ظاهرة عليه علامة الاطمئنان . .

س : هل كنت تلاحظ أن عبد الرحمن البيلي كان مهتماً بأمر محمود إسماعيل ؟ .

وهنا طلب أحمد بك لطفى تقيب المحامين من حضرة المحامي ألا يجيب على هذا السؤال .
وأقبل المحضر . .

النائب العام

إمضاء : محمد ظاهر نور

هذا هو نص شهادة أحمد رشدي خصم سعد زغلول في التحقيق الذي أجراه النائب العام . ويظهر هنا أنه لم يقل كل شيء يريد أن يقوله ، لأنه - باعتباره المحامي عن محمود إسماعيل - اضطر أن يحتفظ بسر المهنة . . وأن تقيب المحامين منعه من الرد على أسئلة أكثر خطورة ! ولكن شهادة سليمان فوزي صاحب الكشكول وخصم سعد زغلول المسجلة في محضر التحقيق أخطر ، لأنه لم يكن محامياً عن محمود

إسماعيل ، ولم يكن محكوما بسر المهنة الذى يقضى بالألا يقول المحامى ما يعلمه من المتهم الموكل عنه . إن هذا التحقيق أيضاً أجراه النائب العام محمد طاهر نور باشا ، وهو مسجل أيضاً فى ملف تحقيقات قضية السردار الموجودة فى مكتب النائب العام .

استجواب « سليمان فوزى »

« استحضرننا سليمان فوزى أفندى ، وبسؤاله قرر أن اسمه كما ذكر ، وعمره ٤١ سنة ، مولود بمنشية سلطان مركز منوف ، صاحب جريدة الكشكول ، ويقوم بمصر . . . خلف اليمين :

- س : هل تعرف أحمد رشدى أفندى المحامى ؟
ج : أعرفه من مدة التلمذة ، أى من مدة عشرين سنة .
س : هل تعرف نشأت ؟
ج : نعم ، أعرفه من سنة وكسور .
س : ما مناسبة المعرفة ؟
ج : بعد سقوط وزارة سعد زغلول باشا وتأليف وزارة زيور باشا ، رحلت السراى ، وقيدت أسمى فى دفتر التشریفات ، وأحد موظفى السراى قال لى إن حسن نشأت باشا يحب يشوفك ، فرحت قابله ، ومن وقتها حصلت المعرفة .
س : هل كلفك نشأت باشا بأنه يريد أن يعرف أحمد رشدى ؟
ج : نعم . . .
س : هل أخبرت الأستاذ رشدى بطلب نشأت باشا له ؟

- ج : نعم .
ثم وجه النائب العام السؤال التالى إلى سليمان فوزى :
- س : هل عرفت من رشدى أنه كلف بالدفاع عن محمود إسماعيل ؟
ج : نعم . .
س : ألم يخبرك من الذى كلفه بذلك ؟ . .
ج : قال إنه عبد الرحمن البيلى .
س : ألم يخبرك عن الأتعاب التى طلبها أولا ؟
ج : هو قال لى إن عبد الرحمن (البيلى) حضر له ، فطلب منه أن يدافع عن محمود إسماعيل ، وقال له إنه يهيمه شخصيا ، فقبل رشدى ، وبصفته زميلا له لم يصدق فى الأتعاب ، وأذكر أن رشدى أخبرنى أن عبد الرحمن البيلى لما كلفه بالدفاع عن محمود إسماعيل قال : الأحسن أن يكون نشأت باشا رأى فى اختيار المحامى الذى يدافع عن محمود إسماعيل ، لأن الجرائد السعدية ذكرت اسمه ووجود علاقة بينهما ، وبينك أنت وأخوك عبد الحليم البيلى ، فركه عبد الرحمن البيلى وعاد بعد أسبوع ، وكلفه بالدفاع عن محمود إسماعيل . .
- س : ذكر فى جريدة الكشكول بعددها الصادر فى يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أنه لما نقل فى التلغرافات خبر إعدام قتلة السردار إلى الآستانة ، من غير ذكر الأسماء ، أراد أحد الوجهاء المصريين الواقفين على بعض الدخائل ، أن يعرف وقع الخبر على الأستاذ عبد الحليم البيلى ، فاستوقفه فى الطريق وسأله إن كان علم ؟ فقال له : لا . . قال : إنه شئت مسبعة وعفا جلالة الملك عن واحد .

قال عبد الحليم : ومن الذى عفا جلالته عنه ؟ . . . قال : هو محمود إسماعيل ، لأنه أفاد التحقيق بذكر معلومات . . فاضطرب عبد الحليم البيلى إلى درجة أن عصاه سقطت من يده ، واصفر وجهه ، وكاد يقع . إلى آخر ما جاء بهذه العبارة . فمن هو ذلك الوجه الذى كان بالآستانة وقابل عبد الحليم البيلى ؟

ج : أنا لم أقابل هذا الوجه شخصيا . ولكنى عرفت من أحد من أتق بهم أنه أحمد عرفان باشا (رئيس دائرة محكمة الجنايات التى حكمت على قتلة السردار بالإعدام) .

س : ألم تستع شيئا عن رشدى بصفته صديقا خاصا بمحمود إسماعيل عندما توكل فى الدفاع عنه ؟

ج : أذكر أنه أخبرنى أنه لما قابل محمود إسماعيل وجده فى غاية الثبات ، وأنه لما أخبره أن ماهر والنقراش قبض عليهما . . قال : أظن أن المسألة سائبة .

س : هل عندك معلومات أخرى تفيد التحقيق ؟

ج : أنا كصحنى يمكن أن أخبركم أن محمود إسماعيل كان له ذلته . لما كان بوزارة الأوقاف ، على وكلاء الوزارة ، خصوصا على نشأت باشا (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) وزكى الأبراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية فيما بعد) حتى إنه لما قبض عليه لم يكن بمنزله . ويبحث عنه فى مكتبه فلم يوجد . وسئل مدير القسم التابع له فلم يعرف أنه متغيب ، واتضح أنه صرح له بإجازة مباشرة من وكيل الوزارة زكى باشا الأبراشى بدون علم رئيسه . وأذكر أنه لما نشرت وزارة الداخلية البلاغ

الرسمى الخاص بعدم معرفة نشأت باشا لمحمود إسماعيل ، وأن نشأت باشا
— بالعكس — وقع عليه جزاء ، عرفت ما يمكن أن أستنتج منه ،
لأن الجزاء كان لصالح محمود إسماعيل ، لا ضد محمود إسماعيل ،
لأن التهمة التى نسبت إليه تهمة زنا ، والعقاب الذى توقع عليه تخفيف
جداً بالنسبة للتهمة .

س : هل تعرف العلاقة الموجودة بين عبد الحليم الببلى ، وبين حسن نشأت
باشا ؟

ج : العلاقة موجودة من زمن ، ولما حصل خلاف بين سعد باشا ونشأت
باشا انفصل عبد الحليم الببلى من السعديين ، وانضم لنشأت باشا ،
وكان عبد الحليم الببلى هو أكبر عامل فى تأسيس حزب الاتحاد
(حزب القصر) ، ورخصة الجريدة (جريدة الاتحاد) باسم عبد الحليم
الببلى ، وهو الذى أنشأها باتفاقه مع نشأت باشا . تليت عليه أقواله
فأصر عليها وأمضى بذلك .

النائب العام

امضاء : محمد طاهر نور

ولكن ماذا يثبت أن المستشار أحمد عرفان باشا رئيس محكمة الجنايات أدلى
بهذه الواقعة الخطيرة عن عبد الحليم الببلى التى تلقى ظلاً خطيراً على نشأت ؟
إن عرفان باشا هو الذى أصدر حكم الإعدام على السبعة الذين أعدموا فى حادث
البردار ، وعندما يروى قاض كبير مثل هذه الواقعة الخطيرة فهذا أمر له معناه ومغزاه ،
ولكن لا يجوز أن يكتفى فى أمر خطير كهذا بشهادة صحنى أمام النائب العام ! إن

التحقيق الرسمي وثيقة رسمية . . ولكن في أمر خطير كهذا ، لابد من شيء أكبر من تحقيق يجريه النائب العام ! ولقد عثرنا على وثيقة رسمية فعلا . . في صفحة ٢٧٠ من تحقيق السردار الذي تولاه النائب العام تحت عنوان « ملحوظة » كتب محمد طاهر نور باشا النائب العمومي ما يأتي بالحرف الواحد : « ورد لنا اليوم كتاب موصى عليه من سعادة حداية باشا وزير مصر المقوض بالآستانة هذا نصه : « طلب مني المتر جريفيث وكيل إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية ، أن أكتب لسعادتكم معلوماتي بخصوص ما نشرته جريدة الكشكول في أحد أعدادها المطبوعة بشأن عبد الحليم البيلي بك المقبوض عليه الآن . وتفصيلات المسألة تتلخص كالآتي :

« في يوم لا أتذكره في الصيف الماضي ، أخبرني سعادة عرفان باشا المستشار السابق الذي كان يقيم وقتئذ بالآستانة في أجازة ، أنه تحدث مع عبد الحليم البيلي بك المذكور بخصوص الأشخاص المحكوم عليهم في قضية السردار ، بأن أحدهم قد استبدلت عقوبة الإعدام بالنسبة له إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . ولا سأل البيلي بك عن اسم هذا الشخص أجابه عرفان باشا بأنه محمود إسماعيل . وعند ذلك لاحظ الباشا المشار إليه علامات اضطراب على البيلي ، الذي اصفر وجهه أيضا عند سماعه ذكر ذلك الاسم .

هذه هي معلوماتي عما كتبه الجريدة بادية الذكر ، ولست أتذكر إن كان ذلك حصل في دار السفارة أو خارجها .

وزير مصر المقوض

إمضاء : محمد حداية

والآن نترك كل هذا ، ونبحث كيف تم اغتيال السردار ! . . إن أحد الذين اشتركوا في قتل السردار ، والذين حكم عليهم بالإعدام ، سيتكلم . .

أنا الذى أعطيت الإشارة فانهال الرصاص على السردار!

إن الوحيد من الأحياء الذين قتلوا السردار يتكلم ! إنه واحد من ثمانية شبان حكم عليهم بالإعدام : شفق سبعة ، وبقى هو ليمضى ٢٥ سنة أشغالا شاقة فى اللبائن ! ، إنه عبد الفتاح عنایت ، أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . إنه هو الذى أعطى الإشارة بقتل السردار . . . فانطلق الرصاص من كل بجانب ، وبقى هذا الرصاص يدوى فى صفحات التاريخ!! ولقد عرفت عبد الفتاح عنایت وهو فى السجن يمضى ٢٥ سنة فى اللبائن !! وكتبت عنه سلسلة من المقالات والتحقيقات الصحفية مطالبا بالإفراج عنه . . . ولقد فكرت فى أن أطلب إليه أن يتكلم . إنه هو مستند حتى يستطيع أن يذيع أسراراً خطيرة فى التحقيق الذى نقوم به عن السردار . . . وفجأة رأيته يفتح باب مكتبى ويدخل ، ويسلمنى هذا الفضل من مذكراته الذى أنشره كما هو ، لأنه يكتبه بنفس الطريقة التى كان يصوب بها مسلسه فى الثلاثين حادثا التى حكم عليه بالإعدام من أجلها ! . . . ولهذا فإنى أتنجى عن مكافئ لعبد الفتاح عنایت ، وهذه هى رسالته :

« عزيزى مصطفى أمين »

إنك أول صوت ارتفع مطالبا بالإفراج عنى ، عندما كنت بين جدران الحبس لثمضية ٢٥ سنة بالأشغال الشاقة ، بعد الحكم على بالإعدام فى قضية السردار ! قلت أنت ذلك منذ ٢٥ سنة ! وأنا الحى الوحيد من الذين أطلقوا الرصاص على السردار ، والوحيد الذى لا يزال على قيد الحياة من الجهاز السرى الذى قام باغتيال أكبر عدد من الإنجليز انتقاما للذين أعلموا من الأبرياء ضحايا الثورة .

وإني أبعث لك فصلا من مذكراتي عن كيفية وقوع الحادث . وإني لم أتقدم بهذه الأسرار إلا عندما بدأت تكتب أسرار ثورة ١٩١٩ .

عبد الفتاح عنایت

وهذه هي صفحة من مذكراتي : أنا الذي أعطيت الإشارة لإطلاق الرصاص على السردار : أشرت بمندبيل فانطلق الرصاص على السردار ! . ولكن قبل أن أروى القصة ، أحب أن أزيح الستار عن تنظيم خليتنا السري ، وكيف كانت تعمل ، وكيف كانت تتصل بقيادة الجهاز السري لثورة ١٩١٩ . كان المجلس الأعلى للاغتيالات في سنة ١٩٢٢ مؤلفا من شفيق منصور وأحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلي . ولم تكن نعلم من الذي يتصل به المجلس الأعلى للاغتيالات في القيادة العليا للثورة التي فوق المجلس الأعلى للاغتيالات ، وكانت مهمة المجلس الأعلى عندئذ الموافقة على من يقتل من الإنجليز . وكان المجلس التنفيذي للاغتيال مكونا مني وكنت طالبا بمدرسة الحقوق - وشفيق عبد الحميد عنایت الطالب بالمعلمين العليا ، ومحمود راشد مساعد المهندس بمصلحة التنظيم ، وإبراهيم موسى زعيم عمال العنابر ، ومحمد فهمي على النجار زعيم عمال الترسانة . وكان لكل عضو من هؤلاء الخمسة خلية فرعية ، مكونة من خمسة ، لا يعرف أحد عن الحلقة الأصلية أي واحد من هؤلاء الخمسة والعشرين الذين يؤلفون الحلايا السرية للتنفيذ . وكان محمود إسماعيل عضو الاتصال بين المجلس الأعلى والمجلس التنفيذي . بمعنى أن قرارات المجلس الأعلى للاغتيالات يتلقاها شفيق منصور الذي كان المحور الحيوي للمجلس الأعلى ، ويبلغها شفيق منصور إلى ضابط الاتصال محمود إسماعيل ، الذي يوصلها إلى المجلس التنفيذي . وكانت مهمة المجلس التنفيذي مراقبة المراد قتله ، ثم وضع الخطة للتنفيذ ، ثم التنفيذ . أما أعضاء الحلايا السرية الفرعية

فكانت مهمتهم الحضور يوم الحادث ، لمساعدة المتفذين ، ومراقبة الطريق ، وتضليل البوليس عن الفاعلين ، ومساعدتنا في عملية الهروب .

وقد بدأ اتصالي بشفيق منصور في يناير سنة ١٩٢٢ عندما عرضت أننا نريد أن نقوم بعمليات انتقام من الإنجليز ، ردأ على ما فعلوه في شبابنا من إعدام وتعليب ، حتى إن أخى الأكبر محمود عنايت مات في السجن سنة ١٩١٧ بعد أن حكم عليه بالنفى إلى جزيرة مالطة في قضية إلقاء قنبلة على السلطان حسين كامل ، فكان رد شفيق : موش كفاية أخوك الكبير اللي راح ؟ . . . وكان ردى : « لا نستطيع أن نسكت دون أن نتقم لجميع الضحايا وفي مقدمتهم أخى ! » . . . وبدأ العمل . واتصلت بأخى عبد الحميد عنايت ، وأخبرته بالحديث الذى دار بينى وبين شفيق منصور ، فقال عبد الحميد إنه قرر أن ينضم إلى الحركة . وكان عمره وقتئذ ١٧ سنة ! . . . ولقد حرصنا في كل الظروف أن نخفى أسماء المجلس الأعلى للاغتيالات ، حتى عندما اعترفنا على أنفسنا ، وكنا نعلم أن مصيرنا الإعدام . . . ولكن شعرنا أن في بقاء المجلس الأعلى للجهاز السرى للثورة بقاء للثورة نفسها ، وكنا نقول : إذا بقى الجهاز وذهبنا ، فإنه سيحى بعدنا آلاف من الشباب يفعلون ما فعلنا . . . أما إذا انكشف الجهاز ، فإن ثورة ١٩١٩ تكون قد انتهت فعلا . . . وأنا لا أقول هذا الكلام اليوم فقط . . . وإنما هو ما قلته وفعلته ، وأستند في ذلك إلى الوثائق والمستندات . فقد أردنا — مثلا — أن نخفى في اعترافاتنا دور الحاج أحمد جاد الله ، العامل في العنابر ، وكنا نعلم أنه المسئول عن تنظيم جهاز العمال السرى ، وهو غير جهازنا ، وقد ورد في الحكم ببراءته صفحة ٤٦ ما يأتى بالحرف الواجد : « سئل عبد الفتاح عنايت إذا كان يعرف الحاج أحمد جاد الله فقال إنه لا يعرفه ولم يسمع عنه شيئا . . . » . واستندت المحكمة على هذه الشهادة في إنقاذه من الإعدام والحكم

عليه بالبراءة . . ذلك لأننى شعرت أنه لو أعدم الحاج أحمد جاد الله ، فقد الجهاز السرى للعمال الرجل الذى كان يعمل من عام ١٩١٩ فى تجنيد العمال فى هذا الجهاز تحت الأرض . . وعندما اعترف شفيق منصور بأن المجلس الأعلى للاغتيالات يتألف من ماهر والنقراشى والشيشينى وعبد الحليم الببلى ، استدعى أخى عبد الحميد أمام النائب العام فقال إنه لا يعرفهم !! . . وإنكم تجدون فى صفحة ٥٥ من الحكم فى قضية ماهر والنقراشى ما يأتى :

« قرر عبد الحميد عنايت - أحد المحكوم عايهم بالإعدام فى قضية مقتل المأسوف عليه السردار - أمام سعادة النائب العام فى ٢٧ يونسنة ١٩٢٥ نمرة ٣١ من دوسيه حرف ى أنه لا يعرف ماهر ولا النقراشى ولا الشيشينى ولا عبد الحليم الببلى » .

وبعد ذلك استدعانى النائب العام وأنا محكوم على بالإعدام . . وقيل لى يومها لئننى إذا قلت كل ما أعرف فسيفرج عني أنا وأخى . وسألنى النائب العام عن أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات ، فرفضت أن أذكر من أعرف ، وكنت أعرفهم واحداً واحداً . . وقد ورد فى نص الحكم فى قضية ماهر والنقراشى صفحة ٥٥ : « سئل أيضاً عبد الفتاح عنايت فقال بالصحيفة نمرة ٢٥ من دوسيه حرف ى ما يأتى :
س : شفيق منصور قرر أخيراً بأنه عضو فى لجنة رئيسية ، أنتم تعرفون أعضاءها .

ج : لا أعرف ذلك .

ذكرنا له أسماء الأشخاص الذين ذكرهم شفيق منصور فى تقريره ، وفى أقواله فى المحضر (أحمد ماهر ، النقراشى ، حسن كامل الشيشينى ، الببلى) فيما يختص بأعضاء الجمعية الرئيسية ، فقال (عبد الفتاح عنايت) : « لئنى أسمع عن

أسماء هؤلاء الأشخاص . ولكنى لا أعرفهم بصفة أنهم أعضاء فى جمعية رئيسية .
وقد يقول بعض الناس : « ولكنك اعترفت على عبد الرحمن البيلى وعبد الحليم البيل
عندما حقق معك النائب العام فى يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ . نعم حدث هذا ،
فقد خدعنا نجيب الهلباوى الذى تسمونه بحق « مستر . . » رجل المخابرات
البريطانية ! . . وقد يظهر أن نجيب الهلباوى كان يعمل - منذ خروجه من السجن
فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ - مع المخابرات البريطانية ، وأنه كان يجرى إلينا فى مكتب
شفيق منصور . وفى منزلنا . ويأخذ أخى عبد الحميد عاتى ليضخ معه ،
ويستدرجه فى الكلام ليحصل منه على معلومات ، قبل مقتل السردار بعدة شهور . .
وكان يبدو أمامنا بصورة المتحمس ، المنادى بضرورة استئناف حوادث الاغتيال ،
الساخط على الوضع . المؤمن بأنه لا وسيلة لإنقاذ مصر إلا بالقيام بالاغتيالات السياسية
التي كنا نقوم بها ! . . وكان يقول إن الإنجليز اضطروا أن يلغوا الحماية البريطانية
فى ٢٨ فبراير بسبب الاغتيالات السياسية ! . . وأنهم أفرجوا عن سعد من مألطة
بسبب الحوادث والاغتيالات ! . . وأنهم نقلوا سعداً من هضاه السحيق فى سيشل
بعد الاغتيالات ! . . وأنهم اضطروا إلى الإفراج عن سعد من جبل طارق وعن
المحكوم عليهم سياسياً بعد موجة الاغتيالات !

وإني أعتقد الآن أن نجيب الهلباوى انقلب من وطنى فدائى يلتقى قنبلة على
السلطان حسين إلى « مستر ه » الذى يعمل مع متركين بوريد مدير المخابرات
البريطانية فى مصر . لأنه عندما سجن فى سنة ١٩١٥ لم يسأل عنه أحد ! . .
ولو كان فى ذلك الوقت يوجد جهاز يهتم بالمسجونين السياسيين ، لما انقلب هذا
الرجل هذا الانقلاب . ولقد سمعت هذا من زميله فى لبنان طره شيخ العرب الجبالى
حمد ، الذى كان محكوماً عليه فى لبنان طره أيضاً . وخرج نجيب الهلباوى من

السجن مصرأ على الاشتغال مع المخابرات البريطانية ، حاقداً على ثورة ١٩١٩
وحاقداً على الجهاز السرى للثورة ، وحاقداً على المصريين جميعاً . . ولكننا فى تلك
الأيام : قبل مصرع السردار . لم تكن نرى فيه إلا بطلاً سابقاً ألقى قبلة على
السلطان حسين ، ولهذا ائتمناه . كنا نعرف أنه لا يمكن أن يتحول البطل إلى خائن !
وكنا نسمعه - قبيل اغتيال السردار - يطالب بالعمل الثورى ، وبالعرف ،
وبالاغتيالات ، فتتصور أن هذه وطنية . . وليست خطة موضوعة من المخابرات
البريطانية للقضاء على الجهاز السرى للثورة عن بكرة أبيه ، بل للقضاء على ثورة
١٩١٩ كلها ! كان يفعل هذا متحمساً ، نائراً ، متفانياً . وإذا به يظهر أنه كان
طوال هذا الوقت موظفاً فى المخابرات البريطانية ! . وقد خدعنا وأفهمنا أن محمود
إسماعيل قال كل شيء ، واعترف بكل شيء ، فاضطررنا أن نذكر اسمى عبد الحليم
الببلى وعبد الرحمن الببلى اللذين كانا على اتصال فعلى بمهازنا ، وكانا على علم
بأسرارنا . . ثم مالبتنا أن اكتشفنا خديعة نجيب الملباوى ، فأصررنا على الإنكار فى
كل شيء عن دور عبد الحليم الببلى .

وعندما سأل النائب العام أخى عبد الحميد عن عبد الرحمن الببلى وعبد الحميد
الببلى أنكر دورهما فى الحادث ، طبقاً للخطة التى وضعناها لإخفاء أسماء قادة
الجهاز السرى للاغتيالات . وفى صفحة نمرة ٢٢ من دوسيه حرف (ى) من
قضية السردار سأل النائب العام عبد الحميد عنایت فى يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٥
بشأن اتهام عبد الرحمن الببلى وعبد الحليم الببلى ، فقال عبد الحميد عنایت بالحرف
الواحد : « الحقيقة أنى اتهمتهما ظلماً ، لأنى علمت - أثناء هروبى - من
نجيب الملباوى أنهما حرضا محمود إسماعيل على التبليغ ضدنا ، فأنا تقيظت منهما
واتهمتهما . ولكن لما تبين لى أن محمود إسماعيل لم يبلغ ، قررت الحقيقة . وأنا
لم أعرفهما . وليس لهما يد فى الحادث السابقة » .

السر الخطير !

وأحب أن أذيع للمرة الأولى أن الخطة التي قررتها في أول الأمر لم تكن اغتيال السردار . . . وإنما كانت الخطة هي اغتيال اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني في ذلك الوقت . . . فقد جاءت الأنباء في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٤ بأن سعد زغلول قطع المفاوضات مع ماكدونالد رئيس وزراء إنجلترا . . . وكانت المفاوضات بشأن الجلاء والسودان . واجتمعنا ، وقررنا استئناف الكفاح . . . وأن نبدأ باغتيال أكبر الرؤوس الإنجليزية الموجودة في مصر . . . وبدأ التفكير أولاً في اغتيال اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني ، في يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . ودرستنا طريقة خروج ودخول اللورد ألنبي من دار المندوب السامي في قصر الدوبارة . والشوارع التي لابد أن يمر بها . . . ووجدنا أنه يخرج بسيارته محوطاً بالموتوسيكلات ، وكان يمشي أمامه موتوسيكلان وخلفه موتوسيكلان ، فعينا لكل موتوسيكل اثنين من المنفلين ، وأن يقوم باغتيال اللورد ألنبي نفسه إثنان من أعضاء جهاز التنفيذ . وأن يقوم بالإشارة لإثنان ، أحدهما لإعطاء الإشارة الإيجابية بالبدء بضرب النار وكانت هذه هي مهنتي ، والثانية إشارة سلبية لوقف التنفيذ إذا ما اقترب أي خطر من البوليس ، وكان سيقوم بهذه الإشارة أخى عبد الحميد عنایت . . . واختارنا إبراهيم موسى العامل بالعنابر ومحمد فهمي على النجار بمصلحة التليفونات لاغتيال اللورد ألنبي نفسه . . . لأنهما يجيدان الرماية بثبات ليس له نظير . وبعد إعداد الخطة ، وجدنا أنه من الصعب تنفيذها . لأننا لاحظنا حراسة زائدة حول اللورد ألنبي . . . وفي هذه الظروف . . . نشرت الصحف أن سردار الجيش المصري سيعد من إجازته في لندن ، وسيمر بالقاهرة في طريقه إلى أسوان . . . وسيتقي بها حوالي أسبوع .

فانتقلت الفكرة إلى اغتيال سردار الجيش ! وبعد أن توليت أنا وأخى مراقبة السردار في دخوله وخروجه من داره . ومن وزارة الحربية . وجدنا أنه يخرج من غير حرس . . فقررنا تنفيذ الخطة في شخص السردار . . وفي يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ تناول شفيق منصور ومحمود اسماعيل الغداء في منزلنا معى ومع عبد الحميد عنایت. وبعد الغداء انتقلنا نحن الأربعة إلى حجرة نوم عبد الحميد . وتم الاتفاق على قتل السردار . . وتم الاتفاق كذلك على أن يقوم محمود اسماعيل باختيار مكان الجريمة ، وإبراهيم موسى بإحضار ثلاثة عمال للاشتراك في ضرب النار ، وأن يكلف محمود راشد المهندس بالتنظيم باستئجار السيارة التي نهرب بها بعد الحادث ، واتفقنا نحن الأربعة على أن نتتابع تتبع حركات السردار لاختيار الموعد الذى يسهل فيه الاغتيال . وبعد أيام أحضر محمود اسماعيل إلى منزلى بعض المسدسات وقنبلة يدوية ، وكلفنا عبد الحميد عنایت بتوصيلها إلى إبراهيم موسى العامل في العنابر . . ثم جلسنا ندرس حركات السردار ، وقال محمود اسماعيل إنه عاين منزل السردار - وهو الآن نادى الضباط بالزمالك - وموقع وزارة الحربية عدة مرات ، فلاحظ وجود بعض الجنود بالنقطتين المذكورتين . مما يجعل ارتكاب الحادث صعبا ، وعلى ذلك تقرر اختيار نقطة التقاطع بين شارع الطرقة الغربى وشارع القصر العينى ، حيث لا يوجد جنود بوليس . ثم ذهب عبد الحميد عنایت مع محمود اسماعيل وإبراهيم موسى وعاینوا النقطة ، ورسموا تخطيطا للموقع ، ثم حددوا مكان كل من أعضاء الجمعية عند ارتكاب الحادث .

وتحدد يوم ١٩ نوفمبر لقتل السردار ، ثم حدث أن قرأنا في الصحف أن السردار قرر السفر إلى السودان يوم ١٨ نوفمبر . . واعتقدت أنا أن العناية الإلهية أنقذت

السردار . . وإذا بنا نسمع عن مفاجأة : أن اللورد أَلَنْبِي استَبَقِي السردار يوماً واحداً لعمل هام . وإذا بالعمل اذام أن القصر الملكي قرر فجأة إقامة حفل شاي للسردار في ذلك اليوم . في الحرس الملكي .

وقررنا عندئذ القيام بالتنفيذ ! . . وفي الساعة الواحدة بعد الظهر . ذهب محمود راشد إلى موقف التاكسيات بميدان لاطوغلي . واتفق مع السائق النوبي محمود صالح محمود على أن يكون بسيارته الفيات في الانتظار . على ناصية شارع سعد زغلول . وأن يترك الماكينة دائرة حتى تكون السيارة على استعداد للمسير . عند تمام إطلاق النلوج . وكانت مهمتي إعطاء الإشارة بتحريك منديل في الهواء ، وأنا واقف أمام وزارة الحربية . في أول شارع الطرقة الغربى . . وكان الواقف في مكان التنفيذ . عند اتصال شارع الطرقة الشرقى بشارع القصر العيني . إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر وعلى إبراهيم وهو عضو في خلية إبراهيم موسى وراغب حسن النجار وهو عضو في خلية إبراهيم موسى أيضاً . وقد تقرر أن يقوموا في ذلك اليوم بالتنفيذ . وكان يقف بين مكان التنفيذ . ومكان السيارة المعدة للهروب في شارع القصر العيني . عبد الحميد عنایت . وكانت مهمته إعطاء الإشارة بوقف الضرب إذا رأى أى خطر . . وكان في جيبه قنبلة لإلقائها بدون رفع زفادها للتهديد . على من يحاول القبض علينا . .

وفي منتصف الساعة الثانية غادر السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاشم السودان مكتبه بوزارة الحربية . . وإذا بصوت ! « قره قول سلاح ! » . ثم ركب سيارته من اليمين وركب ياوره من اليسار . وتحركت السيارة . وبعد مرورها أمامي . متجهة إلى شارع القصر العيني . أخرجت منديل وأعطيته الإشارة . . وعند وصول السيارة إلى مكان التنفيذ ، كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس إبراهيم موسى

زعيم عمال العنابر وفي هذه الدقيقة تحركت بدراجتي واختارت شارع ناظر الجيش ،
 الواقع بين شارع الطرقة الغربى بشارع سعد زغلول ، الواقعة في انتهائه سيارة
 الهروب . وعندما وصلت إلى شارع القصر العينى ، وجدت المنفذين يندفعون إلى
 سيارة الهروب شاهرين مسدساتهم في الفضاء . . . وبضوت رائع يصيحون :
 « اوعى ! » . . . فانضممت اليهم بدراجتي ، حتى وصلوا إلى سيارة الهروب ، وفي
 هذه اللحظة إذا بموظف إنجليزى يريد أن يتعقب سيارة الهروب بموتوسيكله ،
 فقلت لإبراهيم موسى : « خذ بالك ! » فأطلق عليه عيارا مر بجانب أذنه ، فارتد
 الموظف الإنجليزى هاربا . . . رأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى عليه
 النار إرهابا ليستمر فى الجرى ، ولكنه سقط على الأرض ، وركب الجميع السيارة ،
 وألقى عبد الحميد عنايت القنبلة على سبيل التهديد ، وقفز إلى السيارة ، فأتجهت
 بهم إلى مصر القديمة . . . أما أنا فقد عدت بالدراجة إلى منزلى بعابدين .
 وبذلك انتهى الحادث . . .

رجل البوليس الذى تعاون مع الإنجليز !

انتهت هذه الصفحة المثيرة من مذكرات عبد الفتاح عنايت ، وقد ذكر
 عبد الفتاح عنايت : « رأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى النار عليه ،
 ليستمر فى الجرى ، ولكنه سقط على الأرض » . ولجندي البوليس هذا قصة طريفة ،
 فقد ارتكب حادث السردار فى شارع القصر العينى ، فى الساعة الواحدة والنصف ،
 ساعة انصراف الموظفين من الوزارات ، والشارع مزدحم بالمارة ، ولم يتقدم مصرى
 واحد ليقبض على القتلة أو يشهد ضدهم . وكان الإنجليز يشكون من أن المصريين
 يرون الإنجليز يُقتلون فى النهار . فى الشوارع المزدحمة فلا يتقدم أحد للشهادة !
 الكتاب المنوع ج ٢

وفى هذا يقول الدكتور « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى فى مذكراته صفحتى ٨٨ و ٨٩ : « فى خلال الفترة الرئيسة للاضطرابات بين ١٩١٩ و ١٩٢٠ وقع حوالى ٣٠ حادث اغتيال للموظفين والجنود البريطانيين بإطلاق الرصاص ، وخمس حوادث أخرى بإلقاء القنابل ، ومع أن هذه الاعتداءات كانت تقع فى وضع النهار وفى مناطق مزدحمة بالسكان ، فلم يحدث مرة واحدة أن تقدم شاهد عيان واحد للتعرف على أحد من المشتبه فيهم ، ولم يحاول واحد من الجمهور أن يساعد السلطات بأى طريقة . لم يكن الشعب يهتم بأمر القبض على القتلة ما دام الضحية بريطانيًا . وكان من المستحيل إثبات الجرائم على أى فرد » .

ولكن عندما وقع حادث السردار ، وسقط هذا الجندى برصاصة لإبراهيم موسى ، قال فى التحقيقات إنه هاجم الجناة ، وأراد أن يقبض عليهم ، فأطلق أحدهم الرصاص عليه ، وسمع اللورد أَللْبى المندوب السامى البريطانى بما حدث ففرح . لأنها أول مرة يحاول فيها مضرى أن يقبض على الذين قتلوا الإنجليز . وأسرع اللورد أَللْبى فى موكب رسمى إلى المستشفى الذى يعالج فيه الجندى على محمد عبد الجواد ، من رجال بوليس بلوك الحضر . وزار المندوب السامى الجندى فى فراشه ، وقال له إنه يهديه باسم الحكومة البريطانية مكافأة قدرها ألف جنيه على ما أظهره من الشجاعة والبطولة . وأنعم الملك فؤاد على الجندى بنوط الجدارة ، وأنعم ملك إنجلترا على الجندى الذى هاجم القتلة المصريين بنيشان . وأمر اللورد أَللْبى بإذاعة هذه الأنباء كلها فى الصحف ، ليعرف المصريون أن هناك من يحاول القبض على المصريين الذين يقتلون الإنجليز ، بل إنه ينقض عليهم ، ولا يستسلم إلا بعد أن يسقط جريحًا بالرصاص . . وأن هذا سيكون جزاء كل من يتعاون مع الإنجليز . .

ودعش الناس : كيف خرج هذا العسكري المصرى وحده على إجماع الشعب المصرى وحاول قتل الذين قتلوا السردار ؟ وبقي هذا السؤال ٣٥ سنة بلا جواب ، وفجأة جاء الجواب . وفترك « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى الذى كشف على الجندى يروى القضيحة التى حدثت بعد ذلك ، قال سيدنى سميث فى مذكراته صمحتى ١١٠ و ١١١ من كتابه المطبوع فى مطبعة الدين بمدينة أكسفورد عام ١٩٥٩ :

« وكان المستفيد الأول فى مصر من حادث قتل السردار ، هو رجل البوليس الذى أصيب بجروح خلال إطلاق النار على السردار . وكان هذا أمرا غير عادى ، أن نجد مصريا يبلى هذه الشجاعة فى جريمة ضد الإنجليز . وزار اللورد ألنبي المندوب السامى لهذا العسكرية الباسل فى المستشفى ، وقدم له وساما وشيكا بمبلغ ألف جنيه . وكانت صدمة لعسكرى البوليس أن يجد هذه الثروة بين أصحابه ، فأصيب بحمى مرتفعة ، حتى كدنا نفقده ، وقمت بنفسى بفحص البطل ، والتقطت صورة بالأشعة لفخذه . وقابلت اللورد ألنبي بعد ذلك ، وتحدث اللورد عن هذا البطل ، وقال لورد ألنبي : « إنه رجل رائع . إنه كاد يفقد حياته وهو يدافع عن السردار ويحاول قتل القتلة ! » . وكانت معى صورة الإصابة والأشعة ، عرضتها على لورد ألنبي . وكانت الصورة تثبت أن الرجل الرائع قد أصيب من الخلف وهو يجرى ، وأن الرصاصة قد نفذت من الخلف إلى الأمام ، وكان يبدو بوضوح أنه قرر أن الحرب أفضل طريقة . ولكنه أصيب مصادفة أثناء هربه برصاصة طائشة ! ونعن لورد ألنبي فى صور الأشعة . ثم قال لى :

« أعتقد أن هذه المسألة يجب أن تحتفظ بها سرا لأنفسنا . يا سيدنى سميث ! »

ووافقت بطبيعة الحال ، وظلت شفتاى مغلقتين . إلى أن التقيت باللورد ألنبي بعد ذلك بعدة سنوات فى مأدبة غداء . وذكرته عندئذ بجندى البوليس الشجاع

وكان يذكره جيدا ، وضحك كثيرا ، ولما لم يكن قد فرض حظر آخر على نشر هذا الحادث ، فإني أشعر بأنني حر في ذكر القصة ا .

خطة نجيب الملباوى

وكان نجيب الملباوى هو الوحيد الذى قبل أن يتعاون مع الإنجليز للكشف عن الذين يقتلون الإنجليز . وكان هو الذى دبر خطة القبض على عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت ، والحصول على الاعترافات . . وفى صفحة ٣ من مذكرات الملباوى (الكراسة الرابعة) يقول : « إنه فى الاجتماع الذى عقد فى منزل إنجرام بك ، عرض الملباوى الخطة التى وضعها للقبض على قتلة السردار ، ثم كتب يقول : « ها هى الخطة التى سلمتها إلى وزير الداخلية بعد أن قرأتها عليهم ، ووافقوا على كل حرف فيها :

أولا - يقبض على محمود إسماعيل فى الساعة السابعة والنصف فى ميدان السيدة زينب .

ثانيا - فى الساعة العاشرة يدخل الحكمدار ومعه محمود إسماعيل حجرة وزير الداخلية .

ثالثا - على وزير الداخلية أن يطلق محمود إسماعيل على صورة ضابط البوليس مصطفى حمدى ، ويقول له : لقد عرفنا كل شىء . حتى المكان الذى فيه صاحب هذه الصورة . ثم بصمت عن الكلام ، فلا يتكلم ولا يناقش ولا يرد . وفى الحال يغادر الحكمدار ومعه محمود إسماعيل حجرة الوزير وهو يضحك . رابعا - يصرح الحكمدار لمكاتب الجريدة ، الذى ينتظره خارج غرفة الوزير ، بأن محمود إسماعيل قد اعترف وقبض على كثير منهم . والحالة حال .

خامسا - تنشر جريدة . . . هذا الخبر في أربع نسخ فقط .
سادسا - يبيع البوليس السرى عددا ليعبد الفتاح عنایت في ميدان الأزهار ،
ويبيع عددا آخر في ميدان المحطة لأحد عمال ورشة السكة الحديد .
سابعا - يقبض على شفيق منصور المحامى في ردهة المحكمة جولى الساعة
الحادية عشرة ، ويفتش منزله ، ويحتله البوليس بقية اليوم .
وأما الباقي فسيكون حسب الظروف ، وسيتلقى البوليس الأوامر في الطرقات .
وفي صفحة ٥ من الكراسة الرابعة من مذكرات نجيب الهلباوى كتب يقول :
" نفذت الخطة بدقة وإخلاص من جميع رجال البوليس الذين انتشروا في
العاصمة ، وفي ميدان المحطة وميدان الأزهار كان الذى يبيع الجريدة من رجال
البوليس ، وكان الذين يلعبون القمار بزهر الطاولة أمام منازل المتهمين من رجال
البوليس ، وكان ماسحو الأحذية في المقاهى التى كان المتهمون يرددون عليها
من رجال البوليس ، وكان جامعو أعقاب السجائر في الشوارع من رجال البوليس ،
وكان راكبو الدراجات الذين يلعبون في الشوارع ويعاكسون المارة من رجال
البوليس ، وهم الذين كانوا ينقلون حركاتي إلى الرؤساء في الشوارع وعلى المقاهى
أو في مكاتبهم .

وقبض على محمود إسماعيل في الساعة المحددة وفي المكان المحدد ، وقبض على
الدكتور شفيق منصور في ردهة المحكمة . وذهب الحكمदार معه محمود إسماعيل
إلى مكتب وزير الداخلية . وحوالى الظهر ، حينما ظهر عبد الفتاح عنایت لرجل
البوليس ، نادى الأخير على مقربة من عنایت (اعترافات محمود إسماعيل)
ووقف عبد الفتاح عنایت مذهولا عندما سمع نداء بائع الجرائد ، ثم نادى عليه
واشترى نسخة وأخذ يتفحصها . وفي أثناء ذلك اختفى البائع لأن مأموريته

انتهت ، وبدأ دورى ، وتكلمت الحوادث . . . عرجت على عبد الفتاح عنايت وهو يقرأ فلسمت عليه فقال لى :

— اعترف علينا ابن الكلب ؟

— عليكم بالهرب إلى طرابلس .

— ليس معنا نقود .

— أحضرها لكم . هيا ، أسرعوا .

وفى أثناء الكلام حضر عبد الحميد عنايت . واشترك معنا فى رأى ، ووافق على الهرب . ذهبنا إلى منزلهما القريب لإحضار ملابسهما ، ووقفت أنا فى انتظارهما أمام إدارة جريدة المقطم ، فلما حضرا قلت لهما : سوف نمشى فى الجبال وكلها وحوش من الحيوان والإنسان ، ويلزمنا سلاح ندافع به عن أنفسنا . فوافقا على ذلك وذهب أحدهما إلى منزل محمود راشد بسكة رجة عابدين ، وأحضر ثلاثة مسدسات قد استعملت فى أغلب حوادث الاغتيالات السياسية كما أخبرنى . قلت لهما : « نأخذ رأى الدكتور شفيق منصور فى مسألة الهروب » . فوافقا ، وذهبنا إلى منزل الدكتور شفيق ، فوجدنا البوليس يحتله فتأكدنا من أن محمود اسماعيل قد اعترف بكل شيء ، وهذا ما كنت أقصده ثم ذهبنا إلى البنسيون الذى كنت أقطنه لأخذ ملابسى وأهرب معهما ، وفى الحقيقة كنت أريد مقابلة رجل البوليس فى الحجرة المجاورة لحجرتى . أخذت ملابسى وسافرنا إلى الإسكندرية ، وسافر معنا رجال البوليس . نزلنا نحن الثلاثة فى اللوكاندة العثمانية ، ونزل رجال البوليس فى لوكاندة العاصمة بجوارنا . وفى ثانى يوم قال عبد الفتاح عنايت : لا نهرب حتى نعرف أن البوليس يبحث عنا ، فطلبت من البوليس أن تكتب جريدة المقطم التى تصل الإسكندرية مساء اليوم خبر تفتيش منزل أولاد عنايت والبحث جار عنهما . وفى مساء اشرينا جريدة

المقطم وفيها قرأنا الخبر . فصمما على الحرب . وفي ثالث يوم ذهبنا إلى سوق الجمعة بالإسكندرية . واشترينا ملابس لنا تشبه ملابس العرب في الصحراء . . وفي اليوم الرابع ركبنا قطار الصحراء . ونحن في لبس الأعراب . وتركنا ملابسنا الإفرنجية في اللوكاندة . . كان سواق القطار المستر هن أحد رجال البوليس . ينهب الأرض نهبا ، حتى إذا لاحت له الإشارة من بعد أوقف القطار . قبل أن يصل محطته . وصعدت ثلة من الجند إلى العربة التي كنا فيها . فقبضوا علينا . وضبطوا مع عبد الحميد عنايت المسدسات وساقونا إلى السجن . وأدخلوا كل واحد منا في حجرة خاصة فكنت أول الداخلين تحت نظرهما ! . . ومكثنا في الضبعة يومين ، ثم رجعنا إلى معسكر الماطة عن طريق الصحراء الغربية ، ما بين وادى النطرون والأهرامات وبتنا ليلة في الماطة ، وفي الصباح طلبت ملابس الإفرنجية ، وظهرت بها أمام عبد الفتاح عنايت الذي قال لي : ما سر هذا التغيير ؟ قلت له : لقد اعترفت !

* * *

ويقول نجيب الحلماوي في صفحة ٨ من الكراسة الرابعة من مذكراته : « كنت أعمل وأنا الخبير بعقلية القاتل السياسي ، فلقد طبقت حالتي العقلية عندما حاولت استيلاء حياة السلطان حسين على عقلية أولاد عنايت ، لأن سنهما كانت في مثل سني . . وتوالت الأعصر . . . وقلت في الخطة التي رسمتها للقبض على قاتلي السردار كلاما لا يعرف القارئ الغرض منه ، ثم : لماذا يقبض على علي محمود اسماعيل في ميدان السيدة زينب ؟ لماذا يقبض على شفيق منصور في ردهة المحكمة ؟ لماذا لا يناقش وزير الداخلية محمود اسماعيل ؟ ما فائدة صورة ضابط البوليس مصطفى حمدي في التحقيق ؟ لماذا حرضت أولاد عنايت على الحرب ؟ لماذا يقبض عليهم في الصحراء ؟

لقد قصدت من القبض على محمود إسماعيل في ميدان السيدة ، ومن القبض على شفيق منصور في المحكمة ، وعلى احتلال البوليس لمنزله ، أن يعرف أكبر عدد من سكان العاصمة خبر ذلك . ويعتقد أن هذا كان من جراء اعتراف محمود إسماعيل ، فيضيق صواب الجاني من الحوف . ويفقد ملكة التفكير حتى لا يفكر في أن اعتراف محمود إسماعيل ربما يكون خبرا كاذبا . أما نشر خبر اعتراف محمود إسماعيل . فقد كنت أقصد به أن يتنافس المتهمون في اعترافاتهم حتى يتحاشوا حبل المشنقة، وأما احتلال البوليس لمنزل شفيق منصور فغرضي منه إيهام أولاد عنایت بأن الأمر جد خطير . . وأما سفرنا إلى الصحراء فالغرض منه إبعادهما عن العاصمة حتى لا يتصل بهما أحد ، فيعرفان أن اعتراف محمود إسماعيل ما هو إلا حيلة . وأما تحديد الساعة الثانية عشرة لبيع الجريدة ، فهو الوقت الذي يخرج فيه الطالب والعامل لتناول الغداء . أما حكاية الضابط مصطفى حمدي فهي سر لا يعرفه غير القليل . من أعضاء جمعية الاغتيالات أمثال محمود إسماعيل ، وهو سر دفنه الدكتور ماهر باشا في جبل حلوان منذ سنين . وكان ضابط البوليس مصطفى حمدي قد ترك خدمة الحكومة ، وانضم إلى رجال الثورة ، وذات يوم خرج من بيته ومعه الدكتور ماهر ليتمرنا على إلقاء القنابل في جبل حلوان . لوجود المحاجر بالقرب منها حتى يخيل لسامع الانفجارات الصادرة من القنابل ، أنها انفجارات في المحاجر . وجهاز أحمد ماهر قنبلة . وألقاها في غور هناك فلم تنفجر . وأطل عليها الضابط ليعرف سر عدم انفجارها . وفي هذه اللحظة انفجرت فأطاحت بجمعته . ومات لساعته . فدفنه على الفور . ومشى ليخبر أمه وإخوته بأن مصطفى مسافر إلى إستانبول خفية لأن البوليس يجد في القبض عليه .

وفي كل شهر كانت الجمعية ترسل لأمه عشرة جنيهاً ، على زعم أنها

مرسلة من ابنها . ودام هذا الحال ست سنوات . لا تعرف الأم حقيقة مصير ابنها . ولا يعرف البوليس أين ضابط البوليس . فإذا أطلع صديق باشا (وزير الداخلية) على صورة الضابط محمود إسماعيل ، فعنى ذلك أن الحكومة عرفت كل شيء حتى الدفين في الصحراء . . إن الاعترافات هي أقوى الأدلة ، ولكن الحصول عليهما من أمثال هؤلاء الجبابرة أبعد المستحيلات . وأما تجنب وزير الداخلية مناقشة محمود إسماعيل ، فهو خوفاً من أن يعرف محمود إسماعيل ، إذا ناقش الوزير ، جهل وزارة الداخلية وعدم معرفتها أخبار الجمعية .

ولقد أصبت المهدف ! »

* * *

انتهت مذكرات نجيب الحلماوى . . وصحيح أنه أصاب المهدف وشق السبعة الذين أطلقوا الرصاص على السردار ! وكان هذا هو المهدف الأول ! ! ولكن كان يوجد هدف آخر ! هل استطاع الحلماوى أن يصيبه ؟

كان المهدف الثانى هو رؤوس أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى وزملائهم . وكان الصراع مثيراً !

هذا القفص ينقصه نشأت !

وقف أحمد إسماعيل ، شقيق محمود إسماعيل المحكوم عليه بالإعدام فى قفص السردار ، وقف فى محكمة الجنايات التى تنتظر قضية الاغتيالات ، ونظر إلى قفص الاتهام وصرخ : « هذا القفص ينقصه نشأت » ! . . واهتزت القاعة وارتجت ، كأن قبلة انفجرت فى محكمة الجنايات ! . . وقبل ذلك كتب سعد فى مذكراته ، عن الشكوك التى تساوره بأن الملك حرض على قتل السردار ، بواسطة حسن نشأت

رئيس الديوان الملكي بالنيابة ، وأن حسن نشأت على اتصال دائم بعبد الحليم الببلي ، وعبد الحليم الببلي على اتصال دائم بشفيق منصور ومحمود إسماعيل . . . وفي صفحة ٢٧ من الكراسة الثالثة من مذكرات نجيب الهلباوى المكتوبة بخط يده قال بالحرف الواحد : « كنت أعرفت من الدكتور شفيق منصور أن أحمد ماهر غير راض عن قتل السردار ، وأنه حذرهم مغبة ما اعتزموا عليه . . . ولكن الدكتور شفيق منصور ومحمود إسماعيل نفذوا ما عزموا عليه ، وأبعدا سعد والوفد عن الوزارة ، ليخلو الجو لنشأت باشا الذى سيؤلف الوزارة بعد الوفاء »

والواقع أن نشأت لم يؤلف الوزارة ، وإنما كان هو رئيس الوزراء الفعلى ، بشهادة عبد العزيز فهمى ، الذى كان وزيرا للحقانية فى ذلك الوقت ، فى وزارة زيور باشا . وقد نشرت خطبة عبد العزيز فهمى فى جريدة السياسة يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . . . وفى صفحة ٣٠ من تقرير شفيق منصور الذى كتبه بعد الحكم بإعدامه كيف أن عبد الحليم الببلي كان يرغب فى أن يكلف ماهر والنقراشى - اللذان كانا يومها لا يزالان فى الوزارة - التحقيق . . . فقال : « أما عبد الحليم الببلي فقد تكلمت معه عن الحادثة بعد حدوثها ، وكلمته بذلك فى صالة من صالات البرلمان ، وفهمت منه أنه لا يعارض فى ذلك وقال لى عبد الحليم الببلي : « يستحسن أن تخبر إخواننا أنه لا لزوم للإطالة فى التحقيق (مقتل السردار) وأن يكتفوا بما هو أمامهم ، حتى يحصروا عملهم ، وينهوا المسألة على ما هى عليه » . فأجبتة بأننى سأكلمهم ، وكان عبد الحليم الببلي يقصد بذلك أن أكلم النقراشى وماهر بأن يكلفوا التحقيق وينتهوا منه ، فوعده بذلك . ومن هذه الوجهة ، يمكن للإنسان أن يفهم الصلة القائمة بين عبد الحليم وببى » .

وفى صفحة ٢٩ من الكراسة الثالثة من مذكرات نجيب الهلباوى بخط يده

قال : « لما كنت أعرف أن محمود إسماعيل يحب الشراب ، فقد دعوته إلى سهرة في النادي الماسوني ، وهناك أترعت له كؤوس الطلا ، حتى ذهب عقله ، وقص عليّ كل قصصه من ألفها إلى يائها . . . قال لي محمود إسماعيل ضمن ما قال : « كان شفيق منصور يطمع في أن يكون وزيراً للداخلية أو مديراً للأمن العام ، وكنت أطمع في أن أكون مفتشاً بوزارة الداخلية ، لأن دوسيه خدماتنا مكتوب بدماء أعدائنا الإنجليز ، فلما رأينا أتباعنا وأذياننا قد أصبحوا وزراء ، ونحن ما زلنا كما كنا ، قررنا إبعاد الوفد عن الحكم لتتولاه نحن » .

وأنا أشك في كل كلمة يقولها الهلباوى ، ولا أقبل أن يكون من حق الهلباوى أن يطعن الوطنيين الذين داسوا بأقدامهم ألوف الجنيهاات ، والذين انفتحت المخابرات البريطانية ثلاثة ملايين جنيه لتعرف سرهم ، فلم تستطع أن تعرف شيئاً مطلقاً ، إلى أن تقدم لها نجيب الهلباوى . :

دور محمود إسماعيل

وأنا أشك في أن محمود إسماعيل كان يعرف أن اغتيال السردار كان لمصلحة الملك ، فالمؤكد أنه رجل وطني ، وأنه إذا كان أحد رجب بفكرة قتل السردار أمامه ، فإنه فعل ذلك مقتعاً محمود إسماعيل بأن هذا عمل وطني لمصلحة مصر بحدها . والذي أعرفه أنا أن محمود إسماعيل كان بطلاً من أبطال ثورة ١٩١٩ ، وعضواً في جهازها السرى ، وكان معروفاً بكراهيته للإنجليز . وقد كان قبل الثورة ضابطاً في السواحل ، وقام بعمليات تخريب في أثناء الحرب العظمى لأولى ضد الأسطول البريطانى ، انتقاماً من إعلان الحماية على مصر . وقد خرب في عام ١٩١٦ المدمرة سوفيت شور ، ونقل إلى القوات البرية في الجيش الإنجليزى

في العراق ، فانتهاز الفرصة ونسف مستودعا للذخيرة في كوت العمارة بالعراق .
وأرسل يومها إلى شقيق زوجته يطلب إليه أن يرسل برقية بأن والدته على فراش الموت ، حتى يستقيل . ثم عاد إلى مصر حوالي عام ١٩١٧ واتصل بالثورة ،
فوجد جناخا في الثورة للعمل القدائي ، لقتل الخونة من المصريين المتعاونين مع
الحماية البريطانية ضد الثورة . وشكل محمود إسماعيل جناخا للعمل ضد القوات
البريطانية في مصر ، والتقى الجناحان في العمل السري . . ولا أتصور أن رجلا
كهذا ممكن أن يؤثر فيه حسن نشأت مباشرة . ولقد رأيت أن أرجع إلى الأستاذ
كمال إسماعيل — نجل محمود إسماعيل — في واقعة اتصاله بنشأت ، وما قاله
الأستاذ أحمد إسماعيل في التحقيقات خاصا بهذه الصلة ، وكيف أنه قال في
محكمة الجنايات عندما كان يؤدي شهادته في قضية الاغتيالات : « هذا القفص
ينقصه حسن نشأت » . . فقال كمال إسماعيل — النجل الوحيد لمحمود إسماعيل
وهو نائب مدير صوت العرب — : « إن عمي أحمد إسماعيل خدعوه وضللوه ،
وحاول أن يوقع والدي بعد الحكم عليه بالإعدام ، وهو مرتد البدلة الحمراء ، بأن
يعترف في مقابل عفو ملكي قيل إنه معد للتوقيع . ولكن أبي محمود إسماعيل قال :
« انت لسه صغير يا أحمد ! . . أنا لو تكلمت فسيقم الإنجليز مائة مشنقة
لمائة رأس كبيرة !! » .

وقد بذل إنجرام بك وكيل الحكمदार — والذي كان يعمل في المخابرات
البريطانية في الوقت نفسه — مجهودا شاقا حتى يوم التنفيذ لحكم الإعدام ! . . فظل
إنجرام بك جالسا مع أبي محمود إسماعيل في الغرفة المجاورة لغرفة الإعدام ، وهو
يرى جثث رفاقه تحمل بعد تنفيذ حكم الإعدام فيهم . وكان إنجرام بك قد
أبقى دور محمود إسماعيل في الإعدام إلى ما بعد آخر رفاقه ، ليؤثر على أعصابه ،

ليحصل على الاعتراف . . فصاح محمود اسماعيل فيه : « أين المشتقة ؟ ! »
وعندما حاول عشاوى أن يربط قدميه رفض قائلا : « أنا قوى وشديد ، ويمكن
أن أطلع المشتقة بساقى ! ! . . . » وصعد محمود لإسماعيل إلى المشتقة فعلا . وقال
وهو فوقها : « أنا وابنى وعائلتى فداء لمصر ! يسقط الظلم أينما كان ! لتحى مصر
مستقلة . »

ثم نفذ حكم الإعدام .

وقال كمال إسماعيل : « وفى تقديرى أنه إذا كان الإنجليز قد فكروا فى تقديم
إنذار إلى سعد زغلول قبل ارتكاب الحادث ، فقد وجدوا بغيتهم فى هذا الحادث
بالذات . أما أن الإنجليز دبروا الحادث نفسه ، مستغلين الوطنيين ، فهذا ما
أبكره كل الإنكار ، فإن شباب وطنى لا يمكن أن يخدعهم أحد بسهولة ، وخصوصا
أن من رؤوس هذه الجماعة شخصا عرف بسعة الثقافة وإخلاصه فى وطنيته ،
وهو شفيق منصور ، فضلا عن أن تاريخ المسئولين فى هذا الجهاز يثبت أنه ليس
من السهل خداعهم . والحادث - فى رأى - كان انتقاما للعسف والإرهاب
والتمييز الذى قام به « سير لى ستاك » شخصا ، بوصفه حاكما عاما للسودان ،
فى الشباب السودانى المؤمن بوحدة وادى النيل . ولا فزائل تذكر ما وقع حينئذ
للملازم على عبد اللطيف وأقرانه ، يضاف إلى ذلك تعثر مفاوضات سعد -
ماكدونالد ، وكان ماكدونالد - وهو خارج الحكم - قد قال إن القضية المصرية تمل
على فئجان قهوة ! . والدليل على ذلك أن البوليس المصرى ، الذى كانت قيادته
إنجليزية تابعة للمخابرات البريطانية ، اتجه أول ما اتجه إلى الرعايا السودانين
المقيمين فى مصر فقبض على المئات منهم ، وملف الجناية يبدأ بالتحقيقات مع
هؤلاء السودانين ، وذلك أن من الطبيعى أن ينتقم السودانيون فى تنصر لرفاقهم
الذين نكل بهم سير لى ستاك فى السودان . »

انتهى كلام كمال اسماعيل نجل محمود إسماعيل ، ولكن شفيق منصور قال في تقريره صفحة ١١ : « إن النقراشي وماهر وافقا على ألا أتصل بأحد ، ولا أتعرف بأحد ، وأن أكون متفرجا ، لما يعرفونه عني من سلامة النية والبساطة المتناهية ، حتى إنني إذا قال لي شخص إنني صديقك ويظهر شيئا من العطف أصدقه ، وذلك لبساطة أخلاقي وتساهلي . » والذي قاله شفيق منصور هو صورة حقيقية له ، وقد ثبت هذا باطمئنانه إلى نجيب الهللاوي وثبته به . . وثبت أيضا هذا بالتقرير الذي كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام ! وقد تعرض محمود إسماعيل لمثل ما تعرض له شفيق منصور فلم يفتح فيه بكلمة . . ولكن يحسن أن نترك الوثائق تتكلم :

بين يدي صفحة ٢٠ من تقرير شفيق منصور ، وهو يتكلم فيه عن « حادثة المغفور له السير لي ستاك باشا » . ويبدو هنا من إطلاقه لقب « المغفور له » على السردار أنه كان يكتب ما يكتب تحت ضغط من الضباط الإنجليز في البوليس الذين يتولون حراسته ، وأنه يرغب في إرضائهم ! .. فإنه ذكر في تقريره عشرات الأسماء ممن اشتركوا في ثورة ١٩١٩ وتوفوا إلى رحمة الله ، وكان يذكر أسماءهم مسبقة بكلمة المرحوم ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يستعمل فيها كلمة « المغفور له » !

تقرير شفيق الخطير !

إن شفيق منصور يتهم في تقريره السري محمود إسماعيل بأنه هو الذي أصر على اغتيال السردار ، رغم مغاضته ! إنه يبدأ في صفحة ٢١ من تقريره السري عن حادثة « المغفور له » السير لي ستاك باشا بما يأتي :

أولا : تاريخ حياة محمود إسماعيل : تعرفت به في سنة ١٩١٥ من محمود أفندي عنایت ، وقد كان عضوا معه في الجمعية ، وأظنه انضم بالإسكندرية ، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر ، فدخل في شعبة مع عنایت ، واستمر يعمل بهذا الشكل حتى بعد القبض على في حادثة إلقاء القنبلة على السلطان حسين وسفرى إلى مالطة ، فقد عدت منها فوجدته على ما هو عليه من الشدة والتمسك . فأني إلى وزاري ، وأخذ يتردد على ، وانضم إلى فرعي فعلا في حوادث الاعتداءات على الوزراء وكنت أعرض عليه كل حادثة ، ولو أنني لم أكلفه بعمل فيها ، لأنني لم أشارك فيها كما سبق وذكرت ذلك . ولكن هذا لم يمنعني أن أتخذ محمود إسماعيل كفرع لي أبلغه كل شيء ، وأتشاور معه ، لأبدي رأيي مع الجماعة (المجلس الأعلى للاغنيالات) ناصحا . ومحمود إسماعيل يعلم بالجمعية ، ويعرف معظم الأسماء التي كانت انضمت إليها . ولما عرضت الجمعية على اشتغالي مع أولاد عنایت ، تكلمت مع محمود إسماعيل ، وخاطبته في هذا الصدد ، فوجدته مستعدا جدا لأن يخاطبهم في الأمر . وأخذ محمود إسماعيل ، عبد الفتاح عنایت ، وجعله يقسم اليمين ، كما سبق أن وصف عبد الفتاح عنایت ذلك في اعترافاته ، على حسب الطريقة الوسمية ، أي بغطاء العينين إلى آخر ما جاء في ذلك الوصف . وكذلك جعل محمود إسماعيل ، عبد الحميد عنایت ، يقسم اليمين ليعمل معه ، ثم أخذ يرتب لهما ما يجب ، ويدخل معهما ما يراد إدخاله من الأعضاء . وكان يعمل معهما بجهد ونشاط لا مثيل له ، إذ كان هو الرئيس الفعل لهم ، والمرتب لجميع الحوادث ، والمنظم لها . والذي يستحضرهم السلاح والقنابل ، ويراقب الأشخاص ويستحضر المعلومات اللازمة . .

إسقاط سعد زغلول

وفي صفحة ٢١ من تقرير شفيق منصور ، الذى كتبه بعد الحكم عليه وعلى محمد إسماعيل بالإعدام ، اتجاه غريب إلى اتهام محمود إسماعيل بأنه أصر على القيام بعمل حادث كبير ، حتى يسقط وزارة سعد زغلول . . وفي التقرير أيضا أن شفيق منصور بدأ يشك فى أن محمود إسماعيل مدفوع إلى هذا العمل لغرض إسقاط وزارة سعد زغلول ، وهنا يجب مراعاة ملاحظة ، وهى أن الصراع كان قد اشتد فى ذلك الوقت بين الملك وسعد زغلول . فى يوم الأحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ : أى قبل مصرع السردار بثلاثة أيام فقط نشرت جميع صحف القاهرة الخبر التالى :

« فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حظى الرئيس الجليل (أى سعد زغلول) بمقابلة جلالة الملك وقدم إليه استقالته ، وأبان لجلالته السبب الذى حمّله على ما فعل . فأظهر جلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل إنه يثق به ، وأعرب عن رغبته فى أن يعدل عن عزمه . فقال الرئيس الجليل : إن عزمه هذا نهائى . . فقال جلالة الملك : « فلتبق المسألة على الأقل إلى غد » ، فوافق الرئيس على ذلك . وفى يوم الأحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أيضا نشرت صحف القاهرة كلها أن سعد زغلول - بعد أن قدم استقالته - ذهب إلى بيته ، وقابله الشيوخ والنواب ليسألوه عن أسباب استقالته من الوزارة فقال لهم سعد بالحرف الواحد : « هناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهناك أيضا - والكلام فى سرهم - دسائس . . . » .

فما كاد الرئيس يفوه بكلمة « دسائس » حتى استولى عليهم الانقباض ، وقال بعضهم بلهفة : نرجو التصريح . وقال آخرون : نحن عارفون . . . جليس فى الأمر سر . . وقال غيرهم : لا . . لا . . نريد التصريح . يجب أن نعرف كل

شيء ، يجب أن تكون البلاد واقفة على الحقائق . . . وحيد تكلم الرئيس فقال :
« أنا رجل حر : ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله في ضوء النهار ، ولا أحب
العمل في الظلام ، ومن أجل هذا لا بدلي من الاستقالة » .

نشرت الصحف هذا في صباح يوم ١٦ نوفمبر ، وما كاد الشعب يقرأ هذه
التصريحات حتى سرت هذه الكلمات كالكهرباء في عشرات الألوف من الطلبة
والعمال ، فاندفعوا كاللوح ، وتداقوا جماعات ، صاخبين هائجين ثائرين نحو قصر
عابدين . وفي دقائق كان عشرات الألوف من الشعب الهائج تحاصر قصر
عابدين وتهتف : « سعد أو الثورة ! » . وأمر الملك بإغلاق الأبواب ، لأن الشعب
يحاول اقتحام القصر . وجاء الحرس الملكي يحاول صرفهم فرفضوا ، وظلوا يهددون
ويتوعدون . . . وفي صفحة ٣٨٩ من كتاب آثار الزعيم سعد زغلول مؤلفه الأستاذ
محمد إبراهيم الجزيري سكرتير سعد زغلول الخاص ، والمطبوع في عام ١٩٢٧ في
طبعة دار الكتب المصرية يقول بالحرف الواحد : « اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية
عصا ١٦ نوفمبر في قاعة البرلمان ، وكان عدد الحاضرين في الجلسة نحو ٢٧٠ عضواً .
يتولى الرئيس الجليل رئاسة الجلسة ، وحضر الوزراء جميعا . ثم تكلم الرئيس ،
فأبدى ما عنده . ثم جرت المناقشات بين كثير من الأعضاء ، وبعد ذلك
انسحب سعد باشا ، وانسحب معه الوزراء ليتركوا للأعضاء الحرة في القرار الذي
يتخذونه ، فجرت مناقشات أخرى ، ثم قرر الأعضاء بالإجماع ما يلي :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية ، بعد سماع تصريحات دولة الرئيس ، ومناقشات
حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التي أوقفنا إزاءها استقالة الوزارة ، أن
نقرر ثقتها الإجماعية بدولته ، وأن تترك الأمر لحكمته ، لإنجاز ما يراه لازماً
لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث به . وكان الأستاذ عبد الحليم أفندي

الليلي حاضرا هذا الاجتماع ، ولكنه كان واقفا عند الباب .

أليس غريبا أن يضع سكرتير سعد زغلول هذا السطر الأخير تحت قرار النواب بتأييد سعد زغلول ضد الملك ؟ . ولكن الشعب رفض أن يخضع لقرار النواب بترك الأمر لحكمة سعد زغلول ، بل رأى الشعب — بإذامه — أن يتولى الأمر بيده . . وإذا بالجماهير تندفع نحو القصر ، وتنضم إلى المظاهرات الأولى ، وترفض الإحلاء عن المكان إلى أن يخضع الملك لإرادة الشعب ، وصوتها يدوى كالرعد هاتفة : « سعد أو الثورة ! » . واضطرب الملك ، وأسرع يتصل بسعد زغلول يرجوه أن يأمر المظاهرات بالانصراف ، وأنه قبل جميع مطالبه . .

وقال سعد زغلول إن الأمر خرج من يده ! . . وطلب الملك من سعد زغلول أن يحضر إليه فوراً . وقالت صحيفة اليوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ : « في الساعة الخامسة بعد الظهر يوم الأحد ١٦ نوفمبر ، قصد الرئيس الجليل إلى قصر عابدين ليتلقى أمر جلالة الملك في استقالة الوزارة ، فلما وصلت السيارة إلى ميدان عابدين ، كانت جماهير غفيرة مجتمعمة في الميدان ، فعلا هتافها حينما رأت السيارة ، وأحاطوا بها ، فهدأهم وطمأن مخاطبهم . ثم مثل بين يدي جلالة الملك ، فبقى في حضرته ساعتين كاملتين . . عرض فيهما كل مالدیه ، فوجد من جلالته إصغاء تاما ، ثم قبولاً لتأييد الدستور وسلطة الأمة ، فشكر له الرئيس هذا العطف ، وابتهل إلى الله أن يحفظ جلالته دائماً حارساً للدستور ، وعضداً للأمة . ولم يبق بعد ذلك ما يرجب أن يصير الرئيس الجليل على استقالته ، فاستردها نزولا منه على إرادة الأمة وإرادة جلالة الملك »

وفي مذكرات لورد جورج لويدي المندوب السامي البريطاني الجزء الثاني صفحة ٩٣ قال : في يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قام سعد زغلول بمحاولة لامتحان قوته مع

الملك فؤاد ، وأرغم صاحب الجلالة على التسليم ، باستقالة مصحوبة بتحدد ومظاهرات
مماخبة خطيرة ضد عرش لصاحب الجلالة الملك وشخص الملك ، ونجح في الحصول
على غايته . حدثت هذه المعركة الفاصلة بين الشعب والملك في يوم ١٦ نوفمبر
سنة ١٩٢٤ ، وبعد ثلاثة أيام ، أى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، اغتيل
للسردار ! أليست هذه مصادفة غريبة ١٩ . .

دور « البيلي »

وفي صفحة ٢١ من تقرير شفيق منصور ، المكتوب بخط يده ، والذي كتبه
بعد الحكم عليه بالإعدام ، وبعد الحكم على محمود إسماعيل وزملائه بالإعدام ، في
هذه الصفحة يبدأ شفيق منصور يتجه اتجاها غريبا . . لأنه يتهم محمود إسماعيل صراحة
بأنه أصر على القيام بعمل حادث كبير حتى يسقط وزارة سعد زغلول . وفي التقرير
حد ذلك ما يدل على أن شفيق منصور بدأ يشك في أن يبدأ خفية تدفع محمود
إسماعيل إلى القيام بارتكاب جريمة سياسية لإسقاط وزارة سعد زغلول . . وفي هذه
الواقعة الخطيرة ليس من حق المؤرخ أن يستنتج ، ويحسن أن نثبت أقوال شفيق
منصور كاملة . قال شفيق منصور في تقريره صفحة ٢١ بالحرف الواحد : « طلب
منى محمود إسماعيل - في وزارة سعد زغلول باشا - أن أساعده إلى أن يرجع إلى
البحرية ، وكتب طلبا بالفعل بذلك . وأخذت الطلب إلى صاحب الدولة توفيق
نسيم باشا ، وزير المالية في وزارة سعد زغلول ، وأشر عليه الوزير ، ولكن لم يتم
ذلك . فحنق محمود إسماعيل جداً على وزارة سعد زغلول ، وكان يشنع عليها في كل
مكان ، ويطعن في التعيينات الجديدة ، وفي الوزراء ، وفي كل أعمال سعد باشا ،
ويتبنى سقوط وزارة سعد باشا ، والتخلص منها ، حتى يفتح أمامه الطريق »

وكان يدهشني جداً استمراره في الطعن . للدرجة أنني شككت فيه . واعتقدت أنه لا بد وأن يكون مدفوعاً على ذلك . وناقشته الحساب بالفعل . ولكن محمود إسماعيل كان يدافع عن نفسه بأنه يعمل ذلك للوطن فقط ، وقد حاولت أن أفهم منه شيئاً فلم أتمكن ، إلا أنه كان متعجباً ومتعظلاً دائماً . وقد اقترح محمود إسماعيل أولاً الاعتداء على وكيل حكومة السودان ، فأخذت اقترح محمود إسماعيل وأبلغته - كالعادة - إلى أحمد ماهر والنقراشي ، وبعد مناقشة مع ماهر كان الاتفاق على السردار ، لأن النقراشي لم يرض أن يبحث في موضوع كهذا .

وقد أتى محمود إسماعيل بفكرة السردار أيضاً ، وغير رأيه من أنه لا يفكر كثيراً في السودان ، وحضر إلى مكتبي متحمساً لهذا ، ومعه عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح على ما أتذكر . وأخذ محمود إسماعيل يشرح ويحبد ، ويناقش بطريقة مدهشة ، ثم انصرفوا من عندي وهم متفقون . ولم أكن قد قررت الرأي نهائياً ، أو اتفقت معهم . ثم كان يمر على محمود إسماعيل متردداً بالمكتب ، حتى أخبرتني عن الميعاد الذي ضربه لزيارة أولاد عنایت عندما مررت عليه مصادفة بمكتبه بوزارة الأوقاف ، فأخبرته بأنني أفضل الذهاب إلى منزلي للراحة ولكنه لم يقبل هذا العذر ، وألح عليّ في الذهاب معه ، وفي أن نتناول طعام الغداء عند أولاد عنایت . فأخبرته أنه يستحسن أن نأخذ معنا طعاماً ، فأخذنا بالفعل لحمة رأس وطعمية من الميدان باب اللوق ، واشترينا فجلاً وعيشاً ، وحملنا كل هذا إلى منزل عنایت ، للأكل هناك . فلذهبت معه ، وقابلت عبد الحميد عنایت هناك ، وأخاه عبد الفتاح عنایت ، ولا أتذكر إن كان هناك شخص آخر من عدمه . فتناولنا الطعام ، وفهمت بأن محمود إسماعيل كان على موعد معهم بذلك . وبعد الانتهاء من الطعام دخلنا إلى حجرة الجلوس ، وهناك أخرج عبد الحميد عنایت حقيبة جلد صغيرة ، وقال لي

عبد الحميد عنایت : « هذا ما أحضره لنا محمود إسماعیل أفندی . وهي أسلحة ، ولم أرها لأنني كنت نائماً على الكتبة ، ولم أرد عليه » . وأخذ عبد الحميد عنایت ومحمود إسماعیل يتكلمان في الخطوة ، وفي الطريقة ، ويرسمان كل شيء . ولكن - رغماً من أنني لم أناقش معهما - في آخر الحديث ، رغياً في أخذ رأيي ، فقلت لهما : « حتى أستشير الغير » . . وأقصد بالغير طبعا الهيئة الرئيسية التي أتبعها شخصياً ، وهي المكونة من أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني العضو الاستشاري ، وكذلك عبد الحلیم البیلى . ولكن - تخليصاً للذمة - لم أسأل شخصياً إلا أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني . أما محمود إسماعیل فقد كان على اتصال تام مع البیلى ، وكان يتردد كثيراً عليهم (على عبد الرحمن البیلى وعبد الحلیم البیلى) وذلك حوالى أواخر شهر أكتوبر وأوائل نوفمبر . وكان محمود إسماعیل دائماً يقول : « ماذا استفدنا من وزارة سعد زغلول ؟ » . . وإذا ناقشته يقول : « وماذا يهم إذا انقلبت الدنيا وتغيرت الحكومة وتبدلت ؟ إلى غير ذلك من الأقوال . ويظهر أنه كان كبير الأمل إذا ما تغير الحال بالنسبة لنفسه » .

اسم نشأت !

في صفحة ٢٣ من التقرير ظهر اسم حسن نشأت رئيس ديوان الملك فؤاد النيابة لأول مرة صراحة ، وإن كان قد ظهر بين السطور في الصفحات السابقة التي نشرناها حرفياً . وهذا هو الذى جعل سعد زغلول في مذكراته يكتب كثيراً عن يد حسن نشأت الخفية في مصرع السردار ، نظراً للعلاقات الوثيقة التي بينه وبين عبد الحلیم البیلى وعبد الرحمن البیلى . ولأن سعد زغلول كان يتلقى من جهاز معلوماته

١٠ يدل على أن عبد الحليم البيلي وعبد الرحمن البيلي كانا على اتصال وثيق بحسن
نشأت ، وأن نشأت كان يرغب في التخلص من وزارة سعد زغلول^١ ، وأنهما على
علم دائم بكل ما تقرره خلية شفيق منصور ومحمود إسماعيل ، وأن الذي حدث أن
نشأت باشا وجد - بالاتفاق مع الملك فؤاد - أنه بعد أن عجز عن التخلص من
سعد زغلول بسبب ثورة الشعب الذي حاصر عابدين وأرغم الملك على إعادة رئيس
وزرائه ، فإنه إذا قتل إنجليزى كبير ، فقد تهيأت الفرصة للتخلص من سعد زغلول
بتدخل بريطانى . . وهنا تبرز حقيقة هامة : أن المخابرات البريطانية كانت طوال
ثورة ١٩١٩ على اتصال بوى مع الملك فؤاد ، وكان مستر ألكسندر كين بويد مدير
المخابرات البريطانية لديه الرقم السرى الخاص للملك . . ولما مات الملك فؤاد ،
كان فى أجنדתه الخاصة رقم التليفون السرى لمستر كين بويد ، مدير الإدارة الأوربية
بوزارة الداخلية ومدير المخابرات البريطانية فى مصر فى الوقت نفسه ، فالمخابرات
البريطانية لا تعتمد على شخص واحد فى عمل خطير حيوى كهذا . . إنها تعتمد
على مستر « ه » رقم واحد ، وهو نجيب الهلباوى للقيام بعملية الإثارة والتحرير
فى الخلية السرية للاعتيالات ، وتعتمد على الملك فؤاد فى أن يبحث من جانبه عن
طريقة للتنفيذ . ونحن نعتقد أن حسن نشأت لم يكن يعلم بالاتصال الذى بين الملك
فؤاد والمخابرات البريطانية ، وأنه كان مهتما بالتخلص من سعد زغلول لأن الملك
فؤاد يريد ذلك . وفى مذكرات الدكتور يوسف نحاس التى^٢ طبعها بعنوان :
« ذكريات سعد ، عبد العزيز ، وهاجر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ » ، قال المؤلف
فى صفحة ٥٨ بالحرف الواحد : « استمرت علاقتى بنشأت علاقة صداقة متينة ،
لما لقيته فى ذلك الشاب من أخلاق كريمة ، وصفات عقلية عالية يمتاز بها . وكنا
نلتقى مساء كل يوم عقب خروجه من السراى فى مقهى صغير كان يوجد بجوار

فندق سميراميس . ونتجاذب أطراف الحديث . وكان نشأت يتغنى بمواهب الملك فؤاد تغنى العاشق بمعشوقته ، فيث في قلبي محبة جلالته »
هذا ما قاله الدكتور يوسف نحاس عن العشق بين الملك ونشأت ، فإذا كان نشأت لم ير يومها اتصال المخابرات البريطانية بالملك فؤاد ، فذلك لأن الحب أعمى !

• - •

إن تقرير شفيق منصور يكاد يشير إلى ما اعتقده سعد زغلول في مذكراته ، من أن الملك اتصل بنشأت ، وأن نشأت اتصل بعبد الحليم البيلي وعبد الرحمن البيلي ، وأنهما اتصلا بالخلية السرية التي قتلت السردار ، وأن الخلية فعلت ما فعلته وهي تعتقد أنها تقوم بهذا العمل القذائ لمصلحة الوطن نفسه ! . . بدليل أن سعد زغلول سجل في مذكراته إعجابه بشجاعتهم ساعة الإعدام ، فيما عدا شفيق منصور .

ونعود إلى قصة خطيرة ، وهي اتصال عبد الرحمن البيلي بنشأت رئيس الديوان الملكي بالنيابة . حدث أن اتهم محمود إسماعيل في حادث نسائي عندما كان في دمنهور ، وقررت وزارة الأوقاف فصله من وظيفته . وكتب شفيق منصور في تقريره صفحة ٢٣ : « ولقد ذهبت مع عبد الرحمن البيلي إلى حسن نشأت باشا ، وأوصيناه على محمود إسماعيل بعد حادثته في دمنهور ، فكانت النتيجة أن تغيرت عقوبته إلى خصم خمسة عشر يوما من الماهية . ولقد أخبرني محمود إسماعيل أنه أراد أن يترقى ، وتوسط لدى زكي الأبراشي باشا (ناظر الخاصة الملكية فيما بعد) ، بواسطة عبد الحليم البيلي ، فأخبره زكي الأبراشي بأنه ما دام يسير مع شفيق منصور فهو لن يترقى » . (ملحوظة من الكاتب : إن رجال القصر وخصوم سعد يطلقون

على كل نصير له اسم « سمدجي » على وزن « عربجي » ! . . . ويتصور في تقريره صفحة ٢٣ يربط العلاقة بين محمود إسماعيل وعبد الرحمن البيلى وشقيقه عبد الحليم ، اللذين كانا على علاقة وثيقة بحسن نشأت فيقول : « ولقد تناقشت مرة مع محمود إسماعيل لأمنعه من فكرة السردار وحذرتة من الهادى فى ذلك ، وشككت فى أن يكون هذا بإيعاز ، فإذا بعبد الرحمن البيلى ، فى اليوم الثانى وفى خرفة المحامين ، يناقشنى الحساب على ذلك ، ويدكر كل ما دار بينى وبين محمود إسماعيل . فتأكدت من ذلك أن محمود إسماعيل قد أخبر عبد الرحمن البيلى ، وأن هناك صلة بينهما متينة وقوية . وقد تأكدت من ذلك عندما علمت أخيراً بأن محمود إسماعيل هو الذى سافر مع عبد الرحمن البيلى لعمل بروباجنده انتخابية لأخيه عبد الحليم ، وأن عبد الرحمن قد قضى الليلة بمنزل محمود إسماعيل قبل سفرهما » وعندما تركت أولاد عنایت ، دون أن أعطى لهم رأيا ، اجتمعت مع أحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى بقهوة دلبانى عند كوبرى قصر النيل ، وتناقشت معهما فى مسألة السردار . وكان حسن كامل الشيشينى يرفض بشدة ، ويعارض فى ذلك معارضة تامة ، وقبلما أخبرتهما أننى أخشى أن أولاد عنایت يقومون بها ، بالأخص من محمود إسماعيل ونحمسه ، فكان جواب أحمد ماهر أنه من الواجب أن نمنعهم ما استطعنا . فأخبرته أنهم ربما أفلتوا من يدي ، ولا يمكننى التأثير عليهم ، لأنهم شياطين ، والسلاح معهم ، وكل شئ فى يدهم . وبعدها قال لى أحمد ماهر ، وكنا نجلس فى القهوة ، أنا وهو وحسن كامل الشيشينى فى الجهة اليسار ، قال لى أحمد ماهر : « إنهم إذا أفلتوا من يدك فإذا يمكنك أن تعمل ؟ ما عليك إلا أن تنصحهم بقدر الاستطاعة ، وغير ذلك لا تملك شيئا » .

تسليح الجيش

وفى صفحة ٢٤ من التقرير كتب شفيق منصور يقول بالحرف الواحد :
« ثم إنتقلنا إلى المناقشة فى مسألة عمل كبير للبلاد ، وبحسنا فكرة تكبير الجمعية ونشرها . وتكفل أحمد ماهر بدرس كل ما يتعلق بنظام الجمعيات ، وأن يضع نظاما راقيا بذلك . ثم تكلمنا فى أن الواجب يقضى — وهذا كان رأى حسن كامل الشيشينى — بأن نفكر فى أعمال أخرى أنفع للبلد . ورأى أحمد ماهر بأن الحفراء المصريين يمكن تسليحهم بسلاح آخر غير السلاح الذى يحملونه ، إذ أنه فى مدة الحرب قد أخذ (الإنجليز) سلاح « رمنتجون » واستبدل بسلاح آخر ، لا يرى عن بعد . فيمكن لإعداد جيش بشكل سرى ، حتى نتمكن من أن نكون وجها لوجه أمام إنجلترا ، وتكون لإنجلترا أمام الأمر الواقع ، فلا تحصل ثورة ولا إطلاق نار . لأن إنجلترا عندما ترى الأمة والحكومة متحدة وقوية بجيش وطنى ، فلا تقاوم إرادة بلد يريد الحياة ، ولا يكون هذا إلا إذا كانت عندنا حكومة شبان ؛ وستأتى هذه الحكومة قريبا . ويلاحظ أن هذه المناقشة قد دارت قبل أن يتعين أحمد ماهر وزيرا (عين سعد زغلول أحمد ماهر وزيرا للمعارف فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤) ، « ثم خرجنا من القهوة على ذلك بعد أن عول كل منا على دراسة الموضوع تماما ، وكلفونى أن أعمل جهدى لمنع أولاد عنايت من ارتكاب الحادثة (حادثة السردار) . ورأى أحمد ماهر أننى أجتهد فى أن أقول للأولاد بالانتظار إلى انعقاد البرلمان ، حتى نحمين الحصانة البرلمانية ، ويكون ذلك طريقة للتسويق ، ولتخدير أعصابهم ، ولربما أفادت عندهم » .

هذا نص ما كتبه شفيق منصور حرفيا ، فى تقريره الذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام فى صفحات ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ .

القرار الخطير !

ونعود إلى موضوع الاتفاق على اغتيال السردار . لقد قال شفيق منصور :
« إن أحمد ماهر والشيشيني عارضا في اغتيال السردار ، وخرجنا بعد أن عول كل منا على دراسة الموضوع تماما » . إن معنى هذا أن الموضوع سيبحث في المجلس الأعلى للاغتيالات الذي كان مؤلفا وقتئذ من أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني ، ماذا قرر المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ إن المجلس الأعلى للاغتيالات رفض فكرة قتل السردار رفضا باتا ، وطلب إلى حسن الشيشيني مستشار المجلس أن يذهب على الفور إلى شفيق منصور ومحمود إسماعيل ويبلغهما أن قتل السردار كارثة ، وأن يبلغ شفيق منصور رسالة خطيرة . . . وترك شفيق منصور في تقريره في صفحة ٢٥ يروي ما حدث :- « وقد حضر لي حسن كامل الشيشيني في ثاني يوم ، وأخبرني أنه لا بد أن أذهب إلى أولاد عنایت ، وأن أمنعهم من ارتكاب الحادثة وأن أنصحهم وأبعد عنهم أفكار محمود إسماعيل . وقد كان حسن كامل الشيشيني مندهشا جداً من تصرف محمود إسماعيل ، وتمسكه بالحادثة وميله إليها ورغبته فيها ، وتحريضه عليها ، وسعيه المتواصل في ذلك . وقد تناقش حسن كامل الشيشيني مراراً أمامي مع محمود إسماعيل في ذلك ، إلى درجة أنه حصل بينهما نزاع شديد وخصومة ، لأن حسن كامل الشيشيني كان ضد الحادث على خط مستقيم ، وكان شاككاً في نية محمود إسماعيل . وقد صرح لي حسن كامل الشيشيني بأنه يعتقد أن محمود إسماعيل لا بد وأن يكون مدفوعاً بيد أخرى ، وستظهر الأيام صحة ذلك . ولقد أخلني حسن كامل الشيشيني إلى منزل أولاد عنایت - عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت - وانتظرتني في خارج المنزل ، وطلب مني أن أدخل إليهم ،

وأن أشدد عليهم في عدم القيام بالحادثة .

ودخلت بالفعل ، وقابلت عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح عنایت ، وكلمتهما بكل ما قاله لي حسن كامل الشيشيني ، من أن الحادثة خطيرة جداً ، ومصرة بمصلحة البلاد . وأنها ستجر الولايات على مصر ، وستجعلنا ندفع جزية كبيرة ، وأنه سيكون من ورائها قفل البرلمان ، وضياح كل ما فعلته البلاد من مجهود ، وضياح اسم مصر في نظر العالم المتمدن ، ويكون من إل ورائها أيضا الخسارة الكبرى لنا . فلما كلمت الأولاد - عبد الحميد وعبد الفتاح عنایت - في ذلك اقتنعوا أمامي ، وذكرت لهم فكرة افتتاح البرلمان والحصانة البرلمانية التي أبداهما أحمد ماهر . فسكتوا ، ورضوا بقولي ، وأقسموا يمينا بقبر والدتهم بأنهم لا يفعلون شيئا ولا يقدمون على شيء ، إلا إذا أعطوني خبرا ، وأعلموني بذلك ، فركبهم وانصرف . وأخبرت حسن كامل الشيشيني بهذه المسألة ، فحمد الله على ذلك . وكان في عزى في ذلك الوقت أن آخذ السلاح من الأولاد ، ولكنني اكتفيت باليمين الذي أقسموه ، واعتقدت تماما بأنهم سيقوون به من غير إخلال . وقد قابلت أحمد ماهر ، وأخبرته بهذه النتيجة أيضا . وبعد افتتاح البرلمان ، وسيرنا فيه ، لم أسمع بشيء .

• • •

وفي صفحة ٢٦ من التقرير ، وصف شفيق منصور كيف عرف باغتيال السردار ، فقال : « وفي يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ، يوم الحادثة ، كنت بوزارة المعارف . وقد كنت لا أعلم مطلقا بأن الحادثة ستحصل في ذلك اليوم ، ولم يخبرني أحد بها . وقد علمت بعد ذلك ، كما صرح الأولاد - عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت - أمامي بمحكمة الجنايات ، وفي التحقيق ، بأن محمود إسماعيل قد ذهب إلى الأولاد فعلا ، وأخبرهم بأن موافق على الحادثة وأنى راض عنها ، وأنه قد قابلني

وأخذ موافقتي ، فاندھشت جداً من ذلك . وعندما كنت بوزارة المعارف ، إذ ذهبت إليها حوالي الساعة العاشرة والنصف ، سألت عن طلب مقدم لسيف الدين طاهر أفندي أخى مصطفى حمدي (ضابط البوليس) الذى قتل فى حادث القنبلة ، وكذلك عن طلب مقدم لشقيق حسن كامل الشيشيني ليكون مدرسا فى مدرسة الهندسة ، فأخبرنى محمد أمين لطفى (مدير مكتب الدكتور ماهر وزير المعارف) ، أن الوزير قد قبل هذه الطلبات ، وأنه أشتر عليها . فدخلت على الوزير أحمد ماهر بدون استئذان ، ووجدت عنده عبد الرحمن حمادة نجل خليل باشا حمادة وكان قد حضر لزيارته ، فمكثنا معا نحو ربع ساعة ، ثم انصرف عبد الرحمن حمادة . ورجعت عند الوزير أحمد ماهر حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف ، وكنت أتحدث معه فى الوقت الذى يسمح له بذلك ، لأنه كان يباشر أعماله ، ويمر الموظفون أمامه . ثم حوالي الساعة الواحدة والنصف ، تقريبا سمعنا فرقة ، ونحن فى غرفة الوزير ، فتعجبت لها . ونظر أحمد ماهر إلى ، ونظرت إليه ، وركننا ، قالت له : أظنها فرقة أوتومبيل ، فقال أحمد ماهر : يمكن . . وبعد ذلك حضر حسن أفندي سلام ، يرجو الوزير لمسألة خاصة بأخيه أحمد حمدي سلام الضابط بالمدارس ، فرجوت الوزير أنا أيضا ، ذلك لأن حمدي كان تلميذاً معي فى مدرسة باب الشعرية . وبعد ذلك انشغل الوزير فى مسألة مصلحة ، وبعدها أخبرنى حسن سلام بأنه فى أثناء مجيئه من وزارة الحربية ، سمع بأن السردار قد أطلق عليه الرصاص ، وأنه لم يعصب بشئ ، ولكن الجناة لم يقبض على أحد منهم ثم خرج حسن سلام بعد ذلك ، فأخبرت الوزير أحمد ماهر بالأمر ، فقال « وهل لم تحصل إصابة ؟ » . فقلت له : « لا » . وسأل أحمد ماهر : « ألم يقبض على أحد من الأولاد ؟ » . قلت له : « كلا . . »

وأحمد ماهر يعام - بطبيعة الحال - عند كلامي له أن الذين ارتكبوا الحادث هم أولاد عنايت ومن معهم . . وقد قال لى أحمد ماهر : « وكيف ذلك ؟ » . قلت له : « لقد سبق أن أخبرتك أنهم قد يفلتون من يدنا » . قال أحمد ماهر : « إذن ما العمل ؟ قد حصل ما حصل . وحيث أن الأمر انتهى بهذا الشكل فلا نهرر فيه . . ودى فى دى ! » . . وتبسم أحمد ماهر . ثم مكث معى فى المكتب بعد ذلك مدة نصف ساعة تقريبا . وعند خروجنا من مكتبه حضر أمين لطفى وأخبرنا أن السردار أصيب إصابة خطيرة : فتركنا معا وركبت الأوتوموبيل الخاص بأحمد ماهر لى . وهو يعلم تماما اسم عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل كأشخاص يقومون بهذه الحوادث . ثم خرجنا فى السيارة من الوزارة ، وكنت أنا فى الوسط ، وأمين لطفى عن اليمين ، والوزير أحمد ماهر على الشمال . فمرنا بمكان الحادثة بشارع القصر العيني ، ولا وصلنا إلى هناك رأى أحمد ماهر وزير الداخلية بوكيل الداخلية ، فقال لى أحمد ماهر : « إنهم ملخومون ! » ، وضحك . . ومررنا عليهم : ثم نزلنا فى مطعم سان جيمس ، ودخل هو وأمين لطفى ، وطلب نبي أن أمر عليه بعد الظهر ، لأخبره بالنتيجة ، وليخبرنى بما أمكنه أن يحصل عليه من المعلومات

* * *

ثم ذهبت إلى منزلى ، فحضر لى عبد الحميد عنايت حوالى الرابعة مساء وأخبرنى . حصل منه ، فتأملت ونهرته وطرده من عندى ، وأخبرته أن يذهب إلى منزله وأن يلازمه . ولكنه جاء فى المساء إلى مكنتى ، وحضر كذلك محمود إسماعيل ، وطلب محمود إسماعيل من عبد الحميد عنايت أن يقول بأنه لا يعرفه وأنه لا معرفة بينهما .

وكان حسن كامل الشيشيني يجلس في الغرفة المجاورة . وكان يندد بالحادثة ويتكلم ضدها ، لأنه كان ساخطاً جداً عليها . . ولقد تكلم محمد شمس الدين (الذي ألقى القنبلة على السلطان حسين) مع نجيب الهلباوى ، وحدثت مناقشة بينه وبين محمود إسماعيل في أن يتوقف عن شدة انتقاده وطعنه في حكومة سعد . وفي ثاني يوم ذهبت إلى وزارة الداخلية ، وقابلت هناك النقراشى (وكيل وزارة الداخلية وقتئذ) فتكدر النقراشى لمقابلتى . وفي المساء كنا في البرلمان ، فقابلنى النقراشى على الباب ، وناذانى هو وأحمد ماهر ، وأخبرنى النقراشى أن مسركين بويد (مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية) يشك في أمرى ، ويجب على الاحتياط لنفسى . وأن أنبه على الأولاد بذلك ، وتركنى وانصرف . وبعد ذلك اعتقل بعض أعضاء البرلمان (النقراشى وعبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد) ، فاجتمعنا في منزل عطا عفيفى (عضو الوفد) ، وحصلت مناقشة شديدة بينى وبين محمد كامل حسن الأسيوطى (عضو مجلس النواب) عن تأليف الوزارة (وزارة زيور) واعتقال أعضاء البرلمان . ثم تأثر كامل الأسيوطى منى ، فخرجت إليه لكنى أستسمحه ، وأرده إلى الاجتماع ثانياً ، فقابلنى أحمد ماهر في الغرفة المجاورة ، وقد كان يكتب احتجاج (أعضاء البرلمان) الذى نشر في الجرائد لأجل الاعتداء على الحصانة البرلمانية . وقال لى أحمد ماهر : « اتلهى على عينك واسكت يا أخى . . أنت فيه شك كبير حولك ، وأحسن تبعه عن المناقشات ، لأن النقراشى أخبرنى بأنهم (الإنجليز) ينظرون إليك بنظر آخر ، فاحترس . . » (ملحوظة من الكاتب : في ذلك الوقت كان كين بويد قد تقدم ببلاغه المعروف الخاص بمسركين (هـ) . . أى « نجيب الهلباوى »)

• • •

وفي صفحة ٣٠ من التقرير ، كتب شفيق منصور يقول : « وسألنى أحمد

ماهر عن الأولاد ، وعن المتهمين ، فأخبرته بأنه لم يقبض على أحد ، ولم يمس أحد . ثم حضر إلى مكنتي إبراهيم موسى (أحد الذين قتلوا السردار والعامل بالعنابر) وتقابل مع محمود إسماعيل ، واتفقنا على عدم التعارف . وكان محمد نجيب الهلباوى موجوداً في أول يوم ، هو وعدد كبير من الناس الذين يحضرون إلى مكنتي ، من العمال ، أو أرباب القضايا ، أو الأصديقاء . واستمرت في مقابلة أحمد ماهر حتى قبض على ، وكان معي في السجن عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت . وقبل القبض علينا كنا في محل السمك الذي يقع أمام محل محمد يوسف ، وخرجت من هناك ، فسمعت بخبر أن عبد الرحمن البيلي علم بأنه سيقبض على محمود إسماعيل وآخرين ، وهذا على ما أتذكر ، ولست متأكداً . أما النقراشي فكان يعرف عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل وإبراهيم موسى ، وعرف النقراشي عبد الفتاح عنايت لأنه كان قدم طلباً للمجانبة في وزارة سعد باشا ، فقبل الطلب بمساعدة النقراشي وتوسطه . أما محمود إسماعيل فيعرفه النقراشي مني ، إذ كثيراً ما جلس معنا في حلواني صولت . . وكان النقراشي يعلم صلة محمود إسماعيل بي الخاصة بجمعية الاغتيالات ، وكذلك يعرف النقراشي تماماً ما يخص عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ، وأما إبراهيم موسى فيعرفه النقراشي مني بالاسم ، لأنه أبرز لي مرة كشفاً مكتوباً ، فيه أسماء عمال ، وطلب مني أن أبدى له الرأي عن بعضهم . وكان بينهم اسم إبراهيم موسى ، فأخبرته بأنه الشخص الذي يعرفه ، فشطب النقراشي اسمه بالفعل ، وهذا الكشف كان قد قدم للنقراشي وهو وكيل داخلية من مدير الأمن العام القيسي باشا .

« وأما أحمد ماهر فكان يعرف عبد الحميد عنايت ، وعبد الفتاح عنايت ، ويعرف عنهما اشتغالهما بذلك ، أي بالقتل السياسي ، وكذلك يعرف أحمد ماهر

محمود إسماعيل كما سبق أن بينت ذلك . وأما عبد الحليم البيلي فقد تكلمت معه
 عن الحادثة بعد حدوثها ، وكلمته بذلك في صالة من صالات البرلمان . وفهمت
 منه بأنه لا يعارض في ذلك ، وقال لي عبد الحليم البيلي : يستحسن أن نخبر
 إخواننا بأنه لا لزوم للإطالة في التحقيق . وأن يكتفوا بما هو أمامهم ، حتى
 يمحروا عملهم ، وينهوا المسألة على ما هي عليه . فأجبت عبد الحليم البيلي بأنني
 سأكلمهم . وكان عبد الحليم البيلي يقصد بذلك أن أكلم القراشي (وكيل وزارة
 الداخلية) وأحمد حاهر (وزير المعارف) بأن يكلفوا التحقيق وينتهوا منه ، فوعده
 بذلك ! ومن هذه الوجهة يمكن للإنسان أن يفهم الصلة القائمة بين عبد الحليم البيلي
 وبينى . وقد علمت من عبد الحميد عنايت أن إبراهيم موسى قد أصيب بجرح
 (في حادثة السردار في رجله ، ولما سئل عبد الفتاح عنايت أمام محكمة الجنائيات
 اعترف بذلك ولكنه لم يشرح الأمر . وعبد الحميد عنايت يعرف بالتأكيد ، لأنه
 هو الذى أخبرنى عن الإصابة . وقد علمت من محمود إسماعيل بأنه في مدة اعتقالى
 الأولى في حادثة السردار ، ذهب إلى الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حكيم بالإسكندرية
 شارح رأس التين ، وقد عالجه طبعا من غير أن يعلم شيئا عن حقيقة على ما فهمت ؛
 وكان يصحبه محمود إسماعيل . ولقد كشف الطبيب الشرعى بالفعل على الجرح ،
 وقرر أن الأثر يحتمل أن يكون من رصاصة ؛ ولكن لبعد المدة كان من الصعب
 معرفتها . ولقد علمت من عبد الحميد عنايت بإصابة إبراهيم موسى في حادث
 السردار ، فأخذت له الدكتور عبد الفتاح يوسف ، دون أن يعلم شيئا عنه . وذمينا
 إبراهيم موسى إلى منزل محمود إسماعيل ، فعالجه الدكتور بإسعافات هناك . ولقد
 سمعت من إبراهيم موسى بأن الذى كان يعطيه السلاح شخص اسمه الحاج أحمد
 جاد الله وهو من العمال . وسمعت من حننى ناجى (النائب الوفدى) كثيراً أنه

يشتغل مع العمال ، وأنه لولا الأعمال التي يقوم بها معهم من قتل الإنجليز ما كانت حصلت البلد على ما حصلت عليه ، وكان يتفاخر بذلك أمام جميع النواب والناس . كنت أجمع من كل من أحمد ماهر والنقراشي - وفي كل شهر تقريبا - جنبيين ونعطيهمما لحسن كامل الشيشيني ، الذي كان يدفع قسطه أيضا ، ويدفع كل هذا لعائلة الضابط مصطفى حمدي شهريا . . . »

وختم شفيق منصور تقريره بقوله : « وهذا التقرير قد صدر مني ، إظهارا للحق ، وحتى يعلم الناس بأنني ما كنت إلا آلة تحركها أيدي آخرين ، ولكي أبرئ ذمتي أمام الله ، وخدمة لبلادي ، وإن أرفع هذا التقرير لكي تأخذ العدالة مجراها . . . »

الإمضاء

شفيق منصور

١٨-٦-١٩٢٥

نشأت يتكلم . . . والوثائق ترد !

أخرج الإنجليز حسن نشأت من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة ، وهو الذي جعل الناس يسمونه « الملك الصغير » ، فلماذا أخرج الإنجليز الملك الصغير ؟ هل وجدوا بصمة الملك فؤاد على جثة السردار ؟ هل عرفوا أن نشأت يحاول أن يؤثر من منصبه الكبير ، على التحقيقات في مصرع السردار ، وأنه حاول أن يخفي الحيط الذي يربط القصر بالحادث ، ولهذا أبعده ؟ . . . إن حسن نشأت سيتكلم . . . لقد تكلم بعد أن جاوز السبعين من عمره ، وكان بصحة جيدة . وقبل أن يتكلم فترك مذكرات سعد زغلول تتكلم ، لترسم الجو ، الذي حدث فيه قرار الإنجليز بإخراج الملك الصغير .

الكتاب الممنوع ج ٢

عدوان على سوريا :

كتب سعد زغلول في مذكراته ، في يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، يقول : « ورد على أمس تلغراف من لجنة الخلافة بالهند ، يامضاء أجمل خان أبو الكلام وكفاية الله وأنصارى وشوكت على ومحمد على ، مستنهضين الجهم لمساعدة السوريين ماليا بالبدل ، وأدبيا بالاحتجاج على حكومة الانتداب الفرنسي . فوجهت اليرم نداء للأمة بالمساعدة ، واستنكرت فيه تلك الفظائع ، وتبرعت بمبلغ مائة جنيه ، وهذا هو النداء : « سوريا ، التي تربطنا بها روابط وثيقة من تاريخ ، ولغة ، ودين ، وعادة ، وجوار ، نزلت بها هذه الأيام حوادث هائلة ، تقشع من هولها الأبدان ، ونوازل جانحة تنخلع من بشاعتها القلوب ، وشروع من أفظع ما يرتكبه إنسان ضد إنسان . . منكرات ارتكبتها عمال حكومة الانتداب ضد محكوميهـم الأمنين ، فأزهقوا الكثير من أرواحهم البريئة ، وأراقوا الغزير من دماهم الطاهرة ، وحرقوا كثيراً من قراهم وبيوتهم ، وعفوا كثيراً من آثار مدينتهم الفاخرة ، ورملوا اللحم الغفير من نسايتهم ، ويطموا العدد العديد من أطفالهم ، وصيروا كثيراً من السكان بلا سكن يؤويهم ، ولا غطاء يغطيهم ، ولا خبز يتباغون به . . وبهذه الآثام أذلوا شعباً كان عزيزاً ، فأسلموه للعدم والشقاء ، وأفهموا الناس جميعاً أن حكومة الانتداب لم تقم — على ما زعموا — لمصلحة المحكومين ، بل لمصلحة الحاكمين . . ووصموا اسم فرنسا المجيد ، في الغرب والشرق ، وصيات لا يححوها إلا إنزال العقاب بهم ، وترك البلاد لأهلها ، يحكمون أنفسهم كما يشاءون . »

« وإننا معشر المصريين ، لنشعر في قلوبنا بكل عطف ، على إخواننا المصابين ، ونرتفي لمصابهم وثناء الإخوان للإخوان ، ونحس بأن علينا واجب مساعدتهم بكل ما في الإمكان ، مما يخفف من بلواهم ، ويلطف من آلامهم ، ويزي أن هذا أيسر ما يجب للجار على الجار ، وأقل ما يساعده به الإنسان أخاه الإنسان »

« سعد زغلول »

الجمعة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« يظهر أن ندائى للأمة لمساعدة السوريين المنكوبين وقع من الناس وقعا حسنا وتقبلوه أحسن قبول » .

وكتب سعد زغلول أيضا فى يوم الجمعة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول :
« الذى أشعر به أن العميد - اللورد لويد ، المندوب السامى الجديد - يريد أن يسترد لبريطانيا كل نفوذها ، وأن يغفل يد الملك عن العمل ، ويتولاه هو ، وأن يعمل على إعدام الحركة القومية ، ويساعده فى ذلك كل نواب الأحرار الدستوريين ، وكثير غيرهم من قصار النظر ، عباد المصالح وعبيد الطمع . . ولا يرضيه منا إلا الاستسلام ، ولكن دون ذلك أهوال وأهوال ، والله فوق كل قاهر جبار » .

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أقام حزب الدستوريين احتفالا فى مدينة تلا فى بيت عبد الله أبو حسين ، دعى إليه كثير من النعديين فلم يلبوا الدعوة ، وكان دعى للخطابة إبراهيم الملباوى فحضر واعتذر بالمرض ، ومحمد على فاعتذر بوليمة العميد (المندوب السامى البريطانى) ، وخطب أحمد عبد الغفار عباس أبو حسين فى الطعن فى حزب الاتحاد (حزب القصر) . وخطب عبد العزيز فهمى (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) فطعن على نشأت باشا طعنا فاحشا ، وقال إنه يساوم على الرتب ، ويتناول أثمانها تحت حجة مساعدة جمعية الحشرات ، واستحسن الناس خطبته . . قيل إن على ماهر (وزير المعارف) طعن فى نشأت لدى العميد (المندوب السامى الجديد) ، أصبح مركز هذا الباشا (نشأت) حرجا ، فلما أن يبعد عن السراى ، أو يحاكم عبد العزيز فهمى بالسب فى حق الملك »

. . .

وكتب سعد زغلول في يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « قبضت النيابة على عبد الحليم البيلي وأخيه عبد الرحمن البيلي منذ بضعة أيام تقريبا . وكان عبد الحليم قد دعى من الأستاذة بتلغراف أشرنا إليه فيما سبق ، ونبه عليه بأن يقول كل ما يعلم عن حادثة اغتيال السردار أو أن يقبض عليه ، فتجاهلها ولم يقل شيئا . ويتكتمون التحقيقات الجارية معهما ، ومع شخص يدعى يوسف العبد ، كان قد قبض عليه قبلهما بقليل ، وقيل إنه ضبعت أوراق ضدهما مهمة ، ويجوز أن تمس نشأت باشا . وقد شاعت إشاعات كثيرة عن هذا الباشا ، حتى قيل إن المندوب السامي توجه يوم السبت الماضي إلى الإسكندرية ، وقابل الملك ، بقصد طلب إخراجه من السراى على الأقل . ولم يكن يحدث شيء في هذا الخصوص »

. . . .

وكتب سعد زغلول في يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « يقول كثير من الذين يجتمعون بهذا اللورد (اللورد جورج لويدي ، المندوب السامي البريطاني الجليدي في مصر) إن أغلب من حادثهم أكدوا له أنه لا يمكن أن يحصل اتفاق بغير واسطى ، وأنه إذا حصلت انتخابات فلا بد أن تكون الأغلبية سعدية . وهناك إشاعة أن الانتخابات ستؤجل إلى أجل غير معلوم ، وأظن أن هذه النية ليست غريبة من تلك التأكيدات ، لأن القرائن تدل على أن الإنجليز لا يريدون أن يستسلموا لتجربة جربوها ، وما نالهم منها إلا الفشل . والذي أشعر به — من كل ما يتصل بي من المعلومات ومن طبيعة الأشياء — أن الإنجليز يريدون أن ينفردوا هم بالحكم والسلطان ، فيغلوا يد الملك عن التدخل في الحكم ، ويقضوا على الروح الوطنية ، بواسطة وزارة تكون طوع يمينهم . ولا يتأتى أن يسعوا في عقد

مجلس نيابى ، إلا إذا كانوا واثقين كل الثقة من كونه ينجىء دائماً من صنعهم .
ولا يأتى بقرار ضدهم . ومن أين لهم الحصول على هذا ؟ . . لأن أضعف العناصر
ممكن للملك تحريكها ، وأقواها لا يؤمن لها جانب .

ولهذا فإنهم يفضلون أن يحكموا بلا مجلس نواب ، وهكذا كانت سياستهم من
أول الاحتلال ، حتى لإنهم كانوا يستكثرون علينا الجمعية التشريعية . مع أنه لم يكن
لها رأى قاطع . ومن أعجب ما أراه من كثير . وخصوصاً من أعضاء الوفد وأنصارهم .
أنهم يتصورون أن المنتظر من الإنجليز أن يغيروا الحالة فى صالح النهضة . وهو
تصور باطل ، وانتظار خائب ، ويشبه الاستعانة بالغاز لإطفاء النار . وانتظار
صيانة الأمن من الأشقياء ! . . ولكن الضعف يغطى الحقيقة . ويعبى
البصر .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم ١٩ نوفمبر يقول : « كنت وضعت نداء طويلاً ،
وقرأته على أعضاء الوفد فلم يقابل بحماسة ، فصرقت النظر عنه ، وأصبحت فوضت
غيره قصيراً وهو فى عبارة شديدة ضد الحكومة . وقد استحسنته الذين قرأته عليهم .
ولأن كان رأيهم لا يعتد به كثيراً » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أخبرنى
على الشمسى ، عن صاحبه أحمد عبود ، أنه كان عند لويد (المندوب السامى
البريطانى) ، وأن هذا قال إنه ليس فى الإمكان الاحتفاظ بالبرلمان الحالى . لأن فيه
تحقيراً للملك ، وأن قانون الانتخاب سيعيدونه . وأنه ما دام هنا لا تخلو البلد من
برلمان . وأنه لا شىء على نشأت ، وأن جنابة السردار تقع مسئوليتها على السعديين ،

وأنه لم يقابل أحداً منهم لأن في مقابلتهم إشكالات ، وأن سعد زغلول رجل ظريف ، ولكن لا يمكن أن يرأس الحكومة . ونقل مكرم عبيد عن عبد الملك حمزة ما يؤيد ذلك ، وكذلك نقل لى أمين يوسف اليوم عن ديلينى ما يفيد موافقة لورد لويد على قانون الانتخاب وعلى أن نشأت لا شئ عليه ، وربما يعين فى وظيفة خارج القطر كسفير فى البرازيل مثلا ، وأنه يراد الاحتفاظ بزيور باشا فى الوزارة ، وإدخال أشخاص كهـد الحميد سليمان ، واستبقاء على ماهر لأنه سيكون مع كل ربح ، وتعيين توفيق نسيم رئيس ديوان ملكى .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ : « قابل لورد لويد يومى الثلاثاء والأربعاء جلالة الملك ، ولبت معه كل مرة زهاء ساعة ، وتناقلت الجرائد المصرية والإنجليزية خبر هذه المقابلة بما ترك الناس يفهمون أنها كانت بخصوص إبعاد نشأت باشا من خـة السراى ، وقد شاع أن جلالة معارض كل المعارضة ، حتى قيل إنه صرح بأن نشأت لا ينفصل عنه ، فإما أن يمكثا معا ، أو يرحلا معا ، وأن اللورد لويد تشدد ، ولو أدى الأمر إلى تنازل الملك عن العرش . وقد تواترت الأخبار أمس واليوم أن عزل نشأت تم ، وأنه يعلن اليوم ، وأن الملك عرض تعيينه فى معيته ، أى فى وظيفة من وظائف السراى بالخاصة الملكية ، فلم يقبل المندوب السامى ، كما لم يقبل منحه نيشانا . وقيل إنه سيقبض على حسن نشأت بعد الاعتزال ، واتفقت الروايات على أن فصله تم ، وأن دار المندوب السامى أخبرت به دار النيابة ، وأن هذه أوصلت هذا الخبر إلى النائب العمومى فى المنصورة ، ويظن أن هذا لا يتأخر عن العودة حالا إلى القاهرة لياشر التحقيق مع نشأت . »

« كيرة »

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول يقول : « نشرت الجرائد أن مستر جريفيث — أحد المفتشين بوزارة الداخلية — سافر إلى الآستانة لإحضار أوراق خاصة بعبدالحليم البيلي ، ولكن أظن أنه ذلك الذى أخبرنى به مستر ديلينى ، من بضعة أيام ، أنه ذاهب لحمل بعض الفارين على العودة والإباحة بما يكون عنده من المعلومات . »

و« بعض الثارين » الذين أشار إليهم سعد زغلول هو أحمد عبد الحى كيرة ، عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، الذى أصدر عليه الإنجليز حكما « بالقبض عليه حيا أو ميتا » . إن المخابرات البريطانية كانت لا تزال تطارد أحمد عبد الحى كيرة ، تطارده من مكان إلى مكان ، من بلد إلى بلد ، وأنها أرسلت مستر جريفيث — وهو أحد رجال المخابرات البريطانية — للقبض عليه ، وإقناعه بأنهم سيعفون عنه ، إذا قبل أن يشهد ضد ماهر والنقراشى ، ويذيع أسرار الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وسوف تستمر المطاردة بعد ذلك . . وسوف تبنى تفاصيلها فى حلقات مقبلة .

ونعود إلى مذكرات سعد زغلول عن إخراج نشأت من القصر . كتب سعد زغلول فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أخبرنى محمد محمود بأن لورد لويد (المندوب السامى البريطانى فى مصر) قال للملك يوم الثلاثاء أنه يخاطبه بصفة صديق فى شأن حسن نشأت ، وينصحه بإبعاده ، رغم أنه ملك سبقتل ، ولكنه يخشى إذا تركه مع نشأت للأمة التى تكرهه أن يذهب الاثنان معا . . ثم قال المندوب السامى البريطانى للملك إنه عائد غداً لأخذ الجواب ، فهبطت شدة الملك وسكنت تأثيرته » .

وكتب سعد زغلول في يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « زارنى اليوم حفى محمود ، وقال لى إن أحمد حسنين الأمين الثانى « للملك فؤاد » فاتمحه فى التقرب بين الملك والسعدين ، وأنه هو قال له إن ذلك غير ممكن قبل أن يصدر من الملك شىء من شأنه أن يضم الجروح التى أصابتها بها . وكان موجز كلام أحمد حسنين أن تدخل الإنجليز لا يرضى الوطنية . فقال له حفى : هذا حق ، والوطنيون متألمون له ، ولكن الملك هو السبب فيه . عقلت لحفى : « أحسنت الجواب » ، وأظهرت لحفى محمود أن التقرب مع الملك مستحيل ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

الإنجليز يعينون رئيس ديوان الملك !

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول يقول : « زار فتح الله باشا بركات أول أمس توفيق نسيم (رئيس الديوان الملكى الجديد) ورآه عسرواً من تعيينه . وزعم أن الملك فؤاد أرسل إليه يوم السبت مع محمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية فى أنه يريد تعيينه فى هذا المنصب . فاستغرب وقبل . ثم زاره صباح الأحد محمود شوقى باشا (السكرتير الخاص للملك) وكرر له الأمر ، وبعد عشر دقائق وصله أمر التعيين . ولح توفيق نسيم لفتح الله باشا أن الملك سيسود ولا يحكم ، فلا يتدخل فى جزئيات الإدارة . ويلوح لنسيم أن الإنجليز هم الذين اقترحوه على الملك ، وألزموه به ، واتفقوا معه على أن يكون العرض من جانبهم ، كأن الأمر آت من عند الملك . ولللك جاء الأمر بتعيينه جافاً ، ليس فيه من صيغ المديح والثناء ما تضمنه الأمر الملكى الذى كان قد صدر بتعيين نشأت لوكالة هذا الديوان ؛ وقال توفيق نسيم إنه لم يكن موافقاً على تعيين حسن نشأت » .

نشأت يتكلم

ونعود إلى دور الملك فؤاد في مصرع السردار ، ونسأله : هل يمكن أن نعرّ على بصمة الملك على جثة السردار ؟ إن سعد زغلول قال في مذكراته - صراحة - إن شبهات تؤكد أن يد حسن نشأت رئيس الديوان الملكي بالنيابة كان لها دور في هذا الاغتيال . وكلام شفيق منصور في الاعتراف الذي كتبه بيده يشير إلى أن محمود إسماعيل قرر اغتيال السردار بغير الرجوع إليه ، وأنه أخبر عبد الرحمن البيلي بأن شفيق منصور وافق على الاغتيال ، بينما هو عارضه في ذلك ، وهو يروى كيف أن المجلس الأعلى للاغتيالات عارض في هذه الحادثة ، وأرسل له حسن كامل الشيشيني مستشار المجلس يبلغه ذلك ، وأنه صحبه إلى بيت عبد الفتاح عنایت لإقناع أولاد عنایت بعدم إطاعة أمر محمود إسماعيل . ونحن لا نستطيع أن نأخذ اعترافات شفيق منصور وتنصله من الموافقة على مصرع السردار قضية مسلمة ، فهو يكتب هذا وهو محكوم عليه بالإعدام ، وهو يرغب في أن يتنصل من هذه التهمة ، ولكن مع ذلك لا نستطيع أن ننفي أن هذا الاعتراف يلقي شبهة ، أو ريبة ، أو شكاً في أن عبد الرحمن البيلي عرف أن السردار سيقتل ، وأن عبد الحليم البيلي عرف أن السردار سيقتل ، وأن عبد الرحمن البيلي لأم شفيق منصور لأنه حاول أن يفنى محمود إسماعيل عن قتل السردار ، فلا بد أن صديقهما نشأت - رئيس ديوان الملك بالنيابة - يعرف هذه الحقيقة ، ولا بد أن الملك فؤاد - الذي كان على صلة وثيقة بكين بويد مدير المخابرات البريطانية - يعرف هذه الحقيقة أيضاً .

ولقد اتصلت بالسيد حسن نشأت في بيته بالإسكندرية ، ووجهت إليه أسئلة تليفونيا ، ووعد أن يجيب عليها كتابة . ثم كلفت الأستاذ أحمد زين - نائب

رئيس تحرير الأخبار - أن يجتمع به ، وحضر السيد حسن نشأت إلى مكتب أخبار اليوم في الإسكندرية ، وتمت المقابلة بحضور محمد فهمي عبد اللطيف رئيس قسم المراجعة في أخبار اليوم . . وهذا هو التقرير الذي كتبه الزميلان :

« بدأ حسن نشأت حديثه فنفي أنه كانت له يد في تدبير اغتيال السردار السبرلي ستاك ، أو أنه كان على أى علم بتدبير هذه الجريمة قبل أن تقع من قريب أو من بعيد . . وقال إن المير لى ستاك كان رجلاً طيباً ، وكان صديقى ، وكنت أخطو معه الغداء قبل اغتياله بيوم واحد . وقال حسن نشأت إن اغتيال السردار كان القصد منه إحراج حكومة سعد زغلول ، ولم يكن السردار شخصية سياسية هامة تسير الأمور في الدولة ، وكانت هناك شخصيات أهم منه لو كان الباعث على الجريمة وطنياً . »

وسأله أحمد زين : « إذن من الذى أراد إحراج سعد زغلول باغتيال السردار ؟ » قال حسن نشأت : « أعتقد أنه الجهاز التنفيذى في حزبه ، المسئول عن الاغتيالات السياسية . فإن جهاز الاغتيالات كان مكوناً من جهازين : جهاز يرسم ويخطط ، وجهاز ينفذ ، وأعضاء هذا الجهاز الأخير كانوا يسمون بالفدائيين . . وحدث أن بعض هؤلاء الفدائيين لم يتألوا شيئاً في عهد سعد زغلول ، ولم يعينوا في مناصب بعد أن جاءت حكومة سعد زغلول إلى الحكم ، فأرادوا إحراجه باغتيال السردار . »

* * *

وهنا نحب أن نقاطع هذا التقرير عن أقوال الدكتور حسن نشأت ، لنقول إنه يبدو أن الدكتور نشأت لا يعرف كثيراً عن أعضاء الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . لقد كان أغلب أعضاء هذا الجهاز من الطلبة الفقراء والعمال . إن أجر إبراهيم موسى الخراط بالعنابر ، الذى أعدم في قضية السردار ، لا يزيد على عشرين

قرشا في اليوم . وأجر خليل نظير ، النقاش ، الذي أعلم في ثورة ١٩١٩ لا يزيد على ١٣ قرشا في اليوم . وأجر أحمد رشدي ، المخزنجي بالعتابر ، الذي أعلم في ثورة ١٩١٩ لا يزيد على ١٥ قرشا في اليوم . وأجر حافظ حسن ، التجار ، الذي أعلم في ثورة ١٩١٩ لا يزيد على عشرة قروش في اليوم : ومصرف جيب عبد الحميد عنايت ، الطالب الذي أعلم في قضية السردار لا يزيد على خمسين قرشا في الشهر ! . . وأجر محمد فهمي على التجار الذي أعلم في قضية الاغتيالات . . ١١ قرشا في اليوم ، وكان له سبعة أولاد !

إن الذين ثبت أنهم أطلقوا الرصاص على السردار طبقا لقرار الاتهام هم : عبد الفتاح عنايت عمره ٢٢ سنة طالب حقوق ، وإبراهيم موسى عمره ٣١ سنة خراط بالعتابر ، ومحمود راشد عمره ٣٢ سنة مساعد مهندس بالتنظيم ، وعلى إبراهيم محمد عمره ٢٢ سنة براد بالعتابر ، وراغب حسن عمره ٢٣ سنة نجار بمصلحة التلغراف . أما شفيق منصور ومحمود إسماعيل فقد اعتبرتهما النيابة محرضين . . وكل هؤلاء من الفقراء . . وكان بعضهم يخرج ليقول الإنجليز وفي جيبه خمسة مليات ، ويقسم مع زميله وغيث العيش ، لأن أجره سيخصم في اليوم الذي يتغيب فيه ليرتكب الاغتيال ! . . وهؤلاء لا يطعمون في مناصب ووظائف من سعد زغلول ، كان في استطاعتهم أن يحتنوا لو تكلموا ، عندما أعلنت وزارة الداخلية يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ عن مكافأة خمسة آلاف جنيه لمن يرشد أو يتكلم . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ عن مكافأة ألفي جنيه أخرى لمن يرشد أو يتكلم ، مع الوعد بإخفاء اسمه ! . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية في يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ عن خمسة آلاف جنيه ثالثة ، لمن يرشد أو يتكلم . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية في ٧ ديسمبر

سنة ١٩٢٣ عن عشرة آلاف جنيه أخرى ، لمن يرشد أو يتكلم ! . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن عشرة آلاف جنيه تالية ، لمن يرشد عن أحد قتلة السردار . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما وعدت السلطة العسكرية البريطانية بإعفاء المرشد من العقوبة ، وبجقه في المكافأة ، وإذا أرشد عن زملائه . . قتل هؤلاء لا يمكن أن يكونوا غاضبين « لأنهم لم يتالوا شيئا في عهد سعد زغلول ولم يعينوا في مناصب » ، كما جاء في رد الدكتور حسن نشأت . .

ونعود إلى باقي التقرير عن رد حسن نشأت . . يقول التقرير : وسأله محمد فهمي عبد اللطيف : « لقد ذكرت أنك كنت تتناول الغداء مع السردار في اليوم السابق لاغتياله ، فلماذا لا نفسر هذا بأنه كان تمويهاً ، وإبعاداً لشبهات اتهامك بالجرمة ؟ » . وقال حسن نشأت : « إنه كان صديقي ، وكان رجلاً طيباً » . وسأله أحمد زين : « هل كنت على صلة وثيقة بعبد الحليم البيلي ، أحد أعضاء الجهاز السري للاغتيالات ؟ وهل عينته مستشاراً في مفوضية مصر في أنقرة لإبعاده عن التحقيق ؟ » . قال حسن نشأت : « إن عبد الحليم البيلي كان زميلي في الدراسة بمدرسة الحقوق ، ولكن لم تكن لي به صلة في العمل ، وهو لم يكن من أعضاء الجهاز السري ، وإنما الذي كان من أعضاء الجهاز هو أخوه عبد الرحمن البيلي . وكانت صلاتي بعبد الحليم البيلي طيبة ، ولكن القضاء أثبت عدم صلته بمحادث السردار ، ولم يكن ذلك ليؤثر على صلتنا بأي حال ، وأنا لا أعين أحداً . إنما كانت الاقتراحات وقت تعيين عبد الحليم البيلي تأتي من زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى القصر ، وهذه الواقعة لا مجال للحديث عنها ، ما دامت قد ثبتت براءة عبد الحليم البيلي بحكم القضاء ، وعلى أي حال لا صلة لعبد الحليم البيلي باغتيال السردار ، وقد ثبتت براءته . . »

ونستأذن الدكتور حسن نشأت في أن تقطع التقرير الذى يحوى رده مرة أخرى . . قال الدكتور حسن نشأت إنه ليس هو الذى يعين رجال السلك السيامى : وإنما الذى عين عبد الحليم البيلى هو زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية يومئذ . وقد كان المرحوم عبد العزيز فهمى باشا وزيراً في الوزارة التى عينت عبد الحليم البيلى سكرتيراً في المفوضية المصرية بأنقرة . . وهو - بلا شك يعرف - ما كان يجرى في الوزارة . في يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ألقى عبد العزيز فهمى باشا خطاباً قال فيه بالحرف الواحد : « إن نشأت باشا انتهز فرصة وجوده في خدمة الملك ، فاشتغل لنفسه ، وقد وصل إلى أن وضع يده على وزارات ثلاث برمتها ، من وزارات الدولة ، هي الخارجية والحربية والأوقاف ، لا يعين رئيس ولا مرءوس ، ولا يبيت فيها بالأمر ، إلا برأيه » .

وهذا الخطاب نشر في جميع صحف القاهرة في يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ونعود إلى التقرير الذى يحوى رد حسن نشأت مرة أخرى ، قال التقرير : « عاد حسن نشأت ، واعترف بأنه هو الذى عين عبد الحليم البيلى سكرتيراً أول في مفوضية مصر بأنقرة ، ولكن بعد أن تم التحقيق في اغتيال السردار ، ولو أنه عينه في أثناء التحقيق لما سكت الإنجليز ، وكانت بيدهم كل السلطة » . ونستأذن الدكتور حسن نشأت في أن تقاطع التقرير الذى يحوى رده مرة ثالثة : فإنه يبدو أن ذاكرة الدكتور حسن نشأت خائفة ، لأن هذه الحادثة وقعت منذ ٣٨ سنة - أى في عام ١٩٢٥ . ولكن المستندات تحتفظ عادة بذاكرتها . . إن المستندات الرسمية تقول : ١ - بدأ التحقيق في قضية السردار في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

٢ - استقال الأستاذ عبد الحليم البيلى من عضوية الوفد في أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ ببرقية أرسلها إلى سعد زغلول .

٣- دعا على الفور إلى إنشاء حزب الاتحاد ، الذى كان رئيسه القملى نشأت باشا ، وكان يسمى حزب القصر .

٤- ألقى الأستاذ عبد الحليم البيلى خطاباً فى افتتاح حزب الاتحاد ، وتلا على الحاضرين أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية للحزب ومنها اسمه ، فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ، ونشر ذلك فى جريدة الأهرام يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ .

٥- ظهر العدد الأول من جريدة الاتحاد ، لسان القصر الملكى ، فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ، وقد كتب فى أعلى صفحتها الأولى بأن « مدير السياسة المسئول عبد الحليم البيلى » .

٦- اعترف عبد الفتاح عنيت باسم عبد الحليم البيلى ، أمام النائب العموى محمد طاهر نور باشا ، فى يوم الأربعاء ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ الساعة الخامسة افرنكى بعد الظهر كما جاء فى نص التحقيق ، ثم تولت الاعترافات . .

٧- صدر الأمر الملكى بتعيين عبد الرحمن البيلى سكرتيراً ثانياً لمفوضية مصر فى الآستانة فى يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ ، أى بعد بداية الاعترافات أمام النائب العموى بخمسة أيام . واختفى اسم عبد الحليم البيلى من الصفحة الأولى ابتداء من يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ .

٨- تم التحقيق فى قضية السردار يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٥ ، وصدر قرار الاتهام فى القضية يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ .

٩- وصل عبد الحليم البيلى سكرتير سفارة مصر من تركيا فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بدعوة رسمية من الحكومة المصرية .

١٠- كان عبد الحليم البيلى فى يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى قاعة الزيارة بوزارة المالية ، يستظر قنوم صاحب التولية يحيى إبراهيم باشا وزير المالية ، فجاء مستر

لإنجرام بك واليوزباشى سليم زكى وطلبا منه الذهاب معهما فى سيارة عسكرية إلى النيابة ، وسمعت أقواله إلى وقت متأخر ، ثم سمح له بالانصراف .

١١ - أصدر النائب العام يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أمراً بالقبض على عبد الحليم الببلى وعبد الرحمن الببلى .

١٢ - تم القبض على عبد الحليم الببلى فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى مخبز بحى عابدين .

ومن هذه المستندات الرسمية - التى لها دائماً ذاكرة قوية - يتبين أن الدكتور حسن نشأت عين عبد الحليم الببلى فى إستانبول بعد خمسة أيام فقط من بدء الاعترافات فى قضية السردار ، وقبل أن يتم التحقيق فى قضية السردار بشهرين وتسعة أيام !

ونعود إلى التقرير الذى يحوى رد حسن نشأت ، فيقول : سأل أحمد زين الدكتور حسن نشأت : « هل كنت على صلة بمحمود إسماعيل الموظف بالأوقاف ؟ » ، فبنى حسن نشأت أنه يعرف محمود إسماعيل نفيا باتا ، وقال : « إن وزارة الأوقاف فيها موظفون كثيرون ، ولا يمكن أن يتذكر أسمائهم » . فسأله أحمد زين : « ألم تنقل الموظف محمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ » . فقال حسن نشأت : « إن عبد الحليم الببلى ، وكان صديقا حميما لى ، طلب منى أن أنقله من دمنهور إلى القاهرة ، ولكنى لم أوافق ، ولم أر محمود إسماعيل هذا فى حياتى ، والذى أعرفه عنه أنه موظف ، بل كاتب صغير فى وزارة الأوقاف فى دمنهور ، وكان يعمل هناك . . . » . وسأله أحمد زين : « وهل سألتك النيابة فى حادث السردار ؟ » . فقال نشأت : « لم تسألنى النيابة فى حادث اغتيال السردار إلا عن واقعة واحدة » ، وهى عما إذا كان عبد الحليم الببلى جاء ليطلب منى نقل محمود إسماعيل من دمنهور

إلى القاهرة ، وقلت فى النيابة إن عبد الحليم الببلى يأتى إلى مكتبى كل يوم . فهو من أعز أصدقائى ، ولكن لا أذكر أنه رجائى فى نقل هذا الموظف ، والحقيقة أنه جاء فعلا ورجائى فى نقل محمود إسماعيل ، وأنا رفضت .

وسأله أحمد زين : « هل صحيح أن الإنجليز أخرجوك من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة ، لأن الشبهات بدأت تخوم حولك لأنك تؤثر فى التحقيقات فى قضية السردار ، لتخفى علاقتك بهذا الحادث » ، فأجاب الدكتور حسن نشأت : « إن الذى أخرجنى من القصر ونجح فى إبعادى عنه هو قوة الأسطول البريطانى ، وهو اللورد لويد المندوب السامى البريطانى ، عندما حل محل اللورد ألنبي ، وقد أورد لورد لويد هذه المسألة فى مذكراته بعنوان « مصر من عهد كرومر » وقال إنه أراد بإخراجى من القصر إظهار سطوة بريطانيا وسيادتها على الملك نفسه ! » .

• • •

انتهى تقرير أحمد زين وفهمى عبد اللطيف المحررين بأخبار اليوم عن رد الدكتور حسن نشأت على دوره فى مصرع السردار . . ونذهب إلى مذكرات لورد لويد (المندوب السامى البريطانى) ، لنقرأ ما كتبه عن إخراج نشأت باشا من منصب رئيس الديوان الملكى . فى صفحة ١٥١ من مذكرات لورد لويد الجزء الثانى يقول : « أصبحت يدى طليقة الآن ، لمعالجة الموقف الذى خلفه نشاط نشأت باشا . . كانت لنشأت باشا كفايات فائقة ، وشخصية جذابة ، يضاف إلى ذلك أنه كان من ناحية الميول السياسية محبا . للارتباط ببريطانيا ، مؤثرا بمزايا التعاون بين بريطانيا ومصر ، ولم تكن — إذن — معالجة هذا الموقف سهلة أو سارة ، ومع ذلك كان لابد من إنجائه ، ليس من أجل مصلحة الملك نفسه فى المستقبل فقط ،

بل لأن تطورات الموقف المقبلة لابد أن تضع السلطات البريطانية أمام مصر ، في موضع خاتمة المستور الحر الذي منح للشعب المصري منذ عهد قريب . واعتقدت أن الملك فؤاد ، بالرغم من أنه قد يشعر باللزمة العاجلة التي سيتلقاها حزب القصر ، سيكون رجل دولة بالقدر الكافي لأن يفهم الصورة التي رسمتها للموقف كما أراه ، ولا يدرك الملك أن مصلحته الخاصة تقضي بالأيامارس موظف في القصر مثل هذا التدخل الظاهر المتسلط في شئون الحكم ، بقصد الوصول إلى نتائج تلك السياسة الظاهرة ، وقد بررت النتائج هذا الاعتقاد .

وعين حسن نشأت في ١٠ ديسمبر وزيراً مفوضاً مندوباً فوق العادة في بلاط (مدريد) ، وغادر نشأت القصر ، وكان لاختفائه الأثر الملحوظ على الموقف الذي كان باستمرار على حافة الخطورة والحرج .

ومن قراءة هذه الصفحة من مذكرات لورد لويد المندوب السامي البريطاني نرى أنه لم يذكر الحقيقة عن الملك فؤاد ودوره الحقيقي . لماذا ؟ إن الدكتور حسن نشأت كان سفيراً لمصر في لندن ، ويعلم أن تقاليد وزارة الخارجية البريطانية تقضي بالألا تنشر مذكرات أى سفير أجنبي ، أو مندوب سام إلا بعد عرضها على وزير الخارجية البريطانية . . الذى يحذف ما يرى أن نشره لا يتفق مع سياسة وزارة الخارجية البريطانية . . والذى حدث أن لورد لويد عرض مذكراته على وزير الخارجية البريطانية ، وفي أوائل سنة ١٩٣٤ بالذات عرض الجزء الثانى من هذه المذكرات على وزارة الخارجية البريطانية ، وهو الجزء الذى يحوى قصة نشأت ، وأشارت وزارة الخارجية البريطانية على اللورد لويد أن يحذف كل شيء عن دور الملك ، لأن سياسة وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت - وكان ذلك في عهد سيربرسي لورين المندوب السامي يومئذ - كانت هذه السياسة تؤيد الملك فؤاد ضد الشعب!

ولهذا حذف كل شيء عن دور الملك . . وهذا الكلام لا يجوز أن يقال في تحقيق تاريخي غير مستند مكتوب . إننا لسنا الذين نقول إن لورد لويد أغفل في مذكراته دور الملك . إن تحت يدي خطابا كتبه لورنس المشهور إلى لورد لويد ، بعد ظهور هذا الجزء من مذكراته في عام ١٩٣٤ ، وفيه يعلن لورنس أن لورد لويد أخفى في مذكراته دور الملك . إن هذا الخطاب مسجل في مذكرات سكرتير لورد لويد عندما كان مندوبا ساميا في القاهرة ، واسم الكتاب هو « حياة لورد لويد » ومطبوع في سنة ١٩٤٨ في مطبعة ماكيلان التي يملكها مستر ماكيلان رئيس الوزارة البريطانية الأسبق . . وكتب مقلمة الكتاب مستر ولستون تشرشل . ويقول سكرتير لورد لويد ، مستر كواين فوربس آدم ، في صفحة ١٩٩ من مذكراته ، إن لورنس المشهور عندما تلقى الجزء الثاني من مذكرات لورد لويد كتب إليه يقول : « كانت هناك في مصر ثلاثة أطراف : نحن والملك وسعد زغلول . . ولكن مما يؤسف له أن ج . ل . (أى جورج لويد) لم يكتب صفحة واضحة ، فهو يذكر لقائه - لغير ذوي الدراية الحقيقية عن الملكية في مصر - « أنا أعرف الحقيقة ، وهو يعرف الحقيقة ، ولكن الرأي العام لا يعرف الحقيقة ، ويجب أن يعرفها . . فهي تشرح الكثير فيما يتعلق بعجزنا في مصر » .

« إن سعد زغلول كان عملاقا ضخما لدرجة أنه لم يستطع مصرى واحد أن يأمل في تولي القيادة إلى أن مات سعد زغلول . إن مصر كانت في سباق مع الزمن في انتظار جبار جديد . كان سعد زغلول بطبيعة الحال مصريا لحما ودما ، وهو الأمر الذى يظهر لنا كيف يجب أن يكون دم الزعيم الطبيعي من مياه النيل ، لا من الباشوات الأتراك أو الألبانيين . إن الأول كان عرابي والثاني هو سعد زغلول » .

الإمضاء (لورنس)

وعندما كتب لورنس هذا الخطاب الخطير ، كان قد استقال من المخابرات البريطانية ، التي كان من أبرز رجالها .

ولكن ماذا كان دور حسن نشأت في تحقيق مصرع السردار ؟ إن الشبهات كلها تحوم حول أن حسن نشأت باشا كان فعلا يتدخل في التحقيق ، ويحاول إخفاء شيء ما . وأنا أروى قصة إحدى هذه الشبهات !

مطلوب تكذيب !

كان الأستاذ سليمان فوزى صاحب جريدة الكشكول على علاقة وثيقة بإسماعيل صدق باشا وزير الداخلية الذى كان يشرف على تحقيقات مصرع السردار ، وقد ورد دور صدق باشا في مذكرات سعد زغلول ، وجاء ذكر دوره أيضا في مذكرات نجيب الملباوى عن الاجتماع الذى عقد في منزل إنجرام بك رجل المخابرات البريطانية عندما نادى اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة الملباوى :

« يا مستر H »

وكان سليمان فوزى يعرف أسرار التحقيق من صدق باشا . . وذات يوم ، وبالتحديد في يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كتب سليمان فوزى في أول صفحة في جريدته بإمضاء « متفرج » العنوان التالى : « التحقيق في حوادث الاغتيالات ومستر هنترسون » ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد ما يأتي : « يقال إنه كان يطلب من النيابة العمومية أن تقفل كل باب أثناء التحقيق في حادث السردار ، كلما ورد اسم البيللى أو غيره ، بناء على إشارة مستر هنترسون (الوزير المفوض في دار المتدوب ألسامى) لأن بلتابه اعتقاداً خاصاً في صاحب قفوز كبير ، ويقال إن المحققين

من الإنجليز شكوا من ذلك إلى جناب المعتمد السامي الجليل (اللورد جورج لويدي) وهددوا بالتخلي عن التحقيق ، إذا لم يسمح لهم بالذهاب فيه إلى آخره ، كما يقال إن هذا هو السبب في سفر مستر هندرسون فجأة .

والذي نعلمه أنه ما كاد ينشر هذا الخبر حتى هاج الملك فؤاد ، وكان نشأت باشا لا يزال رئيسا للديوان الملكي بالتيابة ، واتصل باللورد لويدي المندوب السامي ، واتصل المندوب السامي بزيور باشا رئيس الوزراء الذي استدعى الأستاذ سليمان فوزي إلى مكتبه وسأله عن الخبر . فقال له إنه واثق منه مائة في المائة ، وأن صدق باشا وزير الداخلية وقتئذ هو الذي أبلغه ، وأنه قال له إن اللواء رسل باشا حاكمدار العاصمة هو الذي قال له هذا حرفيا . وقال زيور باشا : كلنا نعرف هذا . . إنما ليس كل ما يعرف يقال . . والمملك والمندوب السامي يطلبان أن تنفي الخبر ، وإلا فسأذهب أنا في داهية ، وتذهب أنت في داهية ، ويذهب صدق باشا في داهية . وأمل زيور باشا رئيس الوزراء التأكيد الذي يريده . وعندما نقرأ هذا النفي في مجلة « الكشكول » نرى فيه كل العلامات التي تدل على الإملاء : « في يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ نشرت جريدة الكشكول في الصفحة رقم ١٤ كلمة بعنوان «مستر هندرسون والتحقيق في حوادث الاغتيالات» هذا نصها : «ذكر : مفرج» في «مرسح السياسة» في العدد الماضي أن التحقيق في حادث «السرदार» كان يقفل بابه كلما ورد اسم البيلى أو غيره بناء على إشارة هندرسون إلخ . . والحقيقة أن التيابة كانت لا تستمر فيه حتى تستوفى كل المعلومات الخاصة به ، فلما اتضح أمرت بالقبض على البيلى ، وأخذت تحقق مع كل الذين وردت أسمائهم في التحقيق . ويؤكد الثقات أن جناب المستر هندرسون غاية في الاعتدال والاستقامة والعظيمة ، وأن سفره لم يكن إلا لاشتداد مرض أخيه

الذى توفى إلى رحمة الله قبل وصوله إلى لندن . ونحن نتقدم إلى جنابه بواجب التعزية والاعتذار .

انتهى الاعتذار العجيب المريب .

هل يكنى ؟

ولكن هل يكنى هذا للقول بأن سر لإخراج نشأت هو محاولة تأنيذه على التحقيق ؟ لا نظن . . فإننا في هذا المقام في حاجة إلى وثائق . وقبل ١٦ يوما من صدور الأمر الملكي بنقل حسن نشأت من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة إلى منصب وزير مصر المفوض في مدريد ، كتب سعد زغلول في مذكراته يوم الثلاثاء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « روى على الشمسى ، عن البرنس محمد على أن اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة يقول إنه أفهم دار المندوب السامى أن التحقيق في مقتل السردار لا يسير سيراً حسناً ، إلا إذا قبض على حسن نشأت ، لأنه ما دام في مركزه ، يعرقل سيره » .

هل يكنى أن نقول إنه مسجل في محضر جلسة قاضى الإحالة في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ ما يأتى : « قال المتهم عبد الحليم الببلى أمام المحكمة : « قبل خروج نشأت باشا من السراى ، استدعانى اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة من السجن ، وقال لى : « أتعرف أن نشأت باشا شلناه » ؟ . قلت : « لا » . قال رسل باشا : « إنه خرج ، وسيكون في وظيفة سفارة » . وقال لى رسل باشا : « إن الناس يعتقدون أن لنشأت باشا تأثيراً في التحقيقات ، وقد أخرجنه » .

انتهى كلام عبد الحليم الببلى المسجل في محضر جلسة الإحالة يوم ٣١ يناير

سنة ١٩٢٦ . ولكن هل يكنى هذا ؟ إنه لا يكنى أيضا . ولكن كلام شفيق منصور
في الزنانة رقم ٨ يكشف الستار عن كل ما حاول حسن نشأت باشا رئيس الديوان
الملكي أن يخفيه عن دوره في مصرع السردار ، ليتخلص القصر من سعد زغلول
ووزارة سعد زغلول !

أول مجلس أعلى للاغتيالات
اعترافات شفيق منصور
وكشف أسرار الجهاز السري

كان المجلس الأعلى للاغتيالات في ثورة ١٩١٩ مؤلفاً من الدكتور أحمد ماهر ، وعمود فهمي النقراشي ، وعبد اللطيف الصوفاني ، وضابط البوليس مصطفى حمدي ، ومحمد شرارة ، وعبد الرحمن الرافعي ! وكان حسن كامل الشيشيني مستشار المجلس الأعلى . وهذا المجلس هو الذي قرر اغتيال جميع رؤساء الوزارات والوزراء الذين تولوا الحكم في ظل الحماية البريطانية في وقت الثورة ! . وكانت اجتماعات هذا المجلس تعقد في منزل عبد اللطيف الصوفاني . ثم انسحب عبد اللطيف الصوفاني وعبد الرحمن الرافعي من عضوية المجلس الأعلى بعد عمليات الاعتداء على الوزراء ، وانسحب محمد شرارة من المجلس الأعلى لأنه عين قنصلاً بمصر في مدينة ليون ، ثم في مدينة باريس ، واضطر إلى السفر للخارج . . . وبقى المجلس الأعلى للاغتيالات منذ عام ١٩٢٠ مؤلفاً من الدكتور أحمد ماهر والنقراشي ، وكان حسن كامل الشيشيني هو مستشار المجلس الأعلى . وفي عام ١٩٢٣ انضم شفيق منصور إلى المجلس الأعلى للاغتيالات ، وفي أوائل الثورة كانم أحمد ماهر يتصل مباشرة بعبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري ، أو يتصل عبد الرحمن فهمي بالخطابات السرية بمجد زخلول في باريس . وعندما

اعتقل عبد الرحمن فهمي في آخر يونيو سنة ١٩٢٠ وأمر سعد زغلول بتعيين أحمد ماهر رئيساً للجهاز السري خلفاً لعبد الرحمن فهمي ، أصبح أحمد ماهر يتصل مباشرة بسعد زغلول :

وسوف يفتأ الناس عندما يقرأون لأول مرة أن عبد الرحمن الراجعي ، المؤرخ الكبير ، كان عضواً في المجلس الأعلى للاغتيالات ! إن عبد الرحمن الراجعي ألف عشرات الكتب التاريخية الممتازة ، وأرخ ثورة ١٩١٩ ، وكتب مذكراته ونشرها ، ولكنه لم يذكر مرة واحدة هذا الدور الوطني الخطير الذي قام به ! إن كل ما قاله عن هذا الدور العظيم أربعة سطور في مذكراته التي نشرها في عام ١٩٥٢ في كتاب بعنوان « مذكراتي » قال في صفحة ٣٠ : « كنت في سنة ١٩١٩ لا أزال في الثلاثين من عمري ، أزال مهنة المحاماة في المنصورة ، وكانت تغلب على نزعة الشباب ، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف في جهادها ، أما الآن فإني أميل إلى مبدأ تعليم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم . . » وفي كتابه عن ثورة ١٩١٩ نجد في صفحة ٢٣٥ من الجزء الأول (الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥) هذه السطور نفسها . . ولا كلمة زيادة ! . . فما هو السر في أن عبد الرحمن الراجعي لم يفتح فيه بكلمة واحدة عن دوره الخطير في المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ . . السر أنه أقسم في عام ١٩١٩ اليمين على ألا يقضى بكلمة واحدة عن هذا العمل حتى الموت ! وقد بر بقسمة هذا ٤٤ عاماً !

والاسم الغريب كذلك هو محمد شرارة ، الذي أصبح فيما بعد مديراً لمصاحبة البريد ، ووكيلاً لوزارة الخارجية ، وسفيراً ! والذين يعرفونه كانوا يرونه رجلاً دبلوماسياً هادئاً ، ولكنه في الواقع كان من أخطر أعضاء الجهاز السري في ثورة ١٩١٩ ! ولقد دهش عبد الرحمن الراجعي عندما علم أخيراً أن الكشف الذي كتبه

سعد زغلول وسلمه في ديسمبر سنة ١٩١٨ لعبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عن « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » كان أول اسم فيه (في هذا الكشف) هو اسم عبد الرحمن الرافعي ! . والاسم الثاني هو اسم أمين الرافعي ! . وكان المقروض أن يكون عبد الرحمن الرافعي وأمين الرافعي من أول أعضاء الوفد عند إنشائه في عام ١٩١٨ . وفي مذكرات المرحوم أمين يوسف بعنوان « مصر المستقلة » (المطبوع باللغة الإنجليزية ، والتي اعتبرته دائرة المعارف البريطانية طبعة ١٩٤٧) (الطبعة الخامسة عشرة) مرجعا يعتمد عليه في تاريخ مصر) صفحة ١٠٠ المجلد الثامن . . قال المؤلف في صفحة ٦٣ عن كيفية اختيار أعضاء الوفد في أواخر عام ١٩١٨ : « لما كان سعد زغلول يعلم أنني عضو في الحزب الوطني القديم ، فقد طلب مني أن استخدم نفوذي الشخصي لدى زميلي وشريكى في المحاماة عبد الرحمن الرافعي بك المحامى الذى كان عضواً في اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، وكذلك لدى شقيقه أمين الرافعي رئيس تحرير إحدى الجرائد الوطنية . . وطلب منى سعد زغلول أن أقترح عليهما ، دون أن أذكر اسمه ، وعلى مسئوليتى الشخصية ، أن مصلحة البلاد تقتضى موافقتهما على أن يصبحا عضوين في الوفد . .

وكان الاثنان على علاقة ودية للغاية بسعد زغلول ، وقد ساعدها في المعركة الانتخابية في عام ١٩١٣ . لانتخب عضواً في الجمعية التشريعية . وتحدثت إلى زميلى عبد الرحمن الرافعي ، وبعد تفكير استغرق بضعة أيام ، وفي الوقت الذى عبر فيه عبد الرحمن الرافعي عن تقديره لتوصيتى عليه ، - إلا أنه وجد نفسه غير قادر على قبول عضوية الوفد . وعندما علم سعد زغلول بذلك أعرب عن شعوره بخيبة الأمل . . »

ولكن إذا كان عبد الرحمن الراجحي وأمين الراجحي لم يقبلوا عضوية الوفد - لأن اللجنة الإدارية للحزب الوطني لم توافق على ذلك - إلا أنهما اشتركا في الثورة من يومها الأول . . . وهذا هو الذي جعل سعد زغلول يكتب اسميهما في أول قائمة « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » ، وكانت هذه القائمة هي نواة الجهاز السري للثورة . وهكذا أصبح عبد الرحمن الراجحي عضواً في المجلس الأعلى للاعتيالات ولأعمال العنف في أوائل الثورة ، وكان سعد زغلول يريد أن يعين عبد اللطيف الصوفاني عضواً في الوفد ، ولكن اللجنة الإدارية للحزب الوطني لم توافق على ذلك ، وأرسل عبد اللطيف الصوفاني إلى سعد زغلول يقول له إنه مضطر بصفته عضواً في الحزب الوطني أن يخضع لقراره ولا يقبل عضوية الوفد ، ولكنه مستعد لأن يعمل معه جندياً في المعركة . ووضع سعد زغلول اسم عبد اللطيف الصوفاني رقم ثلاثة في قائمة « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » . وكان سعد زغلول صديقاً للصوفاني منذ كان عضواً معه في الجمعية التشريعية . وقد بقى سر هؤلاء مكموماً إلى أن اعترف شفيق منصور ! وتحركت قوة من البوليس الحربي البريطاني إلى الدلنجات لتقبض على عبد اللطيف الصوفاني . .

ووصلت القوة إلى البيت ، وإذا بها تسمع صراخاً . . إن عبد اللطيف الصوفاني أسلم الروح في اللحظة التي وصل فيها الإنجليز ليقبضوا عليه ! وقبل أن يعلم أن الإنجليز أصدروا أمراً بالقبض عليه ! . . ولم يستطيعوا أن يأخذوا رأسه . فقد كان جثة هامدة !

. . .

إن تحت هدى الآن نص التقرير الذي كتبه شفيق بخط يده بعد أن حكم عليه بالإعدام ، في صفحة ١١ من التقرير يقول شفيق منصور : « لما عدت

من مألظة في أواخر عام ١٩١٩ ، أى حوالى شهر نوفمبر ، صممت تصميماً أكيداً أننى لا أختلط بأحد على الإطلاق ، وألا أشتغل بالسياسة أبداً ، وأن أكون بمعزل عن الناس جميعاً ، وألثقت إلى عملى ومهنتى ، وهى الاشتغال بالحمامة ، دون أى شىء آخر ، فوجدت فى ذلك الوقت جماعة مكونة من المرحوم عبد اللطيف حمدى وأحمد بك ماهر ومحمود النقراشى ومحمد بك شرارة وعبد الرحمن بك الرافعى ، وكانت هذه الجماعة مكونة من قبل كما يظهر ، لأن البلاد كانت فى ثورة ، وكنت أنا فى مألظة لا أعلم شيئاً عن حوادث الثورة . فدعيت للدخول فى هذه الهيئة ، وقبلت . . وقد كان هناك أعضاء استشاريون أمثال حسن الشيشينى ، وكنت أستشيرهُ أنا ، ويساعدنى فيما يطلب منه مالياً ، عند مطالبته بمساعدة مشروع خيرى . وقد أخذت رأيه فى حادثة السردار دون غيرها ، كما قررت ذلك ، وكان ضدها على خط مستقيم . أما المرحوم عبد اللطيف بك (الصوفانى) وعبد الرحمن بك الرافعى فقد مكثا بالجمعية حتى أنهت حوادث الاعتداء على الوزراء (القنبلة التى أُلقيت على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فى سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والقنبلة التى أُلقيت على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، والقنبلة التى أُلقيت فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، والقنبلة التى أُلقيت فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ على محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، والقنبلة التى أُلقيت فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ على حسين درويش باشا وزير الأوقاف) . وبعد ذلك امتنع عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك عن العمل بتاتا . أما النقراشى وماهر فقد استمرا إلى النهاية . . ولما دخلت معهم اشتربت أننى لا أتصل بأحد ، ولا أنعرف بأحد ، وأنى سأكون متفرجاً فقط ، لأنه يكفينى مألظته فى الحوادث الماضية ومألظته من النى والتعذيب والتشتيت . فوافقوا جميعهم على ذلك ، بالأخص

لما يعرفونه عنى من سلامة النية ، والبساطة المتناهية ، حتى إننى إذا قال لى شخص لى صديقك ، ويظهر شيئاً من العطف أصدقه ، وذلك لبساطة أخلاقى وتساهلى . ورضى الجميع بذلك . . وكان الأستاذ عبد الحليم البيل لى صلة عن بعد بى ، أعنى أنه كان يأخذ خبراً ببعض الحوادث بعد حصولها ، لأنه لم يكن ليهنم كثيراً بذلك ، ولكنه ما كان لىساعد مادياً ولا أدبياً فى شىء . . .

نظام الجهاز السرى للاغتيالات

وفى صفحة ١٢ : من تقرير شقيق منصور وصف نظام الجهاز السرى عندما انضم ليه ، وأنه يتألف من هيئة المجلس الأعلى للاغتيالات المؤلفة من عبد اللطيف الصوفانى ومصطفى حمدى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومحمد شرارة وعبد الرحمن الرافعى ، ثم قال : وهذه الهيئة فروع وبعض أصول (قواعد) رئيسية ، أى أن لكل عضو أن يتصل بشخص واحد لىكون فرعاً له ، وكل شخص تفرع أن يكون (خلية) من اثنين ، والاثنان يتصلان بشخص واحد ، وهذا الشخص يتصل باثنين ، وهكذا ، وبذلك التدرىج . وقد يصح أن يتصل الإنسان فى المرح بشخص واحد فقط ، وتشرط السرية المتناهية فى معرفة الأصول ، فليس للواحد الموجود فى فرعى أن يعرف أحداً من الأصول الذين معى ، إلا إذا صرحت الجمعية له بذلك ، أو وافق العضو المتصل به ، مصلحة ذات أهمية . فكل واحد من (أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات) السابق ذكرهم كان له فرع على هذا الترتيب والنحو ، كما أن القانون يقضى بأن للعضو الذى فى اللجنة العامة أن يتصل بشخص آخر بصفة استشارية ، أو أكثر ، ولكن على شرط ألا يعرف أحداً من الأعضاء ، وقد يكون الشخص الواحد متصلاً

بأكثر من واحد ، إذا أمكنه أو إذا رأى المصلحة في ذلك . وكانت الأوامر تصدر من هذه الهيئة العامة (المجلس الأعلى للاغتيالات) بعد أن يستشير اشخص من يشاء . وأى عدد كان . . مع العلم بأنه يجب ألا يذكر العضو اسم الشخص المتصل به ، إلى أحد من أعضاء اللجنة العامة ، ولكن قد يصح أن يذكر اسمه إلى أى واحد بصطفية منهم ، حتى إذا ملحقه هو أدنى ضرر ، أو فقد حياته ، أمكن أن يدل عليه ، ويتعرفه ، فيستمر الاتصال . وقد عرفت من ماهر بصفة خاصة أنه كان على اتصال تام مع التحاس باشا ، وكانت له لجنة من سلامة ميخائيل بك (عضو الوفد) . ولكن لم أكن لأعلم صحة هذا من علمه تماما . كما خفيت من التقراشي أنه كان على صلة مع السيد أوبوكر راتب وكان يمدّه بالمال ، أو يأخذ تبرعا منه على ذمة الأعمال الخيرية ، لدفعها لنا مساعدة لعملائنا . وأعتقد أن هؤلاء لم يعلموا مطلقا وإنما المسألة كانت تصويرية أكثر منها حقيقية ، ولا يمكن ظلمهم ، لأننى لست متأكداً منهم ، ولا متحققا ، بل مجرد الظن أو السماع ، ولا يصح اعتبار ذلك كدليل على الصحة . هذا وقد ذكرت أن عبداللطيف بك (الصوفاني) وعبد الرحمن بك الراقعي كانا قد انقطعا عن العمل يوم الانتهاء من الاعتداءات على الوزراء . . وكذلك محمد بك شرارة الذى سافر إلى مقر وظيفته كقنصل في ليون . ومنها إلى باريس . وقد توفى مصطفى أفندي حمدي بسبب انفجار قنينة كان يحريها بجلوان . مع أحمد بك ماهر . فربط له أحمد بك ماهر رأسه بمنديله ، فلم يكف . ثم قطع له بطانة الياطو الذى كان يليه . ولما غادر المكان الذى تركه فيه في جبل حلوان لم يبق بدفته . لأنه كان مضطربا خائفا ، فلما وصل إلى محطة حلوان . غسل يديه من الدم . وركب القطار . ووصل إلينا ، ونحن في منزل عبد اللطيف بك (الصوفاني) الذى كان مكان اجتماعنا دائما إلى أن انقطع عن العمل .

وأخبرنا (أحمد ماهر) بما تم ، وفي اليوم التالى ذهب أحمد بك ماهر ، لدفن
 الجثة ، لأنه يعرف المكان ومعه عبد الرحمن بك الرافعى ودفنا الجثة ، وأخرجنا ما كان
 في جيب مصطفى أفندى حمدى ، إذ كان معه محفظة وساعة وكتينة ذهبية ،
 ودفنت الجثة وهى الآن في جبل حلوان . ولا أعرف مقرها ، لأننى لم أكن معهما ،
 وكان يصحبهما شخص اسمه يعقوب أفندى صبرى ، أظنه موظفا في إحدى المدارس .
 وقد كان مرسلا من لجنة الإسكندرية لأخذ بعض أشياء ، أى قنابل ، ولذلك اهتموا
 في تجربة القنبلة التى انفجرت في مصطفى حمدى ، حتى يتمكنوا من تسليم
 (مندوب لجنة الإسكندرية) قنبلة مستعملة وعجربة . وقد حضر سليمان أفندى
 حافظ المحامى إلى مصر ، وأخذ مبلغ ٢٠٠ جنيه ليرسلها إلى عائلة مصطفى أفندى
 حمدى . وقد دفع هذا المبلغ المجتمعون وهم : أحمد ماهر وعبد اللطيف بك
 الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى ، وأخذت من حسن كامل الشيشينى مبلغا على
 سبيل التبرع لعائلة مصطفى حمدى ، وكذلك النقراشى وأنا . وأرسل سليمان حافظ
 المبلغ من الفيوم ، بمحاولة على والدته مصطفى حمدى .

لماذا تقرر الاعتداء على الوزراء !

وفي صفحة ١٢ من تقرير شفيق منصور كتب عن الاعتداء على حياة
 الوزراء سنة ١٩١٩ قال : « السبب فيها هو السعى في منع الوزراء من أن يدخلوا
 الوزارات ، أو يرأسوها ، في ذلك العهد ، لأن البلاد كانت في حالة ثورة ولا تريد
 أن تشارك إنجلترا في الحكم ، وتريد أن تترك مسئولية الحكم على الإنجليز وحدهم .
 . . . ثم تحدث شفيق منصور في صفحة ١٥ من تقريره عن حوادث الاعتداء
 على الوزراء عام ١٩١٩ فكتب :

أولاً : حادثة يوسف باشا وهبة ، في ديسمبر سنة ١٩١٩ : تقرر بمنازل عبد اللطيف بك الصوفاني ، وانتدب مصطفى حمدي لتمثيل الأشخاص . وأحضر عريان يسعد سعد من فرع تابع إلى عبد الحلي كيرة ، الذي كان تابعاً إلى أحمد ماهر . وتعرف عريان سعد بمصطفى حمدي ، وذهب معه للقيام بالتمارين ، وفي يوم الحادث تسلم مصطفى حمدي قبيلتين ومسلسين ، وبالطو أصفر على ما أتذكر . وكان حاضرا الاجتماع (الذي تقرر فيه لإلقاء القنبلة على يوسف وهبة باشا) في منزل عبد اللطيف بك الصوفاني ، هو وعبد الرحمن بك الراجحي ، وأحمد بك ماهر ، وشفيق منصور ، ومصطفى حمدي . وأخذ رأى التقرashi على انفراد . ولما ذهب عريان سعد ، صاحبه مصطفى حمدي حتى المكان وسلمة الأشياء ، وأمام قهوة ريش . تعرض للسيارة ، وألقى عليها القنبلة ، وقبض عليه بعد ذلك .

- ثانياً : حادثة إسماعيل باشا سرى في يناير سنة ١٩٢٠ : تقرر بمنازل عبد اللطيف بك الصوفاني ، وكان الحاضرون أحمد بك ماهر وعبد اللطيف بك الصوفاني ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الراجحي ، وتقرر ذلك لأن إسماعيل باشا كان يشغل في ذلك الوقت بمشروع السودان وتخزان مكوار . وانتدب لذلك العمل أحد بك ماهر ، الذي اختار من بين فروع عبد الحلي كيرة ، شخصا اسمه أحمد توفيق . فقام أحمد توفيق بالحادثة ، ولكنه لم ينجح ، وجرح في ظهره من القنبلة التي انفجرت خارج السيارة ، على ما أتذكر ؛ وارتكب الحادث في شارع للتيرة .

ثالثاً : حادثة محمد شفيق باشا في فبراير سنة ١٩٢٠ : تقرر بالسابق ذكرهم (أحمد ماهر وعبد اللطيف الصوفاني ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الراجحي) وكان يؤخذ دائما رأى التقرashi بواسطة أحمد ماهر ، وقد انتدب لها

أحمد ماهر . ويغاب على ظنى أن عبد القادر شحاته انتخب من أحد الفروع التابعة للنقراشى . وقد تسلم عبد القادر شحاته القنابل والمسدسات وأختار هو عباس (حلمى) ليساعده . ذهبوا معا إلى شارع عباس بتمره . وبعد عملهما هربا ، واختفيا بمدرسة ، حيث قبض عليهما .

رابعا : حسين درويش باشا فى مايو سنة ١٩٢٠ : وقد تقررت بالمنزل المذكور (منزل عبد اللطيف الصوفانى) وحضرها السابق ذكرهم (أحمد ماهر وعبد اللطيف الصوفانى والنقراشى بشفيق منصور وعبد الرحمن الرافعى) ما عدا محمد شرارة بك الذى انقطع تقريبا فى ذلك الوقت ، وقام بالحادثة أحمد توفيق الذى كان تابعا لعبد الحى كيره ، كما سبق أن ذكرت . وسلمه أحمد ماهر القنابل ، وقد كان أحمد ماهر هو الذى يقوم بملئها بعد وفاة مصطفى حمدى ، ويحضرها من المخزن المعد لها ، بمكان تحت الربع . ولم أكن لأعرف صاحبه . بل كان يعرفه عبد اللطيف الصوفانى ، وكان يدفع إلى صاحب المكان جنيهين إيجارا شهريا . وقد كان عبارة عن حجرة تحت الأرض . وقد أصيب أحمد توفيق فى هذه الحادثة التى ارتكبها عند أجزخانة ابن سينا ، فى رأسه وتوفى على الأثر . بعد أن ذهب إلى منزله وعالج نفسه هناك ، والذى سلمه القنابل هو أحمد ماهر عن طريق عبد الحى كيرة . ويلاحظ أن جميع هؤلاء الأشخاص . كانوا يستحضرون بواسطة أحمد ماهر والنقراشى ، لاتصالهما بهؤلاء الأشخاص : ومعرفتهما لهم معرفة تامة .

خامسا : توفيق نسيم باشا : حدثت فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ بشارع الشيخ ريحان . وكان المعتدى عليه حسن إبراهيم مسعود ، وكان يصحبه شخص اسمه عبد العزيز على . (ملحوظة من المحرر - هو الأستاذ عبد العزيز على وزير

التنفيذ البلدي في أول وراة لثورة ٢٣ يوليو) وعبد العزيز على يتبع فرع النقراشي .
إذ هو الذى قدمه بواسطة أحمد ماهر بك إلينا . وقد قام مسعود بالحادثة . وأخذ
القنابل كالعادة . ولما ألقى حسن إبراهيم مسعود القنبلة أحدثت تعطيلاً للأتومبيل .
ولكنه لم يتدكن من القيام بالحادثة . فهرب ودخل في حارة - واختبأ بمنزل . وخرج
بعد مدة قصيرة من هناك . فتعرف عليه البوليس السرى الذى ضبطه . أما عبدالعزیز
على فإنه لم يقل شيئاً . بل ترك المكان بعد الحادثة . وبعد أن رآها بنفسه .

سادساً : حادثة الاعتداء على ثروت باشا في يناير سنة ١٩٢٢ : تقرر
بالأشخاص السابق ذكرهم . وقد كان القائم بترتيبها أحمد بك ماهر أيضاً ،
والواسطة في جميع الأشخاص عبد الحى كيرة . الذى جمع فرغل ومن كان معه .
وقد هاجم البوليس منزل الشخص الذى كان عنده القنابل . وهو على رجمى .
وقبض على المتهمين . ومنهم محمود حفى وعلى رجمى وآخرون . والذين بلغ
عنهم فرغل . وقد هرب في هذه الحادثة عبد الحى كيرة . والذى قرر الحادثة
هم عبد اللطيف بك الصوفانى وأحمد ماهر وعبد الرحمن الرافعى وشفيق منصور .
وقد أخذ رأى النقراشي فيها . فوافق . وانتدب أحمد ماهر بك . الذى اختار
عبد الحى كيرة لذلك الغرض . وعبد الحى كيرة هو الذى قام باختيار الأشخاص
اللازمين . وأخذ السلاح والقنابل من عند أحمد بك ماهر وبواسطته . ويوسف
العبد كان متصلاً بعبد الحى كيرة هو وعبد الرؤوف العبد .

وفي صفحة ١٧ من التقرير الذى كتبه شفيق منصور تكلم عن حوادث
الاعتداء على الإنجليز فقال : « كان يقوم بهذه الحوادث بقية الهيئة العامة . ماعدا
عبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى . اللذين انقطعا عن العمل
بتاتاً . وكان الاجتماع في قهوة دلبانى بقصر النيل . أو في « صولت » أو في أى
الكتاب المتنوع ج ٢

مكان خلوى ، مثل مصر الجديدة ، وكنا نجتمع بها في أكثر الأحوال . لأن أحمد ماهر يسكن هناك ، ونعتبرها كمكان للنزهة ، ويحضرني أن مسألة الاعتداء على الأفراد الإنجليز قد علمنا بها ونحن بمنزل عبد اللطيف بك الصوفاني . وعرفت بأن هناك جماعة تقوم بهذا العمل . وذكر لي في ذلك الوقت أسماء أولاد عنایت (عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت) ومعهم بعض العمال . وكلفت أنا من قبل الهيئة (المجلس الأعلى للاغتياالات) بالاتصال بهؤلاء . لسابقة معرفتي لهم ولأخيهما الأكبر ، وعملت معهم . حتى إذا ما احتاجوا إلى أى مساعدة مادية أو أدبية نقوم بها . وحتى إذا ما احتاجوا إلى أى رأى أو إرشاد في حادثة . تمكنت من الحصول على المعلومات اللازمة لذلك ممن هم معي . وأكثر معرفة للأشياء . لأوصلها إليهم » .

كيف عرفت محمود إسماعيل

« ولقد كنت أعرف محمود أفندى إسماعيل من قبل . من زمن طويل أعني منذ سنة ١٩١٥ (أى منذ حادثة إلقاء القنبلة على السلطان حسين) لأنه كان صديقاً لمحمود عنایت الكبير . ومتصلاً به في فرع الجمعية التي كانت موجودة عام ١٩١٥ . وتعرفت به عن هذا الطريق . فكلفت محمود إسماعيل ، لعلمي بمعرفته بأولاد عنایت ، أن يقوم بالاتصال بهم . ويعمل اللازم . وقد اتصل محمود إسماعيل بالفعل بعبد الفتاح عنایت . الذي كان يعرفه من قبل عن أخيه محمود عنایت . كما يعرف باقي العائلة جميعاً فرداً فرداً . وأخذ محمود إسماعيل يعمل معهم على الترتيب والتنظيم والمساعدة المادية لجميع الجرائم الفردية . كما قرر أولاد عنایت في قضية المرحوم السردار والقضاة الأخرى . وكان محمود إسماعيل

يستحضر السلاح من الإسكندرية . ويشتره من هناك . وكان السلاح يعطى لنا بواسطة النقراشى ، الذى كان يشتره بواسطة أحد الطلبة . كما كان النقراشى يعطينا النقود لشراء ما نريد أو مساعدة لنا . وكان النقراشى يأخذ هذه النقود من أشخاص آخرين على سبيل المساعدة المالية . كأمثال أبو بكر راتب . أما مبلغ الاربمائة جنيه فقد استحضرها أحمد ماهر من الوفد . ودفعها لفرع الإسكندرية . وذلك ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ . وسمعت منه فى ذلك الوقت أنه أحضرها من عبد الرحمن بك فهمى . الذى كان سكرتيراً للوفد . وقد أخذ من مصطفى النحاس مبلغ عشرين جنيها مرة فى سنة ١٩٢٢ . وبعض مبالغ أخرى فى مواعيد مختلفة . وقد استلم أحمد ماهر من الوفد على ما أظن مبلغ خمسة وعشرين جنيها على ذمة إرسالها إلى عبد الحى كيرة . ولكن هذا المبلغ لم يرسل على الأغلب . لأن عبد الحى كيرة أرسل خطابا بعد ذلك الميعاد إلى يوسف العبد يشكو فيه من عدم وجود مالية عنده وأن حالته سيئة جداً . .

القنابل

وفى صفحة ١٨ من تقرير شفيق منصور كتب عن أنواع القنابل التى كان يستعملها الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ فقال :

أولا : القنابل المنصرية العادية — كان يحضرها مصطفى حمدى وأحمد ماهر . وهى مكونة على شكل ماسورة . ويوضع فيها زجاجة الرائحة الصغيرة وتملأ بعمض البكريك . ويوضع حولها المواد المفرقة . ولها غطاء . وكانت خطيرة . لأنها كانت عرضة لأن تفرق عند ميلها إلى أى جهة كانت .

ثانياً : القنابل الانجليزية بعضها عمل بواسطة العمال الذين اعتادوا عملها مدة الحرب . والبعض الآخر اشترى من الجيش الإنجليزي بواسطة محمود إسماعيل ، وقد كان بعض العربان يتجرون فيها في جهة المطرية ، فكنا نشترىها منهم ، وهم كانوا يبيعونها . على اعتبار أنها حذائد ؛ ولا يعلمون من أمرها شيئاً . وكان محمود إسماعيل هو الذي يقوم دائماً بشراء القنابل والأسلحة . ويخزنها عنده في منزله ، وفي مكان يعرفه هو .

* * *

وكتب شفيق منصور في تقريره عن حادثة اغتيال المستر براون . أحد كبار موظفي وزارة المعارف ، في شارع قصر العيني في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٧١ ظهراً فقال : « عرضت علينا هذه الحادثة بواسطة محمود إسماعيل . فأخبرت أحمد ماهر والنقراشي بذلك ، وبعد أخذ رأيهما لم يريا مانعاً في ارتكابها . وأخبرت محمود إسماعيل بذلك قرسم لعبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت الجهة ، ودرستها معهما . ولما تمت الدراسة ، ذهب إبراهيم موسى ومحمود فهمي علي ، وعبد الحميد عنایت . كما سمعت ، إلى مكان الحادثة ، واشتغلوا بالتنفيذ ، وذلك لأنني لا أحضر التنفيذ . وبقى عبد الحميد عنایت عند باب وزارة المعارف ، وعند خروج المستر براون أشار بطربوشه ، ليفهم أنه هو ، فلما علم الذين معه بذلك أطلقوا النار على المستر براون ، فمات ضحيتهم ، وكان معهم بعض عمال آخرين لا أعرفهم . وفي هذه الحوادث جميعها يرجع إلى أقوال عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح عنایت والأشخاص الموجودين في الحوادث ، لأنني على يقين بأن محمود أفندي إسماعيل كان يقوم دائماً بالترتيب وعمل الأسلحة .

* * *

وفي صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور كتب يقول كيف تم اغتيال البكباشي

« كيف » أحد كبار الضباط الإنجليز في الجيش المصري . وذلك في يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ بشارع الفلحى قال : « كانت الفكرة السائدة في هذه الحوادث هي أن يخلو الجو للمصريين في الوظائف . وليس قتل الإنجليز لمجرد أنهم إنجليز . عرض أولاد عنایت فكرة الاعتداء على المرحوم البكباشى « كيف » بواسطة محمود إسماعيل . وأخذت رأى ماهر والنقراشى . فلم أجد مانعا منهما . وفعلا راقب أولاد عنایت البكباشى « كيف » في أثناء مروره من شارع الفلكى ورسمنا الخطة ، وانتظراه حال مروره من الشارع المذكور . وكان معهما إبراهيم موسى . ومحمد فهمى على أعمال آخرون لا أعرفهم . وأطلقوا الرصاص عليه فأت على الأثر . وقد أخبرت عبد الحليم البيل بعد الحادثة بذلك . »

وفي صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور . ذكر شفيق كيف تم اغتيال الكولونيل « بيجوت » أحد كبار ضباط الجيش البريطانى في مصر . في يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ بشارع القاضى الفاضل ، بقسم عابدين فقال : « أخبرنى عبد الحميد عنایت عنها . إلا أننى لست متذكراً من الذى باشرها . وقد أخذت فيها رأى ماهر والنقراشى كالمعناد . ولم أجد إلا الموافقة عليها . »

وفي صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور ايضاً - روى شفيق كيف تم اغتيال المستر « ت . و . براون » أحد كبار الموظفين الإنجليز في وزارة الزراعة . بخديفة الأورمان في البحيزة . في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ فقال : « كان فيها محمود إسماعيل . وعبد الحميد عنایت . وعبد الفتاح عنایت . وإبراهيم موسى (العامل بالعنابر) ومحمود عثمان مصطفى (التلميذ بمدرسة التلغراف) . كما سمعت من عبد الحميد عنایت . ويلاحظ على العموم بأننى لا أعرف شيئاً عن هذه الجرائم جميعاً . إلا ما يخبرنى به محمود إسماعيل . أو عبد الحميد عنایت . قبل حصوله . »

أو عبد الفتاح عنایت أخوه . قبل أو بعد إتمام الحادثة . وعلى كل . فإننى كنت آخذ رأى أحمد ماهر والنقراشى فى كل شيء . أو حادثة أعلم بها . كما كنت أعلم قبل وقوعها . حتى إذا ما قرروها . أعطيت الخبر إلى محمود إسماعيل للقيام بها . وإذا ما أخبرت عن حادثة قاموا بها . وأخبرنى محمود إسماعيل بذلك . أو عبد الحميد عنایت . أوصلت الخبر إلى ماهر والنقراشى . وكنت تحت أمرهم . لا يمكننى أن أنحرك . أو أن أبدي رأيا . أو فكراً . من غير الأمر الذى يصدر إلى منهما »

• • •

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق . مصور أيضاً . كتب يصف حادثة اغتيال حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل زهدى بك عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين أمام جريدة السياسة مقر حزب الأحرار . فى ليلة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . فقال : « أذكر أن الذى أخرج الجريمة أحمد ماهر ، بقصد التخلص من عدلى يكن باشا وجسين رشدى باشا . لأن عدلى باشا سافر للمفاوضات ولم يفلح ، ثم أسسوا حزب الأحرار الدستوريين لمساعدة الإنجليز ، كما عرف عنهم فى ذلك الوقت ، وأشيع ذلك . فتقرر هذا . وتحدد له اليوم المخصص لاجتماع الحزب حتى يكون مثلاً . وحتى نمنع الاستمرار فى أعمال الحزب . وأخبرت محمود إسماعيل بالأمر ، فذهب إلى أولاد عنایت ، ودرس الطريق ، ورسم الخطة لهم ، وأخذوا معهم محمد فهمى على وإبراهيم موسى كما علمت منهم بعد ذلك . لا أعرف من الذين حضروا الحادثة بالفعل أكثر من هؤلاء ، إبراهيم موسى ومحمد فهمى وعبد الحميد عنایت وعبد الفتاح عنایت ومحمود إسماعيل . وارتكبوا الحادثة ، ولكنهم أخطأوا فى الأشخاص ، فبدلاً من رشدى وعدلى اللذين لم يذهبا فى تلك

الليلة ، تعدوا على المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك ، وذلك كان يخالف طبعاً الاتفاق الذى حصل بيننا و بين ماهر والنقراشى . وقد كان الأوتومبيل . كما علمت . ينتظر فى الحارة المجاورة لجريدة السياسة . والحادثة حصلت أمام الجريدة . وقد فروا بالأوتومبيل بعد انتهاء الحادثة . والأسلحة أخذها إليهم محمد وإسماعيل كما هى العادة دائماً . وقد أخبرنى عبد الحليم الببلى بالحادثة بعد وقوعها .

* * *

وكتب شفيق منصور فى صفحة ٣٣ من تقريره : « نسيت أن أذكر أنا فى حادثة المرحومين حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى ، اجتمعت أنا و ماهر والنقراشى والشيشينى بالقهوة التى بمصر الجديدة أمام اللوكاندة قبل الحادثة ببضعة أيام ، وتم قرارنا على أن يحصل الاعتداء على رشدى باشا وعدلى باشا بمناسبة تكوين الحزب الجديد .

وفى صفحة ٢٠ من تقرير شفيق منصور روى كيف تم اغتيال المستر روبسون بشارع الجزيرة فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فقال : « هذه الحادثة لم أعلم بها إلا بعد حدوثها . وسمعت بأنها ارتكبت من محمود إسماعيل وعبد الحميد عنایت على ما أتذكر . وأن الذين حضروها هم : إبراهيم موسى وعبد الحميد عنایت ، وعبد الفتاح عنایت وأشخاص آخرون لا أذكرهم . وأخذوا أوتومبيلاً . وقد رسم لهم الخطة كالمتعاد محمد وإسماعيل . وبعد ارتكابها فروا فى الأوتومبيل . وقد علمت بأن الكاوتشوك كسر . وبني الأثر فيه . وكذلك طربوش وقع . وهذه هى الحقيقة . وموجودة بالتفصيل فى دوسيه القضية . وقد أخبرت الجماعة (ماهر والنقراشى) بالحادثة بعد وقوعها . وقد سمعت أن السواق اسمه عيد الحميد وكان يشتغل فى ميدان

المحطة . وأنه كان تابعاً لإحدى الشركات . وقيل لى إنه يشتغل بالاسكندرية الآن .

• • •

ثم أضاف شفيق منصور فى صفحة ٢٠ من التقرير « ملحوظة » قال فيها :
« كان النقراشى يدفع لى مبلغ اثنين جنيه فى كل شهر تقريباً كاشتراك فى الجمعية .
ويظهر أنه عندما قبض علينا فى أول مرة : ضبط عنده ما يثبت وجود هذا المبلغ
فى مذكرة ، فأخبرنى ونحن أمام قاضى المعارضة أن أقول عن الاثنين جنيه انها
سلفة .

ملحوظة رقم ٢ : قدم مدير الأمن العام إلى النقراشى كشفا فيه اسم « إبراهيم
وسى » كرجل ثورى ، وكلمنى النقراشى عنه . ثم شطب اسمه من الكشف .
وأعطانى صورة من الكشف . وذلك أثناء رجوع النقراشى وكيلاً لوزارة الداخلية .
ملحوظة رقم ٣ : ترددى بغير انقطاع يوماً على النقراشى عندما كان وكيلاً
لحافضة مصر . أو عندما كان وكيلاً للداخلية بمكتبه فى الداخلية ، وخروجنا
سرياً .

ملحوظة رقم ٤ : أحضرت من عمر مراد بعض قنابل وضعتها فى سبت ،
واستلمتها من أحد العرب بجهة المطرية . بجوار النخل الذى بالقرب من الحانكة .
وكنت فى أتومبيله . وعدت إلى القاهرة . وذلك فى سنة ١٩٢٢ . خلاف ما كان
يستحضره محمود إسماعيل بنفسه . ويقوم بصنعه العمال : ووضعت هذه القنابل
عند محمود إسماعيل أيضاً . وقد عدت برجود بعض قنابل وأسلحة مدفونة بالجبل ،
بجهة عزبته ببلبيس . . .

• • •

انتهى جزء من تقرير شقيق منصور الذى كشف به كل الأسرار التى يعرفها عن الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ، والذى وضع به رأسى أحمد ماهر والنقراشى فى جبل المشنقة ! وهذا هو السر فى ابتهاج اللورد ألننى عندما قرأ التقرير ، وعندما قال له إنجرام بك - رجل المخابرات البريطانية - إنه يقدم رؤوس سعد زغلول ، وأحمد ماهر والنقراشى فى ظرف مقفل فوق صينية من الفضة !

سر الحقيقة السوداء !

كيف اعترف شقيق منصور ؟

لم يكن سعد زغلول يتصور ، أو يتخيل ، أن المخابرات البريطانية هى التى أوعزت بقتل السردار . كان يشك فى أن يد الملك فؤاد الخفية وراء هذا الاغتيال ، ولكن لم يخطر بباله أن يداً أخرى عملت فى الخفاء وهى يد الإنجليز ! . . وعندما قبض الإنجليز على أحمد ماهر والنقراشى ، كان سعد زغلول يثق ببراءتهما ، لأنه كان واثقاً أنهما لا يمكن أن يوافقا على اغتيال السردار دون موافقة من زعيم الثورة . ولم ينش سعد زغلول ، ليقراً بعد وفاته بأكثر من ١١ سنة التحقيق الصحفى الذى نشرته صحف أمريكا ، أن المخابرات البريطانية كانت وراء اغتيال السردار ! . . ولكن سعد زغلول أحس بأن الإنجليز يريدون إصباغ تهمة اغتيال السردار به ، وكان يتصور أن هذا هو المقصود من القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، والبحث عن أدلة تؤكد هذا الاتهام ! . . ولكن الإنجليز لم يكونوا فى الواقع يبحثون عن أدلة تثبت علاقة ماهر والنقراشى بحادث السردار ، لأن اتصال نجيب الملباوى بإنجرام بك وكيل الحكمदार ورجل المخابرات البريطانية جعل الإنجليز يعرفون من هو وراء هذا

الاغتيال ، وإنما الذى كان يهم الإنجليز حقيقة أن يثبتوا الصلة التى كانت بين سعد زغلول والجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد كاد الإنجليز فعلا أن يحصلوا على هذا الدليل عقب مصرع السردار . إنه دليل ما كان يستطيع أحد أن يقدمه لهم . . . فقد حدث شبه كارثة ! . . إن الإنجليز عثروا عقب مصرع السردار على كنز ! لأنهم عثروا على الحقيبة السوداء التى تحوى كل تعليقات سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

كانت فى الحقيبة السوداء التعليقات رقم ١٦ بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، التى يعلن فيها سعد زغلول رأيه بصراحة فى تأييد الحكم الجمهورى والقضاء على السلطان لأنه تولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ! . . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليقات رقم ١٥ بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٠ التى يبلى فيها سعد زغلول تأييده للمظاهرات التى قامت فى الجوامع عام ١٩١٩ تهتف بسقوط السلطان . . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليقات رقم ١٢ بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ ، التى صدر فيها الأمر بمطاردة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء السابق . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليقات رقم ٩ بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٠ الخاصة بإعلان الحرب على الأمراء ، والتعليقات رقم ٥ بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ المتعلقة بضرورة الهجوم على الأمراء . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليقات رقم ٢٢ بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ الخاصة بحسن باشا عبد الرازق الذى اغتيل بعد ذلك . وكانت فى الحقيبة السوداء كل الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى أثناء ثورة ١٩١٩ ، مما يقطع بأن سعد زغلول كان فى باريس على صلة مباشرة بكل أعمال الجهاز يوماً بيوم ، وأنه هو الذى كان يتولى تمويله . . والوثائق التى كانت فى الحقيبة هى أصول التعليقات السرية التى أصدرها سعد زغلول من باريس

وكتبها بالخبر السرى ، وهي ظاهرة بعد أن فكت رموزها . وبعد أن مرت عليها
المكواة الساخنة لإظهار الكتابة السرية !

وكل هذه الوثائق تكفى لا لشتق عبد الرحمن فهمى فقط ، وإنما لشتق
سعد زغلول أيضا ! . . كل هذه الأسرار الرهية كانت فى الحقيقة السوداء ،
التي وقعت فى يد الإنجليز فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى بعد مصرع السردار
ببضعة أيام ! . . وقبل أن نكشف الستار عن سر الحقيقة الرهية نذكر قصتها !
إن هذه الحقيقة السوداء نجت من قبضة المخابرات البريطانية بأعجوبة . عندما
قبضت السلطة البريطانية على عبد الرحمن فهمى بك فى أول يوليوسنة ١٩٢٠ .
ووضعت فى مكان أمين . . وبقيت فى هذا المكان الأمير أربع سنوات ،
ولم تخرج منه إلا بعد الإفراج عن عبد الرحمن فهمى فى بداية عهد وزارة
سعد زغلول . . إن قصة هذه الحقيقة السوداء فى ثورة سنة ١٩١٩ يرويها الآن
ابن السيدة التي أخفت الحقيقة فى بيتها ٤ سنوات . وهذه السيدة هي بنت أخت
عبد الرحمن فهمى .

• • •

إن الأستاذ عبد الرحمن مصطفى المراقب بديوان المحاسبات كتب لى يقول :
« فوجئ الدكتور أحمد ماهر عندما تلقى تعليقات سعد زغلول بأن يخفى رسائله السرية
لى عبد الرحمن فهمى . بعد القبض عليه فى أول يوليوسنة ١٩٢٠ ، ودخل الدكتور
أحمد ماهر مكتب عبد الرحمن فهمى المغلق بالجمع الأحمر . بعد فتحه ،
فلم يجد رسائل سعد زغلول السرية ، ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز .
وبصفتى أحد أفراد أسرة عبد الرحمن فهمى ، الذى هو خال والدتى . أروى لكم سر
البرقية التي أرسلها أحمد ماهر بالشفرة لسعد زغلول ، يقول له فيها إن الرسائل السرية

فى أمان . إن بيتنا هو المكان الذى وضعت فيه الرسائل السرية فى أثناء السنوات الأربع
اللى كان فيها عبد الرحمن فهمى فى السجن !

وهذه هى القصة . .

حدث فى أواخر يونيو سنة ١٩٢٠ أن اتصل بعبد الرحمن فهمى أحد أعضاء
الجهاز السرى الذين كانوا يعملون فى القيادة البريطانية . وأبلغه أنه تقرر أن يقبض عليه
فى اليوم التالى . . وأسرع عبد الرحمن فهمى ووضع تعليمات سعد زغلول للثورة
والأوراق السرية فى حقيبة سوداء كبيرة . ووضعت خطة لإخفاء الحقيبة السوداء .
اشترك فيها والدى المرحوم السيد مصطفى رضوان والدكتور محمود ماهر وخالى المهندس
عبد الرحمن على . ونقلت الحقيبة من منزل عبد الرحمن فهمى إلى طرارة قرب المعادى
بخط حلوان . ثم أعيدت بالقطار إلى محطة السيدة زينب . وهناك قام أحد أقاربنا
بتمثيل دور الشىال . ونقلت من محطة السيدة زينب على عربة نقل عليها وسائد
وأغطية اختفت تحتها الحقيبة . وركب العربة أخى المهندس محمد جلال مصطفى
الذى أهدل ملابسه بملابس مناسبة . ونقل العنقش إلى محطة مصر ، ومن هناك
إلى الرصيف . ثم استدعى حمالا لنقله فى عربة أخرى ذهبت إلى منزل عمى
المرحوم السيد أحمد رضوان بالحلمية الجديدة . دون أن يعلم بمحتويات الحقيبة .
وكأنها قطعة من العنقش الزائد . وبعد مدة نقلت إلى منزلنا بشارع مهرجان النيل ،
وموضعه الآن المنزه العام بميدان فم الخليج . وقد أزيل هذا المنزل وظلت الحقيبة
الخطيرة فى عهدة والدتى حتى أفرج عن عبد الرحمن فهمى سنة ١٩٢٤ . ولم يعلم
بأمرها سوى الدكتور أحمد ماهر والدكتور محمود ماهر وعمى المهندس عبد الرحمن على .

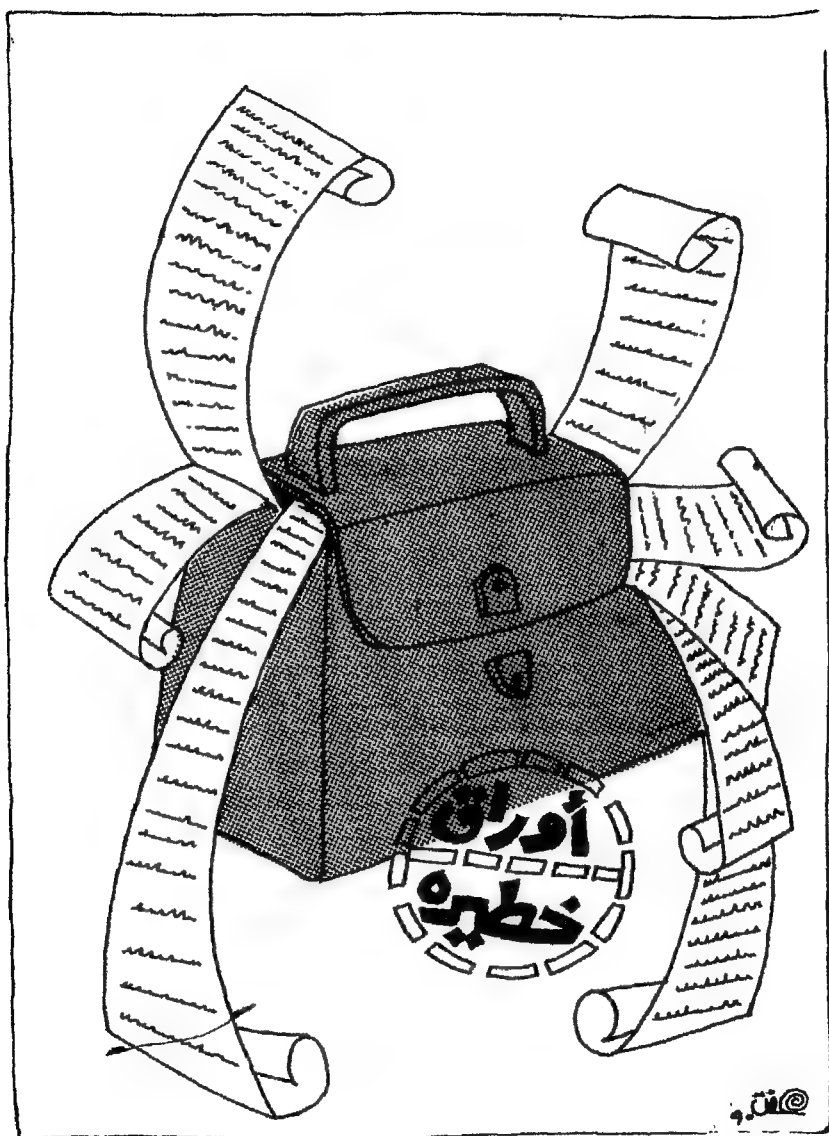
وبما يذكر أن المرحوم محيي الدين فهمي . زميلي في الدراسة . هو الذي مثل
التفصيل الأول في إخراج الحقيقة من الغرفة التي شمعها البوليس . باقتحامها
أرد على التليفون . طبقاً للحظة المصطنعة التي وضعها أحمد ماهر على أساس
أن الحقيقة السوداء كانت لا تزال في مكتب عبد الرحمن فهمي ! . . وأغرب
من هذا أن المهندس مراد فهمي - وزير الأشغال السابق ونجل عبد الرحمن فهمي -
لم يعرف بهذا السر الخطير إلا في سنة ١٩٦٣ . عندما اتصل بي وأخبرته بقصتها
كاملة ! . . ولا أنسى يوم أن عادت الحقيقة السوداء إلى بيت عبد الرحمن فهمي
بعد الإفراج عنه سنة ١٩٢٤ . إن المرحومة والدتي حملتها في عربة حنطور .
وزارنا عبد الرحمن فهمي في بيتنا وقال : « إن هذا البيت بيت تاريخي .
لأنه حفظ جزءاً خطيراً من تاريخ مصر ! »

ولو كانت هذه التعليمات السرية وقعت في يد السلطة الإنجليزية أكان سعد زغلول
أحد المتهمين في قضية عبد الرحمن فهمي بتهمة محاولة خلع السلطان وقلب
نظام الحكم وقتل السلطان والوزراء !

عبد الرحمن مصطفى رضوان

« المراقب العام بدويان المحاسبات »

والكن المناجاة الكبرى هي أن هذه الحقيقة السوداء . بكل ما فيها من أسرار
وتعليمات . وقعت في يد الإنجليز بعد وصولها لبيت عبد الرحمن فهمي بتسعة
شهور . . فقد حدث في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن قبض البوليس الحربي البريطاني
على عبد الرحمن فهمي وزج به في السجن الحربي البريطاني في القلعة ! وأرسل
عبد الرحمن فهمي إلى نجله مراد فهمي يطلب إليه أن ينقل الحقيقة السوداء
فوراً من البيت . .



© نقی

قتيل في السيارة !

وقام مراد فهمي بنقل الحقيبة السوداء في سيارة تاكسي في الظلام، من منزل والده في شارع قصر العيني إلى مكان مجهول .. وفي الطريق حدث شيء غير متوقع : تعطلت سيارة التاكسي فجأة ! .. ونزل السائق ليصلح السيارة أمام مصر القديمة . وجاء جندي البوليس فرأى السيارة . وفي داخلها الحقيبة السوداء الكبيرة . التي تحوى تعليقات سعد، زغلول السرية ! .. وسأل جندي البوليس : ماذا في الحقيبة ؟ قالوا : ملابس ! .. وإذا بجندي البوليس يقول : « افتحوا الحقيبة . إن فيها قتيل ! » . وأكدوا له أن فيها أوراقا . ولكن جندي البوليس أصر على أن يصحب التاكسي والحقيبة السوداء ومراد فهمي إلى نقطة البوليس . لأن الحقيبة السوداء فيها قتيل ! .. وعبثا حاول مراد فهمي إقناع جندي البوليس . . ونقلت الحقيبة إلى قسم البوليس . وفتحت هناك . ورأى ضابط القسم أن فيها أوراقا خطيرة . وأسرع وأبلغ الحكمدار ! وقامت حكمدارية البوليس .. وجاء كبار الضباط الإنجليز واستلموا الحقيبة بما فيها ! وأودعوها غرفة في القسم السياسي . وختموا الحقيبة بالشمع الأحمر . إلى أن يجيئ النائب العام في الصباح لتسلم له الحقيبة . ليضمها إلى التحقيق ضد عبد الرحمن فهمي الذي كان مقبوضاً عليه في ذلك الوقت . على ذمة التحقيق في قضية مصرع السردار !

اليد السحرية !

وكان الدكتور أحمد ماهر مطلق السراح في ذلك الوقت . . وكاد أحمد ماهر يحزن . . لأن المستندات التي في هذه الحقيبة ستؤدي إلى إعدام سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي والجهاز السري لثورة ١٩١٩ ! . . وإذا بالحقيبة توضع في غرفة أحد ضباط البوليس السياسى في حكمدارية البوليس . واختار الحكمدار غرفة هذا الضابط بالذات ! وإذا بهذا الضابط على صلة بأحمد ماهر الذى كان يتولى قيادة الجهاز السرى للثورة ! . . وإذا بالضابط المصرى يفك هذه الأختام السرية بناء على طلب أحمد ماهر ، وينقل منها جميع تعليقات سعد زغلول الخطيرة ، والأوراق السرية الخاصة بثورة ١٩١٩ ، وترك في الحقيبة السوداء الأوراق التي لا أهمية لها ، ثم أغلق الحقيبة وختمها بالجمع الأحمر من جديد .

وفي صباح اليوم التالى طلب محمد طاهر نور باشا النائب العام الحقيبة السوداء لتفتيشها . . وحملها ضابط البوليس المجهول . وفض أختام الشمع الأحمر أمام مصطفى بك حنفى رئيس النيابة . . ولم يجد رئيس النيابة شيئاً هاما سوى بعض منشورات وبعض مذكرات تتعلق بثورة ١٩١٩ . وأرادت النيابة أن تتحرى هذه المسائل . وقال عبد الرحمن فهمي إنه يرفض أن يسأله أحد فيما تحويه الحقيبة من أشياء عوقب بسببها ، وحكم عليه بالإعدام ، واستبدل الإعدام بالأشغال الشاقة ، وتندرج عنه العفو بشأنها ، فلا يجوز أن أحاكم على جريمة مرتين ! . . طريف أن عبد الرحمن فهمي لم يعرف أن أهم ما في الحقيبة السوداء اختفى ، وأن أحمد ماهر تسلمه ، ووضعه في مكان أمين !

* * *

ونعود إلى الحقيقة السوداء . . فبعد شهر أفرجت النيابة عن عبد الرحمن فهمى . وسلمت له الحقيقة السوداء . . وفتش عبد الرحمن فهمى الحقيقة فوجد أشياء هامة جداً مخفية ! . . وثار عبد الرحمن فهمى . وقال للدكتور ماهر بعد الإفراج عنه إنه ينوى أن يثير هذا الموضوع . ويطالب بالبحث عن الأوراق المخفية التى تحوى تعليمات سعد زغلول ! . . وطلب الدكتور أحمد ماهر منه ألا يثير هذا الموضوع ولا يتكلم فيه ! ولم يقل له ما حدث للحقيقة السوداء !

وفى هذا الموضوع يكتب ابن بنت شقيقة عبد الرحمن فهمى - الأستاذ عبد الرحمن مصطفى رضوان - فيقول : «وقد أعجب الدكتور أحمد ماهر بالطريقة الأولى التى اتبعت فى نقل الحقيقة . وأبدى أسفه لفشل الطريقة الثانية . بغير علمنا ، حيث ضبطت الحقيقة بما فيها من أسرار ! وعندما استردها عبد الرحمن فهمى بك . للمرة الثانية بعد الإفراج عنه . وجد كثيراً من الوثائق مفقوداً . وقال عبد الرحمن إن ابنة أخته كانت بطلة حقاً ، لأن المرة التى تولت فيها حفظ الحقيقة السوداء لم يستطع أن يصل إليها الإنجليز . ولكن فشل الإنجليز فى العثور على تعليمات سعد زغلول السرية . لم يمنعهم من المضى فى التحقيق لإثبات علاقة سعد زغلول بأعمال الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ . ولإثبات التهمة على أحمد ماهر والنقراشى » . وهنا نترك مذكرات سعد تروى ما حدث :

تابع ٨ يونيه سنة ١٩٢٥ :

تلقي جريدة « التيمس » فى مقال افتتاحى . المسئولية الأدبية على فى حادث السردار بزعم أن تهيبجى ضد الإنجليز هو السبب فيها . وتزعم أنى كنت رجل شقيق منصور . إلى حد أنى رشحته فى منصب هام فى وزارة الداخلية ، فأرسلت إليها

تلغرافاً ، قلت فيه إن شفيق منصور لم يكن عضواً بالوفد ، بل في الهيئة الوفدية في البرلمان ، ولم أختصه بمزية ، ولا رشحته إلا بناء على رغبة الكثيرين من أهل دائرته ، ورشحته في المرة الثانية بعد الإفراج عنه ، ولم أكن أعلم من التحقيق ضده شيئاً ، لأنه كان سوريا ، وكان اتهم في سنة ١٩١٠ وتبرأ مع كل من كانوا متهمين معه ، ثم عينوا في وظائف حكومية ، وخبر ترشيحه مديراً للأمن العام كذبه وزير الداخلية فوراً عقب أن نشرته صحيفة في أواخر أكتوبر عام ١٩٢٤ ، وتكرر نشر هذا التكذيب في الجرائد هنا . والجرائم ضد الإنجليز التي وقعت قبل قتل السردار حصلت كلها مدة نفي ، والانتخابات الماضية حصل فيها إرهاب من طرف حكومة زيور ، لا من طرفي .

« ويظهر أن هناك مؤامرة ضدي لإلقاء تبعة هذه الحوادث على ، بغية معاكسة ومعنى من الاشتغال بالسياسة ، لأنهم لا يزالون يرون نفوذى شاملاً ، ولكي يستمر الوزراء هنا على سياسة الاستبداد التي جروا عليها من يوم استقالة وزارة الشعب . ولكن الله قادر على كل شيء ، وهو الفعال لما يريد . »

١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« نشرت « التيمس » رسالتى إليها ، وهي التي كذبت فيها ما قيل عن علاقتي وعلاقة الوفد بشفيق منصور . ومن الغريب أن جريدة الاتحاد تصدت للرد على بأقوال في غاية السخافة والوقاحة ، والرد بقلم (إبراهيم عبد القادر المازني) . ونشرت جرائد المساء حكم المحكمة في قضية السردار ، وهو حكم طويل ، يفصل الجناية وأدلتها على كل منهم ، وأشار إلى أنها حصلت بتحريض أشخاص لم يتوصل التحقيق إلى كشف حقيقتهم ولم يتعرض لغير ذلك . والناس — على العموم —

استصوبوه ، اللهم فيما يتعلق بشخصين : راغب حسن وعلى إبراهيم ، إذ يشكون في كفاية الإثبات ضدهم بالنسبة للعقوبة التي توقعت عليهم ، وهم ساخطون كل السخط خصوصاً على شفيق منصور لكونه يحاول تخليص نفسه باتهام الأبرياء » .

١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« قيل إن إبراهيم الهلباوى - عماد شفيق منصور - يقول إن شفيق منصور يتهم ٦٥ شخصاً . وأن توفيق دوس باشا قال إن هذا الشخص يتاجر بأقواله » .

تابع ١١ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« حضر اليوم مستر ديلينى - مدير شركة روتر - وقال إن زسل باشا (حاكم القاهرة) أبأخه أن شفيق منصور فعل ما فعل لأنه لم يصب في وزارة الشعب منصبا . إذ كان حاقداً عليها . وأن المدة الباقية على تنفيذ الحكم كافية لإظهار الحقائق المنتظر ظهورها . وأن محمود إسماعيل يكاد يعترف . وأنه لم يوجد - إلى الآن - ما يبرر استدعاء عبد الحليم الببلى (من سفارة مصر في أنقرة) . وقد شاعت إشاعات كثيرة عن اعترافات شفيق الأخيرة . والأشخاص الذين اتهمتهم . ولكن كلها متناقضة . ولا يمكن التعويل على شيء منها ، قبل انتهاء التحقيق » .

تابع ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ .

« الأقوال كثيرة عن شفيق منصور ، وكلها يرجم بالغيب . ولكن الحصوم يلوحون بها ويهولون إيهاما وتضليلا . ولقد زادوا في التضليل والتهويل من ساعة أن اطلعوا على تأويل بلاغ دار المندوب السامي ورسالتى بلجريدة «التيمس» ، زادهم الله ضلالا . فقد ظهروا بمظهر الأعداء الأذنياء ، الذين لا ينتظر منهم إلا الشر . ولا يتوقع غير الوبال . فأعرض عنهم وتوكل على الله كل الاتكال »

١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« فى تلغرافات « الأهرام » اليوم نبأ يفيد مؤاخذتى على جهل حقيقة شفيق منصور . وإن كان من المؤكد أنه ليس عتدى نية إجرامية . ويقول النبأ إن هناك أناساً لا تدل الدلائل القضائية على إجرامهم ولكنهم فى الحقيقة كذلك . فيعجب اتخاذ التدابير مناسبة لهم . أؤضدهم . فمن هم ياترى أولئك الأشخاص ؟ وما هى التدابير التى يراد اتخاذها ؟ ليست هذه أول مرة قيل فيها هذا القول . بل تكرر غير مرة . إن كانوا يريدون بهؤلاء الأشخاص أعضاء الوفد . فأخطأ فكرهم . وما أضل رأيهم . لأن هؤلاء الأشخاص أبعد الناس عن الإجرام . وإن كانوا يريدون بالتدابير منعهم من الاشتغال بالسياسة . فأبعدهم عن الصواب . لأن هذا يزيد تعلق الأمة بهم . ويقوى إيمانها بضعف الحكومة وشدة ظلمها ما أنا . فلنى راض بما يأتى به القدر ، متوكل على الله حق توكله » :

كيف اعترف شفيق منصور ؟

هذا ما قاله سعد زغلول في مذكراته . . ولكنها تترك سؤالاً حائراً : إن اعتراف شفيق منصور على قادة الجهاز السرى وعلى زملائه أمر عجيب وغريب! هذا الرجل الذى كانت تضرب به الأمثال بقوة أعصابه . وبثبحكمه فى هذه الأعصاب ، الذى كان يواجه العواصف بابتسامة . الذى استطاع أن يدوخ المخابرات البريطانية والسلطة البريطانية عدة سنوات من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٢٥ . كيف يمكن لهذا الرجل أن يضعف وينهار إذا كانت استعملت معه وسائل غير معروفة للتعذيب ؟ ! وطبعى أن ينكر الإنجليز هذه الوسائل . ولكنهم حتى فى إنكارهم يظهر شعاع يضىء الحقيقة . لقد كان يهم الإنجليز أن ياثبوا الجهاز السرى الضارب بجعل أحد قواده يعترف . وإن كانوا نجحوا مع شفيق منصور فقد فشلوا مع محمود إسماعيل . . ولكن كيف اعترف شفيق منصور ؟ إن الدكتور سيدنى سميث كبير الأطباء الشرعيين فى مصر فى تلك الأيام — وهو الآن أكبر طبيب شرعى فى إنجلترا . ويسمونه « شارلوك هولمز الجديد » كان يعمل مع المحققين فى كشف قضية السردار . وقد كتب مذكراته صفحات ١٠٦-١٠٧ و ١٠٨ — وهى التى طبعت باسم « القتل غالبه ! » يروى حالة شفيق منصور فى السجن . . فيقول :

« قبضنا على شفيق منصور . وأنكر بشدة كل علم باغتيال السردار . وكان اهتمامه الرئيسى كما يبدو بالانتخابات العامة المقبلة . التى كانت ستجرى بعد أسابيع . وكان عضواً فى البرلمان (عن دائرة باب الشعرية) . وكان يأمل أن تسمح له السلطات بزيارة دائرته للدفاع عن مقعده . ولكنه أصبح أقل اهتماماً بحياته

السياسية ، عندما علم أن الشقيقين عبد الحميد عنایت وعبد الفتاح عنایت قد ورطاه في اعترافهما . وكان المتآمرون قد أقسموا يمينا صادقة ألا يشي أحدهم بالآخر ، وكان شفيق منصور على ثقة بأن المتآمريين ان ينكثوا في ميعنهم . ولكنه الآن فقد أعصابه . ولما كان شفيق منصور يعتقد أن المتهمين الباقين موجودون في الزنزانات المجاورة ، فقد وقف في زنزانه في السجن وصاح بصوت عال قائلاً :

— أنكروا جميعاً . . إن سلامتكم تكمن في إنكاركم !

ثم أدرك شفيق منصور أنه أخطأ في صياحه بمثل هذه الكلمات التي تعرضه للخطر ، وهنا بدأ يتصرف كمجنون . وراح يذرع زنزانه جيئة وذهاباً ، وهو يخطب ، ويمزق ثيابه . وطلبت من إدارة السجن أن أقوم بفحصه . وعندما رأيته أول مرة لم يكن متهيئاً ، بل كان يبدو مسترخياً متغافلاً ، وكانت إجاباته معقولة وواضحة ، على الرغم من أنه كان يشك من أن إذا كثرته كانت عاجزة ، وكان غير قادر على النوم ، وارتفع ضغط دمه ، كما تناقصت قدرته على الاستجابة كثيراً ، وفيما عدا ذلك كان طبيعياً تماماً .. وبعد أن غادرت الزنزانه ، عدت لمراقبته من فتحة خاصة معدة للتجسس عليه . فرأيتة يعتصر يديه وينوح ، وبدأ في صورة البائس بأساً تاماً ، ولكن هذا لم يبد لي علامة على الجنون ، وإن كان هناك ما يدعوه للبأس حقاً .

وأوصيت البوليس بعدم استجوابه مرة أخرى فترة من الوقت ، واقترحت تعيين حارس خاص له ووضع تحت مراقبة مستمرة . وأمرت بإعطائه طعاماً أفضل ، ونقله إلى سجن أكثر راحة . وفي الزنزانه الحديدية رأيته بعد ثلاثة أيام . . كان لا يزال ينام في حالة سينة للغاية ، وبدأ أن كل قواه العقلية أصيبت بالبلادة ، وقال إنه كان قد سمع في الزنزانه الأولى أنه سوف يمجد ، وأنه كان يخشى أن يموت إذا حدث ذلك . وقال لي شفيق منصور إنه سمع أيضاً — وهو في تلك الزنزانه —

أن الملك أصدر أمراً بشنقه ، وقد أثاره ذلك كثيراً . وسألته : هل يتصور - باعتباره محامياً - أن شيئاً من ذلك يمكن أن يحدث دون محاكمة ؟ فبدأ شفيق منصور يبكي . وكان يفعل ذلك دائماً كلما ذكرته بوصفه محامياً . وقال شفيق منصور : إنه لم يعد يصدق ما قيل له من أنه سيجلد وأنه سيشتق بدون محاكمة * ولكنه - بصفة عامة - كان في حالة بالغة من القلق والانقباض ، لأن توقع شفيق منصور أنه سوف يعدم بعد فترة قصيرة لم يكن له أى أثر مهدئ عليه . لقد قال الدكتور « جونسون لبوسيل » : « ثق يا سيدى أنه عندما يعرف إنسان ما أنه سوف يشق في خلال أسبوعين فإن ذلك يركز ذهنه بصورة رائعة » .

ولكن التركيز لم يكن واضحاً في حالة شفيق منصور . وكنت أشعر بالأسف من أجله . ولكن العطف لم يكن له مكان عندى نظراً لحقيقة أنه كان مسئولاً عن اغتيال كثيرين من أصدقائى بقسوة . وكنت أضطر إلى تقطيع جثث هؤلاء الأصدقاء وأمزقها في عملية التشريح التى أقوم بها كطبيب شرعى ! وأوصيت بأن يبقى شفيق منصور في هدوء . دون استجواب . وأن يسمح له بالمشي خارج السجن . وكان تحت ذلك العلاج . عندما قرر فجأة - بعد أقل من أسبوع - أن يعترف ! . . . وفي أية دولة ذات سمعة طيبة . تحيط الشكوك فوراً بالاعترافات ، وتقوم المحاكم بدراستها بعناية صارمة . وتعتبر القرائن المعززة ذا من مصادر أخرى أمراً مرغوباً فيه . وإذا كان هناك أى إشارة إلى إكراه أو تأثير في الاعتراف ، رفضت المحكمة قبول الاعتراف كدليل . وفي بريطانيا لا يقبل أى بيان لشخص معتقل . قبل أن يقدم للمحاكمة . وكذلك الحال في مصر . كانت المحاكمة لا تقبل اعترافاً إلا إذا تأكدت أنه قيل طواعية فعلاً . وقد اعتمد الاتهام في قضية اسردار - إلى حد كبير - على اعترافات المتهمين . واستخدمت في إثبات التهمة على الأقل

اعترافات أربعة من المتأمنين، وكانت لدى معرفة وثيقة بواحد فقط من هذه الاعترافات وهو اعتراف شفيق منصور ، وهو أهمها جميعاً ، وكانت أعرف أنه صدر تلقائياً تماماً . لقد رأيت شفيق منصور عدة مرات قبل وبعد أن اعترف ، وتبادلت معه أحاديث طويلة ، فلم يذكر مرة واحدة ، ولو بالإشارة إلى أنه وقع عليه ضغط غير مناسب . حقا إن شفيق منصور أسف بعد ذلك على اعترافه ، وعندما فحصته في المرة الثالثة ، كان في حالة يرثى لها تماماً ، فقال لي إن صبره قد نفذ من الانتظار ، وأنه يريد أن يشق فوراً للخلاص من كل ذلك .

وقال لي شفيق منصور إن عقله في طريقه إلى الضياع ، ولكنه مالئث أن هدأ روعه في النهاية . وأوصيت بأن يؤخذ في نزهات بالسيارة في شوارع القاهرة ، وأن يعطى وجبات معينة من الطعام خارج السجن ، وأخيراً استطعت أن أقدم تقريراً بأنه أهل لتقديمه للمحاكمة . وقد اعترف لي شفيق منصور بأنه كان يتصنع الجنون ، ولكنه تخلى عن ذلك لأن الاستمرار فيه على درجة بالغة من الصعوبة . ونصحت سلطات السجن ألا يسأل شفيق منصور ، ولكنه كان كلما سمح له مزاجه بالكلام ، صرح بكل شيء ، وفي المحاكمة أنكر شفيق منصور اعترافاته إنكاراً تاماً ، وقال إنه عندما كان في السجن كانت تسيطر عليه حالة هياج عصبي أو غيبوبة ، وأنه لا يمكن الاعتماد على شيء قاله في مثل تلك الحالة .

انتهى ما كتبه الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى في مذكراته ، وإذا أخذناه على علته ، فإننا نجد أن شفيق منصور تعرض في أثناء التحقيق لضغط شديد وإرهاب ! إن الطبيب الشرعى يقول إنه هدد بأنه سيجلد ، وأنه سيسحق بغير محاكمة ! وهذا دليل واحد على وسائل التعذيب النفسى التى تعرض لها شفيق منصور وغيره ، فلم يكن مفهوماً قط أن يُعترف شفيق منصور - وهو البطل الذى

اشترك فى الاغتيالات السياسية ضد الإنجليز منذ عام ١٩١٠ - أن ينهار فجأة .
ثم يعترف . ثم ينكر ، إلا إذا كان تعرض لضغط لا يتحمله رجل غير عادى !

ضربتان !

إن ثورة ١٩١٩ امتازت بالكتمان العجيب . وعلى الرغم من أنها تعرضت
لضربات ولأزمات فقد استطاعت أن تنجو من هذه الضربات . وعجزت جميع
الوسائل عن كشف أسرارها . ولكنها أصيبت بضربة عندما كشف محمد نجيب
الملكوى عن قوتها الصارية ! وأصيبت بضربة أخرى عندما اعترف شفيق منصور ،
تحت الضغط الهائل الذى تعرض له . ونتيجة لهذا الاعتراف بدأت قضية ماهر
والنقراشى . وهى القضية التى اتخذها الإنجليز سلاحاً لمحاولة القضاء على الثورة .
إن مذكرات سعد زغلول تمضى فى كشف الستار عن الأسرار .
إننا نترك أحمد ماهر والنقراشى فى زنزانتهما المروى المحاولات التى كانت تبذل
لقتل رأسيهما . . والمحاولات التى كانت تبذل لإنقاذ رأسيهما !

ماذا فى الصندوق المسحور ؟

رأسا ماهر والنقراشى على صينية من الفضة !

فى بيت سعد زغلول صندوق مسحور فتته الإنجليز ١٢ مرة فى خلال ثورة
١٩١٩ ولم يجدوا فيه شيئاً . اشترك فى تفتيش الصندوق رجال المخابرات البريطانية
والقلم السياسى ولم يجدوا فيه شيئاً . استولت السلطة العسكرية فى فبراير سنة ١٩٢٢
على البيت كله وطردت كل من فيه : وبقى الإنجليز داخل البيت يفتشون ويبحثون

الأثاث . ويتمحون الصندوق ويقتلونه فلا يجدون فيه شيئاً .

إنه صندوق من الخشب الموجاه طوله متر وارتفاعه حوالي ٥٦ سنتيمتراً .
وتحتجه فلا تجد شيئاً . وعرضه حوالي ٥٦ سنتيمتراً . ولكن كانت في داخل
هذا الصندوق أسرار ثورية ١٩١٩ . كان فيه تنظيم الجهاز السرى للثورة . وكان
مكتوباً بخط سعد زغلول بتاريخ أول يناير سنة ١٩١٩ . وكان يحتوى على ١٨ ورقة .
وقد كتب فيها سعد زغلول قائمة بأسماء جميع الأشخاص الذين يختار منهم أعضاء
الوفد . في حالة نفي طبقة منهم . أو إعدامها أو سجنها . وفيها اللجان التى تؤلف
تحت الأرض . وفيها مهمات هذه اللجان . . وهذا هو التنظيم السرى الذى أعطاه
سعد زغلول بعد ذلك بأيام لعبد الرحمن فهمى . وأبقى صورته الأصلية عنده .
وقد بنى هذا التنظيم السرى مجهولاً . ولكن نسخة منه سقطت في يد المخابرات
البريطانية في عام ١٩٢٢ . ولقد ضبطت هذه النسخة في القضية المعروفة باسم
قضية المؤامرة . وقد أشار المدعى العام في جلسة يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٢ إلى أنه
وقعت في يدهم وثيقة عن لجان سرية يبلغ عددها ١٢ لجنة . منها لجنة تنفيذية
تعمل على مقاطعة البضائع الإنجليزية . ولجنة لإتلاف التلغرافات والتليفونات .
ولجنة لإعداد الإضراب العام . ولجنة لإصدار صحف سرية . ولجنة لفحص الصحف
ولجنة لجلب السلاح . ولجنة لتأديب الذين يقفون ضد الثورة . ويبلغ مجموعها
١٢ لجنة . لكل منها عمل خاص . ولكن هذه النسخة - لحسن الحظ - لم تكن
تحتوى على اسم من أسماء التنظيم السرى . ولم يكن خطها معروفاً . . . ولكن المؤكد
أنها كانت صورة للتنظيم الذى كتبه سعد زغلول بخط يده في أول يناير سنة ١٩١٩ .
وكانت النسخة الأصلية موجودة طوال الثورة في هذا الصندوق السحرى الغريب .
وكان بين الأوراق الموجودة في الصندوق المسحوروصية سعد زغلول . وهذا نصها :

« عزيزتى صفية »

« أرجو إذا حم القضاء وأدركتني الوفاة أن تصرفوا من تركتي مبلغ خمسمائة جنيه للحاج أحمد تابعي . . وخمسمائة جنيه إلى محمد أحمد تابعي . وخمسمائة جنيه إلى الأسطى أحمد بدران الظاهي . ومائة جنيه إلى علي الفرائس . إذا كانوا في خدمتنا عند حلول الأجل »

« سعد زغلول »

نص الوصية

« بسم الله الرحمن الرحيم . قد أوصيت بالثلث من جميع الأموال التي أتركها سواء كانت ثابتة أو منقولة . إلى كل من سعيد ورتيبة ولدى شقيقتي . اكل منهما النصف ؛ أي نصف الثلث المذكور . وصممت على ذلك ، وأشهدت الله عليه ، والله خير شاهد وأعدل قاض » .

« سعد زغلول »

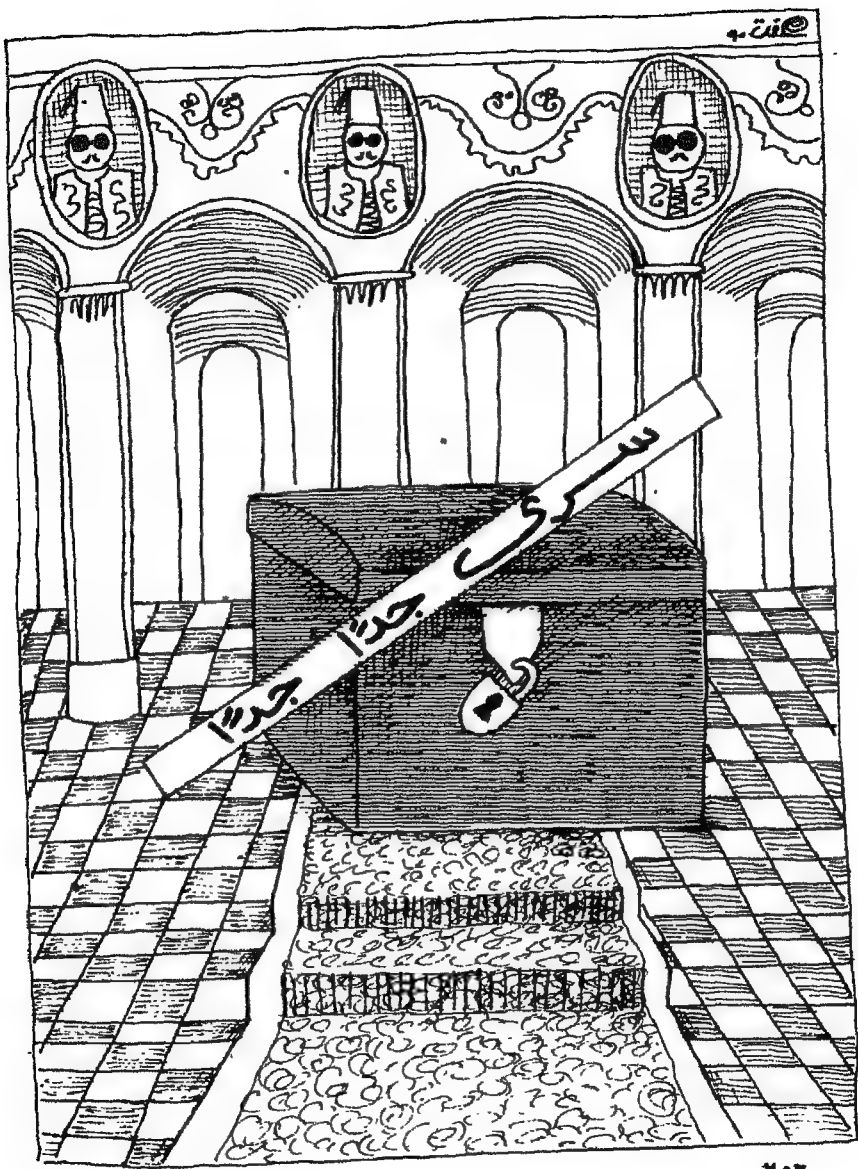
« حضرة المحترم مدير البنك الأهلي

من المبالغ المودعة طرفكم باسمي مبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى ؛ هو ملك حرمي صفية زغاول . ولها حق استلامه متى شاءت » .

« سعد زغلول »

تحريراً في أول يونيو سنة ١٩٢٠

ويلاحظ أن سعد زغلول كتب هذه الوصية في أثناء ثورة ١٩١٩ . وتوقعه أن يقتل أو يعدم في أى وقت !



الحريق

وكان في الصندوق المسحور كذلك عدد من الوثائق والصور الزنكوغرافية ، وقد كتب سعد زغلول عليها «سرى جداً جداً» . وكان هذا الصندوق السحري الذى فتشته المحابرات البريطانية ١٢ مرة خلال الثورة موضوعاً فى الطريقة البلاط الموصلة للحمام ودورة المياه ، فى الدور العلوى الذى ينتم فيه سعد زغلول . وكان مكان وضعه ظاهراً للعيون ، وكان فى داخل الصندوق المسحور أبواب استحمام سعد زغلول وصفيّة زغلول ، وعدد من القوط والمناشف ، وكنت إذا فتحت الصندوق وبجحت فى داخله جيداً وفتشته بدقة لا تجد فيه إلا البشاكير .

أما باب الحبّ السرى فلا يمكن أن تعرفه مهما فحصته بعناية ، وكان سر هذا الباب السرى لا يعرفه إلا ثلاث سيدات التمتحن سعد زغلول على سره . ومن صفيّة زغلول زوجته ورتيبة زغلول ابنة شقيقته ، ووهيبة سرهنك ابنة شقيقة صفيّة زغلول . وحدث فى عام ١٩٢٥ أثناء تحقيق قضية ماهر والنقراشى أن فتح سعد زغلول الصندوق ، وأخرج منه التنظيم السرى للثورة ، وهذا التنظيم الذى كان يبحث عنه الإنجليز فى ذلك الوقت ، وتولت صفيّة زغلول تمزيقه ، وأعطت الورق الممزق للآنسة فريدا وصفيّة سعد زغلول لتتولى الإشراف على حرقه بنفسها فى فرن الفحم . ونزلت مدعوازيل فريدا إلى المطبخ ، فوجدت أن الأسطى أحمد الطباخ يطهى الطعام على فرن من الغاز ، فطلبت منه أن يشعل فرن الفحم لأن الأوامر التى لديها أن تحرق هذه الأوراق فى فرن الفحم ، وتم حرقها كلها . ولكن فى مذكرات سعد زغلول تستطيع أن تجد صورة لأحد الأجهزة التى أحرق سعد زغلول سرها . . . وقد لعبت دوراً فى قضية ماهر والنقراشى .

جهاز المعلومات

ضيق الملك فؤاد واللورد ألنبي المندوب السامى الخناق على سعد زغلول :
فرضوا عليه رقابة صارمة ، سلطوا عليه المخابرات البريطانية محاولين أن يكشفوا عن
العلاقة بين سعد زغلول والجهاز السرى للثورة . ووضع سعد زغلول رقابة على
الملك فؤاد واللورد ألنبي . . . إن جهاز المعلومات - الذى كان يتصل فى أوائل
الثورة بعبد الرحمن فهمى ، ثم بالدكتور أحمد ماهر الذى خلف عبد الرحمن فهمى
فى قيادة الجهاز - أصبح يتصل بسعد زغلول مباشرة . .

وكان جهاز المعلومات يتألف من أشخاص لا يعرفون بعضهم بعضاً ، ولقد أثبتوا
كفاية فى أوائل الثورة باستطاعتهم الحصول على معلومات مذهلة ، من داخل القيادة
البريطانية لجيوش الاحتلال . . ومن داخل القصر . . وفى مجلس الوزراء . .
وفى دار المندوب السامى .

وقد ضم سعد زغلول إلى هذا الجهاز عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ ،
وكانت مهمته أن يتصل بإسماعيل شيرين بك نائب محافظ القاهرة الذى كان يحصل
على أنباء من داخل القصر . وكان إسماعيل شيرين لا يتصل بسعد زغلول مطلقاً ،
ولمّا يتصل يعبد القادر حمزة الذى يتصل بسعد زغلول . وكان إبراهيم بك راتب
عضو الوفد مكلفاً بالحصول على أنباء الأمراء وأعضاء البيت المالك . وكان عبد الفتاح
رجائى بك المحامى مكلفاً بالحصول على أخبار القصر الملكى وأخبار الملك فؤاد . وكان
على الشمسى مكلفاً بالحصول على أخبار الدوائر الأجنبية والوزراء الأجانب . وكان
أمين يوسف مكلفاً بأخبار دار المندوب السامى ، وكانت مهمته أن يتصل بمستر
ديلبنى مدير شركة روتر فى القاهرة ، الذى كان يحكم منصبه يعرف جميع أسرار

دار المندوب السامي وقيادة جيش الاحتلال :

وكان الدكتور حامد محمود مكلفا بالإقامة في لندن والحصول على معلومات عن الوزارة البريطانية . وكان على اتصال دائم براهزى ماكدونالد زعيم حرب العمال ورئيس الوزارة البريطانية السابق . وكان مصطفى النحاس باشا مكلفا بالاتصال بطاهر نور باشا النائب العام الذى يحقق في قضية ماهر والنقراشى . وكان محامياً في الوقت نفسه في هذه القضية . وكان أمين عز العرب يحصل على أسرار المستشار القضائى وكان يعمل في الجهاز السرى لتورة ١٩١٩ المؤرخ الإنجليزى المعروف مستر بلنت . الذى كان صديقاً لعرابى باشا . وكان يرسل لسعد زغول أسرار مجلس الوزراء البريطانى بواسطة الدكتور حامد محمود دون أن يتقاضى ثمناً !

وكان عبد الحادى الجندى بك المستشار في محكمة الاستئناف مشرفاً على الجهاز السرى داخل القضاء والنيابة . وقد سجل سعد زغول في مذكراته أهم المعلومات التى كان يحصل عليها كل واحد من هؤلاء المسئولين عن هذه القروع في جهاز المعلومات . وكان يعاونهم عدد كبير من الجنود المحبواين الذين كانوا يقومون بأخطر الأعمال للحصول على أسرار عجيبة عما يدور في الخفاء . . وكانوا يقومون بهذا العمل الخطار بدون مقابل . وكان أغلب هؤلاء من الفقراء وصغار الموظفين . وكان سعد زغول وحده هو الذى يعرف أسماءهم . . وبما يؤسف له أنه لم يذكر في مذكراته أسماء هؤلاء الأشخاص . واكتفى بأن يذكر أسماء الذين يتصل بهم مباشرة .

وكان عدد من السيدات المصريات يعملن في جهاز المعلومات . . وقد استطاعت هؤلاء السيدات البطلات أن يرتبن اتصالا داخل السجن بين أحمد ماهر والنقراشى وبين سعد زغول خارج السجن . وكان يصل أحمد ماهر والنقراشى يومياً في زنازينهما أبناء التحقيقات وأقوال الشهود ضدهم . وكانت هذه الرسائل تصل إليهما

في داخل أرغفة الحيز التي كان يتولى متعهد معين توريدها للسجن ، وكانت زوجة صاحب الحيز إحدى السيدات المجهولات اللاتي يقمن بهذه العملية الخطيرة . وكانت الرسالة السرية تخبئ داخل الرغيف ، وكان ضابط في حراسة الزنزانة هو الذي يعرف الرغيفين اللذين عليهما علامة غير ظاهرة ، فيضعها في صينية الإفطار التي تدخل الزنزانة . . ولكن هذا الجهاز فشل في أمرواخذ ، هو أنه حاول أن يتصل عدة مرات بشفيق منصور داخل زنزانه فلم يوفق . . إن الإنجليز لم يطمئنتوا إلى أى ضابط مصري يتولى حراسة شفيق منصور . . كان يتولى هذه الحراسة عدد من الكونستبلات الإنجليز ، يرأسهم ملازم إنجليزي ، وهو في الوقت نفسه موظف في المخابرات البريطانية . وربما لو تم الاتصال بشفيق منصور ، لتغير جزء هام من تاريخ مصر أو تاريخ الجهاز السري على الأصح .

ونعود الآن إلى ملوكات سعد زغلول عن اعترافات شفيق منصور وأثرها على المذكور ماهر والنقاشي :

١٦ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« قال لي حسين هلال (عضو الوفد) إن النائب العمومي طاهر نور قد تم استقالته ، وقال آخر إنه سمع أنه طلب إجازة ثلاثة شهور . وبعد الأكل ، انصرف للمحذون إلا عبد القادر حمزة (صاحب البلاغ) . وعلمت منه أن كين بويد - مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية - يبحث عن أداة ضد (عبد الحليم) البيلي و (حسن) ثنات (وكيل ديوان الملك) ، وأن الإنجليز بدأوا يشكون في طاهر نور ويتهمون أن له صلعا مع السراي ، ويؤيد هذا ما نشره المقطم اليوم من أن (المستر) هيوز المفتش بالنيابات اختل بشفيق منصور ومعه ود

إسماعيل في حكمة دارية البوليس مدة من الزمان .
ولكننا لم نعرف السبب في كون النائب العموى قابل أمس جلالة الملك . وقد
روت الجرائد أمس أن هندرسون (نائب المتدوب السامى) زار رئيس الوزراء ، ولكنها
لم تقل إنه زار جلالة الملك ، فما هو السبب في عدم زيارة جلالة ؟ .

١٧ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« روى محمد باشا أحمد أن طاهر باشا نور (النائب العموى) طُلب منه بواسطة
حسن نشأت باشا « وكيل الديوان الملكى » والوزارة ، لإهانة بعض الأعاضم بسؤالهم في
تهمم الاعتداءات ضد الإنجليز ، فأبى (النائب العام) كل الإباء ، لأنه لم يجد
لذلك من سبب ، سوى النكاية والكيد . »

١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى النحاس باشا بأن النائب العموى أكد له أن ليس على النقراشى وأحمد
ماهر شيء في قضايا الاعتداءات السابقة على حادثة السردار ، بل ليس على
غيرهما من المحبوسين معهما فيها شيء يكفى لتقديمهما إلى المحكمة ، وأنه سيطلق
سراحهما عاجلاً أو آجلاً . ولكن هذا الكلام يخالف كل المخالفة ما قاله هذا
النائب إلى أمين عز العرب ، عقب القبض عليهما في نحو ٢٣ مايو من أن هناك
شبهات قوية عليهما في تلك الاعتداءات . »

واليوم نظر القاضى في المعارضة المقدمة منهما ضد حبسهما ، وطلبت النيابة
أن تكون الجلسة سرية . ولكن المحكمة أمرت ، بناء على معارضة الدفاع ، أن تكون
الجلسة علنية ، وزعمت النيابة أن ضدتهما تقريراً مقدماً من شفيق منصور ، فطلب

الدفاع تقديمه للمحكمة والإطلاع عليه . فأمر القاضي بذلك وأخر قراره إلى يوم السبت المقبل . فانظر تر أن النيابة بعد أن تباشر التحقيق سرا . تريد أن تكون مراقبة القضاء عليها سرية ، وأن تجعل القاضي يحكم بناء على ورقة لا يطلع هو عليها ولا الدفاع انظر وتعجب .

٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« رفض القاضي معارضة ماهر والنقراشى ، وهو ما توقعته من قبل ! »

الاثنين ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« زارنى مسيو كاسترو (صاحب جريدة الليبرتيه) وقال لى إن ديلينى (مدير شركة روتر) يبلغك عن مستر هيوز (مفتش النيابة) أن القبض على عبد الحليم البيلى أصبح فى حكم المقرر ، وأن ديلينى يؤكد أن هندرسون (نائب المندوب السامى) سيطلب قبل وصوله جورج لويدي (المندوب السامى الجديد) إبعاد حسن نشأت باشا من السراى ، بحيث لا يكون له وجود فيها عند وصوله . وأن هناك أملا قويا ، بأن محمود إسماعيل سيبدى ما يكون عنده من المعلومات بعد حكم النقض والإبرام . »

٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« كانت اليوم المعارضة فى حبس ماهر والنقراشى . وأكبر ظنى أنها رفضت كما كان يدل عليه موقف النيابة لطلب تقديم موعدها ، إذ لو كان عندها نية الإفراج لأفرجت عنها من تلقاء نفسها . ولا يبعد أن يكون للسراى دخل فى هذه الإطالة ، والله أعلم . يقول ديلينى — مدير شركة روتر — لأمين يوسف ، إنه قبل القبض على عبد الحليم البيلى

تنتظر القبض على شخص آخر . فن هو يا ترى ؟
على أن أخبار ديلينى يجب أن تؤخذ الآن بكل تحفظ : لأن النبع الذى كان
يستقى منه أخباره قد نقص الآن بسفر كار (نائب المندوب السامى بالنيابة) .

٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى عبدالقادر حمزه ، عن سعيد ، عن إسماعيل شيرين محافظ القاهرة بالنيابة ،
أن نشأت باشا سيجرى تحقيق معه فى قضية السردار بعد أربعة أيام . وأن سفارة
إنجلترا فى الأستانة كلفت بإرسال عبد الحليم البيللى إلى هنا وأن رسولين قاما من هناك
للبحث عن شخص آخر كان مع البيللى وفر إلى أوروبا . فهل هذه الرواية صحيحة ؟
إنى أشك فيها » .

الجهة !

الجمعة ١٠ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« عثروا على جثة مصطفى حمدى : الذى قال شفيق منصور إنه أصيب أثناء
التدريب على رعى القنابل فى الجبل . وكان معه أحمد ماهر : ولكنهم لم يجدوا معه
قطعة القماش التى قال شفيق منصور إن أحمد ماهر قطعها من بطانة (معطفه)
وسد بها الجرح . ولكن بعض الجرائد ذكر اليوم أن البعض عثر عليها أخيراً مع
رجل (ساق) كانت ناقصة ، وقيل إن هناك اعترافات أخرى هم بالإدلاء بها
عبد الحميد عنيت . وسيظهر كل ذلك » .

الكتاب المنوع ج ٢

قصة مصطفى حمدي

هذا ما كتبه سعد زغلول عن اعترافات شفيق منصور على جثة مصطفى حمدي عضو الجهاز السري للثورة . فما هي قصة هذه الجثة التي لعبت دوراً كبيراً في اتهام الدكتور أحمد ماهر ؟ . . إن الدكتور سيدني سميث الطبيب الشرعي الذي فحص الجثة كتب عنها في مذكراته صفحة ١١٢ من كتابه « القتل »^٢ ، وهم يسمونه في إنجلترا الآن « شارلوك هولمز الجديد » .

كتب سيدني سميث يقول :

« لم يطلق شفيق منصور أية طلقة عندما حدث الاعتداء على حياة التردار ، وكانت جريمته هي تخريض الآخرين على الاغتيال ، بل إنه لم يكن معهم في ذلك الحين . وكان لديه دليل قوى على وجوده في مكان آخر . فقد كان مع وزير المعارف أحمد ماهر في مكان لا يبعد كثيراً (كانت وزارة المعارف في نفس الشارع الذي وقع فيه الاغتيال) . وفي أحد اعترافات شفيق منصور قال إن أحمد ماهر والنقراشي وكيل وزارة الداخلية كانا عضوين معه في المجلس الأعلى للجمعيات السرية المسئولة عن الاغتيالات . وطلبت منى السلطات إجراء مزيد من الأعمال في معمل الطب الشرعي للبحث في استقصاء قصة شفيق منصور . قال شفيق منصور في اعترافاته إن شاباً يدعى مصطفى حمدي انضم إلى الجمعية قبل ذلك بعدة سنوات ، وكان ضابطاً في البوليس برتبة ملازم ، ثم فصل بسبب نشاطه السياسي . وقبل المحاكمة الخاصة بالسردار بخمس سنوات (عام ١٩٢١) توجه مصطفى حمدي ذات يوم إلى تلال المقطم للتدريب على إلقاء القنابل . ووفقاً لأقوال شفيق كان مصطفى حمدي على قدر كبير من الكفاءة في صنع القنابل واستخدامها . ولكن

في ذلك اليوم انفجرت إحدى القنابل في يديه وقتلته . وترجع أهمية هذا الاعتراف إلى أن شفيق منصور قال إن أحمد ماهر كان مع الضابط مصطفى حمدي في أثناء عملية التدريب على إلقاء القنابل، وكانت مهمتي هي أن أحاول اكتشاف ما إذا كان مصطفى حمدي قد قتل بالطريقة التي ذكرها شفيق منصور ، ولهذا ذهبت إلى الصحراء، إلى المكان الذي حدد شفيق منصور أن الحادث وقع فيه . وإذا راعينا الوقت الذي انقضى على الحادث . فقد كنا سعداء الحظ إذ وجدنا عدداً غير قليل من شظايا العظام والملابس متناثرة في أجزاء مختلفة من الصحراء ، وكذلك قطعاً من الزجاج والمعدن ، وفحصتها جميعاً حيث ترقد ، ثم أخذتها معي إلى معمل الطب الشرعي لأجرى عليها تجارب عن كتب .

وكان يبدو أن العظام كلها تنتمي لشخص واحد ، وكانت كلها جافة هشة أبيض لونها بعد تعرضها للجو فترة طويلة ، ولكن كان لا يزال لديها قصة تحكيها . كانت عظام رجل بين الخامسة والعشرين والثلاثين من العمر ، يبلغ طوله حوالي خمس أقدام و ٨ بوصات ، متين البنيان إلى حد ما ، وكان سقف حلقه ضيقاً ، وله مجموعة كاملة من الأسنان السليمة في الفك الأعلى . وعلى الجانب الأيمن من وجهه كانت هناك فجوة يبلغ قطرها حوالي بوصة ، مع بعض انخفاضات وشقوق تحيط بها ، وكثير من الثقوب في الجانب الداخلي من الجمجمة . واستنتجت أنه قتل بمرور مقدوف غير منتظم الشكل نفذ من رأسه . وكان من الممكن جداً أن يكون ذلك ناتجاً عن انفجار قنبلة .

وعندما جمعت أجزاء الملابس معا كانت تتضمن بدلة كاملة من الصوف « التويد » الثقيل . وقميصاً وياقة وكرافتة وسروالاً سميكاً ، وبجوارب متصل بها حمالات ومنديلين طرزت أطرافهما وبقايا طربوش سودا من حالة الأقدام وساق

البنتلون أن الملابس خلعت عن الجثة قبل دفنها ، وكانت شظايا زرين وزر كامل تحمل اسم ترزى بالقاهرة ، وهناك شريط حيك داخل أحد الجيوب يحمل نفس اسم الترزي ورقم مكتوب بالخبر ، كما كان الطربوش يحمل اسم صانعه من الداخل . وقد أمكن التعرف على بعض الملابس على أنها تخص الرجل المفقود ، ومن ثم فقد افترض أن الجثة هي جثة مصطفى حمدي . وكان أحد المتدلين قد طوى على هيئة وعاط طبي ، ووجدت عليه آثار ريفية لدماء ، كما كانت هناك بقع أخرى على البطانة الداخلية لياقة المعطف والبطانة الداخلية للطربوش .

لكل هذه البقع كانت باهتة جداً ، ولم أستطع أن أحصل على أى تفاعل لاختبار مصبل الدم لتقرير ما إذا كانت دماء بشرية أم لا ، ومن ثم فلم يكن هناك دليل قاطع تماماً ، ولكنها جميعاً تميل إلى تعزيز افتراض أن الموت حدث بعد الإصابة بانفجار القنبلة . وكانت الشظايا المعدنية والزجاجية تتضمن قطعاً من أسطوانة حديدية وقطعة قصيرة من قضيب حديدي ، وقطعة مفرطحة من الصفيح ، وأسطوانة من الصفيح ، وعنق زجاجة صغيرة . وكنت أعرف من قبل تكوين القنابل التي استخدمت في حوادث الشروع في الاغتيال في ثورة ١٩١٩ . وكانت هذه الشظايا تتفق تماماً مع أى قنبلة من نوع مماثل من التي استعملت في الثورة ، إنها قنبلة من نوع بالغ الخطورة ، لأنها لا تنفجر بكبسولة ، بل عندما تلتق ، وكانت تحوى زجاجة من حامض الكبريتيك لا غطاء لها ، وتنفجر عن طريق سقوط هذا الحامض على مزيج من كلورات البوتاس وحامض البكريك ، ولو حدث بطريق المصادفة أن قلبت القنبلة ، لوقع الانفجار قبل مواعده ، وهذا ما حدث بالضبط لمصطفى حمدي .

”وكان البوليس قد قام في نفس الوقت بتفتيش منزل حفار كليشهات اسمه يوسف طاهر ، ووجد حوالي ١٨ قنبلة في بئر في منزله ، فأرسلت القنابل إلى لفحصها ،

وقد قارنتها بشظايا القنبلة التي قتلت مصطفى حمدي فوجدتها مماثلة تماماً ، ولم يعد هناك شك في أنها صناعة واحدة، وما أضنى أهمية زائدة على ذلك أنه ظهر أن الحفار يوسف طاهر هو خال القاتل الضابط مصطفى حمدي .
وبدا بوضوح أن قصة شفيق منصور عن تدريب مصطفى حمدي على إلقاء القنابل هي قصة حقيقية تماماً، ولهذا قويت الشكوك ضد أحمد ماهر ، فاعتقل هو والنقراشي . »

* * *

هذا ما كتبه الدكتور سيدني سميث الطبيب الشرعي في مذكراته في صفحات ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ . وهو يدل على الاهتمام العجيب بإثبات التهمة على أحمد ماهر .

لماذا ؟

إن في مذكرات أحد أعضاء الجهاز السري باقي-القصة : قال عريان سعد — الذي ألقى قنبلة في سنة ١٩١٩ على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء — في مذكراته بتاريخ آخر يونيو سنة ١٩٢٥ : « استدعاني لإنجرام بك المكلف بجمع المعلومات والأدلة التي تدن أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني وزملاءهم ، وكان في الوقت نفسه حكمدارا للإسكندرية مقيماً في القاهرة لهذه المهمة ، وكان أيضاً موظفاً في المخابرات البريطانية . كان ذلك في شهر يونيو سنة ١٩٢٥ ، بعد الحكم في قضية السردار بالإعدام . وكان شفيق منصور قد قال في اعترافاته إن أحمد ماهر كان شريكاً في محاولة اغتيال يوسف وهبة باشا . وطلب مني لإنجرام أن أقرر من كان شريكاً ، وأن الحكومة مستعدة لأن تدفع لي ستين ألف جنيه إذا وافقت على هذا الاعتراف، فقلت له أن ليس لي شريك . وأن كل ما حدث هو ما ذكرته في

بمأضر التحقيق والمحاكمة يومها . وثار إنجرام بك وأعتبر ما قاتله إهانة ، وقال إن كل ماقلته في التحقيق كذب ، وأن لدينا أدلة على أن لك شركاء دبروا الحادث ووضعوا القنابل وراقبوا رئيس الوزراء في خروجه وعودته ، ونحن مصممون أن نقبض على جهاز عام ١٩١٩ كله ، وعلى قواد هذا الجهاز ، ونقدمه للمحاكمة ، والحكومة البريطانية مستعدة في سبيل القضاء على جهاز ثورة ١٩١٩ وعلى رأس سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشي ، مستعدة لأن تدفع أى مبلغ في سبيل أن تصل إلى الحكم على سعد زغلول وزملائه بأنهم عصابة من القتل وليسوا هيئة سياسية ، وبذلك نقضى عليهم نهائياً . وفي يدك مفتاح من المفاتيح التي تفيدها .

وأصررت على أنني لا أعرف شيئاً ! . . وبعد ذلك طلبنى مصطفى حنفى بك رئيس النيابة ، يسألنى إن كنت أعرف أحمد ماهر ، فنفيت معرفتى به ، أو بأى واحد من المتهمين .

فوق الصينية !

وقبل ذلك باثنى عشر يوماً ، وفي يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ ، ذهب إنجرام بك المشرف على التحقيق في الاغتيالات إلى لورد أللبنى المندوب السامى ودخل مكتبه حاملاً صينية من الفضة . ودهش لورد أللبنى لهذا المنظر . ونظر فى الصينية فوجد ظرفاً كبيراً ، وقال لورد أللبنى : « ما هذا ؟ . . »

قال إنجرام : « إنهما رأس أحمد ماهر . . ورأس النقراشى . . »

ثم سكت قليلاً وقال : « ورأس سعد زغلول أيضاً ! »

فماذا كان في المظروف المقتل ؟

صراع مع المشقة

كان الصراع طويلاً ، ومريراً . ورهيباً ! كان الصراع أمام المشقة ! بل مع المشقة ! يد جبارة تحاول أن تلف حبل المشقة حول أعناق أحمد ماهر والنقراشي والشيشيني ! ويد أخرى تحاول أن تنفذ هذه الرؤوس من الإعدام !

كان القصر الملكي كله — وعلى رأسه الملك فؤاد — يريد الإعدام ! وكانت الحكومة الإنجليزية — بجيش الاحتلال الرابض ، بالمخابرات البريطانية برياسة كين بويد ، بدار المندوب السامي يقودها الفيلد مارشال اللورد ألباني — تريد الإعدام ! وكانت الحكومة المصرية — برئيس وزرائها أحمد زيور ، وبوزير داخليتها إسماعيل صدق ، ثم وزير الداخلية الذي خلفه حلمي عيسى باشا — يريدون الإعدام !

وكان سعد زغلول يريد البراءة ! ولم يكن سعد زغلول وحده ! كان معه الشعب المصري بنسائه ورجاله ! وكان معه جهاز المعلومات ، وكان معه رجال مجهولون يخاطرون ويقامرون برؤوسهم ووظائفهم ، لكي ينقذوا قادة الجهاز السرى من الإعدام !

ولقد لعبت المرأة المصرية دوراً مجهولاً في هذا الصراع ! لقد نظمت صفة زغلول خلايا من النساء ، تتصل بزوجات جميع المستشارين ورجال النيابة والقضاء ! تحصل على الأخبار والمعلومات ، وتطالب القضاة بأن يكونوا وطنيين لأنهم ليسوا قضاة في قضية عادية ، وإنما في قضية الوطن كله ! . . . وسمعنا زوجات مستشارين يقلن لأزواجهن : لو جلست في هذه القضية ، وحكمت على ماهر والنقراشي بالإعدام فلن أعيش معك تحت سقف واحد ! . . . وسمعنا عن زوجة موظف كبير خلعت « الشبشب » وضربت به زوجها ، لأنه أراد أن يشهد ضد المتهمين في

القضية ! . . ولم يلبث الإنجليز أن شعروا بأنهم لا يستطيعون الاطمئنان إلى أحد ؟ إن دار المندوب السامى رفضت أن يكون التحقيق في أيدي المصريين ، فجعلت مستر بوث المستشار القضائى بوزارة الحفانية ومستر هيوز رئيس النيابات مشرفين على عمل النائب العام المصرى ! . . وجعلت البوليس تحت إشراف مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، ومساعدته لإنجرام بك ، واللواء رسل باشا حكامدار القاهرة ، ومستر جريفيث الموظف فى المخابرات تحت اسم المفتش بإدارة الأمن العام ! . . وحاول لإنجرام بك أن يشتري الذم والضماير ، وكان يعرض مائة ألف جنيه على الشاهد الواحد ، من أعضاء الجهاز السرى . كما رأينا فى صفحات مذكراتهم التى نشرناها فى الحلقات السابقة !

ومع ذلك لم يتقدم أحد بأى دليل حقيقى ضد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ، والحاج أحمد جاد الله البرشمجى بالعنابر وزعيم الخلية السرية للعمال ، ومحمود عثمان مصطفى التلميذ بمدرسة التلغراف ! . . وأمر الإنجليز بتقديم عبد الحليم الببلى أيضاً بسبب الشكوك التى بدأت تتردد فى كل مكان عن علاقته بمحادث السردار ! . . ولم يكن الإنجليز يريدون لإعدام ماهر والنقراشى وزملائهم فقط ، بل كانوا يريدون أن يصدر الحكم بالإعدام على ثورة ١٩١٩ بعد أن كشفت اعترافات شفيق منصور أسرار جهازها السرى ونظامه وتفاصيل هذا النظام . . .

وكننت فى تلك الأيام أدخل الغرفة التى ولدت فيها ، بالدور العلوى فى بيت سعد زغلول ، والى كنا ننام فيها - أنا وأخى وأى - إلى أن استأجرنا شقة فى عام ١٩٢٤ ، وحوّل سعد زغلول هذه الغرفة إلى مكتب يجلس فيه ويستقبل الناس ، بسبب حالته الصحية التى تمنعه من النزول إلى مكتبه بالدور الأول . . وكننت أرى دوسيهات قضية ماهر والنقراشى ، وهى مئات من الديسيهات الضخمة ، فوق

الكراسى . وعلى الأرض . وفوق المكتب . كأنها غرفة موظف مهمل فى أرشيف إحدى الوزارات ! إن سعد زغلول فى تلك الأيام نسى أنه زعيم الثورة ورئيس الوزراء السابق ووزير المعارف والحقانية السابق ، والمستشار السابق بمحكمة الاستئناف ، وعاد إلى ما قبل كل هذا ، عاد محامياً . . . وكنت تجد على مكتبه مذكرات بحط يده عن التحقيق ومذكرات أملاها ، ونقطاً أعدها . . . وكان سعد يجتمع بعبد الله حسين المحرر بالأهرام ، لأنه كان محامياً عن المتهم محمود عثمان مصطفى الذى يبلغ من العمر ٢٣ عاماً والذى كان تلميذاً بمدرسة التلغراف ، والمتهم فى قضية قتل المستر براون أحد كبار موظفى وزارة الزراعة فى حديقة الأورمان . وكان سعد يجتمع بإبراهيم رياض الحامى عن الحاج أحمد جاد الله الذى يبلغ من العمر ٦٠ سنة ، البرشمجى بالعنابر ، والمتهم بأنه قتل فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ الكاتب صمويل كوهين الضابط بالبحيش البريطانى ، وبأنه قتل فى ٦ مايو سنة ١٩٢٠ المستر هدن الضابط البريطانى . وأنه قتل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ العسكرى البريطانى بروكول ، وبأنه قتل فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٢ المستر ستيل الصول بالبحيش البريطانى ، وبأنه قتل فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ مستر درنك ومستر تروايجون الضابطين بالبحيش البريطانى ، وبأنه حاول قتل المستر نايت أحد كبار الموظفين الإنجليز فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، والمستر هوبكنس فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ ، والمستر إدمون بيتش فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، والمستر جون ماكتوش فى ١١ مارس سنة ١٩٢٢ .

وكان سعد يجتمع يومياً بمصطفى النحاس ومرفص حنا ونجيب الغربايل ومكرم عبيد وسلامة ميخائيل ، الحامين عن أحمد ماهر وزير المعارف السابق الذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة ، ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية السابق والذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة أيضاً ، ويجتمع مع أحمد لطفى نقيب الحامين وأحد الحامين عن

حسن كامل الشيشيني الأستاذ بمدرسة المعلمين العليا ، والبالغ من العمر ٣٥ سنة . وكانت تهمتهم هى التحريض على قتل يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ الذى ألقى عليه فيه عريان يوسف سعد القبلة : والشروع فى قتل محمد شفيق باشا وزير الأشغال فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه عبد القادر شحاته وعباس حلمى القبلة ، والشروع فى قتل حسين درويش باشا وزير الأوقاف فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه أحمد توفيق القبلة ، والشروع فى قتل محمد توفيق نسيم باشا فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه إبراهيم حسن مسعود القبلة ، والشروع فى اغتيال عبد الخالق ثروت باشا فى يناير سنة ١٩٢٢ المتهم فيها عبد الحى مكيه ، وقتل المستر براون أحد كبار موظفى وزارة المعارف الإنجليز ، وقتل البكباشى كيف أحد كبار الضباط الإنجليز فى البوليس المصرى ، وقتل المستر توماس براون أحد كبار موظفى وزارة الزراعة ، وقتل الكولونيل بيجوت أحد كبار ضباط جيش الاحتلال ، وقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك . . وهى الجرائم التى قام بتنفيذها عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت وإبراهيم موسى ومحمود راشد ومحمد فهمى على .

. . .

ولم يطمئن الإنجليز إلى أن يرأس مستشار مصرى دائرة محكمة الجنايات التى تنتظر القضية ، فتقدم اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى بطلب أن يكون المستشار الإنجليزى - مستر كرشو بالذات - هو رئيس محكمة الجنايات .

وخضعت حكومة زيور باشا للطلب - طبعاً - ورجحت به ! وتألفت المحكمة من مستر كرشو رئيساً وعلى بك سالم وكامل إبراهيم بك مستشارين . وإذا بمستر كين بويد مدير المخابرات فى مصر ، يضع جواسيس على المستشارين المصريين . .

ويضع تليفونات المستشارين تحت المراقبة ! . . وإذا بالتقارير تقول إن على سالم وطنى . . وأنه قال فى حديث مع رئيس محكمة الاستئناف أحمد طلعت باشا إنه درس دوسيه القضية فوجده مليئاً بالتلفيقات .

وقامت قیامة الإنجليز ! وأرسل اللورد ألبنى إلى على ماهر باشا وزير الحفانية مستر بوث المستشار القضائى يطلب منه منع على سالم من نظر القضية . وأرسل على ماهر إلى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف يطلب إليه أن يمنع المستشار على سالم من أن يشترك فى المحاكمة . . ورفض على سالم أن يتنحى ! وفى يوم عقد جلسة المحاكمة لم يحضر مستر كرشو رئيس دائرة المحكمة ، ولم يعتذر ! . وتعطلت الجلسة ! . . وقال مستر كرشوانه لا يرأس المحكمة إلا إذا خرج منها على سالم ! . . واضطر على سالم إلى ألا يحضر الجلسة التالية .

وثار المستشارون المصريون ! واحتج الخامون . وهدد الإنجليز برفق المستشارين المصريين ، وإلغاء محكمة الاستئناف كلها ! . . واختلف المستشارون . . كان من رأى عدد منهم المقاومة ، وكان من رأى أغليبيتهم أن العدالة تقضى بأن يتنحى على سالم ، لأن تشبته بالجلوس بعد هذه الاتهامات يضر القضية نفسها ! وكانت صفة للقضاء المصرى !

السابقة الأولى

ولم تكن هذه أول مرة يتدخل فيها الإنجليز فى القضاء المصرى ، فى مذكرات المؤرخ الإنجليزى المشهور « بلنت » يقول فى صفحة ٣٠٣ من الجزء الأول من مذكراته طبعة ١٩١٨ : « فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٦ أخبرنى الشيخ محمد عبده بأن ضجة كبرى حدثت للحكم ببراءة انشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد .

لم تكن ضده أدلة كافية . صمم اللورد كرومر أن يحكم عليه . قال القاضي الإنجليزي « كيرون » لزميليه القاضيين المصريين : إذا لم يحكم على الشيخ على يوسف فستخذ إجراءات قاسية ضد محكمة الاستئناف كلها . أوعز لهما بالحكم ضد الشيخ على يوسف . رفض القاضيان المصريان . امتنع القاضي الإنجليزي « كيرون » أن يجلس معهما في جلسة النطق بحكم البراءة . أعلن كرومر أنه سيزيد عدد المستشارين الإنجليز في المحكمة لاكتساح المستشارين المصريين وجعلهم أقلية .

« هذه أفتع فضيحة . إنها اعتداء صارخ على استقلال القضاء . أكد لي كارتون دى فيار المحامى البلجيكي وعميد المحامين في مصر هذه القصة كلها » .

مذكرات سعد تتكلم

ونترك مذكرات سعد تروى ما حدث في هذا التدخل العجيب في استقلال القضاء في مصر . في يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦ كتب سعد يقول : « مما هز جوانب مصر هزاً عنيفاً ، مسألة امتناع المستشار على سالم عن الجلوس في قضية القتل السياسي ، وقد كان نحدد لها أول الأمر جلسة ١٦ مارس ، فتمارض فيها ، كما يقال : مستر كرشو رئيس الدائرة ثم تأجلت أسبوعاً . وفي الجلسة التالية امتنع على سالم عن حضورها . قالوا : لأن رئيس محكمة الاستئناف استدعى على سالم قبل الجلسة بيوم ، وهدده بأن الإنجليز لا يريدون أن ينظر الدعوى ، فامتنع . وزاد على ذلك بعضهم بأن قال إنهم هددوه بأن النيابة سترده ، إذا لم يمتنع من نفسه . وترجع أسباب الرد إلى أنه صرح برأيه في القضية أمام بعض الناس ، ولنفس رئيس محكمة الاستئناف . وزاد بعضهم بأن له صلة ببعض الهيئات السياسية ، يعنى الوفد . ولقد امتنع

الحامون يوم الجلسة عن الحضور . وتأجلت ليوم الاثنين القادم . وحل محل على سالم المستشار على عزت ، وأرسل محامو الدفاع إلى على سالم إنذاراً بأن يجلس يوم الجلسة ، وإلا وجب اختصامه . وأخذت الحماسة بعض المستشارين فطلبوا عقد الجمعية العمومية للنظر في الأمر ، وقيل إن على سالم قدم بنفسه تقريراً بما حصل . وانعقدت الجمعية العمومية للمستشارين فعلاً في ذلك اليوم . من جميع المستشارين . إلا خمسة ، وقررت عدم جلوس على سالم في الدعوى . ولقد أصبحت الآمال ضعيفة في شأن القضية . إن لم يدركها الله بلطفه .

فاجعة القضاء !

وكتب سعد زغلول كلمة بعنوان : « فاجعة القضاء في مسألة على سالم بك . . . ماقبل ودل » . ووقعها بإمضاء عليم ، ونشرتها جريدة البلاغ في صفحتها الأولى يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢٦ هذا نصها : « اهتم الرأي العام بمسألة امتناع على سالم بك عن نظر قضية الاغتيال السياسي ، وحق للناس أجمعين أن ينزعجوا . لقد اختلف في تفاصيل الحادثة ، والناس معذورون لبعدهم عن مجالس هذه التفاصيل ، فليقل من يشاء منهم ما يشاء ، فهي من أولما لآخرها مخاز وتفرط في الحقوق . ولكن مما لاشك فيه ، ويجب على التاريخ تسجيله للوزارة الحاضرة ، مهما حاول أصحاب الأغراض تأويله ، وإخراجه عن وضعه الطبيعي هو ما يأتي :

- ١ - أن على سالم بك امتنع عن نظر قضية الاغتيال السياسي .
- ٢ - أن امتناعه كان فجأة ليلة الجلسة ، وبغير سبب قانوني .
- ٣ - أن رئيس محكمة الاستئناف كلفه بعدم الحضور صباح يوم الجلسة .
- ٤ - أنه هدده باسم الإنجليز والمندوب السامي .

- ٥ - أن هذا التهديد وصل إلى على سالم بك على لسان رئيس محكمة الاستئناف .
- ٦ - أن رئيس محكمة الاستئناف كلف من وزير الحقانية بإبلاغ على سالم هذا التهديد .
- ٧ - أن وزير الحقانية تدخل في القضاء وهدد على سالم .
- ٨ - أن الخافي على الناس هو حقيقة إبلاغ الإنجليز وزير الحقانية هذا التهديد .
- ٩ - أنه إذا كان حصل فالمصيبة عظمى ، وكارثة تكسح اطمئنان كل المتقاضين وتقوض أركان الدولة .
- ١٠ - أنه إذا كان لم يحصل فالمصيبة أعظم ، والخطب أجل .
- ١١ - أن الدستور قد امتنهن في أساس كبير من أسسه ، وهو استقلال القضاء ، بتسيطر القوة التنفيذية على سلطانه !
- ١٢ - أن حضرات المستشارين اجتمعوا بناء على طلب على سالم بك للنظر في أمره .
- ١٣ - أن أهم ما كان يجب البحث فيه ويستحق اهتمامهم واحتجاجهم عليه هو ما وقع مأساً بكرامة القضاء واستقلاله بتدخل الحكومة المعيب .
- ١٤ - أن قرارهم بعدم جلوس على سالم في القضية لا يملكه جماعة المستشارين .
- ١٥ - أن المستشارين اجتمعوا ، وانفضوا ، ولم يعملوا شيئاً في جوهر المسألة ، بدليل قرارهم المنشور .
- فتى يرزق الله مصر بمن يحافظ على كرامته ، فيحفظ كرامة البلاد ، فإذا دام الحال على هذا المنوال ، فهو لا شك ذاهب بالأسباب والأوتاد .

انتهى ما كتبه سعد زغلول .

وتألفت المحكمة الجديدة من المستر كرشو رئيساً ، ومن كامل إبراهيم بك عضو يمين ، وعلى عزت بك عضو يسار . . وكان أكبر دليل في القضية اعترافات شفيق منصور . وبدأ جهاز المعلومات يعمل مع سعد زغلول ليل نهار ! . . إن إحدى السيدات من أسرة إسماعيل صدقي باشا ، سمعت صدقي باشا يقول إنه عندما كان وزيراً للداخلية جاءه إبراهيم الهلباوى بك بحامى شفيق منصور ، وقال له : « أستطيع أن أقنع شفيق منصور أن يشهد ضد ماهر والنقراشى إذا عدل . حكم الإعدام ! » . . وأن صدقي باشا أسرع وقابل اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى ، وأن لورد ألنبي أبرق إلى حكومته يسألها رأيها ، ويقول إن من رأيه أن الحكم على أحمد ماهر والنقراشى وزملائهما يقضى على سعد زغلول وحركته . . وأن الحكومة البريطانية أبرقت له بالموافقة بعد أن وضعت صيغة معينة لهذا التعهد !

ولكن كيف يمكن الحصول على هذا الدليل الخطير ؟ ! وتصادف أن صدقي باشا استقال وقتها من الوزارة ! وقيل لصدقي باشا إن سعد زغلول حصل على نص البرقيات المتبادلة . . وأن المحامين سيستدعونه للشهادة : ويفاجئون بها ! واضطر صدقي باشا أن يذيع في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ بياناً في جريدة السياسة هذا نصه : « إن شفيق منصور كان كثير التردد في أقواله ، يعترف حيناً بأمور ينقضها فيما بعد ، ولا أنس المدافعون عنه أنه شديد الفزع من الإعدام رأوا أن يعرضوا أمره علينا ، لاحتمال النظر في معاملته ببعض الشفقة ، خصوصاً وأنه أبدى رغبته في الإفضاء بأقوال جديدة فأبلغت إذ ذاك شفيق منصور أنه إذا قرر الحقيقة : وقام البرهان على صحة قوله ، وترتب على إقامة البرهان إدانة من يرشد عنهم .

من المجرمين والحكم عليهم ، فلإذ ذاك يُلتمس له عفو ، يخفف عقوبة الإعدام . ولم يصرح إذا ذاك شفيق بأكثر مما قاله من قبل ، ولم يقم عليه دليل ، فكانت النتيجة حكم الإعدام .

نشر صدق باشا هذا البلاغ ، وظن أنه نجا بذلك من نشر حكاية اللورد أللبي ! . . ولكن سعد زغلول كان يرغب في الحصول على وثيقة بتدخل اللورد أللبي في التحقيق ، وبأنه كان يسعى لإثبات التهمة على ماهر والنقراشي ، وأصر سعد زغلول على الحامين أن يتمسكوا أمام المحكمة بسماع شهادة إسماعيل صدق . ووضع سعد زغلول بنفسه قائمة الأسئلة التي توجه لصدق باشا في المحكمة ، ووزعها على الحامين !

واستدعى صدق للشهادة . . وراوغ . . وداور . . ولكن الحامين اقضوا عليه . . وقال سعد زغلول في مذكراته يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ : « إن وزير الداخلية إسماعيل صدق كان وعد شفيق منصور بالعفو عنه ، إذا هو أدلى بمعلومات تفيد التحقيق وثبتت صحتها ، وأن هذا الوعد كان بواسطة إبراهيم الملباوى بك (محامى شفيق منصور وعضو مجلس إدارة الأحرار الدستوريين) وأن اللورد أللبي وعد إسماعيل صدق باشا ، بأن يوصى بهذا العفو ، إذا قام شفيق منصور بما ذكر . وقد كانت شهادة إسماعيل تشغرنية سيئة ، وكان يزعم أنه لا يتذكر وقائع هي من الأهمية بمكان ، وأغلبها ينفع المتهمين » .

وكان سعد زغلول يريد أن يقول إسماعيل صدق أمام محكمة الجنايات كل ما يعرف ، بصفته الوزير الذى أشرف على التحقيق ! يريد من صدق أن يقول عن دور نشأت والقصر في قضية السردار ! يريد من صدق أن يقول صراحة

إن اللورد أَللبي كان يسعى لإعدام الدكتور ماهر والنقراشي وزميلتهما ، وإنه كان مستعداً أن يعفون عن شفيق منصور إذا أدين زعماء الجهاز السري للثورة وأعدموا ! ولكن صدق باشا كان يخشى على مستقبله السياسي إذا فضح الملك فؤاد والمندوب السامي البريطاني ، ولهذا حاور وداور وراوغ ، وقد تضايق سعد زغلول من أنه لم يقل صراحة كل ما يعرف أمام محكمة الجنائيات ، حتى إنه حدث بعد ذلك أن ألف عدلي يكن باشا وزارة الائتلاف الأولى ، واقترح على سعد زغلول تعيين صدق وزيراً للمالية ، فرفض سعد زغلول . .

وفي يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول في مذكراته أن عدلي يكن اقترح تعيين إسماعيل صدق وزيراً للمالية ، « فلاحظت له على صدق ، أن دخوله ينفر الناس منها ، وذكرت له تصرف صدق في الشهادة أمام محكمة الجنائيات ، ومع هذا فإن محكمة الجنائيات ، في حكمها في قضية الاغتيالات في صفحة ٥٢ سجلت الفضيحة فقالت بالحرف الواحد : «شهد حضرة صاحب المعالي إسماعيل صدق باشا وزير الداخلية سابقاً أمام المحكمة بالصحيفة نمرة ٤٩٦ من محضر الجلسة فقرر ما يأتي : « لما علمت من بعض حضرات المحامين في قضية السردار أن شفيق منصور يريد أن يفضي بمعلومات هامة في هذه القضية ، تكشف بعض غوامضها ، تكلمت مع جناب اللورد أَللبي في شأن إمكان تخفيف العقاب عنه ، إذا هو أفضى بتلك المعلومات الهامة ، وغرضي من هذا كشف القضية تماماً . فاتفقنا على ما يأتي ، وهو أنه إذا أفضى شفيق منصور بمعلومات هامة يترتب عليها معرفة المجرمين وإقامة الدليل على إجرامهم وإدانتهم ، فإذا ذاك يمكن أن يوصى جنابه الحكومة المصرية بطلب تخفيف العقاب عن شفيق » . انتهت الفقرة التي أخذناها بحروفها من حكم محكمة الجنائيات في قضية النيابة العمومية نمرة ١٠٤ كلى الدوسيه رقم (م . س ١٠٥ - ١٩٢٦ - ٤٨٠) .

وهكذا حصل سعد زغلول على إثبات رسمي على تدخل اللورد اللنبي في القضية ! ولكنه لم يكتب بذلك ، إنه أراد أن يحصل على إثبات رسمي بتدخل الملك في القضية ! لا يكتفى ما جاء في المحاضر عن الشبهات عن حسن نشأت باشا رئيس ديوان الملك ! إنه يريد إثباتا على الملك فؤاد شخصياً ! . . وذات يوم جاء بجهاز المعلومات بأن سفيرجياً نوبياً بالقصر الملكي أبلغ الجهاز بأنه كان يقدم القهوة للملك فؤاد في قصر المنتزه وسمعه يقول لمحمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية : « إن اللورد اللنبي قابلني وطلب مني أن أعطى تعهداً لأحد الشهود بالعفو عنه إذا أثبت أن أحمد ماهر والنقراشي مشتركان في الاغتيالات ، وقد أعطيت هذا التعهد للشاهد » . . والذي يقرأ هذا التقرير لا يمكن أن يصدق ! فهل من المعقول أن يعطى ملك تعهداً لشاهد أمام محكمة الجنايات ؟ ! . . ولكن سعد زغلول اهتم بهذا التقرير السري ، وطلب متابعتة ، والحصول على معلومات !
وفشل جهاز المعلومات في أن يحصل على شيء !

وبعد أيام جاء تقرير إلى سعد من جهاز معلوماته بأن سائق سيارة وزير الداخلية أبلغ أنه بينما كان يقود سيارة محمد حلمي عيسى باشا وزير الداخلية سمعه يقول إن الملك أمره بأن يعطى تعهداً لأحد الشهود في قضية ماهر والنقراشي ! ويومها كان الشعب كله يعمل في جهاز المعلومات ، بدون ثمن ! كان كل مصري يشعر بأنه مسئول عن الحصول على وثائق ومستندات تنقذ ماهر والنقراشي من المشنقة ! . . وأمر سعد زغلول بزيادة الاهتمام بما قاله سفيرجي قصر المنتزه وسائق وزير الداخلية . . وإذا بجهاز المعلومات يكتشف أن القصة حقيقية مائة في المائة ! . . ذلك أن شخصاً اسمه يعقوب أفندي صبرى - كان عضواً في إحدى الخلايا السرية وموظفاً بوزارة المعارف - اعترف عليه شفيق منصور في تقريره المؤرخ ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥

أنه حضر مع أحمد ماهر دفن جثة الضابط مصطفى حمدي الذي قتل في حادثة التدريب على القنابل في جبل المقطم ، وأن يعقوب صبري اشترك مع أحمد ماهر وعبد الرحمن الرافعي في دفن الجثة . .

وقبض البوليس في الحال على يعقوب صبري . . وأنكر كل شيء . . ولا استحضره النائب العام في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ قال إنه لا يعرف أحمد ماهر ولم ينتظره أبداً ، ولا سمع أى شيء فيما يختص بمصطفى حمدي ! . . ولا أخبره النائب العام بأن شفيق منصور قال في تقريره إنه توجه مع أحمد ماهر إلى الجبل ودفن الجثة هناك ، قال يعقوب صبري إن هذا محض افتراء .

. . واتهمته النيابة بالاتفاق الجنائي وقررت حبسه منفرداً ، وذهب إنجرام بك مدير المخابرات البريطانية في مصر وقابل يعقوب صبري في الزنزانة ، وقال له إنه سيحكم عليه بالإعدام إذا لم يعترف على أحمد ماهر . . وتعرض يعقوب صبري للتهديد والإغراء حتى قال إنه مستعد أن يعترف على أحمد ماهر ، بشرط أن يحصل على ضمانات بأنه لن يعاقب على الجرائم التي اشترك فيها ! . . ووعدته إنجرام بك بأن يحصل له على ضمانات من وزير الداخلية حلمي عيسى . . فرفض وطلب أن تكون الضمانات من الملك فؤاد ! . . وقال له إنجرام إنه لم يحدث أن أعطى ملك من الملوك ضمانات لشاهد ! وأنه يعرض عليه ضمانات من أحمد زيور باشا رئيس الوزراء !

وأصر يعقوب صبري أن يأخذ ضمانات من الملك ! وذهب إنجرام بك إلى اللورد ألكيني وأبلغه ما حدث ، وقال له إن شهادة يعقوب صبري ستؤدي إلى شق أحمد ماهر والنقراشي . وذهب لورد ألكيني إلى الملك فؤاد في قصر القبة وطلب منه أن يعطى الضمانات الغربية . . ووافق الملك فؤاد على الطلب . . وكتب وزير الداخلية محمد حلمي عيسى باشا خطاباً بتوقيعه إلى يعقوب صبري يقول فيه إن الملك يتعهد

بإعطائه الضمانة إذا اعترف ! . . وكتب يعقوب صبرى التقرير المطلوب بعد أن تسلم خطاب الضمان العجيب ! وقال فى تقريره إنه يؤيد ماقاله شفيق منصور فى تقريره عن اشتراكه مع أحمد ماهر فى دفن جثة مصطفى حمدى^٢ ، وأن أحمد ماهر روى له ماحدث فى تجربة القنابل فى المقطم . . وتقدم محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام بهذا التقرير الخطير إلى النائب العام محمد طاهر نور باشا فى يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وفى يوم ٥ أكتوبر اعترف يعقوب صبرى بكل هذا أمام النائب العام .

وعندما قرأ سعد زغلول هذه المعلومات الخطيرة طلب من جهاز المعلومات أن يحاول الحصول على نص ضمانة الملك ! وبذلت محاولات للاتصال بيعقوب صبرى ، فرفض ، لأن إجرام بك كان قد وضع معه ضابطاً لايفارقه بالليل ولا بالنهار ! . . وقال أحد المحامين فى الصعيد ، وأظنه الأستاذ إبراهيم ممتاز الحامى ، أنه موكل عن عصابة من لصوص المنازل ، وأنه ممكن أن يتفق معهم على أن يهاجموا بيت يعقوب صبرى ويسرقوا هذه الضمانة العجيبة . . وقامت محاولة . . ولكن اللصوص فشلوا فى سرقة الوثيقة ، لأن إجرام بك وضع حراسة قوية على يعقوب صبرى تخشية أن يغتاله أعضاء الجهار السرى ! وهكذا لم يستطع جهاز المعلومات أن يحصل على صورة فوتوغرافية لهذه الوثيقة العجيبة !

ولكنه استطاع أن يحصل على نص الوثيقة ! . . وفى غرفة الشهود يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٦ اتصل أحد الشهود بيعقوب صبرى ، وقال له : « واقعتك سودة ! . . إن المحامين سيفاجئونك بضمانة الملك ! » . . وعندما سئل يعقوب صبرى عن هذه الضمانة فى الجلسة اضطر أن يعترف بها . وقدمها فى المحكمة .

وهذه الضمانة مسجلة في صفحة ٥٨ من أصل الحكم في قضية ماهر والنقراشي
رقم م - ش - ١٠٥ - ١٩٢٦ - ٤٨٠)

وهذه هي ضمانة الملك :

« حضرة يعقوب أفندي صبرى

« أمرنى حضرة صاحب الجلالة الملك بأن أخبرك بأنك تمنح عفواً تاماً
من جلالتك ، عن جميع الجرائم التى اشتركت فيها ، أولك علم بها ، وذلك
إذا أوضحت جلياً جميع ما تعلمه بخصوص الجرائم السياسية فى القطر المصرى ،
وتأكدت الحكومة من إخلاصكم فى المعلومات التى أعطيتموها . »

وزير الداخلية

إمضاء

محمد حلمى عيسى

٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥

ونظراً لأهمية الوثيقة رأينا أن ننشر صورتها الفوتوغرافية منقولة عن النص
الأصلى للحكم محكمة الجنايات .

* * *

وكان من المعقول أن تسف هذه الوثائق القضية كلها ! . ولكن سعد زغلول
كان يعلم أن الإنجليز يريدون الحكم بالإعدام ، وكان لديه معلومات مؤكدة بأن
اللورد أَلَنْبى المندوب السامى البريطانى اختار مسر كرشو بالذات رئيساً للمحكمة
ليحكم بالإعدام ! وخشى أن يستند القضاة فى حكمهم على تقرير شفيق منصور ،
وفيه تفاصيل اجتماعات المجلس الأعلى للاغتياالات الذى كان يحضره أحمد ماهر
والنقراشى والشيشينى . . وخطريبال سعد زغلول أنه إذا أمكن لإثبات أن واحداً منهم

لم يكن موجوداً في القاهرة في تلك التواريخ . . فإن هذا سينسف هذا الدليل ! وأرسلت رسالة سرية إلى داخل الزنزانة التي فيها أحمد ماهر تسأله هذا السؤال . . وإذا بأحمد ماهر يجيب بأنه للأسف كان في القاهرة في كل هذه التواريخ التي ذكرها شفيق منصور في اعترافه . . وأرسلت رسالة سرية إلى حسن كامل الشيشيني ، وأجاب الشيشيني برسالة سرية بأنه كان موجوداً في هذه التواريخ في القاهرة ، وثبت في سجلات مدرسة المعلمين العليا أنه كان يعطى دروسه في هذه التواريخ . وأرسلت رسالة سرية إلى النقراشي . .

مفاجأة

وبعد يومين جاءت رسالة غريبة من النقراشي ، يقول فيها : « إنني احتطت لكل هذا أثناء ثورة ١٩١٩ ، ولهذا سجلت نفسي موجوداً في عملي خارج القاهرة طوال الحوادث . . وكنت أحضر من السويس كل ليلة إلى القاهرة ، وأعود بعد الاجتماعات إلى السويس ، لأبشر عملي في اليوم التالي . وتعددت طواك الثورة أن أنام في سيارة تاكسي أو في قطار السكة الحديد أو قطار البضاعة ! . . وهذا هو نفس ما كنت أفعله عندما نقلت إلى أسبوط ، في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ .

ودعش سعد زغلول لهذه الرسالة الغريبة ، ودعش أكثر لأن محمود فهمي النقراشي توقع كل ما حدث ، وأنه اتخذ كل هذه الاحتياطات التي لا يتصورها مخلوق . وكلف سعد المحامين بأن يطلبوا من المحكمة أن تطلب من وزارة المعارف بياناً عن مواظبة النقراشي على الحضور في عمله خلال تلك المدة ! وإذا بوزارة المعارف ترد بخطاب هذا نصه :

« إن محمود فهمي أفندي النقراشي كان في المدة التي بين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ بعيداً عن القاهرة بين السويس وأسيوط ، ولم يتصرّح له بإجازة إلا لمدة ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ١٤ ديسمبر ، عند نقله من السويس — حيث كان ناظراً للمدرستها — إلى أسيوط حيث تعيّن مديراً للتعليم فيها » .

وفي هذه الفترة التي حددها خطاب وزارة المعارف الرسمي وقعت حوادث الاعتداء على يوسف باشا وهبه في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، والاعتداء على إسماعيل سرى باشا في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على محمد شفيق باشا في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على حسين درويش باشا في ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على توفيق نسيم باشا في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ . وهذه هي الحوادث التي من أجلها تطلب النيابة الحكم على النقراشي بالإعدام بناء على اعتراف شفيق منصور بأن رأى النقراشي قد أخذ في هذه الحوادث في المجلس الأعلى للاغتيالات !

ولكن بقيت واقعتان خطيرتان : إن شفيق منصور اعترف بأنه اجتمع بالنقراشي والشيشيني وأحمد ماهر بقهوة مصر الجديدة أمام لوكاندة (هايوپوليس بالاس) قبل الحادثة ببضعة أيام ، وتم قرارهم بالاعتداء على عدلي يكن باشا وحسين رشدي باشا ، وأبلغ شفيق منصور هذا القرار إلى محمود إسماعيل الذي رتب كل ما يلزم لتنفيذ هذا الاعتداء ، وقعت الجريمة خطأ على حسن عبدالرازق باشا وإسماعيل زهدي بك . والجريمة وقعت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . وهذا التاريخ ليس في المدة التي ذكرها خطاب وزارة المعارف !

وأرسلت رسالة سرية إلى النقراشي في الزنزانه ، وإذا بالنقراشي يقول إنه يذكر أنه في هذا التاريخ كان الإنجليز قد اعتقلوه في قشلاق قصر النيل . وأشار

سعد زغلول على المحامين بأن يطلبوا من المحكمة أن تطلب من مستر كين بويد مدير الإدارة الأوربية ، والذي كان مشرفاً على الاعتقالات في الثورة ، أن يذكر متى اعتقل النقراشي ومتى أفرج عنه . وورد خطاب مستر كين بويد وهذا نصه :
 « اعتقل محمود أفندي فهيم النقراشي في يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ولم يفرج عنه إلا في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . . . ومعنى هذا أنه لا يمكن أن يكون النقراشي حضر هذا الاجتماع الذي قال شفيق منصور بأنه حصل قبل الحادثة ببضعة أيام ، فإن الحادثة حصلت يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بعد الإفراج عن النقراشي بأربع وعشرين ساعة ! . . وظهر بعد ذلك أن شفيق منصور لم يكذب عندما قال إن النقراشي استشير في الحادث ! فلقد كان هناك اتصال سري بين النقراشي في داخل المعتقل في قشلاق قصر النيل ، وبين أحمد ماهر في الخارج ! واتصل أحمد ماهر فعلاً بالنقراشي في تلك الأيام ، ولكن لم يتصور أحد أن أحمد ماهر يستطيع أن يتصل بالنقراشي في داخل قشلاق قصر النيل الذي كان يحتله يومها الجيش البريطاني ! . . واختلط الأمر على شفيق منصور ، وتصور أن النقراشي كان موجوداً في الاجتماع وإنما الذي حدث أن الدكتور أحمد ماهر استشاره بهذه الطريقة السرية !

* * *

وكانت هناك واقعة خطيرة أخرى وهي أن شفيق منصور ذكر في اعترافاته أن أحمد ماهر أخذ من مصطفى النحاس باشا مبلغ عشرين جنيهاً لمساعدة عبد الحى كيرة على الحرب . . وكان أحد المتهمين في قضية القنابل . . وسأل سعد زغلول مصطفى النحاس هل دفع هذا المبلغ ، فقال إنه لم يحدث ! . . وأرسل سعد زغلول إلى أحمد ماهر في زنزانه يسأله عن هذه الواقعة ، فقال إنه

لم يأخذ هذا المبلغ من النحاس ، وإذا كان قد ذكر اسمه أمام شفيق منصور ، فيكون للتضليل ليس إلا.. وطلب سعد بياناً عن قضية محاولة اغتيال عبد الخالق إثروت باشا المتهم فيها أحمد عبد الحى كيرة ، وجاء البيان بأن أحمد عبد الحى كيرة اختفى فجأة فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ ، وأن المؤامرة ضبطت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ . واطلع سعد زغلول على هذا البيان ، وإذا به يضرب يده برأسه ويقول .
- يا لهم من مغفلين ! ! إن الإنجليز نفقوا إلى سيشيل ومعى النحاس قبل ذلك التاريخ ، فكيف يدفع النحاس لأحمد ماهر هذا المبلغ وهو موجود فى سيشيل !

وظهر أن الإنجليز حبسوا على سعد زغلول ومصطفى النحاس وفتح الله بركات وعاطف بركات ومكرم عبيد وسينوت حنا يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفهم إلى سيشيل ، وأخرجوا عن النحاس وزملائه يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ . . فكيف يدفع النحاس فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ عشرين جنيهاً لأحمد ماهر فى القاهرة لتحرير أحمد عبد الحى كيرة ، وقد كان النحاس فى هذا الوقت مسجوناً فى جزيرة سيشيل فى المحيط الهندى ؟

• • •

وبدأت محاكمة أحمد ماهر والنقراشى . . وإذا بالمحاميين يفاجئون النيابة بهذه الوثائق ! ولكن سعد زغلول لم يكن مطمئناً للنتيجة . كان يعلم أن الملك والإنجليز والحكومة صمموا على إعدام ماهر والنقراشى ! . . وكان كل من حول سعد زغلول يعتقدون أنه متشائم أكثر من اللازم .
وإذا بالأيام تثبت أن سعد زغلول كان على حق !
كيف حدث هذا ؟ !

فضيحة.. في محكمة الجنايات وصدر الحكم بالبراءة علناً

استمر الصراع في محكمة الجنايات على رؤوس أحمد ماهر والنقراشي وسن كامل الشيشيني وزملائهم . . . الخبايا البريطانية بواسطة إنجرام تقدم الوثائق التي تؤيد الحكم عليهم بالإعدام ، والشعب والمحامون وعلى رأسهم سعد زغلول يقدمون الوثائق التي تؤيد البراءة . ومستر كرشو رئيس محكمة الجنايات يتظاهر بالعطف على المتهمين ويغمرهم بابتساماته وكلماته الحارة الطمئنة . ويصرح البسطاء لما بيده من القاضي الإنجليزي الذي يظهر في ثوب إلهة العدالة المعصوبة العينين .

ولكن سعد زغلول كان قلقاً . كان جهاز المعلومات ينجي له بأنباء من كل يوم تؤكد أن مستر كين بويد واثق من أنه سيحكم عليهم بالإعدام ، وأن رسل باشا حكمدار العاصمة قال إنه سيحكم عليهم بالإعدام ، وأن مستر كرشو رئيس محكمة الجنايات يذهب في الليل إلى دار المندوب السامي الجديد . وأن لورد لويد قال لبعض سفراء الدول الأجنبية ، ومنهم سفير أمريكا الدكتور مورتن هاون ، إنه لابد من حكم الإعدام ، وأن اللورد لويد قال للسفير الأمريكي إن إعدام ماهر والنقراشي والشيشيني والحاج أحمد جاد الله زعيم الجهاز السري

للعمال سيحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانياً ، فإنه سقضى نهائياً على خط
بقاء سعد زغلول في نشاطه السياسى .

ويهتم سعد زغلول بالحاج أجمد جاد الله العامل بالعتابر ، الذى عرفه :
عندما ائتمنه على مذكراته قبل نفيه إلى سيشيل في ديسمبر سنة ١٩٢٢ ، وإذا به
يجد أن الأدلة التى قدمها البوليس خطيرة . وفي مذكرات سير سيدنى سميث ،
وهو الطبيب الشرعى الذى حقق قضية الاغتيالات ، يقول في صفحة ١١١ من
مذكراته : « قبل أن ينفذ حكم الإعدام في قتلة السردار ، أفضى بعضهم
معلومات قيمة عن أعضاء جهاز الاغتيالات . وكان أحدهم هو الحاج أحمد
جاءه الله العامل في مصلحة السكة الحديد ، وقيل إنه أطلق النار في أكثر الهجمات
الأولى للثورة ، ولا سيما تلك الاغتيالات التى استخدم فيها الجناة مسلحاً .
في ١٤ ابريل عيار ٤٥ وذخيرة مسدس أوتوماتيكي وفقاً لاستنتاجاتنا .

وفتش البوليس منزله ، وأخرج من حفرة صندوقاً خشبياً تبين أنه يحوى
مسدساً ، وذخيرة ، وأرسلها البوليس إلى لفحصها . وكان المسدس بكل تأكيد
من عيار ويلبي عيار ٤٥ ، وبه الخزات السبعة اليمينية التى تميزه . وأطلقت عدداً
من خرطيش المسدس الأوتوماتيكي منه ، وقارنت الرصاصات بوحدة
استخرجت من جثة موظف بريطاني اسمه مستر ستيل ، كان قد اغتيل قبل ذلك
بثلاث سنوات ، ولم يكن هناك أى ظل من الشك في أن ستيل قتل بهذا المسدس .
وثبت أن هذا السلاح الذى أطلق على ستيل ، استخدم في أربعة اغتيالات
أخرى . وكان بين الذخيرة التى وجدت مع المسدس خرطيش أوتوماتيكية ،
عيار ٤٥ من صنع « ايلي » تماثل تماماً الرصاصات المستخدمة في الاغتيالات
الخمسة ، كما كان الصندوق يحتوى أيضاً على ذخيرة لمسدس ذى ساقية ،

وقبلة حارقة حديثة . وكان المسدس ملفوفاً في كيس من الفانيلا الرمادية اللون . حيطت جوانبه بما كينة الخياطة . والجانب الآخر حيط باليد بطريقة بدائية . استنتجت منها أنه كان في الأصل جزءاً من ثوب صنع منه كيس بواسطة شخص غير معتاد على الخياطة . كما كانت الخراطيش أيضاً في كيس يتكون من ثلاث مواد مختلفة هذه المرة : قطن أبيض سادة ، وقطن به شرائط حمراء وزرقاء ، وقطعة من القماش الأزرق السادة . وكانت بعض الغرز قد حيكت بما كينة الخياطة ، والبعض الآخر باليد بطريقة بدائية أيضاً . وبناء على اقتراحى أعاد البوليس تفتيش المنزل بحثاً عن ثياب مشابهة لهذه المواد . فوجد عدداً من مثل هذه الأثواب .

هذا ما قاله الدكتور سيدنى سميث في مذكراته . .

وفي المحضر الذى سجله البوليس عن ضبط هذا الصندوق . قال الملازم أحمد طلعت ضابط البوليس : « واليوم وقت اكتشاف الصندوق الذى كان مدفوناً بجوار تقفيسة فراح أحمد جاد الله . كانت زوجته تطل من نافذة بالدور الأول على تقفيسة الدجاج ، وعندما شاهدته تخرج الصندوق صاحت بقولها : « أحيه ! أحيه ! لقوه يا اختى ! » وجاء شهود الإثبات فى الجلسة فعلقوا رأس الحاج أحمد جاد الله فى المشنقة . واستدعى سعد زغلول الأستاذ إبراهيم رياض محامى الحاج أحمد جاد الله وسأله عن مركز موكله ، فقال إنه سبى جداً . وجلس معه سعد يدرسان القضية . وأمضى سعد بضعة أيام يقارن بين أقوال الشهود ليجد التناقض فيها . ثم طلب سعد من الأستاذ إبراهيم رياض أن يذهب إلى بيت الحاج أحمد جاد الله ويعاين المكان الذى ضبط فيه الصندوق بجوار تقفيسة الفراخ ، وإذا بالمحامى يكشف أن الصندوق وما فيه من سلاح لم يوجد

بمنزل الحاج أحمد جاد الله . كما جاء في تقرير البوليس : وإنما وجد في الحارة التي بها منزله . أى في مكان يمكن لأى إنسان أن يصل إليه .

وكانت هذه القفشة هي التي أنقذت الشيخ أحمد جاد الله بعد التقرير الصريح الذى قدمه الطبيب الشرعى . وفي أثناء دراسة سعد زغلول للقضية وجد في الأدلة الموجهة إلى عبد الحلیم الببلى ما يمكن أن يفيد . واحتار سعد زغلول ماذا يفعل . إنه كان ساخطاً على عبد الحلیم الببلى لأنه خرج على الوفد وانضم لنشأت مؤلفة حزب الاتحاد عقب مصرع السردار . ولكنه في الوقت نفسه يرى أن في تنفيد التهم المسندة إليه ما يخدم قضية ماهر والنقراشى وزملائهما . ووجد سعد نفسه جالساً يضع مذكرات يفند التهم الموجهة إلى خصمه عبد الحلیم الببلى ! . ولكنه رفض أن يجتمع بمحاميه وهيب دوس ومرقص فهمى . واستدعى المرحوم مرقص حنا باشا وأملأه ملاحظاته التي تخدم عبد الحلیم الببلى وقال له :

— أعط هذه الملاحظات إلى وهيب دوس ومرقص فهمى .. ولكن إياك أن تقول لهما إننى الذى وضعت أدلة براءة عبد الحلیم الببلى !

نجيب الهلباوى . . من جديد !

وكان نجيب الهلباوى أيضاً أهم وأخطر شاهد ضد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى والحاج جاد الله ، ويظهر بجلاء أن مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ومساعدته لإنجرام بك قد كلفا نجيب الهلباوى بأن يجر « رجل » أحمد ماهر في قضية اغتيال السردار من أول يوم . ففي مذكرات نجيب الهلباوى التي تحت يدى والتي أرسلها إلى ليديافع بها عن نفسه ، نجد أنه يكتب في صفحة ٢٧ من الكراسة الثالثة من مذكراته ما يأتى تحت عنوان « مداولة مع ماهر باشا » :

« بعد حادث السردار بيومين ذهبت إلى الدكتور أحمد ماهر باشا في وزارة المعارف ، وكنت قد علمت من الدكتور شفيق (منصور) بأن ماهر باشا كان غير راض عن قتل السردار ، وحذروهم مغبة ما اعتزموا عليه ، فقد يصبح الحادث دويبة^٢ (يقصد داهية كبيرة) تتلف كل ما صنعوا من جهاد ، ولكن الدكتور شفيق منصور ومحمود إسماعيل نقذا ما عزما عليه وأبعدا سعداً والوفد من الوزارة ، ليخلوا الجولنشأت باشا الذي سوف يؤلف الوزارة من بعد الوفد ويصبح شفيق منصور ومحمود إسماعيل عضوين فيها .

عرف صديقي باشا ذلك ، فخشى على نفسه من أن يلقيه نشأت باشا في اليم فيغرق ، وأقحم اسمه في تحقيقات حادث السردار ، على لسان أحمد أفندي إسماعيل شقيق محمود إسماعيل ، فاندلع اللهب حول نشأت باشا ، ولم ينقذه إلا جلالة الملك الذي أرسله وزيراً مفوضاً لمصر في طهران ، بالطائرة وفي ظلام الليل . كان الدكتور شفيق منصور في وزارة المعارف مع ماهر باشا ساعة وقوع الحادث ، فلما سمع الوزير دوى القنابل وأزيز الرصاص التفت إلى الدكتور شفيق منصور وقال له : « عملتها يا شفيق ؟ » ، فأجابه قائلاً : « لقد خربت بها . على وعلى أعدائي ! » . وقابلت الوزير فكان حديثنا كالآتي :

الملباوى — ما وراء هذا الحادث يا باشا ؟

ماهر — الخراب ، ولا شيء غير الخراب .

الملباوى — هل لا يمكنكم تلافى هذا الخراب ؟

ماهر — مع الرياح ستذهب كل الجهود ، فلقد بان الغدر من إنجلترا .

الملباوى — أعرف طريق النجاة .

ماهر — ما هي ؟

الهلباوى - صراح سعد بما تعرفه عن الحادث .
ماهر - وماذا عسى أن يكون ؟
الهلباوى - يقبض على الخناة ، وأنت تعرفهم ، وبذا تنقذ البلاد ، وتبرئ
الوفد .
ماهر - كيف أشرك في القبض على أصدقائى لأقدمهم إلى المشتقة من أجل
براءة الوفد ؟
الهلباوى - اعمل ذلك لتنقذ البلاد ، ولك فى « تمورلنك » أسوة حسنة ،
فقد قتل ابنه من أجل الصالح العام .
ماهر - اسمع يا نجيب . عندى الشجاعة لأقدم روحى فدية لبلادى ،
ولكنى غير مستعد وغير قادر على أن أقدم صديقى إلى المشتقة .
الهلباوى - ولو أضر بمصر ؟
ماهر - ولو . . .
الهلباوى - سعادة الباشا . . فلنحكم العقل .
ماهر - لقد ذهب الحادث بعقولنا .
الهلباوى - عقلى لم يذهب . . وأنا مستعد لذلك مادام فيه إنقاذ للوطن .
ماهر - سوف يقول الناس إن الدافع لك هو مبلغ العشرة آلاف جنيه .
الهلباوى - إن العشرة آلاف جنيه هى مكافأة من سعد باشا لمن ينقذ البلاد .
ماهر - سينسى الشعب أنها من سعد .
. . .

هذا ما كتبه نجيب الهلباوى عما ادعى أنه الحديث الذى جرى بينه وبين
الدكتور أحمد ماهر فى وزارة المعارف عقب مصرع السردار بيومين . ونحب أن

نقول إننا نشك في هذا الحديث لأن معناه أن أحمد ماهر قال لتجيب الهلباوى إنه يعرف من الذين قتلوا السردار . ولو قال أحمد ماهر ذلك لمرول الهلباوى إلى إنجرام بك وأخبره بما قاله أحمد ماهر ، فقد كان هذا الحديث في يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى بعد يومين من اجتماعه بسليم زكى في لوناياك بمصر الجديدة ، وتكليفه - كما يقول - بالبحث عن قتلة السردار . لو كان الحديث صحيحاً لكان اسم أحمد ماهر جاء في البلاغ الذى كتبه كين بويد في يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ إلى المندوب السامى وقال فيه « أبلغنى مرشدى مستر H » . .

ولو كان هذا الحديث صحيحاً لقبضت السلطات البريطانية على أحمد ماهر يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، كما قبضت على عبد الرحمن قهقى والنقراشى ومكرم عبيد الذين أبلغ عنهم مستر H مرشد مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية في مصر . . بينما لم يقبض على الدكتور أحمد ماهر إلا في يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ . بعد أن بدأ شقيق منصور يعترف . فإذا كان نجيب الهلباوى قابل الدكتور أحمد ماهر بعد مصرع السردار بيومين ، فيكون لأن مستر كين بويد أمر إنجرام بك بأن يكلف « مستر ه » بأن يبحث عن علاقة أحمد ماهر بالحادث ، فلما قال له شقيق منصور إن ماهر غير راض عن الحادث ، ولما قال أحمد ماهر لتجيب الهلباوى إن الحادث سيؤدى إلى خراب مصر ، عندئذ أرسل الهلباوى تقريره إلى المخابرات بأن أحمد ماهر لا علاقة له بالحادث ، ولهذا لم يقبض عليه . ثم إن الذين يعرفون أحمد ماهر جيداً يعرفون أنه لا يستعمل هذه الكلمات . . إن كلمة « دويبيه » مثلاً يستعملها مدرس في النحو والصرف كالهلباوى يعرف أن دويبيه هي تهويل كلمة داهية ، ولكن أحمد ماهر لم يكن يعرف هذا النوع من الكلمات ، ولا هذا النوع من نصائح سيويه وفتطويه ! الكتاب المنوع - ثان

والغريب أن هذا الحديث الذى نسيه الهلباوى إلى أحمد ماهر لم يذكر الهلباوى شيئاً منه فى محكمة الجنائيات . مع أنه مكث يشهد أمامها عدة أيام .

* * *

ويظهر أن الإنجليز سخطوا على الهلباوى لأنه لم ينجح فى شق أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى كما نجح فى شق السبعة الذين قتلوا السردار ، وفى الصفحة ٨ من الكراسة الرابعة من مذكرات نجيب الهلباوى يقول إن الإنجليز وعدوه وعودا كثيرة وأخلفوا : « أوعزوا إلىّ باعتزال وظيفة الحكومة ليحقوقنى بإدارة سكوتلانديارد لأتعلم البحث الجنائى على يد رجاله ، فلما اعتزلت المنصب قابوا لى ظهر الحجن ، وضنوا على بالسفر ، انتقاماً منى لأننى اكتشفت قتلة السردار فى الوقت المناسب بعد أن هياؤا المائدة لابتلاع وادى النيل . ثم طلبت منهم أن يلحقونى بإحدى الشركات . ما دمت قد تركت وظيفة بإيعاز منهم ، فرفضوا . . وأخيراً فهمت المقلب ، ولكن الذى كان يعزىنى هو أننى أنقذت بلادى ونجيت العرش وأرجعت الجيش المصرى إلى السودان . . . ومن كيدهم لى أنهم تأمروا على قتلى فى السجن بعد أن زوجوا لى فيه » . انتهى ما كتبه نجيب الهلباوى فى مذكراته .

* * * *

ونعود إلى محكمة الجنائيات ، فنجد نجيب الهلباوى فيها أيضاً يشهد ضد ماهر والنقراشى وحسن الشيشينى والحاج أحمد جاد الله العامل بالعنابر .. ويحاول أن يلف على رؤوسهم حبل المشنقة . وكان جهاز المعلومات قد حصل لسعد زغلول على وثائق عجيبة ضد نجيب الهلباوى ، وصورها . . وهى شكاوى أرسلها نجيب الهلباوى ضد ضباط القسم السياسى الذين يشهد معهم . وكان الشعب قد حكم على نجيب الهلباوى بعد ما فعله فى قضية السردار بالإعدام الأبدى :

لا أحد يصفحه . لا أحد يتكلم معه . . لا يستطيع أن يظهر في مكان عام . . محاولات تبذل لاغتياله . . وكان ضميره يستيقظ : فيقدم شكوى يقول فيها الحقيقة . . ويسرع لإنجرام بك إلى تحذيره ، فيعدل عنها . ولكن جهاز المعلومات حصل على الشكاوى بخط يد نجيب الهلباوى نفسه ، وفاجأه المحامون بها في الجلسة : وانها لوا عليه بالأسئلة كأنها الرصاص من مدفع رشاش .

وكان سعد زغلول قد اشترك مع المحامين في وضع قائمة الأسئلة التي توجه إلى نجيب الهلباوى . وفاجأوه بشكوى بخطه وإمضائه إلى إنجرام بك بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥ . قال نجيب الهلباوى فيها : « إنه لاحظ اختلاط البوليس السرى ، وخصوصاً سليم أفندى زكى وأحمد أفندى حمدى وأحمد أفندى طلعت ، اختلاطاً كلياً . . والركون إلى التلغيق دون الحقيقة كطلب المستر هيوز باشمفتش النيابة محاكمة سليم أفندى زكى . . أخشى أن يدخل فيها باطل ، فيختلط الغث مع السمين . »

إمضاء

محمد نجيب الهلباوى

وشكوى ثانية بخط نجيب الهلباوى وإمضائه إلى إنجرام بك مؤرخة في ٢ أبريل سنة ١٩٢٥ ذكر فيها : « أنه دبرت مؤامرة ضده مكونة من ضباط البوليس . . وأن بعض رجال الحكومة ذهب إلى السجن مرات وطلب البحث في سبب ذلك » . وملاحق بهذه الشكوى شكوى أخرى بنفس التاريخ ذكر فيها نجيب الهلباوى : « أنه تأكد أنهم سيقبضون عليه ، وأنه عول على الانتحار . إن لم تنصفه النيابة والمحكمة القانون . . إن هناك في هذا العالم نفوساً دنيئة لا يمكنها أن تعيش إلا في الأقدار كالخنازير ، وإنى آسف لأن المقادير طوحت بي بينهم » . . وفى نهاية

هذه الشكوى قال نجيب الملباوى : « إني أحفظ حقى لورثتى فى العشرة آلاف جنيه المكافأة ، التى أستحقها من جراء كشف حادث السردار المؤلم . . . وحقى أيضاً فى باقى الحوادث » .

وشكوى أخرى بخط نجيب الملباوى ويلمضائه بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ روى فيها كيف اضطر للاختفاء من الناس ، ثم قال عن ضباط البوليس السياسى الذين حققوا قضية ماهر والنمراتى : « إنهم كانوا يحدثوننى بجرائمهم المملقة . . . وقبحى نجيب الملباوى فى المحاكاة بهذه المستندات الخطيرة . . . وأنكرها فى أول الأمر ، ثم اعترف بتقديمها ، وقال إنه أساء للظن بمن ذكرهم ولكنه كان مخطئاً . . .

وإذا بالهامين يفاجئون نجيب الملباوى وسليم زكى فى جلسة المحاكمة بما لم يخطر على بالهما : ماهر السرفى عدول نجيب الملباوى عن اتهامه لسليم زكى مساعد لإنجرام بك بالتلفيق ؟ . . . اكتشف جهاز المعلومات الذى يعمل مع سعد زغلول أن نجيب الملباوى - بدد أن قبض العشرة آلاف جنيه ثمناً لرؤوس قتلة السردار - تزوج من قريبة حرم سليم زكى مساعد لإنجرام بك . . . وأن زوجة سليم زكى هى التى خطبتها لنجيب الملباوى ، وأن حفلة عقد القران أقيمت بمنزل سليم زكى . واضطر سليم زكى أن يعترف بكل هذه الحقائق الخطيرة عندما ووجه بها أمام المحكمة ، وسجلت محكمة الجنايات هذا فى حكمها فى صفحة ٤٣ من الحكم الأصيل رقم م . س ١٠٥ - ١٩٢٦ - ٤٨٠ .

• • •

ومع كل هذه المفاجآت ، والضربات التى حطمت ودمرت كل الأدلة التى مكثت المخابرات البريطانية ١٧ شهراً كاملاً فى إعدادها وجمعها ، وإتفاق

الأموال الطائلة عليها ، منع كل هذا لم يكن سعد زغلول مطمئناً إلى الحكم !
كان غير مطمئن إلى مستر كرشورئيس المحكمة ، وكان يعلم أن الإنجليز يعتبرون
هذه القضية قضيتهم . . وأن القاضي كرشولن يحكم بناء على الأدلة ، وإنما
بناءً على الأوامر التي يلقاها من لورد أوييد المندوب السامي البريطاني .
وفي يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« لقد وسعت المحكمة صدرها للدفاع ، ولاتزال توسعه ، والنيابة تلت مرافعتها
تلاوة ، وهي محررة بقلم جيد ، وفيها لؤم ، وخبث . وشئ من الأضاليل ،
ولا أستبعد الحكم على أحمد ماهر والنقراشي . لالآن هناك إثباتا ضدهما ، بل لأن
الإنجليز يميلون إلى ذلك : والله أعلم . »

وكان سعد زغلول عندما كتب هذه الكلمات يعرف أن الإنجليز مصممون على
إعدام ماهر والنقراشي ، وكان يعلم أنه كسب الرأي العام الذي أصبح يؤمن بالبراءة ،
ولكن سعداً كان يخشى أن يتغلب سلطان الإنجليز على سلطان العدالة ،
كما تغلب قبل ذلك أكثر من مرة . . وقد انتهت المحكمة من نظر القضية بعد أن
استمرت في نظرها من ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ إلى ١٨ مايو ١٩٢٦ في ٣٥ جلسة .
وأعلنت أن الحكم بعد المداولة . .

ويظهر من مذكرات سعد قلقه الشديد في هذه الساعات الراهية . ففي
يوم الثلاثاء ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « تتداول الآن محكمة
الجنائيات في قضية الاعتداءات (قضية ماهر والنقراشي وزملائهما) . وقد تولاني
القلق والاضطراب حتى لأتصور كل حركة خيراً عنها . وكل دقة على الباب
نبأ منها ، يعليني الأمل حيناً ، ويحطني اليأس حيناً . والقلب بين العلو والخط
يدق ويحف . وقد كنت قرأت مقالا اليوم في جريدة « لسپوار » - صحيفة الوفد

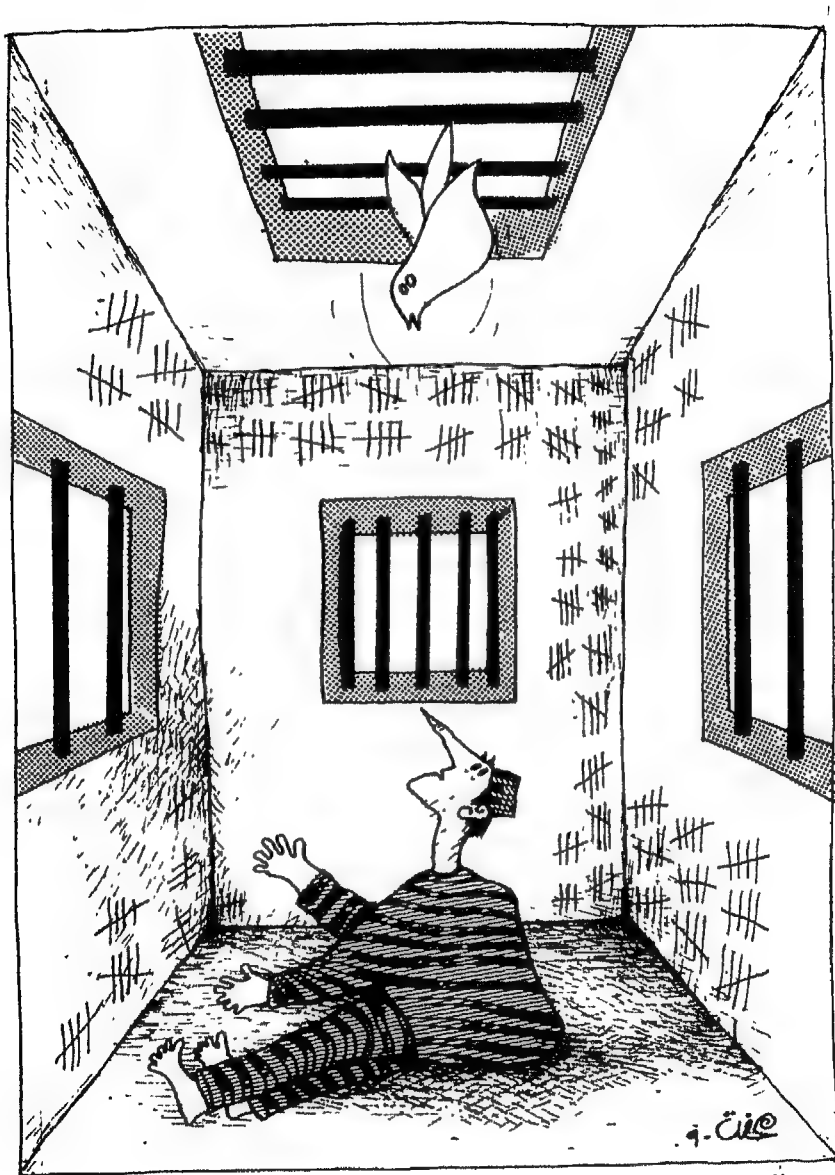
الفرنسية - فلم أستحسن نشره في هذا الحين ، حين نظر القضية . وقد مكثت غير قليل في هذا القلق المؤلم ، حتى حضر إبراهيم بك الهلباوى نقيب المحامين السابق ، وجعفر والى باشا الوزير السابق ، ومن قبلهما حفى محمود ، فتسليت بزيارتهم إلى الساعة الواحدة ، ثم انصرفوا . وخلوت إلى كتابة هذه السطور . وتارة أفسر تأخر الخبر ، خبر الحكم في القضية ، بأن هناك خلافاً في النظر ، وتارة بالاشتغال بتحرير أسباب الحكم . وقد أشتغل أحياناً بالمقارنة بين البراءة والإدانة . وما يكون لكل منهما من الأثر في نفسى ، وأجتهد في أن أحمل نفسى على أن تكون الحال لديها متساوية ، وأتساعد على هذا بالفكر في الآخرة ودنوها . ولكن كلما تركت نفسى لشأنها ، رأيت الخير كله في البراءة ، وضده في عدوها . وكانت تلك الإدانة تبعد عندى لضعف أدلتها ، إلى حد لا يتصور تعليلها . وكثيراً ما يخطر ببالي ما أسمعه من بعض المقررين من الإنجليز من أن هناك ميلاً إليها ، وفي حق أحمد ماهر . وأحياناً تميل إلى أنه لا يبعد أن تكون رجابة الصدر التي أبدتها المحكمة للدفاع مصطنعة ، تبريراً لما انعقدت النية عليه من الإدانة . وأن اعتبر ما نقله أمين عز العرب عن النائب العمومى ، وما نقله مرقص حنا (المحامى في القضية ووزير الأشغال السابق وعضو الوفد) عن السيد مصطفى ومصطفى محمد (المستشارين) من قبيل المجاملة ، بما لا كلفة فيه على أجد ! . والله أعلم ، وهو القادر على جبر الخواطر وتطمين القلوب . »

• • • • •

« ولم يصدر الحكم يوم ١٨ مايو كما أعلنت المحكمة .. وقالت المحكمة إن المداولة لم تنته ، وسيصدر الحكم يوم ١٩ مايو ! وفي يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « ابتدأت أكتب هذا في الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ صباحاً ،

وقد كنت هادئاً نوعاً . والقلب أقل انقباضاً . ولكن القلم كان يضطرب في يدي اضطراباً . وإن كان أقل من أمس . وقد فكرت في الحال طويلاً . وما اهتمتدبت إلى مصيرها سيلاً . وبما حضرني أن الإنجليز يعلقون على الحكم في الدعوى أهمية كبرى ، فقد سعوا في تعيين مستر كرشورثيسا لمحكمة الجنايات . وشكر هو الملك على هذا التعيين . ويسمى في أن ينظر هو القضية ، كما بذلت المساعي لإخراج على سالم منها ، وكما حصل الضغط على النائب العمومي لتقديم المتهمين إلى قاضي الإحالة . ومع هذا ورغم وضوح الخلل في الإجراءات . والتلفيق في الاتهام . أضف إلى كل ذلك حماية الجرائد الإنجليزية . . كل هذا يبعثني عن حسن الظن . وخصوصاً أنه نقل لي عن بعض الأوساط الإنجليزية الميل إلى إدانة أحمد ماهر . وإلى أرجو الله أن تكون القرائن أوهاماً ، وأن نور الحق سيبدد ظلام الباطل ، ويصدر الحكم بالبراءة ! . فإنني أقول إن تأخير الحكم إلى اليوم . مع الطريقة التي وصلت إلينا ونشرتها الجرائد ، محل للريبة . لأن ضابطاً من ضباط البوليس هو الذي حمل إلى الجمهور خبر التأخير ، خلافاً للعادة . مع أن المحكمة هي التي تنطق بالتأجيل على الأقل في غرفة المشورة . وخطر في بالي أن هذا التأخير ربما كان للسعي إلى التأثير على من ظهر مخالفاً للرأي القائل بالبراءة ، والله أعلم ، وسنكتشف الحال عما قليل . فقد مضت الساعة العاشرة التي تحددت للنطق بالحكم ، وهو إما صدر فعلاً وخبره في الطريق ، وإما يصدر بعد زمان يسير . قاتل الله الانتظار . فإن زمانه كلما قصر طال . .

« وبعد ذلك تواتت الأخبار بأن المحكمة قررت إحالة الأوراق على المفتي فيما يختص بمحمد فهمي على ، وأخزت النطق بالحكم إلى يوم الثلاثاء ٢٥ مايو . وانعقدت كلمة العارفين على أن هذا الحكم دليل على أن المحكمة ستحكم بالبراءة . إن كان الأمر كذلك فإننا نحمد الله على هذه العاقبة . . . »



الحكم !!

فى يوم الثلاثاء ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « أرقّت الليلة ، وأرقّت زوجتى ، بسبب الفرح الذى كانت تقذفه فى قلوبنا أخبار انتصارات الوفد فى الانتخابات ، وما يصوره الوهم من الحكم على أحمد ماهر والنقراشى . وبتنا نحسب الساعات والدقائق لموعد النطق بالحكم ، الذى كانت حددته الجرائد الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ من صباح اليوم . وفى نحو الساعة التاسعة رن التليفون ، وأسرعت حرمى إلى التليفون ، وسمعت حرمى تصبح : « براءة ! » بصوت عالٍ مخنق .. وسألتها : « ماذا ؟ » . وأجابتنى : « إن مصطفى النحاس أخبرنى أن الحكم صدر بالبراءة » . فقلت لها : « هل سمعت صوت النحاس ؟ » . فقالت : « لم أتحقق » . فخشيت أنها ربما كانت واهمة ، وربما كان المتكلم ماجنا ، فأخذت أهدئها وأسكنها حتى نتحقق . وإذا بفهيمة هانم « ثابت » تؤكد الخبر عن قريبها عبد العزيز فى محكمة الاستئناف ! .. فلم أقتنع ، حتى حضر أمين عز العرب وأكده ، فامتألت نفوسنا فرحاً . وجوارحنا لله شكراً .

« ثم حضر أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ، ثم الحاج أحمد جاد الله ، وكانت المقابلة مؤثرة . ثم تقاطر المهنتون ، وتوافد المتظاهرون ، فشكراً لله ثم شكراً .. »

هل أخطأ سعد زغلول ؟

وعندما ما نطق القاضي الإنجليزي كرشو بحكم البراءة ، كانت ابتسامة السعادة تملأ وجهه. ومنت الهماءير المحتشدة فى المحكمة بحياة القاضى العادل كرشو! وبدأ أن سعد زغلول لم يكن على حق فى تشاؤمه ، وقد كان وحده — هو وجهاز معلوماته — اللذين يشكان فى نوايا الإنجليزي ، وفى أن كرشو ليس قاضياً ، وإنما هو موظف فى دار المندوب السامى البريطانى ! !

أما جميع الذين حول سعد زغلول ، فقد كانوا لا يشاركونه فى تشاؤمه وها هو ذابحكم مستر كرشو جاء الدليل الساطع والبرهان القاطع على أن سعد زغلول أخطأ فى تقديره . . . لقد حكم بالبراءة ، ولكن . . . وبعد ٢٤ ساعة . . . تبين أن سعد زغلول كان على حق ! وأن جميع من حوله كانوا مخطئين !

الإنجليز يلغون حكم البراءة !

بعد ٢٤ ساعة من صدور الحكم ببراءة ١٠ اهر والنقراشى وزملائهما ، وبعد أن نطق المستشار الإنجليزي بحكم البراءة ، وبعد أن هتفت الهماءير المحتشدة فى المحكمة بحياة القاضى العادل كرشو وحملوه على الأعناق ، وبعد أن وقع كرشو بإمضائه على حكم البراءة . . . بعد كل هذا حدثت مفاجأة خطيرة ! إن الإنجليزي ألغوا حكم البراءة !

فقد ظهر أن القاضى مستر كرشو كان يتداول فى الصباح فى محكمة الاستئناف فى غرفة المداولة ، مع زميليه المستشارين المصريين ! وكان القاضى مستر كرشو يتداول فى المساء فى دار المندوب السامى البريطانى مع لورد لويد ومع الحكماء رسل باشا

ومع مستر كين بويد مدير المخابرات ومع مستر هيوز مفتش النيابات ، ومع مستر
بوث المستشار القضائي في وزارة الحفانية !

وظهر أن مستر كرشو كان يحاول إرغام زميله المستشارين كامل بك إبراهيم
وعلى بك عزت على أن يحكما على أحمد ماهر بالإعدام ، وأنه مكث خمسة أيام
يحاول أن يقنعهما بلطف ، ثم يهددهما ، ثم يقول لهما إن براءة أحمد ماهر
والشيشني والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان سوف يكون لها نتائج خطيرة : سيلغى
الإنجليز محكمة الاستئناف ! ستقبض السلطة البريطانية على المستشارين الذين
أصدروا هذا الحكم ، ستلغى بريطانيا استقلال مصر !

وقال مستر كرشو إن الأدلة ضد النقراشي غير كافية لإعدامه ، وأنه يكتفى بالحكم
عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ! وبعد مناقشات طويلة عرض القاضي كرشو على زميله
أن يحكم ببراءة النقراشي وعبد الحليم البيلي ، في مقابل إعدام أحمد ماهر وحسن
كامل الشيشني والحاج أحمد جاد الله البرشمجي بالعنابر وزعيم الجهاز السري للعمال
ومحمود عثمان مصهفي التلميذ بمدرسة التلغراف .

وصمد المستشاران كامل إبراهيم وعلى عزت لتهديد مستر كرشو ، وأصرّا على
حكم البراءة !

وأبرق لورد لويد إلى وزير الخارجية قبل صدور الحكم يخبره بأسرار المداولة ،
ويقول إنه يقترح إرسال بارجة إنجليزية تهدد بضرب الإسكندرية إذا لم يبلغ حكم
البراءة ! وأبرق وزير الخارجية البريطانية يقول إنه يخشى أن يحدث هذا الإجراء
ضحية خطيرة في تلك الظروف ، وأن الحكومة البريطانية ترى أن يحتاج مستر كرشو ،
ويستقبل احتجاجاً على الحكم ، ويرسل المندوب السامي البريطاني تليغا إلى رئيس
وزراء مصر يقول فيه إن الحكومة البريطانية لا توافق على حكم البراءة ! واستمرت

البرقيات ذهاباً وجيئة . بين دار المتدوب السامى البريطانى فى القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، من يوم ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ إلى يوم أول يونيو سنة ١٩٢٦ ، وكان هذا هو السرى استمرار المداولة فى القضية من يوم ١٨ إلى يوم ٢٥ مايو . . . كلما طلب القاضيان المصريان إصدار الحكم ، طلب منهما كرشوا التأجيل إلى أن يدرس إحدى المسائل ! . وهكذا كان سعد زغلول على حق عندما قال إن كرشو ليس تابضياً ، وإنما هو موظف فى دار المتدوب السامى ! وكانت الجماهير مخطئة عندما هتفت لكرشوا القاضى العادل ، وعندما صدقت الابتسامة الخادعة التى وضعها على شفتيه . وهو ينطق بحكم البراءة .

استقالة كرشو !

وفى يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ كتب مستر كرشو الخطاب التالى إلى وزير الحفانية (وزير العدل) :

« يا صاحب المعالى

« آسف لإبلاغ معاليكم أنه بعد مداولات مع زملائى استغرقت خمسة أيام كاملة ، وجدت نفسى غير قادر على الموافقة على الحكم الذى صدر فى قضية محمد فهمى على وآخرين ، فيما عدا ما يتعلق بمحمد فهمى على الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمود فهمى النقراشى الذى قضت المحكمة ببراءته ، وعبد الحليم الببلى الذى برأته المحكمة أيضاً ، فقد ثبت ، بالنسبة للاسمين الأخيرين ، أن الأدلة لم تكن كافية . أما باقى الأحكام فقد أصدرها زملائى ، وفى رأى أن الحكم بالبراءة فى قضية محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل

الشيئين يتعارض تعارضاً كاملاً مع أهمية الأدلة ، وبدرجة وصلت إلى اختلال ميزان العدالة بصورة خطيرة . إن هذا الإخلال بموازين العدالة ، في رأيي . أمر خطير . وأخطر منه هو المخاطر التي ستترتب على صدور هذا الحكم . لدرجة أنني وجدت من واجبي في هذه الظروف أن أتغاضى عن المبدأ الذي ينادى بعدم الكشف عن أسرار المداولة .

« وبناء عليه ، فقد قصدت عقب إصدار الحكم مباشرة إلى مقر المندوب السامي البريطاني ، وأبلغت صاحب السعادة المندوب السامي البريطاني برأيي في ذلك بوصفه حامى حمى الأجانب في مصر . وقد أدركت قبل أن أفعل ذلك أن هذا التناقض ، مع ما يمليه على واجبي كقاضٍ ، يتطلب مني أن أقدم استقالتي وأضعها بين أيديكم . وشعرت أيضاً أنه لن يكون من الصواب أن أفعل ذلك ، إلى أن يتم إعداد حثيات الحكم وينتهى توقيعه . وقد أتم زملائي إعداد هذه الحثيات أمس ، ووقعنها بإمضائي طبقاً للقانون . ولذلك لم يعد هناك شيء الآن يحول دون إرسال استقالتي إليكم . وبالرغم من أن الطريق الذي اخترته سوف يعرضني إلى خسائر مالية فادحة ، وبالرغم من أنني لست رجلاً ثرياً ، فإنني أشعر أن ما يمليه عليّ ضميري هو أن أنفض يدي من الأحكام بالبراءة التي ذكرتها في مقلمة خطابي ، ولم يعد أمامي سوى أن أقدم استقالتي ، وأضعها بين أيديكم .

« وأستطيع أنؤكد لمعاليكم أنه بعد هذه الفترة الطويلة من خدمتي للحكومة المصرية ، وبعد تذكر هذا العدد الكبير من الأصدقاء الذين عرفتهم هنا ، أجد نفسي مع بالغ الحزن والأسف ، مضطراً إلى قطع علاقتي بمصر .

إمضاء

ج. ف. كروش

وكان مستر كرشوكاذباً في هذا الخطاب ، فإنه لم يقدم استقالته إلا بعد أن وعدته الحكومة البريطانية بأن تعينه في منصب أكبر في إحدى المستعمرات البريطانية ! . . . وكان مستر كرشوكاذباً أيضاً في قوله إنه لم يكشف أسرار المداواة إلا بعد النطق بالحكم ! . لقد كان مستر كرشو يجتمع بالورد لويد يومياً في أثناء المداواة في الحكم . . . وكان مستر كرشوكاذباً للمرة الثالثة . عندما قال إنه يوافق على براءة النقراشي لعدم كفاية الأدلة . فقد ظهر أنه طلب الحكم عليه بالأشغال المؤبدة لعدم كفاية الأدلة لإعدامه شقاً !

التبليغ البريطاني !

وقد روى اللورد لويد المندوب السامي البريطاني هذه الفضيحة في مذكراته صفحة ١٧٠ من الجزء الثاني فقال : « النقطة التي كان من الواجب الإعلان فيها عن موقف حكومة جلالة الملك : كانت بشأن الحكم الصادر على المتهمين بالاشتراك في جريمة قتل السردار ، ولا مفر من أن تعرف حقائق هذه المسألة كاملة وصحيحة ، والحوادث التي أدت إلى الاعتداء بنذالة على سير لي ستاك ، وكشفت التحقيقات عن اشتراك عدد من أعضاء حزب سعد زغلول في تلك الجريمة . وكان بين الذين قبض عليهم وقدموا للمحاكمة . اثنان هما أحمد ماهر وزير المعارف في وزارة سعد زغلول في عام ١٩٢٤ ، والنقراشي وكيل وزارة الداخلية في نفس الحكومة . وحكم هؤلاء الرجال أمام محكمة جنابات القاهرة المؤلفة من القاضي كرشو رئيساً ، وعضوية اثنين من القضاة المصريين . وصدر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ الحكم ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحداً . وفي ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ أرسل القاضي كرشو إلى وزير الحفانية استقالته . »

وفي صفحة ١٧٢ من مذكرات لورد لويد يقول : « إنى لسعيد الآن لقد رفى على الشاء علناً على الشجاعة واحترام النزاهة القضائية التى هدت مسر كرشو إلى اتخاذ هذا القرار الصعب . إن الخدمة التى أداها مسر كرشو لقضية العدالة فى مصر كانت خدمة عظى . وتلقيت تعليمات من حكومة جلالة الملك بأن أقدم . فى نفس يوم استقالة كرشو . المذكورة التالية إلى رئيس وزراء مصر . »

دار المنسوب السامى البريطانى

القاهرة فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٦

« سيدى

أشرف بإبلاغ دولتكم أنه فى يوم صدور الحكم فى محكمة الجنايات فى قضية محمد فهمى على وآخرين . تلقيت الخطاب التالى من القاضى كرشو رئيس المحكمة ١ - إن محكمة جنايات القاهرة التى كان لى شرف رياستها . قد أصدرت اليوم حكماً فى قضية الاغتيالات الإجرامية . وقضت ببراءة جميع المتهمين . باستثناء محمد فهمى على ، الذى صدر الحكم عليه بالإعدام . بإجماع آراء المستشارين . وإننى أشعر بأسف ، لاضطرارى أن أنقض يدى من الحكم بالبراءة ، فيما عدا ما يتعلق بالنقاشى بك وعبد الحليم البلى لعدم توافر الأدلة الكافية ضدهما . وقد أبلغت زملائى بهذا القرار . وفى رأى أن الحكم بالبراءة فى قضية محمود عثمان والحاج أحمد جاد الله وأحمد بك ماهر والشيشى ، يتعارض تعارضاً تاماً ، مع أهمية الأدلة ، للدرجة أنى أرفض أن أحمل أية مسئولية ، تنتج عن هذا الحكم الذى أصدره زملائى . ٢ - لما كان مسر كرشو مخلصاً لواجبه كفقاض ، فلم يكذب يستمع إلى تفاصيل القضية ، حتى رفض أن يقدم على أية خطوة رسمية حتى ينتهى من توقيع الحكم ،

بوصفه رئيساً للمحكمة طبقاً لنصوص القانون الجنائي . ولكنه اليوم سلم استقالته
كاستشاري محكمة الاستئناف إلى صاحب المعالي وزير الحقانية ، بصفة احتجاج
من جانبه على هذا الحكم الذي يعتبره إخلالاً خطيراً بميزان العدالة فيما يتعلق بأربعة
من المتهمين .

٣ - إن دوائكم سوف تقدرون كل التقدير خطورة هذه الخطوة ، التي وجد
مستركزون نفسه مضطراً إلى اتخاذها ، كقاضٍ عادل . وبالنظر إلى الخبرة الطويلة
التي اكتسبها في المحاكم الأهلية ، فضلاً عن أحكامه المتزنة ، وحياده التام ،
وهي صفات تعلمونها دولتكم ، لذلك فإن حكومة صاحب الجلالة تشعر بأنها ملزمة
بأن تحتفظ بحكمها فيما يتعلق بالنتائج التي توصلت إليها هذه المحكمة .

٤ - وبناء عليه . فقد أصدرت لي حكومتى تعليمات بإبلاغ دولتكم بأنه ،
مهما كانت الأسباب التي دفعت القاضيين المصريين لاتخاذ مثل هذا القرار ،
فإن حكومة صاحب الجلالة ، طبقاً لما تلقت من معلومات في الوقت الحاضر ، ترفض
الأخذ بالحكم الذي صدر على هؤلاء الأشخاص الأربعة الذين ذكرت أسماءهم في
مقدمة هذا التبليغ ، ولا تعتبرهم أبرياء من التهم الموجهة ضدهم .

٥ - ويسرني أن أعترف بأن حكومة دولتكم قد قدمت كل مساعدة طوال
فترة التحقيق ، للجهود التي تستحق الشكر ، من جانب رجال البوليس والنيابة ،
لكشف وإثبات جريمة الأشخاص المشتركين في المؤامرة ، التي تهدف إلى ارتكاب
سلسلة طويلة من جرائم الاغتيالات السياسية . التي كانت هذه البلاد مسرحاً لها
طوال السنوات الست الأخيرة . ولكن يجب أن أشير لدولتكم بأن أثر هذا الحكم
سيعرض سلامة الأجانب في مصر للخطر ، وهو الأمر الذي لا تزال حكومة صاحب
الجلالة تحتفظ لنفسها بالمسئولية عنه ، طبقاً لإعلان استقلال مصر ، وكانت هذه

المسئولية هي أساس المطالب التي تقدمت بها ، ولقيت قبولا ، على أثر مقتل سيرلى ستاك (يقصد الإنذار البريطاني) .

٦ - وفي مثل هذه الظروف يتحتم على حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تحتفظ لنفسها بالحرية التامة في اتخاذ الخطوات الضرورية في المستقبل ، حتى تستطيع أن تقوم بالواجب الملقى على عاتقها .

الإمضاء : جورج لويد

المندوب السامي البريطاني

الملك يتعهد بالتنفيذ !

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ ، استدعى اللورد لويد إلى دار المندوب السامي ، أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء وسلمه التبليغ البريطاني ! . . وقال زيور باشا للمندوب السامي إنه سيقدم استقالته بسبب ظهور نتيجة الانتخابات وفوز سعد زغلول فيها ، ولهذا فإنه شبه مستحيل ! ومع ذلك فهو يقبل هذا التبليغ ويوافق عليه ! . . واتصل لورد لويد تليفونيا بالملك فؤاد ، وقابله في قصر عابدين في الساعة الثانية عشرة ظهراً من نفس اليوم ، وأعطاه صورة التبليغ البريطاني . وقال لورد لويد للملك فؤاد إن ملك مصر مسئول عن تنفيذ هذا التبليغ شخصياً ، بمعنى أنه لا يجوز له أن يوقع على أى مرسوم أو قرار فيه اسم أحمد ماهر ولا حسن كامل الشيشيني ولا الحاج أحمد جاد الله ولا محمود عثمان مصطفى . : لأن الحكومة البريطانية تعتبرهم مجرمين ! . . ثم قال لورد لويد : « وكللك النقراشي . : فإن السلطات البريطانية في القاهرة ، ترى أن عدم كفاية الأدلة ، لا يعنى براءته ! » . وقال لورد لويد للملك فؤاد إن الحكومة البريطانية

لا تزال تعتبر قضية الاغتيالات مفتوحة، وأن السلطات البريطانية ستستمر في البحث عن أدلة جديدة لتقديم المتهمين من جديد إلى محكمة الجنائيات ! وقال الملك فؤاد إنه يتعهد بأن يتخذ كل هذا . .

مظاهرة حربية !

وفي نفس اليوم صدر الأمر بالواج البريطانى فى ماطلة أن تستمد للتحرك إلى مصر ، وفى نفس اليوم أيضاً خرج الجيش البريطانى إلى شوارع القاهرة ، ليقوم باستعراض اشركت فيه المدافع والسيارات المصفحة . . وفى نفس اليوم أيضاً قامت الطائرات الحربية البريطانية بالطيران ليلاً فوق مدينة القاهرة ، على ارتفاع منخفض لتثير الفزع بين الساكنين والبيوت !

وكتب لورد لويد فى مذكراته - الجزء الثانى صفحة ١٧٣ - عن هذا التبليغ الذى قدمه إلى زيورباشا رئيس الوزراء وقتئذ ثم أبلغه اللورد إلى الملك فؤاد يقول : وكان هذا التحذير الخطير أمراً لا بد منه ، بعد الخطوات التى وجد القاضى كرشونفسه مرغماً على اتخاذها ، يجب أن يظل هؤلاء المتهمون تحت شبهة الاشتراك فى الجريمة . فإن هذا الحكم كان يخلق الانطباع بأنه ليس فى مصر عدالة كافية لحماية أرواح الأجانب ، لذلك كان يجب على حكومة جلالة الملك أن تؤكد فى وضوح تام مسئوليتها وتصميمها على تحمل هذه المسئولية .

ولم يكتب لورد لويد بتحذيره إلى الملك ألا يوقع أى مرسوم أو قرار فيه اسم أحمد ماهر أو النقراشى . . فقد حدث ، فى أثناء سجنهما ، أن سعد زغلول رشع فى الانتخابات الدكتور محمود ماهر شقيق أحمد ماهر نائباً عن دائرة الدرب الأحمر

في القاهرة . ورشح ممدوح رياض نائباً عن دائرة الجمرك في الإسكندرية ، ونجح
الاثنان في انتخابات مجلس النواب ! واتفق سعد زغلول معهما على أن يستقila عند
براءة ماهر والنقراشى ويتركاهما الدائرتين .

وما كاد حكم البراءة يصدر حتى استقالا ، ورشح سعد زغلول في الحال أحمد
ماهر والنقراشى . فانتخبا بدون أن يتقدم أحد لـمناقستهما ، وأصبعا عضوين في
مجلس النواب . . وانتخب النواب أحمد ماهر رئيساً للجنة المحاسبة . . والنقراشى
سكرتيراً للجنة المعارف . .
وإذا بالإنجليز يقوم قيامتهم ! .

وكتب لورد لويد في مذكراته - الجزء الثانى صفحة ١٩٠ - يقول : « لم ألبث
أن وجدت . قبل مرور وقت قصير ، أن من الضرورى اتخاذ إجراء جديد لتأييد
سياستنا . . إن أحمد ماهر انتخب رئيساً للجنة المحاسبة في مجلس النواب . والنقراشى
انتخب سكرتيراً للجنة المعارف . ولما كان الاثنان متهمين اتهاماً خطيراً في المؤامرات التى أدت
إلى مقتل السردار . فإن ترشيحهما للانتخاب كان تحدياً متعمداً للحكومة البريطانية . وإنه
لحادث خطير سيستجيع الحملات علينا . . وكان من الضرورى ألا تتلقى هذه العناصر
أى تشجيع . ولهذا كان من الواجب تحذير سعد زغلول . وعدلى يكن رئيس الوزارة
أن هذه التعيينات ينظر إليها بعدم ارتياح من حكومة صاحب الجلالة البريطانية .
وأبلغت رأي هذا إلى وزير الخارجية البريطانية . وأرسل لى وزير الخارجية البريطانية
أنه يشاركنى رأيى في هذا التحذير . .

وقدمت التحذير : وأحدث الأثر المطلوب » .

القائمة السوداء !

واستمرت هذه المطاردة ! . . وقد حدث فى عام ١٩٢٩ أن كانت مصر محكومة بوزارة محمد محمود : التى عطلت — بالاتفاق مع الملك — الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد . . وكان لورد لويد يؤيد هذه السياسة . . وتولت وزارة العمال الحكيم وكانت سياستها أن تجرى انتخابات حرة ، وتتفاوض مع الحكومة المنتخبة فى إجراء مفاوضات لعقد معاهدة . وطردت حكومة العمال لورد لويد من منصب المندوب السامى . وأوفد مستر ماكدونالد رئيس الوزراء وزيرين من حزب العمال هما مستر بن سميث ومستر جاك هيز لإجراء مباحثات مع زعماء الوفد تمهيداً لإعادة الحياة النيابية . . ويظهر أن أحمد ماهر والنقراشى كانا — حتى نهاية سنة ١٩٢٩ — فى القائمة السوداء ، بحكم التبليغ البريطانى الذى سلمه لورد لويد إلى الملك ، وإلى رئيس الوزراء . . فقد كان المفروض أن يؤلف الرئيس السابق مصطفى النحاس الوزارة ، بعد حصوله على الأغلبية فى الانتخابات . . وإذا بالإنجليز يشترطون ألا يدخل هذه الوزارة ماهر أو النقراشى ، بحجة أن الإنجليز يعتبرونهما لا يزالان مجرمين ، وأنهم لا يعترفون بعدالة الحكم الذى أصدرته محكمة الجنائيات فى سنة ١٩٢٦ ببراءتهما من قضية الاغتيالات . وكان الأستاذ أمين يوسف مشتركاً فى هذه المباحثات ، وفى صفحة ٢٣ من مذكراته — باللغة الإنجليزية ، والمطبوعة فى مطبعة جون مورى بلندن عام ١٩٤٠ — أورد المؤلف نص خطاب كتبه مستر بن سميث ومستر جاك هيز الوزيران فى وزارة حزب العمال اللذان حضرا إلى القاهرة لإجراء هذه المباحثات ، وهو موجه منهما لأمين يوسف وفيه بالحرف الواحد :

« زنا مصر كأصدقاء للمرحوم سعد زغلول باشا ، والفضل إليك وإلى إنصافك —

كما قلنا لحرم زغلول باشا - في احتفاظنا بتلك الصداقة . ولما غادرنا مصر أردنا أن نرد إليك بعض ما أسديته إلينا ، فمألناك : هل ثمة خدمة نستطيع أن نؤديها إليك ؟ فكان جوابك لنا : « لست أطلب شيئاً لنفسى . ولكنى أكون سعيداً إذا أمكنكما استخدام مالكما من النقوط لاحترام العدالة بشأن عضوى الوفد النقراشى والدكتور ماهر ، وكانا في ذلك الوقت موضع ارتياب البريطانيين الرسميين ، ثم اتضح فيما بعد أن هذا الارتياب على غير أساس ، وقد كانا متهمين بقتل بعض الرعايا البريطانيين في مصر » .

واكن هذا المسعى لم ينجح إلا بالنسبة للنقراشى . الذى استطاع الرئيس السابق مصطفى النحاس تعيينه وزيراً للمواصلات في وزارته سنة ١٩٣٠ . أما الدكتور أحمد ماهر فقد رفض الإنجليز أن يدخل الوزارة إطلاقاً . وكانت حجة الإنجليز أن التحذير البريطانى الشفوى شمل أحمد ماهر والنقراشى . . أما التحذير المكتوب فقد شمل أحمد ماهر فقط . وأقر براءة النقراشى لعدم كفاية الأدلة ! . ولم يوقع الملك فؤاد مرسوماً طوال حياته بتعيين أحمد ماهر وزيراً ! . . ودخل أحمد ماهر الوزارة - للمرة الثانية في حياته - بعد ذلك في عام ١٩٣٨ ، وزيراً للمالية في وزارة محمد محمود ، بعد عامين من توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكان هذا هو السر في انتخابه رئيساً لمجلس النواب في عام ١٩٣٦ .

الغلطة الكبرى !

وكانت كل هذه الأسرار غير معروفة ! . . وكان لا يعرفها أحمد عبد الحى كيرة ، الذى كان الإنجليز يطاردونه منذ أن أصدرت المخابرات البريطانية أمرها بالقبض عليه حيناً أو ميتاً في ديسمبر عام ١٩٢٤ ، لاتهمه بقيادة المؤامرة التى كانت ستفتل

في لندن رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ووزير مالىتها . . . ولم يكن أحمد عبد الحى كيرة يعرف أنه بعد أن صدر الحكم ببراءة ماهر والنقراشى أصدر الإنجليز حكمهم بإلغاء حكم البراءة ، واعتبروا قضية الاغتيالات لاتزال (مفتوحة) . وصدرت الأوامر للمخابرات البريطانية باستمرار التحقيق فيها .

ولقد أدى مقتل السردار إلى نتائج ظاهرة ، وهى إسقاط سعد زغلول والاستيلاء على السودان ، ولكنه أدى إلى نتائج غير ظاهرة ، وهى كشف الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ كله . . . وكانت هذه هى الضربة القاضية التى وجهت إلى ثورة ١٩١٩ : انكشف ماهر والنقراشى وزملاؤهما ، وأصبحوا تحت رقابة مستمرة للمخابرات البريطانية . . . وأصبحت قيادة الجهاز السرى عاجزة عن العمل تماماً ! وكان المفروض أن تمنحى هذه القيادة بعد أن انكشف أمرها ، وأن تسند إلى أشخاص آخرين ، لا رقابة عليهم ، ولا شبهات تحيط بهم ، كى يتولوا هذا العمل الخطير .

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث ! وفى الوقت نفسه انقطعت الصلة بين القيادة القديمة وبين بعض الذين ضحوا بكل شىء وهم يعملون من أجل الثورة ، مثل أحمد عبد الحى كيرة ! وتوالى الحكومات ولم تفعل شيئاً لأسر الشهداء . كان بعضهم يموت من الجوع ، وكان بعضهم مشرداً فى الشوارع ، وكان بعضهم لا يجد ثمن الكفن ليدفن به ! وكان النقراشى وأحمد ماهر وبعض زملائهما يساعدون بعض هؤلاء مساعدات بسيطة ، لأن حالتهم المالية لاتسمح بأكثر من ذلك . ولكن الدولة نفسها لم تفعل لهم أى شىء ، والأحزاب التى كانت خزائنها مليئة بالأموال لم تقم بأى مساعدة لأسر الشهداء . . . ولم يلبث هؤلاء جميعاً أن شعروا بأن الدولة تعتبر التضحية الوطنية جريمة تستحق العقاب ! وكانت حجة الذين يعارضون فى مكافأة الذين ضحوا فى ثورة ١٩١٩ ، أن الوطنية لايجوز أن يدفع لها ثمن ! . . . وقد يكون هذا معقولاً ومنطقياً ، لو أن الوزراء الذين تولوا الحكم بعد ذلك

ولم يكن لهم أى دور واضح فى ثورة ١٩١٩ ، لم يكافئوا الكثيرين لا لسبب إلا لأنهم أقاربهم أو محاسبيهم أو أقارب زوجاتهم !

وقد كتب الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى ، الذى كان أول من ألقى قنبلة فى ثورة ١٩١٩ على سيارة محمد سعيد باشا ، فى مذكراته صفحة ١٧ الموجودة تحت يدى : « . . سئل بعض وكلاء الوزارات هل له سابقة جهاد فى الحركة الوطنية ؟ فقال : « نعم . اعتقلت ليلة كاملة فى قسم الخيزرة ! ! » . . فواجبنا ، لو أنه لى ساعة مما لقينا ، أو بات ليلة من ليالينا ! إن الموت كان أهون مائة مرة ومرة من عذاب الجحيم الذى كنا نذوقه ، قطرة قطرة ، فى كل ساعة ، وفى كل لحظة ، فى ليان طرة وليان أبى زعبل ! »

تعين المحرمين فى الحكومة !

ولقد مكث سعد زغلول ثمانية أشهر فقط رئيساً للوزارة! وحاول أن يفعل شيئاً للجهاز السرى . . ولكنه فعل شيئاً بسيطاً لا يتناسب مع تضحياتهم . . ومع ذلك عندما عين عريان سعد — الذى ألقى قنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى سنة ١٩١٩ — عينه بسبعة جنبيهاة ونصف جنيه فى الشهر ! ويومها هاجمت صحف المعارضة سعد زغلول ، وقالت إن هذه محسوبة . واعترض يومها أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ ، لأن عريان سعد لم يحصل على شهادة عليا . ولم يكن هذا ذنب عريان سعد ، لقد كان فى ثورة ١٩١٩ طالباً فى كلية الطب ، وليس هو الذى خرج من الكلية ، وإنما الذى أخرجه حكيم المحكمة العسكرية عليه بالسجن !

وحدث في شهر مارس سنة ١٩٢٤ أن كتب سعد زغلول كشفًا بأسماء عدد من أعضاء الجهاز السري الذين حكم عليهم بالإعدام ، وأبلغ توفيق نسيم وزير المالية أنه يرى تعيينهم في وظائف . وكانت الوظائف المطلوبة صغيرة جداً وتافهة جداً ، ولا يزيد مرتب أكبرها على ١٥ جنيهًا في الشهر ! وكان في الكشف أسماء منها محمد حسن البشبيشي الذي حكم عليه بالإعدام ، وحامد المليجي الذي حكم عليه بالإعدام ، ومحمد يوسف الذي حكم عليه بالإعدام ، ومحمد عبد السلام الذي حكم عليه بالإعدام ، وعلى هنداوى الذي حكم عليه بالإعدام ، ومحمد لطفى المسلمى الذي حكم عليه بالإعدام في قضية عبد الرحمن فهمى ، ومحمد شمس الدين الذي حكم عليه بالإعدام في قضية قبيلة السلطان حسين ، وعريان يوسف سعد الذى حكم عليه بالأشغال الشاقة في قبيلة يوسف وهبه باشا ، وثلاثون اسما آخرون كلهم بين محكوم عليه بالإعدام أو محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة !

وقرأ توفيق نسيم باشا الكشف ورماه وهو يقول : « هذه محسوبة صارخة ! هذا ضد القانون المالى ! » . . . فليل لنسيم إن سعد زغلول يقول إن هؤلاء ضحكوا بحياتهم من أجل بلادهم ! وقال توفيق نسيم : « هؤلاء مجرمون ! كيف يريد سعد باشا منى أن أعطى استثناءات للذين ألقوا علينا القنابل ! إن القانون المالى لا يسمع بهذا ! » واستدعى توفيق نسيم مستر ريجنالد بترسون المستشار المالى في وزارة المالية ، وسأله رأيه في هذه التعيينات ، فقال مستر بترسون إنها ضد القانون المالى على خط مستقيم !

وثار سعد زغلول عندما بلغه موقف توفيق نسيم وقال : « كيف نثور على بريطانيا أعظم إمبراطورية في العالم ، وصاحبة أكبر أسطول في الدنيا ، ونخضع للقانون المالى الذى وضعه الإنجليز ؟ ! » . . . ولكن توفيق نسيم راوغ ! واضطر سعد زغلول أن يأمر بتعيين بعضهم في البرلمان حيث لا يوجد قانون مالى ! . . . واستقال نسيم بعد ذلك

من الوزارة . وكان يقول إن أسباب استقالته أن سعد زغلول كان يريد أن يملأ الدولة بالمجرمين ؟ !

وكان من سخرية القدر حقاً أن سعد زغلول عين توفيق نسيم وزيراً للمالية في وزارته ، ومحمد سعيد باشا وزيراً للحقانية في وزارته ، وقد كان الجهاز السرى يلقي عليهما القنابل في سنة ١٩١٩ لأنهما توليا الحكم في ظل الحماية البريطانية . . . ولقد كانت ثورة ١٩١٩ تحذر بأنهما لا يستطيع أن تفعل شيئاً لشهداء الثورة لأن الإنجليز كانوا يحكمون مصر فعلاً ، أو كما قال سير سيدنى سميث في مذكراته — صفحة ٩١ — وقد كان يومها من أكبر الموظفين الإنجليز في مصر : « في فبراير سنة ١٩٢٢ أنهت الحكومة البريطانية رسمياً الحماية على مصر ، وأعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأطلق على السلطان لقب الملك ، وأعد دستور جديد ، واكتسبت البلاد كل مظاهر الاستقلال ، ولكن السلطان البريطاني لم ينقص إطلاقاً : المتدوب السامى البريطانى يقدم نصيحته للملك ، لكل مصلحة في الدولة مستشار بريطانى للوزير ، القضاة البريطانيون يجلسون في المحاكم إلى جانب القضاة المصريين ، كل موظف مصرى كبير في الحكومة بجواره موظف بريطانى يقدم له النصيحة . ومع أن سلطة بريطانيا لم تكن بصورة ظاهرة ، فإنها كانت دائماً موجودة ! . وكانت النصيحة البريطانية التى تقدم ، يجب أن يؤخذ بها . . فقد كان يسندها دائماً جيش الاحتلال ! »

* * *

ولكن لماذا لم يفعل أحد شيئاً من أجل شهداء الثورة بعد معاهدة ١٩٣٦ التى قيل يومها إنها معاهدة الشرف والفخار؟! . . كان يجب أن تمنح الدولة معاشات لأسر الشهداء والذين حكم عليهم بالإعدام ، ولكن هذا لم يحدث ! . . وكان يجب أن تسمى شوارع بأسماء هؤلاء الشهداء ، ولكن هذا لم يحدث . . وكان يجب

أن يصدر قرار بتعليم جميع أولادهم إلى أن يحصلوا على شهادات من الجامعة . .
ولكن هذا لم يحدث أيضاً ! . . ولقد كانت الأحزاب السياسية مؤلفة من أغنياء
وأصحاب ملايين . وكان من الممكن أن يجمع من هؤلاء مبالغ لمساعدة هذه الأسر
الخانعة . ولكن هذا لم يحدث . . وكان من الممكن أن تكتب قصص هؤلاء الأبطال
في كتب . ولكن هذا لم يحدث . فقد جاء وقت من الأوقات كان الاتصال فيه بثورة
١٩١٩ تهمة وليس شرفاً . . وكانت الصدارة للانتهازيين . ولذين تسلقوا على جثث
هؤلاء الضحايا والشهداء ! وهذا خطأ كبير لثورة ١٩١٩ !

ولعل من أكبر الأخطاء أن مذكرات سعد زغلول لم يقرأها أحد بعد وفاته .
ولا رسائله السرية لعبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للثورة . ولا رسائله السرية
التي كان يتلقاها أحمد ماهر الذي خلف عبد الرحمن فهمي في رئاسة الجهاز السري
بعد القبض على عبد الرحمن فهمي في آخر يونيو سنة ١٩٢٠ . لو أن أحداً
من القادة قرأ كل هذا عقب وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ لتغير مصير
ثورة ١٩١٩ ، لعرفوا رأي سعد في الطبقة العالية وضرر الاعتماد عليها . لعرفوا رأي
سعد في الملك فؤاد وفي النظام الملكي ، لعرفوا رأي سعد في الجهاز السري ودور العمال
الفقراء فيه كما سجله فيما كتبه عن النجار « محمد فهمي على » الذي أعدم في قضية
الاغتيالات . . لعرفوا رأيهم في الأمراء والأسرة المالكة . لعرفوا رأيهم في الإقطاعيين
وأصحاب المصالح . . وأخيراً لعرفوا رأيهم في الذين ضحوا بحياتهم في
ثورة ١٩١٩ .

ولكن أحداً من هؤلاء لم يهتم بقراءة هذه المذكرات كلها ، أو يبحث عن رسائل
سعد زغلول وتعليماته لعبد الرحمن فهمي . ولعل السبب أن خط سعد زغلول متعب
 للقراءة ! إن قراءة الصفحة الواحدة تستغرق ساعة أو ساعتين في بعض الأحيان ،

ولكن كان من الممكن أن تؤلف لجنة لبحث هذه المذكرات . فهى أشبه بوصية لينين
لزعما ثورة روسيا . لأنهم لم يستطيعوا نشر الوصية كلها . ولكنهم درسوها واستفادوا
من التوجيهات الموجودة فيها . .

ثمن الضربة !

ولنقارن هذا بالمكافأة التى حصل عليها مسر ألكسندر كين بويد مدير المخابرات
البريطانية فى مصر ، والذى كان يتولى منصب مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية .
والذى لعب الدور الذى كشفناه فى مصرع السردار ! إن كين بويد التحق بالمخابرات
البريطانية فى أوائل عام ١٩١٧ . . وأمامى دوسيه ألكسندر كين بويد فى إدارة
المعاشات بوزارة الخزانة بالقاهرة . إن رقم الملف هو (٥٤٠ - ٣ - ٦) ، ونقلب
أوراق الملف فنجد أنه عين فى حكومة السودان فى ٢٦ / ٩ / ١٩١٧ وليس فى
الدوسيه طبعاً أن عمله الحقيقى هو موظف فى المخابرات البريطانية . . ولكن نجد أنه
انتدب للعمل فى دار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة فى أول أبريل سنة ١٩٢٠ .
إن هذا التاريخ له أهمية كبرى ! فقرار المخابرات البريطانية بنقله من الخرطوم إلى القاهرة
صدر بعد أن اشتد نشاط الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ وقام بعمليات كبيرة ، وعجزت
المخابرات البريطانية فى مصر عن الكشف عن الجهاز السرى . فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩
ألقيت قنبلة على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ألقيت
قنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء ، وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة
على إسماعيل سرى باشا ، وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا ،
وكانت المخابرات البريطانية تبذل جهودها للكشف عن الجهاز السرى للثورة ، وكان
هذا هو السرى أن المخابرات البريطانية عينت كين بويد فى أول أبريل سنة ١٩٢٠

مديراً للمخابرات البريطانية في مصر ، تحت اسم سكرتير بـ شرق بدار المندوب السامي
البريطاني !

وما كاد كين بويد يتسلم عمله في القاهرة حتى نظم عملية تلفيق قضية عبد الرحمن
فهى رئيس الجهاز السرى للثورة ، وقبض عليه فى آخر مايو وحكم عليه هو وعدد
من زملائه بالإعدام . ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ! وفى ٢٦ مارس
سنة ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا استقلال مصر . وسمحت بإنشاء وزارة الخارجية المصرية !
وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكى بتعيين مستر كين بويد مديراً عاماً لوزارة
الخارجية المصرية ! . . وفى أول يناير سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بنقله مديراً عاماً
للإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية المصرية ! . . وفى يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ أصدر
إسماعيل صدقى باشا قراراً بأن يكون مرتب كين بويد ٢٠٠٠ جنيه سنوياً . فوق
بدل الاعتبار الذى كان يزيد على هذا المبلغ ! وعند توقيع إلغاء معاهدة ١٩٣٦
تم الاتفاق على إلغاء منصب مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية وأحيل إلى المعاش
فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩٣٧ بمعاش قدره ٩٠ جنيه شهرياً . . وقررت الحكومة
المصرية . بمذكرة فى ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ، منحه مكافأة قدرها ٥٠١٦ جنيهًا .
و ١٣٩ ملجأ . لأنه خرج قبل ٧ سنوات من انتهاء خدمته !

فهل يكافأ كين بويد بخمسة آلاف جنيه فقط . وهو الذى لعب الدور الأول
فى تلفيق قضية عبد الرحمن فهى . وهو الذى لعب الدور الأول فى حكاية مصرع
السرदार ! . . ماذا فعلت بريطانيا . لمكافأة هذا الرجل الذى كان يدير المخابرات
البريطانية المصرية ، والذى قال التحقيق الذى نشرته الصحف الأمريكية فى عام
١٩٣٨ عن المخابرات البريطانية أن دور المخابرات فى مصرع السرदार كان من أعظم
جبطات المخابرات البريطانية فى تاريخها ! . . اننا نجد أن ملك بريطانيا أنعم على

كين بويد بلقب سير عقرب اعتزاله خلعته الحكومة المصرية ! ولكن هل ما قدمه كين بويد يساوى فقط لقب سير ؟ ! إن دوركين بويد أدى إلى إسقاط سعد زغلول ، وإلى تحويل السودان إلى مستعمرة بريطانية ، وإلى الكشف عن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، فهل هذا كله يساوى لقب سير ؟ ! إن ملف مستر ألكسندر كين بويد فى وزارة الخزانة المصرية لا يقول أكثر من هذا . . فلا بد أن المخابرات البريطانية مظلومة فى الدور الذى نسب إليها فى مصرع السردار ! لابد أننا ظلمنا المخابرات البريطانية ، وظلمنا كين بويد رئيس المخابرات !

ولكننا لا نلبث أن نكتشف مفاجأة ! إنها ليست فى أرشيف وزارة الخزانة بالقاهرة . . وإنما فى مدينة كفر الدوار ! ! إن الحكومة البريطانية لم تلغ مليا واحداً من خزائنها مكافأة لكين بويد رئيس المخابرات فى مصر ! ولكنها دفعت المكافأة من دم الشعب المصرى ! فقد عينت الحكومة البريطانية كين بويد رئيساً لمجلس إدارة شركة صباغى البيضاء ، التى يساهم فى نصف رأس مالها الإنجليز . . وكين بويد لم يسبق له أن عمل فى الصباغة ، أوفى الصناعة ، أوفى إدارة الشركات ! ولكنها مكافأة مستترة لكين بويد مدير المخابرات . على الخدمة العظيمة التى قدمها ! ونذهب إلى حسابات شركة صباغى البيضاء ونطلع على هذه الحسابات فنذهل ! إن كين بويد قبض من خزانة شركة البيضاء فى كفر الدوار فى سنة ١٩٤٣ مبلغ ٥١,٦٥٢ جنيهًا و ١٣٠ ملياً !! نعم ٥١ ألف جنيه فى عام واحد ! . . وقبض كين بويد من خزانة شركة البيضاء فى كفر الدوار سنة ١٩٤٤ مبلغ ٥٣,٨٩٥ جنيهًا و ٤٢٤ ملياً ! نعم ٥٣ ألف جنيه فى عام واحد ! . . وقبض كين بويد من خزانة شركة البيضاء فى كفر الدوار فى سنة ١٩٤٥ مبلغ ٨٨,١٠٧ جنيهًا و ٩٧٠ ملياً ! نعم ٨٨ ألف جنيه فى عام واحد ! . . واستقال كين . . بد فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ومع ذلك فمسجل فى حسابات الشركة

أنه قبض في عام ١٩٤٦ مبالغ ٦٧,٤٧٨ جنيهاً و ٤٨٠ ملياً . . نعم ٦٧ ألف جنيه في عام واحد !

وسجل في حسابات الشركة أن مجموع المبالغ التي تقاضاها كين بويد هو ٢٨٤.٠٥٥ جنيهاً و ١٧٨ ملياً ! . . ونسيت أن أقول إن كين بويد كان مساهماً في هذه الشركة بثلاثة آلاف جنيه فقط دفعتها الحكومة البريطانية ! . . فلا بد أن الحكومة البريطانية تعرف أن كين بويد مدير المخابرات البريطانية بمصر قام بعمل ضخم يستحق عليه هذه المكافأة التي لم يسبق لها مثيل ! . . إن الحكومة البريطانية أهدت المارشال « اللورد هيج » قائد الجيوش البريطانية في الحرب العالمية الأولى ١٠٠ ألف جنيه مكافأة له على انتصاره في الحرب ! . . وأهدت الفيلد مارشال اللورد اللنبي ٢٥ ألف جنيه مكافأة له على فتح القدس !

فإذا فعل كين بويد ليأخذ مكافأة تبلغ أكثر من ضعف مجموع المكافأة التي حصل عليها الفيلد مارشال اللورد هيج والفيلد مارشال اللورد اللنبي ١٩

السفارة تسأل عن المعاش !

ومن الطريف أنه في ٥ يوليو سنة ١٩٦٣ أرسلت السفارة البريطانية في القاهرة خطاباً إلى وزير خارجية الجمهورية العربية تسأل : هل يصرف معاش مسز جون أرملة السير ألكسندر كين بويد، وهو ثلاثة أثمان التسعين جنيهاً المستحقة لكين بويد . . وأجابت وزارة الخارجية بأن المعاش يصرف بانتظام منذ ٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ لمسز جون ، وأنه يحول لها إلى البنك الأهلي المركزي بلندن .

. . .

وهكذا كانت أموال مصر تنفق بهذا السخاء على مدير المخابرات البريطانية في مصر . . الذى كشف الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وكان أحمد عبد الحى كيرة . أحد أبطال الجهاز السرى، يمشى فى شوارع إستانبول - جائعاً - عارياً - شريداً . مفلسا . . وقد تحول من رجل إلى قنبلة تهدد بالانفجار !

النجار الذى كتب عنه سعد زغلول !

فى مذكرات سعد زغلول أسماء ملوك وسلاطين وأهراء . وأسماء زعماء ورؤساء وزارات . ولكنه كتب فى مذكراته عن عامل نجار . . إنه شاب اسمه محمد فهمى على عمره ٣٠ سنة . صناعته نجار يكسب فى اليوم الواحد عشرة قروش . ولكن هذا النجار كان بطلا من أبطال ثورة ١٩١٩ .

انضم محمد فهمى على للجهاز السرى للثورة فى شهر نوفمبر ١٩٢١ . بعد القبض على رئيس الجهاز السرى عبد الرحمن بك فهمى . وبعد أن تولى الدكتور أحمد ماهر الإشراف على هذا الجهاز . التحق محمد فهمى على بخلية شقيق منصور . ولكنه لم يكن يكتفى بالانضمام إلى خلية واحدة . كان عضواً فى عدة خلايا تابعة للجهاز . كان يضرب بالرصاص . ويحصل على المعلومات . ويوصل الرسائل . وكان يعرف كثيراً من أسرار هذا الجهاز . . وكان يضطر - فى بعض الأحيان - أن ينقطع عن عمله . فلا يكسب ملياً واحداً فى ذلك اليوم . ويأكل رغيفاً وطبقاً من الفول طول اليوم . ويسمع السلطات العسكرية تعلن عن مكافأة ألف جنيه . وخمسة آلاف جنيه . وعشرة آلاف جنيه . لمن يدلى بمعلومات عن الجهاز السرى . ولكنه كان يقرأ هذه الإعلانات التى تلصقها السلطات العسكرية البريطانية على الجدران ويضحك

ويعضى يبيت ليلته بدون عشاء . وكان بارعاً فى الهرب وتضليل البوليس . . كان يغير صناعته . فهو يوماً حداد ، ثم يصبح بعد ذلك نجاراً ، ويوما يرتدى ملابس فلاح ، ويوماً يرتدى بنطلوناً ، وعلى الرغم من مجهودات المخابرات البريطانية ، وعلى الرغم من مطاردة البوليس ، لم يستطع أحد أن يعرف من هو هذا الشاب الأسمر الذى يقوم بأخطر العمليات فى ثورة ١٩١٩ .

وقد اشترك فى عدد كبير من العمليات ، ولكن العملية الوحيدة التى لم يشترك فيها هى عملية قتل السردار . . واعترف شفيق منصور عليه وقبض عليه البوليس . . وقدمته النيابة العمومية فى قضية ماهر والنقراشى المشهورة بقضية الاغتيالات . . ووقف ممثل النائب العام يطلب الحكم بالإعدام على النجار محمد فهمى على ، ووجهت إليه ١٥ تهمة . .

أولاً : فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ : بشارع السد قسم بولاق بالقاهرة ، قتل عمداً العسكرى البريطانى بروكول بطريقة إطلاق عيار نارى عليه ، وذلك مع سبق الإصرار .

ثانياً : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بشارع قصر العينى قسم السيدة بالقاهرة قتل عمداً مستر الدرد براون بطريقة إطلاق عيار نارى مع سبق الإصرار .

ثالثاً : فى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ : بشارع الفلكى قسم عابدين بالقاهرة ، قتل عمداً البكباشى كيف (من كبار الضباط الإنجليز فى البوليس) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

رابعاً : فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١ : بمديقة الأورمان بالجيزة ، قتل عمداً على حسين عوض (من رجال البوليس السرى) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

خامساً : فى ليلة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ : بتأمر المبتدئان قسم السيدة بالقاهرة قتل عمداً المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك (عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليهما أصابت أولهما فى بطنه وفى أعلى ساقه اليمنى . وثانيهما فى بطنه وساعده الأيمن . وذلك مع سبق الإصرار .

سادساً : فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ : بتأمر الجيزة بمديرية الجيزة قتل عمداً المستر روبسون (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته فى العمود الشوكى وأجزاء أخرى حساسة من جسمه وذلك مع سبق الإصرار .

سابعاً : فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ : بتأمر السيتية قسم بولاق . شرع عمداً فى قتل العسكري البريطاني سورتون بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابته . وذلك مع سبق الإصرار .

ثامناً : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بتأمر قصر العينى قسم السيدة بالقاهرة شرع فى قتل عبد الدايم إبراهيم (من رجال البوليس) بطريقة إطلاق عيار نارى عليه أصابه . وذلك مع سبق الإصرار .

تاسعاً : فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بخديفة الأورمان بالجيزة . شرع عمداً فى قتل المستر . و . براون (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) وابنه ووربية ابنه بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابتهم . وذلك مع سبق الإصرار .

عاشراً : فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ : بنحوار قسم الأريكية فى القاهرة . شرع عمداً فى قتل العسكري البريطاني كوشو بطريقة إطلاق عيار نارى عليه أصابه فى البطن . وذلك مع سبق الإصرار .

حادى عشر : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بجهة المطرية قسم الوايل بالقاهرة
 شرع عمداً فى قتل المستر أوبوند تنيش (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر)
 بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

ثانى عشر : فى يوم ١١ مارس سنة ١٩٢٢ : بجهة السبينة بالقاهرة ، شرع عمداً
 فى قتل المستر جون ماكنتوش (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق
 عيارين عليه أصابه أحدهما ، وذلك مع سبق الإصرار .

ثالث عشر : فى يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٢ : بجهة كوبرى الليمون قسم
 الأزبكية بالقاهرة ، شرع عمداً فى قتل الجنديين البريطانيين بيكر وتوسند بطريقة
 إطلاق أعيرة نارية أصابتهما ، وذلك مع سبق الإصرار .

رابع عشر : فى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ : بشارع القاضى الفاضل قسم
 عابدين بالقاهرة ، شرع عمداً فى قتل الكولونيل بيجوت (من كبار الضباط فى الجيش
 البريطانى) بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

خامس عشر : فى سنة ١٩٢٣ : بمدينة القاهرة قتل عمداً خريستو تيريدس
 وشرع عمداً فى قتل ضباط بريطانيين وجنود بريطانيين ، وأشخاص آخرين ،
 بطريقة إلقاء قنابل عليهم فانفجرت ، وذلك كله مع سبق الإصرار .

الخبأ العجيب !

وكان النجار محمد فهمى على هو الذى صنع خبأ القنابل والمسلسات لهذه الخلية
 السرية ، وقد جعله فى بيت محمود إسماعيل الذى فتنشته المخابرات البريطانية وضباط
 البوليس الإنجليز عشرات المرات دون أن يصلوا إلى هذا الخبأ العجيب : إن مبنى هذا
 الخبأ فى دورة المياه فى منزل محمود إسماعيل أحد زعماء خلية الاختيالات ، وعندما
 الكتاب المتنوع - ثان

اعترف محمد فهمى على بمكان هذا الخبأ ، وذهب رسل باشا حكمدار القاهرة ومعه
إنجرام بك مساعد الحكمدار وكبار الضباط الإنجليز ، ورجال القلم السياسى ،
وعرف رسل باشا سره العجيب ، راح يهزأ به من اليمين إلى الشمال مراراً وتكراراً ،
وهو فى ذهول ، كيف عجزت كل قوى البوليس أن تكشف هذا الخبأ ، مع أنها
فتشت بيت محمود إسماعيل شبراً شبراً ، وقامت بحفر الأرض فى بعض الغرف دون
جدوى ؟ وقد بنى الخبأ بطريقة عجيبة : كانت أرضية المرحاض مساوية لأرضية دورة
المياه ، والأولى من الأسمنت ، فصنع محمد فهمى على على هذا الاتساع صندوقاً
من الخشب تثبت أرضيته بأرضية المرحاض ، وكان ارتفاعه حوالى ٧٥ سنتيمتراً ،
بجوانب من الخارج وجوانب داخلية حول الفتحة التى توازى فتحة المرحاض الأصلية ،
وغطاء هذا الصندوق من الخشب ، ومفصول عن الصندوق بمسامير قلاووظ ، وتلك
المسامير ويرفع الغطاء عند وضع أو أخذ القنابل بداخل الصندوق ، ثم يغلَق وتربط
المسامير القلاووظ ، ولاتستطيع العين المجردة أن تعرف أن دورة المياه فيها مخبأ سرى ،
أو أن فيها مسامير قلاووظ .

واعترف محمد فهمى على بارتكابه هذه الجرائم كلها ، وبأنه هو الذى ابتكر ونفذ
هذا الخبأ العجيب . وفى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ أصدرت محكمة الجنايات حكمها
بإحالة أوراق محمد فهمى على إلى المفتى ، وأجلت الحكم فى شأن باقى المتهمين ، وهم
أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى وزملائهم . وفرج الناس لأن أحمد ماهر
والنقراشى والشيشينى لم يحكم عليهم بالإعدام ، ولم يهتم أحد بالنجار محمد فهمى على
الذى أحيل إلى المفتى توطئة للحكم عليه بالإعدام .

ولكن رجلاً واحداً اهتم بهذا النجار الفقير ، الذى ارتكب كل هذه الحوادث
وعنده ٧ أولاد ، وكان هذا الرجل هو زعيم ثورة ١٩١٩ . كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ :

« محمد فهمي علي ، هو أحد المتهمين في قضية الاغتيالات السياسية ، أظنه نجاراً . . وقد حكم بأن يؤخذ في أمرته رأي المفتي دون شركائه في التهمة ، مما يدل على نية الحكم عليه بالإعدام . ولم يهتم الجمهور بشأنه ولا استشر بشيء من الأسف لحاله ، إذ حصر كل همه في الآخرين ، والبحث عما ينتظرونهم ، من الإدانة أو البراءة . - والتهمة لم تكن بمرقة مال ، ولا انتقاماً شخصياً ، بل لغرض سياسي قصده المحكوم عليه ، وهذا الغرض في حد ذاته ، يقطع النظر عن وسيلته ، غرض محمود ، هو إنقاذ الوطن من أيدي غاصبيه . سار هذا الشيء لهذه الغاية في الظلام ، من غير أن يشعر به أحد ، ومع كونه اجتهد في ألا يعلم به أحد ، ثم هو الآن قادم على الموت ، وما يرى له أحد . لماذا انصرف الناس عنه ؟ ألكونهم رأوا في فعله شناعة ؟ وفي وسيلته شراً يحسول خير في قصده ؟ لا أظن ذلك ، إذ ما وجدت عند من حادثته في هذا الشأن - شعوراً به . وإنما أظن أن هذا لكون ذلك البائس من العامة ، الذين لا يهم الجمهور موتهم أو حياتهم . إن كان الأمر كذلك ، فكيف يخرج من هذا الجمهور من يعرض للخطر حياته خدمة لهذا الجمهور ؟ ربما يقال إنه لم يعرض حياته لأى خطر ، لأنه اتخذ كل احتياطاته ، وما أقدم على ما أقدم عليه من شر ، إلا بعد أن استيقن من سلامته . إن كان الأمر كذلك ، فلماذا انبعثت نفسه للقيام بهذا العمل ، وتكليف نفسه بتعب التوفى من خطره ؟ » .

وقود الثورة

وهذه هي المرة الوحيدة التي يدون سعد زغلول - بخط يده ، في مذكراته - عن رأيه بصراحة في أعمال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، ويتحدث بوضوح عن أهمية

هذا العمل . وعن الجنود الفقراء المجهولين الذين اشتركوا في الجهاز السرى ، وضحووا بحياتهم من أجل هذا الشعب . . ولكن أهم من هذا كله أن سعد زغلول يأسف لأن رأى العام لم يهتم بهذا النجار ، لأنه من الشعب الفقير ، ولهذا لا يهتم الناس بموته أو حياته . وهو يخشى من هذا الإهمال أن يؤدي إلى ألا يخرج من هؤلاء الفقراء من يقوم بهذه الأعمال المقصود بها تحرير الوطن من الاستعمار . وواضح من هذا أيضاً أن سعد زغلول كان من رأيه أن يستمر الجهاز السرى فى عمله . . وأنه لا يمكن الرد على عنف الاستعمار إلا بعنف يقابله . .

ويظهر بخلاء رأى سعد زغلول فى الذين قاموا بالثورة خفية ، والذين كانوا وقوداً لها ، ولقد كتب سعد زغلول فى مذكراته بالحرف الواحد يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ : « لقد دلت هذه المحنة التى نجتازها . على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس . ولا سيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم . وخور . . دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة وتعبد القوة . . . ومع أن المتعلمين منهم أفسدتم أخلاقاً . وأحطهم صفات : يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . . ويأتون المنكر ثم يتفخرون بإتيانه . . كأن بينهم وبين الفضل عداة » . .

أمام المشقة !

ولقد كان هذا هو شعور سعد زغلول بعد مصرع السردار ، وبعد أن فوجئ به ، وبعد أن شعر بأن هذه العملية موجهة ضده ! . . وقد بقى موجّه هذه الضربة لغزاً ! وكان سعد زغلول يقول لأصدقائه إنه عندما تقع جريمة يجب أن نعرف المستفيد منها . . وكان سعد يقول دائماً : إن المستفيد من جريمة قتل السردار هو الملك والإنجليز . .

إن الملك تخلص من وزارة الشعب ليحكم حكماً دكتاتورياً.. وتخلص الإنجليز من الوزارة الوطنية التي تطالب بالاستقلال . ايجيئوا بوزارة تنفذ أوامر المندوب السامي البريطاني وجعل السودان مستعمرة بريطانية . واقد كان يبدو من مذكرات سعد زغلول -- بوضوح -- أنه يؤمن بوطنية الذين ارتكبوا هذا الحادث . فقد كتب في مذكراته يوم تنفيذ حكم الإعدام فيهم يقول بالحرف الواحد :

٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« في يوم ٢٣ الجارى . فى الساعة السابعة صباحاً . نفذ الحكم بالإعدام فى المحكوم عليهم فى قضية السردار . إلا عبد الفتاح عنایت . حيث استبدلت عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة . ولقد أبدى المنفذ عليهم الحكم ثباتاً عظيماً . إلا شنيق منصور . فإنه كان جباناً وقد قال إبراهيم موسى حينذاك . إنه حكم عليه لكونه سعدياً ، ولكنه سعدى إلى الممات . ثم هتف : بخيا سعد! ولم يتأثر الناس لإعدام شفيق منصور ، بل ربما كثيرون شمتوا به . وأعجبوا بشجاعة محمود إسماعيل وثباته . واستخفافه بالموت حتى لحظة الأخيرة ، ومثله محمود راشد ، ثم الباقون » .

اليد الخفية !

انتهى نص ماكتبه سعد زغلول فى مذكراته . . وهذا دليل واضح على أن سعد زغلول معجب بهؤلاء الأبطال . ماعدا شنيق منصور . الذى اعترف على قيادة الجهاز السرى ثورة ١٩١٩ . ولكن سعد زغلول بقى طول حياته يعتقد أن يداً خفية وراء هذا الاغتيال . وأن هذه اليد الخفية اتصلت بأحد قتلة السردار وأفهمته أن قتل السردار عمل وطنى . وعندئذ قامت الخلية السرية باغتياله ، دون أن ترجع إليه . وكان سعد زغلول يتهم الملك . ويتهم الإنجليز .

ولا يمكن للمؤرخ أن يقبل هذا الاتهام على علته ! . . هل من المعقول أن يشجع الإنجليز على قتل السردار الإنجليزي ؟ . . إن التاريخ يقول إن قلم المخابرات البريطانية أكثر من سابقة في هذا الموضوع . إن التاريخ ناسى يقول إن الإنجليز هم الذين قتلوا الجنرال جوردون في الخرطوم ! فهل كانت يد التدبير الخفية في قتل السردار هي يد المخابرات البريطانية ؟ . . وهل أرادت المخابرات البريطانية - بالاشتراك مع الملك - أن تتخلص من سعد زغلول ، وتفصل السودان عن مصر ؟

التحقيق الخطير

إن المؤرخ لا يستطيع أن يقبل هذه النظرية ، على الرغم من معقوليتها ، إلا بوثيقة ! . . وقد ظهرت هذه الوثيقة بعد مصرع السردار بأربعة عشر عاماً ! في أوائل عام ١٩٣٨ قام عدد من الصحفيين الأمريكيين بتحقيق ضخم عن المخابرات البريطانية ، واتصلوا بعدد من الذين كانوا يعملون في هذه المخابرات ثم اعتزلوا العمل . وسافر عدد من هؤلاء الصحفيين إلى لندن ، وإلى عدد من عواصم العالم لجمع معلومات عن هذا الجهاز الخطير . وفي الوقت نفسه اطلعوا على عدد من الوثائق السرية الموجودة في أرشيف المخابرات الأمريكية ! . . وبعد كل هذا نشروا هذا التحقيق في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٨ في جريدة « السانداي هيرالد » الأمريكية . وفي ٢٠ صحيفة أمريكية أخرى من صحف « هيرست » في الوقت نفسه . وقامت قيادة السفارة البريطانية في واشنطن . . . وذهب سير رونالد لندنس السفير البريطاني ، وقابل مستر كوردل هل وزير الخارجية الأمريكية ، محتجاً على إذاعة هذه الأسرار التي تسمى لبريطانيا حليفة أمريكا ! . . فما هو هذا التحقيق الصحفي

الذى أقام الدنيا وأقعدھا فى تلك الأيام ؟ ! . . لقد جاء فى هذا التحقيق ما يأتى :
« كانت المخابرات البريطانية فى القرن الماضى محتفية عن أنظار الناس . وكان كبار
رجال وزارة الخارجية البريطانية هم وحدهم العالمين بالأعمال العظيمة التى تقوم بها
المخابرات البريطانية . ولكن بمرور السنوات أصبح للمخابرات البريطانية شأن عظيم .
وصار لها رأى كبير فى سياسة بريطانيا الخارجية . وكثيراً ما يسير رجال المخابرات
البريطانية فى سياسة مضادة لسياسة الحكومة . وإن هناك أربع خبطات سياسية
كانت السبب فى تقوية نفوذ قلم المخابرات البريطانية . ووضعه فى المكان العظيم
الذى يحتله فى الوقت الحاضر (١٩٣٨) . . »

وراح التحقيق الصحفي بشرح الضربات الأربع التى وقعت فيها إدارة المخابرات
البريطانية . والذى يهنا من هذا التحقيق الخطير « الضربة الرابعة » ! . .
ونظراً لأهمية هذه الضربة الرابعة ، رأينا أن ننشر صورة فوتوغرافية لما نشرته
الصحف الأمريكية عنها فى نهاية هذا الكلام . قال التحقيق الصحفي :
« إن الخطة الرابعة الكبرى هى أبرع ما قام به عملاء إدارة المخابرات البريطانية . .
إنهم استطاعوا فتح السودان دون إراقة دماء . باعتباره إحدى مستعمرات التاج
البريطانى . كانت هذه المستعمرة الإفريقية . التى تقع جنوب مصر تماماً . فى عام
١٩٢٤ تحت الحكم البريطانى المصرى ، وكان وجود مصر فى السودان أمراً يضابق
بريطانيا . وفى سبيل التخلص من وجود مصر فى السودان : صدرت التعليمات لإدارة
المخابرات البريطانية بأن تبذل كل مافى وسعها لتحقيق هذا الغرض . ولما كانت إثارة
نزاع على بين بريطانيا ودولتها التابعة مصر . أمراً غير صائب ، فقد انتظرت إدارة
المخابرات البريطانية الفرصة لتنفيذ الخدعة بطريقة ملتوية . وحانت الفرصة فى عام
١٩٢٤ ، إذ دعا اللورد ألكسندى - المندوب السامى فى مصر يومئذ - حاكم السودان العام

إلى اجتماع يعقد في القاهرة ، وكان اللورد ألنبي لايدري شيئاً عن العمل الذي تقوم به إدارة المخابرات البريطانية من وراء الستار . وفي اليوم الذي وصل فيه الحاكم العام سيرلي ستاك أطلق قذبة مجهولين النار عليه ، وقتلوه في الشارع . وأتاح هذا الاغتيال البشع لوزارة الخارجية فرصة مناسبة لإرواء غليلها . . . فبعد الحادث باثنتي عشرة ساعة ، طلبت بريطانيا تعويضاً لأرملة ستاك قدره ٢,٥ مليون دولار (نصف مليون جنيه في ذلك الوقت) . . . وبعد ٢٤ ساعة ، صدر الأمر بطرد مصر من السودان . واضطرت مصر الملعة أن تدفع وأن تخرج من السودان ، واكتسبت بريطانيا سيطرة تامة على السودان ، بفضل براعة إدارة المخابرات البريطانية ! . . . ومنذ ذلك الحين أصبح في استطاعة بريطانيا أن تسيطر على مياه النيل لتجوع مصر العنيدة ، حتى تدفع لشروطهم بسهولة . واليوم تتولى إدارة المخابرات البريطانية حكم السودان ، ومع أنه مستعمرة للتاج فإنه لا يقع في اختصاص وزارة المستعمرات ، بل تنفرد وزارة الخارجية بحكمه ، وكان موظفوها في السودان أعضاء في المخابرات البريطانية » . هذا هو نص التحقيق الصحفي الخطير الذي نشر في أمريكا منذ أكثر من ٣٦ سنة !

ختام المعركة

الجهاز السرى يتنقل نشاطه إلى لندن ليرة على العدوان البريطانى

هل انتقل الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إلى لندن عقب مصرع السردار ؟
وهل حاول أن يرد على العدوان البريطانى ، الذى وقع بعد الإنذار البريطانى ،
بمحاولة اغتيال رئيس وزراء بريطانيا ، ووزير خارجية بريطانيا ، ووزير مالية
بريطانيا الذين لعبوا الدور الأول فى هذا العدوان ؟ وهل وضع خطة لنسف دور
الوزارات فى لندن نفسها ، وإحداث زعر فى العاصمة البريطانية لم يسبق له مثيل ؟
وهل قرر الجهاز السرى للثورة أن يتنقل نشاطه فجأة من القاهرة إلى لندن بعد أن
شل الإرهاب المفاجئ والاعتقالات المتوالية ، والمظاهرات البحرية والاستعراضات
الحربية نشاط الجهاز فى داخل مصر ؟

كان معروفاً أن ميسر كين بويد مدير الإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية ، والذى
كان يتولى فى الوقت نفسه منصب مدير المخابرات فى مصر ، قد تولى جميع سلطات
الأمن عقب استقالة وزارة سعد زغلول ، وتولى أحمد زيور باشا رئاسة الوزارة .
وكان من بين الأوامر التى أصدرها فرض رقابة على جميع الخطابات التى تدخل إلى
مصر من الخارج ، وجميع الخطابات التى تخرج من مصر إلى الخارج ، وكان
أحد موظفى المخابرات البريطانية هو الذى يشرف بنفسه على عملية الرقابة على البريد .
وفى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وبعد مصرع السردار بأحد عشر يوماً ، تقدم الرقيب
الإنجليزى بخطابين مشتبهِ فيهما ! الخطاب الأول موجه إلى محمد محمد يحفظ

بشباك بريد بوستة ويميل ، وهي صاحبة اللدن ، تبعدها كما تبعده صاحبة مصر الجديدة عن قلب مدينة القاهرة . والخطاب الثاني موجه إلى محمد بك محمد يفظ بشباك البوستة العمومية في إستانبول .

والخطاب الأول ملئ من مكتب بريد القاهرة العموى ، والخطاب الثانى ملئ من مكتب بريد الإسكندرية العموى . واستوقف نظر الرقيب البريطانى أن محمد محمد هذا موجود فى إستانبول وفى لندن فى وقت واحد ، وأن عنوانه فى البلدين هو شباك البوستة ! . وفتحت المخابرات البريطانية الخطابين فوجدت أنهما لا يحتويان إلا على التحيات والسلامات والأشواق والسؤال عن الصحة ، ولا شئ يستوجب الارتباك ! ووجدت أن الخطبين مختلفان ، وأن الخبر فى الخطابين ليس واحداً . ولكن مستر كين بويد شك فى الأمر ، وأصدر أمره بإرسال الخطابين إلى المعمل الكيماوى التابع للمخابرات البريطانية فى مركز قيادة الجيوش البريطانية فى القاهرة . وقام المعمل بوضع الخطابين البريتين فى عدة أحماض وإذا بمدير المعمل يبادر بالذهاب إلى وزارة الداخلية ويقابل كين بويد ، ويبلغه أنه اكتشف أن الخطابين مكتوبان بالخير السرى وأن فيهما أشياء خطيرة ، وأن الخطاب الأول عبارة عن تعليمات مرسلة من القيادة الثورية فى القاهرة إلى محمد محمد الذى يقيم فى ضاحية (ويمبلى) فى لندن وفيه ما يأتى :

١ - صدر أمر القيادة بوقف جميع الشايط مؤقتاً داخل القطر المصري ، بسبب رقابة البوليس وعمليات القبض والاغتيال والبطش .

٢ - تمت الموافقة على أن تقوموا أنتم بعملية ديسمبر .

٣- المطلوب أولا التخلص من بلديين (رئيس وزراء بريطانيا يومئذ) ، ومن

أوستن تشمبرلين (وزير الخارجية) ، ومن ونستون تشرشل (وزير المالية) وهم المسئولون عن الإنذار الدنى .

٤ - يحسن أن يكون العمل مصحوباً بإلقاء قنابل على أبنية الوزارات .

٥ - يفضل يوم ٩ ديسمبر لانشغال الجميع بافتتاح البرلمان .

٦ - الأسلحة موجودة مع الأصدقاء في لندن ، والذين يقومون بالعمليات هم الأشخاص المتفق عليهم من قبل .

٧ - عبده يحضر ويتولى قيادة عملية ديسمبر ، وبعد ذلك يخرج فوراً .

والخطاب الثانى موجه إلى « عبده » فى إستانبول يكلفه أن يسافر فوراً إلى لندن ، ويقابل محمد محمد ، ويتلقى منه التعليلات لتولى عملية ديسمبر ، ثم يخرج فوراً بالجواز المزور .

ووصل هذا الاكتشاف العجيب إلى مستر كين بويد - رئيس المخابرات البريطانية فى مصر فى مكتبه بوزارة الداخلية - المسمى « رسمياً » مدير الإدارة الأوربية . وكان ذلك فى مساء يوم الأربعاء ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . وكان أول ما يتبادر للذهن أن هذه خدعة من الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأنه أراد أن يثير الفزع فى العاصمة البريطانية انتقاماً لثورة ١٩١٩ . ولكن مستر كين بويد قال إنه تلقى فى نفس الوقت معلومات أكيدة بأن هذه العملية صحيحة مائة فى المائة . وأصرع مستر كين بويد فى الحال إلى دار المندوب السامى البريطانى فى قصر الدوبارة، وأيقظ اللورد ألنبي المندوب السامى من النوم ، وأطلعهم على ترجمة الخطابين وعلى التقرير الذى كتبته إدارة المخابرات البريطانية فى القاهرة عن المعلومات التى وصلت إليها فى هذا الشأن . وعقد اجتماع حضره اللورد ألنبي وكبار رجال المخابرات البريطانية فى مصر .

وكان من رأى اللورد أُلنبي ضرورة إخطار المخابرات البريطانية في لندن وإستانبول بالعملية فوراً ، لكن تراقباً مكثي البريد في لندن وإستانبول ، فإذا جاء من اسمه محمد محمد أو محمد بك محمد لاستلام أحد الخطابين يقبض عليه فوراً ، ولكن كين بويد مدير المخابرات اعترض على هذا بأن الوقت لا يسمح بمثل هذا الإجراء ، فإنه يبدو من الخطابين أنهما حلقة من سلسلة تعليقات ، سبقتها تعليقات أخرى لم تضبط ، ولابد أن هناك أسماء أخرى أرسلت إليها التعليقات في بلاد أخرى ، ولم تستلفت نظر الرقيب الذي لا يستطيع أن يفتح كل خطاب مرسل للخارج ، بل يكتفي بفتح الخطابات المشكوك فيها ، وأنه يخشى أن يتم الحادث فعلا في ٩ ديسمبر ، لأن إنبرلان سيفتتح رسمياً يوم ٩ ديسمبر ، وسيحضر الملك الافتتاح . . ، وأنه - لهذا - يرى أن المسألة أخطر من أن يتخذ فيها إجراء في المخابرات ، بل إنه يجب الإبراق في الوقت نفسه إلى وزير الخارجية البريطانية للمبادرة باتخاذ الاحتياطات .

وفي فجر يوم الخميس ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أرسل لورد أُلنبي المندوب السامي البريطاني من القاهرة برقية مستعجلة جداً إلى وزير خارجية بريطانيا مسرر أوستن تشمبرلين ، يبلغه ما اكتشفته المخابرات البريطانية ، طالباً منه المبادرة فوراً باتخاذ الاحتياطات الكاملة للمحافظة على سلامة الوزراء البريطانيين . . . فهل كان الجهاز السرى يومها قد علم بأن اللورد أُلنبي يلح على وزارة الخارجية البريطانية في اعتبار سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي والنقراشي ومكرم عبيد رهائن يعلمهم بدون محاكمة ، كما اعترف بذلك لوزير أمريكا المفوض في القاهرة دكتور مورتن هاول ؟ . . وأنه أراد أن يرهب الإنجليز ، فخلق هذه المؤامرة الوهمية ، لتهديلم في لندن ، وبذلك لا يعضون في سياسة الإرهاب والبطش التي بدأها لورد

اللبنى فى القاهرة ؟ . . وهل قصد الجهاز السرى أن يقع الخطابان الغربيان فى يد المخابرات البريطانية ، لكى تستنتج منهما ما استنتجت ، وبذلك يشعر الإنجليز بأن المقاومة فى مصر لم تنته ، وإنما هى تشتد وتتضاعف ، وتنتقل إلى الإنجليز فى بلادهم ، وتثير فيهم من الفرع والرعب أضعاف ما أثاروه فى قلوب المصريين عندهم أرسلوا لم الأساطيل تحتل الإسكندرية ، وأرسلوا لهم الجيوش تمشى فى مظاهرات عسكرية فى شوارع المدن الكبرى ، وراحوا يعزلون الوزارات ويقيمون الوزارات ، ويحكمون ويستبدون ويعطون فى البلاد !

لو أن الجهاز السرى أراد هذا كله ، لكان بلا شك قد وفق فيما أراد ، وحقق أهدافه . . ولكن يبدو أن المسألة كانت أكبر من عملية تهديد فقط ، وقد عدت إلى مذكرات سعد زغلول ، ولفت نظرى أمر غريب . فى هذه الفترة بالذات لم يكتب سعد زغلول حرفاً واحداً فى مذكراته ! مع أنه اعتاد أن يكتب مذكراته يومياً ! ثم وجدت حقيقة أخرى ، هى أنه - فى هذا الموعد بالذات - لم يكن أحمد ماهر قد اعتقل بعد ، ولا حسن كامل الشيشينى ، ولا كثير من أعضاء الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وأنه حدث فعلاً أن عدداً من خبراء الخطوط استدعوا إلى وزارة الداخلية فى تلك الأيام وعرضت عليهم خطوط فى غلافين ، ليقارنوها بخطوط عدد من الزعماء والشخصيات المعروفة . ولكن كل هذا ليس دليلاً على أن شيئاً من هذا قد حدث ، فقد يكون مستر كين بويد روى هذه القصة للتدليل على كفاءته ومهارته ! وقد يكون بعض أعضاء الجهاز السرى روى هذا الحادث للتدليل على قوة هذا الجهاز ، الذى أصيب بنكسة عقب مصرع السردار . .

وهنا نضطر إلى أن نذهب إلى لندن نفسها ، لنحقق هذا الحادث الخطير . . لقد ثبت أن المخابرات البريطانية فى ذلك التاريخ اتخذت إجراءات معينة ضد

جميع المصريين في بريطانيا . . وثبت أن المخابرات البريطانية أخطرت المخابرات الفرنسية بأن تراقب جميع الموانئ الفرنسية ، وتقبض على كل مصرى يحاول السفر من فرنسا إلى إنجلترا . . ورجع إلى الصحف البريطانية الصادرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ . لاشئء عن المؤامرة في أول ديسمبر ، و ٢ ديسمبر ، و ٣ ديسمبر و ٤ ديسمبر .

ولكن فجأة ظهرت كل صحف إنجلترا بخبر عجيب مثير ! في يوم الجمعة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ظهرت جريدة الديلي ميل ، لسان حال حكومة المحافظين في تلك الأيام ، وفي أبرز صفحة فيها خبر ضخم بعدة عناوين : « مؤامرة لقتل الوزراء ! . . البوليس المسلح يحرس أعضاء مجلس الوزراء ! . . عصابة للأغتيال من الوطنيين المصريين ! . . لورد أللبي يحذر ! » . وقالت الجريدة بالحرف الواحد : « تم وضع أعضاء مجلس الوزراء البريطانى تحت حراسة خاصة من رجال البوليس ، على أثر المعلومات التى وصلت من مقر قيادة لورد أللبي المندوب السامى البريطانى في القاهرة . قال اللورد أللبي في برقيته إنه تم اكتشاف مؤامرة لاغتيال الوزراء الكبار في الحكومة البريطانية . وقد قوبلعت هذه المعلومات باهتمام بالغ ، حتى إن وزير الداخلية سير وليام جونسون هيكس أصدر على الفور تعليمات عاجلة بوضع حرس مسلح بالملايس المدنية لحراسة عدد معين من زملائه الوزراء بالليل والنهار . إن هناك كل الدلائل التى توحى بأن هذه المؤامرة هى نتيجة لأعمال الدعاية التى قام بها وحرض على ارتكابها حزب سعد ، وهو الهيئة التنفيذية للمنظمة المصرية الوطنية المتطرفة » . ثم قالت الجريدة بعنوان « الطلبة المصابون بالهستيريا .. كيف يستخدمهم المصريون المتآمرون كأدوات » : إن لهذه الهيئة مبعوثين يتولون القيام بأعمال الدعاية والأعمال الأخرى ، وهم منتشرون في جميع أنحاء أوروبا ، وفي ألمانيا

بصفة خاصة ، بل في كل مكان يستطيعون ألته توجيه الدعاية بصورة خطيرة ضد بريطانيا ولا يخفى أيضاً أنه حتى في هذا البلد - بريطانيا - تحتفظ هذه الهيئة بممثلين لها ، فعندما زار سعد زغلول رئيس الوزراء الوطنى هذه البلاد في شهر سبتمبر الماضى لإجراء مباحثات مع مستر رامزى ماكندونالد رئيس الوزارة البريطانية ، كانت هناك دلائل واضحة على نشاطهم ، وقد تجلت هذه الدلائل في الاستقبالات الحماسية التى قوبل بها الزعيم المصرى ، كلما ظهر في أى مكان عام . إن لندن لم تكن في يوم من الأيام مليئة بالطلبة المصريين من الشبان والفتيات كما هى اليوم ، وفي الوقت الذى يتمتع فيه هؤلاء الطلبة بمزايا التعليم في بريطانيا العظمى ، كانت مشاعرهم تلهب بفضل التعاليم الوطنية التى يلقنها لهم مبعوثو هذه الهيئة الذين يتجاولون في كل مكان يوجد فيه هؤلاء الطلبة ، ويحثونهم على الثورة ، ويلقون عليهم المحاضرات عن طغيان بريطانيا .

« وقد أدت هذه التعاليم إلى إصابة عدد كبير منهم بحالة هستيريا ، وجدوا متنفساً لها في الهتاف : « تحيا مصر والسودان ! » - « تحيا سعد زغلول ! » - « تحيا الاستقلال التام ! » . إن هؤلاء الشبان والفتيات المصابين والمصابات بالهستيريا هم الأدوات التى يعمل حزب سعد زغلول عن طريقها . إن وسائل هذه الهيئة تعيد إلى الأذهان اغتيال سير وليام كيرزون ديلى أحد كبار البريطانيين الذين كانوا يعملون في الحكومة الهندية ، وقد قتل في المعهد الإمبراطورى في حى كنسنجتون في يوليو سنة ١٩٠٩ ، عندما أطلق عليه الرصاص طالب شاب يدعى ديناجرى ، وكان هذا الطالب واقعاً تحت تأثير التوار الهنود . وعندما اعتقل ديناجرى وجد في حوزته منشور كتبه بخط يده ، وأعلن فيه أن خلاص الهند يتوقف على القضاء على الراجوات والحكم البريطانى . وهذا الشيء نفس الشيء الذى يلقنه الوطنيون

المصريون للشباب الذى يسهل التأثير عليه ، فى كل شىء يتصل بالنفوذ البريطانى فى مصر » .

ثم قالت جريدة الديلى ميل فى نفس اليوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بعنوان «مضاعفة البوليس - توقع زيادة عدد رجال البوليس فى لندن » : « إن اكتشاف المؤامرة التى دبرت لاغتيال أعضاء مجلس الوزراء البريطانى فيه أذهان السلطات فى الداخل إلى ضرورة مضاعفة قوة البوليس ، وقد أصبح من المعترف به الآن أن سيف لجنة «جويس» الذى سيط على المصروفات الحكومية لتخفيضها ، والذى طبق على البوليس فى البلاد بصورة حاسمة لا مبرر لها - هذا التخفيض أدى إلى أن أصبح البوليس فى الوقت الحاضر غير كاف لمواجهة الأعباء الكثيرة التى تفرضها عليه القوانين والحكومة المحلية ، ذلك إلى جانب مهمته الأساسية فى المحافظة على الأمن العام . ومن المفهوم أن سير وليام جونسون هيكس وزير الداخلية قد وجه اهتماماً خاصاً لهذه المشكلة ، وهو مصمم على اتخاذ الخطوات التى تكفل زيادة قوات البوليس ، وخاصة فى العاصمة الإنجليزية ، فى أقرب وقت ممكن . ذلك أن الحقائق التى اتضحت أخيراً فيما يتعلق بنشاط الأجانب والشيوعيين فى هذه البلاد . قد جعلت هذه الخطوة أمراً لا بد منه . فقد اكتشفت الدولة أن مركزاً لمنظمات من جميع الأنواع موجود فى لندن » .

انتهى ما قالته جريدة الديلى ميل فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . ولم تكن المسألة خبراً عادياً أو مبالغاً فيه ! فلإن التحقيق الذى أجريناه فى لندن أثبت ما يأتى :

أولاً : ما كادت تصل برقية اللورد أُللني من القاهرة إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية حتى ذهب فوراً واجتمع برئيس الوزراء .

ثانياً : دعى مجلس الوزراء البريطاني على الفور للاجتماع يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، و عرض وزير الخارجية على المجلس نص بركة لورد أللبي .

ثالثاً : على أثر الاجتماع دعا سير وليام هيكس وزير الداخلية كبار موظفي سكوتلانديارد في اجتماع دام ساعتين في مكتبه لبحث التدابير التي تتخذ ، وذلك بعد ظهر يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

رابعاً : أبلغ الخبر إلى فرع خاص في المخابرات لانتداب أخصائيين في المؤامرات والقنابل ، من الذين اشتركوا في أدق التحقيقات وأخطرها في أثناء الحرب العالمية الأولى .

خامساً : قرر مؤتمر سكوتلانديارد — كما هو مسجل في سجلات هذه الإدارة يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — مضاعفة عدد ضباط البوليس المكلفين بحراسة جميع الوزارات ، وأن يسلم جميع الحراس غير المسلحين ، بالمسلحات كما كانت الحالة في أيام الإرهاب الذي انتشر عقب اعتداءات رجال السين فين (الحزب الوطني الأيرلندي الذي كان يقوم بعمليات إرهاب داخل إنجلترا) وهي الإجراءات التي كان يتخذها البوليس لمواجهة اعتداءاتهم .

سادساً : صدرت الأوامر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى الحرس الذي يتولى حراسة هويت هول (وزارة الخارجية البريطانية) بأن تعدد الإجراءات التي تتخذ في حالة ما إذا وقع اعتداء على أحد الوزراء أو أحد أبنية الحكومة ، وكانت هذه الأوامر حازمة .

سابعاً : زيد فعلا في يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد رجال البوليس السري والعلني في الاجتماع الذي عقده حزب المحافظين ابتهاجاً بانتصارهم في الانتخابات

وقد كان الغرض من هذه الاحتياطات ، مضاعفة الحراسة الموضوعة على الورد
الذين حضروا الاجتماع .

وكل هذه الإجراءات تدل على أن المؤامرة كانت جدية فعلا ، وعلى
الخبايا البريطانية أطلعت إلى أهمية المعلومات التي اكتشفتها من الرسا
المضبوطة ، ومن البيانات التي حصلت عليها الخبايا البريطانية من جها
أخرى . . ولكن التفكير في ارتكاب مثل هذه الجريمة يقتضى تنظيماً كبيراً
أو - على الأقل - خيالاً كبيراً . . ولقد كنت دائماً مهتماً بأن أصل إلى أصل التتبع
السرى لثورة ١٩١٩ ، ومن أين استمد أصله ؟ . . لم يكن نظام الخلايا السرى
معروفاً في مصر في تلك الأيام . . ولذا تتبع منبع هذا التنظيم السرى لأمر يستد
الدراسة فعلا . .

عقب ثورة عرابي

في مذكراتي بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ : « اجتمعت بالدكتور أحم
ماهر باشا في داره عقب الحفلة التي أقيمت لتأييد الأستاذ عزيز مشرق
الانتخابات ، وجرى حديث عن ثورة ١٩١٩ وتنظيماتها السرية ، وسألت الدكتور
ماهر عن بعض تفاصيل الحوادث ، فقال إنه أقسم اليمين ألا يتكلم عن
الحوادث إلى أن يموت ، فقلت له إنني لا أريد أسماء ولكني أريد أن أعرف
مسألة تاريخية ، وهي : من أي بلد ، أو من أي ثورة استمدت ثورة ١٩١٩ ش
تنظيمها السرى ، ومن هو البهمن الذي وراء هذا التنظيم ؟

فقال الدكتور ماهر باشا وهو يضحك : قد تدهش إذا علمت أن هذا الت
مصري مائة في المائة ، فلعلك لا تعلم أن سعد باشا هو أول من ألف جمعية

في مصر لمقاومة الاحتلال ، عقب هزيمة عرابي مباشرة ونفيه مع زملائه في الخارج وكان هذا التنظيم هو تأليف خلايا متصلة ببعضها البعض ، لا يزيد عدد كل خلية عن اثنين ، ولا يعرف الأعضاء بعضهم بعضاً ، وأنه وضع هذا الذ مع حسين صقر شريكه في المحامرة ، ولم يكن سعد باشا يريد إنشاء جمعية سرية بغضنة أشخاص ، بل كان غرضه ، عقب هزيمة عرابي ، إنشاء حزب « تحت الأرض » .

وفي سنة ١٩١٨ قابلت أنا وعبد الرحمن بك فهمي سعد باشا في بيته لمناقشة المطالبة بحقوق مصر ، وقال سعد باشا إن السلطة العسكرية البريطانية مهيمنة على البلد ، والبلد محكوم حكماً إرهابياً ، والأحكام معلنة ، والرقابة على الصحف قائمة فلا بد من العمل السري ، وروى لنا سعد باشا قصة تنظيمه السري بعد ثورة عرابي وقال إن طريقة الخلايا الصغيرة هي التي أدت إلى نجاحه من الإعدام ، لأنه عند قبض عليه لم يكن من المستطاع الحصول على شهود ، ولم تجد المحكمة أدليلاً عليه وقد استغلت من هذه الفكرة الغربية ، ولكنني وإخواني أدخلنا عليها كثيراً من التغيرات والتحسينات التي تلائم التطور الذي حدث في خلال الخمسة والعشرين عاماً التي تلت ثورة عرابي ، ولكن أساس الفكرة كان الحزب السري الذي أنشاه سعد باشا تأليفه وهو شباب عقب ثورة عرابي .

وضحك ماهر باشا وقال : « إن سعد باشا كان لا يحب أن يتكلم في هذا الموضوع كثيراً ، وأذكر أن خصومه عيروه بهذه الجمعية السرية - أو على الأصح الحزب السري - في عام ١٩١٢ ، أو لا أذكر ، وغضب سعد باشا يومها لإثارة هذه المسألة ، للمرة الثانية التي تحدث فيها سعد باشا عن هذا الموضوع بعد سنة ١٩١٨ ، كان عند الإفراج عني أنا والنقراشي ، وذهبتا لنشكو على أنه هو الذي

أشرف على الدفاع عنا ، ودرس الاعترافات في القضية دراسة عجيبة ، فراح يستعيد ذكرياته عن مشروعه لإنشاء حزب سرى تحت الأرض عقب ثورة عرابي على نظام الخلايا الفردية التي فكر فيها لضمان السرية التامة .

هذا ما قاله الدكتور أحمد ماهر عن الربط بين النظام السرى لثورة ١٩١٩ ، والجهاز السرى الذي ألفه سعد عقب ثورة عرابي ، وقد رجعت إلى كتاب « سعد زغلول » للأستاذ العقاد - صفحة ٧٢ - فوجدته يروي أن سعداً وزميله في مكتب المحاماة ، حسين صقر ، قد ألفا جماعة سرية سميها « جماعة الانتقام » لقتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العرابية والرؤساء الذين نكلوا بالعرايين فألقوا القبض عليهما وأحالوهما إلى المحاكمة ، وشكلت لجنة مختلطة أسندت رئاستها إلى القاضي البلجيكي فلمنكس . . . فلما نظرت التهمة لم تعثر على دليل ولا شبه دليل ، ولم تجد بداً من تبرئة المحامين المتهمين .

وهذا يدل على أن سعد زغلول اتهم بتأليف جمعية سرية . . ولكن الدكتور ماهر يقول إن التنظيم السرى الذي وضعه سعد زغلول عقب ثورة عرابي كان لإنشاء حزب سرى تحت الأرض لجمعية سرية . . وقد حاولنا العثور على أوراق هذه القضية ، فإذا بها أعيلمت . وقد عثرت على كتاب طبع عقب ثورة عرابي بثمانية أعوام ووجدت فيه دليلاً . . إن الكتاب اسمه « دليل مصر » لمؤلفه يوسف آصاف ، صاحب ومحرر مجلة المحاكم ، والكتاب مطبوع في المطبعة العمومية بمصر عام ١٨٩٠ ، وفي الكتاب تاريخ أشهر رجال العصر وبين أسمائهم اسم « حضرة الأصول البارع سعد أفندي زغلول محامى لدى محكمة الاستئناف الأهلية » ، وجاء في الكتاب - صفحتي ٣٤٤ و ٣٤٥ - أن سعد زغلول : « نقل إلى نظارة الداخلية بوظيفة معاون فيها ، وذلك في مدة وزارة محمود سامي (البارودي) ، ثم عين ناظراً لقلم

قضايا مديرية الحيزة ، وذلك في مدة اشتداد الثورة العسكرية (يقصد الثورة العربية) واستمر بوظيفته إلى أن قمت الثورة فرفت ، وبعد ذلك اتخذ فن المحاماة أمام المجالس الملقاة حرقه له ، وبعد مدة اتهم بانضمامه إلى حزب الانتقام ، وهو الحزب الذي وجد بمصر عقب قمع ثورة العربيين ، فسمجن بضعة أيام ، إلى أن حكم ببراءته .

وهذا يثبت أن التهمة لم تكن جمعية سرية ، وإنما كانت حزباً سرياً ١١ ولعل هذا الدليل يوضح كيف أن سعد زغلول - وعمره ٥٩ سنة وقتئذ - اتجه إلى التنظيم السرى في ثورة ١٩١٩ وإلى فكرة الجهاز السرى .

• • •

ونعود إلى الجهاز السرى في لندن . . وإلى مؤامرة اغتيال الوزراء التي نشرتها جريدة الديلي ميل في يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . ولكننا لانجد جريدة الديلي ميل وحدها التي نشرت خبر المؤامرة ، إن جريدة الديلي إكسپريس لسان حال حزب المحافظين الذي يتولى الحكم ، قد نشرت في أبرز صفحاتها يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بعنوانات كبيرة ما يأتي : « وردت على الدوائر الرسمية برقية خطيرة من دار المندوب السامى في القاهرة تؤكد أن المتطرفين المصريين دبوا مؤامرة لاغتيال بعض كبار الوزراء البريطانيين في لندن ، وأن هذه المؤامرة ستضرب بالقنابل دور الوزارات والأبنية الحكومية في لندن . واتخذت إدارة سكوتلانديارد احتياطات مشددة لحراسة الوزراء وحراسة الأبنية الحكومية . وقد ثبت أنه توجد في مصر جمعية سرية من المتطرفين » حصلت المخابرات البريطانية على معلومات كاملة عن خططها ، واكتشفت أنها دبرت فعلاً مؤامرة لاغتيال عدد من كبار الوزراء البريطانيين في لندن . ولهذا السبب رأى وزير الداخلية ضرورة اتخاذ تدابير احتياطية لمواجهة الموقف » .

هذا ما نشرته جريدة الديلي إكسبريس لسان حال حزب المحافظين . . ولكن قد يقال هنا إنه ربما أرادت الحكومة البريطانية الاهتمام بهذه المؤامرة لتبرير الإجراءات العنيفة التي اتخذتها ضد مصر عقب مصرع السردار . ولهذا أوعزت إلى صحفها بأن تنشر هذه الأخبار ! . . ولكن في المساء خرجت جريدة الإيفننج نيوز ، لسان حال حزب الأحرار الذي يتولى معارضة الحكومة ، وفي أبرز صفحاتها أنباء خطيرة عن المؤامرة ، وقالت في يوم ٥ ديسمبر : « اختار المتآمرون المصريون يوم الثلاثاء المقبل — الذي سيفتح فيه الملك البرلمان البريطاني — لاعتقال الوزراء ، ولإلقاء القنابل على أبنية الحكومة والوزارات وسواها . وقد صدرت الأوامر إلى رجال البوليس السرى الذين يحرسون كل وزير ، بأن يكونوا على استعداد ، لإطلاق الرصاص فوراً ، وبدون تردد إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، وقد تم ليلة أمس تفتيش منازل بعض المصريين في لندن ، وتولى هذه العملية رجال البوليس السرى . وما زالت التحريات مستمرة ، وقد أثبتت التحريات خطورة التحذير الذي أرسله اللورد ألباني ، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة » .

الرعب فى إنجلترا ١

وقالت جريدة الإيفننج نيوز يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ أيضاً : « وقد أثار نبأ وجود مؤامرة مصرية لاعتقال وزراء بريطانيين فى لندن حالة من الرعب ، أدهت الناس كثيراً ، حتى أصبح الشعب البريطانى يبتهج كلما قرأ خبراً جديداً يدل على أن البوليس البريطانى غير غافل عن هؤلاء المتهمسين ، أما المؤامرة فهى عبارة عن اغتيال ثلاثة من كبار الوزراء فى الوزارة البريطانية . وليس لورد ألباني بالرجل الذى يستولى عليه الذعر ، ولا هو بالرجل الذى يبلغ حكومته بخبر خطير كهذا ،

دون أن يستوثق منه أولاً . وقد حوت البرقية التي أرسلها اللورد ألنبي أمس إلى وزير الخارجية ، تحذيراً من التهاون في هذا الشأن . ويستفاد من التفاصيل التي وردت على وزارة الخارجية البريطانية بعد ذلك أن تفتيش منازل بعض المتطرفين في مصر أسفر عن الحصول على بعض المستندات التي تؤيد هذه المؤامرة فعلاً ، وقد ذكرت في أقوال بعض المعتقلين أسماء كثيرين من المصريين الموجودين الآن في لندن ، وأن لهم علاقة بهذه المؤامرة . ولعله لم يعد من الغريب - بعد حادث اغتيال السردار في القاهرة - أن يقدم هؤلاء الطائشون وشركاؤهم على وضع خطط لارتكاب جرائم اغتيال في لندن أيضاً . ويجب أن يعلم كل من يخطر بباله القيام بهذه المهمة ، ويحاول أن يعتدى على حياة الوزراء البريطانيين وعلى كبار رجال الدولة ، أنه يجازف بحياته مجازفة خطيرة . وفي لندن الآن نحو ألف طالب مصري ، معظمهم من مؤيدي الحركة المتطرفة في القاهرة ، وكثيرون منهم على اتصال منتظم بالزعماء المصريين ، وعندما كان سعد زغلول في لندن دعا ثلاثمائة طالب منهم إلى حفلة شاي ، وانتهزت سكوتلانديارد هذه الحفلة ، وأرسلت إليها عدداً من رجال المخابرات البريطانية واختلطوا بالطلبة المصريين في الحفلة ، واستطاعوا الحصول على معلومات مفيدة .

اجتماع مجلس الدفاع الأعلى !

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضاً ، نشرت جريدة الإيفنج ستاندارد بعنوانات كبيرة في الصفحة الأولى ، أن دوائر الحكومة تتكلم تكلماً شديداً تفاصيل المؤامرة التي وردت في برقية اللورد ألنبي المندوب السامي في القاهرة ، وأن مجلس الدفاع عن الإمبراطورية عقد اجتماعاً خاصاً عرضت فيه هذه البرقية الخطيرة .

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا ، نشرت جريدة « ستار » لسان حال حزب
الأحرار ، بعنوانات كبيرة في الصفحة الأولى : « تلى كثير من الوزراء البريطانيين
خطابات تهديد في الأيام الأخيرة » ، والمعتقد أن هذه الخطابات واردة من مصادر
مصرية ، وقد سلم الوزراء خطابات التهديد إلى سكوتلانديارد . ولم يرد في تلغراف
اللورد ألكبي عن المؤامرة باغتيال الوزراء البريطانيين أسماء الأشخاص الذين سيتولون
الاغتيال ، وإنما ذكرت البرقية « صفة » الذين سيقومون بالتنفيذ . ويرى المسئولون
في لندن أن اللورد ألكبي كان على حق في مبادرته بإرسال هذه المعلومات إلى وزارة
الخارجية ، لأنه لو وقع الاغتيال فعلا ، لكان اللورد ألكبي مسئولاً لأنه لم يرسل
هذه المعلومات التي عرفها إلى لندن . وإذا كان الاغتيال لم يقع في لندن حتى
الآن ، فمن الواضح أن ذلك بفضل التحذير الذي أرسله اللورد ألكبي ، وفي نشره
في الصحف ، فإن الاحتياطات التي اتخذت ، فيها ما يشبط عزيمة المتطرفين
الذين قرروا أن يقوموا بهذه العملية . وقد وضع البوليس رقابة على الأشخاص
الذين يمكن أن يقوموا بهذه العملية ، وعلى الأماكن التي يأوون إليها ،

مراقبة الموائى !

وفي مساء ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا ، قالت جريدة إيفننج ستاندارد لسان
حال الحكومة : صدرت الأوامر باتخاذ تدابير في الموائى ومراقبة كل المصريين الذين
يتدخلون إنجلترا ، واتخذت احتياطات لمراقبة البحارة غير البيض الذين يصلون إلى
الموائى الإنجليزية وفحص أوراقهم فحوصاً دقيقاً كاملاً . ووضعت سكوتلانديارد
مراقبة دقيقة على عدد من الأندية ، وهي الأندية التي يجتمع فيها الطلبة المصريين
والطلبة المنود المتطرفون والأشخاص المعروفون بأرائهم المعادية لبريطانيا . رجال

البوليس يراقبون المصريين في إنجلترا مراقبة دقيقة ، إن البوليس يعرف نوع الأحاديث التي يتحدثون بها في اجتماعاتهم الخاصة . ويراقب البوليس أيضا بعض المصريين المقيمين في حي « إيسل لاند » في لندن ، ويراقب مصريين آخرين في حي « الوست إند » .

ضرب الوزراء بالقنابل !

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضا كتبت جريدة الإيفينج نيوز في أبردز صفحتها : « قرر المتآمرون المصريون استعمال القنابل في اغتيال الوزراء البريطانيين في لندن ، عرف أيضا أنهم قد يلجأون إلى دس السم في طعام بعض الوزراء ، حركات المصريين في بريطانيا تحت مراقبة دقيقة ، سيقبض على أى مصرى في أى لحظة تقع عليه شبهة . الرجل المصرى الذى سيقود عملية الاغتيال سيدخل إنجلترا من خارجها ، تقرر جعل جميع الموانئ تحت رقابة شديدة : عرف أن مركز هذا المصرى ليس في بريطانيا ولا في مصر نفسها ، بل في بلد آخر . صدرت تعليمات المخابرات بمراقبة الجمعيات الوطنية المصرية التي تعتبر فروعاً تنفيذية للقيادة في مصر ، وهي موجودة في جميع البلدان . طلبت إدارة المخابرات من جميع فروعها أن ترسل لها على الفور معلومات كاملة ، وخاصة عن رؤساء هذه الجمعيات المصرية . وهم الآن تحت رقابة دقيقة ، ولا يستطيع واحد منهم أن يسافر دون أن تعرف المخابرات أمره » .

مؤتمر صحفي لوزير الداخلية

وفي يوم ٥ ديسمبر أيضا نشرت ١٨ صحيفة إقليمية إنجليزية هذه الأنباء

في صفحاتها الأولى ، بالعنوانات الضخمة . . وعاشت بريطانيا في رعب ،
يبدأ الناس يقولون إن الجهاز السري المصري أقوى من الحكومة البريطانية والبوليس
لمصرى ، وعاشت لندن في قلق مرير : الوزراء يرتعدون من الخوف وهم يذهبون
إلى مكاتبهم ، البوليس يقبض على أى شخص يقرب من بناء إحدى الوزارات ،
عمليات تفتيش في كل مكان . . اجتماعات في سكوتلانديارد بالليل والنهار .
في يوم ٥ ديسمبر أيضاً عقد سير جونسون هيكس وزير الداخلية البريطانية
مؤتمراً صحفياً وأدى بالتصريح الرسمي التالى : « إن الاحتياطات التى اتخذتها
الحكومة البريطانية لحماية الوزراء هى احتياطات ضرورية ، ويجب ألا يفهم منها
أن البوليس عاجز . إن لدى البوليس معلومات ، ويقوم البوليس بتحقيقها ، وليس
من المناسب إفساء هذا التحقيق في أثناء القيام به . إن سكوتلانديارد مسئولة عن
سلامة الوزراء ، ولهذا رأت من الضروري اتخاذ تدابير واحتياطات ، وهى التدابير
لوقاية التى كانت تستعمل فيما مضى أيام الاغتيالات التى كان يقوم بها الأيرلنديون
منذ ثلاث سنوات . إن الاحتياط للشيء قبل وقوعه هو أشبه بحمل السلاح أثناء
نظرة ، إن البوليس الإنجليزى سيتخذ كل ما يراه من الإجراءات والتدابير لمواجهة
الموقف . »

خوف زوجات الوزراء !

وانتشر الرعب بين أفراد الشعب البريطانى ، وخصوصاً زوجات الوزراء ،
زوجات الموظفين الذين يعملون في الوزارات المهدة بالنسف بقنابل المصريين . .
بدأ رجل الشارع البريطانى يقول : مالنا ولمصر ؟ ! إننا أخطأنا بالإجراءات العنيفة
تى اتخذناها ضد سعد زغلول والمصريين بعد مصرع السردار .

واضطر مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية أن ينتهز الاجتماع الذى عقده حزب المحافظين فى يوم ٥ ديسمبر فى المساء ، احتفالاً بنفوز المحافظين فى الانتخابات ، فوقف وراح يدافع عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية ضد مصر ، وتكلم طويلاً عن أسباب هذه الإجراءات الشديدة . وقال بلدوين فى خطابه :

« يهمنى أن أتكلم عن مركزنا فى مصر ، حيث يمر أحد الشرايين الرئيسية فى جسم إمبراطوريتنا . لقد وصل مركزنا فى الأسابيع الأخيرة من وزارة سعد زغلول إلى حالة مفجعة .

« لقد منحت بريطانيا الاستقلال لمصر عام ١٩٢٢ مقيداً ببعض تحفظات ، وتركت هذه التحفظات لمفاوضات تجرى فيما بعد ، وإذا بنا نواجه بدعاية مخربة هدامة يشجعها رسميون فى مصر ، وكان من نتائجها العمل الجنونى باغتيال السردار . وإذا لم تبادر الحكومة البريطانية إلى القيام بعمل حاسم جديد يجعل مصر توقف حملة الكراهية والاحتقار لنا ، إذا لم تفعل الحكومة البريطانية هذا لاعتبرت مقصرة فى القيام بواجباتها » .

وفى اليوم التالى ٦ ديسمبر نشرت الصحف البريطانية برقية أذاعتها وكالة رويتر من لندن عن المؤامرة المصرية لاغتيال الوزراء الإنجليز ، وقالت إن الاحتياطات التى اتخذها البوليس كانت ضرورية .

كيف تسربت الأخبار

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ هاجمت جريدة الديلى هيرالد لسان المعارضة - وهى جريدة حزب العمال ، هاجمت الحكومة البريطانية لأن البوليس خص

صحف الحكومة وحدها بمعلومات كاملة عن المؤامرة . وقالت الديلى هيرالد فى مقال افتتاحى : « من الطبيعى أنه عندما يصل إلى وزارة الخارجية خبر كهذا ، مهما كان مبهماً ، عن الاعتداء على حياة الوزراء البريطانيين . أن ترسل هذا الخبر الخطير إلى وزارة الداخلية . ومن الطبيعى أن يقرر وزير الداخلية مضاعفة الحراسة ، والسهر على سلامة الوزراء ، ولكن الذى ليس معقولاً ولا مقبولاً . أن تعطى الحكومة هذه الأخبار إلى صحف المحافظين وحدها » . ثم قالت الديلى هيرالد : « إن البيان الرسمى الذى أذاعه وزير الداخلية بعث الاطمئنان إلى النفوس ، فعسى أن يحقق وزير الداخلية فى كيفية تسرب هذه الأخبار ، ويبحث العلاقة الموجودة بين بعض دوائر البوليس وبعض إدارات الصحف » .

اتهام الطلبة المصريين

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة : « يقوم بوليس لندن بمراقبة أنصار الحركة الوطنية المصرية فى لندن بمراقبة دقيقة . إن بعض هؤلاء فى مناصب رفيعة ، إن لهم صلات بشريك من الكبراء من أصحاب النفوذ فى المراجع الرسمية . إن الصحف الوطنية المصرية كانت تكتب عن خطط جماعة السين فين (القداثيون من أعضاء الحزب الوطنى الأيرلندى) ، وتقول إن هذه هى أحسن دليل على نجاح سياسة التهيج ضد بريطانيا ، وتستشهد هذه الصحف كل يوم بمصرع الماريشال السير ويلسون فى لندن ، وتعتبر هذا الحادث سابقة تستوجب تبرة حكومة سعد زغلول - التى كانت قائمة وقتئذ - من تبعه مصرع السردار . وليس من المستبعد أن تحرض عصابة الإجرام فى القاهرة الطلبة المصريين فى لندن على اقتناء زملائهم الذين قاموا بالاعتقالات فى القاهرة ، وهذه الريبة

تفسر أهمية قرار لورد ألبني باعتقال عدد من النواب المصريين في القاهرة ، وهم الآن محبوسون حبساً انفرادياً ، ويظهر أنه من المحتمل إطلاق سراحهم في خلال أسبوعين ، وعندئذ سوف يطلقون لأنفسهم العنان في ازدياد الحكومة المصرية الجديدة ومهاجمتها مستندين إلى حصانتهم البرلانية .

قائمة الاغتيالات طويلة !

وفي يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الديلي نيوز: « وضعت عصابة عظيمة من المتآمرين في مصر قائمة بأسماء كبار الإنجليز الذين قررت اغتيالهم واحداً بعد الآخر . وكان السير لى ستاك هو آخر من قتل حتى الآن ، ولكنه ليس الأخير في القائمة . إن المتآمرين المصريين منظمون تنظيمًا دقيقاً . لا يغفلون أدق الاحتياطات ، ويتحركون في نظام عجيب ، وهم يعتقدون أنهم يستطيعون إرهاب الحكومة البريطانية ، بالسير على خطى الجناة الأيرلنديين . »

المتآمرون في الطريق إلى لندن !

وفي يوم ٧ ديسمبر نشرت جريدة نيوز أوف دى ورلد بالعنوانات الضخمة في صحتها الأولى : « اكتشفت إدارة سكوتلانديارد أن اثنين من رجال المؤامرة التي ستتولى قتل الوزراء الإنجليز ، وتدمير الوزارات ، يرحا مصر إلى فرنسا . والمظنون أنهما ذاهبان إلى إنجلترا ، ولم يعرف إلى الآن مكان وجودهما . ولكن إدارة سكوتلانديارد أصدرت الأمر بالقبض عليهما إذا حاولا الدخول إلى إنجلترا ، وهما شابان في مقتبل العمر ، وقد بثت المخابرات العيون في الموانئ لهذا السبب . ووصلت إلى دوائر البوليس معلومات بأنهما قد يتنكران في زى فتاتين لكي يضللا البوليس ، ويقتلانه . »

وفى يوم ٧ ديسمبر أيضاً كتب المحرر السياسى لجريدة ساندای لكسبريس تحقيقاً صحفياً عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين والاحتياطات التى اتخذت لمواجهة هذا العمل الخطير ، وقال المحرر : « إن وزير الداخلية الحالى أبلغ مستر شورت وزير الداخلية السابق الخطة التى اتخذت لحراسة الوزراء البريطانيين ببوليس سرى مسلح ، ولهذا رأى شأنه من الخطورة ، لأنه صادر من رجل كان وزيراً مشهوراً ، مقتدرًا فى شئون الأمن العام » .

رعب الوزارة !

ولكن رأى العام البريطانى بدأ يلوم الحكومة البريطانية على الإنذار الخوفى الذى قدمته لسعد زغلول بعد مصرع السردار ، وبدأ الناس يقولون إن محاولة اغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن وإرهاب العاصمة البريطانية بالقنابل هو نتيجة طبيعية لتصرف الوزارة البريطانية الذى لم يسبق له مثيل ! وأحسن مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية بهذه الشكوك ، فطلب من الوزراء أن يلقوا خطاباً لشرح الأسباب التى جعلت الحكومة تتصرف على هذا النحو ، وطلب رئيس الوزراء من الوزراء أن يطوفوا بالأقاليم . وتردد الوزراء فى القيام برحلات فى جهات خارج لندن ، خشية أن ترتكب الاغتيالات فى هذه المدن التى خلت من الحراسة المشددة كما فى لندن . ولكن مستر تشرشل وزير المالية قبل أن يقوم بهذه الرحلة . ويقول الصحفيون الإنجليز ، الذين صحبوا مستر تشرشل فى القطار من لندن إلى ليفربول ، إن الحراسة المشددة التى قام بها البوليس فى القطار وفى الاجتماع ، كانت كما لو أن تشرشل كان يخطب فى بلد من بلاد الأعداء لا فى إحدى مدن بريطانيا . ومنع البوليس أى مصرى أو شرقى من أن يحضر الاجتماع ، وقبض

على كل شخص غريب يحوم حول الشوارع التي يسير فيها مستر تشرشل !
ووقف مستر تشرشل وألقى خطاباً يبر فيه الإنذار البريطاني إلى سيد زغلول
ويقول : « لم نكد نجلس في مقاعدنا في مجلس الوزراء ، بعد أن تولينا الحكم ،
حتى وجدنا أن الأزمة المصرية بلغت ذروتها باغتيال السردار في أحد شوارع
القاهرة . ولم يكن هذا الحادث سوى الحلقة الأخيرة لسلسلة الاعتداءات التي وقعت
على الإنجليز في مصر . إن الذين يدبرون هذه الحوادث هم جماعة منظمة . إننا
رأيانا أن واجبنا يقضى علينا بأن نصون حقوقنا ، ومصالحنا الحيوية في مصر والسودان ،
ونصون أرواح الأوربيين من الاغتيال ، ونصون أموال الأجانب من الدمار . » .

٩٦ ساعة من الرعب !

اقبضوا عليه . . حيا أو ميتا !

عاشت بريطانيا في رعب ٩٦ ساعة ! يوم ٤ ديسمبر ، ويوم ٥ ديسمبر ، ويوم
٦ ديسمبر ، ويوم ٧ ديسمبر ، ولكن الرعب لم ينته ! . . لقد بقيت ٤٨ ساعة
رهبة ! . . إن المؤامرة حدد موعد تنفيذها يوم ٩ ديسمبر !

والواقع أن بريطانيا عاشت في رعب وفزع وخوف من الجهاز السري لثورة
١٩١٩ طوال شهر ديسمبر عام ١٩٢٤ ، لم تشهد بريطانيا في تاريخها حراسة
شديدة على الملك والوزراء وولي العهد كالحراسة التي فرضت في تلك الأيام . . وكانت
فرقة إسطارسيارة أنى مبنى من مباني الوزارات تحدث ذعراً في لندن كلها ،
وتنتشر الإشاعات بأن الفدائيين المصريين وصلوا إلى لندن ! . . وكانت عشرات
البرقيات تخرج يومياً من دار المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، إلى وزارة الخارجية

فى لندن ، ولى إدارة المخابرات البريطانية ، بكل تفصيل عن عمليات القبض والاعتقال فى مصر التى كانت قائمة على قدم وساق . ووضعت رقابة على تليفون سعد زغلول ! ومن الطريف أن الرقيب المكلف بمراقبة تليفون سعد قال فى تقريره إن سعد زغلول لم يتكلم مطلقاً طوال شهر ديسمبر ! ووضعت إدارة المخابرات أحد رجالها فى سنترال تليفون فندق (مينا هاوس) حيث انتقل سعد زغلول ليمضى بضعة أيام ، وجاء تقرير ضابط المخابرات أن سعد زغلول لم يتصل بأى إنسان بالتليفون . .

لورد ألنبي ينفى المؤامرة !

وأبرقت صحف لندن إلى مراسليها فى القاهرة تطلب إليهم أن يحصلوا على معلومات جديدة من دار المندوب السامى البريطانى ! وكان لورد ألنبي قد دهش لتسرب هذا الخبر الخطير إلى الصحف ، وأبرق فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى وزارة الخارجية محتج على تسرب تفصيلات الخبر الخطير ، ويقول إن موظفى المخابرات البريطانية فى القاهرة يقاؤون إن نشر تفصيلات الخبر يجعلهم عاجزين عن كشف خيوط المؤامرة ، لأن هذا النشر سيجعل المتآمرين يعرفون أن خطتهم انكشفت ! . . وعندما ذهب مراسلو الصحف البريطانية إلى دار المندوب السامى وقابوا اللورد ألنبي وسألوه عن المؤامرة نى أنه يعلم شيئاً ! وأرسل مراسل جريدة الديلى نيوز من القاهرة برقية إلى جريدته يوم ٦ ديسمبر يقول فيها إن المقامات الواقعة على دقائق الأمور تؤكد أنها لا تعرف شيئاً عن المؤامرة . وأرسل مراسل جريدة الديلى كرونكل من القاهرة برقية إلى جريدته يوم ٦ ديسمبر يقول فيها إن المقامات البريطانية الرسمية فى مصر تعد حكاية المؤامرة بعيدة عن التصديق ، لأن هذا المشروع لا يتفق مع

طبايع المصريين ، فإن أكثر المصريين إغراقاً في التآمر لا يجرؤ على ارتكاب جريمة في بلد أجنبي ، حيث لا يسهل عليه الفرار .

وفي يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الدليل كرونكل في صفحتها الأولى أن الطلبة المصريين يجمعون في أحد الفنادق في وسط لندن ، وأنهم يشتغلون بنشر الدعوة ضد بريطانيا . وأن البوليس قرر ضرورة اتخاذ التدابير الاحتياطية ، وقد تم أمس تفتيش عدد كبير من المنازل في « يايو ووتر » وفي « ميدافال » حيث اعتاد عدد من الطلبة المصريين ذوي الآراء المتطرفة أن يجمعوا . وحقق البوليس مع كثيرين منهم ، ولكنه لم يعتقل أحداً بعد .

وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة السانداي إكسپريس برفقة مراسلها في القاهرة تحدث فيها عن مؤامرة الفدائيين لاغتيال الوزراء البريطانيين في لندن وقال : « سعت طوال اليوم لأقف على تفصيلات عن مؤامرة اغتيال الوزراء الثلاثة البريطانيين في لندن ، ولكنني فشلت في الحصول على أنباء جديدة ، وإن دار المندوب السامي في القاهرة ترفض إعطاء أي معلومات » ، واللورد ألكني لا يريد أن يقول شيئاً .

التعاون بين المخابرات في إنجلترا وفرنسا !

سافر عدد من رجال المخابرات البريطانية إلى باريس وإلى الموانئ الفرنسية لمراقبة المصريين الذين قد يخرجون من فرنسا ويتسللون إلى بريطانيا للقيام بعمليات الإغتيال . وأبرق مراسلو الصحف الفرنسية في لندن إلى صحفهم بتفاصيل مؤامرة الجهاز السري المصري لاغتيال الوزراء البريطانيين ، ونشرتها الصحف الفرنسية في صفحاتها الأولى . وقالت جريدة « الماتان » إن المتطرفين المصريين يدبرون مؤامرة

الكتاب المنوع ج ٢

لاغتيال كبار الوزراء الإنجليز في لندن ، وأن إدارة سكوتلانديارد اتخذت اجراءات لم يسبق لها مثيل ، وأن الأندية المصرية المشتبه فيها في لندن وضعت تحت مراقبة شديدة ، وأن المخابرات البريطانية على اتصال بالمخابرات الفرنسية للتعاون لمنع حدوث الاغتيالات المنتظرة .

من المسئول عن الذعر ؟

وفي يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . نشرت جريدة (المورننج بوست) لسان حال حكومة المحافظين مقالا افتتاحياً قالت فيه : « إن سبر الإرهاب الذي يسود لندن اليوم ، هو تصرفات حدثت في القاهرة . إن سعد زغلول عندما كان في الحكم أصدر عفواً عن أحد رجاله الذين حوكموا في المؤامرات السابقة ، وحكم عليه بالإعدام ، ورشح هذا الرجل عضواً في مجلس النواب (يقصد عبد الرحمن فهمي) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن أحد المحكوم عليهم بالإعدام لارتكابه حوادث اغتيال الإنجليز ، وعينه في إحدى وظائف النيابة . وأصدر سعد زغلول عفواً عن مجرم آخر في قضايا اغتيال الإنجليز ، وعينه سكرتيراً خاصاً لصاحب منصب كبير في البرلمان المصري ، وهو أيضاً من أعضاء الوفد ذوى النفوذ (يقصد الأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلي الذي عين سكرتيراً لحمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن شخص رابع من عصابة القتل وعينه في وظيفة كبيرة في إدارة الأمن العام (يقصد عبد القادر مختار) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن آخر كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة لقيامه بمحاولة اغتيال أحد رؤساء الوزارات ، وعينه في وظيفة كمالية في البرلمان المصري (يقصد هريان سعد الذي حاول اغتيال رئيس الوزراء يوسف وهبي باشا في عام ١٩١٩) . وبعد القبض على المتآمرين في

جمعية الانتقام (قضية عبد الرحمن فهمي) انقطعت الاعتداءات مدة ، وعندما نشطت عصاة القتل إلى العمل قبضت السلطة البريطانية على عدد من رجالها من ذوى الاتصال بسعد زغلول ، ثم أطلقت سراحهم .. وكانت الدلائل تؤيد اتصال هؤلاء بالقتلة ! .. وعندما تولى سعد زغلول الحكم في مصر كافأ هؤلاء القتلة ، فأصبح الآن منهم وزيران (يقصد أحمد ماهر وزير المعارف ومحمود فهمي النقراشي وكيل وزارة الداخلية) ، وعين آخر في إحدى الوظائف الكبرى في الإدارة المصرية (عبد القادر مختار) ، ورشح سعد زغلول ستة منهم نواباً في البرلمان ، وفازوا في الانتخابات .

احتياطات مخارقة !

وفي ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ كتبت جريدة الديلي ميل لسان حال حكومة المحافظين في صفحتها الأولى بعنوانات ضخمة أبناء مؤامرة الاغتيالات في لندن وقالت : « اتخذت سكوتلانديارد احتياطات مخارقة لوقاية الوزراء البريطانيين من مؤامرة المتطرفين المصريين باغتيالهم ، وبإلقاء قتابل على الوزارات البريطانية في لندن . وأصبح المتطرفون المصريون تحت رقابة دقيقة محكمة ، وشملت الرقابة في آخر الأسبوع عدداً من الفنادق ، ومنازل كثيرة ، وأخصها المنازل الموجودة في جوار « بلومسيوري » حيث عرف البوليس أن بعض المصريين يعقدون اجتماعات سرية » .

اللورد أللني يعترف بالمؤامرة

وفي يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلي ميل أيضاً برقية من مراسلها في القاهرة ، قال فيها : « أنكرت دار المندوب السامي في القاهرة رسمياً

حتى يوم الجمعة (٥ ديسمبر) الماضى معرفة أى شىء عن المؤامرة التى دبرها المصريون لاغتيال كبار الوزراء البريطانيين فى لندن . وإلقاء قنابل على الوزارات البريطانية ، وهى المؤامرة التى سبقت جريدة الديلى ميل الصحف بكشف الستار عن أسرارها . وقد اعترفت دار المندوب السامى اليوم بأن اللورد اللنبى أرسل تلغرافاً يوم الخميس الماضى إلى الحكومة البريطانية يبلغها المعلومات السرية التى حصل عليها ، وهى أن المؤامرة تمت فى القاهرة لارتكاب جرائم قتل خطيرة فى لندن يكون ضحيتها الوزراء البريطانيون ، وهذا المشروع هو الخطوة الثانية من سلسلة الأعمال التى أعدت ضد البريطانيين . ومن دواعى الأسف أن دار المندوب السامى فى القاهرة امتنعت عن إذاعة أى شىء عن المؤامرة . وقد علمت أن التحذير الذى أرسله اللورد اللنبى إلى الحكومة البريطانية قد أرسل فى اللحظة التى تلقى فيها هذه المعلومات السرية ، وفى الوقت نفسه بدأت السلطات البريطانية عملية تحر واستقصاء واسعة للوقوف على تفصيلات أخرى ، ولكن لم يعرف شىء جديد — حتى بعد ظهر يوم الأحد — عن الاستعدادات المعينة لارتكاب الجريمة .

ومن المؤكد أن المؤامرة قد تم وضعها نهائياً ، ويقال إن السبب فى تأخير تنفيذها حتى الآن هو الصعوبة فى اختيار القاتل الذى سينفذها ، ولا كما قد أصبح من المستحيل أن ينجو من القبض عليه بعد الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية فى لندن ، ولا كان المذبذرون للمؤامرة يخشون أن يؤدى القبض على القتلة ، إلى الكشف عن كثير من المؤامرات ، وقد يبوح القتلة بأسرار مهمة . فمن المحتمل أن المتآمرين يفتشون الآن عن رجل غير مصرى ليرتكب هذه الجريمة .

ذبح جميع الإنجليز !

« وقد علمت من مصدر مطلع أن في جمعية المتأمرين جماعة من الفوضويين ، ويعقد هؤلاء المتهاوسون اجتماعات سرية في منازل أنصارهم : . ومن الأقوال المألوفة التي تنزدد في هذه الاجتماعات : « ما أحلى الموت ! ما أشهى المقبرة ! » . . . ويستخدم المشتغلون بالحركة القومية في القاهرة مالدنيهم من وسائل التهييج لنشر الذعر والإرهاب والخوف ، وقد تلقى الوزراء المصريون الجلد تهديدات من لجنة الضباط في السودان ، بأنها تنوى القيام بثورة عسكرية وبذبح جميع الإنجليز في مصر » .

وفي يوم ٨ ديسمبر نشرت جريدة ديلي هيرالد لسال حال المعارضة البريطانية برقية لمراسلها في القاهرة قال فيها : « إن نفس المقامات الرسمية التي قالت يوم الجمعة الماضي إنها لا تعرف شيئاً عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين في لندن ، عادت اليوم فاعترفت بأن اللورد ألكني أرسل برقية في هذا الشأن إلى لندن » .

لندن تهدد مصر !

وفي يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلي ميل لسان حال الحكومة البريطانية مقالا افتتاحياً قالت فيه : « مضت ثلاثة أسابيع حتى الآن على مصرع السردار ، لم تستطع الحكومة المصرية أن تعثر على القنلة ، إن الشعب البريطاني يريد أن يعرف هل كان البحث عن الخناة جدياً أم هو تمويه ؟ وعلى كلتا الحالتين فالنتيجة التي ظهرت حتى الآن لا تدعونا إلى الارتياح ، إن الحالة ستظل خطيرة

في مصر إلى أن يعاقب المجرمون . إن الموقف يدعو مستر بلدين رئيس الوزراء إلى معالجته بحزم شديد . إن أقل ضعف تظهره وزارة الخارجية أو المندوب السامي سيؤدي إلى عواقب مهلكة ، لافي وادي النيل فقط . بل في الهند أيضاً . إن المصريين مطبوعون على النسيان ، نحن لا ننتظر منهم أن يعترفوا بجملنا ، ولكننا مصممون على أن نرغمهم على احترامنا ، ولهذا يجب اتخاذ جميع التدابير لنصل إلى هذه الغاية . حتى لو اضطررنا إلى تسريح الجيش المصري ، وإلى إعادة الأحكام العرفية إلى مصر . ولن نتردد في اتخاذ الإجراءات الصارمة ، إن تعزيز شأن بريطانيا وسلطانها في مصر هو أمر حيوي لسلامة الإمبراطورية التي يمر وريدها في قناة السويس . إن هذه القناة حيوية لبريطانيا مثل قناة بنما بالنسبة للولايات المتحدة . إن الشعب البريطاني أعاد الحكومة البريطانية الحاضرة إلى الحكم ، وأعطاه تفويضاً محدداً لكي تحافظ على سلامة الإمبراطورية ، وعلى وقف سياسة الاستسلام أمام تهديد المصريين ، هذه السياسة التي سلكتها وزارة حزب العمال ، وأدت إلى كثير من الدمار . فكل إجراء تقوم به للدفاع عن مركز الإمبراطورية في مصر ، سيقى تعظيماً من الشعب البريطاني وشعوب المستعمرات كلها . .

إن البحث عن رؤساء عصابات القتل في مصر قد يصل إلى مقامات عالية ، لقد ثبت بالدليل من التحقيقات الأولى عن عصابات الاغتيال والقتل ، وجود ضلع لأحد رجال حكومة سعد زغلول ، وهو رجل حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، ونجا من العقاب ، لأن سعد زغلول أطلق سراحه ، وقد عينت حكومة سعد زغلول أفراداً من عصابة القتل في وظائف كبيرة في مصر .

يقتل القنيل . . ويمشى في جنازته !

هذا هو نص المقال الذى نشرته الجريدة التى تنطق بلسان حكومة بريطانيا فى تلك الأيام ، وهو يصور الذعر الذى كان يسود لندن فى تلك الأيام . . وهو فى الوقت نفسه يطالب بالانتقام من المصريين لأنهم قتلوا السردار ! مع أن الشكوك تحوم حول المخابرات البريطانية . وأنها هى التى أوعزت بقتل السردار ! وهى التى أرسلت « مستر ه » . . أى محمد نجيب الملباوى فى أكتوبر ليحرض شقيق منصور على القيام بهذا الاغتيال ! واللورد أللبي هو الذى طلب من السردار أن يؤجل سفره ٢٤ ساعة ، لأمر هام ، وإذا بهذا الأمر الهام هو اغتياله ! واللورد سيسيل وزير الدولة ومندوب بريطانيا فى جمعية الأمم اعترف بأنه قدم المذكرة التى تسجل فيها بريطانيا حقوقها فى حفظ أزواج الأجانب ، وفى مقدمتهم الرعايا البريطانيون التى استندت إليها فى تقديم الإنذار إلى مصر فى نفس يوم مصرع السردار ، بل قبل ساعتين من اغتيال السردار كما ثبت من سجلات جمعية الأمم !

وبعد كل هذا تطالب حكومة البريطانية بالانتقام من المصريين الذين قتلوا السردار !

السابقة الخطيرة !

وهنا قد يتساءل مؤرخ إنجليزى : هل من المعقول أن تحرض بريطانيا على قتل السردار ثم بعد ذلك تتهم مصر به ! ولم تكن هذه هى أول مرة يحدث فيها فى مصر شيء من هذا ، فقد حدث

في أيام ٢٤ و ٢٥ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ أن قامت مظاهرات في الإسكندرية وأطلق الجنود الإنجليز الرصاص على المصريين ، وقتل كثيرين ! . . وإذا بالسلطات البريطانية تؤكد أن الجنود البريطانيين لم يطلقوا الرصاص على المتظاهرين ، وإنما هم الغوغاء المصريون المسلحون الذين قتلوا هؤلاء المصريين ! وأن القتل حدث من مسلمات المصريين لا من رصاص الإنجليز . وعلى أثر هذا أصدر مجلس الوزراء المصري في ٥ نوفمبر قراراً بمنع المظاهرات !

وبعد أربعين سنة من الحادث نشر الدكتور سيلفني سميت أعظم طبيب شرعى في العالم مذكراته التى طبعت في لندن عام ١٩٦١ ، وكان سيلفني سميت هو الطبيب الشرعى الذى تولى فحص جثث القتلى ، فقد كان كبير الأطباء الشرعيين في مصر . ففي صفحة ٨٩ من مذكراته يقول الدكتور سيلفني سميت عن الحادث : نشبت الاضطرابات في الإسكندرية . قتل عدد من الأشخاص . ثبت أن الإصابات ناجمة عن مقذوفات من أسلحة صغيرة ذات سرعة منخفضة كالمسدسات . كان المفترض أنها أطلقت من بعض أفراد الغوغاء من المصريين . تم دفن الضحايا . ثم طلبت السلطات البريطانية منى أن أستخرج الجثث ، وتبلغ في مجموعها حوالى الخمسين جثة ، لأرى هل من الممكن الحصول على معلومات تؤدي إلى معرفة حقيقة الأسلحة التى استخدمت في المظاهرات . كانت الجثث في حالة تحلل شديد . لم يكن هناك غير عظام مكسورة ، وشظايا من المقذوفات يمكن الحصول عليها بقصد التحقق من الأسلحة التى استعمالها المتظاهرون . وقد قمت أنا ومساعدى بفحص كل البقايا بقدر ما نستطيع من دقة ، على الرغم من أنه كان يجب علينا أن نمر على الجثث بسرعة ، كما تفعل الآلات على حزام متحرك . وجمعت عدداً لا بأس به من الرصاصات ، وأجزاء الرصاصات ، وعندما

قامت بتنظيفها اكتشفت أنها جميعا مستخرجة من ذخيرة عيار ٣٠٣ ملمتر ، وأخيراً وجدت ما يكتفى لإثبات أن الذخيرة المستخدمة كانت خراطيش بريطانية عيار ٣٠٣ ، وكلها مصنوعة في مصانع الذخيرة الحربية البريطانية ، وأن الرصاصات أطلقت من بنادق الجيش البريطاني ، أو بعبارة أخرى أن كل الوفيات التي حدثت في مظاهرات الإسكندرية كان سببها الأسلحة البريطانية المقروص أنها في أيدي الجنود البريطانيين . . وكان التحقيق ينتج حتى ذلك الحين إلى إثبات أن حوادث الوفاة ناجمة عن الرصاصات التي أطلقها أفراد من الغوغاء المصريين ، ولكن تقريرى أنهى هذا التحقيق ! . . وأخشى أن أقول إننى في ذلك الحين لم أكن موضع رضى سواء من السلطات البريطانية العسكرية ، أو السلطات البريطانية المدنية ! ! . . (انتهى ما كتبه الدكتور سلفى سميت في مذكراته) .

وهذا اعتراف خطير من أكبر طبيب شرعى في العالم بأن الإنجليز قتلوا ٥٠ مصرياً ثم جاءوا يقولون إن المصريين هم الذين قتلوهم ! فإذا جاء الطبيب الشرعى البريطانى . وأثبت أن هؤلاء المصريين قتلوا برصاص الجنود الإنجليز ، أخفى الإنجليز هذه الحقيقة ، وغضبوا على العالم البريطانى الذى أثبت هذه الحقيقة ! إن هذا هو بالضبط ما فعله الإنجليز في حادث السردار . . إن المخابرات البريطانية حرصت على اغتياله ، ثم جاءت بريطانيا تنتقم من المصريين لأنهم اغتالوا السردار ! مع فارق واحد هو أنهم في مظاهرات الإسكندرية أرادوا أن يزوروا في ٥٠ قتلاً . . وفي مصرغ السردار زوروا في قتيلاً واحداً !

المخابرات تبحث عن « عبده » !

وأرسل اللورد اللنبى في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ برقية إلى وزير الخارجية .

فى لندن يقول فيها : إن المخابرات البريطانية فى القاهرة عرفت أن « عبده » الذى ورد اسمه فى الخطابات المضبوطة ، والمكتوبة بالحبر السرى ، هو المكلف من الجهاز السرى بأن يسافر إلى لندن لقيادة عملية اغتيال الوزراء البريطانيين الثلاثة ، وإلقاء قتابل على دور الوزارات فى لندن . و « عبده » هو أحمد عبد الحى كيرة ، وهو من أخطر المشتركين فى الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ . وأنه هرب من مصر فى يناير عام ١٩٢٢ عندما طلبت السلطات البريطانية القبض عليه ، بعد أن اكتشفت دوره فى الجهاز السرى ، وأن أحمد عبد الحى كيرة موجود فى إستانبول ، وهو البلد الذى أرسلت إليه قيادة الجهاز السرى من القاهرة الخطاب المضبوط على عنوان محمد بك محمد — يحفظ بشباك البوطة العمومية فى إستانبول . وفى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أرسل لورد ألنبي برقية إلى وزير الخارجية البريطانية بأوصاف أحمد عبد الحى كيرة ، وقال إن صورته موجودة مع ملفه فى أرشيف إدارة المخابرات البريطانية فى لندن .

اقبضوا عليه !

وفى اليوم التالى ، أى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، اتصلت إدارة المخابرات البريطانية بجميع رؤساء الصحف فى لندن وطلبت إليهم التوقف عن نشر أى شيء عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين الثلاثة فى لندن، وعن إلقاء قتابل على الوزارات ، وقالت إدارة المخابرات لرؤساء التحرير ، إن إجراءات الأمن تقتضى التوقف عن نشر أى بيانات ، لأنها سوف تؤدى إلى إفلات المجرمين الذين عرفتهم إدارة المخابرات . وفى اليوم نفسه — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — أصدرت إدارة المخابرات البريطانية نشرة مطبوعة إلى جميع فروعها فى العالم . . وهذا نصها :

« مطلوب القبض عليه حياً أو ميتاً . أحمد حسن عبد الحى كيرة ، فى إستانبول
أو فى أوروبا . كيميائى . كان طالباً فى مدرسة الطب فى مصر . متهم فى قضية
قنبلة عبد الحالى ثروت باشا فى مصر . فر من القاهرة فى عام ١٩٢٢ ، مكلف
بالقيام باغتيالات فى الخارج . خطير فى الاغتيالات السياسية ، عمره : ٢٨
أو ٢٩ سنة . العينان : سوداوان . الرموش : خفيفة . اللون : أسمر . حريض
الصدر . قصير القامة . آثار حرق على خده الأيمن . ذو شارب خفيف أسود .
وتولى مستر ألكسندر كين بويد - مدير المخابرات البريطانية فى القاهرة - كتابة
هذه الأوصاف ، نقلاً عن أوشيف لإدارة الأمن العام فى وزارة الداخلية المصرية .
وأرسل كين بويد إلى إدارة المخابرات البريطانية صورة لأحمد عبد الحى كيرة
طبعت مع أمر القبض عليه حياً أو ميتاً !

من هو ؟

ولكن من هو أحمد عبد الحى كيرة ، الذى طلبت المخابرات البريطانية
القبض عليه حياً أو ميتاً ؟ . كان أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز
السرى لثورة ١٩١٩ ، وقد بدأ اتصاله بالأعمال السرية التى حدثت قبل الثورة ، فقد
اشترك وهو طالب بمدرسة الطب فى مؤامرة إلقاء قنبلة على السلطان حسين لأنه تولى
العرش فى ظل الحماية البريطانية ، وقبض عليه الإنجليز فى عام ١٩١٦ ، وأمضى
ثمانية أشهر فى السجن . وقُتل الإنجليز فى إثبات التهمة عليه ، واستأجر والده
الشيخ عبد الحى كيرة - من تجار فارسكور - محامياً إنجليزياً دفع له ألفاً
 وخمسمائة جنيه ، وبراءته المحكمة ، ونجا من الإعدام بأعجوبة ! وعندما قامت
ثورة ١٩١٩ اتصل به الدكتور أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى

وعبد الحليم البيل ، وضموه إلى الجهاز السرى للثورة ، وكانوا على اتصال به قبل الثورة . واشترك معهم فى صنع القنابل التى أُلقيت على معسكرات الإنجليز فى أثناء الثورة ، وفى صنع القنبلة التى ألقاها عريان سعد على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، وفى صنع القنبلة التى أُلقيت على إسماعيل مرى باشا وزير الأشغال والحربية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى أُلقيت على محمد شفيق باشا وزير الأشغال فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى أُلقيت على حسين درويش باشا وزير الأوقاف فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى أُلقيت على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ .

• • •

وفى مذكرات الأستاذ حسنى الشنتاوى المحامى وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذي حكم عليه فى قضية عبد الرحمن فهمى أمام المحكمة العليا بالسجن ٢٠ سنة مع الأشغال الشاقة وجلده ٣٠ جلدة ، ثم عدل الحكم إلى السجن ١٢ سنة ، فى هذه المذكرات التى تحت يدى يقول حسنى الشنتاوى : « أنا كنت طالباً فى المدرسة الإلهامية ، وعضواً فى إحدى خلايا الجهاز السرى ، وكانت خليلي مكونة من الدكتور عبد الخالق الدلمونى والأستاذ أحمد كامل ثابت المحامى وأنا . وكان أحمد عبد الحى كيرة هو الذى يمدنا بالسلاح والقنابل ، وكان يأتي بها فى كيات كبيرة من جهة لم نكن نعرفها ، ولم نحاول الاستفسار عنها ، لأن تعليقات الجهاز السرى تعتمد على السرية المطلقة . وكان الحاج أحمد جاد الله العامل فى العنابر يحضر عندى ، ويتسلم الأسلحة التى تستعملها خلية العمال السرية فى إطلاق الرصاص على الإنجليز . وكان عبد الحى كيرة هو رسول الجهاز السرى

خليلتنا ، التي كان يديرها الجهاز السرى . وكنا فى أثناء تدبير الحوادث نقول إن العملية تستلزم كذا وكذا من الأسلحة والقنابل ، فلا يلبث أن يعود عبد الحى كيرة بما طلبناه من القنابل والأسلحة . وكان عبد الحى كيرة يبلغنا المعلومات السرية التى كانت ترشدنا عن الأحداث القادمة قبل وقوعها ، وعن المواعيد الدقيقة لخروج ودخول الأشخاص المطلوب لإلقاء قنابل عليهم . وكان فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أدق جهاز للمعلومات ، كان له عدد من الأعضاء يعملون فى المراكز الحساسة فى الدولة ، وفى القيادة البريطانية وفى البوليس وفى كل مكان .

وبلغ من دقة هذا الجهاز العجيب أنه كان يعلم بالإجراءات التى سوف تتخذ ضدنا قبل أن تقع ، حتى يتيسر لنا الحذر والاحتياط بقدر الإمكان . فمثلا قبل أن يقبض الإنجليز على فى قضية عبد الرحمن بك فهمى بأسبوع جاء عبد الحى كيرة وقال : « وصلت إلينا معلومات بأنه سيقبض عليك بعد بضعة أيام ، إننا نستطيع أن نيسر لك الحرب » . فقلت له : « ح أروح فىن ؟ . . . لأننى أفضل البقاء ! » . وكان عبد الحى كيرة سريع الحركة ، دقيق الجسم ، نحيفاً ، ماهراً فى الاختفاء بتضليل البوليس ، وكان واسع الحيلة جداً . وعندما قبض علينا فى قضية عبد الرحمن فهمى ، وأودعنا السجن ، ووضعت علينا حراسة شديدة فى سجن الاستئناف ، فوجئنا بأن أحمد عبد الحى كيرة استطاع بطريقة عجيبة أن يدخل إلى السجن ، ويبلغنا تعليمات الجهاز السرى ، وينقل أخبارنا إلى قيادة الجهاز السرى من السجن . وحدث أن كلف الجهاز السرى الأستاذ حسن توفيق بإلقاء قنبلة على أحد الوزراء الذين تقرر اغتيالهم ، وقد كان حسن توفيق موظفاً فى مجلس الأمة إلى مدة قريبة ، وأحيل إلى المعاش . وعند وضع ترتيبات تنفيذ لإلقاء القنبلة جاءنى أحمد عبد الحى كيرة وأبلغنى التعليمات الآتية :

قد يصاب حسن توفيق بشظية من القنبلة عند انفجارها . بعد إلقاء القنبلة
سيحضر حسن توفيق إلى الغرفة المعهودة - التي كانت تجرى فيها إجتماعات الخلية
السرية - في سطح منزل . إذا وجدته مصاباً ، فعليك أن تأخذه فوراً إلى عمارة
المؤيد في باب الخلق . اصعد إلى الدور الثالث من العمارة . الشقة على اليسار .
ستجد طبيباً من أعضاء الجهاز السرى في انتظارك في هذه الشقة . قدم حسن توفيق
إلى الطبيب . لا تقل شيئاً ، ولا تتكلم مع الطبيب . إن الطبيب سيتخذ اللازم ، لأنه
يعرف ما سيقوم به .

• • •

وتحدد يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ للتنفيذ . وبعد أن ألقى حسن توفيق القنبلة ،
عاد إلى في الغرفة المعهودة على سطح منزل . وجدته مصاباً في جنبه . وكانت أمي
تعلم ما فعل ! وجدنا أن بذلة حسن توفيق ملوثة ببعض الدم . . وأحضرت له أمي
بذلة من ملابسى ، ثم تولت إحراق البذلة الملوثة بالدماء . . ثم خرجت أنا وحسن
توفيق ، وذهبنا إلى عمارة المؤيد ، وصعدنا إلى الشقة التي حددتها عبد الحى كيرة ،
وجدنا الطبيب في انتظارنا ، وضمد جنب حسن توفيق ، وخرجنا إلى الشارع وإذا
بنا نسمع باعة الصحف ينادون : « الملحق يا جدع ! إلقاء قنبلة على إسماعيل
سرى باشا يا جدع ! » .

انتهى هذا الجزء من مذكرات حسنى الشنتناوى عضو الجهاز السرى لثورة

١٩١٩ .

• • •

وفي مذكرات الامتاذ محمد يوسف عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذي
حكمت عليه المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام في قضية عبد الرحمن

بك فهمي ، وعدل الحكم إلى ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة . كتب محمد يوسف يقول : « تعرفت على عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى عام ١٩١٩ ، بواسطة الدكتور محمد حلمى الجيار الذى كان طالباً بمدرسة الطب ، والأستاذ حسنى الشنتاوى الطالب بالمدرسة الإلهامية الثانوية . وكان عبد الحى كيرة متوسط الطول قمحى اللون . ومن الغريب أنه لم يكن يحضر أى اجتماع سياسى فى ثورة ١٩١٩ ، ولم يكن يظهر فى المظاهرات ، أو يشترك فى الإضرابات ، بل كان يحدث أن يضرب جميع طلبة الطب ، ويخرج عبد الحى كيرة على إجماعهم ، ويبقى فى مدرسة الطب يعمل فى معمل المدرسة ! وكان أستاذة مدرسة الطب الإنجليز يتصورون أن هذا الطالب المجتهد مكب على الدراسة ، ولا يؤمن بالوطنية ، بينما كان هو فى الواقع يبقى فى الكلية ليصنع هو وزميله محمد حلمى الجيار القنابل التى يستعملها الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ . وقال حسنى الشنتاوى لعبد الحى كيرة إن محمد يوسف عنده عدد من الفدائيين .

وبدأت الخلية السرية تعمل . . وكان من بين أعضاء الجمعية السرية عبد القادر شحاته ، الذى ألقى قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، وأحمد توفيق الذى استشهد فى حادث إلقاء القنبلة على سيارة توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء ، الذى صادف أن أعطى سيارته فى ذلك اليوم لحسين درويش باشا وزير الأوقاف . وعندما ألقى أحمد توفيق القنبلة على سيارة رئيس الوزراء أصابت شظية من القنبلة أحمد توفيق ، وأصيب فى وريد عنقه ، ونتج عنها نزيف حاد . ولكن أحمد توفيق تحامل على نفسه ، واستطاع أن يمشى بهذه الإصابة الخطيرة حتى منزله بشارع إبراهيم الكبير بالخلمية الجديدة . وعلى الفور استدعى المسئول فى الجهاز السرى عدداً من الأطباء من أعضاء الجهاز السرى ، فجاءوا مسرعين ، ولكن روحه فاضت .

في فجر الليلة نفسها ، وعرف البوليس أنه هو الذي ألقى القنبلة . . وعندما جاء ليقبض عليه وجده ميتاً ! وفي ذلك الوقت كنت مسجوناً على ذمة التحقيق في قضية إلقاء القنبلة على محمد شفيق باشا . . وكان عبد الحى كيرة شخصية عجيبة مثيرة : يجيد التنكر ، ويستطيع دائماً أن يخدع البوليس ، ويفلت من الشباك التي كانت تنصب لأعضاء الجهاز السرى .

انتهت هذه الصفحة من مذكرات محمد يوسف ، عضو الجهاز السرى لعام ١٩١٩ ، الذي حكم عليه بالإعدام في قضية عبد الرحمن فهى وتخفف عنه الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

المطاردة !

وبدأت من يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عملية مطاردة عنيفة قامت بها المخابرات البريطانية للتنبؤ على أحمد عبد الحى كيرة . . وقد استمرت المطاردة عدة سنوات .

وإنى أترك الآن مكانى للأستاذ يحيى حتى الكاتب المعروف الذى كان يومئذ موظفاً في القنصلية المصرية بإستانبول وشهد هذه المطاردة وعاش فيها ، وكتب يحيى حتى يقول : « أصبح عبد الحى بعبماً عند الإنجليز ، فطلبوه بعد أن فتلوا له حبل المشقة ، بحثوا عنه في كل مكان فلم يجدوه رغم تجدد إغاراته ، إن التنبيه للخطر أصبح عنده غريزة سادسة سيكون لها خطرها فيما بعد ، وقدرته وحيلته البارعة على طمس الأثر لأخذ لهما . ولكنه أحس أن يدهم توشك أن تقبض على رقبته ، فهرب . ومنذ ذلك اليوم أصبح هو والفرار شيئاً واحداً ، تسلل إلى الحدود الغربية ، ثم إلى ليبيا ثم سافر إلى إستانبول حيث لقيته بها سنة ١٩٣٠ ، والله أعلم بما لقيه من مشقة

وأحوال . وكان لا يد لي ولا مناص من أن أسعى إليه لأعرفه ، وكيف لا أفعل واسمه
يرن في أذني رنين أسماء أبطال الأساطير . ولكن شاء لي سوء الحظ ، أنني كنت
حينئذ موظفاً بالقمصانية ، وبعد الحى يتفادى المكان وأهله تفاديه للوباء ، لأنه
الاحتلال الإنجليزي كان لا يزال رابضاً على مصر : فكنت لا ألقاه إلا صدفة ،
فأقطع عليه الطريق . إنه يعرفني ويراني ولكنه يتجاهلني ، فلا أترك يده بعد المصافحة ،
بل أبقيتها في يدي وأقول له إن لي صداقة حميمة ببعض أقاربه وبلدياته ، وأذكركم
له بالاسم ، وألح عليه إلحاحاً شديداً أن يمشي معي ولو خطوتين ، أن يضرب
لي موعداً لتأكل معاً ، كل هذا وهو يستنقل بإصرار يده من كلبشات يدي ،
يشكرني بابتسامة كلها حياة ، ورأسه مطرق إلى الأرض ، ثم يعتلر قائلاً : قريباً
إن شاء الله . .

ظل هذا حالي معه أربع سنوات ، لم أسمع منه كلما قابلته . وألححت عليه إلا
قوله : قريباً إن شاء الله . . لعل شدة إلحاحي عليه زادت من تخوفه مني ، إنه
لا يأمن للقنصلية ولا لأحد من رجالها ، وقد جاوزت حدود الأدب واللباقة في
إلحاحي السمع عليه .

رأيت في عبد الحى كيرة في إستانبول المثل الإنساني القذ للرجل الشريد ،
ما أكثر أمثاله في أعقاب الحروب . كانت ملابسه تدل على مقاومة عنيدة للفاقة ،
وغلبت صفوته التحتانية على سمرة ، يمشي على عجل وبحذر كأنه يحاول أن يفلت
من جاسوس يتبعه ، عيناه كالنار تطوف نظرتيهما في دائرة الأفق كلها رغم إطراق
رأسه ، إن سره لا يخرج من شفتيه ولا من عينيه ، لسانه ممسوك ، مدرب على
الأيزل - مهما كانت الظروف والأحوال - بكلمة عفوية لم يسبقها تدبر وتفكر
في وزن معناها وتقدير أثرها ، لا أثرها المباشر فجسب بل حتى أثرها البعيد الذي
الكتاب المتنوع - ثان

قد لا يفهم إلا بفضل اجتماع مئات من الأخبار المتناثرة المتنافرة التي هيأت للغريب الذي يقابله أن يلم بها جميعاً ، ولكن من يدري ؟ قد تتجمع له ذات يوم ولو صدفة . فتضيء زلة اللسان بمعناها وتدل على خبيثة صاحبها : من أجل هذا الحذر خلا كلامه القليل كذلك من أية نعمة تعبر عن عاطفة ، لأن النعمة لها أيضاً معناها . فلست تدري من نبرة كلامه هل هو سعيد أو غير سعيد : متعب أم غير متعب . هل جيبه دافئ أم نظيف . معدته خاوية أم عامرة : هل حذؤه يسأله أو يحرقه : هل هو متعجل أو غير متعجل . هل هو قادم من عمل آتية أو ذاهب إلى موعد ينتظره . إن هذه الحسبة الفظيعة التي رأيت فيها عبد الحى كبيرة كانت تزلزل قلبي : من شدة فزعى من وقعها على إنسان مثلى ، من حقه أن ينعم بانطلاق النفس ومقدرة لسانه على أن يزل مرة وأخرى ، فلا يكون الملاك عقاب هذه الزلة . . . هي حسبة فرضتها النفس على النفس . . . هي ألغن من السجن الانفرادى في أشد معسكرات الاعتقال وحشية .

« حاولت أن أعرف أين يسكن لأرسل له خطاباً — ولا أقول لأزوره — فلم أنجح ، وقيل لى إنه يسكن بمفرده في ثلاث شقق كل منها في حى بعيد عن الآخر ، وأنه يتخذ في كل شقة اسماً مختلفاً ، ولا ينام في فراش واحد ليلتين متتابتين . كيف كان يحلو له — في هذا الحذر الدائم — أكل أو شرب ، أو تهناً له سنة من النوم ؟ كيف يستطيع إنسان أن يعيش دون أن يأمن لأحد ؟ كل من يلقاه لا عدو محتمل ، ينلس بين الناس بعيداً عن كل الناس ، قلبه حرم على نفسه الاستجابة لعاطفة . رأيت في عبد الحى كبيرة صورة مجسمة لهذا العذاب الذى غاق معذاب جهنم الحمراء .

« حرت في تفسير مسلكه . ولعل عبد الحى كبيرة لا يزال على يقين بأن

المخابرات البريطانية لم تكف عن طلبه ، حتى ولو فر منها إلى أقصى الأرض .
لأنها لا تنسى ثأرها البائت ، وكلمة « يحفظ » لا تكتب على ملف عدو لدود إلا إذا
نزلت جثته للقبر . وقد سمعت أن الإنجليز حاولوا خطفه بعد أن طلبوا من الأتراك
تسليمه إليهم فأبوا ، ومع ذلك كان حذر عبد الحى من الأتراك لا يقل عن حذره
من عملاء الإنجليز ، خشية أن يعدلوا عن رأيهم ذات يوم لمصلحة من يلعبون فيها بورقته ،
وكنت أهدأ من نفسى لرضاها بهذا التفسير ، وأستسخر فى قلبى مغالاة عبد الحى
كبيرة فى حذره وتخوفه ، وملت إلى الاعتقاد بأنه أصيب بسبب تشرده عن الوطن
بعقدة الخوف - من أشباح لا وجود لها . وإذا أصيب إنسان بهذا المرض النفسى
أحس دائماً بوقع أقدام موهومة تسير وراءه ، فلا ينقطع له خوف ولا فرار .

٢ : ولكنى وقعت فى حيرة أشد ممزجة بحزن ممض ، وملت نفسى على سابق
استخفافى يوم بلغنى أنهم عثروا على عبد الحى كبيرة مقتولاً بطعنة خنجر . جثته
ملقاة فى حفرة بجوار سور إستانبول العتيق ، بجانبها عود من ثقاب منطقي* ، كان
هو الأثر الوحيد ، وهو - مثل العود - منطقي* أيضاً . وقيل لنا إن التحقيق
- الذى جرى بسرعة قد تختلط بالكلفة - لم يسفر عن معرفة القاتل ، ولا كيف
حدثت الجريمة . كان عبد الحى كبيرة معلوماً وعلى حق فى تخوفه وفراره ، كانت
الحقيقة أبعد من خيالى . ترى من هو هذا العدو الذى نبح أخيراً فى الظاهر به ؟
كيف قدر للحذر أن يؤق من مأمنه ؟ لا أحد يعلم . . هذا سر طواه قبره ، عبد الحى
كبيرة - كما عرفته - كان لغزاً فى حياته ، وهو فى موته أشد إلغازاً » .

• • •

انتهى ما كتبه الأستاذ نجى حقى عن مصرع أحمد عبد الحى كبيرة فى إستانبول .
ولا شك أن مؤامرة اغتيال الوزراء الثلاثة فى لندن فى ديسمبر عام ١٩٢٤ . والأمر

الذى وزعته المخابرات البريطانية بالقبض عليه حياً أو ميتاً ، هو حل للنز مصرعه
العجيب فى إستادبول !

لأنها صورة بطل من أبطال ثورة ١٩١٩ . .

وما أكثر من فيها من أبطال !

ولكن الشعب المصرى كان هو البطل الأكبر . .

الشعب يقاتل ... بلا فتايل وبلا مسدسات !

دخل قادة الجهاز السرى إلى السجن . الدولة تطلب رؤوسهم . رئيس الجهاز السرى عبد الرحمن فهمى اعتزل السياسة . أعضاء أكبر خلية سرية فى الجهاز السرى ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام . الملك والإنجليز أعلنوا الحرب على سعد زغلول ، طالبوا برأسه ، ثم أصدروا الأوامر بالقضاء على حزب سعد زغلول . . ولم ييأس سعد ، ولم يستسلم ، بل قرر للشعب المصرى أن يحارب بلا فتايل وبلا مسدسات ! وكانت الحرب رهيبة : معسكر الملك يقف فيه المندوب السامى البريطانى ، وعشرة آلاف عسكرى بريطانى ، والجيش المصرى بقواده الإنجليز ، والبوليس المصرى بقيادة اللواء رسل باشا ، وحكمدارو المذن الإنجليز ، والدولة بكل سلطانها ونفوذها ، وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد ، والأعيان ، وكبار الأثرياء . وكان مع سعد زغلول الشعب المصرى الأعزل من كل سلاح !

وقد تعجب إذا عرفت أن الوفد المصرى الذى كان يرأسه سعد زغلول لم يكن يملك جريدة يومية واحدة ، ولا مجلة أسبوعية واحدة . . بينما كان لحزب الأحرار الدستوريين جريدة (السياسة) ، ولحزب الاتحاد جريدة (الاتحاد) ، وكان يقف ضد سعد زغلول أكبر كتاب مصر : وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين ، والدكتور محمد حسين هيكل ، والدكتور محمود عزمي ، وإبراهيم عبد القادر المازنى ، ومحمد إبراهيم هلال ، وعبد العزيز البشري . .

وكان يقف بجانب سعد ثلاثة من كبار الكتاب هم : عبد القادر حمزة ،
وعباس محمود العقاد ، وأحمد حافظ عوض .

وكانت أكبر محلة أسبوعية سياسية في مصر هي (الكشكول) ، وكانت تهاجم
سعد زغلول أسبوعياً بالنسب والقذف والإهانة ، فتقول إنه مجرم ، وخائن ، وعميل
من عملاء الاستعمار ، ودجال ، وأفاق ، ونصاب !

وهكذا وقفت الإمبراطورية البريطانية والعرش المصري والرجعية المصرية ، وكل
قوى البطش والبغى والإرهاب والطغيان لتقضي على شعب مكتم ومقيد بالسلاسل
والأغلال ! وكان هذا هو الفصل الأخير في قصة سعد زغلول .

عقب مصرع السردار تأمر الإنجليز والملك فؤاد على إخراج سعد زغلول من
الحكم . لم يتحملوا حكم سعد زغلول أكثر من ثمانية شهور ، وهكذا رأينا كيف
أرغم الإنجليز سعد زغلول على الاستقالة ، وكلف الملك فؤاد أحمد زيور باشا
بتأليف وزارة تستسلم للإنجليز وتحارب المصريين . فقبلت الحكومة الجديدة كل
ما رفضه سعد زغلول للإنجليز ، وحلت مجلس النواب الذي لم يمض على انتخابه
عام واحد . وألف الملك فؤاد حزباً للقصر إسمه حزب الاتحاد . وضم الحزب الجديد
الباشوات ، ولواءات الجيش السابقين ، وجميع الأعيان الذين خرجوا على سعد زغلول
احتجاجاً على عدم ولائه للملك ، كما جاء في كل كتب الاستقالة التي نشرت
بصيغة واحدة ! وكانت الاستقالات تكتب في مكتب حسن نشأت باشا رئيس
الديوان الملكي بالنيابة ، ويرغم الباشوات والأعيان على توقيعها أو بصمها !

وأغتت الحكومة قانون الانتخاب الذي أقره البرلمان ، وهو يقضي بحق الشعب
في انتخاب نوابه بالانتخاب المباشر ، وبدأت تضع قانوناً يجعل الانتخاب على
درجتين ، ويقيد الناخبين حتى يضمنوا إسقاط سعد زغلول . ومزقت الدوائر

*الانتخابية حتى يفقد أنصار سعد زغلول مناصريهم ، وامتلأت السجون برجال سعد زغلول ، وأعلن حزب الملك أن سعد زغلول انتهى ولن تقوم له قائمة ، وكسبت الصحف الإنجليزية المقالات الطويلة عن انصراف الشعب المصرى عن سعد زغلول : وعن أنه لا يجد مرشحين يتقدمون باسمه فى جميع الدوائر الانتخابية .

ولكن سعد زغلول لم ينته . إنه بدأ من جديد . بقى الشعب ملتفا حول زعامته . رغم التهديد والوعيد وسياسة البطش والإرهاب والتنكيل ! . . خرجت مظاهرات الطلبة فى جميع مدن مصر تهتف بسقوط الطاغية وبحياة سعد زغلول . وإذ منعت الحكومة الصحف من أن تهاجم الملك ، فقد امتلأت الجدران بالمنشورات النارية تلعن الاستبداد والحكم المطلق ، وتعلن تأييد الشعب الكامل لسعد زغلول ! وبعد ثلاثة شهور تصورت بريطانيا أنها فى طريقها إلى القضاء على سعد زغلول . .

وفى وثيقة بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٥ كتب « سير أوستن تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية ما كره سرية إلى مجلس الوزراء البريطانى برئاسة « مستر ستانلى بلدين » جاء فيها بالحرف الواحد :

« لقد نجحنا فى إقامة حكومة مصرية صديقة ، وأوضحنا للملك فؤاد ولوزرائه أنهم إذا كانوا مخلصين لالتزاماتهم نحونا فإننا سوف نساندهم . وقد تصرفوا حتى الآن بشجاعة ونجاح ! »

وكانت وزارة زيور باشا شجاعة فعلا ! أو على الأصح جريئة . . كانت أسداً على المصريين ونعامة أمام الإنجليز !

وكانت التعليمات التى أعطاها الملك إلى حكومته هم أن تقضى على سعد زغلول . وأن تشرذ أنصاره . وأن تثبت عليه تهمة أنه المحرض على قتل الإنجليز فى أثناء

الثورة . وأن تقدمه إلى محكمة الجنايات وتطلب شتقه . وإذا لم تستطع فعلى الأقل تمنعه من أن يرشح نفسه لعضوية البرلمان !

يجب قتل سعد زغلول

وفي الوثائق البريطانية الرسمية وثيقة بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٥ . . وهي البرقية السرية التالية بالحرف الواحد :

« من المندوب السامي البريطاني بالنيابة « سير نيفيل هندرسون » .

« إلى مدير أوسن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية .

« رقم ٤٦٣ سرى .

« استقبلني الملك فؤاد في قصر المنتزه بالإسكندرية يوم ٢٣ يونيو . واستغرقت مقابلتي لجلالته ساعة وثلاثة أرباع الساعة . بدأ جلalته بالإعراب عن أمله في أن يتمكن من زيارة لندن في العام القادم . لقد مضت الآن عشر سنوات منذ غادر مصر في رحلته السابقة . وعدم التغيير مدة طويلة يحدث تأثيراً سيئاً على صحته ، والحالة في بلاده وعدم استقرار الحكومات المتعاقبة قد حالاً بينه وبين السفر إلى الخارج . وعندما قلت لجلالته : « إن هناك ما يدعو إلى الأمل في أن مصر بعد ست سنوات من العواصف والاضطرابات تدخل مرحلة من الهدوء والتطور الداخلي السلمي » . قال جلalته . بعد لحظة تأمل : « إن ذلك هو الواقع . كما يأمل . غير أن أية أزمة مفاجئة قد تقلب كل شيء . وقد تمت عرقلة سعد زغلول . ولكن لم يقض على سعد زغلول حتى الآن ! » .

وقال جلalته : « قبل أن تتمكن البلاد من دخول مرحلة الهدوء يجب قتل

سعد زغلول أدبيّاً . ولتحقيق هذا الهدف . هناك شيء أو شيان مرغوب فيهما :

أولاً : يجب أن تكون اعترافات شفيق منصور أو القتلة الآخرين بمثابة توريث على نحو محدد في مؤامرات الاغتيال لكل من أحمد ماهر ، والنقراشي ، وفتح الله بركات — الوزير الوفدى السابق وابن شقيقة سعد زغلول — بل وسعد زغلول نفسه إذا أمكن ذلك ، وتوريث في الواقع لتنظيم الوفد كله !

« وثانياً ، قال الملك : « إن الانتخابات الجديدة لا ينبغي إجراؤها في أكتوبر أو نوفمبر من هذا العام ، كما كان يرغب الأحرار الدستوريون ، ولكنها يجب أن تؤجل حتى يناير أو فبراير القادمين على الأقل . فالشهور القليلة القادمة ان تكفى لتشويه سمعة سعد زغلول ، بحيث لا يحصل إلا على أقلية تافهة في انتخابات مجلس النواب الجديد .

« وقال الملك لى : إنه يود أن يرى حزب سعد زغلول وقد انكمش للغاية إلى حوالي ١٢ أو ١٤ عضواً ، لكي يتحول إلى مثار للهزء والسخرية » ! .

إمضاء « هندرسون »

« المندوب السامى البريطانى بالنيابة »

• • •

وأجريت الانتخابات في ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ - كما أراد الملك ، وتولى طبخها إسماعيل صدق باشا وزير الداخلية في تلك الأيام ، واستعملت كل وسائل الضغوط ، والإرهاب ، والقهر ، والكبت ، والتزيف ، والتزوير ، لإسقاط مرشحي سعد زغلول ، ولكيلا يحصل زعيم الشعب إلا على اثني عشر مقعداً أو أربعة عشر مقعداً ، كما قال الملك فؤاد لنائب المندوب السامى البريطانى !

وظهرت النتيجة ، فأعلنت الحكومة في طول البلاد وعرضها بشرى فوز مرشحي

القصر بأغلبية النواب ، وحصول سعد على أقلية مقاعد مجلس النواب . .
وكلفت الحكومة « الناديين » أن يمشوا في الشوارع يحملون أجراساً يدقونها
ويطلبون من « الحاضر أن يعلن الغائب » أن حزب سعد زغلول سقط في الانتخابات ،
وأن أحزاب الملك حصلت على الأغلبية المطلقة !
وأصدرت الوزارة بياناً رسمياً يوم ١٣ مارس أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية
هي التي حصلت على الأغلبية ، وكلف الملك فؤاد أحمد زيور باشا زعيم الأغلبية
الجديد بتأليف وزارة جديدة !
 واجتمع مجلس النواب الجديد يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ في الساعة
الحادية عشرة صباحاً . .
ورشحت الحكومة والقصر وحزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب
الوطني عبد الخالق ثروت باشا رئيساً لمجلس النواب ..
ورشح سعد زغلول نفسه ضد مرشح الملك . .
وجرى الانتخاب السري . .
وفوجئ الملك وفوجئ الإنجليز وفوجئت الأحزاب مفاجأة مذهلة :
نال سعد زغلول ١٢٣ صوتاً وانتخب رئيساً لمجلس النواب ، ونال عبد الخالق
ثروت باشا مرشح الملك ٨٥ صوتاً فقط وسقط !
وجن جنون الملك ، وجن جنون الإنجليز ، كيف تحولت الأغلبية المطلقة من
حزب الملك إلى حزب سعد زغلول ! ؟

الجهاز السري يكشف خطة الملك !

وظهر أن الجهاز السري للثورة اكتشف قبل الانتخابات أن الملك فؤاد والمندوب

السائى البريطانى أصدرأ أمرها إلى الحكومة بإسقاط جميع مرشحي سعد زغلول . .
وأوعز سعد إلى عدد من أنصاره أن يستقبلوا من الوفد ، ويرشحوا أنفسهم مستقبليين
عن الأحزاب !

.. وتصورت حكومة القصر أن هؤلاء المستقبليين هم أنصارها وأعداء سعد زغلول ،
فحسبتهم فى عداد مؤيديها ، وما كاد هؤلاء يصلون إلى مجلس النواب حتى دخلوا
أقنعتهم وأعلنوا أنهم أنصار سعد زغلول !
وكان المفروض أن تستقيل الوزارة ما دامت فقدت ثقة البرلمان ، ولكن الملك
أصدر مرسوماً بحل مجلس النواب ، بعد اجتياحه بسبع ساعات ، وكان هذا هو أقصر
البرلمانات عمراً فى تاريخ العالم !

وانتهز الملك فؤاد حل مجلس النواب فعمل الحياة النيابية ، ثم تخلص من حزب
الأحرار الدستوريين الذى عارض قرار الملك بفصل الشيخ على عبد الرازق من هيئة
كبار العلماء ، لأنه ألف كتاباً اسمه « الإسلام وأصول الحكم » قال فيه إن الخلافة
ليست من الدين ، فى الوقت الذى كان الملك فؤاد يريد فيه أن يكون خليفة المسلمين !
وأراد الملك أن يستقل حزب القصر بحكم البلاد ، وأطلق سعد زغلول على حزب
الاتحاد « حزب الشيطان » ، باعتبار أن الملك فؤاد هو « الشيطان » ، والتصق هذا
الاسم بحزب الاتحاد حتى إنه أراد أن يصدر مجلة أسبوعية سياسية تعبر عن سياسته
فأطلق عليها اسم « الشيطان » !

وخرجت مظاهرات الطلبة والشباب تهتف بسقوط « جلالة الشيطان » !

الحاكم بأمره . . . !

وأصبح الملك فؤاد هو الحاكم بأمره فى البلاد ، وأصبح رئيس ديوانه بالنيابة

« حسن نشأت » هو الملك الصغير ، وترك الإنجليز الملك فؤاد يطيح بالشعب كما يشاء ، حتى يتخلص من سعد زغلول ويقضى على زعامته . ومضى الملك بطارد أنصار سعد ، ويشرد مؤيديه ، ويمنع الزوار من دخول بيته ، وأصبح كل من يؤيد سعد زغلول هو عدو الملك !

وبدأ صراع رهيب بين الشعب والملك فؤاد . وصمد سعد زغلول ، وصمد الشعب . . ومن أمثلة الأحداث التي وقعت خلال ذلك الصراع حادث (أخطاب) بلدة محمود باشا الإترى أحد أنصار سعد زغلول . فقد استدعاه وزير الداخلية وقال له إن الملك يأمره أن يعلن خروجه على سعد زغلول !

ورفض الإترى باشا أن يصدع بأمر الملك ! وأمرت الحكومة « ضابط النقطة » أن ينكل بأهالى (أخطاب) والقرى المجاورة التى تؤيد الإترى باشا . وهاجم الضابط برجاله القرى واعتدوا على الأهالى وضربوهم بالسياط وعذبوهم وأذلوهم . وهاجم الشعب وأرغم الحكومة على تقديم ضابط النقطة إلى محكمة الجنايات ، فحكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وعلى جميع رجال البوليس الذين اشتركوا فى التعذيب ! ذلك أن حصون مصر سقطت واحداً بعد الآخر فى يد الطغيان ، ولكن بقي حصن « القضاء » !

ورأى سعد زغلول أنه يجب أن يوحد كلمة الأمة لتقاوم طغيان الملك ، فتزعم ائتلافاً مع خصومه السابقين الذين حاربوه وهاجموه وسبوه وشتموه . . !

وألّف جبهة واحدة بزعامته من الوفديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى . وكان هدف الجبهة هو تجريد الملك فؤاد من سلطاته الدكتاتورية ، وإعادة الحكم الدستورى ، وإنهاء حكم القصر ، وأن تصبح الأمة مصدر السلطات !

وكان سعد يترعم الائتلاف عن الوفديين ، وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت عن

المستقلين ، ومحمد محمود عن الأحرار الدستوريين ، وحافظ رمضان عن الحزب الوطني . .

وتم الاتفاق على عقد مؤتمر من أعضاء البرلمان المنحل . .
وكان من رأى سعد زغلول أن يقرر المؤتمر إخراج حسن نشأت رئيس الديوان الملكي من منصبه ، وأن يلغى منصب رئيس الديوان الملكي ويحل مكانه « وزير قصر » يعين مع الوزارة ويسقط مع الوزارة ويكون مسئولاً أمام البرلمان !
ولكن عدل يكن باشا وبعد الخالق ثروت باشا عارضاً هذا الرأى ، وطلباً أن يقتصر قرار المؤتمر على عدم الثقة بالوزارة . .

وكان من رأى محمد محمود باشا أن يعين أحمد حسين باشا رئيساً للديوان الملكي ، فقد كان يعرفه شخصياً ، ويعرف أنه يعارض تدخل حسن نشأت باشا في أمور الدولة . .

ووافق سعد زغلول على ترشيح أحمد حسين ، فقد كان انتدبه عندما كان رئيساً للوزارة ليتولى الشؤون العربية في مجلس الوزراء ، وكان حسين وقتئذ سكرتيراً أول للمفوضية المصرية في واشنطن . .

البرلمان يجتمع برغم إرادة الملك

واقترح أمين الرافعى بك في جريدة (الأخبار) أن يجتمع البرلمان الذى حله الملك فؤاد . برغم إرادة الملك ، لأن المرسوم الذى أصدره الملك بحل البرلمان باطل . .
ولأن الدستور ينص على أن من حق البرلمان أن يجتمع في السبت الثالث من نوفمبر من تلقاء نفسه إذا لم يدعه الملك للاجتماع . .
ورحب سعد زغلول بفكرة أن يقتحم أعضاء الشيوخ والنواب دار البرلمان ،

ويعقدوا اجتماعاً تحت قبة البرلمان . متحدّين إرادة الملك !
وتعقد يوم السبت ٢١ نوفمبر لكي يجتمع البرلمان متحدّياً الملك !
وأمر الملك بمنع اجتماع البرلمان . وقرّر سعد زغلول أن يجتمع أعضاء البرلمان برغم
قرار المنع الذي أمر به الملك !
وأصدر مجلس الوزراء المنعقد برئاسة الملك بلاغاً قال فيه : « إن مجلس الوزراء
قرّر أن يمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو في أى مكان آخر » !

إنذار من وزير الداخلية !

وأصدرت وزارة الداخلية قراراً في نفس اليوم هذا نصه : « تنفيذاً للقرار الصادر
من مجلس الوزراء اليوم والقباضى بأن تُمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين
للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان . أو بأى مكان آخر . بناء
على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة - تعان وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد
تخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار . وللمحافظة على الأمن العام في سائر
أنحاء المدينة . وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان . والبوليس بالمحافظة على
النظام والهدوء والسكينة .

« وليكن في علم الجمهور بأن تعليقات الجيش تحيز للضباط أن يصدرُوا
وامرهم بإطلاق الرصاص في أحوال كثيرة . منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن
التفرق بعد التنبيه بذلك . أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى .

« وتقضى التعليقات بإلقاء القبض على كل مشاعب . وتعليقات البوليس تقضى
بتفريق كل احتشاد أو تجمهر . ومنع كل مطاهرة . والقبض على من يشترك في
أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها . أو عصي الأمر الصادر

للمجتمعين بالتفرق تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة ١٠ تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما .

« وقد خول للبوليس الحق في إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر ، وقد صدرت الأوامر للمديرية والمحافظات بتنفيذ هذه التعليلات في جميع أنحاء القطر المصرى . وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهمهم مضمون هذه التعليلات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار » .
.. وأصدر وزير المعارف إنذاراً إلى الطلبة يتوعدهم بتوقيع العقاب الشديد إذا أضربوا عن الدرس أو قاموا بمظاهرات .

٥٠ طلقة لكل جندي . .

وصدر قرار وزير الحربية بإعلان حالة التأهب للقتال في الجيش ، وأمر بأن يرتدى الجنود والضباط ملابس الميدان ، وإعطاء خمسين طلقة لكل جندي ، ووزعت كل قوات الجيش في الشوارع وحول دار البرلمان وبدخله ، ووضعت أورطتان من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع حول بيت الأمة بشارع سعد زغلول ، فوقفت أورطة في شارع الفلكي تسد الشارع في صفوف متراصة ، ووقفت الأورطة الأخرى في ناصية شارع سعد زغلول أمام شارع قصر العيني . وصوبت المدافع والبنادق إلى بيت الأمة !

وصدرت الأوامر للجيش بأن يمنع سعد زغلول من الخروج من الشارع الذي يقيم فيه ، بالقوة المسلحة !

وتحولت شوارع القاهرة إلى قلاع مسلحة !
وأبلغ الجهاز السرى سعد زغلول أن الملك أمر الجيش بأن يطلق جنوده الرصاص

على كل نائب يحاول اقتحام البرلمان !
واتفق سعد زغلول مع أعضاء البرلمان على أن يجتمعوا سرّاً في فندق الكونتنتال !
واختار سعد زغلول هذا الفندق بالذات لأنه الفندق الذى يقيم فيه باستمرار
أحمد زيور باشا رئيس الوزارة الذى أصدر قرار مجلس الوزراء بإطلاق الرصاص
على من يعقد اجتماع البرلمان فى أى مكان !

سنطلق عليك الرصاص !

وكنيت فى ذلك اليوم التاريخى فى بيت سعد زغلول . وجاء قائد الأورطة التى
تحاصر البيت وأبلغ سكرتير سعد زغلول بأنه يأسف أن يبلغ الباشا أن الأوامر الصادرة
تقضى بإطلاق الرصاص عليه إذا حاول اختراق الحصار المضروب !
وكان سعد مريضاً ، لكنه ما كاد يسمع التهديد حتى لمعت عيناه . وعاد فجأة
شاباً من جديد !

وصمم سعد زغلول أن يخترق الحصار
وقالت له صفيه ~~مخلوع~~ أم المصريين : « دعنى أخرج معك ! »
قال : « سأخرج وحدى » !

وتحمس عدد من النواب والشبان من أنصار سعد . وعرضوا عليه أن يحيطوا
بسيارته ، ليفدوه بصدورهم من رصاص الجيش . وأبى سعد زغلول . وقال إنه
يريد أن يركب سيارته وحده دون أن يصحب أحداً !
واستقل سعد زغلول سيارته . واقتحم الحصار . وإذا بالجنود والضباط
شاكى السلاح . حاملى البنادق والمدافع . يؤدون له التحية العسكرية ويفتحون
له الطريق !

واستمرت قوات الجيش تؤدي التحية العسكرية دون أن تطلق رصاصة واحدة!!-
وتفسح الطريق على الجائنين لسيارة سعد زغلول ، من شارع القلكي إلى شارع
باب اللوق ، إلى ميدان عابدين ، إلى ميدان الأوبرا . .
كأن سعد زغلول ملك يفتتح البرلمان !

ودخل سعد زغلول فندق الكوننتنتال في الساعة التاسعة صباحًا ، وامتلات
ردهة الفندق الكبرى بجميع النواب والشيوخ . . ولم يتخلف سوى عدد يعد على
أصابع اليد !

والطريف أن أحمد زيور باشا رئيس الوزراء كان نائمًا في الدور العلوي بفندق
الكوننتنتال . . ولم يستيقظ إلا على دوى الاحتاف بحياة سعد زغلول ! !
وقرر البرلمان بمجلسه عدم الثقة بالوزارة ، وعدم الاعتراف بالمرسوم الذي
أصدره الملك بحل مجلس النواب ، وباستمرار عقد جلسات البرلمان !
وانتخب سعد زغلول بالإجماع رئيسًا لمجلس النواب !

خرج الشعب متحدياً الملك !

واحتشدت فجأة عشرات الألوف في الشوارع المحيطة بالفندق تهتف بحياة
الامة مصدر السلطات ، وبحياة الدستور ، وبحياة سعد زعيم الشعب . . وسقوط
الظغيان ، والاستعباد ، والرجعية ، وحكومة السراى ! « أخرجوا حسن نشأت من
القصر ! يسقط الملك الصغير » !

وخرجت المظاهرات تهتف : « نريد الدستور . احترموا الدستور أو استقيلوا ! »
وصادف أن خرج رئيس الوزراء من فندق الكوننتنتال ، ورأى الجماهير الهائفة
الصاخبة . وسأل ياوره : « من هؤلاء ؟ ! » .

قال الياور : « الشعب ! »

قال رئيس الوزراء : « ولماذا لم يطلق الجيش عليهم الرصاص ؟ »

قال الياور : « الجيش هتف بحياة سعد زغلول ! »

وأسرع المندوب السامى البريطانى يرسل هذه البرقية : بعد ثلاثة أيام من اجتماع البرلمان :

« من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية . لندن .

« سرى رقم ٤١٨ .

« ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

« اشتدت المعارضة للحكومة الحالية خلال الشهور الثلاثة الماضية ، وتحولت هذه المعارضة ، بسرعة ، إلى أزمة . فقد تحطمت الأهداف التى شكل من أجلها حزب الاتحاد فى الأصل . والتى وجدت من أجلها الحكومة الحالية . وذلك بسبب قصر نظر الملك الذى استفاد - أثناء غياب رئيس الوزراء أحمد زبور باشا فى لندن فى الصيف الماضى - من مشكلة الشيخ على عبد الرازق . لكى يتخلص من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة . ولكى يعين بدلا منهم موظفين حكوميين من رجاله !

« وترتب على تصرف الملك أن الوزارة تشكل الآن من رجال غير أكفاء بالمرة . وأصبح هؤلاء الرجال مجرد أدوات للقصر . ضمن سلسلة من الحكومات الإدارية ، وأعمال السلب والمحسوبيات الحقيرة . ونظراً لأن المنصب الحكومى لم يعد يكبح جماح الأحرار الدستوريين فقد تحولوا نحو اليسار . وهكذا فقد تناسوا - اليوم - الخلافات الحزبية بينهم وبين الزغلوليين بسبب الكراهية التى تجمعهم لإزاء الحكومة الحالية !

« ورغم أن الرأي العام يوجه هجماته إلى الوزارة - في ظاهر الأمر - فإن الهدف الحقيقي لهذه الهجمات هو الملك ورئيس حكومته حسن نشأت باشا ، الذي تتزايد المشاعر ضده بصورة شديدة للغاية !

« ولما كان الرأي العام يعتبر أن بقاء أية حكومة رهن بتأييدنا لها . . فإنه يعتقد أن هذه الوزارة تتمتع بتأييدنا . ومن هنا فإننا نجازف بصورة متزايدة بأن نصبح معتبرين بوجه عام مياالين إلى «سائدة حكومة ظالمة -وطاغية . أو على الأقل نتعاضد عنها !

« وفي الأسابيع الثلاثة الماضية بوجه خاص تزايد التوتر بسرعة . ورغم أنى كنت آمل أن أكون قادراً على أن أكف يدنى لبضعة أسابيع ، فإنه من الواضح بالنسبة لى أن استمرار السخط الحالئ يهى بصورة خطيرة ظروفًا مواتية لانتشار الفوضى ، وبالتالي يجب القيام بشىء ما على الفور لتخفيف التوتر !

« وفى اللحظة التى سيقنع فيها الشعب بأننى لن أفعل شيئاً لتخليصه من المظالم التى يتعرض لها . فإن الاضطراب الشعبى سيعقب ذلك بسرعة . ويبدو لى أنكم ستجدون من الصعب أن تبرروا أمام البرلمان تأييدى للمثل هذه الحكومة فى مهمتها الحتمية المتعلقة بقمع هذا الاضطراب . .

« ولذلك فقد قادتى تفكيرى إلى البحث عن عمل ما يمكن أن يكشف بوضوح أننا نستهن أوتوقراطية القصر . ولن نتسامح معها . . وأن يتم هذا العمل - فى الوقت الذى تجرى فيه استمالة عناصر أفضل فى المعارضة - دون أن يؤدى بالضرورة إلى سقوط الوزارة .

« إن الموقف معقد بصورة غير مألوفة . . وبلغ هذا التعقيد ذروته بسرعة لسوء الحظ . ولا أرى حلاً آخر سوى توجيه ضربة بسرعة إلى مصدر الشر الحالئ الذى

يستند إلى القصر . وكما تعلمون فإن منفذ سياسة الملك ، والموجه بهذه السياسة إلى حد ما ، هو حسن نشأت باشا ، وإننى أرغب فى إبعاده !
« والاتهامات الرئيسية ضده هى :

١ - التدخل النط فى الجهاز الإدارى ، مما يؤدى إلى السخط والكيد .
وعدم الاستقرار . . وسط طبقات الموظفين .

٢ - مسئوليته لزام الإجراءات التعسفية التى يتخذها حزب الاتحاد ، وبطبقها العمد ، التى تثقل إلى حد ما كاهل أفقر الطبقات . . وتعين وعزل ضباط البوليس فى القرى الصغيرة ، بأسلوب جزافى واستبدادى ، لأسباب سياسية وشخصية !

٣ - ترجع إلى سوء تصرفاته - بدرجة كبيرة - الكراهية التى تنصب . على نحو مباشر ، أكثر فأكثر ، على شخص الملك فؤاد . الذى لا نرغب فى أن يخال بيننا وبين مساندته إلى حد كاف .

٤ - الفضيحة الناشئة عن ورود اسمه بصورة متكررة أثناء التحقيق فى مصرع السردار . . والاعتقاد الشائع بأنه كان متورطاً فى هذه الجريمة ، ويحتمل أن يطلب فى القريب العاجل لاستجواب كبرى به واسطة النائب العام !

٥ - توجد عندى شكوك قوية تدور حول تأمر خطير يقوم به مع الفرنسيين .
وقد أتمكن . وقد لا أتمكن . من نقل هذه الشكوك إلى الملك فؤاد !

« ورغم أنى على علم تام بأن الكثير من هذه الاتهامات يمكن أن توجه - بنفس القوة - ضد أية حكومة سابقة أو لاحقة . فإنها تشكل بوضوح فضيحة أخطر بكثير . عندها تنبع من تصرفات لئوتوقراطية فى ظل نظام دستورى .
« ولست بقادر على تحديد مدى مقاومة الملك فؤاد لهذا المطلب من جانبي ،

واعتقد أنها ستكون مقاومة أقل مما كان يمكن أن يحدث منذ شهر ، ولكنها ستكون صلبة . ولذلك سأكون ممتنا إزاء تأكيد مساندتكم في حالة اضطرارى للضغط على الملك فؤاد بقوة . . إلى حد ما . .

« وبقدر ما أستطيع أن أرى ، فإن النتائج الإيجابية الرئيسية لطرد حسن نشأت ستكون :

١ - تغييراً هائلاً بالنسبة للبلاد يؤدي إلى الشعور بالارتياح بوجه عام .

٢ - فترة راحة للوزارة أو فرصة لإعادة البناء ، بإدخال رجال ذوي نفوذ أكبر لمحاربة سعد زغلول .

٣ - تدعيم مركزنا وتأكيـد تصميمنا على تأييد حكومة جديدة بالاحترام .

« أما النتائج غير الإيجابية : فمن الواضح أن هذه الخطوة ستقضى على ما تبقى من حزب الاتحاد الذي يسيطر عليه حسن نشأت . . ولكنى أعتقد أن الأحداث الأخيرة قد تمخضت على أية حال عن تحطيم هذا الحزب في البلاد ، بصورة لا يمكن علاجها .

« وتنطوي هذه الخطوة - أى إبعاد حسن نشأت - أيضاً على المجازفة باحتمال أن تكون بمثابة تشجيع مؤقت لسعد زغلول ، غير أنه يمكن موازنة ذلك إذا أدى طرد حسن نشأت إلى تمكين إسماعيل صدق من استئناف عمله كوزير للداخلية ، وهو منصب سيمنحه فرصة كاملة ليطلق العنان لعداوته لزغلول . وعلى أية حال ، فإننى أعتبر أنه على المدى الطويل لا شيء سيفيد سعد زغلول فائدة كبيرة مثل أوتوقراطية القصر ومساوئها . وأفضل مسوغ للعمل الذى أوصى به هو أنه عمل صائب في حد ذاته ، ويتمشى مع المعايير التى يجب أن نؤيدها . وفي الوقت الذى أدرك فيه تمام الإدراك أهمية هذا العمل ، والطابع الذى يتسم بالتكهن فيما

يتعلق بنتائجه النهائية ، فإنى واثق من أن النتيجة المباشرة ستظهر الكثير من الخير ، وأعتبر أنه من الضروري إزالة شر خطير .

« وأود أن أقترح على الملك ترقية أحمد حسنين . ليحل محل حسن نشأت باشا ، وسيمثل حسنين بك بمثابة قناة اتصال موثوق بها . بيننا وبين جلالته .
« وسأكون ممتنا لو تلقيت ردًا فوريًا . حيث إنه لأمر جوهري أن يتم قيام بالعمل ، قبل أن تتطور حركة اضطرابات جديدة . وليس بعد ذلك !

إمضاء : « لويد »

(المندوب السامى . القاهرة)

* * *

وفى اليوم التالى - ٢٦ نوفمبر - تلقى جورج لويد البرقية رقم ٢٩٤ من وزير الخارجية أوسن تشمبرلين . وهذا نصها :
« أوافق ، وتستطيع أن تعتمد على تأييدى الكامل فى أى عمل تجد أنه من الضرورى القيام به . لتدفع الملك إلى أن يتمشى مع توصياتك » .

إمضاء : « تشمبرلين »

(وزير الخارجية)

وفى ١٠ ديسمبر : بعث جورج لويد البرقية رقم ٤٤٧ إلى لندن . وقال فيها :
« ذهبت لمقابلة الملك فى عابدين يوم الثلاثاء الماضى . ودام لقائى به ساعة وثلاثة أرباع الساعة . وقد تأثر جلالته عندما علم بالهدف من زيارتى . ولكنه استمع لى فى صبر ووقار . وفى النهاية طلب يومًا واحدًا للتفكير !
« وقد اجتمعت بالملك مرة أخرى صباح أمس ، انتهت إلى موافقته على طلبى .

وقد صدر اليوم مرسوم نشرته الوقائع المصرية ، بتعيين « حسن نشأت » وزيراً
مفوضاً بوزارة الخارجية . وترك القصر !

« ومن المقرر إرساله إلى مفوضية من الدرجة الثانية ، والأرجح أنها برلين . »

إمضاء « لويد »

(المندوب السامي البريطاني)

ولم يوافق الملك فؤاد على تعيين أحمد حسنين رئيساً للديوان بالنيابة . بل صدر
أمر ملكي بتعيين توفيق نسيم باشا رئيساً للديوان الملكي . وقال سعد زغلول إنه حزين
لأن الإنجليز هم الذين أخرجوا حسن نشأت من منصبه ، وليس الشعب المصرى هو
الذى فعل ذلك ! . . وكان فى تلك الأيام يبدو يائساً . لأن الشعب الذى آمن به
لم يستطع أن يحقق بنفسه النصر على الملك . . غير أن الإنجليز لم يحققوا هدفهم
بامتصاص سخط الشعب بالضربة التى وجهوها للملك فؤاد ، بإخراج حسن نشأت ،
« الملك الصغير » !

الشعب يقاوم . .

. . ولم يكتف الشعب بإخراج حسن نشأت من القصر ، بل مضى يطالب
بالدستور ، وبحكم الشعب ، وبضرورة إجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب
المباشر الذى وضعه برلمان سعد زغلول !

وأصرت الحكومة على إجراء الانتخابات على درجتين . . وطلب سعد زغلول
والأحزاب المؤتلفة من العمد فى جميع المديرىات الامتناع عن تنفيذ قانون الحكومة !
وأضرب العمد . . أضربوا لأول مرة فى تاريخ مصر ، بل فى تاريخ العالم كله !

وقدمت الحكومة العمد إلى المحاكمة ، لأن القانون يعاقب على إضراب الموظفين .
وإذا بالمحاكم تثبت مرة أخرى أن في مصر قضاة ، وببرئ العمد المضربين !
وقررت الأحزاب المؤتلفة بزعامة سعد زغلول مقاطعة الانتخابات .
واضطرت الحكومة إلى الخضوع لرأى الشعب ، وأعادت قانون الانتخاب المباشر
الذى وضعته حكومة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ، وتحدد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ،
لإجراء الانتخابات . واتفقت الأحزاب على عدم التنافس بينها . .
ولم تجد الحكومة أنصاراً لها ترشحهم في أغلب دوائر الانتخابات !

خلع الملك . . !

وبدا بوضوح أن سعد زغلول سيكتسح الانتخابات وينال الأغلبية المطلقة ،
ويؤلف الوزارة الجديدة . .
وجن جنون الإنجليز !
لقد فشلت جميع خطط الملك والمندوب السامى في القضاء على سعد زغلول ! . .
وكان من رأى سعد زغلول أن يكون هدف الائتلاف بين الأحزاب أن تقف الأمة
بجميع طوائفها ضد الملك ، وأن يقرر البرلمان خلع الملك لاعتماده على الدستور .
وعرض سعد زغلول هذه الفكرة على بعض أنصاره فتحمسوا لها ، وعرضها على
[محمد محمود باشا وأحمد عبدالغفار ومحمود عبد الرازق باشا - من الأحرار الدستوريين -
فوافقوا عليها !

وعرضها على حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى فرحب بها ! . . وكان
الأحرار والحزب الوطنى قد حالفا الملك في صراعه ضد سعد زغلول ، ثم اكتشفا أن

الملك يريد أن يستقل القصر بحكم مصر . فخرجوا عليه وانضموا إلى سعد زغلول في صراعه ضد الملك !

ولكن بعض أقطاب الائتلاف مثل عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا وعبدالحق ثروت باشا عارضوا هذا الاتجاه . بحجة أن الإنجليز لن يسمحوا بخلع الملك ! (ومما يذكر أن هؤلاء أنفسهم كانوا قد عارضوا فكرة سعد زغلول سنة ١٩١٩ بإلغاء الملكية في مصر وإعلان الجمهورية . .)

. . وتم الاتفاق بين الأحزاب المختلفة على الاكتفاء بتقييد سلطة الملك ، والعمل على إجراء مفاوضات مع الإنجليز لحلاء الجيوش البريطانية عن مصر . وبعد الجلاء يقرر الشعب نظام الحكم الذى يريد . .

وأحس الإنجليز أن سعد زغلول يريد أن يقوم البرلمان بثورة ضد الملك ! . . فأبقر وزير الخارجية البريطانية إلى المندوب السامى منزعجاً من اتجاه سعد زغلول :

هل يحاول سعد خلع الملك ؟ !

سرى

رقم ١

« برقية من سير أوستن تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية »

« إلى لورد جورج لويد » المندوب السامى البريطانى « القاهرة .

« رقم ٤٨٢ سرى .

« وزارة الخارجية في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ .

« عزيزى اللورد .

اطلعت على تقرير أخير . أعتقد أن مضمونه وصل إلى علمكم . بشأن خطط الوفد تجاه عرش مصر . وسوف يسرنى أن أعلم إذا كنتم الآن في موقف يسمح لكم بإبداء رأيكم في احتمال قيام سعد زغلول باشا بمحاولة جادة لعزل الملك فؤاد عن العرش ! ؟

إمضاء : « أوستن تشمبرلين »

ثورة سعد هي ثورة عراقى !

وميث المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أربعة أسابيع يبحث وينقب عن احتمال أن يقوم سعد زغلول بحركة لخلع الملك ، ثم أبقى البرقية التالية إلى لندن :

رقم ٢

« من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية . لندن

« وصل إلى وزارة الخارجية يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ .

« رقم ٣١٩ سرى

١ - ردأ على برقيتكم رقم ٤٨٢ سرى بتاريخ ٢٩ أبريل قررت فى برقيتى

رقم ٢٠٨ بتاريخ أمس أننى أعتقد أنه من المستبعد للغاية أن يقوم سعد زغلول باشا فى الوقت الحاضر بمحاولة جادة وسافرة لخلع الملك فؤاد من العرش .

٢ - وليس هناك شك أن الرغبة فى خلع الملك عن العرش موجودة ، ليس فى

قلب سعد زغلول وحده . بل وفى قلوب عدد كبير جداً من المصريين .

إن هناك عدداً يتزايد من الناس . فى هذا البلد . يشعرون أن الأمل ضئيل

أمامهم ، إذا ظل الملك فؤاد على العرش ! . . ولكن ينبغي أن نفرق بين وجود هذه الرغبة ، وبين إمكانية تحقيق خلع الملك في وقت قريب ! . . إن سعد زغلول وأعدائه لا يمكن إلا أن يدركوا أن تحقيق آمالهم في خلع الملك فؤاد هو تصور من الصعب أن يكون ممكناً ، مادامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليس لديها ما يبرر رفض تقديم مساعدة للملك فؤاد ، ومادامت الحراب البريطانية موجودة هنا لتقديم هذه المساعدة !

٣ - لهذا فإنني أعتقد أنه سيكون من الخطأ الوصول بناء على الرواية الخاصة بخطط المعارضة إلى نتيجة مؤداها أن ثمة خطوة محددة سوف تتخذ قريباً لعزل الملك فؤاد عن العرش .

إن خطط الائتلاف (الذي يتزعمه سعد زغلول) كما أتصورها سوف تتجه نحو تقييد سلطة الملك ، والحد من نفوذه في المسائل السياسية بقدر الإمكان .

٤ - هناك ميزات واضحة لهذا الائتلاف . من وراء سلوك هذا السبيل أن التحالف بين الأحرار الدستوريين والحزب الوطني والمفديين هو تحالف غير طبعى ، والقاسم المشترك بينهم هو كراهية الملك فؤاد ، وعدم الثقة به . والاحتفاظ بهذا الائتلاف يعد - مؤقتاً - على أية حال - ذا جاذبية كبيرة بالنسبة لسعد زغلول . إنه يعطى مظهراً من الاحترام للديمقراطية ، كما أنه في الوقت نفسه يتيح له في شخص حزب الأحرار الدستوريين ستاراً مناسباً للعمل وراءه ، وضماناً ضد الهجوم من جانب القطاع الأكثر ذكاءً وخطورة في الأمة ، وهو يحرم الملك فؤاد وقصر المندوب السامى البريطانى من أية حكومة بديلة بأى شكل من الأشكال .

٥ - لهذا فإن سعد زغلول سيجاول على الأرجح المحافظة على هذا الائتلاف كما هو لأطول مدة ممكنة . وأفضل فرصة أمامه لتحقيق ذلك تكمن في المحافظة على

الهدف المشترك وهو العداء للملك . وفضلا عن ذلك فإن النجاح على أساس هذه الخطوط سوف يحقق - بالإضافة إلى الإبقاء على الائتلاف - هدفاً مزدوجاً آخر من حيث إنه لن يرضى الحزبات الشخصية ضد الملك فحسب ، بل وسوف يضعف مركز دار المنسوب السامى البريطانى . بقدر ما يعتمد الملك على نفوذ دار المنسوب السامى البريطانى . . بالإضافة إلى استناد الملك على الاستخدام المباشر للجيش البريطانى ، وعلى قدرة دار المنسوب السامى إلى حد كبير عند الحاجة ، على استخدام حقوق الملك ، كحقه فى حل البرلمان مثلاً .

إن نجاح « سعد زغلول » فى الحد بشكل كبير من حقوق الملك ، سوف يجرى من أبرز الوسائل للسيطرة على الحكومة المضربة والبرلمان المصرى !
٦ - يكمن فى خلفية أسلوب العمل هذا مخطط موجود ضد شخص الملك نفسه . ذلك أن « الزغلولية » - أى مبادئ سعد زغلول - هى « العرابية » - مبادئ ثورة عرابى - تحت اسم آخر ، وفى ظروف مختلفة .

إن سعد زغلول لا يقل عن عرابى من حيث كونه نموذجاً للوطنية المصرية بمعناها المحدود . والحركة العرابية ، التى كانت نتاجاً لسنوات سوء الحكم من جانب الخديو إسماعيل ، كانت فى مرحلتها الأولى ثورة ضد السيطرة التركية فى الجيش وفى الإدارة وعلى العرش ، وعندما تطورت ثورة عرابى أصبحت دينية ومناهضة للأجانب ، ولو كانت هذه الثورة نجحت لطردت الأسرة المالكة التركية من مصر !

٧ - ولا تختلف المبادئ الكامنة فى حركة سعد زغلول فى جوهرها عن مبادئ عرابى ، إلا من حيث إن طرد البريطانيين من مصر يعد حتى الآن الهدف الأول لثورة سعد زغلول !

وتنبع قوة سعد إلى حد كبير - وكما كان الحال بالنسبة لعرابى - من الإيمان

الشعبى بأصله المصرى الخالص . فضلا عن جاذبيته الشخصية . وبلاغته . أما الملك فؤاد فإنه يدين بسلامة عرشه وسلامته الشخصية للاحتلال البريطانى ، وبشكل لا يقل عن الخديو توفيق .

٨ - إن الأمانى المصرية فى الحرية والاستقلال تكبجها اليوم قوتان هما الجيش البريطانى وحقوق العرش . واو كان الملك فؤاد شخصا مختلفا ، فربما كان قد أصبح هو نفسه زعيم الوطنية المصرية . ولكنه عجز عن انتهاز الفرص المتاحة أمامه .

وعلى الرغم من أن الملك فؤاد يتعلق بالوهم فى أن يصبح . بعد وفاة سعد زغلول . زعيما شعبيا ، فإن شخصيته ، بغض النظر عن أى شىء آخر ، تجعله غير أهل للقيام بهذا الدور . وبالإضافة إلى ذلك فإن عيوبه بلغت حدا جعله يحول ، كما يبدو ، الهجمات الأولى للوطنية المصرية إلى نفسه . بدلا من تحويلها ضد البريطانيين ! ومن المؤكد أن الاستياء الشعبى فى الوقت الحاضر أقوى ضد الملك فؤاد منه ضدنا . إنه مكروه بدرجة كبيرة . ولا يؤثق به . لامن جانب المثقفين وحدهم ، بل وكذلك من جانب طبقات مثل أصحاب الأراضى . والأسر التى تسمى الأسر التركية المصرية التى كان ينبغى أن يستطيع الملك فؤاد الاعتماد على مساندتها : كأمر طبيعى وبشكل مطلق ، فى مواجهة أية حركة وطنية مصرية .

وفضلا عن ذلك . فقد خسر عطف أفراد الأسرة المالكة المصرية بلا استثناء .

٩ - وهكذا فإنه على الرغم من أن النفوذ والسيطرة اللذين أستطيع ممارستهما على الملك فؤاد باعتباره ملكا ، يعتبران مصدر قوة لى من ناحية ، إلا أن عيوب الملك فؤاد الشخصية ، والالتزام الذى يتعين على بمقتضاه أن أحافظ على مكانة الملك وحقوقه ، كل هذا يعتبر عقبة قاسية .

ومن سوء الحظ أنه يراودنى الإحساس بأننى مضطر لأن أبدد الكثير من الأدبية فى مساندة ملك لا يمكن الدفاع عن كثير من تصرفاته : كما أنه / بأى قيمة بين شعبه ، ويعد شخصية غير شعبية . إلى حد أن عدم شعب فؤاد تنعكس على "شخصياً عندما أحاول الدفاع عنه !

١٠ - ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أن الموقف على هذه الصورة الحقيقية هى أن مركزنا سوف يصبح محفوفاً بالخطر بدرجة أكبر مما هو . وربما لا يخطر على بالنا ، إذا نحن سمحنا للأحزاب المتطرفة بأن تضعف مركز الملك إلى خطيرة .

وفى ظروف كهذه . فإنه ليس شك فى أن سبيلنا الوحيد هو الدفاع ع فؤاد ، وعن حقوقه . واستخدام كل جهودنا ونفوذنا فى نفس الوقت ، لمنع استخدام هذه الحقوق من جانبه !

إمضاء : « لويد

(المندوب السامى البريط

هزيمة حزب الملك !

وجرت الانتخابات . وفاز الوفد برئاسة سعد زغلول بمائة وخمسة وستين . وفاز ٢٩ من الأحرار الدستوريين . وخمسة من الحزب الوطنى . وعضو المستقلين .

ولم يفز من حزب الاتحاد (حزب الملك) إلا خمسة نواب . من ٢١٤ نائبا وكان الطبيعى بعد هذا الفوز الساحق أن يدعو الملك فؤاد سعد زغلول الأغلبية ليؤلف الوزارة .

وكان من رأى سعد زغلول أن يرفض تأليف الوزارة ، بسبب ضعف حالته الصحية ، ويؤلفها عدلى يكن باشا . . وأبلغ سعد قراره إلى أعضاء الوفد ، واستدعى عدلى يكن وقال له إنه قرر أن يؤلف الوزارة ، وأن تكون الوزارة مؤتلفة من الوفديين والدستوريين والمستقلين . .

وإذا بالجهاز السرى يبلغ سعد زغلول أن الحكومة البريطانية أبرقت إلى المندوب السامى البريطانى تقول له إن لندن ترفض أن يتولى سعد زغلول رئاسة حكومة مصر ! واستدعى سعد زغلول على الفور عدلى يكن وأبلغه أنه يلغى القرار الذى أصدره منذ ثلاث ساعات بأن يؤلف عدلى يكن الوزارة ، وأنه مصر على أن يؤلف هو الوزارة بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية . .

وذهب عدلى يكن إلى المندوب السامى البريطانى وأبلغه قرار سعد زغلول الأخير . . وانزعج لورد لويد ، وقال إنه إذا أصر سعد زغلول على رئاسة الوزارة ، فسوف تتدخل الجيوش البريطانية لمنعها بالقوة من رئاسة الوزارة ، وستطلب حل البرلمان . ووقع الدستور !

وذهب عدلى يكن وأبلغ سعد زغلول تهديد لورد لويد !

لقاء سعد مع المندوب السامى !

وتحدد موعد للقاء المندوب السامى البريطانى مع سعد زغلول . .
ونترك لبرقية المندوب السامى البريطانى السرية أن تروى ما حدث :

» مصر

» حل الشفرة والرموز

» من لورد لويد (القاهرة)

« ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ »

« وقت الإرسال ٣ و٥٠ صباحاً (٣١ مايو سنة ١٩٢٦) »

« وقت الاستقبال ٩ و٠٠ صباحاً (٣١ مايو سنة ١٩٢٦) »

« رقم ٢٤٩ و ٢٥٠ »

« بداية الاستقبال »

« عاجل »

« رأيت سعد زغول هذا بعد ظهر اليوم . أجريت معه مائدة استغرقت ساعة وثلاثة أرباع الساعة . قررت إجراء هذه المقابلة لأن عدلى يكن باشا ألح فى طلبها . منبها أن مقابلتى المبكرة لسعد زغول تبدو بالنسبة لعدلى يكن المصلحة الوحيدة الباقية لإقناع سعد زغول بانتهاج سبل أكثر حكمة . ومن ناحية أخرى لأن سعد زغول كان قد قام بأكثر من تهديد غير مباشر . وقد بدا لى أن سعد زغول سيدعم قضيتته أمام الرأى العام المصرى إذا استطاع أن يدعى أننى كنت غير راغب حتى فى مناقشة الموقف مع زعيم الأغلبية المتحصنة . وكان قد أكد قبل الآن وبعد ما حدث أنه لو كان قد عرف وجهات نظر دار المندوب السامى لامتنع عن هذا العمل أو ذاك مما كان موضعاً للشكوى .

« وبناء على ذلك أوفدت سكرتيرى الشرقى أمس ليقول لسعد زغول إنه إذا كان راغباً فى مناقشة الموقف معى . فإننى سأكون سعيداً بلقائه .

« قلت لسعد زغول إننى كنت أتابع سير الأحداث باهتمام حتى يومين فقط . دون أن يخاو الأمر من بعض التناول . وكانت تصريحات سعد زغول العلنية المتكررة باستمرار هى أنه قرر بصورة قاطعة ألا يتولى بنفسه رئاسة الوزارة . وأنه سيعهد برئاسة الوزارة إلى عدلى يكن باشا . وقد دلنى هذا على أنه كان يتصرف

بأكثر السبل حكمة وحذراً . ولكن كان علينا - أنا وهو - أن نتصرف حيال الرأي العام . فأحداث الماضي لا يمكن أن تنسى على الفور ، وقد اهتزت بعنف الثقة بين الجاليات الأجنبية والمسؤولين البريطانيين في مصر ، دعك من الرأي العام البريطاني .

« وقلت لسعد زغلول إن أحداً لا ينازع في قوة وقفه نظراً لنتائج الانتخابات ، كما يعرف الجميع ضعف حالته الصحية ، ومن ثم فإن عدم توليه رئاسة الوزارة لم يكن عرضة لعدم الفهم ، كما أنه من ناحية أخرى سوف يتيح ظهور حكومة جديدة . دون أن يوقظ المخاوف التي كان هناك أمل كبير في تبديدها ، إذا اتبع حزب الوفد في الحكم سياسة معتدلة وودية . وبعد ذلك ، وبعد أن تعيد التجربة الفعلية الثقة ، يمكن تغيير الموقف بسهولة أكثر .

« وقلت لسعد إن قراره المفاجئ بتولي رئاسة الوزارة . بعد حوالي ثلاث ساعات من تفويض عدلي باشا في إبلاغه بأن سعد كلف عدلي بكونه برئيس الوزارة ، قد وضعني أنا وعدلي باشا في موقف بالغ الصعوبة . وقد كان هدفي الأساسي من مقابلته هو محاولة إقناعه بعدم الاستمرار في خطة قد تؤدي إلى نتائج خطيرة ، للأسباب التي ذكرتها آنفاً .

« وأكدت لسعد زغلول رغبتى الصادقة في الوصول إلى نتيجة سوف تؤدي تدريجاً إلى علاقات طيبة . ولكنني كنت أشعر في ثقة بأن طريق العمل الذي اقترح سعد اتخاذه (بإصراره على رئاسة الوزارة) هو طريق لن يسفر إلا عن اشتداد المصاعب في الوقت الراهن .

« وأجاب سعد زغلول بأنه كان يفهم دائماً أنني أرغب في أن تقوم علاقات الكتاب المتنوع - ثان

ودية بين مصر وبريطانيا ، وأن مصر ، كما يفترض أن أعلم ، هي سعد زغلول . ولكنه لم يستطع أن يفهم . والأمر كذلك : لماذا لا أرحب في حرارة برياسته للوزارة ؟
« وذكرت سعد زغلول بأن الثقة بعد أن تحطمت بأحداث الماضي لا يمكن استعادتها بتأكيدات مبهمه ، بل تعود الثقة بتجربة عملية . وفضلا عن ذلك فإننى لم أتلق حتى الآن من سعد زغلول أية تأكيدات من أى نوع محدد . فيما يتعلق بمسلكه ، أو مسلك حزبه مستقبلا . وعلى العكس فإن صحافته وتصريحات أتباعه العلنية كانت في الفترة الأخيرة عدائية لبريطانيا إلى أقصى حد ! »

« وقال سعد إنه إذ يرغب في علاقات ودية مع إنجلترا ، فإن من المستحيل عليه أن يعطى تأكيدات من أى نوع . وإن على بريطانيا أن تثق به ، وسوف يسير كل شيء على ما يرام . وهو غير مستعد لأن يعطى أية تأكيدات بشأن السودان (الذى أخرج منه الإنجليز الجيش المصرى بعد إخراج سعد زغلول من الوزارة) ولا بشأن واحة « جفوب » (التى أمر الإنجليز بانتزاعها من مصر) إعطائها إلى ليبيا (لاسترضاء موسوليني) ولا تأكيدات بشأن أية مسألة أخرى .
« وسيعالج هو هذه المسائل بطريقته الخاصة . وسوف نرى أن كل شيء سيكتمل على ما يرام . »

« وسألت سعد زغلول ما إذا كان في استطاعته مثلا أن يؤكد لي أنه لن يعمل على تشجيع المظاهرات الصاخبة واستخدام الطلبة مستقبلا ؟
« فأجاب سعد على ذلك بأنه يبدو أنى أريد تعطيل حرية الكلام في مصر ! .. ولا كنت أفترض أنه كان غير قادر على السيارة على الطلبة وعلى أتباعه . لتبين لي أننى كنت مخطئاً . . وأضاف سعد زغلول كذلك أنه لما كانت إنجلترا بلداً ديمقراطياً ، فليس هناك شيء يمكن أن يمنعه من أن يقول رياسته الوزارة . وأنه ليس على إلا أن أبقى إياها

لندن ، وأقول إننى مستعد لوضع ثقتى الثامة فى سعد زغلول ، وهو لا يساوره أى شك فى أن كل الصعوبات سوف يمكن تذليلها فوراً .

« ولقد أجبته بأن التغيير المفاجئ فى موقفه يجعل من المستحيل علىّ أن أتحدث بصورة محددة عن وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولكن رأيت من واجبي مرة أخرى أن أرجوه - مراعاة لمصالح بريطانيا العظمى ومصالح مصر - أن يعيد النظر فى موقفه !

« وحذرت سعد زغلول، من أنه إذا لم يفعل ذلك ، فإن الموقف الصعب القائم فعلاً قد يزداد تدهوراً ، ودعوته مرة أخرى إلى التفكير فى الموقف على ضوء نصيحتى الجادة .

« ولكن سعد زغلول قال لى إن قراره نهائى . .

« وسوف أرى عدلى يكن باشا غداً ، وأعرف منه أثر حديثى على سعد زغلول ، وأنى أوافق تماماً على الحجج التى استخدمت فى الفقرة الثانية من برقيتكم الخاصة رقم ١٧٩ .

« سأبرق غداً بالشروط التى أقترح أن يتضمنها رفضنا ، إذا أصر سعد زغلول فى النهاية على موقفه .

إمضاء : « لويدي »

(المندوب السامى البريطانى بالقاهرة)

هل الشعب مستعد لمعركة جديدة ؟

وجمع سعد زغلول عدداً من زعماء الوفد فى اجتماع سرى عقده فى بيت الأمة مساء يوم ٣٠ مايو ، وعرض عليهم تهديد الحكومة البريطانية بوقف الدستور وإلغاء

الحياة النيابية وحل مجلس النواب ، بعد أسبوع واحد من إجراء الانتخابات ! . .
وسألهم : هل الشعب مستعد أن يدخل في الوقت الحاضر معركة جديدة ؟ .. وكان
من رأى أغليتهم أن الشعب خرج من المعارك الأخيرة منهوكاً . وأنه يحتاج إلى فترة
يسترد فيها أنفاسه ! ونصحوا بقبول عدلى يكن باشا مؤقتاً رئيساً للوزارة . .

ووافق سعد زغلول . .

وألّف عدلى يكن الوزارة الائتلافية . وأعلن سعد أنها وزارة اندماج لا وزارة
ائتلاف .

ثم اختلف عدلى يكن مع مجلس النواب . كان ١٥ نائباً قد تقدموا في مجلس
النواب باقتراح شكر الوزارة لأنها لم تفعل شيئاً إلا أنها أدت واجبها ! .
وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح . .

واعتبر عدلى يكن هذا الرقص إهانة له . واستقال في نفس الجلسة ، أى في
يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ .

وارتفعت الأصوات تطالب بأن يؤلف سعد زغلول الوزارة . . وانزعجت بريطانيا
أن يعود عدوها إلى الحكم !

لا نريد سعد زغلول

وقيل أن تؤلف الوزا الجديدة ، أرسل وزير الخارجية البريطانية البرقية الخطيرة
التالية إلى لورد لويد المندوب السامى البريطانى في القاهرة :

د ج ١٠٠٠ - ٨ - ١٦

« مصر »

« برفية بالشفرة إلى لورد لويد (القاهرة)

« من وزارة الخارجية البريطانية

« ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٧ :

« الساعة الثالثة بعد الظهر

« رقم ١١٣

« هام

« ردًا على برفياتكم من رقم ١٣٠ إلى رقم ١٣٧ . .

« أنت مكلف رسمياً بأن تعلن ، إذا ومتى رأيت ذلك ضرورياً ، أن حكومة

صاحب الجلالة البريطانية لن تسمح لسعد زغلول بأن يتولى الحكم . وهذا المنع

يشمل — من باب أولى — أحمد ماهر والنقراشي ، وغيرهما مثل وليم مكرم عبيد .

الذين ترى أنه يشبه في أن هناك أدلة قوية ترجح أن لهم علاقة بالاغتيالات » :

وذهب لورد لويد إلى الملك فؤاد وأبلغه هذا الإنذار :

وهكذا ألف عبد الخالق ثروت باشا وزارة ائتلافية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ :

وبعد أقل من أربعة أشهر مات سعد زغلول . . .

ولكن الشعب المصري لم يمّت . . .

وطن يموت . . . !

شهداء ثورة ١٩١٩

يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩

مصرى مجهول . قعم السيدة زينب
غلام مجهول : مستشفى قصر العيني

يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩

محمد عزت اليومي و طالب
عبد الفناح محمود جاد
طلبة حسن

توقفوا في قصر العيني مصابين برصاص الإنجليز في المظاهرات .

يوم ١٩ مارس سنة ١٩١٩

مصطفى ماهر أمين الطالب بالسة الثالثة بالمدرسة السعيدية الثانوية
بالحيزة .

يوم ١٤ مارس سنة ١٩١٩

خليل مصطفى من الوايلية الصغرى
محمد محمد المرعشلى من الباطنية - الدرب الأحمر

محمد سيد عبد الرسول	من الجمالية
حسني يوسف	من الجمالية
محمد سلام منصور	من الدرب الأحمر
أحمد حسن السرجاني	من الدرب الأحمر
محمد جبريل	من العطوف
محمد محمد القروي	من باب الوزير
منصور حسين	من الدرب الأحمر
همام علي	من الدرب الأحمر
السيدة حميدة خليل	من كفر الزغاوي بالجمالية
محمد علي غزلان	من الباطنية
محمود مطاوع	من قصر الشوك بالجمالية
إبراهيم حامد	حوش قدم بالدرب الأحمر

١٨ مارس سنة ١٩١٩

محمد الكردي	من بولاق
سيدة حسن	من المناصرة حي عابدين
محمد عبد الحميد	من بولاق
عبد الحليم سعد محمد	من بولاق
أبو سريع درويش	من بولاق
علي فرحات	من بولاق
محمد السيد غريب	من بولاق

من بولاق

محمود السجين

محمد منصور

١١ أبريل سنة ١٩١٩

من حى الخليفة	شفقة محمد
من الحنفى	أحمد مصطفى شكرى
من السيدة	محمود أحمد
عامل بهندسة السكة الحديد	أحمد كيلانى
من الحرفش	أحمد السريس
من حى أبو العلا	زكى محمد
من الخليفة	محمد على عامر
من السيدة زينب	محمد بدر
من باب الشعرية	حسين محمود الحمادى
من المغربلين	أحمد فهمى
الموسكى	موسى أمين
الموسكى	لمعى سرور

١٢ مارس سنة ١٩١٩

تلميذ بالإسكندرية	منصور على الديب
عامل بالإسكندرية	السيد أبو العينين
	محمد السخاوى

الكتاب المنوع - ثان

	الشافعى قاسم
	حسن العزازى
طالب بالإسكندرية	عمر حسن أفندى
بحار بالإسكندرية	السيد عبد المجيد
بحار بالإسكندرية	الصداوى عفيفى
بحار بالإسكندرية	محمد إبراهيم
بحار بالإسكندرية	أحمد على صالح
بحار بالإسكندرية	أحمد محمد حسان
بحار بالإسكندرية	أحمد أبو السعود
عامل بالجمرك	طه على عامر
عامل بالجمرك	عبده أحمد
عامل بالجمرك	محمد كامل الجنداوى

١٠ أبريل (إسكندرية)

محمد عثمان
إسماعيل محمد
أحمد على
حسن التوفى
عبد العزيز عبد الخالق
وكلهم من باب عمر باشا بالإسكندرية

٢١ مارس (بور سعيد)

إبراهيم الزيني	تاجر من دمياط
فريد الغنام	من عزبة البرج
السيد المصرى	
عبد العزيز فزاع	
محمد عباده	طالب
محمد خليفة	
رجب السلمونى	

١٧ مارس (دمهور)

أمين محمد جوهر
محمد سلمان محمد
أحمد محمد حسين
إبراهيم محمد عمر

١٢ مارس (طنطا)

مرزوق محمد إسماعيل	طالب بالمعهد الأحمدي من منيل المويشات
	مركز طنطا
السيد يوسف المبيض	تاجر
محمد عامر العربى	مزارع

طالب من خرسيت مركز طنطا	على على جابر
طالب من محلة مرحوم	محمد مصطفى السيد
طالب	السيد السيد أبو قوده
كاتب من شنتنا منوفية	محمد إبراهيم راشد
تاجر من سبرباي	محمد درويش التهاى
طالب من الفرستى مركز كفر الزيات	عبد المجيد إبراهيم الديبى
طالب	منصور فهمى جرجس
طالب بالمعهد الأحمدي من سنجرى منوفية	محمد محمود شادى
طالب من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات	مصطفى محمد هاشم
شمال	محمد على زيدان
طالب	محمود السيد جمعة
طالب بالمعهد الأحمدي من قويسنا	محمد حسين عفيفى
	عبد الرحمن نصر

١٨ مارس (سمند)

ملاحظ نقطة سمند	الملازم أول محمد عمار
فقيه	محمد مصطفى الشرقاوى
تاجر	السيد عنتر أبو جيب
خياط	الحاج محمد حسن شحاتة

١٤ مارس (المنصورة)

كاتب	رمضان إبراهيم عطية
------	--------------------

عطار	العدوى محمد عزام
فقيه	محمد بلدر محمد
حوذى	محمد المنسى
ساعاتى	محمد عبد الغنى السندوبى
بائع متجول	الشحات محمد حسين
كاتب	أحمد محمد ماهر
طباخ من الدراكة	محمد إبراهيم المهدي
صانع أحذية	إبراهيم المهدي إبراهيم
عامل جلود	عباس عبد الله الزينى
بناء	رمضان العفيفى كامل
طالب	حافظ خليل القصفى
حلاق	عبد الرحمن رمضان عطية
كاتب	فؤاد محمد عوض
حوذى	حسن أحمد سليمان
طالب	حسن محمد الجداوى
طالب	إسماعيل محمود زين الدين
نجار	محمد على الشحات
حداد	محمود يونس
موظف بالمجلس البلدى	محمد الكنانى
مزارع	على على مصطفى
مزارع	محمد عرفة

عبد العظيم على سلطان
شعبان المبيض

مزارع من ميت بدر خميس
مزارع من ميت بدر خميس

٢٣ مارس (ميت قرشي – مركز ميت غمر)

محمد مأمود عبد المعطى
على عبد العزيز مسعد
محمد فخرى
محمد المهدي
فؤاد نصر
إبراهيم محمد عطوة
إبراهيم أحمد الخالوجي
عبد الوهاب عثمان
سليمان نافع
الشحات سليمان
شحاتة طه العوضى
على عوض الله
متولى العوضى
عطية حسن حلوة
صالح الدسوقي جوده
محمد القرش محمد نور
سليمان هلال

محمد حسن مراد
عبد المجيد إبراهيم
محمود حسن مراد
عناني محمد سليمان
سيدة بنت بلران
من كفر الوزير
من كفر الوزير

٢٧ مارس (تفهننا الأشراف)

عبد الفتاح سيد أحمد
أحمد متولى القرموطى ,
محمد على وافي
رقية بنت أحمد متولى

٢٨ مارس (بلدة دنديط)

عطية على الغلبان
حنيفة أم عجوة

١٩ مارس (قليوب)

حسن على ناصر
عبد الفتاح أبو سنة
إمام التلواني
إسماعيل محمد نور الدين
سيد إبراهيم أبو نشابة

من طوخ	إبراهيم إمامي
من طوخ	علام على
من طوخ	محمد مسعد
من طوخ	ميروك ميروك
من طوخ	السيد على
من طوخ	محمد - نيفي

١٦ مارس (منيا القمح)

محمود محمد
 عبد السلام محمد
 بنداري محمد
 السيد سالم
 محمد علم الدين
 أم محمد بنت نجاد
 عامر أحمد
 على عسكر
 عمر على
 بيومي عطية
 حسن السيد
 إبراهيم محمد
 سلامة محمد

عوض سنيد أحمد

عبد الحميد عثمان

إبراهيم السيد

محمد عثمان

ين بنت صيغ

السيد الكراني

أحمد محمود

السيد سويلم

عوض الله مرسل

عبد الله إبراهيم

١٩ مارس (الفيوم)

محمد وهبة قرزي

محمد عبد الدايم

توفيق عبد الباسط

درويش إبراهيم

رياض على

عبد العال رزق

أحمد أحمد حسين

بدوي عبد النبي

سيد محمود

أحمد روني

عمود محمد

نعمان إبراهيم

محمد مسعود

عبد الباقي حسن

غريب محمد

عثمان عطية

أحمد حنفي

السيد فتح الباب

محمد عبد الله

نجيب بدوي

أحمد رمضان

عبد الجواد أحمد

حميدة سليمان

محمد عزازي

محمد فرحات

عبد العليم حافظ

عبد النبي على
محمد عطا الله
عبد الباسط عبد التواب
نظير على
محمد جبرة
منصور أبو بكر
على محمد
حسن حسين
محمود محمد
سيد على
فاطمة محمود
نعمات محمد

٢٤ مارس (أسبوط)

عيسى أحمد
فاطمة عبد الله الشامي
نجية عبد الله الشامي

القاهرة ٣ أبريل

حارة أبو الليف قسم السيدة زينب
من البغالة
من عابدين

عباس محمد
على أحمد الصاوح
محمد الجزائر

محمد عبد الزاوى	من باب الشعرية.
عمود عبد الوهاب	من درب الحجر
محمد محمد حسين	من سوق الزلط — باب الشعرية
محمد أحمد عبد العاطى	من باب الموق
إسماعيل حسين	من حارة الحكر — قسم عابدين
محمد حسين	من درب شغلان

٥ أبريل (القاهرة)

عماد إسماعيل ابن القباقبي من شارع الركبية

١٥ مارس (الجيزة)

محمد سلام حسن
زكى محمد غراب
مصطفى أحمد الشرقاوى
نعيمه عبد الحميد محمد
عبد العزيز أحمد السقا

٢٣ مارس (إمبابة)

على عمود السيد نجم

٢٥ مارس (العزيزية والبدوشين)

إبراهيم عطوة الدالى

عبد الجواد سيد
إبراهيم سيد رفاعي
السيدة عالية زوجة الشيخ حسين الجزار (قتلت وهي تدافع عن عرضها ضد
الجنود الإنجليز)

٣٠ مارس (نزلة الشوبك)

عبد التواب عبد المقصود (قتل وهو يدافع عن عرض زوجته أمام محاولة
اعتداء الجنود البريطانية)
زوجة سليمان محمود قتلت وهي تدافع عن عرضها
عبد الغنى إبراهيم طلبة شيخ البلد
عبد الرحيم طلبة
سعيد طلبة
خفاجة مرزوق

١٣ أبريل (صفط الملوك)

يوسف مبروك

٧ أبريل (القاهرة)

أحمد محمد عمران من شبرا

٨ أبريل (القاهرة)

عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الأحمر
إمام أحمد إبراهيم حسن من الشعراوى

الحاج أحمد عبد الكريم السوداني	من الوائلى
محمد أبو شادى	من كوم الصعايدة قسم عابدين
رجب إبراهيم	من باب الشعرية
سيد صقر	
إبراهيم بدوى	
مصطفى أحمد سليم	من عطفة الشعار
سيد يوسف	من عطفة الشعار
عبد العزيز المستكاوى	من عطفة الشعار

١٠ أبريل (القاهرة)

أحمد مصطفى .	غيظ العدة
زكى محمد	بوراق
فرج حسن	
أحمد الكيلانى	السيدة زينب
أحمد إبراهيم	الخرنفس
إبراهيم خشبة	شبرا
محمد المصرى	بليس
حسين محمود الحماى	باب الشعرية
موسى محمد الخليفة	بوراق
حنى السيد	السيدة زينب
عبد ربه على الغتام	شبرا

الخليفة	عبدہ أحمد فرج
الماوردی	محمد منصور
السيدة زينب	بيوى حسين
الناصرية	محمد شبراخيت
اطفيح	عبد الجواد حسين
باب الشعرية	محمود مصطفى
عرب اليسار قسم الخليفة	شحاتة محمد الدكرورى
مصر القديمة	أحمد جمعة
مصر القديمة	محمود محمد مرموح
الماوردی	سيد أحمد كامل
بولاق	إمام السيد
السروجية - بولاق	عائشة عمر
باب الشعرية	عبد الفتاح إبراهيم الزناتى
طبيب أسنان - قسم عابدين	الدكتور رزق مينا
الخرطة القديمة - قسم الخليفة	شفيفة محمد
الدرب الأحمر	محمد جمعة
المنيرة	محمد بلر حسن
المغربلين	أحمد فهمى
الدرب الأحمر	السيدة فهيمة رياض
بولاق	غالى بولس
شبرا البلد	محمد أبو السعود
السيدة زينب	محمد مرسى سالک

٢٤ أكتوبر — إسكندرية

الشيخ شلبي عوض
الآنسة فهيمة دهمان
محمود السيد منصور
محمود رمضان صادق
محمد خليل

٣١ أكتوبر — إسكندرية

يوسف مرسى
زكى السيد
نعيمة بنت على

١٥ نوفمبر — القاهرة

من عابدين	السيدة عائشة محمد
طالب	سيد محمد
الدرب الأحمر	عبد العزيز محمد
شارع كوبرى قصر النيل	حسين صالح
طالب	فهيم ميشيل
	محمود جاد المولى
	صادق حسنين

عبد الحميد زكى
محمد على عثمان
حسن جمعة

١٨ نوفمبر - القاهرة

أحمد خلوصى
من بردين شرقية

١٨ نوفمبر - الإسكندرية

محمود السيد قنارى

عدد القتلى

فى يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم أن القتلى
من المصريين فى الثورة بلغ ألف قتيل من ١١ مارس إلى ١١ مايو سنة ١٩١٩ .
وورد فى تقرير الجنرال ألانجى نائب الملك فى مصر والقائد البريطانى إلى حكومته
بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩١٩ أن قتلى الثورة بلغوا (٨٢٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح) .
وفى رأى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أن قتلى الثورة بلغوا ما لا يقل عن ثلاثة
آلاف شهيد .

أحكام الإعدام!

حكمت المحكمة العسكرية البريطانية يوم ٢٣ مارس بالإعدام على اللبكياشي محمد كامل محمد مأمور بنذر أسبوط لأنه قاد مظاهرة هاجمت الجيش البريطاني في أسبوط . وفقد فيه حكم الإعدام يوم ١٠ يونيو سنة ١٩١٩ ،

قضية دير مواس

وهاجم الشعب في دير مواس قطاراً بريطانياً مسلحاً وقتلوا الجنود والضباط .
الإنجليز . .
وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية في أسبوط على ٥١ مصرياً بالإعدام ،
وعفا القائد العام البريطاني عن واحد هو رزق مراد عبد الله لأن عمره ٧٠ سنة ،
فعدل الحكم بالنسبة إليه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وهذه هي الأسماء :

إعدام	عبد العليم فولى
إعدام	عبد الحميد فولى
إعدام	محمد مروهيد شحاتة
إعدام عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة	رزق مراد عبد الله

إعدام	محمد فرسى محبوب
إعدام	عبد الحكيم عبد الباقي
إعدام	فرغلي محمد مبارك
إعدام	عبد الطيف علي عبد الله
إعدام	تغيان سليمان حسام
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة .	حافظ سعد إبراهيم
إعدام وعدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة	عبد الراضى - حمدان موسى
إعدام	عبد الجابر حمدان موسى
إعدام	عبد الباقي علي حامد
إعدام	عبد الله محروس
إعدام	عبد الملك فرحات
إعدام	راغب سويقي علي
إعدام	أبو المجيد محمد عبد الله
إعدام وعدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة	عبد العظيم عوض الله حسن
إعدام	عبد الملك سليم إبراهيم
إعدام	راغب عبد العال هلال
إعدام وعدل إلى الأشغال الشاقة سنة	أحمد مفتاح أحمد
إعدام	محمد علي مكاوي
إعدام خريج جامعة لندن	خليل أبو زيد علي
إعدام عدل إلى أشغال شاقة ١٠ سنة	محمد أبو زيد علي
إعدام	عبد الرحمن حسن محمود

إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	محمد حسن محمود
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	محمد علي محمود
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	عمر أبو زيد فايد
إعدام	عبد العزيز عثمان ثراي
إعدام	أحمد إبراهيم موسى الصعیدی إعدام
إعدام	عباس عبد العال البحیری
إعدام	عباس عبد العال الزلاح
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	عبد الوهاب محمد فايد
إعدام	أحمد عثمان
إعدام	أحمد محمد إبراهيم
إعدام	عبد الجابر أبو العلا
إعدام	إسماعيل الدباح
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	علي جنیدی محمد
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة ٥ سنوات	عبد المنعم عبد الجليل
إعدام	قاسم محمد فايد
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة	حسان مشرقی
إعدام	محمد أبو العلا
إعدام	سیف أحمد عبد الله الغرانی
إعدام وعدل إلى أشغال شاقة ١٥ سنة	محمد جاد
إعدام	هلانی جنیدی
إعدام	عبد السلام أبو العلا
إعدام	محمد إبراهيم عید

قضية الواسطى

حكمت المحكمة العسكرية البريطانية على ١١ شخصاً في الواسطى لأنهم هاجموا
مستور «أرز سمث» أحد كبار موظفي السكك الحديدية البريطانية يوم ١٥ مارس :

إعدام	عبد السيد شحاتة
إعدام	أمين عبد القادر
إعدام	عبد الله أبو زيد

قضية ملوى

وهي قضية هجوم الشعب على الجنود الإنجليز في ملوى . حكمت المحكمة
العسكرية العليا البريطانية فيها بإعدام كل من :

إعدام	درويش مصطفى
إعدام	محمد سعد الورداني
إعدام	إسماعيل الورداني

قضية فاقوس

سليمان بك مصطفى خليل إعدام ثم استبدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

قضية الغريبة

من كفر الشيخ إعدام	مصطفى شيداري
من سمود إعدام	إبراهيم شلبي
من كفر الشيخ إعدام	علي أحمد يوسف

قضية بني سويف

إعدام	محمد أحمد بهاء
-------	----------------

قضية الجهاز السرى

إعدام وعدل إلى السجن ١٥ سنة	عبد الرحمن فهمي بك
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	حامد المليجي
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	محمود عبد السلام
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	محمد يوسف
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	محمد حسن البشبيشي
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	محمد لطفى المسلمى
إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة	علي هنداري
سجن ٢٠ سنة	حسنى الشناوى
سجن ٢٠ سنة	توفيق صليب
سجن ١٥ سنة	إبراهيم عبد الهادى

كامل جرجس عبد الشهيد	سجن ٥ سنوات
عبد الحلم عايددين	سجن ١٥ سنة
محمد إبراهيم سليمان	سجن ٧ سنوات
محمد عبد الرحمن الجديلي	سجن ١٥ سنة
محمد سامي	سجن ٧ سنوات
ياقوت عبد النبي	سجن ٢٠ سنة
عبد العزيز حسن هندي	سجن ١٥ سنة
صالح حسن شلبي	سجن ٣ سنوات
حافظ محمود عواد	سجن ٣ سنوات
عازر غبريال	سجن ٧ سنوات
محمد المصيلحي	سجن ٥ سنوات
محمد حلمي الجيار	سجن ١٥ سنة
عبد القادر شحاتة	إعدام ثم عدل الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة
عباس حلمي	إعدام ثم عدل الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة
إبراهيم حسن مسعود	إعدام
إبراهيم خليل نظير	إعدام
محمد دسوقي مصطفى	إعدام
محمد الشافعي البنا	إعدام ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
علي فهمي علي	إعدام
محمد كامل عبد الخالق	إعدام ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

قضية مصرع السردار

عبد الفتاح عنایت	إعدام	ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة (طالب بمدرسة الحقوق) .
عبد الحمید عنایت	إعدام	طالب بمدرسة المعلمين العليا
إبراهيم موسى	إعدام	خراط بالعنابر
محمود راشد	إعدام	مهندس بمصلحة التنظيم
على إبراهيم محمد	إعدام	براد بالعنابر
واغب حسن	إعدام	نجار بمصلحة تلغرافات الحكومة
الدكتور شفيق منصور	إعدام	عضو مجلس النواب و محام
محمود أحمد إسماعيل	إعدام	موظف بوزارة الأوقاف
محمد فهمى على	إعدام	عامل

الخاتمة

هذه الثورة ...

ثورة ١٩١٩ هي ثورة شعب ، كل الشعب . ليست ثورة طائفة أو طبقة ، العامل والباشا حارباً فيها جنباً إلى جنب ، الفلاح وصاحب الأرض علقاً في مشنقتين متجاورتين ، المسلم كان بطلاً والقبلى كان بطلاً . من مفاخر سعد زغلول زعيم الثورة ، أنه استطاع أن يوحد بين الأقباط والمسلمين في مصر . لم يراع نسبة عدد السكان بين الأقباط والمسلمين ، فألف الوفد بعدد من الأقباط أكثر من نسبتهم العددية . عندما أُلِف أول وزارة للشعب في سنة ١٩٢٤ قلم إلى الملك فؤاد قائمة بأسماء وزرائه العشرة ، قال الملك إنه يوجد خطأ ! إن التقاليد أن يكون عدد الوزراء عشرة ، منهم واحد قبلى وتسعة مسلمون ، ووزارة سعد فيها قبطيان وثمانية مسلمون . قال سعد للملك : « هذه ليست وزارة تقاليد إنها وزارة ثورة ! عندما كنا نحارب الإنجليز نفوا إلى جزيرة سيحل زعماء الثورة ، كنا أربعة مسلمين واثنين من الأقباط ! عندما حكم الإنجليز بالإعدام على زعماء الثورة كانوا أربعة مسلمين وثلاثة من الأقباط . عندما كان الإنجليز يطلقون الرصاص على الشعب الثائر لم يراعوا النسبة بين الأقباط والمسلمين ، فكيف أراعيها اليوم ؟ » وكانت وزارة سعد هي أول وزارة في مصر فيها وزيران قبطيان وثمانية من المسلمين .

ولقد كان الإنجليز يدعون قبل ذلك أنهم يحتلون مصر لحماية الأقليات ، وحينما انتزع سعد منهم هذه الحجة أسقط في يدهم . . . وقد جرح الزعيم غاندى :

« إن سعد زغلول كان أستاذى . وقد نجح فى أمرين فشلت فيهما : نجح فى التوحيد بين الأقباط والمسلمين ، وفشلت فى التوحيد بين المسلمين والهندوس . . . ونجح أن يجعل جميع موظفى حكومة مصر يضرّبون عن العمل ، وفشلت أنا فى ذلك »

ولم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة على الاحتلال البريطانى فقط ، بل كانت ثورة اجتماعية أيضاً ، فإن سعد زغلول أول من اختار الأفندية ليكونوا وزراء ، وقد كانت الوزارة فى مصر مقصورة على الباشوات . وعندما اختار سعد واصف بطرس ظالم أفندى ليكون وزيراً للخارجية ومحمد نجيب الغرابى أفندى ، وزيراً للأعدل اعترض الملك فؤاد ، واقترح أن ينعم عليهما برتبة الباشوية قبل أن يعينهها وزيرين وأصر سعد زغلول على أن يظهر الوزيران فى المرسوم الملكى وهما أفنديان ، وينعم عليهما بعد ذلك بأسابيع برتبة الباشوية . —

وكان سعد يباهى بأنه زعيم أصحاب الجلايب الزرقاء ، وأن حكومته هى حكومة الرعاع ، ولقد أطلق على وزارته اسم « وزارة الشعب » وكانت هذه هى أول مرة فى تاريخ مصر يتولى فيها الشعب أموره ، بوزارة منبثقة من برلمان منتخب انتخاباً حرّاً ، ومع ذلك لم تعيش هذه الوزارة سوى ثمانية أشهر ، وقد كان عجيباً أن يطبع سعد هذا الشعب بطابعه ، وأن يؤثر فيه كل هذا التأثير العظيم ولم يحكم هذا البلد إلا ثمانية أشهر !

وكانت حكومته أول حكومة مصرية اعترفت بنقابات العمال فى مصر ، واختار سعد أقوى شخصية فى الوفد — عبد الرحمن فهمى بك — ليقود حركة العمال .

وكانت ثورة ١٩١٩ هى التى دعت إلى إنشاء بنك مصر ، وهى التى طالبت الشعب بأن يقاطع البنوك البريطانية ويضع أمواله فى بنك مصر ، وهى التى شجعت

الصناعات المصرية عندما أعلنت مقاطعة البضائع البريطانية .

إن ثورة ١٩١٩ أنتجت ثورة فكرية إلى جانب ثورتها السياسية والاقتصادية ،
فهى التى ولدت الأدب المصرى الجديد-الذى تزعمه عباس محمود العقاد وطه حسين
وأحمد أمين وأحمد حسن الزيات ومصطفى صادق الرافعى وإبراهيم عبد القادر
المازنى وفكرى أباطة ومحمد التابعى . وهى التى أنتجت المثال محمود مختار صاحب
تمثال نهضة مصر ، وهى التى أظهرت منيرة المهديّة وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب
وسيد درويش فى عالم الموسيقى ، ويوسف وهبى ونجيب الريحانى فى عالم المسرح .
وهى التى بدأت النهضة الجديدة فى الصحافة المصرية .

وهى - قبل كل هذا - التى أخرجت المرأة المصرية من الحريم ، واستطاع
سعد زغلول أن ينجح فيما فشل فيه قاسم أمين ، وخرجت المرأة المصرية فى مظاهرات
فى الشوارع تتحدى مدافع الإنجليز ، ورفع سعد زغلول الحجاب الأبيض عن
سيدة تخطب بين يديه ، ورفعت نساء مصر ججابهن بعد ألوف السنين !

وقيمة ثورة ١٩١٩ أنها أول ثورة قامت فى العالم بعد انتهاء الحرب العالمية
الأولى ، وأنها أول ثورة فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنها أثرت فىمن حولها ، قامت
ثورة الهند ، وثورة سوريا ، وثورة ليبيا ، وثورة مراکش . . .

وكل ثورة من هذه الثورات تأثرت بسعد زغلول . واتصلت به ، وتلقّت
إرشاداته ومعونته . فلم تكن ثورة المصريين وحدهم ، وإنما هى ثورة من أجل
تحرير شعوب العالم كلها .

الوثائق الخطية



PLOT TO KILL MINISTERS.

**ARMED POLICE GUARD
FOR CABINET.**

DAY AND NIGHT.

**EGYPTIAN NATIONALIST
MURDER GANG.**

LORD ALLENBY'S WARNING.

Cabinet Ministers have been placed under special police protection as the result of information received from the head-quarters in Cairo of Lord Allenby, the High Commissioner for Egypt, that the discovery has been made of a plot to assassinate prominent members of the British Government.

So much importance is attached to the information that the Secretary, Sir William Joyce-Hicks, issued immediate instructions for certain of his Cabinet colleagues to be provided with plain clothes armed guards for duty day and night.

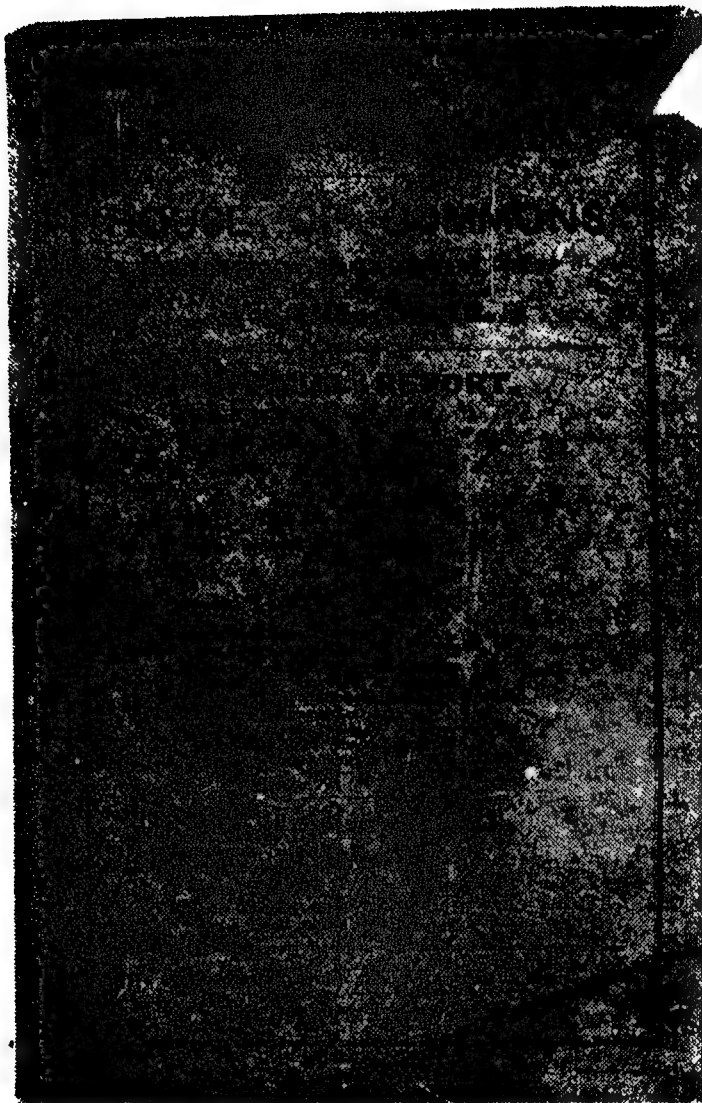
There is every indication that the plot is the outcome of propaganda originated and fomented by the Wafd, the native of the extremist Egyptian Nationalist organisation.

HYSTERICAL STUDENTS.

**HOW EGYPTIAN PLOTTERS USE THEM
AS TOOLS.**

صورة زئبقرافية لصدر جريدة «الديل ميل» يوم ١٠ ديسمبر ١٩٢٤ وفيها نبال الذعر من

١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١



محضر مجلس العموم البريطاني وفي داخله رسالة بالحبر السري من زعيم الثورة سعد زغلول
إلى الجهاز السري في القاهرة

ben koudes madam et moi
vous donnerons beaucoup d'objets pour
prouver que nous sommes de bons
amis et que nous sommes.

* ————— *

Monsieur le Comte,
je vous envoie les objets que vous
m'avez demandés. Mes meilleurs
saluts.

Mes respects pour
Madame et pour Monsieur.
Mes amitiés.

* ————— *

Je vous envoie
les objets que vous m'avez
demandés. Mes meilleurs
saluts.

Je vous
envoie les objets que vous
m'avez demandés. Mes
meilleurs saluts.



مصلحة الزراعة

وزارة الزراعة
محافظة البحيرة

بسم الله

من ٩ يونيو سنة ١٩٢٨

١٥٧,٠٧٧	٤٠ - ٢٩
١١٢,٦٢,٤١	٤٩ - ٤٠
٢٧,٠٠١,٢٠٢	٤٢ - ٤١
٥١,٩٥٢,١٣٠	٤٣ - ٤٢
٥٣,٨١٥,٢٤٤	٤٤ - ٤٣
٨٨,٩٠٧,٩٧٠	٤٥ - ٤٤

استقال في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

مكلفه :-

١٧,٧٨,٢٨٠

٢١٦,٥٥٠,١٧٨

مجموع الكلفه - ١٨,٠٣,٠٢٧,٢٤٧

مجموع الكلفه المخصصه - ٧٢,٦٨,٢٨٠

مجموع مكلفات مكتب البيع المدفوعه : - ١١,٨٧٢,٧٨٠

بسم الله
٣٠٠٠ - ٧٥٠ - ٣٠٠٠

نيل المجلس المحافظ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

بيان رسمي من محافظة البحيرة عن المبالغ التي تقاضاها سير « الكسندركين بويد »
مدير المخازن البريطانية في مصر من شركة البيضاء ، وتبلغ حوالى ثلث مليون
جنيه في ست سنوات . ! !

المكتب منظر تانيا - براءة باقى البراءة مما استدل به يوم ١٢ ذى القعدة ١٣٢٥
 من هذا الحكم عفا عني يوم الثغراء ٢٠ مايو ١٩٠٦ المرفعة ١٢ ذى القعدة ١٣٢٥
 رئيس المحكمة
 كاتب المحكمة
 محمد الجبوري

توقيع القاضي « كرشو » البريطاني على أصل الحكم ببراءة ماهر والتقرashi الذي أعلن
 بعد ذلك أنه غير موافق عليه .

” حفرة يعقوب افندي صبرى
 امرى مفتى صاحب البترول الملك بانه اعترف باننى تسع عفا تانيا منه ببراءة
 مع جميع البراءات التى تكونه اشتراك فى كل علم برع ودون اذا اوتيت
 جلبا جميع ما فعله بخصوص البراءات لسيا سيم فى انقلد لمرى وناكدة لكونه
 سه اخذوا صم فى المعلومات التى اعطيتوها
 وزير الداخلية
 أعضاء
 محمد على عيسى
 ٢٦ سبتمبر ١٩٠٥

ضمان من الملك فؤاد لأحد الشهود إذا اعترف ضد الدكتور أحمد ماهر والتقرashi .
 المستند مصور من أصل حكم محكمة الاستئناف فى أثناء محاكمة ماهر والتقرashi
 فى قضية الاغتيالات .

HANDS OFF EGYPT!

STEADY BRITISH WARNING TO THE LEAGUE.

FROM OUR OWN CORRESPONDENT.

CAIRO, Thursday.

The League of Nations to-day published the text of a note in the British Government's name, which, by a strange coincidence, was issued from London on the very day, November 19, the King was murdered in Cairo, but, owing to circumstances of a technical order, has been kept secret until now.

The Note says that as the terms of the resolution adopted by the Assembly in September for the opening of the protocol on the peaceful settlement of international disputes suppose the commencement of the protocol to the Egyptian Government, the British Government is obliged to remind the League that, although the British Protectorate over Egypt came to an end in February 1922, specific reservations were made by Britain on certain questions until agreement regarding them had been reached with the Egyptian Government.

These reservations relate to matters involving the vital interests of the British Empire which admit of no intervention and no discussion by any other Power. Britain would therefore regard as an unfriendly act any attempt at interference in Egyptian affairs by another Power and would repel by all means at her command any aggressions against Egyptian territory.

Britain is further to state that the protocol, signed by Egypt, will enable the Egyptian Government to involve the intervention of the League in the settlement of matters over which the declaration reserves to Britain entire independence.

صورة زئكوغرافية لما نشرته جريدة «الدليل ميل»
لسان حال حكومة المحافظين يوم ٥ ديسمبر سنة
١٩٢٤. وفيه نبا عن مذكرة من الحكومة البريطانية إلى
عصبة الأمم قبل حادث السردار تمهد لما سوف تفعله
بعد وقوعه.

مجموعة صحف « هيرست » في أمريكا نشرت تحقيقاً
يقول إن المخابرات البريطانية هي التي دبرت اغتيال
« سيرلي ستاك » سردار الجيش المصري وحاكم السودان .

Fourth great scoop and one of the Intelligence Service agents' masterpieces, was the bloodless conquest of the Sudan as a colony for the Crown. Until 1914 this African colony just south of Egypt, was under mutual Anglo-Egyptian control. To Britain, Egypt's presence in the Sudan was inconvenient. To get rid of Egypt on the Sudan the Intelligence Service was instructed to do all in its power. It was inadvisable to provoke an open conflict between Britain and her own vassal state, Egypt, therefore the SIS waited its opportunity to turn the trick in a roundabout way. In 1914 its chance came. Lord Allenby, then High Commissioner of Egypt and unaware of the undercover work of the Intelligence Service, invited for a conference in Cairo the Governor-General of the Sudan. On the day Governor Stack arrived, mysterious assassins, who to this day have never been found, shot and killed him in the streets.

This gruesome murder afforded the Foreign Office a convenient weapon for unleashing its fury. Twelve hours after the murder Britain demanded an indemnity of \$2,500,000 to Governor Stack's widow. Twenty-four hours later Egypt was ordered out of the Sudan. The panic-stricken Egypt had to pay and to quit. Great Britain, through the ingenuity of her Intelligence Service, acquired complete control of the Sudan plus. Hereafter by controlling the waters of the Nile they could starve out a politically stubborn Egypt and easily bring them to terms. Today the Sudan is ruled by the Intelligence Service. Although a Crown Colony the Sudan is not under the jurisdiction of the Colonial Office but still governed by the Foreign Office. All the major Sudan decisions are made by the Intelligence Service.

وضع نجيب الملباوي خطة للقبض على قتلة السردار
وقدمها بخط يده إلى « إنجرام بك » وكيل الحكمдар
في مصر ورجل المخابرات البريطانية . وهذا اعتراف
بخط يد نجيب الملباوي نفسه منقول عن مذكراته التي
لديها وفيها أن « رسل » باشا الحكمدار الإنجليزي
ناداه بمسيرة .

قال رسل باشا - داه لم تسبح هذه الخطة مما صيرت يا مسير H ؟
- سوف اقتل نفسي على الطريقة اليابانية لأني لا أطيعه
على ذل بلادى وطرد ساكني

[illegible]

صفحة من مذكرة سمع زولفي بنظف يده عن التجار محمد فهمي على الذي حكم عليه بالإعدام لأنه قتل الإنجليزي . وهي تعبر عن رأي ف أعضاء الجهاز السري الذين كانوا يقتلون الإنجليزي أثناء ثورة ١٩١٩.

الموسم الرينة الموسم الرينة

[illegible]

٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

راجع القلم المدق بکلمه و در
 زیر قلم مدق بکلمه و در
 راجع القلم المدق بکلمه و در
 راجع القلم المدق بکلمه و در

مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۲

وقع الشعب في سنة ١٩١٩ توكيلا لعمد زغلول للامتنان بالاستقلال، التام ولما أحد التوكيلات وقد وقع عليه قعدة المنصورة وبمقتضاه

أصبح أحمد المستشارين الذين حكموا بمرءة مهم، وبمقتضى

رئيس نياة المنصورة الذى أصبح أحد المستشارين الذين حكموا بمرءة مهم، وبمقتضى

وزير الخارجية . ولما كور عبد الرزاق السهورى عضو نياة المنصورة الذى أصبح بعد ذلك وزيراً لعمد زغلول

للمجلس الدولة.

SECRET

Decypher. Lord Lloyd, (Cairo).
25th November, 1925.

D. 3.15 a.m. 26th November, 1925.

E. 9.00 a.m. 26th November, 1925.

No. 418.

During the last three months opposition to present Government has been quickly gathering head.

Objects for which Ittehad party was originally formed and for which present Government was called into being were wrecked by the King's short sightedness in availing himself during Prime Minister's absence last summer of Abdel Razek dispute in order to get rid of liberal members of Ministry and to substitute in their room placemen of his own.

The King's action left a Ministry composed of entirely incompetent men who became mere instruments of the Palace in a series of administrative follies, extortions and petty nepotism.

Liberals no longer restrained by office drifted towards the Left so that today party differences between them and Zaghaloulists are being forgotten in their common antipathy to present administration.

Whilst attacks of the public are apparently directed against Ministry their real objectives are the King and his acting Chef de Cabinet. Machant Pacha against whom feeding runs very high.

AS/

(2)

as popular opinion conceives that no Ministry can remain in office without our support it believes that this Ministry has our support and it follows that there is an ever increasing risk of our becoming generally regarded as favourably disposed or at least intentionally blind to unjust and despotic Government.

In the last three weeks particularly, tension has rapidly increased and though I had hoped to be able to hold my hand for a few weeks it is clear to me that a continuance of the present discontent is so dangerously favourable to the parties of disorder that something must be done at once to ease the tension: It is equally clear that if relief is to be brought it is advantageous that I should bring it.

I have as you know confined myself so far to supporting this Cabinet until certain accounts which can best be settled with them are disposed of but I do not feel that we can long support continued suspension of Parliamentary Government in favour of mere Palace autocracy. Public disorder would rapidly follow once the public were satisfied that I was going to do nothing to relieve them from their grievances and it seems to me that you would find it hard to justify in Parliament my support of such a Ministry in their inevitable task of suppressing that disorder.

I am therefore led to search for some action which will show clearly that we disapprove and will not tolerate Palace autocracy and which while conciliating better elements in opposition will do so without necessarily bringing about fall of Ministry.

The/

(3)

The situation even for Egypt is unusually complex and has come to a head unfortunately rapidly but I see no alternative but to strike rapidly at the root of the present mischief which lies at the Palace. As you are aware the executor and to some extent the inspirer of the King's policy is Rasheed Pasha and I desire to have him removed.

Main counts against him are:-

(1) Gross interference in administration leading to discontent, intrigue and insecurity amongst official classes.

(2) Responsibility for exactions by Unionist party falling through Qadas partly on the poorest classes and arbitrarily making and unmaking of petty village officers for political and personal reasons.

(3) Odium which largely through his mal-practices is falling more and more directly upon King Fuad whom we do not wish to be precluded from supporting in a proper measure.

(4) Scandal caused by frequent mention of his name in the course of the enquiry into the murder of the Sirdar and widespread belief that he was implicated in that crime (it is probable that he will soon be submitted to an unpleasant examination by public prosecutor).

(5) I strongly suspect him of serious intrigue with French (I may or may not be able to mention this to King Fuad.)

Whilst I am fully aware that many of these charges might be levelled with equal force against any past or future Cabinet they clearly constitute far graver scandal when they emanate from an

autocracy/

(4)

autocracy under a constitutional régime."

I am unable to estimate extent of King Fuad's resistance to this demand on my part; it will I think be less than it might have been a month ago but will still be determined. I should therefore be grateful for assurance of your support in case I am obliged to press King Fuad rather strongly.

So far as I can see main favourable results of Nashaat's dismissal will be:-

- (1) Great relief to the country at large.
- (2) Some breathing space for Ministry or opportunity for a reconstruction to include men of greater influence to combat Zaghoul.
- (3) Enhancement of our position and of our determination to stand for decent government.

As against this it is clear that this action will break up what is left of the Unionist party which Nashaat controlled but I think that recent events have in any case shattered it irremediably in the country. There is also the risk that it may be a temporary encouragement to Zaghoul but this would be off-set if Nashaat's dismissal enabled Sidky to resume his portfolio in the Interior, a position which would give him full scope for indulging his enmity to Zaghoul. In any case I consider that in the long run nothing is so favourable to Zaghoul as continuance of Palace autocracy and its abuses.

The best justification for the action I recommend is that it is right in itself and in accordance with the standards we should stand for. Whilst I am

fully/

(5)

fully alive to the importance of action and of speculative nature of its ultimate results I am clear that immediate result will show a preponderance of good and I consider it necessary to remove a grievous mischief.

I should propose to invite the King to promote Hassanein Bey in place of Mashaat Pasha which would provide us with a reliable channel of communication with His Majesty.

I should be grateful for very immediate reply as it is essential that my action should be taken before fresh agitation develops rather than after it.

نص البرقية السرية بالزنكوجراف من المندوب السامي البريطاني
بالقاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية يقترح أن يطلب إخراج
حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي من منصبه لصلته بمصرع
السردار « سيرلى ستاك » وهي وثيقة سرية من وثائق وزارة الخارجية
البريطانية .

EGYPT.

Decode. Lord Lloyd (Cairo).
& 30th May, 1926.
Decypher. D. 3.50 a.m. 31st May, 1926.
R. 9.00 a.m. 31st May, 1926.
Nos. 249 & 250.

::::::::::::

(Beginning of "R".)

URGENT.

I saw Zaghloul here this afternoon and had a conversation which lasted an hour and three quarters. I decided upon interview partly because Adly Pasha pressed for it and urged that an early-interview seemed to him the only remaining chance of persuading Saad to wiser courses and partly because Saad had made more than one indirect overture and it seemed to me that it would strengthen his case before the public if he could allege that I had been unwilling even to discuss situation with the leader of victorious majority. He has before now asserted after the event that, if only he had known Residency's views he would have refrained from this or that action complained of.

I accordingly sent my Oriental Secretary yesterday to say that if he desired to discuss situation with me I should be happy to receive him.

I said that up to two days ago I had followed the course of events with interest and not without some optimism. His constantly repeated public professions that he had irrevocably decided not to take office himself but to confide premiership to Adly Pasha

indicated ...

(2).

indicated to me that he was acting in wisest and most prudent manner. But he and I had to deal with public opinion. Events of past could not be immediately forgotten. Confidence amongst foreign colony and officials here to say nothing of British opinion had been severely shaken. No one was likely to dispute power of his position in view of election results and everyone knew of weak condition of his health so that his non-assumption of office could not risk being misunderstood. It would on the other hand enable new government to be brought into being without awakening apprehension which there was every hope would be allayed if party of Wafd in power pursued a temperate and friendly policy. Later on when practical experience had restored confidence situation could more easily change.

His suddenly modified decision some three hours after he had authorised Adly Pasha to inform me that Cabinet was settled under Adly's premiership had put both Adly Pasha and myself in a very difficult position and my main object in seeing him was to try and dissuade him from persisting in a course of action which for reasons I have given above might lead to grave results. I emphasized my sincere desire to arrive at a conclusion which would gradually lead to good relations but I felt confident that course of action he proposed to take was one which could only aggravate difficulties of the moment. Saad Pasha replied that he had always understood that I desired friendly relations with Egypt, that Egypt he supposed I understood was Zaghloul and that he failed to understand why this ...

(3).

this being so I should not warmly welcome his premiership. I reminded him that confidence once shattered by past events could not be restored by vague assurances but only by practical experience. Furthermore I had so far received no assurances of any definite kind as to his future attitude or that of his party. On the contrary his press and his followers' public statements had recently been of an extremely hostile character. Saad said that while he desired friendly relations with England, it was impossible for him to give explicit assurances of any kind. England must trust him and all would be well. He was not prepared to give any assurances about the Sudan, Jajbhob or any other questions. He would handle them his own way and we should see all would be well. I asked him if he felt able for instance to assure me that noisy demonstrations and use of students would be discouraged by him in the future to which he replied that it appeared that I wanted to stop free speech. If I suggested that he was unable to control students and his followers, I should find I was mistaken. He added moreover that as England was a constitutional country, nothing could prevent his assumption of office. I had only to telegraph to London and say that I was prepared to place my full confidence in Zaghoul and he had no doubt that all difficulties would immediately be overcome.

I replied that his own sudden change of attitude made it impossible for me to speak definitely on views of His Majesty's Government but I felt it my duty once

more ...

(4).

more in the interests of Great Britain and of Egypt to beg him to reconsider his attitude and to warn him that if he did not do so an already difficult situation might become aggravated. I urged him once more to think over the situation in the light of my earnest counsel but he replied that his mind was made up.

I shall see Adly Pasha tomorrow and learn from him effect of my conversation with Saad Pasha.

I fully agree with arguments used in second paragraph of your private telegram No. 179.

(End of "R".)

I am telegraphing tomorrow terms in which I propose our refusal should be couched if Skud finally persists in his attitude.

الوثيقة رقم ٢٤٩ - ٢٥٠

نص البرقية السرية التي أرسلها «لورد لويد» المندوب السامي البريطاني في مصر إلى «سير أوسطن تشمبرلين» وزير الخارجية البريطانية في لندن عن مقابلته لسمد زغلول وإبلاغه أن بريطانيا تعترض على أن يرأس الوزارة في مصر على الرغم من أنه نال الأغلبية الساحقة في الانتخابات.

Printed for the Cabinet. June 1926.

SECRET.

No. 1.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 482. Secret.)

My Lord,

Foreign Office, April 29, 1926.

MY attention has been called to a recent report, with the substance of which I believe that your Lordship is acquainted, on the subject of Wafd plans in regard to the Egyptian Throne.

2. I shall be glad to learn whether you are yet in a position to make any comments on the possibility of Zaghlul Pasha making a serious attempt to dethrone King Fuad.

I am, &c.

AUSTEN CHAMBERLAIN.

No. 2.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 25.)

(No. 319. Secret.)

Sir,

Cairo, May 15, 1926.

IN replying to your despatch No. 482. Secret, of the 29th April, I stated in my telegram No 206 of yesterday's date that I regarded it as most unlikely that Saad Zaghlul Pasha would make at this juncture a serious and overt attempt to dethrone King Fuad.

2. Undoubtedly the desire to dethrone the King exists in the heart not only of Saad, but of very many Egyptians. There are an increasing number of people in this country who feel that there is little hope for it so long as King Fuad remains on the throne. But a distinction must be drawn between the existence of this desire and the belief in the possibility of its early realisation. Saad and his followers cannot but appreciate that the realisation of their hopes in this respect is scarcely a feasible proposition so long as His Majesty's Government have not had reason to refuse to give to the King any longer their support and so long as British bayonets are here to give effect to that support.

3. It would, therefore, I think, be a mistake to conclude from the account of the plans of the Opposition that any definite and immediate move will be made for the actual dethronement of King Fuad. The efforts of the Coalition will, as I conceive it, rather be directed towards restricting the King's prerogatives and limiting his influence in political matters as far as possible.

4. There are obvious and natural advantages in the adoption of such a course. The alliance between Liberal Constitutionals, Wataniists and Zaghlulists is an unnatural one, with hatred and mistrust of King Fuad as their common denominator. Its maintenance has, at any rate momentarily, considerable attractions for Zaghlul. It gives an air of respectability to demagoguery and, while providing in the persons of the Liberals a convenient cloak behind which to work, as well as a guarantee against attack on the part of the more intelligent and dangerous section of the nation, it deprives the King and the Residency of almost any form of alternative Government.

5. Saad is likely, therefore, to try to keep the alliance intact as long as possible. His best prospect of being able to do this lies in the preservation of the common aim—hostility to the King. Moreover, success along these lines would achieve, in addition to maintaining the Coalition, a further double object in that it would not only satisfy personal animosities against the King, but also weaken the position of the Residency, inasmuch as the latter's influence is, apart from direct use of the British Army of Occupation, based to a considerable extent on its capacity, in

برقية رقم ١

نص بريقة سرية من وزير خارجية بريطانيا إلى المندوب السامي
البريطاني في القاهرة يسأله فيها هل يقوم سعد زغلول بمحاولة جديدة
لدخل الملك فؤاد عن العرش !

2

case of need, to make use of the King's prerogatives, such as, for instance, the dissolution of Parliament. An excessive diminution of those prerogatives would, in fact, deprive me of my most obvious means of control over the Government and Parliament.

6. Only in the background of this course of action would lie concealed a design against the person of the King himself. For Zaghulism is merely Arabism under another name and under different circumstances. Saad no less than Arabi was, in the prototype of Egyptian Nationalism in its restricted sense. The Arabist movement, which was the outcome of the years of misrule of the Khedive Ismail, was in its initial stage a revolt against Turkish domination in the army, in the administration and on the throne. Only in its development did it become religious and anti-foreign. Its success would have entailed the expulsion of the Turkish ruling House.

7. The inherent principles of the Zaghulist movement do not differ in their essence from those of Arabi, except in so far as, in view of the altered circumstances, the expulsion of the British has hitherto been its first objective. Apart from the magnetism of his personality and his eloquence, the strength of Saad's position is, as in the case of Arabi, largely derived from the popular belief in his pure Egyptian origin. King Fuad, no less than did the Khedive Tewfik, owes the safety of his throne and of his dynasty to the British occupation.

8. Egyptian aspirations for liberty and independence are to-day held in leash by two forces, namely, the British army and the powers of the throne. Had King Fuad been other than he is, he might well have been himself the leader of Egyptian nationalism. He has, however, failed to take his opportunities, and though he possibly still cherishes the illusion that he may yet, on the death of Zaghul, become the popular leader, his personality, apart from anything else, renders him unfit to fill the rôle. Moreover, his defects are such that he has, as it would appear, diverted the first attacks of Egyptian nationalism against himself rather than against the British. Certainly, at the present moment, popular resentment is far stronger against the King than against ourselves. He is thoroughly disliked and distrusted, not only by the intelligentsia, but also by those classes, such as the land-owners and so-called Turco-Egyptian families, on whose support he should, as against an Egyptian Nationalist movement, have been able naturally and absolutely to count. Moreover, he has, almost without exception, alienated the sympathies of the other members of his dynasty.

9. Thus, though in one respect, the influence and control which I am able to exercise over Fuad in his capacity as King is a source of strength to me, in another sense his personal failings and the obligation under which I am to maintain his prestige and prerogatives is a severe handicap. It is unfortunate to reflect that I am obliged to waste much of my moral authority in supporting a ruler, many of whose actions are indefensible, who enjoys no credit among his own people and who is so unpopular that his unpopularity is reflected upon me when I attempt to defend him.

10. Whilst, however, this is so, the fact remains that our position would become even more precarious than it is, and possibly untenable, if we were to allow the extremist parties in Egypt to weaken the King's position to any serious degree; and at a juncture like this I have no doubt that our only course is to defend His Majesty and his prerogatives, employing at the same time all our efforts and influence with a view to prevent his abuse of them.

I have, &c.,
LLOYD, High Commissioner.

برقية رقم ٢

نص البرقية السرية من المندوب السامي البريطاني في القاهرة
إلى وزير الخارجية البريطانية يؤكد فيها أن سعد زغلول يريد عزل
الملك ، وأن نوابا ثورته مثل نوابا ثورة عراقى تماماً !

EGYPT.

Decode. Lord Lloyd (Cairo).
5th June, 1926.

D. 7.30 p.m. 5th June, 1926.

R. 9.00 p.m. 5th June, 1926.

No. 276. (R).

::::::::::::

URGENT.

My despatch No. 274.

Adly Pasha told me last night that it would be of considerable assistance to him if I could see Zaghloul once again.

(2). I accordingly invited Zaghloul here this morning.

(3). I began by asking him whether his recent change of intention had been correctly reported in the press, i.e., whether in accordance with vote taken at Thursday luncheon party he had decided to renounce office. I had I explained to inform His Majesty's Government and could afford to risk no misunderstanding.

(4). Zaghloul replied without hesitation that he had now definitely and irrevocably made up his mind never to become Prime Minister again in any circumstances and that he would be grateful if I would communicate this decision to you in most categorically possible fashion.

(5). There had he regretted to remember been much mutual mistrust between Great Britain and

Egypt ...

(2).

Egypt in the past. Now, however, such mistrust would be hoped be speedily dissipated. He on his side would do all in his power to establish and maintain good relations with His Majesty's Government.

(6). He said in conclusion that he would enjoin moderation on Wafd and that Adly, when they now wished to assume office, could be confident of their full support.

(7). Zaghoul's manner was deferential in marked contrast to the attitude which he had adopted at our first interview.



برقية سرية من « لورد لويد » المندوب السامي البريطاني إلى وزير
الخارجية البريطانية عن مقابلته الثانية لسمعد زغلول والذي أبلغه
فيها سمعد أنه قرأن لا يرأس الوزارة .

(J.1000/8/16).

EGYPT.

Cypher telegram to Lord Lloyd (Cairo).

Foreign Office, 24th April, 1927. 3.00 p.m.

No. 113.

IMPORTANT.

Your telegrams Nos. 130 to 137.

You are authorised to let it be known, if and when you think necessary, that His Majesty's Government will not permit Zaghoul to take off a. This prohibition extends a fortiori to Maher and Nekrashi, and further to any others, for example William Ebeid, against whom you consider that the suspicion of complicity in murder is strong enough to justify it.

نص البرقية السرية التي أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية إلى
المنسوب السامي البريطاني يمنع سعد زغلول أن يكون رئيساً لوزارة
مصر. . وأن لا يدخل الوزارة أحمد ماهر ولا النقراشي ولا مكرم
عبيد لأنهم اشتركوا في اغتيال الإنجليز في ثورة ١٩١٩.

فهرس

مقدمة :

- زعيم ثورة ١٩١٩

الفصل العاشر :

- عندما اتفق الملك والمندوب السامي على إعدام زعيم ثورة ١٩١٩
وتصفية الثورة وإبادة رجالها

٢١

الفصل الحادى عشر :-

- بصيات على جثة السردار

٩٧

الفصل الثانى عشر :

- أول مجلس أعلى للاغتيالات

٢١٩

- اعترافات شفيق منصور وكشف أسرار الجهاز السرى

الفصل الثالث عشر :

- فضيحة فى محكمة الجنايات :

٢٨٩

- وصدر الحكم بالبراءة علناً

الفصل الرابع عشر :

- ختام المعركة

٣٣٧

- الجهاز السرى ينقل نشاطه إلى لندن ليرد على العدوان البريطانى

الفصل الخامس عشر :

● الشعب يقاتل بلا قنابل . . . وبلا مسدسات

الفصل السادس عشر :

● شهداء ثورة ١٩١٩

الفصل السابع عشر :

● أحكام الإعدام

الخاتمة :

● هذه الثورة

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ١٨٨٥٧ / ١٩٩٠

الترقيم الدولي 1 - 0082 - 08 - 977 ISBN

كتاب اليوم

عباس محمود العقاد

عبقرية المسيح

- المسيح في التاريخ ..
- بين بني إسرائيل .. تاريخ الميلاد ..
- الطوائف اليهودية في عصر الميلاد ..
- الحالة السياسية .. والاجتماعية ..
- الحياة الفكرية في عصر الميلاد ..
- الحياة الدينية في العالم في عصر الميلاد ..
- شريعة الحب • آداب حياة
- قدرة المعلم .. إخلاص التلاميذ
- الأناجيل • الغاية بعد كل ختام .

مع الباعة

كتاب اليوم
عدد أول فبراير

نوبار في مصر



نبيل زكي

- رحلة نوبار من أرمينيا إلى أزمير .. ومن أزمير إلى القاهرة .
- نوبار. مرشح لتولي منصب أمير إمارة أرمينيا !
- لماذا حدثت الأزمة بين ديوان الشورى ومحمد علي ؟
- فنجان قهوة ينهي حياة قائد الأسطول التركي في الاسكندرية !

● ترقب صدوره ●

الكتاب الممنوع

.. في هذا الكتاب ملحمة ثورة ١٩١٩ . خاصة جانبها الخفى . كيف دارت الحرب الخفية بين الجهاز السرى للثورة وبين مخابرات بريطانيا التى كانت عظمى وقتئذ ؟ كيف استطاع شعب فقير جائع ان يمرغ اكبر قوة وقتئذ فى الوحل ؟ لقد ظل زعماء الثورة وزعماء جهازها السرى صامتون دائما . لأن الوقت لم يكن مناسباً لاداعة أسرارها

وأخيراً .. نشر مصطفى أمين الأسرار الكبرى للثورة فى هذا الكتاب ، فى عام ١٩٦٣ بدأ محاولة نشر هذا الكتاب ولكن قراراً صدر وقتها بمنعه . كان مصطفى أمين شاهداً على أحداث الثورة منذ البداية ، إذ ولد فى بيت الأمة وعاش فيه ، ثم وجد نفسه بعد ذلك صديقاً لزعمائها الذين اتئمنوه على أسرارهم ، ومن خلال هذا الموقع الفريد يقدم دراما الثورة ، وجوانبها السرية جداً ، وتراجيديا الشهداء البسطاء الذين سقطوا . ستقرأ عن كل منهم فى هذا الكتاب الذى كان ممنوعاً ، واصبح الآن متاحاً للجميع .